

في بيان في المعابر والرباطات
 كتاب الرجل يفتد نفسه ^{١٢٨}
 في عبارة الادواق وفرادتها ^{١٨٢}
 كتاب الاضحية ^{١٩٤}
 في عيب يمين الاضحية ^{٢٠٦}
 كتاب الصيد والذبايح ^{٢١١}
 ما يضمن المروع ^{٢٢٥}
 كتاب العارية ^{٢٣٨}
 كتاب اللقطة ^{٢٣٨}
 فصل في المختار ^{٢٦٤}
 في التيسر الشل الصلح اليصلح العان ^{٢٨١}
 فصل في ما يرجع الى الامور الدينية ^{٢٨١}
 فصل في المستوف ^{٢٩٨}
 المؤلف الجنين ^{٣٠٥}
 باب الوكالة في الدم ^{٣١٢}
 ما يحدث في المستجد ^{٣٢٢}
 في القذف ^{٣٣٧}
 كتاب الاكراه ^{٣٣٢}
 في التلخيص ^{٣٥٠}
 في ما يجوز وصيته وقيل ^{٣٥٢}
 باب الوصي ^{٣٦٩}
 كتاب الكسفة ^{٣٨٩}

فصل في وصية المريض ^{١٦٥}
 في الوقف على الاولاد والاقارب ^{١٦٩}
 فصل في دعوى الوقف والشهادة ^{١٩١}
 في صفة الاضحية ووجوبها ^{١٩٤}
 فصل في الاشغاف بالاضحية ^{٢٠٨}
 كتاب في الذكوة ^{٢٢١}
 فصل فيما يبعد تصيبها ^{٢٣٣}
 فيما يضر المستعير ^{٢٣٩}
 كتاب الخطر والباحة ^{٢٥٤}
 باب يكره من الثياب والزينة ^{٢٤٠}
 كتاب الجنايات ^{٢٩٢}
 من ليستوف في القصاص ^{٣٨١}
 فصل في المعتقل ^{٣٠٤}
 باب جنابة البهيمه وما يتعلق ^{٣١٧}
 في جنابة الحائض ^{٣٢٣}
 الالفاظ الموجبة للحد والتعزير ^{٣٣٥}
 في ما يحد بلكم فعله ^{٣٣٧}
 كتاب الوصايا ^{٣٥١}
 فصل في مسائل مختلفة ^{٣٥٩}
 فصل فيما يكون قبول الوصية ^{٣٦٩}
 فصل في الطلب ^{٣٩١}

في رجل يقر بارض في يده انها رقيقه ^{١٦٤}
 في الوقف على القربايات ^{١٤٤}
 فيما يتعلق بصفة الوقف ^{١٩٥}
 ما يجوز في الضحايا وما لا ^{٢١٢}
 فصل في مسائل متفرقة ^{٢٠٩}
 كتاب الوديعه ^{٢٢٧}
 فصل في ذلك الوديعه لعن الطلب ^{٢٣٥}
 فصل في المستعير اذ لم يدغم ^{٢٣٢}
 ما يكره من انظر والمس وما لا ^{٢٦٢}
 فصل فيما يقبل فيه قول الواحد ^{٢٤٢}
 باب القتل فيه فصول ^{٢٩٨}
 في القتل الذي يوجب لدية ^{٣٠٣}
 باب الشهادة على الجناية ^{٣١٠}
 ما يحدث في الطريق ^{٣١٤}
 كتاب الحدود ^{٣٢٤}
 فيما يوجب العقوبه ^{٣٣٨}
 في الاكراه على احد العقلين ^{٣٣٩}
 ما يكون وصيه وما لا ^{٣٥١}
 ما يكون رجوع عن الوصيه وما لا ^{٣٦٨}
 فصل في قصر الوصي في مال الميت ^{٣٤٢}
 فصل في ترتيب الشفعه ^{٣٩٤}

فصل فيما للشفيع ان ياجز البعش ^{٢١٥}
 في معاملة المسلم المتامن من اهل ^{٢١٦}
 فضل في قسمه الغنائم ^{٢١٨}
 ما يكون اسلام من كفر وما لا يكون ^{٢٢١}
 باب الردة والحكم اهلها ^{٢٢٢}
 فصل في خراج الارض ^{٢٢٣}
 في الفاظ الرهن ^{٢٢٥}
 فيمن يرص مال الغني ^{٢٢٦}
 جناية الرهن وعليه ^{٢٢٦}
 شركة العتق ^{٢٢٥}
 شركة الاستعمال ^{٢٢٥}

في تسليم السفعة في حيلة فيها ^{٢١٧}
 ما يجوز لامير العسكر قوله في ذاك ^{٢١٩}
 من يصنع لافاقه كعش ^{٢٢٠}
 ما يكون كفرا من المسلم وما لا ^{٢٢٣}
 فضل فيما يسطر له الارتداد ^{٢٢٥}
 في استيلاء اهل الشرك على اهل الحرم ^{٢٢٧}
 ما يجوز رهنه وما لا يجوز ^{٢٢٤}
 في الرهن عند العدل ^{٢٢٨}
 في احضار الرهن عند الدين ^{٢٢٣}
 شركة المعاوضة ^{٢٢٤}
 في الشركة الفاسدة ^{٢٢٤}
 كتاب الماذون ^{٢٢٩}

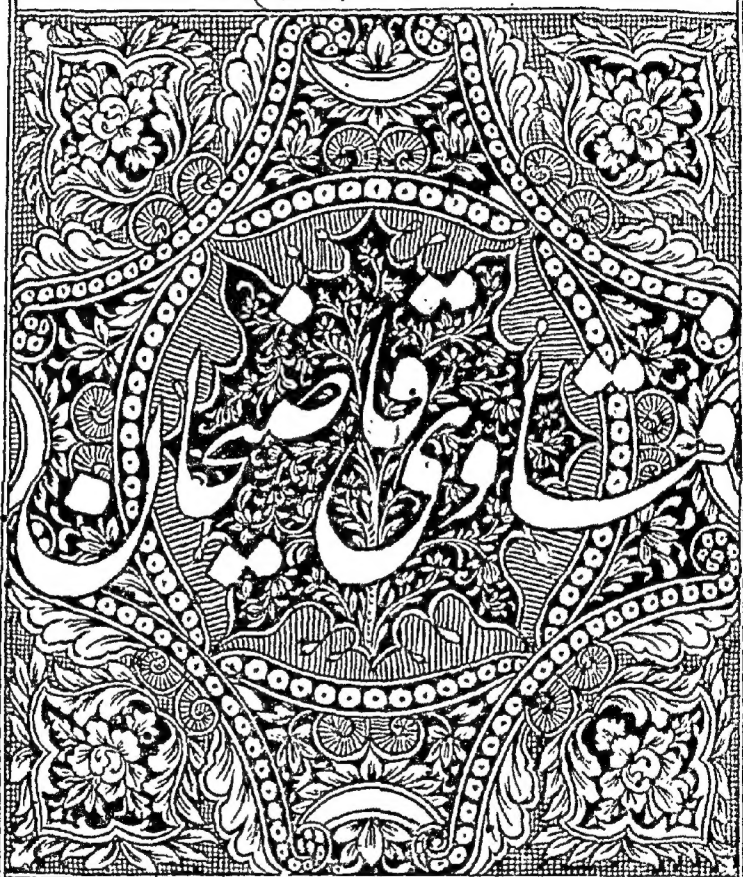
كتاب الحجر ^{٢٢٦}

ثم يفرس الفتاوى لقاض خان كتبها العبد المعتبر في تدوينه
 تائبا الى الله راجي مغفرة ربه عبد ذنب الكرمين بن احمد
 ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٨٨ هـ

اللهم اعني والدي ما شئت في امر ديني
 والحق انا حسن النية في ما كتبت من جميع ما كتبت



۵۵۲۰
اَللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَىٰ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ



در مطبع المستلوم با اهتمام بنده خواجه ضیاء الدین طبع شد سنه ۱۲۷۱ هجری
۵۵۲۰

جلد دوم فتاویٰ قاضی خان

کتاب الاجارات

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل فی الاغراض التي يتعديها الاجارة وفي تعليق النقاد بها بشروط وتعليق الفسخ منها وسحب وانقضاءها بالنقض فيها
وفي الابرار عن الاجرة قبل وجوبها رجل قال فغيره شترت منك خمسة عبدك هذا شهر الكذا كانت فاسدة وتوفان
ميت منك منفعة هذه الدار شهر الكذا او قال ملكك منفعة واري هذه شهر الكذا كانت الاجارة جارية لان الاجارة تملك
المنفعة المدة ومنه بعض وجع المدة وم اطل فلا يجوز تملكها بالحققة البيع وشهدا اما تملك المدة وم باسوى البيع وشهدا
جارية كالموتية ونحو ذلك فلو لم يجز تملكها باسوى البيع يشهدا رتب باب الاجارة وذكر في كتاب الصلح رجل اودع
شخصا من دمه في فاكه المدعى عليه فصالحه على سكنى ميت معلوم من دمه الدار عشر سنين جارية فلو ان المدعى اخرجها لميت
من الذي صالحه باذن في قول ابى يوسف رحمه الله لا يجوز في قول محمد رحمه الله ولو ان المدعى باع سكنى دمه لميت
رجل لا يجوز لان تملك السكنى بعض اجارة والاجارة لا تشتت بلفظ يسبح رجل قال فغيره ميت منك منفعة
هذه الدار شهر الكذا لا يجوز معتمدا عليه الجارية كذا يستدركا وتوفان اخرجت منك منفعة هذه الدار شهر الكذا ذكر
في بعض النسخ ان المدعى اخرجها فلو ان المدعى اخرجها فلو ان المدعى اخرجها فلو ان المدعى اخرجها فلو ان المدعى اخرجها

انه اذا كانت الاجارة الى المنفعة جارية فانه ذكر في الكتاب اذا قال ربت منك شفعة فانه اذا ربت منهم جارية
انما لا يجوز ان تضافت سبع الى شفعة الدار لان شفعة الدار لا ينفقه لفظا لم يسمع ولو قال اشترت منك دار فاشترى
كانت اجارة جائرة لان الاعارة بعوض تكون جارية ولو قال اشترت منك ارض فاشترى منها غير عوض كانت اجارة جائرة
ولا يكون اعارة لان الاجارة عقد خاص فملك الشفعة بعوض بمنزلة البيع في الاعيان ولو قال اشترت منك فاشترى
غير عوض كان باطلا او فاسدا ولا يكون سببه وكذا الاجارة اما الاجارة باخر من الشعار وان اولى الشعار وكلما يكون
غير عوض يكون بعوض الشعار بعوض يكون جارية ولو وقع داره الى رجل في ان يبنيها بربها ولا اجرة عليه كانت اعارة
فانه ذكر في الاصل ان سترط المنة على المدعي ان يبني شفعة الشعار المستعير بذلك لا يبطل الاعارة
رجل قال اشترى مني ارضك واشترى مني ارضك فاشترى مني ارضك فاشترى مني ارضك فاشترى مني ارضك فاشترى مني ارضك
كل شهر كذا قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله والبركة الا كانت روح يجوز ذلك وقال ابو القاسم الصفار رحمه الله لا يجوز لانه فكلما
ان ملك بعوض فلا يصح محالها بغيره والذي يوجب قوله ذكر في الجامع الصغير رجل حلف ان لا يخلع ثم قال
لو رتبته او جاهدت ملاقي كان حاشا في ميسره والذي يوجب قول الفقهاء ابو الليث ان في الشفعة رجل اشترى مني ارضك
في سبع فقال اطلت خيارى عدا او قال اطلت خيارى اذا جازع كان ذلك جائزا قال ابن ابي عمير هذا القول ان لم
يكن افعى اطلت خيارى فان ذلك لا يصح لان هذا وقت يحيى لا حله ولا جوارحه وكل شهر كذا ثم قال اذا جازع
خذ اطلت الاجارة قال الفقهاء ابو بكر الخطابي رحمه الله يصح تعليق الاجارة على الشفعة يصح تعليق فيها على الشفعة من الاعارة
ومسئلة المتعلق اطلت الخيار فوبه قوله وقال خمس السنة الشري قال ابن ابي عمير اضافة الفسخ الى الفسخ
من الاعارة صحيح وتعلق الشفعة على الشفعة غير ذلك لا يصح وهو مسمى بقوله وذكر في نسخة ابن ابي عمير ان
المتعارف جائزانه قال في شرح المحاسن الشافعية اذا قال للضامن ان خلت اليوم فلان ورجلان ان خلت غدا فلان
ورجل اطلت ان يخلط اطلت لصاحب الثوب اذا جازع فاطلته فاطلته فلان ورجل اطلت ان يخلط اطلت فلان ورجل اطلت ان يخلط اطلت
واجب فيه عند ابراهيم ثم ابراهيم اليوم من غير ان يخلط في اليوم فاجازع وارادوا هتاج الاول ان يفسخ الاجارة ان يفسخ
فسخه وايضا من اصحابنا رحمهم في رواية الاول ان يفسخ الاجارة الثانية واما عند فقهاء فمعه الله في رواية ابن ابي عمير
ان يفسخ الثانية واما عند الفقهاء ابو جعفر رحمه الله والفقهاء ابو الليث رحمه الله الا بفسخ الاولى ففسخ الاولى ففسخ الاولى ففسخ الاولى

وجع وعليه الفتوى وذكر خمس الائمة السرخسي رحمه الله الاصح عندى ان الاجارة المضافة لازمة قبل قبضها فلا يلزم
الثانية في حق الاول ولو كانت الاولى باخرة لا يلزم الثانية في حق الاول هذا اذا كانت الاولى مضافة الى الغنم
اخر من غيره اجارة باخرة ولو كانت الاجارة الاولى مضافة الى الغنم بلع من غيره وذكرى المستحق فيه روايتان
في رواية قال ليس للاجر ان يسبق قبل محي الوقت وفي رواية قال اذا بلع او قبض قبل محي الوقت جاز ما صنع
واقتضى على انه ينفذ بسبع ميطل الاجارة المضافة وهو اختيار خمس الائمة المكلوئى ربح ثم اذا نفذ بينه وبين
اوليه بعينه او ربح في الهبة قبل محي وقت الاجارة عادت الاجارة الى حالها وان عادت اذ ملكه استقر
لا يعود والاجارة واذا اجر الرجل اجارة باخرة ثم اذن من غيره لا ينفذ الاجارة الثانية في حق الآخر حتى لو اجر
المستاجر الاول بوقت فاشاء الاجارة لا يجب عليه ان يبله الى الثاني وفي فصل بسبع اذا فسخ بسبع باء فسخ من
وبه كان عليه الآخر ان يبل الى المستاجر اصل مسئلة ما ذكرنى اذ باقهاضى عين يدرى بل تنازع فيه اثنان
يدعى عليه الاجارة والاخر يدعى عليه شهر افاقر الى دعى عليه للمستاجر فاراد على الشهر ان يحلف على بسبع كان
له ذلك لان الاجارة وان نعتب بقراره لا يكون فوق اقامت جانا وواجر ثم بلع من آخر فزعم بسبع محي آخر
واذا انكره كان لان يحلف وقوان المدينين او دعى الاجارة فاقطع اليد على عليه اجارة حب هالم يكن الاخر ان يحلف
لان اجارة حب هالم ثابت بقراره صار كانه اجر ثم اجر فلا يصح الاجارة الثانية فالا يكون له ان يحلف ولو اجر وابتدئ من
ثم ابيع من غيره وسلم جارا الاول واراد ان يعليم البيعة على الاجارة امكن لاجر حاضر قبل البيعة عليه امكن ان يبيعه
باجارة الاول لانه يشاهده للاول لا يصح في حق الثاني وان كان لاجر غائبا لا يعقل بيعة الاول على الثاني لان الثاني
بامانة فلا يكون عصا اليه دوى واخر ثم بلع وسلم نجبا المستاجر واذا اجابو قبل البيعة على المشتري وان كان للآخر
لان المشتري يدعى الملك لنفسه فكان خصما لكل من يبيع حقا في ذلك العيس وكذا لو ربح من رجل غدا عينا وسلم ثم
من يده فغيره وبلع وسلم ثم جارا لغيره واد الرهن واراد ان يردوه لم يشرى واقام البيعة على الرهن قبل البيعة
وان كان الرهن غائبا فمقتضى العيس من المشتري يحل للمؤمن لما قلنا ذكر مسئلة الرهن نحو الزاوية ومثله الاجارة
في الخصم ولو اجر من غيره اجارة باخرة ثم بلع من غيره لا ينفذ بيعه حتى يستاجر فان اراد المستاجر ان يبيع
فمنه وبيع انه لا يملك ففسخ رجل يمال غيره اجر كنهه والارصفة بالف درهم كل شهر يماله وبيع مال بعضهم كانت الاجارة

الف و ما نحن و در هم و يكون القول اننا في فسخ الاول محمول على اكثر من موضع الاول فوجب ان في قال مولانا رحمه الله
في موضع محال و هو انه و حصل في فسخ الاول و سبب و اعادة و يتصور ان يجوز الا بارة في الفسخ الاول ثم تجب بحجتي كل
شهر و يكون لكل واحد منها ان يجارعه و نجد و كل شهر محال و قال آجركم ه الا ان كل شهر كذا قال في تفسيره ابو الليث
روح و ما يحصل في فسخ الاول اذا قصد ان يكون الا بارة لكل شهر عاثة ما اذا غلط في تفسيره لا يلزم الا الاعت
لانهم لم يقصد فسخ الاول فلو ان الاجر و في قصد الرجوع و ادعى المستاجر الغلط في تفسيره قال مولانا في تفسيره ان
يكون القول قول الاجر و ما لا نه في الحكم فليكون القول في البيان في الاول ان في ابتداء و غاير فليكون القول قول
من في الابتداء و محمول و اما على وجه التلخيص فمستند السبب من غير شرط كان المقبر هو سبب انظار الان و تنقيا
على انها ليست على تلك الموصلة و جعل قال بغير آجركم اري انه يوم واحد و سنة مجازا فكنها كان عليه
احر المثل في يوم و سبب و الباقي يكون مجازا محال لانه مصرع بمعنى الا بارة فبما هو اليوم و جعل غصب حسن و
ادان في الغصب منه اني انما صلب قال الدار و ادان ما خرج منها فان لم تخرج فهي عليك كل شهر عاثة و در هم
قال في شرح المحال انما صلب عاثة يقول الدار و ادان ما قام لغصبه البينة بعد سنة انها لا يقصود بالدار
و لا جرد على الغائب في المحال انما صلب انها لم يغصب منه فقال صاحب الدار اخرج منها فان لم تخرج
كل شهر عاثة و در هم فلم يخرج و مكنت و ما لا يلزم في حبل الكرى و ارسنة بافت و در هم فاما الغصب سنة قال له
رب الدار ان في غصبها اليوم و الا فهي عليك كل يوم بافت و در هم فلم يغصب و ما لا يلزم في حبل الكرى مقرر بالدار قال في شرح
يلزمه مسمى من الاجر قال هت ام قلت روح لم لا تجملها في مقرر انما يغفل منها و اجبر عليها قال في حبلها با
شبهان فمسمى غيبا الى ذلك الوقت و الا حلتها لك و لك بما قال كل يوم حبل منها و اجبره انما كل شهر فبما في و در هم
فاما مسمى شهر ان قال له صاحب الحانوت ان قميت كل شهر خمسة و در هم و الا فانوخ الحانوت و لم يقل استأجر
و لكنه سكن فيه لزمه كل شهر خمسة و در هم لانه لما سكن في رضى بذلك و تو قال له استأجر و رضى عنه و در هم و سكن
لا يلزم الا الاجر الاول الا ان كان سبب الفسخ كل شهر احر مسمى فقال صاحب الفسخ الدار فمسمى سبب في الا ان في
كل يوم و در هم فمضى صاحب الفسخ ثم شيا و تركه ثم غدا و كان عليه كل يوم و در هم حبل منها و اجبره و جعل يعمل في رضى
عما عليه و اخل شهر كذا فمسمى رضى زمان فقال ابو موسى للاجير عمل على ان كنت فمضى فاما الاجير و مكنت اجرك فاما

على هذا كما يام لم يباع الوصي الارض فقال المشتري للاجير عمل ملكنا انا اعطيك الاجرة فلو مضت دارا على الاجير في حصة
المستاجر يكون في تركته ومن يوم قال له الوصي عمل ملكك يكون على المشتري عمل ملكك يكون على المشتري
الا ان ما يجب في تركته المبيت يكون من المسمى وما يجب على الوصي والمشتري يكون اجرة المثل او لم يعلم بالسمى حسب اداها
يستاجر فلما فقال صاحب الغلام لمؤتمريه قال يستاجر منو بشرة واقرا على ذلك فانه يكون بعينه من بيت. وذكرنا
مثل هذا في الحسين فكذا كان في الاجارة. ووقال المستاجر بل بشرة وقبض الغلام قال فيهم يجب اجرة المثل لا بد وعمل
ولا ينقص عن عشرة وتصح ان يلزم الاجر الذي صرح به المستاجر بحسب من الى حبل فربما يبيد على انه ان او على كذا وكذا
قال ابو يوسف يكون ذلك اجارة ويكون هو في الثوب بمنزلة الاجير يشترك بحسب مستاجر رضا فزرع فيها ثم المستاجر
قبل ففضا وبداة الاجارة كان على رتبة تسمى من الاجر الى ان يدرك الزرع لان الاجارة تمام تقضي بالاعا تقضي بالاعا
وكذا اديوات المأجور وقبض المستاجر متى الاجارة الى ان يدرك الزرع وان تقضت مدة الاجارة والزرع بقى في القياس
يوهم المستاجر بقبض الزرع وفي الاستحسان بقا له ان شئت فافع الزرع في الحال وان شئت فتركه في الارض الى ان يملك
عليك لصاحب الارض اجرة مثل الارض ولا يقابل من بالامانة لا تقوم الا بالعقد او يشبهه القف فكيف تقوم الامانة
ان يحضر لا نقول ان القاضى باجارة مستقبلة في تلك المدة فينظر الى ما في تلك المدة فيقضي بلك على اجرة
ولا يقضي باجر المثل لانه مجهول ومنه العقد بالاجر المجهول باطل ما لم يقض القاضى عليه ذلك لا يلزم الاجر كذا قال شيخ الاسلام
ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله والمستاجر رضا فزرع فيها بطة او عرس فيها شجرة ثم تقضت مدة الاجارة قال بعضهم
رب الارض للمستاجر قيمة الاشجار مقطوعة وقال بعضهم ان رب الارض المستاجر بقبض الاشجار وتفرق في الارض لا تبقى الاجارة
المستاجر خلاف ما اذا كان فيها زرع فانقصت المدة لانه ليس للاشجار غاية معلومة بخلاف الزرع فياخره من بذر في الارض
عن الاشجار والبطية لم يسر رب الارض ان يملك الاشجار على الفارس باقيمة انما لم ينفق على الاشجار فحسب المثل
فان كان في كان له ان يملك الاشجار عليه قيمتها مقطوعة. وقال الفراء في حبل مستاجر بطرية وضع عليه فاعلى
فانقصت مدة الاجارة فاني مستاجر من الزان فلو نظر المكان لم يخل بلغة بلنا لا ينفذ بالاطريل يوهن مستاجر باربع لانه
منه في الاستسارح والكان المحرل بعين النخل بقا المستاجر ان شئت فافره وان شئت فاستاجر بحسب ما في
بلوغه فله ان يوهن مستاجر بحسب ما في وقته بلوغه التزام ان ينفذ بلوغا في فضل المنافع ونفسه في الاجرة فربما

ان لم يترحم ما دون حب النفس ولا لم يسيب بيتا لم يبال به الزاوية على جبر الكل وموت النكاح في الصغر لا يطل ابا
والمتاجر ان يركبها ذلك الا جرحته ياتي ما سألنا في المغارة بجات على فخره ما لم يسيب نكاحا فامس برين اليد لا يفر
اجرحته الذية فان بلغ ما سألنا بجات على فخره ما لم يطل الاجارة وان لم يكن يسيب نكاحا فامس برين الا امره لا يفر
ان يسيب جرح في النكاح من دانه اخرى وان لم يسيب دانه اخرى يكتفي في ذلك النكاح فبطل الاجارة واول يسيب
ويطل الاجارة بموت الآخر عيبا فاعلانا للنكاح برجره امرو ولا يطل بموت الوكيل ولا بموت الابن او موسى ولا يطل في
ويطل بموت الوكيل ولا جرحه وان مات من مات حدها بطلت الاجارة فبطلت عندنا فان نكحت وارثت لم يسيب
يكون جرحته على الاجارة ورعي يسيب جرحا وان كان هذا الاجارة المتكسح فبطلت للنكاح من شره كركب كذا اوقات حدها
وان مات العقب في في الاجارة ان مات فبطل الاجارة فبطلت عندنا وان لم يسيب الاجارة لا يطل بها ولا يطل بموت
الجرح كل جرح يسيب جرحا دانه الى موضع باربعه وراحم يسيب ان يجرح في دونه ذلك فبطلت عندنا فامس ما دونه
جرحا لانه خافه في الرجوع فبطلت عندنا جرحا ورعي جرحا فبطلت عندنا جرحا ورعي جرحا فبطلت عندنا جرحا ورعي جرحا
اسلوا لم يجره الشرف الثاني لم يفر من الجرح الا استئصال ونوعه فانه ذكر السلة في الحمام واجاب كما ذكر في الداء
والحمام مسد للاستئصال وفي بعض الروايات قال لم يفر جرح الشرف الثاني ومن صحبنا فخره من الرضين فغابوا
لم يفر من مسد للاستئصال لا لم يفر جرح الشرف الثاني فاما ما قال في الكتاب ان كان مسد للاستئصال لم يفر جرح الشرف الثاني
بسته جرحا فاما او دارا ورضا وطب الفتوى وان مات المجرع فبطلت عندنا جرحا ورعي جرحا فبطلت عندنا جرحا ورعي جرحا
لانه لم يفر من مسد السكتي بل هو ماض في الاجارة ومنهم من يفر من نكاحين مسد الا ولى قال مولانا في
ان لا يفر من الفصل بها الم يطال الوارث بغيره في سوا كان مسد للاستئصال ولا يمكن ان يكون موجب استئصال
بغير فصل الاجارة عندنا فاعلانا للنكاح برجره امرو ولا يطل بموت الوكيل ولا بموت الابن او موسى ولا يطل في
جرحه فامس ما دونه جرحا ورعي جرحا فبطلت عندنا جرحا ورعي جرحا فبطلت عندنا جرحا ورعي جرحا
على وجه الاجارة وكذا في الفتوى اليد يسيب جرحا فامس ما دونه جرحا ورعي جرحا فبطلت عندنا جرحا ورعي جرحا
كل من يفر من سكتي كان لكل واحد منهما ان يفر من الاجارة عندنا فامس ما دونه جرحا ورعي جرحا فبطلت عندنا جرحا ورعي جرحا
وشامه بها لم يكن للآخر ان يفر من الاجارة مع المرأة لانه لم يسيب جرحا فان اراد ان يفر من جرحه فبطلت عندنا جرحا ورعي جرحا

بواجب الدار من انسان آخر قبل تمام الشهر فاذا تم هذا الشهر فتم الاجارة الاولى فمؤيد الثانية فخرج المرأة من البيت
الى الثاني وهو نظير ما قال ابو حنيفة ومحمد رحم الله عليهما باع عبدا على انه ياجز ثلثة ايام ثم اراد ان يفسخ بحكم النجاشي عنه شهر
لا يجوز ذلك فان باعه من غيره جاز فمقتضى البيع الاول هذا اذا كان يستاجر غايما كما كان جافروا وكان آخر
كل شهر حتى يفسخ الاجارة قال بعضهم يقول المدبر المستاجر في الشهر الاول فخت الاجارة التي بيتاني واركز اذا
جاء رس الشهر وعامة المشايخ لم يجوزوا هذا بطريق لان فيه تعليق الفسخ بحجج الشهر ومحال لا يجوز تعليق الاجارة
الشهر وعامة المشايخ لا يجوز تعليق فسخها وقال بعضهم يقول المواجه في آخر شهر مرة اخرى فخت الاجارة مسين
وفيه من يخرج ما لا يخفى وقال بعضهم يفسخ في الايام الثلثة من الشهر الثاني عند سبأ رايهم النجاشي وذلك باطل لان جوارفة
النجاشي ليس عرف شرعا بخلاف القياس فلا يقاس عليه الاجارة وذكر شمس المائدة اخرى راجع ان لكل وجه منها
انقص راس الشهر فان سكنها من الشهر الثاني يوما او يومين لزمه ولو قال فخت الاجارة التي بيتاني راس الشهر
جاز ذلك لان اضافة الاجارة جازية فذلك اضافة يفسخ وقال بعضهم يفسخ في ساعة التي قبل الهلال حتى يفسخ
لكل ساعة لزمه وقال بعضهم فسخ في الليلة الاولى من الشهر الثاني وبومها لان وقت يفسخ اول الشهر واول الشهر
الليلة الاولى وبومها واوله شارفة على طاهر لرواية وعامة الفتوى رجل اجره من شهرين باقت درهم ثم قال المستاجر
وسبت منك جميع الاجر وقال ابرأ منك عن الاجر صح ذلك في قول محمد رحمه الله ابي يوسف الاول ولا يصح في قول
ابي يوسف الآخر وتوفى ابرأ منك عن خمائة من هذا الاجر وقال عن شصائة من الالف صح عنهم وتوفى ابرأ منك
سنة شهر من وقت الاجارة ابرأ منك عن الاجر صح عن الكل في قول محمد رحمه الله وفي قول ابي يوسف صح ابرأ عما
مضى ولا يصح عما يستقبل ولو كان فسخ الاجرة شرطا في الاجارة ثم وسبت الاجر ابرأ عن الاجرة صح في قولهم وبوم
اجر داره ثم وسبت الاجرة صح في قولهم وتو اجر داره ثم وسبت اجرة رمضان فان فسخه ابو القاسم ان يستاجر ثمانية
جاء وان استاجر ثمانية لا يصح الا اذا وسبت ما وصل شهر رمضان قال فسخه ابو الليث في الاجر ابرأ في قول محمد
وبه يثبت وتوفى اجر كذا في الدار كل شهر كذا على ان يكتب اجرة شهر رمضان كانت الاجارة فاسدة تجزى اجرة
سنة عبد ثم ان اجر عن عبد من بعت لم يخر عاقبة الا ان يكون قبل الاجر شرطا في الاجارة او لم يكن شرطا في
في الاجارة لكنه يحل ولو اجره ثوبت بمسنة ابرأ عبد بمسنة ثم قال المستاجر وسبت لك في العبدان قبل ان ينجح

والا فلا ريب ان الحر منه اذا كان ميسره يكون ميسرا للابادة ولا يبيع من غير قبول الاجر او ابيع المستاجر وارادوا
ان يبيع مبداه متعلق الروايات فيه فجميع انه لا يملك البيع واولا من الارض الرمن غير ان يكون المثلث ان يبيع مبداه
فبصل في الاجارة المثلثية هذه اجارة مستحقها شيخ الامام عيسى بن محمد بن عيسى بن علي بن ابي بصير
ارادوا يبيع على جرحين سبعا حانه وارادوا ان يبيعوا اجارة طيلة الارض وفيها ربيع الا شجار
باصولها من الاكبر بدلا لستجاره من معلوم وسلم ثم يبيع منه الارض مدة معلومة ثلث سنين او اكثر غير ثلثة ايام من السنة
كل سنة او كل ستة اشهر بان معلوم على ان يكون اجار كل سنة من سنين الا ان يبيع الا ايام استثناء منها من ملك الاجرة
لكذا وفيه مال الاجارة يكون مثابة سنة الاخيرة وان يكون لكل واحد منها ولاية فيخ الاجارة في ايام بخاروا
اما في سنة الاجارة ان يبيع الا شجار وارادوا ان يبيع في الارض مثابة الى ان يبيعوا الاجارة على ان يكون بخاروا
يسنها على ما يسميهم منها للدفع والباقي للسائل ثم يبيع للسائل في كل سنة فيبيع من بخاروا مباح ثم يبيع
منه الارض مدة معلومة على نحو اطلاق غير ان يكون جهة العقد بشرط في الآخر ومثل في بعض مشايخ بخاروا
الوجه الاول فان يبيع الا شجار يبيع رقبته بل هو في معنى التخلية وهذا لا يكون للمستاجر ان يبيع
الا شجار وعند فسخ الاجارة يبيع من غير فسخ رقبته لا يبيع من ملك البائع وان فصل بين بعضهم
الا شجار والارض على ملك البائع يبيع الاجارة في الارض ويبيعهم يجوز وان يبيع البائع رقبته في معنى التخلية
على مبيع رقبته لانها ما قصدت فسخ الاجارة ولا محبة للابادة مع بيع التخلية في معنى قصد البيع الرقبته ويحذر ان يبيع
ملكه كالمثلث ولا يملك قطعها انقل من غير ما كان من الا ملك قطع انما الرمن وان كان ملكا تعلق من غير
وقال بعضهم ان يبيع الا شجار والارض من المثلث او اكثر يكون خيرا والافلا وهذا المصنف فيهم فان انسان
بيع الرمن فليس من اساس الحائنه وذكرنا ان يبيع الا شجار واجر الارض بائنه شرط ان يبيع الا شجار
بشرطها ان اساسه ان يبيعها من ان لم يكن لها طريق يبيع ان يبيع الا شجار بشرطها معلوم من الارض
ولم يبيع الا شجارا وانما يبيع الامام الاجل ماله من حقه الله يقول الاجارة بشرط في بيع الا شجار بائنه فانما يبيع
المثلث ومن جواز الاجارة اصطلاحه اختلفوا ابا عفا بجهده وعقود يبيع وقال بعضهم عقودهم عقود لا يملك
عقودها وحده في ما يبيع الا شجار في ايام في كل سنة او في كل ستة اشهر غير عدة الا شجار على ثلثة ايام

عقد جسد وذلك فاسد في قول الجني خيفة روح وقال بعضهم بغير عقد جسد لانها وجعل عقودهم بغير عقد
والاجارة في سنة الفاشية فمضاف الى وقت في المستقبل في الاجارة المضاف الى الاجر لانك لا تجزى قبل ولا سنة اقل
مقبول ومدة الاختلاف تظهر فيما اذا اجر واستقيم ثلث سنين كانت الاجارة في سنة الاولى والثانية اقل من اجرتها
وفي الاستسجال ليس بكم كانت الاجارة في سنة الفاشية اكثر من اجرتها في سنة الفاشية ثم ان بعد ان
ان غير ما على قول من يجعلها عقدا واحدا بغير عقد وعلى قول من يجعلها عقودا لا يتعد فصيل عقود متعددة يبقى قولهم انها
عقد ومنع قول لا يملك الاخر فصيل في المستقبلة لكن يجاب عن هذا ان ملك الاخر عند التحصيل فيه واما ان عقد
بالرواية التي ثبتت الملك في الاجارة المضافه لكان الحجة فان قيل لا وجه لجزائه في العقد بحال فانما وجعلها
جسد بالزمان فثبت ان الجاني في عقد واحد اكثر من ثلثة ايام ووجعلها ما عقود وشهد في بعض شرائط في كل عقد ثلثة
ايام من آخره وعلى قول خيفة روح من شتر شيئا على ان يجاز ثلثة ايام بعد شهر يكون الاجاز من الاجاز
آخر قلنا نحن لان ثبت الاجاز في اليا ثلثة من آخر كل سنة بل يجعل ثلثة ايام لا من كل سنة مستثناة من العقد
ويكتب غير ثلثة ايام من آخر كل سنة حتى لو كتب في السك على ان يحل جسد منها انما في اليا ثلثة من آخر
كل سنة كان فاسدا اما قد بين الاجارة الطويلة اذا فتح العقد في ايام الاجاز بغير محض من صاحب كرايا كرايا
المستندى انه يجوز ولم يذكر فيه خلافا وفي السك بغير الاجاز اذا فتح السك من الاجاز بغير محض من صاحب لا يصح في قول
بخيفة ومحمد رح فكانه قال ان ايام الاجاز غير داخل في العقد فكانت الاجارة في سنة الفاشية والثانية فمضافا
الى وقت في المستقبل فانما يصح من الاجاز بغير محض من صاحب لا يصح للعقد المضاف ولانه في الاجارة عند
يقول ان يوفى محمد احد المستاجر اجارة طويلة اذا اجر من الاجر بعد القبض اجارة مشاهرة لا يصح الاجارة الثانية وما
من الاجر يكون محسوبا من الاجارة اذا كان من اجرة المستاجر اذا اجر من الاجر ولم يكن الاجارة طيلة لم يصح الاجاز
الثانية وهل سقط الاجر عن المستاجر الاول ان كان الاجر الاول قبض الدار من مستاجر بعد الاجارة الثانية سقط الاجر
وان لم يقبض الا سقط فان كان الاجر الاول قبض الدار من مستاجر حتى سقط الاجر من مستاجر بل تبطل الاجارة الاولى
فان لنفسه انما تبطل الاجارة الاولى وكان للمستاجر ان يسير والدار من الاجر وتوان مستاجر قبض الدار من الاجر
وإما ما من الاجر ولم ياجر امانة قال فقهاء الباليت لا سقط الاجر عن مستاجر رسل مستاجر كرايا اجارة طيلة لم

ان مستاجر من الكرم الى الآجر من غلة أكانت الاجارة بطولية بطريق بين الانجار جازت لهاملة وان كانت
الاجارة بطولية بمعزني من الانجار والكرم ان مستاجر معاملة ثم دفعها مستاجر معاملة الى الآجر لا يجوز اذا كانت
الاجارة حارة بطولية وعليه ان كان مستاجر من مستاجر حق من سائر الزمان كما من بار من مستاجر اجارة بطولية
اذا آجر من غير واجارة بطولية او دفع الى غيره فزارقه على ان يكون ابدا من قبل التعامل ثم ان مستاجر الاول
آجره فقاخا الاجارة الكمل تبطل الاجارة الثانية والمزعة اختلفوا فيه ويصح ما فتحه هو ان تحبس اياما ففسخ
في مقبدين وضاعت بان كانت اتجار في الاجارة الاولى ثمكثت ايام من آخر سنة فاعين ايام اتجار في الاجارة الثانية
كذلك وعلى خلاف ذلك مستاجر حارة بطولية اذا قال للآجر في ايام اتجار او في غير ايام الاجارة بوجه فقال للآجر
بعدم وقال الآجر ضاقت من دفع الاجارة دفع المال ولم يمنع وكذا المشتري اذا قال للبائع بعتان باز فبطل
البائع بعدم يكون فسخا للبيع مستاجر اجارة فاسد اذا آجر من غير واجارة جارة قال الغيبة ابو الليث يجوز الاجارة
القائمة وتقال غير لا يجوز وعلى قول من يجوز الاجارة القائمة يكون الامر الاول ان يفسخ الاجارة القائمة وهذا انما
المشتري شرطه فاسد اذا دفع من غيره ففسخ ففسخ مباحا لا يكون للبائع الاول ان يفسخ البيع الثاني لان الاجارة
مفسخ بالاعذار ليس الا يفسخ لاجر ثم يفسخ فاسد اذا آجر من غير ففسخ الاجارة رجل قال غيره آجرني دارك بذهابا
حيوية كذا فقال آجره هو صاحب الدار وكان بكتابه العكس فكتب على الرسم ولم يكن بينهما شيء آخر ودفع مستاجر
الاجارة الى الآخر فادعى له الا يكون بينهما اجارة لاختلاف الطريق في الاجارة بطولية ولا يجب لاجر على مستاجر
بكنى الدار وان كانت له ارضة للاستعمال ان مستاجرنا سكن بنا على ما يطر من المال لا على وجه الاستئجار طرقت
قبل مستاجر دارا اجارة بطولية محسنة فالتزموا على مكان الدار وادعى ثم فاسخا الاجارة فان مستاجر يرجع على الآجر
بالدابر لا الدار ثم لان الاجارة بطولية فيجعل لاجر شرطه فافصح ما سار في حاله قبل آجر داره اجارة بطولية ثم
او آجره من غيره ثم الى مدة يعلم انها ليست في الكفاية قال بعضهم بخلاف ذلك قال يفسخ الامام ابو بكر محمد بن الحسن ربح
لا يجوز للاجارة ونسبة فيمن التكا والاجارة مستاجر فوط في الما حرج من فضل السنة فافصح الاجارة ففسخ لا يجوز
مستاجر كرام له اجارة بطولية وشهر الانجار كالتساجر في الروية فان تصرف في الكرم ففسخ لا يجوز ففسخ في الروية
بكل النية ففسخ في الروية لان كل ثمار تصرف في البيع وهو الاتجار لا في مستاجر على ما يفسخ في الروية لاجر

[illegible]

[illegible]

الاول اذا كان في الكسب قبض الاول منها لا يثبت الاجارة على المزارع لان المزارعة مع الاجارة تختلف المقص فلا يثبت
اثنائه على اهل اهل ولا يجوز الاجارة الطولية في العمار والضياع يجوز في الرقيق وكل شيء يستفاد من بيعه بغيره
رجل استاجر نيدا عابضها فارغة وبعضها مشغولة قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يجوز الاجارة في الفارغ ولجسها
من الاجرة ولا يجوز في المشغولة وان قلنا فقال الاجرة مبرها وكانت مشغولة مزرعة وقال استاجر كانت فارغة كان القول
ذلك قول الاجرة لان الاجرة يجرى في كل الاجارة اصلا فيكون القول قوله بطلانها لغيره اذ اختلفا في فسادها
بالحكم استاجر كان القول في ذلك قول من لا يثبت له ان يملكها ولا يملكها حتى لو كان حياها من اللعين كان القول
فيه قول المالك قال القاضي الامام على استخرج في الاجارة بحكم الحال ان كانت مشغولة في الحال كان القول قول المشتري
محاو اختلفا في جريان المار والقطاعة في اجارة الطولية في الاجارة الطولية او فيمنع الاجرة الاجارة في ايام الخياوة
الارض زرع للاستاجر مع الاجارة باجر المثل بخلافه كانت الاجارة وفيما زرع لم يدرك بقى الاجارة باجر المثل رجل استاجر
من رجل الاسعوا او قبض الال ثم ان استقرض من المقرض في عاقبته وقال بالمراد عليك تسرك اطلاقك
باجر الحانوت قال الفقيه ابو بكر الخوارزمي ان ترك الاجرة عليه من استقرض منه كانت الاجرة واجبة على المقرض وان لم يقبل
استقرض او لم يقبل فالحانوت عارية في يده والاجرة على المقرض رجل استقرض من رجل من المقرض في داره فالحانوت
اجر المثل على المقرض لان استقرض انما سكنه في داره عوضا عن منفعة المقرض لا جانا فحسب المثل على المقرض ولكنه لو
انقرض حانوت استقرض الى ان يبر عليه وادهم ثم ان المقرض سلم الحانوت الى المقرض ففقره الدب فحين لمعه من قيمة الحانوت لان الحانوت
كان من المقرض اجارة فاسم كان المانة فاذا فو الى المقرض ففقره الدب فحين لمعه من قيمة الحانوت لان الحانوت
وادم ثم ان المقرض آجر حانوت من المقرض كل شهر يدبره قال ابو القاسم ان لم يكن الحانوت من قيمة ولا استاجر حانوت
لا يجب على استاجر شيء رجل استاجر من رجل قدر له اس اراد الاجرة ان يكون له من مفعول على استاجر قال الفقيه ابو
البحر بن سبيح من استاجر نصف ربح المثل او اكثر ثم يوجبه من نصف الباقي باشارة فان لم يشرع له ما يابا انما
يسنهم في اجارة المشاع من غير شريك رجل اقرض انسانا درهم واراد ان يكن وارثه المقرض فغيره قال ابو بكر
استاجر المقرض وارثه المقرض مدة معلومة سنة او اكثر فاجر رجل ثم يبيع من استقرض شيئا او ملكه الاجارة
من يبيع لغيره فساها من البايع من استقرض رجل وكل درهم ارباب استاجر له وارثه من استقرض ثمنه درهم

فعل الوكيل ذلك قبض الدار وسها من الموكل لاستيفاء الاجرة وكذا في الجارية اذا كانت مملوكة لا يستحقها
 لم يكن للوكيل ان يحبس الدار من الموكل لاستيفاء الاجرة وكذا لو كانت الامارة باجر مؤجل فان قبض الوكيل الدار وجب
 حتى مضت المدة كان الاجر على الوكيل بحكم العقد ثم يرجع الوكيل على الموكل لان الوكيل بالاستيفاء غير ان الوكيل
 والوكيل يشترط ان اذا قبض المبيع المتعلق بمؤجل وجب له ان يبيع في ايام بيعة في يد الوكيل كان الفسخ على الوكيل ثم الوكيل يرجع
 الفسخ على الموكل لان الفسخ اذا كان مؤجلا يكون للوكيل ان يبيع في ايام بيعة من الموكل فان قبض الوكيل يكون قبضه للموكل فله
 في الاجارة وكذا الوكيل من الموكل بالاستيفاء ثم ان الوكيل قد ادى على الموكل فله منه ومنع من الموكل حتى مضت
 كان الاجارة مطالب الوكيل بالاجرة ثم الوكيل يرجع ذلك على الموكل وان الوكيل ميسر الدار من الموكل ثم ما انجبى وجب
 الدار من الوكيل ولم يرجع الى الوكيل حتى مضت مدة سقوط الاجرة عن الوكيل والموكل ميسر فالحق اليه فسخ او ادم لم يكن الاجارة
 يستحقه فله الا برقب الوكيل وسكنه فله لم يرجع الى الاجارة كان الاجر على الوكيل دون الموكل ولو كان الوكيل اجار
 الدار اخر بيعة طاعة جعلها مستأجرة من مطلقه ثم عمل الا لاجر جاز ذلك ولان سها من الموكل لاستيفاء الاجرة
 وان سها من الاجر حتى مضت مدة لا يكون للوكيل ان يرجع على موكل الا لاجر سها لان الوكيل كان مخافا للحيثية لم يقبض
 اول الموكل بخلاف الاول لان الوكيل الاول اذا لم يكن للوكيل مخافة ان كان قبضه ولا للموكل رجوع امر جاز استأجر
 وانه الى الكيفية بعينه وراهم مستأجر الوكيل بحسبه وجاز الى الموكل فالحق مستأجره بائنة وكذا في الجارية اذا
 على الامر ويكون الاجر صاحب البائنة على الوكيل تحصيل امر جاز بان يستأجره لارضائها فاستأجره الوكيل ثم ان الوكيل
 سها من ما جها بعد استأجره الوكيل بولا يعلم بالاجارة ثم علم بعد ذلك ان يرد ما يكون فله بالاجارة ولو
 بالاجارة اذا ناقض الاجارة من سها جاز قال محمد رح للمناقضة جازة فالحق ان على الوكيل لان الموكل لا يملك الا لاجر
 الوكيل اخر استأجر بعينه وعمل ذلك لا يجوز نقض الوكيل على رب الباء وقد مر في البيوع النامية لاجر الدار الوكيل
 ثم قال لمقصودنا ان امرنا بالاجارة فقال انما صلب لم امرنا كان القول قول المفسد واستأجره الفاضل فلما
 مدة الاجارة قال لمقصودنا ان امرنا بالاجارة فقال انما صلب لم امرنا كان القول قول المفسد واستأجره الفاضل فلما
 ازوج حال البائنة كذا جرت عقدة الالب قصد الالبية وتوقالت كان الكماح بامري وعلى الميراث كان القول
 انما صلب اذا جاز لا لالا ان جاز قبل استيفاء عقدة مخمنا جازة وكما جاز الا لالا كذا جاز لا جاز

فمنعوا على حال قيام مقصود عليه وان اجازته القضاء زالة لا يصح اجازته كما لو اجاز بيع المقصود في نفسه ملك موقوف عليه فيكون
جميع الاجر فاصب له فهو العاقب للمناف نفوت بقعة كان الاجر له وان اجاز له ما مضى بعض المدة فاجرا ما مضى
يكون فاصب ما جاز فيكون المالك هو قول محمد لان الاجارة تمتع ساعة فاعة على حسب وقت المنفعة
الاجارة فبالمضي من المدة ولا يصح فيما مضى كالرجل اذا اجر عبده سنة ثم عقد في وسط السنة فاجرا عبده الاجارة فبما مضى
ما جاز في سنة يكون عبده واجر ما مضى يكون كالمستق لان المنافع فيما مضى فمستحق على كالمولى في حال البذل له
وما على قول السليمان اذا اجاز المالك اجارة فاصب ما مضى بعض المدة كان جميع الاجر للمالك المقصود على قول
محمد روي على ان فاصب من فاضل رقة فاجرا المالك النخل الزرع قد تسبل ولم يسمي كان الخارج من الزرع
ورب الارض لا يشي فاصب النخل الزرع قد تسبل ومن لا يصح اجارة رب الارض يكون ذلك بين فاصب الارض
ولا يشي للمالك فاصب ما جاز في سنة من اجارها فالاجارة هي سنة لا يستماع شرطها وان تقبلها كان فضل ذلك
في النوازل ان فاصب اجار من غيره ثم لم يستاجر اجار من فاصب ما جاز فالاجارة هي سنة لا يستماع شرطها وان تقبلها كان فضل ذلك
الاجارة من استاجر لان استاجر من فاصب ما مضى مستحق عليه يحل وفصل في المدة الى فاصب المدة لان
ذلك مستحق عليه في كل سنة من استاجر من فاصب ما مضى مستحق عليه يحل وفصل في المدة الى فاصب المدة لان
المراد في مقابلته حانوت رجل اجر باسحاب الحانوت من رجل بيع الفاكهة كل شهر درهم قال فقيد ابو حنيفة ما اخذ
الحانوت من الاجر يكون له لانه عاقدة والعاقدة هي الاجر والكان غاصبا ويسمي ان يقصد في بيعه فاصب ما جاز
وهي الاجارة قال فقيد ابو الليث انما يكون اجرا ساعة تصاحب الحانوت اذا كان في الساعة وكانوا نحو ذلك فبما
يكون هو اول الناس بها وما اذا لم يكن غربي الساعة شيئا لا يكون الاجر له لان صاحب الحانوت في الساعة كالمالك
لا يختص له بالساعة التي في اذا اجر الوقت كان الوقت شرطان لا يواجر اكثر من سنة لا يجوز الاجارة اكثر من سنة
فان لم يكن شرط ذلك يجوز الاجارة الى ثلث سنين فان اجر باكثر من ذلك اختلفوا فيه قال مشايخنا لا يجوز الاجارة
الوقت اكثر من ثلث سنين قال مشايخنا يجوز ذلك اذا كان استاجر من لا ينافسه وجوى المالك اذا طالت المدة
وقال فقيد ابو الليث ان الاستياحة في ذلك ان في الامر ان القاضى في سبيله **فصل في اجارة الوقت**
ما ليس بمولى الوقت ولو اجاز الاجر الى الصغير والوقت باقل من اجر مثله بالاعتبار بالناس فيه قال الشيخ الامام

انكره من اجل ان المثل انما ياتي عند بعض علمائنا وعلية الفتوى خال محمد اورد على اصول اصحابنا شيخنا
 بمسألة الجرح والمستاجر فاما ما ذكر في المزارع والكيل بدق الارض فزارعة الارض فزارعة وشتر على صاحب الارض
 شيئا بغير الاختيار الناس قد يصير الوكيل فاما ما ذكر في المزارع الا ان المضاف قال لا يصير المزارع المزارع فاما ما
 عليه من المثل قال انما في قول المضاف قال مولا ارجح وبيني ان يكون الجواب على التفصيل ان لم يفسد المزارع
 مستاجر المثل انما ياتي وان ففسد المزارع فبطلان المزارع في الارض الى جرح المثل ايها كان اكثر لحديث الوقت واما
 رجل ففسد ارضا وقفا وارضها للصغير قال بعضهم نعم انما مستاجر المثل الوقت وغيره في ظاهر الرواية لا يصح فلو كان
 يذاتما حسبته لارض المقصود من غيره كان على مستاجر المثل الجرح المسمى رجل ارجح منه لا كان والده وقته على الوقت
 اذ انما سئلوا فاجروا به الرجل اجارة طويلة عروسته والحق مستاجر في اجارة هذا الوقت فامر المزارع قال شيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل ان لم يكن المزارع ولاية في الوقت ان لم يكن المزارع ولاية في الوقت ان لم يكن متويا يكون المزارع فاما ما
 كان على مستاجر المزارع المسمى ونقص في ولايته مستاجر بما اتفق في العادة على الاجر ولا على غيره لانه كان متظوعا
 ان كان المزارع متويا كان على مستاجر المزارع المسمى ان كان في ذلك متذرا جرح المثل او اكثر ويرجع مستاجر في هذا الوقت بما
 اتفق في العادة متولى الوقت واجر الارض مدة معلومة ثم مات المزارع ثم مات مستاجر قبل انتهاء مدة الاجارة فرفع
 مستاجر هذا الارض قال شيخ الامام بذراع الحانث الملة زر عازرها وانه مستاجر به ثم كانت الملة لهم وعليهم نقصان
 الارض اذا كانت الارض مضمومة وبعثت في ذلك نقصان المصالح الوقت لا من المزارع ففسد عليهم في ذلك
 اوصى ادا الحق من المثل يستقيم على باب القاضي في قصورته كان على الصغير اولا قال شيخ الامام ارجح ما على المثل
 من ان يستقيم على وجه العادة لا فيمنع من ارجح المثل وما كان على وجه الرشوة يكون ضايفا رجل مستاجر ارضا فاما
 امار قال كانت الارض سقي عار الا نهال بالاسار لا شيئا على مستاجر وكذا كانت تسقى بما والاسار فاما قطع
 المظطر الذي اذا ارجح ارض يستقيم او مستاجر للثمن ارض باليستم اجارة طويلة رمية ثلث سنين لا يجوز ذلك
 وكذا الكسابة الصغير متولى الوقت لان الرسم في الاجارة الطويلة ان يجعل شيئا يسير من مال اجارة بماله استينر
 الاولى ومظلم المال بماله سنة الاجرة وكانت الاجارة لارض يستقيم او الوقت لا فيمنع من الاجارة في استينر
 الاولى انما يكون بافل من ارجح المثل فاما ما ذكر في مستاجر ارضا للثمن والوقت بالوقت او يستقيم في السنة الا فيمنع

يكون الاستيعاب اكبر من اجر النفل فلا تقص وافان به الاجارة في بعضه في القيس بل ينسخ فيما كان خير لغيره
وان وقت على قول من يحسب الاجارة الطولية عند اجد الاتص وعلى قول من يجعلها عفو ينسخ فيما كان للغيره من وقت
ولا تقص فيما كان مثله وانما ظهر من هذا في الكل وان كان لا يوجب اجارة لغيره من اجارة لغيره من اجارة لغيره
من الاجارة لا يبا ان كانت غير الاجارة فيمكن من الاجارة فلا يخلو من الاجارة عن الفرض لغيره من طريق الاجارة
الطولية في فرضه لغيره من الاجارة بل ان يحل اجره من كل اجارة ثم ان اوصى وقتها لغيره من الاجارة
عن اجره من الاجارة في وقتها فيكون له من الاجارة في وقتها فيكون له من الاجارة في وقتها فيكون له من الاجارة في وقتها
من الاجارة في وقتها فيكون له من الاجارة في وقتها فيكون له من الاجارة في وقتها فيكون له من الاجارة في وقتها
فانه يطل على سببها من تلك الزيادة وان كان هذا الحان من مطلق في اكثر الاوقات وانما في وقتها لغيره من الاجارة
فانه يطل على في ذلك الحان لا يزيد في الاجارة في وقتها فيكون له من الاجارة في وقتها فيكون له من الاجارة في وقتها
لا يفتون بذلك المتشوي في قولنا ان الحان من ذلك ضرر من الحجة فيل ضرر القصار والحسد او المتشوي في قولنا ان الحان من ذلك
الاجارة كان على المتشوي ان يفتون في ذلك الحان لم يفتون في ذلك الحان لم يفتون في ذلك الحان لم يفتون في ذلك الحان
بذلك الاجارة فلم يفتون في ذلك الحان لم يفتون في ذلك الحان لم يفتون في ذلك الحان لم يفتون في ذلك الحان
من حبل ثم جاء رجل آخر وزاد في اجارة الحان حبلين اجر الحان من الاول اجارة مثله ونقصان
بما بين الناس مثله فلم يفتون في ذلك الحان لم يفتون في ذلك الحان لم يفتون في ذلك الحان لم يفتون في ذلك الحان
فاسد وان اجارة اجارة محسنة من الدول ومن غير اجارة النفل او بالزيادة على سببها لغيره من الاجارة
الا في اجارة النفل ثم زاد في اجارة النفل في وقتها فيكون له من الاجارة في وقتها فيكون له من الاجارة في وقتها
رحمة الله تعالى اذا كانت وتعالى على قوم تاجرهم في وقتها فيكون له من الاجارة في وقتها فيكون له من الاجارة في وقتها
على وقت النجارة قال شيخ الامام المعروف بخزانة في شرح الوقت انه لا يملك الاستدانة على وقت المتشوي في وقتها
الوقت التي رواه من في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
خلقنا خلقنا في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
الارب ووجهها اذا اجر الصغير في عمل من الاعمال فيقدر عليها الصغير عازلا فيعمل ليس بالمال الصغير في ولاية الجسد

[illegible]

اذا اخرج نفسه ثم لم يكن له ان يفسخ الاجارة وتجب له الجواز اذا اخرج نفسه لنفسه سنة فاعتق في نصف سنة لا يكون
 افساخ الاجارة ويؤثر اجره في ذلك اجره لغيره للبدن وان كان اجره في نفسه في نصف سنة كان له ان يفسخ
 افساخ الاجارة فباعتق وانما افساخها ان جاز الاجارة وانما كان اجره باجره لغيره لا يستعمل الاجارة بعد الاجارة
 بعين اجره لغيره انما تباع اجره ثم يخرج لتبطل الاجارة عند ابي يوسف ويحل عند محمد رحمه الله ولو استأجر
 الكاتب سنة ثم قبلت الاجارة في فوهم وقيل هو على هذا الخلاف ايضا ولو ادى الكاتب في عتق بعتت الاجارة عند
 اهل حنابلة عند من يبيع رجل يبيع منه فان اخذ الرجل لنفسه كوة ثم بدا له ان لا يعمل قالوا انما الرجل على
 كبره اذا وكلت له الصبي بباطنه لا يكون للرجل على الترتيب سبيل لان هذه القطع بالحق فالحق بالاجر
 وفيها لا يجب قبل اكثر مما في سبيل الطريق فاما المكتري فبطلان عتقه عن المحار ففعل المأمور فلو ان
 المأمور ان المحار لا يراد به الا ان يبيع ما افق على حده لانه منوط وان لم يملك المأمور ان المحار فغير الامر فلو ان يبيع على الامر
 وان لم يقبل الامر على في ضمان وتوان حبله قال فيه افق في بقاء وارثه ولم يقبل على ان يبيع بذلك فحل عتقه
 فيه قال الشيخ الامام محمد بن الحسن رحمه الله يبيع فيه قال مولانا رضى في مسئلة المحار اذا لم يعلم المأمور ان المحار
 فغيره لم يقبل الامر على ان يبيع بذلك على ان يشترط ان يكون على الاختلاف ايضا وفي اللفظ اذا ارفع المقتطع الا
 الى ان يفي فقال له انما افق افق عليه ولم يقبل على ان يبيع بذلك على صاحبها اختلفوا فيه قال الشيخ الامام المعروف بخلافه
 يبيع فيه انه لا يبيع رجل استأجره واذا كل شهر كذا ثم ادى على استأجره ان صاحبها باعها منه بعب الاجارة وانكر صاحبها
 بعبه ويضطر على ذلك ان قالوا على استأجره اجره مضى لان يبيع لم يثبت بعتت الاجارة ولو استأجره دابة الى مكان
 بعبه فلما ساء بعض الطريق ادعاها له استأجره فغيره وانكر الاجارة وصاحب الدابة يدعى الاجارة وذكر القدرى رحمه الله
 قول ابي يوسف بغيره اجره قبل ان يبيع ولا يلزمه اجره بعبه انكاره وقال محمد رحمه الله لا يقطع شيء من الاجر ولو استأجره
 بعد سنة وقبضه فلما مضى بعتت سنة بعبه الاجارة وادعاها نصف قيمته لم يرد له يوم الحجود افان فبعتت سنة وقيمة بعب
 بعبه ثم لم يرد له في بعبه اجره بعبه روي عن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليه الاجر وقيمة بعبه بعبه ثم لم يرد له
 فيه فلما فاع ذكره في روى ان قول ابي يوسف رحمه الله اجره مضى قبل المحمود وليس عليه اجره بعبه الحجود وقال شام
 قلت محمد بن يحيى بعبه الاجر والضمان قال لم يضمننا قال شام راو بذلك انه شهد سنة بعبه بعبه الاجارة فلما بعتت

و استاجر نگران بگویند من بدیدم و صاحب بیدارید می یستاجر نفرز و کان علی استاجر ان بر و فاذ لم یبر و غیر من قبل
 آجر و در غلبه نین در راه شهر علی انه باجی اروج الداد الی استاجر ننگها قل ان مقصود صاحب الدار خیاره لم یکن
 علی استاجر اصرا مسکن یا غایب لیه الاجر و مسکن عبد الاجارة من یم الاجارة و قبل آخره ابتد علی ان یکون باجی ارجار ساعه
 الشافعی کما فسرت فانه یقیم قیمتها و لا یضمن الاجر و کان ایما و استاجر کان علیه الاجر و لا یضمن قیمت الدار و
 دفع الی خیاط بر یا یخیط یخیط الخیاط و ان قبل الخیاطه قال یسیر بن ان لا اجر له لان المقیم هو الخیاطه و ان یقطع
 و کان الاجر مقابل باجیاطه و قال ابو سلیمان الاجر رجائی روح لا یجز الفیض و هو یصح حبس دفع الی خیاطه فیه
 یخیطه ما یم فخیاطه ثم جاور سل و فقه قل یسلم الی صاحب الاشی الخیاطه لانه لم یسلم العمل قال القم فذا
 لم یخیطه فی ارض صاحب التوب ان غاطه فی داره کان له الاجر لان العمل ما رسلا الی صاحب التوب و یسیر فی الخیاط
 ان یخیطه مره اخرى فی التوب لانه یستاجر الدار جری بینهما لم یمیق و کان الخیاطه هو الدار فحق کان علیه ان
 مره اخرى لانه یضمن عمله فصار کان لم یکن و کذا الا سکات حبس اکثر یسیر من حبس غیبه یعمل فیها احطاس
 موضع فلا یبغض استینه الی ذلک الموضع ردوا الی الی کان الله اکثر اذ فی فان لم یکن الله اکثر یسیر
 الملاح یسیر المکزی کرا و کان من قبله المکزی و ان العمل ما رسلا الی المکزی کما الخیاطه و غاطه التوب فی
 دار صاحب التوب حبس استاجر فبالا لکوب فی موضع کذا فی فقه فی بعض الطرق ردوا الی الموضع الله استاجر فغلبه
 الاجر و یسیر سله استینه اذ ردوا الی الی و المکزی من الملاح فی استینه حبس استاجر فغلبه استینه
 فم شتر با استاجر من رجل آخر قال محمد بن محمد من غصبت الاجارة و یتزک ارض فی الارض من غصبه و یکون
 علی صاحب الارض مثل نصف اجر الارض حبس استاجر فغلبه استینه فم شتر با استاجر فغلبه استینه
 فذ ان یخاطم الا حرم تیر کما احاکم فی بن باجر قل الی ان بدک الارض فان یقر زرد بعد ذلک کان المکزی
 ان یغنی الاجارة و کذا اگر فذا یغنی ماؤه من نصف استینه یغنی حبس الاجر لان قل الماء و بدو و در و غلبه
 نصف کان یغنی قبل ذلک کان استاجر ان ردوا فان لم یردوا حتی یملح کان فکما ضاویس ان یردوا
 بعد ذلک استاجر فغلبه استینه فم شتر با استاجر فغلبه استینه فم شتر با استاجر فغلبه استینه
 و من قال یجوز الارض لک استاجر یسیر علیه کرا و الارض و لا یغنیها با رجل استاجر فغلبه استینه

الزبير آفة فهلك وغرق ولم يمت كان عليه الاجر لانه قد نزع ودفن وقت الارض قبل ان يزرعها فلا اجر عليه
 وكذا لو غلبها رمل وزرعها لا يجرى له استباحة ولو كانت في بلد متاجر فلم يزرعها حتى مضت سنة كان عليه الاجر
 وكذا لو زرع بعض وزرع بعض رجل متاجر غنمته ليدرسها في موضع كذا ويحلب عليها كذا ويحكي بها فدم الغنم
 ولم يجد ذلك شيئا قال محمد بن جرير كرا غنمته في الذباينة اقل كرا ولو قال اكثر متجارك على ان يحلب طعاما
 من موضع كذا الى هنا فلم يحلب الطعام ليس عليه شيء من الكرا لان في مسئلة الاكثر الغنمته للذباينة محس وارجو
 فلو زرع غنمته الذباينة في مسئلة الثانية وفي الاستباحة على محل الطعام من موضع كذا الى هنا فاذا لم يحلب لم يلزم شيء
 ووسهت كرا دابة يحلب من هناك مملوءة نجاسة الكرا وقال ذهب ولم يجد محل قالوا ان صدق استكرى في كذا
 كان عليه حسب الدابة ما يدا عن المحل رجل متاجر في المصرة دابة يحلب الدقيق من طاحونة كذا او الحنطة من قرية كذا او
 فلم يكن الحنطة مطحنت او لم يجده في القرية فخطه فبيع الى المصرة مال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله فخط في خطه
 الاستباحة لكان متاجر قال متاجر تلك دابة من البلدة حتى اعلم الدقيق من طاحونة كذا او نصف الكرا
 لان الاجارة وقت حسيته من البلدة الى الطاحونة من غير محل شيء فيجب نصف الاجر لانه اجارة من الطاحونة
 ابلدة انما كان محل الدقيق ولم يوجد فلا يجب للرجوع شيء فاما اذا قال المتاجر متاجر تلك دابة من
 حتى اعلم الدقيق من الطاحونة فلم يجب الدقيق منها لا يجب شيء لان هنا الاجارة وقت على محل الدقيق من الطاحونة
 الاجر فاعلم محل الدقيق وهو متاجر رجلا ليدرسها المصرة فيجب له الاجر فوجب بمقتضى ما في كتابنا من ان
 ان له الاجر بحال كذا فلو كان له معلوم ان له او في بعض المعقود عليه يجب الاجر فيه ذلك ان متجاره
 ليدرس الطعام فلا يجرى فيه شيء من الطعام ووجب فاعدا في فرد الطعام لاجر له لانه نقص عنه فاجب الاجر
 كالحياطة او ما حاط فحق وان متجاره يدرب كتابه فلا يجرى له شيء من اجابه فوجب له كتاب فوجب فلما في ايات فرد
 الكتاب لاجر له وقال محمد رحمه الله لانه اجر الدابة ولو ترك الكتاب فله او فرق ولم يرد كان له اجر الدابة في قولهم
 لانه لم ينقص عمله وقيل او فرق ولم يرد ينبغي ان لا يجيب الماجر لانه اذا ترك الكتاب فله نصف الكتاب اجرت المكتبة
 وفي فصل له الفرض تجارات ما او فرق وهو متاجر رجلا ليدرسها موضع كذا او يدعي فلانا ليدرسها اسمي فوجب له الاجر
 الموضع فوجب فلانا قالوا لاجر هو متاجر ليدرسها موضع كذا او يدعي فلانا ليدرسها اسمي فوجب له الاجر

كان لدار الجردان الاجمعيان بالذات لا يبيع الراد حبل ساجر امراته محمد بنيت شهر الجرد ولا يكون
 بها الاجرة في ذلك لان حصة البيت مسخى عليها وابت فلا يحجب الاجر لها كما لو ساجر بالغرة او طمعه ولان
 حصة البيت تعود اليها والافسان لا يحق الاجر بما يعود منفعة اليه عما في الطبع والجنز وكون ساجر بالفضل
 قال المصنف ينبغي ان يكون لها الاجر لان ذلك غير مسخى عليها وابت كجاء الترتيب نحو ذلك ومنفعة فهل تعود
 الى الزوج خاصة فيكون لها الاجرة كما لو ساجر امرته ومن ساجرت المرأة زوجها فلهما الاجر على ما
 فروج ان يستثنى من مذهبها بالاجارة لا يضر بذلك فان ساجرها ذكر ضمن الذمة فهو ساجر وماله ان
 زوجها كما لو ساجرت زوجها على الغنم ووفات المرأة فزوجها غنم رجل على ان كانت الف درهم فمهر الزوج
 الى ان ماتت المرأة لا ربة الزاوية فالواجبة بالاجارة باعلا ولا شئ عليها لان حصة المرأة حرام على الزوج لانه
 قوام عليها امرأة آحرت واما من زوجها سكا بما جميعا فالواجبة بالاجر بما يبي بنزل ما لو ساجر بالغرة او طمعه فاعاد
 بهذا الاحتاق ان منفعة سكنى الدار تعود اليها ولان الزوج يخرج من الدار بعض الاوقات ولا يكون مائة
 هار في سوق وركه ان رضى بالمرأة وتسجل ان اجبر من الاجرة ومارة فقضت الروايات على انه لا يحجب الاجر
 على ساجر في زمان الاجارة والاعارة فلهذا لك بهما لم يكن لها اجر الدار على زوجها حبل شهر انما على ربه
 الانجاب رغم ساجر الاستمار ليرك الثمار الى ان يدركه قاسموا لم يكن عليه اجر الانجاب لان الشهر ليس محل الاجارة
 يحصل الاجارة اعارة فلهذا ما في شهر تفصيل فم ساجر الارض قاسموا الى ان يدرك الزوج كالمك
 جائزا وكان له اجر الارض لان الارض محسلة للاجارة فتسقط الاجارة وحبل ساجر غنم بنين وارتين الجار
 في موضع يكون كرى الشهر على صاحب الطاخونة عادة فاعالج انهم الى الكرى بهما بحال لا يميل الاجرة من
 بحال لو مررت اما لا يها جميعا فلهذا انما انما فلهذا لا يخلو المقصود فم فيمنع الاجارة كان عليه غيرها جميعا
 وان كان محال لو عبرت اما لا يها فلهذا انما انما فلهذا لا يخلو المقصود فم فيمنع الاجارة كان عليه غيرها جميعا
 فان عادت اجرة فلهذا اجرة اكثر مما اذا كان الماء يكفي لا اكثر لانه يمكن من الاتعاف فاكثروا اذا كان الماء في موضع
 يكون كرى الشهر على ساجر عادة فلهذا لا يخلو المقصود فم فيمنع الاجارة كان عليه غيرها جميعا
 فلهذا ساجر لا يخلو المقصود فلهذا لا يخلو المقصود فلهذا لا يخلو المقصود فلهذا لا يخلو المقصود

تكون على صاحب النخبة رجل استاجر طاحونة فاقطع ماؤه كان له ان يرد ما كان لم يرد ما حتى منه سنة سقطت
 الاجر وان قل ماؤه وكانت الطاحونة تدور وتطحن على نصف ما قطع كان الاستاجر ان يرد ما كان لم يرد ما حتى ملحن
 ماؤه لك فضا منه وليس له ان يرد ما بزر لك ولو استاجر بيتا فيه من ومان استاجرته فضا بهت كل من
 يرد ما لم يرد ما كان الاستاجر ان يرد ما من حقوق البيت وان كان استاجر بيتا فيه من
 فضا حقوق الرمي والما من حقوقها فان اقطع الما فلم يرد ما حتى سقطت سنة وكان البيت مما يستغنى به والاربع
 بقسم الاجر عليها فيسقط عنه حصته الحجر في يرد ما الاجر بحساب البيت وان لم يكن البيت مستغنيا به يرد ما الرمي لا بحسب
 عينة الاستاجر شي وان لم يرد ما البيت رجل استاجر ارضا فيزدها فزرع وقطع ماؤه قال محمد رحمه الله ان مقتضى الاجارة
 وله ان يخمس حتى يتركها احكام في يرد ما بجر المثل ان يدرك الزرع فان سقى زرع كان فضا وليس له ان يقتضي الاجارة
 وكذا الرمي اذا اقطع ماؤه من مضى سنة سقطت حصة الاجر وان قل الما وتدور الرمي وتطحن على نصف ما كان
 ملك الاستاجر يرد وان لم يرد ما حتى ملحن كان ذلك فضا ليس له ان يرد الرمي بحسب اجر دارة ثم اجرها من غير ميسر
 سلم الى الاول فاجاز استاجر الاول فضا لا اجارة اثنائية على استاجر الاول ولو سقى ارضه مزارعة على ان يكون
 البذر من المزارع ثم اجرها من غير اجارة طويلة فيغير فضا المزارع فان قصبه المزارع يفسخ المزارعة وغيب الاجارة بطولية
 رجل امر بجلابان استاجر له دارا ميسرها من رجل سنة فاستاجر الما مائة واربعة اشهر الى الامر وسكنها فغيره في
 شخص سنة قال ابو يوسف لا اجر على الامر ولا على الما مائة واربعة اشهر قال محمد رحمه الله يجب الاجر على الامر رجل استاجر
 وقبضها ثم عارها من الآبسة قال ابو بكر البجلي رحمه الله لا يسقط الاجر عن استاجر حتى يترك الما حتى ان استاجر الاول
 عارها من الاجر كاذك تقضا للاجارة وكذا اذا استاجر دارا في فيها ثم اجرها من الآبسة كان ذلك نقضا للاجارة
 الاولى وصحيح ان الاجارة والاجارة لا تكون فحاذك لا يحجب الاجر على استاجر ما دام في يد الاجر رجل استاجر دارا
 وقبضها فسقط منها ما نظروا وانهدم بيت من الدار كان الاستاجر ان يفسخ الاجارة بخضر الاجر ولا يصح فسخه غيبته لان
 يفسخه بغيره الربا ليس وان يهدم كل الدار كان الاستاجر ان يفسخ الاجارة عند فسخه فضا بهت وسقط الاجر عن
 الكل ولا يفسخ الاجارة ما لم يفسخ رجل استاجر ارضا فيزدها فضاها فضاها فزرع آفة فلما ادغق لم يترك
 عليه الا بغيره فوضعت الارض بسبب ان يرد ما فلا اجر عليه وكذا لو غصبها رجل فزردها انفا فضاها اجر على الاستاجر

وذكر شيخ الامام المعروف مؤيد بن زاده اوستاساخر ارضا الارادة فررس فاصطلافة كان عليه اجراما ومسطحا اجراما
من المدة بعد الاصطلام بين سحابا اخرها قريبا لم يجد ما يفيقها فبقيت الزرع فاولا ان سحابا فبقيت
فلم تقطع ما بالهبر الذي يبرهنه السقي فقلية الاجر وان انقطع كان له انجبار وان كان سحابا فبقيت بها فاقطع عنها انشرا
فجاء وقت الذي يقبض فيه الزرع عنه فتنقطع الماء وفي الزرع سقطت الاجر فحماو سحابا حرى ما وسحابا حرى
فانقطع الماء وسحابا حرى فبقيت الزرع فخر بالهبر الا انقطع فلم يتطبع فيها هو انجبار ان خاردها وان شا
اسكها فان لم يرد حتى تحضت المدة كان عليه الاجر وان كان بهال يمكن ان يحال بحيلة ويزرع فيها شيئا وان كان لا
ان يزرع فيها شيئا فبقيت ما يوجد من الوجوه ولا حيلة له في ذلك فلا اجر عليه بخاني سلة الرمي وكذلك لو لم تقطع الماء
ولكن سال فيها الماء حتى لم تقبله الزراة لاجر عليه بين سحابا حرى فاقطع الماء وان كانت الارض تسقى بماء الارض
المطر والمطر ايضا لاجر عليه انه لم يكن من الاقطاع ما بين سحابا حرى فاقطع الماء وان كانت الارض تسقى بماء الارض
ولم ميت واصابت قد حصدته وذلك كان في وقت لا يتطبع ان يزرع فيها مرة اخرى فادان يزرع فيها غير
سماها كان انما في اقل ضرر الارض من المسمى او فله فعل ذلك لان بالارض يرمي به ظاهرا وان كان انما في ضرر
بالارض من الكسما لم يكن ان يزرع لان بالارض لم يرض الا بالمسمى او بما يغفل او وونه ويرد الارض على صاحبها
بعضا كانت في يد من الاجر ويطيل في الزاوة الموحا وذا فحق الدار المستاجر او غير فساها لا يستحق الاجر او بقا
الاصل ومرتجعا فحق الدار المستجرة انسان لا يستحق الاجارة لكن سقيت الاجر او امت في يد المصاحب كما هو
اهبتت الدار في المستاجر وعن محمد بن عيسى اذا اهدم الدار المستجرة فبنا الموحا فادان المستاجر ان يكون الدار
بقيت مدة الاجارة لم يكن للاجر ان يمس من ذلك او بدوا بنا قبل انقضاء المدة وقبل ان يفسخ المستاجر الا باقوا
ما لم يفسخ ليس سحابا ان يكونا بفسخ مبرر في تهدد ارام حبل ما حرى فادانها زوت او بهر او تستوت
الافض النسيخ في شيئا انه لم يلف على صاحب الدارهم وانما في بعض العمل ومتمم يبرهنه بعض مبرر عن الاجر
في ذلك متى لو كان الكل يرد ما رد كل الاجر وان كان الزوت انقضاء فاصف لاجر ويرد الزوت على الدار فان لم يكن الدار
وتعال بسنا اما بنت منى كان القول قول الحسن فيسند لانه يكره ان يبرر بانها اذا لم يكن الاخذ فبرر بسيف
معه ان يستيعا وانما في نفسه بذلك ثم ادان يرد بعض مبرر الزاوة وانما الدار ان يكون ذلك مبرر على بعض قول

رجل استاجر قيسا يلبس بذيبا فكان كذا فلبس به منزله ولم يذبح له ذلك المكان فتلفوا فيه قال ابي
ابوبكر البلخي ربح الاجر عليه لانه مخالفت ضامن وقال فقضية بواليت ربح عنه عليه الاجر ولا يكون مخالفا لان الاجر
مقابل للباس لا بالذباب بل لان ذلك الموضع وانما ذكر الذباب في ذلك الموضع ليكون ما ذكرنا في الذباب به في ذلك المكان
قال محمد بن وهب الخياط ما استاجر دابة يركبها في موضع كذا فركبها في الموضع في حوائج ولم يذبح له ذلك المكان فانه
يكون مخالفا ضامنا ولا اجر عليه لان في اجارة الدابة بيان مكان الركوب بشبه حلاصة الاجارة لان الركوب في بعض المواضع
وبعض الطرق قد يكون مقرا لاداة مكان فيركب المكان للفقهاء اما في اجارة الثوب لا يشترط بيان مكان اللبس انما يشترط
بيان الوقت لان اللبس في بعض الاوقات قد يكون اضر من البعض جعل استاجر دابة يركبها يوما لا الليل فاسكنها في بيته
ولم يركب في الليل في الكتاب انه اذا استاجر باكر بها خارج المصرا في مكان معلوم فاسكنها في بيته لا اجر عليه لانه لا يجب الاجر
هنا الا ساك فلم يكن اذا زوفا في مكان ضامنا وان كان استاجر باكر بها في المصرا فاسكنها ولم يركب لا يكون ضامنا لان
الاجر يجب بهذا الاساك فيكون ما ذكرناه فلا يكون ضامنا فان في اوجه الاول انما يقضي اذا اسكنه ما لا يسكنه مثلا
الخروج الى ذلك المكان مادة فيرجع فيلبي العادة ان من استاجر دابة الى الخروج الى ذلك المكان فكيف يسكنها
يتسبها الى الخروج الى ذلك المكان جعل اجر دابة على ان يكون له الخراج معاقبة من الهاء فتركها استاجر في دار
فتركت فيمن قمتها ولا اجر على استاجر وان كان الخراج على الجاهل لا ضمان عليه جعل اجر وارده ووقع المقتضى
الى استاجر وقال خذ فانه نعم جاز استاجر بعد ما نقضت من الاجارة وقال لم يندرج على فتح ابواب لم يمكن
وقال رب الدار لا بد من تدبيرت وسكنت فانما كان جرح عليه مفتاح ذلك القفل كان القفل قول صاحب الدار وان
لم يكن كان القفل قول المستاجر ولا اجر عليه وان كان المفتاح مقلد ذلك القفل فحصل المفتاح ايا ما تم وبعد كان عليه
اجر ما مضى لانه صح تسليم الدابة وانما لم يسكن الدار فيقيم كان من قبله جملان بينهما طعام استاجر احداهما طاعة
يتم الى مكان كذا او يمشي لا يجوز فان فعل لا يجب الاجر وان استاجر احداهما من صاحبه بيتا يحفظ فيه هذا الطعام وادبته
يصعمل عليها انما طعام مشتركة ذكر شمس الائمة السجدة في انه يجوز ويجب الاجر للمسيحي انما دفع الى خياط او قصاص
ثوبا وقال استاجر كذا تخيط هذا الثوب وتقصه بدرهم فمن الخياط الى تلميذه او يمسح فيخطه ويقصره فحصل له
الاجر وان قال استاجر كذا تخيطه او تقصره بنفسك فمن الخياط الى تلميذه او يمسح فيخطه ويقصره فحصل له
الاجر وان قال استاجر كذا تخيطه او تقصره بنفسك فمن الخياط الى تلميذه او يمسح فيخطه ويقصره فحصل له

بفهمها فافقت في باريها اختلفوا في الامم انها تسحق الاجر تحصيل استاجر وادب بينهما يفتي عليها ما علموا
مضى في مرفوع كذا فادركنا ان يفتي عليها في ذلك العمل شيئا من عند نفسه كان له استاجر ان منته فان فتن
ذلك وبلغت الدابة الى ذلك الموضع كان على استاجر محجب الاجر لمضى . و استاجر وادب قبضها ثم ان بالدابة
فتنل من قبلها بئرا ففر سقط من استاجر حصة ذلك من الاجر وادب اكثرى وادبها فقام معه رب الدابة في استاجر
الشهر سقط من استاجر حصة ما كان في يد الاجر تحصيل استاجر كذا بالبقرة فافقت في شعر وفقه الاجب عليه الاستاجر
كذلك المصنف وكذا اذا استاجر طبيا يشبه الاجب الاجر وكذا اذا استاجر جريسا من سلم يفتي فيه دون مناعين
بعد هاجس الامر انه لم يفتي في شهر كذا فادركنا كانت الدابة يسبها على كل شهر تحجب الاجر في الشهر الاول لا غير لان
فقه الدابة تمت شهر ففتي في الشهر الاول سبقت الدابة في تحجب الشكر فلا يطل الاجارة في الشهر الاول شيئا
الطارية اما في الشهر الثاني فاشتركت فافتت الدابة في الشهر الثاني وان كان صاحب الدابة
اجر الا انه بعد عشر شهر كان على استاجر محجب المدة لما قلنا في الشهر الاول في الصورة الاولى وادب حاليه
رجل فتم شهر كان على ليل كان في ذلك الحانوت قال محمد بن سلمة وما امره الشكره فدين الاجارة اراد بدابة لم يفتي
في ان قل يشترطه فاجب الاجر لانها شترت في الاتماع بالحقوت وكل وجه منها ما علم يشترطه من وجه فلا يعلم
افقت له استاجر استاجر وادب الى مكة يركبها وادب لم يركبها وادب را جلا فادركنا ان يشترطه وادب من غير فتن بالدابة كان
طير الاجر وان كان لم يركبها عليه بالدابة . فمضى بها بحيث لا يفد على الركوب لا يجز عليه وان استاجر
فرا يلبس كل يوم بدينق وودعه في بيته ولم يلبس ثيابه سون كل على لكل يوم وان في الوقت الذي لم يلبس
لوسه لا يخرج فادركنا في ذلك لم يلبس ثيابه سون كل على لكل يوم وان في الوقت الذي لم يلبس
شترطه لا يفد على الاجر كالمرة اذ خبثت الكسوة من الزوج ولم يلبس ثيابه سون كل على لكل يوم وان في الوقت الذي لم يلبس
منا وخرج كان له ولاية الطالبة بكسوة اخرى ولا فلا ياب الاجارة الفاسدة رجس اجزا وادب
بوانت مدون الارض قال القاضي الامام ابو الحسن الطوسي رحمه الله تعالى في جواز هذه الاجارة قال في
استاجر ادبنا فاجر حاسن بها كانت الاجارة اثنائية باطله وان في غير استاجر ثم اجرا من ماضيها كان له
استاجر من الاجر قال ولولم تفع اجارة لها وادب لا يسترجع عليه حصة منها ومن الاجر وادب في الاجر

اجارة فخصا طعنا بغيره وبقصدا لم يحجز واجبة له بما وفدت عليه سلك فخصا طعنا فلم يتسار الفقه والاراء
لما يدل على انه لا يحجز اجارة له بما وفدت عليه سلك فخصا طعنا بخلاف اجارة فخصا طعنا فخصا طعنا فخصا طعنا
القصاص واحد وقال الشيخ الامام خمس الائمة السرخس رح ان لم يمين لذلك وقال الشيخ وان سناجر القاضى رجلا
لاستيفاء احد وادو قصاص وقطع اليه او يقوم عليه في مجلس القضاء شهر الجرم معلوم جازت الاجارة لان المعقود عليه
عقد بيان المدة منقطة في تلك المدة فاذا استحق من انقضاء في تلك المدة كان له ان يصرف تلك المدة الى ما يحل له من اقامة
احد وادو وغير ذلك اما اذا سناجره لذلك لم يمين المدة كان المعقود عليه محجورا لا يابى ان يمتنع وانه يقع فاعترض
الاجارة وفعل شيئا من ذلك كان له جرم مثله لانه استوفى المقتضى فاسد ومن القصاص في نفس اوستناجر
رجلا لاستيفاء القصاص فقتل فلا جرم له بخلاف القاضى لان القاضى ملك الاستيلاء بالقيام في مجلس ثم يخل في ذلك
فاما كان للقاضى ان يغيب ابا غيره قاضى اذا سناجر رجلا شهر الجرم في مائة لا يملك ان يمتنع به سناجره القصاص لان ذلك
لا يكون من اعمال السبب فلا يخل تحت الاجارة فلا يجب له الا بصر على قول ابي حنيفة وادو يمين رجلا او سناجر
رجلا لاستيفاء قصاص له في الطرف مع ذلك اذا فعل الاجير حتى المسمى وقال محمد رحمه الله اذا سناجره لاستيفاء
القصاص في نفس يمين ويستحق المسمى محال سناجره لاستيفاء الطرف ايمرك اذا قال سلم او جوفان قلت ذلك انما
فلك انه درهم فقتل لا شيء له لان هذا من باب الجهاد والطاعة فلا يستحق الا حرم كما لو سناجر يوم انفس او يوزن وقال
محمد رحمه الله ان قال في ذلك لذي يجب الاجرة ولو كانوا قتل فقال لا يمين من قطع رؤسهم مائة عشرة دراهم جاز لان القاضى
يسبق كما بخلاف الاول ولو سناجره الا بصر فيا او سناجره يمينه كما كان في بين فقتل لا شيء له وقال محمد رحمه الله
يجب الاجرة المسمى كما يجب يمين اشارة وقصر بدم رجل سناجره كمالا فيصيده لا يجب الاجرة وكذا الباز في نفس
الروايات اذا سناجره الكلب او الباز يمين لذلك وقامعوا ما يحجز وانما لا يحجز اذا لم يمين له وقامعوا ما لو سناجر
سناجره اخذ الفارة في بيعة فكر في المشتق انه لا يحجز قال لان هذا فعل السور وليس هذا الكلب والباز فان
سناجره من الكلب او الباز في باب ارساله يمينه ولا ذلك السور ولو سناجره كلبا ليجز حرة فاعادوا لا يحجز ذلك
ولو سناجره قردا ليس بيمين قال الله يميني ان يحجزه اذ ابل للدة لان القرد يضرب يعمل بانفرب بخلاف السور ولو
سناجره شاة تشبته تشبته تشبته اشارة لاجره ولو سناجره كلبا ليجز ان يمين لذلك وقامعوا الاجارة

[illegible]

[illegible]

مسألة تسمى من العرب دسقل أو الابطليس الجبر الان يكون على وجه الهدية فيبرش ولا تقاض قال مولانا شيخنا
ان الاجارة اذا كانت مؤقتة وكان العمل معلوما ولم يمتد انما كان والعور جازت الاجارة ويطيب الاجران يمين
مروى بلح اهل البلدة نقل عليهم المذونات فاستأجر واربطا بامر معلوم فذهبوا الى سلطان يرفقهم
فهم السلطان نوع تخفيف او عند الاجرة من عامة اهل البلدة من الغنم والفقراء وما في المكان بحال فوعد
اهل البلدة بسلطان تبيدا املاص الاخر في يوم او يومين جازت الاجارة وان كان لا يحصل المقصود في يوم او
يومين وانما يحصل في ثلث فان وقته الاجارة وكل المسمى وان لم يوقوا فسدت الاجارة وكان له اجر نقل على اهل
البلد على قدر مؤتمهم ومناهم وقال بعضهم لا يبيع هذه الاجارة على كل حال رجل استأجر رجلا معلوم بكذا وكذا
بدره ودينار فان بين لذلك وقاموا بسنة او شهر جازت الاجارة ليسحق المسمى تعلم البتة او يعلم وان لم يكن
لذلك فيقال يبيع الاجارة ولا اجر مثل ان تعلم الولد واسب وان لم يعلم فلا اجر له وان استأجر رجلا تعليمه
لا يبيع الاجارة عند المتقدمين فلا اجر له بين لذلك وقاموا كبين في خارج طر حوز وانه الاجارة على
عن محمد بن سلام رحمه الله قال في بيعه بغير ابوالد اجرة المعلم وقال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
كراهة المتعة من الاستعجار في تعليم الفيران وذكره ابو الحسن الاجر على ذلك لانه كان يعلم على طيات في بيت المال في
ذلك الزمان كان لهم زيادة رعية في امر الدين وامانة الحسنة وفي زماننا ففقدت عطياتهم وتقصت زكياتهم
اناس بفهم الاخرة فلو اشتغلوا بتعليم مع الحاجة الى مصالح الناس يحسن معاشهم فطابعت الاجارة ودور
الاجرة المعلم بحيث لو استأجر ابوالد عن قطار الاجرة حس فيه وان لم يكن بينه وبين ابوالد بغير تعليم المعلم
برضاؤه وهذا بخلاف المؤذن والامام لان ذلك لا يشغل الامام والمؤذن عن امر الناس وقال شيخ الامام
شمس الائمة السرخسي رحمه الله ان شاخ في رزق جواز الاجارة على تعليمهم انما ائذ وفي ذلك يقول اهل المدينة
وانا انفي طرد الاستعجار وجوب المسمى وجمعوا على ان الاستعجار على تعليمه لا يحصل حبل استأجر مؤدوا لكل
بسته وراهم يعلم كسبين احدهما العربية والاخر الفرائي فقال المؤدو لا يمكنني تعليم الفرائي فاستأجر مؤدوا
الغنى بالملوك اناس واطلعه الاجرة كمن اجروا على الغنى البتة فلما جازوا ان الشهر حس الامام من المؤدو فغضبوا وادهم
فقال المؤدو ببالا ارمي عابست لان اجرة المسلم كل شهر كور نصفه ودم فادوا ببط من اجرة ابوالد قدره

اجبر من العلم لان الكلام من الموثوب بمتزلة التوكيد باستيجار العلم بجل سناجج مناسنة يعلم لانه فرق
 نفسا بمتزلة اشهر ولم يعلم كل له ان يفتح الاجارة وتوهم سحر رجل يغفل الميت لا يجوز وان سحر سحر فخر القبر ان
 الطول والعرض والعمق يحيز فبالا وسخا وان لم يسبق الطول والعرض والعمق لا يجوز في القياس والاعتقاد
 يجوز وينفع على ان يوسط ما يحال الناس فيه سحر رجل على اجارة ان لم يكن هناك من يحلها لا يجوز وان كان هناك
 من يحلها جاز رجل سناجج رضا يلين فيها لا يصح الاجارة واللين كله اللين ان عليه اللبان قيمة الراب لصاحب
 الارض كان للرأب قيمة في ذلك الموضع وان لم يكن للرأب قيمة فعلى اللبان اجرة الارض ان لم يكن ذلك نفع
 الارض فان كان نفع الارض ملا شئ على اللبان معا وضد الفية ان في الاكل اسر فاسق لانها باستيجار المقتضية بها
 فنان اعلى القبر باخذ الحمار لاباس به رجل سناجج رجلا يمد حماره ويسبي ما نفعه على ذراع بكذا وقال ابن
 دهم انكس بائنه وزن استاجر رجلا بكسر طبعه قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن فضال ربح الاصل في جنس ذبه ما يلى
 انه اذا استاجر انسانا لم يعمل فان كان عملا واراد الاخير ان يخدمه في العمل لى الحال بعد رطله صحت الاجارة وذكر ذلك قسما
 وادم ذكره وان يقول استاجرتك تخبرني فخر من ينامن النجدة بدمهم جاز ان كان استاجرني في ذلك الوقت بملك
 النجدة كالدقيق ونحوه وان لم يسبق من العمل لانه ذكر ذلك وقفا قال استاجرتك تخبرني بدمهم
 الليل بدمهم جاز ان يفع لانه وان لم يسبق من العمل فخره كرا وقت وذكر وقت نصيبه المقتضية معلومة ولو قال بدمهم
 بدمهم ابن دهم ان يار من باركن جاز ان يفع لانه سمي له عملا فواراد ان خبته قبل الحال بعد رطله صحت الاجارة بين ذلك
 وقفا ولم يسبق وقفا بين دهم بدمهم ابن دهم ان يار من باركن ان لم يذكر ذلك قال لا يجوز لانه سناجج فعل واراد
 ان خبته قبل الحال لا يفتيه لان الندية لا يقوم بها فان يقوم بالريخ ولا يدركه مني سبب الريخ وان بين ذلك فخره
 فهو على جنس من ان ذكر الوقت ولا ثم الاجرة بان قال استاجرتك اليوم بدمهم على ان يخدمه الكدس عازله
 سناجج عمل مسلم وانما ذكر الاجرة بعد بيان العمل فلا يخفى وان ذكر الاجرة اولاً ثم عمل ان قال استاجر
 بدمهم على ان يخدمه الكدس لا يجوز لان مقتضى عرق على الاجرة اولاً وانما يحتاج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل
 كان العمل مقتضى انما هو لا صار ذكر الوقت بعد بيان الاجرة للاستحالة على شغل ان يعمل اليوم ولا يؤخر فلم يكن
 ذكر الوقت بوقوعه مقتضى على المقتضية فلا يجوز وعلى هذه سلسلة اسماء رجل امر سناجج بدمهم الكدس ولا

مسبح له بعد ان اذيت به رحم لا يجوز منه الاجارة لان اسبغ اليهم الدلال وانما يتم به والاستنزي ولا بد من محي المحي المسبح
فان ذكر ذلك في كتابه فان ذكر الوقت اوله وانما الامارة بان قال استاجرته اليوم بدرهم على ان يسبح لي كذا جارة وان
الامر اوله وانما الوقت بان قال استاجرته اليوم بدرهم على ان يسبح لي كذا او شتر لا يجوز ونهذه وسنة تدرية لك
سواء واذا خدعت الاجارة والمعل والمعل كان له اجر شغل على ما هو المعروف في اهل ذلك العمل وذكر محمد بن يحيى
سبحا زمسار وقال ابو عبد الله بن شتر لا يشاء معلو ما يسبح ولا ذكره جازم ولا يشترط انما يستأجره من اجله يجوز
ذلك لاسان محابة كما جاز في ان يخام باجر وغيره ثم يعطى الاجرة يخرج فذلك اجره شربا لما هو المشاف
ثم يعطى زلفا او شيئا وكذا الحان والحجام واذا خدع المسار باجر شغل بل يطيب له ذلك فخلعوا فيه قال شيخ الاسلام الحارث
مؤخر زاده يطيب له ذلك وكذلك من غيره واليه اشار محمد بن في الكتاب وهو من غير ما هو شتر في شيئا من انما استأجره
ابن سبيح عنده واحد السان قيمة طباشير القيمة للبان قال بعضهم لا يطيب للدلال والمساو باجر شغل لانه مال مستفاد
لغنى سبغ هذا الامر بما يسبح والدلال ما يستأجره ولم يذكر له وقاما اذا ذكره وقاما بان قال استاجرته اليوم بدرهم
على ان يسبح لي هذه الاقواب لا يشترط في كذا معنى جازت الاجارة كذا المعنى فطيب له عند الكل تحصيل دفع الى حصيل
اقوا وقال ابن خزيمة في رواية في حديثه قال ابو يوسف محمد بن سنان باجر شغل او لم يبيع فلا جرة وان شتر في ذلك
فوجب لان الامر من الاجرة ابا عتبة . انما حصل له الاجرة ابا عتبة اكثر من شتر وان باع يميني عشر او اكثر من شتر
فهو حصيله لا يجاز في رجاء وقال محمد بن سنان انما استأجرته باجر شغل بانما المبلغ وان لم يسبح اذا غلب لك وتنفى لا يعمل
بحكم عقد فاسد حتى احرق مثل واقوى على قول ابن سبيح سنان لانه لم يحصل له الاجرة ابا عتبة شتر قبل قال له
احرف من سبيح حتى فخر في لم يقدر الدلال على اتمام العمل وباعها ودان حشر فخلعوا فيه قال بانما سبغهم على مكان الدلال
الاول عرض فوسني وفيه في ذلك وذكره كان له اجر شغل فبكره وعلمه وقال الفقهاء ابو الهيثم رحمه الله الفقيه
ما قال انما سبغهم في الاستحسان ان ذكر الدلال الاول في باع غير فلا جرة لان الدلال في العادة لا يشترط الاجرة
بدون يسبح وهذا القول يوافق قول سبيح محمد بن سنان راء ان يسبح في المرفقة ودفع الثوب الى حصيل وامره
تم يسبح صاير في سادى وفيه في قالوا ان بين ذلك وقا جازت الاجارة ولا اجرة المسمى وكذا قوله في كذا وقت لكن
امره ان يجاز كذا صاير اجاز في قال ان كذا صاير ما لم ينفق يسبح كان له المسمى وفيه الاول قال الفقهاء ابو نصر محمد

له اجر مثله لانه عمله باذنه فانه قد افق عليه باليت رحمه الله لا شيء له لان اداه فوامر الناس ان لا يصيبوا الاجر
يتحقق به من هو احر حبل ومن هو ذل حال يميل اليه بل كذا وسهل اليه بها فعملها فقال السمار لهما ان وزن الحبل
في ابازانه كذا ومنه نقصت في الوزن فانما اعطيك من الاجر حسابا بقفت ثم انما جابده لك على السمار فاقول
الاجر وقال لهما الاستغنى كان القول في الحمار الاستغناء قول لهما ولا خصوصية بينه وبين السمار وانما جعلت
بين لهما وبين صاحب الملة اختلف الشايع في الدلالة في الكمال بل يكون بها الاجتهاد قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحم الله به ان لا ينقصه الروح من كلامها فيعرف وانما ينقصه الروح في نصيب والسفاهة عام بها وقال غيره المشايخ
بها اجتهاد لهما لان معظم الامر في الكمال فيقوم بالدلالة فان الكمال لا يكون الا بعد ان تكون من الدلالة فكان بها اجتهاد
بمنزلة الدلال في سبب فانه يتحقق الاجر وان كان به من صاحب المصلحة الدلال في سبب فانه يتحقق الاجر وان كان به من صاحب المصلحة
السبب ثم انفسح بينهما سبب من الاسباب بطلت له الدلالة لان الاجر عوض مقابل العمل فلهذا لم يعمل في العمل فلهذا لم يعمل
الاجر به الدلالة كافي حاد او اصابه الثوب ثم فقد صاحب الثوب فانه لا يرجع على انما جاء بالاجر وكان صاحب الدلالة
او اهدم الدلالة لا يرجع على سببها شيء الدلال في ثوب او دفع الثوب الى رجل يريد ان يستره بستره فبه ثم يستره بستره
الرجل وفي سبب الثوب ولم ينظر في الدلال فاقول الا يصح الدلال لانه ما دون ثوبه الدفن عادة قال مولانا عبد الله
انما لا يصح ان اخرج اليد الثوب لم يقارقه اما ان اخرج اليد الثوب وقارقه ضمن محاموه عد الدلالة على سببها او تركه
يريد بستره ولان يخرجه من ثوب فقال له حبل هذا ثوبي سرق مني فصدق الدلال الثوب الذي اعطاه به
عن الغمان لانه وان كان موضوع انما صاب فادار ومنصوب على انما صاب برح عن ضمان الاجر
انما كانت فاسدة وجب اجر المثل بل يجب بانما بلغ بغير ان كان فاسدا والاجارة لجهالة المسمى من الاجرة ولقد تم
يجب الاجر المثل بانما بلغ وكذا لو استاجر دارا او عانة تاسنست بمانه وهرم على ان بها المشاجرة كان على صاحبها
اجر المثل بانما بلغ لانه ما شتر المنة على استاجر صارت المنة من الاجرة فبصير الاجرة مجعولا فاما ان كان فاسدا
الاجارة فحكم بطلان فاسدا ونحو ذلك كان له اجر المثل ولا يزداد على المسمى حبل امره بجلد سبيح عين من اعيان مال
انما هو من اختلفا فقال اما امره بستره باجر وقال الامر لابل فباجر فاقول ان كان اما امره ولا يعرف به كذا الاجرة ولا
اعلم وكذا لكا انما هو بستره باجر فقال له صاحب المصلحة حبل سقاء وقال لصاحبها كم اجر ان قال لا يريد بها الا بستر

دعوى ان شيا من فضل المسماة فخرج صاحب المسماة فقال ريد بها الاجابة فادرك ان الحاشية التي سالت شيا رقيمة
عند الناس كان له اجر مثل انما هي خصال رقيمة لم يكن ايضا يستساها بنزاعه وذكر في المنقح جبريل اجر وادار
بمسئلة او دم يحياجر مثل قالوا ان نفقة الابارة تبس عن العوض الا ان قال من الملك فيكمل باذال ما شيا
بمسئلة او دم فانه يكون ابتلا ونفقة يسع في اقتصار العوض قوى من نفقة الابارة فلا يصح العليل الا على الرأى
اننى تحمل المغوض من المسئلة او بالدم مغوضا بقيمة يكون النفقة منها مضمونة بقيمتها وقيمة النفقة اجر مثل من حضر
اجر واداره ما قل من جبريل جارت الابارة من جبريل الذي لا يسبر من ثلث لانه مواعدا واداره من انسان جازت الابارة
فلا حارة باقل من اجر مثل ان رجل ساجرا فضا فيها اشجارا كانت الاتجار في وسط الارض لا يجوز الا ابارة وكذا
وضع ارضه مرقة فيها اشجارا ولم يقع الاتجار اليه مالم لا يجوز المرقة والكانت الاشجار في نواحي الارض على السوا
باجرة الاحارة والمرقة والكانت في وسط الارض شجرة او شجران صغيران مثل ان قال اننى مضى عليها حولي وحوليات
جازت الابارة والمرقة والكانت الشجرة عظيمة لا يجوز لان العظيمة لها عود وكثيرة تأخذ الارض وظلها بغير الارض وكذا
لو كان في وسط الارض مسينة فهي من شجرة عظيمة والكانت بالاسينة في ناحية الارض جازتها الابارة والكانت
في ناحية الارض ففرت الاسينة بدخل انحاء في حصتها وكذا الشجرة وتوسها جريضا ما بعضها فادارة وفضها استعمله قال
ابن عيسى الامام ابو محمد بن الفضل تجوز الابارة فيما كان فارغا ولا تجوز فيما كان مستغلا وهذا بخلاف ما تقدم فاستسا جارا
في وسطها شجرة عظيمة قالوا لا تجوز الابارة ولم يقل تجوز الابارة فيما لم يكن مستغلا بالشجرة لان نعمته لا يكون مستغلا
بغيره في الشجرة غير معلومة رجل ساجرا حيث استغلا بنبته الا جبر قال القاضي الامام ابو علي النخعي رحمه الله كما تكرر
ان الابارة جائرة ولا يصح تسليم الميت او ام مشغولا حتى وجبت روايته عن محمد بن محمد بن ابي ان الابارة لا تجوز وجعل
الامام ابي في فيها رزق وادرك جبر صايقها رزق لا يجوز الابارة في خلاص الرواية وقال الشيخ الامام المعروف بخواجه
زاده النحاس ان رزق لم يدرك فلهذا كانت قد ادرك جبر الابارة ويومها المحصاد وتسليم على نذ في البيت
استغلا لجوز الابارة ويوم التسليم لا يعرف الا ان يكون في انقراض قرارا فاشا النحاس ان يتفضل الابارة
كذا ذكر الكوفي رزق في مختصره رواه عن محمد بن سعد بن ابي جوز ويوم ما يعرف وتسليم عليه القوسية وقيل لكفا في
الامام رزق هذا في البيت استغلا وتسليم على رزق لم يدرك فلهذا كانت الابارة فقال لانها وقت نذ

الابلاستينان و هو خلاف الآخر و المستاجر فقال مستاجر ساجرت سبيت الارض و هي فارغة و قال الآخر
 اقبل كان البيت مشغولا و الارض كانت مزرعة من لا يجوز زرع الاجارة اقبلوا فيما بينكم بل بعضهم يقول قول الآخر
 بخلاف المتبايعين اذا اختلفوا في الصفة و هنا و يحكم مستاجر فان ثم القول فيه قول ما اصححه اللهنا الآخر نكلا لا جارة
 لانه نكلا اضافة المقعد الى محل فارغ مستغنى به يكون القول قوله و قال القاضي الامام ابو علي بنسفي ربح في نظر في الاجارة
 الى الحال ان كانت فارغة كان القول قول المستاجر و ان كانت مشغولة كان القول قول الآخر مما اختلفا في بيان
 اما و القطاعه في الشاحنة و رجل عطل رجلا و ربح من لم يعمل له يومين و لم يذكر العمل لم يصح الاجارة و ان عمل لربا
 و استغنى عن العمل في اليوم الثاني لا يعبر على العمل لهما و الاجارة و ان كان سمي له عملا معلوما جازت الاجارة و سبب
 الماضي و ان لا يعطى من العمل لانها الاجارة و ان خرج الى رجل من رجلين يعمل له عملا كذا يومين من الايام كانت الاجارة
 فاسقة لهما في الوقت بخلاف ما ذكره مستاجر و ما فان ثم الفسخ الاجارة الى اليوم الذي يلي لعقد رجل آخر و اذ
 بعد سبب فكل مستاجر شهر و لم ينفذ لم يفسخ حتى يفسخ صح اتفاقه و كان على مستاجر لشهر الماضي اجر المثل باثنا عشر
 و يستغنى الاجارة فيما بقي لان الاجارة باعقاي سبب فست فيما بقي و كذا في مستاجر و لا يفسخ بكن الدار و لم يفسخ
 حتى يملك كان عليه سبب المثل باثنا عشر رجلا مستاجر و اذ اجارة فاسقة حتى و حجب المثل فان كان اجر المثل مخافا
 بين الناس منهم من يستغنى و منهم من يبطل بحسب الوسط و تفسير لكان من غير الى الوسط من الموضع بان كان
 احد من ياجر مثل ينفذ اذ اذ باعقاي و غير ذلك و اذ اخر احد عشر بحسب احد عشر رجلا مستاجر شيئا اجارة فاسقة و فسخ
 و آخر من غيره اجارة جائزة قال بعضهم ليس له ان يواجر و استدلل هذا بقايل ما ذكر في الاصل ففسل من دفع و اذ
 الى رجل يملكها و يربها و لا اجر له فيها فاجر بائنا الرجل من غيره و انهدم الدار من سكنى انباني ضمن اناني نقصات
 ما انهدم و يكون الثاني بمنزلة انما صاب و لو كانت الاجارة الثانية جائزة ما كان بمنزلة انما صاب قال بعضهم مستاجر
 اجارة فاسقة لا يملك الاجارة الصحيحة و لكن لو اجر بالحق الا اجر للمسمى كانا صابا و آخر و قال بعضهم مستاجر
 اجارة فاسقة يملك ان يواجر من غيره اجارة جائزة بسبب بعض بمنزلة المشتري من انفسا يملك ان يواجر
 من غيره ميا جاز ان الا ان لا يملك ففسل الاجارة الثانية و بائنا ميا فاسا الا يملك ففسل بيع المشتري
 لان الاجارة تفسخ بالفسخ و لا كذلك ابيع و اذ لا يملك الاجارة في مسئلة المرة لان ثم ذكر المرة على وجه المشورة

لا على وجهه ملائكة خافرة وهن سحر ملك الابرار والابرار فاسدة وعمل الاجر ولم يقبل
الامر من الابرار ونقصت من الابرار فاباؤنا ساجران يحدث به على الدار وينها الاستيفار الى سحر
لا يكون له ذلك لانه لو يكن لك في الابرار الجائزة في الفاسدة وعلى سحر عصب دار الابرار ثم سحر
ما جها قيت الابرار لان الابرار يتجدد الفاسد واسامة فساد وان استقبل الابرار كان فضل الفاسد
المنصوب ثم ان سحر الابرار من الفاسد القبيح ونحو الابرار من الفاسد كان الفاسد ان يستقر في سحر
المنصوب لانه الابرار الفاسد كانت منفعة فاذا ابرار الساجران من الفاسد لم يبرأ من ذلك ابرار ولا يجوز الابرار
افانته رجل ساجران ابرار قضا على نفسه كان ان يبرأ من غيره سحر في الدار والابرار سحر في سحر
ان يبرأ من سحر فان سحر على كان سحر لانا لما انقض الا اذا كان سحر على ذلك لكان كان من السحر
رجل ساجران سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر
والابرار اوصت بملك الابرار وكذا لك سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر
قضا في سحر على ان سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر
ويعلم من سحر من سحر قال ساجر ملك هذه الحرات خمس تحصد هذه الابرار جاز ووقال ساجر
على ان تحصد هذه الابرار خمس سحر من سحر لا يجوز الابرار لجان اخرات فلو ساجر على سحر لانه
يقضي من الدين ولم يقل يقضي من ذلك الدين جاز لانه لم يحل الاجر من دين هذه الحطة والغير معلوم بخلات
الخرات وكذا وساجر جاز على هذه الحطة مشقة اساور من هذا الحط لا يجوز ووقال مشقة اساور من القطن ولم يقل
من هذا القطن جاز ووقوع غزال الى ساجر ساجر لابلت او اربع ذكر في الكتاب لانه لا يجوز وشاخي لم يبرأ
جوز واذ لك لكان السائل وبه خسر الفقيه ابو الليث خمس الامة الحلوى واقاضي الامام ابو علي سفي حرم
رجل خسر من سحر بقرة على ان يحصل من سحر من الحصل ومن والرب يكون سحر لا يجوز وانا اخذ الله
الامر من سحر من الحصل ومن يكون لانا لانا من المالك من ذلك وعلى الدين فروع ايرسل ما خسر من ان
بقرة لان اللبس خسر وعلى المالك بقرة قيمة عليها لكان عليها بلف ملك لانا لانا سحر في الابرار وغير الابرار
ساجر عليها واملكت في تحرير هذا القصر ان سحر نصف من بقرة من الدين سحر معلوم وسحر سحر ابرار

يا مروبان تجتنب من سبها لصل واليمن في ذلك فيكون لك سبها ولو كانت البقرة بين جبلين وتواضعا على ان يكون
عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما يحل سبها قال ابو بكر الاسكاف بن هب اية باطلة فاحذ احداهما من فضل اللبن
لا يحل له وطريق ذلك ان يحسب سبها من فضل اللبن ويحمله في حمل من لك فيسبر على رطلان لكل واحد
منها بمجدة او مثلية فقال حسد صاحب رطل من ثعلبي مائة وقرض رطل من ثعلبيك مثل ذلك فحمل حسد مائة
ثم تغير سعر الفلج الى نقصان فقال صاحب الفلج لك رطل مائة وقرض ثعلبي مائة رطل مائة عليك انعام قال ابو بكر الاسكاف
رطل لا اعلم بهذا حيلة سوى ان يرفع الفلج مائة وتس من ثعلبي فقه ويطرح في ثعلبي صاحب حتى يبرأ على مائة قال
مولانا راج وعندي المسألة التي جرت بينهما فاسق لانه ذكر ان رطل مائة وقرض ثعلبي مائة فاحذ لا يخرى مائة
يسين وزن او قرون وان الجسد يختلف باختلاف الماء والمواضع حتى يكون حسد هاتفي واصفي من الآخر فلا يبرأ
الان يكون الجسد الثاني مثله واما قال من طس من الخرج فقيه فطر فانه واقفي مثل ذلك في مجرة صاحب كان سبها
يا ماني مجرة صاحب فان المودع او دخلط او دونه يجتنبها كان سبها صاننا ما مضى سبها او في يوسر
لا يثبت النجاء لصاحب الدين فان من غصب من آخر موزة فاقترع سبها في بلد فغصب لم يكن للنقصان ان لا يقبل
قال مولانا راج رحمه وطس من الخرج عند ان يرفع من عليه الدين الامر الى القاضي حتى يحجره على قبول مثل ما كان
عليه مما لو سقرض من آخر خطه فاعطاه مثلها بئس ما تيسر سبها فانه يجر المقرض على القول وكذا لو غصب من آخر
سبها من ذوات البقر فاعطاه الفاقصة يوم الغنص سبها فاقترع سبها في ذلك البلد فانه يحجره على القبول فلان
اختلفا في مقدار وزن الجسد يعلق ان كان صاحب يد عليه الزاوية وهو مؤثر رجل سبها جرحا فاشبهه ما دنا
الساجر الى سبها يسوق الماء الى ارض اخر كجواز وكذا لو سبها جرحا فاشبهه اقل مما سعى من الاس
والجسد صاحب الارض انما او سبها بالباس به وان كان قصدا من الابارة او من الماء او المكين في ذلك سبها في
الابارة رجل دفع الى آخر ثلثة او فاراد من مستحبته صابونا على ان يكون العمل من المدفع اليه والصابون للذئب
ففضل المدفع البه فان الصابون يكون لصاحب الدين عليه للعامل حسبه عمله وغرامته ما جعل فيه رجل سبها
مرحله في الشجر فيه التحصير على ان يكون والمحل على سبها لا يجوز من الابارة لان سبها يكون على الابارة فاذا
سبها في ذلك على سبها كان فاسدا وان لم يشترط الرطل على سبها ففسخ سبها جرحا في نصف الشجر او في خمسة

كان عليه اجر شهر وان شهاجر وكل يوم كذا اخره فلا اجد عليه ما مضى من اركان الجسد ثم يروا انهم سئلوا
وان منسوخ في نصف اليوم كان عليه اجر اليوم وروى شهاجر جبالا وكثيرا وقال لا اجد عليه ثم يروا انهم سئلوا
كذا فاما من شرط العمل في الجباب كل ما كان له من وزنة على شهاجر فرب السعد قبله في الجباب جرافل وكل كثر
عليه سحر السحر في انما واما في اشاع فيما ينفع فيهما لا يتسم فاسد في قول الحسينية رحمه الله عليه
النفق وان اجر من شهاجر كذا في الظاهر لا يتبين عنه وقال صاحبها مع يجوز على كل حال ولو كانت الدارين
لرسولين آخر حسد ما نصيبه من انما اعتلوا فيه على قول الحسينية رحمه الله قال بعضهم يجوز ولهم ثلث مقامات
وذكر الكرمي عن الحسينية رحمه الله روايان والظاهر لا يجوز وروى شهاجر جبالا وروى صاحبها جبالا
من وجه اخرين بين جبالا من احد الاخرين رواه شهاجر بن الحسين في نصفه وتبقى في نصفه
ولو اوجب كل الدارين وجه جازم فاعلم ان الجارة في نصفه تنفع في نصفه وتبقى في نصفه وهي الجارة في جازم
اشاع على شهاجر من اياها بسوق لما فيه في ارضه لا يجوز وكذا وروى شهاجر من اياها في المطر على سطح الجوارح
وروى شهاجر باوثة يصعب فيها وضوء لا يجوز وعن محمد رحمه الله قدم شهاجر مرفوعا معلوما من الارض ليسيل في الجوارح
في ارضه جازم على سطح لان في سطح مرفوع ليسيل الماء ويجعل ليسيل الماء في رايه ليسيل معه فحان الجوارح
احمر مكالما بسط من جبالا والارض وروى شهاجر من اياها كذا في داره وكل شهر اجر معلوم جازم وكان الميزان في كذا
ما عليه الجوارح لا يجوز وروى شهاجر باوثة وروى صاحبها في غم لا يجوز فان ذكر ذلك في قاصدا ما يروى وروى شهاجر
وروى شهاجر ما عليه عليه جوارح واما وستره وكوة او ميزان او منقوشا من الحائط مرفوعة فلا يجوز وكذا وروى شهاجر
بجوارح بسط عليه انما ليسيل لا يجوز وروى شهاجر مكالما في قوله ثم شهاجر ارضه شقيقة الخيل فيها وقاصدا ما يروى وروى شهاجر
الارض من انما في شهاجر جبالا لا يجوز وروى شهاجر الارض لا يجوز واما شهاجر الخيل فظاهر لانها ليست بحمل
الاجارة وشهاجر الارض لا يجوز وكذا كانت الارض محلا للاجارة لان الارض مرفوعة باليسن مملوك شهاجر وروى شهاجر
فان كان ما بين الامر والارض مملوكا لستاجر جازم لاجارة الارض لا يجوز واما في الجوارح كلها وروى شهاجر جبالا
في دارهم فيها لا يجوز في قول الحسينية رحمه الله لانها اجارة اشاع وروى شهاجر سقلا وقاصدا من ارضه في عليه علوما
وروى شهاجر مملوكا ليسيل في ارضه في قول الحسينية رحمه الله في قول صاحبها مع يجوز وروى شهاجر

ظهرت مبكر فيه او يفتن عليه متاعه وقاسموا باجره وذكر في الاصل ان استاجر سطح بيت لميت عليه لا يجوز ولا يصح
بغيره ولو استاجر بكلا او منزه او ما يصح به ذكر في الاصل انه يجوز وذكر الكرخي رحمه الله انه لا يجوز ولو اشتتره فخر او فخر
قبل القبض لا يجوز قبل بدو العمل بخلاف ما بين الفقهاء قبل القبض ولو استاجر شاة بغير صبيها او بئلا لا يجوز ولو استاجر
شاة بالصبية لم يجز له ان يبيعها عليها ولا يبيعها الا بالحيوان لان الاستجارة لا يجوز الا بمقتضى مقصوده بالعين وكذا لو استاجر امة
بغيرها بمن يدبره او يبيعها على اربة بطن اناس انما لا يجوز ولو دفع ارضا الى رجل على ان يبيعها فيها فبأن
الاستجارة والارض بينهما لا يجوز فان غرس فيها فالتسليم يكون لصاحب الارض بقيمة الغرس للعامل وحسب له رجل
استاجر عبد اكل شهرا كذا على ان يكون طعامه على استاجر او دابة على ان يكون علفها على استاجر وذكر في الكليات
لا يجوز وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله في الدابة ما قد يقول المتقيل ان اني زارنا ابنا كل من مال استاجر حادثة ولو
رفع سمسما الى دكان بغيره على ان يكون بعض الدبر له او شاة ليد بها على ان يكون بعض اللحم له لا يجوز رجل دفع
فيا حادثة او يقطع فخطه فبما على ان يبيع منه في يومه او اكثر من رجل ابلا الى كره على ان يخله في عشرة
بله كل بغيره في دكانه ولم يزل على ذلك روي محمد بن يحيى في حقيقته روح انه يجوز هذه الاجارة فان في بئله كان له
المسمى وان لم يفت كان له حسب المثل لا يزاد على المسمى وهو قول ابي بصير عن محمد بن روح وعن ابي بصير عن احمد استاجر
دابة من رجل ابلا سامة ولم يذكر شيئا لا يجوز ذلك في قول حقيقته روح ويجوز عنهما ولو قال لاني حاد استاجر
اليوم فخطه الفقيه بغيره وقال استاجر منك اليوم فخطه الفقيه بغيره لا يجوز في قول حقيقته روح ويجوز عنهما
وقال الكرخي رحمه الله في مسئلة اختلاف الروايتين عن حقيقته روح وانما اختلف الجواب لان رواية محمد بن
حقيقته روح اذا ذكر العمل لم يصر ولا ثم ذكر الوقت فكان ذكر الوقت للاستعجال ان عمل في بئله
فيستحق المسمى وان لم يعمل ولم يصب بئله كان له اجر المثل لا في الاجارة بل نفوات اشترط المصنف وفي رواية
ابي بصير عن حقيقته روح لما ذكر المثل او لا في بئله او في وقت مقصود ثم ذكر العمل لم يصب بئله او العمل يكون مقصود
على كل حال فلا يمكن الجمع بين الوقت والعمل في كونها مقصودا للاختلاف حكمها فيصير المقصود محمولا وهما المقصود عليه
منه هو المقصود اما اذا قدم العمل فذكر الوقت بعد يكون للاستعجال فلم يصر الوقت مقصودا عليه فلا يفتن في
قول ابي بصير عن محمد بن روح لا يجوز الاجارة في اليومين وذكر في الجاه الصغير هل استاجر بئلا بغيره بئله بئله فخر

كلها اليوم مدرهم فانه لا يجوز في قول الجبيرة رحمه الله فاقبضت في مسئلة الجاهل لم يجوز الاجارة مع انه ذكر الوقت
مدرهم متبين بان فيما في الكرخي من ان يبق بين الزوايين فظهر ان جميع ان في مسئلة من يمسك رعدة
روايات وتصحيح من مدرهم ان الاجارة فاقبضت من العمل واخر ادا كراجر رجب الوقت والعمل فاما فاذا ذكر
الوقت ولا ثم الاحسم العمل بعد وذكر العمل او لا ثم الاحسم ثم الوقت لا بعد وقت لانه اذا وسط الاجارة
لا دل على كان او وقتا والاجارة بعدة ثم بعد كان ذكرنا في مسئلة كان فاما يكون متجمل وان كان علنا
بيان العمل في ذلك وقت فلا بعد وقت وذكرنا في المختصر ما مر اشارته الى ذلك قال الا ان كان وقتا
يعمل له فاعمل مدرهم وستة عشرين يوما من يوم كان جائزا من استاجر رجلا ليقطع الاشجار في قسمة بيرة
عن المستر ان اجرة الذاب الرحوم يكون على استاجر فان لم يستاجر رجلا من الذاب ولا اجرة الرحوم الا ان
الذاب فله ان يعمل له في الذاب علما ويدين العمل لا يستوجب الا حرم العمل لا في الاجارة ولا يجب اجرة الرحوم
ايضا فاذا ثبت ذلك على استاجر من بعد قال مولانا رحمه الله ان يكون الجواب على تفصيل كان الاشجار
مستاجر فله ان يكون الجواب وان لم يكن مستاجر فله ان يكون الجواب لا تقص الاجارة لانه اذا لم يذكر وقت كان مستاجر
عليه ان يعمل فاعمل مجهول فبعد من ان يكون الجواب وان لم يكن مستاجر فله ان يكون الجواب لا تقص الاجارة لانه اذا لم يذكر وقت كان مستاجر
الزمان يجب عليه المسمى لاجرة وان ذكر شرط في الاجارة بان كثر في من جرس وابنه وقال ان كثر بها الى موضع
كذا فله او ذكرت مواضع ما رقت استخارنا في الزيادة على ذلك لا يجوز وذكر في رجب بعد الصلاة على الانبياء
من وقت على شئين او احدا الاشياء الثلاثة وهي لكل حرم او اسلوا بان قال آخر انك هذه الدابة محبسة
درهم او بده الاجارة عشرة دراهم هذه اشارة بحسب من قال ذلك في مسئلة الثلاثة والحوادث الثلاثة
او بغير الثلاثة او قال ذلك في المسامات الثلاثة بان قال انك هذه الدابة اني دراهم كذا والى الكوفة كذا
او الى بده او كذا او قال ذلك في انواع الاجارة او انواع الصبيخ ان قلت يجوز في الزيادة لا يجوز في
بين الاجارة وبسبب ازواج جديين بسبب كل واحد منهما لا يجوز الا ان يشترط انما اراد في ذلك لانه
او لم يشترط وقد كان في النعمين وغير ذلك في الامارة يجوز من غير جاز لان الاجارة يجوز فيها ما يشترط
في بسبب ذلك او قال لولا ان كان بده من موضع كذا اهلك كذا وان بده من موضع كذا فلك كذا اهلك كذا

بكره قال النجاشي ان خطت يد النوب فلان درهم وان خطت يد النوب فلا خير فلان نصف درهم او قال ان خطت
يد النوب ويدا فلان درهم وان خطت يد النوب فلان نصف درهم وان خطت يد النوب فلان نصف درهم وان خطت يد النوب
فلان نصف درهم وان خطت يد النوب فلان نصف درهم وان خطت يد النوب فلان نصف درهم وان خطت يد النوب فلان نصف درهم
قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل اشترى ثوبا من رجل فباعه بثمنين فقال له رجل انك قد اشتريته بمائة درهم
فان خطت يد النوب في اليوم الاول بحسب المسمى في ذلك اليوم وان خطت يد النوب في اليوم الثاني بحسب المسمى في ذلك اليوم
عن نصف درهم وفي النواذر بحسب المسمى في ذلك اليوم وان خطت يد النوب في اليوم الثالث بحسب المسمى في ذلك اليوم
انما ان روى عن حنيفة رحمه الله ان رجلا اشترى ثوبا من رجل فباعه بثمنين فقال له رجل انك قد اشتريته بمائة درهم
على نصف درهم ولا ينقص عن نصف درهم وان خطت يد النوب فلان نصف درهم وان خطت يد النوب فلان نصف درهم
لك خطا عند اكلان لا جرم مثل لا يزداد على درهم ملان الاجارة عليك بعوض فليس بحسب المسمى كما قال الشافعي
كذلك في غير شيء وتو قال آجرك هذه الا انهم اعلوا ان كان فعدت فيها ما اداها جرم عشرة وان فعدت فيها بزيادة
ما جرم جازت الاجارة في قول حنيفة رحمه الله انهم اعلوا في النجاشي الروية والشافعية في قول صاحب راج
الاجارة فاسق بما يقولان في اجارة الدور والنفار بحسب الاجرة والتجيلة وعند ذلك الاجرم حول بخلاف
المثل لان في العمل لا بحسب الاجرة عند العمل وعند العمل يصير الاجرم معلوما واذا جازت الاجارة في قول حنيفة فلان
قبض المصابر الدار ولم يكن لها من قبل الميسين ولو ساجر دابة من ثوب والى فقير بحسبه والى الكوفة بعث
عمران بن النضر بنصف درهم في الكوفة باز فكل من فعل من ذلك واكثر لا يجوز وعلى قول حنيفة رحمه الله على كل حال
رجل نزل ثوبا فباعه بثمنين ثم اشترى ثوبا فباعه بثمنين ثم اشترى ثوبا فباعه بثمنين ثم اشترى ثوبا فباعه بثمنين
اجر وقال نصير لاجرم عليه الا ان يتفاهاه صاحب النجاشي بالاجرم في حيا الاجر سخا ما يخرج قول فقهاء
الميراث رحمه الله لان الظاهر ان النجاشي يكون بالاجرم وهو بمنزلة من غسل الحمام كان عليه الاجر ولا يصدف له ولا
غصبا فان ذلك ههنا الا ان يكون ساكن مائة او ان يملك او يفتقر بالان كان صاحب شين لا يساجر عادة وفي المسقى
ربن غصير لاجرم فقال لا مال لك اخرج منها فان سكنتها فهي عليك كل شهر كذا فان كان انما صاب بها
انها لم ترق امام المالك بعد ذلك بسنة انما لا اجرة عليه فيما مضى وان كان ساكن ثمنها لادعي فقال خسر

سبها فان لم تغش عليك من شهر كان اعلم بحسب كان عليه الامر لمسى بالمكن رسل استاجروا منه من مفسد
 بجار و لم يسلم رستا فان سائقها و لا تصبته و لا بقتة بيهها قال الشيخ الامام نوكر محي بن الفضل ربح جارة فاشترى
 لان بجار الاسم للقبته من سوادها هي كل و كذا كذا في الكفاية و استاجروا به الى فارس ابو الريح و لم يسلم
 معلوما لبيع الاحارة في طاسر و رواية و كذا من مفسد ربح و باهاتقع و صل لري اسال يته حامنه و كذا ساجر
 و انه الى مرفح محت ال جارة لان مرفح مفسد للقبته و دون هو او سواد مرفح مسمى سده و كذا كذا ردا و ابه الى اوز
 صحت الاحارة كذا نوكر كذا في مرفح و ان كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح
 و كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح
 الى كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح
 الى مرفح كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح
 ربحه على ان يحيط قوسه الى ربحه و كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح
 قول صاحب كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح
فصل في الاحاسية و الثياب و كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح
 حرمت لم تحدها ما قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن مهمل كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح
 قوله لم اذا لم تعلم انها ثياب اجبر لانها اذا دخلت اول مرة و لم تعلم لك ما شرطت ما الا حر على المحظوظ كان
 ايداعا و الموضع لا يصح من كل الابتناس و كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح
 اخطت لها اجبره في حفظ الثياب كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح
 لا يضر لما ملك في بن مبرم و كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح
 قول بغيره و كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح
 قال نعم ربح ميسني ان يكون الجواب في هذه المسئلة عدم ما على تفصيل ان كان الثياب اجبر الحامي
 على يوم اخر اسئلة بهذا العمل لا يكون ضمانا على المبرر في كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح
 الحام محظوظ الثياب فما خسر من الحام لم يربح ما به قال ابو الفاسم ربح ان قرصا من الحام لم يربح
 ربح الثياب و ظن ان يربح ثياب لم يربح كان ضمانا له ما ربحه كذا كذا في مرفح و كذا كذا في مرفح

اصحاب حمام لا يضمنون الا في موضع بان ذهب عن ذلك الموضع وترك الباب رحل داخل الحمام وفتح بابا
 في حمام وصاحب الحمام يراه ويظن انه فلان خرج من الحمام لم يجد ثيابه قال محمد بن سماعة ان جميع الحمام
 او راي ان غيره رفع ثيابه كان ضامنا وقال ابو القاسم لا يضمن في جميع قول محمد بن سماعة لان ذلك انما
 منه عادة وكذا لو جاز رحل ووضع ثيابه عند جالس في ذلك الموضع لم يقبل الجالس بعضه ولم يقبل الجالس
 فتقع عنه شيء لم يقبل ولم يرد يكون مودعا في موضع كان ضامنا رحل ودخل الحمام ووضع ثيابه عند الجالس
 وقال بهذا الباب وقبل الاجر وشطر عليه ضمان الثوب ذالك فلما خرج الرجل من الحمام لم يجد ثيابه قال يضمن
 عوامي من اهل امل في ثوبها قطا به واما عبيد بن حمزة فلان في الاجير شتره كما لا يضمن اذا لم ينظر عليه
 الصمان اما في شتره كان ضامنا وقال يفيده ابو جعفر شتر الصمان في الامانات باطل فكان شتره عديم شتره
 في سواد وذكروا في المشتري بالوافي قوله امرأة دخلت حمام وضعت ثيابها في بيت سلع والحامية تنظر اليها فقلت
 الحامية في الحمام بسة امرأة لتخرج اما فتسل صبي استباها وسهاج صبا كانت في واية الحمام ثم انها فضلت
 ثياب المرأة فاولان غابت الثياب عن عين الحامية وعن عين بنبتها فضمنت الحامية والافلان بان تحفظ الثياب
 بيد بنبتها فاذا لم تغب عن بصرها او بصر بنبتها لا يضمن **فصل في الاحمال وما يرجح اليه في كتمان**
 محال بان يخل له رزق نعم في موضع كذا فقال المحال لتساجر اعمل على الرزق فرفقه لتساجر محال فسرقة الرزق
 وذهب يافته لا يضمن المحال لان الرزق باوام في يده لم يسلم الى المحال وان حمله ثم ان المحال وضع الرجل في بعض الطريق
 ثم استعان برزق في رفقه فوضها على ظهره ورفقه وتحس في ضمن المحال لانه دخل في ضمانه بامانه برزق
 اما الرزق سلم اليه فلا يرأس الضمان وتوزن المحال في الطريق فمضى الرزق وذهب يافته فمن كذا انقطع رحل
 لانه لما شتره بجل راه كان مضيا للملاح او اوجه الاجر ووضع فيها الطعام فخرت السفينة من ريح او موج او شيء
 وقع عليها او صدم جيل ذلك الطعام لا يضمن الملاح في قول عبيد بن حمزة وان غرقت السفينة من ريح او صدمت
 او خسر في ضمن الملاح لان ذلك من جباية من يضمن الاجير فيما تلف بغير فعله ان كان صاحب الطعام او وكيله او سفينة
 لا يضمن الملاح شيء من ذلك لان صاحب الطعام اذا كان من سفينة كان الطعام في يد صاحبه فلا يضمن الملاح الا
 ان يضع فيها شيئا او يفصل فلا يتبع الفساو وان غرقت السفينة فدخل فيها الماء كان ذلك بفعل الملاح

يحسن الاطلاق والله اعلم **فصل في البقار والاراعي** تجلس سلم بقرة الى بقار يبرع بما نجما ، البقار يلاؤهم
 انهم البقرة وادخلها البقرة فخطها صاحبها فلم يحسد اثم وجب ابدانهم في نهر في الحياة ثم عطبت تاروا النجاة
 وصرفت فيما بينهم ان يدخل البقرة في البقرة ولم يطلوا منه ان يجلس لكل بقرة في منزل صاحبها كان يقول
 بقار مع يمينه فجلس البقرة في البقرة فلافان عليه وكذا وارسل كل بقرة في مكان صاحبها فضاغت قبل
 يصل في صاحبها لا يفهم انه ليس عليه او حالي في منزل صاحبها عرفا والمعرف عننا كما مشط طرعا بقار
 البقرة في الحياة وعاب عنها فومت البقرة في زرر تجلس فافدت الزرع لا يفهم البقار الا ان يكون
 ارسل البقرة في الزرع او خرج البقرة من القبية وهو يربب بها حتى وقت البقرة في الزرع او خلفت
 ان انسان في سوقها يفهم البقار واداساق البقار البقرة فعطبت واحدة من سوقه بان يستعمل عليها في سوق
 مشرب او كحرت رجلها او نذرت عفا او ساقها في الماء ففدت في الماء يفهم البقار ان كان مشربا
 وان كان خاملا لا يفهم ان لا يبرع وجهه لا يفهم بالقتل في يد ففدت انهم يسمونه الفادون ساق البقرة ففدت
 تفصل بعضها بفدا او طلى بعضها ايضا في سياتهم ففدت لك النجاة البقار يبرع رجل لا يفهم النجاة سياتهم
 يقوم مشرب فهو نسا من ففدت ان كان البقرة يقوم سني وهو يبرع به ثم يكون ففدت انما ما لم يبرع سياتهم ساق البقرة
 عطبت واساق يفهم بالقتل ففدت البقرة من البقرة وخاف البقار انه ففدت ما يصيب البقار في كان سني
 سني ان لا يبرع ولا يكون ففدت في قول بحقيقة روح ما نذرت لانها ساعدت بغير ففدت يفهم في قول
 يوسف وعمر وكذا ففدت ففدت ففدت على انما على طبع العفص وترك بعض لا يفهم لما ترك ووكان
 مشربا ففدت في موضع ففدت فقال صاحبها انما مشرب عليك ان نرما في موضع آخر قال الراعي لا بل مشرب
 على الراعي هذا الموضع كان يقول فيه قول صاحب البقرة وليس للبقار ولا للراعي ان يشرب على شئ منها يبرع صاحبها
 كان فعل كان صاحبها لم يطلتها بها وتوان الراعي لم يفعل ذلك لكن فضل الله في كان فيها نرا على نفسها عطبت
 لا يفهم الراعي في قول بحقيقة روح الله الراعي والبقار ففدت انما ذلك على شاة ففدت بها ففدت في الاصل انه يفهم فيها
 يوم الدين وقد ذكر في النور انه لا يفهم سني ما وكذا ففدت انما رجل شاة انسان ففدت ففدت ففدت ففدت ففدت
 ففدت لا يفهم سني ما ففدت ففدت في النجاة لا يفهم في الاو كان ففدت ففدت ففدت ففدت ففدت ففدت

في كتاب النعم قال صاحب النعم في معناه وفي حيث قال الراعي لابل في معناه وفي حيث قال النعم في قول الراعي
والتون صاحب النعم والبقير شرط على البقار والراعي ان لا يملك تانية بمئة لم يصح هذا شرط يكون القول في الهلاك
قول الراعي وان لم يات بمئة اهل قرية كقول البرعوني وادهم بالقبو فضاغت بقرة في ثوبه حبس بكلمة فيه قال النعم
بواليت لا يفهم هذا وجهد الكل لان هذه ليست باجارية بل هي اعانة واعانة عقل قرية النعم على ان كل
ومسبة منهم يحفظ ابا قورة فلما كانت ثوبه جسمهم ساجر تداوا واحد الجير يحفظها فاجرها الجير في البقارة ثم يرجع
الى القرية يخرج ما تخلف منها فضاغت بقرة فلان فلاح مخد غيبته الاجير ضمن الاجير فمربها بترك الحفظ المفسر
ان فلاح جسم ما والاجر الى البقارة لا يفهم الا الاجير ولا صاحب ثوبه اما الاجير فظاهر واما صاحب الثوب فلان
لان يحفظ ابا قورة باجرانه بقا يحفظ اجير فترك البقر عند رجل يحفظها ويرجع هو القرية يخرج منها ما تخلف او حاشا
نفس فضاغت بعض كان خارجا فادان لم يكن الحافظ في عياله فمن والا فلا الراعي اذا حبط النعم بعضها مبين فان كان
يعتد على الثوب لا يفهم ويكون القول في ضمن الدوابها فلان قوله وان كان خلا لا يعتد على التميز يكون ضامنا
فجسها والقول في معتد البقرة قول الراعي وان دفع غنم رجل الى غير صاحبها فاستهلكها المدفوع اليه وسهرا الراعي
بذلك ضمن الراعي ولا ضمان به المدفوع اليه ولا يقبل قول الراعي على المدفوع اليه ان كان الراعي اقر وقت الدفع
انها المدفوع اليه وان شرط على الراعي ان لا يبيع غنم غيره من شرط لانه جعله اجير حرم البقار والراعي اذا مات حتى فلاح
ان لم يضمنها كان ضامنا وان لم يضمنها كان ضامنا فان عاب عنه عن عياله كان ضامنا والا فلا وما اكل الراعي من الابل
كان ضامنا و استاجر ابا قورة وقال استاجرتك فتر غنمي هذه سنة كل شهر كذا يكون الراعي يشترك
الاذا اصرح بما هو مكرم اجير حرمه بان قال على ان لا يبيع منها غنم غيره فيكون اجير حرمه وان ادور حرمه
المدة او الابل بان قال استاجرتك شهر كذا في غنمي كان اجير حرمه الا ان يكره بيعه فهو مكرم بغير اشتراك بان قال
ان لك ان تبيع غنم غنم غيري في بغير شهر كذا في غنمي كذا في الكلام باخره كذا قال شيخ الامام الاجل المعروف بخواجه
زاوية قال وكذا لك الحكم في حق كل من كان في معنى الراعي او البقار او البقر شاة فقتلها او كسر عليها كبر
في الابل ان لم يكن في الابل ما في البقر فذا على قياس قول عيسى بن روح اما على قياس قولهما ان ضربها في
الضاد ضربا مبتدئا ويسمي ان لا يكون ضامنا فحرمه استاجر وابتدئ بغيرها لحياتها فامات كان ضامنا في قول النعم

رت ومنه بان لكل من سلك لا يقين وقال بعضهم بنى ان يقين القبر في القبر في قولهم يسعد الله القبر في
 إعادة تاني باصبعه واصبعه يان فان ضربها بحشبة كان ضمانا على الكل كما لو كسبها باليد في ضلها والكل
 يات يكرها ضربها في حياواته فهو على محسن ان ضربها باليد صاعها او بغيرها صاعها فان ضربها باليد صاعها
 على محسن ان ضربها في القبر المعنا وضربها معناه وضربها بغير معناه فان ضربها بغير معناه لا يقين في
 قولهم ان ضربها في غير المعنا لا يقين في قولهم وان ضربها باليد صاعها فان ضربها بغيرها بغير معناه لا يقين
 في قولهم وان ضربها في القبر المعنا لا يقين في قولهم وان ضربها باليد صاعها لا يقين ومنه بان لا يملك
 وضربها باليد في القبر المعنا لا يقين في قولهم وان ضربها باليد صاعها لا يقين ومنه بان لا يملك
 معناه وضربها بغير معناه فان ضربها باليد صاعها لا يقين في قولهم وان ضربها باليد صاعها لا يقين
 لا يقين في قولهم وان ضربها باليد صاعها لا يقين في قولهم وان ضربها باليد صاعها لا يقين
 ان ضربها باليد صاعها لا يقين في قولهم وان ضربها باليد صاعها لا يقين في قولهم وان ضربها باليد صاعها لا يقين
 فان ضربها باليد صاعها لا يقين في قولهم وان ضربها باليد صاعها لا يقين في قولهم وان ضربها باليد صاعها لا يقين
 بحشبة وضربها باليد صاعها لا يقين في قولهم وان ضربها باليد صاعها لا يقين في قولهم وان ضربها باليد صاعها لا يقين
 قولهم بحشبة وضربها باليد صاعها لا يقين في قولهم وان ضربها باليد صاعها لا يقين في قولهم وان ضربها باليد صاعها لا يقين
 او يوسع محمد رت لا يقين ويرت ويسع الزنا والفصل والجمام ضمان سيرة او لم يقبلوا راية على الاول
 فان قطع النجاشي الحمله وبعض الحشمة ان لم يمت من ذلك كان عليه في بعض الحشمة حكومت عدل وان قطع الحشمة
 الحشمة ان لم يمت كان عليه كمال الدية وان مات من ذلك كان عليه نصف الدية وان شتم على هؤلاء من القوم
 اسارى لا يرضى منعه وتوتر على القضاة لعل عليه ويراد بغيره من حشمة لان ذلك حشمة ويراد بانها حشمة
 يتل لسانها قطع حال ما يارب السب امرتك قطع ما اسن كان القول قوله وفيه ان قال السب على السب
 حط خان سرق من النجاشي شتمه في القبر وضربها باليد صاعها لا يقين في قولهم وان ضربها باليد صاعها لا يقين
 الا الا لعل المحوطة باليد سب في بدلها كما في غير ما من الشلخ رت ما واني ما رت السب اذا كان يكرس الحشمة
 عقب جارت وسرق مني فمن الجاريس لا يذنب لعل الا في شتمه كذا في حشمة ٢٦

الشرک لا یضمن وان استاجر الحمار من شخص من بل السوق شيئا لاجل حبل الحمار اذ استاجر منهم
وغيره عقد الرهن عليهم وان كرموا انما عدا بجره اذ غنم الدرهم فمكسره فلو امكن ان ضامنا اذ غنم فخره ان صاحب الدرهم
فان قال له صاحب الدرهم غنمنا فخرنا لا یضمن وهذا ان الدرهم اتى بغيره فلو ان كان لا یضمن ففصل في
تصار وضع الثوب على الحبس المحنوت وقسمه ابن ابي عمير في المحنوت وقسمه انصاره دخل ابن ابي عمير في المحنوت
فخر النظر الثوب قالوا ان كان المحنوت لا یضمن المحال لو دخله انسان لا یضمن عن حین الموضع الذي
ان كان المحنوت لا یضمن المحال لو دخله انسان یضمن عن حین الموضع الذي كان فيه الثوب بنظر المكان العبي الذي
انصاره في انصاره او بواحدة او بواحدة ولم یکن حید من هؤلاء ولكن انصاره في نفسه یضمن قال بعض
وهذا الجواب انما یستقیم اذا كان العبي اذ كان العبي لما دون موضعه بضامن تصحيح او ودية اما اذا كان محمرا فانه لا
یضمن باسئهاک او ودية وتخصیصها مني لودل ما قال على او ودية او انما یأخذ او ودية وهو یقتدر على منع
فلم یمنع لا یضمن اذا كان محمرا اما اذا كان العبي ما وذا كان الضمان على العبي ولا یحبس على انصاره لانه لا یحفظ انما
بالعبي ان لا یكون في عیاله ومیسه على المحنوت وان لم یکن العبي عیال انصاره ولا یضمنه ولا اجبر لان انصاره
بین وقسمه یحفظ المحنوت كان الضمان على انصاره لانه لا یستحق من یس في عیاله یضمنه لانه انصاره
ثياب الناس في اجير یضمنها في المقصورة ويحفظها فقام الاجير مضاع من الثياب بعضها ولا یدرک كيف مضاع ومتى مضاع
قال یفعل بوجع من عیاله اذ لم یسلم له مضاع حال فموم الاجير كان الضمان على انصاره لانه على الاجير وان علم مضاع
في محل فموم الاجير كان لصاحب الثوب انما اراد ان یضمن الاجير وانما انصاره انصاره قال یفعل بالثياب قال ان العبي انصاره
كان یملک في الاجير شرک في قول ابی یوسف ومحمد اذا ملک في يد الاجير شرک لا یضمنه اما على قول حنیفة
لا یضمن انصاره بالمالک لا یضمنه قال وبه یضمنه في قول حنیفة روح انصاره صاحب الثوب انما یمیک
الثوب بد العمل یضمنه الاجير فمالک الثوب عند انصاره من غیر تفسیق لا یضمن انصاره في قول حنیفة روح لانه
مالک اذ ان عیاله ومیسه اذ اباع ما امره من الثياب اسک بامر صاحب الثياب فمن الثياب حتى یفعل الاجير من
اغیر لا یضمن في قولهم وكذلك صاحب المحمور اذا قال للمحال اسک المحمور حتى اعطیک الاجير فموم الاجير لا یضمن المحال
في قولهم لانه یضمن السار والمحال اثر في المسین ومن لا اثر عمله في مسین لا یملك المحبس الاجير فلو انما

من ولا يكون بها نقصا اذا امكن ان يكون فيه قوب هذا ارجل نعم فترت قصره فالاولان قصر قبل الجمع وكان لم
احر وان قصره بمس المحو ولا احل لانه ناجد ما يتاميا بسبل الابارة فاذا قصر برب ذلكت قصر برب عقد فلام
لا حرقصار برين قوب نصارة برب من عند رجل نعم فلك الرمن قد اصاب القوب نجاسة عن الرمن فلا يصح
القوب اليه كلف القصار نظير القوب اذا لم نجاسة وادفع القصار من ذلك فتنحصر او ترك القوب عند القصار فلك
القوب عند قانو كحات النجاسة لا تقصر قيمة القوب لاشي على القصار لانه وان صار نجاسا بالرمن الا انك قد
ادفع الخلفات فاعاد ما قبل الخلفان فاذا على القصار برب من المال كسر من القوب عن ضمانه وانجاسته اذا لم
يقم القوب لا تقصر وهو برب القوب برب البير نجاسته فامره ما يجب به ان يسيل النجاسة فلك البير لا يقصر
اكان النجاسة تقصر قيمة القوب كالتقصر فاما انقصان فلك القوب لانه لا يخرج من ضمان القوب برب النجاسه
تطير من مسوق في القوب لانه حرقا برب القوب لانه ما في وترك القوب عنده فلك لا يقصر في النفقات
الخروج ليد القصار او غيره وانما اذا دخل نارا السراج امر الاستاذ فوقت شرارة على القوب من باب القصار او
اصابه من ليس السراج لا يقصر الا برب ويكون الضمان سبي الاستاذ لانه اقبل السراج فاذا فعل لا يقصر الاستاذ
ووقل الاستاذ وذلك منه كان فاما ما حبر القصار اذا وطئ قوب من ثياب القصار وهو قوب لا يوطأ مثله ما تقصر القوب
او غرق ضمن البير لانه لم يؤذن له في ذلك فلك لو كان القوب ما يوطأ مثله لانه كان وقته عند القصار كس
ثياب القصار وان كان ذلك من ثياب القصار وذلك قوب يوطأ مثله لا يقصر البير ويقصر القصار لانه لو كان ذلك
ما دة اذا كان ذلك من ثياب القصار وكذا واقلقت المدقة من عابير القصار فقلية وقت على قوب من ثياب
القصار تخم الاستاذ ووقفت على قوب ليس من ثياب القصار كان الضمان سبي القليدية ووقفت المدقة
من ضما نعم وقت له ذلك على شي اخر فافاض على الاستاذ لعل القليدية وان اصاب المدقة ناسا كان الضمان سبي
قليدية وقولك سبي محل القليدية من اداة القصار فماديق بر او يدق عليه لا يقصر قليدية وان كان ناسا لا يدق بها ولا يدق
بله ضمن القليدية وهو نظير الالة ما جيل قوا اشترى فيها فنوا على سبها او يدق سبي الوسادة فخرق لا يقصر
وكذا لو كان القليدية متعلقة بها فلما جلس شئ بسف با طلة او وسادة لا يقصر ووقفت القليدية او قوب لا يقصر
بوطا مثله ضمن وقولك اذا اراد برب فلك لا يقصر لان القليدية في هذا النوع من الاستعمال بهذه الصفة فادون ما دة

ووجه آخر لقصار ثوبان من ثياب القصاره فخره ومقتط عليه لا يضمن الاجير ولا يضمن الاستاذ ولو سقط على وادركه
فقد صاحب البيت فاسد باليمن وكذا لو خسر ومقتط عليها وان كان باطلا او مساده سبارة للسلط لا يضمن
رب البيت والا لا يجبر الله لان المالك ان كان في سبطه ولو على القصار ثوبان على رجل في الطريق تخفيف الثوب فخره
محموله فخره كان الثوبان على سائق المحل دون القصار قصار سبستان رب الثوب في وقت الثوب فاعانه و
ويخرج الثوب وهو يرى انه يخرج من وقت القصار او من وقت صاحب الثوب وروى ابن سماعه عن محمد بن حبان
قصار يضمن حبس القصار ووجه ذلك ان الاجير اشترك عامن في قول محمد بن مالك بغير مسنده فاذا كان الثوب
في مكانه كان الثوبان على القصار ما لم يسلم انه يخرج من وقت صاحب الثوب وروى بشر بن عمار عن ابي يوسف عن القصار
يضمن القصار في غير هذه الاحوال كالرجل او جلس على فضل ثوب انسان لم يسلم به صاحب الثوب حتى قام صاحب
الثوب فخرج الثوب كان على الجاني نصف القصار لان الخرق حصل عقيب فعلمنا ليس احدنا بافاته وذلك
البداهة من اللاحق بصفات اليها واما على قول الجعفي ربح يضمن ان لا يحب الثوبان في فضل القصار لان
الثوب امانة عند القصار وليس يضمن عليه فلا يحب الثوبان بانك او يحب عليه نصف الثوبان كما قال ابو نوح
ومحسن اخاره بغيره ابو الليث وهو نظير لما ذكره رجل ثوب سبستان محمد بن صاحب الثوب ثوبه فخره
كان على الممسك نصف الخرق وكذلك صاحب الثوب فلا اراد ان يمسكه ثوبه من القصار فمسكه بقصار فخره
صاحب الثوب كان على القصار نصف الخرق وذكر في المسمى مالك بن النجس سوا خلق صاحب الثوب ثوبه بان
وابي الحاك ان يدفع حتى يمسكه الاجير فخره الثوب في يد صاحب الثوب لا يضمن الحاك ان يخرج منه
بدن ما كان على الحاك نصف الخرق رجل ارسل سولا الى نصار ليشترى مزيانا الاربعه فلما جاءه الرسول بالثياب
الى الرسول كانت الثياب ثلثة فقال الرسول ربح القصار الى الثياب لم يعد على وقال القصار عدوه الاربعه قال
بغيره ابو بكر الطائفي بان صاحب الثوب يمسكه فاما صدقه بري ذاك عن خصمته واما كانه يملك فان
حلف بري وان كل زمره او غاه صاحب الثوب فان صدق صاحب الثوب القصار كان عليه للقصار اجر الثوب
الرابع وان كان يمسكه وطف للقصار ان يملك صاحب الثوب على ادعى عليه من اجر الثوب الرابع فان
بري رجل دفع ثوبا الى نصار ثم امر رجلان بقبض ثوبه من القصار فخره في القصار عليه غير ذلك الثوب فذلك الثوب

[illegible]

فصل في الخياط وشماره رجل فرغ من صراحي الخياط في حرفة الخياط فصل في من يصوم فسرقة فلو لم يكن ولو فرغ الى وراي الخياط
يكون في المصنف ودرع الخياط من اذون سبعا الى سبعا المصنف باجر ودرع الخياط من فسرقة لا يجب عليه ضمان
الخلاف والخياط لان الخياط والخلاف منفصل عن سيفه والخياط وهو كان اجبر الشتر في سيفه والمصنف لا يبر
الخلاف والخياط وعن محمد بن ابي نعيم اكل وعنه روح لم يفرغ من مصفا الى رجل يحمل له خلافا ودرع السكين الى رجل يحمل
له خلافا فاضاع المصنف والسكين لا تضمن لانه استاجر وعلل له خلافا ليعمل له في السكين والمصنف والسكين والمصنف لا
يكون متبا للضمان والخلاف كان سيفه والمصنف امانه في يده فادراكه في يده لا يقتضيه لا تضمن وهذا كله قول
ابن سريج ومحمد بن احمد بن ابي قول اخيه روح بالملك في يده لا يقتضيه لا يكون ضمانا لان عهده الاجير شتر في المصنف بالملك
في يده لا يقتضيه سلاح كان يسكن من صهره ثم اكسرى واداروا بمقل اليها ونقل مناعة ترك الغزل في الدار استقر
مقل عنها فادان لم يفل الغزل من المكان الذي كان فيه الى بيت آخر من دار صهره ولا او عهده صهره لا تضمن
قول اخيه لان الغزل انما في ذلك المكان الذي كان فيه كان موصوفا ببقاء الغزل في ذلك المكان ما عثر
من اعدان سكا وفي الدار لا يجلل انما في بيتها مني وعنه ما تضمن رجل فرغ الى سلاح غير المصنف لم يبره
سلاح الى غيره فسرقة من هذا الاجير فادان المكان هذا الاجير خبير بالسلاح الاول لا تضمن واحد منها وان لم يكن الثاني
اجير الاول ضمن الاول عهده السكين والضمين الاجير عهده الى يوسف ومحمد بن ابي نعيم في قول اخيه روح وهو كما لو فرغ اذا
او فرغ حيا عهده صاحب الدار في ضمان المصنف امانا وعنه اخيه روح لان ضمن المودع الاول وليس له ان يضمن الثاني
سلاح تركه في امانا بيت الطريق افرسقا لادان الاجير الموضع الذي ترك فيه الكرابس مما يخطئ فيه الثاني لا تضمن
الكان مما لا يضمن فيه الثاني لا يخطئ وروى صاحب الثوب لا تضمن الفهم والا ضمن رجل فرغ وصالا ضمانا لا تضمن
سرا او سرها وروى لم يكن ممن عمل في ضمان الذهب وروى الى من سرقة من اناني فادان المكان ضمانا
الاول فرغ الى الثاني خبير بالمال لم يكن الثاني اجير الاول ولا يضمن الاول لا يضمن امانا في قول اخيه
ومحمد بن ابي نعيم روح السكين الاول اما الثاني ان سرقة من يده العمل لا تضمن لانه اذا فرغ من العمل
ضمانا يبره وروى اما واما في النمل كان يده بضمان لا يبره في مال الغير فبره وعنه اخيه روح مودع المودع لا
لا يبره في الدار في الدار قال الخياط الخياط في الثوب فان كفا في قبضا فاقطع مدرم وخطه فقال الخياط

[illegible]

او بقدر شتر من رجل سنان رجل بحجر سبعة نخففة وعطاء ما زاد انخففة فيه رجل من غزال الى حاكمه لينسحب باني اربع
فقط الكبر من ذلك او بقدر كان صاحب الغزل انخياران شاة خمسة مثل غرله وان شاة خمسة الثوب وعطاء اجر بس
ولا يزيد على الاجر في الزيادة وفي نقصان عطاء من الاجر بحساب ناقص ولا يجاوز ما سمى وكذا ان امره مضيقا فاجبر
او على المكس لان في الزيادة متبرع وفي نقصان نقص العمل وان امره ان يبيع ثمانية في ثمان فيسحب ثمانية في ثمان ان شاة
ترك الثوب عليه وخمسة غرله وان شاة خمسة الثوب وعطاء بحساب ثلثة ارباع الاجر الذي سماه كما لو امره بان ينسحب
له بسا نصفه بعض وفات وقت الباقي بحسب الاجر بحساب عمل ومن المتأخر من فرق بين الثوب بين اللبن فقال
في اللبن بحسب لحيصة العمل من الاجر الذي سماه وفي الثوب لاجر مثله لا يزداد على ثلثة ارباع ما سمى وحقا خمس الاثمنة
بشعر رمد الله الفرق بين الثوب بين اللبن على هذا الوجه الذي ذكره لان في الثوب قيمة ما عمل به ولو كان الزيادة
ولا يكون المعمول ملكا القيمة اذا انفوت عن الباقي وفي اللبن لا يزداد قيمة بعض البعير ولو ان تسليح رضى بالذرع ^{المستقيمة} و
وزاوي بسن زادا زاعا وحسب اعلى ما شطر روى عن محمد ان صاحب الغزل انخياران شاة خمسة مثل غرله وترك الثوب
عليه وشاة اخذ الثوب وعطاء الاجر المكي لا يزداد على الاجر المكي لزيادة الدرع اما انخيارا فبشعر سبعة عليه فانه قد يحتاج
الى الثوب بغيره ولا يزداد في الدرع ربما يفضل شيء من غرله فيخرجوا ذواتا خمسة الثوب لا يزداد زيادة الاجر لزيادة
الدرع لان بغيره في الزيادة ولو دفع غزالا الى حاكم وامره ان يزيد في الغزل من خمسة نخففة طلالا فقال زدوت
واكرت الثوب فان حلف رب الثوب على غيره وان كل لزمه مثل الزيادة وان نقصان غزل الامر كان ميناو
التيوب ميناو فقال الامر الزيادة من البقيع لا يقبل فوالان وزن الدقيق في العادة لا يبيع وزن الغزل ^{الحاكم}
التيوب ستملكا وان الامر الزيادة كان القول قول رب الثوب ولو دفع الى صاع عشرة دراهم وقال له زود فيه ^{الذرع}
يكون ذلك قرضا على رجل من ذلك قلنا ولاك اجر درهم فقال مصلح زودت وانكر الامر فان محمد راح تخافا واذا
علقا بحجر فقال ان شاة مرفق اليه الطلبي واخذ اجرة خمسة دراهم وان شاة ردى على الامر عشرة دراهم واخذ الطلبي
ولو دفع الى مائة جزء وقطنا وامره ان يزيد من خمسة شيئا في لظن فاجاب بغيره سدا قطن في الثوب قال
الامر وقت ^{الامر} عشرة مائة مائة عشرة وقال رب الثوب فمت اليك خمسة عشر وزودت خمسة كان القول قول الله
ولو قال بصاحب الثوب فمت اليك خمسة عشرة سدا رادوا امرت ان تزيد خمسة اسانير وقال البذاق فمت

الى عشرة والعشرون في ان يدور عشرة في حصة القربان شاد صدق وروح البه عشرين اساتير وان شاء الله فمئة
قوله ومن عشرة اساتير فكل من يدور على القربان قبل من في الخبايا فورا بالخط في مائة يوم على ان يفسر
سبع ايام حار في يومه **فصل في الحفار** رجل يستاجر حفارا ويمن له مكان الحفرة ويقفها ورواها احمر مسلم
حار وان حفر بغير شجرة عليه يستقبل رجل المكان بكنة الحفر من ذلك الا ان يشته عليه العمل بحفر على العمل كذا
لو طهر الله في السر قبل ان يسيل مني الماء فالتحان يستقبل الحفر من ذلك لزمه وان كان يستقبل كبرن حذرا
وكان يستاجر به شجرة فزاد من يومه فحفر في موضع الاخره اجر له وان لم يمين موضع الحفر مع بقية استجاء فيسرت
الى الحفر في مائة ليلة كذا لم يمين له عتقه ولا عتقه جاز استجاء او فسر الى الهمارق وكذا في الميسر له حكم
ولا شجرة فسر الى الهمارق في تلك الليلة وهو كما لو استاجر لنا الفسرك البين لم يمين اللبث فالتحان فذاك
البين منارات فسر البه استجاء والا بعينه فحفر وان استقبل الحفار في مائة الفسرك فحفره في رداءه في اجر وكذا
ينفس من اجر بسبب البين وحسن القربان من الفسرك كبرن على الحفار استجاء وان حلفت له استاجر وحافوا البسرك
حفر فحفر في مائة الفسرك استاجر شرطت تلك عشرة اذرع وقال الحفار لابل شرطت خمسة اذرع كان القول قول
المساحر في عتقه وعطاه من الاجر كجات لك فحلفت الحفار على دعوى له استاجر وبسرك كان الا جارة فالتحان
على هذا النوع قبل الخوض في العمل فالتحان وادخل استاجر حفارا بالحفر حوفا عشرين في عشرة عشرة ورام من عتقه
فحفر فحفر في مائة كان عليه من الاجر ان العشرة في العشرة كبرن مائة وعتقه في مائة كبرن مائة وعشرين في مائة
الجملة فلهذا لم يمين من الاجر **فصل في اجارة الدواب فيضان فيما يجب فيما لا يجب** رجل يحفار
بالا مائة الفسرك كبرن الى مائة الفسرك كبرن في الكتاب انه لا يجوز قالوا لم يبر وهذا ان يواجر الما بغير عتقها فان
لا يجوز وانما اراد به ان ينقل الحفار الى الحفر فقال المسكرى اعطني الى مائة الفسرك على ان يملأون الموقد عليه في الدابة
اجر والاحواب على اطلاق الكتاب وبجزء ذلك المكان العادة رجل يستاجر به ان ينقل ما كل يوم مائة ومين
من الحفرة او غيره فحفره ذلك في الكتاب له يجوز وان لم يمين بمقدار ما يحفر وكذا قال في الماشي وقال شيخ الامام
المعروف بخواجه زاده لا بد من بيان بمقدار ما يحفر كل يوم وعليه العتق في رجل كثر في الما بغير عتقها فان
لا يحفر فحفره في وقت الحفر من اجارها فالتحان في ذلك قول من يبر الحفر من في الوقت المعروف في الحفر

بنجار رجل كثرى الماشى كونه الى مكة لاجل ذابها وجابها كان لان يركبها يوم التروية ويوم عرفة ويوم النحر وثلاثة
ايام تسير في رجل استاجر اجير او طائفة كذا قالوا النحان العرب يسمونهم بطون من طلعوا خمس الى مصر فسمو
ذلك النحان العرب انهم بطون من طلعوا خمس في غروب الشمس فسمو على ذلك النحان العرب مشركا فهو
طلعوا خمس في غروبها اعتبارا لذكر اليوم رجل استاجر اجير لرجل فحمل العير في العرب هو الواسع وهو بالانعام
بان واربعون فمار رجل استاجر وابتدأ الى مكة فذاع خبره من الاسصار فاذا دخلها كان لان ياتي بها الى منزله فخافا
رجل استاجر وابتدأ او بعد فان ثمة الرد بعد الفراغ على صاحب الدابة ولهب وكذا ثمة زوارس يكون عند
الزوارس وثمة زوارس على صاحبها وثمة زوارس على المستعير وثمة زوارس على الناصب وكذا ثمة
رد وبيع مينا فاسد البعير يكون على الناصب رجل استاجر وابتدأ ليجل عليها حاله مفقدا ورجل غم او صاحب الدابة
ان يضع عليها شئ من متاعه مع رجل استاجر كان استاجر ان ثمة فان وقع مع ذلك بلغت الدابة في
الموضع الذي سماه كان على استاجر مبيع الاجر المحمي وليس له ان يبيع الدابة فلو استاجر وابتدأ
عصه ذلك الموضع الذي شغل صاحب الدار من الاجر رجل استاجر وابتدأ فقبضها كان لان يوارجها ويغيرها ويؤذيها
كذا قال في الكتاب في هذا انما يستقيم فيما لا يتفاوت فيه الناس اما اذا استاجر بالركوب نفسه ليس له ان يركب
غيره رجل استاجر وابتدأ ليركبها الى مكان معلوم فركب رجل من نفسه فحافظ الدابة فيمن من قبضها من ار
الزيادة حرقا من غير ثمة الزيادة الزجر الى اهل البصرة ثم انحل لم يزد على ركوبه في القفل هذا اذا ركبت
وضع النحل في غير الموضع الذي يركب ان يركب على موضع النحل فيمن يبيع القيمة رجل استاجر وابتدأ ليركبها
الى موضع كذا فركبها في مصر في حوائج يكون نجا فاحتمى لو عطبت الدابة من ركوبه فيمن يبيعها رجل استاجر وابتدأ ليركبها
فخرج فصار عليها سبع فرسخ كان عليه الاجر المحمي للفرسخ وقياسا وعلى الفرسخ يكون غاصبا ولا اجر عليه وان اراد رجل استاجر
صاحب الدابة بشئ كان فحمل رجل استاجر جارا ليجل عليه وقر حطة الى المدينة فحل عليها الحطة الى المدينة فلما سرت
من المدينة حل في مصر ثم سار الى الحار فيفسر من لم يفرس الحار في الطريق فبذلك يبيع قيمة الحار اذا حل عليه المبلغ ليركبه
ولو استاجر وابتدأ ليجل عليها حطة من موضع معلوم الى منزله ليركبها الى اهل النحان فحل عليها الحطة الى منزله وفي الذهاب
موضع الحطة ثمة يركب الدابة فطبت الدابة قال ثمة فيمن يبيع قيمة الدابة وانه استاجر ليجل وكون ليركبها غاصبا بالركوب

وقال تعقيد البرهان مع ما يفسر من العادة فبما بين الناس الركوب في هذا الموضع حتى لو لم يكن ذلك عادة لهم كان ضمانا لظهور
استباحة حمار الجبل عليه في عشرة فزمن التراب الى ارضه برحم وصاحب الدابة عبرت ارضه كحمارها مستباحا من ارضه
يجعل عليه فزمن اللين ان سلك الدابة حتى يفسخ من العمل وجب الاجر ولا يجب الضمان وان لم يكن الحمار قادرا ان يركب
في الرجوع مع اللين بغير قيمة الحمار ولا يجب الاجر لانه لا يجزيه ان قال المهر ربه الله وحسبني بحسب ضعف دافق للوفر الا
مع قيمة ذلك لم يكن غامسا في ذلك الوقت انما صار غامسا بانه يجب الاجر للوفر الاول كما في مسئلة الفرائض وجب ما
صار غامسا به يجب الاجر او ملك الحمار وان سلم يجب كل الاجر لانه وان صار مختافا لكن اذا سلك الدابة يجب الاجر كما
لو استباحه وانه الى مرفق معين فجاوز ذلك الموضع وكلت عصمته وان سلك الدابة يجب تمام الاجر وكذا لو استباحه وانه
لم يركبها بغير فسخه وادركه فغيره فغلبت الدابة بغير تعسف التجره وعليه نصف الاجر ان كانت الدابة تخطي ذلك وان سلك
كان عليه كل الاجر رجل استباحه وانه للركوب الى الكوفة فجاوزها عن الكوفة متقدرا لا يباح فيه الناس وركب في
ملك الزيادة او لم يركب ثم رد الى الكوفة كان عليه الاجر الى الكوفة فيكون الدابة مطعنة عليه ما لم يرد الى صاحبها حتى
لو ملك في طريق الكوفة بغير قبضها ولا يستقط عن شيء من الاجر وانه يقول بحقيقة الآخر وهو قول صاحب ربه الله
وكان ابو حنيفة رحمه الله يقول ولا اذاد رد الى الكوفة يرى من الضمان ثم قال لا يبرأ عن الضمان ما اذا التفتد
وكذا المستجير بخلاف الموضع وقال بعضهم يرى في كل من الضمان باذنه التفتد وقال بعضهم اذا استباحه او اذا
وجابا يبرأ وكذا المستجير وان استباحه او اذا وجابا لا يبرأ عن الضمان في كل حال الا الموضع وكذا كونه
الاصل اذا استباحته المرأة واما ما ليس ثلثة ايام ان كان قرب من ثلثها ان لم يسهل في ايام والليالي
وان كان قرب من ثلثه في النهار وفي اول الليل وفي اخره ويسل لها ان تلبس كل الليل فان لم يسهل
كل الليل وانهت فيه حتى جاز انها برئت عن الضمان اذا لم يخرج الثوب لم يسهل في سلة الثوب بين مسئلة
احارة الدابة على القول الثاني ما عرف في الاصل وان استباحه وانه لم يركبها الى مكان معلوم فلما صار بعض الطريق تجب
الاجارة وادعى ان الدابة لا يسهل ضمانها حتى دخلت بعد الجحود قبل ان يركبها بعد الجحود وسطر قيمته وان
محمد ثم يركبها بعد ذلك يرى من الضمان وكان عليه جميع الاجر وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجب الا حشر
لو ركب لمسه الجحود لانه صار غامسا بالجحود ورجل استباحه وانه رد الى الكوب كان له ان يركبها من

يركبا من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس لان اليوم حقيقة سهم ملأ به طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس من غير ان يتخلل
التحقيقه فيما اذا استباح جوارحه لربك حقيقة بحكم العرفه اصل تكاري وانه لا فانه يركبها عند غروب الشمس من غير ان يتخلل
طلوع الفجر الثاني وان تكاري وانه لا فانه يركبها عند غروب الشمس من غير ان يتخلل
بعضهم من الافا كان من اجل الله ففرق بين اليوم والنهار اما هوام لا يفرقون لك فيكون الجواب كما جواب في اليوم وان استباح
الى المنى منغضه الاجارة بدخول وقت الظهر ليس استباح يركبها لان فاكربا مرة ثقبه تبرج او جعل عطلت له عليه
الضمان لا على المرأة الا ان يعلم ان مثل تلك الدابة لا تطيق حملها فيضمن قتلها او عطلت على استباح وانه الى موضع معلوم
يركبها بنفسه لم يركب اركب غيره وسلمت الدابة لا يجب الاجر وان عطلت فيضمن قيمتها وان كسبه واراد فغيره كان
على الاجر ولا ضمان عليه واسلم وان عطلت الدابة من كرهها لم يملك المالك ان يشرو ولا يضمن نصف القيمة وعليه بيع الاجر
سواء كان الرديف نفعه او اتقل الحان لا تطيق يضمن جميع القيمة اما اذا كانت تطيق حملها ذكر انه يضمن نصف القيمة اذا
عطلت وقال بعض الناس سدا رازا وذكروا نفس المائة المحلوا في روح هذا اذا كان الرديف كبير او صغير التمسك به
الدابة والمكان لا يمسك فهو بمنزلة الحمل فيضمن رازا وذكروا ركوب وحمل شيئا وبعضهم يوجب بين الصغير الذي يمسك والصغير
الذي لا يمسك فقال يضمن نصف القيمة فان اراد صاحب الدابة ان يضمن الرديف نصف القيمة كان له ذلك لانه في
الحق المالك غاصب نصفها ولا يرجع الرديف لك على استباح لانه في حق استباح بمنزلة التمسك وان يضمن استباح لا يرجع
استباح بان يضمن على الرديف لانه بمنزلة التمسك وهو استباح وانه يركبها الى موضع معلوم فحمل عليها صبي صغير عطلت
الدابة كان ضمانا قيمتها كما وحمل عليها مكان بصبي حملا اخر حمل استباح وانه للحمل ولم يمسك يحمل عليها ناقة الاجابة
فان لم ينفق الاجارة عن حمل عليها شيئا جازت الاجارة بصغير لانه استباح بالذالك لانه لو حمل عليها
ولكن يركبها واركب غيره جازت الاجارة ايضا لان الحمل ينال الركوب قال الله تعالى ولا على الذين اذا ما تركوا عملهم فتوى
حمل عليها اواركب حتى جازت الاجارة فاصير لانه عطلت رديف حتى لو فعل فيه ذلك شيئا بخلاف الاول بان اركب
نارا او لا وركب غيره ثم اركب غيره الاول او كان الاول حملا ثم ركبا واركب بصغير غاصبا فانما هو استباح وانه لم يحمل
عليها شيئا لم ينفق عليها فغيره على وجوده ان حمل من غير المسمى الا انه خالف المشرع وان استباح وانه لم يحمل عليها
فما تم من هذه الحطة فحمل عليها عشرة فما تم من غير تلك الحطة وحمل عليها حطة رجل آخر لا يكون في انفا وذكروا

يحل عليها زواجر وانما يحل عليها زواجر وذلك لما اذا تاتي الى الخفاف في الحشيش بان يستاجر محل عليها عشرة
اقرة منقطة محل عليها عشرة اقرة تعبر القياس يكون فاما اذا تاتي الى الاستحسان لا يكون لان التعبر من القدر والاعتراف
هنا ان مثل ذلك من تعبر يكون حتم على الدابة فان سلت الدابة بحج الاجر لم يدر يكون فاما وان عطبت الدابة
ولك عين فتميتها ولا يحجب الاجر وان استاجر المحل عليها عشرة اقرة شبر محل عليها عشرة اقرة منقطة مثل كيل شبر
ما لم يعقد بدالة انما نظر روح الغنم فتميتها الدابة لان المحطة تشهد من شبر والتقل فيمن يحا او محل عليها مكان المحطة
ووسعي من المحطة وزا معلوم ان المحل عليها من شبر مثل ذلك انوزن عطبت الدابة بغنم فيها وان استاجر دابة محل عليها
شبر محل عليها في هذه الايام شبر في الاخر محطه فعطبت الدابة بغنم نصف قيمتها وبه نصف اجرا منه في نصف
في نصف خفاف وانما البان يخاف الى ما هو اضر بالدابة بان استاجر محل المحطة محل عليها صدي او حبل
وقطعا او حبل او شاة مثل من المحطة فعطبت بغنم قيمتها وان سلت لا يحجب الاجر وان استاجر المحل عليها عشرة
اعانم محطه محل عليها عشرة محطه من محطه وبارا محار سلما فذلك قبل ان يرد في مساجد مكان مسلم ان المحار
يعطين ذلك كان عليه ثلث القيمة في محال الاجر المسمى وان كان لا يعطين بغنم جميع القيمة ولا يحجب الاجر وان استاجر
شبر محل محطه محل زائلا فلو يكون فاما ان الزاينة يكون اقرا بالدابة وهو محار يستاجر لرب محطه محل عليها
فاما وان استاجر دابة ليسج سرجا فلو كنها فعطبت كان فاما فدا رازا وتقل محار زواجر في المحل ومن
يسجد روح الغنم جميع القيمة ولو استاجر محار ليسج سرجا فلو كنها فعطبت كان فاما فدا رازا وتقل محار زواجر في المحل ومن
فذلك محار لا يغنم وان اسرج ليسج سرجا فلو كنها فعطبت كان فاما فدا رازا وتقل محار زواجر في المحل ومن
فذلك محار كان فاما فدا رازا وتقل محار زواجر في المحل ومن
نيسه ان يكون كذلك فاما فدا رازا وتقل محار زواجر في المحل ومن
سركا فحين يستاجر فاما فدا رازا وتقل محار زواجر في المحل ومن
ان استاجر من كبد الغنم لان المحار لا يرب من كبد ما دة ليسج سرجا فلو كنها فعطبت كان فاما فدا رازا وتقل محار زواجر في المحل ومن
المحار فاما فدا رازا وتقل محار زواجر في المحل ومن
او انما فدا رازا وتقل محار زواجر في المحل ومن

لا يضمن وان كانت تركب غير نظام فالجبا او كانت الجرة فالجها يلجام لا يلجم بملها كان فنانا رجل مستاجر لغيره عليه
 بالخصف وبالثالث فهو فاسد ثم ينظر في العامل او اجرة الدابة من الناس وماخذ الاجر كان الاجر لصاحب العير
 وللعامل اجر مثل عمله وان كان العامل ينقل عليها الطعام يبيع كان الكلب للعامل وصاحب العير اجر مثل العير مثل صاحب
 دابة يركبها فاسد او لم يركبها مستاجر يركبها خارج المشرقة مكان معلوم بها كان في المشرقة لاجب الاجر ويكون
 فنانا وان مستاجر يركبها في المشرقة الى الليل فاسد ولم يركب كان عليه الاجر ولا يكون فنانا رجل تكاير
 وابتدأ على ان يعطيه الاجر اذ ارجع من مبداء ولم يكن صاحب الدابة ان يطالبه بالكر او لم يرجع من مبداء
 فان مات مستاجر في مبداء او كان صاحب الدابة اجر الدابة من تركته كذا ذكر في المستقى وفي الاصل حصل نكاح
 دابة في موضع معلوم فلما سار بعض الطريق تحت الدابة وضعفت من السير فان كان مستاجر مستاجر دابة بينهما كان
 المستاجر الجار ان شاء رفض الاجارة ونشأ ترهين في ان يعير الدابة لو بس ان يطالبه بدابة اخرى وان كان مستاجر
 تكاير منه حمولة بغير غيرها يجلد الى ذلك المكان فاذا ضعفت الاولى كان له ان يطالبه بدابة اخرى لا يعير عليه حمولة
 ذلك المكان **فصل فيما يكون تضييع الدابة والمال** رجل مستاجر حمارا من مائة درهم وان
 الحمار فاذا كلفه وترك الحمار على باب المنزل لم يفرق خبث الحمار فلما خرج ولم يجد الحمار انجان الحمار غاب عن بصره حين دخل
 الدار كان فنانا والا فلا الا ان يكون في موضع لا يبعد عن الدار تضييعا بان كان في مكان غير مفسد
 او يكون ذلك في بعض نفسه رجل مستاجر حمارا فربطه على اربعة في المدينة في سكة نافذة ثم انقروا نيام لينوا غدا
 مستاجر ولا من اجاره فسرق الحمار فاذا كان مستاجر لم يستغفهم هم يكون فنانا ترك الحفظ وان كان استغفهم او
 بعضهم وقبلوا منه الحفظ ولم يكن في عقد الاجارة شرط تركه مستاجر غيره وكان في موضع لا يبعد النجوم
 ممن يحفظ الدواب تضييعا لا يضمن وان كان في مكان في موضع يبعد النجوم من الحفظ تضييعا ولم يستغفهم فممن ان استغفهم
 وقبلوا منه الحفظ كان الضمان عليه الذي قبل الحفظ او لم يحفظ وان كان مستاجر شرط في الاجارة ان يركبها بنفسه
 مستاجر على كل حال لانه اذا شرط ذلك لم يكن له ان ياجر با غيره ولا ان يعيره ولا ان يودع رجل مستاجر
 حمارا يحمي عليه الى المدينة فحمل عليه وساقه في طريق لم يدره ثم تحلوه في الطريق ليعول او غاصوا واشتغل بالحيث
 من غيره فذهب الحمار فضايع ان لم يرب الحمار عن بصره لا يضمن وان غاب فممن وان مستاجر حمارا ففضل في الطريق فتركه

ولم يطلب ان لم يعلم ان باب من قرب هو كان حافظا لا يقبل افاد ان با من جوبه وطلبه في سوا ذلك لم يستطع
الذي دنت احوار وروست ابر حار فاذا وقفة وصل النجود سب ابي را فو نهسان فان را فو نهسان فاني سب لم
بقسط الصلوة فمن لا ترك اخذ مع اهت رة على ان خوف دباب مال سبيع قطع الصلوة وان كان ابر حار جل سها
مكارا يحمل يسه وابه عسير في موضع معلوم فاما اراد الكار ان يقبض العسير على الدابة اخذ العير من جانب وري
العير من جميعا من الجانب الاخر فان شق الزن من ربه فوجب العير فمن الكار ان يقبض الزن والعير من جميعا من
الكار في يحمل الى موضع معلوم وتسرط عليه ان يسير ليل قد شال ابيه مع الحمل ان صاحت الدابة عن العير سبيع من الكار
العير من في دون عبيفه رة السرة والعير في قول صاحب رة مكارى حمل كرايسر رجل فاستقبل الصلوة من قطع
الكار من جميعا وب حارة فاما ان كان لم انه ولم يطرح الكار من سبه والكار والكار من جميعا ولا يمكن ففهم الكار من سبه
مكارا واما ان يحمل الصلوة من طرفي كانه في طرفي ابر سلك اناس فلكل اناح وكر في الكنايب لا يفهم فلو كان اناح
منع ابر من اذا كان سبه تفاوت فاحش في الطول والقصر والسهو والصبوبة نعم كما هو طر ان لا يكمل ولا يخرج محله في البحر
كان فاسا وجعل من الى حبل ورايد سبه الى خزنة ودفن الى والده صاحب الامور وسبه في دابة
في الطريق وفي ربه ثم رجل من اهل سيرته دعوا الفرس سبه ابر من سبه بافرس في نزل فطلب الفرس
الطريق قال شيخ الانا برك محمد بن الفضل الذي هو الفرس في الرباط يكون فنانا الفرس في هذا السباح ان لم يكن
احسن الفرس لا يقبل وان سبه نعم وقد ال ابر ان سبه صبي فنه انه انا فنه لبره على صاحب وكان الاجير في
عالم لا يقبل وان كان الاجير سبه فانه وان ترك الانها حجن سبه فانه يقبل على كل حال كان الاجير في عالم ولم
يكن فكون الاجير فنانا اقم على كل حال لانبات اليد على الى العير فقبل له وان صاحب الفرس من الاجير لم يرجع
على الذي سبه احره قال لا يرجع قبل للمودرا اذا اخذ فنانا يرجع قال لان المودع سبه صاحب فانا الاجير فانا
سبه فنه لانه بالاسك يستحق الاجر فكان ينزل السهير والسهير او فنه لا يرجع على السهير ودران جلا كان على دابة
بنا رية اذا لا جارة نزل عنها في السهك ودخل السهك ليعمل وعلى عنها فضاغت كان فنانا فلو ان اذا لم يرجع
اما اذا رجعا لا يفهم ان السهير ولسهك لا يجدان با من ذلك قال سراج الامام ثمس الا انه سراج سراج
انه اذا فنه با من صبره فمن فانه وكان في السهك او فرل الصلوة وسهكها فان قلت سبه لا يفهم فنه ان السهك

الغنيبها عن بصرة لانه اذا غيبها لا يكون حافظا وان بها البشئ حسبل مرفق الى آخر خبر وامره ان يكره ريشتر
ريشيا نفي العبير رابع خمسة الثمن فلما كفتني يده فالتفت ابو جعفر اليه في موضع لم يكن هناك حاكم حتى يرينغ الامر اليه
لا يفهم وان كان في موضع يقدر على ان يرينغ الامر الى الحاكم فلم يرينغ كان فاسنا وكذا لو كان يمكن ان يسكه ويرويه
الشي الى صاحبه فمن انما حسبل مرفق الى ورق كاغذا وستاجر ليكتب له مصحفا وقيطه ويحبر ويحشره بكذا فاضطنا في بعض
والعور يشترى في النقية بوجه فخر فخل ذلك في كل ورقة كان يستاجر بالبخار ان شاراه واخذ واعطاه اجره فله لا يجاوز
باسم وان شاروه عليه وسهر ومنه ما اعطاه وان افقه في البعض وولى البعض اعطاه من المهر حصه ما وافق المهر
فما خلف اعطاه اجر المثل بل استاجر رجلا ودفن اليه حمارا ومسيون رها فيه سب الى بلد كذا ويشترى له شيئا قد
الامرور فاعطاه سلطان حمارا فله فذهب بعض اصحاب المحرم في طلب حمرهم وسهر وامن السلطان حمرهم ولم يذهب
هذا الاجير فاولا كان الذين في بيوت في طلب حمرهم منهم من وجد حماره ومنهم من لم يجد فن وجد لم يخذ حماره الا ليرت
وشترى لا يفهم الاجير بتركه طلب الحمار جماعة اجر كل واحد منهم حماره من رجل وسلكوا اليه المحرم قال اصحاب المحرم
لو احد منهم ودرشت معه تخاد المحرم فانا لا نعرفه فذهب الرجل مع المستاجر فقال والمستاجر قف هنا حتى اذوبنا بالحمار
واحمل الحمارين واجي اليك فذهب المستاجر بالحمار ولم يقدر عليه قالوا لا يفهم المتعبد لاني صاحب امره متعبد ما كان
في يد غيرهم فلم يكن ذلك ايدا عاجل اكثرى حمارا من كشيء بخار فبقي الحمار في الطريق وصاحب الحمار كان بخار فاما
المكسري رجلا ان يغني سيده الحمار في علقه كل يوم مفرا معلوما وسمى له الاجر الى ان يعيل اليه صاحب الحمار فاما
الاجير الحمار اياما فالتفت عليه وهاك في يده فاولا كان المكسري اكثره لركوب نفسه ضمن وان كان اكثره ولم يسلم الرب
لا يفهم لانه اذا اكثره لركوب نفسه لا يكون له ان يواجره ولا ان يعيره فاذا لم يملك الا عارة ولا جارة لا يملك الا يدلع ففهم
رجل استاجر حمارا ينقل عليه التراب من خربة فاحسن في نقل التراب فانه مت الخربة وهو بالستاجر وترك الحمار فلهما فلهما
ان نهدت الخربة بمعاينة المستاجر فمضى المستاجر فتمية الحمار لانه هلك بصدقه وان نهدت لا بمعاينة المستاجر لا يفهم ان لم
يكن وقيت الحمار على ومن لا فخر ومنه رجل استاجر حمارا ينقل عليه الشوك فذهب منه سكة فيها نه جارف فقلع فوضعا فقيتا
فضرب الحمار فوقع الحمار في النهر مع الحمل وشغل المستاجر بقطع الحمل فهاك الحمار فاولا كان الموضع فقيتا لا يسير
الحمار مع الحمل كان فاسنا لان سوق الحمار في مثل هذا يكون سهلا كاوان لم يكن كذلك وكان موضعها في غير الحمار فنج

قال غف عليه السلام ومنه مني ومنه الحمار من فيه كان غاصا وان كان ريق الحمار من صرة ولا ينفذ ثم يفسد رجل
 يستاجر به لينقل عليه الخطب من كرمه فاوقر وجره فخره وفرما ما ما ماسب الحمار حاصلا او فخره فوقع في التهلكة
 بخلافه يستاجر به من سوا فاعدا في الطريق الذي يسلكه الناس ثم يفتن لا يفطن رجل يستاجر حمارا وقبضه فارسل في كرمه
 برودة ماء البئر وخرق فمروا على صاحب فمات من شدة الحر في تلك الأرض قالوا ان كان الكرم حسينا ولم يكن البئر وحال البئر الجاهل
 لو كانت عليه البرودة لا يفطن له لم يفطن له في حفظ الحمار ولا في حفظ البرودة اما في حفظ الحمار فلهذا فهو حمار البرودة والبئر
 محفوظا لكرم الحسين وان لم يكن الكرم حسينا وكان البئر وحال البئر الجاهل مع البرودة يفطن قيمتها لانه فيسب البرودة
 تركها في غير الحسين وفي الحمار بالترك في البئر والمالك واذا دخل الحمار في غماره لا يبرأ الا بالرد على المالك سلبا كان
 الكرم حسينا الا ان البئر وحال البئر الجاهل مع البرودة يفطن قيمته الحمار ودون البرودة لانه ان تلف الحمار ولم تلتك البرودة
 ان لم يكن الكرم حسينا ولكن لم يكن البئر الجاهل مع تلف الحمار مع البرودة يفطن قيمته البرودة وعليها نقصان الحمار لانه
 ارسل الحمار في غير الحسين ودخل الحمار في غماره لا يبرأ الا بالرد على المالك ويقرر عليه ضمان النقصان لانه لم يوجد البئر
 فانقص رجل يستاجر قد اوتي به ويطلبه فيسب فخره على كرمه وعلى صاحب فخر الحمار واكثره من ذفالوان
 حمل على حمار يفتن فلهذا حمل ذلك القدر لا يفطن يستاجر لان رده حسنه وان لم يكن على يستاجر ضررا الا ان يستاجر لم يحمل
 يكون الاخر رافيا ولا يستاجر به الذي يروى عادة فكان ما قولا في ذلك لا يفطن الا ان ذلك الحمار اذا لم يكن يفتن حمل
 معه كان ذلك استهلاكا فيكون فاما اذا ربح بين ثلثه حصدا وباعه يستاجر وهدم من ثلثه حمارا لينقل عليه الحمار
 ففطن يستاجر الحمار ودفعه الى شريكه لينقل عليه الحمار فخطب الحمار عند استعمله وكان المتعاقد فبايسنه يستاجر
 احد الحمارا وانفسه بطله هو او شريكه لا يفطن يستاجر لان هذا يستاجر يكون بمنزلة المبيع من غير ان يستاجر ان يغير
 المتعاقد فبايسنه حمل الحماره مما لا يتفاوت فيه الناس رجل يستقرض من رجل دراهم ودفع الى المقرض حماره
 يستقرضه المقرض ويكون حسنه ان يوفي المقرض منه فيثبت المقرض به السرر وطه الى بقا يستلف فقره الذئب
 نفس المقرض قيمه الحمار لان المقرض يبيع هذا الحمار بمنزلة يستاجر اجارة فاسدة فلا يكون له ان يثبت الى السرر يستلف
 رجل يستاجر قبا بائنا بشتيا فودع وكان يبيع به والقبان غيب لم يعلم يستاجر فاكسر الشان قالوا ان كان مثل
 ذلك الحمل يبيع مثل هذا القبان مع هذا الغيب لا يفطن رجل يستاجر فاسا يستاجر اجبر العمل به ودفع اليه الناس

الاجير بالناس اختلاف فيه قال بعضهم فبين المستاجر لانه صار خافدا لا يدفع الى الاجير وقال بعضهم كان مستاجر النفس استاجر
الحيوان ولا يتم مستاجر النفس ودفع اليه لا يفهم وان استاجر النفس ولا يتم مستاجر الاجير فممن والاصح انه اذا استاجر النفس
او لا يعمل لا يختلف فيه الناس بالاستعمال لا يفهم الا ان يكون الاجير معروفا بالنجاة وان استاجر النفس لما كانت فيه من
فان مستاجر يعمل فهو بنفسه فممن بالدفع الى غيره وان استاجر النفس ولم يعمل استعمل ففد الى الاجير قبل ان يستعمل
بنفسه لا يفهم وان استعمل هو ولا يتم ودفع الى الاجير فممن جعل مستاجر من اجل وجعل في العبد ثم صرف وجهه عن العبد
ولم يبرح مكانه ودعا غيره ثم فسر في العلم بحيد قالوا ان كان تحويل وجهه عن العبد فلا بد ذلك تفسيدها عند الناس لا يفهم
وان كان طريقا لا ينفذ تفسيدها عند الناس فمن حال مستاجر من اجل حوائج ليعمل فيها شيئا فاخذ الجواني فاخذ سلطان
يعمل له حلا فذهب الحال وشتمنى بامره سلطان نفسه الجواني ان لم يحيد الحال بامان ان يشتغل بامره وحاش
على نفسه العقوبة بترك ذلك لا يفهم لانه مفسر فلا يجب عليه حفظ الجواني بغيره بل لا بد ان يحيد بامان ان يشتغل
الحال كان فاما بترك الخطا بتركه لا روية رسل كان عليه فانه ما شق وما سأل منه وما عطف عا بال عيسى اذ روي
رجل بذلك ثم يره فمات فممن يشاق وبنه وان صاحب البعير بدما شق بذرا روية علم بذلك ساق البعير فطلب
من سبلانه لا يكون على شقاق لان صاحب البعير ساق البعير العالم انقطعت جناية شقاق وعلق الكلاب
الجناية عن شقاق بان يسوق وهو بترك ذلك ويجعل الروية وهو يرى ذلك وقال القاضي الامام ابو زيد اذا ساق البعير
ينقطع جناية شقاق علم سائق البعير بذلك ولم يسلم فاعبر الحقيقة وفي الحقيقة انه من الاول النجوة الفرق بين العلم والجهل
فان حفر في الطريق وجا انسان لم يسلم به ووقع في البر فمات فمن الحافر وان علم الماشي في الطريق بالبريد روية
لان الجناية وجدت بين الاول والثاني اذ كان الثاني متعبا في ذلك وبدون العلم لا يكون متعبا
فلا يخطئ عن الاول واذا شق روية رجل فلم يزل يسير ما فيها حتى الى الجانب الاخر ووقع فأنقذ فممن شقاق فممنها جميعا
الا ان يكون صاحب البعير علم بذلك وساق البعير ذلك فلا يجب على شقاق فمات باحدث بعد السوق ولو شقها شقا
صغيرا وقال صاحبها شيئا صنعت ثم ساق البعير فرق رجل باسأل منه لا يفهم فمات حوته لطم واكثر من حلق الطاحونة
في الماء فمات لا يفهم صاحب الطاحونة لان الخطأ في يد صاحبها وكان عليه حفظها قال المم ونسبوا ان يكون الجواب
على تفصيل ان استاجر الطاحونة ليعمل بها لا يفهم صاحب الطاحونة وان استاجر الطاحونة ليعمل بها لا يفهم الطاحون

فصل في تواريح الاجارة ربيع استاجر خياصا لخطار ثوبا كان يسلك والابرة على الخياصا وثمانى عشرين
 مرفعا يسلك على صاحب الثوب وثمانى عشرين مرفعا لغيره فاما المبرسم الذى نجاط به الثوب يكون على صاحب الثوب مرفعة
 استجاء اللبان يملن يكون على اللبان القرب على استاجر وفى تسج الثوب الدقيق يكون على صاحب الثوب واثنا عشر
 انجز من الثوب يكون على الخازر وثلث المرفعة فى نفسه يكون على الطباخ او استاجر بطبخ عرسا ووليمة وان استاجر
 بطبخ نفسه رفاص لا يكون ذلك على الطباخ وادخال الحمل بنى المنزل يكون على المحال ولا يكون عليه ان يصيبه
 على السطح او المرفعة الا ان يشترط عليه ذلك وكذلك صاحب الطعام فى الخبز لا يكون على المحال الا ان يشترط عليه ذلك
 وانه يمل عليها صاحب الدابة الحمل فالحمل من الدابة يكون على المكاري وادخال الحمل بنى المنزل لا يكون عليه
 ان يكون بنى مرفعة يكون ذلك عليه فى مرفعة وفى استجاء الدابة الحمل المكافى يكون على المكاري والحمل والحوالى
 يكون على المكاري اذا استاجر به حمل المكاري الحمل على دابة نفسه وان استاجر به حمل الحمل المحملة على ظهره او على دابة
 استاجر به حمل والحوالى يكون على استاجر وفى النقيض بالثوب فى مرفعة الحوائى يكون على صاحب الحمل فى الدابة
 كلها الا ان يشترط ذلك على المحال والحمل يكون على المحال لان الحمل يكون نصيبه الحمل من المرفعة وهو استاجر فان
 شرط عليه المبرم وبما من نفسه حائجر جاتر وشرط البياض فاس وهو استاجر قصارا بقصره لثوب على او حمل الحيا
 يكون على القصار والا ان يشترط ذلك صاحب الثوب ودان جلا استاجر محالا الحمل له الا محالا فى مرفعة كذا فاما الخ
 المحال وذلك المرفعة نزل فى دار ووقع الاحمال فى مرفعة من الدار ثم دنها على صاحبها وسلمها اليه فلم يبرها صاحبها
 او ماتم خصمها فى اجر ذلك المرفعة ورب الدابة يطالب المحال بالكره فالواضح ان صاحبها استاجر ذلك المرفعة لثوب لا محال
 كان الكرا على من استاجر وان وقع الاحمال من غير ان يستاجر به فاذلك المرفعة فالكره لم يبر الدار وسلم يكون
 صاحب الاحمال وقيل ذلك يكون على المحال وان طلب صاحب المحال ان يزن ثابا لا يجبر عليه وفى اجارة
 الدار عمارة الدار وتطيسنها واصلاح الميزب واما ان من يهبط يكون على رب الدار وكذا اكل ستره تركها يخن السكن
 يكون على رب الدار فان ابنى صاحب الدار نفيل كان المستاجر ان يخرج منها الا ان يكون استاجر به دوى كذا
 وقد ابلغ يكون ايضا بالغيب فلا يرد الا بطله واصلاح بركه او ابا بوقه والمخرج يكون على صاحب الدار وان كان
 املا من قبل استاجر كمن لا يجبر رب الدار على ذلك ولا يكون على استاجر ايضا فان فعل استاجر ذلك يكون مبرما

يحتجب له من الاجر ولان يخرج من الدار اذا لم يفعل ذلك سب الدار وكذا الفلح لو سلم وتى اجارة النعام فقل الربا وروى
وتفرغ من فساد يكون على استاجر سوا الاكل بسبل ظاهر او مستغافان شربا ذلك على الاجر فسد الاجارة وان شرب
استاجر جازت الاجارة وشترط ان ذلك يكون على استاجر به ونشرط واشترط لا يبرده الا وكذا فان اكله
ان يكون الزاد من فعله كان القول فيه قوله لانه يكران يكون فقل عليه **فصل فيما يستتقص من الاجارة وما**
لا يستتقص من الاجارة يتقص بالاعذار عندنا وذلك على وجوه اما ان كان من قبل حصد الفدين ومن قبل فتم
عليه واذا تحقق له ذلك في بعض الروايات ان الاجارة تستقص وفي بعضها قال لا تستقص ومنها الخراج وقطوعها
ان كانت الاجارة لفرض فامتنع ذلك الفرض او كان عند الممنوع من الجري على موجب العقد ثم ما يستقص الاجارة من غير
كما هو استاجرنا القطع يد عنه وقول الاكل او قتل السن عند الوجب فبأت الاكله وزال الوجع يستقص الاجارة لانه يكره
الجري على موجب العقد شرعا وان استاجر وابنه يمينها الى بعدا وطلب غريم له او طلب عبد ابنه ثم حضر الغريم وعالمه
من الاباق يستقص الاجارة لانها تحت فرض وقد فات ذلك الفرض وكذا لو طعن ابنه بناء واداره خللا فاستاجر
الدم استاجر ثم ظهر انه ليس في البناء على استاجر طبعا لو يمتنع الفرض فبات العروس يطلب الاجارة واذا تحقق له
وسم الحاجة الى التقصير بل يفر صاحب العذر بالتقص او يحتاج الى التقصير او الى الرضا او اختلاف الروايات فيه فيصح ان
احذر اذا كان ظاهره ان يفر وان كان يشبهها لا يفر واليه الذي يكون من قبل الاجر اذا تحق دين لا وفاء له الا ان استاجر
فان الاجر لا يفسد بالتقص ويغوص ذلك الى راي القاضي فعارض الضررين فيرجح القاضي احدا على الاخر ولان هذا
مشبه بغيره ان يكون قادرا على قضاء الدين بدون هذا المال فلا يتحقق العذر بالتقص كما في خيار البلوغ وغير ذلك
ويكون الاجارة بينهما على ما لها يجب على استاجر اجرة الدار الى ان يفرغ القاضي بمسئلهما واذا اراد القاضي فخر الاجارة
لاجل الدين اختلفوا فيه قال بعضهم يسبغ الدار فيقتطع الاجارة وقال بعضهم يفرغ الاجارة او لا ثم يسبغ هذا اذا كان
الدين ظاهر فان لم يكن ولكن صاحب الدار اقرب الدين يسبغ نفسه وكذا به استاجر قال ابو حنيفة ربح يصح اقراره فيسخ
القاضي الاجارة بينهما باقراره بالدين وقال صاحباه لا يصح اقراره وهذه ثلث مسائل اختلفوا فيها في الثانية المرأة اذا
اقرت على نفسها بالدين فيسبغ الزوج وكذا به الرمز صح اقرارها ويكون للغير ان يحبسها بالدين والثالثة المحبس بالدين اذا اقر
ببعض بالبرجل ثمن بها وبعض ورثة عند حبيصة ربح يصح اقراره حتى يقضى القاضي بمسئله وغيره من المحبس ربح اجر

داره ثم صار سره ولا يحذ فتحة فصره ولا جاد كان لان يفتح الابارة كما لو فتحه من خارج وواهد من له الدار يسكنه
لاخر وليس له من آخرة سوى الدار لم يكن له ان يفتح الابارة وكذا دارا وان يسكن المنزل الذي آجره لم يفتح ظهره في بيت
المنزل لم يكن له ان يفتح الابارة وكذا دارا والآخر ان يتحول من صوره لم يكن في ذلك غدا ولو اجره دابة الى المدين ثم مره
من الدار بسبب الدابة لم يكن في ذلك غدا وان آجره دابة بعينها فمضت الدابة كان غدا وان آجره دابة فغيرها فمضت الدابة
لم يكن غدا وان آجره لابي والوصى والناظر من بيتهم فبلغ بيتهم من الابارة لم يكن لان تقيض الابارة وان آجره
الاب ليس الضمير فبلغ الضمير في مدة الاحارة كان لان يفتح وكذا لو آجره المولى بسببه ثم عتقه في مدة الابارة كان له
ان يفتح الابارة غدا ولو آجره مستاجر في الدار شيئا من اعماله كشراب الخمر او اكل الدواب والاراء واللاطف فانه يجره
ويسكن للآجر ولا تجوز ان يجره من الدار وكذا لو فتحه داره ما وى الصوم من ان يمدد العباد له لفتح الابارة وكذا
يخرج على الاسلام فان ابي قتل وان راو له مستاجر ان يحمل الدار معه او كسبه فانه يفتح من ذلك ما اهل الدار في داره
البيعة او كسبه في امصاره يسكن في امنية المهر من فلك ان راو واصدا في ذلك في سوادا والقرى فالحال ان كثر
سكانها اهل الدار لا يمشون وفي القرى التي يسكنها المسلمون اهل الدار فقلت المشايخ في اختلاف الروايات وكسبه
الاجارات اسم لا يمشون وذكر في السبر انهم يمشون من اعداء بسبع واكثان في الموضع كلها كذا روى الحسن بن باب
عن ابي حنيفة روى واحدا من المشايخ منهم محمد بن سلمة روى عنه ولا يمشون من عمارة البيعة او كسبه كسبه في الامصار
والقرى ولا من سبها والدار في الموضع كلها ولا من سبها والدار في القرى وفي سبها والدار في الامصار واثان والفتن
الذي يفتح به الاحارة من جانب المستاجر ان لا يمكنه ان يفتح في ذلك فذلك يكون مستحي ما بين عماله مستاجر به وفي كون
المنفعة في الفتوة عليه منها اذا اهدم البيت المستاجر او اهدم ما يفتق بسكنى كما قالوا ونحو ذلك طه ان يخرج من الدار
ويفتح الابارة بخير الآبر لا من له البيت المحامد في البيع قبل القبض ومن ذلك اذا كان مستاجر بسبع وربع في دار
البيت او في المحامد فافتل داره والآخر الى تجارة اخرى او ترك التجارة املا كان لان يفتح الابارة وان داره
ميتا آخر دارا آخر ففتح من الاول فان ذلك لا يكون غدا وقال بعضهم ان سبها ان يميل التجارة الثانية او يجره
اقلانية في ذلك المحامد ليس لان تقيض الابارة وان لم يبيعها كان لان يفتح وان يفتح في منزله لا يفتح في الدار
ولكن عندما فتح المنزل اذا تكلم بالدار من الكوفة الى بغداد ثم بدلان فيكاري بله لا يكون غدا وان سبها بغير

او باينه كان عذرا لانه ستمسني من الاجارة وتوسا بر حافوا او ميتا ثم بداله ستمس كان عذرا وتوسا بر دية ابن ادم
بداله ان يقسم عن السفر او كثرى اللطخ ثم بداله الا ليطخ عار ذلك او مرض وعجز عن السفر كان عذرا ولو كثرى اللطخ لم ينع فلا
بعض الاصل مات لثكاري كان لستاجر ان يركب له مكنة وتوسا بر ارضا ليردها ثم بداله ان يترك الزرافة اصلا كان
عذرا وان لم يترك الزرافة ولكن اراد ان يزرع ارضا اخرى لا يكون عذرا وان نزلت الارض او نوقت كان عذرا وان
نزلت ارضا اخرى لم يترك الزرافة فان كان ممن يزرع نفسه فهو عذر وان كان لا يزرع نفسه لا يكون عذرا وان سهاجر على ارض
فرض البعد كان لستاجر ان يرفع الاجارة وان سهاجر بذاكس للاجر ان يرفع الاجارة وان سهاجر بسبب
غير حادق في الخدمة لا يكون عذرا وان سهاجر بعد الخدمة فبداله ان يساخر كان عذرا لان سهاجر بعد الخدمة لا يكون عذرا
الى السفر وتوسا بر بعد البعد سار فاما كان عذرا او توسا بر غير لولا كان على الاجران عمل كل اليوم ولا يشتغل بشئ سوي
السلوات المكنونة رجل سهاجر ارضا للزرافة غريب النهر الا عظم وعجز عن السقي كان له ان يرفع الاجارة فان لم يرفع يفتي
انده كان عليه اجر اذا كان بحال مكنة ان يحال بيلة فيزرع فيها شيا وان كان لا يقد على ذلك بوجه من الوجوه فلا
اجر عليه وكذا لو لم يقطع الماء ولكن سأل فيها الماء حتى يخرج من الزرافة فلا اجر عليه رجل سهاجر ارضا ما تفضل الماء ان كانت
الارض تنفس ماء النهر وما المطر لكن انقطع المطر اضر لاجر عليه رجل سهاجر ارضا فزقت قبل ان يزرعها ففتت المدة
اجر عليه كما هو غصبها غاصب وان زرعا فاما بالزرع آفة فبذلك الزرع او عرفت بعد الزرع ولم يثبت فمن محمد بن
رواية كان عليه لاجر كاملا ونسبه في رواية اذا سهاجر ارضا فزرعها فقل ماؤها انقطع فلان يخامس لاجر الى التماس
حتى يترك الارض فينبه به باجر اقل الى ان يدرك فان سقى زرعه بعد ذلك لم يكن له ان يفتن الاجارة وانما للفتن
انه اذا ملك الزرع لم يكن عليه ما بقي من المدة بعد ملك الزرع اجر الا اذا كان يمكن ان يزرع مثل ذلك فزرع بالار
او اقل فزرع بالاول وان اقل الزرع ونقصت غلته كان عليه لاجر كاملا وان لم يسمه فادام يكن فوه الى الحاكم وتوسا
ارضا من ارض الجبل فزرعها فلم يطل عامته ولم يثبت حتى تمت المدة ثم عطلت السماء وسبت الزرع قال محمد رحمه الله الزرع كله
لستاجر وليس عليه من كراء الارض الا من نقصا فاستأجر رجل سهاجر رجلا ليدب بجمه له في موضع كذا فطاسا بعض الطريق
بداله ان لا يدب بترك الاجارة وطلب من الاجير نصف لاجر فادام كان النصف الباقي من الطريق مثل الاول في السهم فله نصفه
كان له ذلك الا يستخر بقدرة رجل سهاجر من رجل طاحسين على ما في موضع يكون الصخر على المواجر في عرفهم

او متاع النهر في كبرى و صار بحال لعل الهمى الرعين فالحال بحال لم يرتد الى اربابها جميعا لعل ما اقصا كان
المتساجر في مسج الاجارة لا تغلف الا غلب فان لم يفتح الاجارة فليدرجها جميعا لانه يمكن من الانتفاع بها بمقتضى نقصان
والتحان بحال لم يرتد الى اربابها لعل كان عليه اجر احد سها و لم يفتح الاجارة لانه لم يمكن من الانتفاع الا بغير سها
فتاوت اجرها فليدرجها اكثر سها و اذا كان الماء وكفى لاكثر جاجر او امكن ذلك في موضع يكون كرى النهر على المتساجر في موضع
كان عليه كل الجران المجر و الغل كان مسمى من قبله و هو منزلة ما هو متساجر فيه ذكر سها و ما هو لا يقطع الا جران الا و
يكون على المتساجر و ان يفتحت اعطاه بالديك الاجر على المتساجر لان الاطاب تكون على المجر و جعل متساجر مسمى فانقطع ما و
فان كان برود فان لم يرتد في موضع سها لاجر على المتساجر و ان قل الماء و يدور الرمي و لم يفتح الا جران على المتساجر
ان برود فان لم يرتد في موضع كان ذلك فادرس لانه بعد ذلك لانه في موضع ريل متساجر مسمى فانقطع ما و
و ذكر لكل حق هو و لم يسم الرمي لا يفعل فيه الرمي و المجران برزغ الرمي فان متساجر بالارمي و المجران فله حق في الرمي
فان يقطع الماء و لم يرتد في موضع سها فالحال مسمى ما يستغنى به دون الرمي فيسم الاجر عليها لقطع حصته المجران في لزم
حصه لست فان لم يكن لست منقلا الا بقدر الرمي لا شئ على المتساجر و ان لم يرتد لست جمل في قرية متساجر فصار
قرية اخرى ثم طرد ان ترك هذه الارض التي متساجر و يزرع ارضا في قرية اخرى فادرس امكن بينهما مسمى فله ان كان ذلك
و امكن اقل من ذلك لم يكن له ذلك لان في سها و البقية لغيره و في البقية لغيره فله ان كان فاصل بينهما
سها المجران و انقص الدار متساجر قربا لمتساجر و غير سها كان المتساجر ان يفتح الاجارة و لا يستغن الاجارة في
سج و يقطع الاجر على المتساجر و هو كما لو غلب غاصب كان لان يفتح الاجارة و لا يلزم الاجر و لا يستغن الاجارة الا ان شاء
الاصل و من محمد رحمه الله انه اذا نهى الدار لمتساجر و بناها الاجر فادرس متساجر ان يمكن المدة لم يكن للآجر ان يفتح
ذلك اما بالآخر قيل ان يفتح متساجر الاجارة و بما اذا نهى الدار لمتساجر كان المتساجر ان يفتح الاجارة فخرج
كان الآخر حاصرا او غايبا و فانه يقطع ما غلب من الدار فالحال ذلك لا يضر بالسكنى لا يكون للمتساجر ان يفتح البعد كما
فوسناجر مسمى في مائة و عشرين لا يكون للمتساجر ان يفتح البعد فادرس ذلك لا يقطع البعد و امكن سها و امكن
بشر السكنى كان للمتساجر ان يفتح اذا كان الآخر حاصرا و لا يفتح و امكن غايبا كما وجب المشتري بالبيع مائة و عشرين
لا يكون لان يفتح مائة و عشرين الباع اذا بنى لمتساجر الدار لمتساجر من ارباب الذي كان فيها فليدرجها

ثم خرج بعد بعض ايام والارجارة قالوا ان كان البناء من لبن فتمتد ومن تراب كان في الدار فان لم يستاجر يرفع البناء ولا يصيرهم قيمة التراب
صاحب الدار وان كان اجنبا من طين لا ينقص البناء لانه لا ينفذ بعد ويزال ولا يبنى استاجر غرة في حادثة الوقت ليستقيم
غير ان يزيد في الاجر قالوا ليس له ذلك الا اذا اذنا في الاجر ومنى بمسار الى الجاف على البناء وان كان الحاقوت بهذه الزيادة
من غير ان يفي بطلبه في ذلك بغير زيادة ولا اجرة وان ركب في الطاحونة حرام بالارحس يد او نحو ذلك قالوا ان فعل ذلك بامر صاحب
الطاحونة يربح عليه كان له ان يربح بذلك على صاحب الطاحونة وان فعل البخره فان لم يكن دفعه من غير ضرره وان كان
مركبا لا يمكن دفعه الا بغيره كان لصاحب الطاحونة ان يدفع اليه قيمته ويمنع من الرن وان احدث مستاجر في مستاجر بنا و
ثم نفقت من الارجارة كان الاجران يامروا برفع قلت قيمته وكثرت وان شأ منه من الرن وعطاه قيمة اذا لم يكن نفسه
الا بغيره وان كان فعل ذلك باذن المالك فذلك اذا لم يكن امره ان يفعل ذلك يربح به عليه واذا غرس مستاجر في الارض
اشجارا كان لصاحب الارض ان يأخذ الاشجار بقيمتها معطوطة اذا كان يقطعها بغير الارض واذا مستاجر ارضا فقلب عليها ارض
او صارت بسخة بطلت الارجارة والمستاجران يبيتا واريا في الدار مستاجر اذا كان الا بغيره الدار واذا مات المستاجر
تمت الارجارة ولو كان الاجر خمسين مستاجر واحد فمات احد الاجرين بطلت الارجارة في حصته وتبقى في حصته الآخر وكذلك
لو كان مستاجر خمسين والاجر مائة فمات احد مستاجرين بطلت الارجارة في حصته وتبقى في حصته الآخر وبطلت الارجارة
بموت الموكل ولا تبطل بموت وكيل ولا بموت لومى والابن فانما في اجارة ما لم يستيم ولا بموت قيم الوقت في اجارة ولو
واذ جرت الارجارة بين وكيل الاجر وبين وكيل مستاجر فمات وكيلان لا تبطل الارجارة واذا ارتد الاجر لم يستاجر ولو لم يجر
ونقص انفاضي بطلت الارجارة فان عاد مسلما الى دار الاسلام في مدة الارجارة عادت الارجارة واذا ملك مستاجر
دين مستاجر ميراثا او مائة او نحو ذلك بطلت الارجارة ولو كانت الارجارة مائة فمات مستاجر قبل القبض بطلت الارجارة
في قول محمد ورح ولو كانت الارجارة مائة فمات مستاجر قبل قبض ابراه جازت له المدة والبراء ولا تبطل الارجارة وقال
ابو يوسف ح الابراء باطل في ادبوه كلها والارجارة باقية لهب الما دون ذاك اجري شيئا من اسباب ثم اخرج عليه المولى بطلت
الارجارة وكذا الكتاب اذا اجري شيئا من اسباب ثم بطلت الارجارة ولو اجر المالك نفسه ثم بطلت الارجارة في قول محمد
وكذا لهب الما دون ذاك اجري نفسه ثم اخرج عليه المولى لا تبطل الارجارة في قول محمد ورح واذا مستاجر دارا ثم اجرها من الاجر واعاد
منه ذكر شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان في ذلك يكون نقصا للارجارة وكذا ذكر في من يستحق وجع التمارين وقال في بعض النسخ

اذا اخرج من الاثر الصبح الاجارة الثانية والايارة الاولى على سابا وروستاجا رفاعتم ونهضوا الى صاحبها مرادته فاجاب البشير
 من قبل بيلا رضى ليحجز ويكون لك ففعلنا الامارة في ظاهر الرواية وان كان البشير من قبل استجار جازت الامارة ولا
 تبطل الامارة لان البشير اذا كان من قبل استجار يكون من قبل استجار صاحب الارض اما ان كان البشير من قبل صاحب الارض كان
 صاحب الارض مستاجر الارض فليصح ويكون ذلك حقا للامارة رجل استجار رفاعتم فاستجار صاحب الارض رجل آخر
 وكفى في المسئلة ان الاجارة تبطل ويترك الفرض في الارض حتى يستخمد ويكون شريك في الشئ على صاحب الارض مثل ان
 نصف الارض وكذا فريدهم رجل استجار دارا وارضا وبني فيها ثم اجبر ابا بيلا دار فان الاجارة الثانية تكون بقضاء الاول
 ويكون على ربا الارض با استجار من الاخر رجل آخر في ثمان ومجرات او عتقة من الاعمال ثم قال اما رغبنا في العمل
 واستحق من الناس اربا التحول منه الى غيره من الاعمال فالحق بعد ذلك ان لا قبل ذلك منه واقول لا او لا عمل ثم كملوا ما ثبت
 واذا جرت المرأة لنفسها ما تعاقب كان لاباها ان يجزها من ملك الاجارة والله اعلم **فصل في اجارة الفطر**
 رجل استاجر فطر الترفع ولده سنة فاضته شهرا ثم مات الاب فالت عنه الصغير فريدهم حتى يعطيك الاخر فاضته شهرا
 بعد ذلك قالوا ان لم يكن الصغير مال حين استجاره الا ان فطرته من الاجارة عليه من الة واقامات بطلت تلك الامارة قالوا
 قالت العمة بعد موت ابي فريدهم حتى يعطيك الاخر ولم يكن له عمة ومسيته كان ذلك استجارا من العمة فيكون الاجر عليها وانما
 العمة ومسيته من قبل الاب ترجع بذلك الاخر على الصغير فريدهم استجارا للصغير لا ولو كان للصغير مال حين استجاره الاب لا تبطل
 الاشارة بموت الاب وبطلت الاب فاقوله فلا تبطل الاجارة بموت رجل استجار فطر شهر فاعطى الشهر فطرته من نفسه
 والعصا لبا حندي غير اقال محمد بن جابر فطره على ان ترصعه باجر شهرها قبل ان ياتيها او لم يكن لها زوج او كان لها زوج
 واذا كان لها اجارة فانها لا تجوز في ذلك لان الزوج ان يمتنع بها وان منعها لملكها على الصغير فيجب له ان لا يمتنع
 ويقتضيه الام من ارضا وهو لا يقبل شدي غير انما في المسئلة المخلو في سلة الحجر الام على الارض في ظاهر الرواية وعن سفيان
 وابي يوسف روى في النوازل انها تجوز وقال الحسن الا انه في رضى رضى فريدهم في الة اذا كانت الام مرفقة بغير الارض
 رجل استاجر فطر الترفع ولده سنة بانه درهم على ان ياتيها الصغير قبل سنة فالدراهم كلها تكون للفطر فندت الاجارة
 فان موجب الشراء ان يرد اجره من المدة بعد موت العمة فادى مستاجر الفطر ذلك كاشي عتقة والامارة
 بطلت بانه عتقة بغير استجار فطر الترفع ولده سنة بانه درهم على ان ياتيها الصغير قبل سنة فالدراهم كلها تكون للفطر فندت الاجارة

ابن تمام سنة زرع نبيج ارج فاضعت شهرين ونصف فانما العبي الصبي كانوا يسمون ارج مثلها سنة على الشهر فاما ما سبب سحر
ونصف من ذلك كان لها ذلك سنة زرع باقى لان هذه الاجارة فاسقة وكان لها ارج مثل لكن لا يراو على المسمى رجل سباج ارج
ترفع ولده منها فاضعت ذكر القدرى خمس الائمة السريجة روح انه لا ارج لها لان ذلك سحر عليها ديانة قال الله تعالى والوا
يرفع اولادهم الاية وان كانت ابنت لا تجبر على ذلك لا تستحب لاجرها سباج ارج على نفس البيت والعلف والنسل ومن
ذلك والنفقة عن طلاق بعضى في هذا كالمكسوة وان كانت العدة عن طلاق بائنا او ثلث في ظاهر الرواية تصح الاجارة
وتسحق الاجر كما لو سباج ارج بعد انقضاء العدة وعن بحسبقة روح الله في رواية لاجرها كما لو سباج ارج بائنا المطلوق بوجوب
نفقة العدة عليه هذا واستباج ارج امرته ترفع ولده منها على ان يكون لاجرها على الاب من اذ كان كان للصغير مال فاستباج
ابا الاب على ارضاع ولده منها وى ابن رسم عن محمد روح انه تصح الاجارة ويكون لها الاجرة لان الارضاع بمنزلة نفقة
كان للصغير مال فاستباج ارج عليه نفقة على والديه وكان لها الاجرة في مال الصغير وبغض المشايخ عنه وابنه الرواية وان سباج ارج ارج
لا رضاع ولده من غير اجارة الاجارة وكان لها الاجر لان ذلك غير سحر عليها ديانة وان سباج ارج ارج فامرته ترفع
ولده منها لا يحجب لاجرها وان سباج ارج كتابتها بازا ولا باس لسلته ابن ترفع ولدا كخاف ارج لان من الصمامة من يرضع على الكفا فاجر
واذا سباج ارج ارج امره واخوته بنته ترفع ولده بازا ويجب لاجرها ليس عليها ارضاع ولده لا تستمر ما ولا غيرها ومن
سوى الاب والجد والوصى واقفا فاذ سباج ارج نظر اليه يسمى كان ميسيا كسائر الاجانب واذا لم تكن اليه يسمى ام ترصد له مال
فاجر ارضاعا يكون على اقراره بقدر ربه ثم ختمه لان ارج الرضاع بمنزلة نفقة ولا يحجب من لا يحجب عليه نفقة ترصد له مال
ان قبل الابوى يسمى شيئا وعليها غسل العصى واقيام بمصاحبة من اصلح دينه وطعامه ولا يحجب عليها من يشرب من لبن
وقال بعضهم عليها ان يثلمت الدمن الرماحين وانما قال ذلك في نفهم والمتغير في المثلث واذا ظهرت الفخر كاقرة اذ اريه
بجونه او محمدا كالمهم ان يفتح الاجارة وكذا اذا اراد وسفر او ابت الفخر ان يخرج منهم لا تجبر على السفر وكان لهم ان يفتحوا
ولو كان لها زوج ولم يأذن لها بالاجارة كان الزوج ان يفتح الاجارة وهذا اذا كان الكاح ظاهر فان لم يكن قربة
اليه بالكاح لرجل لم يكن له الحق في نفقة الاجارة ولو لم يكن معروفه بالتزويج وكانت ممن يميز ذلك كان لها ان يفتح الاجارة
وكذا لو كان قوم يميزون بها كان لها ان تفتح الاجارة وان اخرجت نفسها باذن زوجها لم يكن لهم ان يميزوا الزوج عن غيرها
ولو لم يكن يميزون عن غيرها في منزلهم وهم ان يميزوا غيرها اعم من اللكنة بها في بيتهم الا الزيادة فيقتل النكاح يؤدى ذلك

[illegible]

[illegible]

الله ذلك يرى مستكرى وان اختلفا في الامر بنكر العلم ولى الامر دفع نفعه الى العلم كان النفع قول صاحب
 فان اقر صاحب الداء بغير دفع نفعه الى العلم وكر الداء فانه العلم به اعطاه من قول العلم ثم قيل: نفع الى صاحب
 بغير دفع نفعه الى العلم في العلم اية حلف تمام قوله ما بان في مسوياً قالوا كان نفعه من قول النفع بكونه الجواب والحق
 على الجواب ما لعل في ذلك القول عند القول وتودع الى مبلغه من البسبوع ثم قيل: البسبوع في
 ثم جاء بالتوبت مسبباً لما كان منه قول النفع فالتوب صاحب له الجواب في قوله ان صاحب التوب ان
 عند الله وعطاء ما زاد النفع فيه وان ما ترك التوب عليه وصحة قوله ليس بما في البسبوع تودع الى مقدار
 فوالا ينفرد في تقديره ثم اقر ما بالتوب مفسود كان نفعه من قوله كان لا الاخر وان كان قصره بغير الجواب
 له والتوب صاحب على كل حال وهو اختلف النجا طاع صاحب التوب حال النجا طاع طاعه قال: رب التوب انما
 قال كان التوب في يد رب التوب او في بيته فانقول قوله مع عبده ولا احرط طاع وان كان التوب في يد النجا طاع
 يد بها كان القول قول النجا طاع عليه ولا الاخر: لو اختلف النجا طاع: رب التوب فقال: رب التوب انما
 وقطعة فليسما وقال النجا طاع ابل امرتي ان قطعت فليسما كان القول قول رب التوب مع عبده وهو النجا طاع
 اخذ القيس اعطاه جرمه ان شاء وصحة قيمة توبه غير مقطوع ولو دفع شيئاً الى صفاء بغير طاعه وصحت له
 قصره كونه كان له الجواب ان شاء واحد الكثر وعطاء اجره مثل الجواب وراعى وان شاء ثمنه مثل ذلك كله وهو
 صانع توباً بغيره احمر الصغر فصل علم اختلفا في الاجر حال الصباغ عطته درهم وقال صاحب التوب: القيس ما اصاب
 بعينه قلت: ان اصابا جسد سبب الصباغ وان لم يكن بها سبب منظر الى ما يصنع في قيمة التوب قال كان
 او اكثر جسد يقول الصباغ ويصل له درهم لئلا يسهل به ما معه القيس ما اصاب ما زاد صباغ قيمة من القيس كان
 القول قول رب التوب: جميعه على الصباغ في كان يرب في قيمة التوب فمعت درهم بطول الصباغ فمعت درهم
 بغيره ما صفه القيس وان كان الصباغ ما نقص التوب كان القول قول صاحب التوب: وان دفع الى نجا طاع توباً لم يقطعه
 محض او دفع اليه البطانة والقطن لم يقطعه وان كان النجا طاع قال: رب التوب ليس به الباطن كان القول قول النجا طاع
 بينه وهو دفع الى صفاء بغيره درهم فاعطاه التقدير توباً فقال: صاحب التوب ليس به الباطن كان
 القول قول صفاء في قول حبيبته روح وكذا ان كان صفاء يربى راد التوبه كان في قول حبيبته روح القيس ليس به

وكان ذلك كل جبري شريك في القوي على قوله ان القضا اعطاه ثرا وقال هذا ثوبك وهو غير نافذ في القوي و
يقول عن هذا من ثوبه قال محمد بن ابي سعيد ان ليس القوي لان سبيح الا ان يقول للقضا اخذته عوضا عن ثوبه فيقول
القضا نعم زدوني من ثوبه الى حال لئلا في ارضه كذا فعل فقال ربنا ملك ليس غيرنا سبيح وقال الحال هو ثوبه قال
ابو يوسف في القول قول الحال مع مدينه والا ابر له لان يصيد في الاجر وبه ما خذ قال والنوع العبد والنوعان فيه سوا
الا انه في النوع الواحد فحش واقبح ان لا يلزمه الاجر او يحمل طامانا وزيئا فقال الحال به انما كانت قانع بالانعام كان على
اجور ومن هذا قال فان هذا الخشن ان يخذ الطامان ولا يعطى الاجر فاما في النوعين المختلفين فلا اجر للحال لان يصيد في غيبه
تجسس في نفع الى خبايا ثوبا فيضبطه ولم يذكر له اجر انما عطفه فاعطاه اكثر من اجر شدة زيادة على الاتيان فيه الناس فاعطى
له في قول عبيد بن ربيعة قال لرجل في اربك فبلا من ترمي الى الخ بشفة درهم وقال المدعا عليه لابل استاجر
قني لا يلزمه ان فلان يطلع بشفة درهم فانه يحلف كل واحد منهما فان حلف لا يحب شي وان قاما بشفة نكت
بشفة بشفة صاحب البذل لان غش البذل وجب على المستاجر ان يجز الاجارة على ذلك اجل اجرا فضا ثم اختلفا
المستاجر يستاجر بها وهي فارغة وقال ربنا لارض كانت مشغولة فزروعة قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
القول قول صاحب الارض بخلاف المتبايعين اذا اختلفا في الصفة فيها وجب الحكم بشرط فان لم كان القول قول مدعي
الصفة لان في هذا الوجه صاحب الارض منكر الاجارة اصلا وقال القاضي الامام علي بن هادي رحمه الله في الاجارة يحكم بالحال
ان كانت فارغة كان القول قول مدعي الفراغ وقت العقد وان كانت مشغولة كان القول قول صاحب الارض كما في
مسئلة الصلابة اذا اختلفا في جريان الماء والقطعة قال النضر بن سبني ان يكون القول منكر الشغل لان في صحة اجارة
المشغول روي عن ابي بصير انها جائرة ولو لم يفرغ وسلم لم يجل كجر داره سنة فلما مضت السنة اخذ صاحب
الدار كتمها وسكنها فقال المستاجر كان في فيها درهم وانك شئنا والقيمة في الطريق ولى عليك فضاها فان انكر
وذهب لدار فلا كان القول قول رجل خر الى باطن مشقة درهم فضة وقال رب عليها درهمين فيكون قرضا على نصفه
قالا واجرك درهم فضاها وجا به محشو وقال رب عليها درهمين وقال صاحب الفضة ثم نزد عليها شيئا فانه يحلف كل
وجه منها فان حلفا لم يجر الصانع ان يشاء ورف القلب اليه فنهذه فمته ووافق درهم اجر مشقة وان شاء ورف المشقة
و درهم فضاها واخذ القلب لان الصانع يدعى على صاحب الفضة قرضا درهمين وهو منكر وصاحب القلب يدعى على الصانع

استحقاق القلب غير مستحق وهو بغير فحاش كل وجهه منها ولو وقع الى عالمه غزلا واحدا من نريد في الغزلا طلق
من عنه على ان يعطيه من الغزل واجز الثوب درهم ملونه جاز ذلك ان اخلفا منه سبع فقال الحكماء ورت قال
صاحب الغزل لم تزود فالحكماء وزن غزل صاحب الغزل معلوما بان القضا على ان غزله كان شاذ فالحكماء الثوب فالحكماء
فان وزن فوجد من وزن فقال رب الثوب هذا من الدقيق وقال الحكماء هذا من الدقيق وزيادة وظل غزل ورت
فاما القول قول الحكماء لان الدقيق لا يزيد فيه الهسهة فلا يبرهان بوج القاضى الى طار الحركة في ذلك كان حركه
برج بهم وقالوا الدقيق لا يزيد فيه الهسهة كان القول قول الحكماء مع يمينه فاد اختلف يجبر رب الثوب على ان يعطى باسمى له يمينه
الثوب وان قال اهل العلم الدقيق يزيد فيه الهسهة كان القول قول رب الثوب مع يمينه فان اختلفا يجبر صاحب الثوب ان
شاذ منه مثل غزله ورت كالثوب عليه وان شاذ منه الثوب وعطاه من الاجر بحسب اقام من العمل والكان الثوب سبها كالم
صاحب الثوب قبل ان يسلم وزنه كان القول قول صاحب الثوب مع يمينه على علانه ما يسلم ان الحكماء زادوا في الغزل فان
كان عليه اجر الثوب ووزن ثمن الغزل فقيس المسمى على ثمن ثوب شاذ وعلى قيمة وظل من الغزل فطرح عنه ما اصاب فيه الغزل
وقال الحكماء الشهيد مع الثوب بان يجرح عنه الغزل حصه ما ترك من زيادة العمل في نفسه لانه الزم الاجر المسمى فالحكماء
الشيء احوال غزل وهو ما عمل في طليين غزلا اذا اختلفا ووزن غزل الدافع كان معلوما فان لم يكن معلوما كان القول قول
الدافع وهو رب الثوب مع يمينه سواء كان الثوب فاما اذا اختلفا ولا يرجع في هذا الى قول المحرك لانه لا يمكن معرفة لصاحبه
من الحكماء وفي مسئلة اختلفا في القلب يجب ان يرجع في معرفة الزيادة الى اهل العلم كما كانوا يعرفون ذلك فقد ذكرنا
ذلك في هذا اذا وقع الثوب او امران يزيد في قطعه تجر على ملاكرا فذهب الى بعض البلاد وقال عليه الا اوتى يرد
الى الحكماء الذي عمل منه ذلك كل شئى لاجل ومؤنه صاحب عاوت اجز الجرد ليرش الماء في طريق السيل ففعل وط
به انسان قال ابو يوسف في امر واورده بالوضوء فوضوا كان الضمان على الاجير لان منفعة الوضوء تكون للموئنه
ومنفعة الرش تكون للامر رجل كسب نفسه رجل من زوجه الى آمل ثم اختلفا فقال صاحب النفية لا اركب حمله
آمل نجمة درهم وقال الركب سباج حتى لا يخطئ السكبان آمل مشقة درهم يحلف كل واحد منهما لو لميت البايه يمين
ماولى من الآخر وكان القاضى ان يبدأ بايها شاذ وان استمرع البديهة كان حشا فان اختلفا لا اجرا فاسما على
صاحبه وان اختلفا بينه وبينه الركب وهو الملاح مقبولا بالاجر على صاحب النفية ولا اجر عليه لصاحب النفية

لانها لما اقامت البيعة بجبل كان الامر من كانا فبطل اجارة صاحب بيعة من اراك لانه لابد للملاح من ان يكون في البيعة
 وان سلم بالسواب كتاب الدعوى البيعات انه مشتغل على البواب كل ما يشغل على فصول الباب الاول من بيعة
 او باقنا في **الفصل الاول من معرفة اهل القضاء والدخول في القضاء والتجوز**
 محتمة فانه من يكون اهل الشهادة ومن لا يكون اهل الشهادة كالمسب والمبسين والاعمى والمرأة والحافر لا يكون اهل القضاء
 حتى لو قلنا نقضي لا يفتي قضاءه وكذا الحمد ود في التقديف وبعض العلماء منهم المحضات والطحاوي روح القضاة يقولون انما
 والمرثي عنه بما اذا قلنا انما من لا يكون قاضيا واذا من غير ذلك والمرثي واعلمت فيه الروايات عن اصحابنا المتقدمين
 روح وكذا فيها انا ويل المتأخرين روح تصحيح ما قال عامة المتأخرين روح انه اذا قلنا وهو عدل ثم فسح ليعتق العزل ولا يغزى
 حتى لو قضى بسبب نفس جاز قضاؤه سواء كان القاضي مرتزقا من بيت المال او لم يكن وجميعا انه اذا ارثى
 لا يفتي قضاؤه فيما ارثى القاضي اذا ارثى والباقي بانه ثم سلم كان على قضاؤه وكذا اذا ارثى ثم بصر ولا يفتي
 ما قضى في حال رده التواني اذا من فهو بمنزلة القاضي يستحق العزل ولا يغزى مع اهل البيعة الشهادة لانه ان يكون عالما
 ورعا فان كان بالعدل او عالما غير عدل لا يفتي لان يفتي ولا يفتي لقوله عليه السلام القضاء فلتدبه في الجنة وانما
 في النار وارا د بالثنتين الجاهل وغير عدل والجاهل التقي اولى بالقضاء من العالم الفاسق وعلى قولنا في حرم الله
 اذا قلنا الجاهل لا يصير قاضيا وعنه اجتماع اشتهر الطائفة بالدخول في القضاء عن حسيار وان قلنا من غير طلبة فان كان شاهدا
 في البلدة اختلفوا فيه قال بعضهم كره له الدخول وعنه الاكثر لا بأس بالدخول وان تعين من البلدة قالوا يفترض عليه الدخول
 ولو امتنع باثم لان القضاء فرض كفاية وكذا صلوة الجماعة اذا تعين الواحد لا قامتها يفترض عليه فان قلنا في غير افضل
 محتمة كان الفضل اولى وكذا التواني فاما تخليفه فليس لهم ان يؤولوا الا افضلهم الامام اذا لم يكن عدلا جاز احكامه وحكايته لان
 الصحابة رضي الله عنهم تقلدوا الاعمال من معاوية والحج في نوبته كان مع علي رضي وادار الرشدي ولد القاضي او كاتبه او
 بعض معاونه ليعين الرئسي عند القاضي فقل ان لم يصح القاضي بذلك فقد قضاؤه وكان على المرثي رد ما قبض
 وان علم القاضي بذلك كان قضاؤه مردودا واذا قلنا القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا ويكون الرشوة حراما على القاضي
 والا فتم الرشوة على وجوه اربعة منها هو حرام من الجائز جسد بانه وانما تارة اذا وقع الرشوة الى القاضي لم يقبل
 له ربه الرشوة حرام من جائز سواء كان القضاء بحسب او غير حق ومنها اذا وقع الرشوة لحرف على نفسه او لغيره او لغيره الرشوة

حرام على الاخذ غير حرام على الدافع وكذا اذا وقع في يده فتاة يفتن المال - مهابا - ارفع الرقعة ليسوى امره سلطان
 من الدافع ولا يحمل الفتاة ان يفسد وان راوا ان يحمل الفتاة يستأجر الفتاة بوالا الى الليل بغير ان يرى الفتاة فانه يجوز
 الاجارة ثم تستأجرها يستعمل في البيت وفيها سحر في عبده فنادوا على الرشوة اوله يسرى امره سلطان وان
 طلب منه ان يسرى امره ولم يكره الرشوة ثم عملها بحسبه اسوى اخافه فانه قال يشبههم لا يحمل له ان يفسد وقال لهم
 يحمل ويصبح لانه رواجارة الاحسان فحمل كما هو معمول بينهم والمؤمن سببا واعطوه من غير شرط كان حنا وكما
 يحمل فانما اخس الرشوة لا يحمل له قبول الهدية من الاخرى الذي لم يكن يدي اليه قبل نقضها وكذا الاستغناء
 والاستدارة وان اهدى اليه من كان يهدي اليه قبل النقض ما كان له خصومة لا يحمل له ان يقبل وان لم يكن خصومة فانه
 يهدى الهدية مثل ما يدي اليه قبل نقضها ودونها لا بأس ان يقبل ان كان كغير من ذلك والراية لا بأس ان يقبل الهدية
 من الغير يهدي لم يكن له خصومة كما لا يقبل الهدية ممن كان لا يهدي اليه قبل نقضها ولا يجيب الدعوة الخاصة ويجب
 الدعوة العامة والعامرة الخاصة من العام ان يفتخر المكان بحال لو لم يجب القاضى وعوضه لا يجيب الدعوة هي خاصة ولا
 يجيب الدعوة وان لم يجز القاضى فهي عامة وهذا اذا لم يكن سببا قربا وان كان سببا قربا يجب ان كان عامرة ولا
 الخاص ان يترقى من سبب المال وان استغنى هو افضل للعلماء والفقهاء والمعلمين حظ في سبب المال ويجوز له ان يترقى
 والمعنى قول الهدية واجابة الدعوة الخاصة لان ذلك من حقوق المسلم على المسلم وانما من غير القاضى ولا يصح تعليق
 تعليق نقضها او الامارة بهت باكتسب الوكالة وكذا الانفاضة الى وقت في المستقبل ان قال له اقبله فانه قد مضى
 كذا فانت قاضى وانت امير او قال اذا قدم فلان فانت قاضى وانما تعليق الامر لا يستلزم صحيح ذكر الخصاف ان خصم
 اذا كنت الى القاضى او وصل اليك كتابى فانت معزول فوصل اليه الكتاب يصير معزولا وتقليد الحكم انما اذا
 من شين والافساده الى وقت في المستقبل على قول محمد يبع وعلى قول مسيو سرح الابع وعبد القوي ولو كان
 في البلدة فانيان كل واحد منهما على محله على حدة ما كان منعت منعه من رجلين احدهما من محله والاخر من محله
 اخرى والدمى بريد الى بخا معصلى قاضى محلة والاخرى الى محلة فيها ابو يوسف وعمرهما معهما جميع ان ابره لهما
 الدمى عليه فكله لو كان حدهما من اهل السكر والاخر من اهل البلدة فاما في سكرى ان بخا معصلى الى قاضى سكره
 هذا الخلاف وانما ان تعليقه لا يبرل نقضه واما لو كان قاضى فاذن بالاستحالة استعملت فيه فانه القاضى

لا ينزل الخليفة واذا قلنا الامام رجلا للقضاء او ما وجلسا باز ويوقت بالمكان والزمان واذا قلنا سلطان رجلا لقضاء بلدة
كذا ينزل فيه السواد والقري ما لم يكتب في منشوره البلدة وهو او ولو توفى سلطان قضاء بلدة التي هي من بلده
بالقضاء كما لو وكل رجلا من السبعين القاضي اذا لم يكن باقونا باستحلاف فاستحلفت فحكم الخليفة في مجلس القاضيين
باز كما لو وكل السبعين اذا لم يكن باقونا بالتوكيل فوكل غيره قباغ الثاني بصفة الاول جاز ولو ان الخليفة لم يحكم بين
القاضي في حكم في غيبته ومن قضاء والى القاضي فاجاز قضاءه في غيبته واستحلفنا ولا ينفذ قياسا وهو قول من
رحمهم الله كما لو وكل اذا لم يكن باقونا بالتوكيل فوكل غيره قباغ الثاني عن غيبته فاجاز الاول مبيح جاز غيبته وكذا لك
القاضي اذا اجاز حكم الحكم في وجهه ان هذا اذا كان الخليفة من يجوز حكمه فان كان ذميا او مجنونا او مصيبا او مجنونا
القاضي حكمه لا يجوز ويجوز قضاء المرأة فيما خلا المحمود والنقصان لانها تصلح شهادة فيما خلا المحمود والنقصان فلا
تصلح شهادة في المحمود والنقصان القاضي اذا قضى زمانا ثم ظهر انه مجنون او عديم العقل او فاسق او شرش
فانه يرد قضاءه ولا ينفذ منه شيء كذا ذكره الخصاف اما غير الفاسق والمشرش ممن ذكرنا فظاهر لانهم يسلمون اهل الشهادة
واما الفاسق والمشرش فهو قول الخصاف وهو تيسير الظن ادى وغدا فان الفاسق ممن اهل الشهادة فينفذ قضاؤه
وقضاء المشرش في غير ما ارشى بمنزلة قضاء الفاسق وفيما ارشى اذا وقع الحق في ذلك الشيخ الامام علي بن محمد البرزنجي
رحمهم الله في نهج الخوارزمي واهل البيت اذا قلنا رجلا من اهل البيت قضاء بلدة غلبوا عليها لا ينفذ قضاؤه لانهم
على اهل العدل غير مقبول لانهم يستحلون امواتنا وماذا قلنا ينفذ قضاؤه وان قلنا رجلا من اهل البيت في صحيح
تقليد هم نفس قضاؤه القاضي اذا كان باقونا بالاستحلاف فاستحلف رجلا صحيح استحلفه فان غرله لا يصح غرله الا اذا قلنا
لان الخليفة استخلف من شئت وبسند من شئت في عاكس الغرل والتقليد فرق بين القضاء والامانة الامير او الخليفة رجلا
في الجمعية جاز وان لم يامر الخليفة بذلك لان نعم ولم يصح الاستحلاف بقوت الجمعية وكذا لك وصلى الاب يملك الابعاء
وان لم يامر بالميت بالايعاء ولو ان الامام قلنا رجلا للقضاء واذا قلنا بالاستحلاف فامر القاضي رجلا بسبع الدعوى والشهادة
في حادثة وسأل عن الشهادة وبسبب الاقرار ولا يحكم بموت ذلك لكنه يكتب بذلك الى القاضي وينهى حتى يقضى القاضي
بنفسه ثم يرفع الخليفة ان يحكم فيها فيعمل بامر القاضي واذا رجع الامر الى القاضي لا يقضى تلك الشهادة ولا بذلك الا اذا
بل يحكم بين المدعى والمدعى عليه ويامر باعادة البينة فاذا شهدوا بذلك بصفة الخصم في يقضى بها فذلك الشهادة

ما ورد في هذه المسئلة فبقيا القضاة فان القاضي يستلزم رجلا يمسح شهادته في ما ذكرته ثم يكتب الكتاب فيجعل الجاني
ذلك ثم يكتب الى القاضي انهم شهدوا عندى كذا وكذا وكذا انشأوا في اذ كتب ان الله على علمه عسى
يكمل انقص القاضي بذلك من غير ما ذكره في مسئلة فلهذا يصح في القضاء وان القاضي لم يمسح لك انشأوا في اذ لم يمسح
او في اذ تكليف القاضي بذلك انشأوا في اذ لم يمسح لك الاقرار بالخليفة الا ان يشبه الخليفة مع آخره القاضي على اقراره في اذ
ما ذكره في اذ الاستحسان منظر الخليفة على الله على شهود او كذب طملى له شهود والا انهم غير عدل او قد لا يتحقق في
فيقترض القاضي النظر في ذلك الى الخليفة **فصل فيما يستحق على القاضي وما ينبغي له ان يفعل**
وما لا يفعل لا ينبغي للقاضي ان يسبح في شتم غيره بل يوفى ذلك الى غيره وعن محمد بن ابي اسحاق
في ذلك في غير مجلس القضاء ولا في مجلس القضاء ولا في غير ذلك وان القاضي لا يعمل القضاء ولا في غير ذلك
يتم في مجلس القضاء ولا في غير ذلك ان يسلم على القاضي ولا يسلم على القاضي ولا في غير ذلك ان لا يقبل من القاضي
لا يزيد على قوله وعليكم وسلم الشاهد على القاضي وروى عليه ولا بأس للقاضي ان يقضي من ثم في عدم اليه ملائمة احد الخصمين
مروم اليه وروى انهم رجل سلطان الى القاضي مجلس سلطان مع القاضي في مجلسه حده على الارض ينبغي للقاضي
ان يقوم من مقامه فيجلس مكانه فيصمم سلطان على لا يكون مغلط احد الخصمين على الاخر في المجلس في المسئلة
ان القاضي يصطلي على سلطان الذي قد دله على عهده على رده عنه شتمه من رده وتبصر القاضي في المجلس
وتبصر من النظام في شتم القاضي وهو خارج ولا شتمان ولا خصمان ولا كلف من النظام ولا ما ذكره في اذ لا ينبغي
لناس او قوم ولا شتم احد الخصمين ولا لام احد بهما في عدم ولا ينبغي له وما دى مجلسه فيقيم الخصوم من يدعيه من الخصمين
تقرب من القاضي وخرج القضاء في حسن نيابة واعدل احوال وياخذ كتابا عاما وروى في اذ كان القاضي فقيرا في اذ
لان اذ ذكره من بيت المال بن فيستوفى على اذ كان غيا في اذ في الاول لان اذ اذ من بيت المال ولا في القضاء
في مسئلة وتسجد الجاحم افضل اذ كان المسد الجاحم في وسط البلدة فاذا كان في طرف من البلدة فيجاء به الاخر في وسط
البلدة ولا ان يقضي في زاوية اذ كان في وسط البلدة فاذا كان في طرف البلدة فيجاء به الاخر في وسط البلدة ولا في الجاهل
في مسجد السون لكونه غير من القاضي في مسجد القاضي في مسجد فاذا جلس القاضي في مسجد اذ في زاوية
بواقي المسد من الدرهم ولا يباع الربا بان ياتيه شيئا باذن له فيقول وتسمى دخل القاضي مسجد في اذ تسبى

ارباكم مجلس سيد القبله لما جلس المدرس والخطيب لانه غل فيه الحائض والغاسق ولكن القاضى يخرج اليهن ويجلس القاضى
في المسجد ويخاطبه بحديث يسبح كلامها ويشركه بدخل المسجد بانى عرفنا انى عرفهم كان القاضى مجلس يستقبل القبله واذا
جلس الخدم بين يديه بل يستنظفهم قال اذ يوصفح يستنظفهم فيقول ايها المدعى فاذا عرف المدعى يقول له ما ذا اتدعى
وقال محمد بن ابي نعيم ذلك قول يسيوفه اوفى واذا ادعى شيئا على المدعى عليه يكتب القاضى على يافض صورة ^{الكبرى}
ثم يقول المدعى عليه ما ذا تقول فان فرجا ادعاه المدعى اثبت اقراره في كتابه يامر المدعى عليه بايفا الحق وان لم يكتب
انكاره في ذلك ثم يامر المدعى باقامه بسينه وبذا كان في عرفهم انى عرفنا المدعى يحيى الى كاتب القاضى فيخبره بحقيقه دعواه
ويصور منه صورة الدعوى فيكتب الكاتب لك ثم يحيى الى القاضى من خصمه ويدعى عليه فان قرضه اثبت القاضى
اقراره في الكتاب ويامر بعقبا الحق وان انكر المدعى باقامه بسينه فان جاء المدعى بشهود فنهده عنهم على الترتيب
يكتب القاضى شهاده كل شاهد ويكتب اسمه وسهم ابيه وجده ويترك بين كل خطين يافضا يانا لشهاده كل واحد منهم
واذا جاز رجل الى القاضى وذكر ان له على فلان بن فلان دعوى فان كان المدعى عليه غائبا يدفع القاضى اليه طيئه عليه نعم
القاضى تكتب فيها اجب خصمك الى مجلس الحكم وان كان المدعى عليه حاضرا في المعصره القاضى يجرى دعوى الله وكذا اذا
كان قريبا من المعصره فان كان بسيد الابعدى القاضى خصمه يجرى قول المدعى حتى يقيم بسينه ان له على فلان محتا فان اقام بسينه
ادعاه القاضى استخانا وفي القياس لا يدعى لهما لو كان بسيدا والفاصل بين القريب والبعيد اما في الخصاف ان كان
في موضع يكنه ان يخبر مجلس القاضى ويحييهم ويورد الى منزله في ذلك اليوم ولا يغيب عنه اه فهو قريب ^{للسيد} الا فهو
وعلى انه الشهاده على الشهاده ان كان شاهد الاصل في مكان قريب على انه افسير لا يجوز الشهاده على الشهاده وان كان
به تفسير لا يجوز الشهاده على الشهاده وعن محمد بن ابي حبيب على الامام ان يصيب قفاه في الكور فيا دون مده سفر اخر
عن شعبة الاعداء ويسقط الاعداء بسند الرض وكذا اذا كانت الراه مخدرة وذكر الشيخ الامام على بن محمد البردوي راجح
هي التي لا تكون برزوه بركا كانت او ثيابا لاير اواخر المجازم من الرجل الى المرأة التي جلست على المنصة فزار رجال اجانب فحاجتهم
عادة بعض البلاد لا تكون مخدرة والمرأة التي تخرج الى حوائجها بسيد القاضى وفي المخدرة يبعث القاضى اليها ابنا اذا
هم ميثا او كلفه عنها استحلها وكذا في المرض فان نكحت ثلث اشهد على ذلك فهو واياخه وكذا فاذا اشهد ابيه
القاضى قضى القاضى بذلك على التوكيل ولا يقضى الا بين الابن ان يكون القاضى ما ذواني الاستخلاف فبعث الابين واستخلفه

هذا وجه آخر ان يحكموا بينهما بما يحكم بينهما ثم يرد كل واحد على صاحبه في حجة واقاضى الى ما جازوا وكان المسمى عليه ما جازوا
 من المسمى على تفسير الذي ذكرنا لا يتوقفه قاضى بالمسمى المسمى على ما جازوا فانهم قبلت بينة لا تتوقف
 الا على ما جازوا في هذا المسمى وان سأل المسمى من قاضى فخاله حضا حضا وعطاء قاضى فاذا ذهب الى المسمى اقام
 ذلك ان خبره ختم القاضى ليدعوه في وقت كذا فان استخسر ورد ذلك ان خبره عليه ان يدين فاذا شهد بذلك على القاضى
 يستوفى القاضى باعوانه ان قدر والابى الى الال ان يستوفى وهو ان الشخص في التمر وهو صحيح وقيل يكون في
 بيت المال فاذا حضر حجب القاضى العقوبة وكذا اذا سكت المسمى عليه بسبب ما رأى الختم ولم يجب ولم يرد له خبر نفسه
 او اذ قد ختم خالف ان هذا اول في العقوبة وتوعدى على مسمى محجور خالف ان لم يكن له بينة على ما جازوا في المسمى
 والقاضى وان خبر القاضى ان علما حلق امرته فلما استغرق المحران خبره بذلك عدلان كان على القاضى ان يطلب
 الطلب وان كان الخبر لا وجه له لم يكن مبيلا وطلب على من قاضى انه صادق فلاولى ان يطلبه وان لم يطلب
 فله ان صادق لم يكن عليه ان يطلبه وان كان جلا قال القاضى ان يبي على فلان حضا وهو في منزله فيواري معنى
 يحضر مسمى فان القاضى يستخسر فان لم يقدر يكتب الى الاولى في حصاره فان قال الاولى لا تخبره وسال المسمى
 من القاضى تفسير باب وانهم عليه فان القاضى لا يجيب الى ذلك الا ان ياتي بشايد من انه في منزله فان شهد بذلك القاضى
 من اين علما فان قال لا راياء في منزله اليوم او اس واسميه ذلك فان القاضى يختم على باب ويحبل بينة حضا
 ويسأله واسفله حتى يفسيق الامر فخرج وان قال راياء منه شهر لا يثبت الى كلامها انه قد غيب اذا طالت الدقة
 وقد ذلك ثلثة ايام وان ختم القاضى على باب ولم يخرج قال ابو يوسف معيش القاضى رسولا ومشتايد من فناء
 الرسول على باب المان بن فلان ان القاضى فلان بن فلان يقول لك احضر فلان محبسكم والا فاعلمكم وكذا
 نسبة المسمى عليك كذا فيقول القاضى ثلثة ايام فان لم يحضر فيقول ما قال وتضي على وكيله عابدى على انهم قال الاثمة
 المحل في روح كان الامام الاستاذ فيقول ما ثبت في النوادر مثل ان اعمى نجس فيفقه ومحمد رح فكان لك منهم ثلثة ايام
 ابو يوسف وكذا كتب القاضى الى القاضى كتابا في حادثة فلم يقدر القاضى المكتوب اليه على انهم فان القاضى في غير
 نحو ما قال فيقول القاضى في روح واسمها بن فلان لم يردوا بهم ومعه من ان بين القاضى نسا يطلب منه في البيت
 وادعوا نسا فلان وادعوا نسا فلان لم يردوا بهم ومعه من ان بين القاضى نسا يطلب منه في البيت

عن القاضي لما نصب كيدا بعد ختم الباب ولكنهم عليه صوروا قلنا انه ميت نسا او جالسا فنعمل بها انزل المدعي عليه وحصل
النساء المخدم من جانب ثم نفش امرأة فتمت حرمه كيدا يكون فيه من جعل شبهة بالمرأة فان حشد المدعي عليه فوجد وان لم
يوجد لعلب فيما بقي من البيت قال ونهضت ان فله عمره واهلها لكون مبدية ونكر كذا في القياس فان كان المدعي لو كان في دار
باجارة واستخرج من المصور الى باب القاضي بل يسير فاجابوا بملفوفية ومحيط ان يسير ولو كان ساكنا في دار مشتركة لا يسير
والرسل الذي توجب عليه الحكم لم يثبت اذ مقتضى لا يقتضي القاضي عليه في قول عبيد بن رافع وقال سعيد بن زيد رثلة ايام فنيا
على باب رثلة ايام على نحو ما قلنا فان خرج والا يقتضي عليه وان تحقق ولكنه غاب لا يقتضي عليه فذكر كذا فان غاب المدعي على
باسم القاضي عليه لم يثبت او غاب لو قيل بالتحريم بعد قبول البيعة قبل التمدد او مات لو قيل نعم عدلت تلك البيعة لا يقتضي
بتلك البيعة وقال ابو يوسف يقتضي وقال نفس الائمة المخلو في روع ونهضت ان فله امان ودواقر المدعي عليه ثم غاب فانه يقتضي
عليه باقراره في قولهم وان غاب لو قيل وانما يثبت ما قيمت عليه البيعة ثم حضر للموكل يقتضي عليه بتلك البيعة كذا في الروايات
وكذا ان غاب للموكل ثم حضر للموكل فانه يقتضي عليه بتلك البيعة وكذا ان مات المدعي عليه بعد ما قيمت عليه البيعة يقتضي بتلك البيعة
على الوارث وكذا انما يثبت البيعة على احد الورثة ثم غاب فانه يقتضي بتلك البيعة على الوارث الاخر وكذا انما يثبت البيعة
على الصغير ثم بلغ الصغير يقتضي عليه بتلك البيعة ولا يكلف باعادة البيعة **باب الدعوى رجل ادعى على غيره** انما يثبت
على رجل حقا فهو على وجه امان يدعي دينا وعيادتين لا يخلو امان يكون منقول او غير منقول والمنقول لا يخلو امان يكون
او اكلها والناقم لا يخلو امان يكون غائبا او حاضرا فيجوز لكل قسم فضلا على حقه اما اذا كان المدعي به دينا لا يصح الدعوى كمالا
بيان التمسر وجنس الصفة فان كان المدعي عاجزا عن الدعوى عن ظهر القلب كتب وعواه في صحيفة وبدعي منها فسمع وعواه
ولو كان سائرا غير سائر القاضي فانه من حقا وكذا ان شاء والعد في المزمع بالشبه بطل في قول عبيد بن رافع واسبغ في روع وكذا لا
في رسول ابنا في رثلة الاخرس فيما لا يسطر بانها دعت وفيما يسطر كباره فخره حتى يستوفى القاضي بانثارة وانثارة في
فذلك يكون كجارتها الا في الحد والخاصة كدنا وان ذكر المدعي عيسى فذلك لم يذكر سبب نقال المدعي عليه سلم من ابي
وجه يدعي بسا القاضي عن ذلك فان ابى ان يبين فمكر في جارة الروايات انما القاضي لا يحجر على بيان السبب وذكر الشيخ
الامام على بن محمد الكبري وروى عن القاضي انما اذا كان سبب يحجب عليه ان يحجب لان المدعي قد يستجيب عن بيان السبب
بشئ عليه بيان فذلك فان المدعي عليه قال في المال الذي يدعي على من ضمنه اموالته قال ابو حنيفة روع يقتضي

[illegible]

ففسد المكفول بمغيبه بسا دل يلزم الكفالة بالمال او بمجهله تقاضى حتى يذهب بالسوا ويحجب به قال شيخ الامام الاجل في
روح بلز الكفالة بالمال ولا يكون نكاحا مستثنى عن الكفالة وادعت ان التقاضى باخذ كفيل من المدعى عليه غير مطالب
ينسبني ان لا يجبر على اعطائه الكفيل لم يستخ فان اعطاه كفيلة نسبني ان يكون الكفيل معزفا لا معروفا بالتجارة
وبعضهم يشترط ان لا يكون لزوجا معروفا بالتحريم وان يكون من اهل المظفر ولا يكون غريبا وان كفله كفالة موقوتة بخلف
الروايات في تلك المدة وتصحح انه كفله التقاضى الى المجلس الثاني فان كان التقاضى بجلس كل ثلاثة ايام واكثر كفله ملكا
وقال شمس المملوك في روح ذلك مغفوف الى التقاضى هذا اذا كان المدعى عليه رجلا من اهل المصر فان كان سافرا او الكفلة
لكن يرسل المدعى الى آخر مجلس فان قام بسببه والا على التقاضى سبيله وان ادعى النعمان سافرا ولم يزل على ذلك كان القول
قول المدعى لان الاقامة في الامصار اصل بل عليه سلة وكذا في النوادر جرس من عمل سجدة من المساجد في المصر فام قوما
صلوة الظهر والعصر فلما صلى كرتين سلم وخرج من المسجدة ولم يعرف انه كان سافرا او غير سافرا فطلعت صلاة القوم وعليهم الامانة
لان الاقامة في المصر اصل مسني الحكم على ذلك فكذا لك ههنا وقيل القول قول المدعى من عيسته على علمه وقال بعضهم القول
قول المدعى عليه انه سافرا لانه بكرا اعطاء الكفيل وقال بعضهم يعرف التقاضى من رفاقه فان كان يقضا وسنح عن اعطاء الكفيل
المدعى بالملازمة وان يلازمه بخبره او بغيره او بغيره من التفرغ وقيل بجمل المدعى
في بيته بكمية مؤنة من الطعام ويشرب بان لم يكفه مؤنة تركه يقضه جاعة وان كان الخضم امرأة حبسية لا يخلو بها ولا لها
بان يطلوب منها في المسك فاذا دخلت واراد ارجل امرأة ثقة معها كذا فغيب ان ادعى جرس بل انه وصى فلان الميت واد
دينا الميت على رجل ووجد الخضم الوصاية والدين فان التقاضى لا باخذ من المدعى عليه كفيلة حتى تثبت الوصاية وكذا ان ادعى
انه وكيل فلان انما سافرا واراد فلان الميت ووجد الخضم الوصاية والوكالة والموت فان قام المدعى بسببه على ذلك ثم ان
احضر رجلا آخر قبل تزكية الشهود وادعى على الثاني حاكمية فان التقاضى لا كفيل الثاني حتى يظهر عدالة بسببه الوكالة
والوصاية فان شهد اعلى الامر من جميعا على الوصاية والدين والوكالة والدين القياس ان قيل بسببه على الدين
سوى تعين بالوصاية والوكالة فثبتت خصومة اولادهم بسببه على اتحي بفسد ذلك وهو قول اخففة روح وفي اتحي
يعقل فاذا ظهرت عدالت الشهود يعقضى بها لكن عتيد تم تقضا بالوصاية والوكالة والورثة على بعضها بالدين ان عد
بسببه الوصاية والوكالة خاصة يعقضى بها وان عدت بيته الدين خاصة لا يعقضى به ولو ادعى جرس بل انه وصى فلان

البت وان لي على البت فكذا اسمع وعواه كذا لو ادعى ان كذا من غائب فاعرف ان البت انما يثبت على ما هو عليه من حيث
 ونحوه ان كان لا يحصل المعرفة الا بالافتراض وعواه وثبت كغيبه وان افترض ان لا يكمل لانه لم يثبت خصومه من فان
 المدعى عليه او ما يثبت وان كان كبره فيكون من المال لم يكن عليه شيء وان طلب المدعى من الغائب كغيبه حتى يثبت
 على المدعى - ياخذ من كغيبه وان كانت هذه الخصومة مع الوارث والوارث بترك نسب الارث والموت جميعا فان اراد
 باخذ من كغيبه فيخصه ببيتة لانه ثبت الموت والارث فان افترض كغيبه وتكون رجلين فاما على رجلين فاما
 فيه والمدعيون فيجدون فيخصر احداهما فان لم يثبت على وينها وشركا لا فخر غائب ذكر في المستحق ان على قول
 روح يقضي الخاضع لخصائمه واذا حضر الغائب كلف عادة لم يثبت ولا يحصل اياها فخر خصما عن الغائب في وجه من الوجوه
 ان يكون الافتراض ميراثا بينهما من شخص واحد فان حضر الغائب لم يقد على عادة لم يثبت ونقل مع شركه في الخصامة
 بنقض شركه قال ابو بصير في اي شركه يكون حضر فهو خصم من الاخر في البراث وعبره وقال محمد روح القياس
 ما قال ابو بصير روح والا سمان ما قال ابو بصير في ادعى رجل على رجل دينا ولم يثبت في شهادته
 سبب ما شهدا بهم وان ادعى وبما يشهد به فهو بالدين المطلق قيل لا يقبل شهادتهم معا ولو ادعى بالخاصة في شهادته
 الشهادة بالملك المطلق وتصحح انها تقبل فذكر في كفاية الاصل رجل ادعى على رجل انما وقال خصامته منها فترشع
 قد قبضه وسمائة منها فنسب قد قبضه وبما يشهد به من خصم احداهما على خصمائه فمن عبده قد قبضه واخر على خصمائه فخر
 شاعره قد قبضه جازت شهادتهما في بعض المدعى بالبت وان لم يكن على كل خصمائه الا شهادة واحدة جازت وشهادته لا فخر
 لا ثبت سبب كذا في شهادته ما بالافتراض بل كسبب شهيد الاخر بالافتراض مطلقا وكذا لو شهد على اقراره بالبت مطلقا
 شهيد احداهما على اقراره بالبت بل كسبب شهيد الاخر على اقراره بالبت مطلقا جازت شهادتهما ولو ادعى انما شهد
 شهادته بالبت فخر من آخر البت من فخر لا يقبل لانه لا يمكن تصديق الشاهد من اذ اصدق سببها فقد كذب بالادعاء
 ولو ادعى على رجل انما في شهادته من جازت شهادته على اقراره بانه وسمائة اربعين ودرهما جازت شهادتهما ولو ادعى انما شهد
 احد الشاهدين بالبت وشهد الاخر على اقرار المدعى عليه بالبت جازت شهادتهما ولو ادعى انما شهد المدعى عليه بالانكاح
 على شئ فقام المدعى ببيتة على المال ثم قام المدعى عليه ببيتة على القضا والابرار قبلت وكذا لو ادعى انما فعل
 المدعى عليه ليس على شئ فقام المدعى ببيتة على المال ثم قام المدعى عليه ببيتة على القضا والابرار قبلت وان

وقال ادعى انما افعال المدعى عليه لا تكون لكس على شئ من قضا ولا اعتراف فقام المدعى بسببته على المال ثم قام المدعى عليه بسببه
 على ثمنها را فالاقرار ذكرني جامع بينهما انما قبلت وذكرني نفسه رى عن اصحابنا انها لا قبلت حصيل ادعى على رجل انما فاعلم
 عليه فاخرج المدعى فخطا باقرار المدعى عليه بذلك المال وقال يا اخو المدعى عليه فاعلم المدعى عليه ان يكون خطه ما كتب
 فكتب وكان بين الاثنين مشابهة ظاهرة اختلفوا فيه قال بعضهم يقضى القاضي على المدعى عليه بذلك المال وقال بعضهم
 لا يقضى ولو صحح المدعى عليه فاحصل لكن ليس في هذا المال انما الخطا على وجه الرسالة مصدر مغنوا لا يصدق ^{ونقص}
 عليه بالمال وخطا الصراف بسماحة وان لم يكن الخطا على وجه الرسالة ولكن يمس وبسبب الصلح والاقرار فان شهد
 نفسه بما فيه يكون اقرارا وان كتب بخطه بين يديه فهو زور فاعلمهم ان اقراره اقل لهم ان يشهدوا عليه ^{من} وقالوا
 على اوله قيل وان كتب بين يديه فهو زور فاعلمهم ان اقراره اقل لهم ان يشهدوا عليه ^{من} وقالوا
 ان يشهدوا عليه بما فيه وان لم يسلوا الا يحل لهم ان يشهدوا عليه بما فيه حصيل ادعى وينا على ميت بحضرة احمد الوتره فافر
 بالوراثه اقراره ويزعم جميع ذلك في حصته من الميراث وقال ثلث الثلث المحلولة في روح فاذا قضى القاضي على نذر
 الوارث باقراره اقراره لا يلزم الدين في نصيبه دليل انه لا يقر بالدين ثم شهد به موت آخر بالدين على ميت جائز
 ولو كان الدين واجبا في نصيبه قبل فقضاء مكانه لا قبل شهادته لانه يكون محولا للدين عين حصته خاصة الى جميع الكثر فلا
 قبل لكان شهد بذلك بونه ما قضى القاضي اقراره رجل ادعى على ميت زينا فخصه في ذلك وارث الميت او وصي ميت
 لا يصح دعواه على غير ميت الذي عليه دين لا على الذي له على ميت دين لا على الموصى له وذكرني المستحق ان الموصى
 له بحصيل المال عند عدم الوارث والموصى يكون خصما لمن ادعى وينا على ميت وادعى حصيل الميت او وصي الميت وحضر غوا
 الميت عليه من يصح دعواه كما يصح دعواه او وكيل في حجة الموكل على غير الموكل وادعى حصيل الميت او وصي الميت
 لا يصح دعواه الا على خصم واحد وخصه وارث الميت او رجل عليه الميت دين او رجل وصي الميت بونه لان الموصى له
 في الميراث فكان بمنزلة الوارث وان اخصر رجلا له على ميت من اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون هذا الرجل خصما لمن يدانه وصيه
 ميت لان الموصى له يدعى قبل وفاته منهم من قال يكون خصما لمجروح رجل قال رجل لي عليك نصف درهم فقال لك
 عليه ان حلفت انها لك على ادبها ايك فحلفت فاذا اياك بل ان يسر دمانه بعد ذلك كفي المستحق انه ان فيها
 اية على الشاهد الذي شرعنا ان له ان يسر دمانه وصاحب الدين بلازم المدعي لانه بسبب حوصلة الدين وان لم يدره وانا

الملائكة من انهم كمن اتفاهي فانه قال الغريم حسبي وصاحب الدين يدري الملائكة ان كان الملائكة على صاحب
 الدين من اتفاهي ان امر حرسه من اعوانه من يدري لا استخراج المال فعمل القاصي تلك الحصة من قبل من الملائكة قال
 يكون على صاحب المال وقال اتفاهي الامام صدر الاسلام يكون على المديون ان زنا ما عاج الى الملائكة لئلا يكون على كذا
 او انقلت يدك كان من الدين الذي يحسمه الموقوف في اخر الجلاء وعلى السواق حصيل من الدنيا على بيت بحضرة ودره
 او ودية وكفى الجاهل في الامور ان لا يصح وعوا لان الوارث لا يكون خصا من يدعي الدنيا على البيت انما من ترك البيت شيئا
 رسل ادعي دينا على البيت بحضرة وارنه وقال ان البيت قد تلف من المكة من حنيس ثم الدين في بدنه الموارث في فاه
 بالدين واما حسنة على ذلك لك ان بداهتة ركني الموارث باحصاء المال حتى ينسب اليه من بحضرة المال ان
 به المال بالبيت ولو كفى به القدر للقضاء على الوارث بالمال كان ما تراه له وجه لان نعمته بملك الله لم يزل
 حال عبيته ما كان محرم ذكرني الا بان ان اتفاهي اذ ابلغ الايق وقبض الثمن ثم ان مولى الايق من الاسرة فانحدره لبيت
 كما اكل الى اتفاهي الذي ابلغ الايق وقبض الثمن واما حسنة على ذلك فان اتفاهي بحسبة ليقبل حسنة وانسان في
 استحقاق الدار ثم اتفاهي امانة عند اتفاهي لكونها بالمال فبها وذهبت حسنة نسبت حسنة اخرى ان الكاتب
 في المثل جاز فبقا كان او لم يكن حسبل ادعي على نائبها بحضرة رجل يدعي انه وكيل الفاضل في الخصومة فادركه
 عليه ان كان له لم يصح اذ هو حتى لو اقام المدعي حسنة الدين على الفاضل لم يقبل حسنة وكذا لو ادعي دينا على بيت بحضرة
 رسل يدعي انه ومضى البيت فادركه على عليه الوصاية رجل يدعي دينا على حسبل فوكل المدعي عليه جليلين بالخصومة فاقام
 المدعي شاهدا على حسبل فادركه على الوكيل الاخر جاز وكذا لو اقام شاهدا على الميركل وشاهد اعلى الوكيل واقام
 المدعي عليه شاهدا على دميده او ورثة حسبل فادركه على الوكيل حسنة وميانه فاقام المدعي على حسبل شاهدا وادركه
 لاحر شاهدا وادركه في حسنتي ولو قاس حسنة على رجل لحن ثم اتفاهي عليه قبل ان يصير عليه اوقافا وانما حسنة
 على الوكيل بالخصومة فادركه على الوكيل قبل تقضاه او غاب ثم بدلت لك حسنة في قول بحسنة ونحوه في قول
 ربيوت رح وانما انحصار قول ربيوت رح رجل ياتني لمدة وله ورثة في بلدة اخرى فجار رجل وادركه
 على البيت دينا فادركه ان ثبت وبنه على البيت وطلب من اتفاهي ان ينصب وصيا لبيت حتى يقيم عليه حسنة الحان
 الموارث فادركه على من نصب اتفاهي وصيا فادركه على المدعي عليه حسنة فتمت القصة له بدنه وان لم يكن من قبله

بنحو طاعة لا ينسب القاضي ومبدأ ولو كانت الزنة كبارا فبما ولد وارث صغير فان القاضي يحمل الصغير وكذا في قيم البدن
 ايسنة على الكيل ويقضي له بدنه ويكون لك قضاء اعلى جميع الزنة تحاوي كان هذا الصغير كبر القضي القاضي عليه كان قضاء
 جميع الزنة ولو كان النوار في الحاضر كبر فاقرا وارث بالدين على مورثة فاراد الطالب ان يقيم يمينته عليه مع اقراره ويكون
 حقه في جميع الزنة فان القاضي يقبل يمينته على المقر ويقضي ويكون لك قضاء اعلى الكل وكذا لو ادعى على وطى شيئا فاقرا
 بالدين فاراد المدعي ان يقيم يمينته عليه بالدين كان له ذلك قبلت يمينته وكذا لو قام يمينته على الكيل في الخصومة بعد الاقرار
 رجل ادعى على رجل يميني ودرهم فقال المدعي عليه قد قضيتك مائة بمائة مثلهما فلاحق لك على لم يكن في لك اقرارا وكذا لو
 ادعى الف درهم فقال قد قضيتك خمسين درهم لم يكن في لك اقرارا وكذا لو قال المدعي لي عليك الف درهم وقال المدعي عليه
 عليك الف درهم لم يكن اقرارا ولو قال المدعي عليه لي عليك الف درهم او قال عليك مثلهما او قال عليك الف درهم غير ذلك
 يردية يكون اقرارا في اخرى لا يكون رجل ادعى وباع على رجل فقام يمينته عليه بعد التحجر فقال القاضي ثبت عندى ان هذا
 الرجل على هذا الرجل كذا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يكون هذا حكم من القاضي وقال سمس الداعية المحلواني والقاضي ابو عامر
 ربح يكون حكما وعليه الف درهم وذكر في كتاب الجورج وهو قال القاضي بانه يشهد الشهود بحق او دار رجل في عدو له ان الحق
 له وهو لم يكن ذلك قضاء الحق يقول انفذت عليك القضاء في كذا وكذا لان قوله ارضي بقره قوله الحق ولو قال ارضي لم يكن لك
 قضاء او قال ان القاضي رجل عليك وكذا في تركه فلا يثبت كان في الخصومة خاصة الا ان يقول انني شريك في جميع ولو قال
 جعلت ميسا كان ميسا وانما اسم الفراء الزنة الى القاضي ودرج ان فلان مات ولم يوص له احد والقاضي لا يثبت
 فقال ان كنتم صادقين فذبحا بانه اوصيا قالوا ايربى ان يكون القاضى في سعة من تركك فانما اوصيا وقين كان ميسا جعل
 جارا الى القاضى فقال في يميني الاطراف وعليه دون تركك عروضا ورفقا وذا ابا ولم يوص له احد والى القاضى
 ان ثبت ذلك يمينته لان اهل تلك الناحية الاخر فزوني قالوا لا بأس للقاضي ان يقول ان كنت صادقا فاقول بفسخ
 الحكون افضل لديون فان كان صادقا فاصح امر القاضي والا فلا واذا اوصى الرجل الى رجل فقال في وجهه لا قبل لى لى الا
 حتى لو نزل بعد ذلك في حيوة اوبسده وفاته لا يصح ولو قبل في وجهه نعم ولم يصح رده بالم يسل الموصى وما ولو كان له
 بخلاف ما لو ادعى الانسان بيمينته فردني وجهه في حيوة نعم قبل بفسده وفاته او قبل في حيوة نعم لم يصب فانه يصح و
 في قوله ان يمينته معروفة واذا توجهت على المدعيون فان القاضي لا يسأل المدعيون الا ان يمسوا بالمدعي اليه

ظاهر رواية فان قال المديون ان القاضى ان يبالى صاحب الدين الدالى سال القاضى بالاجماع فان قال القاضى هو
 مسر لا يجزئ لانه لو اقر بستره لمجس اخره وقبل المجس لا يجزئ فان قال القاضى هو مسر تار على اقتضائه وقال القاضى
 انهم يظنون انهم قال بعضهم القول قول المديون انه مسر قال بعضهم ان كان الدين اجماعا لا يمكن ان كان من ضمن البيع
 القول قول مدعى الباع مردي ذلك عن حجة بيينة روح وعلية الفتوى لان قدرته كانت ثمانية بالمبدل لا يقبل قوله لاني
 روال تلك القدرة وان لم يكن الدين اجماعا هو ان كان القول فيه قول المديون والذكي فوبد بالعدل سلطان حسنة
 احد التبركين اذا اتمى لبيد اشترى كذا دعى انه مسر ان القول فيه قوله لان القاضى فيه حجة اجماعا ليس على والاصل
 في الادوى مؤسفة والثانية ان المرأة اذا طلبت نفقة الموسرين الزوج بدى المسر فكان القول قول الزوج وقولهم
 كل مال وجب بقدره لا يقبل قول المديون انه مسر ان لم يكن كذلك اجماعا هو ان المديون اذا قالهم بيينة على الاطلاق
 قل المجس خبر روايان قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح الصحيح ما يقبل وقال الضعيف روح خبيث ان يكون ذلك
 بعد ما الى القاضى ان سلم القاضى انه حرق لا يقبل بيينة قل المجس ان علم القاضى انه لين قبل بيينة ولو قال المديون
 بيينة على العار وصاحب الدين على الباع كانت بيينة لبا راولى مان فهدد انه مسر تار على اقتضائه والدين تار
 وكفى ولا يشترط تعيين اللال وان اقام المديون بيينة على العار لبيد المجس فلا روايات الطائفة لا يقبل بيينة الاجمعة
 روى واحسن الروايات في تلك المدة وروى محمد بن حنفية روح انه مقدّر شهرين ثلثة وروى الحسن بن حنفية روح انها
 من اربعة اشهر الى ستة اشهر وعن ابي جعفر الطحاوى روح انها ثمانية اشهر وقال المشرك المحمدي روح وغدا فرق
 الا فاول وقال بعضهم النحان المجس بجلالنا صاحب عيال يشكروا لاني القاضى لاجل النفقة جسد بقول الطحاوى
 روح والنحان وقفا وعرف القاضى نفقهه كجسد ستة اشهر والحاصل انه يفوض الى القاضى ان حرق عند القاضى لبيد
 ستة اشهر ثم يرد المجس وان وقع عند قبل تمام شهر وسد انه عاجز اطلقة وهذا اذا كان امره مشكلا اما اذا كان
 نفقه ظاهر يبالى القاضى عنه ما جلا ويقبل بيينة على الاطلاق من نجلي سبيل الجسرة خصه واناب ال عن عشرة عن جبرانه
 واحد فانه وابل سونه من القاتات وان انفاق فاذا قالوا لا نعرف له الا كفى ذلك لا يشترط في هذا الفقه شيئا
 وجب ما على سبيل بل لصاحب الدين ان يازر له جلفوا فيه وجميع ان له ان يازر له للحدث المشهور لصاحب الحق
 يدوسان قالوا للمدوين ابدال الملازمة قال شيخ الامام خمس الاثمة المحمدي روح حسن الا فاول الملازمة ما روى به

مع محمد روح قال يلزمه في فائه ولا يمتنع من الدخول الى الهله ولا من الهنداء والفساء ولا من الوضوء والخلل والنار
 الطالبان من غير عرق كذا فانه يكفيه كونه هنداء والفساء وما يحتاج اليه مما لا بد منه وله ان يلزمه بنفسه وجزائه ووجه
 من جيان قال المديون لا اجلس مع غلامك في مجلسك قال بعضهم كان لذلك وقبل هذا قول خبيثة روح اما عيسى
 قوبها ليس للمديون ذلك جعلوا هذه مسئلة في التوكيل بالخصومة من غير رضا الخصم على قول خبيثة روح لا يفتح قول
 فكذا لك في الممازرة ويصح ان في الممازرة الركبة الى صاحب الدين لا الى المديون ان شار لازمة بنفسه وان شاء
 بغيره لان المقصود حصول الدين للممازرة الغير عيسى يكون قربا في ذلك اذا كان للجحش مال فان القاضي لا يسبح بالدين
 عند خبيثة روح وعند صاحب روح يسبح وقال شيخ الاثم خمس الائمة المحلولة روح النكاح له من غير الدين كالدائم والدائم
 فائز والمكيل والمزور من جنس الدين عند القاضي ماله وقضى دينه والنكاح للدين دراهم والمال فائز على اسر
 القياس ان لا يسبح في قول خبيثة روح محاني سائر الاموال في الاسحان يسبح في دينه لانه اجنس واحد حكماء
 مع المكسرة ولا يسبح العروض عند خبيثة روح وفي القمار غيرها واثان آخر ولهدد بالانق والصبي والممازرة في سوار
 وكذا الاقارب والاغنياء والاولاد من الاجساد والجدات فانهم لا يجلسون في ديون فروعهم الا في نفقة وغيرهم يجلسون
 بعضهم بدين بعض والمكاتب يمس مولاه الا فيما كان من جنس المكاتبه والمولى لا يجلس المكاتب في دين المكاتبه وغيره
 وفي رواية ابن جماعة روح يحبس في غير مال المكاتبه ويصح هذا دل رطل وكل رجلا بالخصومة ونقض كل حق في
 الناس كذا وكذا وكتب في ذكر الوكالة وكذا لمخاضا ما دعى قوم قبل الموكل بالاحال غيبة فاقروا وكيل عند القاضي
 انه وكيله فاقام اصحاب الديون بسببه بدوهم على الموكل وطلبوا حبس الوكيل فانه لا يحبس لان الحبس خارج النظم
 والوكيل بالخصومة اذا لم يكن كفيا بالمال ولا مامورا بقضاء الدين من مال في يده لا يحبس المال فلا يكون ظالما اذا ادر
 الجحش ان يحرق فاحلفوا فيه قال شمس الائمة ان شمس روح انمين وقال غيره لا يمين لان نفقته ونفقة عياله على
 في ذلك ودين من الحام ويشورني الجحش ولا يمين من دخول الزوار عليه ولا من اللبس والطيب والطعام يسبح والشرع ولو
 احتاج الى الجماع لا بأس بان يدخل عليه وجته او جارية فيفعل في موضع لا يطلع عليه غيره وعن ابي يوسف عن خبيثة
 روح انمين روح على الحر والامان المنيح عن ذلك لا يفتى الى الهلاك وعسى يكون في كسبها زيادة فخرج على قضاء الدين
 ولا يخرج فخرية ولا عيد ولا بخارة قريبا وقيل بانه يخرج بكفيل لخباثة الوالدين والاب والجدات والاولاد وفي غيرهم

يخرج وعليه العنقود ومن خرج مع اقامات ولده وادله ليرجع الى الان ويرجع من سبيله وبه فنه وادله الجبرم
 سنة المرأة ليس بان قلابة البغلة وكنها تستدين على الزوج من القاضى وذلك ان محبوس وعيون على الناس فان العاقبة
 على السجن حتى ياتيهم ثم تحبسه فاذا مرض في السجن فافشاء القرض فان لم يكن سبهاك من خبره اخبره القاضى من السجن كميل
 علم القاضى ان المحبوس يحال للخرج والهرب بنفسه وبارجوع الى الظلمة فيخرج به اذ به القاضى بسببا وان مات القاضى
 عليه من غير من جبر حوله القاضى الى سجن العصوص اذ كان لا يجات عليه من السجون فان كان سببه دين للعصوص
 له اذ لا يجوز له واذا سأل القاضى عن المحبوس بعد مدة فاجابه بغيره فليس وصاحب الدين نائب فان القاضى اجبه بكميل
 نفسه وخرج على الحبس وتوكل المحبوس فتمت المال وصاحب المال غائب لا يتطهر بل الحبس عليه وان كان القاضى عليه
 حبس بين فلان لا غير لم يسل مقدار الدين الذي حبس به بان كان القاضى حين حبس بدين فلان كبد فلان
 القاضى بانها بان شاخه المال منه فلي سبيله ان غار انذره كذا فتمت المال ونفس عليه سبيله واداه بالطلب
 والقاضى الذي جبره وارته قال بعضهم نجلي سبيله كبله منه الناس وقال بعضهم ينكر في الحبس حتى يقتضى الدين حبس اذ
 على رجل القاضى شاخه ان له كان لهذا المدعى على هذا المدعى عليه الف درهم ولكنه ابراه منها وقال المدعى ما ابراهه
 فقال المشهود عليه كان على شئ ولا ابراهى عن شئى ذكرنى فنهتق ان المدعى عليه انواهم يدى شها وبها على البر
 يقتضى عليه البت درهم رجل ادعى على حبس خمسة وانيه فقال المدعى عليه قد اوفيكها وبارا بشهود فنهتق بشهود وان
 عليه فرفع الى هذا المدعى خمسة وانيه الا انه لا ادعى انه من لي مال فنهتق اليه من هذا الدين ومن بين آخر جازت شها وبها
 فبرى المدعى عليه حبس باع من حبس شاخه بالبت درهم وكل واحد منها كميل عن صاحب مدعى الباقي احد هما واقام بينه
 ان له على هذا وعلى فلان بن فلان القاضى درهم وكل واحد منها كميل عن صاحب باهره فانه يقتضى له على الماخر الف درهم
 واداه فتر القاضى لم يكن المدعى ان ياتيه الوجبة وحي الاصلية فان اقتضاه على الكفيل ابلغ اقتضاه على الاصيل لا يكون
 على الكفيل بغير مسئلة العصارى الاولى في نهتق الذي كان كميلا كنى فصار على القاضى ما اقتضاه عليه فيما كان اصيل
 لا يكون فصار على القاضى وادعى على حبس ان كفل له فلان بن فلان بن فلان بن فلان البت درهم وكل واحد
 منها كميل عن صاحب فنهتق له على الماخر البت درهم ثم سأل القاضى ان له ان ياتيه بمسبح العت لانه بين قضى على الشها
 بالعت درهم فنهتق بها بمسبح الكفيل عن كل مره منها على الكفيل والمطلوبه كان كل الالف عليه بمسبح الكفيل

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

تشهد الشهود بان جارت الشهادة من غير توفيق وكذا لو ادعى الفاضل شهادة الخمسة ولو ادعى الفاضل شهادة
 الاخر الخمسة لا يثبت شي في قول الجسدية روح وكذا لو ادعى خمسة عشر شهيداً خمسة عشر شهيداً وادعى الفاضل
 شهيداً بيمينه الاخر بان الخمسة بآيات منها على الالف والالف الفاضل شهادة واما ان ادعى الفاضل
 فضل من غير توفيق لانه كذب الشهود بالزيادة على الف فاقبل بخلاف الشهود واما على ما ادعاه الذي فان توفيق الذي
 فقال كان عليه طرفة وخمسائة لم تشهدت الشهود والالف برأه او يستويب خمسائة ولم يسلم به الشهود فان ادعى
 هذا هو بطلان لان اتى به من التوفيق ليمكده دعوى وشهادة فيقبل ولا يحتاج الى اقامة لهيئة على التوفيق وقال فيهم
 يشترط الشهادة على التوفيق وتجميع هو الاول واما يحتاج الى اثبات التوفيق لهيئة او كان التوفيق لا يتم ولا يشترط
 اثباته كما لو ادعى الملك المستر اربعة اليهود بالملك بالهبة الا ابراهيم ثم وكذا الاستيفاء فانه وانظر بحسب ما كان له ان
 احسن طلائع الحاجة الى اثبات التوفيق لهيئة وافيها من ان ادعى التوفيق فوفيق والكم مع التوفيق ويكمل الشهادة على صحة
 وذكر محمد روح في كثير من المواضع ثبت التوفيق وان لم يدع حلا الشهادة على صحة منها اذ ادعى وينا فاعلم الذي عليه قال
 الا ان يكس على شيئا فاما الذي عليه هيئة على الدين فاما الذي عليه هيئة على الايقار والابرار قال فيقبل وذكر الشيخ
 الامام المعروف بنحو اربعة روح في الشهادة ان محمد روح شرط في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يشترط في بعض المواضع
 يجوز على ما اذا ادعى التوفيق فانه لا بد من دعوى التوفيق وكذا لو ادعى الفاضل شهادة بان الالف والالف بيمينه
 فغنى العاقل منها خمسائة واكثر العاقل بآيات منها على الالف والالف الفاضل شهادة من خمسة
 بقضاء خمسائة وبخمس على ادى روح وادعى الفاضل الشهود بالالف وحقها وقال الذي بقضائي شريكه وقال
 في الشهادة على الدين او ادعاه في حقها ان حلا بآيات منها على الالف والالف الذي شهد بالدين بحق واما اعتبارها على
 او بر ولا يجوز شهدا منها وكذا لو شهد الذي بالالف شهد ان الذي عليه على الذي انة وبنار والذي بنكر الخير ان قال الذي
 شهد بالالف بحق وادعاه في الذم بآيات منها وادعاه في الفاضل الشهود لانه كان له الذي عليه على الذي عليه الف وكنت
 ابراه منها وقال الذي ابراه منها حال الشهود عليه لان على شيئا ولا برأى من شيئا قالوا اذا لم يدع البراه فيقبل
 بالالف وادعى الفاضل شهد بان له طرفة فيهم وشهد الاخر على اقره الالف ذكر في نصب الاسلام وفي الجراح انها
 لا يقبل لان شهد بان شهد بالالف والاخر الفصل فلم يفتا على شيئا وقال ابو يوسف فيقبل وهو التوفيق ان شهد بان على اقره

واعتلما في المكان وفي الزمان جازت شهاده لان القول بما ياد وكره وادعى وادعى يد رجل انها منذ سنة فشهد الشهود بما
لا منذ عشر بن سنة ذكر ان اطلق روح انها لا قبل ولوا دعى انها منذ عشر بن سنة وشهد الشهود انها منذ سنة جازت
لا منذ بن شهود في العهود الاولى واول الثانية ولوا دعى ثوباني يد رجل انه له وادعاهم شاهد بن فشهد حسد بما على اقرار و
اليدان المدعى او دعه اياه وشهد الاخر على اقراره انه اغتصب من المدعى فقال المدعى قد اقر بما لا ولكنه اغتصب مني جازت بما
ويجمل الذي في يده الثوب معرا بلكه المدعى حتى لو ادعاه بعد ذلك لا قبل ولو شهد حسد شاهد بن المدعى على اقرار و
اليدان اغتصب من المدعى وشهد الاخر على اقراره انه خسر من المدعى فانه يقضي به للمدعى ويكون المدعى عليه على حجة لان الاقرار
بالاخذ لا يكون اقرارا بالملك لما هو منه فان الانسان قد يأخذ ما من غيره ولا يغتصب له من غيره ولو شهد احد شاهد
المدعى على اقرار المدعى عليه ان المدعى او دعه اياه وشهد الاخر على اقراره انه خسر من المدعى فقال المدعى قد اقر بما لا ولكنه
او دعه اياه لا قبل منه وشهدا له لانها لم يحيا على استداره بلكه ولا على استداره بالاخذ لان الذي شهد على استداره بالود
لم يشهد على اقراره بالاخذ من المدعى حسد او دعى عينا في يد انسان وادعاهم بسنة انها نعم ان المدعى عليه قام بسنة ان
الشهود قد ادعوا العيين جازت شهاده بنهم وبطلت بسنة المدعى رجلان شهدان فادعاهم وبنده كانت امراته وشهد
اقران انه كان مطلقا قبل الموت قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح شهودا وروحية اولى وقال القاضي الامام على السجدة
روح شهودا والعلاقى اولى لان الطلاق يكون بعد النكاح ثم قال القاضي الامام واما قاله شيخ الامام فله وجه يجمل لانه يملك ثم
تزوج اذ ادعى اربعة وادعى يد رجل ان بنده الدار كانت الاربعة فلان مات وبندها بمائة درهم بنوه لا وارث له
واقاموا بسنة على هذا الوجه ثم ظهر ان حبس بينهم ما كان ابنا لليت واما ما كان ابنا بسنة قصا وقوا على ذلك وكره في
انه يبطل بسنتهم ودعواهم فلان بسنة الثالثة بعد ذلك قاموا بشهود اخرين غير الاولين ودعوا لان الدار كانت اربعة
مات وبندها بمائة درهم بنوه الثلاثة لا وارث له سواهم صح ودعواهم وقبلت بسنتهم المدعى عليه وادعى البراءة عن الدين ان
قال ان بسنة حاضرة في الحضر فانه يوجه القاضي الى المجلس الثاني ولما قال المدعى عليه بعد الانكار ان المدعى ابرأني عن بنده
الدعوى وادعوا استخلاف المدعى على البراءة قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح يعلق المدعى عليه ولا على الدين
فان كل حين يعلق المدعى على البراءة **فصل في قصص من يقول** رجل خاتم رجلاني عين فهو على وجهين اما
ان كان العين بالكاخ او فاما قائم النجاة ان كان حاضر في المجلس او غائبا فان ادعى انه بالكاخ فيدعي او دعوى الدين سوادا

بعد الملك يدعى انهم ان يكونوا في خدوات الامثال والقيمة في خدوات القيمة فلا يصح عدم دعوى الابطس بيان القدر
والجس لان دعوى الجس ناسد وان الدعوى لو قال ان هذا استهلك الى او قال كان هذا شريكى فان في الرجوع ولا ادر
معه ولا يفتت اليه وكذا لو قال لمنى ان فلان الميت او منى في ذلك او قدره او قال المليون قصبت بعينى في قبته
او قال لا ادر قدره ولا يفتت اليه وذكر التعمات مع ان القاضى اذا انهم لم يثبتوا قيمت او قيمت ولا يدعى عليه شيئا
ان على قول اكثر المتأخرين مع ستملة القاضى في نظر الصغير والوقت فان كان العين الذي يدعى به المدعى فانها حاضرة في المجلس لا
ان يشير اليه باليد فيقول يا اميرى في ولاد للشهود والعيون يشهدوا بالملك اشار باليد بهم الى المدعى والعين الذي
والاشارة بالرس لئلا يظلم بالشارعهم الاشارة الى العين الذي به ولو قال لا تشهد ان هذا العين الذي به وقالوا يا
ابن ان حست لا يفتى بذلك لم يصحوا بالملك لان شئى مما نسب الى الانسان ليجوز الاكس نسب بالاجابة فلا يفتى
انصر على الملك فيقول الاحتمال وان كان العين غائبا ودعى انه في يد المدعى عليه فلو كان بين المدعى والقيمة ومنه شئى دعوى
وقيل بينته وان لم يبين القيمة فقال غضب بنى عين كذا ولا ادرى بذلك ثم قائم الا ادرى كم كانت قيمة وذكر في
عامة الروايات يسمع دعواه ما ذكر في كتاب الترس اذا دعى رسل على رسل انه رهن منته فربما يكذب قال يسمع دعواه
وذكر في نصب اذا دعى على اخرا فغضب بعد اداوى انه غصب جارية وميها وانما بينته على ذلك قبل بينته وم
معيها بها ويرد على صاحبها وان لم يبين قيمتها فان قال انما غضب ذلك الجارية او بنتها ولا ادر عليها قال فليقيم
القاضى في ذلك ما اوقفه ذلك الزمان فغضب الى القاضى فان لم يبين عليها فغضب عليه القيمة والقول في حصة
القيمة قول انما غضب وذكر في الرواية رسل قال فغيره او وعكس او قال يستدعى او دعوى الا لازم وقد حكى
فانما رسل او دية بينته على ما دعى فغيره يستدعى قيمة رسل وقال ابو علي لا يسمع الدعوى الا ببيان القيمة قال
او ذكره روح في الكتاب محمول على ما اذا دعى منته بالمدعى عليه بذلك في عامة المتأخرين فانما قصص الدعوى من خبره وعوى
الاقرار بالمدعى لم يذكر الاستدرا في شئى من المتأخرين لكن يبين القاضى ان كل من المدعى سيان القيمة جدا فان لم يبين
يسمع دعواه وقبل بينته وبما المدعى عليه باخصار ذلك المبلغ فان لم يبينه شئى فان اخبره عن ما في ذلك الجس قال
المدعى انه الذي ادعيت فان صدقته هذه وان كذب كلف المدعى عليه باخصار ما بين آخر الى ان يوافق المدعى في ذلك
قال جرح المدعى عليه فله حصة في القيمة والقول في حصة القيمة قول المدعى عليه وكذا في مينا حاضرة في يد رسل لم

أفعله وانكر المدعى عليه فاقام المدعى بيئته على ما ادعى من ان القاضى ان يأخذ منه كفيلا من قبله الى ان يظهر عدالة التهمة
فى القياس لا يحلف القاضى وفى الاستحسان يحرم على الخصم الكفيل واذا حلفه كفيلا بنفسه يفتى بان يأخذ منه وكيفا بالخصم وبعده
حتى لو غاب المدعى عليه يمكنه القضاء على الوكيل ويأخذ منه كفيلا يمين المدعى به لان القاضى لا يمكن من القضاء الا بخبرة المدعى
عليه وخبرة العيين ولجوز ان يكون الكفيل والوكيل وسدا وانما يفعل القاضى ذلك عند طلب الخصم فان لم يطلب كفيلا
بنفسه لم يرد المدعى ان يلازمه انما الدليل واطراف النهار وانما يفتى فيه وبعده اذا قام المدعى بيئته فاما اذا ادعى ولم يقسم
بيئته وطلب من القاضى كفيلا فهو على وجهين ان قال سبغنى غائبة لا يكفله وان قال حضوره فى المصر فى القياس لا يكفله
وفى الاستحسان يكفله الى المجلس الثاني وكذا اذا قام المدعى شاهدا وحسدا فانه يأخذ منه كفيلا بنفسه وبالعين المدعى به ولو
بالخصم وكفيلا بنفس الوكيل فان حلفه الوكيل ورون الكفيل والوكيل لا يقبل القاضى ذلك منه الا ان يحلف
به الخصم وتوكان المدعى به تقبلا فقال المدعى لا ردضى بالكفيل فتمسك بالكفيل بالعين وطلب من القاضى ان يفتى به
بمضى عدل المحاكم المدعى عليه ولا يخفى عليه تقييد العيين لا يحسب فيه الى ذلك وان كان فاسقا يخشى عليه من
الى ذلك وان كان المدعى به عتقا وطلب من القاضى ان يفتى به على وجهه على وجهه الى ذلك لان يكون اشجارا
عليها ثمار وان كان المدعى به دابة او جارية يحتاج الى شفعة والى المدعى عليه ان يعطى كفيلا والمدعى لا يقبل على الازمنة فطلب
من القاضى ان يفتى على يدى عدل فان القاضى يقول المدعى ان شئت وضعت على يد عدل ويكون نفقة عليك عدل
بيئتكم او لم تعدل قضيت بها لك ولم تقض فان قسم المدعى بذلك فتمسكها على يد عدل وان لم يرض لا يفتى بلام
ان شار وطلب المدعى من القاضى ان يحلوه بين المدعى به والمدعى عليه المحاكم فلك قبل فانه لم يمينه لا يحسب فيه
الى ذلك وكذا اذا قام شاهدا فاسقا وشاهدين شافقين لان قول القاضى يمين لا يستبرأ ليرى انه لو لم يبرئ فاستبرأ
وطهارة لا يقبل قوله فى ذلك فى ظاهر الجواب وان قام المدعى شاهدا او امرأتين مستورتين المحاكم فلك
من باب الفرج بان شهيد اعل انه انها هذا الرجل يمين بينها وبين المدعى عليه وتوفى عنه عدل وكذا ان اوجعت
حرة او عتقا او شهيدا بطلاق بان وثقت بحال مينا وبين الزوج وذلك بان يجعل القاضى بينهما امرأة عدلة
تخرج عن منزل الزوج فان قيل بين الالة وبين المدعى عليه فلم يعدل له بيئته وقال المدعى الى بيئته اخرى طاهرة فالواحدة
الحليلة ولا تؤخذ من العدل الى آخر الجواب وقيل لو عمل بالما بما لا ادعى القاضى بيئته على الخصم فله وجوب الامة والمحاكمة

[illegible]

اعلم عاردا يا فتى ان لم يشهد واعلى الكماله بن وقرنه شهدا فقلوا شهدان هذا المعنى والمشهد وان ملك الله
 او قالوا شهدان الله على الملك لهذا المشهد اعلى اقرار صاحب اليد ان هذا المعنى يجوز ويقضى به للمعنى وكذا المشهد
 انه كملكه منذ عشرين سنة او ذكر او قاتل من في كذا وكذا لم يجز ويقضى به للمعنى وما ذكرنا قبل هذا انه لا بد من التصريح على الملك
 فذاك قول بعض من غير شيا ريشخ الامام على بن محمد الكوفي وكرج واما على قول العامة اذا شهدوا انه لا تقبل الايدي
 اذا قال القاضي ان الله على عليه شهدان هذا المعنى في قوله تسليم الى قال عامة بلان لا يسع وعمله واذا قالوا همينة على بن
 تسليم اليه اذا شهدوا في شئ يقبل ان هذا المعنى ملك الله بن يجوز شهدا بهم وان لم يشهدوا انه في يد كملكه عليه فبحر حق لانهم ما
 شهدوا بالملك والملك ان يكون في يد غيره الا بعارض من حيث يكون على المعنى العارض يكون على صاحب الملك
 وقال بعضهم بالمشهد والله في يد المعنى عليه فبحر حق لا يقبل على المعنى عليه والاول اصح وفيما سوا القائلين شهدوا
 انه في يد المعنى عليه لان القاضي يراه في يده فلا حاجة الى البيان بخلاف القائلين ان عارض في عين كل وجه منها على الله
 فان كان العين في يد غيره بانكر وعمله بانا فاقام المعنى على الملك اطلاق ان لم يؤرخا واو رجا ما رجاها سوا المعنى فيها
 انصفان فان رجا وسد ما سبق في ظاهر الرواية عن حميفة واما بعد في الاخر وجه الاول فيقولون لا يستقيم ان رجا وجه
 واطلق الاخر في ظاهر الرواية عن حميفة رجا المعنى فيها لم يجز ولا يقبل القائلين عن الانفراد واختلف الروايات عن حميفة
 في ذلك قال شيخ الامام المعروفي في قوله رجا المعنى ان على قول من يدينه الاول وجه الاخر في شئ فيها انصفان
 كما قال ابو حنيفة رجا وان كان العين في يد غيره بانا فاقام المعنى على الملك اطلاق ان لم يؤرخا واو رجا ما رجاها سوا المعنى فيها
 لا يستقيم ان رجا وسد ما سبق في ظاهر الرواية عن حميفة واما بعد في الاخر وجه الاول فيقولون لا يستقيم ان رجا وجه
 الاخر كان الخارج اول في قول ابو حنيفة وفي الاخر وجه الاول في قوله رجا المعنى ان على قول من يدينه الاول وجه الاخر في شئ فيها انصفان
 يده منذ شهد واقام اخر له بينته في يده مساهة اقره القاضي في يد مساهة وكذا لو اقام احدنا بينته انه كان في يده
 منه شهد واقام اخر له بينته انه كان في يده منذ جمعة جملد بقا في يد معى المحبة عبد في يد ريل اقام بينته انه كان في يده
 منذ عشرين سنة واقام اخر له بينته انه بعدد كان في يده منذ سنة حتى انقضت الذي في يده فهو من غير رجل قال
 هذا هو الملك فقال له ليس هو ثم قال بل هو لا يقبل قوله ولا اقام بينته انه لا يقبل بينته وقال انما عليه
 اذا قال ميت فهدد الداني ثم اقام بينته انها لا يقبل بينته انه لم يقر بها لغيره حتى لو كانت الداني في يد ريل لم يوجبها

[illegible]

الدعي البطانة بالنصف والآخر النصف المثلث في كل واحد من هذين النصفين فقيمتها هكذا في النصف الا
ان في النصفين المثلث وفي البطانة فقيمتها ربعان في يد كل واحد منهما شاة اقام كل واحد منهما هبته ان شاة
التي في يد صاحبه شاته ولدت من شاة التي في يده فالحاشا لشككتين ذكر في الاصل انه يقضي لكل واحد منهما شاة التي في
يد الآخر لانها سخرت في دعوى المستأجر ففانصت البيستان في ذلك فلا يتبرع دعوى المستأجر فيجعل كاتهما ادعى ملكا مطلقا
فيقتضي بكل شاة ميسنة الخارج وعن بعضي سخر ان يقضي لكل واحد منهما شاة التي في يده فشا ترك لا قضاء
استحقاق لانه لا وجه للقضاء لكل واحد منهما المستأجر لكان الاستحالة وقضاء غير المستأجر قضاء غير دعوى فقيمتها
ضرورة جارية في يد رجل او عامر جلان اقام كل واحد منهما هبته انها جارية بينهما من الذي في يده بالف درهم
الى بالخيار ثلثة ايام فانه يقضي بالهبتين فان امضيا البيع كان لكل واحد منهما درهمين على الذي في يده البت درهم
لان حق كل واحد منهما عند الامضاء قبل الشكر في الثمن ولا تضيق في الثمن فان امضى حدهما البيع دون الآخر
فقلته في معنى البيع على المشتري نصف الثمن لانه لم يسل للمشتري منه النصف الجارية والذي لم يسل البيع ان يسل
كل الجارية لانه اقام هبته على ان كل الجارية لا وانما يتنصف بحكم المأجرة وقد زالت مزاجته صاحبه وان لم يسل كل
حدهما البيع كانت الجارية بين المدعين نصيفين لا استواءهما في المحبة ولا شي على المشتري من الثمن لا استحقاق
البيع بعل اقام هبته على رجل انه يفسد هذا الجارية اليوم واقام اخر هبته على ان هذا المدعي عليه فثبت الجارية
منه شهر قال محمد بن قيس قول خبيثه ربح هي الذي اقام هبته على الوقت الآخر فقيمتها المدعي عليه فقيمتها نصف
الوقت الاول وفي قياس قول بشير ربح هي الذي اقام هبته على الوقت الاول لا في الثمن الاخر شيئا رجل ادعى
ان فلانا لم يمت فثبت شيئا وبين حضر بعض ورثة الميت واقام عليه هبته بذلك فقيمتها في يد هذا الوارث و
في يد كل الوارث الاخر وهذا الوارث حاضر فميراثهم من قبل بهم فانه يقضي على هذا الوارث الحاضر بدين ماني يده الى المدعي
ولا يرضى ماني يد وكيل النائب ولو كان في يد الوارث الحاضر فانه يقضي بكل ذلك عليه ويدفع الى المدعي فاذا قدم النائب
وقال كان ماني يدان بناس غير المدعي لا يقبل قوله جلان لهما على رجل الف درهم مشتركة بينهما فحج المدعي عليه فخر احد
الرجلين واقام هبته على دينها وشركه غائب قال ابو حنيفة ربح الغاضي يقضي للحاضر نجساته ولا يجعل الحاضر خصما على الغائب
في وجه من الجاهد الا ان يكون الالف ميراثا بينهما من مورث واحد فاذا حضر شره بك انما يحلف باعادة هبته فان لم

[illegible]

في كرسى الشئ ومن شئ شئنا فوجن في يد غيره قبل ان يفسد الشئ لا يكون ان يفسد من صاحب اليد الان يدعي
انواعه بالغير من البطل ادعى على رجل ان يفسد حماره وكرهنا ان نأمره ان يفسد على وفق دعواه فاحضر المدعى عليه
حماره فقال المدعى ان الذي اؤمسته فزعم فهو وان هذا الحمار هو الذي يفسد فاحضر المدعى عليه فاحضر المدعى عليه فاحضر المدعى عليه
على خلاف ما قالوا بان فكره هو عند الشبهة انه مشتق الاذن وهذا الحمار الذي جازبه المدعى عليه غير مشتق الاذن قالوا
لا يثبت لغيرنا المدعى ولا يوجب تعللا في شهادتهم لانهم ذكرنا انهم لم يثبتوا المدعى في الدعوى وفيها دعوى والخلاف في مثل هذا
لا يوجب التخلل والله اعلم قالوا ومنه ان في مسائل التمسك ما يحتاج اليه رجل ادعى دابة او دارا او غيرها فاحضر المدعى عليه
بمسئته المدعى بالغير الا جرحا جرحا وكذا الرهن لو كانت فزارعة في يد رجل فالحال البذر من قبل المزارع فهو بمنزلة الدابة
والخلاف البذر من صاحب الارض فاحضر المدعى عليه لا يشترط حضرة السائل ولو باع شيئا ولم يسلم الي المشتري حتى يراه
رجل يانه يشترط حضرة البائع لم يشترى وكذا الدار التي اشترى من رجل يبيعها له في يد البائع يشترط حضرة البائع ولو اشترى
ولادى على صغير شيئا بالغير فبمسئته كذا الشيخ الامام المعروف بخوارزمي في شرح القسمة انه يجوز ولا يشترط حضرة الصغير ولو لم
يكن بالذات المدعى به دينا او مينا وجب بشارة الوصي وذكرنا ان اطلق المدعى دينا وجب مباشرة الوصي
لا يشترط حضرة الصغير الخان دينا وجب لا مباشرة الوصي كتمان الاستهلاك ونحو ذلك يشترط حضرة الصغير لا لشارة البذر
اختصاصه انه لو ادعى على مجرى مال بالاستهلاك فحضر الخان المدعى بقول ان يمسئته حاضرة ببيع دعواه وكثير من
حضرة الصغير فيفسد منه ابوه او وصيه معنى اذا قضى القاضي بالمال لوجوب الاب والوصي بالاداء وان لم يكن للوصي اب له وصيه
وطالب المدعى من القاضي ان يوجب صياغة غير عاجبة القاضي الى ذلك لان يشترط حضرة الصغير عند نصب الوصي عند بعض
يشترط حضرة الصغير المدعى سواه كان الصغير يدعى المدعى عليه قال مولانا محمد بن علي ان لا يشترط حضرة الاطفال عند
الدعوى كما ذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزمي روح وادعى على صبي ينادي بوزنه عنار الخان الحيت هو لا يشترط حضرة الوثنية
وان لم يكن له بيت وصي والتمسار وعلى يشترط حضرة الوثنية فيفسد حضرة الوثنية كفى ولو ادعى على عبد مائة دينار ومائة دينار
في التجارة لا ان يثبت الاستهلاك بل يثبت وجوده ودينه او بيع او شرا او اجارة او سحبا او اربا شبهة ذلك فاعلم بيمينته
ما ادعى او اقام بيمينته على اقراره بذلك لم يثبت له ذلك جاز والخلاف فيه لا وهو المعنوية غالبا لان ابد الاذن والمعنوية
الما دون بواقره بالبيع او اقراره لانه من التجارة لم يثبت قامت على خصم بغيره بغير اقراره فيكتب بيمينته والخان لم يثبت له

او المصنوعه بحجر البتير حضور المولى وسببه محييا سدا شهيد واطل معانية سبب وافراره بتلك ولا يقبل الشهاده على المولى
فمنه سببه وبل يقبل في سببه حتى يؤخذ به كجاء الاقان قال ثم سبب ان سببه سببه وبقبلى بلده وانما حاضره
يقبل سببه طبهاى فيها ولا يصح دعوى سببه بل كالمولى وبقبلى على سببه المولى في قول من سببه وبقبلى سدا كان المولى
حاضرا وانما سدا شهيد واطل سببه الاستدراكا وشهد واطل به باقره ولو شهد واطل به لا دون في التجارة يقبل كذا
قدت اوزنا وشرب فخر المولى كان مولاه حاضرا بالاجماع وان كان غائبا لا يقبل عند سببه وبقبلى سدا كان المولى
سببه وبقبلى لان سببه سببه وبقبلى على سببه المولى وبقبلى من اودع قبل ذلك كالمولى وان شهد واطل به
ببنة الاستدراكا في الزنا وشرب المولى واحد واطل سببه سببه وبقبلى في سببه المولى وبقبلى كان مولاه حاضرا يقبل في ان كان
مولاه مالا لا يقبل في قول من سببه وبقبلى واطل سببه وبقبلى المولى لا دون يقبل المولى بالزنا وشرب المولى
والقدت على الزنا وشرب المولى واحد واطل سببه سببه وبقبلى ان حضر المولى حاضرا ان سببه هو الذي على سببه
وان كان المولى غائبا لا يقبل بل خلاف ان شهد واطل به باقره الاستدراكا يقبل حضر المولى اذ غاب وان شهد واطل به
الا دون سببه كان سببه القبول اذا كان المولى حاضرا وبقبلى بل خلاف وان كان المولى غائبا لا يقبل في حق القبول
قول من سببه وبقبلى في حق القبول سببه وبقبلى في حق القبول وان كانت السببه سببه المولى لا يقبل بل خلاف
حضر المولى اذ غاب ان شهد واطل سببه المولى لا دون او المصنوعه الا دون في التجارة سببه يقبل حضر المولى اذ غاب ان سببه
لا يصح وبقبلى سببه الا دون المولى في قسما او ما كل حبه منها ان كان الشرب في منزل سببه هو الذي
بسبب من حبه يخرج به والشرب له وان كان سببه لا باقره او اكلها وبقبلى في منزل المولى ما شرب والد به سببه وان لم يكن
من قسما وبقبلى ليس اعلماني وبقبلى احد هار اكلها والاخر مك بل هار اكلها والركب ادى واللب الشرب من الشرب
ولو كان سببه هار ما على سببه والاخر متعلق به كان سببه هار وبقبلى ادى وبقبلى سببه هار والركب سببه
الركب في الركب سببه وانما في سببه سببه هار وبقبلى في الركب سببه هار وبقبلى في الركب سببه هار
لو واقفانه كذا كذا بغير مكان الدليل عليها موده الركب الدليل عليها لا كذا ليس للقائه منها شيئا واما هو امير وبقبلى
في قسما الدليل على اول سببه هار بل ركب سببه هار في وسطها بل ركب سببه هار في وسطها بل ركب سببه هار
سببه ان الايام كذا قال السببه الذي عليه الاول في عامته السببه الذي عليه الاوسط والوسط الذي عليه الاخر في عامته

وإما بين الأول إلى الأوسط الأول وإما بين الأوسط إلى الآخر فبين الأول والأوسط نصفان ليس للأخر إلا الميراث
هو عليه آذ أزوج الرجل بيته الخمسة وهم في دارهم كلهم في بيته فقال السبدون المتاع متاعاً والابنية أنفسهم المتاع
يكون للاب والابنية الثياب التي عليهم لا غير فان قال السبدون وقالت امرأة ميت بعد موته متاع فميتته انما هي
بعد موت الاب والزوج كان القول قولهم وان قرأوا ان المتاع كان في الميت يوم مات الاب وقامت بيته على كل
فهو ميت عن الاب لا يقبل قولهم رجل اعتق امته ولها ولد فقلت عقتني قبل الولادة والولد حر وقال المولى
الابن عقتك بعد الولادة والولد عبد ذكر في العيون ان الولد اذا كان في يدها كان القول قولها قال ابو يوسف ربح
النحان الولد في بيتهما فكذلك يكون القول قولها وان قال السبدون فميتتها اولى لانها ثبتت العتق في زمان سابق
وكذلك في الكتابة فانما في التبرير القول قول المولى وفي التهنيتي عن محمد ربح النحان الولد يعبر عن نفسه فالقول قوله وان كان
لا يعبر بالقول لمن هو في يده وان قال السبدون فميتتها اولى وكذلك في الكتابة وهو عتق جارية ثم اختلفا بغير
ولد فان قلت بعد عتقها فميتة منى وقال المولى ولدت قبل العتق فاختصته منك الولد لا يعبر فعل المولى ان
الى الام وكذا في الكتابة وفي الدبرة وام الولد القول للمولى رجل وامرأة في بيتهما دارا فميتة المرأة لميتتها ان لها
وان الرجل عسبها واقام الرجل لميتتها ان الدار له والمرأة زوجة زوجها على الف درهم ووقع اليها ولم تقم لميتتها
يعتق بالدار للمرأة وبالرجل عسبها واقام الرجل لميتتها ان الدار له والمرأة زوجة زوجها فان المرأة امرأتها يعقوب بانه حر
بالدار للمرأة من قبل ان الدار والمرأة في يد الزوج حين تزوجها فانها امرأتها تعقوب بالدار لميتتها المرأة اولى كزوجين في
ايديهما دارا فام كل واحد منهما لميتتها داره فان في قياس قول عبيقة ربح يعقوب بالدار للمرأة ولو لم يكن لها بيتة
كان الدار للزوج لانه صاحب يده وذكر ابن شجاع ربح في النواذر واقام الرجل لميتتها ان الدار له والمرأة امته و
المرأة لميتتها ان الدار لها وان الرجل عسبها لميتة الدار في يدها فالدار بينهما نصفان فان كانت في يدها دارا
في يده فدار من بيتين في الدار وسكن كل واحد منهما بالحرية ولا يقبل بيته احد على صاحبه بل ربح النحان الدار من قال ربح
يسبني ان الدار اذا كانت في يدها يعقوب لميتتها ان الدار له لان بيته صاحب اليد في الملك المطلق لا الدار من بيتة
انما ربح رجل ادعى على رجل انه ربح من عتق قراوين فحجج المدعى عليه فشهدوا له ثم حجج عتقها ولم يسمو فذكر في الاصل انه
يجوز زينة الشهادة وكبر في القول للمترين اذا اتى بتوب مع عتقها وكذلك في الخصبة وقد ذكرنا عتقها في يد رجل فام لميتتها

بعد الذي في يدية وانه عتقه وقال الذي في يدية هو ملكي او قد اوتى عتقه من صاحب اليد بية على ما في مقتضى
القاضي بالحق ثم سطر فلان بعد ذلك اقام سينته في يدية فقبضته منه صاحب اليد او كان او دونه عتقه ما في مقتضى الذي في حشر
عتقه وكوني في الجاهل اذا اقام بعد بية على الذي في يدان فلما اتمته وهو عتقه واما الذي في يدية سينته فلما في يد
او دونه عتقه فانه يقتضي بالحق فان قسم فلان الغائب واما الذي سينته فانه لا يقتضي بالحق ان في يدان فانه ما جاز
سينته على رجل انهارا عتقها واما في اخر سينته فلما في قبضتها الذي في يدية كان الحق اولى رجل ادى مبدئي بدرجل ان
او دونه بية فلما في يدية عتقها القاضي باع الذي في يدية منه ثم نالت وعتقها ثم او دونه بية عتقها عند البائع فباعت ثم
ما الذي سينته فلان ما في يدية القاضي باع من يدية واما الذي لا يبيع سينته الذي على صاحب اليد وان لم يبيع سينته
ولا استبرأ الذي سمعت بية الذي لا يبيع سينته في اليد على سينته الا اذا اقام سينته على اخذ الذي على يدك فيقبل
ويستخرج من خصوصته الذي والدية اذا اتصل بها القيس وعتقه في يده بمنزلة يبيع رجل ادى على اخره استبرأ على كذا
وابة وحي مد واحلوا واما باليهود فاما في يدي اليهود وان سينته الذي كور والانات فان لم سينته فذلك قال في مقتضى
ايح اذ كان لا يقتل شهاده واما في يدي اليهود وان سينته الذي كور والانات فانه لا يحتاج الى ذكر اللعن لان اخذ
الا كوره والادوية اخلت شمس بجبا عتق المانع وكذا كذا اخذت اللعن كسد في يد رجل اقام الذي في يدية سينته
وهو عتقه واما في اخر سينته فانه عتقه وهو عتقه فان صدق صاحب اليد فانه سينته اولى وان كذبها جميعا يقتضي بولائه يبيعها عتق
في يد رجل اقام سينته براء وهو عتقه واما في اخر سينته فلما ولدت منه وهو عتقه واما في اخر عتق فلان الذي في يدية
جدتي يد رجل اقام رجلان كل واحد منهما اليد بية باع من الذي في يدية معا فانه فانه اتمته ان يبيع قيمته يبيعها
اذا شهدوا على اخذ واما في يد البعد في يديهم فليقتل في ان كانت سينته ان شهد على معاوية يبيع القيس فاما كان
فاما في يديهم ولا يشي لها في ذلك وان كان يبيع منها يبيع قيمته يبيع في ولا يشي لها في ذلك قال في يدية
ان يكون في يديهم كذا كذا في يد رجل اقام يبيع سينته على رجلين ان يبيعها ان يبيع واما في يد رجلين سينته
من الذي في يدية فانه يبيع سينته من الذي يبيع في يدية لانه لا اقام سينته عليها فقد اتمته فاما في يد رجلين يبيعها سينته
في صاحب يديهم واما في يد رجل يبيع سينته واما في يد رجل يبيع سينته واما في يد رجل يبيع سينته
انفسه من يديهم واما في يد رجل يبيع سينته واما في يد رجل يبيع سينته واما في يد رجل يبيع سينته

له على غير ما لم يستبعد ذلك على ادا على من الا و قال محمد بن ابي بصير في نسخة اخرى انما
يبدل قيل له انما العاقبة بحسب كل خمسة يوم ما يملكه العاقبة الى ذلك قال يملكه خمسة من قبله فلهما
مساواة او داراني يد رجل له و اقام له نسخة فحقى له العاقبة من العاقبة على اقام له نسخة
ان الذي لم يستد له لا حق له فيه قال محمد بن ابي بصير و انه اقر بذلك قبل قضاء العاقبة بطلب نسخة الدعي و قضاء و ان
انه نسخة بعد قضاء الا بطل قضاء العاقبة بعد في يد رجل اقام له نسخة و هو يملكه و اقام رجل اخر له نسخة
ولد في ملكه فاولاد الاول اعلى و عن محمد بن عبد بن رجل اقام له نسخة و ولد في ملكه فقام اخر له نسخة
ملكه فحقى العاقبة به لهما ثم اقام الثالث له نسخة و ولد في ملكه فان العاقبة تقبضه الثالث ان لم تقبض العاقبة له
ولد في ملكها فان اعد ذلك احد هاتين النصفين الذي اعد له نسخة لانه صاحب النصف فلا يقبل فيه نسخة الثالث
لان في دعوى الساج فحقى نسخة صاحب اليد و تقبض النصف الثالث وليس الله اعد له نسخة ان يدخل مع الثالث
في النصف لان العاقبة حين فحقى للاولين البعد بينهما فحقى بكل واحد منهما على صاحب ضعيف ولا يقبل نسخة من
احد هاتين النصفين عليه و اذ فحقى على الرجل يستلج او ملك مطلق ثم اقام له نسخة على الساج او على الناق من الله
قبل نسخة رجل اقام له نسخة على ان فاقى بلكه كذا قضى له بهذه الجارية و ابنته و اقام ذو اليد له نسخة على الساج
بسته الدعي و لا يقبض نسخة ذى اليد على الساج خلافا لمحمد بن ابي بصير لان العاقبة قضى للمخرج بالساج و كذا فوسر الله
القضاء بملك مطلق لان العاقبة الثاني لا بد من ان العاقبة الاول قضى باجتها و فلا يبطل قضاء الاول و لو ان جارية او عاوبة
في يد رجل اقام له نسخة على الساج و الاخر على الملك فصاحب الساج اولى خارجا لكل واحد صاحب و لو ادعى صاحب
بينهما فان قسما كل واحد من نسخة من قسما من الدابة و اذ في احدى النصفين من هاتين النصفين و اذ في احدى النصفين
من الدابة شكلا فانما هاتين النصفين يقبض لهما و انما جارية صاحب بطلان و ان خالف من الدابة الوقتين في رواية بعضهما
من رواية بطلان لهيستان و انما جارية صاحب بدو وقتا يقبض الذي و اذ في احدى النصفين من الدابة شكلا و لو ان
صاحب اليد و دعوى الساج دعوى الا لا يكره خارج اقام له نسخة و ثوبه و اقام ذو اليد له نسخة و ثوبه فالحال ان يسلم ان
هذا القربى و الا لا يكره الامر فهو الذي في يد يد النصفين يسلم ان نسخة من نسخة اخرى فهو الخارج و عن محمد بن ابي بصير
بداية هاتين النصفين اقام له نسخة و اقام الذي في اليد نسخة و ثوبه فالحال ان يسلم ان نسخة من نسخة اخرى فهو الخارج و عن محمد بن ابي بصير

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الى الدار ان يده الله وويل له وملك الدار فان وافق قضى بها للمدعى اذا جباله وشهدا عن ان حدودها بالحدود
وان خالف لا يقضى الا بالسنة اقله اذا قال الشهود ان يده المدعى دارني محلة كذا فخرت حدودها اذا تمنا غدا خطا بها
احد حدودها الى ههنا واثاني الى ههنا واثالث الى ههنا والرابع الى ههنا وكذا لا نسلم جيرانها فان ههنا اذا ارادنا في
ان يقضى للمدعى بالمرشهور وان يده يهود الى الدار وميت منهم ثمانية اربعين من ائمه وسيدنا محمد ووللائه من غير
الايمان جيرانها ويسألوا اسماهم فاذا رجعوا الى القاضى وشهدوا بآتياء ان يهود وسيدنا محمد ووللائه وانما
تفرقوا من غير ان يخطوا فوجدوا زلفان فخلان في سكة كذا فان القاضى يقضى بشهادة يهود والذين شهدوا بالملك
المدعى وان قال يهود وشهدوا ان الدار التي تلامس دار فخلان بن فخلان يده المدعى او قالوا الدار التي بين دار فخلان وبين دار فخلان
يده المدعى لا يقضى الى شهابهم لانهم ذكره حدين وذاك لا يقضى فان كانت الدار مشهورة باسم رجل ولم يذكر مشهورا
لا يقبل شهادتهم في قول الى خمسة ربح كذا الغرية والارض والحافوت ويجوز في قول الى بربست ومحمد ربح والجمهورية
ان الرجل ان كان مشهورا لا يشترط في تعريفه ذكر الاسم نسب ولو ادعى حدودا في يد رجل وذكر مشهورا لمحمد وثلثة
وقالوا انهم ارفق الحمد الرابع جارت شهابهم وان ذكر الحمد والرابع وقالوا الحمد الرابع متصل بملك المدعى ولم يذكر والفاصل
جارت شهابهم وان ذكروا الحمد الرابع في ملك المدعى عليه ولم يذكر والفاصل لا يقبل شهادتهم في الارض ولا يقبل في العبيد
والله در والكرم ولو كان الحمد الرابع ملك جليل بكل حرس منها ارض نجيب المدعى به قالوا في بيان الحمد ودو الحمد الرابع فرب
ان فخلان ذكروا الحمد الرابع لم يذكر والآخر جبالهم وكذا لو كان الحمد الرابع ارض رجل وسجد فقالوا الحمد الرابع في ارض
فان لم يذكر والحمد جاز فخلان تارعا في دار كل حرس منها يدعى الفخا وفي يده ذكر محمد ربح في الاصل ان عليه كل حرس منها
بسيطة والا فاليمين لان كل حرس منها مقرب من الخصومة عليه ما ادعى اليه لنفسه فان قام حرسها بسيطة انما في يده يقضى
له بالية يصير موعده عليه والآخر دعيا وان قام بسيطة لكل حرس منها فانما في الفخا فخلان في يدها لانهات وياتي اثبات
اليد ضار بها وتسوياتي اثبات الملك وقال بعض اصحابنا ربح اذا قال المدعى ملكي وفي يدي لا يسجد وعواه لانه لا يخطا على غيره
وذكر الخصاف عن اصحابنا ان جلالا قام بسيطة على رجل ان يده الدار التي حرسها كذا ويوجب ودان فان القاضى لا يسجد وعواه
ولا يقبل بسيطة على الملك لم تقم بسيطة ان الدار في يده المدعى عليه ثم تقم بسيطة الفخا فخلان في يدها او انما في محمد وفي يدها
على ان يدعي حرسها في غير الاخر فخلان في يده ويقوم المدعى بسيطة عليه الفخا فخلان في يده غير جباله وانما على لان انقصا على

[illegible]

[illegible]

این است که دو واقعت دعوی المدعی الاصل و دعوی المدعی لان بذات اختلاف تحمل التوفیق و هو یوجب تحمل الیه دار فی ید رجل فقام
 رجل آخر بیت منه بده الدار الذی فی یدیه شتره و قال فی نعم ان المقر دعوی انحصار و اقامه بینه علی ذلک فبکت بینه
 و قال المقر و لایبده الدار الذی فی یدیه و سکت نعم قال ان البینه انما فاکر الذی فی یدیه شتره و غم اقامه المقر بینه انحصار فاکر
 انه لا یقبل بینه و لایسح و عواده رجل اقر عند القاضی ان بذات حبسه و الدار فقلان غیر فی الید نعم اقامه بینه انه لا شتره
 من الذی فی یدیه قبل استلاره لا یقبل بینه رجل شتره و ارا و بعدا فاستحق من یدیه بینه ما را دان یسح بان شتره
 بان نعم قال لابن البانی فکنت اشتریت نیک بذات کذا و انی ان ابرح علیک البشیر فاولی مع منه و عواده انانی و لای بر رجیم
 ان شتره لا یقبل ان شتره من البانی و اولای ما بانه و اوداه فاشتره من بانه فاذا استحق علیه کان له ان ابرح علیها ان شتره
 ید رجل ادعی رجل انحصار شتره من فلان غیر فی الید و اقامه بینه و ذکر فی الاصل و جعلت له سکنه علی وجهه شتره و شتره
 انما کانت فقلان باعها من هذا المدعی بکذا او شهید و ان فلان باعها منه و هو یؤید علیها جازت شهادتهم و الثانیة لو شهدوا
 بهذا المدعی شتره من فلان بکذا جازت شهادتهم و ان فلان باعها من هذا المدعی و سلمها الیه جازت شهادتهم
 و عن ابی بصیر سرح انحصار لا یقبل شهادتهم و بینه فافاضوا و اوجازم و شال الخراج حسنه و اوجبوا الکتابه اجاز و لایبده شهادتهم
 و الایة لو شهد و ان هذا المدعی شتره من فلان بکذا و قبضها منه جازت شهادتهم و انما مسه لو شهد و ان شتره من فلان
 بکذا فبکت به الثمن او شهید و ان فلان باعها منه بکذا او لم یرید و اعلى ذلک لا یقبل شهادتهم و لو شهد و ان فلان باعها منه بکذا
 و کانت الدار فی یدیه وقت البیع و ذکر فی الاصل سرح انه لا یقبل بینه بشهادة او کانت الدار فی یدیه ثالث وقت الخصومة و لو شهد
 انه شتره من فی الید بکذا و هو مدعی ذلک و لم یرید و اعلى جازت شهادتهم رجل قال للقاضی ان هذا المدعی علیه بینه ان
 شتره الذی فی یدیه فی عمره یسلم الی بینه سکنه علی حرمین احد هاتین یدیه الدار و هذا المدعی و ان الذی سینه
 یدیه مستبده بهذا فان القاضی یسح و عواده بینه کمال و ان قال هذا لان الذی فی یدیه اخری فی فی یسح انه لا یسح و عواده و ان
 قال المدعی ان هذا الرجل فسران بده الدار الذی فی یدیه فی عمره یسلم الی قال عاتق الخراج یسح و عواده و لو لم یسلم الیه و ثبت
 اقراره بکذا عند القاضی رجل ادعی دار الوجاریة فی ید رجل انحصار و جازت بینه شهادتهم و شهد الاخر ان کانت
 له او شهید و اجمیع انحصار کانت قال شیخ الامام المعروف بخواجه زاده مع یقبل شهادتهم و کذا لو شهد احد هاتین لک شهید الا
 ان کانت لک یقبل شهادتهم و لو شهد احد هاتین کانت فی یدیه و شهد الاخر انه فی یدیه او شهد و اجمیع انحصار کانت فی حاکم

[illegible]

فی خبر رجل فقال المدعی علیه ہی لولدی الکبیر الفاسد الی غیر ذلک فخصومة عنه الم یقیم بیسته علی الایامع کما لو ادعی الودیعة لا یجسی
فان کان القول حاضر صح انزاعه و یجوز ان یتخصمه الی غیر ذلک و لو قال هی لولدی الیه فیه لا یتصدق عنه التخصم لانه لو کان سادقا
فی منزهه کان یجوز ان یتخصمه فی ذلک و لو ادعی ان یتخصمه لانه لیتخصمه منه الذی فی یدیه فقال المدعی علیه هو وقف علی سبیل
معلوم لا یتصدق عنه فان قام المدعی بیسته علی ما دعی فیضی له وان لم یکن له بیسته قال شیخ الامام الخلیل ابو بکر محمد بن
الفضل روح یخلف المدعی علیه علی دعوی الذی فان حلف برئ وان نکل فمن قبیله للمدعی قول محمد روح لانه صار وقفا
بآمره فاذا نکل یسدر علیه لیس له المدعی بحکم اقراره باوقف فیض قبیله للمدعی و لو اقام المدعی علیه بیسته علی ان
تفید و انه وقف و لم ینکر الا واقف لا یتصدق عنه خصومه المدعی ولا یبرأ عن الضمان لانه صار وقفا باقراره فکان موجودا
بیسته و عدمه بانقره الاستمرار بالوقف ینزل الاقرار بولده بصغیر و بولده بصغیرة مکمل لزمه الاستمرار بالولد بصغیر بل یزیم
بالوقف رجل ادعی و ادانی بیدرجل النحال فقال صاحب الید ملک تو میت و حق تو میت او قال ملک و حق منست فاقام المدعی
بیسته علی ما دعی ثم ادعی صاحب الید و فاعترض المدعی و قال انک اقرت قبل دعواک بذه و قلت ابن سید ملک
من میت فاقام بیسته علی هذا کان هذا و فاعترض المدعی و ذکر فی الجامع ان اقام المشهود علیه بیسته ان المدعی سادقا بالید
بقبل دعواه قلت بیسته و بطلت بیسته المدعی لان الاستیام اقرار بالملک للبائع او من انسا و من لا ملک له
شأ و منه فلو ان المدعی لیس بیسته المدعی علیه علی هذا الوجه فاقام بیسته ان صاحب الید سقام من المدعی بقلبت بذه بیسته و یطعن
الدف الاول لان فی روایة الجامع الاستیام اقرار بالملک لستام منه فکان المدعی بهذا العرف مدعی اقرار صاحب الید انھا ملک
المدعی و انما قضی بطلت تصدیق الخصم فخصیر فی یقتدیر کان صاحب الید ادعی ان المدعی متبر بان الدار ملک صاحب الید
ثم ان المدعی ادعی ان صاحب الید اقر بذه فکان ان الدار ملک المدعی و لو کان بکذا یطعن دفع صاحب الید هذا و انزع کل و
سبها لا یتستاره فاریح فان یؤرخ فاکذک لک یتصدق اقرار کل واحد منهما باقرار صاحبه فقیقت بیسته المدعی علی الملک المطلق بل
اقرار کما لو ادعی عیثانی یدینان فخاله و اقام بیسته علی استرازی الید للمدعی و اقام دفعه لیسسته علی اقرار صاحب الید
بیستیان یرقی الید بلا مصادره و هذا علی الروایة التي جعل الاستیام اقرار بالملک لستام منه و علی الروایة التي جعل الاستیام
اقرار بالملک لکذا لک یصح هذا الدف لان استرازی الید بان لا ملک له و نعم حید مدعی الملک نفسه یمکن اقرار بالملک
المدعی فانه ذکر فی الروایات رجل سقام من رجل عیثا و لم یفقی بیستیان یحکم ان صاحب اوم بعد ذلک با و فافقه و لیس

[illegible]

لما بسبب سمع دعواه ان المطلق يحل تقبيل وان انما في دول الاول اذ ادعى دارا وعرضا فانكر المدعى عليه فاقام المدعى
 شاهدين شهدا احداهما ان المدعى عليه شهد انما هما من المدعى وشهد الاخران المدعى ادعوا اياه وذكر في المستحق انهما تقبيل
 وبعض المدعى وشهد شهد بهما انهما المدعى وشهد الاخر على شهد ان المدعى عليه ان المدعى وقعا اليه لم تقبل بانه شهدا
 رجل ادعى شيئا في يد غيره وقال هو ملكي وان صاحب اليد شهد به عليه فغير حق قالوا لا يكون هذا دعوى انفسب
 في اليد وكذا وقال المدعى في دعواه هذا الملكي كان في يدي وان صاحب اليد شهد به عليه فغير حق وقال هو ملكي
 وكان في يدي الى ان شهد المدعى عليه به عليه فغير حق يكون هذا دعوى انفسب على ذي اليد رجل ادعى دارا
 في يد رجل فانكر المدعى عليه فاقام المدعى شهيدا وانما المدعى وقعا بالدار الى المدعى ثم اقام المدعى عليه بيئته ان شهدا له بناء
 ذكر في الاصل انه يقبل بيئته المدعى عليه لان البناء دخل في اقتضار وشهادة بتعاقب لو كان فهو والادعى شهدا والادعى
 وشهدا جميعا فغضى القاضي المدعى ثم اقام المدعى عليه بيئته ان شهدا له بناء هو لا يقبل بيئته ولو اقام بيئته
 ارض فيها ربيع فغضى بها المدعى ثم اقام المدعى عليه بيئته ان الزرع لدرعه هو بغيره من خضلة قبلت شهدا وتهم وذكر
 في المستحق اذ ادعى دارا واقام بيئته انهما فغضى القاض له بالدار ثم اقام المدعى عليه بيئته ان شهدا له بناء هو لا يقبل
 بيئته للمنفرد عليه لان الشهادة بالارض ليس بها جميعا وكذا لو قال شهدوا المدعى عليه فغضى القاض لان المدعى واقام شهدا له
 له بالدار ولم شهد له بالبناء وكانت شهدا بهما بالدار وشهادة بالبناء وضمنان قيمة البناء للمنفرد عليه ولو شهدا والادعى
 المدعى ثم قال قبل اقتضار البينار المدعى قبلت شهدا بهما وبعث المدعى بهما ودون البناء وتبين للقاضي
 اذ شهدا والادعى انهما عن البناء فان ما ادعوا باقبل ان يابها ليعنى بالدار لربنا ودون المدعى هذا
 من يده الى ارض فلان غير المدعى عليه ليس هو فقد كذب شهوده ان كان قبل اقتضار ولا يقبل له شيئا وان كان لم يبق ليعنى
 فقال هذا لم يثبت لم يكن له وانما هو فلان جازا فراره فلان لم يكن له بيت للقر له ويرد هو باق من الدار على المقتضى
 عليه وفيمن قيمة ذلك البيت للشهود عليه وعن البينار في رواية اخرى فيمن قيمة الكل للشهود عليه ويكون الباقي من الدار
 للشهود ولو شهدا ايدرا انما المدعى فاما ادعوا باقضى القاض الى ارض وبنائها المدعى ثم قال المدعى البينار الى انما
 المدعى عليه لم يزل رغبنا ان كذا بانه شهود ويرد الدار من بنائها على المقتضى عليه وتو قال المدعى البينار المدعى عليه ولم يقبل
 لم يزل له لم يكن ذلك كذا بالشهود ويكون لبنائها المدعى عليه وان قال ذلك قبل اقتضار صدق ولا يقبل لبنائها

[illegible]

بذلك ثم حفر شهده وقاتلوا لم يكن الولد للمدعي انما جعل له على عليه فان القاضي يقضي بقية الولد على الشهود كما هم رجلا عن شيئا ثم
بالولد فان قال الشهود لا يدرى لمن الولد لا ينعنون قيمة الولد فلا ذاشهدوا بالهجرة فاقروا وقالوا فاما نحن فواسعوا اسما لهم فقالوا
من الولد فان قالوا قبل القضاء هو الولد على عليه وقاتلوا لا يدرى لمن هو فان القاضي يقضي بالام ولا يعنى بالولد رجل واحد
دارا في يد رجل فخاله او ادعى انهما له شتر من الذي في يديه بكذا فوجب العنق فقبضها منه وقال المدعي عليه هي لي
واقام المدعي شاهد بن شهيد احد بها كذا ادعى بشهرتها وشهد الثاني وقال شهيد على شهادة الاول او قال عني
مثل شهادة الاول لا تقبل شهادته في توهم وان قال شهيد مثل ما شهد الاول ذكر الاختلاف مع النخا لا يقبل في
غير الشهادة على وجهها وذكر نفس الامة الحامل في روح النخا عرف من ان يكون الجواب على التفصيل النخا انما يدرى
فصحا يمكنه او الشهادة على وجهها لا يقبل منه الاجمال والنخا انما يعجزا ولا تشهد مجلس القاضي يمكنه او الشهادة ليس
يقبل منه الاجمال والنخا عاجز عن الشهادة أصلا لا تقبل شهادته وذكر نفس الامة له خبر في روح النخا عرف من ان
الجمس بهم تهمته الكذب لا يقبل منه الاجمال ولا يقبل وهو كالحا نسر في القابضين الشهود ان اسس بهم تهمته الكذب عليه
ذلك والا فلا وكذا ثبت الشهادة على بياض فتشبه بهما من الكتاب وانما رآه في مواضعها ويقول الآخر شهيدان لهذا
جميع ما بين وصف على المدعي عليه هذا ويقول شهيد با ادعى هذا المدعي على هذا المدعي عليه يشترط بينهما جاز ذلك وذكر
الشيخ الام على بن محمد البردوي روح اذا قال الشاهد شهيد با ادعاء المدعي لا يقبل ولو ادعى المدعي من الكتاب سمع
وعواه لانه حرم لا يثبت على الدعوى فصحه وحواه من الكتاب لكن لا بد من الإشارة في موضع الإشارة ولو ادعى القاضيه
رجلين ليعلمه الدعوى وانحصرت ذكر في المستحق انه لا بأس به خصوصا على قول الشيخ روح رجل ادعى شيئا في يد
واقام له بينته فاقر المدعي عليه بالمدعي به فغير لم يصح منه تهمته حتى لا تبصر في غرضه انحصرت رجل ادعى دارا وشيئا في
رجل واقام له بينته فعدلتا الشهود ومات المدعي عليه قبل القضاء فان القاضي لا يقضي بدون الخصم فان خلفا وارثا
حاضر قضى عليه تلك المهرينة ولا يحتاج الى اعادته بينته والنخا لو ارثت غابا غيبه بمنفعة تهمته القاضي وكذا
الخصم ويقضى عليه تلك المهرينة ولا يحتاج الى اعادته تلك المهرينة او ادعت المرأة على زوجها الطلاق فتشهدا وادعت
الامة التي فاقرتم غاب فان القاضي يقضي عليه بهاره ولو لم تقرر لكن قيم عليه بينته غاب فانه لا يقضي على الغائب رجل
في يديه ان قال هو وورثه عندي ولا اعرف مالها فارجل او ادعى الوو لمية انما له فليس بينته لان الوو

الكون فاما الملك ودرسته الموضع فقال وضعا عندى فلان آخر وصلة قد المسمى المايكون هو ضمنا للمسمى
بدرجل فقال ليس في رجل ادعاه فقال هو لم يسمع ذلك منه بل ستمار من اجل انما انما فاما سببته انه لا
يعني ذكر ابو يوسف راجع في الامالي انه يسمع وعواء ويقبل بيته قال مولانا رحمه الله على الرواية التي لم يكن الاستمارة
منه راجع الملك له وانما يكون منه ان الملك المستعير ان في يد رجل فقال له رجل ارفع الي غدا الذي سكتها في
ان يرفع فادى السائل انه لم يسمع وعواء وكذا قال اعطى ثم الدابة اركبها وقال ما ولى هذا التوسيع وتوكل
بذو الدار او امرني بذو الدار او بذو الدابة او بذو الثوب ثم ادعاه بعد ذلك لا يسمع وعواء رجل اوصى على رجل انه باو بذو
بالف درهم بامر مولاه وقال للمدعي عليه ثوبه فبهر مولاه كان المدعي عليه خذ الدابة وتقبل بيته المدعي عليه فبهر
ببهر اليه رجل ادعى داراني يد رجل فقال له المدعي فلان انها منه كذا او قبضها ثم ادعى ومنها فان صدق الله
في ذلك او كذب وطلم القاضي بذلك فله خصومة بينهما وان كذبه ولم يعلم من القاضي قبلت بيته المدعي ولا يقبل بيته
المدعي عليه على ادعى فان قضى القاضي للمدعي ثم حضر القاضي ادعى انما له وصدق القرفاء او دارا وان يقيم بيته على
ادعى لا يقبل بيته وان ادعى الحاضر لكما مطلعا قبلت بيته وتقبل قوله وان حضر القاض قبل ان يقضى القاضي
المدعي فان ادعى الذي حضر نفسه لكما مطلعا ما كان في اقل البيته وان ادعى الذي حضر نفسه او من اقله من غير فاما
قبلت بيته في دفع بيته المدعي لانه ثبت بهد البيته ان بيته المدعي قامت على غير فاما فصل في وجوه
الملك بسبب دارني يد رجل فاما رجل البيته انه ستمار من فلان غير ذى اليد بان درهم وهو ملكها
فقد والنش واما آخر البيته ان فلانا آخر وبها منه وقبضها واما آخر البيته على الصدة من اجل آخر فاما حرا
انه وضمنا من ابيه فان القاضي يقضى بينهم اربا وان ادعوا ذلك من اجل وجه يقضى المشتري وخرج بيته ليعم
ولو ادعاه اربان اقام احداهما البيته على البيته وقبض من اجل واما آخر البيته على الصدة وقبض من ملك اربان
فما سوا النكاحات شيئا يحتمل القسمة فله جميعه نزع لا يقضى بشي وقيل بانه يقضى لها عند الكل وقال بعضهم لا
بشي وقوله الكل الرهن اولى من البيته والصدة ولو ادعى رجل شهرا من اجل واوصت امرأة انه امرها قال
محمد بن شهرا اولى وقال ابو يوسف راجع ما سوا رجل في يد يد دار فاما خارجان كل وجه منها البيته انه شهرا
من ذى البذ كذا انفسه الثلث هو نكح وكذا فان القاضي يقضى بينهما وكل وجه منها ان خسة نصف نصف

بجست الثمن ويرد ويرجى بكل الثمن فان نقصنا المبيع برجع كل حصة منها على ذى اليد بحسب الثمن ولو فترت فاني
بالدار بينهما فاحبا واحدا فانقص من الآخر الاجارة بعد تحصيل الثمن فاذى اجازته لنقص نصف الثمن ورجل
خمس كل الدار انفس برجع عليه بكل الثمن وان كان ذلك قبل فضا القاضى كان للذى لم ينقص المبيع ان يخذ
الكل بكل الثمن ان اذ لم يكن لاحد ما يرخ فان ارخا وما بينهما سواء فلكل يقضى بينهما وان ارخا وما يرخ حصة
اسبق فهو اولى وان ارخ احد ما وطلق الآخر فهو المورخ وان ارخا والدار في يد حصة فاصحاب اليد اولى وان ارخا وما يرخ حصة
الدار في يده فهو الآخر ان يرخ في يد حصة فاني يقضى للمورخ وان ارخا وما يرخ حصة اكل واحد منهما من رجل
انه شتر امان فلان وهو ملكها وان اقام آخر حصة انه شتر امان فلان آخر وهو ملكها فان القاضى يقضى بينهما
ان وقد اصاب الوقت الاول اولى في ظاهر الرواية وعن محمد رجع انه لا يقبل الدار ربح وان ارخ احد هما وكون الآخر
يقضى بينهما اتقا فان كان لاحد ما قبض فلا خراولى كان الباقيان ادخا ولا حصة فانه يقضى للخارج منهما رجل
بيده وار حصة اقام رجلان كل حصة منهما المبيته انه شتر من ماله المبيع الذى في يده فاصحاب اليد بكر وعاد
فان القاضى يقضى بالدار بينهما ويقضى لمبيتهما ولهما الجزار لان شتره في الدار عيب فان ارخا فخذ الدار حصة
الدار بينهما والعبء بينهما وان اختار الفسخ اخذ العبء بينهما وقيمة المبيتهما وان ارخا واما ان خيسته كل الدار فخذ
القاضى لهما ليس له ذلك لان القاضى حين قضى لهما بالدار لم يفسد فخرج عقد كل حصة منهما في نصف الدار واما
الدار في يد احدهما قضى القاضى له بالدار والمبيته بالآخر وكذا لو لم يكن الدار في يده ولكن شتره حصة والعبء لغيره
قضى القاضى له بالدار وليس لباي الدار ان يرجع على مخرجه الدار وان استحق منه ثمن الدار وهو المبيته لان العبء
من يده مبيته لم يظهر في حق صاحبه وان ارخا وحصة ما سبق فالدار له والمبيته بالآخر على كل حال سواء كانت الدار
يد حادى يد البطل او في يد حصة ما وشتره شتره والآخر يقضى الدار ولو ارخ حصة ما واطلق الآخر فان كانت الدار في
يد الباقي فالدار الذى ارخ والمبيته بالآخر وان ارخ حصة ما والآخر يقضى بالدار الذى اليه وكذا لو كان ثمن المورخ
قبض مشهود به فهو اولى وان كان لاحد ما قبض مباين للآخر قبض مشهود به فاقبض المعائن اولى وان كانت الدار
في ايديهما فارخ حصة ما واطلق الآخر يقضى بالدار بينهما واما العبء بينهما ولجميع كل واحد منهما رجل شتر من رجل شتر
ما سبق من يده ويرجع على بائنه بالثمن ثم وصل اليه المبيع لوجه من الوجه لا يكون للباقي ان خيسته منه لانه وان كان

الملك حينئذ من هذا الرجل الغاضى فكأنه اذ قيل كان في منزله وان شئت شيا واوقعت حيازة اللبان في
 استحقاق من يدع على اليد بانتم ثم وصل اليه يسوع لوجوه من الوجوه كان اللبان في بيته فنهجكم اقراره رجل
 دار بهما حتى من نصف الدار كان لان يرجع على اللبان فنهجكم يد وان شئت فقل يسوع وكنى البعد رجل
 يديه وارادى رجل النعال فنهجكم يد ويد مسددة وقال صاحب اليد فلان ان الغائب بعثنا من شهر سلطنا
 اليه ثم ادعينا ان صدق الله على يد ادعى من يسوع والادعاء او علم الغاضى بذلك فلاحصوهم بينهما وان كذب في
 اليس والادعاء ولم يعلم الغاضى بذلك فهو خصم للدمى وان اقام بيته على ادعى من يسوع والادعاء لا يعقل بيته
 فان فنى الغاضى للدمى ثم حضر الغائب اقام بيته على ادعى صاحب اليد لا يعقل بيته لان الغاضى حين فنى لا يد
 بيته من سنة بطل كل شيء كان فلا يعقل بيته الا ان نفيم بيته على بيته اياك من سنة وان حضر الغاضى اليه اياك
 للدمى لم يبيته ولم يقض الغاضى للدمى فاقام الذي حضر بيته على اقال صاحب اليد لا يعقل بيته لان لم يبيته
 لا بطل بيته للدمى فان اقام للدمى بيته فان الغاضى يقضى بالدار شين ما رجل ادعى شرا دار من رجل
 شهر شهيد شهود وبيته ارسد شهر او ان كان جاز وان شهيد وياك من سنة وادعى رجل لا نصف وال
 شاعا ولم نفيم بيته حتى تسلموا فغاب احد ما قام للدمى المحاضر منها وفي يد نصف مفوم شهيد شهود وان لم
 يد نصف الذي في يد المحاضر والدمى في نصف شاعا لم يعقل منها ونهم رجل شتر من رجل فوباني في حال
 اللبان اميك الثوب الذي في يد اللبان فلما شتر واخرج الثوب من اللبان قال شتر في افرق مع دعوا
 ويعقل بيته وكذا الجارية التي تقبض رجل شتر دارا ادعى ولم يقبضه فادعى رجل حادى ذلك شتر في غائب
 تسع دعواه حتى يخبر الغائب رجل باع دارا ولم يسلم الى شتر حتى يقبضها رجل ذكر في استحقاق ان شتر في المكان
 الفنى وكان الفنى الى اجل فاحصم مع شترى والا فاحصم مع البائع رجل في يديه دارا قام رجل بيته النعال و
 اقام آخر بيته النعال وندلان بن ندلان بن ندلان شتر يا من فدى اليد او من رجل اخر فنى معلوم فنى الفنى
 وقبض الدار وشتر كغائب قال في قياس قول جنييفه يرحم يعقضى بالدار ارباعا لان الذي يدعى شتر نفسه و
 لشتر كغائب لا يكون خصما على شتر بذكر مكان هو يدعى نصف والدمى الاخر يدعى الكل ولو كان يدعى كغائب
 اقام بيته ان الدار كانت له يدات وكر كباير له ولا يذنب الغائب لان الغاضى يقضى للدمى يدعى الكل فهو غيب البائع

ويعطى النصف للبيت من الربح الى الابن الحاضر وربع الربح في يد الله تعالى حتى يحضر الغائب فاذا حضر
اخذ الربح لميراثه واثق به رجل اقام ثوبه لهيئة انما كانت وارثه مات وركبها ميراثه ولا يخير في اليد لا وارثا غيرهما
واقام رجل اجنبى لهيئة انما واره والذي في يديه الله ارجسه وموكلها وقبول الدار لم ارثها من ابني فان انقضى
ثلاثة ارباع الدار للابن وبالعرب للابن الذي ولا شيء في اليد وارثي يد رجل اقام رجل لهيئة ان صاحب اليد
المع منه نصفا ثانيا منها الف درهم واقام رجل الدار لهيئة ان يبيع منه نصفا معلوما من الدار باضي درهم فان انقضى نصف
البائع مبيع نصف المعلوم الباقى درهم ونصف البائع مبيع نصف من نصف الباقي نجساة درهم وان اقام البائع لهيئة
ان يبيع منه عشرة مقسوم الف درهم واقام لشترى لهيئة ان يشتري منه نصفا مقسوما بانه درهم فان انقضى
له بشترى نصف الذي لم يبيع شرا نجساة درهم مبيعة البائع عليه واما النصف المقسوم فليس له بشترى بقية ثوبها
بشترى درهمها والنصف الباقي من هذا النصف نجساة درهم مبيعة البائع لان نيته البائع فيه قامت على فضل الشترى
يد رجل اقام رجل لهيئة ان يباع من الذي في يديه الف درهم ورطل من تمر وموكله واقام رجل آخر لهيئة ان يباع من الذي
في يديه الف درهم وتمر وموكله والذي في يديه نكر وعواما قال ابو يوسف بيع بردهم على الدار نصفين ونصف الله
في يديه كل وجه منها نصف قيمة وكذا لو اقام كل وجه منها لهيئة ان يباع من الذي في يديه مائة او عاذا واقام
لهيئة على اقرار الذي في يديه بذلك فان اقام كل وجه منها لهيئة على مائة مبيع وقبض لهيب فاما كان لهيب
فاما خاضع لهيب بينهما نصفين لشيء لهما غير ذلك فاما كان لهيبا فاما خاضع لقيمة وجه بينهما لشيء لهما غير
ذلك وارثي يد رجل او عاها رجلان اقام كل واحد منهما لهيئة ان يباع من الذي في يديه شهر بشترى درهم وانما
شهر والذي في يديه نكر وعواما وقبول الدار في فاتها خاضع لداريها خاضع لداريها خاضع لداريها خاضع لداريها
وفي القياس خاضع كل واحد منهما عشرة درهم عدي يد رجل او عاها رجلان اقام كل واحد منهما لهيئة ان يباع من الذي
في يديه بائة على ان يشتري النجارية وقام معلوما والذي في يديه نكر وعواما او يد عيشة فان الذي في يديه مائة
النجارية بدفعة الى ابها شار وعليه ثمنه الاخر ولو كان كل وجه من الدار عشرين درهم النجارية ثمنه فان انقضى الدار
في يديه بائة بائة العبد اليها نصفين ولا يفرم لها شيئا ولو كانا اقاما لهيئة على اقراره بذلك ثم انقضى مبيع
اليها وقيم لها قيمة لهيب نصفين ولو انها لم يقيم لهيئة على اقرارها اقاما لهيئة على العبد وانما الامانة لم يبيع قبل

[illegible]

وسد في ذلك صاحب اليد فان القاضي لا يبره به تسليم الى المدعى ولو ادعى رجل وينا على رجل وادعى الديون البرة وتكلم
في بيئته فاشهر على ذلك في المصنف الشيخ الامام المعروف بالجزائري رحمه الله يوجب القاضي ثلثة ايام ولا يبره باذلال
في الحال ولو جاز له المجلس الثاني جاز اليمين وقيل فيه خلاف بين المحققين وابن ابي ليلى رجع على قول الجمهور في براءة
الامان ولا يوجب رجل امر ببلد بان يعقبي وبنه الذي فعله في عليه فيجاء الامور وقال قضيت وادان رجع على الامر فقال
الامر كان فلان على دين ولا امر ترك البتة ولا انت قضيت شيئا والذي له الدين غائب فاقام الامر بسببته على
الدين والامر بالبتة وقضاه الدين قبل سببته ويقضي القاضي بحسب ذلك فيكون ذلك قضاء على الغائب ولو ان رجلا
اشهر رجلا وادعى ان له على فلان الغائب الف درهم وان الذي حضره كفل له بهذه المال عن الغائب انكر له على عليه الدين
والكفالة فاقام المدعي بسببته على ما ادعى قبل سببته ويقضي له على الحاضر ولا يكون ذلك قضاء على الغائب الا ان يدعى الكف
الكفالة بامر وشهود وشبهة وبذلك ايضا فيقضي على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب ولو ادعى المدعي على الحاضر
انه كفل عن فلان الغائب بكل مال له على فلان الغائب الف درهم وشهد الشهود بذلك فحق هذا الوجه يعقبي
على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب سواء ادعى الكفالة بامر وبغير امر رجل او ادان ثبت وبنه على غائب فالحيلة ان
يكفل رجل المدعي بكل مال له على فلان الغائب فيجيز المدعي كماله في المجلس ثم يدعي المدعي المال المقدر الذي برده انما
على الغائب فيقر الكفيل بالكفالة ويكرهه على الغائب فيسليم المدعي بسببته بذلك الدين على الغائب فيقبل بسببته ويقضي
لذلك المال على الغائب ثم يبري المدعي الكفيل عن المال فيسقط المال على الغائب وادعى المدعي رجل انما كانت
لا يبره مات وتركها ميراثا له والذي في يديه يقول هي لي وشهد شهود المدعي انها كانت لاب المدعي مات وتركها ميراثا له
انهم لا يعلمون له وارثا غيره فان القاضي يقبل شهادتهم ويعقبى بها المدعي ويدفع الدار اليه كما لو ادعى انها كانت لابيته
منسقة صحيحة الف درهم وشهد شهوده بذلك فانه يقبل شهادتهم ويعقبى بالدار له وبه اربعة الفا اذا شهدوا بها يقضي بها
للمدعي حسب جهته والثانية اذا شهدوا انها كانت لملك ابيه والثالثة اذا شهدوا ان الاباء كان يكن هذه الدار والثالثة
اذا شهدوا ان الاباء كان ملك هذه الدار ففي هذه الافعال الاربعة ان جرد والميراث فتناولت وتركها ميراثا له فثبت ما
ويعقبي له في قولهم وان لم يجز والبرث فتناولت لابيته وقالوا كانت ملك ابيه او قالوا كانت لجدته ابي ابيه ولم يقبلوا
مات وتركها ميراثا له لا يقبل هذه الشهادة في قول الجمهور فيقول رجع فقبل في قول الجمهور في قول الجمهور في قول الجمهور

على انفراد المسمى بغير شي من ذلك يكون سببه ارادة الملك الذي هو سبب العلم به ولو شهد وان اياه مات في هذه الدار
لا تقبل شهادتهم ولا يعقبن بشي منهم لم يشهدوا بالملك الميت وهذه ارادة المسمى عليه بيده لا يكون سببه ارادة
شهد وان اياه مات وهذه الدار في بيده او شهد وان هذه الدار كانت في بيده يوم مات يعقبن ويعقبن بها المسمى وان لم
البراث لانهم لا شهدوا به حيث كانت الموت فقه شهده والبالك عند الموت والشهادة بالملك الميت عند الموت
شهادة بالامتنان الى الوارث وكذا لو شهد وان اياه مات وهو ساكن فيها لا يعقبن ويعقبن بها المسمى ولو شهد وان اياه مات
في هذه الدار او شهد وان اياه كان في هذه الدارين مات او مات فيها لا يعقبن وكذا لو شهد وان اياه دخل الدار
ومات لا يعقبن لانهم لم يشهدوا بالملك الميت ولو شهدوا عليه ان كان فيها او كان داخل فيها لا يكون سببه ارادة
ان اياه مات وهو لا يسكن في الدار او شهدوا بها الحائض ومما يحجب يعقبن شهادتهم ويعقبن به اللابن والحائض وابنه فشهد
ان اياه مات وهو ساكن في هذه الدار او شهد وان اياه مات وهو ساكن في الدار يعقبن به لولاه ولو شهد وان
مات وهو قائم على تدبيره او على تدبيره فشهدوا انهم عليه لا يعقبن ولا يعقبن بشي ولو ادعى داراني بد رجل مبرأ من ابيه
شهدوا انهم كانت لابي يوم مات وذكر ابا بئرنا لا يعقبن للوارث وكذا اذا شهدوا انهم كانت لابي يوم مات وهو ابن
وارثه وان شهدوا انه ابنه ولم يذكر وانه وارثه فذكر في الزاوية انه ابنه واثبت فادرك ذلك لانه له سهم الفضايل والارث
ان قوله وارثه وقع اتفاقا فانه ذكر في الاب والام لم يولد وانه وارثه وجزء شهادته وان لم يذكر وارثه وهذا يعقبن بالحجب
فالحائض يحجب غيره كالجدة والاب والعم لانه ان يذكر وارثه ويشترط ان يعقبن به ولا يعقبن به ولا يعقبن به لعل الملك الميت
انه سهم الميت يشترط لغيره ان يعقبن به لانه وارثه ولا يشترط ان يعقبن به لغيره وارثه ولا يشترط لغيره
واذا اقام الميت لادله الشهود وان سبب الموت والوارث حتى يلتقي الى باب حرمه ويقول هو وارثه لا وارث له غيره
في الراجح والحمد اذا شهدوا انه ميت ابوا به لادله ان يقول هو وارثه لا وارث له غيره فان شهدوا بالملك او شهدوا
ميت لابي وامه ولا يبيد وارثه لا يعقبن له وارثه ولا يشترط في هذا ذكر الاسماء ورجل مات فاقام رجل ميت
انه وارث لميت وان لم يكن له وارث فله ان يقول هو وارثه لا وارث له غيره وانه ميت فله ان يقول هو وارثه لا وارث له غيره
بواشئة فان اقامه سبب المسمى من سبب الذي قضى به فان عيى سببا على من في ماله يكون ذلك قضاه وانه لا يسبب
لانه لا بد من ان القاضي يقرر ذلك سببا اسم لا يكن الا اسما ولو كان في ماله على رجل مات فخير حرمه من غيره

من الوارثة وادعى داراني يد رجل ان بقره الدار كانت لابيها مات ثم تركها لبرائمه ولو زنته وذكر عدد الوارثة فان القاضي
يقبل بنية ويقضي بالدار لابيها ويدفع الى الدعي حصته ويترك حصته لبقية الوارثة في يد المدعي ما يثبت بحسبه في حق حساب
يضعها على يدي عدل ولو ادعى داراني يد رجل انها كانت لابيها مات وتركها لبرائمه واقام على ذلك بنية وشهد له شهود
مات وتركها لبرائمه او قالوا مات وهو وارثه ولم يذكر واحد والورثة ولا حصة الوارثة واقاموا ولا نسلم له وارث آخر ولا قالوا
وارث آخر وقالوا مات وتركها لبرائمه او زنته فان القاضي لا يقبل شهادتهم ولا يدفع اليه شيئا وان قالوا انما
ولم يقولوا لا نسلم له وارثا آخر فان القاضي ياتي زنا ما كان تاني ولم ينكر له وارث آخر فانه يدفع اليه الدار ولا حصة منه كنه
في قول بحسبه بنية ربح وعندهما حصة هذا اذا كان هذا الدار ثمن لا بحسبه بنية كلاب والام والابن فان كان ممن يجب بغير
كالاربع والتم واجبه فانه لا يدفع اليه شيئا وان كان الحاضر لا بحسبه بنية ولكن قيل نصيبه مرة ويكسر اخرى كالزوج والزوج
يثبت بخدمته مال الميت شبهة يشهد انه لا وارث له غيره او لم يشهد والابن حصة الوارثة يتبعها عن الكل في اثبات مال
الميت على كل حال ثم ينظر ان شبهة يشهد انه لا وارث له غيره وكان رواية على النصف على قول محمد ربح وان كانت
يعطى لها الربع وعن بحسبه بنية رواية ثمان في رواية كما قال محمد ربح يعطى له او فريسيين في رواية يعطى له اقل من
الثلث للمرأة والربع للزوج ولا يحسب يورث فيه اربعة قالوا بل في قول كما قال محمد ربح في قول يعطى لاثني عشرين وفي
قول يعطى للمرأة ربع الثلث في رواية يعطى لها ربع الثلث ويحبل كانه انت من ابوين منسبتين اربع نسوة وفي الزوج لم يرح
قول حصة لغيره نصف ولا يحسب يورث فيه ثلثة او اقل في قول كما قال محمد ربح في قول لربع وفي قول لربع
الكل ويحبل كانه انت من نسبتين ابوين وزوج واصل له من اثني عشر وشغل لاجل الزوج الى خمسة عشر فانت
من لثلاث مات الرجل عن امرأة اهل اوام ولد جلي وورثة فان القاضي يورث لغيره ثلثة الى ان يظهر حكم الجمل فان ابوالانصر
وطلبوا لقبيل لثلاثة يورث القاضي لغيره ثلثة الى ان يظهر حكم الجمل في وقت نصيب اربع بنين محمد ربح في وقت نصيب
ثلاثة من لثلاثة ثمانية من خمسة بنين يورث في وقت نصيب غلام واحد لانها في العادة تلد ولد خمسة او عليه لثلاثة
وغرة في رواية يورث نصيب ثمانية كما قال محمد ربح رجل مات ولها ابان حصة ما حاضرا والاخر غائب فان غرضه حاضرا جالما
جنسيا وادعى ان له على ابيه نصف درهم ميراث لابيها على هذا الرجل الاجنبي النصف درهم لال لابيها غير هذا اللفظ قالوا
بنية الابن الحاضر في اثباته دين الميت على الاجنبي ولا يقبل في اثباته دين الابن على الاب لابيها لغيره حصة ولا
لقضه

الرئيس من الالف التي مقبض بها على خبيسي لانه رحمته لا يبرئ من الموت وذلك حتى لا يغير الاخ رجل الكوا في جبريل
اتحاد واما الذي في يد يد الدار البيضة ان طلاق الثياب كان ادى هذه الدار واستحقاق من يدو ونفها انما هو الاستحقاق
الذي يدور في اليد البيضة في اليد بل هذا انما اقران يدو كانت بدعوة قبل الاستحقاق وهو ليس بمخبر في
الاستحقاق رجل ادى واداني يد رجل وغيره ودوا كما ذكر الله في طيرة ذلك فاما من عند القافونم بالادعي بيضة
على الذي عليه انها لانا من عند القافونم من يد الذي عليه ان الدار التي خامه يد الذي فيها ليد الذي ولم يذكره والد
في هذه اراءه واما لفرقة الدار ذكر في المستحق ان يولد في وقتي لخال ادى وكذا ان لم يشهد الشهود انه قال الدار التي خامه
فيها ركنهم فلو ان شهد ان الذي عليه قال الدار التي في سكتة واحدة ودوا كما ذكر في يد يد الدار الذي فانه يغني بها كذا
رجل مات فقامت امراته واولاده بالبرث وهم كبار كلهم وشهدوا لاخذ وجهه وجسدوا وشهدوا ان زوجها كان على كذا
فاهم رجعون عليها ياخذت من البرث وكذا قال ابو حنيفة واليود سمع روح في امرأة فحكمت وجها بل غم
انما لم يبيته انه كان مطلقا فلما قبل الخلع وكذلك الرجل اذا قام من امراته ميراثا فحسب الاخ انه ميراثا وانه
ان يذروا روح ويذللح ثم قام الاخ لم يبيته ان الزوج كان مطلقا فلما ذلك جائز ويرجع الاخ فبا حصة الزوج من ميراث
واذا قسم القوم دارا والاراة مفرقة بذلك واصحابها الذين فعلوا طاعة من الارض غم اذ عمت ان الزوج لم يصب فيها اياها
في صحبة او اذ عمت انها شتر فحازت حصة اقبلا فقبلت خبيتها وكذا ذلك اذ قسموا دارا فاما ما سأل انسان طاعة في
ميراثه عن امير غم ادى حصة هاني قسم الاخر باء او فخلد وزعم انه هو الذي بناء وعمره واما لم يبيته على ذلك الا قبل
القسمة السالفة من ميراثه ان جميع فك ميراثهم عن امير وان هذا قسم ما ميراثا لانيه وكون رجله من طلاق
مات وترك هذه الارض وهذه الدار ميراثا ثم ادى بعد ذلك ان لم يبيته او ميراثا لانيه وكون رجله من طلاق
من دعوى الوصية وكذا ادعى ويأفل الموت لان محل الدين والوصية المترك بعد الموت توصف بانها ميراث وان كان
فيها دين او وصية وكذا اذ رجعا ان هذه المواضع ميراثا سينتفع بها ثلث ادى حصة هم ان ثلث هذه
المواضع وصية من ابني الابني الصغير فلان واما لم يبيته فقبل بيته رجل ادى انه تزوج هذه المرأة فأكثرت ثم مات الرجل
فخارثا يد ميراثا كان لها البرث وكذا لو كانت المرأة او عمت الكحل فأكثرت الرجل ثم ماتت فطلب الرجل ميراثا و
زعم انه تزوجها كان لها البرث وكذا ادعى عن الحسين يورج في النوار وكون امرأة او عمت على تزوجها فطلبها فلما كان

فانكر الرجل ذلك ثم مات وطلبت ميراثها عنه لا يكون لها الميراث وكذا لو كرهت نفسها قبل تزوجها فوجعت انه لم يلقها وادعى ميراث
فوقم ميراث ادي رجل انه شترى من بعضهم نصيبه الذي ورث عن ابيه من بنة الدار وهدوا عاتق اقر الحافر من فيها الحق في القبا
ونصيبه من ميراثه عن ابيه وقادوا لاندري شترت ايام لا ولا ندر في ايك حصه الغائب منها فاحضر المدعي شهودا وشهودا عليه فاشتر
من الغائب لا يقبل بسببته ولو قالوا بده الدار لاقى القبا فبقيا قبلت بسببته المدعي ثلثة مائة ورواوا عن ابيهم فادعى رجل
ان اباهم غصبها اياه فحلفوا فقل حصه منهم عن العيين وعلقت الاخران وفدروا مالان ابيهم غير ذلك فبقين ناكل قيمة اخصص
المدعي ويرد حصه لنفسه من الدار على المدعي وان نكل وحسدوا قرائنه فكان دية في ابايهم بر حصه على المدعي ولا ينقسم ثانيا
لان الودعة لا تكون مضمونة ولو ادعى شيئا لابي وقام بسببته ان الهشيش لا يبريات وتركه ميراثا وان اياه مات يوم كذا
من شهر كذا من سنة كذا واقامت المرأة بسببته ان اياه تزوجها يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وان مات بعد ذلك بجوم
اليوم الذي وقت الابن لا بد ذلك ان المرأة اقامت بسببته على الكجاء بعد ما ثبت الابن بجم يوم فان القام لم يقضي لكل واحد
منها يقضي للمرأة بالكجاء وبعدها في الميراث والابن بالميراث وكذا لو اقامت امرأة اخرى بسببته انه كان تزوجها بعد
الاولى بجوم يقضي بنكاحها اليقين كخاه الاولى ويقضي لها بالميراث مع الابن ولا يشبه هذا لو ادعى الابن ان فلانا قتل اياه
واقام بسببته وارخ للقتل انه قتل في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا انما اقامت امرأة بسببته انه تزوجها في يوم كذا
بعد ذلك اليوم فانه لا يقضي بسببته المرأة من الا ان قتل بدخل في القضا لان المقتول يستحق حائل القاتل بالانقسام
واما الدية فاذا قضى قبله وجوب الدية او القصاص في ذلك الوقت لا يقبل بسببته على الكجاء بعده بخلاف الموت فان
لم يستحق شيئا بموته على احد فاقام بدخل وقت الموت في القضا لعدم تعليق الحكم بعيل القتل الا يرى انه امرأة لو
اقامت بسببته انه تزوجها يوم كذا بالكونه واقامت امرأة اخرى انه تزوجها يوم كذا من شهر من تلك سنة بخراسان فانه لا يقبل بسببته
والاخرى لا قاتلا ولو ادعى رجل على رجل انه قتل اياه عمدا بسببته من سنة وانه وارث لا وارث له غيره وجازت امرأة
منها ولده واقامت بسببته ان والده تزوجها ثم خمره عشرين سنة وان هذا ولده منها وارثه مع ابنه هذا قال ابو حنيفة
استحق في هذا ان يجزيه المرأة وثبت نسب الولد ولا يطل بسببته الابن في القتل ولو اقامت المرأة بسببته على الكجاء
ولم مات بولده بسببته بنية الميراث او ولد المرأة ولقي القاتل وانما ذكر في النسب خلاصته وهذا قول ابي حنيفة ومحمد
ولو ادعى وارثي يد رجل ان اياه شترى من ذي البذالف درهم مات ابوه فحج بالذلف صح وعواه وان لم يذكر المدعي في

ان اياهات و تركها برادر غم القاضى سباله سينته ان يشهد و انهم اعلمون له و انما غير ذاك القام سينته على ذلك
 مشاهدتهم و اير الله على ان غيبه القم و يغيب له سبع و لو كانت الدافى و رجل غير النافى له ان القام سينته ان اياه مات
 سباله و تروى رجل و الدافى و رجلين فقام سينته ارجه باعد الدار و عليها الاخر و لا يعرف انهم و الدافى باع من الدار
 سلم فها دهم اطله رجل ادى و الدافى و رجل فقام سينته انه شتر من فخرى اليه اوفى رهم فقال ذو البه له انا
 غم قام ذو اليه سينته ان الدافى شهد و عليه الدار و ذكر فى اشهادا و قال قبل سينته دى اليه و اطل له سبع و النافى
 ايسر لا يطل سينته على الرود و ان كان الدافى عليه قال فى النكاره لا يسر سينته او قال لم يجر سينته لان من غير ان
 لم يكن سينته لان الدافى ادى به الدار و غم باله فيها و اطل ما قال شيخ الامام المعروف بخواجه زاده روح اطل
 سينته الدافى عليه على الرود و الدافى التفرق و ان لم يجر محمد روح ذلك اجل باع من رجل بارية ثم غلبه شترى
 بعض و لا يدى ابن هو فقام البائع سينته على ذلك فان انما تسر سينته و يسر اجارية على شترى بطل
 و انظر له و بقية البائع الثمن يستوفى منه كقبل له فقال ان البائع استوفى الثمن و اير الله شترى عن الثمن فان كان قبض
 بسك قبض السائب و النكاره فبقية ثمنه لك على شترى به اذا كان لا يدى مكان انما ثمنه كان برون ان
 شترى لا يسر القاضى اجارية رجل ادى شترى من رجل فاكم له ما عليه سبع غم ان باع ذلك الدافى
 فقام سينته لا قبل سينته لان البائع لا اكره يسر او لا غم او ما بعد ذلك اكره شترى القم السبع لمحو و ما فلا قبل سينته
 البائع بعد ذلك فصل فى دعوى النكاره امرأة ادعت على رجل انه تزوجها فاكم الرجل غم ادى الرجل
 بعد ذلك و انما سينته قبل سينته بكذا يسر لان النكاره لا يطل لمحو و ما رجل ادى على المرأة انه تزوجها ان
 ما كرت فقام سينته على انه تزوجها الباقى و رهم قبل و يقضى بالنكاره الباقى فكم او فقام سينته انه تزوجها على نه سينته
 سينته و لو كان نه فى يسر لا قبل امرأة مع رجل فى منزله و بطل او لا غم اكره ان يكون امرته قال ابو يوسف
 اذا فرقتان به الولد و له امرته هى امرأة و ان لم يكن سينته و كان الغول قوطا و ان كانت معه على نه الحاله كذا زوجه
 مات الزوجه فماتت على الميراث ان ماتت ماتت لا يطل خربت النكاره و وزعت ان ماتت لم يكن امرته الى
 و لكن لم ينفى النكاره فاجرت كان عليها سينته و كذا كذا فى يسر رجلان شهد المرأة على وارت رجل انما كانت اياه
 طهين و لم يشهد و انه مات و هى امرته و الوارث لم يجد و كذا جازت منها دهم كذا ذكر فى نهسته امرأة معها و له فقال

هذا الولد منك وقد تزوجتني وقال الرجل ألم تزوجك هذا الولد من غيري فك لا يثبت له الولد منه ولا له عليه
 بما عليه المهر رجل قال لامرأة زوجي كساوك وانت غفيرة وقالت بل لا وجيتك انك كبيرة لم ارض كان الغول فوفاها لمه
 مينة الزوج رجل قال لمهنيته على امرأة انه تزوجها وافتات اقها عليه مينة انه تزوجها قال الزوج في رجع فقبل مينة
 ولا قبل مينة المرأة لانها كانت مينة على كحاح فبعدت وقت مينة المرأة ولم توفت مينة الرجل طرقت
 الرجل فميت كحاح المرأة التي يدعى الرجل ويطلق كحاح الدعية وها على الزوج نصف المهر وليس للشايعين ان يشهدوا
 فادار ابنا بسان في منزل ومهيه وظل كل واحد منهما على صاحبه كما يكون بين الذواج وهو قبل ما يشهد بالكن
 بالتماسع واما جازت بشهادة على الكحاح فبما على كحاح الا انهم في الاثمة يفسد كحاح ليجوز الشهادة على الرجل كحاح
 الكحاح بالتماسع رجلان ادعى الكحاح امرأة واقام كل واحد منهما مينة انها امرأة فالتكاثرت في بيت واحد فاجفوا
 لانها في بيده فترجم بحكم البعد كما لو ادعى اثرا عشرين من رجل واقام كل واحد منهما مينة انه شتره من فلان كذا وكذا
 في بيده بها كان هو اولى وكذا لو شتره واحد على الكحاح انه دخل بها كان هو اولى ومنه ذكر انه يحل للشهود ان
 يشهدوا على الذنوب بحكم الكحاح بالتماسع فالتكاثرت المرأة في بيت واحد بها وشتره شهودهم بها بالدخول واقام الاخر
 انه تزوجها قبله كان هو اولى كما في دعوى شتره اربع مينة فوالله الا اذا اقام الاخر مينة على بيت شتره وان
 ادعى الكحاح واقام كل واحد منهما مينة وارضا وتاريخها سواء فالتكاثرت في بيت واحد فاجفوا مينة في البيت
 وان اخرج حدهما ولا اخرج فمصاب البتة اولى كما في دعوى شتره اربعة مينة فوالله الا اذا اخرج احدهما ولم يورخ الاخر فيفقد دعوى الكحاح
 فان ارضا وتاريخ حدهما سابق فاما سبق اولى على كل حال وان لم يورخا وعدلت مينة حدهما فاجفوا اولى وان
 ابينتان جميعا لا يعقد حدهما فالحال لم يقيم المينة وان اقام مينة ولم يورخا فميت هي في بيده فافسها
 القاضي فافترت لاحدهما انه تزوجها قبل الاخر وافترت انه تزوجها دون الاخر فهي للفرقة لانها لما اقام مينة ولم يكن
 لاحدهما تاريخ ولا يد اطلت بيتهما المكان انها ترفا وافترت لاحدهما ثبت كحاح الفرقة تصداقها وكذا لو اقاما مينة
 فافتت احدهما فافترت المرأة بكحاح لميت صح او ربا وبعضها بالمهر والميراث وكذا لو اقاما مينة على الكحاح والذنوب
 فافترت المرأة لاحدهما انه دخل بها ولا فهو اولى وان لم يفرق بينهما وكان على كل واحد منهما بالدخول الاقل
 من البسعي ومن مظهر المثل ولوا انها ادعى الكحاح امرأة فافترت لاحدهما فقام مينة على الكحاح فذكر حدهم يشهدا

من في العاوي الميسرة انه لا يقرب لوجهه ما لم يقرب ولا يقرب من نفسه الاقرار صاحب يد واما ان يجوز ان لا يقرب
رجل اذا اوجبت المرأة على رجل نكاحا بالحد فانما كانت المرأة لم يثبت يقيني لها ولا يقين النكاح يجوز له ولو ان شئ من
وجهه فيها على رجل وجهه انه تزوجها ويوجبها فانما كانت احد منها لم يثبت على نفسها انه تزوجها بانها لم يثبت
بها فانما كانت الاخرى لم يثبت على اقاربه انه تزوجها بانها لم يثبت على اقاربه انما كان القاضى يقين
كل واحد منهما الا ان الذي شهد التزويج على نفسها او استحواذا وانما كانت احد بالهينة على اقاربه بالحد يوجبها
ولم يثبت الاخرى لم يثبت على اقاربه بالحد وكذا انما كانت على النكاح ويوجب لكل فان القاضى يقين بالحد يوجبها
وبالمهر الذي شهد به ولو ان النكاح لم يثبت على سبق نكاحها ولم يثبت على وجهه منها لم يثبت على اقاربه بالحد يوجبها
اصلا فرق غيره وبينها ويقين نصيب الا ان لم يثبت عليها ليرة الارام يوجب الارام وله عتية الدايير يوجب الدايير وهي
ادعى به وعرفه نكاح امرأة فقلت تزوجت زيدا بعد عتية وفي امرأة بدو وانما القاضى بعد ادعى النكاح ثم يوجبها
فقلت تزوجت زيدا بعد عتية وفي امرأة ادعت على رجل نكاحا ما ذكر الرجل قال ابو يوسف يوجب الرجل ابدا في
وان كانت المرأة في طلق بائن قال القاضي يوجب على النكاح متى طلق ليس للمرأة بينة يقول القاضي فقلت
لاستوفاء على النكاح احد المشايخ يوجب بيمينه وعده رجوع وعليه العتوى وعنه يمين رجوع في رجلين ادعى نكاح امرأة فقلت
لاستوفاء ما قال ليس ان يجلها الاخر لم يثبت الذي اقرت له المرأة على دعوى الاخر فان طلق للمفتر بئى وان طلق
اليمين يمين في بينهما لم يثبت للمرأة الاخر فان طلق بئى وان طلق بئى فقلت بئى فقلت بئى فقلت بئى فقلت بئى
الى الاول السدوق فتردها الاول ثم عدت ان زوجها الثاني لم يكن رجل بها قال ابو القاسم رجح الحاشى المرأة عالمه بئى
عليها الاول فقلت عند النكاح اعلنت لك فتردها الاول لا يقبل قولها بعد فقلت الحاشى بائنة لا تقبل فقلت بئى فقلت بئى
بئى قولها الاول وان كانت اقرت ان اتاني مدد ولم يبعها وواتها لم تقبل شيئا عند نكاح الزوج الاول حتى تزوجها الاول
فقلت ما تزوجت بزوج آخر وانما تزوجت ولم يدل على ان كان القول قولها امرأة طلقها بزوجها فقلت بئى فقلت بئى
بما قبلت انها تزوجت فلما اجابها واكر الزوج الثاني بالجماع ذكرنا انما طلق رجوع ان القول قولها ويجوز للاول نكاحها ولو اقر
اثنان بها على وجهي تنكر كان القول قولها ولا يجل للاول وتقولان الزوج الاول بئى فتردها الاول وطلق الزوج الثاني
فقلت قد وثقتي فرق بينهما وعليه نصف البعد ابق ولو قال الزوج الثاني تزوجت بك قبل فقلت بئى فقلت بئى فقلت بئى فقلت بئى

وقلت أنت كنت أنت قلت بعد طلاق الاول سقط استنبان فخلق فرق بينهما ولا مهر لها وانك انت اول استقلت كذا ثم قلت
 كنت في ليلتي عندك كما بك كان القول قولها لنفسه في نفسها وطها المهر رجل تزوج امرأة ثم قال لها كان لك زوج قبل
 فلان قد طلقك ونفقت عندك فتررتك قالت ما طلقني الاول لا يفرق بينهما فان حضر فغائب بعد ذلك انك الطلاق
 فرق بينهما وهي الاول وانك انت الاول بالطلاق والطلاق وكذا بتة المرأة في الطلاق كان الطلاق واقعا عليها
 الاول من هذا الوقت ولفرق بينهما وبين الآخر وان قصدت المرأة في جميع ما قال كانت امرأة الآخر وان اكرت ما قرأ
 الاول من الطلاق فهي امرأة الآخر اذا قالت امرأة تزوجت بغير شهود او في ليلتي او حال كنت مجرسية
 انك فأكلم الزوج ذلك كان القول قول الزوج اجماعا وان شهد الزوج بشئ من ذلك وكذا بتة المرأة يكون طلاقا حاكما
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح اذا كان للمرأة زوج معزوف طلقها فتررتك باخر وقالت تزوجت وانا في ليلتي
 انك ان بين طلاق الاول والطلاق الثاني اقل من شهرين كان القول قول المرأة وان كان بين الشهرين والليلتي قولها
 العجينة روح وبها الخلاف المطلقة اذا عادت الى الزوج الاول بعد شهرين قالت لم اترجم غيرك كان القول قولها وبها
 كما قد ذكر في ليلتي رجل شهد رجل انطلق بذه المرأة ولم يشهد انها امرته فاجاب القاضي شهادة عليها ثم اوعى
 انك انك امرته وقال لم اعرفها ولم اكن خلت بها قال ليلتي منه ذلك كذا لو شهد على امرته المرأة انها امرته هذا الرجل
 فاجاب القاضي عليها انك انك امرته ثم ادعى انها تزوجها منه سنة والى لم اعرفها اذا علمت سنة قال ليلتي
 منه ويطلب القاضي قصاره ويرد على شهادته ولو كان يداشدها امرته ثم ادعى التزوج ليلتي ذلك كان رجل تزوج امرأة
 ثم ادعى انك انك امرته ثم ادعى انها امرته ثم ادعى انها امرته ثم ادعى انها امرته ثم ادعى انها امرته ثم ادعى انها امرته
 اذا سادم بدارني يد رجل ثم ادعى انها امرته ثم ادعى انها امرته ثم ادعى انها امرته ثم ادعى انها امرته ثم ادعى انها امرته
 المساومة وهي له ومسته الذي في يد الدارته وكيل الباني رجل اشترى عاومة متقبعة من رجل فلما نفقت فلما قال
 هذه عاومة ولم اعرفها ليلتي قوله ولا ليلتي سنة امرأة غاب عنها زوجها فاني اليها ففعلت بالليلتي سنة وعنت
 وتزوجت بزوجه ثم جاء رجل وقال رايت زوجك حيا في بلدة كذا قالوا اني سمعت الذي اخبرنا بالموت اولام يكن لها الا
 من الزوج الثاني لان خبر الواحد العدل مقبول في باب الموت فيجوز لشهادته على الموت باجماع سماعه من احد وفي غيره
 الموت لا يحل له ان يشهد بسماعه من احوبه لان خبر الموت كالحاج الوقت لا يشهد من اجماعه غابا فلا يمتنع خبره

ليركون من شبهة من المباحة ما اذا اوجعت احسان على رجل فقامت كل واحدة منها لهيئة من زوجا او لكان فكلت احدى
 الزوج اوصدق حصة منها انما الاول كانت المرأة وتبلى نسيئة لاحد ولا تبلى لخاص المهر ان لم يكن دخل بها وان
 المزوج لم تزوج حصة منها او قال تزوجا جميعا ولا ادري الاولى منها قال في الكتاب خبر من سبينة وبينها وبين
 المهر سبينة ان لم يكن دخل بواحدة منها او قال تزوجتها ولا ادري الاولى منها ما اذا اكل لم تزوج منها نسيئة
 بحسبني والاصح ان في الغالب في الغالب سوا او يزوجها او كانت لهيئة بعد موت الزوج فانه يقضى لكل واحدة منها المهر
فصل فيما يتعلق بالكل من المهر والولد وغير ذلك لبعض من المسائل غير زيادة في
 رجل قال لامرأة تزوجتك الاصبى فقال لولبي تزوجتني وانت بائع كان القول قولها ان الغامض لا يفرق بينهما بل
 يسارل اباها وليك ام لان قال لا يقول له الغامض بل اجرت بعد البلوغ ان كان لا يقول له الغامض بل اجرت ان قال لا يفرق
 بينهما امرأة وسبينة مهر من الزوج وقالت نأمة كذا ثم قالت بعد ذلك لم يكن مدرك وكذبت فبطلت قالوا انما كانت
 فذلك كانت في ذلك الوقت او كان بها علامة الدركات لا يصحق بها لم تكن مدرك وان لم يكن كذا كان القول قولها
 رجل تزوج سبينة الباندة فماتت بعد موت الزوج بطلب الميراث ان قالت تزوجني والذى باعني كان لها الميراث
 قالت لم يكن امرأتها بالتزويج لكن حين لم ينفى انه تزوجني راجعت ان قامت لهيئة على ما قالت كان لها الميراث وان لم
 تقم لهيئة لا يتبع التكاثر ولا ميراث لها لانها اقرت ان التكاثر الاب انقضى موقوف ما لا يقبل قولها في تنفيذ الالبسة رجل
 تزوج امته الباندة فبطلت التزويج ثم ختمها الى الغامض فادعى الزوج انها سكنت حين علمت فقال لا بل دعت ان قال تزوجت
 حين علمت كان القول قولها وان قالت علمت بالتكاثر يوم كذا فماتت وقال الزوج لولبي سكنت كان القول قول الزوج
 وهو بطريق او كفى لشبهة اذا اختلفت شفعة من شترى على هذا الوجه ان قال الشفع طلبت شفعة حين علمت كان القول قولها
 ان قال علمت باستراة يوم كذا فطلبت لا يقبل قولها صغر شترى وحيث ان لا ياب والجد فاحتمت زوجه بعد البلوغ وهي كبر
 فقالت احسن العشرة من بلغت وكذا بها الزوج لا يقبل قولها الا كسبينة وان اختلفا في الحال فقالت بلغت لان احسن
 العشرة فقال الزوج لا بل ثبت قبل هذا وسكت كان القول قولها وانما كانت ثيا وقت البلوغ لا يتصل بخيارها الا بالاشهر
 او دلت على التمسك وغير ذلك ادعت امرأة مهرها على واثرو بها اكثر من مهرتها انما انوارت مهرها بالتكاثر لا يقبل قولها
 ان كان مهرها كذا فبطلت مهرها فان قال الوارث لا يقول له الغامض ان كان كذا بغير مهره ومن الاول كذا اكثر من

مروي به شهابان قال لا يقبل له القاضى ان كان كذا الى ان بقي القاضى على منعه ابره مثل فبعد ذلك انما قال لا يقبل له القاضى
 منعه ابره مثل ويحافظ على الزيادة وتفسيره اذا قرح رجل لرجل بال غيرته من الدارهم فان القاضى لم يقبل كذا الى ان
 باقى القاضى على منعه فبعد ذلك ياترهم ويحافظ على الزيادة به معنى المدعى هذا اذا كان القاضى يعرف منعه ابره شهابان
 لا يعرف ابره امثاله السؤال عن مسيلم واماها فانها لم يثبت على انا على رجل تروج ابنته الصغيرة فادركت بعد ما قرح بها
 هرا من الزوج فقال الزوج وقت المهر الى ابيك وانت خيرة فبعد ذلك الاب في ذلك قال لا يجوز مهره الا بالاب ما يها
 ان خبث مهر من الزوج ولا يرجع الزوج على الاب ابن اوى مهر من في تركه والد له قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الحسن
 رحمه الله ان كلمة القاضى اقام لهينة على ادا على جاز وان عجز عن اقامته لهينة فعرض به مثل قالوا اقل شيئا
 روح واما على قول خبثه روح لا يقضى به مثل لم يموت الزوجين مطلقا طلبت نفقة ولد من الزوج المطلق فقال
 تزوجت بزوج آخر ولم يتك من الحضانة وانا اخذتك لولد فقال لم تزوج او قالت تزوجت رجلا فطلب من كان
 القول قولها اما اذا تكررت الزوج فظاهر وكذلك اذا قالت تزوجت رجلا انها اقترت بالتحلل لم يبرأ فلم يصح مهرها
 وان قالت تزوجت رجلا فطلب من لا يقبل قولها ويكون الابان خبث منها الولد الا ان يحسبها المقر في الطلاق وتغيير
 به ام لم تطالب نفقة من الاب فقال الاب انا احق به لان امره في نحاسي لكنها هربت مني وقالت الجدة لابل ماتت
 قالوا ببرك الولد مع الجدة يقال للاب طلب امرأتك لان الام اذا لم تعرف مكانها كانت بمنزلة المفقودة فان اخذ الاب
 امرأة وقال هذه ابنتك وولدى بندها وصدة المرأة في ذلك قال الجدة ما هذه ابنتي وانتي مت ماتت كان الفعل قول
 الاب والمرأة وهما ولي بالولد وكذا لو قال الاب ولا عجب خاتمة الجدة هذا ابني لاسم ابنتك فالقول قول الاب الجدة اقتر
 له بالنسب الاب منكر من الجدة رجل اعترق امرته ثم خاتمت مولاهما وطاه ولد فقال للمولى تعقن قبل الولادة والولد حسر
 قال للمولى لابل ولدت قبل الاعتراق والولد يقين ذكرنا بطي سرح النحان اولد في يد ما كان القول قولها وقال ابو بكر
 سرح النحان الولد في ايديها فانه لا يكون القول قولها لانها تدعى الولادة في مهرها لاوقات في حرية الولد ولو كانت
 في يديها الاولى لان نسبه المولى قامت على نفى العرق ونسبها قامت على اثبات الحرمة وكذلك هذا في الكتاب
 في تفسير القول يكون للمولى لانها نصا وعاقل من الولد وذكر في المستخرج عن محمد بن سرح انه قال النحان الولد ليس بغير
 اليه ويكون القول قول الولد والنحان لا يعبر عن القول لمن يهوى يديه منها وان اقام لهينة فبنيته اولى به وكذلك لو كان

مكان الاغاق كناية عن علمنا في اولاده ووافق الجارية ثم خلفا بعد حسين بن الوليد فماتت حملة بعد ما عشت ما يذكر
ان المولى ولده قبل القرن خمسة عشر كانت في فاك كان الولد لا يعرف من نفسه والمولى الى الام لان اخر سنة منها
او ولد لك في المكانة انما في الدرسة وام الولد الفول للمولى حاربه من جليلي اولمته او اكثر ولدت ولدا فادعوه وسميت
انفس من الكل في قول جميعه وزعموا من بن داود وعنه حنفية في رواية ثبت من الخمسة لاس الزبارة لان
من نيب الحامه لا يذبح والحامه الميراث والخصانة والسرية ونحو ذلك مما يقبل بشك فيقبل سببه الكل كما لو ادعوا ما ج
اما ما حمل وجهه منهم سببه فيخاطبه وله بها واثم هذه لادبه معروفة فانه يقضي بهيات وان كثرته اذ ولدت
في بطون فمخلقة فشهدت فغير على شجر المولى شهدا من ابناء جدين ولدت الاكثر المولى اذ ابنه وشهدا في اباكين
ولدت الثاني شهد المولى اذ ابنه وشهدا الثالث والمولى في جميع ذلك قل محمد راج الولد الاكبر
ما ج لانه لم يشهد على شهد المولى بنسب الا وجهه فلا يثبت سببه الثاني في حكم ولد ام الولد لان الاول في الثاني
شهدا على شهدا اذ اباها ام ولد له وان لم يجتمع على نسب الثاني فاعتصم على من الحرة لان فثبت ذلك المحي فيشهدا بها
الما في وان لم يثبت سببه اذ امارت الجارية ام ولد له يا ولد الثاني كان الولد الثالث ولد ام ولد فثبت سببه
الا ان جميعه وذكر في المستحق رجل مات ترك له امة لها امة اولاد في بطون مختلفة فاما استاذه بن الميراث
بذ الولد الاكبر وله منها قال هو ابنه والا وسط والا صغير فله منهم فان بين شهدا فاولا شهدا فاولد الاكبر وله
فصل ان ولد بن فان الا وسط والا صغير فله اياه وقال فرج في الاول ايضا اباها وقال محمد راج اذ امارت بولد
او قرار المولى بالولد الاكبر سنة اشهر فصاعدا لولد وان عارت به لا قل من سنة اشهر لا يبره لانها امارت فاشتم
سدد بوم شهد بولد الاول فلا يلزم مكان من الحمل قل فذلك من سبب يورج في الامالي رجل له امة لها ولد
ابطون مختلفة فقال شهد بولد اوله وولد مات قال ابو يوسف يورج يعين كل الولد الا صغيرا يعين الام فاما الولد الاول
الا وسط يعين من كل وجهه منها لانه قال شهد كم حرر عالا مصر في الاحوال كلها فمعين كله والآخران كل واحد
شهادتين في حال ذلك فاليقين يثبت لثمة وعنه الحسين يورج في رواية اخرى يعين من الاول والا وسط من كل واحد
رجل صالح حاربه فجاد ورجل مسج فاسل خبنة الجارية ما في شي خبنة خلة فربما خلقت من خبنة وان
الولد وله في قصير الجارية ام ولد له وذكر في الامل امة ولدت في ذلك بل ثلثة اولاد في بطون مختلفة فاحص المولى

أحد هم قال إن ادعى الأصغر ثبت نسب الأصغر منه ولا إن سيج الآخرين عند الكل وإن ادعى الأكبر ثبت نسب الأكبر منه
والأصغر بمنزلة الأم ليس لأن بيها ولا ثبت نسبها منه فعندنا دعوى الأكبر يكون فيها الآخر من لا تزل أن النسب
نسب الولد حتى عليه شدة عاتقنا تخصيص الأكبر بالدعوى ولو سكوت عن الآخرين بمنزلة النفي وولد الأم الولد ينفي عن غيرنا
وقال فرج الله دعوى الأكبر يكون ولو لم يكن لكل رجل باع أم ولده ولم يشترى يعلم بذلك فجارت بولده فادعاه
فإن الولد لا يكون المشتري ويكون البائع إن لم ينفعه فأنفعه البائع ثبت نسب من يشترى أسخا ما ولا يكون حر إلا المشتري
أذا كان يعلم أنهما ولد له لا يكون مغرورا ولم يعلم يشترى أنهما ولد له كان الجواب كذلك لأن ههنا إذا نفاها ببلد واحد
المشتري كان حر إلا أن المشتري إذا لم يعلم يكون مغرورا وولد المغرور حر رجل اشترى جارية ففكر بها قبل بيعها فاشترى
البلد في ذلك فقال له البائع ههنا فان ثبت الحمل فهو مني وأم البائع غلاما ووكيل يدور الثمن على المشتري ويقض
الجارية عنه ذلك غاب المشتري فاستقطت سقطا سبنا خلقة لا قل من ثلثة وعشرين يوما من وقت قول البائع
ذلك فلان سقطا يكون من البائع وعليه فنه وقصير الجارية أم ولد له غير الثمن على المشتري لأنها إذا جارت بسقط سبنا
خلقة ظهر أنها كانت حاملة وقت كلام البائع لأن خلق الولد لا يتم لا قل من ثلثة وعشرين يوما فثبت نسب من البائع
قال النحاش في البطن جارية غلام فهو مني والنحاش جارية فليست مني فولدت ولدا لا قل من ستة أشهر فذكر عصام
أثبت نسب من غلاما كان أو جارية لأن الإنسان لا يعلم ما في البطن الحامل امرأة الحرة إذا جارت بولده ففاه لا عن الثمن
بينهما ثم ينظر بعد ذلك إن نفاها في مدة قرينة بعد الولادة فيقطع نسب الولد وإن نفاها في مدة بعيدة لا يقطع والبولد
ومخرج قد المدة بعيدة بأربعين وقالا بعد الأربعين لا يقطع نسب الولد فيقطع. والجو خيفة روح فوض ذلك إلى رأي القاضى ولم
يقدر ذلك سجل مني بولده المسكوت فكت ثم نفاها بعد ذلك لا يصح فغيره وكذلك في ولده أم الولد فاسكوت التهنيت
فيها يكون قبول الولد وفي ولد الجارية لا يكون قبولاً رجل في يده مال زعم أنه ورثه من امرأة كانت له وهي تلك المرأة
أقره رجل أنه إن تلك المرأة فقال المقر إن أقالا كنت بزوج بها قال أبو يوسف روح يكون المال بينهما نصفين
للزوج ونصف للزوجة المقر إلا أن يقيم الزوجه أسيرة إن أقالا تلك المرأة وقال في روح المال كله للزوجة إلا أن يقيم الزوجه
أسيرة على زوجها وغيرة ثلاث مسائل قد بانده والثانية مجهول نسب في يده مال فقال ورثته من أبي وهو غلام
ثم أقره بذلك لزوج الأب أم فقال المقر أنا ابن فلان أسيرة وانت قلت باس له قال أبو يوسف روح المال بينهما نصفين

وقال خرج المال كله للقرلة وآتاه المرأة فارت بها ورثت هذا المال من زوجها فلان ثم فرست باع لزوجه فقال المالك
 انا انا ولسنت امرأة له قال ابو بصير ربح المرأة الركن والناقي للزوج وقال في نفسه ربح المال كله للزوج الا انها كانت
 المزودة حسنة على النكاح رجل اعلى على ميتة يا بصره وارثه وبنيوت اذ ليس في يد الوارث ان ما لم يسمع عولاه ولو اقام
 حسنة على ذلك قبلت حسنة وان لم يكن ليس كان ان يحلف الوارث على العلم بالدين كذا ذكره الخصاف في كذا
 لو كان الدين مات لم يترك له في بدو ارثه فان الوارث يكون غنما له على الدين قبل حسنة ويقضي بدعي في الوارث
 ان يهدد صاحب الدين او تبرع بها في القضاء وليست جارية رجل مات وترك احوين فافرح به باع ثالث واكثر
 قال علما وان خرجت المقرلة لم ينفق في بدو وقال ابن ابي ليلى خرجت في بدو رجل مات وترك احوين
 رجل على الميت الف درهم وقام حسنة وقصر القاضي له بالالف درهم البس في جارية رجل آخر وادعى الميت الف درهم والمكر
 ورثة الميت صدقة القاضي له بالالف فان ادعى الميت من القاضي الف في بدو ولو ادعى بعض الورثة وبنا على مورثه
 صدقة بعض والمكر بعض فانه حسنة الدين من نصيب من صدقة بعد ان يطرح لصاحب الدين من ذلك الدين ولو ادعى
 رجل منسبي على الميت الف درهم فصدقه بعض الورثة وكذا لم ينفق في كذا كتاب اخيه كل الدين من نصيب من صدقة
 لان الذي صدقه مفران الدين نعم على البكرت وقال في حقه انه الميت في حقه من حسنة من المصدق بالجد من الدين
 هو من الشعي والبصري والمالك ابن ابي ليلى ربح وقال هذا اعدل ومن اجل مات وترك نسبي فادعى حسنة
 ان لا يحجبها على هذا الرجل الف درهم من منسبي ربح وادعى الاخر انه كان من منسبه فادعى كل حسنة حسنة
 على ما ادعى فانه يقضي لكل واحد منها خمسة ايسر لحدها ان يبارك صاحبها فاقض حسنة له تسعة او لا في حقه
 وحوازه حسنة ان تسعة او لا وله ثلاث ثلاث ثلاث وكراسهم عليه الف درهم ثم مات فاكسائر الورثة ذلك في حسنة
 مشهور على منتهى ارضه فملك فاولا يعرف الاول والدين منسبهم لا هم كالمواضع وقت الاقرار فاولا ان يهددوا ربحا
 يكون له ريش المال سهاوهم وان اكرهوا فادعى حسنة على ايهم سمعون الاسامي التي ذكرها الشهود يقضي لهم بذلك
 لم يكن في سائر الورثة مثلهم في الاسامي رجل مات وترك ثلثا فادعى بعض الورثة عياد من احياء التركة ان المورث سهاو
 في محنة وقبضه وبقية الورثة فاولا كان في المرض فان القول يكون قول من يدعي اليه في المرض وان قال
 حسنة حسنة بدعي من يدعي اليه في الصحة كذا ذكر في الخارج الصغير وذكر النسبي ربح في الصادق الورثة ماتت وخلف

واختلفت الزوج وورثتها في مهر الذي كان عليه فادعى الزوج انها وصيت منه في صحبها وادعى الورثة ان الهبة كانت
في مرض متونها فالقول يكون فعلى الزوج لانه يكره استحقاق ورثة المرأة المال على الزوج واستحقاق الورثة ما كانا بائنا فكلما
القول قوله لان هذا النسخ ان رواية الجراح الصغير والاعتماد على تلك الرواية لانهم تصادفوا على ان المهر كان واجبا عليه
واعلموا اني استقوط مكان القول قول من يكره سقوط ولان الهبة مائة والاصل في الخواص ان الجال الى اقساما
الا وفات **فصل في الخصومة بين الزوجين في القزل** اذا غرلت المرأة قطن زوجها فهو على جوده
ا ان اذن لها بالقزل فغرلت او انها من القزل فغرلت او لم باذن لها ولم ينفق فغرلت ولم يقبل الزوج شيئا لها
او لم يعلم غيرها فان غرلت باذنه فهو على وجهه ا ان قال لها اغزلي لي او قال لها اغزلي نفسك او قال اغزلي لغيرك
في ذلك او قال اغزلي ولم يذكر شيئا ففي الوجه الاول يكون القزل للزوج لانها غرلت فخطبه باذنه لاجله فيكون له ولاية
لما على الزوج لانها سرت باغزل وان قال لها اغزلي بكذا او سمي لها امر معلوما جاز ويكون لها الاجر المسمى وان سمي اجرا مجهولا
كان القزل للزوج ولها اجر مثلها كما في سائر الاجارات فاسا وان اختلفا فاعالت المرأة غرلت باجر وقال الزوج لغيره ان
القول قول الزوج مع اليقين لانها تدعى عليه الاجر وهو يكره فيكون القول للزوج هذا اذا مال لها اغزلي لي وان قال القزل
نفسك فغرلت كان القزل لها ويكون في ذلك هبة للقتل منها وان اختلفا فقال الزوج انما اذن لك اغزلي لي
وقالت لابل قلت اغزلي نفسك كان القول قول الزوج مع اليقين لان الاذن يستفاد من هبة والظاهر ان هذا فان
العادة ان المرأة تغزل قطن الزوج لاجل الزوج وان قال اغزلي لغيرك يكون النوب اليه ولك ان كان القزل للزوج ولي عليه
الاجر انفس لانها غرلت للزوج معين القزل فيكون في معنى فقير الطحان ويكون القزل للزوج لانه صاحب اصل ^{الشيء} وهو
وهو كما لو فرغ من غزله الى ما كسبه بنصف فان النوب يكون لصاحب القزل وان قال لها اغزلي ولم يذكر شيئا فان
الزوج انما غرلت له كان القول قوله لانه يطلب منها التبرع وانما الاجارة هبة القتل هذا اذا غرلت باذن الزوج فان
عن القزل فغرلت بعد النهي كان القزل لها وعليها للزوج مثل خطبه كمن خطبه فخطبها بعد اخذ حبيبته من كذا القطن
لما صبت هو مناس للخطبة وان لم ياذن لها ولم ينفق عن القزل فغرلت التكال الزوج بائع القطن كان القزل لها وعليها
مثل القطن لان الظاهر انه يشتري القطن للتجارة لا للقزل فتصير غاصبة كما لو غرلت بعد النهي والتكال الزوج جاز بان
بيته لاجل الهبة كان القزل للزوج لانها غرلت باذنه ولا اجر لها لانها متطوعة كما لو خبزت من قطن الزوج وطخت

القدر بلا ذن الزوج ومن يستحق رجل شترى قطعا وامر امرأتان فعزلت كلان الفرض
شترى عليها وهو بمنزلة طعام ونفسه في سيرة فالتكثرت في النوا واذ اغزل قطن الغير غم حلقا قال صاحب
الفصل عزلت اذنى والفرض الى وقال الآخر عزلت الفرض الى كان القول قول صاحب العقل لان الاصل في كل
عدم الا ان الله عليه عهد يدينه فظاهر ان يستحق قطن غيره فلا يقبل قوله ومن شيخ الامام في كبر محمد بن الفضل رجل
شترى قطعا وجوز فاعزل امرأته فابت الى المرأة انها قطعا عزلت المرأة وتسج بعضها كرايا ثم ماتت المرأة
كمن الفرض والكراس قال الكائنات هي في وقت الفرض الى الحالك الغير الروح فان الكراس لثمة المرأة وللزوج
انها عزل مثل الفرض الذي عزله من قطعه والحالك الزوج هو الذي وقع الفرض الى الحالك الغير المرأة فان الكراس يكون
الزوج وكان عليه عزل مثل الفرض الذي عزله من قطعه وان فاجمعا الى الحالك في رفعه بها امر صا ج كان الكراس
بينها بقدر عول ولا فاعزل على وجه منها صا ج رجل في يديا أرض غيره آجر افعال ببالا أرض آخرتها مري والا ج
وقال لا جرح خصبتها منك آجرها فالا جرحي كان القول لرب الارض لانها احلما في بدل منفعة الارض الاصل ان مثل ملك
الانسان يكون له ولو كان الآخر في الارض ثم آجر افعال ببالا أرض امرك ان يمين قبالي ثم بواجر وقيل في السيرة
عصبتها منك ميت ثم آجرت فاعزلهم الا جرحي على الارض هي منسبة على الارض وهي غير منسبة فاما صاحبها اكون
الا جرحا واما صاحب الارض يكون ايضا صاحب الارض لان الاصل ان يمينها يكون للباقي فلا يقبل قول صاحب الارض قال
رب الارض خصبتها مني منسبة كان القول قوله وان فاما السيرة كان منسبة لهما صاحب او ذكره في المنتهى وقال
الآخر خصبتك الفاء ورجحت فيها عشرة الاف وقال المقر لابل امرك بكان القول قول المقر وقوله المقر لابل مني
الا لاف وعشرة الاف كان القول قول المقر وقال خصبت منك فوافقتة وعطنة لمبارك ايضا وقال المقر
في بعض وقال بل امرك بنجاسة كان القول للمقر **باب عوى الحائض والطارق** حائضين حائرين كل واحد
ادعى الحائض صاحب كل دار فهداه لسل على وجوه امكن له السيد العيين جذوع على الحائض لمتنازع فيه وليس للآخر
عليه شئ فهو صاحب الجذوع عندنا وكذا لو كان لاصد بها عليه جذوع والآخر عليه جذوع او لوارى فهو صاحب الجذوع
والكان لاصد بها عليه جذوع والآخر ستره او حائض حائض لمتنازع فيه وهو الاصل لصاحب الجذوع وهو ستره ايضا
ستره بمنزلة من قبل عليه ولو لم يستره بستره بستره الا ان ثبت ادعى الحائض استحقاق الحائض

الحائط المستنار في يومه صاحب تارة برغبها والكلان لا حيد با على الحائط المستنار في جيبه من الآخرة اتصال ^{على} الحائط
من جانب واحد عند ما حبس به وساعلى والمراود بهذا الاتصال ما عليه بعض النصارى البرنى انى لا بد من لك حرج ^{بما}
الحائط المستنار في لاس الحائطين ^{في} ذكر العلى وى ان صاحب هذا الاتصال اولى بالحائط المستنار في جيبه
بعض المشايخ ^{في} والكلان لا حيد ^{على} الحائط المستنار في جيبه من والآخرة اتصال ^{بما} تربيع هذا الحائط ^{بما}
الترتيب اولى بالحائط المستنار في ولا يور صاحب الجذوع برغ الجذوع مخالفا في استرة واختلاف في تفسير الاتصال
قال الكرخى من غيبة ^{بما} مخالفة انصار اللين من جانبى الحائط المستنار في الجائطين لا حيد ^{بما} والى ان كان يتصلان بالحائط
بمقابلته الحائط المستنار في حتى يصير ^{بما} بجانب القبلة فيكون الكل في حكم باروسه بدانة بعض المشايخ ^{بما} من وعن
يسمى ^{بما} نفس الاتصال ^{بما} الترتيب الذى به ترجى صاحب الاتصال على صاحب الجذوع اتصال جانبى الحائط المستنار
في بمخالفة انصار اللين الجائطين لا حيد ^{بما} ما اما الاتصال الحائطين الجائطين ^{بما} اخرى في مقابلته الحائط المستنار في غير
وعليه كثر الشايخ ^{بما} من هم ^{بما} الالة ^{بما} شجرة ^{بما} فهو اولى من صاحب الجذوع ولا يور حيد الجذوع في مخالفة من لان حيد
الاتصال ^{بما} حتى الحائط المستنار في جيبه من ^{بما} ظاهر فلا يستحق برغ الجذوع على صاحب الجذوع وبخلاف ^{بما} فاما
في دابة ^{بما} فلا حيد ^{بما} عليها محل ^{بما} ولا حيد ^{بما} عليها حيلة ^{بما} فان ^{بما} تسمى ^{بما} يومر صاحب الحيلة ^{بما} برغبها لان ^{بما} نفع الحيلة ^{بما} على دابة العطار
لا يصور ^{بما} ان يكون ^{بما} سخا في ^{بما} الاصل ^{بما} ما وضع ^{بما} الجذوع ^{بما} على ^{بما} حائط ^{بما} الغير ^{بما} يكون ^{بما} سخا في ^{بما} الاصل ^{بما} بان ^{بما} كان ^{بما} شجرة ^{بما} وطا
اصل القصة ^{بما} والكلان لا حيد ^{بما} على الحائط المستنار في جيبه من ^{بما} استرة ^{بما} والاتصال ^{بما} لا على ^{بما} وجه ^{بما} الترتيب ^{بما} والآخرة ^{بما} عليه ^{بما} هردي ^{بما} او جوار
اولا شئى ^{بما} فهو ^{بما} صاحب ^{بما} استرة ^{بما} والاتصال ^{بما} من ^{بما} غير ^{بما} مخالفة ^{بما} انصار ^{بما} اللين ^{بما} جوار ^{بما} فلا ^{بما} يغبر ^{بما} والكلان لا حيد ^{بما} الدعين ^{بما} على ^{بما} حائط
المستنار في ^{بما} من ^{بما} لى ^{بما} واجر ^{بما} فهو ^{بما} تسمى ^{بما} استرة ^{بما} والكلان لا حيد ^{بما} عليه ^{بما} هردي ^{بما} او جوار ^{بما} ولا شئى ^{بما} للآخرة ^{بما} فهو
بينهما ^{بما} ولا ^{بما} يغبر ^{بما} هردي ^{بما} والبوار ^{بما} والكلان لا حيد ^{بما} الحائط المستنار في ^{بما} الى ^{بما} حيد ^{بما} الدعين ^{بما} او كان ^{بما} لا حيد ^{بما} عليها ^{بما} طاقا
كان ^{بما} الحائط المستنار في ^{بما} بين ^{بما} الدعين ^{بما} في ^{بما} قول ^{بما} شيفقة ^{بما} ولا ^{بما} يرج ^{بما} بذلك ^{بما} احد ^{بما} با وى ^{بما} قول ^{بما} صاحب ^{بما} حيد
الحائط ^{بما} لى ^{بما} كان ^{بما} وجه ^{بما} الحائط ^{بما} والاتصالات ^{بما} اليه ^{بما} والكلان لا حيد ^{بما} عليه ^{بما} جند ^{بما} واحد ^{بما} والآخرة ^{بما} عليه ^{بما} هردي ^{بما} او جوار
اولا شئى ^{بما} للآخرة ^{بما} فهو ^{بما} صاحب ^{بما} الجذوع ^{بما} والكلان لا حيد ^{بما} لكل ^{بما} حيد ^{بما} منها ^{بما} عليه ^{بما} جند ^{بما} من ^{بما} الان ^{بما} جذوع ^{بما} احد ^{بما} بها ^{بما} اكثر ^{بما} جند ^{بما} من
الآخرة ^{بما} لكن ^{بما} لا ^{بما} ينقص ^{بما} عدد ^{بما} جند ^{بما} من ^{بما} صاحب ^{بما} القليل ^{بما} عن ^{بما} الثلاث ^{بما} اخلافت ^{بما} الروايات ^{بما} فيه ^{بما} ذكر ^{بما} في ^{بما} الفتوى ^{بما} عن ^{بما} صاحب ^{بما} حيد ^{بما} اذا

لا بد باطل الحائط منها نزع فيجب نزع ولاخر عليه اكثر من كلب جملته بينها نصفين فالحال ان احد ما عليه ثمانية ولاخر
عليه ثمانية من فالحائط صاحب ثمانية من صاحب الثمانية موضع جنة وعدا انما اجعل بينهما نصفين اذا تعاربت اوقات
صاحب الاول اكثر من نصف جنة ولاخر فهو بينهما ذكر الحائط المشبه في النصف اذا كان لاحد ما عشرة ثبات ولاخر ثمانية
فهي بينهما نصفين وهذا هو الذي ذكر في المنتهى عن سبب نزع لان عد صاحب كليل اكثر من نصف عد وصاحب كليل
في صلح الاصل لو كان لاحد ما عليه عشرة جندع ولاخر عليه خمسة اجندع لكل وجه منهما باق في عد واولاد وبنك ان
الحائط منها نزع فبكون بينهما على ثمانية ثمانية وصاحب عشرة وثلاثة لصاحب خمسة وبنه بعض المشايخ روح وبنه
رواية الفتى لان وجه اصحاب كليل ليس اكثر من نصف جندع الاخر وانه يخالف ما ذكر الحائط المشبه في المنتهى وذكر
نصف روح اذا كان لاحد ما عشرة ثبات ولاخر ثمانية فصاعدا يعنى بينهما نصفان اتمار الاول في الجمع بانصاف السور
اشار في صلح الاصل ولو كان لاحد ما جندع اوجه مان وبن الثلث ولاخر عليه ثمانية جندع او اكثر ذكر في التواريخ ان
الحائط كلب اصحاب الثلث وصاحب دون الثلث موضع جنة عد قال وهذا استحسان هو قول خبيثة وصاحب
آخر قال ابو يوسف في القياس ان يكون الحائط بينهما نصفين به كان اوجه خبيثة روح يقول اولادهم يرجع الى الاستحسان
وذكر خمس الاثمة في نزع في دعوى الاصل اذا كان لاحد ما عليه عشرة ثبات ولاخر عليه خمسة وبنه فلكل واحد
منها اثنان خبيثة ولا يكون الحائط بينهما نصفين فاما نحن في الخبيثة والخبيثين كذا ذكر في صلح الاصل وذكر في
كتاب الماقران الحائط كلب صاحب عشرة ثبات الاموقع الخبيثة فانه لصاحبها لا يورث جنة الخبيثة لان استحسان صاحب
الخبيثات اعتبار الظاهر فلا يستحق به برزق الخبيثة على صاحبها ووجه رواية الدعوى والصلح ان الاستحسان باقيا
وضع الخبيثة فيعنى لكل وجه منها يملك تحت خبيثة لوجه التصرف منه في ذلك الموضع وقال ثمر لا يورث
روح لم يذكر في الكتاب كلب الخبيثات انه يورث يعنى به من اصحابها من قال يعنى به بالاكسب بينهما على عشرة
عشرة اسمهم صاحب الخبيثات وبنهم صاحب الخبيثة الواحدة فاما الخبيثات حكم ما تحت كل خبيثة من الحائط غير واحد
الحائط يعنى لسان ارضه على هذا قال روح واكثرهم على انه يعنى به صاحب عشرة الخبيثات الاموقع الخبيثة الواحدة فان كان
الوضع يكون لكما صاحب الخبيثة الواحدة عند اكثرهم وقال بعضهم الحائط كله يكون لكما صاحب الخبيثات وصاحب الخبيثة
والخبيثتين من وضع الخبيثة في ذلك الموضع قال روح ويصح ان ذلك الموضع يكون لكما صاحب الخبيثة كما ذكر في

في بلادهم لو كان الحائط بين دار رجلين كل واحد منهما يدعي لكل واحد منهما عليه جند وبيع يقضي بينهما نصفين
فان كان جند واحد باكثر فللآخر ان يري في جند وبعده متى يكون مثل جند مع صاحبه قال مولانا زاهد وهذا اذا كان الحائط
يحمل الزايدة فالنحان لا يحمل الزايدة ليس له ان يتعدا في يد قوم في يد كل واحد منهم ناحية تعينها والدار ودرج معلوم
باربع سفلى الدرج في يد جندهم وعلى كل الدرج طريق الاخر الى منزله فانه يقضي بالدرج لصاحب قبل لصاحب العلو
على الدرج على ماله ولو كان على راس الدرج روشن فهو على منزل صاحب السفلى وهو طريق لصاحب العلو
في روشن فالروشن كله لصاحب السفلى لان الروشن بمنزلة سقف السفلى لكن لصاحب العلو عليه المخرج الى الحائط
المساكن المتعدية سفلى بيت في يد رجل عليه حلون في يد آخر اهد لم سفلى وسقف كان جند وبعده ولو اريد بهل وبعده
سفلى لان كلك من سقف السفلى والظاهر ان كل من سبني يتناحيا سقفا ويكون لصاحب العلو ان يكون على
المخرج ودار في يد رجل وعلى باقي يد آخر وطريق العلو في ساحة الدار ادعى كل واحد منهما ساحة الدار فان الدار
يكون لصاحب قبل والعلو وطريقه لصاحب العلو لان ساحة السفلى في يد صاحب قبل فانه هذا الذي يستعمل ساحة
بوضع الامتعة وكسر الخشب حسب الوضوء وادخال الدابة فاما العلو وطريقه في يد صاحب العلو فيكون ذلك له وان اقام
لبهينة يعقضي لكل واحد منهما جاني يد الآخر خراج الجاني على ذي السيف في باقي يد ذي اليد خص بين جارين قطعه
الى حسي الدين كل واحد من صاحبي الدين بما يخص قال ابو حنيفة رح يعقضي بالخص بينهما نصفين وقال
صاحبه رح يعقضي به لمن عليه القطع فهو كما قلنا في الحائط بين دارين كل واحد منهما يدعي وجه الحائط او الطائفة
الى حسيهما حائط سفلى لرجل وعلوه لآخر فاراد صاحب قبل ان يسلم السفلى لم يكن له ذلك غدرهم وان ارادوا
السفلى ان يفتح فيه بابا وكوة او يدخل فيه جند عالم يكن له قبل ذلك ليس لصاحب قبل ذلك في قول حنيفة رح
الا ان يرضيه صاحبه وقال ابو يوسف ومحمد رح له ان يفعل ذلك اذا كان الايضر لصاحب العلو فان كان شريك
فذلك ايضر ولم يكن له ان يفعل وكذا ليس له ان يخفي في سفلى بركوة او ايراد صاحب العلو ان يحدث على علوه بابا
او يفتح عليه جند وما اوضح في كيفية لم يكن له ذلك في قول حنيفة رح اضر بالسفلى او لم يضر بغيره فان
اضر بالسفلى يمنع منه وان لم يضر لا يمنع رقيقة لا مسنة لما فيها وخرجت مروهم في الرقيقة فرفع حسيهما
ادعى ان السقف له وادعى كل واحد منهما انه له فالنحان سبني اسقط الى ملك احدهم او مشغول بمتاع كان

في الحكم ويكون القول قوله مع سببه وثان لم يكن له بين سببه وبين مقتضى الحكم عدمه ولا كان يخفى لا منسوخا من
مبدأ وكل وجه منهم ان يخلف الآخر على نصيبه عدم سببه واهم فاقم سببه فهو له وان قالوا هو مما يقتضيه
لهم كل وجه منهم باق في بدعيه وجه صحيح وادعى صاحب الأرض ارضه واراد ان يترك
عائنه بمحاطة الدار وسد صاحب الدار عن ذلك قال نظر ان الرقة بالدار بحيث لم يقطع عائنه الدار لا يقطع عائنه
الذاني كان لصاحب الأرض ان يلزق عائنه وان كان لم يقطع عائنه الدار يقطع عائنه الذاني لم يكن لصاحب الدار
ان يلزق عائنه الدار وان كان اصل عائنه الدار واراد ان يترك عائنه الدار ان يلزق عائنه الدار
وسيا في احكام الحائض فذكر في كتاب السراج ان شاء الله تعالى باب الكمين حبس ادعى على رجل بالدار
ما ذكره ادعى عليه وطلب الدعي من القاضي ان يجلده قالوا يقول القاضي لا سببه فان قال نعم لا سببه
في المعسر في مجلس القضاء وطلب من القاضي ان يجلده فانه لا يخلف في قول جسيه روح وقال ابو يوسف روح لا يخلف
فقطرب الروايات عن جسيه روح والطحا رقه ان القاضي كان يحب رواه الى قول جسيه روح لا يخلف
وان ال الى قول جسيه روح لا يخلف وهو كالتوكيل بغيره غير ان الخصم بلا عذر من مرض او سفر او نحوه ان القاضي يجيبه
فيقتضي بما اقتضى اليه جهاده وان قال الدعي لا سببه لا وقال جمهور من غير طلب جسيه روح لا يخلف ولا يكره
بعض ولا يقطع ونفسه التعليل ان يقول بانه الرحمن الرحيم يذكر من ينهات ما اشار وقال بعضهم حظ الى حال الدعي عليه
ان عرفه بالصلح لا يقطع بل يكتب بذكر سهم امرته ولا يكره الصفة وان عرفه على غير ذلك يقطع فيذكر الاسم والصفة
ويبلغ فيه وقال بعضهم حظ الى الدعي به الحان لا حيلة غلط وان كان تخير الا يقطع وان اراد الدعي تخليفه بالطلاق او
في ظاهر الرواية لا يجيب القاضي الى ذلك لان التخليف بالطلاق او العاق وخلق ذلك حرام ومضهم خبر وان ذلك في زماننا
ومع صحيح ظاهر الرواية فاذا اراد القاضي تجلده في دعوى الليل ملغاة بانه الدعي عليه المال الذي ادعى ولا شيء من ذلك
لو حلف على الكل بما يكون عليه بعض فلك المال لا كله فحلف ولا يبال وتوهمه الدعي سببا بعض المال والدعي
عليه بترك المال اصله الطالب الاخر وادعى فحلفه وكان الا حوله ولو لم يكن من الكل والبعض ولا يخلف بانه يستقر
هذا المال ولا غشبه لا ووسك ان كان الدعي يدعي المال بذكر السبب لا خيال انه يستقر من شأه وخصبنا وقبل من التوبة
ثم عليه فلو حلف على سبب كان كما دنا في بيته ولو اقر بالاستعراض او المنصب ادعى الروايات بعضها ادعى بترك الدعي

الرد ولتقضاء فاعلم اننا لم نلحق الحائضين فيما قلنا فيحلف على ذلك الوجه سواء عرض المدعى عليه او لم
الان فيما سوى الزواني يحلف بالبراءة عليك لا قبلك الال الذي يدعى ولا شيئا ومنه في العودية يحلف بالبراءة
بيد هذه العودية التي تدعى ولا شيئا منها ولا قبلك حتى منها لان المدعى عليه لو كان استهلكا او دليقا او ول
سارا فاعليها لا يكون في يده ويكون قضاها لها فيحلف على نحو ما قلنا وعن سيبويه ان المدعى اذا ادعى الاغتصاب
على الال والادعى الالب يحلف على الال بذلك سببا بعبء مستقرض منه فلا ال او بعبء انقضت منه فلا
او نحو ذلك لان العرض المدعى عليه القاضي فيقول لا تخلفني على هذا الوجه فان الرجل قد يقرض الاثم لا يكون في
الال غايته الدعوى بان رده او ابراه فاذا عرض على هذا الوجه يحلف على الحاصل كما ذكرنا وخبره بعض المتأخرين
رح وقال ثمس اللامة المحلوا الى رح يخط الى جواب المدعى عليه دعوى المدعى ان اكل المدعى عليه استقرض فوصف
سبب قرضت منه شيئا لا غصبت منه شيئا يحلف على كنه ما سقرضت وان قال المدعى عليه في الجواب لا على الال الذي
يدعى يحلف على الحاصل رابدة ماله عليك لا قبلك فلا ال الذي يدعى ولا شيئا منه قال رح هذا هو حسن الاقوال
عندي وعليه اكثر الفقهاء وتكون رجلا ادعى على رجل انه استهلك لي وطلب الخليفة من القاضي فان افاض لا يحلف
وكذا لو كان هذا شريك في ربح وادعى في الربح ولا يرى قدره لا يلقف اليه وكذا لو قال لمعني ان فلان بن فلان
لي ولاد ادرى سدره وادار وان لم يلق الوارث لا يحسبه اتفاقا في ذلك كذا لك الذي يرون اذا قال قضيت
بيني ولاد ادرى كم قضيت او قال قضيت قدره وادار وان لم يلق الطالبة لا يلقف اليه قال ثمس اللامة المحلوا الى
رح الجهاد كما منع قبول سببته تمنع الاستحلاف ايضا الا اذا اتهم القافر ولم يمسح فم لم يوقت ولا يدعى عليه شيئا
معاذ ما فانه يحلف فطر اللوقت ويسمى رجل غصب ضا وادار افا وادار افا وادار افا وادار افا وادار افا وادار افا
بعد دعوى صححة فقال المدعى عليه انها وقت في يدي على سبيل خبر معلوم وخرج الغصوب عن اقامته بعبء كان له
ان يتخلف المدعى عليه في قول محمد رحمه الله لا حجة به فها بعض الغصب في هذا لا يفيض فلا يستخلف ثم عنه
يخرج انما يستخلف افا وادار المدعى ان خبسة القيمة في الكول والاوراد وان خبسة القيمة والعاقبة الكول فلا
يتخلف ايضا لان المدعى عليه لا تسر باوقت يصير وقابا واره فلا يمكن القضاء بها المدعى عن الكول قال شيخ
الامام اكره ابو بكر محمد بن الفضل رح فيسبني ان يعني بقول محمد رح ويعني بالقيمة عن هذا الكول كذا يحتاج الى

[illegible]

شبههم في الوارث بالدين على ابي حنيفة ما قضى القاضي عليه شبهة انه لا يقبل شهادته ولو لم يقم المدعى بسببته بالدين شبهة
الوارث في ظاهر الرواية يعنى بكل الدين من نصيب هذا الوارث وقال الفقيه ابو الليث ربح خذى لا يستوفى كل
الدين من نصيب هذا الوارث وانما يستوفى منه قدر حصته ولو ان هذا الوارث لم يقرب بالدين على مورثه ومجرا له
من فاقه بسببته واراد تحليل الوارث ولا يحلف على العلم فان حلفا فندفت عنه الخصومة وان لم يحلف على العلم
في ظاهر الرواية فان شبهة هذا الوارث بالدين انكر وصول النكحة اليه فان صدق المدعى لاختصاصه بينهما وان كذب الله
يحلف الوارث على ابيات باء ما وصل اليك المال من جهة والدك فان حلف لا شئ عليه وان كحل يؤمر بقضائه
بذا اذ حلف المدعى على الدين او لا ثم حلفه على وصول النكحة اليه فان حلفه او لا على وصول النكحة اليه حلف ثم اراد ان
يحلف على الدين فقال الوارث ليكلم على بين لاني لم احسن شيئا من نكحتك لميت لا يفتق القاضي اليه ولا يحلف
العلم باء ما تعلم بالدين على ابيك بهذا المدعى لان وصول المال الى الوارث وتحليل النكحة ليس هو طراد سوى
على الوارث فان وعوى الدين يصح على الوارث وان لم يصح لميت لاني لا احتمل انه لو قضى بالدين با ابي حنيفة
مال صد ذلك من بضاعة او دين او ودية فلا يحتاج المدعى الى اثبات الدين قال الفقيه ابو الليث ربح كان الفقيه
ربح يقول يعقل بسببته بالدين على الوارث وان لم يكن في يده مال لميت ولا يتحلف قبل ظهور المال اما قبول بسببته
ولو لم يقبل ربحا نقبش هو واثموت فيهلك المال فبقيل بسببته قبل ظهور المال لمكان الفائدة ولا يتحلف قبل ظهور
المال لانه اذا لم يكن في يده مال لو لم يستحلف في الحال فيتحلف عنه ظهور المال فلا يتحمل لملك المال هذا اذ حلفته
الوصول او لا ثم اراد ان يحلف على الدين او على كل من قال ان اءا تحليله فقال المدعى عليه لم يصل الى من مال لميت
ولا يمين كاي عليه ذكر الخصم ان القاضي لا يفتق اليه لان القول المدعى ان صدقه في عدم الوصول اليه حلفته
الدين على العلم وان كذبته في عدم الوصول كان الدين حلفته في عدم الوصول والدين جميعا لانه في عدم الوصول حلفته
على ابيات وفي الدين حلفته على العلم باء ما تعلم ان هذا على ابيك كذا وبه حلفته عامة المشايخ ربح ثم حلفه اءا تحليله
مرة ومهدة او يحلفه مرتين قال بعضهم حلفه مرة ومهدة ويجمع بين اليمين على السلم وبين اليمين على ابيات حلفته
رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو غير في حديثه بها انه وقال بعضهم حلفه مرتين باء ما وصل اليك من مال لا شئ
ثم حلفه باء ما تعلم ان هذا على ابيك كذا لان الحكم بها لا يتعلق به الامر من فانه وان شبه بالدين لا يوجد شبهة ثم لم

[illegible]

هو منسبت له بها وقال ابو القاسم نعم بارجح بسبب ان الجلف على الاستدراك الجلف على الحق واذا جرح الاستدراك
الجلف في شئ الجلف على انك لا تعلمه في هذه المسئلة وانما اعطوا الحكم فهم ان الاستدراك هو الجلف
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجع الاستدراك ليس بمسئلة بل مسئلة في شئ هو الجلف في شئ
اذا جرح الاستدراك لا يجزى صح اقراره ولا ينقض اقراره على اجازة الورثة ولو كان تملك كالانف في الثالث عند عدم
الاجازة والثانية للمسئلة لا يجوز ان اقراره رجل يسكن في يده صح اقراره ولو كان الاقرار سببا كان تبرعا من يده فلا
قال مولانا زمره وذكر في الجراح ما يؤيد هذا قال اذا لم يسمع لرجل يخرج مع شدة زه حتى يؤمر بتسليم ولو كان الاستدراك
لا يصح وكذا لو شهد رجل بعين لا يملك يصح شهادته حتى لو حكمه المقر بيمينه اليه فهو بتسليم المقر ولو كان الاستدراك
تملكا لا يصح لانه لا يملك تملك ليس بمسئلة بل مسئلة في شئ هو الجلف في شئ
هذا الرجل المحاضر فصدف المقر له في ذلك قال ابو نصر الدوبوسي راجع الجلف المقر له على العلم بانه اقراره هذا الرجل
يدعي ان كاحا فان كل صار منة فحلف المرأة على البينات بعد ذلك فان حكمت فهي للدمعي وان حلفت فنفقت
وان حلف الزوج المقر له فهي امرته قضاء فيها على النكاح ولا يحلف المرأة بعد ذلك لانها لو شرت لا يسمع منه اقراره
على انفسه فليحلفها وكان في البداية يمين من شهد بها حاضرين عن المرأة رجل ادعى على رجل الافعال المدعى عليه ان
المدعى ابرأني عن يده الدعوى فتوهم الحاكم ان هذا منه اقرار المدعى عليه بالان حلف المدعى على البراءة فحلف
المدعى عليه بتركه على المال ام لا قال الحافظ راجع الجلف وهكذا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجع ان
المدعى عليه يحلف وقوله ابرأني المدعى عن الدعوى لا يكون منه اقرارا بالمال وكان الواجب على القاضي ان يبال على
الاستدراك المدعى على المال فان قام بهينة على الال يحلف المدعى بتركه على البراءة وان لم يكن المدعى بهينة على
الال يحلف المدعى عليه ولا على دعواه الال ودعواه البراءة لا يكون منه اقرارا بالمال فان حلف المدعى عليه تركه ان
نحل حلف المدعى على البراءة وتوهم القاضي ان هذا منه اقرار المدعى عليه بتركه على البراءة فحلف المدعى على البراءة فحلف
المفتي مؤمن من اصحابنا راجع دعواه البراءة عن الدعوى لا يكون منه اقرارا وخالفهم فيها المتأخرون راجع وقول المتأخرين
اصح وقال الشيخ الامام الاجل الاستدراك في البراءة راجع يميني ان يحلف المدعى او لا على البراءة لان المدعى
عليه يدعي عليه بطلان الدعوى وربما يحلف فيمنع من الخصومة بينهما قال وفي المسئلة احكاما في الشرائع نفقت

الروايات على ان الامي لو قال لا ادعى الى قبل فلان ولا خصوصته في قبل فلان يصح حتى لا يصح دعواه لان في حق ما
لله الزوجة ولو قال برئت من دعواي في هذه الدائمه ولا يصح ولا يصح له حتى في الدار ذكر ان المخرج هو ان لم يرد في رجل
من يدعي له كان يراي لم يرد وكذا لو قال خرجت من يدعي لم يرد ان يدعي ولو قال ابرأ بك عن يدعي لم يرد
لم يرد ودعيته في يدوك وكون في لك اذ اخرج من فلان العتية رجل ومبا رفا من برئت اياه وسلم فاجازت امرأة له
واوعدت على المهر لان الارض ارضها وان العتية قسموا الارض وان الارض وقعت في يدي وان الواهب هو الارض
فذلك اعمى المهر لان العتية كانت قبل الهبة ووقع الارض في قسم الواهب فخرج المهر موهبا له عن قامة بيته
لا ادعى وطلب عين المرأة خلعت لان الحملت سائر الزوجة بعد ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن محمد بن
ان حملت سائر الزوجة لان المرأة لا خلعت ظهر ان الهبة كانت في مباح يحمل العتية فلم يصح فلا يحمل سائر الزوجة
ادعى مبه في يد رجل ما ذكره الامي عليه السلام خلعت فكل فقصر لقامى عليه بالكلول ثم ان ادعى عليه قامة بيته مستهد
انه كان شهري البعد من الامي قبل ذلك فكنى لم يستحق الا قبل به به بيته لان شهيد والهبة له البعد ولو ان
رجلا شهري بعد ان ادعى له عينا فاستخلف الباقي فكل وقضى القاضي عليه بالكلول ثم ان الباقي امام بيته في
برأت اليه من هذا المبيع قبل بيته واودعى الزوجة بعد الحكم بالدين واودعى الحق من هذا المبيع المالحا لغضاض
ولا يصح دعوى الزوجة عن المبيع انما المبيع في قول الشيخين في قول الشيخين في قول الشيخين في قول الشيخين في قول الشيخين
غرض من اطلاقه ونهذه الشهادة ذلك فان بينه طول المالحا وعرضه جازت شبهة وهم وان لم يكن وقبته ولا يشترط
القبعة رجل ادعى على رجل ان مبه فغير انهم عليه شيئا واراد ان يتخلف المولى كيف يستخلفه يستخلفه مبه بالعلم ان
به استخلف كذا وبانه ليس له عليك شي من الوجع الذي يدعى قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن محمد بن
في الدعوى مضطرة في هذا الفضل في بعضها يحمل على قسم الدعوى وفي بعضها يحمل ماله عليك حتى من الوجع الذي
يدعى وقد ذكرنا من مسائل في اهل هذا الباب يسكن ادعى على رجل انك صنت لي من الفحلان كذا او رها فقال المدعى
لكس على هذا المال ولم يفعل لم امر كيف يحمل قالوا يحمل اياه ماله عليك شيئا لان من الوجع الذي يدعى قال الشيخين
ان عرض القاضي لخلعة على الحاصل والاخلعة باهية فمضى رجل مات وله على رجل الف درهم فمضى من الميراث
الى القاضي واودعى عليه الدين قالوا يحمل للزيم قبل ان نسيب الابن ميراث الاب ان يحمل باهية عليه شي من وجع الزوجة

للوارث ان يحلف ان علي هذا الرجل درهم لو قيل بالنحو ان ادعى دينا لم يملكه على رجل واراد ان يحلف المدعى عليه فقال له
 عليه لو قيل احضر مولاك حتى يخرج كل ما يدعى على لا حلف ليس له ذلك كذا الرجل اذ اقام رجلا في شئ فقال المطلب
 للقاضي ان هذا المدعى يريد ان تعاقب مرفوعه حتى لا يظفر فيها فاقرب ما يجيبه اياه واحلف فيما يدعيه على العيين قالوا ان
 القاضي عن الابرار اخره بذلك لا يجوز وقال فقهاء الجوفى ان عرف القاضي المدعى بالعتب امره حتى يخرج دعاويه
 وان لم يكن كذلك لا بامره وقال ابو نصر صرح اذا كان الرجل على رجل دعاوى متفرقة لا يحلف القاضي على كل شئ بل
 بامره حتى يجمع الدعوى ويحلف بينها حسب قدر الحلف الحاكم للحكم رجلا لا يحلف القاضي في ذلك ثانيا وبما ان الحاكم فاستقل
 عندنا اذ اطلب المدعى بين المدعى عليه في شئ فقال المدعى عليه سمع كراسته حباك لا نظرفيه فقال المدعى لا اخرج
 وطلب من القاضي ان يحلف قالوا ان امره القاضي بان يخرج فهو حسن لا يجره كما لو طلب المدعى عليه من القاضي ان يسأل
 المدعى عن كوجه يدعى على هذا المال ان سأل القاضي عن ذلك فهو حسن ان لم يبين لا يجبر القاضي على ذلك فذلك
 ان الرجل ادعى بالاعلى رجل خمسين مكا فيه هت ارا المدعى عليه بذلك لال المدعى فقال المدعى عليه ان المدعى
 افسر اكر واراد ان يحلف المدعى على ذلك كان له ذلك كما لو قال رجل لعبد مني عبدك هذا كذا فقال المدعى عليه
 ولكنك اقل مني سبعين دعواه ولان يحلف على ذلك عين في يد رجل او عاه رجلا بل كل حسب منها على حدة
 فحلفه القاضي لاحد هاتين وقضى له ثم ارا والاخر ان يحلفه فكان الثاني يدعى للمكامل مطلقا يدعى له من المدعى
 عليه لا يحلف الثاني لان حادثة التحليف الكمول ولو نكل الثاني بسا نكل الاول لا يصح كموله الثاني على الاول
 بسا نكل ذلك الغضار وان كان الثاني يدعى عليه حسب حلفه لانه لو نكل الثاني بقص له بقية في حلفه رجل ادعى دارا في يد رجل
 ولا يثبت له مدعى فاراد ان يحلف المدعى عليه على اثبات فقال فوالله اني ورثتها من ابي وعلى اوارث العتق
 العلم فانما احلف على العلم قالوا الذي اليه ان يحلف المدعى بامره فاعلم انها وصلت اليه من قبل سبعة فان حلف المدعى
 بقية ذلك يحلف المدعى عليه على اثبات وان نكل المدعى يحلف المدعى عليه في ذلك على العلم اياه العلم انها اليه
 مسكة غير اذفة فيها ودفعوم ادعى رجل فيها طرعا وانكر اصحابه كماله ان يحلفهم ان لم يكرهم اياهم صفرا او قف

فانهم مقام المورثات الخليفة لامره رجل ادعى على عبد محمور عليه الا بالاستهلاك قال نفية تجوز بخرج لم يسأل
فيه بسببه الى باب القضاة فاذن المولى لما فيه من شغل البعد عن حصة المولى في تلك السنة ولكن لم يجده في
كان لان الخليفة رجل ادعى على ميت يناما حصر دارا وحده فانكروا فتخلف على العلم فخلعت نعم ارادوا له ان
وارثا حر كان له ذلك لان الناس يتعاقبون في البين ولان المورث لم يخلف على العلم ورجلا لم يسلم الا على الميت
ويعلم اني رجل ادعى على رجل الف درهم والدعي عليه لم ينهائيه فانتهى فخلعت فخلعت فخلعت فخلعت فخلعت فخلعت
الاجل ويطلب البطلان حاله فخلعت له في ذلك ان يقول القاضى لهما موبله او موبله فانكروا فقال هي حاله يطلب
يعين الدعي عليه ان كان عليه ان يخلع له مال على الالف التي يدعي ولو طعت بغيره على او بغيره الالف التي يدعي
كان ما دنا في ميرته ولو كان عليه الف حاله وهو ليس بمرحون يخلع له مال على بغيره الالف التي يدعي ولو طعت
يس على بغيره الالف فهو يقع الطلاق ولو كان عليه الف مؤجل فخلعت له مال اليوم قبله حتى فادان لم يكن
قصده اقوال الدعي وانما يريد به دفع الطالبيه يري ان لا يكون بسبب ولا ينسب للقاضي ان يكتفي به لا يكتفي
بخلعة بغيره فخلعت شي قال نفية بوالليت ربح بغيره مسئلة دليل على ان قول الدعي عليه مال اليوم حتى لا يكون
فلا يبالا لانه لو كان في حقه الامره القاضى باذلاله وقال بعض الناس يكون في حقه الامره بالمال ولو كان عليه من فأكبر
وجعلت له بسبب على شئ وحرك سانه بالاستشاره بحيث لا يسمع لم يكن في ذلك اشتراكا ولو طعت واشارت عليه
الى رجل خير له الدعي بغيره الدعي على شئ لم يكن حاشا ويانه ولو كان حاشا فصار دعي لو كانت يديه بالطلاق يقع الطلاق
ولو كان على رجل دين ودينه من فحات المدين ان في حقه الامره بالدين بما يملكه المدين الرهن فباخذ منه الدين لم يعمل الدين
لقاضى مسئلانه يدعي على انما يباين وليس بخاريس بل فان قال يباين من وقع الامن عن ملك الرهن من قال ليس
كان لان يخلع له ليس على الف ليس بمرحون او ادعى رجل انما فأكبر وحلف بالطلاق ليس له من شئ او طعن
القاضي بالطلاق على قول بعض الشيوخ بحلف الله ثم ان الدعي اقام ميرته منها فهو وان الدعي اقره القاضى
وتسنى القاضى بالمال لا يقع الطلاق ولو شبه فهو وان لم ينفقه القاضي بالمال وذكر في الجوامع انه يقع الطلاق وهو قول
محمد راجح رجل ادعى على ميت يناما حصر دارا وحده فانكروا فتخلف على العلم فخلعت نعم ارادوا له ان
لان فائمة الخليفة هو المولى وهو ميرته المولى بالمال لا يسمع منه انه على ميرته فلا يخلع له لان يكون المولى وارثا

[illegible]

ادعى برهانه سيرة ما لا يقبل الا على اية كان كذا لانه لو اتى برهانه في هذا الوجه لغير سيرة ما لا يقبل
ما لا يقبل ادعى على سيرة ما لا يقبل الا على اية كان كذا لانه لو اتى برهانه في هذا الوجه لغير سيرة ما لا يقبل
وذكر سيرة ما لا يقبل في قول ما لا يقبل قال في حقه انه لان لا يكون مستبعد عن اليقين كذا برهانه
اناس عليه في الفحاشات وانه لا يصح منه انه وفي بعض الروايات لا يخلع اليه في ما لا يقبل ان يكون مستبعدا على الاطلاق
على قول حميدة روح لا يخلع لان فائدة الخليفة المكون من الكون بطل وعيسى لا يخلع اليه في حقه سيرة
يخلع لان حقه بها المكون منه اذ هو من اهل الاقرار وذكر نفس الاية في حقه روح في حقه كتاب الاقرار بالخليفة
عن اهل الاقرار ان سيرة من يرسل جارية تم ادعى على البايع انه قال له سيرة وهو كاذب في دعواه خلع البايع فخلع
خليفة الاقرار بكونه كاذبا في قول حميدة روح لا يخلع الا على الاصل حتى يخلع البايع وطها بعد ما ادعى في قول
روح لا يخلع الا على الاصل له وطها وهو على خلاف المعروف في قضاء القاضي بشهادة الزور في العقود ونفس روح لا يخلع
بينا في يد رجل له الى اياك قد اقرت لي بما قام له على طلبة سيرة ان ادعى في حقه سيرة في كان كذا فخلع حقه
الذي لان الا سيرة ما لا يقبل في ذلك للموجب صار ما لا يقبل ان ادعى في حقه سيرة على انه ملك ذي اليقين
ولو قام كل واحد بها سيرة على سيرة ما لا يقبل بالملك تبارت بهينات ويعني الذي اليه واداه سيرة على الى سيرة
في اليقين بطلان وقصده مني ثم ادعى انه لم يقبضه مني وانني قد قبضت كاذبا وطلب مني الموجب ان اذكر في حقه الا اقام
الموجب انما هو زاده روح في امره انه لا يخلع للموجب في قول حميدة روح وطلب مني في قول سيرة روح وكذا
في كل موضع اذا ادعى انه كان كاذبا في حقه سيرة كما اذا قبضت النفس من سيرة من غير ثم ادعى انه كان كاذبا في حقه
التي سيرة له سيرة يقبض اليه ثم ادعى انه كان كاذبا في حقه سيرة كما اذا قبضت النفس من سيرة من غير ثم ادعى انه كان كاذبا في حقه
الموجب له سيرة فقد قبضت اليه وان الواجب على قول حميدة روح وعيسى ان يخلع على قول سيرة روح
في ذلك ذكر الخلاف في كتاب الاقرار فاذا كان في حقه خلاف سيرة وانما روح لم يخلص في ذلك
الى القاضي والمعنى ان رجل اشترى من رجل حر الماهر في عقبه فوجده حرة عشر ذراعا ثم اعطاه فقال البايع انك
احزاب خلع ان في حقه ثواب بما ابرم وقال اشترى مني رجل اشترى مني ثوب على ان في حقه ثوب بما ابرم ثم اطلب
ال جسد سيرة من سيرة ما لا يقبل في حقه ثوب بما ابرم في حقه ثوب بما ابرم في حقه ثوب بما ابرم في حقه ثوب بما ابرم

لان المشتري يدعي عليه بيع الثوب الزائد وهو ينكر فحلف بمحاكم الكريه الكل فان كل يمينه حرة بما ادعى المشتري وان
 حلف المشتري بالبيع على الباقي ولا يحلف المشتري لان الباقي لا حلف المتقري عليه الثوب الزائد فبعضه حرة بما
 كان عليه وهو يمين ولا يحلف المشتري الاستحلاف ثلثة اوجه في وجه يتحلف عند الكل وهو نفسا من الاموال
 ووجه لا يتحلف عند الكل وهو الحسد ووجه فلو فدية عن حبيفة روح لا يتحلف في بيع سائل شتمها مع
 الخلع والرق النسي لا لايلا والمو لا وبالرجعة ونسب السالبة فكذا في الجامع الصغير اذا حلفت الامة على مولاهما انها ولد
 منه ولد وامات الولولة او ادعت انها سقطت منه سقطا سببا خاتمة وانكر المولى لا يحلف في قول حبيبة روح وكذا
 لو ادعت امرأة الرجل انها ولدت له الولد منه وانكر الزوج وكذا لو جاز المولى والزوج لعيسى فادعى انها ولدت له الزاد
 استحلفا لايمن عليها في قول حبيبة روح قالوا لا يحلف في حدى وتلتين فصلة بعضها مختلف في بعضها
 عليه ثمة اذا ادعى رجل او امرأة على رجل انه قد فدا لا يحلف المنكر في قوله لهم ومنها اذا ادعى الزنا لا يحلف في صورة
 رجل حلف بيمين عبه ان لا يترى ابدا فترى العبد الى القاضى وقال ان هذا حلف بيمين ان لا يترى ابدا فترى
 الذي حلف عليه بيمينه عقت فاما المولى الزنا فاطالب بيمينه فكم خصاف روح انه يتحلف بيمينه ما زنت به
 حلفت بيمين عبه ان لا يترى فان كل من اليمين عمن عليه عبه وان حلف الاشياء عليه وذكر الخصاف روح
 انه لا يتحلف بيمينه ما زنت بمحاكمي عبه وذكر شيخ الامام خمس الامة في حرج الرواية مخوفة في الكثرة ان القاضى
 او ادعى على العتق وفان العتق وفان صدقة في القذف وانه قد زنى واثام يمينه على ذلك فقلت بيمينه بيمين
 عهده وان لم يكن له يمينه وادعى خلاف القذف وانه باءه في ذلك القذف بسقط الحد عن نفسه لا يتحلف
 القذف وفان على ذلك ولا فرق بين المسلمين فان مقبولة القاذوف من هذا الذم على اسقاط الحد عن نفسه لايجاب الحد
 على المفسد وفان لهد الا يشترط عدو الاربعة في شهودهم وان مقبولة بيمينات ائمة لايجاب الحد على الكوفا
 نصا في المسئلة واما ان قال خمس الامة الخلو في روح صحيح انه يتحلف المولى في مسألة ابنه بل يصلي بيمينه فادعى
 مولاه بهذا الكلام وذكر الخصاف روح في ادبها ما هو اشارة الى انه لا يصير فاذ فانه قال وقد الى الذي حلف
 عليه ولم يقل انه زنى بخرا عن ذلك وذكر في حدى ورجل قد فدا غيره فقال رجل اخر للقاذوف ومهرها فقلت بيمينه
 ايمه فاذ فاقم فادعت المولى منها كما هو المحذور يحلف على سبب بيمينه ما زنت بعد اذ حلفت بيمين عبه وان لا يتحلف

[illegible]

رجل انه ابوه او ابنه واكثر المدعى عليه قال ابو حنيفة روح لا يمين على المنكر الا ان يدعي عليه الا بالنسب كما لا بد ان لا ينقض
اذا كان من يميني ينقض فيستحلف على المال عند صاحبه روح انما يدعي نسباً ثابتاً بقرانه يستحلف المنكر ادعى عليه
او لم يدع وان ادعى نسباً لا ثبت بقرانه كالمعمومة والاخوة ولحقهما ان ادعى به باليمين ودعواه يستحلف المنكر وان
دعى على المال لا يستحلف المنكر وما يصح به قسم الرجل اربعة الاب والولاء للمرأة ومولى العاتقة فمنه المرأة يصح
بشبهه بالاسب والزوج ومولى العاتقة ولا يصح قسمه ارباباً بالولد لان نسبه ارباباً بالولد قسمه ارباباً على صاحبها من ادعى ان
لا يصح على غيره وان ادعى بالنسب بان ادعى ان اباه مات وترك الا في يد المدعى عليه وادعى انه من المدعى عليه فهو
والمدعى عليه نيك الاخوة يستحلف المدعى عليه على المال عند الكل لا على ارباب يستحلف بالمدعى عليه في هذه الدار نصيباً
يدعى فان حلف برى وان نكل يقتضي عليه المال ولا يقتضي نسباً برى بالمال اربعة احماء بالامانة والثانية نفقة
والثالثة اذا ادعى حق الحفظ والحصانة بان مال لمن تقطع صغيران الصغير الذي تقطعه احمى واكثر للفظ والارابعة اذا
ادعى تطلاق حق الرجوع بان نسب الانسان ميتة ثم اراد ان يرجع فيها فقال للمعسوب لانا انكرك واما انك لا تستحلف
الواهب وانما حصل ان ادعى النسب بالمال او حلفاً لا كان للفقهاء اثبات ذلك الحق دون ما يستحلف فيه الغل
ما لم ينكر بعينه وادعى رجل انه كان عتقه وان له الميراث لحي الولاء واكثر سائر الورثة لا يمين عليهم في قول
روح رجل مات فقال رجل لرجل انه مات وقد ادعى اليك في طلبة بن فاكرك المدعى عليه الا يصار ومنه الا يصار
الدين لا يمين عليه منهم وكذا الوادعي رجل على رجل ان فلاناً وكلك اجلب حقوقيه وكذا عامة مولى على مولى
كذا فهو الواسي سواء رجل في يديه دار او عرض او حيوان فتمت به رجلان القاضي وادعى كل واحد منهما ان
من ذى اليد بكذا فمنه المدعى عليه لاحد بما بعينه ان باعته منه واكثر اخر فقال الآخر للقاضي حلف المدعى عليه في ان يدعي
فانه لا يخلط وكذا ان ادعى المدعى عليه دعواه بما حلف القاضي لاحد بما فعل وقضى عليه بالكون فم قال الآخر خافته في فانه لا يخلط
وكذا الوادعي رجلان كالح امرأة وقتها ما الى القاضي ما فرت لاحد بما واكثر فقال الآخر للقاضي لا يخلطها في
قولهم وكذا واكثر المرأة دعواها بما حلفها لاسد بما بعينه على قول يميني ومحمد بن فاكرك وقضى به لا يخلط للآخر في قولهم
رجل في يديه دار او عرض فتمت به رجلان الى القاضي وادعى كل واحد منهما ان صاحب البيت وسلم اليه فادعى
بعينه وطلب الآخر يمينه لا يخلط فكذا الواسي لاحد بما فعل لا يخلط للآخر وكذا الوادعي كل واحد منهما ان

ما من درهم واحدة قبضه ستره لاحد بما اوصلت لاحد بما كل لا يخلط للآخر وكذا لو ادعى ستره بالبرهان والبرهان
 وحسن البرهان المربع لا يخلط لشتره ولو ادعى ستره بالبرهان الجارية والاخره ستره فاقول الجارية والآخره
 لا يخلط لستره ويقع له لستره ان شئت تظن حتى تنقضي مدة الجارية وتلك البرهان ان شئت تنسخ بينك وبين
 احد البرهان البعد فدهن والآخر ستره فاقول الجارية لا يخلط للآخر ولو ادعى كل ستره منها الجارية فاقول
 وعلقت لكل لا يخلط للآخر ولو ادعى كل ستره منها ان ستره الذي في بدوى اليه ستره غيبه منه ذي اليد فاقول
 او ستره لاحد بما اوصلت لاحد بما كل يخلط للآخر ولو ادعى كل ستره منها انه او ستره الذي في يده ستره
 لاحد بما اوصلت لغيره لا يخلط لاحد بما كل يخلط لغيره ولا قيمة وهي كذا وكذا وكذا لكس الجارية رجل ادعى
 يد رجل وقيل ان يد الرجل شتره اذ اني رفعت كذا وبين ستره وهاكذا من التمن وانما شتره به الدار بدوى لغيره
 فقال المدعى عليه ان الدار التي تدعى فيها الشتره لا يخلط لغيره فقال المدعى الشتره انه ستره لغيره
 عن نفسه فخلط لي ذكر الشتره الامام ابو بكر محمد بن فضال وحقه ابو جعفر مخرج انه يخلط ولا يقطع عنه العيين منه الا ستره
 كما لو ستره لاجبي او لولد كبيره ستره مريضا فخلط مخرج على رجل ان ستره لغيره فلان وصحالي والى يد الله
 قد ستره ابك فاكرا الذي ستره فاسأل المدعى من اعفاني منه فان اعفاني لا يخلط وكذا لو كان رجل امره بجله
 له جارية فاستترى الوكيل له جارية شره بها ثم ستره الوكيل بالجارية عيا فادان المدعى على البائع وموكله فخلط
 فقال البائع ان ستره ملك قد رضى به اصيل واراد عين الوكيل على رضا الوكيل لم يكن لغيره امره فخلط زوجها بها
 وهي بكر فادعى الزوج انه زوجها بامر وارضا فاما المرأة لا عين عليها في قول ستره مريضا فخلط زوجها بها
 وجعل الكاح عن الرجل نسبي وادعى انه وكيل الزوج ثم انكر الزوج وقال انك وكلت فلانا في الكاح وارضا
 الاخره واراد ستره مريضا لا يخلط للرجل في قول ستره مريضا فخلط لغيره فلان في شتره فلان في شتره فلان
 المستضع لم يفعل كما امرتك وقال السائق فخلط فلان لا يخلط فيه لاحد بما على الآخر ولو ادعى البائع على رجل انك
 ستره ستره الى في كذا وذكر المدعى عليه لا يخلط لغيره فلان في شتره فلان في شتره فلان في شتره فلان في شتره
 فلان في شتره فلان في شتره فلان في شتره فلان في شتره فلان في شتره فلان في شتره فلان في شتره
 في ستره فلان في شتره فلان في شتره فلان في شتره فلان في شتره فلان في شتره فلان في شتره

اية ولم يكن لك فضا على الغائب حتى يوحى الغائب انك ذاك اخذ المال من ادعى عليه ثم ادعى عليه بربع على الاصل
 وان انكر الدعي عليه ببيع ذاك فاقام الدعي بيته على انه وكيل الغائب ليقض المال منه قبل بيته ويكون لك فضا
 على الغائب حتى يوحى الغائب انك لا يبيع الخاره ولو سته الدعي عليه بالمال انما لو كاذب فاقام الدعي بيته انك كاذب
 نفس الله المحلوى روح قبلت بذهبيته وكان له ان يستخلفه على المال في قول وصورة الخلف ان يقول
 بانه انما سلم اليه او كيل فلان بن فلان الغائب بالخصومة وفي قبضه المال وقال بعضهم له ان يستخلفه على انك كاذب
 في قول ابي بن حنبل ومحمد بن ولا يستخلفه في قول ابي حنيفة روح فان كل من عيّن انك كاذب بربع المال اية ولا يكون
 ذاك فضا على الغائب لان سهره لا يكون حجة على الغائب من ادعى عليه انك كاذب وانما كاذب كان له من ان
 يتهم بيته على المال وان لم يكن له بيته كان له ان يستخلفه بانه باطلان بن فلان الغائب ولا بأس عليك بالمال
 الذي ساه الدعي وهو الف ولا اقل منها وذكر محمد بن روح في الاصل في اول المسألة ان المال الذي بهم فلان بن
 فلان الغائب في مالي وقت وكلني فلان بالخصومة فيه وقبضه وعن ابي حنيفة روح انه لا يشترط ذكر التوكيل واذا ادعى رجل على
 رجل انه قتل ابنا له عبد او وليا باذنه فوجب القصاص وادعى القصاص لنفسه وادعى انه قطع باذنه او قطع باذنه
 صغير له عبد او ادعى شجرة او جرحه فوجب فيها القصاص فذكر الدعي عليه كان له ان يستخلفه ثم في كيفية الخلف في القتل
 روايتان في رواية يستخلف على الحاصل بانه ماله عليك دم ابنه فلان فلا دم عليه فلان ولا دم عليه فلان فلا
 حتى يسبب الدم الذي يدعي وفي رواية يكلف على سبب بانه ما قتلت فلان بن فلان في هذا عهد فيما سوى القتل
 من القتل والشجره ولو ذاك ليحلف على الحاصل بانه ماله عليك فطع بانه اية ولا له فلكل حجبها وكذا في
 الشجره والجراحات التي لحب فيها القصاص فان حلف برى وان كل في القتل يقضي عليه بالدية عنه ابي حنيفة
 وعنه ابي حنيفة روح يحلف او يقر وان ادعى انه قتل ابنه خطا او قطع يده او شجره خطا او ادعى شيئا فريده
 او ارسل خليفته بانه باطلان عليك هذا الحث الذي يدعي من الوجه الذي يدعي ولا شيء منه ومضى الدية والا فليس
 المدين لانه ادعى مالا فيحلف على الحاصل كما في سائر الاموال وقال ابو يوسف روح كل من لحب على غير الدعي عليه
 كالمدينة في قتل الشجره او ما شجره ذاك ليحلف على سبب بانه ما قتلت ابنه باطلا او في الشجره بانه ما شجرته
 يدعي وكل جناية يحب بها الاثر والدية على الدعي عليه يحلف كما يستخلف في القصاص امره او دعي

زوجه ان سلف بطلا فاما ان لا يدخل بذه الدار مانه قد عليها بعد العين لم يستطع على وجوده اربعه من سبب العين والدار
 جميعا فانه قرا بطلا في ان انكر العين من الدار في فناء البر وانه يخلط على الحاصل بانه المزاويون شك بطلان
 مما ادعت ان سبب العين وانكر الدار على سبب العين لم يخلط بانه دخلت بذه الدار بده ما حلفت بطلا فاما ان سبب
 في ذلك الزمان وانكر العين لم يخلط بانه ما حلفت بطلا فاما ان لا يدخل بذه الدار قبل ان يدخلها وكذلك
 اقرق افاض على الملوك انه سلف بطلا ان لا يدخل بذه الدار فان سرف المولى والزوج للقاضي ان لم يخلط على سبب
 بانه ما حلفت بطلا فاما قبل ان يدخلها بطل استم رجا الى القاضي وقال ان ابني فلان بن فلان انما
 ولم يترك وارثا غيري وله على بذه الرجل الذي قد مت كذا وكذا من المال وقال القاضي سدا دعيت اياه على
 اني ذلك فان سلكه صدقه الدعي عليه في جميع ذلك امر القاضي بان يدفع جميع المال اليه ولم يكن ذلك نصا على
 وان كثر الدعي عليه في جميع ذلك فقال الدعي القاضي حلفه بانه ان لم يخلط بذه الدار قبل ان يدخلها
 ان فلان مات قال الخصم اني على محابا جميعه انه لا يستحلفه لكن يقال للدعي ان لم يستحلف على وفاة فلان
 بانه فاذا امت استحلفه على ذلك فبعد ذلك حلفه على بانه لا يخلط بذه الدار قبل ان يدخلها فاما
 انه استحلف على العلم كما طلب الدعي واخلف المضاف روح فيه قال بعضهم منهم منس الائمة فيسبح روح اذ لا يخلط
 هو قول بعضهم ومحمد روح وما ذكر انه لا يخلط حتى يقيم الدعي بنيه قول حنين بن سعيد روح وقال نعم الائمة الحلواني
 اصحح انه يخلط قبل ان يقيم الدعي بنيه فان حلف الدعي عليه بخلط الابن افا حلفه بنيه على وفاة ابيه وانه
 وان نكل الدعي عليه يصير بنيه باليت فهو سبب وتوافر الدعي عليه بالموت ونسب صرحا وانكر المال لا يكون الدعي
 خصما له في حكم بنيه على المال ويكون خصما له في التحليف على المال فلهذا اذا اخل فخلط بذه الدار بانه انما
 فلان الحلواني عليك هذا المال متى دعوى الموت ونسبت اذا حلف الدعي عليه بخلط على العلم وتوان بطلا دعي على
 فلان بن فلان الثالث كل بعض الدين الذي لا قبل بذه الرجل وبعض الدين الذي لا في يده فان صدقه الدعي عليه
 في جميع ذلك يوم يدفع الدين اليه ولا يؤمر بدفع الدين لان الائمة ارجح في فضل الدين للكل من سبب ارجح في فضل
 المال الغير حال فقام صاحب الدين فلا يصح سببه بخلط ما لو اقر نواشه وان انكر الدعي عليه لو كانه قال ثلث
 الحلواني روح يخلط بانه ما لم انه وكل فلان بن فلان بعض الدين الذي لا عليك محابا يخلط لاجل الوارث وهو

و هو سوى سبيله وبين الوارث وقال خمس الائمة له خرج اذ انكر الوكالة لا يخلف على الوكالة في قول تحسيفه روح
 و لو كان المدعى ادعى ان فلانا بن فلان انقلني مات اوصى اليه بقبض الدين الذي له على هذا الرجل بقبض العين التي
 له في يده فان صدقة المدعى عليه في جميع ما قال في يوم المدعى عليه بفتح الدين والعين اليه مكان الوارث لجملة ما
 الوكالة فلان ثمة لا يامر القاضى بفتح العين الى المدعى لان القاضى عليك نصيب الحق ولا نصيب الوكيل على القاب
 وان كذبه المدعى عليه بخلاف على العلم بانه لمسلم انه اوصى اليه و لو ادعى رجل حينما في يد رجل انه ملكه اشتراه من
 فلان القاضى و صدقة المدعى عليه فان القاضى لا يامر بفتح المال اليه لانه قد مره بذلك يكون ذلك قضا على القاب
 بالكلية بوسع اقراره اليه و ذلك لا يجوز ولا وجب ان يعرض له بالمال فيسبب لانه قضا و بخلاف ما يدعى
 الوارث و اوصى لا يكون قضا له و لا ملك له و لا ملك القاب و ان ادعى انه اشتراه من فلان ان فلانا و كذا
 هذا مال منه كان له ان يخلف المدعى عليه على الوكالة رجل ادعى في دار رجل طريفا و اقام سبيله فشهدوا له طريفا
 في هذه الدار بجازت اشهادهم وان لم يجدوا الطريق قال خمس الائمة الحلواني في سنن محمديج هذه المسألة في الكتاب
 ذكر في بعض الروايات يقبل الشهادة وان لم يجدوا الطريق وذكر في بعضها انها لا تقبل بالمسكين موضع الطريق
 في مقدم الدار وفي موضعها و يذكر طول الطريق وعرضه قال في الصحيح و ما ذكر في الروايات انها لا تقبل وان لم يجدوا
 الطريق يجوز على ما اذا شهدوا على اقرار المدعى عليه بالطريق لان الجهاد لا يمنع صحة الامة ارفاد و ثبتت
 يومها بالبيان و ذكر خمس الائمة له خرج الاصح انها لا تقبل وان لم يذكر موضع الطريق و ما ذكره لان الجهاد
 انما يمنع قول الشهادة اذ ان القضا لها و منها لا ينعى فان عرض الباب العظمى تحليل حكم المعرفة الطريق قال و ان
 محمد ارفع ذكر في بعض النسخ وان لم يجدوا الطريق فذلك اجوز للشهادة يعني نعمه ومعنى ذلك ان الطريق غير
 بعض النسخ ارفع مقدرا بعبارة ارفع فاذا بين الشهود مع الطريق ربما يذكر الشهود مع الطريق اقل من سبعة ارفع
 او اكثر و القاضى يميل الى ذهب بعض النسخ فيروى شاهداتهم مكان ترك المسكين اجوز و ذكر في بعض النسخ ان جاز
 كان اجوز و ذكر في الكتاب لو شهدوا ان اباء مات وترك هذا الطريق ميراثا لجازت اشهادتهم وان شهدوا ان
 كان ميراثي هذا الطريق لا يقبل اشهادتهم وان ادعى سبيل ما رزق دار رجل و شهدوا بسبيل ذكر في الكتاب انها لا تقبل
 قال خمس الائمة الحلواني روح هذا الطريق سواء انما تقبل اذا بينوا موضع السبيل انه في مقدم الدار وفي موضعها

وانه لا اذ هو ضرر او المظفر ذكره تحت السيل المبدون في تلك القبل الشهادة ولا يصح الدعوى ولا يستحق الخصم
الا انه شهد وامل في قرار الخصم ثم لك وتوان بيننا الرجل في دار رجل فخذ صاحب الدار في سبل الا انه كان
ان ينفذ الان يستبدل به ان له في سبل الا ان في هذه الدار من قبله لا يرب واما بعض المتأخرين ان عرفان البرية
فانهم يصوبوا السبل اليه ينكر وان شهد وانه كان سبل فيه لا لا قبل وان ذكره سبلا مطلقا وخلقوا في انه لا ينفذ
او المظفر كان القول فيه قول صاحب بيتهم العيين على ادى على رجل انه وضع على حائطه شبا واجر على حوائط
داره منزلا ادا دعي انه فتح في حائطه لا يا ابا وبنى على حائطه ببار ادا دعي انه جنى الزراب والزل في ارضه ادا دعي
ارضه او غرس شجر ادا دعي في فضاء الارض في صاحب الارض لم يباح الى دفعه ونفاه وسمح ودعواه بان عينه على حائط
ودفعه وبموضع وبين الارض بذلك الحمد وودعها فاما دعي ودعواه واكثر الدعي عليه يستحق على سبب الا انه
عليه حائطه لم يخل يستحق الا بالارض الا بالبر او انه لو رضى بذلك كان حارة ولو صالح منه لا يجوز وفي مثل هذا الحائط
سبب لو كان صاحب الحائط هو الدعي وقدم صاحب الحائط الى القاضي وقال كان لي على حائطه الارض في شجرة
او قلته لاجب وان صاحب الحائط ينسب من ذلك اليه ودعواه المصحح الدعوى بان عين من موضع الحائط وان
عن موضع شجرة او شجرة فلان وبين حائط الحائط فختها فافصح ودعواه واكثر الدعي عليه بخلفه القاضي
على الحاصل باية بان هذا الحائط وضع الحائط الذي لا يدعي وهو كذا في موضع كذا من الحائط في موضع السبب
وهو حرمي واسباب فان نكل الزمر القاضي فخذ وتوا دعي رجل على غيره انه غرني ارضه فبيرة ارضه ذلك بارف طلب
تقصان فان عين موضع الارض حرمي وادفعه الحفيرة وتقصان الحفيرة فان على الحاصل باية لا عليك ان هذا
يدعي ولا يخلف على سبب ان هذا الحائط يستحق بالارض والارض والارض على الحاصل قال سبب الدعي المحل
وعنه بعض المتأخرين في هذه المسئلة يجب عليه كس الحفيرة ولا يجب له نقصان فلو طفت على نقصان بما يمل الحائط
في تلك القول فجلت فكان ينبغي ان يكثر عن قول هذا القاضي الا ان الخصم ادعى لم يثبت في تلك القول ولم يثبت
فيه ثم ذكر في الكتاب حرمي ارضه فبيرة ارضه وفيه الشارة الى انه اذا لم يغرب الارض لا يدخل في قبضان في ارضه
لك الحائط طرفة شئ وتوان بداره من ارض انسان نرا ابا وادفعه الحائط لذلك القدر من الزراب في ذلك
من فية الزراب وغل بذلك نقصان في ارضه اولى لم يخل لانه رفع ما لا يملو كاستقواله وذكر في نفسه اذا وغل الحائط

[illegible]

[illegible]

معرض عليه العيين في المرة الاولى فقال لا اءلف ولا عرض عليه في المرة الثانية قال اءلف فاراد ان يحلف فقال له
أقول بانه فقال لا اءلف ثم عرض عليه العيين ان اءلف فقال لا اءلف فان القاضى يعفى عليه ويجب كل ذكاب عليه ولو ان
المدعى عليه بعد ما عرض القاضى عليه العيين مرتين ستمائة مائة ايام ثم جازع ثمانية ايام وقال لا اءلف فان القاضى
لا يعفى عليه حتى يكل ثلثا ويستقبل عليه العيين ثلث مرات ولا يتبرك له قبل الانتهاء وقت دم رجلا الى الانتهاء
وادعى عليه حنا محمد ما ستعلمك ولم يجبه فان القاضى يقول له عرض عليك العيين ثانيا فان حلفك لا يعفى
بما يدعى ثم عرض عليه العيين ثانيا فان الى ان حلفك يعرض عليه ثانيا فان الى فان القاضى يعفى عليه وسكونه
المرة الاولى يكون بنسبة الكول الا انه انما يحل بغيره الكول اذا لم يكن بآفة متعة من الكلام او السلع فان كان بآفة
آفة فسكونه لا يكون كولا ولو ان القاضى سكت ولم يجبه فان القاضى بآمر المدعى حتى يبرأ منه كغيره يسأل
من حاله بل بآفة متعة من الكلام او السلع فان سال ونظره ليس بآفة اعادة الى عليه ويعرض عليه العيين ثانيا ثم
يعفى ولو ان القاضى عرض العيين على المدعى عليه ثلث مرات قال ان يحلف ثم قال قبل نقضه انا اءلف بحلفه ولا
يشي ولو ان القاضى عرض العيين على المدعى عليه ثلثا قال ان يحلف فعفى عليه بالكول ثم قال انا اءلف او يعفيه
الدية ولا يحل نقضه انا القاضى وارضى بآفة رجل او عاملا رجل فانك تطلب الدى بينه فان كانت الدار في يده بغير حلفه
على السلم وان كانت بهيمة او بشرة او نحو ذلك حلف على الهبات فان اختلفا فقال المدعى عليه الدار في يدي بغير حلفه
عن الى واراد ان يحلف على السلم وقال المدعى انها وصلت اليه لا بغير حلفه على الهبات فان القاضى
قول المدعى مع يمينه على عليه ابعده اتمامها وصلت اليه بغير حلفه عن ابيه فان حلف المدعى على ذلك حلفه
عليه على الهبات وان الى المدعى ان يحلف بحلف المدعى عليه على العلم باسما يستعمل في دعوى المدعى
قبل نقضه انا وبعده رجل ادعى على رجل حنا او مالا او عاملا يستند فقال المدعى عليه ان تخرج من دعوى
اهله القاضى الى المجلس الثاني ولا يعفى عليه وكلامه هذا لا يكون استنادا للمدعى قال روح وحينئذ القاضى ان يجيب
الدرع الخان يحيا به القاضى والخان فاسد الا بهله ولا يفتت اليه رجل ادعى دارا في يده رجل انهاء فاما
عليه شترها من المدعى على بيمينه على ذكاب قال ثم روح في القياس فوجد الدار من المدعى عليه ووافى الى
المدعى ويقال له انت على حثك في الاستحسان ترك في يدى المدعى عليه فبوجه منه كفيل في رجل ثلث ايام

فان اقام لم يثبت على ما ادعى فيها والا فليس عليه رجل ادعى يد ارفى بد رجل فقال المدعى عليه ان المدعى قد كلفه
قل بان المدعى يد به الله اذ لم يقبل بيته ولا يكون لك دفاعة دعوى المدعى لان قول بانك لا مدعى في
به الله اذ لم يثبت به الله اذ لم يقبل بيته ولا يكون لك دفاعة دعوى المدعى عليه ذلك وذكر في الجارية الصغيرة من في رجل
يقول هو ليس لي فجار رجل وادعاه فقال ذو اليد هو لي كان القول قوله لا تظنا وان قال ليس لي هناك
يدعي يكون ذلك اقرار منه بالملك المدعى حتى لو ادعاه لنفسه لا يسمع دعواه الا ان تطلق الملك ممن يدعى وذكر الشيخ الامام
المعروف انما هو زاد روح رجل ادعى دارا في يد رجل ما قام المدعى عليه لم يثبت ان المدعى قال قبل الدعوى به الله اذ
ثبت لي او قال ما كانت به الله اذ لم يقبل بيته المدعى ويكون لك دفاعة دعواه وكذا لو كان المدعى يدعى انه
ورث الدار من ابيه واما لم يثبت ما قام وادعى لم يثبت ان ابا له ثبت ان الدار ثبت لي او قال ما كانت
به الله اذ لم يقبل بيته المدعى وادعاه رجل ادعى دارا في يد رجل فحضر القاضي لم يثبت ما قام منهم
المعنى لا انما اعلان رجل آخر لا مدعى في فيها فصدقه في المهر ولا يقبل فصار القاضي للمهر ولو قال المعظم
فلان لم يكن لي قط فصدقه المقر فان الدار يراد على المعنى عليه ويقبل فصار القاضي رجل ادعى دارا في يد رجل
فقال ذو اليد او غيرها رجل واما لم يثبت منه فهو ان رجلا ادعاه اليه لا يصدق الخصومة عن ذي اليد فان قال
انما يعرف الدار باسمه ونسبه وجه تدفع الخصومة عن ذي اليد في قول الخليفة ومخرج ولو اقام المدعى عليه
على اتمته اذ لم يدعى ان رجلا ادعاه الى ذي اليد فصدقه عن خصومة المدعى ولو قال شهيد ذي اليد ادعاه اليه رجل
عرفت لوجه ولا تعرف باسمه ونسبه تدفع الخصومة عن ذي اليد في قول حميفة وبسيف مخرج شاذ ان شهيد
رجل لم يدعى به انه المدعى ما قام المشهود عليه لم يثبت ان ابا له كان ادعاه قبل هذا بطلت شهادته رجل فقام
في دارا في حق ثمن بناء الرجل شهيد عليه في حق آخر جازت شهادته اذا كان عدلا رجلا ادعى على رجل كذا فحضر
رجل واما لم يثبت منه فهو انه كفل بنفسه لانه قد عارضه شهادتهم وذكر في برهن الاصل اذا شهد وانه ركن
عنده ثوبا ولم يسمو الثوب ولم يعرفوا عين الثوب جازت شهادتهم ويكون القول قول المترهن في اي ثوب كان
اذا كان في الثوب رجل ادعى دارا في يده رجل واما لم يثبت ان المدعى عليه لم يثبت ان المدعى باع به الدار من فلان
انما كان لم يقبل بيته وبطلت بيته المدعى ولا ثبت له ان في حق الغائب الا ان يشهد بشهوده ان كان

ان الدعي باعها من فلان الغائب وبفضها الغائب كذا فلو انما طعن روح دارقني يد رجل جاره اخوه وادعى ان الدار
 كاتبت لابيها فلان ونزكها ميراثا لها وطلب شهرة فقال ذواليد لم يكن لابي فلان اقام الدعي له بينة على ما قال فلان
 ذواليد له بينة كان شتراس من ابيه في صحته وادعى ان اباة منه لربها في صحته قلب بينة وطلبت بينة كذا
 ولو كان الدعي عليه حين ادعى الاخر اجاب فقال لم يكن لابي فيها حق قط فلما اقام الدعي له بينة قام هو بانه شتر
 منه في صحته لا تقبل بينة ولا تبطل بينة الدعي دارقني يد رجل رادعي رجل انه شتر امانة بالغ درهم فقال ذواليد
 لم يبيع فلما اقام الدعي له بينة على ما ادعى اقام ذواليد له بينة على ان الدعي رادعي له الدار قبل بينة وبقيض البيع
 بينهما وكذا لك لو كان الدعي عليه ولا قال لا يبيع بينتنا وهذا اظهر من الاول وكذا لو كان قال لم يبيع بيننا
 اقام الدعي له بينة على ان شتر اقام هو بينة ان الدعي رادعي له الدار قبل بينة وهذا المحاذير ادعى على رجل انما قال
 الدعي عليه يسلم على شي او قال لم يكن له على شي قط فلما اقام الدعي له بينة على المال اقام هو بينة على التقضا
 والابرار قبل لانه يقول لم يكن لك على شي قط الا اني دفعت المال لمختصتك وتو قال الدعي عليه اولاً لم يكن
 على شي قط ولا عرف فلما اقام الدعي له بينة على المال اقام هو بينة على التقضا لا تقبل في ظاهر الرواية وذكر القضاة
 عن اصحابنا روح انها تقبل ولو قال الدعي عليه لم يكن بيني وبينك معاملة في شي لا يقبل من المخرج في الدنيا
 وقال ابو يوسف روح يقبل منه اذا وفق بان قال لم يكن بيني وبينه معاملة الا ان شهودى سمعوا منه انه ابرأ الى
 ادعى رجل على رجل انه باع مني هذه الجارية بالغ درهم فقال ذواليد لم يبعها منه قط فلما اقام الدعي له بينة على شهاده
 وقضى له الجارية وجب بها اصغار ائدة واراد ان يردا على المقتضى عليه فقال المقتضى عليه انه يرى الى من كل عيبها
 لا تقبل بينة وعن بعض الروايات روح انها تقبل ولو ادعت امرأة على رجل نكاحا فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما
 اقامت المرأة له بينة على النكاح اقام هو له بينة على انها اختلعت منه يقبل بينة وان قال الرجل في النكاح لم
 يكن بيننا نكاح فقال ما نتخبطا قط فلما اقامت المرأة له بينة على النكاح اقام هو له بينة على انها اختلعت منه
 قال المصنف رحمه الله ان يكون له مسئلة وسأله يبيع سوادا فدعى له شهاده فقال الدعي عليه لم يكن بيننا بيع فلما اقام
 الدعي له بينة على ما ادعى وقضى النكاح بين يمينه ثم وجد بها اصغار ائدة ونعم في ظاهر الرواية لا تقبل له بينة على البرة
 عن بسبب لان البرة عن عيبها تكون فزارا بسبع فكذا لك النكاح لان النكاح عنده ما طلاق من الطلاق لا يقضي ما ساقفه

فكان هو في دعواه الطلاق متناظرا لما يستعمل على ادمى على رجل بالانحسار فاعطاه من المحرور او صالحه من دعوى
ثم ان الله على عليه اقام له بيته ان الله على قال قبل السحابة قال قبل ان يقين منى المال ليس قبل فلان شي
فما صلح وبقضائه ما خيان من دعواه اقام الله على عليه بيته ان الله على اقرب الصلح او فقار المال لم يكن لي قبل فلان شئ
فصل الصلح وبقضائه ما كان الفاضل لم يقض بيته الله على حتى اقام الله على عليه بيته على اقرار الله على انه ليس له
قبل فلان شئ بطل عنه المال ولا يقضي عليه شئ المرأة ادعت برأ على ورثة زوجها فحجبه وانها امرأة لم يثبت
فما صلح على اقل من حصة ما من الميراث ولا هو فليس بها من جوارهم الزكوة اكثر من ان الصلح فاصح جائز ولا يحل كلف
الورثة اذا اظهروا بذلك فان اقامت المرأة له بيته بعد ذلك انها امرأة لم يثبت بطل الصلح وتوان جلاء ادمى المال
رجل فذكر وصالحه على شئ ثم ان الله على عليه اقام له بيته على القسار والابراء لا يقبل ولا يطل الصلح وكم الصلح
فما صلح من كان عليه فاما كان الله على عليه قبل الصلح ادمى القسار والابراء واذكر الله على ذلك فصالحه على شئ
ثم اقام الله على عليه بيته على القسار والابراء فطل الصلح لان الله على عليه ادمى القسار والابراء لا يستحق الله
عليه واما يستحق الله على فلم يكن الصلح فما صلح فدا عن العيين رجل ادمى على رجل انه خسر منه مالا ومن المال وصوت
اقام الله على عليه بيته على اقرار الله على انه خسر منه فلان اخرجه المالا المسمى فذكر الله على ذلك لا يقبل منه بيته
ولا يكون ذلك البعالة عوى الاول لان من جهة الاول ان يقول خسر منى فلان اخرجه ماله على فانه يستحق
به الله على عليه فذلك وان تهبط تهبط الله على عليه ان الله على منه ان فلانا آخر وكيل الله على عليه خسر منى فلان
كان ذلك اذنا بيته وطل ودعواه رجل ادمى على ادمى يد رجل انه لم يجد الله على عليه مستحق فكل رطل
عليه بالكلول ثم ان القضا عليه اقام له بيته انه كان يشتري هذا السبد من الله على قبل ودعواه قبل به بيته
ان تهبط وانه اشتراه منه بعد القسار وذكرني موضع احزان الله على عليه لو قال كنت تشتريه قبل المحرور
اقام له بيته فليس بيته ويقضي له رجل يشتري من رجل بعد اوفى به بما في حاصم البائع واذكر البائع ان كان
السبد بعد ما خلفت فكل مقضى العاقر عليه وازمه بعد ثم قال البائع به ذلك فذكرت تارة ابن ادمى
السبد واقام له بيته قبل بيته رجل ادمى فابى يد رجل انه لم يذكر الله على عليه فطلب الله على عليه حال ادمى
يمسني فصالحه من دعواه على عشرة دراهم ثم ان الله على عليه اقام له بيته ان الله على له قبل الصلح انه لا

لا تسمى في هذا النوع بالقبيل المستمرة ويكون الصلح مأمورا لأنه فتهى عينة الصلح الآخرى ان المدعى عليه لو كمل عن التمسك
القاضي بالنسبة المدعى ثم اقام المدعى عليه بيته على ان المدعى عليه قبل اقتضائه لاحق له في الثوب لا يمتنع اليه ولو
اقام المدعى عليه بيته ان المدعى اقر به الصلح انه لم يكن الثوب لا يمتنع الصلح لان المدعى باقراره هذا برع ان خسر
من بدل الصلح خسر بغير حق اما ان كان منه اقره قبل الصلح فقد يجوز ان يكون ملكا له باقراره قبل الصلح فاما ان كان
علم ان المدعى منه قبل الصلح انه لاحق له في الثوب لا يمتنع الصلح وعلم القاضي به منه اقره قبل الصلح بغيره الا ان
الصلح رجل ادعى على رجل الف درهم فقال المدعى عليه اكان لك على الف درهم فطردته كنت اعربت على هذا
اس قد فعلتها اليك فقال المدعى لي عليك الف درهم وما قبضت منك شيئا فصالحه من ماله على خمسة دراهم ثم ان
المدعى عليه اقام بيته بعد ذلك فشهدوا انهم روى المدعى عليه دفع الى المدعى الف درهم لا يمتنع الى شهادتهم لان
كان منه اقره من العين ولو كان المدعى عليه قال المدعى جيلن ادعى صدقت كان لك على الف درهم الا ان قضيتكها
اس فقال المدعى باقتضيتي ودفع اليه الفاد صالحة من الف على خمسة دراهم ثم ان المدعى عليه اقام بيته فشهدوا
انه دفع اليه اس الف درهم جازت شهادتهم وبطل الصلح ويرجع على المدعى باخسار منه ثانيا لان في هذه الصورة
ادعى القضا قبل الصلح كان العين على المدعى فلم يكن الصلح من المدعى عليه فشهدوا من العين رجل في يديه ورجل
فجار رجل وادعى انه وكيل المورع في قبض الودعة وكل في ذلك سنة وادعى المدعى فقام المدعى في يديه و
ان الموكل اخرجه من يده الوكالة قبلت بيته وكذا لو اقام بيته ان شهو الموكل عبده قبل ذلك رجلا ادعى
في يد رجل انه له وادعى المدعى عليه بيته انها فلان الفاشته انما من المدعى وكل في لقب بيته و
يجل دكلا ويسد عنه الخصومة ولا يفتي بشه اعلى الفاضل رجل في يديه وادعى باجل الوكالة رجل فامر المدعى
عليه دعواه الملك الوكالة فقام الموكل بيته على الوكالة فقام المدعى عليه بيته على اقرار الموكل ان شهو الموكل
شهدوا ورواها جهم بطلت شهادته وشهو المدعى فان شهدوا بذلك على اقرار شهادتين لا يمتنع شهادتهم الا
اذا شهدوا على شبه ان شهادتين انها محسودان في قد وانها شرا كان فيما شهدا على المدعى عليه فبطلت شهادتهم
رجل ادعى دارا في يد رجل فحب فصالحه على الف درهم على ان يملك الدار الذي في يديه ثم ان المدعى عليه اقام بيته
انهاله دارا وان يرجع في الاغتصاب لم ذلك وكذا لو اقام بيته انها كانت فلان شرا به وادعى المدعى

كانت لآيات من كتابنا لا قبل بسنة من حجة عوى الذي كان القول قوله مع الذين في النكاح من قبل
 صلحهم من الذين غلبوا على ان يرجع في الالة والامام بسنة من شهر من الذي قبل صلح القبل بسنة من قبل
 صلحهم ولم نعلم بسنة على شهر او لكن قام بسنة على صلح صلحهم من الدار باع قل وولد مهيت الصلح الاول الذي
 سنة مهيت وعلقت الصلح الثاني كما ذكر في المستحق قال كل صلح فالتالي باطل وان كان شهر من الذي بعد شهر من قبل
 حجة فالتالي من الذي بعد شهر من الاول باطل وان كان الصلح الاول لم يشهد بعد ذلك اجرت انفسه والآخر عطلت
 الصلح الاصل رجل ادعى رجل انه قتل اخاه عمدا وقام بسنة ما دعى الثاني ان المقتول ابنا وانه قد عفا عنه فان الثاني
 يأمروه احضاره وحضارته ونجا الثاني رجل - شاهد يشهد ان هذا الرجل ابن المقتول وانه قد عفا عنه فالقبل
 شهادتهم وقتت ائيب وان كان الرجل باعدا مطلقا من صلح من ادعى على انه ابوه وطلب ان يفرض له الفدية
 البعثة عليه فذكر ذلك الرجل ما قام الزمن بسنة على ما دعى وقام الذي عليه بسنة على رجل اخر انساب الزمن من الزمان
 الرجل ينكر ان ذلك ثل بسنة في الزمان وثبت نفسه من الذي قام عليه بسنة ابوه من غير من عليه النفقة وبطلت
 الاخر وذكر المرأة فاصحت معها الى ان افترقا فالتالي ان يفسخ لها نفقة وهي محتاجة الى العلم بانها اخاه وولدوا في النفقة
 منى واكرت ابنة فذلك ما قام لهم شاهد يشهد على رجل انه اخاه وولدوا فذلك الرجل ينكر ان فان القاسم يبري العلم
 عن نفقة ويقول بان تمت ووفيت لك على الاخر وبنده من جنس المسائل التي قبل ان يشاؤا وجهها في النفقة
 نفسه وان كان مستأجرا غيره وسها اذا جسد القبل في حالة ما دعى اهل المحلة انه قتل رجل اخر من محل اخر
 وقام بسنة من غير المحلة في وجهها القتل على ذلك الرجل بالفضل وذكر في الاصل ان بسنة مقبولة فان ادعى
 او جازا القتل على ذلك الرجل حجه والدية وان ابوه لم يكن الاول اياه ولا على اهل المحلة شي بخلافه بسنة
 وان شئوا الدية لغيرهم رجل مات تحت امرته وولده البرث وهم كبار كلهم حجه اباه وتجب لهم وجده الولد شهر من
 او جها ان طلبها الثاني محبة ما هم برحون عليها باخذت من البرث رجل ادعى اخر فقام ما قام بسنة ما دعى الثاني
 ان العذوة بعد فلان شدة عوى الذي كان قام العذوة بسنة بعد فلان فلا اعقبة قبل العذوة با
 بسنة يعقود على القاذوة بالحد فرض في يد رجل ادعى رجل انها وقتت بين نزلها الوقت وقضوا العاضا الوقت
 ثم حار اخر ادعى انه كاهه والفضل بسنة الذي لان لعقها بالوقت بمره مستحق الملك لم يسبح بخبره ولا شري انه

ان يبيع بين وقت ملكها باها مصفة وجهه جانيه الملك وليبيع من حروجه و باها مصفة وجهه ولا يجوز له
ان يعرضها باه وقت بئزله لهما اما الملك فبني الملك مقتضا يقتصر على العقب عليه وعلى من تلقى الملك منه لا يتعد
الى الغير فذلك في الوقت قبل الشراء بعد وقبضه مستحقه انسان بالملك المطلق لم يستحقه كان له ان يرجع بالثمن
على بائنه فان رجع فقبل ان يقتضي القاضى بالثمن على بائنه تمام البائع لم يستحق ان لا يسمع دعوى البائع لان البائع مباح
مقتضا عليه بالعتق او على المشتري وان اقام البائع مبيته على انه كان اشتراه من استحق نعم باع من المشتري الوقت
البائع لم يستحق على التسليم بخلاف ان اقام لم يستحق على استحق قبلت بئز و يطل قضا والقاضى مستحق وان اقام البائع
بذلك لم يستحق على المشتري ان اقامها بعد ما قضى القاضى عليه بالثمن للمشتري لا يقبل بئز لم يستحق لان البيع الذي
جرى فيه مباح فمقتضى مقتضا القاضى بالثمن للمشتري فخرج المشتري من ان يكون خصما وان اقامها لم يراجع
على البائع ولم يقض القاضى له بالثمن قبلت بئز البائع لان البيع الذي جرى فيها فاعلم لم يفسخ لان الاستحقاق
لا يطل لمبيعات الا في في ظاهر الرواية فكان البائع ان يلزم لم يبيع للمشتري وكان المشتري خصما فيقبل بئز
البائع عليه ويكون له كقضا على استحق رجل ادعى على رجل الا اقام لم يستحق فالتدعي عليه قبل القضا ثم
هدت بئز التدعي فان القاضى يقتضي بئز لم يستحق على وارث ثابت وان لم يكن له وارث فاصب القاضى غير خصم
عليه ولا يقتضي من غير خصم رجل ادعى عينا في يد رجل انه اشتراه من فلان فاناب بئز التدعي في يده فانه لا بد
بأن يسمع له التدعي كيلا يكون ذلك قضا على اناب من غير خصم به التدعي عليه رجل اشتري دارا ومضى دارا
بشفع ان يشتريها فقال المشتري اناب اقام لم يستحق على قوله قبل بئز انه اشتراها فلان
ان فلانا ولا كالمشترى ان بئز الدار منه ذكر في لم يستحق انه لا يقبل بئز المشتري قال لان لو قبلها لارث البيع
اناب رجل ادعى ان بئز الدار من فلان الرجل كذا فقال القاضى عليه بئزها نك فلما اقام التدعي لم يستحق
لما ادعى اقام التدعي عليه بئزها بئزها وكلي من فلان مع وعواه وذكر في لم يستحق اذا ادعى دارا في يد رجل انها
من ذي اليد وكلي فلان اناب لا يسمع وعواه ولا يقبل بئز في قول عهيفة لاح رجل ادعى ملكا بسبب ثم
بعد ذلك الحكم مطلقا وشبهه به غيره فذكر في عامة الروايات انه لا يسمع وعواه ولا يقبل بئز قال ينفذ رج
قال بسبب ثم في نفس اللفظ لا يقبل بئز ولا يطل وعواه حتى لو قال اردت بئز الملك المطلق بالملك لا يبيع

يسمى دعواه وقيل بسنة رجل ادى ميثاقا بدرجل انزل وان صاحب اليد اقره فاقام بسنة على ذلك فاقام بغير
طلبه بسنة ان ادى سنة بسنة
على سنة ارماءه لانه جعلت بسنة
دارا في يد رجل انها له دفعي القاضى لا ياتم من القضاة لانها فلان آخر لم يكن الى قط وصدقه المقر لم يطل فصار القاضى
وبرد الدار على القضاة عليه وان قال المقر كانت الدار المقر وسها منى وقبضتها المقر والقضاة عليه سنة قيمة الدار المقر عليه
عن اصحابنا بسنة في يد رجل او عامه رجل او قاضى بسنة فاقام الدار عليه انه لغير الدار لا يبيع سنة ارماءه بعد في يد رجل
او عامه بطلان كل وجهه منها قاضى بسنة لا اودعه الله في يديه والدعوى عليه محجود دعواها ويقول هو في قاضى
القاضى بشهر والدعوى حتى اصدق ذواله بعد ما انه يدفع محجود الى المقر فان كان بسنة بسنة قاضى له بغير
ولو ادى بسنة في يد رجل انه لغير الدار عليه فاقام الدار عليه بسنة فاقام من عن القاضى ارماءه على عليه
رجل وسلمه اليه ثم اودعه بشهر ثم جاء الدار على بشهر ودفعه الدار عليه فقال الدار عليه بسنة من فلان وسلمه ثم
دعوى ان اصدقه الدار على فاضح او لم يصدره ولكن القاضى علم بذلك فان القاضى لا يبيع بسنة الدار على على ذوى اليد
ان لم يصدره الدار على ولم يسل القاضى بذلك فاقام الدار على عليه ان ثبت ذلك بسنة بسنة دفع عنه حصرة الدار على
القاضى لا يبيع بسنة وقضى عليه بسنة الدار على وقد مر رجل ادى دارا في يد رجل انها فلان وقال وكلنى فلان المحجود
فجاءهم وما انفسه لا يبيع دعواه وكذا لو اودعها بالكل آخر وان اودعها انفسه ولا ثم ادى انها فلان وكلنى بالحصرة فيها
دعواه ولو ادى دارا في يد رجل انها لورثها من ابيه وقال شترتها منى في اليد محجود الدار على عليه ثم ادى انها لورثها
دعواه وقد مر امرأة ادعت على ولد بسنة انها كانت امرأة امه ماتت وهى فى تكاثر وطلبت الميراث فجد الابن مات
بسنة على تكاثرهم ان الابن اقام بسنة ان اباؤه كان طلقها لثنا ونقصت عنها قبل موتها خلفا فبها وصحح ان اباها
بسنة الابن فالتكاثر الابن حين ادعت المرأة ذلك قال انه لم يكن تزوجها ولم يكن بزوجة له فقط اقام بسنة
مطلقا لا يقبل بسنة رجل ادى على رجل الا اخرج الخط وادى انه خلا الدار عليه فاقام الدار على عليه ان يكون الخلا محجودا
وكتبه وكان بين الخليلين مشابهة ظاهرة تدل على انها خط كاتب احداهما لثنا الخ ربح فيه وصحح انه لا يقضه ذلك فانه
لو قال هذا خطي لم يمس هذا المال كان القول قوله لان يكون الكاتب مرافا ومساو ونحو ذلك من خوض الخ

لخطه نهضاً على ان لا ينفذ الخطا رجل ادعى عينا في يد رجل انه كان للبيته مات وتركها ميراثاً له وقال ذوالبيته ادعى
ابوك ولا ادعى مات ابوك ولم يثبت وكفى لمنتهى انه لا ينفذ عن الخصومة رجل ادعى دارا في يد رجل انه ميراثا
فلان بكذا واقام البيته واقام ذوالبيته ميراثا من شتر ابا من في تلك الرجل وارخا واريج الخارج سبعين واقام ذوالبيته
سبعين ميراثا من شتر ابا الخارج كانت الدار لك الرجل الا انها كانت اسنان فلان آخر ولم يرض المرزبان بموعدين
علم رجل ميعين ثم شتر بها من بعد ما فيك الرمن قالوا له لا يكون وفعله عوى الخارج لانه ليس تخيم في انبات الخ
ولو كان المدعى ادعى ان هذا العيل كان فلان ميعين بكذا وقضته واقام البيته واقام المدعى عليه في رفع عوى
انه شتر ميراثه ولقد التزم كان وفعله عوى الرمن لان بنته لم يسمع من البيته الرمن اذا اجتمعا كانت بنته لم يسمع
دارا في يد رجل او عاها اخوان وها بافان سبها اكبر من الاخر ادعى انها كانت لابيها مات وتركها ميراثا لها واقام اب
فقال المدعى عليه في رفع عوى بها في شتر ميراثه الدار من الاكبر ومن فلان وصى هذا الاصغر حين كان صغيرا بكذا فاقام
الاصغر الوصاية فاقام المدعى عليه البيته على اقرار الوصي انه باع بحكم الوصاية فان لا تقبل هذه البيته الا ان يشهد
الشهود انه كان وصيا من جهة ابيه ومن جهة امه ومن جهة اعمامه باع لاجل الصغير مثل الثمن لانا وان عاها اقراره انه وصى
لم يثبت الوصاية باقراره امرأة ادعت على زوجها انه طلقها لثنا واقامت البيته والزوج لم يجد ثم ادعى الزوج انه قد تزوج
بعد ما عوف انها تزوجت بالحل ولجل لثناها لا يسمع منه هذا الدفع لانه بهذا الدعوى يدعى عليها التناقص في دعوى
الحرمه وفيما لا شتر طوعوى المرأة لقبول البيته لا يسمع عليها دعوى التناقص رجل ادعى على رجل دعوى التقى
سار الزمان على فساد ففعل المدعى عليه في دفع هذه الدعوى احتلفت المشايخ فيه قال بعضهم لا يطالب المدعى
عليه بانبات الدفع وقال بعضهم لا يطالب من دفعه انه ثبت فساد الدعوى قال المتقدم وسبني للقاضي ان يخطب
دعوى الدفع وليس له الخانات فاسد ظاهر وهو يعلم فساد دعوى لا يسمع دعوى المدعى ولا يلزم المدعى عليه بانبات الدفع
رجل ادعى دارا في يد رجل انها له فقال المدعى عليه لقصها لي ونصفها ودية عن فلان لم يقيم البيته على الوصية
فاقام المدعى البيته على دعواه ثم اقام المدعى عليه البيته ان نصفها ودية عن فلان رجل ادعى في
نصف رجل ميطيل في الكل قال بعضهم ميطيل قال المصالح وفيه نظر اشار في الجامع الى انه لا يثبت في الكل رجل ادعى
ادعى دارا في يد رجل انها له واقام المدعى عليه البيته انسا ودية عنه فلان قد قضت عوى المدعى فاجاز جعفر فلا يسلم المدعى عليه البيته

الادعي الاول دعواه على المفلوك فاجاب بما دونه عند فلان اخرج قبل بيته وبنزله عند حضرة المدي رجل على رجل
رجل ماله اقام بيته ثم قال حب اقامه بيته اني قد استوفيت من هذا المال كذا على رجل بيته فاما ان قال
من هذا المال كذا لا يميل بيته لا يمكن ان يقول استوفيت به اقامه بيته وان قال قد كنت استوفيت مني
كذا وقال ابدا بيته فحين اذنت بوجه اعلت بيته رجل اذعي على رجل اربعة دراهم في يد رجل اقامه
بيته على اذعي نفسي اذاني ثم ان ادعي استوفيت هذا المبلغ عليه بانه درهم قال ابدا فاما السهم ربع سقط من المبلغ
الساكنه الباقية وقال غيره من المتأخرين لا يستحق رجل اذعي على رجل المبلغ المدي عليه اني قد اعلته بهذا المال
فلان رجل فلان الخواص في المجلس اقامه بيته على ذلك وقال صاحب الدين ان المتأخرين يملكون على غلبه اذعي
الدين كان القول قوله مع بيته ولا يقبل قول المثل انما ليا وكان له ان يرجع على الدين بدينه كذا ذكر في الا
رجل اذعي اعلته الجبس والصنع والصفه وذكر فيه الكل جمله ولم يذكر فيه كل عين حبس ونوع على بيته
اختلف المتأخرين في بعضهم في التفصيل في بعضهم كقولهم كقولهم لان الادعي اذعي عليه بعضه الا ان
الشيخ صاحب المدعي بيان القيمة ثم يحل ان ادعي ان الاعيان قائمه في يده يوم رفعها فاقبل بيته فحينها وان
انها قد ملكت في يده واستهلكها ودين فيه الكل جمله يسمع دعواه ويقبل بيته وذكر في الجاهل ان ادعي ان خصم
عاريه ولم يذكر فيه يسمع دعواه ويؤمر بالرجوع فان خرج من دها كان القول في معتد القيمة قول القاضي صاحب المدعي
بعض من غير بيان القيمة لان يسمع اذعي فيه الكل جمله ولم يبين فيه كل عين على حدة كان اذعي وان لم يبين
الخصم وذكر ان في يده اذعي كل واحد من الاعيان لم يبين القيمة يسمع دعواه في حكم الاختصاص بسبب ان
يخلص الغنا كماست المدعي بالاشارة الى الاعيان فلا يحتاج الى ذكر القيمة قال المصنف في ما يشترط في ذكر القيمة اذا كان
المدعي مدعي القيمة لم يبين ان القيمة كانت نصبا او لم تكن فلا يثبت في ذلك فلا حاجة الى بيان القيمة رجل اذعي
من بيت اذعي ان لم يبين ان القيمة كانت نصبا او لم تكن فلا يثبت في ذلك فلا حاجة الى بيان القيمة رجل اذعي
ان المدعي يذاته ان لم يبين ان القيمة كانت نصبا او لم تكن فلا يثبت في ذلك فلا حاجة الى بيان القيمة رجل اذعي
ذلك وبيته المدعي رجل اذعي يذاته ان لم يبين ان القيمة كانت نصبا او لم تكن فلا يثبت في ذلك فلا حاجة الى بيان القيمة
فان يبين من رجل اذعي يذاته ان لم يبين ان القيمة كانت نصبا او لم تكن فلا يثبت في ذلك فلا حاجة الى بيان القيمة

اقام ذلك المشتري السبيته على بعضى الدار العين له وفي يده فبصرفه ففرض له ثم ان بعضى الدار انى وهو شترى باع
 من البائع او غيره له جاز وهو بعضى الدار حيلة ليعطىها الناس له في الظلم الا انه اذا صحح ذلك حيلة اذ لم يدع شترى ^{للعقيد}
 عليه الاول واما ما يدعى ملكا مطلقا فاما اذ ادعى شترى او غيره لا يبيع دعوى المشتري لان شترى صار مقضيا عليه بالبيع
 على ابيه واما ما يدعى ملكا فاما اذ ادعى عليه قبل ان يقيم المدعى السبيته لانه لو باع بعد اقام المدعى شاهد من عدله
 البطل القاضى يبيع المدعى عليه رجل قى يديه واربعون ورثتها من الجناح رجل واحد على انها شترى من اب ذى اليد
 بالنصف ورسم واما السبيته شهيد شهود ان ولد ذى اليد باع هذه الدار من المدعى ولم يذكر ان البائع وهو ملكها قالوا جازا شترى
 وبعضى بالدار المدعى لان صاحب اليد مقر انها كانت لابيه ولا نهم لم يشهد واعلى اقراره ثبت انها للمدعى بخبر شترى منهم فكذا
 الا اذا كان في وابد يقول ملكى وفي يدي ولم يقل ورثتها من ابى مستند يحتاج المدعى الى ان يشهد شهود ان ثبت انها
 وهو ملكها وقت البيع وكذا لو كان ذى اليد يدعى انها بسبب آخر لا ميراث من ابيه ولو ان المدعى ادعى انها شترى من
 ابى اليد فقال ذى اليد ما كان لابي فيها حق فلما اقام المدعى السبيته على انه شترى من ابى ثبت وهو ملكها اقام ذى اليد
 السبيته انه كان شترى من ابيه قبلت بيته وله قال ذى اليد انه الدار با كانت لابي فطاول لم يكن لايه فيها حق قطا فلما اقام
 المدعى السبيته على ما ادعى اقام ذى اليد السبيته انه شترى من ابيه في محلة لا يقبل سبيته حان اقام سبيته ان اباة او
 معه انها لى قبلت سبيته وارنى يد رجل ادعى رجل انها كانت لايه مات وتركها ميراثا له واما السبيته ونفى القاضى
 ليدلك ثم جاز ادعى انها شترى من ابى بعضى له وصده ففرض له فانه يرد الدار على بعضى عليه ويقال للمدعى شترى
 اقم سبيته على الذى اردت عليه الدار لان بعضى له لما صدق مدعى شترى او فقه قرانه كان سبطا فى دعواه الارث وان
 شهوده كانت شهود زور فى مثل هذا لا يغيب قضاء القاضي عند الكل بخلاف ما اذا قضى فى العهود لم يفسوخ بها و
 اذ وراثة باعت كرا فادعى انها وهو غير باع ان الكرم له ورثة من ابيه وصده امه البائنة وزعت انها لم تكن وصية له
 قالوا ان كانت ادعت وقت البيع انها وصية نصير لا يقبل قولها بعد ذلك انها لم تكن وصية وكان عليها قيمة يبيع
 باقرا با على نفسها انها سبطا لى البيع وتسلم ولا يبيع سبيته الظلام الابا ذون من له ولاية عليه وفيما اذا باع الرجل
 شيئا بفسرة امرته وبى ساكتة ثم ادعت بعد ذلك انها خلف المتأخر فيه قال بعضهم لا يبيع دعوى با وبيع
 تسمع قال المهرج سئل شيخ الامام الاجل الاستاذ طهريه الامير رح عن رجل ادعى على رجل انه خصم منه فلما

تركا ودين صفاته وطلب احضار الظلام فلما احضر الظلام كان بعض صفاته على حلايت اذ ذكر الدعوى فادعى انه له وادعى ان
 قال نرح ان قال الدعوى ان الظلام هو الذي اوجبت للسمع دعواه اذ كانت له صفات مما لا يحل التغير منه سجد ان قال
 ادعى عبدا بانه الظلام هو عبده ولم يرد على ذلك سمع دعواه وقيل سيئة لان دعواه الاول لا تنفع الدعوى الثانية
 فلا يكون مستنقضا سئل رح من خلق امرأته وقال في محله مرا اندرين فانه يوجب حيرت ثم ادعى شيئا لم يسمع
 بسية ثم استتبع قال النحان الدعوى يقول كان يا في بسية وقت الاقرار بالسمع دعواه وان قال لم يكن ثم ادعى في بسية
 وقت الاقرار بالسمع دعواه وان ادعى انه لم يقل شيئا سمع دعواه اذ لم يكن دعواه في ذلك المجلس قال مولانا
 وذكر في الجامع الكبير رجل قال لا حتى لي قبل فلان او قال في بدلان ثم انه اقام بسية على عبده في المقرة اذ غلبه
 او ادعى عليه وانا لا قبل بسية حتى يشهد به هو وانه غلبه بسية الاقرار وعلى دين حادوثا بعد الاقرار وكذا لو كتب الرجل
 برادة الرجل انه لا حتى لي قبلت عين لا دين ولا شر انتم اقام بسية على تسعة عبده من الذي ابراه او على تسعة
 العبد وريم لا قبل الا بتاريخ عبده الاقرار قال المرح فلي يذات بسية ان لا سمع دعوى الزوج بعد الاقرار الا ان يذات
 ان هذا المتكلم لم يكن في بسية وقت الاقرار اذ ادعى سلطانا له لا يسمع دعواه وذكر في الجامع رجل قال ما في يد
 من قليل وكثير وجب له متاع فلان سمع اقراره لانه عام وليس بمجمل فان جاز للمقر له يأخذ عبدا من المقرة
 فقال المقر له كان في يدك وقت الاقرار فهو في فقال المقر له ان ملكك هذا بعد الاقرار كان القول قولك الا ان تعقيم المقر له بسية
 انه كان في يد المقر وقت الاقرار لان المقر نكح قول هذا حسب في الاقرار فليكون القول قوله وذكر في الاقرار ابو فخر
 رواية الجامع رجل قال ما في حافتي فلان ثم عبدا ايام ادعى شيئا ما في الحافتي لانه وضع في الحافتي بعد الاقرار
 صدق ذكر في بعض وايات الاقرار انه لا يصدق قال المصنف رح وهذه الرواية في العترة رواية الجامع فادعى رجل الرواية
 الثانية اذ ادعى عبدا الاقرار في يد لا يمكنه ونحوه في الحافتي في تلك المدة يتبين في سبيل الجامع اذ ادعى المقر
 صدق وقت المكافاة في زمان لا يتصوره وانه لا يقبل قوله اني ملكته بعد ان اسره وعن شيخنا رح اذا قال مالي بالكوفة
 او قال مالي على سدة مالي ثم ادعى الكوفة فادعى اذ ادعى على رجل سمع دعواه لانه لم يبرئها ان عبده سمع دعواه
 وعن محمد رح لو قال مالي في رستاق كذا في بدلان دار ولا أرض ولا حق ولا دعوى ثم اقام بسية ان له في بدلان
 في تلك الرستاق دار لا يقبل بسية الا ان تعقيم بسية انه اخذها منه فلان بسية الاقرار ولو قال مالي في بدلان

او لاقى ولم يسهل الى رستاق ولا قرية ثم ادعى ان قبله حماما رى في رستاق او قرية لا يقبل بيته ولو قال ما لي
 بالرى حتى في دار ولا ارض ثم ادعى ذلك اقام بيته يقبل بيته لم يقصد قرية بعينها وارضها بعينها لا يقبل بيته
 اما وقال لا حتى في بالرى او بخراسان او بالعراق او بطبرستان فاقره باطل وذكر في الله ادعى محمد بن محمد بن محمد بن
 قال لا مرته هذا البيت وما اخلق عليه باصبعي لها وفي البيت متاع فها البيت والمتاع ولو اقره لا يبيد في صحته جميع ما في
 من الفرش والاواني وغير ذلك مما يقع عليه الملك من جنون الاموال كلها وله بارستاق وابن غلمان وهو سنان
 في البلد فاقره انما يقع على ما في منزله الذي هو ساكن فيه وما كان معيث من الدواب الى اباقورة بانها ويرجع الى
 وطنه وكذلك عبيده الذين يخرجون في حوائجهم وياؤون الى منزله نكل فلكل داخل في متهاره ولو قال في صحته
 جميع ما هو داخل منزلي لا مراني غير ما على من شيا ب ثم مات فادعى ابنه ان في لكس تركه ابيه قال ابو القاسم
 روح ههنا حكم دفنوى في الحكم اذا ثبت هذا الاخر جيب ههنا رها بما كان في الدار يوم الامتداد واني القسوى اذا ثبت
 المرأة ان الزوج كان صادقا في متهاره وان جميع ذلك كان لها ميا و ميه او ما شئت في لكس ههنا في متهاره
 يمنع ذلك عن الوارث والمكين لها لها لا يصير لها بالامتنان اباطل وسباني مثل هذا في كتاب لا قرار ثبانه
 ذكرني وصايا المستحقى اذا فرغ الوصى الى التيمم البسب البسب على نفسه انه يقض منه جميع ما كان في يده تركه
 والده ولم يبق له من تركه والده عند قليل من الاكثر الا وقد ستمناه ثم ادعى بده ذلك في بده الوصى شيئا وهو قال تركه
 والده و اقام بيته قبل بيته وكذا الوتره لو ارشانه قد ستمناه تركه والده من الدين على الناس ثم ادعى على تركه
 وينا والده يسع دعواه وفي وصايا المستحقى او بالغ الوتره ان مورثهم الوصى بوصايا ولا يعلون او وصى به فاعلمت
 اجزا ما وصى به لم يخرج ثم فالحجز اذا جاز وبسب العلم وواقر الوتره حتى جميع ما كان لميت على الناس ثم ادعى على تركه
 وينا لميت يسع دعواه كما واقره لو ارشانه ثم ادعى وينا لميت على تركه واناها له وان مورثه له على عليه كان احد بشا
 يدو عليها غير حق ثم مات وتركها في يد وارثه هذا اقام البسب على ادعى فاقام الله على عليه بيته ان مورثه طانا كان شتره من الله
 بكذا مينا باا ونا بشا ثم مات مورثي فورشانه فادعى الله على له دفع دعوى الله على عليه ان مورثه له على عليه كان شتره ان
 البسب الذي جرى بينه وبين الله على هذا كان يسع وفارادار وعلى الثمن بحسب على روابا له و اقام بيته على ذلك قال شيخ
 الامام الاجل فظهر الدين بدارح لا يسع منه هذا الدفع لان يسع الوفا عنه مثل ما قد بمنزلة الرهن فاذا اقام الله على عليه

فی ان موردن شتر امان الدی بجل النخلان ، هناقم شتره بعد الربیع فیکلم الشبه او یخذ شتره خارج مع الوفا بستره
عاسد او یفصل باقص یکله شتری و یقل ذلک الی ورنه فکان الدی فی دعوای الملک منسوبه الی الملک
و دعواه فلا یستدفع بیده و دعوی الدی بایسته او موردن من الدی بجل شتره ملوکا و ادعی انه له و انه فرد و ذلک الی الملک
فانجه فلان الغائب کفی شتره ان یسبها اذا جازیت علی ما ذکره بجل سینه و من الدی خصومه وان لم یقیم
علی ذلک یمسح سینه الدی و یقنی ان ذلک خسر الغائب فیکلم سینه الدی علی البه الا ان یقیم سینه ان یسبها
یفصل سینه و یقنی البه لعلی المعتذر الاول و لو ان رجلا ادعی عبدانی بدعوا و ادعی ملکه دنیا و شتره شتر
هو حرمه الا ان یقر الدی انه یجوز دار فی ید قوم بکرت لهم من اسیهم و ادعی رجل انه شتری من بعضهم سینه و یقر
من یسب الغائب من فی یدهم الدار منه و یسبب الغائب من ایه و قالوا لا یدری انک شترت ام لا فلا یدفع
الیک حصه فلان منها فاقام الدی سینه فشهد و انه شتری من الغائب فیسبها فیفصل منه سینه و لو قال یقر
الدین فی ایدیه الدار فلا حق فکان الغائب فیها جازت سینه الدی و لو ان رجلا ادعی دار فی ید رجل انها له و اقام
و اقام الدی فی یدیه الدار ان یدها الدار فکان الغائب شتر امان الدی و لو کفی فیها ذکر فی شتره ان قبل سینه ذی الیه
و یجمل و کیدا و ان فی غیره خصومه و لا نرم الغائب شتره رجل ادعی دار فی ید رجل انها یقتصبها الدی فی یدیه قال
الدی علیه هی ملک الدی و یقر فی یدیه لا ینفع من الخصومه فان اقام الدی سینه علی ما ادعی اقام الدی سینه
انها ملک الدی شتر امان الدی قالوا لا یفصل سینه الدی علیه لانه لم یسب برکيل عن الدی فی انبات الملک و الادله
صححت منه بده سینه انما ینفع لدی و دعوی الدی و انه یقتصب الدی بدعوی الفصل علیه و یقر فیسبب علی ما ادعی
الامانه رجل ادعی محله و دار فی یدیه رجل هو ذکر الحسد و القلته و لم یذکر الحیثه الرابع فیسبب علی ما ادعی علیه
قال شیخ الامام الاستاذ فیه الدین بدعوی الدی لکن حکوت عن الحد الرابع لا ینفع صوره الدعوی و کذا انکر
الحسد الرابع و قال و الحسد الرابع ارض الدی علیه و لم یذکر الفاصل و کذا لو کان الحد الرابع ملک الراسین کل واحد
منهما ارض علی حد فکان الدی فی بیان الحد الرابع و الحد الرابع ارض فلان کر حسد الجارین لم یفصل و یفصل
فلان آخر و کذا لو کان الحد الرابع ارض فلان و سجد افعال الدی الحد الرابع ارض فلان لم یذکر المسجل قال شیخ
رجوا و البینه قابل یمنع من ان الایح دعواه فی یدین الوجهین لان الدی بجل الحد الرابع ملک فلان

واذا لم يكن ملك فلان لم يكن معهودا ولا لهذا المعهود فلا يصح كما لو ذكره في دلائل في سب
بجلا من اذا سلكت من الحمد الربيع وفي نهشتي رجل سب في لسوق زينا لافسان وشي من الادبان او سبنا
او خلا وعين اناس في ذلك شهيد واعليه فقال الجاني صبيته وهو نجس مات فيه انفاة كان القول قوله
سرسوق يقتضيان من غنة لحام من الطرايق وراءه سبتهلكه وعين اناس في ذلك فقال الجاني مات ميتة لا يبعد ق
فيه ويسع للشهود ان يشهدوا انها كانت في ذلك لانه لم يسهل لاتباع في السوق وقد باع في لسوق النخس والرس
الذي مات فيه انفاة وفي نهشتي دار في يارب رجل ادعى رجل انها دار فلان فان فلانا ذلك كان من عنده
هذه الدار بالالف التي في عليه منذ شهر ودفعها الي وقضتها منه ثم انه بعد ذلك استعارها مني فاعزها اياه واقام
على ذلك ورب الدار غائب اقام الذي في يديه الدار هبته ان الدار وادعته ان اس من الغائب الذي يدعي
الادعي انه رهنها وقال شترتها منه منذ عشرة ايام وقال ادعي الرهن يستحقها وليس له ادعي شترها ان يفتق بسبع
اذا كان البائع غائبا وكذا الوادعي الاستيجار مكان الرهن ولو كان مكان الرهن في سباجر رجل يادعي ملك الدار
يقول شترتها من الغائب منذ شهر قبل شتر ادعي اليه فهو خصم يقتضي له بالدار ومقتضى بسبع الثاني ويؤخذ الثمن
من الادعي ويكون انه عنده وسلم اليه الدار اذا كان لم يشهد شهود الادعي ان البائع قبض منه الثمن رجل مات وترك جدي
ونبتا فاقام رجل هبته انه كان عبدا فاعقده وان لاه له واقامت له بنت هبته انه كان آخر الاصل ذكرني ولا
الاصل الهبته بنت هبته رجل ادعي دار في يارب رجل ويستثنى منها يادعينا وقال الا بالهبيت واقام هبته وشهد
شهوده ان جميع الدار ذكرني كتاب الاقر من الاصل ان القاضي يادعي ان في فقال كانت الدار كلها
لي بعث منها هذا الهبته جازت هبته ويقع له بالدار غير هبته وان قال لم يكن لي هذا الهبته بطلت منها دهم
وكذا اذا لم يحجب القاضي بشي وكذا اذا ادعي انها شترته شهود بالعين في اشارة الى انه اذا وفي يصح توفيقه ولا
يحتاج الى اقامته هبته على التوفيق خلا فالأقاله بعض الناس اربعة ادعوا دار في يارب رجل وذكره لان هذه الدار كانت
لايهم فلان مات وتركها ميراثهم وهم يوه لا وارث له سواهم واقاموا هبته على هذا الوجه ثم قضاه قوا جميعا
ان هذا الواحد لم يكن ابنا للهبت بل كان ابنا للهبت بطلت هبته فلان الهبتين الثلاثة بعد ذلك فاقاموا
آخرون ادعوا الدار على نحو ما ذكرنا وذكرنا انها كانت لا يهم مات وتركها ميراثهم وهم يوه الثلاثة لا وارث له سواهم

يسمع دعوتهم ويقبل بيئتهم ودعوى رجل واحد في يد رجل انما كانت لاسية فلان ثا وتركها ميراثا لا وارث له
سواء واقام بيئته على ما ادعى ثم ظهر له امره باقراره قال شيخ الامام الاجل عليه السلام بن هارون دعيه فاعلم انما كانت
بيئته فظهر للكتاب في شهادتهم فلان الابن ادعى هذه الدار ببيتها لك انما كانت لاسيات وتركها ميراثا ولا وارث
بذره على خرافة له واقام ذلك الشهود على ذلك قال يسمع دعوى الذي ادعى الكل اوله ثم البعض فسمع دعوى
ولا يقبل شهادته الفرعي الاول لانه لم يسم فباشهد والاولا وكذا في الشاهد فباشهد التمس وان اقام شهودا
غيره وليس على ما ادعى انما جازت شهادتهم فلان الذي عليه اقام بيئته بعد ذلك ان سلمه الى كان في بيئته غير
وصحة انه لا حق في هذه الدار جازت شهادتهم وادعت خصومة الذي رجل في يديه جارية ادعى رجل اخر ان
بن فلان انما كان شريك في شركة عنان في العبيدنا وان العائبة شترى هذه الجارية بعد لك لان شترى
فمنها فلان العائبة قال الذي في يديه الجارية انما سلم ان ملا العائبة شترى هذه الجارية بال شترى منك
ويعين العائبة في نصفها فلان العائبة ان فلان العائبة من ان ادعى الجارية الى العائبة او
ثم قال شيخ الامام الاجل عليه السلام في مجلس الذي ان يمنع من ان يذهب بها الى نفسه او قال وكذا لو كان العائبة
مضاربا وكل من كان له حق العرق وانما كانت الشركة بيئتها شركة لك لا شركة عقد كان له ان ينسب على ساقه جارية
انفرد فيها رجل قال غيره فذهب لك فقال المقر ليس هو نعم قال يولى ذكر في الاصل انه لم يكن له وكون
اقام بيئته لم يقبل بيئته رجل شترى هذا وقبضه فجار رجل وسحقه بيئته فاقام البائع بيئته على ان سحق المقر
بالبيع واباه ماره قال في الزايدات النكاح شترى رجلا على البائع بعين التي نفعت وستره او كان البائع
هناك ذلك النكاح فمضت شترى مثله لا يقبل بيئته البائع والنكاح ذلك النكاح لك عند البائع فقلت بيئته
لانه في هذا الوجه يدفع ضمان عن نفسه هذه البيئته النكاح شترى لم يقبض منه النكاح وان كان قبض فهو هذه البيئته
ثبت لنفسه حتى ستره او قبض من شترى رجل ادعى عينا في يد رجل انه له خصمه الذي في يديه واقام بيئته
على بيئته ثم ادعى النكاح بان الذي اقراه النكاح على يد رجل فاعلم انما كان الذي قال بحسب ما
ادعى النكاح بيئته حاضرة على ما ادعى او ردت فمضت بيئته فمضت كغيرها فمضت في يد رجل او ردت الى المجلس
والنكاح بعد خمسة عشر يوما وان ادعى جارية في يد رجل انما كانت له الذي في يديه انه شترى من الذي وقال في

حاضرة على شدة اقبال الخان بن شري ثقة ضمنها اياه وتركتها في يده وامرته ان يجبر بسببته وان لم يكن ثمة اولم اعرفه
ضمنها على اي عدل فاما في غير الفسح فاني اقراني يده رجل ادعي اذ اعمى ميت وزعم انه ابن عم الميت لاييه واقام
على النسب وذكر الشهود اسم ابيه وجده وسم اسم الميت وجدته كما هو الرسم والدعي عليه قام بسببته وجهت كمان
فلما غير ثابتة الدعي لا يقبل بسببته الدعي عليه لان السببات للانبات لا للنفى وسببته الدعي عليه قامت على اثبته
وهو ليس بخصم في اثبات اسم جد الدعي وهو كما لو ادعي ميراثا من ابيه واقام الدعي عليه بسببته انساب الدعي رجل آخر
عبر الذي يدعيه الدعي ثمة وثمة لا يقبل بسببته الدعي عليه ولو ادعي ميراثا من رجل وذكر انه ابن عم الميت لاييه وذكر ان لاسا
ان الجدة الاعلى فاقام الدعي عليه بسببته انساب الدعي هذا كان يقول في حيوة انا اخ فلان لاسه لالاييه لا يقبل بسببته الدعي
عليه الا اذا قام الدعي عليه بسببته ان قاضيا قضى بانبات نسب ابيه من فلان آخر غير الذي ادعاه الدعي رجل ادعي على رجل
العنف وسم فقال الدعي عليه قد قضيتها في سوق محرق فطوى بسببته فقال لا يثبت لي على ذلك ثم فاني بعد ذلك
قد قضيتها في قرية كذا واقام بسببته على ذلك يقبل بسببته لان التوفيق ممكن بحبل انه قضاهما ولا في مكان محبة
ليس لي على ذلك بسببته ثم قضاهما ثانيا في مكان آخر رجل ادعي محبة ووافي بدرجل انه ملكه وحقق في يده بالغير في غير
الحسد وقال الدعي عليه ان هذا المحبة ورجعي وملك في يدي ثم قال في مجلس آخر ان المحبة ودلني في يدي
بذه الحسد ودلني في يدي بل بعضها محارم الدعي وبعضها على خلاف ما زعم قال شيخ الامام الاجل خير الدين رح لا يثبت
الي ما قال الدعي عليه لان البعد لا يثبت الا بسببته فلا يثبت الي اقرار الدعي عليه ولا الي النكاح رجل ادعي عليه
وارث امرته مهر امرته فأكرو وقال ميراج بن زبيد ادني ميت فاقام لوارثه بسببته على ما ادعي فقال الدعي عليه دفع مبلغا
فقال له القاضي الدفع يكون بالانصار والابراء فابهاه دعي فقال الدعي عليه كلها فاقام لواله لاجل دعواه الدفع لان
محمد ان يقول كانت المرأة بركتي ثم جحدت فافيتها **فصل لمن يجوز قضاؤه القاضي له ومن لا يجوز وما**
القاضي ان يعجل لا يجوز قضاؤه لمن لا يجوز شهادته ومن جازت شهادته عليه جاز قضاؤه عليه وكذلك نسب بل
ولا يثبت له لا يصح لمن لا يجوز له شهادته ولا يصح نسب بل العادة والمأثبات لا تملكه والمرأة والحسد ودني العتف ولا تعدل
والملوك ودين يصح نسب بل الميراث لا يثبت له بل العادة والمأثبات لا تملكه ولا يثبت له ذلك في تركه الميراث
شهادة الرجل على شهادة والدته ولا يجوز شهادته على قضاؤه والدته وهذا قول شيخنا يوسف وقال محمد بن جعفر بن محمد

ويجوز فناء الفاضل للمبطل الذي ولد له وكذلك متساو الفاضل الاستلغافى الال على وقتنا والاعلى للقاضي الاستلغافى
فناء الفاضل لانه من رتبة المات لمرته ولا يجوز الحائات امرته حية وكذا انفقوا لامرأة ابي سعيد بامات للاب عزروا
الاب لا يجوز ولا يجوز للقانون ان يفرض بالان يستيم والفقهاء من المستطاع كذا ذكر الشيخ الامام المعروف في مؤلفه اودع والقاضي
ان يفرض بالان ان يسبح معقولا فانما ذلك لا يسلم كان الغائب ولا يسبح الى الدين في قول
رجح وفي قول صاحب مرجح يسبح معقولا ولا يسبح عمدا عند جاني راوية وفي رواية يسبح كما يسبح للمعقول وهو صحيح
واذا اراد بيع الميك لم يسبح من ثيابه وان كان له ثياب مبنية مبيعها ويشترى بثمنها فوب الكفيرة بعصرت الزيادة
الى الدين للقانون ان يعفى بالعلم في قضاء في المعسر في مجلس القضاء او في غيره وان علم بالحادثة قبل التنفيذ ثم علم
باعتقائه ليس ان يعفى بذلك العلم في قول حميد بن مريح وعال صاحب مرجح لان يعفى بذلك العلم وعلى هذا الخلاف
او اعلم بالحادثة في قضاء ثم عزل ثم علم ان ليس ان يعفى بذلك العلم على هذا الخلاف او اعلم بالحادثة
في قضاء ثم عزل ثم علم ان ليس ان يعفى بذلك العلم على هذا الخلاف او اعلم بالحادثة في قضاء ثم علم ان ليس
رستاق ليس هو فيه فافهم بان فناء الكورة دون الرستاق ثم عاد الى مصر ولا يقصر بذلك العلم في قول
رجع اليه ومنه ما وان كان مقله على الكورة والرستاق فخرج الى رستاق ثم عاد الى مصر فخرج الى رستاق
لان يقصر بذلك العلم في قولهم وبه اخذ خمس الاية الملو الى مرجح وان علم بالحادثة في رستاق من حميد بن مريح
ان يعفى بذلك العلم على قولنا اعلم بالحادثة في حال عدم الولاية او في غير مكان الولاية لا يقصر بذلك العلم
بمقتضى ولا يقضى عليه في المحرور ولم يقتض على كل حال ولو علم بالحادثة في قضاء في مصر ثم خرج الى رستاق
هو فيه فافهم فافهم بذلك العلم قال خمس الاية الملو الى مرجح في ظاهر الرواية من حميد بن مريح المعسر وانما فناء
وكذا ذكر الخصاوند واليدنا مرجح في الكتاب من حميد بن مريح المعسر وانما فناء فافهم وان قيل انها
يكاتبه وكتابا فانما يبره شهادة شاهدين على شهادة وسياق سورة الكتاب شرابط في آخر الكتاب لان قيل
يدون على الغائب فافهم ان الغائب من المال في يد المديون وبصورة ذلك اذا باع الرجل بدها وغائب شهري فقلت
التمش ولا يدري كناية فافهم بائع يبيته على ذلك عند الفاضل فان الفاضل يعفى ببيته وسبع العبد ويعفى بدين
من ثمنه فان فضلي شئ من الثمن فافهم على هذا عدل ومن هذا الخمسة فافهم في ايات الجارة والديا

وللقاضي ان يثبت الى الغائب ثم الغائب اذا كانت الهالك لان حينئذ ان لم يثبت من الله اذا كان له ان يثبت
ويثبت على يد عدل الى ان يثبت يستقيم ويجوز قضاءه على المسخر او الميسلم له مسخر ولا ينفذ قضاءه اذا علم منه رد المسخر ان
بدى الرجل وبنما على غائب احضر جلا وادعى ان هذا الرجل كغيب الى بان على الغائب فيقول الرجل لي انما كغيب ولكن لا
يشي لك على الغائب فاعلم الله على هينته ان له على الغائب الغف ورحم غفنى القاضي بملكه هينة فان ذلك يكون قضاء
الغائب وقضاءه فيما ارشى باطل وان دفع الدرر الرشوة الى القاضي فردد ولم يغفل وقضى للراشى فقد قضاءه وان
ولد للقاضي او واحد من اهله لم يمين الرشى عن القاضي فلم يعلم القاضي بذلك وقضى للراشى فقد قضاءه وان كان
على القاضي وما قضى وان لم الرشى وان علم القاضي بذلك فقضاءه مردود ويجوز الواشى بغيره وقضى للراشى اذا ارشى
عن القاضي بدى او يمين وعقد رده لو انقال القاضي للشهود عليه ارى ان الحق مني اشد له وقال له ما ارى لك
بذله الله ارشاه لم يكن ذلك قضاء حتى يقول فنهزت عليك القضا في كذا وكذا الا ان معنى قوله ارى اظن انو قال انك
يكن ذلك قضاء لو قال الرست عليك كان قضا او لو قال ثبت عندى ان هذا على هذا كذا اختلفوا فيه قال بعضهم
يكون قضا او قال منس لانهم الجواني والقاضي الامام ابو نعيم العامري يكون لك قضا او لو قال القاضي لرجل جلتك
في تركه فلان لميت يكون كذا في الحديث ولو قال له جلتك كذا تشترى وسبع كان التيسير وبشرى لان امرها
معتبر بالمرتب ولو لرجل لرجل جلتك كذا في مالي يكون كذا بالاحتفاظ فله اذا قال له القاضي ذلك ولو قال القاضي
جلتك وصيا لميت وصيا فان خص شيئا وقال في كذا بصير وصيا في ذلك استثنى خاصة لان البصير القاضي يستعمل
بجلا ان البصير الاب وابنه فان ذلك يكون عاما او وقع من اهل البيت الى القاضي فقالوا ان فلا مات ولم يوص
احد وفا عليه ديون والقاضي لا يعلم بذلك فقال لهم القاضي ان لستم سادقين فقد جعلت هذا وصيا في تركه قالوا بر
ان بسو ذلك ان عرفت عداة ابي موسى وكانوا منه وقبحا وصيا لان البصير لميت يقبل القايين فله البصير والقاضي ولو
ان رجلا جارا الى القاضي وقال ان ابي مات في بعض الاطراف وعليه ديون وترك من كل نوع مالا ولم يوص الى احد
واهل تلك الناحية لا يعرفوني ولا يمكنني اثبات نسب هينة فقال له القاضي ان كنت سادا قايما تقول فبذ
وقض الذيون قالوا لا بأس لانه ان كان سادا فانه امر القاضي به والا فاما فصل فيما يقتضي في المحترقات
وما ينفذ قضاؤه وما لا ينفذ القاضي اذا كان محترقا لان مقتضى براني في المحترقات انه ساد على

مستجابا وانما من حيث هو ليس من رأى فتوى برأى غيره وقال ابو حنيفة في فتاواه وهو جسد في الارض ليس من جسد
 من حلفت الزنايات من حيث يفسد في الظاهر الروايات خفيفة فتاؤه ولا بد من ادبها شيخ الامام ابو بكر محمد بن عبد الله
 بله الفتوى والآية اذا كانا من نفس واحدة وقضى برأى غيره ثم ذكر رأيه قال ابو حنيفة من يفتي فتاؤه ولا بد من دليل
 برأيه في المستقبل وقال ابو يوسف في يرد فتاؤه وهو محسوس من قول محمد بن ابي حنيفة وان لم يكن له رأى في المستقبل
 يستفتى مفتيا فانما هو فتوى فتاؤه ثم حدث له رأى لا بد من فتاؤه ودليل برأيه الحادوث في المستقبل على كل من شيخ
 الامام عبد الواحد السبكي روى انه قال باقتضائه من المتقنين الى فتوى المذهب في فتح البيان المضاف به
 انه مردود ذلك بالجور فلما اذا كان المتعوض برى ذلك كان قال لا يحج اجتهادى الى ذلك اما اذا كان لا يرى
 ذلك لا يبيع فتوى نفسه وقال غيره باحتياطه ويبيع الفتوى وان كان لا يرى ذلك فان على قول محمد بن حنيفة من يفتي
 خلافت برأيه يفتي فتاؤه في اصح الروايتين فلان يبيع فتوى نفسه كان اولى وان تومن الى فتوى بعض رايه بمقتضى ما
 هو حكم البيع في هذا ذلك المتعوض عن الكل وان قضى القاضي في فصل وهو لا يبيع له انما يملك يده وانما قضى انفسا
 على وجه الاتفاق واما فتاؤه فلا يفتي فيه الا كراه ان يفتي فتاؤه وذكر في الرجوع عن الشهادة انه لا يفتي
 بشهادة محددين في قضاة وهو لا يبيع منها محله وان لم يبيع فتاؤه ويحبه المال من المفقور وكذا اذا ظهر له
 او كافرا او عيانا يرد فتاؤه ويغني المال من المفقور قال وهذا كله قياس قول محمد بن حنيفة ومحمد بن عيسى
 وذكر خمس الآيات الخمس في شرح الرجوع عن الشهادة ان فتاؤه القاضي في القضاة اما يفتي اذا اصر من اجتهاد
 واما اذا لم يكن من اجتهاد ولا يفتي وذكر انما يفتي فتاؤه وان لم يكن من اجتهاد ولا يفتي في كتاب الا كراه وان
 رجلا قال ان تزوجت فلانة فهي عاتق فصر وجاها صمته الى فاض لا يرى الطلاق واما ما جاز التناكح والطلاق
 فغيره الى فاض برى الطلاق فانما فان انما يفتي فتاؤه الاول والثاني الى الثالث قال كل امرأة تزوجت
 طالق ففسخ القاضي اليقين في امرأة تزوجت بها ثم تزوج امرأة اخرى قال ابو يوسف روى لا بد من فسخ اليقين على كل امرأة
 وكذا روى عن محمد بن حنيفة روى وقال محمد بن حنيفة على امرأة لم يفتيها يكون فسخا على النساء كلهن في بعض المراجع
 نه والفتوى لا يفتي روى فيهم احد والفتوى محمد بن حنيفة روى على قوله لا يفتي روى واحدة وهذا هو ما عرفت في
 الطلاق والى كل امرأة تزوجت بها طالق لا يفتي في امرأة واحدة والفتوى في هذا بمرارة الطلاق واذا قال كل جسد

فهو من هذا والطلاق سواء ذكر في المستقي انه لو قال كل عبد اشترى فموجر فاشترى عبد اعلى قول الحسين ومورد
 من حبيبة روح ليخرج الى الفسخ في كل عت ولو عقد على امرأة وحيدة بالامان قال مران تزوجت فلانة فهي طالق
 فتزوجها ففسخ القاضى ليسا وحيدة الا يفسخ الكل ويحتاج كل عين لافسخ على حصة الا ان تدعى المرأة انه حلفت بطلاق
 ثلث مرات ان لا تزوجها ثم تزوجها فقال القاضى فحقت جميع ايمانها بهذا اللفظ فان ذلك يكون فصحا لا ايمان كلاما وان
 حلف بطلاق نسوة وعقد على كل امرأة ليسا على حدة وان قال ان تزوجت فلانة فهي طالق وان تزوجت فلانة لا مرة
 اخرى فهي طالق وذكر القاضى والرابعة ففسخ العين على امرأة ففسخها العين غيرا ولو قال ان تزوجت فلانة ففسخ
 فتزوجها ففسخ القاضى العين بل يحتاج الى ان يفسخ الكناج ذكر نفس الامة المحلوا الى روح من سنا هذه القاضى الا ان كان في
 النفس روح انه لا يحتاج لان القاضى يطل العين فلم يكن الطلاق واقعا الى ان يعود الكناج بقضاء القاضى فان كان الزوج
 وطها ابعد الكناج قبل فسخ العين ثم فسخ القاضى العين كان لوطى حلالا ولا يحل ان يطل العين والطلاق في حق هذه
 بغيره في حق غيره في قول محمد بن بان كان حلف كل امرأة تزوجها فهي طالق ولو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق
 فتزوج اربع ابعد العين ثم تزوج خامسة فاصمتها الى امته الى القاضى ففسخ القاضى العين عليها ابعد القاضى بغير
 عين كانت قبلها عت الكل لانه لو بطل عينه في الرابع ولا يقع الطلاق عليهم لا يفسخ الكناج الى ففسخ بطل الفسخ
 عليها واذا بطل الفسخ على الخامسة بطل في حق غيرها واذا قضى القاضى بطلان العين في الطلاق المفسخ
 وغيره من التجديدات ونفذ قضاءه ففسخ على المقضى عليه الكل حتى كان على المقضى عليه ابتلع رأى القاضى
 سواء كان رأى القاضى هو فقالا ربه ولم يكن بل ففسخ قضاءه في حق المقضى له ان كان عابدا مفسخ قضاءه عليه
 ابتلع رأى القاضى وان كان عالما ببرى خلاف ما قضى له فاضى عن الحسين في غير رواية لا اصول انه لا يفسخ
 حتى لا يحل له وعليه ان يتبع اشد الامر من على قول حبيبة روح ففسخ قضاءه القاضى في حقه اليم وذكر في كتاب
 الاستحسان انه يفسخ قضاءه القاضى في حقه ولم يذكر في خلافه وان كان المقضى له عابدا بالادب فسقط فيها العلم من القاضى
 بانها بوقوع الطلاق فبطلت المقضى له عالما له رأى سوى لان المقضى في حق الجاهل بمنزلة الرضى الذي
 وعين الحسين روح بطل قال كل امرأة تزوجها فهي طالق فتزوج امرأة وهو لا يرى الطلاق واقعا في حصة المرأة
 الى القاضى ففسخ القاضى له مباحا لمحل ثم قول رأى الزوج وصار بمن يرى الطلاق واقعا ثم تزوج امرأة اخرى

فانه يسك للمرة الاولى ويقارن الثانية وينسبني الامر على راية الحادث في المرة الثانية اما على التفسير
 القاضي عليها بطلان العين بقدر النكاح معن قضاؤه وان كان قضاؤه موافقا لريه في ذلك الزمان فاما بطلان
 لقضاؤه وبذا بنا على ما تقدم ان على قول سيبويه يزوج النكاح الى الفسخ في كل امرأة وبذلك الفقيه ابو الليث يزوج في المهر
 رجل يستري جدها فانه من جنس القاضي ان هذا يستري حلف يتي كل ملكه يستري قبل شره بكذا
 فافقه القاضي بشهادتها ثم يستري جدها اخر قال ابو يوسف يتي حلف الثاني بقضاؤه الاول وقال ابو حنيفة
 يزوج ولا يتي قال في شهيد الشهود وشهادة مستقلة وبذا بنا على ان جنس سيبويه يزوج الشهادة على حق حلف
 يتي من غير دعوى حلف رجل قال للمرأة كاتزو جك فانت طالق ثلاثا فزوجها ورفع الامر الى القاضي فحكم لها
 ثم طلقها ثم اثم عادت اليه بزوج اخر بل يزوج الى فسخ القاضي في هذا النكاح اختلف المشايخ يزوج فيه واما اختلف
 بنا على ان لا يزوج بكذا كلامين حصة وكما يخل بغيره فانه منعت اثنائه بعد الثانية او منعت بهذا اللفظ اثنان
 رواية الجامع يتي حصة وكما يخل بغيره وفي طلاق الاصل نهت ايمان على رواية الطلاق ليحاج كل حين
 فسخ على حدة وعلى رواية الجامع لا يزوج ويصح رواية الجامع رجل حلف بطلاق امرأة ان تزوجها فزوجها وكما يخل
 يحكم سبها في الطلاق المضاف فحكم بطلان العين اختلف المشايخ فيه وذكر في الجامع الاصح انه لا يقيده حكم الحكم في
 وذكر في صحيح الاصل وغيره من الروايات ان حكم الحكم فيما بين الحاكمين في طهيات جاز الا في حصة ودونها من كذا الجواز في
 الاجبة بان يزوج من حكمه وذكر الخفاف ان حكم الحكم في طهيات جاز الا في حصة ودونها من كذا الجواز في
 الحدود والنفاس وذكر خمس الائمة المملو في زوج في صحيح الاصل الاصح ان حكم الحكم في طهيات جاز الا في حصة ودونها من كذا الجواز في
 المضاف جاز في ظاهره ليس من اصحابنا قال محمد بن ابي حنيفة لا يعلم ولا يفتي بكيفية جاز في الجاهل الى مثل
 هذا قال المصنف وكان القاضي الامام الاستاذ ابو علي النهدي يزوج يقول هذا ما حكم ولا يفتي به وقت ادعى عن اصحابنا
 لا هو اوسع من هذا وذلك يروي منهم انه يستقي صاحب الحادثة عن هذا فقيها بعد الاصل ان الفتوى فاما جاز
 العين وسعدان فبذلك بعينه يسك للمرة وبعين صاحب الحادثة يستقي فقيها فاما بطلان العين وسعدان
 فان تزوج اخرى بسبب ادته كان حلف بلفظ كل امرأة يتزوجها ما سقي فقيها اخر مثل الاول فانها بعينه
 العين ووقوع الطلاق المضاف عليها فانه يقارن الثانية ويسك الاولى لان فتوى العينة للجاهل بمنزلة حكم القاضي

القاضي المولى او عالم الحكم والمعل عنهم بما على ان حكم الحكم في التجهيزات في حق المتعالمين بمنزلة حكم القاضي المولى الا ان الفرق
 بين حكم القاضي وحكم الحكم ان حكم الحكم في التجهيزات اذ ارفع الى القاضي النحان موافقا لارائه امناه وانحان مخاضا بطلان
 ليس للقاضي ان يبطل حكم قاض آخر في التجهيزات وقال ابن ابي ليلى روح ليس للقاضي ان يبطل حكم الحكم في التجهيزات
 مخالفا لارائه اذ لم يكن حكم الحكم مخالفا لقاض او لجماع وهو بمنزلة حكم القاضي المولى ولهذا هو حكم الحكم بحكم ثم اراد ان يرجع
 حكمه لا يصح رجوعه بحال لا يصح رجوع القاضي عن حكمه في موضع الاجتهاد والصحيح ما قلنا لان الحكم يستفاد من الولاية بتجكيها
 ولها ولاية على نفسها لا على غيرها فان كان حكم الحكم في حق غير ما بمنزلة الصلح ولو استلحق الخصمان على شئ وكان ذلك
 مخالفا لاراء القاضي بطلان اذ احكم الحكم موافقا لاراء القاضي اذ لا يبطل لان الولاية تحتاج الى الاعداء فلا يفسد
 ولو حكم ارجل الحكم بينهما فاجاز القاضي حكمه قبل ان يحكم ثم حكم بينهما بما لا يخالف راء القاضي وذكر في الكليات لا يجوز
 حكم على القاضي وكان القاضي ان يبطله قالوا اذ لم يكن القاضي ما ذكرنا في الاستخلاف فان كان ما ذكرنا لا يكون له
 ان يبطل حكمه وقال بعضهم الجواب مطلق لان الاجازة منسوبة الى سبب فلا يظهر فيما يقتضي لكن شبهه صاحب التحكيم
 يكون الحكم من اهل الشهادة لان القاضي لا يصلح قاضيا اذ لم يكن اهل الشهادة فكذا لا حكم فلا يصح حكمه بعد التمسك
 والكاتب عليه السلام ولا حكم الحكم لمن لا يقبل شهادته له وان حكم امرأة فحكمت فيما يجوز شهادتها بها باز حكمها وسنكرسا
 التحكيم في موضعها ان شاء الله تعالى رجل تزوج امرأة ثم جن ولد والده فادعت المرأة ان زوجها كان حلف قبل ان
 يزوجه بالطلاق لكل امرأة يزوجه اثنتا عشرة ولست من القاضون خصب والده زوجها بها ليقضى بها بالطلاق فاقبل
 روح النحان جنونا مطبقا قبل والده خصما قال هشام روح قلت لروح ان راء القاضي ان هذا القول يشبهني فابطل
 القول ومضى الحكم ثم صح الزوج ومن ايدى ان الطلاق واقع بل بمسود المقام معها قال محمد روح نعم بسبعة ذلك
 قلت له ورايه على خلاف ذلك قال لان القاضي لا يقضي ومعه ذلك وعن بعضي روح في الامالى لا يصح المقام
 معها وكذلك المرأة قال وهذا حكم لا يحل حرما ولا يلزم حلالا وهذا بناء على ان راء الزوج اذا كان يلوأخر
 ووقع الطلاق لا ينفذ انقضائه في حقه ثم شتر طهر روح لكون الود خصما للمرأة ان يكون جنونا الزوج مطبقا و
 الروايات الظاهرة الى الجنون اذا كان يلوأ ويولين لا يعبر ولا يصير غيره خصما عنه فخصماته في حالة الافاقة كما
 الاغمار واما المطبق في النهر الروايتين عن الحسين بن محمد باكثر شهرة وفي رواية عن محمد باكثر من يوم وبليلة و

اولا قدر الجنون المطلق بشعر فمربع وقد رتبته كانه وذكرنا على الشيخ الامام المعروف بنحو اخر زاد روح الان
الجنون المطلق في قول حبيب بن محمد بن شهر وعليه الفتوى رجل زنى بام امراته واباستها فقامت امراته الى القابض
فزنى القابض الحرام لا يحرم الحلال ففرض له الحلل ففعل الزوج اذا كان جالسا خبثا بقضاءه وكان في القابض
ورايه الحرمة قال ابو يوسف في الحلل للمعام بها وكذلك المرأة وقال الحسن بن زياد روح في مثل هذا اذا كان الرجل
جالسا خبثا بما قضى له القاضى وكان في القابض لم يراى نفسه ولا ينظر الى قضاء القاضى قال الحسن بن محمد بن
قياس قول حبيب بن محمد بن شهر الماطي قول محمد بن حبيب بقضاء القاضى على كل حال وكذلك كل من
للمرأة انت طالق لسته وهو من يري لسته ثلثا فقامت امراته الى قاض برى لسته واحدة فملك الرجعة
بانها رجعية وجعلها امراته قال محمد بن روح وسع للرجل اساك المرأة وكان هو يري خلافات القاضى وقبول
الرجل لست ارى هذا وان ارادنا والرجل من يوقه بقوله قال محمد بن حبيب بن عبد الله بن حبيب ان يدع رايه و
بما قضى له القاضى لان هذا مما يملك فيه القهار قال وكذلك كل قضاء خالف فيه القهار اذا قضى القاضى
على خفيه ما لم يري خلاف ذلك من تحريم او حق او تحليل او خسر او غير فانه يثبت القاضى ان يدع رايه
نفسه وخبثه بقضاء القاضى ويلزم نفسه الزم القاضى ومجوعا على ان القاضى عليه خبثا بقضاءه ولا يملك رايه
ادعى رجل على غائب ثلثا قال محمد بن روح في المفقود ليس للقاضى ان يثبت كيد من الغائب طبع راي القاضى ان يثبت
لسته على الغائب من غير خصم وكل من قضى على الغائب في نقاد قضاءه على الغائب روايتان وذكرنا للائمة
الشيخ والامام المعروف بنحو اخر زاد روحهما انه يثبت قضاءه وغيرهما من المشايخ فالاولا لا يثبتوا وانما
صاحب الدين غيبة الشهود او موتهم وادوات ثبات الدين على الغائب طال بعضهم فكل غير باثبات حقوقه على الغائب
ويجوز رايه اثباته على الغائب من طلاق او عتاق او بيع شرطه لولا كانه قال كان طلاق امراته او عتاق
بعده فانت وكل في اثبات حقوقه على الغائب ثم ان هذا الوكيل يخبر رجلا ويقول ان فلانا وكل على المظلمة
على الغائب من كان طلاق باع واره من فلان او عتق عبدا او طلق امراته وان فلانا انما يثبت باع واره او
بسته فصرحت وكيلنا في اثبات حقوقه وكل وان الموكل هذا عليك انت ودرهم فقول الدعي عليه ان فلانا
وكل على هذا الوجه لكن لا يظن ان الشهادة وجد فقير الدعي لسته على لسته ففعل القاضى لسته طلاقا ان هذا

فصل اختلف فيه المشايخ ان الانسان هل يمتصب خصما على الغائب في اثبات شرطه قال بعضهم من يمتصب
 ويصحح انه لا يمتصب اذا كان شرطه متصرفا في الغير كالطلاق والعناق وما شبيهه فلك فلا يصح فيه الجدل ويصحح في
 ما ذكره رحمه في الجامع ان يقول رجل لصاحب الدين كلفت لك بكل مالك على فلان الغائب ثم ان صاحب الدين
 يمتصب الكفيل الى مجلس القاضي ويقول ان لي على فلان الغائب درهم وان هذا الرجل كفيل لي بجميع مالي في
 فلان الغائب درهم كانت لي عليه قبل كفايته هذا الرجل فقير الكفيل بالكفاية ويكره الال على الغائب مع انكاره لان
 قوله كلفت بكل مالك على فلان لا يكون استهرا منه بالمال لانه مجهول فاذا اقام المدعي له بينة ان له على الغائب
 درهم كانت له عليه قبل كفايته هذا الرجل فقير الكفيل بالكفاية والال لانه ادعى على الغائب بهو سبب لمحة على المجلس
 فيمتصب الحاضر خصما عن الغائب فيكون القضا عليه قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب انكر الدين لا يمتصت
 الى النكاح ولا يكون هذا قضاء على المسخر لان المدعي فيما ادعى على الكفيل كان صادقا في دعواه ثم سري المدعي الكفيل
 عن الكفاية والال ويقتضى الال له على الغائب وان كانت الكفاية عن الغائب بين يده افاض على هذا الوجه فانكر الال
 على الغائب فاقام المدعي له بينة على المال فذلك يقضي على الحاضر ويكون لك قضاء على الغائب سواء ادعى
 الكفاية عن الغائب بمره او لم يذكر الامر وتو ادعى رجل على رجل انه له على الغائب الف درهم وان هذا الرجل كفيل لي
 عن الغائب بالالف التي لي عليه بمره فهذا واقعتهم سواء ويقضي على الحاضر ويكون لك قضاء على الغائب
 وتو ادعى رجل انه له على الغائب الف درهم وان هذا الرجل كفيل لي عنه بالالف التي لي عليه ولم يقل بمره وانكر المدعي
 عليه فلك فاقام المدعي له بينة على ما ادعى فان القاضي يقضي بالالف على الحاضر ولا يكون ذلك قضاء على الغائب
 بخلاف ما اذا ادعى كفاية عامة بكل مال على الغائب فان ثم يقضي على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب
 الكفاية بمره او لم يذكر الامر والفرق ما عرفت في الجامع من روى ابن سماعة عن محمد بن رجل ادعى على رجل وبما
 القاضي له عليه بينة فاقامها قاض المقضي عليه او مات وترك اموالا في المصنف في اقام يقرون بذلك الال لا يقضي
 عليه وفعلت المقضي عليه وارثا فان القاضي لا يدفع شيئا من مال الالى المقضي له بالم تحضر المقضي عليه ان كان غائبا او لم يحضر
 النكاح ميتا لاحتمال ان الغائب قد قضى دينه بجل ادعى ان له على فلان الغائب درهم وان هذا الرجل الذي
 معه كفيل له عن الغائب بمره وانكر الكفيل الكفاية فاقام المدعي له بينة على الكفيل انه كفيل بامر الغائب بان له على الغائب

[illegible]

بان ينفذ في الغائب بالمال ثم لحب الاضمار فاسمع من شهودي ههنا وكنت الى جرح حتى خاصمني يكون حجتي فان القاض
 يسمع بيسته ويطلع عن الغائب فها وكذا في الطلاق اذا ادعت المرأة ان زوجها الغائب قد طلقها رجلا اعتر
 فصفته بعد او نصف امته او كانت الامنة بمثلين فاعتقها بهما وهو مسرور وقضى القاضولا خربيع نصه
 باع ثم خصما الى قاض آخر لابي ذلك ذكر الخصاف ان القاض الثاني يطل البيع والقبض وذكروا في الامنة
 المخلو الى روح حاكمي عن المشايخ منهم انه اذا ذكر الخصاف روح وليس في هذا شيء من اصحابنا ولو لا قول الخصاف روح
 بالزينة قضاء الاول لانه قضى فصل فجهده فان غلب بعض الغارح اذا كان المعنى حسنة لا لحب السعاية
 على حسب معنى الغائب كتر قضا ولو ان قاضيا قضى لجواز بيع الام برفعة قضاؤه راوية واحدة حتى لو رفع ذلك
 قاض آخر يري خلاف ذلك لا يكون الثاني ان يطل الاول وقال الحسن روح من نفسه حكم المدبر في هذا حكم ام الولد
 وذكر في سير اوقات الرجل وله مدبرون حتى عقوقهم جاز رجل وثبت على الميت وبنافعا عنهم القاضى على ظن انهم
 عبيد ثم طهر انهم مدبرون كالمبيوع باطلا وانما يطل قضا القاضى في تلك المسئلة لانهم عقوق الموت لم يبد
 انى الباب ان اذا كان الميت برين لحب السعاية عليهم لكن وجوب السعاية لرد العتق لا يمنة وقوع العتق فليكون بيع
 القاضى معيا لرد ولو ان قاضيا قضى لجواز بيع ام الولد نقض قضاؤه في قول عبيد بن رافع وسبقه في ظاهر الرواية وعن
 محمد روح فبه روايتان في الظاهر روايتين منه لانقضاء قضاؤه وعن سيبويه روح اذا قضى القاضى لجواز بيع ام الولد
 في القياس ان لا يرد قضاؤه كما في الادب الا ان الفقهاء روح انفسوا على انها لا تباع وتروى الحديث قالوا لا يبيعونها
 باعها القاضى وذكر الخصاف روح القاضى اذا قضى لجواز بيع ام الولد لانقضاء قضاؤه ولم يذكر فيه خلافا قال مشايخنا
 روح فلما قول محمد روح واذا بيع المكاتب برضا جازيجه في اصح الروايتين جعل شترى ما ابغى ارضى
 بيان الى القاضى فاجابا ببيع ثم اخفعا الى قاض اخر باطلا الثاني في ذكرنا طعن روح انه يجوز اجازة الاول وبطلان
 باطل ولو كان الاول بطل لم يبيع واجازة الثاني يجوز البطل الاول ولا يجوز اجازة الثاني لانه مجتهد فيه روى في
 عن سيبويه روح انه يجوز بيع الام بغير ارض وذكر في شرب الاصل انه لا يجوز في قولهم رجل تزوج امرأة بغير شهود
 بشهادة نسائين فبين رجل فنفق ذلك الى قاض فاجاز ثم رفع الى قاض آخر لايها جازي روى ابن ستم ان
 لجبر قضا الاول لم يسم له ان يبطله رجل حلفت بطلاق او عتاق ان لا ياكل لحما فاكل سمكا او فقتله المرأة الى القاض

وفرنسبها ثم رفع ذلك الى قاض آخر لابي السك لحامان الثاني بقصر قضاء الاول رجل طلق امرأته لثاء هي حيلة
او مائض او طلقها ثانيا قبل الدخول بها فرفع ذلك الى قاض لابي السك ثلاث ولا طلاق الحامل والمائض وقيل كما هو
ببعض حكم بطلان طلاق الحامل والمائض او بطلان ما اذا دخل الوعد ثم رفع ذلك الى قاض آخر فان قيل لم يطل الامر
وكذا امر من العاقرين الزوجين بشهادة امرأة حصة برفع امره بقضاءه القاض اذا قضى لولده على ان يسي نسبها و
او جانب لا يجوز ان يرفع قضاؤه الى قاض آخر البطلان الثاني ولو قضي بشهادة ولده لا يسي فرفع ذلك الى قاض آخر
انقذه الثاني وكذا لو قضي بشهادة المهد وفي قدت وهو بري فذلك يرفع ذلك الى قاض آخر لابي جواره بطلان
الثاني وذكر شيخ الامام المعروف بخواجه زاده مع هذا اذا كان القاض الثاني لبرهان الاول برى جواره بان قال
الاول لا يحل لي ذلك الا اذا علم الثاني ان الاول لابي جواره بان قال الحق بما لي ملا ونازع ان شهادة المهد
في هذه لا تقبل وان تاب من هذا قضى به كان الثاني ان يبطله ولو كان القاض هو نفسه ودونى انقذه من شرف
حكم الى قاض آخر لابي جواره البطلان الثاني لان نفس القضاء انحلت فيه ولو رفع حكم الابل الى من يحكم الاول
فامضاه ثم يرفع امضاه الثاني الى ثالث لابي جواره فالبطلان لا ينعى البطلان لان الثاني لا ينعى الاول فنعى
بديل مجتهد في مضيق قضاؤه ولو ان قاضيا قضاؤه امرأة بشهادة زوجها جنبى آخر فرفع ذلك الى قاض لا يجزئها
الرجل لامرأة مضى الثاني حكم الاول لان الاول مضى بديل مجتهد في مضيق قضاؤه ولو كان القاض هو نفسه وامر بشهادة
رجلين لا يجزئان رفع ذلك الى قاض آخر لابي جواره البطلان لان نفس القضاء انحلت فيه فانه لما لا يصلح ان يكون
لامرأة لا يكون من اهل القضاء بها فكان الثاني ان يبطله فان رفع قضاؤه الاول الى من برى جواره فامضاه ثم يرفع
الثاني الى ثالث لابي جواره مضاه ثلث امضاه الثاني ولا يبطله القاض اذا قضاؤه هو على ثم يرفع قضاؤه الى من لابي
شهادة الامعي فانه يبطل قضاؤه الاول ولو كان الثاني براه جازر فاجاز قضاؤه الاول ثم يرفع الى ثالث لابي جواره
فان ثلث بعض حكم الثاني ولو ان قاضيا قضى بشهادة رجل وامرأتين في الحب ووثقهما من ثم يرفع
قضاؤه الى من لابي جواره فذلك فان الثاني مضى حكم الاول وكذا قضيت المرأة فحكم بمعد او قضا من لا يجزئ حكمها
رفع حكمها الى قاض آخر براه جازر فاجاز حكم الاول لا يكون غيره ان يبطله ولو ان قاضيا قضاؤه وامرأة في الكساح
بسبب الخوف او النسي ونحو ذلك ثم يرفع الى قاض لابي جواره فذلك فان الثاني ينعى حكم الاول لان قضاؤه الاول

اصادف موافق الاجتهاد ولو ان قاضيا قضى بطلان طلاق المرو ثم رفع ذلك الى قاض يري طلاق المرو واقفا ^{المطل}
 حكم الاول لا يجوز البطلان فقيه شري شينا شرا فاسد فاسد الباطل الى قاض يري مبيع جائز فقتل عليه الجواز وهو
 ما يختلف فيه الفقهاء جازا لشري مسائله ولو ان قاضيا قضى في منعة النساء باطل ثم رفع الى قاض آخر لا يراه جائزا
 فان الثاني بطل فبطل الاول لان منعة النساء منسوخة فقد جمعت اصبا به رفع على قضاها فلا ينفى قضاها انما
 باطل ويمنع بغيره فانه ينفى قضاؤه وهو غير مأخوذ به الا اذا كان ذلك باللفظ المنع بان قال تمنع بك لم اشهر
 اما اذا خرج الى شهر لا يصلح هذا الحكم وقال زفر في صحيح الكناج وبطل التوقيت فان قضى القاضي الجواز في الحكم
 نفذ قضاؤه رجل له حق في دار فلم يخاصم صاحب الدارين ثم خاصمه الى قاض فابطل القاضي حق بترك الخصومة
 سين كما يهونه سب بعض الناس فان بعض الظالمين قال من له حق في الدار اذا لم يخاصمه ثلث سنين وهو في
 بطل حق الا ان هذا قول مجهول فلا ينفى فيه قضاؤه القاضي فان رفع ذلك الى قاض آخر فان الثاني بطل فبطل الاول
 ويجعل الذي على حقه وكذا المرأة اذا لم يخاصم زوجها سين لم تطلب المهر المفروض قال بعضه الناس بطل حقها فان
 قضى القاضي بذلك كان قضاؤه باطلا رجل قتل عمدا فبغت زوجته وابنته عن دم العمد فرفع ذلك الى قاض فابطل
 المفقود وقضى بالقصاص كما يهونه سب بعض الناس ان لاسحق للنساء في القصاص فلا يصح عقوبتها فان قضى القاضي بالقصاص
 وبطل المفقود كان قضاؤه باطلا حتى لو قتل المورث بعد ذلك كره في الزيادات ان المورث النكاح عالما بالمفقود كان
 عليه القصاص لانه قتل شخص لا قصاص عليه والنكاح جائز كان عليه الدية امرأة لم ينفى بطلان المورث عاقلة فقتل في
 بابها كالتق وفقد ذلك لغيره ان زوجها فرفع الامر الى القاضي فابطل القاضي قصصها كان قضاؤه باطلا وان قال بعض
 الناس ان قصص المرأة في بابها لا ينفى بطلان الزوج لان هذا قول مجهول فلا ينفى فيه قضاؤه ولو ان قاضيا قضى
 اثنين ان لا يؤجل ثم رفع الى قاض آخر فان الثاني يؤجل جولا لا يبطل قضا الاول وكذا لك جل شري دارا ضمن
 رجل له الخلاص وضمن لابائه ذلك ثم احققت الدار على شري فقضى القاضي على الكفيل بدرا مثل تلك الدار
 ثم رفع ذلك الى قاض آخر يري ذلك باطلا فان القاضي الثاني يبطل قضا الاول وهذا قول مخيفه رح لان
 عند تفسير ضمان الخلاص تسليم مثل ذلك الدار ان عجز ذلك باطل اما على قول بغيره ومحمد يرفع تفسير الخلاص
 والهدية والدرك ضمان الثمن حيث الاستحقاق وذلك بان القاضي اذا قضى بقضية لم ينفى فيها النافعي وقضى لرجل

على رجل يتي وشهد على نفسه شيئا ولم يسمع ابي وجده فمضى ثم رجع فكلم قاض آخر فقال الثاني شهد والله اني
ابطلت انفسى فلان بن فلان القاضى على فلان فنفقت قضاؤه بالمرئى من يدى البطلان وقال اشهد الله انى
ابطلت انفسى فلان بن فلان لم يرد على ذلك ثم رجع فكلم قاض ثالث فلان الثالث باحد ينقض الثاني بطلان
ابطلت الثاني بن فلان الثاني باجل ولم يفسد قضاؤه لم يسمع ابي القضاين كان خارجا الى الخى الذى فى يده المذمى بلان
القاضى الثاني اخرجه من اليد الاولى فلا يتعفى به بانك قال محمد ربح وادرسه والثاني فى ذلك سوار رجل
دون يمين فى ربح من التجارة فجعل القاضى ما دوا فى ذلك الفروع خامسة دون غيره فقد قضاؤه لان ما دونه
الاجتهاد والله انما يفسد قضاؤه فشرط القضا من المضمونة وغير باب تصرف البعد رجل اشترى عبدا او جارية
وقد اثنى وقضى له فاصابه لم يفسد قضاؤه القاضى على البائع بذلك ثم رجع فكلم قاض آخر فلان الثاني بطلان
قضا الاول وان كان من بعض الناس ان المبيع اذا بيع منه المشتري ولا يعلم انه كان عند البائع كان المشتري
ان يرد لان الجون انما يكون لآفة فى الدخ فاذا وجد من المشتري يستدل بذلك على انه كان عند البائع الا ان
بنا قول يجوز فلا يفسد قضاؤه القاضى به والله اعلم بالصواب كتاب الشهادات باب فيمن لا يجوز شهادته
وهى اضاف منعت لا يكون كلامهم شهادة لعدم الالبية والالبية الشهاداة فاما كون العقل الكامل والضبط والولاية
والقدرة على التمييز بين الدعى والدعى عليه فالتقبل شهادة للبسيان والجانين والمعتوه بمنزلة الجون اما الجانين لعدم
العقل وكذلك البسيان لان شريح جمل حال العقل البلوغ من العقل فلا ينفذ الخلع لمجسرتهم وكذلك شهادة
النساء وعدم من الشهادة القابلة على الولادة فانها مقبولة فى حق نسب ون الميراث وكذلك شهادة القابلة على
استئصال مقبولة فى حق السلوة عليه ون غيره وان كان الضرورة كذلك فى نسب الذى لا يعقل عليه الرجال ولا يقبل
شهادة الملوك فان كان او عابرا او مكاتب او ام ولد وكذلك معتنى البعض فى قول حميفة ربح ولا ينفذ الخلع لمجسرتهم
فلا يحكم لا ينفذ شهادة البسيان والنسوان وقال مالك صح منفع الخلع لمجسرة الملوك ولا يقبل شهادة الالبية
فلا لانه لا يقدر على التمييز بين الدعى والدعى عليه والاشارة اليها لما يكون كلامه شهادة ولا ينفذ الخلع لمجسرتهم
وقال مالك صح تقبل شهادة الدعى وقال زفر ربح يجوز شهادة فبايجوز الشهادة بالسامع وقال الشافعى ربح النكاح
يعبر وقت الخلع ثم عى جازت شهادة وقال ابو حنيفة ومحمد ومحمد لا يقبل شهادة ماله ولا يقبل شهادة الاخرى

لأنه لا يترك على اللفظ لم يفتقر الشهادة **فصل في القبول شبهة** وفيه خمسة الفسق لا يمنع المية الشهادة عن
 شيعته الكناج بخبرته وانما يمنع اواع الشهادة فبما لا يفتقر في الفسق الذي يمنع الشهادة انفقوا على الاعلان كبقية شبهة
 وفي الصغار كان ملنا نوع فسق مستثنى من الناس بذلك فاستقامت لا يقبل شهادة وان لم يكن كذلك فبما كان
 مما لا اكثر من فساد وصوابه بل من الخطا ولا يكون يعلم القلب يكون لا يقبل شهادة لان غير المعصية لا يخلو عن قليل ذ
 في غير الغالب عن **سبح** الحان لفاسق وجها وامرودة جازت شهادة لان مثله لا يكذب ومن شتمت غفلة لا
 يقبل شهادة ولا يقبل شهادة من الممر ولا من السكر لانها كبيرة وانما شرط الادمان يظهر ذلك عند الناس فان من كتم شبهة
 الممر في بيته لا يبطل عدالة وانما كانت كبيرة وانما يبطل اذا ظهر ذلك وخرج سكران ينجر منه الصبيان لان مثله لا يجزى عن
 الكذب وقد ذكرنا في هذا ان شرب الخمر يبطل العدالة قال محمد بن المظفر ذلك فهو سكران الحال من سكر من سكر
 عدالة في قول الخصاص لا لان السكر حرام عند الكل وقال محمد بن المظفر عدالة الا اذا كان اعتاد ذلك وخرج
 ولعلب الصبيان لا يقبل شهادة فبما اراد به اذا كان مخفيا في الافعال الردية ولا يقبل شهادة من لم يلبس بالجامع
 لان ذلك شغل قلبه فبما غفلة وعسى يقع بصره على عورات المسلمين اما اذا امسك الحمام في البيت للناس لا يبطل يجوز
 شهادة فان من لم يربح الحمام لا يكون فاستقام ولا يجوز شهادة المقامر فامر بالشرع او بغيره فبما شئ فامر لم يقبل شهادة
 لان القمار كبيرة وان لعب بالشرع ولم يمارن او م على ذلك حتى تغلبه عن الصلوات او كان يلعب باليمين الباطلة
 ذلك لا يقبل شهادة وان لم يربح من الملاهي لا يمنع ذلك عن الفرائض لا يبطل عدالة والملاعبة بالابل والفسق والفسق
 لا يبطل عدالة ما لم يمنع ذلك عن الفرائض والحان الغالب الملاهي لا يمنع عن الفرائض لانه مستثنى من الناس كالمراة والعلانية
 فكذا ان لم يكن مستثنا فلو امار وضرب القصب لا يبطل العدالة الا اذا فحش بان كانوا يفسون عند ذلك وذكر
 في الاصل لا يقبل شهادة صاحب الفنا الذي لما دى عليه ويجمع لانه معلى بالمعصية وكذلك مجلس مجالس الفجر وشبه
 وان لم يشرب لم يسكر ولا يقبل شهادة الناح والناحية ولا شهادة اكل الربوا يريد بذلك اذا كان مصر عليه محر فانه حل
 السباح اذا فتن بشعر فبما لا يبطل عدالة لانه حكم فحش غيره ومن ترغم عن نفسه لا يبطل عدالة والذي اخر الفرض بعد وجوب
 اراد وقت معين كالكوفة والجمعة ولهموم والصلوة بطلت عدالة لان يكون الفاضل ر وان لم يكن له وقت معين
 كذا في الناطق رحمه الله رواية من لم يجمع روح الله لا يبطل عدالة بغير المجادل روح وقال ايضا في الكوفة

او لا يجزى غير ذلك من عدالة وبقية الفقهاء بالليستح ومن يستخرج في الا الى ان الحكم يكون على الفور والصحيح ان لا يخرج
 الزكوة لا يميل اليه الله وان ترك الجمعة ثلاث مرات يصير فاسقا لا ذك في المواضع وبما قد غرس في السنة الحسنة زكوا في
 بعض المواضع لا يميل اليه الله ولم يقدر ولم يذكر الله وبما قد غرس في السنة الحسنة لا يميل اليه الله وبما قد غرس في السنة الحسنة لا يميل اليه الله
 فبما من غير ذلك اذا تركها لم يخرج وبما قد غرس في السنة الحسنة لا يميل اليه الله وبما قد غرس في السنة الحسنة لا يميل اليه الله
 بالجماعة ولم يستعمل ذلك كما يفعل به ليعلم بطلان عدالة وان تركها ما ولا بانحان فضيل الامام والفقير لا يميل اليه الله
 ولا يقبل شهادة من كان معروفا بالكذب والذي يتعلم شعر العرب انحان يتعلم لاجل العربية لا يميل اليه الله وانحان في غير شعر
 وشهادة اشاعر معروفة ان لم يقف في شعره ومن كان شيعيا اولاده وبما قد غرس في السنة الحسنة لا يميل اليه الله
 وقيل ان دعاء ذلك بطلان عدالة وان فعل ذلك احبنا لم يميل اليه الله والفقير ابو الليث في ما ذكركم كقوله لا يميل
 عدالة انما انصف يميل عدالة ولا يقبل شهادة من يدخل الحرام فيغير زارا او لم يعرف رجوعه عن ذلك وذكر الكفر في روح
 لا يقبل شهادة من يشبه في الطعن بسب وبل ليس عليه غيره ولا شهادة من يأكل في السوق بين يدي الناس في ذلك
 لا يقبل من كان له مودة ولا يقبل شهادة الائمة وهو الكبير الذي ترك الحان فيغير عذر فاما كان يعرف ان الحان سنة
 الا انه ترك الحان لمخوف على نفسه لا يميل عدالة ولو كان وجهه لان اباة الذي حجة فعدالة وانما بعقت له التوحيد ولا يقبل
 شهادة من يظلم شتم احب النبي صلى الله عليه وسلم ومن يستخرج الحان بنبرائهم لا يميل عدالة وان شتمهم يميل
 عدالة وشهادة الطاهر معروفة وان كان عدلا وكذلك شهادة العلم وشهادة اهل البها وبما قد غرس في السنة الحسنة لا يميل
 بخبيثة ويستخرج جهالة هم قوم من الروافض اصدق بعضهم بعضا من غير دليل ويستخرجون الشهادة لمن يجلت بين
 ايديهم ابدانه كذا لان في شهادة تهم تبيته الكذب الفاسق اذا تاب لا يقبل شهادته الم بعض ملية زمان فيظلم اثر الزكوة ثم يغير
 قدره وذلك سببه اشهر وبغضهم تهمه بسنة ويصح ان ذلك مغرض الى رأى القاضي والمعدل ومن اتهم بالعن يميل
 عدالة والمعدل اذا قال في شهادة هم بغيرهم بالفسق لا يقبل عدالة المعروف بالعدالة اذا شهد بنور ومن يستخرج لا يقبل شهادته
 ابدانه لا يعرف تهمته وردى الفقيه في جميع فخرج عذر لا يقبل شهادة وعليه الاعتماد وغير العدل اذا شهد زور ثم أبى جازا
 شهادة لمصر في اذا سلم وقد كان ناسفا فشهد في حادثة لا يقبل شهادته سحنا حتى يسمي عدلا بعد الاسلام ولو كان
 في انصر في حاله فاسلم ثم شهد يقبل شهادته من غير ان يسأل من العن او اعلم ثم شهد فاسلم ثم شهد فاسلم ثم شهد فاسلم ثم شهد فاسلم

شهادته المالك بن عمرو بن وهب بن علي بن يحيى بن محمد بن علي بن القضاة بطائفة من علماء القضاة وعليه الفتوى إذا شهد الرجل وهو فاسق
لم يقبل إقامته في شهادته حتى تأخذ من القاضي لانيق شهادته ولا يجوز شهادته الرجل على الرجل إذا كان بينهما عداوة قالوا إن
إذا كانت العداوة بينهما بسبب شيء من الدنيا فاما إذا كانت بسبب شيء من امر الدين فإنه يقبل شهادته عليه وإن شهد رجل
لامرأة لم يثبت شهادته ولو شهد لامرأة وهو عدل فلم يرد الحاكم شهادته حتى يطلعها بما لا يقتضيه عدلها ولو
ابن شجاع روى أن القاضي نفي شهادته ولو كان كافرا من شهادته على كافر فله أن يوجب القضاة السلم المشهور عليه ثم سلم
الشاهدان مكانهما فان القاضي يأبى باعادة شهادته ولا يبعد لها بالسلام ويكتفي بأربعة شهادات إذا جاز الأمر لمرة
فخرج الناس وجلسوا في الطريق ينظرون إليه قال خلف بن بطلت عداتهم إلا أن يذهبوا للاعتبار فحينئذ لا يحتل بهم
والفتوى على أنهم إذا خرجوا لا يعطون من سيقن التعظيم ولا الاعتبار بطلت عداتهم ويقتل بهذا الفصل مسائل التزكية
والتعديل والتزكية على نوعين تزكية السيرة تزكية العلانية في تزكية التستر ط أن يكون المعدل عدلا يعرف أحوال الناس
وسباب الجرح وشراء العدالة ولا يصح من المعفل ويقتل شهادته إذا لم يشهد غفلة ولا يشترط العداة في المراك في
قول حنيفة وبه يستبرح وقال محمد روى بشر ط العداة الاثنان فيما ثبت مع شهاداته ولا يبلغ فالأشبهت
وعلى هذا الخلاف رسول القاضي المراكى والمنع من الشاهد النحاشد اعجبا والمنع من الخصم النحاشد اعجبا
وتجوز على أن يشترط في الشاهد من العدالة والبلوغ والحرية والبصر في تزكية علانية يشترط ذلك في المراكى فلا يصح
تدليل الأعمى والبصير والقاسق واجمع على أنه لا يشترط لفظة الشهادة في تزكية العلانية وصورة تزكية العلانية
يجمع القاضي بين المعدل والشاهد فيقول المعدل للشاهد الذي عدله هذا الذي عدله وصورة تزكية السيرة معبث القاضي
رسولا إلى المراكى أو يكتب إليه كتابا فيه سمار الشهود وأسمائهم وصلاحهم ومواقفهم وكانوا مسوقا حتى يعرف المراكى في
عن خبرهم وأصدقهم فاذا عرفهم فمن عرفه بالعدالة كتمت تحت اسمه في كتاب القاضي يعدل جازا الشهادة ومن عرفه
بالفسق لا يكتب له كتمت تحت اسمه بل يكتب تحت أراعه تنكس هو ويقول العداة علم إذا عدا له غيره وخاف منه أن يولم يصح
بذلك يعفى القاضي شهادته فيصير بذلك من لم يعرفه لا بالعدالة ولا بالفسق بحيث تحت اسمه في كتاب القاضي
مستور ثم القاضي من شارح بين تزكية العلانية وبين تزكية السيرة أن شارح اكتفى بتزكية السيرة في زمانه لو كانت
العلانية واكتفى بتزكية السيرة ولا يقض القاضي بطلان السيرة في قول يستبرح وبسأل عن الشهود والمنع من الخصم في الشهود

اولم يظن وقال ابو حنيفة قد خرج النكاح الذي سحاقت به من شبهات كان له ان يعقضي بقتلها بعد ان الم اظن ان الخصم في
 الشهود والسقوى على قوله لها واذا امكن الخصم في الشهود لا يعقضي بقتلها بعد ان في قولهم وكذلك لا يثبت في شبهات
 كالحمد ووجهها من بيان عن الشهود في قولهم وان لم يظن الخصم في الشهود بل عدلهم فهو على وجهه فلهذا ان قال هم عدول
 صدقوا فيما شهدوا على او قال هم عدول جاز في شبهاتهم في وعلى او قال هم عدول ولم يزد في الرد الاول والثاني
 انقاض يقيني عليه دعوى الدعي ولا يثبت عن الشهود ولا في اقرب الحق وان قال هم عدول ولم يزد او قال هم عدول لا
 انهم اخطاوا في الشهادة فهذا على وجهين اما اذا كان الدعي عليه عدلا يصلح للتركية او لا يصلح بالمكان مستورا او فاسقا
 ما كان عدلا يصلح للتركية فيظن ان كان الدعي عليه لم يجبه دعوى الدعي هذا الجواب بل سكت حتى شهد عليه الشهود ثم
 قال هم عدول قال ابو حنيفة ولو لم يمتنع القاضي يعقضي الدعي بشهادتهم ولا يثبت فيهم سواء كان الدعي بمحض
 مع شبهات او لا يثبت من شبهات وقال محمد بن القاسم لا يعقضي قبل السؤال بل يثبت فيهم لان كان الدعي وان كان
 قول الخصم بطلا فاعده في الحكمي شرطه وعندهما لا يشترط العدو وان كان الدعي عليه لم يمتنع دعوى الدعي في حقه
 الدعي فلا يشهد عليه الشهود قال هم عدول في بعض الروايات جعل هذا على الخلاف الذي تقدم عند ما يعقضي القاضي
 غير سوال وعنده محمد بن القاسم ان لم يثبت الدعي من غيره وذكر في الجرح الصغير ان في هذا الوجه لا يصلح ثبيل الخصم في قول
 ابو حنيفة ومحمد بن القاسم في يد يثبت له العدوم وفي بعض الروايات من محمد بن القاسم لا يعقضي القاضي في هذا الوجه لا يعقضي
 اعدوا في الشهادة ام كذبوا ان قال صدقوا فمترا دعي الدعي وان قال كذبوا لا يعقضي هذا اذا كان الدعي عليه
 عدلا فان كان فاسقا او مستورا لا يصلح ثبيله ولا يعقضي القاضي ولا يحمل قول الخصم هم عدول او قرار على نفسه بل ان كان
 شهيد عليه شاهد واحد فقال الدعي عليه هو عدل لا يكون قول ذلك شهيد او كذلك كما بهنا خلاف اذا قال هم عدول
 صدقوا فان ذلك اقرار واذا لم يصلح ثبيله اذا كان فاسقا او مستورا يثبت الدعي ان صدق الشهود ام كذبوا فان قال
 صدقوا كان ذلك اقرارا فيعقضي القاضي باقراره وان قال كذبوا لا يعقضي وان كان الحكمي ان يثبت فيهم بما هو حرمهم
 قال ابو حنيفة ولو لم يمتنع الجرح اولى لانه اعم على دليل غير ظاهر الحال مكان الجرح اولى كما هو عدله اثنان ووجهه في
 كان الجرح اولى في قولهم حبا وقال محمد بن القاسم اذا عدلهم واحد وجرهم الاخر القاضي فيوقف لا يعقضي بشهادتهم ولا يثبت
 بل يثبت ان جرحهم الاخر يثبت الجرح وان لم يجرهم الاخر بل عدلهم ثبت العدلة وان جرح واحد وعدل اثنان

ثبثت البينة في قولهم لان قولنا نسين تجربه مختلفة في الاحكام بخلاف قول الواحد ان جرحهم ثمان واحد لهم مشقة
المرح او في لان قولنا نسين ساء وى قول الجماعة كافي وحمى الملك اذا تمام سب الدعايتين نسين واقام الآخر
عشرة لا يبرح صاحب بينة رجل ادعى على رجل حاد واقام على فلك شبهه بغير جرحهم الحشم وادان ثبثت ذلك بينة فهو
وجهين اما ان جرح جرحهم والادخل تحت الحكم لو ان يقول انا اقيم بينة على ادعى شبهه والادعى فتنة او زنا او على
الشهود وان الادعى يستاجرهم على بده الشبهة وادعى اقرارهم انهم قالوا الاشهادة عندنا للادعى على بده الادعى عليه
في بده الخصومة وادعى اقرارهم انهم قالوا الاشهادة عندنا للادعى على بده الادعى عليه ولا على غيره وادعى استدراجهم
انهم قالوا ان الادعى يطبل في بده الادعى او على استدراجهم انهم شهدوا بغيره وادعى اقرارهم انهم لم يخبروا المجلس
كان فيه هذا الامر لم تقبل شهادة شهود الادعى عليه ولا ثبت الجرح عند علمائنا جرح وذكر الخصامات روح انها تقبل وهو
قول ابن ابي ليلى وثنا في روح وصحح من يثبت الجرح منها ان شهادة الجرح يصير فاسدا بكتاب الكيفية ثبت ذلك
يكفي لانه قائل وهو ظاهر الفاحش من غير ضرورة فلا ثبت الجرح بشهادة الفاسق والكلان في اثبات الجرح
اثبات امره في الحكم وهو دفع الخصومة عن الادعى عليه الا ان هذه الضرورة يمكن وفيها من غير شك ان يقول
شاهد الجرح ذلك الادعى سررا ويقول للقاضي في غير مجلس حكم فلا يباح اظهار الفاحشة من غير ضرورة ولكن اد
الشهود وما جرحه جرحا يدخل تحت الحكم بان قام بينة ان شهود الادعى زنا او وصفا الزنا او شرب الخمر او سرقة او شيئا
قلت انها منهم وطلبت بينة الادعى لان شهود الجرح وان اظهره الفاحشة فانما اظهره بالالتجانب المحذرة واقامة
بخاريت شهادتهم وكذا لو شهدوا على اقرار الادعى ان شهوده مشبه كما في المشهود وكذا اذا شهد شهود الجرح ان شهود
الادعى سررا في خاف لانهم ما اظهروا الفاحشة انما حكموا اظهار الفاحشة من شهود القذف وكذا اذا شهد شهود الجرح
على اقرار الادعى على ان شهود الادعى فتنة جازت شهادتهم ما اظهروا الفاحشة فمقبل شهادتهم وكذا لو اقام المشهود
عائنه بينة ان الادعى وكل شاهد في بده الخصومة قبل شهادته وقد خافهم قبلت شهادتهم وكذا لو اقام بينة على
اقرار الادعى ان شهوده مشبه وانما بطل ادعى اقراره ان شهوده لم يخبروا المجلس الذي كان فيه بل لا بد لو اقام المشهود
عليه بينة ان شهود الادعى صالحا على كذا من المال على ان لا يشهدوا على بده الشبهة وادعى ان ادعى يقول له بل
اعطيتهم المال ان قال نعم اعطيتهم واقام بينة على ذلك قبلت بده بينة لانه اراد بهذا سبها وادى المال منهم

اقبل وان قال لم علمهم الا ان لم يقبل بذهبه سبته لانه اعلم بسبته على انهما اذا خاشته من غير ان يتعلق ما علم فلا
 اشباه اذا كان فاسقا في سبته من في الظاهر حال فادانها فخران يعقبي يشهدونه فاجاب شهاب عن قوله لا يشهدون
 صح اقراره على نفسه لانه اذا كان صادقا في الشهادة لا يسوان بين من نفسانه فيسأل لان فيه البطلان من الله
 المكي اذا سأل من الشهود وروى عنهم ابا الله فادانهم بديل روى عن محمد بن ابي يعقوب بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 بانه يشهدونه وبه شبه بعض المشايخ نزع وقال بعضهم هذا للغة لا يكون نفسه بل لان قوله عندي لفظ موصوف فلا يكون
 فعليه الا ترى ان يشهد بكونه الحق عندي هذا الذي يكون ذلك باطلا فذلك كسب التعديل وقال بعضهم في
 في نفسه بل لا يجوز حملها وتوكل العدل لا اعلم فبالاخير لا يكون نفسه بل وقال بعضهم يخلج في التعديل الى خمسة اشياء
 هو عدل مرضي جاز يشهد به صالح مقبول القول في وعلى وقال بعضهم وادان هو عدل جاز يشهد به يكون نفسه بل وادان
 لا اعتنا وانشهدوا عدل الشهود قبل ان يشهدوا عليه قال محمد بن ابي عبد الله فادانهم عدل فادانهم عدل فادانهم عدل فادانهم عدل
 ان يسأل من يشهدون انما في بيان منهم قوله قبل الشهادة هم عدل لا يطل حقه في السؤال لانه يمكن ان يقول كان
 قبل الشهادة لانه تسأل حاله رجل شهد عليه شاهدان فحينئذ يسأل واحد ما فقال هو عدل لانه عاينوا وادانهم فان اختلفا
 يسأل من يشهد الاخران عدل فادانهم انما في محضر الله فادانهم عدل فادانهم عدل فادانهم عدل فادانهم عدل فادانهم عدل
 انما في ثبت عدلها فجاز القصار يشهدونها وان شهد شاهدان على رجل فحينئذ فقال الشهود عليه الشهادة الذي يشهد
 عدل على حق او قال الذي يشهد فلان على هو الحق فان افاض يعقبي عليه ولا يسأل من يشهد الاخران الشهود عليه
 وراي الحق على نفسه يعقوب باقراره وان قال قبل ان يشهدوا عليه الذي يشهد به فلان على حق وقال الذي يشهد به
 فادان على هو الحق فلما شهدوا عليه قال القاصر سأل عنها ما ان افاض يسأل من يشهدون فان عدل لا تقصروا يشهدونها وانهم ادانهم
 لا يعقبي لان قوله الذي يشهد به فلان على ليس باقرار في الحال واما البصير فادانهم الشهادة فيكون بذا منسقة لتعلق الا
 فادانهم عدل والاقرار لا يخلو التعليق فاذا لم يصير اقرارا لم يؤده التعديل فانما مطلب من افاض يسأل عنها يسأل ولا
 يعقبي في السؤال اذا شبه الشهود وراي الحق فحينئذ يسأل المكي من الشهود فخره وادانهم عدل فادانهم عدل فادانهم عدل فادانهم عدل
 بل التقه وسمى قوما هذا ليس بسبته عن الشهود فان القاصر يسأل في يسأل عنهم فان عدلهم سأل القاضى العاقل عن
 ما يظنون له حال انهم علموا بما لا يكون ذلك جرحا عنه افاض يسأل فانما يسأل ما يكون عينا كان لا يجرى اولي وان

وان طعنوا بما لا يصلح طعنا عند القاضى فان القاضى لا يفتى اليهم ولا يفتى بشهادة شهودهم ولا يسمع من ادعائهم ولا يسمع من ادعائهم
الشهود فطعن المشهود عليه وقال للقاضى هل يسمع منهم فلانا وقلنا لا وسمى قوما يصححون المسئلة عن المشهود فان القاضى سأل
عنهم فان جرحوا وجنبوا جرحا صالحا كان الجرح اولى وذكر بن ساجدة روح في النوادر ان القاضى لا يفتى اليه بآيات
شبه الرسل والقاضى يعرف ما بها بالادلة ولا يعرف الثاني فقلنا لا يشاهد له في عرف القاضى بالادلة قال نصير روح
يقبل القاضى قسمة ولابن مسكنة روح فيه قولان ومن ابى بذكر العلي بن روح في ثلثة مشبهه او القاضى يعرف اثنين منهم بالادلة
ولا يعرف الثالث فعلة لا ثالث فان القاضى يقبل تعديلها لو شهد بها اثنان ثلثة شهادة اخرى ولا يقبل تعديلها في
الشهادة الاولى وهو كما قال نصير روح رجل غريب شهد عند القاضى يقول له من سارق فلان ساهم وهم يصححون المسئلة
سأل عنهم في السفر فان عدلوه سأل عنهم في العلانية فان عدلوه قبل قسمة يلهم اذا كان القاضى يريد ان يحجب بين تركية
سعد العلانية فقد ذكرنا ان القضاة في زماننا تركوا تركية العلانية اذا كان المدعى لا يعرف شاهد فعلة شاهدان لان
غفوه وسعدان بعد له لان المدعى في هذا بئس القاضى والقاضى يقبل قول الاثنين بكذا بل المدعى شاهدان مشبهه
فقال المشهود عليه جاهد ان قال المشهود نحن احرار لم نكذب قط فان كان القاضى يعرف المشهود بالثبوت لا يفتى الى الطعن
الحكم لا يعرفهم لا يفتى بشهادتهم حتى يعقيم مشهودهم بيمينتهم انهم احرار او يعقيم المدعى بيمينتهم انهم احرار ولو ادعاهم بيمينتهم انهم احرار
ولكن قال للقاضى هل يسمع عنان القاضى لا يقبل ذلك منهما فان سأل عنهما فاجابتهما احرار فنقبل شهادتهما جاز ولا يحجب
يقبل ذلك من المشهود واليمينه وكذا لو قال المشهود وكنا عبدا لكذا اعتقنا لا يقبل القاضى ذلك منهما الا بيمينته ولو قال المشهود
عليه جاهد وولان في قديمنا وشركيان فيما شهد لا يقبل القاضى ذلك منه الا بيمينته بخلاف الاول لان الحر من عبده
ابنية الشهادة قال النبي صلى الله عليه وسلم اناس احرار الا في اربعة وذكر في جعلها الشهادة فكل ما ثبت بالحرية باليمين لا يثبت
الولاية او اطلق المشهود عليه في المشهود وسأل القاضى عن المشهود فخرجوا الا يسمي للقاضى ان يقول للمدعى جرح مشهودك وانما
يقول لزدني مشهودكسا ويقول له لم يجد مشهودك رجل نزل بين فلم ازل قوم لا يعرفونه قبل ذلك فاحام بين الظاهر سم ولا
ينظر لهم منه الا الصلح والاستتقات كان ابو بصير روح يقول او لا اذ مضت ستة اشهر وسعهم ان يعدلوه ثم قال لا يسميهم
ان يعدلوه حتى يعقيم ستة وقال محمد بن ابي وقت فيه وقتا وهو على ما يقع في قلوبهم وعليه الفتوى فان من اصل عن سيفه روح
وفي مثل هذا ترك التوقيف او التوقيف الى رأى مبتلى به شاهد فعلة ثم شهد بعد ذلك القاضى في حادثة اخرى قال ابن

[illegible]

وآدمی بن ساعد بن شهاب بن ابی الباقی الشافعی سلم الشفاعة جاز و لو شهاد الباقی بذلك لم یجز و لو شهد ابنا الباقی ان لم یشتري سلم
الشفاعة للشفیع لم یجز رجلا ان فی بدعها و لو قیة فشهاد اعلی من او معها بذلك المال لا یجوز جازت شهادتها و لو شهد اعلی او اقر الله یحیی
لمن او معها و المال قائم المستملک لم یقبل شهادتها لانها غاصبان فی حق المدعی فها یزین شهادتها و تم اخرج نفعها باع من بعد ان
و لو شهد بذلك بعد ردّها المال علی من او معها جازت شهادتها و فی او و قیة الاطوار و العاریة و لو شهد اعلی الذی او و عدل او عا
انه لا یجوز شهادتها قبل الرد و یجز لم یجب ان شهاد الوصی بدین المیسرة و لو شهاد صغار او مضیجهم صناد لا یقبل شهادته
یثبت بشهادته حق نفسه و لو كانت او شهادته کبار اجازت شهادته و لو شهد بدین علی مسیت جازت شهادته علی کل حال و رجلا ان
فی بدعها من رجلیین فجار رجل و آدمی الرهن فشهد له المرتهان جازت شهادتها لانها غاصبان ان علی نفسها البطلان لید و لو
المرتهان غیرهما بالمرن و المرتهن بکلا لا یقبل شهادته المرتهین لانها یطللان علیه یا شتاه بالمرن الا ان المرتهین یضمان قیمته
المرن المدعی و لو کان الرهن جاریة لرجلیین فکلیت عن المرتهین قیمتها مثل الدین او قل و اکثر فشهادها المرتهان لا یقبل
لا یقبل شهادتها علی المرتهین و یضمان قیمته الرهن المدعی لانها اقر علی نفسها انها کافا غاصبین رجلا ان غصبا بعد حسن رجل
فجار رجل و ادعاه فشهاد الغاصبان ان شهد ابعه الرهن علی المقتضوب جازت شهادتها و ان شهد اقبل الرهن و لم یسد قائم او بال
فی یدیه و قضی القاضی علیها بالقیمة المقتضوب منه و لم یقبض و ترا ضیا علی قیمته و دفعا قیمته الی المقتضوب منه فکولم بدفعا لم
یقبل شهادتها و اما قبل الدف فلانها یحی لان ما علیها من الضمان الی غیر المقتضوب و اما بعد الدف لا یقبل لانها البطلان المکاشفة لغيره
منه فی قیمته الاخر و لا یقبل شهادتها و ان کانت سقرض ان اذ اشهد غیر المقرض ان اقرضها فلان کان المدعی لا یقبل شهادتها
بذلك قبل او اقرض او لم یقرض و لو جازت شهادتها جازت شهادتها و لو جازت شهادتها جازت شهادتها و لو جازت شهادتها جازت شهادتها
فقطا یسبح الفاسد و الجاریة علی ابد جازت شهادتها و لو شهد قبل ذلك الجاریة قائمة فی یدها و ملک فی یدها
یقبل شهادتها لان المسیح میا فاسد المضمون بالقیمة بمنزلة المقتضوب لو کان القاضی یقبض المسیح الفاسد و یقبض المسیح فی الجفوة
الباقی و لم یدف الجاریة الی الباقی فشهد انها لرجل یدعیها لا یقبل شهادتها لانها مضمونة علیها فلا یقبل شهادتها و تم فی تحویل الضمان
رجل شتر من رجل جاریة و تقاضا ثم تقاضا المسیح او الجاریة بعیب غیر قضا و لم یدف الجاریة الی الباقی فادعاه رجل
و ادعاه شتر من رجل شتر لا یقبل شهادته شتر لان لا قاله و لو اصب بمنزلة حیدر فی حق الثالث فمضی
شتر باعها من الباقی ثم شهد بها المدعی فلا یقبل شهادته و لو کان الرهن یقبض القاضی و قبل القبض غیر قضا و الجاریة و لو

او تشرع بارت نهادن سوا شهادت ندارد اعلى ايمان بنده الاسباب لان الروية الاسباب فتح من كل وجه او كانت
 الجارية بعد فتح في يوم مجرب سبباً في منزلة الزمان وشهادة الترتيبين جازية وجعل شترى جارية بمسبة تعاقباتهم وبعد الجارية
 بما فو بانضام حسن الجارية بالتم جازيل وادعى الجارية بخسرة بالكلية شترى مع رجل آخرها كماله على لا يقبل شترى
 شترى وان شهادت بمسبة ما وحقها الى بالكلية حازت شهادته لان الجارية بمسبة الروا بمسبة وامت في يد كونه بمنزلة تعاقبات
 لانها مضمونة بغيرها فخر لو كانت الجارية لا يجلب الروا وكان عليه قيمتها وانما صلبا فاشهد بالمنصوب غير تعاقباته والمنصوب
 في يد لا يقبل شهادته وان شهادت بمسبة الروا بالمنصوب على المنصوب بمسبة جازت شهادته ولو كان بمسبة بل كماله في يد الجارية شترى
 ان شترى الجارية وجد بها عياد او بمسبة بعض تعاقباته فاض صح رده ويرجع على بالكلية القيمة لمسبة فان جازيل او ادعى
 الجارية في يد الحاقته شترى مع آخرها الذي جازت شهادته لانها بمسبة بل كماله تكون مضمونة بغيره لمسبة لانها
 لو كانت تقيس الروا كماله بمنزلة الترتيبين وشهادة الترتيبين جازية وجعل شترى جارية بمسبة تعاقباتهم وبعد الجارية
 لرجل نادى ان لم يست لوارثه لسواه وشهادة آخران سوا جازيل آخران لم يست لوارثه لوارثه لسواه فاشهد بغيره شترى
 الترتيبين لان اللاح لا يرث مع الزين فاما كان شهادته شهود اللاح اولاد وقصر تعاقباته لللاح فم شهادته آخران لرجل آخران لم يست
 يقبل شهادته فخرمين له بما به ففان عن شهادتها مطالبة اللاح بنده الشهادة وكذا الوقيضاوين لهما من تعاقباتهم وبنوهم شترى
 لالدين لا يقبل شهادتهما لان الاديون تقصر ايمانها وكما بمنزلة ابا عيسى وادعى اذ شهادته بغيره مما لا يقبل شهادته وكذا
 لم شترى ولو كان كان الدين بمسبة فخصب في ايديها من اللين فلم يدعها العيب الى اللاح على شهادته لالدين لا يقبل شهادتهما وان
 وحدها الى اللاح فخصب ان شهادته لالدين جازت شهادتهما كما في الخصب ولو كان بمسبة ودية في ايديها لم يست جازت شهادتهما لالدين
 خصا بمسبة الى اللاح لم يدعها لانهما في الاول من حقه ظم كمن وفيها عيبا ساجر الدار اذا شهد مع رجل آخران الدار فلك
 انروا شهادته الى الدار كماله على ذكر ان طهر من انه يجوز شهادته في الوحيين في قول جسيمة روح وان كانت شهادته في الوحيين
 الا وان شترى الجارية في الوحيين انما في الثبوت حتى في شترى نفسه مع ذلك قال يجوز شهادته سوا كانت الاجرة رخيصة او غالية
 وقال ابو بصير لا يجوز شهادته في الوحيين انما في الثبوت حتى في شترى نفسه مع ذلك قال يجوز شهادته سوا كانت الاجرة رخيصة او غالية
 الدار لم يجر جازت شهادته في الوحيين ويجوز شهادته لرب الدين لانه يوزن بما هو من شترى وذكرا ذكر في الوكالة والجامع وهو شهادته
 لغيره لم يمسد ماله لم يقبل شهادته لان الدين لا يتعلق بالاديون في جودته ويتعلق بمسبة وفاته رجل بل عبد او سكران

مسئلة الى الشري ثم ادعى رجل انه شتره من شترى واكثر شترى فشهد اهل الدعي لا يقبل منها وانه لان في شترى
من نفسه او شهد الاجير لستاده بشي اخافت الروايات فيه ذكر في كتاب الكفا لانه لا يجوز وذكر في الديات اجير فاعلى اذا
شهد على ولي يقتل بالقبول جازت شهادته وذكر المختصان ان شهادة الاجير لستاده مروه ووقوه ووايه بالحق عن حبيفة
فاذا كان الاجير شتر كالجوز منها وانه في الروايات كلها وما ذكر في الديات محمول على هذا الوجه وان كان اجير وحده شتره وانه
او ميا وانه لا يقبل شهادته لستاده لاني تجارة ولا في شتي آخر وما ذكر في الكفا محمول على هذا كذا ذكره الطبري والصدور
الامام الابل الشهد رج ووجهها لان اجير هو مستحق الاجر يعني الزمان فاذا كان يستوجب الاجر لزمان ادائها فكان
متبها فيما شهد الاما اجير شتره لا يستوجب الاجر الا بالعمل الذي عتدت عليه لاجارة فاذا لم يستوجب شيها وانه اجرة فعتت
عن شهادته ولهذا جازت شهادته العامة على الاولاد عند شرطها وبواله لانه رجل مات واوصى بغير اجير له بشي واكثر الورثة
وصيته فشهد على اوصيه بطلان من جيرانه اهل الجاهل ولا يجوزون قال محمد بن لا يقبل شهادتها لانها تشهد الاولاد بها في الجهر
اولادها فطلعت شهادتها في ذلك اذا بطلت في حق الاولاد بطلت اصلا لان الشهادة جهة كمالها تشهد على رجل انه
ومها فلا لانه لا يقبل شهادتها وذكر محمد بن في وقت الاصل اذا دعت على فقرا جيرانه وشهد بذلك فقيران من جيرانه جازت
شهادتها وانما في الفقيرة بالليستح ما ذكر في الوقت قول بعضي رج اما على قياس قول محمد بن في شتي ان لا يقبل في التوبة
انهم لان في بعضي رج ليجزان بطلت الشهادة في بعض يعني في البعض على قول محمد بن لا يقبل اصلا ولا يحتمل ان ما ذكر في التوبة
محول على ما اذا كان جيرانه كثير لا يحصون ما ذكر في الوصية محمول على ما اذا كانوا قليلا يحصون فان محمد بن في التوبة
لوان سيرة رجعت الى دار الاسلام بشاري فقاتل الاساري نحن من اهل الاسلام واهل التوبة خذنا بولاء في دار الاسلام
وقالت الشريهم من اهل الحرب فقاتلهم في دار الحرب كان القول قول الاساري لان نعمت ايد عليهم لم يعرف الا في دار الاسلام
و دار الاسلام وارضيتة فكل من كان فيها يكون محصوا فاعلم فان قامت اسيرة بينة على دعواهم فكانت الشهد من
التجار جازت شهادتهم وانما نواسية لا يقبل لو كانت مسئلة على هذا الوجه في الجند فشهد بعض الجند بذلك جازت شهادتها
لانها سيرة قوم يحصون فكانت شهادة بعض شهادته على حق نفسه واما الجند فليس عظيم فلا يثبت حقهم انما في الشهادة
ولو اوصى بشي من ماله لمجد جبهه واكثر ورثته ذلك فشهد بذلك بعض اهل المسجد جازت شهادتها وانه اذا شهد على وقف
لمسجد الجامع وعلى ابناء اهل الجبل وهم ابناء اهل الجبل عازت شهادتهم واحلفت الشايع رج في شهادته بعض اهل الجبل قال

بعضهم منهم شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجع انه لا يعقل شهادته اهل المسجد وقال شيخ الامام ابو بكر محمد بن عبد الله راجع انه
يخبر به الشهادته واخرج الرواية من سائر الوقت والاصحاب المدة رسته اذ شهدوا بالوقت على المدة قال بعضهم ان كان الشاهد
يطلب نفسه حقا من ذلك يعقل شهادته وان كان لا يعقل قبل وقاسوا على مسكنة شفعة وارصيت ولها منعها فذكر ان ابي اليسر
قضى بذلك بعض اشعار النكاح لا يطلب شفعة وقال المطلبت شفعتي جازت شهادته وان كان لا يطلب شفعة لا يعقل شهادته
قال مولانا روضي بنى على انك شفعة لان حتى شفعة ما يحل الا بطلانها فاذا قال المطلبت شفعتي المطلبت شفعة والامور
على المدة من كان غير من اصحاب المدة يكون مستحقا للوقت مستحقة لا يبطل بابطال فاته لوقال المطلبت تحمرك
لان المطلبت باخذ بغيره فلان كان شاة بنفسه فيجب ان لا يعقل شهادته وروى عن بعض الشيوخ اذ شهد اثنان من اهل
على وقت تلك المسكنة النكاح ان الشاة يطلب نفسه فقال يعقل شهادته وان كان لا يطلب يعقل شهادته وقال مولانا روضي
في وضعه في مسكنة والجواب انظر لان الوقت على المسكنة يكون لا سطلح طرقا وما شبه ذلك ولو وقت لبناء انشاء او
طريق او حجر القبر او الخاد والسقايات والحنات للسليار و... والاكتفاء بهم وذكرنا في طرح انه لا يجوز نكاح في مسكنة نظر رجل
تزوج امرأة ثم شهد مع رجل آخر ان المرأة اقرت بها انه فلان الرجل يدعيها لا يعقل شهادته الزوج الا ان يكون الزوج احصاها
سهره والده على يقول كنت اذ نكحتك في السكاح وقضى المهر رجل شهد على فضا اذ يدعي رجل قال ابو يوسف راجع لا يجوز شهادته او الرجل
على قضاء ابيه ويجوز شهادته على شهادته قال الحسن بن ابي ابراهيم اذ شهد اباها بقضاء رجل ان اباها قضى هذه على نكاحه يعقل
شهادته باها فيقتصر على قضاء ابيها قال وفيها قول اخر لا يجوز قال وفيه شبهة بجلان شهد على رجل انه قال ان طلت اباها
حروانه قد كالم اباها قال النكاح ان اب غابا او ما من غير ما يشهد ان قضاها وشهادته وان كان الاب منكر للكلام جازت شهادته
وكذا لو كان الميراث على الغرض رجل ادعى رجل حقا فشهد له في بناء اقامته قال محمد بن ابي القاسم يعقل شهادته الاستين من قضاها
ان اباها قضاها على علي بن ابي طالب عليه السلام ان شهادته وشهادته على رجل ان يبيع داره من هذا الميراث في يدهم على اباها
المعنى قال محمد بن النكاح نعم انها في اصل البيعة لم يعقل شهادته وانما لا يبيع بغيرها فكانها باعها وان لم يكن النكاح في
اصل البيعة جازت شهادته بها رجل قال ان شربت خمر فشهد رجل وامرأتان انه شرب الخمر قال ابو يوسف راجع في
منع تعبه ولا يلزمه وقال ان سرقت من فلان مائة درهم فشهد عليه رجل وامرأتان انه سرق مائة درهم قال في شفعة
ابو الاول سوا لا يعقل شهادته الميراث ولا يقسم لثمنه وذكر في الميراث ان محمد بن ابي القاسم راجع ان شفعة ولا تقطع يده ولا عين

وفتح خلاف محمد ربح في سدا المسرة وشرب الخمر والفحوى فيها على قول أبي سبيح ربح رجل حلف قال ان سبعة فرس
 فلان وراحم فربى حرم ادى فلان عليه الفرض فشهد على ذلك البعده رجل آخر ذكر في النهل انه يقضي بالالامة
 ولا يقضي بالعنف لان القضا بين متعبد قضاء ببقية شهادته اية نظيره وسلم حلف قال ان رجل عدي هذه الدار فوجسه
 قال فصراني ان وعلى هذا البعده هذه الدار فامر طاني فشهد فصراني ان باله حوال النكاح لم يسلطت شهادتها
 شهادته على سلم بالاولا وان كان لم يصرنا فشهدا وتها على التصرف في البطلاق جائزته وعلى سلم البتة لا يجوز في موافقة
 ويشتري محمد ربحهم المدلها في العتق شهادته الفرض في سلم وهو على البعده رجل يشتري عبدا يعتقها ثم خالف الياء
 ويشترى في العتق فادعى البطلان ان العتق كان الفداء ويشتري انه كان حصة فشهد العتق ان العتق كان الفداء
 شهادته وتها ولم يخلعها في العتق ولكن يشتري يدعى بالافاء وانكر البطلان فشهد العتق يشتري وشهد البطلان ابراهم حجاز
 شهادته وتها رجلا شهادته الرجلين بدين على البتة ثم شهد الرجلان بدين للشايد بدين على البتة فقال الاولان كنا ابراهم شينا
 ولا نحن لنا قبله حازت شهادته الاولين سخما ولو حال كنا قبضنا منه الدين في حوته جازت شهادته وتها ولا ضمان عليه رجل
 وكل ثلثة نفر في خصوصته وقال لهم خاصم فهو وكيل فيها فشهد اثنان منهم وحده لم يكن هذا الوجه خصما شهادته وتها وكل
 كل وحده على حده في خصوصته والقبض جازت شهادته الا شين لصاحبها او كالة في خصوصته والقبض رجل عليه رجل
 فشهد له ديون مع رجل اخر ان الصاحب اقران الدين فلان ان شهد له ديون بذلك قبل او الدين لم يقبل شهادته وان
 شهد بمس جازت شهادته رجل يشتري جارية وكفل له رجلا بل بالبيعة فيها ثم شهد الكفيل ان البطلان يقبض العتق لا يقبل شهادته
 وكذا الوشيد ان البطلان ابراهم عن الثلثة نفر لهم على رجل دين فشهد اثنان منهم على الثالث انه ابراهم ديون عن حصته لا يقبل
 شهادته وتها لانها بدفعان شريك الثالث فيما يقضيان من الديون وكذا الوقبض شينا من الديون ثم شهد انه ابراهم حصته
 وقال محمد ربح ان شهد بذلك قبل ان يقبض شينا من الديون يقبل شهادته وتها وان شهد بذلك بعد القبض لا يقبل شهادته
 رجل وامرأتان شهدتا على زوج الاثرين انه قال انسا اثنان على طلاق لم يخلع انشاده ولا على طلاقها ولا على الطلاق غير طلاقها
 شهد الاجير لاسناده وهو اجير شير علم ربه شهادته ولم يعبد حرم مضى الشهر ثم عدل لا يقبل شهادته لان شهادته لم
 تكن مقبولة فلم يقبل شهادته لكن شهادته لم تكن مقبولة قبل ان يعبد عدل لا يقبل شهادته وان شهد ولم يكن اجير ثم صار اجير قبل القضاء
 بطلت شهادته لان قيام الشهادته انى وقت اعتقار شهادته بطريق القضاء وهو كما وشهد وهو عدل فخص قبل القضاء ولو كان

فانما لم يرد شهادته ومير غير غير ثم صار جوازا ثم منعت في الاجارة لا يعقب تلك الشهادة وان لم يكن جوازا عند الشهادة
 ولا عند التصاريح لان من اضر الاجارة على الشهادة بطلان الشهادة فلو ان العاقد لم يقبل شهادته ولم يقبل فاعاد الشهادة
 بعد انقضاء الاجارة جازت شهادته الثانية ولو كان قد شهد مرة ثم علم بصدقه فاقبض شهادته حتى بانها ثم اعاد الشهادة جازت
 شهادته ولو كان العاقد يرد شهادته الاولى لادركته ثم عاد وبها لم يفسد ولا يعقب شهادته لان شهادته ردت في هذا الحال و
 وكل شهادة ردت في حادثة لا تقبل بعد ذلك بل ان ذلك في مسئلة الاجير وحل الجحش الدعوى والخصومة فامر القاضي
 رجلين فعاد الدعوى والخصومة ثم شهد له على تلك الدعوى جازت شهادته بانها لم يفسد ولا يعقب شهادته الاولى
 بل ان ذلك بل هو جاز فحين لا بعد على الخصومة ولا يحسنها خصوصا على قول بعض السراخ لان القاضي نصب لغيره انما يفسد
 اعيان الحقوق الشاهد اذا كان له استماع في الدعوى والمضار والشهادة فلو كان كان في موضع لا يفسد ولا يشهد به بكنة ان
 يشهد ويست في منزله كان عليه ان يحضر ولا يشهد به قال مولانا جرح من يدعي انما يلزمه اذا ادعى الى قاض يقبل شهادته
 ولو لم يحضر ولم يشهد بفسخ حق الدعوى فانما اذا ادعى لا ولا يشهد به الى قاض لا يعرف بالحق ولا لا يقبض شهادته او لم يكن القاضي
 عدلا لا يلزمه ان يحضر ولا ان يكون له الدعوى سواء شهد وصدقه على يقين القاضي شهادته ولم يلزم ان يحضر ولا يشهد به لان شهادته
 الا وان في بده يفسد ولا يقبل حق الدعوى فان كانت شهادته سبوح قبول من شهادتهم لا يفسد ان يتبين عن الخصومة بده اعتبر القاضي
 اذا كان المحلل لسانه لم يفسد له عدله غيره وسعدان يتبين واذا كان لا يفسد له غيره لا يفسد الا قاض على عيبه ولو كان الشاهد
 سخيلا لا يفسد على الشئ ولا يفسد له الخصومة ولا يشهد به ولا يفسد له غيره ولا يفسد له غيره ولا يفسد له غيره ولا يفسد له غيره
 كبريا ولا يشهد به لا يقبل شهادته وان لم يكن كذلك فهو يفسد على الشئ او كان حبيبه جارية فبعت المشهود له وادبه فكريه لا يقبل
 في قول بعض السراخ فان اكل الشاهد طعاما المشهود له لادركته شهادته وقال الفقيه ابو العباس في الجواب في الركوب قال اذا
 اخطأ من ابن لم يكن المشهود له بياضه الشاهد بل كان في طعام قدم عليهم فاكلوه وادركته شهادتهم فان كان حيا لم يفسد على ما اكلوه
 لا يقبل شهادتهم الا اذا فعل ذلك وادركته شهادته فان لم يكن كذلك فكل من سبغ فاس لا يشهد به وادركته شهادتهم فان لم يكن
 وادركته شهادتهم من السر فكريه واكله طعاما خلفه فادركته على ابو يوسف في الركوب لا يقبل شهادتهم بعد ذلك لا يقبل في كل
 الاستماع وقال محمد بن جرح لا يقبل فيها والغشوى على قول بعض السراخ لان العادة جرت بذلك فيما بين الناس خصوصا في الحكم
 فانهم يسيرون بكسر اللام وبشرون الدارهم ولو كان ذلك مستحاضا في الشهادة لا فاعاد جرحان شهدا على من اضر جرحا

صاحب انفراس انطلق امرته ثلثا وقال اشهد بانك في محنة وامرنا بكما نزلت فكننا ولا يقبل شهادتهما لانها شهدا على نفسيهما
بالفسق وعن ابي القاسم الصفار روح اذا شهد اثنان على طلاق امرأة وعن ابي القاسم اذا كان ذلك ثم اولى جازت شهادتهما
وما خيرا لا يورس شهادتهما قال سواد بن عوف بن سفيان ان يكون ذلك شهادتهما على امرأة يسكنها امساك الزوجات والامانة
الدعوى ليست بشرط هذه الشهادة فاذا اخرجوا من احوالهم واستقرت قلوبهم على ما شهدوا به وابعثوا اليه ان اولى غفرا
الحسن روح لا يقبل شهادتهم الا ان يقول اثنان منهم غفرا وعن ابي القاسم نفي هذا الوجه قال ابو يوسف في اقبل في حق
قال الحسن روح اقبل في حق الكل ثلثة شهدوا في حادثة ثم قال جهم قبل نقضها يستغفر الله فكذا ثبت في شهادة فيمنع
القاضي ذلك القول ولم يعلم بهم قال ذلك فبالهم القاضون قالوا كل على شهادتهما قالوا لا يقضون القاضون فيها وهم يعقيمون عن
حقه فيقولوا ان ذلك فان جاء الدعي بثنتين منهم في اليوم الثاني شهد ان ذلك عازت شهادتهما جازت شهادتهما ولم يبرح حتى
قال ابو حنيفة بعض شهادتي في ذكر في الجراح الصغيرة النكاح عدلا جازت شهادته فيما بقي وان برح عن مكانه ثم قال ابو حنيفة
شهادتي او غلطت او نسيت لا يقبل شهادته قالوا وكذا النفس لبعض المدعي وبعض النسب ثم نذكر في مجالس
شهادته اذا كان عدلا قبل هذا اذا كان كلامه الاول شهادة فان لم يكن بان لم يذكر لفظة الشهادة في كلامه الاول فبرح
ثم ذكر بعد ذلك جازت شهادته وعن ابي حنيفة روح في المستحق اذا شهد عند القاضي بشهادة ثم جاء بعد يوم وقال شككت
في كذا وكذا اسما او قال غلطت او نسيت فان كان يعرف القاضى بالصلاح ولم يكن بينهما يقبل شهادته فيما بقي و
ان كان لا يعرفه بالصلاح لم يقبل شهادته وعن ابي حنيفة روح في المحرور اذا شهد اعاد القاضي بشهادة ثم راد عنها قبل
ان يقض القاضى او بعد ما قضى او قالوا وهذا مما غير متيسرين قبل القاضي ذلك منها ذكره الله تعالى في المواقيت
وتو قال الشاهد تقدمت ولم اغلط ثم بداني فرجبت كان ذلك جوعا عن شهادته والقضوي على ما ذكر في المحرور عن ابي حنيفة
روح فاما التقييد المطلق فتبين المحتمل صحيح من المشهور والحال ذلك بعد الاعتراف ذكر في الكتاب في موضع
رجل ادعى دارا في يد رجل فاقام شاهدين فشهدا ان الدار له فان القاضي يقضي له بهما والدار للدعي فان قال
قبل نقض البسائر له انما هو المشهور عليه قبل ذلك منها ويقض للدعي باسائة دون البسائر وان قال لا
بعد نقضها كان عليها قيمة ثمنها للمقضي عليه لان سهم الدار يتناول البسائر بها واذا بنينا ذلك نزل نقضها
ذلك بمنزلة تبيين المحتمل رجلا ان قال لا شهادة لفلان عن شاهدنا ثم شهد انه ذكر في المستحق انه يجوز شهادتهما

محمد بن حنفية في النور اذا قال للشهادة فقلت اني في امر او قال لا علم لي بهذا ثم شهد بعد ذلك بآيات شهادته وكذا
لو ان جليلين قال كل شهادة شهد بها فلان على فلان فهو زور ثم جاءوا بشهادته او قال لم تستكره صحت فلنا ثم كثر آيات شهادته
ولو قال المدعي ليس على دعواني بهذا الحق بينة ثم جاء بينة ذكرنا طعن محمد بن ابي ابي القليل وروى ابن شجاع عن محمد بن
ريح انها قبل ان تكتب شهودا ولو قال ليس عند فلان شهادة ثم جاء به فشهد فقبل شهادته وروى الحسن بن محبوب
ريح انها قبل وروى الحسين بن علي بن ابي عمير عن رجل مكنون في احد لها ان فلان عليه الف درهم لا شيء عليه
غيره وكنون في الآخرى عليه الف آخر لا شيء عليه غيره ولا وقت ولا تاريخ او كان الوقت واحد او صاحب المال يدعي
جميع ذلك فله المال كله وفي النور لا يثبت من رجع اليك بشي الا ان يكون في وقتين مختلفين فحينئذ لا بد من ابطال ما
الشهادة وابطالها للشهادة بالجمهور رجل كسب حاربه جارا فمضى به فشهدوا وان المدعي عليه غصب طرية له قال في
قبل الشهادة وليس المدعي عليه حتى يجرى بها ويرد على صاحبها فان حضر المتهمة عليه جارية ان القوي انما يصيب النفس من
ان جارية له في غصبها انما يصيبه فان كثر انما يصيب ان يكون به الجارية حاربه المدعي او ادعى المدعي لا يتغير بها المدعي وان
سببت انما هي التي غصبها منه لان سببت الاولى انما قبلت من غير بيان الصفة والقيمة في حكم الجس في اقتضار الجارية قال
الفتية بذكر الجارية المدعى ان اوله في حقه او شهد الشهود على ان قرار انما يصيبه فغصب جارية حتى يكون ثابتا شهادتهم ثم
انما يصيبه الا قرار بالجمهور في حقه صورة الا قرارا لهما الجارية وقال به ملك الجارية كان القول قوله
اما لو شهدوا على فعل انما يصيبه قبل شهادتهم لانهم شهدوا بالجمهور قال فانه لا يثبت من رجع قبل الشهادة على فعل انما يصيب
وان لم يصفوا للجارية ولم يذكروا غصبها في حكم الجس في اقتضار الجارية لان الغصب انما يكون من الشهود وعادة
طعن قبل الشهادة من غير بيان الصفة والقيمة لا يثبت بالظلم فان قال انما يصيبه انما كان الجارية وقال انها له فثبت
على ردها ان صدق في غصبه في ذلك فثبت الغيبة بغيره والقيمة وان كذب الجس انما يصيب حتى يغني رمان يغني عن الغيبة
انما عثر من ردها وكره في الجارية ان الشهادة على الغصب بغيره وان لم يذكروا قيمة وذكروا في الاصل رجل قال غيره او
وامر وقال للمزوج ما وعتقني الامانة وقد ماتت فاقام المدعي شهودا فشهدوا على انه قد وعتق او امره من المدعي عليه فثبت
لجوده ايداعه من الاغصان فثبت الامانة بملكها من المزوج قالوا انما قبلت من سببت على الابداع اذا وعتق الموصي والناظر
معت رغبة مثل ذلك الموصوف وان لم يعرف الناصر ذلك بل المدعي انما غصبته من بعد الغيبة انما غصبته وادعى

انه او د الله عبد ولم يمتنعوا العبد القليل شهادتهم قالوا على قياضك لا نقبض بيني ان قبل لم يمسح حتى يجرى به سبيل
النفس وقال بعضهم لا نقبل الشهادة في فعله بعد ذلك لا نقبل في فعله النقص وجوز قولهم في ذلك ان النقص يكون من
الشهادة وعادة علوم قبل شهادتهم من غير بيان الوصف لا يمكنهم اواربها في فحلت لها له الخان الضرورة وانسودة في الابداع
وذكرني المستقر شهادته ان شهادته على رجل انه نصيب اشاة واودعها في غمته قبل شهادتها وتوضيح عليه قيمة اشاة ولو شهد اشاة
لولا او خلعت في غمته ان القليل شهادته شهادته ان شهادته على رجل انه غصب ثوبا واودعها في غمته لا نقبل شهادتها وانما لا نقبل
لان بيان اللون شهادته القبول الشهادة على الغصب بل لانها اذا احتجنا في اللون فخلعت المصوب انما شهد كل وجهه منها
على ثوب آخر ويجوز ان القليل الشهادة من غير بيان ولو احتجنا في البيان لا نقبل كالوشه شهادته على محمد وودود والحدود
اقلته يمسكها عن الرابع جازت الشهادة عنه ما ووسبنا الحد الرابع واحكاما في لا نقبل شهادتها ونظائرها كثيرة وجعلنا شهادتها
ان هذه الرجل في هذه الدلالة ذرا فادار نحن اشاة ذراع عطلت شهادتها انما نظروا الكذب في شهادتها وكذا لو شهد ان له
في هذه الفرح عشرة اجرة فادار الفرح خمسة اجرة به رجل ادعى عبد في يد رجل وقال يئسني هذا العبد بالعت ورحم وقد كلفنا
فاكر المدعى عليه يسع وقبض الثمن فشهد المدعى شهادته ان على شهادته ان البائع يسع قبض الثمن وقال لا يعرف العبد ملكه فان
فما عدى زيد وشهد شهادته ان اخوان ان هذا العبد اسمه زيد او فرائد ان اسمه زيد قال لا يتم يسع شهادته فخلعت البائع فخلعت
المن لان قبض الثمن ثبت شهادته المشهود على شهادته ان البائع بالقبض وان تجل البائع من العيين لزم يسع بكونه فان شهد
شهادته ان البائع اقرب به عبيد زيدا للموكة فشهدوا الى شيوخ يعرفون عمل او صناعة او حلية او عيب في ذلك
يسعد قال هذا الاول في القياس سواء الا اني استخرج ان سببه منصرف ان اجيزه وكذا لك الله من رجل ادعى انه وارث
فلان لسبب واقام شهادته شهد انه وارث فلان لسبب لا وارث له سواء فان القاضى سببها عن سبب لا يقض بغير سبب
لان الورثة مختلفة لا خلاف سببها والقضاة بالجمول متفرقان بات اشهاد ان او غابا قبل ان يها لها القاضى القاضى
بشيء ولو اقام المدعى شهادته انه ارثه وان قاضى له كذا فلان بن فلان قضى بانه وارثه لا وارث له سواء وشهدت بانه
قضاء ولا تدري بابي سبب قضى بونه فان هذا القاضى سأل المدعى عن سبب الذي قضى له القاضى فان بين سبب
له بالبرث لا لقضاء القاضى فخل على الصحاح لكن لا يفيض انك يفيض بالبرث ولا يقض بسبب الذي بين المدعى لا
هذا القاضى لا يدري ان القاضى الاول يقض بكذا لسبب ام لا رجل ادعى على رجل انه شجر وله فلان ما هو فخره عدوات منها فشهد

[illegible]

ما في ارض جل وطرغاني دارجل ذكر في بعض الروايات انه لا يسبح وعواه ولا يقبل الشهادة الا بعد بيان المواضع والاطوار
والعرض وذكر في الاصل انه يسبح وعواه ليقبل الشهادة وان لم يسبق ذلك قبل له تسعة اولاد وافر في صحة وجود اقران
ان الخمسة من اولاده فلان وفلان وذكر اسماءهم في النكاح عليه الف درهم ثم مات بعد ذلك فطلب غيبته من اولاده فذكر انكم
ما رزقتم فشهدوا على اقراره بذلك في صحته وقالوا لا نعرف المقر لهم لانهم لم يكونوا احضروا عن الاقرار قالوا ان شهدنا بغير
اساميهم لا نثبت المال بشهادة المشهود كما لو اقر رجل فلان بكذا لا نثبت الا باسمه فبطل بذلك الاسم ثم سب
ادعى المال كان لاله وان محبة سائر الورثة مما هم يملك لم دعون فانتهى له يمينه على انهم يجمعون بالاسامي التي ذكرها
فان اقاموا يمينته ولم يكن في الورثة سواهم بذلك الاسم يقضوهم بالمال رجل ادعى على رجل انه سبها ملك عليه وعاه
معلوم فشهد له المشهود بذلك قال الغيبة ابو بكر بن خزيمة بنسبني ان يذكر والد الكور والامات فان لم يذكر ذلك احث
ان يطل الشهادة ولا يقبل بشي وان يسبق ذلك جازت شهادتهم ولا يجزى جون الى بيان اللون لان المانع في ذلك
والا نوثه بالالون قال مولانا رضي بنسبني ان يشترط بيان الجنس كالفرس والمهاجر والبغل والابل ولا يشترط ذكر الاثنية
والذكورة لان الذكر والانثى في الحيوان جنس واحد ومنه من قبل هذا سئل المتفق اذا شهد المشهود ان ادعى عليه غيبة
له الدعي واودعها في غميرة جازت شهادتهم وان لم يذكر الاثنية والذكورة وشهادة منسبهم فيها دل للذكر والانثى ولهذا امر
وكل انسانا بان يشترى له حملا او فرسا من النكاح وان لم يذكر الذكورة والا نوثه وشهدوا بغيره اذا اختلفوا في الذكورة والا نوثه
لا يقبل شهادتهم فذاك لما يدل على انه يشترط بيان الذكورة والا نوثه في دعوى الغيبة الاستملاك رجل ادعى على
ورثة بيت مالا واحضر شاهدان فشهد ان المتوفى خسر من هذا الدعي منه بلا فيه وراهم ولم يعلمكم وزن الدراهم قالوا ان
اشهاد ان انه كان في الصرة درهم جزوا ثم شهد ان بقدر ما يستيقن خسرهم فيها من الدراهم قالوا بنسبني ان يعلموا
بجورهم لا يحتمل انها تكون محبوسة فاذا علموا ذلك جازت شهادتهم رجل اجار الى رجل فساوموه ثوبا ووقع الى البائع درهم
وخسر الثوب واقر فاس غير ان محبت ابيها لسانها جاز ذلك فان وقت الخصومة بينهما بعد ذلك وقت مستالحا
ان الشهادة قالوا بنسبهم للشاهد ان يشهد انه وقع اليه درهم وقبض منه الثوب ولا يشهد ان على السبع الا
كان بينهما مفاصل يعلم المشهود ان الاخذ والا عطاء كان على وجه السبع والتاخر الذي وقعت عنه الخصومة
يقصد جوار السبع بانفا على رجل ادعى دارا له ورثها من ابيه ورجل آخر ادعى انه شترها من المتوفى ذلك فجاره

[illegible]

شهادته انما قد اقرناه بالخير فيها واما ولا يعنى له ووشه انه علف ان الاستغفر من شيئا ابدا وانه قد طلب بها
الفرشاء ولم يعرفناه جازت شهادتها واما حلف ان لا يهدم دار بنين الا بالقطع عاقره ان فعل ذاك بها لم يجر شهادتها واما
في حلف الاصل لو شهد اهل رجل انه امر بان تروجا وانه قد فعل ذاك جازت شهادتها بصل قال ان رجل فعل ذاك في
خاتمة طلاق فشهد ثلثة منهم وعلوا واره قال لو لم يستلج ان قالوا وعلنا جميعا لا يقبل شهادتهم وان قالوا وعلنا وادخل بها
جازت شهادتهم واصل ابن سبيح عمنه واصل فقال اذا شهد اربعة او ثلثة انا قد فعلنا جميعا تقبل شهادتهم واما
شهادتين لا تقبل فقال الحسن بن زياد ورجع صحت واما حلف ان شهد اهل رجل انه قال لهما ان سبت جدكما فشهد
حرفه انه قد سبت بما قال محمد بن الفضل شهادتها ولو شهد انه قال ان سبت نياك فشهد حرفه انه قد سبت بها بابت
شهادتها قالوا اذا ارادوا شهادتي نده لساكني انما شهد واما المعنى فغير يقبل ان يشهد واما المعنى لا غير وكذا لا يقبل ان يشهد
كتاب في حصة ميت وادنيه وصيته قال الفقيه ابو بكر الخوارج يشعني ان يقول انما شهد على عيسى ماني هذا الكتاب الانه يضع يده على
او صوره وعمر ابي القاسم ع اذا دعت امرأة على ورثة الزوج مهرها فذكر الورثة كجها وكان الشاهد يولي عيضاها قال يشهد
الكل ع والاية كصحت ع من شهد بجلان شهد اهل رجل انه قال ان كنت اياكما فبدي حروانه قد نكح اباها قال ابو بصير ع انما
الاب بقرانه قد نكح فاشهادة باطله وكذا لو كان الاب غائبا او ميتا وان كان الاب حاضر اسكر جازت الشهادة وكذا لو كان المسمى
على نصية ولو شهد انه قال عبي حرا نكح ما شهد شاهدان سواء ما نكح قد صبر بها لم يجر شهادتها وكذا ان قرنته عليه نصير بها
واكثر من رجل عليه الف درهم رجل فوزن القريم الفاد وضمها بين يدي الطالب ع قال هذا قد اوفيتك فقال ان اصاب الرجل
آخرنا وولي نده الله اسم فاولد ثم شهد على المفسر انه من الذي دفع اليه الف درهم جازت شهادته بجلان شهد اهل رجل انه نكح
اباها ورجل آخر نكح طلق امرأتين فهو جاز ان قال امرأتين ايدكم فاكم طلقها فهو جاز و الزوج كجها ذاك لم يجر شهادتها ولو اقر الزوج
بالامر وشهد انسان على طلاق اثالث لم يجر شهادتها من قبل انهم شركاء في الوكالة فاذا شتر كرائي الوكالة لا تقبل شهادتهما
الفضل ع ولا عليه قال ابو بصير ع انما يشهد ان نكح امرأتين من نكح خط وكناه لم يجر شهادته بامر الله ع شهادتها واما
رجلان شترتا من رجل فبواوعت الثمن ولم يفقه حتى شهد ان ابان اقران هذا الثوب لله الله ع امر في سبعة الله ع
يسد قال محمد بن الفضل شهادتها خضر شعاع من يوان العاصم وفيه شهادته فهو وحق والقاضي لا يكره ذاك فشهد ع
كاتباه ان شهدوا به واكثر لا ينبغي للفقهاء ان يقضوا لشهادتهما ولو ضاع محل من ديوان اقد اخبر شهد كاتبا ع

عنه ان هذا اقرضه كذا البكة امان انما هو قبيل ذلك كذا الوضاح اقرضه قبل ان يذبح الاقرضه كذا
بكره او سبه سنانان انما هو قبيل ذلك كذا في مسئلة المحضرة الكتابان على شهادة يشهدوا قاتلها على تشبه
بطلان القبل بدون التحيل ولم يوجب في مسئلة السجل ولا في اقرضه واصل من محكوم به او على اقرضه فجاز تشبه
وحي ما تشبه عشرة من العساري في السلم لا يعيل عليه شيئا منهم وكذا اقرضه ساق من السلمين في زمان لم يشهدوا على
بينة او لا كذا كذا من اهل دينه فادعى العلى السلم لم يشهدوا ولا اقرضه ولا اقرضه ولا اقرضه ولا اقرضه ولا اقرضه
بما تشبه العلى السلم لم يشهدوا ولا اقرضه ولا اقرضه ولا اقرضه ولا اقرضه ولا اقرضه ولا اقرضه ولا اقرضه
بعض جرة يعيل عليه شيئا في السلم كان ولا ولم يشهد على سلمه ولا ولم يشهد على سلمه ولا ولم يشهد على سلمه
وتشبه رجل وامرأتان من اهل الاسلام لم يشهدوا ولا اقرضه ولا اقرضه ولا اقرضه ولا اقرضه ولا اقرضه
لنصار و تشبه عليه في السلم تشبهوا بها اطلاقا لا في مخرجها تشبهوا في مخرجها تشبهوا في مخرجها تشبهوا في مخرجها
في الله تشبه على نصراني اربعة من العساري تشبهوا في مخرجها تشبهوا في مخرجها تشبهوا في مخرجها تشبهوا في مخرجها
طاعة و دعى اليك غنما ويعرضون و دعى اليك الا في مسئلة لان في الوجود الاول لا يشهدوا عليها بالحب فقصت بها و تشبهوا
على الذي قبيل وفي الوجود الثاني تشهدوا على السلم بالحب فطلبت شيئا و تشبهوا في حقها واذا اطلعت في جانب المرأة فطلعت في
حائب الرجل و ما حرشوا ولا تشبهوا فوالله وادام حبسها المقتدات الحب المحل على التشهد وحبسها التحرير و دليل
المسلم تشبهوا و دعى لوكاية محضرة موكلان لا يوكله على تشبهوا و دعى على سلمه تشبهوا فذكر موكل الذي انقضاه تشبهوا
او كليل من رجل آخر انه قد قضاه فاعاد القبل تشبهوا و لو كليل لانه دعى الال عليه بحكم الوكاية فادى تشبهوا في المجلس على قضاء
كان تساقضا فلم يعيل شيئا و دعى في مخرجين في اربعين مسئلة كذا في الكتاب رجل ادعى على رجل الا اقرضه فحججه
عليه الال فاقام الذي تشبهوا به اقرضه تشبهوا الاخر اقرضه ثم قضاه فانه يقضي القرض تشبهوا بها و تشبهوا
الذي تشبهوا القرض و تشبهوا تشبهوا القرض و تشبهوا القرض في ذلك تشبهوا القرض و تشبهوا القرض و تشبهوا القرض
واما تشبه القرض فلم يكن تساقضا ان في مسئلة او كليل الذي ادعى عليه الال لا ال فادى تشبهوا على قضاء كانت تشبهوا
لقضاء ربلا وادعى الذي حكم الوكاية امرأة و كملت ارجلا لطلب مهر من الزوج فادى الزوج الخلع تشبهوا او كليل
على تشبهوا اختصت على كذا القبل تشبهوا و او كليل كان في مسئلة و دعوى او كليل و تشبهوا في الكتاب رجلا تشبهوا

شبه الرجل على رجل بسبب في يه فاقام المشهور عليه بسببه ان يشاهد ما قلنا اطلت فيها ولا يمكن ان ينافي ذلك العلم
 باب من الشهادة التي يكذب الله على شاهده في بعض الشاهد في ابواب فصول اربعة تفصل في الشهادة التي يخاف الدعوى
 وشهادة وفصل في تكذيب الشهود الدعوى وفصل في اخالات الشاهد في فصل في تعارض البسبب على الموت في وقته
 غلقين اما **الفصل الاول** فهو فصل في الشهادة التي تخاف الدعوى الاصل فيها ان الشهادة على من سبب اذا خافت
 الدعوى اطلت لان الدعوى شرط لهذه الشهادة وفيما خافت لم يوجد الدعوى تبطل ضرورة ذلك الشاهد في بعض الشاهد
 يمنع الشهادة لما قلنا والاصل في تعارض البسببين ان القاضى لا يقبل بكسب احد الفريقين لا يقضي عنه التعارض حسن
 والفريقين في قسمته لكذب واحد من الآخر فلا يقضي بشهادةهم جميعا الى السائل اما الشهادة اذا خافت الدعوى فهو على وجه
 اما ان كان الدعوى به دينا او لمحا او عتق فان كان جبا فشهد وباقى ما ادعاه المدعى نحو ما ادعى العا وخمسائة فشهد وانما
 يقضي بخمسائة من غير دعوى التوفيق وكل ادعى العا فشهد وانما ادعى العا فشهد بها بالعتق والآخر بخمسائة لا
 بشئ في قول جنيته روح لان عتق العا في الشاهد على المشهود به شرط ولم يوجب خلاف ما تقدم لان ثمة ان في الشاهد
 على خمسائة والموافقة بين الدعوى والشهادة لفظا لشيء طاعة فيقبل شهادتهما على خمسائة بغير توفيق ولو ادعى خمسة
 عشر فشهد بها بخمسة عشر والآخر بعشرة لا يقضي بشئ عن جنيته روح لان خمسة عشر كلمة حقة تذكر لغيره وتطفت
 وهي غير النشرة فلم تنفقا على شئ فلما قبل بخلاف لو ادعى العا وخمسائة فشهد بها بالعتق والآخر بالعتق وخمسائة فاق
 يقضي بالالف لان العا وخمسائة بكسر حروف تطفت فكانت الالف مذكورة في شهادتهما بغير توفيق جاز اتفاقا عليه وان ادعى
 الف في درهم فشهد بها بالعتق والآخر بالعتق لم يقبل شهادتهما في قول جنيته روح لان الالف غير الالفين فاقم اتفاقا
 على شئ وانما اذا كان المشهود به اكثر مما ادعاه المدعى نحو ما ادعى العا فشهد بالالف وخمسائة او شهد بالف في درهم
 يقبل شهادتهما بغير توفيق لانه كذب المشهور بالزيادة فان وفق فقال كان لي عليه العتق وخمسائة الفاني ابراهن عن خمسائة
 او قال استوفيت منه خمسائة ولم يعلم المشهود وقبل شهادتهما حينئذ لانه وفق بين الدعوى وشهادتهما بامر محض فلك
 في الالف والالفين ولا يحتاج الى اثبات التوفيق لبسببه لان شئ مما يحتاج الى اثباته لبسببه او كان شيا لا يتم به ولا
 يتفرق بانثابة كل ادعى للكل شهداء فشهد المشهور بالبدية فان ثمة يحتاج الى اثباته لبسببه اما لابرار يتم به حصة فلو ابراهن
 يصح اقراره ولا يحتاج الى اثباته لبسببه لكنه لا بد من دعوى التوفيق منها استحسانا والعياس ان التوفيق اذا كان مكلفا

عليه وان لم يقع التوفيق لم ينجس الشهاده ووجهه ان الكلام وجوب الاستحسان ان الحيا فعدم الدعوى والشهاده بانه مدعوه
 اما مكان التوفيق مراد من قول الحيا فعدم الدعوى ان التوفيق مراد من قول فالتوفيق ثبت في التوفيق
 الحيا فعدم الدعوى ان التوفيق مراد من قول فالتوفيق ثبت في التوفيق الحيا فعدم الدعوى ان التوفيق مراد من قول فالتوفيق ثبت في التوفيق
 ذلك محمول على ان اذا ادعى التوفيق وذلك حسب اجزاء القياس فلا بد من دعوى التوفيق ولو قال الدعي ما كان لي عليه الا
 درهم قط لا قبل شهادتهما ولو ادعى خمسة فيشهد له الشهود بانها فعلى اصحاب المال عليه خمسة وانه كانت الفاضلة
 منها خمسة واصل الكلام او قبل شهادتهما بخمسائة جارة ولو قال لم يكن لي عليه الا خمسة بطلت شهادتهما جارات شهد
 او قبل على رجل آخر فرفض العا درهم فشهد حسب ما ذكر في الجاه البصيرة بخبرتها وبنها على القرض وذكر الطحاوي
 عن يحيى بن روح انه لا يثبت القرض البتة وذكر في المنتقى رجلا ان شهد له على عدة الف درهم قد قرضت بانه قال
 لم يقض منه شيئا قال ابو حنيفة واولو منعت بقبول الف ويجعل مقتضى المائة وذكر في البيهقي رجلا ان شهد له على رجل
 درهم وقال است قضاه فمسأته وقال اصحابنا عليه العا قرضت بانه او قال صدقاني الشهاده على الدين او ما في مقتضى
 او قال شهد لي بالف الف وخمسائة باطل او زور وروى قال ان عدا جازا لا في قوله شهد باطلا او زور وروى قال زور وروى
 شهدا وبنها في الوجه كلها وعلى ما اختلفت اذا شهد الله على ما ثبت وشهد الله على ما ثبت وشهد الله على ما ثبت وشهد الله على ما ثبت
 او كان الدعي زورا فافترس الدعي به بالكا وشهد ما باطل مما ادعى بخبر ما ادعى كل الدار شهد والارض شهد الدار جازا ثبت
 ويقض له الخمسة من غير توفيق لا قلنا في الدين وكذا لو ادعى اني برجل اتهمه وشهد الشهود انه شهادتهم الذي في يده
 جازا ثبتها وبنهم لانه لا ادعى الحكم مطلقا فثبت ادعى المالك في الحال فبما قرضه وبنهم واذا شهدوا به شهدوا به والى بالكا
 الحال فكانت شهادتهم باطل مما ادعى واشهدوا به ما بانا ادعاه الله في خانه وقال لي في شهادتهم من ذوى اليد اليسرى
 يكون اخر كلامه ما لا بد من خلافه ان ادعى ان لا شهادته وشهد الشهود بانها شهادتهم من ذوى اليد اليسرى شهادتهم لان
 يرضى فعمل خبيث في ملكي الا اني اشتهر بانه فاعلم يدع التوفيق على ما اوجب الا قبل شهادتهم لان دعوى شهادتهم
 دى اليد اليمنى يدعى ملكا شاملا من جهة فانه لو قال هذه اليد ملكي بفساد من جهة ذوى اليد اليسرى كانه فلا يمكن ان يجعل
 كلامه ما لا بد من الا قبل شهادته يدون التوفيق ولو ادعى انه ورثه من ابيه وجازا بالشهود فشهدوا به ولا خير ان ثبت
 عن ابيه جازا ثبتها وبنهم لانه لا ادعى الحكم مطلقا فثبت ادعى المالك باطل مما ادعى وان شهدوا به بالكا ثبت

وإذ في يد رجل أنها شتهرا من فلان غير ذي اليد وهو ملكها نجح المولى عليه نجا إلى من يشبهه وشبهه ما أنزل فقبل شها
لأن المدعى ادعى بها حاشا لا يظهر في حق الزوائد وشبهه وملك المطلق والملك المطلق يظهر في حق الزوائد وفي حق زوج
الزوجة بل بعضهم على بعض فسما كانهم شبهه والبراد نكاحا فلا يقبل شها وشمع روح في الكتاب التي ستنى آخر فقل
المدعى قرا الملك من ادعى شبهه أنه تم ادعى الانتقال إلى نفسه شبهه أو لم يشب الانتقال لأنهم لم يشبهه وبالانتقال فلا يقبل
شها ونهم ذلك ادعى أنها وادعوا ونهم باليه وشبهه وشبهه وادعوا أنه لا يقبل شها ونهم ذلك ادعى أن الدار لا يملك
فيه بدوان جميع الدار لا يقبل شها ونهم إلا في هذه الصورة أو ادعى في حال كان كل الدار في البيت بذات شها ولم
يعلم به. ولا يقبل شها ونهم ولا يحتاج إلى اثبات التوفيق بينه وبينه لأن في نفسه واليهيت عن ملكه وعلى جواب الاستدراك
يحل على التوفيق وإن لم يدع وتو ادعى وإذ في يد رجل أنها شتهرا من فلان غير ذي اليد وهو ملكها نجح المولى عليه نجا إلى من يشبهه وشبهه ما أنزل فقبل شها
فلو ادعى المدعى باله ونهم وشبهه وادعوا أنها شتهرا من فلان غير ذي اليد وهو ملكها نجح المولى عليه نجا إلى من يشبهه وشبهه ما أنزل فقبل شها
رجل ادعى وإذ في يد رجل أنها شتهرا من فلان غير ذي اليد وهو ملكها نجح المولى عليه نجا إلى من يشبهه وشبهه ما أنزل فقبل شها
لا يقبل شبهه ونها حتى يرفق فيقول شتهرا من فلان غير ذي اليد وهو ملكها نجح المولى عليه نجا إلى من يشبهه وشبهه ما أنزل فقبل شها
ولا يقبل قبل التوفيق لوجوه والحق في نفسه صوره فظاهر والمهمنى فلان الملك الحاصل اليه من الملك
له شها باله من فلان غير ذي اليد وهو ملكها نجح المولى عليه نجا إلى من يشبهه وشبهه ما أنزل فقبل شها
الاستدعاء ونهم من حيث جسد ذلك التوفيق والحقان محلا لأن هذا النوع من التوفيق لا يثبت من غير سوى لأنه
يحتاج إلى نقض الذي ادعاه أولا وإلى اثبات عقد شبهه به يشهد فليكون في المحل على هذا الوجه فلهذا الخصومة والفاصل
لنوع الخصومات لأن شها ونهم النوع من التوفيق كما لا يثبت بدون المدعى لا يثبت بخلاف المدعى وإنما شبهه بين ادعاه
البنية على التوفيق فلهذا لم يثبت لان جهنا قرب الملك الغير رغم ادعى اليه ودعوى اليه دعوى على الغير فلهذا لم يثبت
المدعى لا يثبت البنية فلهذا لا يبراد فلهذا لا يثبت ذلك لأن ذلك اقرار على نفسه وشها ونهم على البنية قبل التوفيق
قبل المدعى فلا يقبل وكل من يشبهه إلى الم الم القاسم الصغار روح أنه قال الم بالبنية أنه كان شتهرا من فلان غير ذي اليد
فلان شبهه ونهم وهما منه وقبضها إلى لا يقبل وث الخراج ذكره وذلك في حاله ولو وجد بينه وبينه لا يحتاج إلى دعوى
البنية لكن لا بد من تعليم بنية على البنية ونهم البنية في وقت قبل شبهه لا يقبل لأنه في التوفيق

[illegible]

جنب بهانه شهادت این فلان و نهو یکگاه و شهادت الاخران فلان آخر و بهیهامته و هو قید نهیا لا یقال اذ اختلفت بهیا بهیا
 فی سبب المال فقه التقاعلی المال له فوجب ان یغضربا للمال كما قال الفلان علی الف من قرض فقال لا یغضربا
 من ثمن بیع یغضربا بالف و اختلفا فی سبب لا یغضروا و كذا الوشید انه اقرضه فقل للمدعی بالف درهم عن فلان فقال لا یقال
 فذا قرین لك لكن الكفاية كانت عن فلان آخر كانت للمدعی ان جنبه بالمال و كذا الوشید البالف درهم من ثمن بیایه
 فقال البی ان قد شهادت علی یه شهادة والذی علیه الف من ثمن متاع آخر و شهادت شهود علی الاقرار بالف من ضمان بیایه
 غصبها منه و قد ملكت لا تقبل به شهادة بخلاف الاقرار ان سبب ما لا یغضربا كذا حکم السببین و اما فی الاقرار
 فان الالف الواجب بالقرض و غصب احدیها حکم السببین مختلف لان الموروث من الاب یغضب حقوقا غیر الغنمة
 الموروث من الام من قضا و دیون الاب تغنیه و صایاه و غیر ذلك فلا تقبل و كذا الوشید ان لرجل نقالا شهادت
 فلان ما غصبه و لكنه قد رده علیه بعد ذلك فمات عند مولاه فقال الغصوبین لم یرد علی و اذ مات عن الغاصب قال
 المشهود علیه ما غصبه عب او لار دته علیه و اما كان من هذا شیئی قال اذ لم یرد عن شهادتها غنمة القيمة و كذا الوشید
 ان غصب ابه و ائمه لاه قاتل عن الغاصب ان الغصوبین ما قتلته و لكنه مات غصبه و قال المشهود علیه ما
 غصبه او لقل به المدعی عب الدی فی یدى كان علیه قیمة و كذا الوشید ان یز علی الف درهم و لكنه مات ابراهیمها
 و قال المدعی ابراهیم عن شیئی و قال المشهود علیه یا كان علی شیئی و لا ابرانی من شیئی قال اذ لم یرد عن شهادتها علی البراءة
 قضیت علیه بالالف بجل اسی قبل بجل و اذ قال المدعی علیه لیست فی یدى فاقام المدعی بیته فقب و ان الدار فی ید
 المدعی علیه فی ملكه قال سیال الغاصب المدعی فان قال كاشهد و انها فی یدى و فی ملكه فمات اقر له بالدار و ان قال ضد قوا
 انما فی یدى و لا ضد فهم انها فی ملكه فله ذلک لجل المدعی علیه فصار بجل اسی علی رجل الغاصب له شهادت بان له علیه
 درهم و شهادت بهمانه اخره بالالف الی سنة و اكثر اصحابنا یقنعون علیه بالف باذنا و ما لو شهادت بهمانه قد قضاه خمسمائة
 سواء او شهادت بهمانه و اذ لرجل فقال المشهود له هذا المبت من هذا الدار و فلان لرجل آخر غیر المدعی علیه یس مولى فمات اذ لم
 شهوده ان قال هذا قبل القضاء لا یغضربا لافلان شیئی و ان كان غصبه لقضاء فقال هذا المبت لم یکن لی انما یفلان قال ابو
 روح اخبرنا اقراره فلان بجلت المبت و درودت بقوم الدار علی المقض علیه و عن قیمه المبت للمشهود علیه و لا یستحب روح فیها
 قول اخر ان یضمن قیمه المبت للمشهود علیه و یكون ان یضمن الدار للمشهود له بجل فی یدى عب اسی رجل ان شهادت فی البیة و

[illegible]

[illegible]

بالعدة لا قبل ولا بعد من غير ان صاحب المال ابراه في بلد كذا وتهد الآخر ابراه في بلدة اخرى
 جازت شهادة وادعى الغريم ان هذا قسبه ان صاحب المال ابراه جازت شهادتهما وادعى الغريم ان صاحب المال ابراه
 واقام شاهدين قسبه على اقرار صاحب المال بالاستينافان فاقضى بالحق في البراءة كانت الاستينافان او لا
 ما من ثقل كانت الاستينافان قبل وان قال كانت قسبه لا قبل وان لم يسبق وسكت كفى الاصل ان القاضية
 ويجوز على البيان لكن لا يقصر به الشهادة او لا لم يسبق لان المرأة الاستينافان تكون خرق البراءة بالاستقاضي
 شهده المشهود وكثر ما ادعى لا قبل من عن غير موثق بخلاف ما ادعى الغريم الا بعد قسبه المشهود ولا يراى بالتحليل
 القامور يا من البراءة في غير سوال لان الشهود وشهد واما على ما ادعى وفي مثل هذا الاتحاج
 المتوفين في غير سوال ويكون الثابت بقضا القاضية الغريم بالاستقاضي البراءة بالاستينافان حتى لو كان
 الغريم كنهلا لقل بامر المكفول عنه فادعى الا بعد قسبه المشهود ولا يراى ان يصح بينه على الاصل
 يكون كلفيل ان يصح على المكفول عليه شئ كما لو ابراه المكفول له وادعى الكفيل البتة قسبه احد شاهدين البتة والاحد
 بالبراءة جازت شهادتهما لان الغريم لو كان أصيلا وادعى البتة قسبه الشاهد بين البتة والآخر البراءة حازت شهادتهما فكذلك
 او كان كنهلا وادعى على رجل القاضية واقام شاهدين قسبه احد هما ان له عليه ائتم بهم وشهد الآخر على اقراره بالائتم
 جازت شهادتهما في قول الشيخين ورجل بمقتضى رجل على رجل فان اوكيل بمقتضى الدين يكون كنهلا بالخصومة
 وكذا الدين في قول جميع فروع والاسوة بمقتضى الدين لا يكون وكهلا بالخصومة وكذا الزموني يكون وكهلا بالخصومة فان
 جاز اوكيل الى الدين فأكبر الى على المال ولو كان في آله على شاهدين فهو على وجهين في وجه في شهادتهما وبصير وكهلا
 بمقتضى والخصومة في قول جميع فروع وفي وجه بصير وكهلا بمقتضى وبصير وكهلا بالخصومة في قولهم اوجه الا على اذنا
 ادعى اوكيل شاهدين قسبه احد هما ان الطالب لا يقضي به من غير الرجل وشهد الآخر ان الطالب جراه في ذلك في
 حله جازت شهادتهما وكذا وشهد احد هما وكذا وشهد الآخر ان سلطه على فضل الدين من غير الرجل وشهد احد
 ادعى وكذا وشهد الآخر ان جله وماله في حوته حازت شهادتهما وبصير وكهلا بمقتضى والخصومة في قول جميع فروع وقال
 رج يكون وكهلا بمقتضى ولا يكون وكهلا بالخصومة والوجه الثاني في وشهد احد هما وكهلا بمقتضى في وشهد الآخر ان سلطه
 في شهادتهما وشهد احد هما وشهد الآخر ان سلطه في شهادتهما وكهلا بالخصومة في وشهد الآخر ان سلطه في

ای جمله العجب فی قضی الدین و شبهه باجماع و کلام و شبهه الآخره جمله و میا و لم یقل فی حیوة و شبهه باجماع جمله
وصیای فی حیوة و شبهه الآخره جمله و میا و لم یقل فی حیوة لا قبل شهادتها لان قوله جمله و میا یكون علی حساب المعیت
فقی نه مسئلة الآخره لا قبل شهادتها و فیما سواها جازت شهادتها و لا یصیر و کلاما بالحدیث من انقل و شبهه باجماع
انه و کلام و شبهه الآخره و کلامه غیر جازت شهادتها علی الوکالة و لا یشیت العزل فصل فی تکذیب الشهود
الدعی ان الذکب الشهود فیما شبهه بالادعی و فی بعضه لا قبل شهادتهم بل ان فی تفسیق الشاهد اولان الشهادة لا قبل به و ان
الدعی و فیما کذب لم یوجب الدعی و اذا تکلم الدعی بکلام یحتمل ان یمکن تکیذها بالکتمان ذلک قبل القضاء لا یقتضی
و ان کتمان بعد القضاء لا یبطل قضاءه الا ان یمکن تکیذها بالشهادة فمما جعل ادعی دارانی بدجل انها و اقام بیته
و قضره القاضی ثم اقر بعضی له انها دار فلان رجل غیر المقضی علیه لا حق له ادعی فيها و صدقه فلان فی ذلک او کذب لا یبطل
قضاءه الا ان قول هی الظاهر لا حق فیها یحتمل النفی من الاصل فیکون کذب الشهود و یحتمل انه لا حق له فيها لان المقضی
ملکها من بعد القضاء و ان کانت مجلس القضاء بالکتمان بعد من المقر قبل القضاء علی انه بالتحقیق ثلثة ایام ثم خصها
المقضی علیه ثم نقضت قد انجاریب القضاء فصار للمقر له فلا یبطل القضاء بان شک لو قال المقضی بعد القضاء انه الذی
فلان لم یکن لی قط فاسئله علی وجهین اما ان یأبى الاقرار وثنی بالنفی فقال به الدار فلان لم یکن لی قط و ابد بالنفی
وثنی بالاقرار فقال به الدار اما کانت لی قط و لكنها فلان و کل ذلک علی وجهین اما ان صدقه للمقر له فی جمیع ذلک و صدقه
فی الاقرار و کذب فی النفی فقال کانت للمقر لها منی بعد القضاء بسبب کلام الآء و ادعی فان صدقه جمیع ذلک یبطل قضاء
القاضی و رد الدار علی المقضی علیه و لا شیء للمقر له لانها قضاء و قال علی بطلان القضاء و ان کذب فی قوله کانت لی قط و صدقه
فی الاقرار و قال هی لی کانت للمقر لانه ملکها منی بعد القضاء بسبب کلام و ادعی فقی به العوج یكون الدار للمقر له و یضن
المقر قربة الدار المقضی علیه سواء ابدأ المقر بالاقرار و ابدأ بالنفی کذا ذکر فی الجامع قالوا به الذی ابدأ بالنفی وثنی بالاقرار موصولا یصح
الاقرار و اما و ثنی بالاقرار فمضی لا یصح الاقراره و لو ان الدعی اقام بیته انها و ادعی ثم قال قبل القضاء به الدار لم یست
و لكنها فلان غیر الدعی علیه و قال هی دار فلان لا حق لی فيها و صدقه المقر له فی ذلک او کذب بطلت بیته و لا یقتضی
القاضی لان کلامه یحتمل النفی من الاصل و یحتمل النفی فی الحال بسبب انها دار فلان لانی ملکها الان فلا یقتضی القاضی
بان شک الا ان یقول موصولا هی دار فلان لانی ملکها من بعد شهادة خصمه بجمیع ذلک لا یمنع القضاء و ذکر فی الشرح

[illegible]

اكد بالاشهاد ولا تحفل آتية في يد رجل وبستهما في يد غيره فجار رجل اقام لهينة على الذي في يديه الجارية ان لا تدره فقتلها
والجارية لا يكون للمقتضى لان خيسته لا تبنذ كالفشار ومثله لو ان جلا في يديه خنثة فغترها في يد غيره جاز رجل اقام
على الذي في يديه الخنثة ان الخنثة لا تقضي القاضر بها كان للمقتضى لان خيسته لا تبنذ كالفشار فكذا اذكر في لهينة رجل
اقام لهينة على دار في يد رجل ابها واربيات وتركها ميراثا وقضى القاضر له بالارث ثم جاز رجل آخر ادعى ان الارث
شتر ابا من اب المقتضى عليه وصدة المقضى فانه يبطل القضا ويرد على المقتضى عليه ويقال للدمعي ان في لهينة
على المقضى عليه والافلاحت لك لان المقضى له اكد بشهو فبطل قضا القاضر رجل اقام لهينة على دار في يد رجل ابها
مات وتركها ميراثا واقام لهينة في يديه لهينة اب له على اقرنى بيوتته ان الدار ليست له فانه تبطل شهادته شهود
الوارث وكذا لو شهدوا على اقرار الوارث بعد موت ابه وقبل ذلك ان الدار لم يكن لابيه واقام لهينة على اقرار الوارث
ان اباه مات وليست الدار له كان ذلك ابطالا لهينة الوارث رجل مات قتيمة رثته الركة بترضيهم ثم ادعى
احدهم لنفسه على الميت فبايع وعواه لان الدين لا يمنع ثبوت الملك للوارث والقسمه وكذا لو ظهر على الميت بد القسمه بين
لاجنس ولم يعمل اليه حقه من الورثة كان لان ينقص القسمه وكذا لو اجاز الرجنس قيمه الورثة ثم اراد ان ينقص كان له ذلك وان
ادعى بعض الورثة بسدا قسمه الدار ان اباه كان تصدق عليه لبطالته معلومه من بده الدار ادعى ان والده كان قصص
بذلك على ابنه بصير او ادعى عينا من اعيان الركة لنفسه بوجوه من الوجوه لا يصح وعواه لان است امد على القسمه اوارضيان
باجل رثت القسمه بتركة لميت بتركة لميت فكان تناقضا في وعواه وان ظهر لب القسمه شريك في الركة ان
ظهر وارث آخر وكانت القسمه بترضيهم لا بقضا القاضر بطلت قسمتهم سواء غرروا بصيب الغائب او لم يغرروا وان ظهر
القسمه موصى له بالثلاث فالثلاث القسمه بترضيهم لا بقضا القاضر فكذا لا الجواب لان الموصل بالثلاث شريك الوارث
لان ينقص القسمه والثلاث القسمه بقضا القاضر لم يمس له بالثلاث اختلف في المثلح قال بعضهم ليس لان ينقص القسمه
لان الموصل بالثلاث شريك الوارث فبما اذا ظهر وارث آخر ان كانت القسمه بقضا القاضر فبما اذا ظهر وارث الثاني
والثالث بغير قضا لا ينفذ ذلك وهذا قال بعضهم لان ينقص القسمه على كل حال لخلاف الوارث وموضع كتاب القسمه
رجل ادعى دارا في يد رجل انه شتر ابا من في اليه فافكر الدعي عليه لبيع فلما اقام له على لهينة اقام الدعي عليه لهينة
ان له على دار عليه الدار لميب فلبس بتيه وكذا لو ادعى رجل على رجل دينا فافكر الدعي عليه ثم اقام لهينة على الدار لميب

او كذا قبل بيته ذكره او ادعى الغنم عن نفسها بيته وتو ادعى المرأة بسبب الخمار يسبح عن العيب ليس دعواه في غنم
 وعمره ومن يمينه يمين رجل اقام بيته على دار في يد رجل بها كانت لبيدات وتركها ميراثا ثم ادعى
 ستمتر اى ابيه ليس دعواه وتو ادعى اولادته ابن ابيه ثم ادعى الميراث عنه قبلت بيته وتو اقام بيته على دار
 يد رجل بها كانت لبيدات تو يوم كذا ادعى انها غنم على دارث لغيره واقامت امرأة له بيته ان اباه تزوجها يوم
 اليوم لسبب اليوم الذى ذكره ابن بيته فبره وولد له ذكرا وله ثم مات بعد ذلك بها الميراث فان الغنم لغنى بها
 والميراث سوا غنى الغنم بيته لابن ولم يقض لان الغنم غنى بيته لابن موت الاب لا بوقت موته لان حكم الموت
 لا يتقبل بوقت الموت في اى وقت يموت ويكون الميراث فصار كان لابن اقام بيته على موت الاب لم يذكر
 ذلك لا ينعى قبول بيته لمرأة فان ماتت امرأة اخرى له بيته بعد ما غنم الغنم بيته الا انى انه تزوجها بعد ذلك
 وقت قبلت بيته ايعان الغنم بيته الا انى لا ينعى لغنم بيته الاخرى وتو ان الوارث اقام بيته على رجل
 ارقت اباه يوم كذا وقضى الغنم بذلك ثم اقام امرأة له بيته انه تزوجها بعد ذلك اليوم لا يقبل بيته الا ان حكم العقل
 صار مقبولا وقال بعضهم فبانت لم يقبل بيته لمرأة البغى وسوى من العقل وبين الغنم من النكاح وفي ظاهر الميراث
 الحكم فاعاد واقامت امرأة له بيته فبانت تزوجها يوم الخمر مكة وقضى الغنم بها ثم اقامت امرأة اخرى له بيته
 الى فلان اليوم فخرسان لم يقبل بيته رجل ادعى ان هذا ولد لفلان مكنتى بالخصومة فيها ثم ادعى موت فلان فاعاد
 آخر دانه مكنتى بالخصومة فيها واقام بيته لم يقبل بيته لانه متاخر ولست اتقن لمحايمس الدعوى فغنى بيته
 بغيره فلا يسبح دعواه الثاني الا ان يوفى وتو ادعى ان هذا ولد لفلان مكنتى بالخصومة فيها ثم اقام بيته بها لم يقبل
 الا ان يوفى وتو ادعى اولادها ثم اقام بيته بعد ذلك انها فلان مكنتى بالخصومة بها قبلت بيته فصل في
 الشاهد يشهد به ما خبر من اول الحق وما يحل له ان يشهد والشهادة على الكتاب
 رجل كتب مكية بيته وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصية عليهم قال ملا باناس لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما
 وقال بعضهم منهم الشبهة او جميع انه لا يسهم ان يشهدوا وانما يحل لهم ان يشهدوا بالحد معان ثلث اما ان
 الكتاب عليهم او كتب الكتاب غيره وقرا الكتاب عليه بين يدي الشهود فيقولون هم انهم شهدوا واعلى بما فؤا كنب
 بين يدي الشهود ولم يملكون بما فيه ويقولون شهدوا واعلى بما فيه وان كتب بين يدي الشهود وصلا وحرفا انما كان

ما كتبه ولم يقل هو شهاب و اعلى با فخره لا يسوان شيهه عليه قال شيخ القاضى الامام ابو على النسفى رح هذا اذا لم يكن الكتاب
 مكتوباً على الرسم فان كان مكتوباً على الرسم و كتب بين يدي الشهود و انشا به تسليم ما في الكتاب سوان شيهه وان لم
 يصل له الكتاب اشهد على با فيه و انه حسن اليه شارح رح في الفتاوى و في كتاب الخراج و هذا روى الحسن بن حنيفة
 رح و يهين رح في رواية اخرى ان كتب الرجل لصك فيه على نفسه بين يدي الشهود ثم اودعه شهاب و لم يلم به
 با فيه و امره الكتاب ان يشهد با فيه و سوان شيهه لان الكتاب اذا كان في يده لم يملكه يكون معصوماً على تبديل و
 التغيير و الزيادة و النقصان و عن يهين رح في رواية اخرى ان كتب الرجل لصك فيه على نفسه بين يدي الشهود و قال
 شهاب و اعلى با في هذا الصك فهو جائز و ان كتب غيره و قال هو شهاب و اعلى با فيه لم يخرج حتى يقرأ عليهم ثم يشهد بهم
 ظاهر الرواية لا يعمل لهم ان يشهدوا الا ان يقرأوا الكتاب عليهم و كتب غيره و يقرأ عليه و يقول شهاب و اعلى با فيه
 او كتب بين يدي يهين رح و يقول شهاب و اعلى با فيه و لو كتب له رجل من ملان بن ملان سلام عليك
 بعد فاك كتب الى القاضي الاعلى التي كانت لك على ذكركت قضيتك منها خمسة و بنى لك على سها خمسة فخذ
 جائز اذا علم حل له ان يشهد عليه بذلك ان لم يكن شهاب و لو كتب صكاً بين يدي قوم حسين قال شهاب با فيه و لم يقرأ
 عليهم لا يسوان شيهه و المرأة اقرب على نفسها بال لا يشهد بها ولا خاتمة يديه الا ضرراً لبعثة الورثة و الشهود يعلون لك
 فانوا و معهم ان يعلموا الشهاده و يشهد و ان ذلك يكره لها ان تفعل ذلك و حكى عن ابى القاسم الصغار رح ان جلداً
 عن سلطان سوق النخاسين من عاقله كل شهر كذا و اشهد شهاب و قال رح عدل المظن و لمقاطع عن سبيل الرضا
 و لو شهد الشهود بذلك حل بهم للعلن لانهم شهدوا و باطل و كذا و شهاب و اعلى با فيه و ان قرار رجل بال عرف ان سبب باطل
 ان لا يشهد و امثل هذا و كذا في كل اقرار سبب جرم او باطل سبب جرم او باطل سبب جرم او باطل سبب جرم او باطل سبب جرم او باطل سبب جرم
 على كذا و قال انه من اعوان سلطان ثم طلب منهم الشهادة على ان لا يستره و المقر عزم انه انما اقر بذلك خوفاً من المقر
 فانوا ينبغي للشاهد ان يتجسس عن ذلك فان قضا على انه كان عن خوف و كراهه لا يشهد ان ان لم يقف على ذلك
 يشهد ان على اقراره و يذكر ان القاضى انما اقر و مواعيد سلطان حتى يات على القاضى في ذلك اجل قريب بين يدي قوم
 اقراره و ان فلان عليه لعنة من الله ثم جاء عدلان و ثلثة الى جوارقه و اشهدوا و قالوا لا يشهد و ان فلان عليه لعنة
 فانه قضاه جميع با كان عليه من الدين كان لهم النجى ان شاؤا و اشهد و ان ذلك ذكر و القصة لا تسلكها فيقول القاضى

بما اطلق كذا اروي عن محمد بن روح في رواية يشبه ان كان عليه ذلك لا يشبه انه عليه اختلفت الروايات عن محمد بن
في هذه المسئلة واختلفت فيها السالحي قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن فضل روح اذا شهد عدلان في
الام قال سنوني وبنوا ابنا المطلوب مع نية لا يسعها ان يمتنع من الشهادة على الاقرار بالدين الا ان يكون سمعا
اقرار المطلوب بالادراك بالاستيعاد كذا اروي عن الحسين بن روح في الحديث انما اذا شهد عدلان في حق
سهمان صاحب المال قبض بعد تسليم ان يمتنع من الشهادة اذا سأل الطالب ان يشهد له فله على مولاه روح وحده
اكانت الشهادة على اقرار الخصم بالدين يشهد على الاقرار والتمنات الشهادة على سبب من قرضه وغيره يشهد
سبب لا يشهد على نفس المحرم رجل يشهد بكناح امرأة ابيع الجارية او قتل عمدا او اقرار بشيء من ذلك ثم يثبت على الشاهد
عدلان ان الزوج طلعتها لما لحصرتها او اضرعتها امرأة وحدها وبما يستقرن في المحرمين او ان يشتري اعنى الجارية
اعتقها بالبيع قبل بيعها من المشتري او ان اولت صاحبها ثم لم تعد او ان لم يمتنع من الشهادة قبل موته ثم تكررت المرأة
واكرت الجارية ان تكون المشتري لا يشهد للشاهد من ان يشهد على اصل الكناح ولا يبيع وغير ذلك لانه لو شهد عنه المرأة
عدلان ان الزوج طلعتها لما اوتيه الا انه ان سولا اودعته يشتري اعتقها لا يسعها ان تدعي بحاسنها وكذا لا يسع لالمرأة
وذلك لا يسع للشاهد من ان يشهد على اصل الكناح وان كان الشاهد بالطلاق او بواو كذا وجب له الا لا يحل له ان يشهد الكناح
لانه يشتر الجارية ان يمتنع من الشهادة الاولى في طاعة الزوج لو شهد عنه المرأة بالطلاق او بواو كذا وجب له الا لا يحل لها
من الزوج ولا من المولى عن الجناح وكذا لا يشهد الا يحل له الا امتناع من الشهادة ولو كان الطالب هو الذي اقر بقبض الدين
واقر الزوج عن الشاهد بالطلاق واقر المولى بالاعاق ثم دعاه الى الشهادة على الكناح وعلى بيع وعلى اصل الدين فانه يمتنع
عن الشهادة ولا يحل له ان يشهد وكذا انما اطلق روح اذا شهد عنه فهو الكناح عدلان او شهد عنه فهو شر الجارية عدلان
ان الزوج طلعتها لما اودعته يشتري الجارية اعنى الجارية فعلى من يدين المحرم لا يسع له ان يشهد الكناح ولا ان يشهد شر الجارية ان
يشهد على الكناح وعلى شر الجارية عدله وجمو المرأة الكناح وعنده وعوى الجارية الحرة والحار واللاك في العبدان يسوع
من الكناح والعقود وغير ذلك كذا في الحديث او ادعيت في يد رجل ما عاود او اوفق في فلك ان لا يتم دايته بعد
في يد غيره وسلك ان يشهد له الاول وان لم يقع في فلكه جبر دايته ان لم يسع لك ان يشهد له برونك اياه
بده وان دايته في يده فوقع في فلكه ان لا يتم دايته في يد غيره فادعيت ان يشهد له فلكه ان لا يتم دايته في يد غيره

الذي في يد اليوم كان هو او عدل الاول مختصا لم يسكن ان يشبهه الاول وان شبهه على واحد وسكن ان يشبهه الاول
يقال لان شبهه شهادة الشاهد بن يقع في قلبه اليقين للاول فلا يخل له ان يشبهه الاول انما انما انما انما انما
شهادة الواحد لا يراد على ما كان في قلبك ان الاول فلا يخل لك ان تستغنى عن الشهادة الا ان يقع في قلبك ان هذا هو
صاوي ما وقع في قلبك لك لا يخل لك ان يشبهه الاول وذكر في المستغنى انما انما انما انما انما انما انما
في قلبه ان يشبهه ان له وذكر في الجاهل الصغير انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
للاول ولم يذكر ما وقع في قلبه ان له ولم يذكر الشرح من اليد والجمع اذكر في المستغنى لان اليد محتملة وكذا انما انما انما
ان يشبهه لم يقع في قلبه ان له نعم قال في المستغنى وكذا لك كل امر ظاهر يجوز فيه الشهادة بالسل كالموت والخلع والحب اذا
وقع في قلبك ان حق ما سمعت من الخبر فتشبهه بك عدلان بخلاف ما وقع في قلبك لم يسكن ان يشبهه ما وقع في قلبك
من الامر الا ان يستغنى انهما لا يمان وان شبهه بخدك على وجه وسكن ان يشبهه ما وقع في قلبك من الامر الاول
ان يقع في قلبك ان هذا الواحد صاوي فيما يشبهه او يشبهه الشهوة بالخبر في الشهادة بالسمع وقادوالم فاني ذلك كانه
يشتهر من اجازت شهادتهم وهو قادوا شهدا بانه لا لا ما سمعنا من فاني لا يقبل شهادتهم ولو شهدوا بالسمع قادوا
لانما انما في يدهم لا يقبل شهادتهم واذا سمع الرجل موت انسان اراد ان يشبهه على الموت قال ابو حنيفة روح الحيات
مشهور يقع في القلوب حتى كان له ان يشبهه ان فلان مات فان لم يكن موته مشهورا فاجزه عدل انه عاين موته او
خبرته حل للمسلم ان يشبهه ان فلان مات فان شبهه عند القاض والخبير انما يشبهه بذلك لان فلان اخبره لا يقبل القاض
شهادته وهو قول حنيفة وصححه روح ومحمد ولا يسكن الرجل ان يشبهه بالخبر المشهور وان لم يخبره بالخبر ولا يشبهه
بغيره القين حسب ما ان يسمع من جماعة كثيرة لا يصبوا اجابهم على الكذب في هذا الا يشترط القدر ولا يلفظ الشهادة وان
ان يشبهه عند عدل لان لفظ الشهادة وان لم يمان الرجل موت انسان كانه راي اليه في اليهم وهم يصفون به بالسمع انما
بما سمع لا يخل له ان يشبهه موته بذلك انما يشبهه رجلا ان روح فلان قتل او مات وشبهه اخر ان له في كان شهادة الموت
اول وشبهه انسان ان زوج فلان طلق امراته والزوج عاين لا يقبل شهادتهما وان يشبهه اخذ المرأة حل لها ان تزوج تزوج
بعده فقضا لم يشبهه ولو شهد عند رجل عدل انه ارتد او عاين بانه لا يخل لها ان تزوج في رواية اسير في رواية لا يستحق الحل
ان تزوج وذكر في الخبر ان اخبر المرأة وحده بموت زوجها او برودة او بالطلاق حل لها ان تزوج ولو سمع من هذا القول

رجل من بني شيبه قال لان هذا ابن ابي الدين فقيت خبر واحد وان لم تجب لفظ الشهاده فقلت انك تكلمت
واذا خبر المرأة على موت زوجها انما هي خبر الموت فغير معينة الموت واخبرته شيبه خاتمه
من اهل ان تزوج آخر وكان الذي اخبره خويته او غايبا يرحل قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل مع شهادتهما
ولا بأس بالرجل ان يشهد بالكنح المشهور وان لم يخبر بالكنح فان خرج قوم من اهل الكفر وقوم واخبروا رجلا كانوا يسمونه
الحاج ان فلانا تزوج فلانة على مهر كذا اهل السامعين ان يشهدوا على الكناح واهل الكناح اهل الكناح واهل الكناح واهل الكناح
عن محمد بن في رواية على اهل الكناح على اهل الكناح على اهل الكناح على اهل الكناح على اهل الكناح على اهل الكناح على اهل الكناح
حكموا بالكنح ولكن لو كانوا من الذين حضروا وصحت ان المهر كان كذا لا يقبل شهادتهم وحي رواية لا يقبل اهل الكناح
على المهر لان المهر على طلاق خويته شهادته بالسامع وصحح هو الاول رجل تزوج ببيته من اجل في بيت في بيت آخر
يسمون التزويج ولم يشهد بهم قالوا وكان من بيت العقد الى بيت السامعين كذا رواه انبت الزوج جاز لهم ان يشهدوا
وان لم يروا بالجزء وان سموهم اهل الكناح في اوب القاض فذا سمع رجل قرا رجل ورأى الحجاب بل لرجل ان يشهد
ولو شهد ونفسه يقبل القاض شهادته ولو كان جازلا دخل بيتا وطم اهل البيت لا يدخل احد ثم خرج وجلس بيته
باب ليس له بيت سلك سوى هذا الباب قال الرجل الذي في داخل البيت في موضع المجلس مع المجلس ان يشهد على
قرار الرجل بذلك بل تولى تزويج امرأة من اجل غم مات الزوج فأكبر وزنته كما هي خبر لانه تولى وصحت ان يشهد
يشهد ان فلانا تزوج فلانة بمهر كذا رواه انبت القاض فذا سمع رجل قرا رجل ورأى الحجاب بل لرجل ان يشهد
رجلين سواهما فلان وفلان انهما فلانة ثبت فلان فلانة في ثلث اوجه مستندة مع لا خيرة ذلك في القضاة
انه لا يجوز ان يجتمع مع شيبه عند الشاهد جماعة انهما فلانة ثبت فلان فلانة في ثلث اوجه مستندة مع لا خيرة ذلك في القضاة
خبر ذلك قال القاضي ابو الليث مع انه سمع اصوات امرأة من وراء الحجاب او شخصها وشهد عدم رجلا ان انما
فلانة جاز لهم ان يشهدوا على قرارها وان لم يروا وجهها وانما لم يروا شخصها لا يقبل اهل الكناح على اهل الكناح على اهل الكناح
الغنية الى الليث مع وذكره مع في القضاة في تفسيره في ان ابنه محمد بن الحسن مع دخل على سليمان بن الجوزجاني
فقال ابو سليمان عن امه سلمة قال كان ابو حنيفة مع يقول لا يجوز ان يشهدوا بها حتى يشهدت بمعاودة شهادتها
فلانة وكان ابو يوسف ابو بكر لا يسكت مع لولا ان يجوز ان يشهدت مع لانها فلانة وعليه الفتوى بالرجلان

هذا لان شبهه ان جعل ان فلانا هذا عدل بل يجوز للسامع ان يسهل له ان يسئل عنه قال محمد بن اذ كان يسهل لان
سهلا ويرقان يسهل وسعدان يسهل لانه لا يجوز القاضيه بشهادة العاين فان خبره قال شبهه على ما يشاهد ان يسهل
جاءه في قياس قول تجنيده روح لانه يجوز تعديل الوحد الماعدي في شتره العدد في العدل فاذا عدل رجل آخر
جاءه ان يشاهد ان كان لا يخطئ الا قرار ويعرف المقر ويعرف خط الاله لا يخطئ الموقف والمكان حل لان شبهه ولو كس الشبهة
عرف انه خطه لا يشهد في قول تجنيده روح وفي قول صاحبيه روح حل لان شبهه وذكر الخصاف روح انه لا يجوز ان يشهد
في قول اصحابنا روح ومن هذا قالوا الشبهة ان كس الشبهة في شتره لعلامة اذا رآه بعد لك يعرفه بذلك العلامة و
يؤمن بذلك عن التغير والزيادة ومنه ان في خطه وشبهه وحكم الحاكم بشهادة قال ابو حنيفة روح لا يقتضى قضاء
والنكاح المحقق في يد المدي لا لجل بل لان شبهه في الخبر بان شبهه ان لم يسلط امره ثلثا وهو صاحب شبهه اش وقال
الشبهه في جوده ولما بان كتمان مكتمناه لا يعقل شهادتها لانها اقوال على نفسها بافسن رجل ميت ينادي بمخاضا او
نيرة مما يشهد وقال باث فيها مارة كان القول قوله مع يمينه في النكاح يستهلك الظاهر ولا يسهل للشهود ان
يشهدوا عليه انه مصيب ينادي بخبر حسن وتوان جلاء على المطابق لم يستهلك بمباشرة الشهود ولم قال كانت بمنه لا يعقل
قوله ذلك ويسع للشهود ان يشهدوا عليه انها كانت وكيفية لان في السهل الا على الا يسهل الشهود لم يسهل
النار فيها وفي السهل الثانية يعلم انها كانت فكيف رجل ان يشهدا على ملكا ربيعها رجل الاله لا يعرف حده
جاءه ان يسل انقات عوج حده ولم للشهادة لكن شبهه على اقرار المدي عليه بالدار ولا يشهد بذكر الحد ووعلى اقرار
حان لا يكون كاذبا لكنه يفرض الحد ومن فوات نفسه فيجوز **فصل في الشهادة على الشهادة**
على الشهادة جائزة في الاقرار بالحق وقضية التقضاة وتبسم وكل شئ الا في الحدود والنقصان ولا يجوز فيها
على شهادة رجل ورجلين اقل من شهادته رجلين او رجل وامرأتين حشدا رجلا ان يشهدا على شهادة رجلين او على شهادتهما
قوم جائز عن ما قال الشافعي روح لا يجوز الا ان يشهد رجلا ان على شهادة كل اصل فحش لا يثبت شهادة اصحاب
الابشهادة اذ يرفع من الرجال وحشنا كما يثبت قول الواحد في مجلس القاضيه بشهادة رجلين شهادتهما قول جماعة
شهادتهن واذا اشهدا اصل على شهادة نفسه على شهادة اصل اخر حش شهادتهما لا يعقل شهادتهما على شهادة اصل اخر
وتوان فرعين يشهدا على شهادة اصل فحش الشهود على شهادة اعمى او اذنه افسن او ذممت محله ومصار لجا

لا يجوز شهادته بعقل الشهاده على شهادته او اتهمه الفرع على شهادته اصل حروت شهادته فليسق الاصل لا يقبل
شهادته احد واحد ذلك ثبتت عدالة الاصل بجعله بل العروغ فركان شهادته على شهادته بلسان كان الشاهد
يقرب الاصول الفرع باله الا قتر بينهما فتم فان عرف الاصول الخدانه ولم يعرف الفرع بلسان عن الفرع
عرف العروغ باله الا ولم يعرف الاصول وذكر الخصائص ان القاصري بالي العروغ من مسلمهم ولا يقبل قبل الاصول
عان عدالة الاصول ثبتت عدالة الاصول شهادتها في ظاهر الرواية وعن محمد بن سريج انه لا يثبت عدالة الاصول بل
العروغ ويصح ظاهر الرواية وان قال الفرعان القاصري لا تحرك لا تقبل القاصري شهادتهما فان قال المدعي انك
ابن سريج انما يقول سل انت عنها فخرنا على محمد بن لا يثبت بينهما ولا يقبل شهادتهما وعن سفيان بن عيينه
العروان لا تحرك ان القاصري بالي غير غير من الاصول ولو قال الفرعان لا يعرف الاصل اصل ام لا فان قال
الا مالم يثبت السند يرح هذا قول الفروع لا يجوز سواء وقال خمس الائمة العلوي الى سرح اذا قال لا يعرفه
ام لا لا يعرف القاصري شهادتهما وبالس من الاصول فخرنا وهو صحيح لان شهادته الاصل بنى مستورا ولو قال الفرع لا تقبل
اذا اتهمه في الشهاده لا يقبل القاصري شهادته العروغ على شهادته الشهاده على الشهاده لا يجوز الا الا يكون
على شهادته مرسيا في المصداق ان لا يجوز اداء الشهاده او يكون متبا او غائبا عنه سفر ثلثة ايام واداءها
وعن سفيان بن عيينه اذا كان شهادته الاصل في موضع لا يصر ولا والشهاده لا يثبت في منزله جازت الشهاده على الشهاده
وعن محمد بن سفيان في الفرع وانما يجوز الشهاده على الشهاده وان كان الاصل صحيحا في المصداق جازت شهادته على شهادته
وعلى آخره ذلك لم يقبل شهادته شهادته على شهادته في المصداق السامع الشاهد على شهادته فان شهادته شهادته
ولا يقبل القاصري شهادته لان الشهاده على الشهاده لا يجوز الا الشهاده الاصل على شهادته وصورة الشهاده وان
شهادته الاصل السامع ان غلان على غلان العت ودرهم فاشهد على شهادته في هذه جازت الاصل في الشهاده والشهاده
فما وصورة الا واد من الفرع ان يقول شهد ان غلان فاشهد على بكذا او اشهد في على شهادته فكذا ما اشهد
شهادته فكذا كذا الفرع في اداء الشهاده والشهاده سنا حادوا فاشهد على بكذا او اشهد في على شهادته فكذا ما اشهد
وكذا ان يقول الفرع امرني غلان انك تشهد على شهادته ان غلان العت ودرهم فاشهد على شهادته على شهادته
ان غلان على غلان العت ودرهم فاشهد على شهادته على شهادته فكذا ما اشهد على شهادته فكذا ما اشهد

[illegible]

[illegible]

هذا الكتاب غني بامري النجاشي كتاب الكتاب غيره وجرى الامر على ما عين فيه مني ومنه في دهره كما كتبه وهو ممنون
 بعنواين عنوان على الظاهر عنوان في باطنه وهو مختم لاجل غني فختن غني كذا وهو كتب على ثلثة اقسام من الكتاب
 واوصله وهو موقع بتوقيعي على صدره واشهدت عليه شهود ائمة فلان بن فلان وفلان بن فلان بن فلان
 يذكر اسماءهم وانسابهم وولادتهم وقرات الكتاب عليهم واعلمتهم باقية وختن الكتاب بخبر منهم واشهدتهم على جميعه
 وكتبت هذا الاسطر في آخره وهي كذا لجزء في تاريخ كذا اول كتيب في آخر الكتاب ان سائر الله وخبير ان كتيب الكتاب
 في ختمين في يد الله على مختمه واخرى عين تلك النسخة من غير زيادة ولا نقصان في الاشهاد لان الشهاده باقية
 الكتاب في يد الله على قول حبيفة ومخرج وشهود ولا حجة دون على ذلك اذ لم يكن النسخة في ايديهم اذ اجاز الله
 بالكتاب با ان القاضى المكتوب اليه فان القاضى لا يخفى الكتاب بغير ختم من الختم فاذا اخبر ختمه وذكر دعواه ان
 الختم به كذا في من الكتاب ان حجة فاقاضى يقول له لا بد لك من حجة فان قال مني كتاب القاضى اليك قال
 ابو يوسف راح القاضى المكتوب اليه الكتاب من غير حجة وقال ابو حبيفة راح ومخرج لا يخفى قبل باقية
 فاذا شهدته وشهد وان كتاب القاضى فلان بن فلان اليك هو مختم لاجل ختمه ليصل الكتاب لا يفتقر على كتاب القاضى
 من الشهود في قول حبيفة راح عاني الكتاب يقول بل فرا عليكم وبل ختم ختمتم فان قالوا لا او قالوا فز علينا
 ولم تختم بختمنا وعلى العكس لا يخفى الكتاب ان قالوا نعم فرا علينا وختم بختمنا وشهدنا بالختم في الكتاب لا يفتقر
 بقولهم ختمنا وشهدنا وشهدنا واذا فتح الكتاب ينظر في الكتاب فان كانت اشهادهم مخالفة لاني الكتاب به وان كانت
 موافقة النجاشي القاضى المكتوب كرس في كتابه عدالة شهود وعرفهم القاضى المكتوب اليه بعد الله فصور على الختم
 وان لم يكن ذلك قال القاضى عن عدالة شهود فان عدلوا فصور بشهادتهم وبشروط صحة قبول الكتاب حيوة القاضى
 المكتوب المكتوب اليه فان القاضى المكتوب لومات وغزل قبل وصول الكتاب بطل كتابه كشاه الاصل اذا كانت قبل
 ان يذهب الفرع على شهادة الاصل وانما يشترط حيوة المكتوب اليه لان القاضى المكتوب يطلب الحكم من المكتوب اليه
 ذلك لا يفتقر لبس موته وغزله الا ان يكون القاضى المكتوب في كتابه كذا في فلان القاضى والى كل من يصل
 اليه من نقابة المسلمين وحكامهم فحينئذ يموت المكتوب اليه وغزله لا يطل الكتاب ان غزل القاضى المكتوب مات
 او وصل الكتاب الى القاضى المكتوب اليه فان القاضى المكتوب اليه يعمل به لك لان الموت والغزل ليس بخرق

[illegible]

بمنزلة دعوى الدين وكذا ادعى سببا بان فلان بن فلان الى دعوته كبري على سببه ههنا انه قراني بائنه
انه مزوج امي والى ولدت منه على فراشه وسبب ابيه فاقام على ذلك سببه فانه كتب له كتابا وكذا ادعى رجل انه فلان
الغائب اقام له سببه وطلب الكتاب وكذا ادعى انه اخ فلان الغائب وكذا ادعى انه عمه وطلب الكتاب فان القاضي لم يكتب له
يدعى ان انا او لفظة او يدعى حق الحضانة والترعية في اللقيط وفي الابن قبل له سببه سواء كان ذلك في حوزة ابيه
زفاته ولوان جلا وامراة ادعى انبا وابنة وقالما هو معروف ونسبته وهو في يد فلان بن فلان الغائب في بلدة كذا وهو
وانما على ذلك سببه وطلب في ذلك كتابا فان القاضي كتب في قول بغير مزاج لان عجز الكتاب في سببه وانما
اخيته ومحمد رح والحان كيب في نسب الا ان ههنا لا كيب لانه يدعى حق الاستراع من الغائب فيكون بمنزلة دعوى
الملك عنه ههنا في سببه والجارى لا يكتب فلا يكتب في دعوى سبب له هو في يد الغير لانه اصل انه اذا كان في دعوى
البنوة دعوى الاستراع لا يكتب في قول بغير مزاج لان يدعى فيقول هو ابني غصبه فلان الغائب فانه كتب
قولهم وفي الدار والعقار كتب في قولهم سواء كانت الدار في البلدة الذي فيه المدعى عليه او في بلدة اخرى او في بلدة الغائب
الكتاب فالتحاشى في بلدة القاضي المكتوب اليه فاذا توجه الحكم يقضى القاضي المكتوب اليه ويأمر الخصم تسليم الدار اليه وان كانت
في بلدة القاضي المكتوب فهو بالخيار ان شاء قضاة كتب الى القاضي المكتوب فدا في كتابك مخفية بالجارى فاعطى
بعنوانك تمسك بين المدعى والدعى عليه فظهر حق المدعى وظهر ان المدعى عليه كان في الدار غير حق فقصت عليه ونفذت الحكم
ولو كانت الدار في بلدة سببها اليه فاذا لم تكن كسببت كتابا في ذلك الكتاب سلمها اليه ويسمى ان يكون هذا الكتاب في
رسم كتاب العقضاء مخفيا مسنونا وعليه شهود وقرا الكتاب عليهم وضم بخبرتهم واشبه نعم في قول بغير مزاج وان كان
القاضي بذلك امر المدعى عليه حتى يثبت ذلك فليس لها اليه او خذ الحكم وكتب الى القاضي المكتوب حتى يحكم القاضي المكتوب واذا
مرض شهود الكتاب في مصر قري او بالهم الرجوع الى وطنهم او اراوا السفر الى بلدة اخرى فاشهدوا قوما على شهادتهم بخبر الكتاب
بما يجوز في غير كتاب القاضي وغير اشهادهم ان يقولوا ان الكتاب قاض له كذا فلان بن فلان الى قاض له كذا فلان بن فلان في
دعوى المدعى هذا على غائب هو فلان بن فلان قراه علينا وختمه بخبرتنا وشهدوا عليهم فاشهدوا انهم على شهادتنا هذه
شهدنا هذا في قري آخر ثانيا واربعا وعاشروا ان كثر فاذا جاز المدعى كتاب القاضي فاض الى القاضي المكتوب اليه واخضر خصمه
شهدا شهودا على كتاب القاضي وضمه بخبرتهم فحكم الكتاب قراه على الخصم وفصل كل ما هو شرط العقضاء بالكتاب الا ان لم

الكتاب من باب علم الى لغة اخرى فطلب المسمى من المتأخرين من قبله في القسم في لغة وكتب في قول السجستاني
ان المكتبة في قول السجستاني محمد بن جهمان الحنفي فهدى بقل ان وصل الى المسمى الكتاب المتأخر المكتوب الى قول
المسمى فأنظره كتاب فاصوله كذا يكثرون في اليهودي على الكتاب فاصحه شهادتهم وكتب الى فاصوله كذا كذا
بكتب فيهم ولا يخار ان شافحه كتاب فاصوله في كتابه لان الحجة على الحق كتاب فاصوله الاول وان شافحه لم يخبره وكتب
في كتابه بل على الحق ثم فاصوله في اوله وكتاب البيهقي من المسمى وكتبه وكتبه في كتاب فاصوله المكتوب الى الاول
كان القسم في لغة وكتبه فاصوله في كتابه وكتاب فاصوله في كتابه وكتاب فاصوله في كتابه وكتاب فاصوله في كتابه
وان كتب كتاب فاصوله في كتابه وكتاب فاصوله في كتابه وكتاب فاصوله في كتابه وكتاب فاصوله في كتابه
كذلك اوردناه قبل ان يابصره فاصوله في كتابه وكتاب فاصوله في كتابه وكتاب فاصوله في كتابه وكتاب فاصوله في كتابه
الى فاصوله فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه
على الشهادة جازمة لك في كتاب فاصوله وكتاب فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه
المكون في كتابك من فلان بن فلان فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه
مبتدئ في البصرة فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه
بسيطرة فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه
بن فلان فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه
بصل الى من قضاء المسلمين حكمهم في فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه
ملك لك في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه
قول السجستاني في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه
او كبل وقاسم الاشباح لم يخبرنا بقول فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه
كتاب فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه
قولهم كالجوز ان كتب فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه
في دراي المكتوب لايه لاراي الكتاب فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه فاصوله في كتابه

كتاب القاضى لمولى الدين يملك الحجة العاصم الكاتب اذا كتب في كتابه شهد بذلك شهودا على عرفهم ثبت محرمهم جاز
كان في السجل والخاص في كتابه كتب في كتابه بسم الله على عليه وسجل وجه الكمال فقال الله على عليه است ان فلان بن فلان
الفلاني والقاضى المكتوب اليه لا يعرفه يقول القاضى الله على اتم لهيبته فلان بن فلان بن فلان قال الله على عليه فلان بن
فلان بن فلان وفي نسخة اوفى هذه التجارة اوفى هذه البلدة اوفى هذا السوق رجل غيبي هذا الاسم ليقول
القاضى ثبت ذلك في كتابه المحمودة كما علم القاضى بشاركة في الاسم وذهب حال مجرور الشريك في الاسم وذهب
ينعين هو الكتاب وان لم ثبت ذلك يكون خصما لم ثبت المرام وان قام الله على عليه لهيبته ان كان باسمه بغيره
رجل آخر وقدمت لك الرجل لا يقبل قوله لانه لا حق له في اثبات حجة ذلك لهيت وان كان يعلم ما قاله الله على عليه فان كان
يعلم بموت ذلك الرجل بعد تاريخ الكتاب لا يقبل كتاب القاضى وان كان قبل ذلك قبل وكذا لو كان لا يدري وقت موت
ذلك الرجل وان اقر الله على عليه ان فلان بن فلان وقال ليس لهذا على شئى وادعى الاثبات والابرار يكون خصما لم ثبت
ذلك واذا جاء الله على بكتاب القاضى الى المكتوب اليه وقدمت لهيت عليه فجا الله على بكتاب القاضى فاحضر الله على محضر
ورثة لهيت او وصيه وعرض الكتاب واحضر شهود فان القاضى سمع شهادة ائمه شهود ونفقة الكتاب سواء كان تاريخ الكتاب
بعد موت المطلوب او قبله لان وارث لهيت والوصى قائم مقام المطلوب وذلك لخصافته ان موت المطلوب لم كان
قبل الكتاب كان الكتاب باطلا والخصافته سوى بينهما اذا كان الموت قبل الكتاب وبعد رجلا جارا الى انفاضة
فقال كان فلان بن فلان على الفت درهم وقد ابرأني منها او فنيته وانه اليوم في بلد كذا ان ابرأني او لم يبرأني
البلدة واقامت ان فيه في ذلك الاستيفار والابرار فسمع شهادة شهودى على ذلك واكتب في فيه كتابا فان كان
لا يكتب في قول بغيره يخرج وكيفية قول محمد بن اجموعا على ان صاحب الدين لو كان حاضر فاعمال الله بدين فغسبت ومنه
او برأني فاسأله اليها القاضى حتى لا اكره ثبت ذلك لهيبته فان القاضى لابل ومنه لهيبته فجمع على محمد بن اجموعا
امراة جارت الى القاضى وقالت طلقني فلان وحي ثلثنا وتزوجت باخر برب انقصار عدني واني اخاف ان ينكحني
فاسأله اليها القاضى فان اكره ثبت لهيبته قال الشيخ الامام خمس الائمة المخلو الى روح بابل القاضى منها اجماعا وحي محمد بن
على بغيره يخرج ومنها رجلا جارا الى القاضى وقال اني شترت دارا في بلد كذا او كان فلان يبيع به الله انسلم الى شفعية
وهو في بلدة كذا اليوم واني لا آمن ان يطلب شفعية وينكر انسلم فاسمع شهادة واكتب في ذلك فان القاضى

لا يكتف محال محمد راج في هذه المسائل كلها كيت حسبها طرا من اعم المسحيين معوق اناس من الجمهور على انه لو كان اذ
والمرأة لو قال ان صاحب الدين وشقيقه وزوجت قمر من يتيها ادعى قبلها فامسح شهوى فان انقضت بغير
والله اعلم بالصواب كتابا لو كان له فضل فيما يكون وكذا وما لا يكون حل قال غيره انت كليل في قبض
بغير وكذا وكذا لو قال انت وصي في جوتي ولو قال انت وصي لا يكون وكذا ولو قال
نت كليل في كل شي يكون وكذا لم يخطئ المال لا في غير صحيح وكذا لو قال انت كليل كليل كثير ولو قال انت كليل
كل شي جائز امك بغير كليل في جميع التصرفات لا يثبت كالبسح والشر والبهية والبهية واختلفوا في الاعناق و
الطلاق والوقعت قال بعضهم يملك لك الاطلاق والعقود والنفقة وقال بعضهم لا يملك لك الا اذ دل دليل بانه كليل
ونحوه وبغيره فنفقة الزوج والبيت راج وذكر الساطع راج انما قال انت كليل في كل شي جائز منك مري عن محمد راج
ان وكليل في المعامسات الاحاديث والبهيات والاعناق وعن جنيته راج انه وكليل في المعامسات لان في البهيات
بعضها في حال طلبة العتوى وبها اقرب ما يحتاجه الفقهاء والبيت راج وفي عاوى الفقهاء في سفر راج رجل قال غيره
في جميع اموري وانما مقام نفسي لا يكون انك كاذب مائة ولو قال وكذا في جميع اموري التي لا يجوز بها التوكيل كانت
دو كاذب عارضا ولبهيات الا كذا في العوج الاول اذا لم تكرر عامة ينظر مكان امر الرجل مختلفا ليست له مساوية
ما لا كذا باطلا وان كان الرجل اجزائي معرفة فيثبث انك كاذب اليها ومن سدين عمر والي البيت الكبير راج رجل عسبه
الرجل يهنئت في عسبه في جواز فاعقوا الكل جائز وعن جنيته راج به لا يجوز وعليه نفقوى رجل قال غيره اجزائي
ان يسيح عسبه بغير كذا ولو قال غيره لا اناك من مطلق امر في لا يكون كذا باطلا في حق المطلق لا يقع ولو قال
مسد لا اناك عن التجارة لا يصير او ما في التجارة عند البعض وقال الفقهاء والبيت راج بغير كذا واما جنيته لانه
يسيح ويستري فكت يصير كذا واهد الاول رجل قال للمرأة شرفه وكليل ارجعت من هر چه خواهم كمن قتالت كرجل
نوام طويش راج طلاق دست باز واهتم فعال الزوجه لم ارد به الطلاق كان لقول قول لا اناك جسد ثم باطل
الطلاق وان كان ذلك في حال ذكره الطلاق يقع الطلاق بجل قال غيره وشتر عسبه من فان شتره علم
فان به لا يجاز اتفاق الروايات ان لم يسلم فان به لا يجاز في روايته انك كاذب وفي الروايات لا يجوز رجوع
غيره وشتر جارية الف درهم لو قال شتر جارية لا يصير وكذا وكذا لك شتره ولو قال شتر جارية بالف درهم

[illegible]

سید الاطهر امرائی مد الاطهر الیوم و تولد بی حدی الیوم او قال مستتر فی علی الیوم - قال حق مدی الیوم مصلحت
نیز اویدر انسانان معصومین خالصین ان انکار و تافتی مد الیوم و قال انصهم تنفی و ذکر الیوم التخیل لا تقویت انکار و الیوم
مد و اول الیوم علی مدی و اول الیوم مستتر فی ما یلیک جاریه لا یصح الکرر فی قول غنیه روح

[illegible]

ان ثبت ان ثوب كذا ثبت كذا ففصل من الذي اناه بالكتاب لم يكن من الالاف حتى يصل اليه وكذا لك العرف والافتقار
 وفي هذا انما رسول رسول الكتاب جل قال لاخر ان وكماك حضري يادوي رسالتك قال ان المرسل يقول ثبت ان ثوب
 كذا ثبت كذا ومن ثمة فثبت وانكر المرسل ومن ثمة الثوب اليه واركيل يقول او سلت في شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 ان المرسل يعقب الرسول الثوب وانكر الوصول اليه من المرسل قيمة الثوب انما كثر قبض الرسول فاقول قوله ولا ضمان
 قيل له لا ما تضمن القيمة ولم يعقب الثمن وقبض الرسول كقبض المرسل قال لان المرسل لم يسبب الثمن للثمن وانما تم بسبب
 رفع الرسول الثوب المرسل فاذا انكر وصول الثوب اليه سار كانه اكثر وجوبه فكان عليه قيمة وعنه انما رجل جابر رساله
 آخره ان في الرساله فقال لا ارفع حتى افي الاخر فامرني في غيبه ثم قال للرسول انه عقيبته وامرني به فيها اليك ثم استخ
 عن الاداء وقال نهاني عن الرفع به ذلك قال لا لا اتيه لان يكون الالاف وينا عليه الا امر فلا يصح في النهي كذا
 رجل قال لغيره سلطك على كذا فهو غير له قوله وكلنا لا لا تسلط من انا في التوكيل فصل في التوكيل بالخصم
 من غير رضا الخصم التوكيل بالخصم لا يجوز عند جميع قريح سواء كان التوكيل من قبل الطالب او من قبل المكل
 وقال محمد والشافعي والابو يوسف والخرج بلوز ليسوى في الوضوء والتشريف والرجل والمرأة وبه هذا ابو القاسم الصغار
 راج وقال شمس الامه في رجب صح عندي ان القاض اذا علم بالمدعي التبعث في اثار التوكيل لقبول ولا يفتت اليه وان علم
 من الموكل القضا الى الاضرار بالمدعي لم يستحق التوكيل بالمدعي ولا باطيل ولا يمس لا يقبل من التوكيل وذكر شمس
 الحلواني راج ان في كذا بعض الى رأى القاض في اقرب من الاول واجمع ان الموكل لو كان غائبا او في مدته
 او كان مريضاً في المصرا لا يصدق ان يمشي على سبيل الى باب القاض كان له ان يوكل مدعيه كان او مدعي عليه
 لا يستطعن ان يمشي على سبيليه ولكنه يستطعن ان يمشي على ظهره او يمشي على ظهره او يمشي على ظهره او يمشي على ظهره
 وان كان لا يردوا اختلافه فيقال بعضهم هو على الخلاف ايها وقال بعضهم لان يوكل وهو صحيح وكما يجوز للسلطان
 مداه لغيره ان يوكل بغير رضا الخصم بلوز ان اراد ان يخرج الى سفر لكان لا يصح ان يمد يد له لغيره ولكن القاض يقر الى
 وعنه سفره او يمد يد من يمد ان يخرج مدعيه عن نقائه كافي فيمنع الاجارة ويجوز للمرأة المتخذة ان توكل وهي التي لم
 تجازها الرجل بركات او ثوبا كذا قال ابو بكر الرازي راج وقال شيخ الامام المعروف بخواجه زاد راج خطاه لم يذهب
 من جميع قريح انها على الاختلاف البصر وعامة الشايع راج خسه واما ذكر ابو بكر الرازي راج وعليه الفتوى وكذا في

[illegible]

[illegible]

هو كالمطلب المبرور في زمان بحيث ان يقول له قاضي زيدا المال الموقوف ان قال لزيد المال خلفه وان قال لزيد العتق لا يخلو من
 وكل وجب انما انما العتق في النفس واداء النفس او اثبات حصة في عارفي قول حبيب بن عوف واداء العتق في قول
 يستوعق وقول محمد بن مفضل ان كل مستحقا لنفسه في النفس واداءه مستحقا لغيره في المال انما هو كالمطلب
 عند مستحقا لنفسه مع التوكيل والمكان ما لا يصح ربح بكل وجب المطلب حقوقه ونفسه بالخصوص فيها لا يكون له التوكيل
 ان يوكيل ان انما يتناولون في الخصومة فيها والموكل هو مروي الاول دون غيره فان عامم التوكيل الثاني والتوكيل الاول
 حاضر حار لان الاول اذا كان حاضر المبرور كان الاول عامم بنفسه وهو كالمطلب بالبيع اذا وكل غيره لا يلزم فان باع التوكيل
 الثاني ولان عامم حار رجل وكل بغيره بالخصوص وقال له صنعت من سبي جهاد بغير موكل التوكيل بذلك غيره حار توكيله
 ويكون التوكيل الثاني وكيل الاول لا وكيل الاول في روايت التوكيل الاول. قول اوجان واداءه والحق باو الحار فيقول التوكيل
 الثاني ولان التوكيل الاول لا يجرى اذ لا يجرى باو الحار فيقول التوكيل الثاني والتوكيل الاول لا يجرى حار لان
 التوكيل انما هو مستحق الاول وغزاه الاول الثاني من مستحق الاول وكل بغيره حاضر واداءه وقال له صنعت
 من سبي فهو باو كان التوكيل ان يوكيل غيره ولان التوكيل وكل غيره وقال له صنعت من سبي فهو باو كان التوكيل الثاني
 ان يوكيل غيره وروى في ذلك التوكيل غيره وكل بغيره من فلان والخصومة فيها حاضر التوكيل له دون غيره فلا يكون
 التوكيل واذا كان الدين فانما هو التوكيل له يستحق على الدين لا يقبل الا من محرم وباق قراره لكونه
 بنيت التوكيل انما علم كمن خصما الا ترى ان له بوجه او قراره فقال التوكيل انما بنيت التوكيل له بنيت لغيره انما بنيت لغيره
 التوكيل انما بنيت لغيره انما بنيت لغيره انما بنيت لغيره انما بنيت لغيره انما بنيت لغيره انما بنيت لغيره انما بنيت لغيره
 بنيت قبلت بنيت وكذا الرجل اذا ادعى وبما هي بنيت لغيره انما بنيت لغيره انما بنيت لغيره انما بنيت لغيره انما بنيت لغيره
 وقام له بنيت قبلت بنيت التوكيل بغيره انما بنيت لغيره انما بنيت لغيره انما بنيت لغيره انما بنيت لغيره انما بنيت لغيره
 لا يكون هذا التوكيل وكذا بالخصوص في قولهم حار وكل بغيره من فلان لا يكون هذا التوكيل وكذا بالخصوص في قولهم
 حتى لو غاب الموكل رحمه الله في ذلك انما بنيت لغيره انما بنيت لغيره انما بنيت لغيره انما بنيت لغيره انما بنيت لغيره
 فوكيل الله في عليه من الغاير يطلب خصمه وكذا في الخصومة والتوكيل حاضر فقبل فلما خرا عارضا الغاير قال الله في عليه
 الله في اخرجه من الاول من التوكيل وكذا في الخصومة من فلان فقبل فلما خرا عارضا الغاير قال الله في عليه من الغاير

لا يعلل له ان لا يقبل هذه الوكالة لان الوكالة الاولى تعلق بها حتى انما لم يثبت كذا فانه لم يثبت موت من يقبل وعسى ان لا يقبل رجل
 رجلا في خصوصه رجل ثم ان الموكل سجد وكبارا الى القاضى من رجل آخر فقال الموكل للقاضى قد كنت وكلت هذا في خصوصه فلان
 وان هذا الموكل يريد بسفره انما يتبعه ان يقر على شئ يقر منى فانه خرج من الوكالة وكلت هذا الاخر في خصوصه فان سجد
 لا يقبل لك باثر حتى يخرج الخصم فيخرج الموكل بخصه وتغيب فافهم من اعوانه حتى يطلب الخصم فان لم يجد ووه ولم يجد
 عليه من طرحة الاول عن الوكالة وبوكل الثاني ليسوفى منه المدعى عليه اذا وكل رجلا بالخصوصه على ان الموكل ان الموكل
 من جيب ثم ان المدعى عليه يشهد انما لا يقر بغيره من المدعى انما يقر على الموكل ان الموكل غيره جاز حجة عن المدعى ولا يجوز عند المستوفى
 روح والقضوى على قول المدعى لان لا تعلق له بالوكالة في توكيل الموكل غيره رجل عال غيره وكلت في خصوصه فلان في كل حق
 الى قبله يكون توكيلا بالخصوصه في كل حق وجيب يوم بالخصوصه وتوفى وكلت بالخصوصه في كل حق الى قبل اهل هذه البلدة
 اهل قرية كذا يكون توكيلا بالخصوصه في كل حق الى قبل اهل تلك البلدة واهل تلك القرية يوم التوكيل والمحدث السبب
 ذاك سجدنا وكذا الموكل جلا لم يقبل غلامه يدخل فيه الواجب يوم التوكيل والمحدث بعد استحقاق رجل بكل جلا لنفس
 كل حق له والخصوصه فيه جاز امره ما يدخل فيه له بون الواقع والواردى وكل حق يملكه الموكل استوفى وعسى في رجل
 يقول انما سجد فلان في ملكه وكلني بالخصوصه من نفسي ليس الذي في يده السبب ان يمنع العبد اذا كان للعبودية
 على الوكالة وتوفى السبب باعنى فلان منك لم يقبض الثمن فكلني بقبض الثمن منك كان الذي في يده ان يمنع عن الخصوصه
 لان هذا العبد مقرر ملك لى اليه فكان لى اليه ان يمنع السبب من صرف الثمن الى غيره وفي الوجه الاول العبد من ملك
 لى اليه فلا يكون لى اليه ان يمنع من الخصوصه رجل وكل رجلا بقضاء ويؤنه حبس الفراء وكذا انما سجد ونحوها
 نورا لموكل ثم اخذ من الحبس واخذ منه كفيلا بنفسه ثم مات الموكل فادى صاحب المال ان جيب الكفيل كان لى العبد بالقبض
 حتى يامر الكفيل لاختصاص نفس الكفيل لان الموكل انما جيب منه الكفيل ليوكله صاحب المال فصار كان صاحب المال هو
 كفاية رجل وكل جلا بقبض كل حق له على الناس منهم وفي ايديهم يقبض الجهد له بوجاهة من غيره
 وجيب من يرى حبه بالتحلية عنه اذا رادى ذلك كونه في ذلك كونه باوكتبه اخره انه فاعلم ثم ان قرا ما يدعى قبل
 الا والموكل غائب فادى الموكل عن القاضى وكذا وانما لى فاحضر الخصوم شهدهم على الموكل لا يكون لهم ان حبسوا
 الموكل لان الحبس جاز انما لم يقبض عليه او ليس في هذه الشهادة امر بدار المال ولا ضمان الموكل عن موكله فادى

[illegible]

[illegible]

[illegible]

به التوكيل لم يجز له ما سمي خلافاً فاعت جعل التوكيل سولاً في توكيل فلان النحان التوكيل وكيلاً للامر فعلى قياس تلك الرواية اذا
 قال لا يشترط ان يثبت وكل فلا يباقي ما سمي المانع جاز ولو قال له وكل من شئت ان يباقي ما سمي الجواز قال لا يشترط امره مستقر
 في دار زوجها بها على لا يمكنها الخروج من دار زوجها ادعى عليها رجل دعوى من غير شاهد يمين فبطل المدعى ان لا يباقي من وجه لا يخرج
 ان يمينه من الخصومة من وكيل المرأة ومهما رجل اراد ان يوكيل رجلاً في امره فقال التوكيل فاما لو دخلت فيه لاسلم من اني ادلى من
 ما شئت ما كولا وما غير ما كول فقال الموكل انت في حل من تارك ذلك من ابي من دارهم الى ما شئت من حل فيها قال ابو القاسم
 وان تيسر ادلى من الاكولات والمشروبات والدارهم ماله من مالها من ان يمين من دارهم من خمسين درهماً جاز ليس بذلك
 رجل قال التوكيل ادعى الموكل في فقال ردته قال الفقيه ابو بكر البلخي خرج بطرح من الموكل رجل وكل رجلاً متفاضرين فيه فالوا بان يكون
 بالتفاضل على التفاضل قال الشيخ الامام ابو بكر بن محمد بن الحسن الاعناني في ذلك على العرف النحان التوكيل في بلدة كان عرف التجار فيها
 ان المتفاضل يفيض الدين كان التوكيل بالتفاضل توكيداً بالقبض والا فلا قال مولانا رضي الله عنه ينبغي ان ينظر الى المتفاضل النحان
 المتفاضل سبباً يوثق عليه في ذلك المال كان التوكيل بالتفاضل توكيداً بالقبض وكذلك لو ثبت متفاضلين من بلدة الى بلدة كان
 ان يفيض وان كان التوكيل بالتفاضل من اعيان المتفاضل ومن اعيان سلطان او من تلميذه الى ما لا يوثق عليه لا يكون توكيداً
 بالقبض وينظر الى المال المتفاضل لا يوثق في مثله على التوكيل بالتفاضل لا يكون للتوكيل ان يفيض **فصل في**
التوكيل بالبيع والشراء وكل رجل باع بشيء لغيره ودفع اليه الثمن فاشتري التوكيل فهو على وجه النحان وكيلاً
 به شراً وبأية درهم تشتري بأية درهم ولم يفيض الى دارهم الامر الى غير ما كان في بيان اليد ان قال فريت بالدارهم الدارهم
 وفيها الامر الى احد التوكيل ولم يفرم له الامر وان قال فريت غير افرم التوكيل اذا قال التوكيل فريت بشيء لنفسه وان قال
 فريت بشيء الامر كان بشيء الامر والنحان التوكيل اضاف الشراء الى دارهم الامر يكون بشيء الامر فانه منها التوكيل ومن غير
 ولا يصح ان التوكيل ان يشتري لنفسه الا اذا اوصاه الموكل النحان التوكيل اضاف الشراء الى دارهم نفسه كان بشيء له ولا يصح
 ان يشتري الموكل لنفسه تلك الدارهم وغيره الا اذا اوصاه الموكل حقه اكله اذا تنازع افعال الموكل شترت الى او على العكس او مال
 التوكيل شترت بنفسه او على العكس ان اوصاه فاعلى انه لم يحضر له شية قال ابو يوسف في حكم الفداء انفت الثمن عن بل الدار كان
 له شرا الامر سد اضاف الوفاء الى مال نفسه او الى مال الامر قال محمد بن شعيب ان يكون للتوكيل رجل وكل رجل باع بشيء لغيره
 به شتره التوكيل لنفسه لا يبيع ولو وكل التوكيل رجلاً لغيره بشيء اذ كان شيئاً له شتره فهو للتوكيل الاول وهذا النحان التوكيل يباح

امره في بيعتها اذا تزوجها لنفسه في رجل قال لم يفسد ذلك احد كما يبيع في البنية فاما ما جاء في الحديث من قوله ان قال رجل ببيعها
 او بدها لم يفسد ما جاء في الحديث من قوله ان قال رجل ببيعها او بدها لم يفسد ما جاء في الحديث من قوله ان قال رجل ببيعها او بدها لم يفسد
 من المشتري ما جاء في الحديث من قوله ان قال رجل ببيعها او بدها لم يفسد ما جاء في الحديث من قوله ان قال رجل ببيعها او بدها لم يفسد
 رجل يشتري من رجل عارية وقضيا ثم يها من غيره وقضيا انشائي ثم ان يشتري الاول شتر من انشائي وقضيا ثم يها من غيره
 ما عينا لان عت ابله الاول فان يشتري الاول لا يرد على ابله الاول ولا على المشتري انشائي وذكر في الحديث من قوله
 شتر من العت ابله الاول لا يرد على ابله الاول ولا يرد على المشتري انشائي وذكر في الحديث من قوله ان قال رجل ببيعها او بدها لم يفسد
 من الصغير في يده الاب على الوضوء ثم الاب يرد على الصغير على ابله الصغير او كبل يبيع اذا لم يبل له الموكل انصرفت من
 يده عارية لا يملك الموكل فان وكل غيره فباع الموكل الثاني بالخبرة الاول جاز وقطوع نعمت ربح الى الموكل الاول
 عند البعق وذكر في الاصل ان الحق ربح الى الموكل الثاني وهو صحيح على امره وان يوكل انسانا بشتر ففعل
 ذلك المشتري الموكل فان الموكل لا يربح على امره الموكل لكن الموكل يربح على الامر الموكل فان
 او ابله وتسع من شترها الثمن والعنف لا يجبر على ذلك لكن يقال له وكل الموكل به شتر الثمن فان كان الموكل يبيع
 باجره المبيع له ساء ونحوه لا يجبر على الاستيفاء وكذا ان الشراء ببيع ابل المضاربة وفي المال يربح الجبر على الفاسد ولو
 الثمن وان لم يكن في المال ربح يعال له وكل ما مال به شتر الثمن او كبل يبيع او خبث بالثمن انما او كبله باجره
 ربها المالك الرهن في يده فيبستر ثمن الثمن ولا يصبره ما ناوله ان الجاني الثمن انصرفت المالك ان كان الموكل قال له ما صنعت من شتر
 يده عارية وان لم يكن الموكل قال له ذلك جاز في قول حبيفة وفي قول لا مرد وكذا ان يشتري عن الثمن او يبيع ويكره ان
 وكذا اذا احتلص الثمن لم يفسد ما يبيع او غير عت لم يذرك ان جيل في الاصل قبل ما يذرك في قول حبيفة ثم ان يبيع انما كان يبيع
 رجل وقيل بان لا يجوز له ان يامل في بيعه ان كل امرت بغيره الموكل فاشان في قول حبيفة ومخرج لا يذرك في قول
 حبيفة ومخرج ومخرج على ان لا يضمن الثمن ثم ومخرج لا يبيع الا اذا ابراه فعله فليس ومخرج لا يبيع في قول حبيفة ومخرج ومخرج
 ان الموكل لا يبيع الثمن من المشتري او ابراه مخرج بهتة ابراهه لا ملك الثمن في وقض الموكل الثمن من المشتري في مخرج
 ومخرج الموكل من الثمن على مخرج او يسهل مكانه ابراهه انما يذرك في قول حبيفة ومخرج ومخرج الموكل المخرج في مخرج
 ويكره ان يسهل الثمن على قول حبيفة ومخرج في مخرج الموكل المخرج في مخرج الموكل المخرج في مخرج الموكل المخرج في مخرج

روح ولا يملك في قول الشيخين روح والكوكيل يشبه اولايماك الا قاله الكوكيل الاجارة انما انقض الاجارة من المستاجر قبل شئها
 المنفعة تجازت من انقضاء مدة اركان الاجرة وبنها الا ان يكون الكوكيل قبض الاجرة لا يجوز من انقضاء لان المقدم من صار ملكا للموكل في
 عليه الكوكيل بيا الكوكيل فاما قبل القبض النكاح الاجرة عينا لم يصير ملكا للموكل بنفس النكحة وقد شترت انما يتجمل لم يثبت عليه الكوكيل
 وبعد استحقاق المنفعة لا يبقى المقعود عليه فلا يتصور انما نقضه والكوكيل بالاجارة انما بالامتناع عن الاجرة وهو شبه ان ابراه عن بعض
 ومثل البعض من الاجرة من جاز اجماعا وان ابراه عن الكل او ذهب الكل النكاح الاجرة وبنها الا في قول الشيخين الاخر وفي قوله الاول هو
 قول الخليفة ومحمد بن صالح اعتبار الفعل الكوكيل بفعل الموكل ولا يطل الاجارة والنكاح الاجرة عينا الا في قول بعض المستاجر واذ قبل
 الاجارة لان الاجرة بشرط البيع المشتري او اولى ببيع من ابلان قبل القبض الا يصح بالمقبول البائع واذ قبل بطل البيع الكوكيل
 ببيع اذ كان عليه المشتري ومن على قول الخليفة ومحمد بن صالح النكاح قصاصا باعلى الكوكيل وفيمن الكوكيل لم يملكه وعلى قول الشيخين
 روح لا يصير قصاصا ولو ان هذا الكوكيل لم يسلم باع حتى يملك ببيع في يده بطلت المقاصدة ولا ضمان على الكوكيل لم يملكه لان البيع في
 ملك قبل تسليم النكاح ببيع من الاصل وصار كان لم يكن ولو كان لا يشترى دين على الموكل ببيع فالو بان النكاح لا يصير قصاصا على
 الموكل عند الكل لان الموكل يملك منفا النكاح البتة والابراحت انما انما الخلاف في انها الكوكيل ولو قال المشتري مع الموكل
 حمت الاقالة استحقاقا وكذا البائع الا قال مع الموكل يشبه او ذكر النكاح روح رجل على رجل دين باطله ولا يقضي فيه فله في ذلك
 جلدان حب اهما ان يملك صاحب الدين عن غيره في شرعين من مدونه فاذا اشتري الكوكيل يصير النكاح قصاصا باكان الموكل على
 مدونه وهو البائع ثم الكوكيل حصة النكاح من مملكه كادونته النكاح من مال نفسه واثنائية ان يملك صاحب الدين جلا يشترى شيئا
 من مدونه فاذا اشتري يصير النكاح قصاصا باكان الموكل على البائع الموكل يشبه اذ ابراه البائع من ببيع ابراهه والكوكيل يشبه
 ابراه البائع عن النكاح الخليفة ومحمد بن صالح واختلفوا في قول الشيخين روح الكوكيل يشبه اذ لم يكن النكاح من المشتري ايضا ببيع
 من مال نفسه والكوكيل ببيع الا طالب اذ النكاح من مال نفسه الكوكيل ببيع اذ باع ممن لا يقبل شهادة له لا قبل فيه لا يجوز في قول الخليفة
 روح وبالكثرة قيمة جاز وان باع بمثل القيمة فيه وادان عن الخليفة روح والغالب ان لا يجوز وقال صاحب روح في رجل اشترى قيمته وبكثرة قيمتها
 اذ باع او اشتري ممن لا يقبل شهادة له لا يقر بانه باع بوجهه فيمن لا يجوز في قول الخليفة روح كالا يجوز بيع الكوكيل من مولاه
 وان اشتري بائنا من قيمته جاز ايضا اذ ابايع بمثل القيمة جاز ايضا لان الكوكيل الكوكيل ببيع المطل انما باع اي ممن كان موافقا
 اذ ابايع فيه في الاجل ببيع روح ان على قوله لا يجوز على كل حال طالب الاجل وقصر وقال صاحب روح ان باع باجل منازعت في ملك

[illegible]

بتسليم البعده ولو وكل سبيع البعده ونفع اليه ببيع فباع الوكيل ولم يسلم حتى خبته للموكل من بيته فهي الوكيل عن تسليم قبل فاستلم
 من غيره ولا يكون الوكيل ان خبته البعده من بيت الامر به فباعه الى المشتري قبل فاستلم الثمن وكذلك جلي في يد عبه ووديعه امره
 صاحب الوديعه بسبيع البعده فباع ولم يسلم حتى خبته الامر من بيت الامر كان ان يبيع لعبه حتى يقبض الثمن رجل وكل رجل
 بعدد ولم ينف له البعده الوكيل وخب البعده من بيت الامر لم يسله الى المشتري هذا لكسبه في يد الوكيل يستحق سبيع
 ضمان على الوكيل وان لم يمت البعده علم الى المشتري قبل قبض الثمن الامر ان يخبه من المشتري حتى يقبض الثمن فان لم يخبه
 حتى مات البعده عن المشتري فلا ضمان للامر على عبه ولا على الوكيل ولا على المشتري يريد به ضمان قيمته لكن الوكيل خبته الثمن
 من المشتري ويدفع الى الامر الوكيل بسبيع اذ باع فيها الامر عن قبض الثمن لا يخفى فلهما او لا يخفى فلان انهما عن قبض الثمن
 لا يصح به ولو ان قبض الثمن بغير شهود وبغير محضر فلان كذا الوكيل اوجب بعد البيع بقبض الثمن ولو لم يكن له البيع عن البعده
 بشهود او لا بخبر فلان لا يملك بسبيع بغير محضر او بغير محضر فان وادى وقال وكذا بسبيع في البعده بشهود ان لا يقبض الثمن كان
 باطلا ولو ان قبض الثمن ولو قال بغير محضر على ان يشهد ببيع ولم يشهد كان جائزا وقال لا يبيع الا بشهود وبيع بغير شهود لم يكن
 وقال وكذا بسبيع في البعده على ان يشهد ببيع ولم يشهد لا يجوز وكذا لو قال ببيع بشهود ولو كان يبيع برهن فيها بغير رهن لا يجوز
 الا ان يبيع برهن مياويه ولو قال بغير برهن ببيع برهن قليل القيمة جائز في قول حنيفة روي في قول صاحب روي لا يجوز الا بقضاء
 يتعاون فيه الناس ولو قال ببيع فلان بقبض ثمن ببيع بغير قبض لم يكن جائزا وكذلك لو قال ببيع وخذ كفيلا او قال ببيع وخذ رهن لا يجوز
 الا كذا لو قال الوكيل لم يامر في ذلك كان القول قول الامر لان الامر يتفاد من قبله ولو كان يبيع من رجل ساء فباعه
 منه ومن اخر جائز في نصف الذي باعه من ذلك الرجل في قول حنيفة روي ولا يجوز في قول صاحب روي رويهما القاضى في الامر بسبيع
 جميع لعبه لادون الا فون يطلب العمار وان قال القاضى جملك ايضا في بيع هذا لعبه فباعه لم يكن العهدة على الايمن حتى لو
 لم يمتري به جيبا لا يردده عليه لكن المشتري يطلب من القاضى ان يبيع سبيلا يردده عليه اما الاول واما غيره وان قال القاضى لا يردده
 في البعده ولم يرد عليه اختلف المتأخر فيه فيصحح انه لا يثنى العهدة على الايمن ولو باع القاضى او لم يردده لعبه باذن العمار خبته الثمن
 قضبا عنه ثم سعى لعبه ببيع المشتري على العمار ووصى الميت اذ باع البعده العمار لم يملك باقر القاضى ثم سعى البعده او لم يملك
 لم يسلم اوضاع الثمن عند الوصي ببيع المشتري بالثمن على الوصي ثم الوصي على العمار ولو باع الايمن القاضى لاجل الوارث الصغير قبض
 الثمن فباع عنه او لم يملك البعده قبل تسليم الوصي لا يبرج لم يمتري على الايمن واما يبرج على الوارث في مكان الوارث لا وادى

لم يكن المذهب ان يفرقه خصا بغيره من بشرى وتوابعه فبال ولد الحسين فليكن كانت الهدى على اللاب فيما بين رجل وكل
 رجلا سبع مده ونزل داخل جبريك وقال يا بنت من شئني فهو جابر عرفت انوكيل وادعى الى رجل منكس جازوكه والفراد
 وكنت بدله ليزوجها عرفت انوكيل في وصر الى رجل منكس كان فقال ان يزوجها انوكيل بشه ابرو وقال لا لموكل لمصوت من شئني
 جابر بشرى هذا انوكيل سئلا كان لم يكن سبعة امترى من وصره المسار بجل وكل رجلا ثمان مائة شئني فليكن انما في ذلك
 مرد انوكيل في ولم يعلم لموكل ثم قبل انوكيل الكاذب فالتوى عرفت انوكيل رجلا ثمان مائة بشرى لرجل جارية بالعت درهم ثمان مائة
 ثمان مائة درهم كل الاثنتي انوكيل محنت ابرو وكان لا يكل ان يربح بالعت على انوكيل كل درهم انوكيل الثمن من مال نفسه كان
 يربح ولو ذهب الى انوكيل خمسة درهم انوكيل على انوكيل ثمان مائة لانه حظا في الخطا يربح ولو ذهب الى انوكيل من خمسة درهم
 وبسبب الخمسة المائة درهم انوكيل على انوكيل بالخمسة الاولى يربح بالخمسة المائة درهم ولو ذهب من ثمان مائة درهم
 الى انوكيل المائة درهم على انوكيل الا بانه وده الكاه قول خمسين وسبعين درهم انوكيل بشه لرجل جارية بالعت درهم ثمان مائة
 وعت الثمن من مال نفسه وقبض الجارية ثم عت لا لموكل خمسة وطلب الجارية نفسها فمكنت عت انوكيل فلو سلم انوكيل
 المقصود وطلب الخمسة المائة الباقية وان كان انوكيل يطلب الجارية فليعت لا شئنا فعت انوكيل ثم عت انوكيل خمسة وعت
 الى انوكيل على انوكيل ان يربح الخمسة المقصود على انوكيل واطل ابنا في رجل وكل رجلا سبع مائة درهم وقبضت
 فانه وادت فبعت حكم السور الى انوكيل درهم فاني انوكيل فليعت انوكيل ان يسبق بالعت رجل وكل رجلا ثمان مائة درهم
 وقال يا بنت من شئني فهو جابر عرفت انوكيل رجلا ثمان مائة بشرى لرجل جارية بالعت درهم ثمان مائة
 جارية قال محمد بن جابر بشرى على انوكيل الاول علم انوكيل الثاني انوكيل الاول علم انوكيل الثالث انوكيل الاول علم انوكيل
 ركة انوكيل الاول بشرى لرجل ثمان مائة بشرى لرجل ثمان مائة بشرى لرجل ثمان مائة بشرى لرجل ثمان مائة بشرى لرجل ثمان مائة
 انوكيل الاول جارية ثمان مائة بشرى لرجل ثمان مائة بشرى لرجل ثمان مائة بشرى لرجل ثمان مائة بشرى لرجل ثمان مائة
 بشرى الثاني بعد ذلك لرجل ثمان مائة بشرى لرجل ثمان مائة بشرى لرجل ثمان مائة بشرى لرجل ثمان مائة بشرى لرجل ثمان مائة
 جارية بالعت درهم ثمان مائة بشرى لرجل ثمان مائة بشرى لرجل ثمان مائة بشرى لرجل ثمان مائة بشرى لرجل ثمان مائة
 جارية بالعت درهم ثمان مائة بشرى لرجل ثمان مائة بشرى لرجل ثمان مائة بشرى لرجل ثمان مائة بشرى لرجل ثمان مائة
 جارية بالعت درهم ثمان مائة بشرى لرجل ثمان مائة بشرى لرجل ثمان مائة بشرى لرجل ثمان مائة بشرى لرجل ثمان مائة

ابوالبخت روح انما قال ذلك لانه لما قبض منهم الحسن بعد شراعه صار مستوقيا واجب له يعلم بمقتضى شراعه فيكون له شراعه
 منقول عليه رجل وكل رجل اشتري من فلان حبة فجاء الوكيل الى صاحب العبد واخبره بذلك فقال صاحب العبد
 بعت هذا العبد من فلان بن فلان بمسني الامر كذا فقال الوكيل فقلت قال ابو القاسم روح يكون الوكيل مشتري بنفسه لان
 الموكل امره بمقتضى كانت العبد فبذره على الوكيل فاذا قال صاحب العبد بعت هذا العبد من فلان بن فلان فبذره
 عقد كانت العبد فبذره على الموكل فلما قال الوكيل فقلت صار المشتري هو الوكيل فبذره الوكيل فبذره الموكل قال ابو القاسم
 روح فبذره قال ابو القاسم روح فبذره ان لا يشتري بنفسه بل يذره الامر ويتوقف على اجازته لان الوكيل لما صار
 صاحب العبد قال بعت هذا العبد من فلان بن فلان بكذا فاذا قال الوكيل فقلت يتوقف على الموكل ولا يصح
 الوكيل مشتري بنفسه رجل قال لا يشتري جارية بالف درهم او قال يشتري جارية بالف درهم من ثالي او قال يشتري
 جارية بهذا الالف اضاف الى مال نفسه يكون ثوبا كذا حتى لو اشتري المأمور بكون مشتري بالامر وتوفا قال يشتري جارية
 درهم او قال يشتري جارية بثلث لا يكون ثوبا كذا حتى لو اشتري المأمور بكون مشتري بالامر وتوفا قال يشتري جارية
 ان يشتري بها بعد اذ وضع الوكيل الدرهم في منزله وخرج الى السوق واشترى له بعد بالف درهم وجاء العبد
 منزله وادوا ان يأخذ الدرهم فيذهبها الى البائع فاذا الدرهم قد صرفت ملك العبد في منزله فجاء البائع يطلب منه الثمن
 وجاء الموكل يطلب العبد كيف يفعل قالوا يا هذا الوكيل من الموكل نصف درهم وبذره الى البائع وثلث والدرهم
 ملكا في يده على الامانة قال القاضي ابوالبخت هذا اذا علم بشهادة اشهاد وانه يشتري العبد وملك في يده اما ان لم يعلم
 فذلك لا يقول فانه يصدر في نفقته ان يصدق في ايجاب بفقان على الامر رجل وكل رجل يشتري
 هذا العبد بمسنة درهم فوكل الوكيل الاول بذلك غيره فبذره في حجرته الاول روح عن ابى يوسف رحمه الله
 انه يجوز ان يشتري العبد بثلثين كان الوكيل الاول حاضرا او غائبا ولا يتوقف على الاجازة وقال ابو حنيفة ومحمد روح لا يجوز ان
 يكون الاول حاضرا وقال في خرج لا يجوز ان يشتري الوكيل الاول حاضرا او غائبا وقال ابن ابى ليلى روح يجوز ان يشتري
 حاضرا او غائبا لان الموكل هو من يذره والملك باثني مائة درهم رجل وكل رجل يشتري العبد بثلثين
 العبد فبذره حاتم باع الوكيل الثاني من ثمن يشتري بالثمن من ذلك الثمن قال ابو بكر بن ابي رباح روح جازي في
 ان الثاني لم يخرج عن الوكيل الاول الا ترى ان الموكل يباع بنفسه ثم يباع عليه بثلثين فبذره حاتم كان الموكل

ببینه فلهذا یزید فی الثاني لا یكون من حیث الباع الاصل فلهذا صح لا یجوز ان یفصح التوکیل بالبیع بسببه فصر
الی التوکیل بسبب الی شهر ما یؤیدون وادون الشهر عاجل فلان هذا یوکیل به بالنقد خلقت الاشیاء من غیر قال
ایشیخ الامام ابو بکر محمد بن یفضل ر ح ان یؤقد بما یباع به یجوز وان یباع بالنقد اقل بما یباع به یجوز وقال
عمر بن یحزب مطلقا لان العاجل خیر من التأجل وكذا الرقاع لا یجوز بالنقد ولو قال خذ بعدی هذا ولبی بالنقد کان له
ان یشیخ بالنقد فی قول الخیفة ر ح وكذا لو قال بعدی من غلام کان له ان یشیخ به من غیره ولو قال بعدی من غلام
بما عد من غیره یجوز ولو امره ان یشیخ به بعد ثلاث وعین البعد کان له ان یشیخ ذلك البعد من غلام من قبله ومن
هو شتره من غلام قبله فی غیره من غیره یؤید بایضا ویرحم فقال یستلیم البیوع الم یقبل الامر فقلت او شترت كذا
بایع سبنا ثم قال المشتري انلی هذا البیوع قال قلت لایم الا قاله فی الظاهر الروایتین وهی تبرک البیوع الواحد لا یجوز
العقد من الجانبین الا فی مسائل منها الا اذا اشتری الی ولله تعریف نفسه ویشیخ باله من ولده فانه یکتفی بنفسه
وقال یشیخ الامام المعروف بخوارزمی ر ح هذا اذا فی لفظ یكون امیلا فی ذلك اللفظ بان یباع له فقال یستلیم هذا من ولده
فانه یکتفی بقوله استلیم هذا اذا فی لفظ لا یكون امیلا فی ذلك اللفظ بان اراد ان یشیخ باله من ولده فقال اشتریت هذا
ولله یدکنی فجوز اشتریت فبحاج الی قوله استلیم من ولده من یجوز ان یشیخ بها الوسی ذی الباع باله من
نفسه وکان فی کسب غیره یشیخ منها الوسی او اشتری الی یشیخ لخاصی بامر انصافی ومنها البعد یشیخ نفسه من یجوز له امر
الولی التوکیل بسبب والشراء اذا خلط عقله به سببه الا انه یفرق بین وقیم قال ابو یسین یجوز جانی ر ح جازیه ویشیخ
على التوکیل كما لو اشترى ذلك نفسه وان خلط عقله فوکیل بالبیع لا یجوز یؤید وشراؤه على التوکیل لانه یشر له نفسه وقال عمر بن
شیرین یؤید ان یجوز علیه على التوکیل ان یشیخ اسکران انما جازر علیه فلا یجوز عقده على موكله بل على كل جلابیج عند یف
فباع نفسه یف جاز فی قول الخیفة ر ح عن عمر بن اند قال یجوز وقد حسن ان یباع نفسه یف ر ح الا واما ما ذكره خیفة
بطل ان یباع البعد یف وكر من طعام لم یسینه کان الامر بالخیار ان یشیخ او یجوز البیوع ویعبر الکر للتوکیل علیه حصة من ثمنه
بعد وان یباع یف ثم زاد ویشتری کر العیة ویشیخ علیه حصة من غیره یجوز والکر للامر ان یف فی الکر ویشیخ ویشیخ نفسه
لا ترفع بل یفعل علیه او لفظ العقد على المشتري صار التوکیل مشتريا لکر یعین العیة فاذا اعار صاحب البعد كان على المشتري
مرد الالعق من البعد بل على جلابیج عند یف ویرحم فباعه فقبل الثمن وسلم البعد الی المشتري ثم ان التوکیل زاد ویشیخ

[illegible]

[illegible]

الكتاب اعلی انه بالبيان انما هو ثم يخرج الكتاب ثم يسبح ويحلل الحيا كما لو كانت اوجن وكذا لم يرد الا اذا كان على انما بالبيان انما
 ثم يخرج طلبة المولى في يد النياز قال محمد ربح لا يخلل بخاره ولو جاز لم يسبح لا يجوز وكذا لو كانت العبد لا يتم يسبح ولو صنعت في الحيا لم يسبح
 في جاز لم يسبح ولو جاز لم يولى جليل لم يكن على لم يسبح من جاز وان كان عليه من لا يجوز الا ان بعض الدين جعل وكل جليل لا يتغير
 له جارية وهي التي يشتري للمعاينة هي ذاتهم محرم من المولى او جارية حلفت المولى بغيرها ان يملكها جاز وقتن وكذا لم يسبح الا اذا
 اذا يشتري قريب من له ومع وثيق وكذا العبي الا اذا كان يشتري قريب نفسه ومع وثيق له او المالك او المولى او يشتري قريب
 العبي او قريب من ممتوه لا يجوز ذلك اعلی العبي والمعتوق وغيب على الاب العبي وان يشتري للمعتوقه قد يستولد بالملكاح
 في الزنا واستانه لا يلزم للمعتوقه ويلزم الاب قال وان اشترى تحق نفع لم للمعتوقه ولا على امر رجل نزوج امره قد ولدت من له او
 ثم ملكها لكانها من ان هذه الكتابه اشتري بعض اولادها ولا يصح شرها وعين المولى يشتري على المولى رجل قال غيره يشتري
 جارية بكذا فاطاها واشترى خبث امرأة او عمتها او غافلها من صناع او نسب لا يلزم الامر ويكون لو قيل شتر في نفسه وكذا لو اشتري
 جارية فبازوج او في حق زوج من طلاق بائن او جمعي او ذوات لا يلزم الامر وقال ابو يوسف في الكتابه العدة بالشهر ولم الامر
 فذكر في العيون من محمد ربح واشترى خبث امرأة المولى لا يلزم المولى وان شترى خبث امرأة المولى فمستطابا لم الامر قال ابو
 في القياس سواء اجعل في الحسن في الان في خبث المرأة يملك ان يسبح الموطوءة من ساقه بطلان التي يشتريها لو قيل وفي خبثه
 لا يملك ذلك الا بالطلاق المنكوح ويقتصر على انها يطلو ويشتري صغيره لا وطاهاها او نحو سبيته لا يلزم الامر ولو اشتري
 نصرانية او يهودية لم الامر وكذا العباية في قياس قول اخيه ربح وفي قياس قول اخيه محمد ربح العباية لا يلزم الامر ولو اشتري
 رعا فان لم يسلم له لو قيل جاز على الامر وحق الرد وان كان لو قيل علم بذلك لم الامر وكذا لو لم يسلم له وسوا البرة من كل عيب لا
 يلزم الامر ولو قال غيره يشتري جارية من طاهها ما يشتري من عيبه عند واحد او يشتري جارية وعملها من صناع او نسب
 عند واحد لا يلزم الامر عند ما قال زفر جاز لم الامر ولو يشتريها في مصنفين لم الامر عندهم وذكر في المشتري ان يشتري في
 لو قيل له جارية وبنتها لم الامر لا رعا وعلى كل وجه في الحال انما يلزم عليه على الاخرى لم على الاخرى على كل وجه لا
 يشتري جارية بكذا اعلمها من غلبه في يشتري عبا او مقطوعه عبا من اهل الجليل ولم يسلم بذلك لم الامر كان له ان يرد ولو علم
 لو قيل بذلك لم الامر فلو وكل جليل ان يشتري له جارية بكذا ما يشتري جارية فاشقت لا يقين لو قيل وان شترى جارية فغير
 انها حرة فمن لو قيل رجل امر بطلان يشتري عبا بعد عيبه بينه وبين الامر فقال الامور نعم ثم يشتريه واشبهه انه يشتري نفسه

[illegible]

الوكيل وان يملك الجبس يملك الفئ وسبقنا الفئ عن الموكل في قولنا بحقيقة ربح وقال ابو يوسف يملك بالي من قبضة
 الفئ حتى لو كان الفئ اكثر من قبضة ربح الوكيل بذلك الفضل على موكله وقال فرج يملك على الوكيل بالكر المصنوع لان من
 الوكيل لا يملك الجبس من الموكل فغيره صاحب الجبس الوكيل يشترط ان لا يشتري له شيئا فاما الوكيل على الفئ ومنه لا
 من الموكل الوكيل يشترط ان لا يشتري له شيئا فاما الوكيل على الفئ ومنه لا يشتري له شيئا فاما الوكيل على الفئ
 الوكيل على الفئ غير المصنوع بالكر اذا ربح الفئ لكره الوكيل لكره الموكل ان يربح على موكله الفئ وان يربح عن الفئ كذا
 بينه وبين الكفيل بما اذا ربح المصنوع بالكر على الكفيل ربح الكفيل على الاصيل ولو ابرأ الكفيل لربح الوكيل انما يربح
 الاصيل اذا ملك ما في ومروني اليه يملك انما عليك فربح المصنوع بالكر الكفيل استحقاق محض حتى لا يربح المرونا والم يملك
 ومنه لا يربح الوكيل يشترط انما يربح على الموكل لانه في الحكم كانه يشترط مقصد ثم يباح من الموكل فربح على موكله الفئ في الوكيل
 رجل قال غيره اشترى جارية بهذه اللفظ وهم وشاروا في الدنانير كان الوكيل بالدينار حتى لو اشتراه بالدينار كان يشترط انما يربح
 وكل رجل اشترى ربحه يعني الفئ فوكل الوكيل رجلا اخر فاشترى الثاني وذكر في الاصل ان المشتري يكون الموكل الثاني ودون
 الاول ولو اشتراه الثاني بخبرة الوكيل الاول لم يربح الموكل الاول وذكر الطحاوي ربح اذا وكيلا غيره ببيع جنة ولم يربح الفئ ولم
 قبل له ما صنعت من شيئين فهو جاز فوكل الوكيل غيره ببيع الثاني بالخبرة الاول بالجوهر الا ان خبره الوكيل الاول والموكل وذكر في
 الجاهل الصغير لو ابرأ الوكيل فوكل الوكيل فاجازوا وان باع الثاني بخبرة الوكيل الاول لم يربح من غير اجازة الوكيل فيه انما
 ذكر في الجاهل الصغير لو ابرأ الوكيل فوكل الوكيل فاجازوا وان باع الثاني بخبرة الوكيل الاول لم يربح من غير اجازة الوكيل فيه انما
 ان الوكيل ببيع والاجازة اذا وكيلا غيره ببيع الثاني واوجز والاول حاضر وانما جاز الوكيل الاول جازة الوكيل
 الاول في الحالين وذكر الشيخ الامام المعروف بخبره ربح على الكرخي ربح اذا كان يقول في المسئلة اختلف الرهين
 لكن اذكر في بعض المواضع ان الثاني اذا باع بخبرة الوكيل الاول جازة الوكيل الاول عليه عانة الشك لان
 الموكل الاول اذا لم يقل وكيلا ما صنعت من شيئين فهو جاز لم يكن الثاني وكيلا وكان يشترط الفضولي فلا يجوز ان لا اجازة الوكيل
 او الوكيل الاول كالفضولي اذا باع مال غيره بخبرة الوكيل الاول بالاجازة قال الشيخ الامام المعروف بخبره ربح
 على ان يربح وكيلا ببيع والاجازة اذا وكيلا غيره ببيع ابرأ بخبرة جاز في روايته وكذا ذكر في الجاهل الصغير ولا يجوز في روايته
 بخبره الامام والالاك وذكر في المسئلة ربح في شرح الركن ان يملك في باب الرهن اذا وكيلا ببيع الركن

[illegible]

نصفها ثم نشتري الموكل نصف الباقي لا يلزم الا فنصف الله شيئا او لو قيل: وان كان الموكل اشتري نصف الارض لا ثم يشتري
او قيل: لنصف الباقي جائلا لان في الوجود الاول تصرف لو قيل: في الاكبر قيل: حكم الخلفاء قد اجابوا بعد ذلك فلو كان الاكبر ملكا
جديدا في الوجود الثاني تصرف لو قيل: ثم يفتق نصفه باصله بما لا يفسد خلافا لما في حق نصف الذي اشتريه ولو كان ملكا
لان يرد الباقي الى الله شيئا او لو قيل: فاشترى الموكل كل الارض فمشتق نصفها كان لان يرد الباقي بجل امر جلال
له ودارا بالنصف فاشترى نصفه او فاشترى الموكل مع اخيه جارا لانه ان كان النصف للموكل لا يتصرف به بوجه النصف الباقي بل يرد
النصف له ودارا بجل بان يشتري النصف وارضه فمشتق بالنصف فاشترى وقاسم لو قيل: الباقي جازم او بطلت قيمة
الان كان فلو كان فيما كان او يوزن بخلافه او بطلت فيما كان او يوزن ففرض كانت القيمة تتساوى للقيس وفيما لا يكال ولا يوزن
بساوئله فلو يوزن بجل وفي الى بجل عشرة دراهم وامره بان يشتري له بجا خطه بزرعها وحق اليد واهم بزرع الخطه فاشترى الا
خطه فزرعها في وقت لا يخرج الارض فلو ان كان يشتري او قيل: في آوان الزراعة فزرعها في غير آوانها لم يضره الا في
الامور مثل تلك الخطه لانه صار مستهلكا بها في الارض في غير آوان الزراعة وان كان الامور يشتري الخطه في غير آوان الزراعة
كان الامور يشتري بالنفس فليس في درهم الامر لان الامر يشترى الزراعة فقيده بان الزراعة كالامور بزرعها فلو لم يزرع كل رجل
بشترى لانه في المشتري لو قيل: فاشترى الموكل بيس هذا ان كان القول قوله من يمينه ويكون لو قيل: يشتري بالنفس في يمينه
على الوكيل لا يلزم ان يبيع الموكل وحق على من كان بجل ثلثه امة لرجل فوكل الزوج رجلا يشتري لانه من مولا باشتري او قيل
فان لم يكن الزوج وحق بها بطل النكاح وسقط المهر من الزوج لان هذه فرقة جارية من قبل من المهر بطل المهر كما لو قبلت
ابن زوجها قبل الدخول او كانت امة فاعتقها مولا با فاعتق نفسها قبل الدخول او قبلها المولى قبل الدخول فانه يسقط المهر
الزوج في قول من يمينه مع هذا واما علم المولى ان لو قيل: يشتري الزوجها ووجوبها المولى مزوج قبل ثم ان الزوج يشتريها من اهل
قبل الدخول بها كان على الزوج نصف مهر المولا الاول لان الفرق ما جازت من قبل من المهر بها لان المهر لم يصير ملكا لبايع
من الزوج بخلاف الاول فاما المولى ان يشتري كان وكذا من قبل زوجها وعرفت تلك البيعة فان لم يعرف وكان الزوج
او قيل: منه شيئا ان كان القول قوله البايع من يمينه على مسلم الا ان يعقيم الزوج فبيعت على من كان ملكا بجل امر جلال ان يشتري من
فلان من مولا موهبة هذا فلو قيل: فان اشتري الوكيل كان يجب المشتري للامر على الامر الموهبة فمولا قال في الكتاب
رجل قال فغيره ببعده من فلان غريمي جارا على او قال صاحبه على عبده فاعماله على فعل الماه ذلك كان على الله في

[illegible]

[illegible]

ان يزوجه امرأة فزوج امرأة متاعها الموكل قبل التوكيل بازاء المكن للموكل شكى اليه من سوء عظمها او غير ذلك ولزوج الموكل اكثر
مازوجه الموكل حسب التوكيل لا يجوز وتزوج امرأة اكثر من مهر مثلها جاز في قول الخفيف ربح ولا يجوز في قول صاحب ربح اذ ازوج اكثر
من مهر مثلها بما لا يتجاوز الناس فيه وتزوج امرأة دفعا او خمسة او نحو ذلك لا يجوز عنه الكل ويصحح انه على الاختلاف
وتزوج به سبب يباذره ان تزوجه امرأة خلف الموكل بمثلها فاشان تزوجه لا يجوز النكاح ويصح الطلاق ولو بطل ان يزوجه امرأة
ولم يسهلها فزوج امرأة ليست بمثلها جاز في قول الخفيف ربح لا طلاق للفظ كما هو الاصل عنه وحده جاز في القياس جاز في الا
سحان لا يجوز ولو وكلت المرأة رجلا ان يزوجه فزوجها من غير موكل صحح انه لا يجوز في قولهم ولا يجوز للموكل ان يزوجه حبسا
او نحوها او نحوها التوكيل بالتزويج ليس ان يوكل غيره فان فعل فزوج الثاني بخسرة الاول جاز رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأتين
في عقد فزوج ثلثا في عقد ذكر في بعض الروايات ان ذلك يتوقف على الاجازة وكذا لو امره ان يزوجه امرأة فزوج امرأتين
في عقد وكذا لو امره ان يزوجه ثلثا في عقد فزوج اربعاً في عقد وفي بعض الروايات لا يجوز ذلك هو الظاهر وعن بعضه ربح
قال اولاً جاز وليها الامر وحده قبل وكل رجلا ان يزوجه هذه المرأة فتزوجها الموكل بنفسه ثم طلقها المكن للموكل ان يزوجه من
الموكل وتزوجها الموكل بنفسه التوكيل جاز فان طلقها كان لان يزوجه من الموكل ولو وكل رجلا ان يزوجه هذه المرأة فافترق
وطقت به الحرب والديان فبعضهم سميت فاسكت فزوجها الموكل من موكل جاز رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة فتزوج
حرة لا يجوز وان تزوجه مكاتبه او مدرة او ام ولد جاز رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة فزوج امرأة على ان امراسه اجاز النكاح
ويصح له طلاقها او وكلت امرأة رجلا ان يزوجه واجازت الصنع فاصح التوكيل في رجل ان يزوجه امات التوكيل كان للمهر ان يزوجه
ثم مات التوكيل كان للمهر ان يزوجه وكذا في سائر الوكالات رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة فزوج التوكيل بنسبة لا يجوز في
قول الخفيف ربح الا ان يزوجه الموكل عنه صاحب ربح النكاح كسيرة فزمت جاز وانما بنسبة فزمت لم يزوج رجل قال الخفيف
طاعة على ما به ورم فان ابنت فاعطى ائتين فابنت الامة فزوجها اياه على ائتين لزم الموكل رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة كن
طاعة فان من قبله فلان فزوج من قبله اخرى او من قبله اخرى لا يجوز رجل كل رجلا ان يزوجه امرأة فزوجها بثلث فزوجها بثلث فزوجها فاذن
اقتل فان وقع النكاح على النكاح جاز الاول وبطل الآخر وان وقع ما يبطل النكاحان جميعا ولو ان فزوج رجلا
في عقدتين او نمسا في عقدتين فمفرق كان للزوج ان يختار حده في الاختيسر لا برب منهن ولو كل رجلا ان يزوجه امرأتين في
عقد فزوج امرأة وحده جاز ولو وكل رجلا ان يزوجه طاعة فاذنهما زوج فماتت فزوجها لا طلقها ففقت عندها فزوجها

[illegible]

روح الوكيل بالطلاق اذا وكل غيره ولا يبيع فان وكل غيره فطلعت امرأتها في خبزة الاول وطلعت بالاجنبي فاجاز الوكيل لا يقع طلاق ولا ينفق
 وكذا الوكيل لا يحاق لجلوف البعيع والخلع والكتابة فان ثمة فادخل الوكيل بطلا ففعل الثاني خبزة الاول واجاز الوكيل
 اجازته ولو وكل رجل ان يخلع امرأته ثم طلعها الزوج وابانت بوجوه من وجوه ثم تزوجها في حصة ودفع بالايكون للوكيل ان يخلعها
 وكل رجل ان يطلق امرأته حصة فطلعت الوكيل شتين لا يقع شيء في قول خبيثه روح وقال صاحب روح حصة ولو وكل
 رجلا لا يفتق نصف عبدة فاعتق الكل قال ابو خبيثه روح لا يقع شيء ولو وكل رجلا ان يعتق كل عبدة فاعتق نصفه عن نصفه في
 قول خبيثه روح وعنه ما عتق كله وقوانين رجلين بكل حصة منها عبدة فوكل احدهما رجلا ان يعتق عبدة ووكلا الاخرين الوكيل الغير
 ان يعتق عبدة فقال الوكيل عتقت عبدة ما عتقت الوكيل قبل البيان في القياس لا يقع حصة ما عتق في الاستحسان عنهما جميعا
 يسمى كل حصة منهما في نصف قيمته رجل وكل بطلا بالطلاق فطلعت الوكيل قبل ان يعلم بالوكالة لا يقع طلاقه رجل وكل بطلا ان
 يبيع ثلث تطلعات من المرأة بالف درهم فباعها الوكيل واحدة بثلاث الا ان يقع شيء الوكيل بالخلع لا يملك قبض البطل
 وكل بطلين بالخلع فخلعها حصة ما لا يجوز وكذا لو طلعها حصة ما واجاز الاخر لا يجوز حتى يقول الاخر طلعها رجل لا يبيع نسوة قال الرجل طلق
 امرأتى فقال الوكيل طلعت امرأتك كان الخيار الى الزوج وان طلق الوكيل حصة بعبدة فقال الوكيل لم اعن هذه لا يصدق رجل قال
 غيره طلق امرأتى فطلعت الوكيل ثلثا فلكان الزوج فزوى الثلث يبيع الثلث والام يقع شيء في قول ابو خبيثه روح وفي قول صاحب
 روح حصة رجل قال الرجل طلق امرأتى فعت جعلت ذلك ايك يقتصر ذلك على الخليل ولو وكل الرجل احدى امرأته ان تطلق صاحبها
 لا يقتصر على الخليل ولو قال لامرأة وكتبت بطلا فقتصر على الخليل وهو موقوف كالمو قال لها طلقت نفسك اذا كان الرجل وكيلها
 بالخلع من الجانبين فانه لا يبيعت من الجانبين في حصة الرأيتين رجل اراد سفر فحاصمته المرأة فوكل الرجل وكيلها بطلا
 ان لم يبرح الى وقت كذا وخرج الى اسفر ثم كتب الى الوكيل بالفرز اخلف فيه الماخرون قال خمس الا ان يبرح خمسة يبيع
 عزله رجل قال غيره وطلع امرأتى فان ابت فطلعت فابت المرأة فطلع فطلعت الوكيل ثم طلبت الخلع فخلعها الوكيل في حصة وذكر في
 جميع التعارض ان الطلاق الاصل النكاح رجبيا بانخل الوكيل وهكذا ذكر في الاصل رجل وكل رجلا ان يخلع امرأته فخلعها على درهم و
 اجاز في قول ابو خبيثه روح ولا يجوز في قول صاحب روح الاجابة بوجوه في الناس ولو وكل الرجل امرأته ان يخلع نفسها فخلعت نفسها
 منه بطل او من غير لا يجوز ذلك الا ان يقرر الزوج برجل قال لامرأة شترى طلاقا منك مني فاشتريت ففدت وكتبت لك فقلت
 اشتريت بكذا وكذا النكاح فذلك بطلا رجل قال غيره انت وكيلي في طلاق امرأتى ان شاركت او ادركت لم يكن وكيلها حتى

فان قيل هل هذا هو المعنى الذي مر عليه في قوله تعالى
 فان قيل هل هذا هو المعنى الذي مر عليه في قوله تعالى

النفس و قال فنفية بواليت رولا يكون كفيلا وما قال نفية ابو جعفر في قربان حوت اناس و ذكر في المومل قول انكسب
 بعرفت فلان و انما منعت بعرف لا يكون كفيلا و من حيث سماع ان في اعل سماع اناس و عرفهم و ما قال فلان شتاني مست او قال
 فلان شتاني مست فاعلم ان يكون كفيلا بنفس و قال بنفسهم ان قال شتاني فلان برن يكون كفيلا بنفس المكان العرف و فيه كلمة
 الايجاب قوله فلان شتاني مست لا يكون كفيلا لم يوجب على نفسه شيئا راعاه انما خرج من فاعلم ان يكون شتاني فلان برن
 قوله فلان شتاني مست يكون كفيلا مكانهم فرواين العرف و الفارسية و في الفارسية جملوه كفيلا بنفس و قوله انكسب
 فلان و انما منعت بعرف فلان لا يكون كفيلا و لو كان بعرف فلان على ما رواه امره ان يله عليه و لو علم الكفالة بما هو شرط شخص
 يقول انما مست اخرج و انما ابا المصطفى و انما منعت فلان الا جبري الا انما كفيلا بنفس فلان لا يصير كفيلا و كذا لو علم الكفالة
 بهذه الاشياء فان من الكفالة بما هو سبب الحق او سبب الامكان تسليم الحق يقول انما مست لم يطلوب الجمله فلان كفيلا
 انما مست فلان ضار كفيلا بنفس لانه متعارف و لو جعل الكفالة متعلية ان اجل جبري فلان يقول كفتل بنفس فلان الى بنت الصفا
 او الى اباس او الى خروج الحاج او الى خروج العطايا جازة خير الكفالة الى ذلك الوقت و لو قال كفتل بنفس فلان الى اب
 يصير اسما او منسبا الى غير كفيلا في الحال و يطل الاجل و كذا لك الكفالة بالمال و كل جهاد يحملها الكفالة بالمال تحملها الكفالة بنفسها
 و لا ملا لها كفتل رجل بنفس رجل على ان لم يوات بعد الوفا ان لم يوات بنى يوم كذا انما كفتل بنفس فلان آخر لفظ
 على ذلك الرجل قال ذكر الخصاف روح انه يجوز انه الكفالة عنه ما خلا ما فرج رجل كفتل بنفس رجل الى ثلثة ايام و ذكر في الاصل
 يصير كفيلا بـ الايام ثلثة و جعله بغيره ما قال الاثمة انت طالق ثلثة ايام فان الطلاق يقع بـ ثلثة ايام و كذا لو علم بـ
 بالثمة الى ثلثة ايام يصير مطالب بالثمة بـ الايام ثلثة و من يصير روح انه يصير كفيلا في الحال و قال في الطلاق يقع الطلاق
 انزل انما قال نفية ابو جعفر يصير كفيلا في الحال قال و ذكر الايام ثلثة فانه يصير المطالبة الى ثلثة ايام لانه جازة الكفالة الاثرية
 ان في الكفيل بـ نفس المبلغ في بـ قبل الايام ثلثة لغير المطالب على القبول كمن عليه الدين المبلغ او لا يقبل قبل بـ قبل الاجل
 لغير المطالب على القبول و ما ذكر في الاصل انه يصير كفيلا بـ الايام ثلثة و لا بد ان يصير كفيلا مطالب بالثمة بـ الايام ثلثة و من
 من المشايخ خمسة و انما بـ الكتاب و ما رواه لا يصير كفيلا في الحال و انما بـ الايام ثلثة بـ تسليم نفس في الايام يصير كفيلا
 الا يخرج من الكفالة بالمسلم و قال نفس الاثمة الحلو في روح في قول يصير روح انه يصير كفيلا بـ الايام ثلثة و
 يملك بـ انما بـ عرف الناس و من يصير روح في رواية اخرى اذا قال انكسب بنفس فلان عشرة ايام و قال ثلثة ايام

به برى الكيفى رجل كفى بنفسه رجل الى الليل وقال ان لم يوفى به غدا فعلى المال الذى لك عليه ثم احقنا فقال الكيفى ونسكت
 وقال الطالب لم توافنى به كان القول قول الطالب لال لازم على الكيفى لان سبب وجوب المال التزام المال بالكفاة لان الكفاة
 شرط الكفاة فلا شئت بقول الكيفى رجل كفى بنفسه رجل على ان ان لم يوفى به فى وقت كذا فعليه المال الذى عليه فكتب الطالب
 على لاجل فطلبه الكيفى فلم يجبه فادعى الطالب ان شئت على ذلك قال لا لازم على الكيفى وكذا ان شئت على الكيفى كما ان
 الكيفى لا يقول به فى ذلك المكان وطالب الطالب به فنهى فكتب الطالب كان لازم على الكيفى فى قول المتأخرين من
 روح وهو قول ابى يوسف روح او ان يثبت الطالب برى الكيفى الامر الى القاضى فيصيب القاضى وكما ان يثبت الكيفى الى الكوفى
 ونسكت به اما قال فى شهر شىء على انه بالخيار تامة ايام فمدى الى ان يرفعه فكتب الطالب الى القاضى فى قول ابى يوسف فكتب
 وكما ان يثبت القاضى فنهى شىء عليه وعلى قول الشيخة ثم كبرج لا يثبت القاضى خصما للمالك فى السليتين وكذا وطفت الرجل بمقتضى
 من مطلق اليوم فكتبه فطلب القاضى وكما ان يثبت فى ايدى الدين لان الطالب منعته فاصد للاضرار الى الكيفى والعهرم والقاضى
 نصب بالطلب فكتبه كذا وقال القاضى رجل كفى بنفسه رجل على ان ان لم يوفى به فى وقت كذا فعليه المال الذى له لطلبه
 المتكفول به وشهد الكيفى فى الكفاة على انه برى من الكفاة او اوفاه للمجدة الا اعظم فوافى به فى ذلك المكان لم يزد واشتبه على ذلك
 قيب الطالب برى الكيفى من الكفاة بنفسه والمالى جميعا وكذا لو كان ذلك فى الكفاة بنفسه وجه لان الكيفى منها جعل شىء
 بكرة عن الكفاة فصار المتكفول به مجده فى ذلك الوقت دون ستم الى الطالب ولو كفى بنفسه رجل الى ان على ان ان لم يوفى به
 غدا فى المسح فليد المال الذى له عليه وشهد الكيفى على الطالب ان ان لم يوفى الطالب غدا فى المسح فكتبه منه فهو برى ثم التقيا
 بعد ان فقال الكيفى فكتبه وقال الطالب اوفى لا يصح حبها على الاخر والكفاة على الكيفى على حاجها والمال لازم على الكيفى
 وان اقام كل وجه منها سببته على الموافقة فى المسح ولم يشهد لان الكيفى دفع المتكفول به كانت الكفاة بنفسه على حاجها ولا يرام
 المال على الكيفى لان الموافقة شرط الكفاة فلا شئت ذلك على التجاه الاخر فان اقام سببته وقع التعارض بين سببتين
 فلا شئت ما اوجاه حبها والنسب فمدى من كبر فعل غيره كان القول قوله لا يمتسك بالاصل ومن ادعى فعل نفسه لا يقبل قول الاجته
 ودوام الكيفى سببته على الموافقة فى المسح والقسم الطالب سببته برى الكيفى من المال فنهى ولا يصح ان الطالب سببته للموافقة واذا
 الكيفى فنهى الطالب الى الطالب فى غير المسح الذى كانت فيه الكفاة وسكت فاضر وسلطان برى الكيفى فى قول حبيبته روح
 لم يكن الكفاة فكتبه وقيل صاحبها روح او برى حتى يدعى له فى المسح الذى كانت فيه الكفاة وان كانت الكفاة فكتبه كذا على نفسه

[illegible]

رجل على انه ان لم يثبت - فمعه في ذلك المال لان منه اذا استعمل في الدين برأيه او بغيره فكله هو قال في هذا المال الكفيل من قبل
ان اعطى الطالب كفيلة بنفسه فمات الاصيل برى الكفيلان وكذا لو مات الكفيل الاول برى الكفيل الثاني رجل كفيل بنفسه رجل
ثم ان الكفول نفسه من الاصيل كفيلة اخرى بنفسه لا يبرأ الكفيل الاول رجل كفيل بنفسه رجل في ان ان لم ينفذ الى الطالب فعليه
المال وهو موقوف وراهم ثم ان الطالب برى الكفيل عن الكفالة قبل ان ينفذ اليه قال في رجل برى الكفيل ولا يثبت برأيه الكفيل
بموت فانه لو مات الكفيل كان وارثه بمنزلة الكفيل ان وفد الى الطالب برى وان لم ينفذ حتى مضى الوقت كان المال في
الوارث وكذا لو مات الطالب فنفذ الكفيل للكفول به الى وارث الطالب في الوقت برى وان لم ينفذ في زمانه المال رجل
او على رجل ان يرضيه ثوبا فاشترى من المدي عليه كفيلة بنفسه قال الكفيل ان لم يرضه على هذا فليكن مع قية الثوب عشرة
درهم وقال الكفيل لابل عشرة دراهم انك المكفول قال في رجل برى في قباس قول الخليفة روح وقول لا يرضيه الا عشرة
درهم وفي قول يسير برى في رجل برى عليه ما يرضى على نفسه وان لم يقبل الطالب بطل ثقل لا يرضى كذا في قوله
فان غاب عنك فانما ضامن لا غاية فغاب المكفول به الى الكفو ولم يطالب المكفول له ثم دفعه الكفيل اليه بسببه وجوه من الكفو
فالكفيل ضامن للمال لانه على الكفالة بنفسه وهو قال في رجل كفيل كذا في نفسه فان غاب لم اداك فانما ضامن لما عليه
غاب قبل ان يدا في زمانه المال وهو بمنزلة ما هو قال ان غاب قبل ان ادا فكيف وقول فان غاب فلم اداك فانما ضامن
لا غاية بل على ان يدا في سبب الغيبة الطالب اذا عاق برأيه الكفيل بنفسه بشرطه على وجوه ثلثة في وجهه في البراءة و
شبهه في الخوان كفى رجل بنفسه فابراه الطالب عن الكفالة على ان يعطيه الكفيل عشرة دراهم جازت البراءة وبطلت شبهة
وان صابح الكفيل المكفول له على ما ليس به عن الكفالة لا يرضى الصلح ولا يرضى المال على الكفيل ولا يبرأ الكفيل عن الكفالة في رواية
الجامع وحديثه في رواية الخوالة والكفالة وفي رواية اخرى يبرأ عن الكفالة وفي رواية اخرى البراءة وشبهه بها وصورة ذلك رجل
كفيل بنفسه رجل واما عليه من المال فله الطالب على الكفيل ان ينفذ المال الى الطالب يبرأ عن الكفالة فمضت جازت
البراءة وشبهه بها وفي وجه لا يجوز كذا في وصورة ذلك رجل كفيل بنفسه رجل خاصة في رجل الطالب الكفيل ان ينفذ اليه
المال ويرجع بذلك على المطلوب فانه يكون ابطلا وانه لم يفصل في الكفالة بالمال رجل كفيل بنفسه في رجل كفيل بنفسه
وجلس النكاح العين مائة في يده كانه رواية والعارية واموال المضاربة وشبهه كذا في الصناعة والعين مستأجر وما كان في ضمان
لا يرضى الكفالة به وان كان العين مضمومة على صاحب اليد كالمضيق بسبب فاسد والمقبوض على سوم شبهه او نحو ذلك

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الأصل وكنهه الخبيث في الجرد واذا قال الآخر في فعلان الالف التي لم يعل ففعلانا وادى اليه يكون مستقلة ما في الضمان ولا يرجع على الآخر
 الا ان يكون غليظا فلا يرجع عليه كذا في قوله قصه والاسم الثاني رجل قال لاخر ادعني الى فعلان الالف ثم ولم يعل
 ولا انها لك على من فيها الامور ففعلانا لا يرجع بما ادى وان لم يكن غليظا لا يرجع وقال ابو يوسف يرجع في الواسع
 وغليظا هو الذي يكون في حاله كالمولد والولد الزوجية وابن الاخ الذي في عياله او ابيه وشركه فان كان في
 وذكر في بعض المواضع غليظا هو الذي في نفسه منه الرجل ويطلبه ويدينه ويضع عنه المال وان لم يكن في عياله وذكر في الأصل
 امره في العياله ان يعطى رجلا الف درهم فصار عنه ولم يعل ففعلانا ففعلانا لا يرجع في عياله وذكر في الأصل
 وان لم يكن في عياله لا يرجع الا ان يعطى على وذكر في الأصل رجل قال لغيره وليس غليظا ادعني الى فعلان الالف درهم في
 الامور لا يرجع به على الآخر كمن يرجع به على عاقب قال لانه لم يعل في عياله على وجه الجرد ففعلانا لث رجل قال لاخر سب ففعلانا
 في الف درهم ففعلانا الامور كما كانت الالف من الامر ولا يرجع الامور على الآخر ولا على الفاعل ولا يرجع في الهبة والادع يكون
 مستقلة ما وتو قال سب ففعلانا الف درهم على اني ضامن ففعلانا الهبة ويضمن الامر للامور ولا يرجع في الهبة ولا يرجع الادع
 ولو قال اقرض فلانا الف درهم فاقضه الف درهم ففعلانا الامور لا يرجع على الآخر ولا على الفاعل ولا يرجع في الهبة ولا يرجع الادع
 ففعلانا من الهبة من مال نفسه ففعلانا لا يرجع على الآخر ولا على الفاعل ولا يرجع في الهبة ولا يرجع الادع
 بطلانك وذكر في الف الف درهم على رجل ففعلانا او اعطى على عيب او اعطى على عيب او اعطى على عيب او اعطى على عيب
 المسائل ولو امر رجلا بان يقيم دينه ولم يعل على اني ضامن ولا على ان يرجع بذلك على امره على كل حال رجل عليه الف درهم
 ففعلانا رجلا ان يعطى الطالب الالف التي عليه وقال الامور قضيت قصه الامور وكذا صاحب الدين لا يرجع الامور على الآخر لان
 الامور بقضاء الدين كمثل شبه ارباني ومنه فاذا لم يسلم داني ومنه لا يرجع الامور على الآخر كما لو قيل بشبه العيس اذا قال شربت و
 قضيت الثمن من مال نفسي وصدة الموكل وكذا لو قيل لا يرجع الكوكل على الموكل فان قام الامور بسببه على قضاء الدين بثلثي سببه
 ويرجع الامور على الامر وسبب الامر من دين الطالب ويوان مديونا قال غيره ادعني الى فعلان رب ديني الف الف ففعلانا من دينه الذي في سببه
 على اني ضامن لها فقال الامور وضعت وصدة الامر وانكر الطالب حلف يرجع الامور على الامر ولا يرجع الامر من دين الطالب لان لا تقضا
 لم يثبت يقول الامور وضعت وصدة الامر الطالب فقام الامور بسببه على قضاء امره يرجع الامور على الامر ولا يرجع الامر بسببه ويوان
 قال لرجل ادعني الى فعلان الف درهم ففعلانا دينه الذي لم يعل على اني ضامن لها فقال الامور قضيت وصدة الامر وانكر الطالب حلف

[illegible]

[illegible]

جنبه به صاحب فخر و ذکر الصفا و می رسد فی شبهه و اما از قبل الفروع الیه کتاب فخر و مؤلفا فیه فرموده المال و من یستفید روح
 فی شبهه و اما دفع الفروع الیه کتاب السیفه ثم ابی ان یضیح له ذلک الاعمال علی الاول انه لا یمر المال بالیمین و یقول
 کتبها لک علی او قال اشتها لک علی و جعل فرض رجل علی ان یتب له بذلک الی بلد کذا لایخیر ذلک و ان یستفید من غیر
 شرط و یتب له ذلک الی بلد آخر سفیر جاز و کذا و اما قال الرجل غیره کتب الی موضع کذا علی ان یتب لک الی ایام فذلک
 فیراد ان الفرض سماعه و حقه و انما کان فی الفرض الاحکام عارضا فله شبهه بالمعاوضه یفیه شبهه عارضا و من یستفید من
 الیوم کثیر من الفضل و جعل فیه جبر الی مدینه من الدائم ثم فیه الی الجبر خروج الاجیر من الدینه شیئا من السوء
 زبان ثم کتب الی اجیره الی الرجل سفیر باسم رجل فلما وصلت السفیره الی الجبر قبلها و ادی بعض المال و بذل لصاحب فخر خطا یا
 باقی ثم و رد الی الاجیر کتاب من الاستاذ ان لا تقبل السفیره الی کتبها البک باسم فلان و ان کتب قبلها فانه توفه المال و رد
 علیه کتاب السفیره فنفذ الی فی ذلک فنه بدل الامر الی الجبر ان یستفید من او الباقی قال روح النحان المکتوب و اما
 صاحب فخر دفع المال الی الذی کتب له السفیره و ضمن له المکتوب الیه مع ضمان الاجیره و لا یكون للاجیر ان یستفید من او و اما
 و ان لم یکن صاحب فخر دفع المال الی المکتوب الی الجبر ضمان الاجیره و کان للاجیر ان یستفید من او و الباقی و لا یكون له ان یستفید
 ما دفع الیه و اما ان کان الاجیر ضمن المال لصاحب فخر فان لم یضیح کان له ان یستفید من دفع المال الی صاحب السفیره فی الجبر
 قال بن النضر لیکون ضمانا له ان یفر بالمال و یتب لک فلان علی من المال کتب کتب و یشهد علی ذلک شهودا و او سئل روح
 عن رجل اور دالی بعض التجار من رجل سفیره فاعطاه التجار بعض المال و بقی بعض علی کثیر له لصاحب فخر ان یقبل الباقی
 یا و الباقی قال محمد روح النحان المکتوب الی قبل المکتوب الیه و کتب الیه ان یفر علی صاحب فخر فانه لک المکتوب الیه لک
 و اقران المال و یکن المکتوب الیه المکتوب الیه علی دفع الباقی فان لم یفر المکتوب الیه لک المکتوب الیه لک المکتوب الیه لک
 یفران المال و من علیه المکتوب الیه لک المکتوب الیه لک المکتوب الیه لک المکتوب الیه لک المکتوب الیه لک المکتوب الیه لک
 ضمان و یفر من رجل ادی علی غیره انه ضمن له من فلان ان یفر له فلان علی من المال کتب کتب و یشهد علی ذلک شهودا و او سئل
 بعض المضمین المملکة الی من یفر له فلان ان یفر له فلان علی من المال کتب کتب و یشهد علی ذلک شهودا و او سئل
 او جده الذی یروی فی قال روح و من یفر من فلان علی من المال کتب کتب و یشهد علی ذلک شهودا و او سئل
 و ان لم یفر من فلان علی من المال کتب کتب و یشهد علی ذلک شهودا و او سئل

الحال عليه من ما وان كانت له حقيقة بوجه كانت عند الخالق فيه وبذلك اودع الله تحت تلك الالهة ويجوز ان يكون على الخلق
الحوادث متحدة بعصب عند الخالق عليه ما ينبغي ان يطلب الحوادث وان كان ذلك فالتعصب لا يتصل بالحوادث كما كان في زمانه بل الخواصة فيكون العلمان
فانما مقام تعصب ما دام الحال الذي تعصب به الحوادث كما يكون في حال ان خياله ماله ولا يتصور من الخيال عليه ان ذلك الحال صار شقولا
بما له الحوادث وان كانت الحوادث مطلقة وبطلان من يتطلى الخيال عليه ومن في يده كان للخيال ان خياله دينه او عينه من الخيال اية وهو كانت
الحوادث متحدة بغيره كان للخيال عليه ثم انما خرج من حيث هو رتبة او رتبة طوعا او عيبا قبل التعصب او رتبة
فانما هو انما كان الجب الجب قبل ان يتصل بالحوادث ثم من الخيال عليه ولا يتصل بالحوادث استحقاقا وان استحقى الجب ليس به بطالت الحوادث قيا ما استحقا
في رواية الاصل من الكفاية وكذا ان كانت المولى ام ولد ونعم حال عليها غراما من غرامه يسد الكفاية ثم مات للمولى بنتى ام ولد
يتصل الكفاية ولا يتصل الحوادث استحقاقا وان كانت الحوادث بالحق كانت للخيال عليه ثم ان الخيال له ابرار الحوادث
عليه من بالحوادث يرى للخيال والخيال عليه من الخيال له الخيال بالحوادث والخيال عليه بالابرار ويرجع للخيال بدنه على الخيال عليه ولو
وسب الخيال له مال الحوادث للخيال عليه فخره وبطلان ما كان للخيال عليه ولا يكون للخيال ان يرجع بدنه على الخيال عليه
ولو كانت الحوادث متحدة بوجه كانت عند الخيال عليه فخره وبطلان ما كان للخيال عليه ولا يكون للخيال ان يرجع بدنه على الخيال عليه
كثيرة لا تعين المولى شيئا فخرها بالخيال ولا يسلم اودعته الى الخيال ليدل يكون ميسره من غرام الخيال بالخصص ولان الخيال عليه
اودعته لنفسه وقدره من الخيال ليدل ان نفسه كانت اودعته ولم يكن متبها ما سخرنا اودعته صاحب الدين حال بدنه على
رجل فخره المولى على ان يكون له يكون يرى ما جاز فان مات الخيال له فخره الخيال عليه ووسب الخيال له المال من الخيال عليه
لا يرجع الخيال عليه على المولى بشيئا وان مات الخيال له فخره المولى كان المولى الذي عليه اصل المال ان يرجع على الخيال
عليه لان الخيال له مطالبته الخيال عليه فاختل ذلك في وارثه رجل له على رجل الف درهم فاحال صاحب الدين جلا على المولى
التي له عليه فخصم الخيال له المال من الخيال عليه فقال للخيال لعا بفض ما كان لك على شيئا وانما امرتك بقبض المال منه بطريق اذ كانت
وطالبه بدنه المقبوض اليه وقال لعا بفض بل كان لي عليك الف فاحلستي بها عليه كان يقول قول الخيال لان القابض على
عليه وينا هو بغيره وتكون الخيال عليه في الحوادث وقال للخيال ما كان لك على شيئا وقد قضيت منك ما تركت لي ان ارجع
وقال للخيال لابل كان لي عليك الف فاحلستي بها عليه وتكون الخيال له فخرها وارث الخيال ان يقبض ماله من الخيال عليه
وقال عليه بوجاهة ولم يكن له على دين قال اودعته روح الا صدق ولا يقبل ميسره لانه فضا على الغائب قال محمد بن جريح

ووفقى بين الخيال والحق الذي عليه اصل الال كان المحل ان يرجع بدنية على الخيال عليه لان قصدنا انفسه في وقت كلفنا انفسه ووفقى بين
بين الخطاب بالانفس المحل الذي كان له ان يرجع على الخيال عليه بدنية كما كسب منها وليس المقصود ان يرجع على الذي عليه اصل
الال لانه يشترط ووافقت المحل والخيال على كل وجه بينهما على ان المقصود في قصده انفسه ولم يرب بين انفسه انفسه
بسيطة يرجع الى قول المقصود عن ايها قضيت فان مات المقصود في فعله لسانا وكتاب كان المقصود من الخيال عليه لان انفسه يكون
عن المطلوب على ان ياتي اذا حال غرا على المشتري حواله عقيدة بالتمسك لا يمتعي للسان حتى لا يحرم ووافقت المحل على ان يرجع
الكان للسان من المحسوس في ظاهر الرواية وذكر في العلق من الاملا اذا حال الزوج امرأة بعد اتمامها على آخر كان للزوج ان يدخل
فيها في قول يفتتح روح ووافقت المرأة على زوجها بالمهر غرا على ان كان لها ان تمنع نفسها لان غرا بانفسه تركبها فاعلم يحصل العدة ان
وكبها كان لها حتى لا يدخل عليها العدة لرجل فاحلها على رجل ثم ان الخيال عليه حال الخطاب بها على الذي عليه اصل وذكر في الفتاوى
ان الخيال عليه يبرأ منه وان نوى الال على الذي عليه اصل لم يبرأ منه الال الى الخيال عليه الاول وكانه جعل الحواشي على الاصل فيفتتح
الا على ولب ما قضيت الاول لا يجوز واليه الال لرجل لرجل مال فحال الخطاب للزوجين اطلقى بما لي عليك على فان كان على
فما من ذلك ففعل فهو جائز وان خيسته بالال انما يشاء لانه لا يشترط الضمان على الخليل فتجعل الحواشي كما ان الحواشي كانت خطأ
برائة الخليل كما ان رجل حال رجلا على رجل حال فبالخيال عليه ذلك ثم ساء الخيال له وان كان محبة الى الخيال عليه ان يكون
عليه شي قال ابو يوسف لا يصعد الخيال له وان قام بيته انه حجة لا يفضل بيته لان المشهود عليه نائب النجاشي الخيال عليه
حاضرة وجد ان لا يبرأ من الخيال له بيته كان حجة في الحواشي لا يكون الفعل قوله في ذلك رجل حال امرأة بعد اتمامها على رجل قبل
الحواشي ثم غاب الزوج فاقام الخيال عليه بيته ان كانا فاسد او بين تلك بعد الايقين بيته لولا دعوى على المرأة انما كانت
ايرت زوجها عن صداقها وان الزوج اعطى بالمهر وابع بعدتها منها شيئا وقضيت بثلث بيته وان كان السبع غير مشهود
لا يفضل بيته وكذا اذا كان مضمونا به فاقام بيته لا يفضل بيته الخيال عليه وكذا في الخليل رجل يشتري من رجل بيته
بانت وبيعهم وكل من ثم ان الفصل حال البائع على رجل ثم ان البائع اراد ان يبرأ من الخيال له بيته في كل من ذلك لان الفصل فاقام
المشتري ووافقت المحل المشتري بالتمسك على رجل لا يمتعي له مطالبته المشتري يشتري من رجل غيبه او يقبضه ثم ان المشتري حال البائع
التمسك على رجل المشتري عليه مال ثم ان المشتري نقد المال من غيبه من الخيال جاز ولا يمكن الخيال عليه ان يرجع بذلك على المشتري
وكذا في انفسه اجنى من يشتري وان قصده اجنى عن الخيال عليه كان الخيال عليه ان يرجع على المشتري لان انفسه الاجنى على الخيال

عليه برزقا افتخار عليه وقرضا والجنس دم سبب كان القول قوله في ذلك فان كان الاجبي تباينة كانا كان النصارى من الخيال
عليه وهو ليس بمتلاجل استهري من رجل دابة وقبها واحال الباني البني على رجل نعم ان استهري وجدا بالدابة عينا مسته
عنه انما هو كمن استهري من ربح المني على الباني ولكن الباني لم يلبها على الخيال عليه استهري ان كان الخيال عليه وانما هو كمن
القول قول الله ان لم يجد النعم من الخيال عليه وكذا لو كان الرد لم يبرقها فانه لا يرفق المال من الباني وان كان يبرق
فانه انما بطله القاصور والدابة ربح استهري باكان له على الخيال عليه وانما لم يبرقها الباني المربح والاب كتاب
الصالح فصل في النسخ عن الميراث والوصية اذا صولحت المرأة من قتها وصلة قها الدونة يعترفون بها جاحا عاتقا من
الزكاة بين على انفس نسوشت عن الكل على ان يكون نصيبها من الدين للزكاة او حثرت عن الزكاة ولم يفل سنيها كمن
باطلا لاها تيسير ملك نصيبها من الدين للزكاة ونيلك الدين من مير من عليه الدين يعوض باطل وادفد العفة في حصة الدين
في الباني اباية تيسير به لان من نصيبه ان العفة وادفد في الصنف لعب متناول بعينه في الكل واما عند ما تفلان الدين
مال حقيقه فادفد في نصيبه نيلك مايس بالصل في الكل كالجميع من حرجه جابها صفة وحصة فانما للسلطان
لجورهم النسخ على ان يكون نصيبها من الدين لوارث عطف في ذلك ان استهري المرأة من الوارث مينا من ايمان الوارث
نصيبها من الدين في نيل الوارث على غريم نصيبها من الدين من نصيبه ان النسخ بينهم من غير ان يكون في ذلك
في النسخ وان صاغت دونه ووجها من ايمان الزكاة فاعده دون الدين هو على دونه حصة ما ان يكون من النسخ من الدين
والدما برزقا في الزكاة من جنس ذلك فهو جابر على كل حال وان كان في الزكاة عند من جنس بدل النسخ باكان في الزكاة
وامم نصوشت على وراهم كان بدل النسخ اكثر من حصتها من وراهم الزكاة خالاه حلا من الزكاة وان كان حصتها من وراهم الزكاة
مثل بدل النسخ واكثر كان باطلا لان ما سوى بدل النسخ من الاعيان يكون حايها من العوض وادفد علم فان كان لا يسل من نصيبها
من الزكاة اقل من بدل النسخ واكثر اختلف المتأخر في عينة مال بعضهم نصيبه على كل حال سواء علم ان في الزكاة نصيبه
جنس بدل النسخ او لم يعلم لان ما هو نصيبه في حله وادفد ما هو نصيبه في حله وادفد ما هو نصيبه في حله وادفد ما هو نصيبه في حله
في حله وذلك في الزكاة لجزء نصيبه لادفد ما هو نصيبه في حله وادفد ما هو نصيبه في حله وادفد ما هو نصيبه في حله
بدل النسخ اقل من حصتها من وراهم الزكاة واكثر اختلف المتأخر في عينة مال بعضهم نصيبه على كل حال سواء علم ان في الزكاة نصيبه
انك في النسخ لا لحره ما رايه نصيبه في حله وادفد ما هو نصيبه في حله وادفد ما هو نصيبه في حله وادفد ما هو نصيبه في حله

في حال النفاذ في حال الجور والمساورة يجوز الصلح وذاك ان في حالة الانحياز باخذ ما يكون في حق الاخر من النفاذ والحق والحق ان
 وراهم ووافر فصد ثوبا على درهم ووافر لجور النسيان على كل حال في ظاهر الرواية ويصرف الخبز الى غلات الخبز في الصلح
 وان صالحا على حيدان عشرين او غرض جاز الصلح سواء كان في الزكوة من جنس فاك او لم يكن منه الذي ذكرناه وان اخذنا
 بربيع لميت دين فان كان على ميت دين فمصرف الزكوة عن ثمنها على شبيه الجوز الصلح لان الدين القليل ينفذ جواز التصرف
 في الزكوة فان طلب الجوز فليس في ذلك ان يقضي وارث دين الميت بشرط ان لا يربح في الزكوة فيقيم احسنه طارئة
 او يورث وارث ميت من مال آخر ثم يصالحها عن ثمنها او صدقا على ثمنها وان لم يقض الارث فربح الميت ولكن غرضنا ان
 الميت فيه ذم بالدين ثم يصالحها في الباقي على ثمنها فان جاز ثم يربح منهم ثم يبيعهم قبل ان يصلح اليه فانه كان لان يربح
 عن ذلك اجل مات وترك تبيين وعليه بين والميت ارافروا ودين وراهم على رجل فصالح احمد الابن الاخير على درهم معلومة
 على ان يكون الصلح له وعلى ان الدارهم التي هي ادين لا يبيع على عاصمها وعلى ان الدين الذي على ايها هو خاص لذلك
 انه اذ رجاها فمضى بغير ربح في المال ان الصلح جائز وان لم يسلح على ميت من الدين بطل الصلح اجل او لم يزل لميت اذ رجاها
 فترك ابنا وابنة فصالح الابن والابنة الموصولة لميت على مائة درهم قال ابو يوسف ربح التحام المائة من مالها غير الميراث كان الميت
 بينهما نصفين وان صالحا من المال الذي رثاه عن ابها كان نسب بينهما ثلثا لان المائة كانت بينهما ثلثا وذكر الخصاف
 ربح في البطل ان الصلح النكاح من اقرار كان نسب الموصوف بينهما نصفين وان كان من اقرار فعلى متد الميراث وعلى هذا بعض المتأخرين
 ربح وكذلك في الصلح عن الميراث امرأة او بنت قبل ورثة زوجها ميراثا وهم باحد وانها امرأة لميت فصالح على اقل من
 حصتها من الميراث الميراث على درهم معلومة فنسبها من الميراث من تلك الدارهم فكثر من بدل الصلح قال ابو يوسف ربح الصلح
 جائز ولا يصلح للورثة ان علموا انها امرأة لميت فان قامت المرأة لميت بعد ذلك انها امرأة لميت بطل الصلح وهذا الذي ذكرناه
 عن الحكم الشهيد ربح ان الصلح على اقل من حصتها من مال الزوج انما لا يجوز في حال النفاذ ويجوز في حال الجور ورجل صالح ربح
 اية من ميراثها على الف درهم ودينار لميت وارث سواء كان في الزكوة وراهم وذهب به بالابن قال ابو يوسف ربح
 هذا الصلح الا ان يكون ما ترك من الذهب والفضة حاضرة الصلح او يكون فصدقا فمضى على الابن حتى لا يكون فترافعا من
 ففرض رجل مات وترك ابنا وامراة وترك غنا او امواله وديقا فقبض الابن جميع ذلك وسبهاك او لم يسبهاك ثم صالحه امرأة
 على اقرار او انما راها ميتة ارعى درهم حاله او مودة جارية لانه اذا لم يكن في مال الزكوة شيء من النفاذ ولكن لجوز ميتة سواء كان

[illegible]

من دعواك على فلان على العت درهم من مالي او على الفعي بدها على العت درهم على اني ضامن لفلان قال سائر
 فلان من دعواك على العت درهم فقال المدعي صاحت فتوقف الصلح على اجازة القاضي فليد ان اجازة استخاره بكره البذل وان روي بطر ويخرج
 الاجنبى من بسين لان الاجنبى لم يصف الصلح اني نفسه ولا الى غيره لم يفسر بصلح الفصول لا يفتت عليه الا بحدى بده الامور فانه لا يملك
 شي من ذلك فتوقف كرجل قال فيسره خالف امرتك على العت درهم ولم يصف اني مال نفسه ولم يفسر بتوقف الصلح على اجازة المارة
 اجازة يفتت عليها ويلزمها المال لا على الاجنبى وان روت بطر لانه انما انشأ الصلح ليهلك له ما واما ما قال الاجنبى لمدعي ما لك من
 دعواك على فلان على العت درهم فقلت المنع لرجل فبده قال فيسره بده الاول سواء لانه انما انشأ الصلح اني نفسه فتوقف الصلح على ما للمدعي عليه
 والاضافة الى نفسه تحمله تحمل النيابة والوجه انه دخل غير ذلك فكان نصيب مدعي عليه وقال بعضهم بانه بده قوله صالحني من دعواك
 على فلان على العت درهم فقلت منصف الصلح عليه ويلزم المال على كل حال لانه انما انشأ الصلح اني نفسه فخرجت انما كنهه لضررتك ما لك من
 وجه غير ذلك قول الوكيل بده اشتريت فانه يكون منصف الصلح اني نفسه فخرج الية المحضوف وهو قال صالحني على العت درهم وقال صالحني
 فلان على العت درهم من مالي او على الفعي بدها او عت درهم على اني ضامن فعي بده الوجه الثالثه يفتت الصلح على الاجنبى ويلزمه المال لو
 يرجع بدهك على المدعي عليه ان لم يكن باس المدعي عليه اما قوله صالحني فانه انما انشأ الصلح اني نفسه ففتت عليه ويكون بده التزم المال بمسألة
 بسين على المدعي عليه وكذا اني قوله صالح فلان بالعت درهم من مالي لان انما انشأ البذل الى مال نفسه بده فانه نصيبه الى نفسه فان الرجل
 بده فيسره شتر بده بالعت درهم من مالي يكون فوكيما وكذا قوله صالح فلان على العت درهم على اني ضامن فمك قوله صالح فلان على ان بده
 على لا على وجه الكفاية لان الكفاية لا تكون الا بعب وجوب المال على الاصل ومن انكار المدعي عليه لاشي على المدعي عليه الذي فكرنا اذا
 كان المدعي عليه منكرا به صالح الفصول في غير امره فان صالح بامره وبمنكره فهو على خمسة وجوه البذل قال الامور للمدعي صالح فلان من دعواك
 على العت درهم ففتت الصلح على المدعي عليه لان الفصول انما لم يكن مأمورا في بده الوجه كان الصلح مع المدعي عليه فانه كان باس المدعي
 عليه ففتت عليه وجب المال على المدعي عليه ويخرج الامور من بسين وان قال الامور للمدعي صالحتك على العت درهم فقلت المنع
 راجع فيه على نحو ما قلنا ان كان الصلح فيسره بده المدعي عليه ففتت بعض يكون الصلح مع المدعي عليه فانه كان مأمورا بهذا نصيب العت على المدعي عليه
 ونعم بعت بعض يكون الصلح مع المدعي كاد قال صالحني عن دعواك على العت درهم ففتت الصلح على الامور وجب المال على الامور ثم
 يرجع على الامر لانه انما انشأ الصلح اني نفسه وهو مأمور بكونه وبمنكره فوكيما بده وان قال صالح فلان على العت درهم على اني
 ضامن ففتت الصلح على المدعي عليه والمدعي بالخيار ان شاء طالب المدعي عليه البذل فبعت وان شاء طالب الصلح لم يكلم الكفاية

غلات ما اذا لم يكن ما مورث في نفسه فترتيب الصالح على الصالح ولا يرجع هو على الذي عليه ان كان له على غيره
 ما بين الصالح الاجنبى وغيره فهو على امره او بينه وبين قال الاجنبى صالحة فلذا على الصالح ان يرجع الصالح على اجابة الله على غيره وان
 قال صالحك احلف في الشايعات على اوجه الذي ذكرنا وان قال صالحني على الصالح في درهم فترتيب الصالح على الاجنبى ولو لم ير المال وحده
 برت على الذي عليه ان يرجع المال على نفسه لا معطائين من الذي عليه تجلات ما لو كان الذي به غنا والذي عليه مقرر كونه
 من الاجنبى في غير امره على ما به فان الصالح في غير شئ لا يمين نفسه او ما لو كان الذي به دينا لا يصير شئ من الدين لان شئ من الدين
 لا على وان قال صالح فلذا على الصالح درهم من مالي فغيره فترتيب الصالح على غيره فترتيب الصالح على غيره فترتيب الصالح على غيره فترتيب الصالح على غيره
 على صالح فلذا على الصالح درهم من مالي فغيره فترتيب الصالح على غيره فترتيب الصالح على غيره فترتيب الصالح على غيره فترتيب الصالح على غيره
 من الاجنبى من كان على قوله على اني ضامن من الكفالة تجلات ما لو كان الذي عليه منكر لان نفسه على قوله على اني ضامن من الكفالة
 فيجوز فذلك الجواب على نفسه بانه اذا كان الذي به غير امره على فان كان امره فهو على وجهه فترتيب
 ان قال صالح فلذا انفس الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه
 ثم يرجع بذلك على الامر ما قبل شئ او ما لو قال صالح فلذا على الصالح درهم من مالي او قال على الصالح فترتيب الصالح على الذي عليه
 عليه فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه
 الصالح من يرجع على الامر قبل الا وهو كما قيل بانه اذا كان الذي به دينا ما كان مينا فهو على وجهه فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه
 او سكر ما كان منكر فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه
 على من هو على وجهه ان قال صالح بامر او غير امره فان قال صالح بامر او غير امره فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه
 ما من الذي عليه ان يمين على الاجنبى لان شئ من نفسه عليه اذا وجب تعاقب على الصالحات وانهما انما الصالحات
 الى نفسه ان يمين على غيره فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه
 فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه
 ما من الذي عليه ان يمين على الاجنبى لان شئ من نفسه عليه اذا وجب تعاقب على الصالحات وانهما انما الصالحات
 الى نفسه ان يمين على غيره فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه
 فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه فترتيب الصالح على الذي عليه

على رجل العت ودرهم فصالحه منها على خمسمائة جاز وكونه ماني فتيه خبثه لم يجرز رجل ادعى على رجل العت ودرهم فأنكره فاصطلى على خمسمائة
وأنكره جاز وآن فتر فاقبل القين صليل لأن الصلح على خمسين الخن لا يكون إلا بصادقة والعصرت بصلح بالانفراق من غير قبض رجل عليه رجل
العت ودرهم جاز وآن فتر فاقبل القين صليل ووصل إلى الجيا وعلى النهر جاز ولا يكون من غير قبض كيد ان سخطا
نصف الخوة وكذا لو كانت الجيا والفا حادثة فصالحه على العت بنهر جاز إلى رجل جاز لأن صل المال إذا كان قرضاً وصالحه إلى رجل لصح
الناجيل ولو كان لرجل على رجل مائة ودرهم ومائة دينار فصالحه من ذلك على خمسين ودرهما وخمسة وثمانين إلى رجل جاز لأنه حط وكذا
ووصالحه من ذلك على خمسين ودرهما حادثة وإلى رجل جاز ولو كان وصالحه على خمسين ودرهما خفصة مضافاً بغير حادثة وإلى رجل جاز لأنه
على ما هو دون حصة في الوزن ولو جاز وكونه ادعى على رجل العت ودرهم سود فصالحه منها بعد النكاح على العت ودرهم خبثه إلى رجل لا يجوز له
الخبثه فضل من السود والادعى عليه أنتم زياً وادعى الجوز وبعاله الأجل فلا يجوز له ولا يجوز له بيعه فصالحه على مثل مثله أو سوداً حادثة
وإلى رجل جاز لأنه سخط ولو كان لرجل قبل رجل العت ودرهم عليه فصالحه منها على خمسمائة خبثه وفت بالاداء في المجلس لا يجوز له
قول بخفية ومحمد بن وربي يوسف الأخرح لأنه صالحه على وجود من حقه لاسقاط خبثه ولو كان لرجل على رجل العت ودرهم خفصة
مضافاً فصالحه على خمسمائة ودرهم بغير سود وإلى رجل جاز لأنه حط وإن صالحه على خمسمائة ودرهم مفرقة بنوزن سبعة إلى رجل لا يجوز له
أنه أنكره صليحاً على وجود من حقه والنقص من راس خبثه لا يجوز له ولا يصالحه على أقل من حقه مثله أو وجوده أو على مثل حقه وجوده أو
قد راس حقه جاز رجل على رجل كخرطة فصالحه من مثله أو نكاحاً على خفصة بخرطه وفصنت كخرطه إلى رجل بطل كذا وكونه ادعى
على رجل النفاخ أنكره المدعى عليه فارد أن يصالحه على مائة فقال المدعى صالحتك على مائة ودرهم من الالف التي في عليك وبارك الله
عن البقية جاز وبيبر المدعى عليه من الباقي قضاء ورواية وإن قال صالحتك من الالف على مائة ودرهم قبل وبارك الله من أدباً
برأي المطالب عن الباقي قضاء ولا يبرأ رواية وآن المطلوب قضاء الالف فأنكره القين بوجوه وصالحه المطالب على مائة
ودرهم جاز فضأوه ولا قبل للمطالب خبثه منه لأنه إذا كان يعلم بالاعتناء أو أنه في حقاؤه النفس من حقاؤه فأنكره الاستسكان
فصالحه الاستسكان لادعى على شيئين فالوا الحان المسروق فاعا في الساق لا يجوز له الصلح إلا بإجازة أو بإبائته أو بإذن
مستأهلها فان لم يكن التصريح على غير شئ جاز الصلح ولا ينفذت على إجازة أو بإبائهم لأن الموعود له لا يملك إلا ما كان له من قبل
منه الصلحان أو لم يكن فيه شئ من الحان فيه غير حاش لا يجوز له الصلح على صاحب الموعود بغيره رجله من ملك على رجل أنما خفصة
ونفسه العاصم عليه القيمة وأما فاقبل قبض القيمة لا قبل العتصاف عت نا وكذا لو أصلى على القيمة من غير قضاء وأما فاقبل القبض

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فقال استودع ما دونه من شيئا ثم صالحه على شيئين معلوم جاز الصلح في قولهم لان الصلح بيني و بيني حواء على زعم المدعي وفي زعم المدعي
ان صار ما يصاحب الجور ونحو الصلح معه وان رجعا الى اذ ادعى صاحب المال الورثة وطالبوا بالرد فاقدم استودع ما دونه وسكت
لم يقل شيئا وصاحب المال يدعي عليه الاستهلاك ثم صالحه على شيئين معلوم جاز الصلح في قولهم وان وجه المال اذ ادعى صاحب
المال عليه الاستهلاك والمودع يدعي الرد والهلاك ثم صالحه على شيئين جاز الصلح في قولهم وان وجه المال اذ ادعى صاحب
قول جميعه ان المال في الصلح صحيح لا يجوز الصلح في قوله وهو قول سيدنا محمد بن ابي بكر وعليه القضي والاعمال على ان
صالح جاز ما خلف استودع انه رد والهلاك لا يجوز الصلح اما الخلاف فيما اذا كان الصلح قبل بين المودع والكودع الربح اذ ادعى
المودع الرد والهلاك صاحب المال لا يصحده في ذلك لا يكتفي بل يكتفي في ذلك كذا في سبيل ما ذكره في سبيل ما ذكره في قول سيدنا
محمد بن ابي بكر صاحب المال الاستهلاك والمودع لم يصحده في ذلك لم يكتف به فضاطر على شيئين وكذا انه لا يجوز الصلح في قولهم
ان خلفا عنه ذلك فقال المودع كنت قلت قبل الصلح انها ملكك او ردوها فاصح الصلح في قولهم لا يصحده في ذلك وقال صاحب
المال قلت ذلك كان القول صاحب المال ولا يطل الصلح في قولهم مستأجرا بما دونه وقيمة الزرع باسا ودرهم ثم قال المودع ملكك
الزرع ثم يملك فاصطلى على ان يرد المزرع عليه فيسرد بها وبرا على الباقي كان باطلا في قول سيدنا محمد بن ابي بكر
على الدين انما يكون بغيره المودع اذ ادعى ملك المودعة وانما صانها جازها فاصطلى على شيئين كان باطلا وكذا الجواب في
ادعى المزرع رد الزرع على المزرع وانكر المزرع وتوان المزرع ادعى عليه الاستهلاك فلم يغيره المزرع ولم ينكر فاصطلى على شيئين جاز
الصلح في قولهم ويستبرئ من المودع فيما كانا على الخصم انهم صالح من قيمة على الف حادثة او الى اجل ثم قام الفاضل بغيره
ان قيمة اهل من الف لا تقبل بينة في قول جميعه في قول سيدنا محمد بن ابي بكر في قول سيدنا محمد بن ابي بكر في قول سيدنا محمد بن ابي بكر
الصلح على المصداق على اكثر من قيمة جاز وعف ما جاز على قال في اذ كان المصداق قائما في وان كان المصداق باقيا
واما في ذلك انما اذا كان مستهلكا حقيقة لا يجوز الصلح على اكثر من قيمة في قولهم حتى وقفا واما في ان الصلح وقع على اكثر
من قيمة كان عليه رد الزيادة اما الخلاف فيما اذا اختلعا في ذلك وقام الفاضل بغيره على ان الصلح وقع على اكثر من قيمة يكون
عنه جميعه في قوله ان لا يبرأ منه في قول سيدنا محمد بن ابي بكر في قول سيدنا محمد بن ابي بكر في قول سيدنا محمد بن ابي بكر
لم يملكه رد الزيادة وجميعه في قول سيدنا محمد بن ابي بكر في قول سيدنا محمد بن ابي بكر في قول سيدنا محمد بن ابي بكر
الزرع نصف القيمة لا يجوز وان كان المصداق معا فاضل الاستهلاك المودع على ان لا يبرأ منه في قول سيدنا محمد بن ابي بكر

[illegible]

[illegible]

ما دعى رجل لنفسه من الدار كذا وطلبته منى ابائى حصار المسترى على ان حيت لى نصيب الدار نصيب القمح على ان يزرع من
 جاني ما. من المسترى ارباعا مستحقا من الثمن فيستحق من المسترى على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من
 ويكون ما يستحقه من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من
 وراك المسترى فيحصل من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من
 وان التفتة بطلت بركت الشفع وركت المسترى في وادى رجل شفع في وادى حصار المسترى على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من
 اخرى وادى حصار المسترى على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من
 عليه على وادى حصار المسترى على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من
 له ذلك وادى حصار المسترى على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من
 طاهر رجل لطله او كبرت شافع في الطرقي حصاره اسان في ربحه الطلة وطرحها ولا يقبل اذا وادى رجل ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من
 طلة واما سببه فليكن كل واحد من ذلك ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من
 قال حميد بن وهب بن ابي رافع وادى حصار المسترى على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من
 بنيس لوان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من
 العاتر بفرق الطرقي الخاص وفي الطرقي الخاص اصر ذلك المستر كما وادى حصار المسترى على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من
 فلكذلك في الطرقي الخاص على بياض سائر الطلة على الطرقي العام ولا يطرحها ولا يقبل اذا وادى حصار المسترى على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من
 ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من
 لا يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من
 سائر المستر لطله في موضعها فهو على جميع الكائنات الطلة على الطرقي العام ولا يطرحها ولا يقبل اذا وادى حصار المسترى على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من
 منها سائر الكائنات الطلة فديرة حميد بن وهب بن ابي رافع وادى حصار المسترى على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من
 لا يطرحها ولا يقبل اذا وادى حصار المسترى على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من
 وادى حصار المسترى على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من
 لطله حصار المستر فكل الطلح كذا يطرحها ولا يقبل اذا وادى حصار المسترى على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من الدار نصيب القمح على ان يزرع من

لا يضمنها النكاحات قديمة الصلح والنكاحات حديثة فذلك لا يصلح الصلح فيه الا اذا خصمه وحده من النكاحات فان خاصمه الامام فصالحه
 على ان يصلح صاحب الفلحة الا لا معلوما على ان يترك الفلحة في موضعها فان النكاحات حديثة ورأى الامام مصلح المسلمين في ان يترك مالاً
 يضمنه في بيت ثلثين جاز فذلك ان كانت الفلحة لا تقصر بامارة لان الامام يملك الاعيان كما يكون للعامة اذا كان خبثه
 معلوماً لهم ثم اذا جري الصلح على ان يترك الفلحة على حالها فان اصطفا على ان يصطفا المصالح لصاحب الفلحة الا لا معلوماً فان
 فيه منفعة العامة بغيره الهواء وكذا كانت الفلحة على حوائج غير ان فصاله وحده من اهل مكة صاحب الفلحة على ان يترك الخياض
 الا لا معلوماً على ان يترك الفلحة على ما بان ان كانت الصلح الى جميع الفلحة فقال صاحب هذه الا لال على ان يترك جميع الفلحة في موضعها
 يصح في حصته ويترفع في حصته الشتر كما ان شترهم شتر ملك ان جاز لشتره كما الصلح جاز في الكل ويكون بدل الصلح بسنة من
 شتره كما وان لم يغيروا ونحو الفلحة بطل الصلح في حصته شتره كما ويكون صاحب الفلحة في سنة واحدة منهم من البديل وهل يبطل الصلح
 في حصته المصالح اختلف في المثال نزع قال بعضهم يبطل وصاحب الفلحة ان يرجع عليه ليجب من البديل لانه لم يملك المقسم وقال بعضهم
 لا يرجع في الصلح ليجب من البديل لان الصلح صح في موضعين صاحب الفلحة انما لا يكون لهذا الصلح حتى الخصومة تعد به الا ان كانت
 الفلحة حديثة فان النكاحات قديمة فاصالحه يبطل لان الشتر حتى تسحق لصاحب الفلحة ليس له حال ان يرجعها فلم يستفد به الصلح
 لم يكن وان اصطفا على ان يصطفا المصالح الا لا معلوماً فان النكاحات الحديثة اختلف
 في المثال نزع بعضهم جاز وذلك كما لو كانت الفلحة بطل لان فيه فزع الهواء وقال بعضهم لا يجوز ذلك صحح هو الا على ان فيه
 منفعة له اهل الحوائج وورث فذلك ان يترك الصلح هذا اولى رجل له بخلافه ملكه وخرج منها الى ارض جاره كان الجار لا يقطع لغيره
 هو الملك لان من ملكه فملكه بالحق ان الشتر وما فوقه في السما والنكاح لان لا يقطع وهذا اذا كان لا يمكنه فزع الهواء الا بالصلح
 ان كان لا يمكنه فزع الهواء بدون القطع الا الى النخلة وثلث عليها فانه لا يقطع بل يأمر صاحب النخلة بالقتل فان قطع هو كان نكاحاً
 والنكاح لا يمكنه فزع الهواء بالقطع انما لا ينشئ اذا قطع هو من موضع لورث الامر الى صاحبها ليعطيها صاحبها من تلك الموضع فان
 قطعها اهل هذه او مغل في موضع يضر صاحب النخلة بذلك صاحب النخلة يتمكن من فزع الهواء بالقطع في موضع آخر من غير
 يكون ضاراً لانه فوت على صاحب النخلة منفعة مقصود من غير ضرر وكذا لو كان لرجل نخلة او ثلث او زرع في ارض غيره فغيره
 كان لصاحب الارض ان يأمروا بفزع فان قطع صاحب الارض ثلث عليه فمضى اذا كان صاحب الزرع والشجر تنكحاً من الجوارح
 الشجر والزرع الى ارض لغيره من غير ان يملك عليه لانه في الموضع الذي لا يضمن الجار ليعطيها لغيره فان لا يرجع على صاحب

على ما نحن في معرفة القسط والحكم المعطى في القدر في ذلك من حرق الضرر بربط الامر في القدر في حرق صاحب القسط او كبر
صاحب الارض بالقسط الحان صاحب القسط كما انما انقطع بامر القاصير بربط على صاحب القسط بانما في حرق القسط كما انما في حرق
لم يكن هناك فانه قطع هو كان لان يربط على صاحب القسط فان صاحب القسط صليح جاره على درهم معلومة ليترك له سبعة
عاشرة لا يقطع له بجزءه الصالحات القسط اذا كانت على سكة غير نافذة فاحتمل ان يترك في ذلك فصالحهم على درهم معلومة
بسكر القسط على حالها فانما يربط فيهم حتى يفسدوا بترك ذلك وكذا لو كانت القسط على طريق العامة فصالح صاحب القسط
الدراهم على درهم سبعة بترك القسط على حالها فانما يربط في ذلك لان يفسدوا بترك ذلك ولا بد ان يترك فيهم من الدراهم
بجلاء القسط وجعل له باب في حرقه وكورة على جاره مصالح على درهم معلومة بتركه في الجار ليترك الكورة ولا بد ان يترك
بأصله لان الجار خالف في تركه صاحب الكورة عن الانتفاع بالحق فانما يترك في ذلك عن الظلم والكف عن الظلم وجب وكذا
لو كان الصالح على ان يترك صاحب الكورة درهم معلومة بترك الكورة والباب كان باطلا لان الجار انما في ذلك انما يترك
الكورة عن الضرر في ذلك ولا انتفاع بالحق وعلى وجه الاشارة في ذلك من الغير وذلك اجل فصل في الصالح عن وجوب
الوقوع رسائل به الفصل لا يظهر من وجوه اربعة امان يكون الصالح على العلوم على العلوم او على الجهول على الجهول او على العلوم
على الجهول او على الجهول على العلوم اما الاول رجل ادعى شيئا معلوما من الدار انصفا او ثلثا او شبه ذلك او ادعى كل الدار فان ذلك
عليه ذلك وانكره الصالح من ذلك على ان علمه ما في ذلك لان الصالح ادعى بالامر ليس به ثم سبب العلم بالعلوم جاز في الصالح او
وان صليح من الجهول يخبر في ذلك الحان لا يملك فيه انما يستسلم لغيره او ادعى حقا في داره رجل فقال لي حق في داره
والله في طلبة يدعي نفسه حقا في ارض في داره يدعي بغير احد هاشبنا اصطفا على ان يترك كل وجه منها وعده وبشر
صاحبه عن الخصومة كان حازر الزمان في الصالح انما جان الى التسليم وتسليم وان كان الصالح من جهول يحتاج فيه الى التسليم وتسليم
خروا ١١٠ على حقا في داره رجل يدعي بغير احد هاشبنا اصطفا على ان يترك كل وجه منها وعده وبشر
عليه الحاجة الى التسليم او عاه الله في داره لم يعلم مقتدا في ذلك لانه يدعي بغير احد هاشبنا اصطفا على ان يترك كل وجه منها وعده وبشر
يترك وعده وبشر من الخصومة حازر ذلك سواء كان الدعي عليه مقرا باو عاه الله في داره وقال انما في ربحه الله لا يجوز له الصالح
الحان مكره وسهل معروفه وقرادعي رجل حقا في داره رجل يدعي بغير احد هاشبنا اصطفا على ان يترك كل وجه منها وعده وبشر
لوي به الصالح من الجهول الذي لا يحتاج الى التسليم على معلوم وان صليح على سبب معلوم من الدار التي ادعى فيها الحق ثم قام الدعي

بعد ذلك سبعة ارجس الدار له يا خذ الباقي في ظاهر الرواية لا تقبل سبعة وروى ابن سماعة عن محمد بن ابراهيم بن ابي
يعقوب بن كيسان الدار وروى الداعي لم يقم سبعة ولكن الداعي عليه قرآن الدار الداعي على صحه قوله وهو من سبعة الدار الى الداعي وروى
رجل ثقافي دار في يد رجل فصيح على سبكي بيت معين من هذه الدار اربعة او قال حتى يموت لا يجوز ذلك ولو صالحه على دار اخرى
او على ارض اخرى جاز باق الروايات رجل ادعى في حائط رجل موضع جنة او ادعى في داره حائطه او سبل ما نجي الداعي
عليه ثم صالحه على دارهم سبعة فهو جاز لانه صالح على المجهول على المعلوم ولو ادعى في دار رجل حائطه من ذلك على سبيل الدار
ان ينعى على حائطه منبأه كذا وكذا فانه عالان ذلك بطلان لم يوقت لذلك قما معلوم سبعة او اكثر خالف في ذلك
قال الكوفي رجل يجره الاصل لانه مستاجر حائطه في موضع عليه حصة وعاملته او مستاجر غيره في مدة معلومة جاز ذلك
الصالح وقال الفقيه ابو بصير لا يجوز الاصل وان ادعى رجل حائطه في داره صالحه على حائطه فيها جاز لا اذا صالحه على ان يكون رتبة
الحائط الداعي فهو جاز باق الروايات لان بين رتبة الحائط لا يجوز باق الروايات فكله الصالح على الحائط والصالح على
المرو في رتبة الروايات لان في جواربه حتى المرو واختلاف الروايات لا يجوز في رواية ولا يجوز في رواية فكله الصالح على حتى المرو والباقي
سبل الدار ادعى حتى وضع الحصة من لا يجوز باق الروايات فكله الصالح على ذلك ولو ادعى في دار رجل حائطه على سبكي
من هذا العلو ادعى بيت معين من علو آخر فهو جاز لانه صالح على المجهول على المعلوم ولو ادعى في ارض رجل حائطه على شرفه
شهر لا يجوز ولو صالحه على شرفه بارضه جاز اعتبار الصالح بسبكي ولو ادعى في دار رجل حائطه او ادعى كل الدار فصالحه على كذا
وذا عا سبعة الا لا يجوز في قول الحسين فانه لان عتبة بول كذا كذا او عا سبعة من الدار لا يجوز فكله الصالح عليه وعلى قول
صاحبه جاز بسبكي فجز الصالح عليه ولو ادعى او عا سبعة من الدار لرجل فصالحه الداعي عليه على دارهم سبعة جازت لكل
ولو صالحه على نصيب الداعي عليه من دار في يد رجل مقرب له كالحائنان الداعي لم نصيب الداعي عليه من ذلك جاز عند الكل جميعا
لانه لو شترى نصيبا من دار وشترى نصيبا من نصيب جاز والحائنان لشترى لا يعلم مقدار نصيب الباقي والباقي يعلم
الباقي ولو شترى لا يعلمان لا يجوز بسبكي في قول الحسين فانه فكله الصالح وعنه اني يوسف رجل يجره بسبكي فكله الصالح وقول
يوسف رجل مضطرب ولو ادعى في بيت في يد رجل حائطه الداعي عليه من ذلك على بيت الداعي على سطحه ستة ذكر في الكتاب
انه لا يجوز وقال بعض المتأخرين اذا كان الرجل مخجرا فان لم يكن له حائط لا يجوز الصالح لا لا يجوز اجارة استعمله وقال بعضهم لا يجوز الصالح على
حائط مخجرا كان لم يكن له اجارة وقال بعض متأخريه في اجارة السطح لا يستعمله عن اصحابنا وبيان في رواية كتاب الصالح

[illegible]

اولى والده علم باب في الحيطان والطرقي ومجار المارزبانيات شمل على فصول الفصل الاول في استحقاق الحائض
والنفسوة فيه وما يكون فيها لاسم الشكرين ان يغسل في الجوارش ترك جلان تنازعاني حائضين وارين ومنه متصل سبنا رجا
يقضيه لصاحب الاتصال وتذكرانه ههنا في كتاب له عوي من ثم الكا تفرعها فلا يغيبها بعد اربعين رجلين ارجعها
ان يزيد في السبا عليه لا يكون له ذلك الا باذن الشريك الاخر فشرى بذلك ولم يضره اربعين وارين انهم ولا سبنا
بانت ونسوة فاراد صاحب العيال ان يسنيه والى الاخر قال بعضهم لا يجبر الابي وقال الفقيه ابو الليث روح في زماننا يجبر لانه
الاجل يكون بينهم استرة بالى مولانا روح ويسمى ان يكون الجواب على التفصيل المكان اصل الحب الالحتم القسمه وكل كل
ومنه منها ان ميني في نصيبه استرة لا يجبر الابي على سبنا وان كان اصل الحائض الالحتم القسمه على انه الوجه يوم الالى سبنا جاز
رجلين لكل حب منها عليه جمولات فوسم الحب ارفعوا احداهما وبناه بال نفسه ومنه الاخر عن وضع الجمولات على ما كان عليه
القديم قال الفقيه ابو بكر الاسكافى نخر المكان عرض موضع الحب ارجل الى وقسم بينهما اصاب كل واحد منهما موضع ماينه
ان ميني عليه حائض الالحتم جمولاته على ما كان في الاصل كان الباقي منبر على سبنا ليس له ان يمنعه صاحبه عن وضع الجمولات عليه
وان كان لجال وقسم لا يصيبه ذلك لا يكون منبر عا ولا ان يمنعه شريكه عن وضع الجمولات على هذا الجدار حتى يغسل نصفه
في سبنا قال الشيخ الامام ابو نصر محمد بن الفضل روح يرجع عليه نصفه انفق ان بناه بامر الله فحضره نصف قيمه السبا انما
غير امر القاض وقال الفقيه ابو الليث روح انما يرجع عليه نصف قيمه السبا اذا بنى بامر الله فحضره ما اذا بنى بغير امر الله فحضره لا يرجع
بشيء وهو بمنزلة العلوه وسفل او كان العلوه واحدا وسفل الاخر فانه ما يغني صاحب العلوه سفل فغير امر صاحب السفل
ان بناه بغير امر القاض يكون قسطا لا يرجع بشيء الا اذا كان في موضع لم يكن هناك قاض فذلك سبنا وان هم صاحب السفل
سفل كان لصاحب العلوه ان يامره بالسبا ليسنى عليه العلوه ولا انما سفل روح حائضين رجلين انهم فالى حب الشكرين السبا
في الامالى انه لا يجبر فان بناه الاخر ليس له ان يرجع على شريكه اذا لم يكن له ان يمينه شريكه بالسبا لان شبهه بانه ان يقاسم الاخر
الاحاطة نصفين وفي العلوه سفل او انهم فبنى صاحب العلوه سفل حين يتبع صاحب السفل عن السبا كان له ان يتبع
صاحب السفل ان يكن في سفل حتى يعطى صاحب العلوه انفق في السفل ويكون سفل في يده بمنزلة الركن وقال ولا شبه
هذا الحائض لان ارض الحائض عيستم وسفل حتى انهم لا يقسم وعن الفقيه ابى جعفر روح حائضين رجلين لكل حب منها عليه
جمولاته فبناه حبسها بانه لا يجبر ان صاحبه كان له ان يمنعه صاحبه عن وضع الجمولات عليه حتى يعطيه نصف قيمه الحائض منبسطا

فروى سبعة غرة ولا يفتح حشبه على هذا الحائط قال ابو القاسم سمع ان في حلقه من غير ان يكون مقعدا على الحائط شريك
لم يكن الجار ان غنيد حائطين جلين انهم قد جناه حدها فغيبه شريك قال ابو القاسم سمع ان بناء متعلق الحائط الاول يكون
شريكه لا يكون له ان يفتح شريكه من الحلق عليه وان بناء جلين وحشبه من قبل نفسه لم يكن لشريك ان يحل على الحائط حتى يورس
نصف فتر الحائط حائطين جلين احدهما عليه حشبه واحد والاخر عشرة قال في الكتاب لصاحب الجنب موضع حده وكل
الحائط الاخر ستمائة في القياس يكون جميع الحائط ستمائة وكان ابو يوسف رجع بقول ولا ثم رجع الى الاستحسان وهو
قول ابي حنيفة رجع حائطين واربعين احدهما عليه اربع من لبن واخر اخصما في الحائط فهو لصاحب الارض فتر الحائط وورس
به قوم في يد كل حده منهم حده اخصموا في رجع منها مقود واجر وسفلها في حدهم ثم ظهر الدرع حراقي للآخر الى منزله فانه ^{تقضي}
بكل الدرع لصاحب السفل غير ان لصاحب العلو طريقه عليه على حاله اربعين واربعين رجليين وفي وجه حدهما طاق في
الحائط يريد ان يجلد خوارستان قال الشيخ الامام ابو القاسم سمع ان مكان الطاق مرقعا على الاساس فليس له ان يجلد فيه
غير ان شريكه والكان فتره ترك حيس بن الحائط فان كان الذي في جانيه الطاق مقربا فان كان الموضع بينهما لا يجلد
شيئا غير ان صاحب الفضل والكان فهو زعم ان ذلك له خاصة فلا بد لفعل بناءه عالم بغير عرض شيء من البناء اربعين رجليين
انهم واحد الجارين غائب فبنى الحاضر في ملكه اربعين رجليين وترك موضع الحائط على حاله فتره انما كان وان سببه
الحائط في الموضع مسمى ومنه الاخر قال ابي حنيفة ابو بكر سمع ان اراد الذي في ستمائة من بني على طرف موضع الحائط ما يمايه جازوا
بصل ساحة من الحائط الى جانب نفسه ليس له ذلك من اراد ان يبنى الحائط لكان وادق منه وشريك الفضل من الحائط
سواء له ذلك حائطين جلين سيرا عليه حمولا لا حدها انهم فارادوا حدها ان سببه وبالي الاخر ذلك ان كان موضع الحائط
او كان عرضا يمكن لكل حده منها ان يبنى حائطه في نصيبه بغيره لا يجير الا بي على سببه وان لم يكن ذلك فليس له ان يبنى
على وجهه اربع حدها ان يبنى هذا الحائط وفي هذا الوجه لا يجير الا بي على سببه الا اذا كان الاخر يحتاج الى ستره فحينئذ لا يجير
وهو حشبه بغيره الى البيت رجع هذا اذا انهم الحائط ولو كان الحائط نحو فتر حدها فهو والادلى سواء وستره ذكرنا انما
اذا كان لكل حده منها عليه حمولات فوس الجدار فتر حدها وبنائه من ذلك والكان صحيا فتر حدها لا يجير الا بي
بدر على البناء وان بناءه جميعا فاراد حدها ان يبنى وبالي الاخر يجير الا بي ايضا فتر حدها من رجليين غارست وادق حدها ريشي منه
واحتاج الى المرتبة فاراد حدها المرتبة اربع حدها فتر حدها قال بعضهم واجر البعاض بها ويرى بها الاجرة او يجران الاجرة

[illegible]

او عاجزى فى السهل فلو رجع وفضل لا يخرجك حسب منها معر لسا عسيرة فانه قوم من الهسيان فاصطلي على ان تخشى كل وجه من هسيان
 ويبيد ما كان فانك فوتمت صاحب السهل فادعوا الى دم وولد من غير صلح كان عليه سبنا فمضى الصلح او لم
 وان سقط هسيان من غير دم قال ارجو سعة روح لا يبر صاحب سهل على ناس السهل وريال صاحب العاويج سهل نبت فاد
 يكون سبر عاني ناس السهل وكون سهل فى يده مى يودى قمية السهل وقال العاويج الامام على السدى راج فى السهل الحجة ارجو
 ان برع على صاحبك كس له من ثمن صاحب من الانتفاع به حتى يوفيه حقه على التفصيل الذى ذكره انا لرجل عليه حصة من نصيب
 فى دار عار وادار صاحب الدار ان يتصل برؤس الجذوع والاربع اشجار يمكن له سبنا عليها الطرطاليس لاجار ان يقتلها ولا
 صاحب الجذوع ان يبيع عليها سبنا واثخان رؤس الجذوع فحسيرة لا يمكن له سبنا عليها لان صاحب الدار ان يقتلها لا ي
 ماله لصاحب الجذوع فيها ولا يجرى فى ذلك مائة لرجل وجهه فى دار رجل آخر او صاحب الدار ان يطين خائطه وصاحب
 الدار يبعده عن دخول داره وكره من سلكه من اهل شجاع روح انه يسر له ان يبعده عن قطيعتين الخائطه ولا ان يبعده عن دخول داره
 واولاهم الى الخائطه وقطيعته فى دار عار وصاحب الخائطه اخرج الطيس ولا يسيل له غير دخول الدار قال له ان يبعده عن دخول
 داره ويسر لصاحب الدار ان يبعده عن الدار على ان يجرى ارض رجل ولا يمكن له المرد فى السهل النهر قال محمد بن سنان روح عيال صاحب
 الارض فانه عيان يدخل الارض ويصلح كك نعته او يصلح سهل عقيقه او اليث روح به اذاف وكذا كان فى السهل الى الخائطه
 رجل اشترى منجرة وسنابرا وصالح المنجرة وقطع الارض وسنابرا ورضها فى الارض حتى سناجرا ورضها والارض طرقي فى كرم رجل
 ذكر فى النوازل ان سناجرا من طرقي به الارض ويصلح الثقب دار فيها حرة لرجل ويصطبل لآخر او صاحب المصطبل ان
 يملك باب الدار فى وقت يملك الباب يمان له انك يمان كل حسب منها مستحق مستحق مائة وجهه ما رجع الى كس
 لرجل آخر عار وصاحبان يمل البسة مستحقا آخر وجهه ودخل الضوء ونهر فى ميت مائة فانه كان فى الضرب يم كل بيت
 مستحقا بضعف داما كان لصاحب ان يبعده عن كك وانه يبعده عن ان لا يخطوا نهرهم غير ذلك دار فيها ساقين رجلين
 باحصارت لسا قاصبها ولبا لآخر عار وصاحبان لرجل لسا قاصبها لاربعة يسر على صاحب سناجرا
 فى خايسر لسا قاصبها لاربعة يسر على صاحب سناجرا لاربعة يسر على صاحب سناجرا لاربعة يسر على صاحب سناجرا
 فى سناجرا مصطبل او مائة داما كان له كك واربعة قوم فى سكة يجرى مائة شترى حسبها لاربعة يسر على صاحب سناجرا
 لاربعة يسر على صاحب سناجرا لاربعة يسر على صاحب سناجرا لاربعة يسر على صاحب سناجرا لاربعة يسر على صاحب سناجرا

[illegible]

[illegible]

فذلك بترتيبها جاز وان طلب احد هادى الى الآخر وذكر الكرمي روح ان القاصد لا يخرج في قول حبيبيته وفي الدار الاربعة في حبيبه لان
في الدار لا يخرج في قسمه الا يخرج في القسم بطريق التباين وذكر شمس الدارة في حبيبه روح الاظهر ان القاصد لا يخرج في التباين الا ان في الدارين
اختلفت ما في حبهما اكثر مما اختلفت الاخرى لا يرجع احد هادى على صاحبه بشي وفي الدار الاربعة اذ انها في العلة فاعلمت في
نوبة حبهما اكثر مما اختلفت في نوبة الآخر ليشتركان في الغنى ولو تباين في دارين في سرين ان فعلا ذلك بترتيبها جاز ولا يخرج
عاصم في ظاهر الرواية ولو تباين في كل احدى من شجر على ان ياكل ثمرة سنة وياكل الاخر سنة اخرى لا يجوز وكذا الاخير في حبيبه
الحيوان اذ انها على ان يكون ولدها ولبنها وصدرها سنة لئلا يستمر الاخر لا يجوز ويكون ذلك بينها ولا يلحق فصل اللبن وحب الحوت
والغمر اذ جعل كل حب منها صاحبه في حل النكاح اللبن والصوف والتمر فاما كان ذلك باطلا والنكاح صاحب غرض في شربها
ففضل غرض صاحبه في حل برى لانه اذ جعل في حل الفضل قائم كان منه شبهة المشايخ في حبيبه ربه الاستبراء يكون
اراد من النكاح وذلك جاز ولو كان صاحب عين شبهة كمين فبها في الحذر جاز في قولهم وان طلب حب هادى الى الآخر في حبيبه
وفي حب عين فبها في الحذر جاز في قولهم وان طلب حب هادى الى الآخر لا يخرج في حبيبه ربه وان تباين في علة فبها بان تباين في
ان يوجز واحد هادى او شهر فيكون العلة والآخر يوجز يوم وكسنة فيكون العلة لا يخرج في ذلك في قول حبيبيته روح
في حب الواحد ولا في حبيبه وفي قول صاحبه يجوز في حب الواحد ولا يجوز في حبيبه وفي الدارين وفي الدارين
لا يجوز للمهاجرة في قول حبيبيته روح لا روبا ولا استعمالا ولا في حبيبه ربه كروا واستعمالا ولا في الدارين وفي الدارين
اذا تباين استعمالا لا يجوز وان تباين كروا قال الشيخ الامام المعروف بجزء اخر زاد حرج حبيبه في لا يجوز لا روبا ولا استعمالا
واذا جازت للمهاجرة في حب الواحد في الحذر ان شرط ان يكون في حبيبه ربه في نوبة فافترق من حذره يكون في حبيبه
وكسنة على الآخر في نوبة جاز ذلك في الطعام ولا يجوز في الكسوة عليها واذا تباين في رعي الغنم على ان يرعى حبها بنفسه وجزء
شهر جاز ذلك ولو كانت التجارة بين رجلين فحاشا احدهما عليها من صاحبه في نوبة فان افترقا في امر بالمهاجرة لا يستعمل
في حل لان في ذلك تقطيل النفقة على حب هادى وكان من رجلين حب وادته وهايا على ان تترك الدارة احدهما والحب
الاخر على ان طعام الدارة على من شبهة طاعة الدارة وطعام حبيبه على الآخر جاز ذلك استحسانا وكذا لو كان من طعام
الدارة على من تحذر الدارة وطعام حبيبه على الآخر وكسوة هادى عليها كما في الفارية فان نفقته تم تكون على حبيبه والكسوة يكون
ولذلك فصل في ذكر القاصد كونه روبا للاب لا يكون بغيره في الكتابات في القاصد

[illegible]

[illegible]

ووجه الساقية في التوب او خرقه او نحوها ثم كبر فكذلك سهر او لا يحمل لهم ان يشهدوا عليه بل كمال الال ان يقول لهم
 اشهدوا على هذا المال وكل ما عرف في الاقرار فهو في الطلاق والعساق كذلك الال في حبه وودوا وخصصا من كتب
 الرجل في صحيفة حسابة فلان على علف درهم ثم قرأه كتب وانكر المال او شهد الشهود على انه كتب وهو منكر المال فذكر
 في الكتاب ان لا يلزم شيئا ولو قال وجدت في كتابي ان فلان على علف درهم او قال وجدت في ذكرى او في
 وخطي ان فلان على علف درهم او قال كتبت بيدي ان فلان على علف درهم كان ذلك باطلا لا يلزم شيئا من
 تحمل ولو قال فلان على علف درهم في حسابي او في كتابي غم قال اردت بذلك ان تجبر بالباطل يلزم الال في القصة
 وقال يشايخنا رحمهم الله ما كان مكتوبا بالخط المهيأ في ياد وكاره لزم لانه لا يكتب في ياد وكاره الا ما كان في يده
 اعاس والناس عليه رجل قرأ على رجل مكا جال وقال لا تشهد عليك بهذا المال الذي في جيبك فقال نعم كان
 اقراره ان لا يشهد عليه رجل كتب على نفسه صكاف قوم ثم قال اخموا عليه ولم يقل تشهدوا عليه ثم كبر فكذلك سهر
 لا يحمل لهم ان يشهدوا عليه بل كمال المال وكذا لو قال الشهود انشهد عليك بهذا المال اخموا عليه ولو قالوا انتم هذا الصك
 فقال تشهدوا عليه كان اقراره انهم ان يشهدوا عليه وكذا الاشارة المعهودة من الاخرس تكون سهر او كذا
 لو كتب الاخرس ولو كان قادرا على الكتابة فامارة جازت اشارته والمرضى الذي احمق سانه لا يجبر اشارته
 قال لا حرج اخذت منك افاد ودية وانما غصبها فصاحت الودية وهذه علف فغصب قال المقر له لابل ملك
 فغصب فغيب الودية كان القول قول المقر له خبث هذه الالف وبغرم المقر فافا اخرى وكذا لو قال المقر له لابل
 غصبني الالفين كان الجواب كذلك ولو قال المقر وودعتي افاد فغصبت منك افاد وملك الودية وبقي
 فغصب وقال المقر له لابل ملك فغصب كان القول قول المقر له خبث هذه الالف ولا يصح شيئا من رجل قال
 غيره هذه الالف ودية لك فدى فقال المقر كتبت بودية ولي عليك اس قرض او ثمن بيع ثم غصب
 المقر له من الودية واداد المقر ان خبث الودية فضاء من الدين الذي يدعي لم يكن له ذلك لان سهر
 الودية ولا يطل لرد واد قال المقر لميت بودية ولكن اقرضتها بعينها وجب المقر قرض كان المقر له ان خبث
 الالف بعينها الا ان يصحده المقر في القرض لا يكون المقر له ان خبث الالف بعينها ولو قال رجل لرجل اكتب
 علف درهم من قرض فقال المقر ليس عليك منه من ولكن من بيع فجب المقر القرض ومن سهر كان المقر له ان خبث

أخذ الالف نحو ضامه على لانها انفصا على الدين وتو قال هذه الالف اخذتها منك غصبا وقال المقر لم ياخذت
ولكن لي عليك من ثمن بيع وحج المقر الدين ونقض بسبب المقر له على الالف لغصب سبيل ولدان ياخذ من
المقر انفا لانها انفصا على وجوب الالف اجل ساكن وادار قرانه كان يدفع الى فلان غلبه هذه الدار ثم قال الدار وادار
كان القول قوله الاول لا يكون قرار بان الدار لمن خبث منه الاجرة وذكرنا طغى روح ان هذا رواية ابن سنان
عن محمد بن قتي رواية هشام عنه يكون قرار بالمالك لمن كان يدفع اليه الف رجل قال فغيره اربع مئة مائة
هذا وقال سباحه مائة او قل اعركت مائة هذه فقال نعم كان قوله نعم قرار بالمالك وكذا لو قال له ادفع لي
غلبه مائة هذا او اعطى ثوب مائة هذا فقال نعم فثوب اقر بالثوب والعبد وكذا لو قال ان فتح بابا
هذا او قال سراج وابتي هذه او قال اعطى سراج غلبى هذا ولجام غلبى هذا فقال نعم كان قرارا وتو قال انما طلب
في جميع فلك لا لا يكون قرار رجل قال فغيره لم غصبك الالهة المائة كان قرارا بالمالك كذا لو قال مالك
على الالهة درهم او سومي مائة درهم او اكثر من مائة درهم كان قرارا بالمائة وتو قال مالك على اكثر من مائة درهم
ولا اقل لم يكن قرار المقر او اقران الدين ففلان الاخر وصده الثاني صح فلك ويكون حتى القبض للماول
فان ادوى المقر الثاني مير رجل قال لامرأته بقرتي هذه لك قال ابو القاسم روح ان قال بانها ربيبة
ان كان من تزويج ربيبة فلا بد من تسليم وان قال نرسب او قال ان توسب يكون قرارا رجل قال لاني
بصغيري ان يال تزكروم او بنام تزكروم وان تزكروم يكون تليكا وقال شيخ الامام الاجل الاستاذ طهري
روح بنام تزكروم لا يكون تليكا ولا قرارا وذكر في المستقى اذا قال ارضوه هذه وذكر حوده ففلان او قال
الارض التي حب ودما كذا فلو لدى فلان ميسر صغير كان جائزا ويكون تليكا وذكر في المستقى رجل قال ففلان
نصف غلبه هذا السنان او قال نصف غلبه هذا فبجاء قراره بالعد وتو قال نصف وادى هذه او نصف
جدي هذا ونصف تباني هذا لا يجوز ولا يلزم بهذا الا انه ارشيد فاما اذا انصاف المال الى نفسه ولا باق قال
معه هذا ففلان يكون ربيبة على كل حال وان لم يصف في نفسه فان قال هذا المال ففلان يكون ربيبة
وذكر في المستقى رجل قال وادى هذه لا وادى الا صاع يكون باطلا لانها ربيبة فانما لم يسب الا وادى كان باطلا
وان قال هذه الدار للاصغر من اولادى فهو ربيبة ربيبة ثلاثة من اصغرهم لانه لم يصف الدار الى نفسه وكذا لو

فان قلت وراعي هذه فخلان كانه ميتة وتو قال قلت هذه الدار فخلان يكون قرار رجل اربعين لرجل ثم اكره قلت
المشايخ فيه قال ادبر الله موسى رح خلعت منه ما تقرر لك به او قال ابو القاسم الصفار رح لخلعت على الاقرار ان
في الدين بخلت منه ما عليك كذا وفي العيين بخلت على العيين من في يد رجل اقرانه لرجل ولم يكن سببا في ذلك
من سباب الملك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح صح اقراره حكما ولا لخل للقره وان اراد المقر هذا الاقرار فليكن
مستند اقل لا يمكنه لان الامة اراخا رئيس تملك رجل قال في محبة جميع ما هو داخل منزلي لامرأة هذه ثم
ما صح اقراره قضاه فان قلت المرأة سبب من سباب الملك من بيع او هبة كان لها ذلك والا فمفسر الاقرار
لا تملك رجل اوى على رجل انما خمسائة منها موجه وخمسائة منها موجهة وقال المدعي عليه مرا بوجهه جيزي واد
نيت قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ فطير الدين رح هذا جواب الموجه وقال الشيخ الامام الاجل نجم الدين رح
لهنفي رح قال رجل من فخلان وه درهم وادني سب لا يبرمه بشيء من الكلام ما لم يقل على اوفى ذمتي قال فلو
ان يكون هذا اقرارا لكان العرف رجل اقرني محبة وكحال عقله ان جميع ما هو داخل منزلي لامرأة غير ماله من الشيخ
ثم مات الرجل وترك ابنا فادعي الدين ان ذلك كذا فيه قال ابو القاسم الصفار رح ان عقلت المرأة ان جميع ما
الروح كان لها بيع او هبة كان لها ان تسقط ذلك عن الابن بحكم اقرار الزوج وان عقلت ان لم يكن سببا
ولا هبة لا يصير ملكا لها بل ملك الاقرار رجل قال جميع ما يعرف مني او جميع ما يملك في فخلان قال ابو بكر
الاسكاف رح هذا اقرار وتو قال جميع ما لي او جميع ما الملك فخلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم ولا يجزى على ذلك
وتو قال جميع ما في متي فخلان كان هبة اراو قال جميع ما في متي فخلان حار لبيع وتو قال جميع ما الملك
هبة فخلان كان لبيع فاسد ارجل اقر لا يستد في محبة جميع ما في منزلي من الفخر والاداني وغير ذلك مما يقع عليه
الملك من موقوف الاموال كلها وفي الرستاق دواب وعلمان وهو ساكن في البلدة قال ابو بكر الاسكاف اقرار
على ما هو في منزلي هو ساكن في البلدة وما كان من الدواب يبعثها الى الباقورة فانها روي روي الى وطنه
اقرارها لا يستد وكذا لك عيبه الدين يزوجون في حواجزه ويا ورون الى منزله فهم فخلون في الاقرار رجل قال
غيره اقرضتك مائة درهم فقال لا اعود بها ولا اعود بها لعلها كان ذلك اقرارا لان العود والاعادة يكون للرجوع
بجل قال غيره لم فخصبك الامة المائة كان اقرارا بالمائة وكذا لو قال فخصبتني هذه المائة فقال لا فخصبك كذا

به المائة شيئا كان اقراره ان قال لم تضربك مع هذه المائة شيئا كان اقراره ان قال لم تضربك
 او منك فالحل اقراره ولو قال بغيره اقرضت مائة درهم فقال ما استقرضت من احد قبلك اذ من احد غيرك
 من احد سوأك او قال لا استقرض من احد بعدك او لم استقرض من احد منك شيئا من ذلك لا يكون اقراره ان قال
 شمس المائة خمسة رجا لانه لو صرح وقال استقرضت منك مائة درهم لا يلزمه شي لان هذا ليس من سوال
 وليس كل من سأل شيئا يعطيه بخلاف قوله اقرضتني فان ذلك يكون اقراره ذكره في بعض الروايات اذا
 قال الرجل بغيره استقرضت منك انما يكون اقراره رجل قال بغيره فعلت كذا اذا كان لك على مائة درهم
 كان قبلك اقراره بغيره ابتلع لاني ابتلع في الماضي واليه يستعمل في المستقبل واما في الحرية انا في
 الفارسية چون يكون التعليق رجل التفت الى والدته ثم قال في حجة جميع ناني يدي من المال هو لك قال
 ابو بكر الاسكاف رجا النكاح الى الوالدة اني اقربها فاما لعينة فالمال للوالدة وان كان الابن قد سهاك فذلك المال
 به ذلك لا يكال ولا يوزن وقد ترك الابن وراهم او وانيير فالوالدة في سعة من ان تتناول من الراهم والذاهم
 مقدرا ما سهاك الابن لب باقرها لان الذي اقرها كان بمنزلة نكاح فلما سهاك بطل النكاح وعاد الابن
 كما كان رجلا له سبعة اولاد اقر في حجة وجوز اقراره ان خمسة من اولاده عليه درهم وسماهم في اشك عمره
 وفلان وفلان وفلان مات الرجل بعد ذلك فشهد الشهود بعب موته على اقراره بعد ذلك لان الشهود كانوا
 نعرف مولاه الاولاد لانهم كانوا حاضرين عند اقراره قال ابو القاسم رجا ان اقر سائر الورثة باسماي مولاه
 وانكره اقر ائمت ثبوت بشهادته وشهد وان جرت الورثة اسماي الاولاد وكلت المدعون اقامة لعينته على نفسه
 اذا لم يكن في الورثة مثلهم في الاسماي رجل اقر امرأته بدار في حجة وبخراب ثم عمرها من ماله ثم مات الرجل
 وترك به الدار وابنا فادعى الابن ان العماره ميراث واغت المرأة ان الدار والعماره بما قال بفقهاء ابو حنيفة
 رجا النكاح الزوج عمرها بدارها فالعماره لها وفقهه ومن عليها وقهر المرأة حصة الابن والحال الزوج عمرها بغير
 اذ بها النفس فالعماره ميراث والمرأة ان تقرر قيمة نصيب الابن يسلم كل العماره لهما رجل هو يقول بنسبت قال
 انا في فلان قال ابو يوسف رجا ان يكون اقراره بالرق داروي عن ابني بمريرة رضى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 قال لا يقول احدكم بيري او بنتي فان كلكم حبيد وسالك ما رضى عن رجل ولكن يقول غلامي وجاريي ونحو ذلك

وقال قال مقيس مولى بيت من في بلادنا اذا قال الرجل انما نزلنا لايكون اقرارا له بالمرق وانما يعبرون ان
ارض في يد رجل اقرني مرضها نها وقت قالوا وان اقر بوقت من قبل نفسه يكون من اثبات وان اقر بوقت من غير
فان صدقوا وقتها وورثته جاز في الكل وان سته بوقت ولم يبين له من جهة او من جهة غيره فهو من اثبات
رجل قال حميد ماني يدى فلان قال نعم لا بد من رجوع في بيانه ليد ولان لم يقل قبله بيان وبكره
بما جاء التصريح قال ماني يدى من قليل او كثير وعجب وغيره فلان صح اقراره لانه سام وليس له بدل فان حضر
المقر له واراد ان يثبت شيئا ماني يديه واصلها في عهد في يده انه كان في يده وقت الاقرار او لم يكن كان القول
فيه قول المقر وكذا لو قال حميد ماني حانق فلان رجل قال انما يرى من هذا عجب او قال خرج هذا عجب من بيتك
ثم وعاد بعد ذلك واقام له بيته ذكر في المستحق انه لا يقبل بيته الا اذا اوصاه بسبب حادث مرض او بغيره
او مرته ثم اعترض عجب به ذلك قال لو نصرح النحان صدقوا بقرته في اقراره للمرأة كان عجب بها وقتها باطل وان
كانه جاز وقتها من اثبات رجل كان يمرض يومين وثلث ايام ويمرض يوما ويصح يومين فاقرا له بدن قال ابو نصر
ان اقره لك في مرض صح عجب جاز اقراره وان اقرني مرضه الذي التزمه انصره وقهل ذلك بقرته لا يجوز اقراره
رجل قال قد قبضت من بيت فلان مائة درهم ثم قال لي اوصي فلان آخر فانه يقبض بالمائة لتسا عجبنا ويضمن
مثله الذي اقرنا له واقراره عجب المائة من سبعة مائة قوله نصبت مائة وخمسة وكذا لو قال قبضت من صنف
فلان مائة ميسر فلان عجب درهم او ميسر فلان ثوبا او من قرينه فلان كرحط او من ثمن فلان كمر او من ثوب فلان
خطة كل ذلك يكون بمنزلة اقراره بالقبض من يده وكذا لو قال قبضت من ارض فلان على ارضي القنجر المولى صاحب
الارض وكذا لو قال اخذت من دار فلان مائة درهم ثم قال كنت فيها ساكنا او كانت الدار في يدي باجارة لا يصدق
وان اقام له بيته ان الدار كانت في يده باجارة يبرى عن ضمان وتوعدى واداني يد رجل فاقرا له على عليه ان الدار
كان يسكن به الدار لا يكون مقر المالك على رجل قال فلان على مائة درهم وقبل مائة درهم فهو مستر اربا له فلان
يصدق انها ودنية الا اذا قال موصو له وقال عسى فلان عجب درهم او مسمى او في بيتي او في غصه وفي فهو ودنية
رجل اقر رجل بدين ثم مات فقال دار شابت كان اقراره بقرته قالوا طاعت المقر نقد اقر لك به الدار او اقر بها
رجل قال قبضت من فلان مائة كانت له عليه او قال كانت ودنيته عنده فقبضتها وقال فلان ليل هو ماني ولم يكن

لیکن ملک کان القول لفلان بعد ان یخلف اندام او و چون یک علی شیخ رحیل قال است فلان ما یبغی ثم خر بنده و قال کس
 بل یبغی شیخ کان القول للمقر فی قول تبهیفه روح و قال ابو یوسف و یحیی و محمد و محمد بن ابی نعیم و قال باسکی من عینه انه
 قول المقر باسکی من عینه انه ما سکت المقر و علی بن الحنفیة و قال اعرت هذه الدار فلانا فسكننا ثم قضيتها منذ وکذا
 او قال فلان الخیاط قمیصه من بضعه و درهم ثم قضيته منه و قال الخیاط لایل بن قیس عیسی امرک ان قال خایط قمیصه
 من بضعه و درهم و لم یقل قضيته منه لایرو علی الخیاط اجماعا و لو قال فلان ساکن هذه الهیة و هیة لی و فلان بنکیر قضیه لک
 و لو قال فلان زرع هذه الارض اربعی هذه الدار و غرس هذه الهیة و مولی و المکل فی بیدی المقر و قال الآخر بل سوي
 کان القول للمقر من عینه لان الاقرار بالزرع و الخیاطه یسر باقرار بایه و لهذا لو قال هذا الثوب من خیاطه فلان لایرو
 اقراره بالملک و لو قال هذا الدار لفلان ارسلها الی من فلان قال ابو یوسف روح برودا علی المقر له و فیمن قضیها للمقر فان
 او عا بالذات لنفسه و فیها الی المقر الاول بغير قضاء و ان دفع بقضاء الایض فی قیاس قول تبهیفه روح و سوي کا قال فی
 سکی الدار و لا فیمن الذات شیخا یاخاط فی ید و ثوب ازان الثوب الذی فی یدیه فلان و سلمه الیه فلان آخر و کل واحد منهما
 یدعیه فان ثوب الذی اقره اول مرة و کذا لک کل عا بل کالصباغ و لقصار و الصان و لا فیمن الثانی شیخا فی قول
 رحمه الله تعالی فصل فیما یکون اقرار الشیخ و الشیمیکین رحیل قال فلان علی عشرة دراهم فی عشرة دراهم یلزم
 عشرة درهم و کذا لو قال عشرة دراهم فی عشرة دراهم یلزم عشرة دراهم یلزم عشرة دراهم یلزم عشرة دراهم یلزم
 علی درهم فی قصیر خطه یلزم درهم و یطیل ذکر القصیر و لو قال علی خمسة دراهم فی ثوب یهودی لزمه خمسة دراهم قال
 بعد ذلک الثوب یهودی سلم و الخمسة الدراهم سلمها الی فی الثوب لایصح بیانہ الا ان یکون موصولا و لایصح ذلک المقر له
 و لو قال علی درهم من درهم او من درهم لزمه درهم و لو قال درهم قبل درهم لزمه درهم واحد و لو قال قبله درهم لزمه
 درهم و لو قال درهم بعد درهم او بعد درهم لزمه درهم و اصل هذا ما عرفت فی الصلح الا فی سکتة فان سکتة او
 قال بعد ما واحدة یقع و سکتة و سکتة یلزمه درهم و علی کل حال و کذا لو سکت ما وینار او قفیر خطه و لو قال درهم
 و درهم یلزمه درهم و لو قال درهم من درهم یلزمه درهم و لو قال درهم درهم یلزمه درهم و کذا لو قال
 درهم بدرهم یلزمه درهم و کذا لو قال علی درهم علی درهم یلزمه الا درهم و کذا لو قال علی درهم و علی درهم
 یلزمه درهم و لو قال لعلی درهم ثم درهم یلزمه ثلثة دراهم و لو قال لعلی مائة دراهم لایل ما یمان فی القیاس یلزمه

تمامه وفي الاستحسان لم ير ما تان وهو ما تو قال كست مطلقا هاس واحد قبل خستين في الاستحسان يكون قرار
تستين فليبره اكثر بما كذا تو قال على ما تان دليل ما تان في الاستحسان لم ير اكثر الما ليد وكذا انو سته رك في الصفة
مان ثلثي اهل سواد وسواد دليل غير لم ير فصلها وروا خلفه بخسران قال فعلان على نصف درهم دليل ما تان
وربنا و قال كخطه دليل كشر غير لم ير لالان مبعيا و تو قال فعلان على ما تان مثقال و سبب فضة فيها نصفان و تو
قال كخطه و شعير عليه من كل واحد و تو قال كخطه و شعير و سبب من كل ثلثا ما لم ير من كل وجه ثلثة و تو قال فعلان
منه في عشرة اثواب هر رية و مروتة لم ير من كل وجه خمسة و تو قال و تو ثلثة اثواب على سبب هر رية و تو
و البيا في القالب لست انما اصله و طياران و حديد سبب و ما يسيد على ذلك ان سبب و في القالب غير مكن محصل
على ما تان و تو قال و ما مابن ما تان الى ما تين في قول بحبيفة روح لم ير ما تان و سبب و تسويح يدخل فيه العاية
دون انما تان و تو قال فعلان على درهم نرمة مكشدة و درهم و تو قال و درهم كشرية نرمة عشرة و درهم في قول بحبيفة
روح و تو قال و ثمانية كشرية نرمة عشرة و تو قال ابو يوسف و درهم الدرام الكشرية ما تان و الد ثمانية الكشرية عشرة و تو
قال فعلان على كذا دينار عليه و دينار لان كذا يستعمل في العدد و اقل العدد و ثمان و تو قال فعلان على
كذا كذا و درهم نرمة عشرة و ما و تو قال كذا و كذا و درهم نرمة عشرة و كذا و الد ثمانية و الكليل و الموزون
و تو قال كذا كذا و نحو ما من خطه نرمة عشرة و تو قال على كذا و درهم و كذا و دينار و درهم من كل واحد
سبب عشرة و تو قال كذا و دينار و درهم من كل واحد سبب عشرة و تو قال كذا و دينار و درهم نرمة من كل واحد و سبب
احد عشرة و تو قال على سبب عشرة و دينار و درهم نرمة من كل واحد سبب عشرة و تو قال على فعلان و سبب
عشرون نرمة ثلثة و خمسون لان البضع لا يتناول اقل من ثلثة و تو قال عشرة و درهم و فيف كان القول قوله
في نصف حتى لو قال صحت به درهم اقل قوله و ان قال ثلثة اقل من ثلثا و اكثر كان القول قوله و تو قال كذا
قال العظيم روح الدرام قال ابو يوسف و محمد و محمد عليه ما تان قال لا العظم روح المال الذي يحبيبه الزكوة و اخلف
لست في قول بحبيفة روح قبل قوله كقولها و قال نسر الائمة و سبب روح و سبب من قول بحبيفة روح و كذا
على حال المقر في الفقر و النساء لان العتير سبب في القليل و الغنى لا يتوخم و تو قال فعلان على اموال عظام روية
من سبب و سبب روح انه نرمة ستمائة و درهم و تو قال على مال فقير و خيل او كرم قانوا لم ير ما تان و تو قال على اموال

[illegible]

وإذا جهنم وتوقال نسلان على عشرة دولي عشرة وقير ط كان القير ط والذاني من العفنة رجل قل نسل
على درهم فوق درهم نيزه ورجان وتوقال عشرة درهم في عشرة ومانير لانيير اله مانير وتوقال نسلان على دينار
درهم غير ال قل ذان كذا اله على وادعي البار لانيير عشرة وتوقال نسلان على نصف درهم نصف درهم وسود مبر ال
وكذا الوقال بعث درهم ونصفها وتوقال على درهم ودينار فله ما وتوقال على درهم ودينار وكر حنك لانيير الكرم
جبر في الاولين وكذا الوقال درهم ودينار وكر حنك وكر شعير لانيير الاول والرابع والخير في الثاني والثالث وكذا
قال نسلان على درهم شعير فبه على درهم بوزن سبعة وكذا الوقال مائة درهم صناعه وكذا الوقال ثمانية عشر
او قليل هو على النام وكذا الوقال درهم كبير او عريض او طويل فهو على وزن سبعة قال محمد بن ابراهيم عشرة
مائة وما كلها على وزن سبعة لا ينقص لانيير الا ان يسبب زيادة او نقصان اعرف في الوزن موصولا وتوقال
درهم درهم نصف درهم سدق بما قال وعنه مسيو عنده في الوقال نيزه او على نصف موزنه كان عليه نصف بوزن
موزنه لانيير موزنه مائة او اضعف والوزن ينقص ان وزن الكه الذي اقرب وكذا الاقرب او كبر خطه موزنه
يعبر كرسه او عن الحسين بن علي بن نسلان على شعير من درهم ومن الدرهم عليه ثلثة درهم جعل قال في نسلان
نصف درهم مائة كان اقرارا انقص وكذا لك كل ما يحال او بوزن لان اعارة مالا يمكن الا انقل به الا بالثلاثة يكون
رجل اقره رجل الحسين في زره كان عليه ثمانية وكذا لك الاقرار كل شعير لا يمكن تسليمه يكون اقرارا بالثمانية رجل قال نسلان
على حق ثم قال نسبت برحق الاسلام لا يصدق رجل في يديه جارية وولدها فقال ان جارية نسلان لا ينفق على جبه الولد
وقام ميسرة على جارية انها لا تسحق اولادها وكذا الوقال هذا بعد ابن مكاب او بنه الجدة ومن شاكك لا يكره ذلك
مسهبه وكذا لك بالجدي في رواية وتوقال هذا الحنك من زرع كان في ارض فلان ومن زرع حصل من ارضه فهو
الحنك وكذا الوقال هذا الربيب من كرم فلان او هذا النمر من لحل فلان او قال الصدوق في يده هذا من غنم فلان او بنه
الحلب او هذا الحسن او هذا الحسن من شاة فلان كان تسهله بذلك فصاحب الغنم وتوقال نسلان حق في بنه والاربع
فسه الحنك او بابا با واما لا يصدق في ذلك وكذا الوقال نسلان حق في بنه لبيسان غنم فسه النمر والاربع
لا يصدق الا ان يكون الحنك ناصلا وكذا الوقال نسلان حق في بنه والارض غنم فسه مالا جارية او باسكن رجل اقره
بجائلكان له الحنك باسكن من الارض واولا فشره عليها فمكر كان لا يشترط ان يكون له الحنك باسكن

لها من الارض و ما من النخل من الارض لا يكون للقطر و من يستخرج النخانت متقاربة تنبع من الزرع و
 الارض في الاقرار و الاقرار انما يقع على ما جعل له من الارض و قال لرجل نبت في محل من مالي حيث وجدت
 نخلة منه يشتت كان ذلك على درهم و الدنانير و قيل هو على النخلة و قيل قال نصير و اقرضته و انا صبي و انا
 و قيل ان النخل كان باطلا و كذا القول انما ذهب العقل و ذهابه جعله معروفا لا يصح اقراره و اقرضته
 النخلة في اقراره لا يصح بشرط النخلة في اقراره ما اقرضته و استثنى موصولا رجل اقرضته نفسه بانه درهم و اشتهد بشا
 ثم اقرضته بانه درهم في موطن آخر و اشتهد شاهدين فقال المقرض بانه و قال الطالب بانه قال شيخ الاكابر
 الامة الجمل الى مرجع هذه المسئلة و ذكرنا مرجع في الاصل و ذكرنا الخصائص في ادب القاض و زاد على ما ذكر في
 الاصل و جعلنا على وجوه و شوش في ذلك فالحاصل ان هذه المسئلة على وجوه امان اضاف اقراره الى
 سبب و سبب واحد و اختلفت و لا يضيف الى سبب فان اضاف الى سببان قال لعلني لفت و درهم
 ثم هذا السبب ثم اقرضته ذلك في مجلس او في مجلس آخر ان عليه فتلان لفت درهم من ثمن هذا السبب و سبب
 واحد فني هذا الوجه لا يلزم الا ان وجه على كل حال في قولهم جميعا و انما سبب مختلفا بان قال فتلان
 على لفت درهم من ثمن هذا الجارية ثم قال ان لسان على لفت درهم من ثمن هذا السبب فني هذا الوجه يلزم الا ان
 في قولهم سواء اقرضتك في موطن و وجه او في او في موطنين و ان لم يضيف الاقرار الى سبب لكن عقده
 على نفسه باجل حكا فان كان لهك واحد كان المال و عقده الكل و ان عقده على نفسه فكيف كل حكا
 درهم و اشتهد على ذلك لزم الا ان على كل حال و اضافت لهك يكون بمرور اختلاف سبب ان لم يعط
 حكا لكنه اقر مطلقا فان كان اقراره الاول عند غيره اقراره بين و اقراره الثاني عند القاض و لزم
 مال واحد و كذا القول و الا عند القاض و لفت و ثبت القاض و ذلك في ديوانه ثم عاده الى القاض في مجلس
 آخر فاقرب لفت و ادعى الطالب المالى و المطلوب يدعى انه مال و وجه كان القول قول الطالب و كان اقراره
 عند غيره اقراره كان الاقرار الاول عند القاض و ان في عند غيره فان كان اشتهد على كل اقراره اقراره
 فان قال ذهب عنده الكل كان ذلك في موطن او موطنين و ان اشتهد على اقراره الاول شاهدا و على الثاني
 شاهدين او اكثر في مجلس آخر على قول بهين و محمد مرجع يكون الحال و وجه و اختلف المشايخ في قول بهين في

والاعمال هي كبر المال وحسنه والاعمال عند المال عند اول بان كان عند المال
او بشهادة شاهدين اما ان لم يتم فلان اشهد على كل اقرار شاهدين عند غير القاضي ذكر المختصات روح ان على قول
روح يلزم المالان ان يشهد في المجلس الثاني بشاهدين الاولين وان يشهد غيرهما كان المال وحسنه وبغير المختصات
روح قالوا ان كان فلان في موطنين واشهد على كل اقرار شاهدين عند خميفة روح يلزم المالان جميعا سواء شهد
على اقراره الثاني الاولين او غيرهما وقال ثمن الائمة المخلو اي روح كذا كذا المختصات روح والظاهر ان المختصات
بينهم مما اذا كان لاشتهار ان في موطنين اما اذا كان في موطن وحسنه يكون المال وحسنه وروى عن
روح قال على قياس قول خميفة روح يلزم المالان جميعا على كل حال اذا اشهد على كل اقرار شاهدين غير مختصين
وقال يلزم مال وحسنه اذا كان في موطنين وحسنه وكذا ثمن الائمة لم يمسح روح ان في الموطنين الوجه يلزم مال
عند الكل فان جاز بشاهدين على شهادته اربعة بافت ثم جاز بشاهدين آخرين على اقراره بافت ولا بد ان ذلك كان
في موطن او في موطنين فمستشهد ذلك فهما مالان الا ان يعلم ان كان في موطن وحسنه وقال ابو بكر الرازي روح
بذلك الصدوق يلزم مال وحسنه وان شهد شاهدين على لعنه سو وشاهدان على لعنه يفيض فهما مالان ولو اقرار بافت
درهم ومائة دينار في موطن ثم قرئ في هذا الموطن في هذا المجلس بافت درهم وكر في اختلاف زفر ومقبوب جميعا لانه
يلزم لعنه درهم ومائة دينار في قول خميفة وبخمس روح ولو شهد بم رجل الى القاضي وادعى عليه الفان فافترضا
الى القاضي في المجلس آخر وادعى عليه خمسمائة فافترضا فقال الطالب قد قرئ بافت وخمسمائة وقال المطلوب ان مال
على لعنه درهم فاقول قول المطلوب وكذا لو ادعى عليه في المجلس الثاني خمسين فافترضا فادعى الطالب ثلثة الاف
وقال المطلوب ان مال على الفان كان القول قول المطلوب ويكون اقراره الثاني للخروج عن موجب اقراره الاول
واجاب الراية بملزمة الراية وجوب عليه الفان بجلى جاز بشاهدين على رجل بافت درهم وجاز المطلوب
بالبرائة عن لعنه درهم فبذلك اعلی وجوب ثلثة حسد بان يكون المال مؤرخا وبالبرائة كذا كذا ولا يكون حسد بها مؤرخا
او كان احدهما مؤرخا والاخر لا يكون فحق الوجه الاول ان كان تاريخ البرائة حسد تاريخ المال بغير البرائة لانه لا يثبت
عليه الا مال وحسنه او قد ثبت البرائة عن لعنه درهم وانصرفت البرائة الى ذلك المال وان كان تاريخ حسد المال
بعد تاريخ البرائة بغيره بالمال لان البرائة بسببها لا فعل في الدين اللاحق وان لم يكن حسد بها مؤرخا فيلزم بالبرائة

الان البراءة تكون عن الدين العويبيس ههنا ومن آخر وكذا لو كان ثابتهما سوار على البراءة والتمكان لكسالة المال في
والبراءة غير متورخه او على كسك على البراءة لان البراءة تكون لعبه الوجوب عاده ولو كان لرجل على رجل
على كسك باهت تأخر الصكس مختلف وفيه المخطوب براءه عن الهف درهم في كسك وبراءه من خمسمائة في كسك
فقال له المخطوب كان لك على عهده درهم وقد اخذت مني انفا وخمسمائة وقال الطالب كان لي عليك انفا ولم
اقبض منك شيئا فان المخطوب سبر عن هف وخمسمائة ويرجع الطالب عليه خمسمائة تمام الانفس ورجع البراءة كسك
على قياس حجم المال وفي كل موضع كان المال واحدا كانت البراءة واحدة وفي كل موضع يقضي بالدين يقضي
بالبرتين واختلف حكم المخطوب بوجوب خلاف البراءة وفي مسئلتنا ثبتت البراءة عن هف وخمسمائة
فيقضي خمسمائة رتب قال لطلان على هف درهم ثم خمر وخمر سبر لزمه المال ولا يصدر في سبب
او اكد بزمه على في سبب صل ذلك او فصل في قول بحقيقة روح وكذا لو قال على هف درهم ومن
الغار وكذا لو قال على هف درهم ثم من متاع شترية ولم يقبضه قال ذلك موصولا ومفصولا لا يصدر
في قول بحقيقة روح وبزمه المال ولو قال لك على هف درهم من ثمن لعبه الذي في يدك فادى صدقه المخطوب
في ذلك لم يعبه اليه واخذ منه الالف ولو قال الطالب لعبه الذي في يدك جدي لم يعبه وانما يعبك غيره
لا يجب الالف على المقر وذكرنا المسئلة في موضع آخر ان على قول بحقيقة روح في خلاف كل واحد منهما على
صاحبه وهو قول صاحبه روح وقد ذكرنا وهو الصحيح واذا حلفا لزمه المال على المقر وتوان جلا قال ثبت لطلان
شيئا باهت درهم ثم قال لم يقبضه كان القول قوله وقد مرته المسئلة رجل قال لطلان عسدي عت درهم و
ثم قال لم يقبضها كان ضمانا لالف وكذا لو قال له على هف درهم قرض ثم قال لم يقبضها قال ذلك موصولا ومفصولا
لا يصدر في رجل اقرانه بعبه هذا من فلان باهت درهم فقال فلان ما شترية منك شيئا ثم قال بالي يا بئس
باهت درهم وقال اباي بابتك كان القول قول المشتري وله ان يأخذ العبد باهت درهم لان اباي اقر باي
اولا وبالحكم المشتري بعد اقرار اباي ثم يطل ان كسك يسر بليل الله اباي ان اقام له سبينة على ما اذ على لعبه تجوز
المشتري يقبل سبينة ويقضه باهم وان لم يكن له سبينة واراو استحل له المشتري كان له ذلك فاذا تم ان
ايسر تجوز له المشتري فاذا ما لم يشتري الى المشتري ففقه رعاوه ليسع فانه لم يمين ولو كان اباي لعبه اجد

المشتري قال المشتري صدقت لم تشتره مني ثم قال المشتري فمشتريه لا يقبل قول المشتري له ما لا يجزئ
ابن حبيب بينهما الاتري ان البائع لو اقام البيعة على مبيع في هذه الصلة فزاد او استخلف المشتري لا يقبل
ولا يخلف خصمه رجل اخر انه ماع محمد بن فلان ولم يذكر الثمن ثم جدد صح حجة لان قوله مبيع غير ممن باطل اذا قرئ
الرجل مبيع وقبض الثمن ثم انكر قبض الثمن وادعى استحلاف المشتري في القياس لا يستخلف هو قول جهم بن حنيفة
ومحمد بن لان الاستخلاف يكون بعد الدعوى الصحيحة وهو متا قص وفي الاستحلاف يتخلف وهو قول
ابن يوسف راج لان العادة جرت بالاقرار في قبض الثمن قبل القبض للاستحلاف ويخلف الخصم باذنه عليك هذا المال
رجل او امرأة اقر رجل ثوب او عبد على نفسه مع اقراره وتقيس عليه بقية عبد وسط في قول ابن يوسف راج
وقال محمد بن القول قول المقر في القيمة او يدرك كل اقراره على ما سدد راج لوجوب العبد والشرع في الدية
وهو المكاف وفي ذلك يصرف الى الوسط ومحمد بن لم يعتبر السب ولا اقر على نفسه ان كان عليه قيمة اخرى
شارحان جاز بابتا وقال هي ان يقول قوله ان جاز بغيره وبرذون وعمارا وبغيره ولا يقبل قوله في غير ذلك
رجل قال على ثوب يروي فلان جاز بثوب يروي قبل ذلك منه عند كل ولو قال على ثوب ولم يسم قاي ثوب جاز
قبل منه فيسا كان ذلكا وحده ياتم فيترك به ذلك حتى يعطى له ما اقر رجل قال فلان في طعامي هذا اكر حنطة ولم يسم
طعاما كذا كان لكل له رجل قال فيه لك على او على اكر الرجل المراكب درهم لا يكره شيئا وقال لك على او على عبد
هذا الصنف درهم فان لم يكن على مبيع درهم صح اقراره ويخبر عن ان يوجب على نفسه وعلى غيره ولو قال لك على او على فلان
عبد درهم مائة فلان والمقر دارته وترك المالك ان اقر ان فلان كان عليه وان شارحان في مال المبت. وقال
لك على ثوب درهم لعل في فلان كان المال على المقر حل قال فلان شاة في نخري صح اقراره ولو لم يسم المقتضى
في الاستشارة والرجوع عن المبيع الاستشارة على فليس يستشاه من حيث انقذه واستشاه من حيث
صحة اذا اقر رجل يستتي ميس من جنس المقر فخوان يقول فلان على دينار لاد درهم في العباس لا يصح الاستشاه
وهو قول محمد بن وفي الاستحاف وهو قول حنيفة ومحمد بن راج الحان المشتري شاة مثل من حقه كالكيل والرجوع
العدي المتقاربان قال فلان على دينار لاد درهم وقال الاقيمة حنطة او امانة حوز صح الاستشاه وطرح من المقر
من المقر قد رقية لمشتري فالحان كانت قيمة المشتري في على مبيع ما قرء لا يكره شيئا وان لم يكن المشتري حسن ما اقر

ليس مثل من حبر ان قال فلان على ديار لا فلو قال الاشاة لا يصح الاستشمار في قولهم ويلزم ان ياروا شيئا
 يستثنى من جنس ما قرب منه الاستشمار في قولهم الا ان يستثنى جميع الحكم فلما صح الاستشمار بكل قال فلان على عشرة
 درهم جيا ولا خمسة زئوف قال ابو يوسف ربح يلزم عشرة جيا ووربح المقر على المقر خمسة زئوف كما لو قال فلان
 عشرة درهم الا فغير حصة فانه يلزم عشرة درهم ولخطا عنه مقدار قيمة الفغير قال ابو يوسف ربح في قياس قول المقيس
 ربح على المقر خمسة جيا ويصير شئ من العشرة خمسة جيا فلا يلزم الا خمسة ولو قال فلان على عشرة درهم
 الا خمسة مستوكة يلزم عشرة جيا ويصح عنها قيمة خمسة مستوكة في قولهم ولو قال فلان على عشرة الا خمسة مستوكة
 فان عليه خمسة مستوكة وما بقي بعد الاستشمار يكون من مستوكة رجل قال فلان على نصف درهم من ثمن سب او قال
 من ثمن سب وقال ابو زئوف او قال من ثمن سب قال ابو حنيفة ربح لا يصدق في دعوى الزئوف والبهرجة قال ذلك موصول
 بموصول الا ان في السبع تيجان فلان حال قيام الساعة قال ابو يوسف ومحمد ربح يصدق في دعواه انها زئوف او بهرجة
 اذا فصل بالسكوت ونحوه وهو بمنزلة ما لو قال فلان على نصف سود من ثمن سب ولو قال فلان على نصف درهم ولم
 يذكر سب ثم قال في زئوف او بهرجة قال الفقيه ابو حنيفة ربح لم يذكر في الاصل واختلف في المنازع قال بعضهم
 هو على الاختلاف الذي ذكرنا في ما اذا لم يربح سب وقال بعضهم سب يصدق في دعوى الزيادة اجماعا رجل قال فقيه سب
 من فلان نعم ثم قال في زئوف قبل قوله ولو قال في مستوكة لا يقبل وان مات المقر قبل ان يقول شيئا باقراره
 وقال وارثه لا يصدق رجل قال فلان عندى نصف درهم وديعة ثم قال في يصدق وان مات المقر قبل ان يقول
 شيئا فقال وارثه في زئوف لا يقبل قوله لانها صارت دينا لموته فلا يقبل قوله لو ارثت في نصهارته والوديعة و
 النصب اذا قال لو ارثت في زئوف لا يقبل قوله رجل قال فغير واقضت الزئوف ما لو قال فلان على نصف درهم
 زئوف من ثمن متاع قال ابو حنيفة ربح يلزم الجيا ولا يصدق في دعوى الزيادة اذ اكره الخصم قال ابو يوسف ومحمد
 ربح يلزم الزئوف وعلى هذا الخلاف اذا قال فلان على نصف درهم من ثمن سب او قال من ثمن سب الا انها زئوف
 او بهرجة لا يصدق في قول بحنيفة ربح وقال لا يصدق اذا كان موصولا ولو قال في هذه المسائل الا انها مستوكة
 او رصاص يصدق في قول محمد ربح وهو رواية عن سفيان ربح وعن ابو يوسف ربح في رواية اخرى لا يقبل قوله
 ولو قال غنيت فلانا نعم ثم قال في زئوف او بهرجة قال ذلك موصول بموصول لا يقبل قوله في رواية اخرى

عن أبي يوسف ر. القرض فبشره فغضب وقد في الغيب لا نصيبه في الإصل كما في القرض لا أنها غير مشروطة
وإذا قرض غيب ثم مال بمرسوقه أو رصاص صدق إذا وصل ولا يصدق إذا فصل ولو قال أو غني فلان فلان
ثم قال عزير بن روف وبشره قبل قوله وصل أم فصل وإن قال بمرسوقه أو رصاص صدق إذا وصل ولا يصدق
إذا فصل رجع قال بشره هذا بعد من فلان بألف مرسوقه قال أبو حنيفة ر. بامر الجاهل وعن أبي يوسف ر. الجاهل
قال يصدق وبشره ببيع ولو قال فلان على كذا خط من ثمن بيع أو قرض ثم قال بمرسوقه قبل قوله لأن المراد
أنه كان عبداً وكذا أني كل ما كان أو يوزن سوى الدرهم والدينار ولو قرض بشفرة أغلس من ثمن بيع أو قرض
ثم قال بمرسوقه يصدق في قول أبي حنيفة ر. وقال أبو يوسف ومحمد ر. يصدق في القرض إذا وصل وبشره
ببيع لا يصدق في قول أبي يوسف ر. وقال محمد ر. يصدق وبشره ببيع لا يصدق إذا كان له كذا ولو قال غيب
فلان بشفرة أغلس أو قال أو غني عشرة أغلس ثم قال بمرسوقه قبل قوله سلم إليه إذا قرض بعض ر. قال
سليم إليه أو ر. زير بن روف كان قرض الجاهل أو قرض بعض ر. أو باستيفار ر. قال أبو حنيفة ر. الدرهم أو بعضه
ر. قال لا يصدق قوله لها كانت ربها أو كان قرض بعض الدرهم ثم أدى الزيادة في القياس الغل على السلم أو سلم
على السلم وفي الاستحسان الغل على السلم إليه ميسر وميسر على السلم إذا علم الجاهل ولو قال
ألف عشرة درهم في كذا خط وقال لم قبضها وقال السلم لأبي فبشره أن قال السلم إليه ذلك موصو لا يصدق
واستحسان لا يصدق وبشره سلم فيه وفي القياس صدق لا يصدق بشفرة وكذا أو قال أعطيتي وأقرضتني ألفاً
سلفتي ألفاً ثم قال لم قبضها قال ذلك موصو لا يصدق فباسوا استحساناً وإن قال ذلك موصو لا يصدق
استحساناً ولو قال أنت تتي ألفاً ودفعت لي ألفاً قال لم قبضها لا يصدق في قول أبي يوسف ر. وقال محمد ر. ر. ر.
يصدق إذا وصل ولو قال بمرسوقه أو أقرضتني ألفاً ودفعت علي ألفاً أو بمرسوقه لي ولم قبض قبل قوله وصل
أم وصل ر. قال لا يصدق وبشره ببيع لا يصدق وبشره ببيع لا يصدق وبشره ببيع لا يصدق وبشره ببيع لا يصدق
وإذا قال لا يصدق ببيع لا يصدق وبشره ببيع لا يصدق وبشره ببيع لا يصدق وبشره ببيع لا يصدق وبشره ببيع لا يصدق
كانت الدرهم في كذا خط أو سلم وكذا أو قال بمرسوقه الدرهم ولكن بمرسوقه في أو قال وبشره ببيع لا يصدق
بمرسوقه الدرهم في كذا خط أو سلم وكذا أو قال بمرسوقه الدرهم ولكن بمرسوقه في أو قال وبشره ببيع لا يصدق

بذره الله ارضه الان بناء فانه في الاصله قد كان له سبنا ربيع لا يستناده ولا اسم الله المفضل او لا يكون الاستشهاد الا ما يستناده لا يفتقر
وكذا ان قال في سبنا ربيع فانه في الاصله قد كان له سبنا ربيع لا يستناده ولا اسم الله المفضل او لا يكون الاستشهاد الا ما يستناده لا يفتقر
الا حليت فانه في الاصله قد كان له سبنا ربيع لا يستناده ولا اسم الله المفضل او لا يكون الاستشهاد الا ما يستناده لا يفتقر
والله ارضه ان ثم قال بعد ذلك لابل فله ان اخرجه للاول لانه اقر الاول فلا يصح رجوعه وانه اوله الجارية في يده رجل
وقال الجارية فله ان ثم قال لان الاستناده بالجارية لا يكون اقر بالاول لانه الجارية قد تقدم من سبنا ربيع وغير
ذلك وكذا لك سائر الجوانات وانما المرقرة في الاستناده فهو بمنزلة ولد الجارية ولو كان في يده صنفه في صنفه مناع فقال
لصنفه في فله ان ثم قال في الله ارضه ان وما فيها من المتاع في كان القول قول لان المتاع لا يكون متاعا
والصنفه في ولا يستناده سبنا ربيع صنفه في ولو قال بناء فله ان في وارضا فله ان كانت الله ارضه سبنا ربيع لان
اول كلامه بناء فله الله ارضه في غير متبر لان الكل كان له قبل متبره فيعطى بقوله ارض فله الله ارضه فله في
سبنا ربيع ووقال فله الله ارضه لابل فله ان ثم قال لان الكلام الثاني رجوع عن اقر فلا يصح رجوعه لابل لان
بالدين فاقترع الله ان الدين فله ان وصدة فله ان صح ويكون حتى يقتضى للاول وول الثاني ولو ادعى الى ان الثاني
بري رجل في يده وارقر انها فله ان لا حق في فيها فقال المقره ما كانت في قطع لكنها فله ان وصدة فله ان فله في
رجل فله ان في يده رجل فقال بسبنا ما كان في فيها حتى قطع لكنها فله ان وصدة فله ان انها ما كانت للمقره قطع
يكون للمقره فصل في يقتضى في الا بر رجل قال استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح اقراره وكذا ان قال
ابراهم جميع غرمائي لا يصح الا ان يقول قسيلا فانهم خصمون في صح اقراره وادبره وذكرنا على روح اذا اقر وطهرت
انه يقتضى كل دين فله ان لم يست على الناس نعم ادعى غير علمت في فخت اليك كذا وكذا وقال اوصي ما بقيت منك
شيئا وما علمت انه كان لميت عليك شيئا كان القول قول اوصي عيسى ووقا لم يست على اهل الدين لا بل لم يست
شيئ لانه لم يقتض شيئا من رجل عيسى وكذا ان قال قد قبضت كل دين فله ان بالكونه او اضاف ذلك الى مصر وسوا
وكذا ان قيل يقتضى الدين وادبره ولفه ربة في ذلك سواء رجل عليه دين فخت ان الطالب اقر ان الدين له شيء
ليك فله ان لا يقتض شيئا من اوصي ما كان في يده من تركه لميت في ذلك لميت وانه لم يست على نفسه
فقتض تركه والده ولم يست من تركه والده فليل ولا كثير الا قد استوفاه نعم ادعى في يده اوصي شيئا وقال فله ان تركه

ولد له واقام له بيته فقلت سببته بكذا او احوالها ان نفس حبس على الناس من تركته والده ثم ادى على رجل
 والده من عموه رجل فقل هذا حبس لاجل دين الرجلين جاز ولا خلاف كمثل واحد منهما وقولنا ان هذا حبس لاجل دين
 الناس لا يصح رجل قال غير من اياك سبب ما اقبل منك تنه لم يرد قال اياك من هؤلاء وانما ادى قوم
 مني من سبب... من اياك سبب ما اقبل منك تنه جاز فصل في اقرار المريض لا يصح منه اقرار المرضي الذي ادى به بعض
 الدين من وارثه لان كسب وارثه الكائنات الكفالة في الشكوك اركان المقصود فانما في يدى الوارثه لم يكن
 كذا اذ اقر بعض من منسج يتكبر عن وارثه بقضاء الدين وقوا قد وارت هم حرج من ان يكون اقرارا بان سبب ما اقبل
 ولده بن ثم مات المرضي صح فزاره واولا من لم يكن اقرارا وقت اقراره ثم صار وارثا سبب قائم وقت اقراره ولو ان
 اقراره من مات لان ثم مات المرضي لا يصح منه اقراره لانه صار اقرارا سبب قائم وقت اقراره ولو اقر من لم يكون وارثا
 ثم صار وارثا سبب قائم بان اقراره حبيبته ثم تزوجها ثم مات صح فزاره واولا من لم يكن اقرارا سبب قائم وقت اقراره
 لا يصح منه لان سبب المرضي حبيبته والوصية للوارث باطل ولو شهد لمن كان اقرارا وقت اقراره ووقت الموت
 حرج من ان يكون وارثا بما عني ذلك لطل اقراره في قول سبب ما اقبل لا باطل في قول محمد بن حرج ولو اقر المرضي
 بغير قبض فان اقراره لا يصح امره كان اقراره اقرارا صحيحا ولو اقره اقرارا صحيحا فاما كان الاجس كصدا من
 الوارث صح امره او كانت الكفالة امره بغير امره من امره الا حبس ووارثه كسب لا يصح امره ولو كان اقراره اقرارا
 امره الكسب ولو ان المرضي قبض المال من وارثه الذي عليه دين ومن الذي تسرع من الوارث بمعاينة الشهود فاحسب
 له مقاما ثم تمة من بعض الناس ودون بعباده كل حلا ببيع عبده فاعده الوكيل من وارت الموكل ثم مرض الموكل ثم
 بقض الممن من وارته او اقرن الوكيل بقض الممن ووجهه الى الموكل لا يصح اقراره ان كان المرضي هو الوكيل والموكل
 صحيح فانه وكيل اقراره من الممن ثم مرض الموكل صدق الوكيل ودكان لم يمتري وارثا للوكيل والوكيل
 لموكل مرضيان فانه وكيل بغير الممن اصدق لان مرض الوكيل كمو بطلان اقراره لو اقره بغيره فصار
 مرضي عليه من حيث لا يوافق بعضه ووجهه او عارضة او مصارعة كسب له عند وارت صح فزاره لان الوارثه او اقره
 او والامانة الى مورثه المرضي وكذا له الميرس يعقل قول الوارث مرضي عليه من خطه ماله او على رجل دين السخرة
 فانه المرضي بغيره اذ كان الدين من ماله لو اقره بغيره فصار مرضي عليه من خطه ماله او على رجل دين السخرة

وان قرأها بمهرت درهم ثم قامت لميمنة بعد موته ان المرأة وهبت المهر من وجهها في حال حيوتها ميتة محسنة فانها
لا يقبل لميمنة على الهبة اذا كان اقرار الزوج بها بالمهر في مرضه ثابتا برقبته او رقبته بنجاء مهرها ان ماتت من مكروه او
مئة لا يصح اقرارها وان لم تكن مكروهه ولا مستصح اقرارها ولو قالت في مرضها لا مهر لي عليه ذكر الخصام في
الحل لا يصح اقرارها اذا اقر الرجل في صحته او مرضه الذي مات فيه انه تزوج فلانة بالصف درهم ثم جحد وصدة المرأة في النكاح
في حياته او بعد موته فهو جائز ولها الميراث والمهر العبد والمهر المثل ولا يكون لها الزيادة على مهر المثل عند الحار الورثة و
اقرت امرأة في صحته او مرضها انها تزوجت فلان بكذا ثم جحدت فان صدقها الزوج في حيوتها ثابت النكاح وجحدت
الاقرار باطل وان صدقها الزوج بعبد موتها ثابت النكاح في قول جهميصة روح ولا ميراث لغيرها وقال ابو حنيفة
وعمر روح شرب النكاح كما في الوجود الاول واذا اقرت امرأة انها تزوجت فلانا او امرأته بمت كاسا ميتة معروفة فثبت
وقال الزوج لا بطل كان النكاح بعبد المتق او قبل المتق فيها سواء يصح النكاح كما لو اقر صدقها ان النكاح كان هذه انفس
او في نكاح الغير انفس شهود او تزوجها وقت اربع نسوة او اخفاها في تحا او في عدته لا يقبل قول من يدعي هذه المروءة
فان كان الزوج هو الذي يدعي ذلك يفرق بينهما باقراره ويكون ذلك بنسوة الطلاق لجلالته او قال تزوجك قبل
تخلي او قبل ان اخلني او قبل ان قوله او قبل ان اولد او تزوجك وانما هو فان لم يكون القول قول من يدعي اخطا
رجل اقر لورثة يسير ومات ثم اخلت المقره وبقية الورثة فقال المقره كان الاقرار في الصحة وقال يعقوب الورثة لا بطل كان
في المرض كان القول قول من يدعي انه كان في مرضه فان اقام جميعا لميمنة فميمنة المقره او في فان لم يكن المقره
وارا وسخلاف الورثة كان له ذلك رجلا قال في مرضه مال لا يلقطه وليس له مال غير ذلك كذبة الوارث قال
عمر روح لا يصح في المرض ويكون الكل ميراثا وقال ابو يوسف هو من ثلث ماله رجل يفتي بدينه في صحته ثم يفتي
المهر في مرضه في كثير القية كان المتق من جميع ماله رجل اشترى عبدا في صحته فغيبه فاحضر على انه بالخيار ثلثة ايام
ثم مرض فاجاز له يسير او سكنت حتى مضت لده ثم مات المريض كانت الحيازة من الثلث رجلا اقر في مرضه بارض
في يده انها وقت ان اقر بوقت من قبل فصد كان من الثلث كما لو اقر المريض بدين عبده او اقرته بصدق به على فلان
وان اقر بوقت من جهة غيره ان صدق ذلك الغير اصدقه ورثته جاز في الكل وان منعه بوقت ولم يسير منه
من غيره فهو من الثلث رجلا كاتب جحد في مرضه وليس له مال غيره ثم قرأ بدينه فاعلى الكتابه جاز من الثلث

فان شري رجل نصيبا احد الحاضرين فطالب الشريك الثاني بقسمه من القاض و انضاه بالقسمه فان القاضى باشر بشركه
بالقسمه و جعل و كذا عن الغائب الصغير لان الشري قائم مقام البالغ و كان للباين ان يطالب الشريك بالقسمه حيث
اذ كان شري و ان كان الررثه كلهم كبار و حضور قائموا لهينه على ما ادعوا من وفاء ثبوت و غيره الا ان الدار كانت
شتره من ثبوت و اجنبى و الشريك الاجنبى غائب لا يقسم حتى ينفى الغائب و لو كان شريك ثبوت حاضرا و بعض ورثه
ثبوت غائب و جميع يهينه فان القاضى يقسم و لو كان شريك ثبوت اجنبيا و ان كان الشريك ثبوت و رنا باعن
اسما فان احد الاخرين و ترك ورثه و ان ثبوت غائب و قائم الحاضر و من يهينه فيها القاضى بينهم و نزل نصيب
بهم و لو كانت الشريه ماله و بعض الشريه ماله لا يقسم عفا و كان و عروضا حتى يخبر الغائب فالحاصل ان
القاضى اذا كان بين قوم بالميراث و بعض شريكه غائب و يقسم حضور و طالب الحضور القسمه فان كانت في يد
نعم القاضى فيها الحثات الشريه تمسكهم بالشراء لا يقسم حتى يقضى الكل و لو كان اصل الشريه كالميراث و با
بعضهم نصيبه فحضر البعض نعم القاضى بينهم و ان كان اصل الشريه كباشره او غرض فيها الميراث فان مات و ارث
من الشريه من لا يقسم القاضى بينهم و يخطى بيد الى اصل الشريه كترقى من رجلين فحضر احدهما و حضر الاخر و طلب
القسمه فقال الشريك نعم نصيبى من فلان و قائم يهينه على ذلك لرفع القسمه فاولا الا يقبل يهينه لانه قائم
على فعل نفسه لا بطلان حتى انصرف و ارثه من رجلين نصيب احدهما اكثر فطلب صاحب الكثير القسمه و الى الاخر فان
القاضى يقسم عند الكل و ان طالب صاحب القليل القسمه و الى صاحب الكثير فذلك و هو خيرا رايه الامام المعروف
راواه روح و عليه الفتوى و في ثبوت الصغير من جلين و لو كان صاحب القليل لا يستغنى عنه نصيبه نعمه فطلب صاحب
القليل القسمه فاولا الا يقسم وقال الفقيه ابو الميثاق في الدار و طالب صاحب القليل القسمه لا يقسم البتة و هو قول
الكرخي و الشيخ الامام شمس الدين رحمه الله و القاضى الامام المستبالي سنجاب روح كافي ثبوت الصغير و ذكر الخصائص روح
دارين الرجلين نصيب كل واحد منهما بالجل لا يستغنى به بعد القسمه و طلبا القسمه من القاضى فان القاضى يقسم و ان
طالب احدهما القسمه و الى الاخر لا يقسم لان الطالب يستغنى و ان كان ضرر القسمه على احدهما بالجلان نصيب احدهما اكثر
يستغنى به بعد القسمه فطلب صاحب الكثير القسمه و الى الاخر فان القاضى يقسم و ان طالب صاحب القليل لا يقسم
من الخصائص روح عكس هذا و جلان بين جاورهم صحيح و طلب احدهما قسمه ان كان نصيبه اكثر لا يخسر الا على القسمه

ولا ينقسم الارض تبعاً على القسمة والتجان لا ينقسم القاسم بينهما ولو كان بينهما ارض في ارضها وظلها
الارض وكون الارض فالتجان الارض جلاً وشراً على انك في الارض ارض واحدة عاك ذلك لا يجوز قسمة الارض وكون
تقعا على التعلق جازت القسمة والتجان الارض قد اورك وشراً الحصاد جازت القسمة عند الكل وان شراً على انك
احد بانفس القسمة في قول حبيبة والى بوصف ارض وطور في قول محمد ارض وكذلك على على النخل من رجلين
عازلة قسمة ولو النخل ان شراً على انك واحد بانفس القسمة وان تقعا على الجذاذ في الحال جازت القسمة
التجان النمر على انك وشراً على انك لا يجوز عندنا ولا يجوز في قول محمد ارض ولو كان بين رجلين خلع او سابعاً على صاحب
بالقسمة لا ينقسم القاسم وكذلك على انك لا ينقسم طولاً وعرضاً الا ان يترصدا على ذلك وكذا البئر والعين والبرج
من رجلين وقاه واهن الارض في ذلك بينهما ارض واحدة جازت القسمة والى الاخر فانه لا ينقسم بينهما لان النخل فالتجان
وكذا ارض ليس لها شرب من ذلك النهر والقاه يعقسم الارض ويترك النهر وتقاعد على حالها وكل واحد منهما
شراً والتجان بقدر كل واحد منهما على ان يجعل للارض شراً من موضع آخر او كانت ارضه ولا يترصدا
وآبار فيها ينقسم قسم ذلك كما فيما بينهم ولو كان بين رجلين قوب فخط لا ينقسم القاسم بينهم ولو كان غير
فخط فاقسما طولاً وعرضاً جازت القسمة والرقين اذا كان من شين فهو على وجه التجان مع الرقين
دواب وعروض وشراً آخر قسم القاسم لكل بينهم في قولهم وان لم يكن من الرقين شراً آخر فالتجان وكذا
وانما لا ينقسم في قولهم الا برضاهم والتجان الكل وكذا وانما ليس من الرقين شراً آخر فخط بعض
الورثة قسمة والى البعض والى جسد الورثة لا ينقسم بينهم في قول حبيبة ارض ولا يجبرهم على ذلك وقال قاض
يقيم ويحبرهم على القسمة وتكسب الواحد والادب الواحدة يباع وينقسم ثمنها لانها لا تخلل القسمة وكذلك كل ما يكثر
في متبعضه ضرر اذا مات الرجل وترك ارضين او دارين فخطل من ثمة القسمة على ان يأخذ كل واحد منهم نصيبه
كلما لا ينقسم الدارين جازت القسمة وان قال احدهم للقاسم اني تيسبي من الدارين والاثنين في دار واحدة
وفي ارض واحدة والى صاحبه قال بوضيعة روح ينقسم القاسم لكل دار وكل ارض على حقة ولا يلجئ نصيبه من في
واحدة ولا في ارض واحدة وقال صاحب الدار الى القاسم اني تيسبي من الدارين والادب فالتجان الدارين في
لأصغر من لم يذكره في الكتاب وما هو على قول الى حبيبة ارض لا يلجئ نصيبه ما في دار ومهق سواء كانا في شرا

مصرين او في مصر واحدة مقصدين كمان في مصر او منفصلين وروى بلال عن عيسى بن مريم انه لا يجزى في المصريين والد
 المختلفة بمنزلة اجناس مختلفة وان كان بين الرجلين بيتان له ان يحكم نصيبهما في بيت واحد منفصلين ولو كان
 بينهما منزلان كانا منفصلين فهما كذا ان لا يحكم نصيبهما في منزل واحد ولكنه تقسم كل منزل قسمة على
 ولو كانا منفصلين فهما كالميتين له ان يحكم نصيبهما في واحد وهذا كله قول خفيفة روح وقال صاحب روح الله ان
 سواء والراي فيه للقاضي واربعة رجلين في احد جانبيه ثمانية والآخر في الجانب الاخر وقال احد ما جعل قسمة البنا
 بدارهم من الارض واخذوا حتى من البنا من ذرعان الدار وقال الآخر لا بل اجعل البنا بدارهم واعطيك حقاقتي
 البنا من الدارهم فالاول اولى وحسن وان كانت الدار بين رجلين وفيها طريق فغيرها فارد ما قسمة الدار وادار
 صاحب الطريق ان يبعها من القسمة لم يكن له ذلك ويشترط الطريق عرضه عرض باب الدار الا ان يملك من باب الدار
 الى باب الدار التي لها الطريق وتقسم بقية الدارين الرجلين على حقوقهما وان كان في الدار ارباع فارد
 اصحاب الدار قسمة الدار لم يكن لصاحب اهل منهم بمنزلة الطريق لا تقدم والدار علم فصل فيما يدخل في
 القسمة ثم قسموا نصيبه فاصاب بعضهم بيتان وكرم وبيوت وكتبوا في القسمة بكل حق هؤلاء لم يكتبوا فيه ما فيها
 اشجار وبنهار ولا يدخل فيه الزرع والخمر وان كتبوا بكل قليل او كثير فهو فيها ومنها من حقوقها لا يدخل فيه الزرع والخمر
 ارض بين اثنين لها الخلل في غيرهما فاقسما على ان يخذل احدهما الارض والاخر الخلل باصلها بازوان قسموا نصيبها
 لاحدهم الخلل ولم يذكر باصلها الا الخلل باصلها وكذا كان لو اقران خلة كان للقران الخلة باصلها ولو باع خلة وكثر
 النواذر ان على قول بسبب يوسف بن يحيى الخلة باصلها وعند محمد بن يحيى لا يستحق الاصل الا بالانكروا قيل الجواب في الاقران
 عند ابى يوسف رج كالجواب في بسبب يخل اصل الخلة في الاقران وبيع جميعا وعند محمد بن يحيى القسمة لا يخل اصل الخلة
 في بسبب لا يخل ثم في كل موضع يستحق الخلة باصلها فان قلنا كان له ان يفرس مكانها اخرى رجل مات وطلب
 ورثته من القاضي القسمة واقاموا بسببته على الموت والميراث كما هو مشهور وعلى الميت دين الغائب فان القاضي لا يقسم
 شيئا من اجناس الشركه فان كان الدين اقل من الشركه فساووا من القاضي ان يفرس شيئا لاجل الدين يقسم الباقي
 قال ابو حنيفة روح في النكاح لا يفعل وهو قول الاول ثم استشهد قال ان القاضي يفعل ذلك فان فعلوا ذلك فسموا
 فهناك ما غرل لاجل الدين ودمت القسمة الا ان يقضوا الدين من حصصهم وكذا لو لم يكن الدين في المأبرة والقسمة ثم

المهرية القمريه كانت القمريه سروده لان مقتضى الدين من المهر ذكره ان مهر البكره وصيته بالثلث او بعين من اعيان
القال ما وصية من نذر الدين واو من قوم قسمه ما عوف في نصيبهم بيت فيه جماعات ان لم يذكروا الخواتم في القمريه
في سبهم كما كانت وان ذكرها فانما كانت لانخذ الا نصيبه ما قسمه سروده والجماعات فخذ غير حصه ما قسمه فان
وهذا اذا قسموا بالليل فان قسموا بالامهات حسب ما خرجت من البيوت ما قسمه فاسف ارض عن قوم قسموا باليوم
في نصيبهم ثم شجرة اخصاها متديقه في نصيب آخر من محمد راج حسره وان كان في رايه لصاحب الارض ان يبر
صاحب الشجرة على قطع الاخصان في رايه لا يجزى ما عوف في قسم احد على حائط عليه سدوح للآخر فانه لا يبر
صاحب الجبه من مرفع الحدود وان اطلب ثورته القمريه من القاصم ساء لهم القاصم على عليه ومن ان قادر الاكان
القول قولهم وان افراد الكورته بن علي لم يوجبوا باقون سميت الشكره سبهم ويوم المقر فقسما اكل الدين من
عده ما اذا كان نصيبه لبي بكر الدين او اخر القمريه في ادين ارضين واحدا كل واحد منهما وارثم حتى اصب
الدين من عده ما في فيها صاحبها كان السحق على ان يبرج على ساجده نصيب في ثوبها قبل به اقول تخيفه روح عسده
قمريه اخره لا تحرق في المداين فانما كانت القمريه في مسر السب والدمج ان بد اقول الكل لان عده ما نصيبه انما يجزى قسمه
الجري في المداين ادا في القاصم لك ميراث من قوم لم يكن هناك دين ولا وصية مات بعض الورثه وعلى بيت
اقالي دين واوصي وصية او كان له وارث عاب وصغير فاقسم الورثه ميراث بيت الاول بعير نصيبا كان لفرأ
بيت الثاني ان يطلوا القمريه ذلك كاشا وصية والوارث القاب والصغير لان ورثه لم يمت ان في قاصمها
بيت مالي ولو كان موصيا لم يمنع قسمهم عليه فكذا اذا كان ميراث بيتين قوم قسموا او شهدوا على القمريه
انهم ادعت مرأة لم يمت لمهر على لم يمت وامامت لم يمت كان لها ان تحلل القمريه ويكون وسيا كدين حسم فانه امها سبه
التمير لم يمتها من دعوى الدين لان حاده القمريه قبل ان تصبل اليه الدين باطله ويكون وجودها كدها كذا كان
انها ان يطل القمريه وكذا اذا كان العريم موارث ولا يشهد دعوى الدين دعوى شتره في العين فانه لو ادعى شتره
في العين بان دعوى وصية اقلت من القمريه يكون ما عبا في فقر ما تم فلا يصح دعواه ولو ادعى ان الدين لم يمت
ان كان شتره في نصيبه من الاب حال حيوة تبتن مسي وقسمه الميراث اقام لم يمت على ذلك انك لا يطل شتره
لان في قسم في نصيبه سواء كان يستحق نصيب الاب ام لا او بالبيوت ارض ميراث من قوم قسموا او اقاموا

في القوم فقول ما فيها أكثر مما قومت. بكرة الآخر معنى أنه لا يقبل قوله ولا يسبح وعياه كذا وكذا في الأصل وقال القصة
 على النكاح المتساوية بينهم كما قال في الكتاب الحان في تساوت كثير من الرجال في سبب دعواؤه وقال القصة أبو جعفر في سبب دعواؤه
 جازاها قسما بين واحد كل واحد منها وادعاهم دعوى سببها فلهذا ان كذا أدور عا في الدار التي في يد صاحبها فلهذا في القصة
 أو قام له سبب على ذلك وذكر في الأصل أنه يقترن له ملك الدرع ولا يادعونه وليس بذلك إلا الواحدة قبله أو قبله بغير
 وعمره أن في قول حبيبة بن القيس فاسقة والدان سببها لصنان لأن عنده يدعونه بغيره القصة الجبر في الدارين فلهذا
 له القصة بغيره بسبب ولما كان كذا أدور عا في الدار التي في يد وعنده في غيره يد لا يجزئ له كذا أدور عا في الدار التي في يد
 في دار صاحبها كانت القصة فاسقة وعنده ما سبب كذا أدور عا في الدار بغيره وكذا أدور عا في الدار التي في يد
 الواحدة بمعنى القصة في القصة صاحب على معنى العداوة. هذا يجري به الجبر فادعاهما كذا أدور عا في القصة صاحب
 يعني سبب دعواؤه وسبب كذا أدور عا في القصة فاسقة فادعاهما كذا أدور عا في القصة صاحب القصة صاحب
 التي في يد صاحبها أو قام له سبب على أصالة في القصة فلهذا أدور عا في القصة صاحب كذا أدور عا في الدار التي في يد
 يكن له سبب كان لأن يحتاج إلى في يد. وإن قام كل واحد منها بسبب أن ذلك أصالة في القصة فلهذا أدور عا في القصة
 الخارج لأن دعواؤه على الملك يشترط سببته الخارج لأنه لا يحتاج إلى أمارة سببته وكذا أدور عا في القصة صاحب
 دعوى العداوة ما نسج أو لم يقرب بالاستيغارة أو لا بالاستيغارة لا يسبح ودعوى العداوة العين أو لا ودعوى القصة في
 يسبح ودعواؤه أو لا ودعوى القصة صاحبها كذا أدور عا في القصة صاحبها كذا أدور عا في القصة صاحبها كذا أدور عا في القصة
 وقال صاحبها يدعونه على الكل وأدور عا في القصة صاحبها كذا أدور عا في القصة صاحبها كذا أدور عا في القصة صاحبها
 قول حبيبة بن القيس في سبب دعواؤه ودعوى القصة صاحبها كذا أدور عا في القصة صاحبها كذا أدور عا في القصة صاحبها
 القصة الحان القصة
 أن القصة أن سبب القصة فلهذا أدور عا في القصة صاحبها كذا أدور عا في القصة صاحبها كذا أدور عا في القصة صاحبها
 أن نسج ودعوى العداوة العين أو لا ودعوى القصة صاحبها كذا أدور عا في القصة صاحبها كذا أدور عا في القصة صاحبها
 احتاجا في القصة صاحبها كذا أدور عا في القصة صاحبها كذا أدور عا في القصة صاحبها كذا أدور عا في القصة صاحبها
 أدور عا في القصة صاحبها كذا أدور عا في القصة صاحبها كذا أدور عا في القصة صاحبها كذا أدور عا في القصة صاحبها

نفسه ما في يد صاحبه ولا يفتح في ذلك الخزينة في اليد والخارج فتعقب بنسبة الخارج والاعتسام ان يستعمل الفرعة وسهام
القاض وقاسم غيره فيه سواء ثم ان كان القاض هو القاسم وانما به فليس يعقب له بخارج من ذلك بل يخرج سهم
الملك ليعقب الى ارباب البعض قبل خروج الفرعة وان كان القاض يسميهم بالتراضي خرج البعض بعد خروج بعض السهام
لان ذلك اذا خرج السهام كلها الا واحد الا ان خرج بعض السهام لا يتم القسمة فكان الرجوع فيها كرجوع الباقي قبل
تول المشتري فاما اذا خرج السهام الا واحد انتهت القسمة فلا يملك الرجوع وذكرنا ان في ارجح ان الفرعة انواع ثلثة الاولى
لانبات حتى لبعض واليصال حتى لبعض وانها باطل كما اتمت حديدية بغير عينة ثم لفرع والآخر تطليق بنسب وانها جائرة
كالفرعة عين لها السهم والفرعة عين الساري في البداية في قسم والثالثة لانبات حتى واحد في مقابلة مثله فيخرج كل منها في
جائرة فضل فقسمة الوصي والاب قيمة الاب عن الصبي والمفوضة جائرة في كل شيء اذا لم يكن فيه عين حاشي ووصي
الاب في ذلك قائم مقام الاب بعد موته وكذا الجد اب الاب اذا لم يكن هناك وصي الاب ويجوز قسمة وصي الام فيما كانت
اذا لم يكن احد من سواها فيما سوى القصار لانه قائم مقام الام وقصرها فيما يملك له بالصغير صحيح يسير فيما سوى القصار
كذلك في القسمة ولا يجوز قسمة الام والخرج والعم والزوج على امرأته الصغير والكبير الغائبة وان لم يكن لاحد منهم اب ولا
وصي اب ليس بوصي الام ولاية لقسمة على الصغير في غير ما تركت الام ويجوز قسمة وصي الاب على الابن الكبير الغائب فيما سوى
القصار لانه قائم مقام الاب فيما يرجع الى الخط وبما سوى القصار من الخط ولا يجوز قسمة الملقط ولا قسمة المملوك على ولده
المعتوه بمنزلة الصغير اما المبرسم والمنع عليه والذي يحن ويعقب لا يجوز عليهم قسمة حسبهم الا برضاها او بولائه في حال اقامته
والذي جعله القاض وصيا لليتيم فهو بمنزلة وصي الاب اذا جعله وصيا في كل شيء وان جعله القاض وصيا في شيء خاص
الا اتفاقا او حفظا لا لا يجوز قسمة لان نصيب القاض اياه وصيا ايضا او القصار ليعقب نصيبه لجان وصي الاب في شيء خاص
فانه يكون وصيا في جميع الاشياء لانه قائم مقام الاب اذا قسم الورثة لانه كما قسمهم بغير ابر القاض وفي الورثة الصغير
او غائب او شر كملت لا يصح قسمة الاباجارة الغائب او وصي الصغير او اجارة الصبي لم يبلوغ او اجارة القاصي
قبل البلوغ فان مات الغائب الصبي قبل الاجارة فاجارة ورثته نفذت القسمة في قول حميد بن عيسى ولا تغذ
قول محمد بن حريز في حق عصام بن روح وان كانت هذه القسمة بامر القاض تحت القسمة وذكرنا ان في ارجح ان الورثة صغير
او غائب ولم يكن في يد الغائب لاني ايام الصغير شيء من التركة بل كان الكل في يد المصور الكبار فطلبوا القسمة من القاض

[illegible]

عليه سبعة وقد يكون الخمسة البانية لصاحب خمسة رجل مات وترك ثلث مئتين وثلث مائة عشرة خاوية خمس منها مائة
خمس منها الى نصفها خلا خمس منها خالية والكل ستون فادوا لهنون ان يقسموا الخواص على السواد من خبران
يزيلوا عن مواضعها ما اولوا وجه فيه ان يعطى احد اثنين خاويين مائة واثني واثني الى نصفها وخاويين خاويين
الاثني في ذلك يبقى خمس نحو الي حصة بها مائة وحصة بها خالية فثلث الى نصفها خل نصفها للابن الثالث وذلك فثمة
المساواة بذلك ريجلان بينهما خمسة اربعة لاهما ريجلان وللاخر ثلثة فله مارجلان انا واكمل جميعا مائة من ثم ان
من ثلث اعطاهما خمسة درهم وقال اقتسموا على تسد ما اكلت من اربعة ثلثا قال الفقيه ابو الليث ان يكون لصاحب
الرجلين درهمان ولصاحب الثلثة ثلثة درهم لان كل واحد منهم اكل رجباً وثلثي رجب مثلاً فثلثان من ذلك
لصاحب الرجلين وثلثي درهم من نصيب صاحب الثلثة فاجل كل ثلث سهمان في كل واحد منهم سهمان من
نصيب صاحب الرجلين وثلثة درهم من نصيب صاحب الثلثة وذلك خمسة فيقسم للبدل في ذلك يكون لصاحب
الرجلين درهمان ولصاحب الثلثة ثلثة درهم وقال الفقيه ابو بكر من فدى لصاحب الرجلين درهم من البدل
لان اكل من رجب رجباً وثلثي رجب ولم ياكل الثلث من رجب الا ثلث رجب وكل واحد منهم اكل رجباً وثلثي
رجب فالثالث اكل من الاربعة الثلثة رجباً فثلث رجب فكان لصاحب الثلثة اربعة درهم من خمسة
درهم شريكان بينهما خمس اربعة فتمت تجوز خمسة بالوزن بالقبان والميزان وقال بعض المشايخ تجوز خمسة
بالشركة بالقبان والتفاوت وقال مولانا فقهنا وغيره لا يجوز لان وزن في فلا تجوز خمسة بدون الوزن بالقبان
بالميزان فلا تجوز خمسة بالشركة لانها مجازفة وختمت لهن بالقبان في الوزن لا تجوز لثمة تفاوت لانه لا يسير
بوزن في رجلاان تواضعا في بكرة بينهما على ان يكون عند كل واحد منهما خمسة عشر فوالجواب فيها كان باطلا ولا حل
لفصل اللبن لاحدهما وان جعله صاحبه في حل لانه سببه المشايخ فيا تقسم الا ان يكون صاحب الفضل سبها لكان الفضل
ما وجد له صاحبه في حل كان ذلك ابرار الدعي فبهمان فيجوز اما حل فيا تقسم يكون سببه ابرار الدعي والصين وانه
باطل اهل قرية بغيرهم سلطان فقال بعضهم تقسم ذلك على قدر الاملاك وقال بعضهم تقسم على عدد الرؤوس فقال
الفقيه ابو جعفر من ان كانت لخمسة الاملاك تقسم على تسد الاملاك لانها مائة الاملاك وان كانت لخمسة
الاملاك الذين بغيرهم تقسم على تسد الرؤوس الذين بغيرهم لانها مائة الرؤوس ولا تقسم من ذلك على

انما السببان لا لا تفرغ لعم وادرسين اهدت فارا جسمها سبار والى الآخر القسم الدارين هما وادرس
 كان جدا ربح جليس واحد ما عليه جوع ليس للآخر عليه شجر ما نهدم الحائط فانه صاحب الجوع صاحب السبب
 والى صاحب فانه لا يجبر عليه ويقال لهما ان شئتما ما تشئنا رضى الحائط فان اراد صاحب الجوع ان يسر واراد
 الآخر القسم ما رغبتم فيها انفسهم رعدا وسبها ملوك مغيرة او جارية ماها الجبر ان على مقتضاها فان اراد احد
 الاضاق ووالى الآخر يسر في شجره كركري ربح ان الخاكم يسبها من معين عليها فان لم يجد سته ان عليه فان لم
 يحه العوس حيت المال فان قال احد بهن كمي انا انفى عليه ويا على مولاه وقال امرأة من غير خبار وان طاع
 من قربة اضنا ما كان ذلك على المولى ولا يسطرعه موت ملوك ولو كانت دارا دخل بيرة جليس لا يجبر على الاتفاق
 شربكون فقسما على ان واحد ما تصامت والآخر عرض وقتا شاة الحانز والديون التي على الناس على امان
 يسر من الديون بر واحد الصامت على شريكه سعة كانت القسم فاس فلان القسم في معنى يسر ويسر على هذا الوجه
 فاس وعلى احد الصامتين بر وعلى شريكه نصت ما احسن الصامت وعلى الشريك الآخر ان بر وعلى اخذ الصامت
 نصف المتحد اليه واربين سركيس رعا ما بان الدار ووضاء في الدار ثم اقتضا الدار فان الباب الموضع في الدار يكون
 يسرها ولا يكون وانما في القسم ممر في مباح في الدار وادقسما كراو في الكرم اغصاب فرقة الاغصاب في نصيب الله
 اصحابه هان وكر نصيب القسم كوني حسب ان احده نصف الله في نصيبه الا فلا وكذا دقتها واد فرقة في نصيب
 احد هامت فيه مما ان لم يكره الحجاب في القسم لا محل وان وكرودا في القسم وجلودا لصاحب بيت فالحكام
 لا فوعة الا نصيبه ما القسم فاسق وانما نصت فوجد نصيبه حازت القسم وتكون الحمايات لصاحب بيت لان حكم
 القسم حكم السنين ارض برب جليس عطا حسب ما القسم من القافر والى الآخر وقال نصيب نصيب من فلان الغائب فاسق
 على ذلك لا تقل سنية لا يرد به او في نصيبه من نفسه بدعوى الفعل على الغائب فكذلك باطل واربين سنية
 اهدت فقال احد هاب سنها والى الآخر فان القافر قسم الدارين سنها وكر كان مكان الدار حار او شتال لا يحل
 القسم لان عطا السبها ان مني ثم وادرس ثم جاد نصفه فان في سبها من الله والى الآخر شتر كذا واربين سنية
 فقال له صاحبه ارفع ناءك فان القافر قسم الدارين سبها فادرس من سبها الى السبب الذي لم يبين بل ان
 يرفع ذلك وادرس سبها من القسم ان رغب صاحبه بذلك وادرس ربح وادرس مستتر في نصيب العوس

[illegible]

جلد چهارم

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب المضاربة

المضاربة لا تجوز بغير الدراهم والدينارين كميلان أو موز ونا أو عروضا في قول تحبيقة والبي يوسف رحمه الله وقال
محمد بن عبد الله بن جوزي باطلوس الرخمي قد واول تجوز بالذهب لفجنته اذا لم يكن مضروبة في رواية الاصل وتجوز بالدرهم
البنهرية والريوف ولا تجوز لهستوة فان كانت تزدوج فهو كالفاطوس اجل دفع عرضا قال به واعمل ثمنه مضاربة
بنصف الربح قبايع باحد الطرفين ونصرف في الثمن جازت المضاربة لانه اضافها الى الثمن لا الى العرض وان باع
العروض كميل أو موز دون جالبسج والمضاربة فاسدة في قول تحبيقة راج وقال صاحباه رهما الله لا يجوز بسج
الفضة وانما فسدت المضاربة عند تحبيقة راج لانه ضارته مضافة الى العرض وتودع الى رجل وراهم لا يعرف قد با
مضاربة جازت المضاربة ويكون القول في سدرها وصفتها قول المضارب مع ميسه ولو كانت الدراهم وديته فامر
المودع بان يمل بها مضاربة بالشفاء والثالث او ما شبه ذلك جازت المضاربة ولو كانت الدراهم مضاربة فقال
لها صاحب عمل جاني يدك مضاربة بالشفاء جازت المضاربة عند اخلافا لفر فرج ولو كانت الدراهم وديا فانه لا
ان يمل باعليه مضاربة لا تجوز ويكون الربح للعامل ولا شيء لرب الدين في قول تحبيقة راج وقال البريقي
ربح الربح لرب الدين وبيع المضارب عن الدين ولو قال لرجل قبض مالي على فلان من الدين واعمل به مضاربة جاز

ودفع الى رجل ثمانية درهم وقال ذنم في الف درهم شاركتك ثم قال لب ايام نصرت بافك فحصل لك ثمن
ثانوية مصاراة ما سقم لها اذ ابيع بيننا فافككون اصل المال وبك اللام ولا مورا جرحه رجل دفع الى رجل ثمانية
مصاراة لم يكن للمصاراة ان يشتري شيئا للمصاراة باكثر من ذلك لاني قال له يا مال اعل فيك برأيتك ولم
يقبل قال يشتري سائمة اكثر من ثمنها كانت حصة الالف مصاراة وما زاد فهو للمصاراة له وهو عليه وصية وثمن
الزيادة درهم عليه عاصدة ولا يضمن المصاراة شيئا لك الخطوط رجل دفع الى رجل واميرة مصاراة فاستتري بالدرهم او شيء
انكس حارة المصاراة فذنا وان يشتري بخلاف حصة المصاراة لان كانت برضا فاستتري بالسود جازت المصاراة
في قول محبيته والى يوسف ربح وطلبه ربح في المصاراة نفسه شيئا منها او اشترط احد هامن الربح فافك
شتره كنهان يحصل له درهم سائمة اذ اقل او اكثر فشدت المصاراة ومنها او اشترط على المصاراة صمان ما
في يده ومنها او اشترط في المصاراة على رب المال ربح المصاراة لان ذلك يمنع التحلية بين المال والمصاراة كذا
وكل جلايه دفع مال مصاراة فنفذ في الكيل وشترط على نفسه من المصاراة شيئا معلوما بنفسه من الربح كان
عاصدا ولو فعل ذلك لبا والمصدا لبا او وصى الاب وشترط لنفسه شيئا من الربح والعلى فعمل من المصاراة
المصاراة وشترط عليها ودفع احد المفا ونسيه لثمن درهم من مال المعاونة الى رجل وشترط على نفسه من المصاراة
وشترط لنفسه شيئا من الربح فشدت المصاراة ومنها او دفع الاب ولجده او وصى الاب الى الصغير الى رجل مصاراة بشرط
عمل يستقيم المصاراة كانت المصاراة فاسقة ولا اصل في هذا كل من يجوز ان يبيع نفسه الى يستقيم مصاراة
وشترط على نفسه من المصاراة جازت المصاراة وكل من لا يجوز ان يبيع نفسه الى يستقيم مصاراة او اشترط على نفسه
المصاراة شيئا بنفسه من الربح لا يجوز للمصاراة وانواع المصاراة في المصاراة فاسقة وربح كل الربح لرب المال
للمصاراة باجر المثل اما لان المصاراة او فسدت تبقي اجارة وفي الاجارة فاسقة او اعل الاجير كان له اجر ثمانية
وتو باك لال في يده للمصاراة لا بفعل مصاراة فاسقة وذكر في الاصل انه لا ضمان عليه وذكر الخطا في ربحه خلافا
قال لا يفتن في قول محبيته نفس ويضمن في قول ما جسد ربح وجعله على الخلاف في الاجير شتره كذا انما لك لال
في يده لا بفعل رجل دفع الى رجل مالا مصاراة ومن نصيب هامن الربح وسكت عن نصيب الاخران سكت عن
بيان نصيب المال حارة المصاراة وان سكت عن بيان نصيب المصاراة لا يجوز للمصاراة ويا سا ويجوز ان يبيع

وما زاد من شرطه وهو الرب لئلا يكون للمضارب ولو قال رب لال للمضارب على ان نصف الزرع ولكست ثلثه فكان
 المضارب ثلث الزرع والباقي لرب لال ولو قال رب لال على ان ما رزق احد فقال من الزرع يكون بينهما جاز ويكون
 البعير بينهما على السواء وتودع في الفاضلة على انها مشتركان في الربع جاز ويكون الربع بينهما على السواء ولو
 قال على ان يكون للمضارب ربعا في الربع جاز في قول بعضهم وفيه في قول محمد بن وهب ولو شرطوا بعضا من
 ثلث النكاح ما شرطوا لثالث يستحق المضارب كما لو شرطوا لثالث لمسه المضارب ليس عليه ومن ان نقصا
 دين المضارب جاز وبصير كانه شرط ذلك للمضارب النكاح ما شرطوا لثالث لا يستحق المضارب كما لو شرطوا لرب
 المضارب او زوجته كان ذلك لرب لال وان شرطوا لثالث لمسه المضارب وعليه ومن ان شرطوا عمل لرب
 المضارب جازت المضاربة ويكون له شرط ولا للبعد وان لم يشترطوا عمل العبد فهو لرب لال وعند صاحب جرح يجوز
 على كل حال لان عندهما سواه يملك كسب العبد على كل حال وتودع في المضاربة على ان جميع الزرع يكون لرب
 الال كانه ذلك بضاعة وتودع في رجل الفاضلة فرضا على المضارب نصفها مضاربة جاز فان تصرف المضارب
 وربع كان نصف الزرع له خاصة وعليه نصيبه ونصف الآخر يكون على ما شرطوا ولو قال خذ منه الاثني على ان نصفها
 على ان يعمل بالنصف الآخر على ان يكون الربع في جاز ولا يكره فان تصرف بالالف وربع كان الربع بينهما على السواء وان
 عليها لان نصف الاثني صار ملكا للمضارب بغير من ونصف الآخر بضاعة في يده رجل قال غيره خذ منه الاثني
 مضاربة ونصف الزرع ونصفها بغير من ونصف الآخر بضاعة في يده رجل قال غيره خذ منه الاثني
 او بغيره فيمن قد الهبة لانهما بغير المشرك فيما قسم وتودع في الفاضلة بضاعة ونصفها مضاربة وبعض الزرع فعل
 وربع فنصف الزرع يكون لرب لال لانه ربع المضاربة ونصف الآخر بينهما على السواء لانه ربع المضاربة وربع الباقي
 نصف متاع من رجل خمسائة وودع في كل المتاع اية وامره ان يسحب نصف الباقي ويعمل بكل الثمن مضاربة ونصف
 قبله اكل بالالف وتصرف فيه فعلى قياس قول تحفيق ربع الزرع او نصيبه بينهما نصفان وعند صاحب جرح
 نصف الدين لرب لال وربع النصف الذي امره ببيعه على ما شرطوا باعلى ان من امره ان يكون بان يشترى لرب
 عليه من الدين شيئا ما شرط ان يكون مشتر بالنصف في قول تحفيق ربع الا صاحب الدين فابرج في حصه الدين يكون
 له نوع اليه خاصة وبارج في نصف الاثني يكون له الاثني لان ذلك ربع ما وعده بهانده المضاربة فاستحق نصف

مصححة في نصف لان عند ما يستمرى الورد الذي يكون مشربا بالامر وانما قدمت الصاربه لانها قدمت بالامر
وكما كانت فاصلة في نصف ومصححة في نصف وتكون الدافع في هذه المسئلة شرطه ثلث البرجر وثلاث الصاربه
وتجميعه ثلثا البرجر يكون الصاربه ان رب المال قال لا عمل في الصبيك على ان يكون البرجر لك والعمل في الصبي
على ان يكون ثلثا البرجر في ثلثه لك عمل ورفع الى غيره مصاربه وشرطها شرطه ماسد انه على وجهه يمكن
شرطه وي الى جهات البرجر مثل ان يستمر على ان يدفع للمصاربه واداره الى رب المال ليكنها وارصد لغيرها
المال كانت لمصاربه فاصلة لانه عمل نصف البرجر عوضا عن عمله وعن اجرة الارض او الدار كانت حصه العمل
محمودة فان شرطه لك مثرب المال على ان يدفع ارضه الى المصاربه او واداره لانفسه المصاربه وبطل شرطه لان
المصاربه لا تدخل في شرطه وانما شرطه في حصه المصاربه من البرجر وفي المسئلة الثانية هذا شرطه لا يوجب
الى جهات البرجر لان رب المال بشرطه على المصاربه بنسبة العمل لومات المصاربه عليه دين ورب المال الحق برأس
وحصه من البرجر ان كانت المصاربه معروفة المصاربه او قال في الف مصاربه في يدي ويسر عليه دين حتى فراد
من جميع المال لنفسه ام التهمه وان كان عليه دين العفو لا يصدق في حق غيره من الصحة وان كان عليه دين المص من ماله
لمصاربه ثم ماله من كان المال لصاحب المصاربه وان بدأ ماله من ثم المصاربه ثم خاصا المصاربه او اقربى من ماله
الصاعتمات من غير بيان الاضمان عليه لانه لم يعرف حصول المال الى نفسه ولو قرأه برجر انما وصل اليه ثم مات بوجهه
ان تركه له فجاءه لادانته او اخذ رب المال من المصاربه مثله المص من او الخمس في المصاربه فيعمل بمقتضى المال ان كان
المصاربه كماله في رب المال شيئا قال بنذر يكون لك براء ولا يعلق قوله بعد ذلك لم ابرج وما اخذت في
كان من رأس المال وتكون المصاربه في رب المال شيئا ولم يقل به وروي عن ابى يوسف ان رب المال
اخذ رأس ماله يوم الحساب يكون الباقي بينهما ولا يكون ما اخذ رب المال من المصاربه فكل الحساب بينهما من رأس
المال لانه اوجله من رأس المال كان سترها ما بع من رأس المال فيبطل المصاربه بقدر ذلك وجمالم بقصد المص
المصاربه قال رضي الله تعالى عنه فلي هذا اذا اخذ المص من في الداراة القطر لم يشيا من المال لا يكون ذلك للاداء
القطر بل بقدر ذلك المصاربه من رب المال اذا اقتسم البرجر ثم ملك المال في يد المصاربه وحقه حسن يستغفر ذلك
اقتسمه وما قبض رب المال يكون من رأس ماله وما قبض المصاربه يرد على رب المال حتى يستوفي رب المال تمام

تمام راس المال فان مضى شي من راس المال كان ذلك بينهما الا ان المضارب يستخرج من الربح حتى يسلم لرب المال ربحا او
اخذت المضارب ربحا لرب المال بعد قبضة الربح فقال المضارب فمتا بعد قبض راس المال واكثر ربح المال قبض راس المال
كان القول لرب المال ولو قام بهينة كانت بهينة بميتة المضارب فوفاقت ربح المال والمضارب قال رب المال شرطت
لك ثلث الربح وزيادة وعشرة درهم وقال المضارب بل ثلث الربح كان القول قول المضارب لان ربح المال متوفى ليس فيه
وعواه الا فسادا وعنده ربحا قال رب المال بهينة قبلت بهينة لانه قام بهينة على فساد العقد ووقال رب المال فقلت
لك ثلث الربح الا عشرة وقال المضارب بل شرطت لي ثلث الربح كان القول قول رب المال وان كان فيه فساد
فهو لانه يكثر زيادة يدعيها المضارب بهينة بميتة المضارب لانها قامت على اثبات الزيادة ووقال رب المال شرطت
لنصف الربح وقال المضارب شرطت لي مائة درهم ولم شرط لي شيئا ولي اجر المثل كان القول لرب المال لان المضارب
يدعي اجراني ومرة رب المال ورب المال يشكره وان اقاما بهينة فالميتة بميتة المضارب لانها قامت على اثبات الميتة
ومرة الاخر وتوقع مثل هذا في المرافعة كانت البهينة للرافع لان المرافعة لازمة فان من لا يدر منه يجبر على العمل فحاش
البهينة المحوزة اولى اما المضاربة ليست بلازمة فترجح بالنقصان لا بالتحسين ووقال رب المال فقلت اليك المضاربة وقلت
المضاربة لابل المضاربة بالنصف او بمائة درهم كان القول قول رب المال لان الربح يستحق عليه من جهة وكذا لو قال
المضارب اقرضت وقال رب المال مضاربة او بقناعة كان القول لرب المال لان المضارب سعى عليه فلكان الا ان
المضارب سعى على كانه اعطاه المال مضاربة فمافرضه ووقال رب المال اقرضتك وقال له نوع اليه لابل مضاربة كان
القول للمضارب لان رب المال يدعي عليه القضاة بعد ما القضاة خضعت للمال باذنه وبهينة لرب المال ووقال لرب المال
كان ربح المال الف درهم وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب لابل ربح المال الف وشرطت لي النصف الربح
في المضاربة انما التفرقة مال المضاربة كان القول للمضارب مع الميسر وفي شبهة الربح القول لرب المال مع الميسر وان جاز
المضارب بثلثة الا ان فقال له منها وقيمة او بقناعة لرجل او على دين كان القول قوله لان القول يكون قول ذي اليد
فيما يد ويد الا اذا اقر به لغيره ولو وقع رجل الف على رجل او قال بثلثها مضاربة بنصف الربح فبثلثها وقيمة فبثلثها
المال بنصفين فعمل باجبة النصفين ورجل فبثلث الربح يكون للمضارب وبنصف الاخرين للمضارب ورب المال لصفين او لثلاثة
لكون عليها للصفان ولو وقع الف مضاربة فقال له اعمل فيه ما لك كان للصفان ان يدنبا الى غير مضاربة فان

وستعرف ان قيل المصارف الاول والثاني في وقت واحد على المال من الخالي كانت المصارف الثانية مفسدة كما
 منع المصارف على المال مفسدة بالمثل ومكون الربح من المصارف الاول - رسالة على ما شرعنا في المصارف
 الاول - لا احرز الربح الا على المال المصارف فاعمل في المصارف العاصدة وروح يكون جميع الربح على المال
 والمصارف احرز على ما عمل لا يرد على العسر في قول جميعه روح وان لم يربح المصارف كان له اجر مقدير وغيره وكانت
 المصارف تخرج علم يربح المصارف لا يربح روحه وذلك لان في المصارف العاصدة في المصارف لا يربح المصارف ولكن
 روحه يربح من كل روح الى غيره والمصارف وقال في عمل فيه بر الكسبي ان ما رزق الله تعالى من الربح يكون مستان اول
 يكون بسيما الصنفين من الاول الى غيره ومصارف وشهد على الثاني ثلث الربح جاء ويكون الثاني ثلث الربح والربح
 نصف الربح والمصارف الاول من الربح وان شهد على الاول الثاني نصف الربح كان نصف الربح لرب المال او
 للمصارف الثاني او شريكه الاول وشهد على الاول الثاني ثلث الربح كان الربح من المصارف الثاني وارب المال جميع
 الربح الاول الثاني مثل ساس الربح لو كان رسالة على المال في المصارف على ان ما رزق الله تعالى من شريكه او على ان
 من شريكه في ساس المصارف الاول الثاني نصف الربح او افل وأكثر كان الثاني ما شهد على الثاني من الربح الاول
 والمصارف الاول على ما شهد على الاول الثاني نصف الربح على ان ما رزق الله تعالى من شريكه او على ان
 من شريكه في ساس المصارف الاول الثاني نصف الربح وان عمل الثاني ولم يربح الربح الاول وقال ابو يوسف في
 روح او عمل الثاني لربح الاول في المصارف الاول والمربح وقال في روح ضمن الاول بالروح الى الثاني عمل الثاني ولم يربح وفي كل
 من ضمن ضمن الاول حيز رسالة ان ساس ضمن الاول وان ساس ضمن الثاني في قولهم فان ضمن الاول صححت المصارف الثانية
 من المصارف من ويكون الربح بينهما على ما شهد على ان ضمن الثاني روح الثاني على الاول ويصح المصارف الثانية وتطبخ
 الربح للمصارف الثاني ولا يطبخ الاول في قياس قول جميعه روح فصل فيما يجوز للمصارف على المصارف
 وما لا يجوز من كل روح فان عمل مفسدة المصارف مطلقا لان يستترى ما لا يربح من ساس المصارف الثانية
 ان يستترى ما لا يربح من ساس المصارف مطلقا لان يستترى ما لا يربح من ساس المصارف الثانية
 هو ما رزق الله تعالى من الربح في المصارف ما لا يربح من ساس المصارف مطلقا لان يستترى ما لا يربح من ساس المصارف الثانية
 ساس المصارف مطلقا لان يستترى ما لا يربح من ساس المصارف مطلقا لان يستترى ما لا يربح من ساس المصارف الثانية

الاجرة المحظوظ المال دستجارا له واب للعل وسهتجار المحان بسفر وما جاز له ان يعمل بنفسه جاز له ان يوكل غيره بذلك
 وله ان يبرهن مال المضاربة وان يثبت له وان يثبت مال المضاربة والنحن ان في اعسر من الاول وله ان يوكل المثلث بعب
 القصد عند الكل وكسر له ان يستعين على المضاربة فلو ان يشتري باكثر من مال المضاربة كان القول له رب المال اعمل فيه
 برباك او لم يقل الا ان ياذن له بالاستدانة لكسر المضاربة في المضاربة المطلقة ان يدفع الي غيره مضاربة ولا
 يشترك شركة عنان او مغاوشة ولا ان يجازي مال المضاربة بالادوية او مال غيره ولو كان رب المال قال له في المضاربة عمل
 فيه برباك كان له ان يدفع المال الي غيره مضاربة ويشترك ويخلط ماله بمال المضاربة وفي المضاربة المطلقة لا ياذن
 بعد المضاربة في التجارة في ظاهر الرواية ولا يفرض مال المضاربة ولا يافى سفينة بمال المضاربة ولا يدفع مال المضاربة
 سفينة والنحن ان رب المال قال له اعمل في برباك الا ان ياذن له بالسفينة فصلا ولا يقيم المضاربة بعد المضاربة بمال
 غيره مالي ولا يكتب له ان يسحب بعد المضاربة اذ الحق دين حاضر كان رب المال او غائبا وكسر له ان يزوجه عبدا
 ولما اتمت المضاربة وقال ابو يوسف ربح لان يزوجه الامة ولو تزوج للمضاربة للمضاربة فان كان في المال ربح لم يجز
 له كحا اذن له رب المال او لم ياذن له وان لم يكن في المال ربح فان تزوجها باذن رب المال جاز وتخرج الامة عن
 المضاربة وتصح تحريمه عن ربح مال المضاربة على رب المال والمضاربة في المضاربة المطلقة ان يسافر بمال المضاربة
 في روايات الشافعية بربا او ربح او ربح ابن يوسف عن مجاهد ربح انه لا يذبحه وان سافر فذلك المال في القطين كان فضا
 في هذه الرواية وقال ابو يوسف ربح من عهده له ان يسافر الى موضع يلقى على الرجوع الى اهل بيته وميت عندهم
 نحو فخر بنين او ثلثة وكسر له ان يسافر نحو ما يجامى الى سرعته في قولهم ولو تضمنت المضاربة مصارف المضاربة
 دين على الناس وسهت المضاربة عن التقاض فان لم يكن في المال ربح كان له ان يشتري عن التقاض ويقال له حل
 رب المال على الغرام اي وكل والنحن ان في المال ربح ليس له ان يشتري عن التقاض بل يوزع بالتقاض فيصير المال نصفا
 واذا صار مال المضاربة دين على الناس فيها رب المال عن التقاض وقال انا التقاض مخافة ان ياكل المضاربة النحن
 في المال ربح فالتقاضي يكون للمضاربة ان لم يكن فيه ربح فرب المال ان يئمه عن التقاض في المضاربة على ان يحل
 المال على الغرام ولو كانت المضاربة مطلقة فتمت المضاربة بمال المضاربة النحن ان قال له لا تبع نفسك ولا تشترها
 ولا تخافا ولا تشتر من فلان ولا تسافر والنحن ان يخصص قبل ان يعمل المضاربة او بعد ما عمل فاستترى وابع وقض لثمن

[illegible]

الفاصل والى قيمة العنصر فما حصلته الدقيق فهو على المضاربة وما أصاب حصته العنصر فهو من المضاربة بين الشريك لكن هذا
إذا كان رب المال قال لا عمل فيه براك فان لم يكن قال ذلك فعل المضاربة لك بغير اذن شريك فافعل كما يكون
للمضاربة وهو نفسا من غل الدقيق لرب المال ومن حصلته شريك من العنصر للشريك فافعل ان رب المال اذن له
في ذلك والشريك لم ياذن فافعل كما يكون للمضاربة والمضاربة ضامن حصته شريك من العنصر وان كان شريك
اذن له بذلك رب المال لم ياذن فافعل كما يكون بينة وبين شريك وهو ضامن لرب المال مثل الدقيق وهو شريك
المضاربة وقيل بما للمضاربة فاعطاه رب المال وقيل آخر وقال له خلطه به الدقيق على سبيل ما توافقه فافعل
الكل فالمراد من وقت المضاربة يكون على ما شتر طافى بعقد المضاربة ومقدار من الدقيق الآخر كما يكون لرب المال
بربحه وعليه ضميته والمضاربة اجر ثلثه فيما تصرف في ذلك من ماله كما قال الفقيه ابو بكر البزرج قال الفقيه الله
رحمه الله ما يكون للمضاربة اجر ثلثه اذا لم يكن خلط الدقيق بالالمضاربة اما اذا خلط فلا اجر له انه عمل في شئ وشريك
فيه او اذ اذ رب المال ان يكون بالالمضاربة ديناً على المضارب تحصل له منفعة الاسترباح فان لم يقترض المال من المضارب
وسلم اليه ثم باع منه مضاربة ثم مضى المضارب اليه ذلك فعمل فيه المضارب اذا وقع المضارب بالالمضاربة الى رب
المال على ان يسبح ويشترى جاريها وقال في رفرهم الله لا يجوز ان يكون نقصا للمضاربة وقد مر رب المال ان يشترى
له او يسبح جاز في قولهم جميعا ويشترى المضارب شيئا فباعه من رب المال او يشترى رب المال فباعه من مضاربته بشئ
المضارب للمضاربة جاز وقال محمد وزفرهما الله يسبح باطل يريد به اذا لم يكن في المال ربح لانه اذا لم يكن في المال ربح
كان رب المال يشترى بال نفسه مضارب نزل حانث ثلثه من افعاله فخرج المضارب ثلثه من ثمنه وبقى الربح في
الحجة ثم خرج الرابع وترك اباب غير مغلقة فهلك المال المضاربة فافعل ان كان الربح يقع عليه في حصة المتاع لا بعض المضارب
وليس الربح وان كان لا يقع عليه بعض المضارب فهو نظيره قال محمد بن سنان في اهل السوق اذا قاموا واحداً واحداً
وتركو السوق ففعل شئ من السوق بعض الاخير منهم لانهم انتموه المضارب اذا قال رب المال لم تدن الى شئ ثم قال
قد دفعت الى ثم شترى المال ذكر ان طوفى ان الشترى يكون على المضاربة وان صاع المال في يده بعد الحجز ففعل
شترى فهو ضامن والقياس ان لا ينص على كل وفي الامتحان او الجدة ثم تفرغ شترى برى عن الضمان وان جدد ثم شترى
ثم تفرغوا من المتاع له وكذا لو قبل بشئ غير عيني بلف درهم دفع الى الوكيل وان كان له بعد ما شترى

عامة المحو وادعاءه اقره في قوله في رجل عبد الى رجل لم يبيعه له الا ما هو نعم اقره بانه قال محمد بن مسلم في رجل عاز وجره
الضمان وقال غيره من النسخ في قياس قوله بانه عبد المحرور ثم قرأوا بضم رجل في رجل عاز وجره فادعي
المضاربة ذلك قال وروى العرف عليك قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روى يكون القول قوله في ذلك انما نقلنا
المضاربة مع رب المال فقال رب المال امرتك ببقاء وقال المضارب امرتني بالبقاء ولم تهتبه او قال رب المال امرتك
بذلك وكنت اوتشتري وقال المضارب نعمت ان المال مطلقا كان القول قول المضارب ان لا يدعي الاطلاق وقال
في المضاربة هو الاطلاق وقال في قول رب المال لان الاذن بالتصرف يستفاد من جهة او اشتري المضاربة
بالضاربة او مضاربة ثم وفيها في غير مزادة على ان يكون البذر من قبل المزارع جاز وكون حصص المضاربة
من الخارج مبنية وبين رب المال على ما شرط في المضاربة لا نه ربح المال المضاربة ولو ساءل المضارب ارضا ايضا
ثم اشتري يبيع في المضاربة بذر اقره جاز وواحدة المضاربة ارضا مزادة ثم يشتري طما ما يبيع في المضاربة
وزرع فالحال قال في المضاربة عمل فيه بركب جاز وان لم يعمل له ذلك لا يجوز المضاربة ارام عمل سفي
مصر وكانت نفقة في مال لا في مال المضاربة وفي سفره مملوكة ومشرورة وركوبه وكسوته يكون في مال المضاربة
من غير اسراف والله وادرج والجمام والاحتجام لا يكون في مال المضاربة وروى عن علي بن ابي طالب في مضاربة
له عيسى بن ابي عمير في مصر كذا لم يكن لان يخالطه فان حاله كان ضامنا له شهرا كيشركه فان اذ غيره او ساءل
بالشركة وانفق على نفسه من المال لشركه لم يذكر في الكتاب وذكرنا طين روى رواية الحسن بن عبيد الله بن
المضاربة والشرك اذ ساءل عن نفسه في ركوبه وعطائه وكسوته وعن محمد بن ابي الحسن بن ابي الحسن
ان عني من المال بقره المضاربة المضاربة او ساءل عن المضاربة ومال نفسه تزرع النفقة على الالبس سواء غلبت الا
او لم يجز او كان قال رب المال عمل فيه بركب لم يعمل له ذلك لا يجوز المضاربة او ساءل عن ذلك ساءل او كان لا
في مال او ساءل رب المال عن المضاربة بعد ما راس المال عروضا لا نفقة من فان ساءل راس المال درهم بعد ذلك
وقد كان وناظر نفقة ذلك نفقة والله اعلم كتاب المزارعة المزارعة ماسة في قول عبيد الله بن الحسن بن ابي الحسن
او استجبت شرطها والمعاينة على تمام الخواتم البقاء والنفقة على قولها فانما الناس في جميع البلدان وغيره
حوال المزارعة ستة اشياء ان وقتها ووقت المزارعة ولم يذكر وقت قال في الكتاب لا يبيع المزارعة وانما قال

[illegible]

وكذا لو وقع الى رجل ارض على ان يزرعها حنطة فالحارج بينهما نصفان وان زرعها شعير فالحارج كله للعامل وان
زرعها سمسا فالحارج كله لصاحب الارض جازيها في الحنطة والشعير ولا يجوز في السمسم لان في الحنطة النصف من اربعة اشهر
نصف الحارج وفي الشعير عارة الارض من العامل من غير ان يكون احدهما شرطاً في الآخر فجاز ما في السمسم يكون النصف
الارض بمسبب الحارج لصاحب الارض ولو وقع الى رجل ارض ليزرعها خمس سنين فبالبه على ان يزرعها في السنة الاولى
فهي بينهما نصفان وفي السنة الثانية ثلث الحارج لرب الارض فهو جائز لانه متى لكل سنة شيئاً معلوماً ولو وقع الى
رجل ارض سنة بده على ان يزرعها بده وقطعا فالحارج منها من عصف فهو للزارع وما خرج من قرحم فهو لرب الارض
او على العكس كان العقد فاسداً سواء كان البذر من قبل صاحب الارض او من قبل المزارع لان العصف والعرق طرأ على
منها مقصود وفي المزارعة فاشترط احدهما لاهل العاقدين خاصة بقوت الشرط في المقصود لاحتمال ان يحصل احدهما ولا يحصل
الآخر وكذا لو وقع ارض ليزرعها حنطة وشعير على ان الحنطة تكون لاحدهما بعينه والشعير الآخر بعينه كان فاسداً وكذا
على شعير نوعان من الربح كل واحد منهما مقصود وكذا الكتان والكتان او اشترط احدهما بعينه الكتان وللآخر
البذر ولو شرط العرق لاهدهما بعينه والعصف بمسبباً نصفان او على العكس من بهما كان البذر لا يجوز لانهما معلومان
وبذر بالاجور تخصيص حد ما بشي من القمح بخلاف الحب مع السمسم لان التبن تبع على ما ذكره ولو وقع الى رجل ارض او
حنطة وذكر شعير على ان يزرع فيها الحنطة فالحارج بينهما نصفان والشعير مردود على صاحب الارض ولو زرع فيها
شعير فالحارج لصاحب الارض ولو وقع الى رجل ارض على ان يزرعها سمسم فالحارج لاهل العاقدين في احداهما وسمسم لاهل
نصف الحارج من غير ان يكون احدهما شرطاً في الآخر واشترط البذر بالطريق والفساد لاحدهما بعينه لشعير التبن لان
ذلك غير مقصود بل هو تبع لبذر التبن بخلاف بذر الرطبة مع الرطبة كالعصف من القمح لانهما مقصودان
المزارعة فلا يجوز تخصيص احداهما رجل وقع ارض الى رجل ثلث سنين على ان يزرعها في السنة الاولى في بذر به فبالبه على
ان الحارج بينهما نصفان وعلى ان يزرعها في السنة الثانية بده وعمله على ان الحارج للعامل وعلى العامل اجر مائة
رصاص الارض وعلى ان يزرعها في السنة الثالثة بده لصاحب الارض على ان يكون الحارج لصاحب الارض وللزارع
بده مائة درهم لعامة جاز بمسبب ذلك لان العقد بينهما في السنة الاولى فمزارعة محجة فنصف الحارج كان البذر
من قبل صاحب الارض او من قبل العامل وفي السنة الثانية للعامل مائة رصاص الارض باجرة معلومة لنفقة معلومة

هسته و انچه صاحب الارض مستحق العالم بديان معلوم كنيزه في آيه و كل من اوجع من ثمره فله حصة مما اوجع و انما
انك كانه حصة لجماع اولادكم من بعض مستحقين في العسر و الخوف و جعل انفسا الي رجل و قال له اعمل في امره حصة من ثمنه
متركة و اجر اكسب ما خرج عندك في جازة و اذ لم يمل بيشناسا من الخارج و لم يترجم لاجر اكلان نكاسه هتانه و موافقه
على ان يكون في الخارج كله لكسب ما يرضى له من صاحب الارض و عدا رينته و اقترضه و اوجبت جعل كل الخارج للارض
و انما كان ترضا للبدن لان نيكاب البند و طرقتين البند و القرض و القرض و انما ما جعل عليه و انما ما سار مسير الارض
لنفه و متقدم له باليقعة و قسمت البند و لم يوجد و قد وقع في اهل و قال له اعمل في امره كراي على ما كسبه من الارض
كله انما يخرج و لك لان ثمره الارض فترد كسبه الخارج و لا يكون له ان صاحب الارض عليه ان صاحب الارض
لان اهل في الارض و ان يكون عليه ففسد و قول صاحب الارض على ان الخارج في محض كسبه ان يكون في ارجع بطريق
يستقر ارض البند و لا يثبت عليك البند بالحق و يكون الخارج نصيب البند و عليه اجر الارض و ان صاحب الارض
يتجى لغيره و انما لم يسلم لان كان له اجر الارض اخرجت الارض فثمنه اذ لم يخرج و لو اخرج رجل بعد الى صاحب
الارض بسيد و صاحب الارض في ارضه و جعل في ذلك سنة فبذره على ان ما يخرج البند فثمنه و لك يكون ثمنها
نصفان لا يجوز و يكون الزرع كله نصيب البند و عليه نصيب الارض مثل اجر ارضه اخرجت الارض او لم يخرج
قال ارضه في ارضك على ان ما خرج كله في كان الخارج كله نصيب البند و لا اجر عليه الارض و لو قال ارضه
في ارضك على ان الخارج كله لك ما يخرج يكون كله نصيب البند و عليه اجر الارض و اجر عليه لا يفسد على كسبه
الارض و العالم كسبه الخارج فكان الخارج كله نصيب البند و عليه لعمال اجر الارض و اجر عليه و لو قال ارضه في
ارضك لنفسك على ان ما خرج كله في كان الخارج كله نصيب البند و عليه اجر الارض و عليه اجر عليه لا يفسد
تختص على قرض البند من صاحب الارض ثم يخرج من الخارج و يتصرفه على ما يشاء من القرض و ارضه حصة من ثمنه
و سلطان با شتم على ارضه و ليس له ان يجر الزرع و ان نصيب له ان يجره و ان يجره و ان يجره و ان يجره
و انما عمله و ارضه فثمنه على علمه و اجره و ان نصيب البند و عليه اجر الارض و عليه اجر عليه لا يفسد
بعد و يستحق الخارج بحكمه انما يملك و لا يجره و ان نصيب البند و عليه اجر الارض و عليه اجر عليه لا يفسد
لان ما يصاحبه و اجره فثمنه على علمه و اجره و ان نصيب البند و عليه اجر الارض و عليه اجر عليه لا يفسد

كان ذلك شيئا من الباقي للأخر وقد مر مثل هذا في المضاربة وشبهه على من يجوز المزارعة التحلية بين الأرض والمالك
فمثل ما بين التحلية كما يشترط على صاحب الأرض من العامل فيجوز المزارعة والتحلية ان يقول صاحب الأرض للعامل
سلت ايكسا لأرض ومن التحلية ان يكون الأرض فارقا عند العقد فان كان قبلا راع قد ثبت يجوز العقد ويكون معلوما
ولا يكون فراقا وان كان زرعها قد ادرك لا يجوز العقد لان الزرع بعد الادراك لا يحتاج الى العمل كما ان العقد في زرعها
مزارعة عقد في زرعها معلوم ويستثنى ان يكون العامل يعرف الأرض لانه ان لم يعلم العمل والاراضي متفاوتة لا يصير العمل معلوما
وان شتر على صاحب الأرض على عبد العامل جازا العقد على كل حال كما يشترط عليه البقر المستور وطا البعد يكون له ولولاه ان لم
يكن عليه دين وان شتر على العيال على عبد صاحب الأرض على ان يكون للباقي ثلث الخارج النكاح البذر من قبل
صاحب الأرض يجوز العقد ويكون للعامل ثلث الخارج لان البذر اذا نكح من قبل صاحب الأرض كان شتر على
عبده فبشرط البقر على صاحب الأرض وبشرط البقر على صاحب الأرض جازا العقد ان كان البذر منه فكذا شتر
على عبد صاحب الأرض ويكون البذر له ولولاه ان لم يكن عليه دين والنكاح عليه دين فكذا كانت في قول بعض
المؤرخ وفي قياس قول حسيته من المولى من كعبد له المولى من كعبد له المولى من كعبد له المولى من كعبد له المولى من كعبد له
ما ليس على ان يكون لكل واحد منهما ثلث الخارج والنكاح البذر من قبل العيال وبشرط على عبد صاحب الأرض من
العامل لا يجوز كما يشترط البقر على صاحب الأرض والبذر من قبل العيال فانه يكون فاسدا وبشرط ان يكون له
المزارعة ان يكون الخارج بشرط كما بينا فكل ما يخرج فهو على شركة فان شتر على ان يكون له جازا فغير معلوم من الخارج
وبشرط ان ما يخرج في هذه الناحية لا يسهل ما والباقي للأخر وبشرط ان يكون له جازا فغير معلوم من الخارج
على الآخر لا يجوز وكذا وبشرط ان يرفع صاحب البذر بذر من الخارج والباقي يكون بينهما كان فاسدا من انهما كان البذر
وبشرط ان يرفع صاحب البذر نصفه الخارج والباقي بينهما نصفان جازا ان هذا الشرط لا يوجب قطع الشركة
في الخارج فان باين بشرط جازا الأرض لا يوجب رفع البذر منه فسهل اعشاره فهو بئر له ما وبشرط ان يرفع خمسة
ونصف من عشرة وكذا وبشرط ان يرفع البذر من قبله والباقي بينهما نصفان جازا وبشرط ان يرفع الخارج
من الخارج والباقي بينهما نصفان كان فاسدا من الارض بشرط لو جيب قطع الشركة في الخارج لا يحصل ان لا يخرج
الأرض لا قدر الخارج في ذلك كانت الأرض شتره فشرط بباقي البذر فشرط لا يرفع البذر من الخارج ولو نصف البذر من الخارج

يكون التبرع بينهما والحجب للذائق والاربع اذا شرط ان يكون التبرع بينهما والحجب للعامل والنجاس فاشترط
ان يكون الحجب بينهما والتبرع للذائق وفي هذا الوجه ان شرط التبرع لصاحب البذر جاز وان شرطه لغيره لا يجوز
ابي يوسف راح انه لا يجوز اصلا وعن بعض مشايخنا ان شرطه ان يكون الحجب بينهما وسكتا عن التبرع كان الحجب
هو التبرع بينهما فكان الحرف: والساكن اذا شرط ان يكون التبرع بينهما وسكتا عن الحجب لا يجوز نفى هذه الوجوه
لا يصح المراجعة لان هذا شرط يردى الى قسط الشكر في المقص لاحتمال ان يحصل احدهما دون الآخر ولو شرط ان
يكون الحجب بينهما وسكتا عن التبرع جاز ويكون الحجب بينهما والتبرع لصاحب البذر وعن ابي يوسف راح انه لا يجوز
عن محمد راح انه يرجع الى قول يعقوب راح فصار منه من الوجوه الفاسدة ودون في ارضها زرع صار بقلا مزارعة
وشرطان ان يكون الحجب بينهما النصين والتبرع لصاحب الارض او شرط ان يكون الحجب بينهما وسكتا عن التبرع جاز
ويكون التبرع لصاحب الارض ولو شرط التبرع للعامل كان فاسد الا ان وقع الزرع الذي صار بقلا مزارعة
كأن في الارض والبذر مزارعة وثمة لو شرط التبرع لصاحب البذر جاز وان شرطه للآخر لا يجوز وكذا اذا وقع في
مزارعة ثم المزارعة على قول من يجوز على نوعين احدهما ان يكون الارض لاحدهما والثاني ان يكون الارض لهما
فان كانت الارض لاحدهما فهو على وجهين احدهما ان يكون البذر من احدهما والثاني ان يكون البذر منهما فاحتمل
الارض لاحدهما والبذر من احدهما فهو على وجه ستة ثلثة منها جائزة وثلثة منها فاسدة اما الثلثة الاولى
احدهما ان يكون الارض من احدهما والبذر والبقر والعمل من الآخر وشرط لصاحب الارض شيئا معلوما من النجاس
جاز لان صاحب البذر يكون مستاجر الارض شيئا معلوما من الخارج والوجه الثاني ان يكون العمل من البقرة
من الآخر فهو جاز لان صاحب البذر يصير مستاجر العامل شيئا معلوما من الخارج ليعمل في ارضه بقره وبذره والوجه
الثالث ان يكون الارض والبذر من احدهما والعمل والبقر من الآخر وذلك جائز لان صاحب الارض يصير مستاجر
العامل ليعمل البقره لصاحب الارض والبذر واما الثلثة الفاسدة فانه ان يكون الارض والبقر من احدهما
وباقى من الآخر فذلك ثلثة لان صاحب البذر يصير مستاجر العامل البقر شيئا من الخارج وعن ابي يوسف
راح انه يجوز لمكان الحرف والفتوى على ظاهر الرواية لان منفعة الارض لا تجانس منفعة البقر فان منفعة الارض نبات
البذر لقوة في طبعها ومنفعة البقر العمل فاذا لم يكن منفعة البقر من جنس منفعة الارض لا يكون البقر شيئا للارض فينبغي

سببها في القوم من غير الحارج وذلك فانه كما لو كان من احد جانبي القوم في وجهه تعالى من بين القوم
كان البذر من احد جانبي من الآخر وذلك فانه لا فرق بين البذر من جهة واحدة او من جانبي البذر وذلك ان من جهة
يكون مستخرج الارض فلا بد من التحليل بين الارض والارض من جهة في هذا العالم لا في هذا صاحب البذر وسببه
في المستخرج من الارض من جهة في بعض البذر من جهة واحدة فانه لا فرق بين البذر من جهة واحدة او من جهة
ان يكون البذر من جهة واحدة او من جهة اخرى فانه لا فرق بين البذر من جهة واحدة او من جهة اخرى فانه لا فرق
وشرط ثلثة اولا ان البذر من احد جانبي القوم من جهة واحدة فانه لا فرق بين البذر من جهة واحدة او من جهة
الارض من جهة واحدة او من جهة اخرى فانه لا فرق بين البذر من جهة واحدة او من جهة اخرى فانه لا فرق
غير صاحب الارض وشرط ان يكون الخارج بينهما متصفين كانت فاسدة وان صاحب الارض متصفين فانه لا فرق
الارض او من جهة واحدة او من جهة اخرى فانه لا فرق بين البذر من جهة واحدة او من جهة اخرى فانه لا فرق
لان البذر من جهة واحدة او من جهة اخرى فانه لا فرق بين البذر من جهة واحدة او من جهة اخرى فانه لا فرق
الارض وثلثة فاصحاب الارض او على العكس كان فاسدة لان فيه اعادة الارض في الارض فاصحاب الارض في الارض
بسيما على انه ربه في الارض فاصحاب الارض فانه لا فرق بين البذر من جهة واحدة او من جهة اخرى فانه لا فرق
لان الارض مستوفى في متعة الارض فاصحاب الارض فانه لا فرق بين البذر من جهة واحدة او من جهة اخرى فانه لا فرق
الارض وثلثة فاصحاب الارض فانه لا فرق بين البذر من جهة واحدة او من جهة اخرى فانه لا فرق
والبذر منها وشرط العمل عليها على ان يكون الخارج بينهما متصفين فانه لا فرق بين البذر من جهة واحدة او من جهة اخرى فانه لا فرق
الارض من جهة واحدة او من جهة اخرى فانه لا فرق بين البذر من جهة واحدة او من جهة اخرى فانه لا فرق
ان يكون البذر من جهة واحدة او من جهة اخرى فانه لا فرق بين البذر من جهة واحدة او من جهة اخرى فانه لا فرق
بذلك على ان يكون الخارج كذا في الارض من جهة واحدة او من جهة اخرى فانه لا فرق بين البذر من جهة واحدة او من جهة اخرى فانه لا فرق
بجميع الخارج فلا يجوز ولو كان البذر من الارض والعمل على الآخر من الخارج فاصحاب الارض فانه لا فرق بين البذر من جهة واحدة او من جهة اخرى فانه لا فرق
البذر من جهة واحدة او من جهة اخرى فانه لا فرق بين البذر من جهة واحدة او من جهة اخرى فانه لا فرق
وشرط ثلثة فاصحاب الارض فانه لا فرق بين البذر من جهة واحدة او من جهة اخرى فانه لا فرق

نفسه زياره و يشترى من الخارج غير ذابذ و لو كان البذر من العالمى و شتره طائفى الى الخارج للعالمى جاز لان من لا يشترى
خارجا و ارضه فراضه ليزرعها العالمى بسبب العالمى على ان يكون ثلثها الخارج للعامل و ذاكما جاز و لو كان
الارض ذابذ بينهما و شتره طائفى على احد هاهنا على ان يكون الخارج بينهما نصفين جاز و يكون غير العالمى مستغنيا
فى نفسه و لو كان الارض ذابذ بينهما فشرطه الا ان يترك الخارج و ان يترك العالمى لا يجوز فى اصح الروايتين لان
الخارج غايب و ما فاذ كان البذر بينهما كان الخارج مشتركا بينهما فصاحب ثلثه ليس انما يأخذ الزيادة و كذا المصنف و من
عمل فى محل مشترك لا يستوجب الاجرة و شتره طائفى الى الخارج للذرف لا يجوز البذر لان البذر فى شتره و لنفسه شيئا
نصيب العالمى من غير ارض ولا بذر ولا على و لو كان الارض لها و شتره طائفى البذر على الا ان على ان يكون الخارج
بينهما نصفين لا يجوز لان البذر فى شتره طائفى بمقابلته عليه فراضه سدس البذر و شتره طائفى البذر على العالمى
ان يكون الخارج بينهما نصفين لا يجوز لان البذر فى الشقة يرد نصيبه كانه مائل للعالمى ازرع ارضك بذر ك على ان
يكون الخارج لك ازرع ارضك بذر و بذر ك على ان يكون كل الخارج الى و انهما فراضه جميع الخارج فلا يجوز
بجمل ارض ارا و ان ياخذ من آخر بذر ارضها و يكون الخارج بينهما نصفين فانما التحيلة فى ذاك ان يشترى
نصف البذر من صاحب البذر و يبيع بذر العالمى عن الحق نصيب البذر مشتركا بينهما ثم ان باع البذر
ان يزرع كل البذر فى ارضه على ان يكون الخارج بينهما نصفين فاذ اقل ذاكما يكون الزرع بينهما
خارجا و لا يكون بذر ارض البذر و حصة فراضه رجل ارضه الى رجل ارضه و بذر ارضه نصف البذر من ارضه فراضه
فراضه البذر فراضه البذر فى ارضه و نصفه فى ارضه الا ان فراضه المزارع فى ارضه نفسه يكون الكل له
سواء استهلك حصة البذر من ذاك نصيبا ملكا و ازرع فى ارضه الا ان يكون مشتركا بينهما على ما شرط رجل
الى رجل ارضه ليزرعها بذرهما جميعا على ان يكون البذر من المزارع و الخارج بينهما نصفان فشارك الاكارى فى نصيب
اجل يعمل منه فبذره الشتر و المزارعة فافاضا و المزارعة لان صاحب الارض حصل منقصة نصف الارض فلا كما
يعمل فى نصف الباقي فاذ اشترى رجل ارض بمقابلته نصف الارض كانت المزارعة باجر مجهول و لم تكن اجارة
المزارعة و اياها و يشترى فلا يباينها على المزارعة و يكون الزرع بين الدافع و ارضه فراضه البذر على قدرها و لا فراضه
و صاحب البذر على المزارع الاول اجر مثل نصف الارض لانه ستمثل نصف ارضه فراضه فاضا و على المزارع الا

للعامل الثاني اجر مثل عمله لانه عمل له باجابه عاصه وسب الزرع الاول على رب الارض اجر عمله لانه عمل في الحقل
واما صاحب الارض من الزرع فيطلب له ما صاحب الارض الذي يرفع من ذلك ثمره ومقدار ما تلقى وما سب من ثمره
بالزيادة ما عرف واذا زاد ان ترفع شبهة في المزارعة العاصه عند الكل او بما قد عرفت من جاز
صاحب الارض ما عرفت في ذلك ما على من يرفع الارض سميل الزرع من قال بميزه نصيبان نصيب بزرع
ونصيب المزارع ثم يقول رب الارض المزارع انما نصيب وقد وجب لي عليك اجر مثل الارض ونفسي
الارض ووجب لك على اجر مثل عمالك واجر بشرتك قبل ما تحسن على هذه الحظية وعلى اجر مثل الارض
ونفسيها الذي وجب لي عليك فيقول المزارع صاحب الارض وجب لي عليك على اجر
مثل ارضك ونفسيها ولي عليك اجر مثل علي وشيراني وبذري قبل ما تحسن بما وجب لي على ما جوب
لي عليك بهذه الحظية فيقول رب الارض صاحبك فاذا قال ذلك فترافيا على به او جوبه في الحقل
لان الحق لهما ليس بهما نصيب لكل واحد منهما ما صاحب وجب على من ارضه او كره بما يشترك في ثمره
بغير اذن صاحب الارض قال محمد بن مغانم في طلب الخادم من كسب عصب بخلعوا وعلف وابنه حتى
فانه يضمن العلف والطبيب له ما زاد في الدابة وعلى بعض الزماد وح ان دفع انا ذكره في غير ثمره فانه يعقله
وقال القاضي ابو الليث في المال امره بقطع الكرم اذا شرب فيه غير حق لانه انما والى بغير ضرر ولا ضرر
اذا وقع ولكن الكرم والزرع بغير خربا صاحب الكرم والزرع لكن لو قصق به كان حسنا قال مولا
في امره عنه والافضل ان يصدق بالخارج لان الارواح ارام حتى في الخارج لانه سئل العلف لان العلف
لا يبقى فيها بل يصير شيئا آخر فصل فيما يخص المزارعة من شرطها وما لا يخص المزارعة
انه اذا شرط في المزارعة على العالي فيحصل به الخارج او يترتب كالتفقد السقي الى ان يدرك الزرع لا
لمزارعة لان ذلك حتى عليه مطلق العلف فانه شرط لا يربطه الا وكاد وكذا لو شرط على العالي ما لا يخرج
الارض به وانه عاصا وكسره بغير العلف وان شرط على العالي لا اثر في الزيادة على المزارع
في ذلك المكان لا يبقى منفعة بعد انتهاء المزارعة كشرط الكسب لا يربطه في غير شرطه فاذا شرط عليه المزارعة
في ارضه شرط على العالي ما يبقى اثره بعد انقضاء المدة كالتفقد السقي الى ان يدرك الزرع لا

الهيئات والقياسات في بعضه البعض ان يرد ما كرهته على صاحب الارض وعند البعض زيادة كراهية يحتاج الى
الارض المتأدية العقد سواء كان البذر من العامل او من صاحب الارض وان شرط على صاحب الارض اطلاق
الهيئات وكري الانهار وتقسيم الارض كمنه الشرط جاز سواء كان البذر من العامل او من صاحب الارض لان
من عماره الارض فيكون على صاحب الارض بدون شرط فالشرط لا يبريد الا وكاد و هو نظير ما يستاجر
بدرهم وشرط استاجر على صاحب الارض ان يطيل سطحه ويصلح مزارعها لمسيل الماء جاز لان ذلك على صاحب
الارض من غير شرط فالعقد او اشترط المصداق والدياس والتذرية على العامل كان العقد
في ظاهر الرواية لان هذه الاعمال تكون لب الاوراك وانتهاء العقد وان كان لب انتهاء العقد او شرط على
يكون العقد اطلاق العامل حصه الزرع وفسخ ربح من غير ان كان شرط عليه فذلك في بعض حصه
الارض وعن ابي حنيفة ربح ان شرط عليه الاعمال على العامل لا يفيد العقد وعن ابي يوسف ربح في النواذر انه
لا يفيد لكن ان لم يشترط يكون عليها وان شرط الزرع المزارع بحكم العرف وهو كما لو اشترى عطفا في المصراع
على البذر ان يحمله الى منزل المشتري واذا شرط عليه بزره بحكم العرف ولو شرط الحدة او على العامل في المصراع
العقد عند الكل لانه لا عرف فيه وعن نصير بن يحيى ومحمد بن مسلمة ربح انها قال لا يملك على العامل بشرط عليه
ام لا يحكم العرف وقال الشيخ الامام الاجل خمس الائمة الصريح في هذا هو الصحيح في زيادة المصراع عن شمس الانعام الى
محمد بن الفضل ربح انه كان اذا استعفى عن بذر مسئلة يقول فيه عرف ظاهره ومن اراد ان لا يتدخل فليعمل بالمعرف
ولا يشع عنه غم في الموضع الذي يكون المصداق وعلى العامل عرفه فلو اخر وقابل من المصداق حتى ياكس قال الفقيه ابو بكر
الجلبي ربح نصين ذلك وقال الفقيه ابو الليث ربح ان اخر ما خسر ما خسر الناس الى مثله كان فسادا ولا فلا
في الاشرط هذه الاعمال على العامل فان شرط شيئا من ذلك على صاحب الارض فسد العقد عند الكل لانه
لا عرف فيه ولو شرط على العامل كرى الانهار وانصالح الهيئات حتى فسد العقد المكان البذر من قبل العامل كاد
الخارج للعامل لانه ما بذره وصاحب الارض عليه اجر الارض وللعامل على صاحب الارض اجر عمله في كرى الانهار
فتبعها ما يتراوان الفضل ولو لم يكن كرى الانهار بشرط وطا على العامل في العقد فكري العامل الانهار بنفسه كانت
المزارعة جائزه ولا اجر له في كرى الانهار لانه متبرع فلا يرجع كما لو حوط الارض ولو كان البذر من قبل صاحب

و من شرط علی اتصال کروی بهار و اصلح نسبتات فیه العقد و يكون الخمار و كذا صاحب الارض و لیس
احد علی محسب ذلک و او شرط علی رب الارض کروی الی بهار و اصلح نسبتات فیه یاتیه الا کانت المزارعة جائزة
علی غیره سواء کان البذر من قبل العامل او من قبل صاحب الارض لان به العمل يكون محسب
الارض من غیر شرط لانه من باب تکلیف من الانتقال و یجوز فطیرا و کذا من سئل عن الجارة او آخر و او شرط
المستاجر علی صاحب الدار فطین لیس جارت الجارة لان ذلک سخی علی صاحب الدار فطیر شرط و او شرط
رب الدار ذلک علی المستاجر فسد الجارة کذا ذلک به او یولد من المزارعة ترک سقی الارض مع القدرة علیه حتی
یسر الربح ذلک فالواجب قيمة الربح فاما مکان له فحیة فی ذلک بوقت و ان لم یکن المزارعة فی الوقت الذی
ترک السقی فحیة یقوم الارض من روضة غیره و روضة فحیة یصف ما یصل بینهما لانه مما مضی سابق ترک السقی فحیة
کما هو مستاجر خاضع لخبیر فترک الخبز فی السند و حتی اعترف به انما ترک السقی مع القدرة علیه و کما ان یشتد الامام
الاجل الاستیفاء فخبیر الدین المرغیانی من یقول فتریب الا یحبب یکن من السقی يكون علی الدار فثم یسقط
العامل فالی یو فی اربع و صدی الحان منکله من فحیة التهر الضمیر من الدار و یحبب السقی علی العامل و انما
لا یقدر علی ذلک لظلم الخیر من ذلک کان تیسیر الفتح علی الدار فبحکم العرب ثم انما یحبب السقی علی المزارعة اذا کان
الارض لا تخرج زرعاً مستأجره الا بالسقی فاما کانت تخرج ذلک لا یحبب و لو شرط علی رب الارض کراباً او الذلک
و نسبتان فاما کانت البذر من قبل العامل فالمراد به فانه لانه به من العمل المزارعة فاما یشتد اعطایه
صاحب الارض يكون بمرتب مستأجره لخط علیه فحیة العقد و يكون الخمار و كذا للیامل لانه صاحب البذر و صاحب
الارض علیه اح الارض مکروبة او مکروبة فانه لان العامل یستوفی منفعة به الارض فحیة فانه و لو کان البذر
من قبل صاحب الارض فشرط علیه الکراية و النشيان لیس العقد لان الکراية و النشيان يكون بالیقر و یشتد
البذر علی صاحب الارض اذا کان البذر من قبله لیس یقدر رجل مرقع ارضه الی رجل بنسبة المصنف علی ان
البذر من قبل العامل علی صاحب الارض اگر بما فخم ارضها و قال العامل علی ارضها فبما فخم کراية فاما کانت البذر
تخرج بکراية او فاما فخم و الا لیس بالکراية و هو و کان العامل بالخیار ان یشاء و کره ان یشاء لم یکره ان یشاء
و تخرج بکراية او فاما فخم و الا فلید له العقد و السامی المزارعة فیسر له ان یزرعها فبما فخم کراية يكون الکراية

المالك بفتح السين والعلة فالعامل بالخيار اذا كان البذر من قبله ان شاء ان يضر العقد بالكراب ان شاء ترك
 الارض فخرج بغير كراب بخلاف ما قيل او في ما يقصد والناس بالزراعة كان العامل ان يزرعها بغير كراب كذا
 في الارض ثم قال لا يستحق او عدم حتى يسقيها البها فان كانت تكتفي بآبار السمار الا ان السقي اجره للزراعة لا يجبر
 على السقي وان كانت لا تكتفيه سقي السماء يجبر على السقي وكذا لو كان البذر من غنابال الارض في جميع ذلك الا ان
 البذر اذا كان من قبل رب الارض ولا يزرع لا يخرج بغير كراب بل يجبر العامل على الكراب لا يكون له ان يترك
 الزرع ثم اذا لم يكن الكراب شرطا وتوقف عليه اضراره على ان يكرها ويتركها سنة ثم بالضعف
 فان اراد ان يزرعها بغير كراب يسير ذلك ويجبر على الكراب سواء كان البذر من قبل صاحب الارض او من
 قبل العامل لان اصل الزرع وان كان يحصل بغير كراب فمع الكراب يكون اجره وصحة الحو بشيئ من الشرط
 وان كان لا يستحق المطلب العقبة كما يشبهه في سلم الا بغار في المصراع لان يوفيه في اى ناحية من فواحي
 المصراع وان شرط عليه ان يوفيه في منزله في المصراع لم يكن لان يوفيه منزله وان كان الزرع يحصل بالكراب بغير
 الكراب على صفة واحدة لا يضره الكراب كالم شرط لانه لا فائدة في حساب ريد الشهد وكذا لو كان الكراب
 بغير الارض وقد يكون ذلك عند قوة الارض فان الكراب عند قوة الارض يحرق الزرع فان كان بهذه الصفة
 لا يضره الكراب وان شرط على المزارع التمشية على المزارع فسد المزارعة وقد ذكر بان الناس يتكلمون في
 تفسير التمشية قال بعضهم التمشية ان يكرها مرتين ثم يزرع وانما يفسد العقد لان منعها متى بعد انتهاء العقد
 قالوا شيخ الامام الاجل سبب الامة فيهم روح في ديارها شرط التمشية لا يفسد العقد لان منعها لا يفسد
 السنة وفي الدار التي تبقى منعها بعد مضي السنة فانما يفسد العقد اذا كانت المزارعة فيها سنة واحدة وقيل
 معنى التمشية ان يكرها بعد الفراغ ويرد على صاحبها مكرهه وقد ذكرنا في القول وقيل معنى التمشية ان يحل
 الارض جه ان يفسد بالجرعة فيزعمها ناحية منها ويبيعها بين الجداول مكرهه فتشترط بها صاحب الارض
 بعد انتهاء المزارعة ان يكرها بغير المزارعة منها سنة واحدة وان كانت المزارعة خمس سنين لا يفسد العقد اذا كان
 التمشية في التمشية بعد انتهاء العقد وان شرط على احد ما يضمنه ان يزرعها فان كان البذر من العامل
 فالمرعة فاسد لانه ان شرط ذلك على العامل فقد شرط عليه ما يمتنع في الارض بعد انتهاء المزارعة

وفيه شرطان ثالث ثالث عليه عبثه العقد وان شرط ذلك على صاحب الارض فذلك شرط الكراهية
 ونهتان عليه وقد ذكرنا ان ذلك عبثه العقد وان كان المراد من العامل ويكون الخارج كله للعامل لانه ما ربحه
 ولصاحب الارض عليه اجر مثل ارضه واجر مثل عمله فباعل وقية سنة قية اذا كان سهم قين من قبله وان كان
 السهم قين من قبل العامل لم يكن له على صاحب الارض من قبل ذلك شيء وان كان فيه منفعة لصاحب الارض
 فبالمثل لان العامل على نفسه وبالمثل لصاحب الارض ان عمله فاذا لم يتقوم اصل عمله على صاحب الارض فله
 ان عمله وان كان الب من صاحب الارض شرط عليه القادر سهم قين ونحوه كانت المزارعة حارة كذا لو شرط على
 الكراهية نهتان واليه من قبله لان القادر سهم قين العرة الى ان يكون قبل المزارعة وقبل الكراهية
 ولزم العقد على صاحب الارض يكون عند القادر البذر مكان صاحب الارض سهاجر العامل نصف الخراب
 بعد ما عرف من القادر سهم قين والتمه فلا ينفى العقد وان شرطه على العامل في غده المصنوعة كانت المزارعة
 فاسدة لانها شرط على العامل بما يبقى من منفعة بعد انتهاء مدة المزارعة وكان الخارج لصاحب الارض للعامل
 اجر عمله فباعل وقية ما في سهم قين لان صاحب الارض يستوفي ذلك عبثه فاسدة فكلما عليه ضمانه كمن
 سهاجر صبا ما اعادة فاسدة ليسين فزده بضمن من غده ففعل كان على صاحب الثوب اجر مثل عمله وقية
 صنفه ولو شرط على العامل ان لا يغرا ولا يسه فما كانت المزارعة جائرة ولسه ط باطل سواء كان البذر
 من العامل او من صاحب الارض لان شرط ترك القادر سهم قين في الارض شرط لا طالب له لانه يستوفيه
 من منفعة ولا دفع مضرة بل في شرط ترك المنفعة فلا ينفى به العقد كذا لو شرط على العامل ان لا يدخلها كلبا كانت
 باطلا وتجب العامل ان يشار او عليها كلبا وان تشار لم يدخل ولو شرط على العامل على صاحب الارض ولو لا ما ربحه
 اذ اتموا وكان ذلك من صاحب الارض او لم يكن غده فاشتره وباعل العامل فاشترى البذر من العامل كما
 المزارعة فاسدة كذا لو شرط الكراهية على صاحب الارض والزم من العامل وتوان صاحب الارض سهاجر
 اشترط ذلك على العامل جاز وكان ذلك على العامل لانها لا تستقر والسقي على العامل فهذا شرط لا ينفى
 العقد ولا ذلك الاول لانه السقي لا يكون على صاحب الارض فاشترط ذلك على صاحب الارض يكون
 من شرطه سهم السقي على صاحب الارض يكون غده او كذا لو شرط الدواب والدواب على العامل وشرط

عطف الدواب على صاحب الارض كل شهر تحتها من اشجار وكذا من لفتت وتحتت من فست المزروعات
فان حصل الخارج في هذه العقد كان الخارج كله لصاحب البذر ونصاحب الارض عليه اجر مثل انفسه
ومثل انفسه منه المزارع من اشجار وفتت والبس ولو شرط ان يكون كل ذلك على العامل جازت
المزارعة لان عطف الدواب يكون عليه غير شرط فالشرط لا يبرده الا دكاوة ولو كان البذر من صاحب
الارض فان شرط ذلك على العامل جازت المزارعة لان ذلك من آلات العمل ولو شرط ذلك على
صاحب الارض والبذر من قبله جاز لان له لونه على البقر والكراب جاز كذا اذا شرط عليه الدواب
والدواب للبقى جاز كمن سباح اجير السيل له بالآلات نفسه وان شرط الدواب الدواب على صاحب
الارض وعطف الدواب على المزارع شيئا معلوما كانت المزارعة فاسدة لان شرط عطف الدواب
الغير على المزارع بشرطه شرط اطلاق غلام صاحب الارض على المزارع وذلك مفسد للعقد سواء
سعى طعنا معلوما او لم يسع وكذا لو شرط الدواب والدواب على المزارع وعطف الدواب على صاحب
الارض ولو شرط الدابة وعطفها على احد هاتين الدواب على الاخر جاز لان عطف الدابة بشرط
على صاحب الدابة وذلك يكون عليه بشرط واذا وقع الرجل الى رجل ارضا مبيعا مزارعة تسير
مسلوبة وفيها نخيل على ان يزرع الارض بغيره وبقوه على ان ما خرج من ذلك يكون بينهما نصفين
فهو فاسد لان في حق الارض العامل يكون سباح الارض تغيب الخارج على ان يزرعها بغيره
من النخل صاحب الارض لا يخل بكون سباح العامل يعمل فيها بنصف الخارج فها عقدان مختلفان لا خلا
المعقود عليه وقد جلد صاحب العقد بن شرطه في الآخرة فينفى العقد نهى النبي عليه الصلوة والسلام عن
اجال الصفتين في صفقة تم ما خرج من الارض كان كله لصاحب البذر وعليه لصاحب الارض اجر مثل الارض
ونصفه من المزارع بالزيادة والخارج من النخل كله لصاحب النخل وعليه لاهل اجر عمله في النخل والطلب
الخارج كله لصاحب النخل وكذا لو شرط ان يكون الخارج من النخل على الثلث والثلثين او من المزارع
على الثلث والثلثين ولو كان البذر من صاحب الارض لم يسأله لجاها جاز العقد لانه سباح للعامل في
ارضه وعمله وكان المعقود عليه صفقة العامل فيها مجبىا فلم يختلف العقد وكذا لو شرط للعامل في النخل عشر

[illegible]

ثبت الزيادة وان اختلفا قبل المزارع فالحاقا وتراوا المزارعة وتسمى جميع المزارع وابها كالحقن عليه ابها
انما يثبت قبله وان اقاما السبيبة يعقروا سبيته المزارع وان كان البذر من قبل لداعل وقد اخرجت الارض
زرعا فاختلغا على هذا الوجه كان القول قول الداعل من سبيته ويجادلان وابها فاما سبيته قبله وان اقاما
يعقروا سبيته من لا بد منه وان اختلفا قبل المزارع فالحاقا وتراوا رجل دفع الى رجل ارضا يزرعها المزارع سبيته
وبقوة على ان المزارع سبيتها فلا حصل الخارج قال صاحب البذر شرطت لك عشرين تغير من المزارع رجل
الاخر بل شرطت لي نصف المزارع كان القول قول صاحب البذر وسبيته بنية الآخر وان لم يخرج الا بغير
بذره المزارع فقال صاحب البذر شرطت لك نصف المزارع وقال صاحب الارض شرطت لي عشرين تغير
على كاجر الارض كان القول قول المزارع لان ارضه يدعى عليه جاجر الارض وهو ينكر فان اقاما سبيته
سبيته بنية المزارع ايضا لان سبيته تثبت بالشهود وهو شرطت لك نصف المزارع وسبيته الآخر لا تثبت
بشهادة الشهود وهو عشرين تغير وان اختلفا على هذا الوجه قبل ان يزرع كان القول قول صاحب الارض
ان كان يدعى فاضا والغد لا لا اثر يدعى عليه استحسان سبيته الارض وهو ينكر رجل ازرع ارض غيره فلا حصص
قال صاحب الارض كنت ايجز زرعها بذرني وقال المزارع كنت اكاره وزرعت بذرني كان القول قول المزارع
لانها انشأ على ان البذر كان في يده فيكون القول فيه قول ذي اليد مزارع سنة زرع الارض فأكمل الجرار
او اكمل اكثره وبني شجر قليل فاراد المزارع ان يزرع فيها شيئا آخر فيا لقي من المارة فشفه صاحب الارض
فانوا ينفرا الحاشية المزارعة يسبها على ان يزرع فيها نوعا مينا بسره ان يزرع غيره ذلك ان كانت المزارعة
ماتة على يزرع فيها ماشاء ومطلقة كان له ان يزرع فيها لقي من الوقت ماشاء لكن سناجر ارضه لا يزرع
لان يزرع فيها في مدة الاجارة ماشاء قال سولناهم وعنده وان كانت المزارعة بينهما في نوع يسبها
ليكون له ان يزرع فيها ماشاء مثل الاول او وونه في الضرر بالارض لكن سناجر واية يحل عليها شيئا مالا كان
لان يحل عليها ماشاء مثل الاول او وونه في الضرر **فصل في زرع عمة الارض بغير اول صاحبها**
رجل دفع الى رجل ارضا مزارعة سنة ليزرعها المزارع بذرته حرعا ثم زرعها بذرته سنة بغير اول صاحبها
فلم صاحبها بذلك قبل نبات المزارع او بعده فلم يجز قالوا الحاشية العادة في تلك القرية انهم يزرعون مرة

فقد اخبرني عن غير خفية ان هذه جارة وكان الخارج سبيها على ما شرعنا في العدة بما مضى وكل من يشك في الامور
الزائدة رجم الله ما في ذلك في الكتاب من السبل وما لا يجوز على المزارع ان يرفع من الخارج ما مضى
او يرفع من غير ان يرفع من غيره في الباقي كما في الغصب قال من اخبرنا عن كذا يعرف ان الجواب الكتاب الا في رتبة
بعض الكتب لا يجوز من كذا كذا دفع ارضه الى رجل وقال دفعت اليك هذه الارض على ما كانت مع فلان عام
اول ما في الجواز فلهذا في قال من دفعت الى فلان من هذه الارض سنة له فيها مزارعة ونصيب العامل من الخراج
مستأجر من هذه اهل تلك الموضع لا يحلف في زرعها بل حاز مستحسانا وان لم تكن الارض مع له فيها مزارعة او لم
اخر نصيب العامل من الخارج واحد من اهل ذلك الموضع بل كما تعلقا فيما بينهم لا يجوز ويكون المزارع غاصبا
وانما ينظر الى المأذون او لم يعلم انه زرعها غصبا فان علم انه زرعها غصبا بان المزارع من المزارع ان يزرعها
نفسه لا على المزارعة او كان الرجل ممن لا يباخذ الارض مزارعة ويألف مع ذلك يكون غاصبا ويملك الخارج له
وعليه نقصان الارض وكل ما اقر غصبه مزارع وقال زرع غصبا كان القول قوله لا يكره استحقاق شئ من الخراج
لغيره مزارع زرع فواقطع البعض حب ما ادرك وترك الباقي في الارض على حاله او لم يعلم فثبت الذي
تعلق حب انتهاء مدة المزارعة فان انما ثبت يكون سبيها على شرطها وان تعلق الكل الا انه اخرج البعض من الارض
وترك الباقي مقلدا ما ثبت ان ثبت بسبقه كان انما ثبت له وعليه ضمان ما استهلك لان المزارعة اذا
انتهت تعلق الكل وان ثبت لا يستحق احد يكون سبيها لانه غاصبا لملكها كما دفع الخارج وبقى في الارض جات
حطه قد تاترت فثبت وادرك هو عين الاكاره صاحب الارض على قدر ما كان يصيبها من الخارج لا ثبت
من يزرع مشترك بينهما ويستثنى الا ان تصيدق بالفضل من نصيبه ولو كان رب الارض سقاها وغام عليه
ثبت كان له ذلك لانه لا سقاها فعدته سبها لكان لذلك الجات قيمة كان عليه ضمانا والافلا وان سقاها
بشيء فظهر ما كان انما ثبت من الاكاره وصاحب الارض شجرة ثبت في ارضه لسان من عروق شجرة اخرى في ارضه
اخرى ان ثبت بنفسه لا يستحق احد كان انما ثبت صاحب الارض من ارضه مزارعة ما مضى انما ثبت من عروق
الملك الشجرة ان كذب كان القول قوله وان كان صاحب الارض هو الذي سقاها فثبت بانباة وسبقه كان له
ارجل ارضه ارضه لغير نفسه كان المزارع له وعليه لصاحب الارض نقصان الارض ان تنقصت بزراعته وطرح

وخرق مرفعة بغيره عند البعض ان ينظر الى قيمة الارض قبل الزرع و الى قيمتها بعد الزرع فيضمن الفضل عند
 البعض فيخرق كم تستاجر الارض قبل الزرع وكم تستاجر بعد الزرع فيضمن الفضل رجل زرع الارض لغيره و ان حياها
 ما تنقصت المزاغة ثم زال بغيره فان لم ينقصهم ان زال بغيره قبل ان يروا الارض الى صاحبها يبرأ عن النقص
 وان زال بعد المرو لا يبرأ و قال الفقهاء ابو الليث روح وقد قيل يبرأ في الوجهين و جوابه انه لم يسلط نظيره
 ابي شترى اذا وجد بالبيع ليعاين ثم زال بسبب نقل البعض او لبعده لا يبرأ حتى يتخذه و لكنه اشترى اذا عاين
 البائع عن بياض العين على شئ ثم زال البياض كان على المشتري ان يبرأ على البائع ما قبض من بدل الصلح قبل
 زرع الارض الغير فسلم صاحبها بعد ما استخذه الزرع فخرج قال الواعظ اسم روح لطيب الزرع للزرع فان قال
 رب الارض مرة لا ارض ثم قال رخصت قال لطيب لقال الفقهاء ابو الليث روح هذا استحسان و به نأخذ ارض من جليل
 فحاصبه بها عن محمد بن ابي اسحق كذا ان يزرع نصف الارض ثم في السنة الثانية ان ابرأ ان يزرع فانه يزرع
 النصف الذي كان زرع اوله فاولا النكاح و الارض يتقو المزاغة و لا تقو و لا تقصر و لا تنقص فله ان يزرع
 ابرأ و ان يزرع النصف و له ان يزرع الكل فاذا حضر الغائب كان له ان يستقبح بالارض مثل تلك المدة لان
 مثل هذا يكون الغائب راضيا و لانه وان علم ان الزرع يخفص الارض او كان ترك المزاغة فيها و يريد ما قو
 لا يكون الحاضر ان يزرع شيئا منها املا و في الدار اشترى ان اذا غاب احد ما و خاف الحاضر ان لم يسكن
 الدار عن محمد بن ابي اسحق في الكل لان فيه ممانعة قال الغائب قال مولانا رضي الله عنه و عندي ان
 يسكن كل الدار و ان كان لا ينافي فغاب الدار ترك السكنى اذا كان يعلم ان يسكن لا ينقصها لان في السكنى
 منفعة الغائب الحاضر اما منفعة الحاضر فظاهرة و لكنه لاك منفعة الغائب ان الحاضر اذا سكن
 فاذا حضر الغائب كان له ان يسكن معه اما سكن الحاضر اذا اراد ان يحثيف روح في الثمر اذا
 كان بين اثنين الحاضر ان باخذ نصيبه بين نصيب الغائب و بين نصيب الثمن فاذا حضر الغائب و اخذ الثمن جاز وان
 لم يخرج نصيب الحاضر فقيمة نصيب الغائب الثمن من ثمن الثمن و المثل النكاح مثله لم ينقطع و ان ينقطع فقيمة
 القيمة و لكنه اراد ان يبرأ من محمد بن ابي اسحق مثله ان يبرأ من هذا و عليه الفتوى و ان لم يحضر الغائب تصديق و بعد غيبه
 ثلثة اشهر و اذا راضا بالنصف فبرأ من محمد بن ابي اسحق كذا ان يترك غائب احد منهم فزرع الاثنان بعض الارض حطلة ثم حضر الثالث

ذرع بعين سبعة اذرعان فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان على الثالث ثلث الحظيرة
التي بذلت البذر سبعة اذرعان فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان على الثالث ثلث الحظيرة
ذلك البذر في البذر سبعة اذرعان فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان على الثالث ثلث الحظيرة
والثالث الاخر في البذر سبعة اذرعان فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان على الثالث ثلث الحظيرة
نصف من ذلك البذر ونصف صاحب الارض وهو الثلث وفي الثلث الاخر صار اربعة اذرعان فصار اربعة اذرعان
ثلث البذر فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان على الثالث ثلث الحظيرة
سبعة اذرعان فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان على الثالث ثلث الحظيرة
ونصف الثلث لصاحب الارض فبصر له خمسة اذرعان فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان على الثالث ثلث الحظيرة
اربع اذرعان فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان على الثالث ثلث الحظيرة
وشرط ان يباين الارض ثم ما وقع من الزرع في نصيب الزرع من الارض فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان على الثالث ثلث الحظيرة
يتم البذر فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان على الثالث ثلث الحظيرة
بذر الزرع سبعة اذرعان فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان على الثالث ثلث الحظيرة
احد البذر فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان على الثالث ثلث الحظيرة
مكر في البذر فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان على الثالث ثلث الحظيرة
بذر دارا والذرع لم يزرع ان يطلع الزرع فان القاضى بقسم الارض فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان على الثالث ثلث الحظيرة
من الارض فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان على الثالث ثلث الحظيرة
منه اذرع سبعة اذرعان فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان على الثالث ثلث الحظيرة
مراوغة وعبر مرارة وقت فبصر فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان على الثالث ثلث الحظيرة
صاحب الارض قال للعامل اعلى فيه براكب يجوز دفعه للعامل الى غيره على كل حال وان لم يعقل صاحب
الارض فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان على الثالث ثلث الحظيرة
بها الى غيره مرارة واذا دفعه فبصر فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان فلهذا لو كانت بقية البذر كما في الحظيرة سبعة اذرعان على الثالث ثلث الحظيرة

مزارعة كان المزارع بين الناصب العاقل على ما شتر مطا ولصاحب الارض على الناصب مثل بذره
 الارض ان تقتضت بالذرة اذ يضمن ايها شار وان كان البذر من قبل العاقل كان له ان يذرع الارض به
 غيره مزارعة لان البذر اذا كان من قبل العاقل يكون هو مستاجر الارض والمستاجر ان يذرع الارض
 مزارعة ولو كان البذر من قبل صاحب الارض وقد كان متعاقلا للعاقل عمل فيه براكب على ان الخارج
 نصفه لي ونصفه لك فتذرع العاقل الى غيره مزارعة ونصف الخارج كان نصف الخراج للعاقل والاشياء
 ونصف لصاحب البذر ولا يشتر للمزارع الا اول رجل وضع ارضه مزارعة على ان يكون الخارج بينهما
 نصفان او اثلثا ثم زادوا احداهما لآخر في نصيبه فادوا النكاحات الزيادة قبل انتهاء المزارعة جازت الزيادة من ايها
 كانت والنكاحات الزيادة لبدء اوراق المزارع جازت من الذي لا يذرمه ولا يجوز من الآخر لان صاحب البذر
 يكون مستاجر الآخر فاذا زاد من الذي لا يذرمه كان ذلك حطاعا جره والحطاع جائر نسوا ان كان في اهل العفة
 آخره فحطاعا بل في شيا من النكاح جاز حال قيام له بعهده وانما شترى اذا زاد في النكاح جاز حال قيام له بعهده
 ولا يجوز بعد ملكها والمالك في مستوفاة بمنزلة المالك رجل مستاجر ارضا لم يزرع وزرع ولم يجز المالك في بيعه
 المزارع وصاحب الارض يطالب بالاجر قالوا ان مستاجر الارض لا يزرع ولم يقطع ما ران النهر الذي يزرع
 منه السقي فاجر الارض وجب على مستاجر وانما يقطع ما ران النهر لان مستاجر الجار وان كان مستاجر بالشرط
 فانه يقطع لشرب من اليوم الذي فيه المزارع بالقطع المالك يقطع ارضه كما لو مستاجر رحا ماء ومستاجر
 بيت الرحا فانه يقطع الماء رجل مستاجر ارضا لم يزرع فخر ب النهر اعظم فلم يستطع السقي قال الفقيه ابو بكر
 مع ان شاد مستاجر الارض وان شاد امسك فان لم يزرع حتى مضت ادة فليد الاجر وقال الفقيه ابو
 ابراهيم انما يجب الاجر اذا كان الجال يمكنه ان يزرع فيها شيئا ما اذا كانت الارض الجال لا يمكن ان يزرع
 فيها غير ما يزرع من الوجوه فلا اجر عليه بغيره من مستاجر رحا ماء فانه يقطع الماء لانه الاجر ولو ان هذه الارض لم
 يقطع عنها الماء ولكن سأل فيها الماء حتى لا يتهلك المزارعة فلا اجر عليه مبطون اخذ لها جارا الباطل وفيها
 فانه تركها صاحبها فانه ليس قال الفقيه ابو بكر الجلي اذا تركها اهلها ياخذها من شاد فلابس به غنم
 هذه مزارعة وفيها شئ فانه لا يابس بالحقاها وكذا لو مستاجر ارضا لم يزرعها وفي المزارع وفيها

سبيل نفعاً صاحب الارض بنت النسي كان ذلك لصاحب الارض وادار على شغل الحجون لجمع وادار
ابام ربيع ثم يدب الارض لم يبق فروع يد قوم فاوردك الارض محار فوم يد قوم الوادى والارض قال ابو نعيم
روح الارض يكون لصاحب البذر لا حتى تبصره يد واما قوله الارض المروءة ان علم ان ذلك كان ملكا فوم ثم
علب الارض عليها هو لهم وان لم يورث فستأمنها كما لا بد من الارض احياء المروءة قال ابن سناءم وهذا يد اول
الى يوسف وعمره اما هذه محبة روح لا يكون لمن زرعها او لم يزرعها ما ذن الامام قال ابو سليمان رضى الموات
اذ نفي الرجل حرمها حاطا فهي له وكذا ذكرها وقال الفقيه والليت روح الارض المورث انما ملك ما حاسبها
لحقه ايا من حرمها او يكرها او يجرى الماء عليها كذا روى عن عبد الله بن محمد بن نوح السجستاني روح وعمره بن
روح قال اما ملكها الاجرى الماء عليها رضى الحسين بن سعيد عن حمزة بن حذاف عن حمزة بن محمد بن علي بن عبد الله بن
ابن قال من احاط حاطا على الارض فهي له وصحبتهم او اخذوا رضى يستقيم مرادهم او يشتري رضى يستقيم
يستقيم ويبيع رضى يستقيم قال ابو نصر بن امان او اخذوا رضى يستقيم مرادهم على سبيل ما باخذ الناس ارجوان يكون
ماثر او ما ليس والشرافاة لا يجرى وقال الفقيه والليت روح جوار في السبع والله اقول الى يوسف بن محمد بن
وراحه اما المروءة فليست فيها رواية عن اصحابنا انما الرواية عن اصحابنا في الروم اذ اخذوا رضى يستقيم فلهذا
في حواء كانه فاس المروءة على المقابلة وعن مسند اربعه قال النخاس النذرى قتل الروم جازوا وكان من قبل
يستقيم لا يردوا اخذوا له رجل دخل في روح الانسان فسا قاربا للارضى قال ابو نصر روح لا ضمان عليه اذا ساقها
الى مكان يامن بها على الارض ورجل روى ارضه شجر غار آخر وروى عليه المحطة فغير امر صاحب شجر مستأجرا
ما خارج يكون للارضى انما ولا حصل لصاحب شجر فيه وليس النال للماول ما زاد يستعير في ارضه فوم مر
عمره وقد قيل لا ينقل ما سباله القبل عليه روح يستعير قتل النبات فخصه بصره ما قاما في موضع آخر
المدار قال رجل روى ارضه فحطه فجاء آخر وروى فيها شجر ثروى عن محمد بن روح ان روى شجر
المدار فحطه منه وقد قال الفقيه والليت روح بداد ارض صاحب الحطة ان يصنع قيمة المحطة المبدوءة واما
المدار من ذلك ما يجرى من ان ينزك حتى يثبت ما ذاعتت بامر فحط شجر لان شجر روى شجر من روى
شجر من روى الحطة فحطه فحطه النبات وان احاط صاحب الحطة ان يزرع صاحب شجر عن الضمان فادرك

ادرك الزرع وحده او يكون بينهما على مقدار يتسببهما من البذر لانه لا ابراه عن الفضاة سقطا اعتبارا من صاحب
شعبه وليس كذلك الحظوظ اختلطت بشعبه لا يفسد ما مال به كسائر ارضه غير ويتسبب ان يكون هذا الجواب قول
يرسف ومحمد روح الماعلى قول يفتية روح الجواب كما روى عن محمد روح اولان الثاني يعنى قيمة الاموال بسند
رجل فرغ ارضه الى غيره فزادته جارة ثم راوا واحد هاهنا يرجع ويستثنى قبل الزرع ان اراد ذلك من كان
البذر منه كان له ذلك لانه لا يكتفى المضمون في العقد بالثالث بذره والانس لا يجبر على التالف مال فلا يلزم
سماحه اذ لا يهدم له حافظا لكان له ان يعرض الاجارة ولا يهدم وان اراد فليس من لا يذر منه يسره ذلك لا يجبر
على العمل لا البذر وعذره ان يمر من غير من العمل ولو كان البذر من العامل فاراد صاحب الارض ان يعرض المزارعة
قبل ان يبلل العامل فيه شيئا وبعد ما كبرها وحفرها رما وسو وثمنيات لم يكن له ذلك كالتاجر ارضه بذابير
لم يكن له ان يعرض الاجارة لا البذر ومن الاعتذار ان يكون العامل سارقا خائفا والعذر في جانب صاحب الارض ان
يلجته دين لا وفاء له الا من ثمن الارض فنه ذلك كان له ان يعرض المزارعة ويتسبب الارض في الدين قبل التقا
البذر فاذا باعها لم يكن للعامل عليه شي لان لم يوجد من العامل الا صرف الهبة والهبة لا قيمة لها وان كان العامل
زرعها ونبت الزرع وجلس صاحب الارض بالدين قبل ان يستحصل الزرع فاراد صاحب الارض ان يستبيع
لم يكن له ذلك ان يشتركه قد انقضت بينهما في المزارعة فلا يجوز للعامل حق العامل وان كان فيه تأخير حتى الغرام
فغيره لا تأخير دون ضرر لا يبالى فان علم انفاضه لجاله اخرجه من البيع حتى يستحصل الزرع لانه مخلص فاذا احتج
الزرع اعاده الى المجلس حتى يسبب الارض ويعطى الدين ولو ان صاحب الارض باع ارضه من غير عذر ان باعها قبل
انقضاء البذر فان كان البذر من قبل صاحب الارض جاز بيعه ويكره الشترى ان يبيع الاكار من المزارعة فان البذر
او اكان من قبل صاحب الارض كان له ان يعرض المزارعة قبل انقضاء البذر ويكون على رب الارض فيما يسببه
الله تعالى ان يرفعها الى شئ لانه عمل له في ارضه بحكم الوعد وان كان البذر من قبل العامل لا يفتية ببيع
العامل ولا يكون الشترى ان يبيع المزارعة من المزارعة لان البذر اذ اكان من قبل العامل يكون مستباحا للمزارع
ومن اجر ارضه ثم باعها لا يفتية ببيعها على مستباح فكذا لك بهما ولو ان رجلا وقع ارضه فزادته سنة فزرعها على
زنت ثم باع صاحب الارض ارضه برضا المزارع جاز بيعه وتقسيم الثمن على الارض والزرع فاصحاب الثمن

من الثمن يكون لصاحب الارض خاصة وما اصاب الزرع فهو من صاحب الارض في المزارع لانه على ملكه واما
ما اصاب الارض من الزرع قبل البساتين في المزارع جاز ليس فيه ايضا ويكون الارض من الزرع المشتري وقسم الثمن
على قيمة الارض من قبله وعلى قيمتها غير منقورة فما اصاب قيمتها غير منقورة يكون للبائع خاصة وما اصاب فضل ثمن
قيمتها منقورة وغير منقورة يكون بين البائع والمزارع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في حقه ان اذا باع
رضعا العاقل فان باع بغير ثمنه فان باع بغير ثمنه ثبات الزرع يتوقف ليس على اعادة المزارع لان صاحب
الارض لو باع الارض بغير ثمنه ثبات المزارع لاجل الدين وان كان محجوبا بدين لا وفاء له الا من من الارض ليحجزه
رضعا المزارع فاذا باع بغير ثمنه راعى ان يتوقف واذا باع بغير ثمنه قبل ان يباع البذر فان كان البذر من قبل
لا يجوز بيع صاحب الارض لانه باع له استاج بغير ثمنه وان باع بغير ثمنه الدين جاز فكذا كاس حنظل وان باع الارض
بغير ثمنه رجع الثمن اليه قبل البساتين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في حقه ان اذا باع العاقل
سوادا كان البذر من صاحب الارض او من قبل العاقل لان البذر من ثمنه ثباته في سببها فانما البذر من ثمنه ثباته
الا باجارة التركيب فان اجاز العاقل جاز وان لم يجز ولم ينعش حتى يستحقه الزرع او من ثمنه المزارعة فان كان
باع الارض من الزرع فمشتري ان يافد الارض نصف الزرع بحسب ما من الثمن العيش الثمن على الارض والزرع
كما لو باع الارض من الزرع ابتداء فبما استحقه فانه يجوز وقسم الثمن على ثمنه الارض قيمة الزرع كذا كاس سببها
هذا اذا ذكر المثل في الزرع في البيع وان لم يذكر لا بد على الزرع في البيع وكذا لو باع الارض بكل شيء من ثمنه
لم يبق له على الزرع في البيع ومن البى حبيفة والى بوسعت من اذ باع الارض ليجوزها او بغيرها على كل الزرع
والثمن في البيع ولو قال بكل قليل وكثير فبما او بغيرها على الزرع والزرع على ارضه مزارعة وذكره في قوله
سأطاعه المثل في الكرم قليلا او زرع الارض ثم باع وب الارض ارضه او زرع رضى العاقل والمزارع فانما
الحكم قبل ثمنات الزرع وكان البذر من صاحب الارض فلا يتوقف على المثل من الثمن في الحكم وان كان البذر من
المزارع فلا من الثمن حصته بذر ومبذورة في الارض واما الكرم والحل فان لم يجز منه شيئا لا يشتري للعاقل من
المن لان الوجود منه المثل ويجز والمثل لا قيمة له وان باع صاحب الارض ارضه من نصيبه من الزرع فبما
الزرع وخرج الكرم والزرع فان اجاز المزارع جاز ويكون نصيب البائع من الزرع والزرع المشتري ونصيب العاقل

العالم للعالم والحقان به اليه قبل خروج المرقع قبل نبات الزرع فالحقان البذر من صاحب الك اعم فلا يشتر
للمزارع في الحكم لانه لا يملك شيئا قبل النبات وانما يملك بعده والحقان به في بيع غير مزارع في بيعه في بيعه
لكن البذر فذلك الجواب لان المزارعة بشرط البذر من العالم اجارة للارض من حيث استساجر لغيره فذلك الجواب
في الارض لا فروع مزارعة والحقان في غير مزارعة قبل بذر رجل يبيع ارضا وفيها حصة بذر ووقه ولم يثبت بعد مال
او فروع الحقان البذر قد غرض في الارض فهو شترى والحقان لم يفسد فهو للبايع وانما مال ذلك لان البذر
او بعض في الارض لا يكون متوقفا فيدخل في بيعه فغيره اجزاء الارض ما هو الم بعض يكون غير المزارع فلا يدخل
في بيعه من غير ذكره ان ثبت ولم يكن له قيمة وقت البيع وقبل ان يفسد الم شترى حتى ثبت قال هو للبايع يبيع
عالمه لم يشرى يكون متوقفا بما فعل وبذلك قال ابو بكر الاسكاف رح وقال ابو القاسم سمع هو للبايع في الاحوال
كما دعي شيخ الامام ابى بكر محمد بن الفضل رح مثل ما قال ابو نصر و ابو بكر الاسكاف رح رجل دفع الى رجل ارضا
مزارعة وفيها قوائم القطن قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح الحقان لا يمينه قوائم القطن عن المزارعة فالمرعة
جائزة والحقان تمس فالمرعة فاسدة الا اذا اختلفت الى وقت فراغ الارض في يجوز ان سكنت عن ذلك
لا يجوز ان يرضى رجل والجارة واراسفل من ارضه في قمر فاراد صاحب الارض ان يزرع في ارضه اراد ان لا يشرك
في خراب البذر ان فعل ذلك قال ابو بكر الاسكاف رح ان علم صاحب الارض انه يسر في ارضه مستقر الما لم يسر
ان يزرع هناك زرعا لا يحمل الما الذي يسقى والحقان قد حمل الا ان في ارضه حجر قد يخرج الما منه ويصل
الى جارة فليس له ان يمينه من المزارعة رجل دفع ارضه مزارعة سنة او ثلث سنين فانما احد ما قبل المزارعة
في العمل او قبل المزارعة فاد والآخر ان يمينه كان ذلك لان المزارعة اجارة والاجارة تنقضي بموت احد العاقد
وان مات بعد المزارعة في العمل على يمينه المزارعة خلا فالشافي رح فان مات رب الارض قبل ان يتحصن المزارع
فاد وادته ان ياتخذ الارض من العالم في قياسه ذلك لان المزارعة اجارة تنقضي بموت احد ما يراها
وفي الاستحسان يسر له ذلك بشرط الارض في يد العالم حتى يتحصن المزارع كما لو انتهت مدة الاجارة والمزارع
يقبل خائفا بشرك باجر المثل الى وقت الادراك لان المزارع كان محتا في المزارع فيترك الارض في يده الى موت
الادراك ويكون نفعة المزارع في ذلك على ما ذكره في اعار ارضه من اجل المزارعة فزعمها ثم بدلا للمعسر ان يستمر

الا اني ناهيا بترك في يد المستأجر المثل الى وقت الادراك وكنه الارضات المتكافئة في طريق المخرج اومات الله
 فيها المخرج وان الاحادة تبقى باجر المثل وكنه في المزارعة يبقى القدر من موت صاحب الارض حتى يستحق
 ما ذاب منه في تقسيم الاربع سبعا على شرطها وتتحقق المزارعة فيما بقي من المدة فان مات المزارع والزرع نقل
 فان قال وورثة المزارع لم يجر نعم كان بهم ذلك يعني المزارعة على شرطها الى ان يستحق المزارع ولا يكون له صاحب
 الارض ان يافد الارض من ورثته قبل ان يستحق المزارع وان قال وارث العامل لا اعلى لكن اقل المزارع
 نعم بينا لا يجر الوارث على العمل لانه لم يستمر العمل ولا يجر صاحب الارض ان شاء اقله النقل فيكون المزارع
 بينهم وان شاء اعلى الوارث قيمة حصة العامل ويكون كل المزارع لصاحب الارض وان شام نعم على اقل
 الى ان يستحق ثم يرجع ما نفق على الوارث في حصة ينفق المزارع من المزارع من المزارع ثم تقسم المزارع
 نصيبا والمزارعة بسبب ما لو امكن ان المزارع لا يستحق على صاحب الارض لانه يخرجها بنفسه واسكان المزارع
 من صاحب الارض فللعامل اجر مثل لاجر صاحب الارض على صاحب الارض باجارة فاسد وفي الاحا
 فاسدة اذا كان المزارع من صاحب الارض لا يستحق العامل شيئا من الخادون فكان له اجر المثل وعلى
 ارضاء بذر الى اجل مزارعة على ان يزرعها منه بسنة ونصف فبذره على وسقاء فطابت فام عليه صاحب
 الارض مائة وواحدة وسقاء حتى يستحق المزارع لغير المزارعة كان صاحب الارض مخطو ما يافعل ويكون
 الخادون من صاحب الارض والعامل على ما شتم طلالا بسنة كذا كذا في بينهما باعاه بذر بحيث لا يملك
 صاحب الارض مسمى فكان صاحب الارض في العمل كما جسر آخر دمر على ذلك اجنبي يكون مخطو عا ويكون
 الخادون من العامل وحده حب الارض على ما شتم طلالا كذا كذا فاما مكان صاحب الارض يستأجر اجير
 جيرة لا يرجع جيرة لك على العامل لانه يستأجر نفسه فلا يرجع على غيره ونفيا وبقيت المزارعة والزرع
 بقيل ذكرنا ان بترك في الارض حتى يستحق لانه كان محتا في المزارعة فان نفق احد على المزارع بغير صاحب
 لغير المزارع فيكون مخطو طلالا كل واحد منها جيرة جيرة على الاتفاق مكان المخطو مخطو طلالا بترك جيرة
 او استمرمت فان نفق احد على المزارع لغير صاحب يكون مخطو عا على طرف ارضه بذر الى اجل مزارعة بغير
 ان يزرعها بسنة بذر على ان يكون الخادون منها نصفين فزرعها ولم يستحق المزارع حتى حارب الداني نفق

ما نحن صاحب الارض على الزرع بما راعى القاصح حتى استحصه ثم قدم المزارع فلا سبيل له ان يزرع حتى يوصل
 الارض جميعا الى الحق او لا يقول القاصح لا بما راعى صاحب الارض بالافاق حتى يتقسم له بينة على ما يقول لان
 لم يسلم في كل هذه البينة يعقل انه بينة في غير قسم بل يشك في الحال كما لو طلب من القاصح ان يزرع
 على ارضه في وقت ولا يخطه ولو لم يزرع له على ذلك فمقتضيت مدة المزارعة والزرع بقل والمزارع غائب فان افترقا
 يقول لصاحب الارض ان شئت افترقا لا كما ان تجلس من المزارع حصته حتى يهلكا فتشك فان ابى ان
 تفترقا يسر عليه حصته وخطيتك لثقتة من ثمن حصته فان لم يفت ثمن حصته بذلك فلا شئ لك عليه لان
 لم يفتنت مدة المزارعة لا يجبر العامل على العمل لو كان حاضرا فاذ كان غائبا فلا يفتنه امر القاصح الا بطريق النظر
 وذلك فيما قلنا قيل ان قولها اعالى قول المحقق رحمه الله لا يسر حصته الغائب قبل هذا القول انك لان حق الغائب
 في الزرع لا يجبر به حقيقة فيكون بمنزلة المردون والقاصح يسر الزرع والزرعة تهرق بالدين فيسبغ حصته
 من الزرع وتورث ارضا وبذر الى رجل على ان يزرعها به بينة نصف فبذره العامل وسقاه حتى نبت
 فقام صاحب الارض بنفسه او باجره وسقاه حتى استحصه الزرع في غير المزارع كان الخارج بينهما نصفين
 يكون رب الارض مستطوعا فيما فعل لان شئهم كما كادت بينهما في الخارج بعد النبات ولم يرض على وجهه
 صاحب الارض فحقه فحان صاحب الارض بمنزلة الاجنبى ولو فعل ذلك اجنبى يكون مستطوعا فانه لا صاحب
 الارض وتوان العامل بذر الارض ولم يثبت ولم يسبق فسقاه رب الارض قبل النبات وقام عليه حتى نبت
 استحصه كان الخارج بينهما على ما شرطنا استحسانا ويكون رب الارض مستطوعا في القياس يكون الخارج
 لصاحب الارض لان الخطئة قبل النبات في الارض بمنزلة ماله كان في الجو ان قبل القار البذر والقوى على
 جراب الاستحسان لان القار البذر بسبب النبات ولهذا لا يملك رب الارض فسخ العقد قصد اتمامه وانما مقام
 حقيقة النبات ويكون صاحب الارض عالما في محل شركه ولو ان رجلا باذرا ضاله ولم يثبت فسقاه فبينة
 نبت في القياس يكون الزرع للذي سقاه وفي الاستحسان يكون الزرع لصاحب الارض لان صاحب
 الارض يرضى منه المستحق ولانه تجلات ما قبل القار البذر رجل وفيه الى رجل ارضا وبذر ارضا فم ان صاحب
 الارض بذر الارض ولم يسبقه ولم يثبت حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصه كان الخارج بينهما على ما

اما اذا قيل ذلك بغير المزارع فهو ظاهر لانه لو جرد وسقاء كان مبيعا للمزارع فخذ الاول واما اذا قيل بغير المزارع
فان قيل بغير المزارع في الارض ثم قيل الخارج وان ما حصل حصل بالسبق والعمل بسبقه وما قيل صاحب المزارع
فحق الحق ان يكون على وجه الفسخ ويجوز ان يكون على وجه التفرغ لفق والمسايل كذا يقولت اذ قد بغير المزارع
او يشتتار قبل آخر فلا يفسخ العقد بالشك ولو ان رب الارض بذر وسقاء حتى ثبت ثم ان المزارع قام
عليه وسقاء حتى استخذه فان المزارع يكون لصاحب الارض ويكون المزارع موقوف على المزارع لا يجر له ان لم يجر
المزارع ما يكون سببا في ارضه على ما يقتضي المزارع وان كان البذر من قبل المزارع فبذره ولم يجره ولم يجره
رب الارض وقام عليه حتى استخذه كان الخارج بينهما على ما شرطوا وكذا لو بذر صاحب الارض ولم يجره
سقاء المزارع وقام عليه حتى استخذه كان الخارج بينهما على ما شرطوا ولو ان صاحب الارض بذر وسقاء
حتى ثبت ثم قام عليه المزارع وسقاء كان الخارج كله لصاحب الارض وهو ضامن لئلا يخذ من بذر المزارع ويكون
المزارع موقوف على عمله لان صاحب الارض صار غامبا لا يخذ من البذر وقد استحكم ذلك بنبات الخارج
لكنه فكأن زراعتة في هذه الارض وفي ارض اخرى له سواء ولو ان صاحب الارض فعل بغير المزارع كالخارج
بينهما على ما شرطوا لان المزارع لا امره بذلك فقد استعان منه رجل وكل رجلان يدفع ارضه زراعتة
هذه السنة فاجر بالوكيل من اجل كره خطه وسطا وبكر شعير وسطا وبمسح او ازرار وغير ذلك مما يخرج به المزارع
بغيرها المستاجر فخطه وبشعير جازا سخا لانه امره باجارة الارض وقد آجر وان آجر بالوكيل بدراهم او
بشيء لا يزرع لا يجوز ذلك كذا في الامور بان يدفع هذه الارض زراعتة هذه السنة في الحنطة خاصة فاجر بالوكيل
وسطا جازا وبغيرها المزارع ما به انه لا يكون ضرره على الارض مثل ضرر الحنطة او دون ذلك وان آجر بالوكيل
بغير حنطة كان تخلفا لانه ينفذ تصرفه على الموكل ولو وكله بان يدفعها زراعتة بالثلث فاجر بان رجل بكر حنطة
كان مخافا فان زرعها المستاجر كان الخارج للمزارع وعليه كره خطه وسطا للوكيل لان الوكيل صار غامبا
ولرب الارض ان يضمن لنفسه الارض انتدأ من الوكيل وان شاذ فمن المزارع في قول يستتبع الارض
او قول محمد بن حنبل فان ضمن المزارع بجمع المزارع على الوكيل بحكم الغرور ولو وكل رجلان لياجر ارضه سنة
بكر حنطة وسطا فذرها زراعتة لغيره على ان يزرعها حنطة فزرعها كان الوكيل مخافا لان ما أتى به الوكيل آجر

على المولى ما امر به لان المولى امره بعبادة الله الاجرة انك لم تستاجر من الاستقلال بها وان لم يتفق وفي المزارعة
 لا يسلم له الاجر على كل حال ولو كمل رجلان خبثه لانه الارض مزارعة فاستاجر بها الوكيل بكم خط لا يجوز على
 الامر ونحو ذلك بان خبثه باله مزارعة بالثالث فاحدها الوكيل على ان يزرعها المولى ويكون للمولى ثلث الخارج
 ولرب الارض ثلثه لا يجوز ذلك على المولى لان المولى امره بان خبثه بالمزارعة على ان يكون كرم الارض
 ثلثه والمولى ثلثه وقد اتى بقضه رجل امر رجلا ان يدفع ارضه لغيره سنة مزارعة قد فيها مزارعة بالثالث او بال
 او بالشر جاز لان المولى اذا لم يقدر حصته من الخارج كان مغفوضا الامر الى رضى الوكيل فيجوز الا ان يدفعها بشي
 لا يتعين فيه الناس فلا يجوز ذلك في قول من يجبر المزارعة لان مطلق التوكيل يفسر الى التمتع ولو ان
 الوكيل جازا بمحابة فاحشة فزرعها المزارع وخرج الزرع كان الخارج بين المزارع والوكيل على ما شرط
 له شي لصاحب الارض من الخارج لان الوكيل صار غاصبا وانما صاحب اذا وقع المنصب مزارعة كان الخارج
 بينه وبين المزارع على ما شرط ولرب الارض ان تضمن المزارع نقصان الارض خاصة في قول ابى يوسف
 الآخر ثم يربح المزارع على الوكيل بحكم الغرر لان في قول ابى يوسف ربح الاخر العقار لا يضمن فخصه في قول
 محمد وبابى يوسف ربح الاول العقار يضمن فخصه بضمين رب الارض ايها الشار وان لم يكن المحابة فاحشة كان الخارج
 بين المزارع وصاحب الارض على ما شرط والوكيل هو الذي يضمن حصته المولى من الخارج ولا يعطيه المولى
 الا لو كان الوكيل ولو كان البذر من صاحب الارض كان هذا على ان يدفعه بائنا من الناس فيه لان البذر اذا
 كان من صاحب الارض كان هو مستاجر العامل والوكيل بالاستيجار يكون بمنزلة التوكيل بشيء لا يحل
 البعض الغاش من الركيل فان كان الفيل يسير فصاحب الارض هو الذي يضمن حصته هذا دون الوكيل
 يسير لوكيل ان يضمن هذا الامر المولى لان صاحب الارض لا يستحق الخارج بهذا العقد الوكيل وانما يستحقه
 لانه ما ملكه ودون الوكيل دفعها بائنا من فيه الناس كان الخارج بين الوكيل والمزارع على ما شرط لان
 او ما بمحابة فاحشة صار غاصبا الارض والبذر يملكها فيكون الخارج بين الوكيل والمزارع فان تمكن في
 الارض نقصان بالمزارعة كان لرب الارض ان تضمن المزارع نقصان الارض في قول ابى يوسف ربح الآخر
 وفي قول محمد وبابى يوسف ربح الاول لانه يضمن نقصان الارض ايها الشار رجل امر رجلا ان يدفع ارضه مزارعة

اولم يسمي قنكان للوكيل ان ياتهم مراقة في السنة الاولى ان كان لم ينفذ في السنة الاولى ودفعا بعد سنة
يكون استحقاقه من الارض فمراقة يكون في وقت مخصوص لاني كل وقت فتيقده وقت المراقة في تلك
سنة كان وكيله استحقاقه فتيقده بالام الموجه من السنة الاولى وكذا الوكيل ما كره الابل الى مكة فليجوز
بالام المرسوم من تلك السنة تجلات اجارة الدور والرقب وان ذلك يخص وقت رجل وكل رجلان في
الارض فلا بد والارض في سنة فمراقة على ان يكون الله من قبل الموكل كان للوكيل ان يفسد باياتيه
به اساس لابلان فان فسد ابلان يتابع فيه الناس لا ينعذ على الموكل الا ان يرضى الموكل بغيره
لا روكه يستجبر الارض فيكون بمنزلة الوكيل بشبهه ان يملك البئر العاشر الا ان يرضى الموكل فان
الموكل قد اعلم ببيعة الوكيل كانت زراعة رماحان او غيرها فحصل الخراج كان الخراج شتر كما بين رب
الارض والمراقة ويكون الوكيل مطالبا بحصة رب الارض في سنة من الموكل وبسببه الى رب الارض لان رب
الارض يستحق الخراج لحكم العقد فحقه نرجع الى العاقد فلان رب الارض اخذ حصته من الموكل فبشر
امر الوكيل برمي الوكيل عنه ولو كان الوكيل فسد الارض لم يملكه مالان يتابع فيه الناس ولم يحير الموكل في ذلك
حتى زرعها الموكل بامر الوكيل كان الخراج للمزارع ولرب الارض على الوكيل اجر مثل ارضه لا يستحق الوكيل
الموكل لان استجبار الوكيل كان نافذا على الوكيل ما يزرعها الموكل بامر الوكيل كانت هذه الارض بمنزلة ارض
ملكه الوكيل ودفعا اليه وامره ان يزرعها من غير شرط فيكون الخراج للمزارع ولو كان الوكيل ينفذ الارض في
الموكل لم يحضر وجا به ولم يامر به زرعها فزرعها الموكل كان الخراج للمزارع لانه ما يزرعه ولا يستحق الرب
الارض على الوكيل بهذا لان الزارع حين زرعها فبشر امر الوكيل صار بمنزلة العاصب من استاجر ارضا ففوضها
منها صاحبها لغيره لم يكن صاحب الارض على المستاجر اجر ثم نقصان الارض يستحق الرب الارض على الزارع
لانه زرعها ففوضها ولا يرجع به على الوكيل لانه ادورع ولم يستكشف الحال انه ما اخذ الارض لا يصير مزارعا من جهة
الوكيل وحل قرضه الى رجل ارضه ليرعاها بغيره به سنة نفقة فخص رجل رب الارض الراعة من الزارع
ما كان يشاء شرطه في فمراقة كان المراقة ماسة لان صاحب الارض اذا كان الله من قبل الزارع
به مزارع ليرعاها الى مفسد فلا يستحق عليه العمل فكان شتر العثمان شتر طالق الاحارة فبعضه العاقد

الاجارة فان لم يكن الضمان شبه عطا في المزارعة جازت المزارعة وجلل الضمان وان كان البذر من صاحب الارض
يجوز المزارعة والضمان سواء كان الضمان شبه عطا في المزارعة او لم يكن لان صاحب الارض ليس بمتاجر الاعمال
بعضا فيستحق عليه العمل نصحت الكفالة وان تقيت المزارعة فاعاد الكفيل باعمل وعمل وادراك الزرع ثم ظهر المزارع
فكان الخارج بين صاحب الارض والمزارع على ما شرطوا ويكون عمل الكفيل بامر المزارع كعمل المزارع لكفيل
اخرج مثل عمله على المزارع ان كانت الكفالة بامره ولو كانت المزارعة بشبه عطا ان يعمل المزارع بنفسه وكفيل
بشأنه باعمل فان كانت الكفالة شرط في المزارعة فسدت المزارعة والضمان جميعا والمصلحة في محبة هذا المزارع
المزارعة وتودع اجل ارضه مزارعة وكفيل بشأنه اربا لارض بخصته مما يخرج من الارض لا يصح الكفالة حتى لا
يفسد الكفيل بالملك فسد العامل بغير ضده سواء كان البذر من صاحب الارض او من العامل لان حصته والى المزارع
امانة عند الزرع فلا يصح بها الكفالة ثم نقض المزارعة ان كانت الكفالة شرط فيها والمصلحة في هذا كما في المزارعة
كعمل اجل واحد بما من صاحبه بخصته مما يخرج من الارض ان استهلكها صاحبها فان كان ذلك شرط عطا في المزارعة
فسدت المزارعة وان لم يكن شرط فيها جازت المزارعة والكفالة لان الكفالة خفيت الى سبب جوب الضمان
او جبر الاستهلاك وانما نقض المزارعة ان كانت الكفالة شرط فيها لان دين الاستهلاك من يجب لا بعد
المزارعة فيفسد المزارعة كمن باع من رجل شيئا وكفل انسان البائع عن المشتري بما يجب على المشتري لا
يقتضي البيع ولو كانت المزارعة فاسدة بسبب البذر من قبل العامل وكفل رجل لصاحب الارض بخصته مما
يخرج من الارض كان الضمان باطلا لان المزارعة ان كانت فاسدة والبذر من قبل العامل لا يستحق صاحب
الارض شيئا من الخارج وانما يستحق اجر مثل الارض واخرج المثل لا يجب على الكفيل لانه لم يلزم ذلك
والله اعلم كتاب المعاملة المتعاقبة عند اصحابنا راع بشبه انطها في جميع الاشجار والكروم والارضا
وقال شافعي رحمه لا تجوز الا في الكروم وتختل خصمته وشتر انطها اربعة منها بيان نصيب العامل فان نصيب
العامل وسكتا عن نصيب الدافع جاز استحسانا كما قلنا في المزارعة ومنها الشبهة كذا في الخارج كما في المزارعة ومنها
اختلاف بين الاشجار والعامل ومنها بيان الوقت فان سكتا عن الوقت جاز استحسانا ولحق للفقهاء على اولى فقرة
لكن في تلك الشبهة فان لم يخرج في تلك السنة ثمرة فيقتض المصلحة رجل دفع اصول حطه في ارض الى سواها لم

يسمى وقت يكون فيه الان الرطوبة ليس مائة مستقيمة بل ما كان في الارض نحو ساعة تقسم اربعة
من الزمان فان كانت رطوبة لها مائة مستقيمة اليها تم تقطع ثم يخرج بعد ذلك عازت المعاملة من حين ان
يكون المعاملة على اول مرة تكون وتورق في ذلك في تلك ساعة نصف وسمي وقتا وورق ساعة
اصار بر او فتر او اخر غير ان في رطوبة عظمى عازت المعاملة في الزيادة فكانت عازت العمل ونهاية معلومة
وتورق اليه بس مائة في عظمى في رطوبة ذلك لا قليلا ولا كثيرا لانه لم ير طلبة كانت المعاملة مائة في
بعد مائة في عظمى لا يرد او يند فان عمل فيه العامل كان له اجر مثله وتورق الى رطل رطوبة له انتهى جزا الى
يعوم عليها انما ليس بها حتى يخرج غيرها على ان مازق الله تعالى من بذر فهو بينهما انفسان عازت انا
ان لم يسبوا وقتا ان او راك يند وقت معلوم فخرج فيكون اليه رطوبتها والرطوبة لصاحبها ودر شرا
على ان يكون الرطوبة بينهما نصفان فسدت المعاملة لانها شرا من الشجرة فبالا نحو معلومة فالرطوبة للبر غير
الا تجار لانها كان شجرة او شجرة في الاشجار والذرة اليه انما يكون مغلة العقد فذلك حصا
ورق الى رطل غير الشرا او شرا او كرم قد عمل في الارض وبلغ الثمر على ان يقوم عليه ويسقيه وبلغ النخل فاع
خرج من ذلك فهو بينهما نصفان كانت فاسدة اذا لم يسمن معلومة لان الكرم والشجرة يتفاوت باختلاف
الموضع في النصف والقوة ولا يدري في كم يحمل النخل والشجرة ولكن قوة الارض وضعف فان ميلا ذلك قيا
معلوما جاز والافلا وتورق الى رطل في ذلك او كراما او شرا او عظمى يسمن معلومة على ان يقوم عليه ويسقيه
نخله وكثير كرم على ان النخل والكرم والشجرة والخارج على ذلك بينهما نصفان فهو فاسدة شرا من الشجرة
بما هو حاصل غير معلوم وهو شجرة فلا يجوز كذا في اصا من راحة على ان يكون الارض والزرع بينهما نصفان
في نخله او كراما او شرا معلومة يعلم بها الخرج الثمر في تلك الايام في جوارها انما هو في الارض كان فاسدة
وتورق مائة لك وقفا في تلك الثمر في تلك الايام قد ياتر عليها جازا انما ينقص الثمرات المقصود به الشجرة
وانما يترجم فان خرج الثمر في تلك الايام كان بينهما على شرا وان اخرج من تلك الايام فاعلى اجر مثل
معلومة بما عمل ان لم يكن اخرج الخرج لا في تلك السنة وان لم يخرج الثمر في تلك الايام فاسدة حدثت في
بما السنة كانت المعاملة جارة واجر العامل فيها ولا يشترط ان حدثت الا في تلك السنة لان الثمر في تلك

انما كانت تحرق في تلك المدة فلا يظفر فساد بعد رجل دفع الى رجل كراما مساندة وفيها اشجار لا تحتاج الى عمل
 الحفظ قالوا ان كان الجبال لم يحمي فغدا يرب ثمرها قبل الادراك جازت المساندة ويكون الحفظ منها للهارب الزباد وحقا
 الجبال لا يدب سب ثمرها قبل الادراك لو لم تحفظ لا يجوز المساندة في تلك الاشجار لا يكون للعامل نصيب من تلك
 الثمار ولو من شجرة الجوز الى رجل مساندة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ح جاز وفيها مساندة وللعامل
 حصته منها لانها تحتاج الى السقي والحفظ حتى لو لم يخرج الى حسم سالا يجوز رجل دفع الى رجل ثلث مساندة سين
 منارته على ان يقوم عليه وصيقه ويلقعه فاخرج الله تعالى من شئ فبوسبها نصفاً وعلى ان لرب الارض
 على العامل مائة درهم او شرعاً للعامل مائة درهم على رب الارض كان فاسد ارجل دفع الى رجل ارضاً بمضنا
 سينر معلومة على ان يفرسها لثلا او شجراً او كراماً على ان يماخرج الله تعالى من ثلث او كرم فبوسبها نصفاً
 وعلى ان يكون الارض بينهما النصفين التي فهو فاسد فان قبضها وخرسها خراسان خمسة فخرعت ثمر كثير
 كان بمسبب الثمر والاشجار لصاحب الارض وللبارس على رب الارض قيمة غراسه واجر مثله فيما على لم يمسكه في
 حساب الاجارة وكذا لو لم يشتريه من الارض شيئاً ولكنه مال على ان يكون لك على مائة درهم او شرعاً
 ارضه او نصف ارض اخرى له ذلك ان كان الغراس من قبل صاحب الارض وشرط ان يماخرج من ذلك
 يكون بينهما النصفين وعلى ان للعامل على رب الارض مائة درهم او كرم حطه وشرط ان يكون الارض
 بينهما نصفاً ذلك ان كان الغراس من قبل العامل وشرط ان يماخرج منها نصفاً وعلى ان لرب الارض
 على العامل مائة درهم يكون فاسد انما الخاريج كله يكون للعامل ولرب الارض اجر مثل ارضه لان العامل
 يحتاجها لاجل ارضه فبشرط الرب الارض على نفسه مع بعض الخاريج مائة درهم ولو كان الغراس من صاحب
 الارض على ان الخاريج بينهما نصفاً وعلى ان لرب الارض على العامل مائة درهم كان فاسد انما الخاريج
 كله للعامل ولرب الارض اجر مثلاً ارضه وقيمة غراسه لان العامل يصير بشرى الغراس ببعض المائة رجل دفع
 الى رجل ارضاً على ان يفرس الله فروع اليه لنفسه بابل من الغراس على ان يكون الخاريج بينهما نصفاً
 ان يكون للعامل على رب الارض مائة درهم او كرم شيئاً غير مائة فهو فاسد ويكون الخاريج كله للعامل ولرب
 الارض اجر مثل ارضه فبشرط الرب ارضاً وقبضها ودفعها الى الآخر فزارعه على ان يكون البذر من مستاجر

كان جائزاً وكان من صاحب الارض فخر فاس في الجارة الطويلة اذا استسرى فاستاجر الاشجار
ككرم كماله الرسم ثم فيها سائل الى الاجر كان جائزاً واستاجر رجل ارضاً من امرأة وقبضها ثم فيها
سائل الى زوجها ومارقة ومطاعة كان جائزاً وارضها من الزوج ثم فيها الى امرأة الاجر فزارها
بذرة من المرأة كان فاسداً رجل وفيه الى رجل وارضها بغير فيها الاشجار والكرم وقبضها من قبل المشرق
اليه ولم يوت له ذلك وقفاً فخر من الله فخر اليه وادرك الكرم وكبرت الاشجار واستاجر الممنوع من صاحب
على سنة اجري ثم ان صاحب الارض فخر من الله فخر اليه وقت الربيع قبل النيران يرضى الاشجار باقوا
ان اخذوا ذلك في وقت قبل خروج النصارى كان له ذلك وان الفارس لا يتصرف ببيع الاشجار في ذلك
الوقت فمروا انه اعلى موقفاً محمداً عنه وعندي ان كان ذلك قبل تمام السنة وقد استاجر الممنوع من
لا يجبر استاجر على بيع الاشجار ان الى رجل وفيه ارضاً الى انه يفسد فيها الاشجار على ان يكون الاشجار منها
تصفين فخر من الابن ثم مات الاب وتترك اولاداً سوى هذا الابن داراً وبقية الورثة يتكلفت الفارس ببيع
والاشجار كلها تقسم الممنوع بينهم قال القاضي ابو جعفر من ان كانت الارض تحتل القسمة بقسم الارض بينهم
اصاب حصه الفارس فله بما فيها من الاشجار وما وقع من الشجر في حصه غيره بمرقعه ومسوية الارض اذا
طاف ذلك النيز وفلا فخر بقدر الامكان وان لم يكن الارض تحتل القسمة بمرقعه الفارس ببيع كل الاشجار
الا ان اجري بينهم صلح لانه لوجه لدفن الشجر بعضها الا ببيع كل الاشجار ببيع الى رجل ارضاً مملوكة
على ان يفسد الله فخر اليه بها عرسا على ان يحصل من الارض وانما يكون بينها جازان بغير
الله فخر اليه ثم لم يحن رب الارض وبن لا وفار الى الممنوع من الارض فاولا ان لم يكن في الاشجار فخر فان اشجارها
ينقص بذهاب المال ان لم يكن مملوكة كانت اجارة بغير الاشجار ويخبر صاحب الارض ان شاء فممنوع
لصف قسمة الاشجار الفارس ببيع كل الاشجار ثم يبيع بالدين وان تار ببيع الاشجار وكذا لو فخرت ثم
المالمة والاشجار استسرى كسبها بمرقعه ان كان المالمة اجارة ونقصت مدة الاجارة كان لرب الارض ان
على البس استاجر بغير الارض وليس له ان يملك الاشجار على استسراج القيمة بغير رضاء اذ لم يكن ببيع
الاشجار بغير الارض فمروا فاشان الاستسراج الارض من وجه ان يباها الارض وقد خل في بيعها ولم يكن

من غير ذكر اصل من وجده لانه مال متقوم بمنزلة الارض يجوز بيعه بدون الارض فليكن جهة الامساك لا بملكها
صاحب الارض على غارس بالقيمة غير رضا او الم يكن الاشجار مشتركة ولا جعل البقية كان لصاحب الارض
ان يملك على الغارس حصته بالقيمة او كانت الاشجار مشتركة بينهما لان في هذا الوجه يتصرف صاحب الارض
بقطع الاشجار مشتركة رجل من الى رجل ارضا بغرس فيها ورفع اليه القاذ فغرس فقال صاحب الارض انا
دفعت اليك القاذ والاشجار لي وقال الغارس قد سرقت تلك القاذ وانعومت بتاة من عندى والشجر
لى قالوا فى الاشجار يكون القول قول صاحب الارض لان الاشجار متصلة بارضه والقول فى سيرة القاذ
التي دفنها اليه قول الغارس حتى لا يكون تماثلا لانه كان ايضا فيها رجل رفع الى رجل كراما مائة فامر الكرم ف
اخرج لجنب اصحاب الكرم يدخلون الكرم وبأكلون الثمار قال القاضي الفقيه ابو حنيفة ان اكلوا غير اذن صاحب
الكرم لا ضمان على صاحب الكرم ويكون الضمان على من اكل وان اخذوا اكلوا باذنه فمن كان منهم من خالفه
على صاحب الكرم فصاحب الكرم يكون ضمانا نصيب الباطل ويصير كانه عبد الذي يقبض ورفع اليهم ومن لا يقبض
نقصتهم عليه كمن اخذوا باذنه لا تضمن صاحب الكرم وان اذن لهم بالداخل كمن دل سارقا على سرقة او غاصبا
على اثماته مال الغير رجل رفع قاذ الى رجل يغرسها على حافة نهر لابل فزيت فلما غرس وادرك الشجر قال
الرافع للغارس كنت خادما فى دنى عيالى دفعت اليك القاذ فغرسها لى فيكون الاشجار لى قالوا ان علم ان
القاذ كانت للغارس كان الشجر واكحانت القاذ للرافع فان كان الغارس غرسها لى على مثل هذا
العمل لكان الشجر للرافع لان الظاهر شأبه وان لم يكن الغارس يمل لى مثل هذا العمل ولم يغرسها باذنه فمى
لغا رس وعليه قيمة القاذ وكذا لو كان الغارس قطع القاذ من ارض رجل وغرسها لى للغارس عليه نصيب
الارض قيمة القاذ برم عليها اكار غرس فى الكرم اشجارا لغير امر صاحب الكرم فلما كثر الاشجار خفها
قالوا ان كان صاحب الكرم متقربا الى غارس كانت للغارس حلهما من ارض الغارس ارض غيره كانت
الاشجار للغارس لكن لا يطيب لزيادة اذا غرسها لغير اذن صاحب الكرم وان كان غرس بامره لغير شرط
الشجر كانت الاشجار للغارس ولا يطيب لزيادة ارض رجل فيها شجرة ذهب عودها الى ارض غيره
دفعت ثم ان صاحب الشجرة وثمنه من عود شجرة لرجل وسلم قالوا ان كانت القاذ التي وثمنه بغير

فخطب الشجرة فذكر بجزءه الهبة لان النالات تكون بمنزلة غصن من غصن الشجرة فلا يكون له الهبة وان كانت النالات
لا تحبس لخطب الشجرة بجزء الهبة لان النالات في هذا الوجه لا تكون بمنزلة الغصن بل تكون كمنزلة اخرى سبقت
ارض غيره شجرة ارض نبت من عروقها في ارض ماله فادوا النخلان صاحب الارض سقاء حتى تمت ثباته فهو له
وان تمت بنفسه لا تسقى احد فهي لصاحب الشجرة اذ اتممت وصاحب الارض انها تمت من عروق شجرة وانه
كذلك كان القول لصاحب الارض لانها متصلة بارضه والريح اذا هبت منوات ارضها في ارض كرم وجعل اخر
فثبتت فيها شجرة وكانت الشجرة لصاحب الكرم لان النواة اذ نمت لها وكذا اذ نمت فوطئت في ارض غيره فثبتت
لان النواة لا تمت الا بذيها كما تكون بمنزلة حجر في ارض انسان لا يرف نادها فكون صاحب الارض
لا يملك اذ اجار النخل في ارض رجل واجتمع لان النخل لصاحب الارض فثابتا فليس له ارض في ارض
انسان او ما تمت فان ذلك لا يكون لصاحب الارض ويكون لمن اذ اتمت ان الصبي يسير من حصر الارض
وغير متصل بالارض بهرين رجلين على طرف الشجار كل واحد من الرجلين يدعى الاشجار فادوا ان عرف غارسها
فهي له وان لم يعرف فما كان من الاشجار في موضع مملوك احد ما خاصته يكون له وما كان في الموضع المشترك
يكون بينهما رجل له حائط لا شجر على ضفة نهر عام فثبت من عروقها اشجار في جانب آخر من النهر وارض آخر
في ذلك الجانب كرم ودين الكرم والنهر جز في نادى صاحب الكرم ان الاشجار له وادوا على صاحب الحائط
انها نبتت من عروق الشجرة التي على ضفة النهر فادوا ان عرف انها نبتت من عروق ملك الشجرة فهي لصاحب
الحائط وان لم يعرف ذلك ولا يعرف غارسها ولا انها من ثمرت لملك احد فيها لا يستحقها صاحب
الحائط ولا صاحب الكرم فثبتت ملكا فثبت على نهر عام وعلى ضفة النهر اشجار لا يعرف غارسها او صاحب الضفة
ان يسبح الاشجار فادوا ان كانت تلك الاشجار من الاشجار التي نبتت من غير اناس وارباب النهر فم يملك
فادوا ان من اذها وقلها ولا يستحق لصاحب الضفة ان يسبها بل ان يملكها ان كانت الاشجار من الاشجار التي
وتمتت من غير اناس فهي كاللقطة لا يملكها وان كانت تمتت بغير نبات ولا يملكها مالك اصلا فكون له صاحب
الارض ان كانت لا تمتت الا بنبات كانت ملكه كمن اكل منها فادوا ان يسلم فثبتت تكون بمنزلة اللقطة ولا يكون
مباحا اشجار على ضفة نهر لا تقوم بحري وملك النهر في سكة بغير فادوا ان يملك الاشجار في ساحة فادوا

ما ذكره في بعض اهل السكة ان فلانا غرس هذه الاشجار خارجا عن حريم النهر كبرن فذلك لجميع اهل السكة وما كان حريم النهر فله
الان لا يعرف له ملك يكون لصاحب الارض ملاحة له بها شجرة بعض ذلك على شطرا الوادي الذي فيه تنسب
الارض لنفسه بعد منه فارباب الملاحة لا يستحقون الشجرة تنسب للملاحة لان الشجرة لا تكون من ثمرات الملاحة
بل هي اصل تنسبها لملك الملاحة لا يدل على ملك الشجرة فاذا لم تكن تنسب للملاحة فاذ خضع فيها قوم فخرج
انها في يده فليس له فيه حصة على غير مسننة بين ارضين احدهما ارض من الآخر وعلى المسننة اشجار لا يعرف فاذ
قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان الاما يستقر في الارض السفلى بدون المسننة ولا يحتاج اسك
الاما الى المسننة كان القول في المسننة قولي صاحب الارض العليا مينة واذا كان القول في المسننة قوله
كانت الاشجار له بالمقيم الاخر لمينة وان كانت الارض السفلى تحتاج في اسك الاما الى المسننة كانت المسننة
وما عليها من الاشجار يستحقها رجل دفع كرس الى رجل معاملة فالفرس على من يكون على شيخ الامام سميل الزم
عن مسننة شيخ الامام الى بكر محمد بن الفضل رحمه الله قال انما يفسر المسننة بمسئلة اخرى وهي ان الرجل اذا
وقع عليه مسئلة فارادوا على ان يرضع الوصل على الاشجار على من يكون ذلك ذكر في الكتاب ان اصل تعصيت
الذي يرضع في الشجر يكون صاحب الشجر ثم اقبل في الوصول من اصلا الفضة من الشجرة وادخل تعصيت في الشجر يكون على
العمال كذلك في هذه المسئلة تعصيت الذي يكون منه الغرس على صاحب الكرم والعمال يكون على العمال
كذلك اذا غرس الكرم على صاحب الكرم ورضع الدعا في الكرم يكون على العمال وكذلك في تعصيت الاشجار في الفضة
ما كان من باب النقص كالشرك الذي يرضع على الكرم يكون على صاحب الكرم وعلى تعصيت يكون على العمال
تعصيت عدة العمال فارتضى من ذلك يكون لصاحب الكرم للعمال ويجب على العمال حفظ نفسه عن الجرائم
لا يجوز له ان يخرج من شيا من الاشجار وتعصيتان يطعم القدر ولا من الدعاء والغرس واذا رغب تعصيتان وقت
الربح واخرج الكرم لا يحل له ان يأخذ من تعصيتان يعني من يدفع خشك وشاخ ورضع مرصدا وبلغ زابود
ولا يجوز للعمال ان يخرج من شيا من ثمرات الفضة وغيره الا باذن صاحب الكرم رجل دفع ارضه معاينة
على ان يقوم عليها العمال ليشد منها ما يحتاج الى الشد ونسب وما يحتاج الى الشد يد فاعثر العمال تعصيت الكرم واشجار الكرم

في الخليل كما هو عاقل بل لما دعاه صاحب السر ووجهه قال شيخ الامام التوفيق له بوسم من الكار والكن
 اب الحيرة فيكون على الساعل حال تعاقبه ما ذكره لك كان صاحب كتاب شرب الاصل فيه
 عليه السلام انما ستر كما في ثلث آلاء والآراء والتميز لم يرد شره الملك ما دار به الا باحتي في الار
 لدعي لم يجر زلوا في الجاس واليون والآراء والتميز لكل احد ان يشرب منها ويقتني وانه وان كان فيه العطل
 الا ولا يستقي بها رصه ولا زرع فاما الآراء والتميز باله والى لا يستقي به الا فاذن من احرده من سبب ما عدا الآراء
 وما دار به غيره بسير ملوك كملك تملكه كسائر الملوك والملك كالحاسب واليه واليه وبغير ذلك فلو كانت بورت
 كذا فحتش والكل اذ است في ارض سنان لمرات يكون صاحب لكل من باخذه الا انه لا يدخل ارضه الا باذن
 ما نجا الى بعد ذلك موثقه آخر يقول صاحب الملك في ارض سنان فحتش وتخرج الى امان تاذن لي بالذوق في ملكها
 انتم ان التجر اذ است في ارض سنان لمرات تكون صاحب الارض والتجر ما لا ساق لموسس في التجر
 والكل في حقتش ما لا ساق له اذ است في سبط على وجه الارض وتجر التجر في ان التجر في الاصطلاح والكل
 واداد ان يعطى سار غيره اذ باعده سراج من نار غيره كان له ذلك ليس له ان باعده من ان راء الحرة فان
 اراد ذلك كان لصاحبه ان يبعده الا ان باعده من اذ يبعده ولا يقص به وكان له ان يبعده لغير سببه ان
 فصل في الانحياز لغير قوم والاصل في ملكه ليس له شرب من هذا التجر كان لصاحب الارض ان يشرب
 ويقتني ويقتني واد من هذا التجر ليس له ان يقتني منه ارضا وتجر اذ راء له ان يبعده ولا باع له هذا التجر
 مان اذ راء في التجر والآراء والتميز والاصل في مقتني رداء وتجر اذ راء له ان يبعده ولا باع له هذا التجر
 التجر من مقتني واد من مقتني ليس له شرب من هذا التجر ان يبعده ولا يبعده من هذا التجر ان يبعده
 مقتني الآراء والتميز ليس له ان يبعده من مقتني والآراء والتميز ليس له ان يبعده ولا يبعده من مقتني
 التجر وقال بعضهم انما يملك التجر وجب مقتني كان لهم من التجر والآراء والتميز والآراء والتميز
 والآراء والتميز والآراء والتميز والآراء والتميز والآراء والتميز والآراء والتميز والآراء والتميز والآراء والتميز
 التجر والآراء والتميز والآراء والتميز والآراء والتميز والآراء والتميز والآراء والتميز والآراء والتميز والآراء والتميز
 التجر والآراء والتميز والآراء والتميز والآراء والتميز والآراء والتميز والآراء والتميز والآراء والتميز والآراء والتميز

او عينه وقناة فمحل ذلك او لم ينفرد وان سقى ارضه او زرع بغيره فون صاحب النهر فله ان يملك عليه بما فيه
من الماء وان اخذ مرة بعد اخرى فلو دبره سلطان بالنهر لم يمس ان راي ذلك رجل له ارض على خط القنات او
صفتة نهر عام كان للسانه المرو في بده الارض للشفة واصلاح النهر وما شبه ذلك ليس لصاحب الارض
يعتبر من المرو في ارضه او لم يكن لهم طريق في غير ذلك رجل ادعى في ارض رجل نهره صاحب الارض
يكره ان يملك الارض جارية الى ارض المدعى وقت الخصومة كان القول قول المدعى وان لم يكن جارية الى ارض
المدعى وقت الخصومة كان القول قول صاحب الارض الذي فيه النهر الا ان يقيم المدعى لهينة ويكون النهر
محمورا الى ارض المدعى لا يصلح حجة للمدعى لان ذلك مجرد شبهة والاول استمالة سابقة بين قوم لهم بها
ارضون لكل واحد منهم عشرة اجرة فاخذ كل واحد منهم نصيبه وساقه الى ارضه وكان في نصيب احد هم
ففضل على يحتاج اليه فاحتاج الصحابة الى ذلك فشركاوه وولى بذلك الفضل لانه ارستخى عن جميع نصيبه
فشركاوه فله ان يملك الذي فضل نصيبه من الارض وان يسوق ذلك الفضل الى ارض له اخرى سوى تلك الارض
لم يكن له ذلك الا برضا الشركاء في النهر فان لم يرضوا كان بينهم على قدر انصافهم ولا يشبه هذا لو كان له سد
الارض من نهرين قوم اربعة عشر الماروا على او اكثر فاخذ نصيبه من ذلك النهر كان له ان يسوق نصيبه الى حيث
يشاء من الارضين لان ذلك ليس بشرب لارض معين ولو ستنى عنه لاسبيل لشركائه عليه رجل له نهر جار
من الواوي لارض له خاصة وليس له في هذا النهر شريك خرب ارضه واراد ان يسوق الماء الى ارض له اخرى
سوى ذلك قالوا ان كان ماء الواوي كثير لا يحتاج سائر الناس الذين لهم انهار من هذا الواوي الى هذا الماء ولا
يضرهم ذلك كان لصاحب النهر ان يسوق ماء نهره الى حيث شاء وان كان ذلك بغير ما بل الانهار او هم يحتاجون
الى ذلك لم يكن ان يسوق ذلك الماء الى غير تلك الارض نهر خاص يقوم ليس بغيرهم ان يسوق لستانه او اخر
الاباء منهم فان اذن القوم الا واحد او كان فيهم صبي او غائب لا يسع لهذا الرجل ان يسوق زرع ارضه من ذلك
النهر رجل له ارض فيه نهر لرجل اراد صاحب النهر ان يخل ارضه بعل نهره كانه لصاحب الارض ان ينعيب
من الدخول في ارضه الا ان يضر في بطن النهر وكه القنات والبئر والعين لانه لا ضرر له في القطر في ارضه
مع التمكن في تحصيل مضره بان يضي في بطن النهر ليجلب ما اذا كان ارضه على شطرافها او خارجة عنهم

[illegible]

في بعض في سفلة ومن كان ارضه في اعلی النهر لا يشرب ارضه حتى يسكر ذكر في الكتاب انه لم يكن له ان يسكر النهر على
 الاسفل ولكنه يشرب بحسبه لان في اسكر قطع سفلة الماء عن اهل الاسفل في بعض المدة وفيه تصرف في بعض النهر
 مشترك وبعض يشرب كما لا يملك التصرف في المحل المشترك الا برضاهم فان تراخى اهل اعلی النهر حتى يسكر
 النهر حتى يشرب ارضه جاز وكذا اصطفا اهل ان يسكر كل واحد منهم في نوبته جاز ايضا لان الماء ^{تقيل} في النهر يحتاج كل
 واحد منهم الى ذلك الا انه اذا تمكن من شربه بان يسكر بوجوب ابواب وحشيش لم يكن له ان يسكر بالطين او التراب
 لان يسكر يكون عند الضرورة فيتعذر بعد الضرورة ورضاء شربه كما يتقيد بما يفيده ان اختلفوا لم يكن لاحد ان
 يسكر على اصحابه وكذا لو كان الماء في النهر بحيث لا يجرى الى ارض كل واحد منهم الا يسكر فانه يسهل الاسفل
 حتى يروا ثم بعد ذلك اهل الاعلى ان يسكر واليرفع الماء الى ارضهم وان ارادوا ان يسكر في النهر الى
 نهر اخر فممن لم يكن له ذلك وكذا لو اراد ان يغيب عليه رجلي لم يكن له ذلك الا برضا الشريك الا ان يكون رجليه
 لا يضرب بالنهر ولا بالاربان يسكر في ارض خاص له ولا يغير الماء عن سنته ولا يتنجر ان الماء بالرجلي بل يجرى به
 ما كان يجرى قبل ذلك فاذا كان بهذا الصفة كان له ان يعقل ذلك فيمنه اذن لشربه كما لانه تصرف في خاصه
 ملكه ولا ضرر فيه وفي ذلك فمن منه يكون مستغلا يفتق الى ذلك وكذا لو اراد ان يغيب على هذا النهر
 لا يضرب ذلك بالنهر ولا باصحابه بان فعل ذلك في ملكه كان له ان يفعل ولو ان رجلا نهر خاص باخذ الماء من الوا
 الكبير كالغرات في الدجلة وسبحون والنجون بشر بالارض له خاصة وليس له في هذا النهر شريك وعلى الوا
 الكبير انها روضعت الرجل ارضه ذلك واراد ان يسوق الماء الى ارض له اخرى قال في الكتاب ان كان ذلك
 في ايام الملة وكان ما لو ادى كثير لا يحتاج اهل الانهار التي على الوادي الى هذا الماء ولا يضربهم كان لصاحب
 هذا النهر ان يسوق الماء الى حيث شاء وان كان يضرب ذلك باهل الانهار او هم محتاجون الى هذا الماء لم يكن له ان
 يسوق الماء الى غير ملك الاراضى ولو ان رجلا له كوة على نهر لقوم فاراد ان يكرها فيسفلها عن مرضها ليكون
 هذا من الماء ذكر في الكتاب ان له ذلك لان هذا الاكرى تصرف في ملك نفسه وهذا الكوة من شيخ الامام
 شمس الائمة الحلواني روح انه قال هذا اذا علم انها كانت مسفلة في اصل واقفت بانكسار ذلك فهو بالتفصيل
 يسهل الى الحيا والى الاما اذا علم انها كانت في الاصل منه لصفه فاراد ان يسفلها فانه يمنع من ذلك لانه يتر

هذه لان باخذ زياد على ما كان له من الماء وكذا انوار اوان بر فيها وكما استعمل في ماؤه في ارضه حتى لا يبر
كان له ذلك وتوار اوان يوسع ثم انهر ليدخل الماء في كونه اكثر ما كان لم يكن له ذلك لان فيه حصة زياد
ما كان له من الماء ومن ابي يوسف انه سئل عن رجل له بهر خاص باخذ الماء من الفرات او الدجلة او النيل ومن
سرى الاوم وياض الماء من بهر مرو وهو وادي عظيم قريب من الفرات الله جليل يسقي منه البهر الخاص
او كونه او يخذ ما حوله من ابي ارضه قبل ان يسيل الماء الى ارض صاحب البهر كان لصاحب البهر ان
يسير واذا استسقى صاحب البهر عن هذا الماء لا يرى ان يمينه من ان يسقي ارضه او يخذ من ابي يوسف رابع
سئل عن بهر مرو وبهر عظيم اذا دخل مرو وكان ماؤه من البها كوي بالخصس لكل قوم كوة مرو فاجاب
رجل ارضيته لم يكن البها شرب من هذا البهر كوي البها من فوق مرو في موضع لا يملكه احد فسان الماء
البها من ذلك البهر عظيم قال النخاس هذا البهر الحادث فيضرب اهل مرو وضراحياني ما هم ليس له ذلك وغيره
سلطان من ذلك وكذا نخل احدان يمينه لان ما من البهر العظيم من العاصه ولكل واحد من العاصه فرع الفهر
واحدان ذلك ليس اهل مرو لان يعمل ذلك ولا يمنع لان الماء في الوادي العظيم على اصل الاما حة والبهر
اليسف لم يدخل القاسم وهذا وضع له سند ما ذكرى بهر من فوق مرو وما اذا اضر بهم فكل حصة
يكون مرو عان الحاق البهر بالبحر قال محمد بن صالح ابو يوسف اهل واحد من اهل هذا البهر الخاص ان
عليه ما او كوي لما منه بهر في ارضه ويسيل فيه ما انهر ثم يبيد الى البهر الخاص وذلك ليس اهل البهر
الخاص قال ليس له ذلك لان البهر الخاص من اعلاه الى اسفله مشترك بينهم ما يكون لاحد ان يخذ منه
احدا ولا ان يخذ عليه جسر ولا قنطرة الحجر سهم لا يتخذ من الواح والجب يوضع ثم يرفع والقفطرة باخذ
الاجر والحرمه ما اخذ في موضع لا يبر من ذلك الموضع وكذا البهر واليمين من قوم فاشترى فيه خاصية
وكذا البهر من رجليه اين البهر خمس كوي من البهر العظيم وارض احد الرجلين في اعلى هذا البهر الخاص
وارض الاخر في اسفله فقال صاحب الاعلى اني سئل عن رجلين من الكلبين لان ما البهر كبير فيفيض في ارضهم
ونسر مرو احداهما لصل اليك الماء الا سدا ان يفلح ما يتك من الماء ما يملك قال ليس له ذلك لان
يوسع الامر اشد بكم لسه بعض الكوي فلما يكون له ذلك كما يكون لان سكر البهر وكذا ان قال اصل

الى نصف هذا النهر ولك نصفها اذا كان في حصى تدب منها ابد الى ونب في حصى فتح كلها ليس له ذلك لان
الهيئة ليست بينهم بالكرى فلا يملك احد بها فحق تلك الهيئة الا ان يترافيا عار ذلك فان ترافيا على ذلك
وانما على هذا النهر انما يترافيا ثم بد الصاحب الاسفل ان يفيض كان له ذلك لان ذلك كانت اعادة غير لازمة
وكذا الروايات احدى ما كان لوارثه من خفيض ما ترافيا عليه وسئل ابو يوسف عن رجل عن نهر بين قوم فذهب الى
من هذا النهر الا عظم ولكل واحد من هذا القوم في هذا النهر الخامس كرى سماء فادوا حصة ثم ان يسد كوة له ويضع
كوة اخرى على من الاولى في هذا النهر قال ليس له ذلك لانه كسر صفة النهر لشرك ويريده ان يريده الا
حقه لان دخول الماء في اعلى النهر في كوة يكون اكثر من دخوله في سفلى النهر في مثل تلك الكوة فزيت
بين الطرفين رجل له دار في سكة غير نافذة واراد ان يجعل باب الدار في اعلى السكة كان له ذلك لان
له حق المرور والدخول في السكة وبذلك لا يرد حصة سواء كان باب في اعلى السكة او في اسفلها اما حصة
في الماء بزيادة فحق الكوة في اعلى النهر وان من له طرف في سكة غير نافذة واراد ان يجعل باب في اسفل السكة
اخلفوا فيه قال بعضهم ليس له ذلك لانه يرد اذ حلقية ومروءة في السكة وفي الكتاب قال له ذلك وصوب
بين الفصيلين وبه اخذت خمس الائمة للسكينة وسئل ابو يوسف عن رجل جعل له امبر خراسان شربة
من النهر الا عظم لم يكن له ذلك فيما انفرد كان له شرب كوتين فادوا مثل ذلك واقطع اياه وجعل مفتوحا في
ارض يملكه او في ارض لا يملكه قال ان كان بعصر بالعامية لم يجر ويجوز اذ لم يصير كالاجوز للامام ان ياخذ شرب
احد لم يدخل غيره وسئل ايضا عن نهر بين قوم ياخذ الماء من النهر الا عظم فمنهم من له فيه كوتان ومنهم من لم يكن
له ثلث الكوتان فقال صاحب الاسفل لصاحب الاعلى انكم ياخذون من الماء اكثر فصيكم لان كثرة الماء وقلة الكوتان
في اعلى النهر فدخل في كوتكم شيئا كثيرا ونحن يا نرضى بهذا ونجعل لكم اياما سادسة ونسد في ايامكم كوتانا ونأيا ما كان
واتم سدون فيها كوتكم قال ليس بهم ذلك يترك على حاله كما كان قبل اليوم وكذا لو خضم اهل النهر فادوا
بعضهم زيادة لم يكن له ان يتبرع لصحابه الابحجة ويترك على حاله والاصل في حجب هذا ان كان قد جازى
على حاله ولا يغير الابحجة تهر في سكة غير نافذة واراد رجل من اهل السكة ان يدخل الماء في واره من ذلك النهر
يسقي لبساتنه ويمينه الجحير ان عن ذلك قال فقصة ابو بكر البلخي رح النخاع حيا كان لهم المنع والنخاع ما

لان له ذلك بمنزلة اطلال فرق له نهر من قوم عطش جعل نهرى الماء قال ابو القاسم سمع ابا القاسم يقول
 ما ريت لجرى ان ياخذوه بالكشف ويرفع النظار باقعة قد بدت على شفة النهر فيل في سكة فيمر فاقدة قال ابو القاسم
 البجلي سمع لاجرة القاسم محدث في هذا يوم رفته فان لم يرف في نهر الامر الى صاحب بيت يا نهر ارف
 نهر لقوم ضرره وقلوا الشرب في ارض رجل فيباغ النهر قال ابو القاسم سمع ابو خذون يرف ما جاءه رجل
 وعن اخيه سمع في سكة فيمر فاقدة فيها نهر حر وقلوا الشرب فيها قال ابو خذون يرف الشرب نهر من
 قوم لهم طلبة اراهم مضطرب عليه سواق والعض طلبة ووالى والبعض ارض بس لا وفه على نهر والية ولا ساقية
 وبس لها شرب معروف من نهر ولا من غيره اخفقوا فادعى صاحب الارض ان لها شربا من نهر
 في الارض على شاطئ النهر ذكر في الكتاب ان النهر في القياس يكون من صاحب السوق والى لا اعتبار
 الارض وفي الاستحسان يكون النهر سبهم على قدر اراضيهم التي تكون على شاطئ النهر وان كان يعرف لهم
 شرب قبل ذلك هو على ذلك المعروف وان لم يكن النهر سبهم على قدر اراضيهم وان كان لهذا الارض شرب
 معروف من نهر النهر عليها شربا من ذلك النهر وليس لها من نهر شرب لان الارض الواحدة لا يكون
 شربا من نهرين عادة فان لم يكن لها شرب معروف من غير نهر النهر فليس لها شرب من نهر
 الحكم الظاهر وكان لصاحبها نهر اخرى لمكة في الارض بس لها شرب معروف في القياس لا يكون لهذا الارض
 الاخرى شرب من نهر لان الارض الاخرى غير متصلة بهذا النهر بل الارض الاولى حائلة بين الارض الاخرى
 وبين النهر في الاستحسان يكون لافه شرب من نهر لان الارض اذا كانت متصلة بعضها ببعض فادعى
 بعضها شرب من نهر لان النهر كان شرب لكل من اراضيهم رجل او على اراضيهم ما من نهر واكثر ارض النهر
 في ارض النهر فانما تامة بين فته لان الارض لم ولم يذكر له شرب فان الغاصم يقتضي لارض وحدها
 من الشرب لان النهر بفتح وسحقاق البتة يكون باستحقاق الارض وان شبه الارض شرب دون الارض
 فان الغاصم يقتضي ان يشرب من ارض لا تعاضد ابا فتح ولا حصل لا يستحق باستحقاق شرب رجل في
 ارض رجل او على ارض شرب يوم من النهر في كل شهر وانما لم يستحق على ذلك فانه يقتضي ذلك فاسبيل
 ان الحكم في الشرب بسبيل الماء لا يتبع قبل الشهادة ووجهه وان لم يشرب يوم ولم يشهد واوله

يشهد وان له في رقبته النهر شي لا يقبل منها وتعم دورا على غير نهر او عن قناة فتشدها احداهما للنهر والاخر باطل
من نهر في قياس قول الجنيقية روح لا يقبل منها وتعم وان شهد بالاقرار وعند صاحب ربح جازت منها ثلثها
على الاقل استحقاقا لرجل له ارض ونهر خاص لهذه الارض فباع النهر من رجل ذكر في الاصل انه لا يدخل الخرج
في بيعه كالوابع الارض لا يدخل فيه العربي الا لا ذكر فلان المشتري النهر او ان يمر في هذه الارض على وجه
النهر او صلاح النهر لم يكن له ذلك بالارض صاحب الارض وان يمر في بطن النهر ولو كان الارض على شرف نهر
او على خط نهر عام كان للعامة حق المرور في هذه الارض لثقت ولا صلاح النهر وليس لصاحب الارض ان يمنعهم
اذا لم يكن لهم طريق الا في هذه الارض ارض بشرين رجلين باع احداهما نصيبه من النهر من غير شرك من غير ان يكون
له طريق في الارض جاز وان باع على ان يكون للشري طريق في هذه الارض لم يجوز ولو كان بين ثلثة رجلين باع
احدهم نصيبه من احد الباقيين لا يجوز وان باع منها جاز لرجل يشتري شرا في غير ارض وفي ملك القوية يباع الميا
نهر ارض في ظاهر الرواية لا يجوز ببيعها فان باع وشرا كان يكون الخرج على المشتري فسد العقد في الرواية
كلها لان الخراج يكون على صاحب الارض فلا بد ان باع الارض دون ارض وقبض المشتري الشرب ثم باع
الشرب بغير ارض له قال الفقيه ابو جعفر روح لا يجوز بيعه في الشرب الا ان يجبر البائع الاول لان المشتري
الاول لم يملك الشرب بغيره والعقب لان بيع الشرب يبيع على موجد والاشري انه لو باع الارض والشرب
جاز ببيع المكان الارض مستقطقا وقت البيع وانما يقع ببيع في الارض على ما يحدث وقبضه وقت فاذا لم يشتر
شيئا مخرج الا يملكه بغيره فلا يجوز بيعه ثانيا لانه على ملك البائع الاول قال موهبتنا رغد وعندي هذا الجواب
مشكل وغيبني ان يكون حكم البيع الاول في الشرب حكم بيع فاسد لا حكم بيع باطل لان بيع الشرب
والمكان لا يجوز في ظاهر الرواية يجوز في رواية وبه خالف المشايخ وقاد جرت العادة ببيع الشرب في بعض
البلدان فكان حكمه ببيع الفاسد والبيع مبني فاسد يملك بالعقب فاذا باع من البعض وجب ان يجوز
ولو يذم اما ذكر في الاصل بطل باع الشرب بعد قبضه وبعد واقعة جازعته ولو لم يكن الشرب بغيره لم يبيع
لا جازعته كما لو اشتري بعد الميثة اودم وقبضه لا يجوز عتقه ولو باع الارض بشرط ارض اخرى اختلف المشايخ
روح فيه نهر مشترك بين رجلين باع احدهما رقبته الذي يجنبه النهر ودور ارض النهر طريق وذكر في حكمه ببيع

حد او من انی اعمها لظرفی قال ابو نصر م لاحل النهر فی سبیل وقال العقیقه ابو الیثیم ماحل
 لغمری کرمان بحری ما بها واحد بیت احد هاتم الاخر قال یسبح الامام ابو القاسم ماحل لیسبح احد ساجی
 الاخر بحری لغمری طراد النکاح کل کرم لرجل آخر فباع کل واحد منها کرمه من رجل یحلی فی مولده حل به
 بحری یکنه قال وقال العقیقه ابو الیثیم ماحل لایذبح العیال لا تم یسبلی و یما لم یسبدا ما ان ذابح علی
 اوله کل حق مولد به حل فیه شرب و یسبیل تاوانه الجواب غیر محج و انما الجواب انما یسبلی ان فیه النکاح
 کل کرم لالک آخر فان لم ینکر ان یسبیل الحق المرفوع لایدخل فیه شرب و یسبیل وان ذکر الکرم
 فی سبیل کان کل شتر من اجرا اما الی انتم و یکون کل شتر قائما مقام لانه و لایعتبر فیه التقدم
 و التأخر و النکاح لالک واحد فان لم ینکر الفرق فی سبیل لایدخل فیه شرب و ان ذکر الکرم لایذبح
 علیا لایکل حق مولد لم یکن لصاحب غلی من اجرا اما الی کرمه یسبلی و ان لرجل سبیل ما یسبلی
 علی الاخری ماحل الی علیها یسبیل کل حق ماحل یسبلی الاخری من رجل آخر فاما الشتر
 الاول الی سبیل شتر الی ثانی عن اساتذنا علی سطح ذکر فی الاصل ان لک ان ینکر البائع وقت
 البیع الاول ان سبیل ما الی تم ینکون لک فی الی باعها رجل لک و ان مثلا متعان حسد یا عامرة و الاخر
 خراب بلع الخراب و سبیل ما یسبلی العامة و یسبلی لک الی الخراب قال العقیقه ابو یکر ماحل ان سبیل ما یسبلی
 لغمری سبیل ما الی الخراب عامر لان العامة حررت بک لک و یسبلی مافی طرح الفاع لا یحجز لانه لا عرف فیه
 و قال العقیقه ابو الیثیم ماحل ان یسبلی ما یسبلی العامة فی الخراب و سبیل ما یسبلی الی هذا الجانب عرف
 ذلک فی القديم کان یسبیل علی حاله و ان لم یسبلی ما و کذا لک لو کان سبیل سطح رجل الی و ادر رجل آخر
 و فیها سبیل ما یسبلی ما یسبلی العامة عن اساتذنا و انما الجواب الاستحسان فیهما و فی القیاس
 لک و لک ان یقیم بینته ان سبیل ما الی و ادره و الغوی علی جواب الاستحسان کرم من اربل آخر
 و حکم الکرم عاقل من غیره فاشتری احد الاخرة و لک ان یسبلی ما الی الخراب لک و انما الجواب
 ما و احد الاخرة من غیره و لک قال یسبح الامام ابو القاسم ماحل ان یسبلی ما الی بحر فی شتر
 کان لک من و ان ادر الی بحر فی بحر حاص لک من و انما الجواب انما لک الشتره شرب من هذا النهر رجل یسبلی

لما في دار غيره فباع صاحب الدار واداه مع الهيل ورضي به صاحب الهيل كان صاحب الهيل ان يغير ثوبك في الثمن واما
 الحق اجزاء المار ودون بقية النهر لا شيء لمن الثمن ولا الهيل على الهيل بعد ذلك كرجل او على رجل يسكن داره فاما
 الموصى فباع الوارث الدار ورضي الموصى بالبيع وطلب سكناه وولم يبيع صاحب الدار واداه ولكن قال صاحب
 الهيل يطلب حق في الهيل فالتحان له حق اجزاء المار ودون الرقبة بطلت عنه فاسا على حق يسكن والتمس
 رقبة الهيل لا يطل ذلك بالا بطل لان ملك العين لا يطل بالا بطل وذكر في الكتاب اذا وصى لرجل
 بثلث له ومانت الموصى ففصل الوارث الموصى له من الثلث على اربعة اقسام واذكر شيخ الامام المعمر
 بن ابي اسود رادته رحمه الله ان حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة غير متأكد فيقول السقوط بالا بطل فصار
 بين رجلين عليه حمل لهما شرف في احد الما الحائط فاصاحبه ثم له صاحبه ما يدبره فاما الآخر على ان يسير صاحبه
 بحري ماري في داره بحري ماري فيها الى داره ليقبى بستانه ففصل واداه بحري ثم بدله ان يبيع الحبيبة
 كان له ذلك لان الا عادة غير لازمة لان صاحب الدار الذي يبيع الحري كان له ان يفرم بالي الحائط
 فانفق في بناء الحائط رجل له اشجار الفرسا على ضفة نهر له في دار رجل من نخل المار من عروق الشجرة من
 نهر النهر الى داره وندعت الدار الى الخراب قال ابو القاسم رحمه الله ان لم يفرسها في حريم النهر لا يومئذ
 يعلمها فاما ما دخل من عروق الشجرة في دار الجار فليقطعها واذكر في الاصل رجل خرج مسف شجرة الى
 ملك هناك كان لصاحب الملك ان يامر به بقطع نصفه وكنه كاك الحجد ووعده نصفه لئلا يملك
 واداه كان لصاحب الدار ان يامر به بالقطع فان ابى ان يقطع برزخ الامر الى القاضي حتى يحجبه على القطع فلو ان
 لم يبرزخ الامر الى القاضي وقطع نصفه ففني الحجد الذي انقطع على وجه الحجد لا يضمن واما في الشئ قال القاضي
 الامام ابو الحسن على استخدي رحمه الله عنده في بئر الختان نصف بحيث يمكن مداه الى بيت صاحب النخلة ليس
 لصاحب الملك ان يقطع وان يقطع ضمن سواء كان يسمت بئرب على حد فردا وفي ملك صاحب النخلة والتمس
 لا يمكن مداه الى ملك صاحب النخلة كان لصاحب الارض ان يقطع اذا كان بئرب نصف في ملكه والتمس بئرب
 نصف في ملك صاحب النخلة فقال نصف حتى مال الى بئر صاحب الارض فالتحان بئرب المدس لم ان يبيع
 على ما ذكرنا والتمس لا يمكن مداه بئرب امكن بئرب هو القوام كان له ان يقطع ولا يضمن بالقطع لان بئرب مخطع قوام

الخلفاء مسلم لا يخلفوا والكان لا تخار مرة او غير مرة لكل موضع القلط غير متبعض كوالعمر ودهس
 كان متبعض في ملك صاحب الفيلة لم يكن صاحب الارض ان يقطعه ولو قطع كان فاسدا قال القاضي
 الامام في اربعة عشر مسألة اخرى لم يذكر في الكتاب وادبت النحر في ملك انسان وغرس حل ناله سنة
 اربعة عشر واحد من ارض حاره قال زيفين بجاره المرفق الذي شهد النحر من ارض حاره رجل له سارا طوبى
 روق مسكه عجر مائة واحد اطراف حدوده على جدار مسكه زفره صاحب السارا طوبى عن حرمه واراد
 يفسد على غيره الجدار ارضه ما كان من غير ان يبنى على جدار المسجد باوهمته اهل مسكه عن ذلك قالوا النحان هذا الجدار
 هو الجدار الذي من المسكه فابل مسكه فكل من بنى له مسكه في الجدار اذا كان الجدار مسكه فكل من بنى له مسكه
 صاحب السارا طوبى بحدوثه بستان لم يكن وان لم يكن كذلك كان لان يفتل ذلك نهر لثقة في مدينة اراد
 بعض اهل المدينة ان تجذب بساتين سبعة من هذا النهر قالوا النحان ذلك يضر اهل المدينة باس وان يضرهم
 ان كان لا يصل اليهم من الماء الا بشئ قليل ليسهم ذلك ولو كان النهر في الطريق فادوا وان يفسدوا النحر
 صفة النحان لا يضر الطريق الناس وللاس حق لثقة والكان لا يضرهم فمستخرج في بستان رجل كان بستان
 بستان ان يفسد على عاقبة لان فيه احكام مافى النهر فان ضاق نهرهم بذلك فمستخرج بستانها الا ان يكون
 صاحب بستان طيب الطريق من وجاهة وقيادته حتى صاحب النهر حبسه لا يقطع نهرهم في دار رجل صاحب
 دار يستقي سبانه من هذا النهر فمستخرج على نهرهم من هذا النهر في عروق الشجرة الى داره جاره فمستخرج
 الى داره الى النحر قالوا ان لم يفسد النهر في حريم النهر يورث الشجرة فاما كان عروق الشجرة دخلت داره جاره
 فمستخرجها فان لم يقطعها كان لها فمستخرجها من غير ان يرفع الامر الى القاضي فمستخرج في بستان رجل فمستخرج
 افواه فمستخرج الحوض في ذلك يفسد بستان صاحب بستان ان يفتح من اجراء الماء في
 هذا الحوض الى ان يصلوا الحوض قال الشيخ الامام ابو القاسم في النحان صاحب بستان منقر الحوض لا ياب
 نهره فمستخرج الماء فيه فمستخرج ان صاحب بستان ان يفتح من اجراء الماء الى ان يصلوا الحوض فمستخرج
 صاحب بستان اعطاه الحوض رجل له جري ماء في داره رجل فخر بخرى فاحد صاحب الدار صاحب الخرج
 فمستخرج في النهر صاحب الخرج على اصلاحه قال في هذا رجل له جري ماء على سطح رجل فخر بخرى فمستخرج

اسطح ان ياخذ صاحب الحرجى باصلاح سطحه فذلك كسبهمنا فان كان النهر ملكا لصاحب النهر اخذ باصلاحه قال الفقيه ابو
 روح وقد قال بعضهم ان اصلاح النهر يكون على صاحب الحرجى وليس من اكاسطح لان المار الذي في النهر ملك حقه
 ومولده لى يستعمل النهر ملكه فكان صلاحه عليه ومكذاهن ابى بكر البجلي روح في مثل هذا وهو انما احب ارباب جليلين
 وميت احدنا اسفل حبيت الاخر اعلى بذراع او بذر اعين فانه لم احب اربابا اسفل اربابا اسفل اعلى صاحب الاعلى
 الاسفل ابن نبت الى حديتي ثم بنى جميعا قال الفقيه ابو بكر بسطحى روح ليس له ذلك لكن ينبغي ان يعلو
 الى اسفله وقال الفقيه ابو الليث روح النهر ملك بيت احدنا اسفل باربعة اذرع ونحوه مقدار ما يكون ان تخينه
 بيتا فاصلا على صاحب الاعلى حتى ينتهي الى موضع بيت الاخر لانه بمنزلة اسفل وعلمه حائط لرجل بار نصفه فار
 اشترى ان تخينه لنفسه في النهر العام مفتحا كان له ذلك او فعل ذلك في ملكه ولا يضر العامة وان اضر بان
 بكسر النهر ليس له ذلك **فصل في كرى الابهاء وعمارته الجارى ولبساك**
 الابهاء ثلثة منها ما يكون كربة على السلطان ومنها ما يكون كربة على اصحاب النهر فاذا امتنعوا الجبرون على ذلك ومنها ما
 يكون كربة على اصحاب النهر واذا امتنعوا لا يجبرون اما الاول فهو النهر العظيم الذي لم يدخل في المقاسم كالغرات
 والدجلة والنجفون ويسعون وينهلون ومنه نهر في الروم واذا اخرج الى الكرى فاصلاحه شرط يكون على السلطان
 بيت المال فان لم يكن في بيت المال ل يجبر المسلمين على كربة ويخرجهم لاجله فان ارادوا احد من المسلمين ان يكرى منها ارضه
 كان له ذلك او لم يضر العامة فان اضر العامة بان يسقط النهر ويخاف منه الغرق يمنع من ذلك اما الذي يكون كربة
 واصلاحه على اهل النهر واذا امتنعوا اجبرهم الامام على ذلك هو الابهاء العظيم التي دخلت في المقاسم عليها فرى فان منعه
 اخرج الى الكرى والاصلاح كان ذلك على اهل النهر واذا امتنعوا اجبرهم الامام لان قضا ذلك يرجع الى العامة وفيه
 تقليل المار على اهل الشفة وعسى ان يؤدى ذلك الى غرة الطعام فاذا كان منفعة المار تقوى عليهم فضررت الكرى
 يرجع الى العامة اجبرهم على الكرى وليس لاحد ان يكرى من هذا النهر نهر الارضه اضر ذلك بالي النهر ولم يضر ولا يتحق
 بهذا المار منفعة واما النهر الذي يكون كربة على اهل النهر وان امتنعوا لا يجبرون فهو النهر الخاص وتلك اهل النهر الخاص قال
 بعضهم ان كان النهر مشقة فادونها وعليه قسمة واحدة بنى ما وهه بعضهم فيها نهر خاص يستحق به الشفة وان كان النهر
 لما تفرق مشقة فهو نهر عام وقال بعضهم ان كان النهر لادون الاربعين فهو نهر خاص وان كان لاربعين فهو نهر

[illegible]

ان يجس البئر قال موقنا ربح وفتحي ان يكون الجواب على تفصيل النكان البئر قد عالم كمن له ذلك النكان محمد نال
 له ذلك بئر رجل في دار غير لم يكن لصاحب البئر حق النقاد الصلح في داره اذا حضر البئر امر آه لها قسمة اجر به من
 الاراضى في البئر وخر بجرى هذه الاراضى فاستاجرت اقواما بغير والجرى على ان تعطيم ثلثة اجر به من هذه
 مال بعضهم ارجوان نكران الاجارة جائزة وعليها ثلثة اجر به من الاراضى وقال الفقيه ابو الليث ربح هذا الجواب فحق
 قول ابى يوسف ومحمد ربح المال على قول المجتهد ربح لا يجوز هذه الاجارة فان عهده لرباعه كذا في الاراضى فانه لا يجوز
 لا يجوز فذلك الاجارة والفقوى على قول المجتهد ربح وعلى هذا الحديث للاجر الاجرة الثلثة في نصه جاعله
 الكل بئر فبئر من بئر صغير فرب فوهة البئر الصغير واراد اصلاحه بالاجر والبص قالوا اصلاحه البئر قد عصى
 اصحاب البئر الصغير لان منفعة الدرقية تعود اليهم خاصة كذا في خروج منها المار فيسيل في بئر من وبين الجريين حاصل
 خرج ثلثة اجابا فقال اهل الجرى الذي لا يسقى فيه المار عفا والى اهل الجرى الآخر على قريب ان يخلو الجرى
 من المنورة والاجر ليسك المار قالوا ليس لهم تبديل آله اصلاحه الجرى انما الواجب عليهم تحصيل الموضع الذي
 يصعد حتى يتصل بئر حتى يغريهم البئر وما زاد على ذلك فهو لشخصي وفي سنة بين بئر صغير وبئر فرب وفت
 الى الاصلاحه قالوا اصلاحه لسانه يكون على اهل البئر وفيه ذلك عليهم نصقان النكان كل لسانه حريما
 البئر من ولا يتبر في ذلك قلة المار وكثرة كجد ارباب جارين محمودا احدا عليه اكثر كانت ففقه الجدار عليها
 الخلف الموقنة اذا فربت فان لفقتها تكون على قدر مياههم لانهم يستعملون الموقنة بمياههم فيكون مونة المالك
 على قدر المالك رجل له بئر على سطح جاره فرب سطح الجار فقال صاحب سطح لصاحب بئر فرب ما توة
 في مونة بئر حتى يسيل المار الى ميسر كان اصلاحه يسيل على صاحب سطح الذي عليه يسيل بئر في دار رجل
 بعدى فرب ما الى بئر الدار ثم بعدى من الدار الى دار رجل آخر وتبصر اذا فربا قال الفقيه ابو بكر البجلي ربح
 لم يكن البئر لهما لصاحب الدار بل المار اهل شعبة يجري في هذه الدار فكل من تبصر بالمار كان عليه اصلاحه البئر
 وفتح الضر من نفسه قال ابو القاسم ربح اصلاحه البئر يكون على اصحاب الجرى وبه حصة الفقيه ابو الليث ربح
 من المالك منها لانه فقام صاحب المنفعة فقام المالك ونفت على مونة بئر كذا في كان المار نصيب البئر
 الا عظمى في مونة ثم يسيل الى مونة ثم يسيل من تلك الى مونة التي انفت عليها فاما حاج البئر الى المونة

في هذه الآية ما دل على كون هذه النهر في هذه الآية من فائدة الوقت وما يرمي من تلك العلة المرفوعة الذي يكون
 النهر في هذه المرفوعة عليها ولو كان لا يصيب من النهر الاظم في فضاء ليس له شدة ولا شاربته ثم ليسيل في الفضا
 في هذه المرفوعة عليها فانه يرمي من فائدة الوقت من على النهر الى ان يخرج من هذه المرفوعة عليها لان في الوجه
 الاول النهر يصب الى السنين جميعا وفي الوجه الثاني النهر من اعلاه الى سفله يصب الى هذه المرفوعة عليها ولو
 احلن النهر الى الخفر لا يخرج من فائدة الوقت لان الخفر ليس من المرفوعة وقال العقبة ابو الهيثم مع ان كان له لجانا من
 السداة ارمي نحو النهر كجزان يخرج من فائدة الوقت لان هذه الوقت تحريست به يكون حفر النهر من المرفوعة
فصل في احياء الموتى او احياء الضامة المكان باذن الامام ملكها وان احياها فغير اذن الامام فليس
 في قول التميمية مع وقال صاحبها بملكها واقلعوا في الموت من محمد مع ان الموت ارض لا يملكها احد وانقطع فيها
 الاما وارتقاء اهل مصر والغربة بها سواء كانت قريبة من العمرات او لم تكن وسواء كانت من ارض العرب
 او من غيره في المقادير او بقرب من الجبال او مع ما قبل من اهل البيت الرجل على حرف عمران الغربة فاقول
 اهل مصره قال في مرفوع يستهي اليه مرفوعة يكون من خارج العمران لان اهل الغربة يخرجون الى ذلك الموضع
 ارمي الموتى وغيره واما ذلك يكون من الموت اذ لم يعرف لها مالك ونفس الجوارح من محمد في التوبة
 احياء الارض لا يكون ما سبق والكراب اما يكون احياء البذر والراعي لو كرمها ولم يبقها او سقاها ولم يكره لم
 يكون احياء وفي ظاهر الرواية اذ احيى بها النهر وسقاها يكون احياء مكره اذ احولها استنها محبت يصعب الا يكون
 احياء وان وقع الاجار حيا او قصد باقها من الخيش والترك وجعلها حول الارض يريد احياءها يكون احياء
 تخير او يكون احياءها فاعمل ذلك لان مباح احيائها لم يرد عن ذلك لقول عمر بن الخطاب لا يكره
 التمس ليس في قبعة تخير لا يكون غير ان يستعمل احيائها يستعمل ان يعلم انه ترك احياءها والمقدرة على
 سس عرف لقول عمر بن الخطاب فاعملت تلك المدة حرف بطريق الظاهر انه ترك احياءها فكان غير احياء او
 بطريق الديانة فانه سس غير فحان هو اولى بين غيره من سس بكان في المسجد او في الرباط او في المقادير
 فان سوا من النهر الى الحكم اذ احياء غير من غير ان الامام كانت له ولو خفر غير في المقادير او في
 ارضه او ملكه احياء اذن الامام كان له وله ما حول البئر ان يكون ذوا حيا حيا لسوا وحي الرمي عن رسول الله صلى

صلى الله عليه وسلم انه قال حرم العين خمساً ذراع وحريم بئر العطن اربعون ذراعاً وحريم انفاق ستون ذراعاً
 وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يزداد على الاربعين وقال صاحباه مع ستون ذراعاً ولو حفرت في حفرة
 او مرفق لا يملك احد باذن الامام قال ابو حنيفة مع لا يستحق النهر حريمها وقال صاحباه مع يستحق مقدار عرض
 النهر حتى اذا كان مقدار عرض النهر ثلثة اذرع كان له من الحريم مقدار ثلثة اذرع من الجانبين من كل جانب
 ذراع ونصف في ذل الطحاوي مع وعن الكرخي مع مقدار عرض النهر من كل جانب ولو حفرت رجل بئر في أرض
 سوات لا يملك احد باذن الامام ثم جاء غيره وحضر في حريم الاول بئر كان للاول ان يسده ويكسبه لان الثاني انقضت
 في ملك الاول فكان للاول ان ينسبه يكسب ما احفر وكذا لو بني الثاني في حريم الاول بنوا اذرعاً زرعاً كان للاول
 ان ينسبه من ذلك وما عطف في البئر الاول لا ضمان على الاول وما عطف في البئر الثاني لنفسه الثاني لان الثاني
 مستند ولو كان الثاني حفرة بئر اذن الامام في غير حريم الاول لكنها قريبة من الاول فذهب مال البئر الاول وعرض
 ذهابه بحجر الثاني فاشترى الاول على الثاني لانه غير منفصل بل موثق فيما صنع فلم يكن له ان يجامعه من اخذ حافوا ثم
 جاء آخر واخذ حافوا فوجب الاول تلك التجارة فلكد تجارة الاول بذلك لم يكن له ان يجامع الثاني ولو
 حفرت رجل قناة فبئر اذن الامام في سفارة وساق الارض التي به ارضاً فاجاباً ما به يجعل لقناة ولخرج ما به حراماً
 بقدر ما يعيب وهذا قول ابو يوسف ومحمد مع وما عند ابو حنيفة مع اذا فعل ذلك باذن الامام يستحق الحريم للموضع
 الذي يقع الارض على وجه الارض وان كان لبئر اذن الامام لا يشترط له ان عند ابو حنيفة رضا احفر نهر لا يستحق الحريم
 والقناة الى ان يقع الارض على وجه الارض بئر النهر الا ان في القناة يجري الماء تحت الارض ما ذاقه مع
 وجه الارض البئر ذلك الموضع بئر العين لان في العين يخرج الماء من الارض ويسيل على وجه الارض ومن
 استخرج منها باذن الامام يستحق الحريم وتكدر افعال يستحق الحريم للموضع الذي يقع الارض على وجه الارض الا ان
 في الكتاب لم يبين مقدار ذلك لكن قال يستحق حريمها على قدر ما يصلح لانه لم يجد في هذا النص ما لو كان القنات يسير
 وجه الارض بين رجلين والارض بينهما ثم استحق احداهما ارضاً اخرى واراد ان يستقيها بهذه القناة لم يكن له ذلك
 بئر نهر بين رجلين اذا استحدث احداهما ارضاً لا شرب له لم يكن له ان يستقيها الا بان يشترك **فصل في**
ضمان ما يتولد من المبلح والمملوك رجل سقى ارضاً وزرعها لم يسقها وامن جري له ولقد سقى

ارض جاره مكرنى الاصل ارضه من ان سقاء جبر متا ومن مالى العقبة ابو بصير من ماله على وجوده والارض
الارض ارضه ارضه الا لا يستقر الارض بل يستقر فى ارض جاره ومن والى كان يستقر فى ارضه ثم يتبدل
الى ارض جاره فاما كان جاره يتقدم اليه بسكر والاحكام علم فاعيل ضمن سخا ما يكون مبررة الا انها فى الحاصل
الاصل وان لم يتقدم اليه جاره بسكر والاحكام متعدي الى ارض جاره لا يضمن والى كان ارضه فى مسدة
وارض جاره فى ارضه وبسبب ان ارضه متعدي الى ارض جاره فمن وجوه ارضه مستأجرة على الحول
بسبب وبين المتعدي فمنه على ارضه والى كان فى ارضه ثقب او حجران علم بذلك لم يسلم حتى فسد ارضه جاره
او كره ضمن والى كان لا يسلم لا يضمن كمن سبب الا فى اليزاب وعلما ان تحت اليزاب مناج جعل الغيبة كسب
ضمن وان لم يسلم لا يضمن وكرنى الاصل ان فى ثقب لا يكون ضامنا ولم يعجل ولا يصح ان على التفصيل اليه
ان كره جعل ارضه ارضه ارضه من حوى له جاره جعل ومنه الا ارضه ارضه فاولا لا يستوي عليه كالارض السوية
من ضاعت الموشى رجل له بركة ماء فى يوم ميسر من سبور جاره جعل وسقى ارضه فى نومه ذكر الشيخ الامام
على السروى روح ان ما سبب الا لا يكون ضامنا وكرنى الاصل انه لا يكون ضامنا جعل له جارى ما قرب واد
رجل عاجى الماء فى النهر داخل الماء من حجر الى ارضه جاره فاولا ان ارضه لا يتحمل النهر وكان الثقب خفيا واولا
لا يدخل الماء فى ارضه جاره لا يضمن وان اجرى ما لا يتحمل النهر متعدي الى ارضه جاره ضمن وكذا لو كان الثقب غائبا
بسبب ان الماء متعدي منه الى ارضه جاره او ارضه كان ضامنا ولو سقى ارضه فامثلا ارضه وخرج الماء من ارضه
الى ارض جاره كان ضامنا والى كان ضامنا ولم يسلم به كالوصف الا الى ارض جاره رجل او قد انما الى ارضه
قد هبت النار الى حصاة غيره فاحرق قال ابو القاسم بن غياث ما وسقى ارضه سواران ارسل ما راوا وقت
نار بجحله ارضه لا يضمن والى كان من السلق من مالى ان ارضه النار فى يوم ربيع ضمن وان لم يكن كذلك كالتفصيل
وسبب من فرق بين الا و النار وقال فى النار لا يضمن على كل حال لان من طلع النار المحمود علم كمن اصاب غيبه
تسبب من طلع الا الهيتلان فاذا ارسل بالاجل ارضه كان ضامنا واذا وقع الحريق فى جحله فهدم جعل
وارضه غيبه امره على سبيل الحرق ما لا يكون ضامنا كمن فرق شاة لبيد كذا فموت كان ضامنا ولو ان الله
هم الله ارضه وقول الحرق هم باذن الامام لا يضمن على سقى ارضه من هبة عاتية وعلى نهج عاتية انما يضمن

صنعتا بغيره القويات فدخل الماء في الأنها لضعفها فغسله لك كراب غير داء وخطه غير داء قال الشيخ الإمام ^{عليه السلام}
الاستاء وطلب الدين ^{عليه السلام} يكون ضامنا كانه اجري الماء فيها نال مولا نارح وسبني ان الغسل من غسل الجمل
ان علم بذلك كان ضامنا ولا ملا رجل سقى ارضه ثم اسفل الماء في النهر حتى جاوز عن ارضه وقد كان رجل
منه حرج في النهر ^{عليه السلام} فقال الماء من النهر حتى غرق قصر انسان فاولا يغسل المرسل لانه اسفل الماء في النهر
هو غير مستد في ذلك ويجب الضمان على من حرج التراب في النهر ومنع الماء عن السيلان لانه منه رجل
شاة ميتة في نهر طاحونة فقال الماء الى الطاحونة فخرتها قال الفقيه ابو جعفر ^{عليه السلام} الخان النهر غير حاج
الكرى فلا ضمان عليه ولا فدية او اعلم انها خربت من ذلك رجل سقى ارضه فلا ارضه بعد ما يجمله قصر الماء
والنهر ارضه فقدى الى ارض جاره لا يغسل وقيل او اعلم بذلك لم يجبر جاره ضمن ولو فتح الماء لارضه قدر ما يجمله
النهر وترك فاذا وادى الا بعد ذلك لا يغسل ان فتح قصره سوامنا وادى ان زاد على الفتح المتا بحيث لو جاز الماء لا
يجمله النهر كان ضامنا ووسق ارضه ثم انقطع ولم يرف السكر الى كان عند ارضه الخان الرسم ان سكره ضامن
عليه ولو فتح فوتمه النهر وارسل قدر ما يجمله النهر فدخل الماء في فوره في ارض غيره قبل ان يدخل في ارضه وذكر في
جميع النصارى ان لا يكون ضامنا رجل في الطريق الا عظم بناءه لغيره ان الامام فائكان ذلك بغير البطاني يكون ثانيا
بما صنع وان كان لا يغسل لا يكون ثانيا لانه لو غر به انسان او دابة فغضب كان ضامنا ويكون لكل واحد من احاد
الناس حق المنع والمطالبة بالرفع وكذا ان نصب على نهر العامة طاحونة لغيره ان الامام فائكان لا يغسل بالنهر
لكن ثانيا كافي الطريق ولكل واحد حق المنع والرفع وان كان يغسل بالنهر يكون ثانيا فاصنع ولو جعل على نهر العامة لغيره
الامام تنظرة او على النهر الخاص لغيره ان شمس كاد يستوثق في العمل ولم يزل الناس والدواب يرون عليه ثم
المسرة او من غضب به انسان او دابة فغضب وان مر به انسان مستعد او بهيمة او ساق دابة عليه مستعد الا يغسل
اتخذ التنظرة لان ما فعل كان حجة وقد غر به انسان حيث اتخذ واذك محرفا فكان فعله باذن الامام فاصنع
ما فعله بذلك ولو دسج رجل في حرات السيلان بابا فغضب عليه انسان مستعد انما كسر الباب وعطب لاشبه فضان
الاباب يكون على الذي كسره ولا يجب ضمان الاشياء على الذي وضع الباب لان البواضع والكان مستد بان
الوضع لكن الماشي لانه المرور عليه فله حركات الماشية على السبب كمن خرب في حرات السيلان فجاء رجل

فيه لعنه لا يضمن الحيا فوكذا لو شرب في الطريق فيجوز ان يرضى عليه شتمه او قرحه او عطف لا يضمن اليه
 رتب الطريق قبل هذا وادرس الكل فسي ان شتمه او مور او عطف كان مناه على الذي شتمه او لم يمتد
 ذلك الموضع ولا يصير فاما على او كان لا يعطى كان مناه على الذي شتمه او لم يمتد
 بافعل او كان بها الشبهة طاسا منه ولم يطرأ عليها شتمه فيضمن للمسبب كتاب الاشترج بهذا الكتاب
 مستعمل على فصول ثلثة فصل في معرفة الترتيب واما في هذا الفصل في مسائل طنج العصير فصل في
 حد الشرب وفصل في ما يحد من سرقات السكان واما في هذا الفصل في مسائل طنج العصير فصل في
 الحيات التي تجده منها الاشترج اربعة العبد طعه وبسته وهو الرقيب والتمر والجوب نحو الحظوظ والتمر والتمر
 والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر
 انما هو ملائحة وكل ما لا يضمن من العنب الرطب ستة احمرا والباقى النصف والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر
 واما يوسف انا اشترج في التي من العنب اذا طعم او شتمه وقد رد وجها واسبغ اعلاه فهو حر لا خلاف ان
 ولم ينفذ الزهه فليس يخفى في قول لا يخفى رم علوا كان او قرحا او في قول صاحب ربح يصير خمر او عن
 الى نفس الكبير النجاري روح انه اخذ القوله او اذا صار خمر ثبت احكامها لكل تبرها او محد يناول قطرة منها
 طعمها وان تبرها في نهار رمضان لم يمس بها ولا يمسها على السوم ومن احكامها ان كثير يستعملها ولا يضمن
 شامها اذا كان مسلم ويظل يحيا اذا باعها مسلم ولا يملك شتمها هي خمس حارسه طيلة اذ اصابته التوبة
 من قدر الله ربحه منعت جواز العسله وادامه منعت طرف تخمس الطرف وان اخربت الخمر من الطرف قبل
 الطرف ثمانية فيلزم ان كان الطرف يثبت وان كان ثمره جديد حسب فيه انما خالفوا فيه قال ابو يوسف ربح قبل ثمانية
 في كل مرة فيطهر وقال محمد ربح لا يطرأ او قال بعض الشايخ على قول ابي يوسف ربح ان لم يحفظ في
 كل مرة لكا طلاء مرة بعد اخرى فاما دام الداء يخرج من شجر اللوز لا يطرأ واذا خرج الداء صافا غير متغير
 يحكم بطهارته اذ اعيد القوس وان لم يغسل الطرف وتبقى الخمر فيه حتى صار غلام يذكر محمد ربح في الكتاب حكم الظرف
 وحكم عن اسماكم ابي نضر المهر ويبرج انه قال يوازي الا من غسل بطراء على اوجب الذي يغتسل من طهر
 قبل ان يغتسل فلا يكون نجسا فيغسل اعلاه بالغسل حتى يطرأ الكل وان لم يفعل كذلك حتى يغتسل فيغسل

واما بحسب العيصير لا يخل شره لانه محصور خالطه فمدحكي عن الفقيه ابى جعفر عرح انه قال اذا صار مافيه من الخمر
 خلا بطهر النظرة كذا فلا يحتاج الى هذا التكليف وبما اخذ الفقيه ابو الليث روح واثارة البصير والشهيد روح عليه
 الصلوات لان بخار الخمر يرتفع الى اعلى النظرة فيظهر كذا ولما اتفق في الخمر مكا وطحا اتخذ من ذلك مراد في الكفاية
 انه لا بأس به اذا تحولت الخمر فصار خلا لان ما دخل السمك من اجزاء الخمر صار خلا فظهر السمك لا يخل من الخمر في الخمر
 وعن ابى بصير روح في غيره رواية الاصول الجواب على التخصيص ان كان السمك والاعماله بالانحراف واما الخمر خلا
 وان كان السمك والاعماله الغالب لا يظهر وان صار حاصلة كذا جعل الجواب على التخصيص الاكس عاود شيخ
 منا خلقة في بعضها الاكس وهو سناق وفي بعضها وهو الرساق وهو الرشتاق اذا صار خلا فاما ان كان
 الاا هو الغالب يكون نجسا وان صار خلا وان كان العيصير هو الغالب يظهر اذا صار خلا فاصحح ما قال محمد روح انه
 يظهر في الحالى لان ما اتفق في الخمر صار نجسا فاد اظهر ذلك وصار خلا صار الاا طاهر واذا وقعت الفارة فيه
 جب الخمر فانت دريت الفارة ثم صار الخمر خلا كان طاهرا وان لم يصب الفارة فيها كان نخل نجسا لان مافيه
 من اجزاء الفارة لم يضر خلا مرتة وقت فيها خمر لا يباح اكلها لانها نجست بوقوع الخمر كما وقع فيها بولي فلو انه
 صابده المرتة قال لا يجد ما لم يسكر لانها ليست بمر متحققة بل هي مبطوحة حال ما شرب والخمر هي التي من ما الغيب
 بمره شرب دروي الخمر لان فيه اجزاء الخمر فلا يستقيم بشئ منه وان جعل ذلك في خل فلا بأس به لان مافيه من
 اجزاء الخمر عيصير خلا ولا بأس ببيع العيصير من تجده خمر في قول المجتهد روح وقال صاحبنا بكرة وقبل على قول
 المجتهد روح انما بكرة اذا باع من ذوى غش لا يشتر به لعل بذلك اما اذا واحد سلا بشئ بركة لعل بكرة
 اذا باع من تجده خمر او هو كما يباع الكرم وهو بطل ان يشترى تجده العنب خمر الا بأس به اذا كان مقصده هو بيع
 تحصيل الثمن وان كان مقصده تحصيل الخمر بكرة وآخرا من الكرم على انه اذا كان يفرس سبينة تحصيل الخمر بكرة وان كان
 تحصيل العنب لا بكرة والا فضل ان لا يبيع العيصير من تجده خمر خاتمة من خرجت في نهر عظيم مثل الفرات او
 اصغر منه ورجل سفيل منه يترضا بذلك الا ان يشرب منه ان كان لا يوجد من الاا لهم الخمر ولا يترضا ولا يحاسب
 الشرب والنوم وانما يوجد بشئ من ذلك لا يباح كذا وقت نجاسة اخرى في ما جاز ان كانت النجاسة
 على الاا بان يفر لونه او طعمه او ريحه يكون نجسا لقوله عليه السلام الا اظهر ولا نجاسة بشئ الا ما غلب لونه او طعمه او ريحه

[illegible]

الامعة اربا كيفة يرويه ولا يشرب الزباد على الكفاية كما لم يصفه اذ وجدته مباح له منها مقدار ما يشرب منه
لا ياكل الزباد على ذلك فلان المصغر يشرب من الخمر مقدار ما يرويه فذكر لاحد عليه ان يسكر حصل بالمباح لان
يشرب منها مقدار ما يكفيه مباح فلا يجب به الخمر فان شرب مقدار ما يرويه وزيادة ولم يسكر فانه يسن ان
يلزمه الخمر كما لو شرب هذا المقدار حالة الاختيار ولم يسكر وحل فاحت على نفسه من العطش ومن رقيقه ما كثر من شرب
ان يطيعه فانه يقاتله باذن الله ولا يقاتله بالسلاح كما لو منع منه الطعام حالة الخفة هذا اذا كان الامام مع الخمر
كثير فان لم يكن كثير فهو على الوجهين سواء ان يكون الامام مع مقدار ما يرويه ومثلهما وكان لا يفي الا لمن اخطأ
فما كان يفي لرويه مقدار ما كان المصغر ان يات منه البعض وينكر البعض والحقان لا يفي الا لاحد جانبا منه ينكر
الا على الامالك رجل عليه دين فقتله من ثمن الخمر الحان الغريم مسلما لا يجل اقد ذكست والحقان الغريم ذميا
يجل لان الغريم اذا كان مسلما لا يملك ثمن الخمر لا يجل به فقتله مؤلفين واما اذا كان ذميا يملك ثمن الخمر فيصير به
نصار الدين ثم روى في حقه كراهه اكلها قبل ان يغسل لانها تحت فان غسلت وعلقت الحان لا يوجد فيه طهر
الخمر ووجهها لباس باكلها هذا اذا لم تكن الحنطة منقوعة فان كانت منقوعة قال ابو يوسف ربح غسل ثلث مرات خفيف
كل مرة فطهر وقال محمد بن لا فطهر ابداء العلم اذا نجس قال ابو يوسف ربح ثلث مرات بارطابره ويسرى كل
مرة فطهر وقال محمد بن لا فطهر ابداء ويكره الاحتقان والاحتقال ما يتركه الانظار في الاصيل وان يجل في السوط
فالحاصل ان لا يستغنى بالخمر الا اذا تحلل يستغنى به سواء صار غلاما لمسا لجة او غير المسالحة عند ناهيا فالتكساف
روح واما الشرب الثاني من شرب قودا بوزن وهو بالزنب او طح او في طحينة يجل شره ما دام عليه الكحل
واذا غلى وشبهه ودفن بالزنب يجرم قليلا وكثيره ولا يغسل شارب ولا يكثر من شربه ولا يكثر من شربه ما لم يسكر
وقال الشافعي ربح يجل يشرب نظره منها واختلف الروايات عن اصحابنا ربح في الحاسته انها غليظة ام خفيفة
قال محمد بن كل الخمر شره اذا صاحب الزنب اكثر من قدره ثم من جوار الصلوة فيكون ابا ذوق الجنايسة
غليظة وكذا روى اشمام عن الخفيفة والى ابو يوسف ربح وكل من شرب الامام محمد بن الفضل رحمه الله قال
فباس قول الخفيفة والى ابو يوسف ربح يكون الجنايسة خفيفة بغيرة الاكثر الفاحش وكذا روى النضر بن الربيع
روح ابا ذوق يجوز في قول الخفيفة ربح لا يجوز في قول الی ابو يوسف ومحمد بن والدر احم والتماست من الزنب

هذه الحنفية وهو المذهب الذي اخرج حتى ذهب لضعفه مادام حلوا بكل شرية اذا اعلیٰ واستشهدوا بحدیث زید بن ابي
شهر بن عبد الله قال اصحاب الفقه بكل وكل حكم الیاتی وكنه اذا زاد على بصحة حكم الحنفية في طائفة الرواية
من ان يثبت روح في الزاد اذا كان الذهب اكثر من النصف حكمه حرام في طائفة المذاهب والذهب في المذهب
عصير منب اقل من ربع مثقال مادام حلوا بكل شرية بعد النخل واذا غلبا وشبه بكل شرية في قول المجتهد
بالي يثبت في قول الآخر لا يستمر الطعام والنداء والعتیسی لطاوة الله تعالى ودون الذهب والذهب
القدر المسكر وهو الذي يعلم اعتبارا واما الزای انه يسكره وعلى قول محمد وانما في روح لا بكل شرية
الا ان قد عده الیبره في مالم يسكره وعلى قول الشافعي ان كل شرية فطرة منها كان الخمر والشافعي في
قوله عليه السلام كل مسكر حرام وقوله عليه السلام ما اسكر كثره فقله حرام ولا تجنيه والی یثبت وعنه العبد
ان جلالة عمره ثلثه مال حرام ما سبه به اطلاق الی یثبت فتنونه قال الرجل اطلع العصير حتى يذوب
ويعني ثلثه نصف حرام عليه الا ان يمزج ثم نادى بآدم في العسائت ثم قال حرام اذا راكم شرابكم فاكسره بان
وقل عمره من الله عند ادم ثلثا العصير حرام وربع حرمه وما وبان الحدیثين روى عن ابيهم محمد
روح ما يرد به الناس كل مسكر حرام فعلا لم يثبت انما ثبت كل مسكر حرام وكنه ابا ربه اناس ما اسكر كثره فقله
حرام ليس ثباته ودرسم الحنفی مع كان مبر في الحديث وروى العصير حتى ذهب ثلثه وبقی ثلثاه ثم فطخ
انما حتى يبره ثم اعاد عليه الطنج ثم نصفه باقی خضار الذهب من العصير ثلثاه قال في الاصل ان ما عليه
قبل ان يلى العصير بغيره اس بثلثه ذهب ثلثاه بالطنج وبقی ثلثه فطخ قبل تبرت الحرمه ورواه قطع عن الذهب
ذهب ثلثه على العصير وقبره ثم اعاد عليه الطنج لاجز فيه لان الطنج انشأ وجده تبرت الحرمه فاعاد عليه الطنج
الطنج الحرمه وروى العصير حتى ذهب ثلثه الحرامه على نفسه ففطخ عن النار فلم يرد حتى تغش تمام الثلثين فلا بأس
قال شيخنا امام الراء المعروف بخوارزمية روح لان ما ذهب له قطع النار قبل ان يبره ذهب بخار النار
وقد ذهب بخار الذهب لانا بكل ما هم ما الما من عسر وهو ان يحل العصير في طست او انية وروى
الشافعي في متبعين من الثمانين بخمسين بخار شرية لان المقوم ذاب الثلثين ولاحق فيه من ان يذهب ثلثاه
عن النار بخمسين وبقی الی یثبت اذا اطلع العصير حتى ذهب ثلثه ففطخ عن النار وبقی ثلثه

حتى تم ذهاب الشئ من الخبز بعد ذلك محمد روح لا بأس به وعن محمد روح اذا طبخ العصير فله يد سببنا ففصل عنه اذا
برد ثم اعيد الطبخ المكان بعد ما قطع عنه افبار زمان بلقي العصير من غير ما رطله فخر فيه وان كان لا ينلى في ذلك القدر
من الزمان فلا بأس به بل يصح ان قال في الكتاب انه اذا اعيد النار بعد ما غلى وشبهه وخذت بالزبد ثلثه
بالطبخ وبقي ثلثه لا خبز فيه لان ما يطبخ بعد ثبوت حرته فلا يغيب فان شربها ولم يسكر فادبني ان لا يكره لانه لم
انحر حقيقة وذكر في الكتاب ان فباسي انحر من الاشرية لا يجد ما لم يسكره ان سبب الماء على الثلث حتى يروق الماء
حلوا الجبل شرب في قولهم فان غلى وشبهه وخذت بالزبد فان طبخنا في طنجرة بعد ما سبب عليه لانه لم يبق في
حل شرب في قول الحنفية والى يوسف روح طباخات على المشايخ وان لم يطبخنا في طنجرة بعد ما سبب عليه لانه لم يبق
المشايخ فيه على من يشيخ الامام الى بكر محمد لعقل روح انه قال لا يشترط ان يطبخنا في طنجرة وغيره من المشايخ
قال لا يشترط ذلك والافضل الصبر على ما في طنجرة ليكون قول كل المشايخ روح جعل صعب عشرة دوايق
فخصر في قدر ويطبخ حتى يذهب بالزبد فجل ما يذهب ذلك الزبد وجبه في قدر آخر وكان دور قاعك يطبخ الباقي بعد ذلك
حتى يجل قال في الكتاب يطبخ الباقي حتى يسبق ثلثه دوايق هو ثلث الباقي بعد الدورق الذي اخذ من الزبد
لان ما اخذ حصل مكان لم يكن لان الزبد ليس بعصير نصار كانه صعبه دور قاعك ما ورثه لا يغير الماء وانما العيون ان
يدسب من العيون حتى يذهب ثلثه كما لو كان اللقي تسعة دوايق عصير يطبخ حتى يذهب ثلث التسعة
ويسبق ثلثه دوايق كذلك بعضها دوايق اخر من دورق ثم يطبخ حتى يذهب ثلث الباقي وذلك خمسة وثلاثين
ويسبق دورقان وثلاث دوايق لان ما اخذ من الزبد جعل كان لم يكن فمكانه لم يصيب في القدر من العصير الا ثمانية
دوايق عصير ولو كان كذلك يطبخ حتى يذهب ثلثا ثمانية دوايق وذلك خمسة وثلاثين في دورقان وثلاثين
دوايق وان اخذ دور قاعك الزبد وذهب في غليانه دورق عصير فانه يطبخ الى ثلثه ما بقي بعد اخراج الزبد
وذلك ثلثه دوايق لان ما ذهب من الزبد يصير كان لم يكن فيبقى تسعة ويطبخ حتى يذهب ثلثه وذلك تسعة
ويسبق ثلثه وهو ثمانية لان ما ذهب بالذليلان من العصير منبر واذ من الزبد غير منبر عند ان يوسف وجرح
رجل سبب في قدره عشرة دوايق عصير وعشرين دوايق ما وادار ويطبخ ثمانية منظر المكان يسلم ان الماء يذهب
او لا يذهب يكون الماء اسرع ذهابا من العصير بان لا يذوق ويطبخ من العصير فاما كان كذلك يطبخ حتى يذهب

على الاراء اولاً ثم يذهب ثلثاً عشرة وذلك ستة وثمانون ومثل ثلثه وهو ثلثه وثلث سدس الثلث الحجة وانما
 برزت ذلك بان جعل كل عشرة دوارق من الاراء على ثلثة اسهم كما جرت الى ان يجعل عشرة دوارق مختبر على ثلثة
 اسهم كما جرت الى ثلثة وثلثين فيكون الاراء ستة اسهم ومختبر ثلثة ولكل ستة اسهم اذ وسب الاراء ولا تعد
 وسب ستة من ستة ويجعل ذلك كان لم يكن بقي الباقي من المختبر وهو ثلثة اسهم فمطخ حتى يذهب ثلثاً نصف
 وسب من الجدة مرة ستة و مرة اثنان فذهب ثمانية اسهم بقي سهم واحد وهو ستة الجدة وهو في الحاصل
 ثلثة دوارق وثلث لان المختبر صار على ثلثة اسهم كل سهم منه ثلثة دوارق فثلث وان كان المختبر دوارق
 بدويان مما يجب ان يطبخ حتى يذهب ثلثاه وذلك عشرون ومثل ثلثة وذلك عشرة لانه حتى يبقى عشرة من
 ثلثاه ما يذهب مختبر اذا كانا بدويان مما يكون ثلثة وثلث مختبر وقد كان المختبر عشرة ولم يكن الا ثلثة
 فجعل فكان محرم على ان المختبر على نوعين من الاراء وسب الاراء ويطبخ يذهب الاراء ولا منه او يذهب الاراء بدويان
 مما يفضل الجواب فخصلاً وحاصل الجواب ان الاراء حتى كان سبع دوارق ما يذهب يطبخ حتى يذهب ثلث المختبر
 بدويان مما يذهب يطبخ حتى يبقى ثلث الكل وبهذا يخرج اكثر مسائل طبع المختبر واذا طبع الرجل مختبر حتى يذهب
 ثلثه وبقية ثلثاه ثم جعل من ثلثه ثلثان جعل قبل ان يغلي ويختبر بالكل علواً وقارصاً لا بأس بذلك لان
 يطبخ وجب قبل ثلث ثلثه وان طبع بعد ما صار نحر الابل لان يطبخ وجب بعد ثلث ثلثه وان طبع بعد ثلث ثلثه
 ان يطبخ بعد ثلث ثلثه لا ينعش من الشمس هو الذي وضع في الشمس حتى يذهب ثلثاه منبس فهو بئر لثلاث
 الذي يذهب ثلثاه ما نال منه نادوا يطبخ انب حتى يسحق ثم عصره وترك حتى يشهد روى الحسن عن ابن جبير
 انه لا بأس بثلثه وقال الشيخ الامام المعروف بنحو انه زاد من ثلثه ثلثه الرزب اذ يطبخ اذ في طبعه لا بأس
 به قال ابو يوسف لا يخل شراب لثلاثة حتى يذهب ثلث الاراء الذي كان في ثلثه وعليه الفتوى
 ونحوه الخامس من ثلث النجس واختلفوا في تفسير مال الحاكم ابو محمد الكوفي هو مختبر فذهب فيه الاراء
 ثم يطبخ قبل البليان حتى يذهب ثلثاه فيكون الدواب من المختبر اقل من ثلثين يجعل شراباً دام علواً
 على يشهد وقد ثبت بالزبد يحرم فليله وكثيره وهو الجهد روى سوا قال كذا منهم النجس هو النجس في نوعين المختبر
 الاراء على ثلثه ويزك حتى يشهد ويقبل اياها من سفي كثره ما استناب ابو يوسف روى وبل يشهد ولا باءه

انما ان يطبخ اذى ملحونه بعد ما صب عليه الار قبل الفيلان ولسنة اخلفوا فيه على نحو ما ذكرنا في المثلث فان
 اعلی و شسته حل شر به الم يسكر منه فان سكر منه يجد وقال الشافعي رح يحد بتبادل نقطة منها واما الجمهور
 فهو انی من المذهب اذا صب عليه الار ويطبخ اذى ملحونه ما دام حلوا لجل شر به عند الكل وان اعلی و شسته
 وقذف بالزبد فهو والباذق سوار فی الحكم فان صب الار على ثغوره بعد ذلك وعصر واستخرج الما فله
 و شسته قال بعضهم هو كمن بنزلة الخمر فی حبس الاحكام وقال بعضهم حكمه لا يكون حكم الخمر واما المتخذ من الزبد
 شيشان يفتق و يبيد الما يفتق الزبيب ان يفتق الزبيب في الما و يثرب ايا ما حتى يستخرج الما حلوا و ما دام
 حلوا لجل شر به بلا خلاف و اذا اعلی و شسته وقذف بالزبد فحكمه عندنا حكم الباذق في حبس الاحكام واما
 ان يبيد الزبيب فهو انی من الما الزبيب يطبخ اذى ملحونه ما دام حلوا لجل شر به عند الكل و اذا اعلی و شسته وقذف
 بالزبد فحكمه حكم المثلث من لبيب في حبس الاحكام و ان يفتق الزبيب اذى ملحونه ما دام حلوا لجل شر به
 و اذا اعلی و شسته وقذف بالزبد يحرم قبله و كثير في قول محمد و الشافعي رح وهو كالصغير وقال ابو يوسف
 رح لجل شر به الم يسكر فاذا سكر يحرم القدر المسكر و ليس نه كالمصير بل ان لا يفسق شارب النقيع ولا يحد
 الم يسكر و اوى هشام عن ابي حنيفة و ابی يوسف رح ان يفتق الخمر و الزبيب اذ اعلی و شسته وقذف بالزبد
 الم يذهب ثلثا به بالطح لا لجل قال الفقيه ابو حنيفة رح يحل ان يكون في السنة و ايتان و يحل ان ياون
 فيها رواية واحدة و انما يختلف الجواب لاخلاف الموضع موضع ذكر في ظاهر الرواية اذا كان الما الذي
 النقي فيه الزبيب و الخمر قليلا و يكون في نقطة قبل الطبخ مثل نصف فاذا اطلح اذى ملحونه ليجزى بالثلث و هو
 ما ذكر في النوادر اذا كان ذلك الاكثر فيكون في اللطافة و الرقة قبل الطبخ مثل البصر و يشترط ان
 الفليس و اما المتخذ من الخمر ثلثه سكر و النقيع و يبيد فالحكم هو انی من الما الخمر و النقيع هو انی من الما البصر
 المذهب ما دام حلوا لجل شر به بلا خلاف و اذا اعلی و شسته وقذف بالزبد فحكمه عندنا حكم الباذق في حبس ما قلنا واما
 ان يبيد فهو ما الخمر و البصر المذهب يطبخ اذى ملحونه ما دام حلوا لجل شر به بلا خلاف فاذا اعلی و شسته وقذف
 بالزبد فحكمه حكم المثلث في حبس ما قلنا و على قول ابي حنيفة و ابی يوسف الاخر لجل شر به لانه اوى و النقيع
 و استمرار الطعام و ان الله و للبيب و سكر و على قول محمد و الشافعي رح لا لجل لانه مسكر ولا ينجف و ابی يوسف

روح الامارات في وردت في ابادة الشهيد فولا وفلا ذكر محمد روح في الكتاب ومن العجبة رمة الله عليه
 انه قال من شرب الماء المستد والجامة ان لا يحرم الشهيد الخمر كان في تحريمه فحين كبر الصحابة رمة الله فانه قال ان
 الشهيد يشهد بانه ولا يشرب مروة اجمع كبار الصحابة رمة على ابادة الشهيد واقاطر في شربه لا يجل الا
 وكذا انما لم يجد لهم كافر يشهدون الشهيد الخمر لئلا يفرده لاسر او العظام واما المتخذة فاما من في الخمر
 كالحمار والحمار والعائذ والحوب وحمل وشير والحفظة والذرة وما شبه ذلك ما لم يشهد لجل شربه بل
 خلاصه فاذن في الشهيد وقد تكرر ما كان عليه في قول العجبة والي يوصف روح وحلف
 انما خرون في قول محمد روح منهم من قال لجل شربه يادون اسكنهم من قال لا يجل اصلا وعلى عن العاقبة انما
 الي حبر روح انه قال وجدت رواية عن محمد روح انه قال انكره من انما اذا طمخت فيه الا شربه اذني طمخت فاذن
 بطله في وسته فيه روايتان عن العجبة والي يوصف روح في رواية لشرب الماء اذني طمخت في رواية
 لا يشرب ط ذلك فان سكر من فيه الا شربه فاسكر والعقد لسكر حرام بالاجماع واعتقدوا في وجوب الحد
 او اسكر قال العقيدة ابو جعفر روح لا يجد فهايس من اصل الخمر وهو الخمر ونسب كمال الجدة من النبي وبنو الزكاة
 وكذا ذكر الخمر انما هو من روح وقال بعضهم لجل وقيل هو قول الحسن بن زياد روح واما الابان فليس الاكل
 حلالا وبنو الزكاة كذلك في قول الي يوصف روح ومحمد ومهما امر ويكره في قول العجبة رمة الله واعتقدوا في
 كراهية قال بعضهم كره كراهية التزنية لا كراهية الخمر وذكر الخمر انما هو من روح في انما الكلام انه
 سابع كالج واما التزنية فمهم الله فالا مكره كراهية الخمر الا انه لا يجد وان زال عنه ذلك كما في
 النبي وارتفع الى راسه حتى زال عقله فحرم ذلك ولا يجد فيه فصل في حد الشرب اذا شرب فحرم
 من الخمر اسكر من الا شربه النبي ذكر انما يوجب الحد فانه لا يجد ثاؤن سوطاني ازار واحد المرأة تحب في ثيابها
 ويصرب لجل في الشرب ولسكر نعت بالشراب الخمر اذا شهد شاهدان على رجل انه شرب الخمر وراثة الخمر
 منه فان العاقبة يقبل شهادتها وسبهاها من هاية الخمر وعن كيفية الشرب وعن زمان الشرب وعن مكانه
 بسال من هاية الخمر حتى يسلم انها حقيقة فان كل سكر سبي فخر الجازاء بسال عن كيفية الشرب حتى يعلم
 انه شرب طامعا او كرا ومن زمان الشرب حتى يعلم ان الهل لم يتناول فانه لم يمتي شهر من وقت الشرب

الشرب لا يقبل شهاؤها على الشرب الا اذا اتوا به من مكان لم يبد فان منه تعاون العبد ونقصان الزاخرة لا يمنع من
 الشهادة وليال على المكان لانه في شرب في دار الحرب لا قيام عليه الحد فيستقصى القاضي في السؤال عما ذكرنا
 احتماله من ان كان غاذا جنبوا ذلك جسم القاضي حتى يبال عن العدة ولا يقنع لظاهر العدة في حد ما ويجب ان
 يظهر عدالة الشهود فاذا ظهرت عدالتهم يعقب عليه الحد اذا اتى به ويرى انهم يوجد منه فان لم يوجد وقد اتى به من
 مكان قريب لا قيام عليه الحد في قول الجنيبة والى يوسف رح لان عند ما توافم الزاخرة شرط وعند محمد رح
 بشرط اعتبار الشهادة وان اتى به من مكان لم يبد يعقب الزاخرة في تلك المسألة لا يشترط الزاخرة وآداب
 رجل وهو عاقل فقال شرب الخمر مال سكرت من الشرب لا يحد في قول الجنيبة والى يوسف رح ولا يصح
 اقراره لان عند ما وجود الزاخرة شرطا وعند محمد رحمه الله لا يشترط ولا يحد الاخرس سواء شهد عليه الشهود او شها
 هو باشارة سموعة يكون ذلك اقرارا منه في المعاملات لان الحد لا يثبت بالشبهات ويجوز الداعي ولو اقر
 المشهود عليه بشرب الخمر عتقها لينا وقال لا اعلم انما يحد لا يقبل ذلك منه لانه يقرنها بالزاخرة والذوق في كتمان
 ابتلاعه وان قال عتقها نبيه اقبل منه لان غير الخمر بسد الغليان والله يشارك الخمر في الذوق والزاخرة
 هو قوتها اكرست عليها لا يقبل منه لان الشهود وشهدوا عليه بالشرب طائفا ولم يشهدوا بذلك لا يقبل شهاؤها
 فلو قبلنا قوله لكان لكل من يشهد عليه الشهود بالشرب ان يقول كنت مكررا فيرفع الحد ولا قيام
 الحد على المريض ما لم يبرأ ويحبس الى ان يبرأ فاذا برأ قيام عليه الحد فان كان ما يوسع البر لقيام عليه الحد
 لخال على وجه لا يخاف منه التلع ولا قيام الحد على الخامل ما لم يرفع محابها ويخرج عن النفاس واذا اقر
 السكران انه سكر عن الشرب لا يصح اقراره وان كان يوجد الزاخرة الخمر لان اقرار السكران بالحد والخاصة
 له تعالى باطل وتكلم ان السكران واضح ما قبل فيه ما ذكر محمد رح في الكتاب انه اذا كان كلامه مخالفا
 يستقيم مطلقا لاجرا ولا يستقيم من السكران وبه اتفق المثلح وان كان بعض كلامه مستقيما وبعضه مخير
 فان كان بعضه مستقيما وبعضه غير مستقيم لا قيام عليه الحد لان السكر لم يتم وان كان اكثر كلامه غير مستقيم لم
 يترك محمد رح في الكتاب عن ابى يوسف رح انه قال هو سكران بتمام عليه الحد واعتبر الناس على ما كان
 في الخمر اذا كان اكثر كلامه غير مستقيم حكم بجزئه واذا شهد احد الشاهدين انه سكران من الخمر وشبه الآخر

انه سكران من السكر ومن لم يشبهه لا يقبل شهادهها ولا حد على الصبر والمخون اذا شرب الخمر او سكر اذا كان من الجن
 ان شرب في حال منزهة لا حد عليه كمن شرب في حال غافقة يجد قوم ليسر بكونه يشبه غافا فيهم فسكر لم يشرب
 بعض فشهده عليهم المشهود لا كمن لم يكن سكران بل شرب حتى يصحو ثم يقيم عليه الحد ومن لم يكن سكران لا حد
 عليه وكذا فيزاد ذكر في الكتاب رجل ممن اهل الكوفة وجب له في عتية الخمر وسواها حتى لا يوجد الغم فنجس على الشرب
 ولم يريم احد يشبهه لو نها فبراهم قد جلسوا مجلس من ليسر بها او كان يوجد مدركوة من غمر فانه فيزاد في غمهم منهم ما اذا
 الغم على الفساد وانه مصيبة لا حد فيه فيسهر وكذا المقيم اذا اضطر في انضاض تمده فيزاد في مجلسه وذلك اذا كان
 في حافة من عود الى الانظار تانيا وكذا المسلم يجب الخمر او ياكل الربوا ولا يرجع غم فانه فيزاد في مجلسه وكذا المسلم
 والاسلم فيزاد في مجلسه حتى يجد توبة وكذا المسلم اذا شتم ذميا فيزاد في مجلسه حتى يجد توبة وكذا المسلم
 المسلم الخمر او سكر من غير حرثم ارتد واليهما فانه يمسك فانه يقيم عليه الحد الا اذا وجد السرقة وجب انواع الحد الا
 الشرب لان الكفر لو كان مقار للشرب يمنع حد الشرب فاذا عثر على اولى تجلات سائر الحد ودان ان شرب
 الحد في روت لا يقيم عليه حد الشرب او سكر لا قلنا وهو سوى حد الشرب او سكران باشر سببا في روت قبل ان
 باخذ والامام لا يقيم عليه حد الا اذا اعتذرت وان باشر سببا بالحد ووفى وروته بعد ما اخذه الامام وصار يجل
 لا يملك الذباب الى دار الحرب يقيم عليه الحد والحد الشرب او سكران لا يملك الذباب الى الحرب فكان فيزاد
 الذي وقيام على الذي سائر الحد والحد الشرب او سكران في قول ابى يوسف رحمه الله وقال ابو حنيفة رحمه الله
 لا يقيم عليه حد الا اذا اعتذرت **فصل في تصرفات السكران** سكران من الخمر والاشربة المتخذة
 من الخمر والزبيب نحو نهبيذ وثلث وعبر ما عندنا من نهيذ فانه كالطلاق والطلاق والطلاق والطلاق بالدين والعنف
 وترويج الاثمة الصغيرة والابن الصغير والافرنس والاستغراض والهبية والصدقة اذا قبضها الموهوب والمصدق
 عليه وبه اخذ عامة المتابعين وقال مالك رحمه الله وهو احد قولنا في انفا في روت لا يقيم عليه حد وبه اخذ عامة
 والكر في روت ومن الى كرون احمد رحمه الله قال نهبيذ من سكران كل تصرف بعد ذلك الهزل ولا يجلطه الشبه وط
 الخاصة ما نهبيذ منه نهبيذ والسر والسر ومنه الطلاق والطلاق والطلاق والطلاق بالدين والعنف والهبية والصدقة
 والوصية وترويج الصغير والصغيرة والامارة لا تقع عند استحسانا وتقع قياسا لان الكفر وجه النفي والامانة

وإذا لم لا وجب شئ من هذا الزجر على سائر الكلف فلا يكفر إذا كان السكر من الشراب المتخذ من أصل
السكر ونسب الزيت قال السكر من المتخذ من أصل النار والجواب قلنا المشايخ فيه وهو كذا فيناهم في وجوب
السكر من هذه الشربة يقولون فيه تصرفاته فيكون زجره من قال لا يجب الحد في هذه الشربة وهو الغضبية
أو جعفر بن محمد بن الحسن بن علي بن يقطين لا ينفذ تصرفاته لأن نقاد تصرفات كان للزجر فإذا لم يجب الحد عند
زجره لا ينفذ تصرفاته وإن زال عقله بالبلع وليس الرماك لا ينفذ تصرفاته وعن أبي حنيفة وسفيان الثوري روى في ذلك
زال عقله بالبلع فطلق النكاح علم حين تناول البلع أنه ينفذ الطلاق وإن لم يكن عالما بالبلع وعن أبي يوسف ومحمد بن
الليث عن غير فضل وهو الصحيح أنه لو شرب شرابا حلو أو فاقه قد سب عقله فطلق قال محمد بن علي لا يقع حلافة عليه
اللعنة في الأكل في السكران إذا شرب طائفاً وإن شرب كره فطلق اختلاف المشايخ فيه الصحيح أنه لا يقع كما
لا يجب عليه الحد وإن لم يدر أنه يقع والصحيح هو الأول والذي ضرب على رأسه حتى زال عقله فطلق وأما من ينفذ
تصرفاته وإن زال عقله بالحمية لأنه لا يحتاج إلى إشيع الزجر فلما لا يجب عليه الحد لا ينفذ تصرفاته كما سب
المغضب فصل فيما يصير به المرء غاصبا وضامنا ثوب لرجل في بدنه تشبث به رجل فجدبه صاحب
الثوب فخرق قال محمد بن يعقوب لم تشبث بقتلته وان كان الذي جدبه لم يثبت الذي ليس له الثوب
يعني تمسك البيعة ولو خضع رجل ذراع لسان فجدب صاحب اليد به فخرق سنان ذلك الرجل وذوب
ثم ذراع منه أفدية لسانه يدور ويضرب الناس الشئ ذراعاً هذا ولو جلس رجل على ثوب رجل به صاحب
الثوب لا يعلم به فقام صاحب الثوب فاشتد الثوب من جلوس الجالس كان على الجالس نصف ثمان الشئ
وعن محمد بن في رواية يعقوب بن يعقوب الشئ والأعما وعلى ظاهر الرواية وعن أبي يوسف روى في رواية يعقوب بن
يعقوب الشئ رجلان وضع كل واحد منهما جرة في الطريق فتدحرجت أحدهما على الأخرى فأكسرتا جميعاً قال
يترنم كل واحد منهما جرة عما به وعن محمد بن علي وضع جرة في الطريق فهازيت أو سرت فيها شئ ورجل
آخر وضع جرة أخرى في الطريق فتدحرجت أحدهما فأكسرتا جميعاً قال نعم صاحب الجرة
العامنة التي لم تدحرجت بتدحرجة التي تدحرجت مثل ما كان فيها من الزيت لأنها بغير تدحرجت وضع في الطريق
فما يطلب به يعقوب قال التي تدحرجت فأنها حين زالت عن موضعها فقد خرج صاحبها عن المكان فرجل سيف

يدورهم من غير ان يمشوا في حرامهم فيروا حلاله كان الذي ورثه الله من نعمه ما سبوا من اعدائهم
 بجارية منه وان لم يمتد رجل غصب من رجل مبيدة وادعوا له من حيث يبتغيه فحلفت وجاهد عليها فخرجت
 فخرج الوديعه لصاحب الوديعه فخرج منسوب لنا مصب عليه ضمان البقيصة التي غصب رجل جارا الى غير
 انسان وصحب فيها ثلثه نصار والخمر خلاصها لثلاثين قال لصاحب الخمر ان ياخذ نصف الخمر وعن الى ان
 مع رجل غصب خمره جملها في جبة وصحب فيها خلاص من عند من حرمها والخمر خلاصا يكون الخمر للناصب
 وقال الفقيه ابو الليث مع قبل بان الخمر يكون بينهما على قدر غلبها لانه ما ركا منها خلاصا غلبا قال
 ماخذ من الخمر غير غصب في يد الناصب قال ابو بكر البجلي مع الخمر يكون للناصب ولو ان رجلا اراد ان يبيع
 غير نفسه ماخذ باخر فخل في يده كان الخمر لآخر رجل قد على ظهره وانه رجل ولم يجر كما ولم يجر لها من
 من جارا رجل آخر وعقر الدابة فالغلمان على الذي عقره من الذي ركب اذ لم يملك من ركوبه وان كان
 له ركب الدابة بمجدها ومنهما من صاحبها قبل ان يعقر ولم يجر كما في آخر وعقرها فلصاحب الدابة ان
 يعقرها بها ما رواه اذ اوصل رجل دار انسان واخذ منها ما وجدته من انسان وان لم يجد فلا ضمان عليه
 ان يملك بعقار او يورثه من الدار وان اخذ المثل من ميت ودخل الى ميت آخر من تلك الدار او
 من الدار وصاحب الدار مع خلاصه ليسكن في تلك الدار فملك المثل في القياس يكون ضمانا في
 الاستحسان الخان في الموضع في الخمر مثل الاول لا يضمن رجل نام على خرش انسان او جلس على بساط
 انسان لا يكون غاصبا لان في قول الجعفي مع غصب المثل لا يتحقق بدون النقل والنحو بل فلا يضمن اذ لم
 يملك بعقار وكذلك رجل سباج ارض انسان بحظيرة قراره سباج ارض حفظه ففسدها وداسها فنها
 لا جرم ان يرفنها حتى يعيد الاخر فملك الحظيرة في موضعها لا يضمن الا جرمه لم يجر لها من مكانه وذكر ان اطلق مع
 رجل ركب دابة رجل فمروا به ثم نزل فمات قال يضمن في رواية وعنه انه يضمن الاصل وعن ابى يوسف مع انه
 لا يضمن قال انما اطلق مع مجبر ان على قول الجعفي مع لا يضمن حتى يحول عن مرقها رجل غصب حولا ما
 ريس ليس انه قال الفقيه ابو بكر البجلي مع التمسك انما يضمن في الحول والغصان الام لان ملك الولد او صاحب
 لعقمان الام وان لم يفعل الناصب في الام ملكا جعل ترصوف عظم انسان مبيدا قال ابو الفرج مع وان لم

وان لم يفتش من قيمته انهم شيئا كان على الواجب من ان يفتش كان لالالك الحجار ان شاء الله تعالى
انهم يفتشون للناصب ان شاء الله تعالى سورة وقد رقتان الغنم من جهة الصوف رجل حمل على ظهره
انسان بغير اذنه حتى تورم ظهر الدابة فتقها صاحبها قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى انما على الانسان على واحد
وان يفتش فالتحان من الشئ فلهذا لك والتحان من الورم فغير الناصب كذا اذا ماتت وان اختلفا فالتقول
قول الذي استعمل الدابة من يمينه ان سلفه يرى عن فم الدابة ولا يبرأ من فم الدابة فم انسان رجل صلى نورا
فانسوة بين يديه فجاد رجل من بين يديه ان وفوه حيث يناله فسرق لم يفتش والتحان اكثر من ذلك فمن جعل
بعث رجلا الى سبيته لباقي بها فركب الاسود دابة الا امر فطلب الدابة قال الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله تعالى التحان سبيها
انما حان ان يفعل في ما مثل هذا الا يفتش وان لم يكن ضمن رجل وجد في مرق ثوبين فساها الى رجله يطبق انها
لاهل قرية فاذا بها بغير اهل قرية فاراد ان يربطها فدخل احداهما المرابط وهرب الاخر فنبه فلم يفتش به قال شيخنا
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لم يقدر على ان يشهد على نفسه انه اخذها ليردها على صاحبها لا يفتش الا ان يكون
يسته عند الاخذ انه يمينه عن صاحبها فغيره اذا كان في الليل فالتحان ذلك في النهار التحان النور لغير اهل
قرية كان حكمه الحكم ان ترك الاستها من القدرة على انه ياخذ ليرده على صاحبها فمن وان يخرج عن الاستها كان
سنة واد التحان النور لاهل القرية فاخرجه من زوجه وساقه فمن لان ما يكون لاهل القرية لا يكون حكمه الحكم في
النهار وانما يكون حكمه الحكم في الليل اما في النهار فحكمه الحكم فبعض الشاهد اولم يشهد قال ومقدار ما يخرج من
لا يكون مضمونا عليه وان ساقه ما واد ذلك فبعض السوق يصير مضمونا عليه الا اذا ساقها الى موضعين يمين
رجل وجب جارية له الى الفخاس لمسيبها فبنتها امرأة الفخاس الى عاقبة لها فبنت قال الشيخ الامام ابو بكر البلخي رحمه الله
الضمان يكون على امرأة الفخاس لا غير في قول الجنيبة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله صاحب الجارية بالجار
ان شار من الفخاس وان شار من امرأته لان الفخاس اجبر مشترك ومن غير الجنيبة رحمه الله ان اجبر مشترك لا يصير
ضامنا لا لعنت في يده بغير فلهذا وعده صاحب رحمه الله يكون ضامنا رجل قلع اذن من ارض رجل ونحوها في ناحية اخرى
في تلك الارض قال الشيخ الامام ابو نصر رحمه الله بشر يكون للناظر وعليه قيمة السارق لالالك يوم قلع والتحان قلع
البشر بغير الارض كان لصاحب الارض ان يلعق قيمة البقرة للناصب فبنته لليس لها قرعة رجل وطلعت امرأة

[illegible]

ولم يدن منه لا يضمن وان لم يكن المالك حاضرا وعلى من اذا سقط شي من انسان فراه رجل ودوش رجل في
غيره وفيه بمن جاهد فاصابته شمس فذهب اختلافه في ذكر شمس الائمة اسر خفي روح انه لا يضمن رجل قال في غيره
كل هذا الاطعام فانه طيب فاكل فاذا هو مسموم فأت لا يضمن كما لو قال في غيره اسك هذا الطريق فانه آمن
فسلك فافاخه فانه المصوم لا يضمن رجل اقام لهينة على رجل انه يخطب هذه الجارية اليوم واقام رجل
آخر لهينة انه يخطبها مني منذ شهر قال محمد في قياس قول البخاري روح هي الذي اقام لهينة على الوقت
الاخر ويضمن الدعي عليه قيمتها الاول وفي قياس قول البيهقي روح هي الذي اقام لهينة على الوقت الاول
ولا يضمن الاخر شي ما رجل عليه عشرة دراهم لرجل فاوفاه فوجد القابض اثني عشر ذكر في النوازل ان على قول
البخاري دلي الوصف الزيادة امانة اذا ملك لا يبره عما بنا وعلى قول محمد وزفر روح تكون بضوئه وهو القابض
فلان القابض من منها درهمين لبر وها على صاحبها قبلها في الطريق قالوا ان الدون يشارك القابض في
فيكون له سهمين الباقي وذلك درهم وثلاث دراهم لان كل درهم من المقبوض سهم للدافع وخمس سهم للقابض
رجل دفع الدراهم الى تاجر فبقيت ففهم الدراهم وكسر قالوا يكون ضمانا الا اذا قال لا المالك انخر ونذا اذا كان
الكسر لا يبر روح وروح الصالح ونقص بالكسر رجل ائلف على رجل احد مصرعي باب واحد ورجي نصف او ملكان
المالك ان يسلم اليه المصراع الاخر ويضمن قيمتها رجل اخذ من ارض نهران تريا قالوا النهران لذلك التراب شيئا
ذلك الموضع يضمن قيمة التراب سواء تكل به لنقصان بالارض ولم يكن وان لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع
ايضا فان نقصت به الارض ضمن النقصان والا فلا ولا يومر بالكس وقال لبعضهم في مذهبنا ان الراعي اذا خاف
شاة انه يجاهد في الاصل انه يضمن قيمتها يوم الذبح وقال شيخ الامام الزاهد المعروف بخواجه زاد روح انما يضمن
اذا ذبح شاة يبرجى حيوتها وادب اشار في الكتاب فانه قال وخاف الراعي على شاة ولم يقبل يقيم بموتها ولا يبرجى
حيوتها ما اذا يقبل بموتها ولا يبرجى حيوتها لا يضمن لانه مأمور من المالك بحفظها وبها في هذه الحالة فحفظه بغيره
فانصاب اذا ذبح رجل شاة وضمها بخارج نهران وبها لا يضمن ولو مر رجل في ساطع غيره وقد انشرفت بيته
المالك فله بها يكون ضمانا لانه غير مأمور بحفظها وذكر في النوازل شاة لانسان تحفظت وحفظ عليها الموت فبها
انسان كالموت لا يضمن ضمانا لانه مأمور ولا ذبح وهو كما لو قدم شاة لا تخشى وربها اجلها للذبح في اخر

[illegible]

وروستبه انانم ثم نام واعاده الى صبيحة لا يبرأ في قول ابى يوسف روح و يبرأ في قول زفر بن و در رفع القطة و
 ثوب فلبسها عند غيبة المالك ثم اعادها الى مكانه فهو على هذا الخلاف ايضاً هذا الوبس متوا فاما اذا كان
 قليلاً فوضه على عاتقه ثم اعاده الى موضعه لا يمس في قولهم وكذا الخاقم اذا دخل في خضرة يكون مستملاً لا يمس
 ضامناً البسرى واليمن فيه سواء فان ادخله في صبيحة اخرى لا يكون ضامناً وان ادخله على خاتم في خضرة فهو
 باق على ما كان معروفاً فلبس خاتمين للتسترين يكون ضامناً والا فلا وقله سيف ثم نزع واعاده ضمن
 عند ابى يوسف روح وكذا لو كان متعلقاً سيف فقله بهذا السيف وان كان متعلقاً بسيفين فقله بهذا السيف
 ثم اعاده لا يكون ضامناً وعن محمد روح في المستتي اذا اخذ رجل خاتماً من ميسن ثم اودرهما من كيسه وضمهما
 ثم اعاده الى مكانه وهو نام او لم يمس حتى خستبه من قومه ثم نام فموتة اخرى فاعاده الى موضعه ان اعادني
 مجلسه ذلك استخف ان لا يضمنه والضمنه وكذا لو اعاد الخاقم الى صبيحة اخرى ولم يذكر في هذه المسائل قول
 الخبيفة روح قالوا الصحيح من مذهبه انه لا يضمن الابا تجولي وذكر في جميع التقاريق اذا نزع من صبيحة ثم خاتماً ثم
 اعاده فيها عند ابى يوسف روح يقبر الموتة الاولى وعند محمد روح يعبر الجالس تحتها ساكران لا يقبل برؤوسهم
 وفي قربة في الطريق فاخذ رجل ثوباً لمخيطه لا يضمن وان اخذ الثوب من تحت راسه واخذ خاتماً من يده او
 من وسطه او درهما من كفه لمخيطه لانه خاتم ضائع ضمن لان المال كان مخفواً لئلا يصاحبه سلطان الجار اذا
 المروى بحبس شهر او ضرب لا يتلف مضمونه يدرغ اليه الودوية قدره ضمن وان خرقه بلف عضو لا يضمن ولو
 سعى جل الى سلطان فحالم وقال له ان ضاوان ما لا كثير او انه وجد مالا او صاحب ميراثا وقال عند مال
 فان الغائب او انه يريد الفجر رالي فان كان سلطان يضمن ان يخذ المال بهذه الاسباب كان ذلك مستباحاً
 للثمان اذا كان كاذباً فيما قال وان كان صادقاً فيما قال الا انه لا يكون مظلوماً ولا حاسباً في ذلك فله ان كان
 قال انه ضربني او غفلني او موكاذب في ذلك كان ضامناً رجل تكل برجل وخاصة فمقط من المتعلق بشئ وضاع
 فانه يضمن المتعلق قال فخر الله تعالى عنه وسببني ان يكون الجواب على التفصيل ان سقط القرب من صاحب المال
 وصاحب المال يراه ويمكنه ان يخذ ما يكون ضامناً رجل اخذ عرجاً من فراء انسان واسترعى من بدو حتى يهرب
 العرج فانه يهرج الحكام الجارية والذين المال الذي على الله يكون رجل خرق صك رجل او فسر حياءه نكاحاً فجاوب

[illegible]

فان كان الثوب قد انتقص بالقيض لغيره الذي كلف له ثمنه ووفيه قال ارض المدة عنه وعندني في هذا ان كان من غير خصال
وان خيرا فليس لصاحب الثوب ان يبيع ويأخذ ثوبه بحال اراد ان يبيع بحاله في شهر كسرى في فيه الجدة كما كان
في اشتاء فربما يبيع او داخل في الشهر وسائر احوال عقبة فستعقبه بغيره بثلث ما عليه قال الشيخ الامام ابو القاسم
رجع المكان انما يسلكون النهير في مثل هذا الوقت لا يضمن الجاهل رجل بني حاطط في ارض فغصب من ثوبه
الارض قال ليعقبه الربك البلي ربح الحاطط لصاحب الارض لا يسيل للباني عليه لانه لو لم يفتن الحاطط بغيره
كما كان وبكاه قال ابو القاسم ربح وعن غيره رجل بني حاطط في كرم رجل بغير امر صاحب الكرم فان لم يكن
للمراب قيمة فان الحاطط يكون لصاحب الكرم ويكون الباني منبر عابله وان كان للمراب قيمة فان الحاطط يكون لصاحب
وعليه قيمة الثوب وعن محمد ربح رجل دم لاخر بناءه بينا وقيمة البناء سوى ارضه مائة درهم وقيمة ارضه مائة درهم
مائة درهم وقيمة الثوب المهدوم ثلثون درهما قال صاحب البناء الجاهل ان شاء فغصب مائة درهم والبيع ثوبه المهدوم
للها وم وان شاء فغصبه بيمين درهما ويسير للها وم من ثوبه بشي وعن ابي مقاتل ربح رجل رجل حاطط رجل قال تعجب
الى الحاطط مينا فان كانت قيمة الحاطط مائة درهم وقيمة ثوبه عشرة لغيره لغيره تسعين درهما والبيع لصاحب الحاطط ولو
قال صاحب الحاطط لا يريد اخذ ثوب الحاطط وادفعه الى الهادم كان له ذلك فيغصب مائة درهم رجل غصب مائة درهم
ادخلها في بناء فانه يملكها وعلية قيمتها فان كانت قيمة الساتر والبناء سواء فان اصطلح على شي جاز فان
يبيع البناء عليها ويقيم الثمن بينهما على قدر ما لها وكذا المروء اذا حاطط حطه او دونه لشعير رجل وغاب المروء
كان الجواب كذلك وكذا لو هبت الريح ثوبان والوقت في صبيح اخر حتى النصف وقيمة الثوب والبيع سواء وكذا
الده جاز اذا ابتعت لؤلؤة وقيمتها سواء وان كانت قيمة اللؤلؤة اكثر كان لصاحب اللؤلؤة ان يملك الده جاز
بقيتها ولو اراد صاحب الده جاز ان يعطى قيمة اللؤلؤة شيئا يسير كان له ذلك وكذا البعير اذا ابتاع لؤلؤة بغير
اللؤلؤة اكثر كان لصاحب اللؤلؤة ان يرفع اليه قيمة البعير فان كان من اللؤلؤة شيئا يسير فلا شيء عليه من البيع
وكذا لو دخلت دابة رجل راسها في قدر رجل ولا يمكن الاخراج الا بكسر كان لصاحب الدابة ان يملك القدر
بقية ونظائر كثيرة لصاحب اكثر الا ان يملك الاخر بقية فان كان قيمتها على السواء يباع عليها وبقية
المرء وعن ابو يوسف ربح لؤلؤة وقيمة قس رجل الجاهل في قلب المرء من ضره لا قيمة له فترضى ببيعها

الاول قال اول وان لم يكن في قلبه ضرر امرته بقلبه وقال يستدبره بقلبه الذي يطلب اللزوة رجل غصب
وشد يد العبد فخل العبد به وقت نفسه ضمن العاصمته العبد كما لو قتل غير العبد عند العاصمته لانه ان يضرب العاصم
رجل غصب عبيته فوجبا المالك في ماله الحرام المالك لا يسترد دمه العاصم لکن يوجب بامنه الى ساحل وكما
الرجل او غصب وابنه فوجبا المالك مع العاصم في المنازعة فان المالك لا يسترد دمه ولكن لو اضر
الانسان رجل غصبه او اصابته عينه عن العاصم فاسترد المالك ضمن العاصم ارض العين ثم يخل
البياض عن المالك كان للعاصم ان يسترد من المالك ما ضمن من ارض العين رجل غصبه اثارا ما اضر
او نحو ذلك ضمن العاصم فانما يقوم العبد فاضا او قارنا ويقوم غير فاضا او غير قارنا فيضمن العاصم
فصل ما بين رجل غصب من رجل عبيته او دابة عاب الموصوفه فطلب العاصم من العاصم ان يعقل منه
عاصم او ياذن له بالاتفاق يرجع بذلك على المالك لا يحجب العاصم الى ذلك فيتركه عند العاصم
يكون على العاصم ولو ضمن العاصم بالاتفاق على المصنف منه لا يجب على المصنف منه شيئا وان راى العاصم
المصنف في ان يبيع العبد او الدابة بان كان العاصم مخوفا وليست له صاحب الدابة فعل ذلك
رجل صرح عبيته وزوج بها الى موضع لا يعرف قال مخوف بحبس الرجل حتى ياتي ما اوصيتم بها قد ماتت
ورفع الدراهم الى صاحبها وامره بان يفتد بها فهاك في يده ملك من مال الديون على حاله وروى الدراهم
الى صاحب الدين ولم يفعل شيئا ثم ان الطالب دفع الدراهم الى الديون ليقتد بها فهاك في يده ملك من
مال الطالب كما لو دفعها الطالب الى اجنبى لم يفتد رجل دفع الى رجل عشرة دراهم فقال ثلثه منها ملكك والثلث
سلبها الى فلان وفلان فهاك العشرة في يده ضمن الثلثه لانهما مقصود في حصة فاسد والباقي امانة في
يده وعن مخدوع رجل دفع الى آخه عشرة دراهم خمسة منها هبته لخمسة منها ودية عنه فاستهلك الاخير
منها خمسة هلك الخمسة الباقية قال على العاقب سبعة دراهم ونصف لان الخمسة المرصدة مقصودة عليه والخمسة
التي استهلكها لم تكن من المقصودة بل من الامانة فلهذا اقيم سبعة ونصف فارجع عليه درهم لرجل
عده في الديون الى الطالب درهمين او ورها فقال حد درهمك منها فضاء الدرهمان قبل ان يدين وزعموا قالوا
هاك من مال الديون رجل كس درهم رجل فوجده داخله فاسد او كسر حوز رجل فوجده داخله فاسد اقالوا

فانما لا يضمن شيئا رجل غضب من رجل ودرهم ودرهم في بلدة فطالبه المالك في بلدة اخرى كان عليه
 وليس للمالك ان يطالبه بالقيمة وان اختلف السعر ورجل غضب عينا فطالبه الموصوب في بلدة اخرى فمخوف
 في يد الناصب فان كانت القيمة في هذا المكان مثل القيمة في مكان الغضب وكره خلاف ذلك ان باخذ الناصب
 ليس له ان يطالبه بالقيمة وان كان السعر في هذا المكان اقل من السعر في مكان الغضب كان المالك بالخيار
 ان شاء اخذ القيمة على سعر مكان الغضب وان شاء انتظر حتى ياخذ الغضب في بلدة الغضب ولو ان المالك
 وجد الناصب في بلدة الغضب وقد انفق سعر العين فانه ياخذ العين وليس له ان يطالبه بقيمة ثوب
 ولو كان العين لمغضوب قد ملك وهو من ذوات الامثال فان كان السعر في المكان الذي التقيا مثل السعر
 في مكان الغضب او اكثر فانه يبرأ بالمثل وان كان السعر في هذا المكان اقل فالمالك بالخيار ان شاء اخذ
 العين في مكان الغضب لغضب وان شاء انتظر ولو كانت القيمة في مكان المغمومة اكثر من قيمة الناصب
 ان شاء اعطاه مثله في مكان المغمومة وان شاء اعطاه قيمة حيث غضب الا ان يرضى المغموم بآثاره وان كان
 القيمة في المكانين سواء كان المغموم منه ان يطالبه بالمثل وعن ابى يوسف رجوع رجل غضب من رجل خبطة
 بكمه وحملها الى بغداد فالى عليه فتمها بكمه ورجل غضب غلاما بكمه فخار به الى بغداد وقال ان كان مساجه من ابي كنه
 عليه قيمة وان كان من غير اهل مكة اخذ غلامه ولو ان رجلا حمل رجلا الى بعض البلاد وكرها كان على الحامل كراؤه
 الموضع الذي حمله منه الناصب او ان القيمة لمغضوب تهلك فالى المالك ان يقبل قال ابو نصر رجوع
 الى القاضي حتى يامر بالقبول وقال نصير رجوعا فوالقبولون في الغضب والودية اذا وضع بين يد المالك
 وفي الدين لا يبرأ حتى يرضى في يده او في حجره فان رماه هتد برى ولو لم يعلم صاحب الثوب انه ثوبه فمأ
 ثم جاز آخر فرفسه قال ابو بكر رجوعا فان لا يبرأ لانه رجلا يقع عند صاحب الثوب انه ودية ولم يعلم انه ثوبه
 للمغضوب انه يبرأ لانه ودية عين ماله فان الناصب لو اعطى المغموم منه برى من الضمان وان كان لا يعلم ذلك
 وضع عين الغضب والودية بين يدي المالك يبرأ من الضمان ولو كان المغموم تهلكا فانه القيمة فاقبل ولم يرض
 الامر الى القاضي ووضع القيمة بين يدي المالك لا يبرأ وان وضع في يد المالك وفي حجره يبرأ من الضمان ولو
 وضع للغضب والودية بين يدي المالك برى فان غضب من جسي شيئا ثم دفعه اليه فاما كان الجسي من اهل

الحصص المرد عليه والا فلا ويكون منزلة ما لو في سبع من ظهره ان العير ثم اعاده الى ظهره انه لا يصح فالحال ان كان
سنتك نسبت حتى ممن العيرة مدخ العيرة الى مبي السكان السرا وواقي التجار تصح بربى وان لم يكن ما دونها
لا يبر ان صاحب من الضمان لان من في التينة يتبين مسننك وجعل غصب ثوبا او دابة او دارهم وهي تامة بحسب
قارر مساهم ولا يصير الموصوف المنة في يده وكذا اذا اطلق من ذلك كسيرة صاحب من الضمان سواء كان تاما او
سنتك المكان مستهلكا هو ابراع الدين الكا تاما هو ابراع صان النصب فصيح ولا يصير العين المنة عند صاحب
رجل ابتاع درة رجل ومات فان تركه الا ليطلى السمان من تركته وان لم يدع الا لا يشي بطله بجلاته ما اذا
مات الخاطي وان يطمها ولد هي نصيبه ما يستحق بطلها لان في ذلك صيانة الا وحى عن المالك يجوز بطلها
المسئلة الى ولي ولا يطلع درة غيره وهو يطم فيمنها لا يستحق ان يخرج منه تجرة القرع او ابرقت في
لك رجل فصادت في حب رجل آخر وطعم القرع فتد راح اجه من غير كسيرة الحب هي منزلة الله لود او ابركتها
وجاءت بطل الى اكثر الامين فيقال لصاحب الاكثر ان سكت عطيت الآخر فبذل ما يصير لك فان الى يبيع
عليها على نحو ما قلنا يكون الزمن سبها وكذا الجواس في الترتبة او ادا غلت في قارورة رجل ولوا رجل على الترتبة
غيره في قارورة رجل آخر وقدر ارجاها ان الذي فعل ذلك يضمن لصاحب الترتبة قيمة الترتبة ولصاحب الترتبة
قيمة القارورة والقيمة القارورة والالتزبة مكانا بالضمان ولو اخطأ نورة رجل في قعر فبعض احد يبيع على الخط
ولا يصير كل واحد منها القيمة مختلطة لان هذا الفصل حصل لا بفعل مسد بل بسد بها الحجاب الضمان عليه او
من الآخر ولو ادعى رجلا خبيلا ما وقع الموضع في سبيته فظلم لم يقدر على ارجاء الا لتبلغ الباب مله ان يطلع
ما يخصه في قبلة نصيبه يوم ما يحصل لبال لا يكون ارجاء الا بطلع الناس الى قمار تلع ما به وخصه في سبيته
صاحبه قال لو تسام وبسبى ان يكون في الحواس بما ادعى ان ضمان لميت باخر الخصم ايسر اكثر من قبلة الخصم
اما اذا كانت قبلة الخصم اكثر من ضمان الذي به غل في سبيته والى الموضع نفع الساب ما به يوم صاحب
يصيل ان يبرض ضمان لميت الى الموضع ويخرج الخصم في الموضع ايسر ايسر في سبيته ولو تسام
الموضع من غير سبيته او دخل بها ايسر ما به يقيم اساطير في سبيته ان امكان ارجاء الخصم ما به ورجو
ما نحوه واحدا بار بار ادا فدا للفرع من صاحب سبيته ولو كان مكان الخصم ما به ادا فدا ما كان مرقع الساب

فاما كذلك ان كان لصاحب الحمار والبغل ان يطلع الباب ويلتزم فثمان نقصان ليست بمبطل
 الى صاحبها ويستحق الضرر عن ما يتسبب بالباب الثمان نقصان نصا لبطون القصاره على جبل فالقيمة الزبح
 في اجابة مبلغ وتسبع القيمة ذكرنا اني روح ان ليس على نقصان ولا على زبح التوبشتر لاجل الصنع ولكن ياب التوب
 ينقص بصباح القيمة صنفه وصاحب التوب بغير توبه رجل فزبح ثمان نظلا فصاحبها بالخيار ان شاء ترك
 ان يروح عليه وضمنه قيمتها وان شاء خسر المذبح وضمنه نقصان وكذا اذا سلمها وجعلها عضوا وعضوا وعن نقصان
 الى جعفر روح انه اذا اخذها ليس له ان يضمنه نقصان والعمى على خلاص الرواية ولو قطع يد حمار او بغل او قطع رجل
 فصاحبها بالخيار ان شاء ضمنه القيمة ومنه اليه الدابة وان شاء سلمها ولا يرجع على الناصب شي بخلاف ما كان
 المنصوب عبدا او جارية فتقطع يدها او رجلها كان لصاحبها ان يضمن الناصب قيمتها ويدفع اليه المنصوب ان شاء
 ضمنه نقصان وبأخذ المقتطوع لان الآدمي يقطع اليد والرجل لا يصير تهلكا من كل وجه اما ان يقطع اليد
 والرجل يصير تهلكا فلهذا كان له الخيار في الآدمي ان شاء ضمنه نقصان وان شاء ضمنه جميع القيمة كما هو حق
 قوله فزبح ان خرقا فاشعه اذا كانت الدابة مالا لكل كالحمار والبغل فان كانت مالا لكل كالشاة والنحو
 في خلاص الرواية هذا الاول سوالا لك ان يضمنه جميع القيمة وليس له ان يضمنه نقصان فميك الدابة وهكذا ذكر
 الامة لسرخي روح وكذا اذا فزبح شاة فصاحبها ان يبيع المذبح وضمنه قيمتها وان شاء المذبح ولا يشترط ولو
 فزبح حمار غيره ليس له ان يضمنه نقصان في قول جميعه روح لكن يضمنه جميع القيمة وعلى قول محمد روح ان فزبح
 حمار غيره فلما لك ان ميك الحمار ويضمنه نقصان وان شاء ضمنه كل القيمة ولا ميك المذبح وان قاله
 له ان يضمنه نقصان وقال محمد روح ان كان له قيمة له قطع اليد والرجل فان شاء ضمنه جميع القيمة وان شاء
 اسك الدابة وضمنه نقصان والاعتماد على قول الجنيحة روح ولو تقاضى حمار قال الجنيحة روح ان شاء سلم
 ضمن جميع القيمة وليس له ان ميك الجنيحة ويضمنه نقصان وي سلم الجنيحة المبياع وفي عين وجب الفصل
 او الخش والميل به كالنيران ربع القيمة والبقرة الخناث يعمل بها فلهذا لو قطع رجل حمار او دبه ثم ذبح صاحب
 لا يشترط لصاحبه على الصالح في قول الجنيحة روح وعن ابى يوسف روح في المستحق اذا قتل انسان ذبا ملكا
 او سدا ملكا كالانثين شيئا بخلاف الفرو لان الفرو يخنس ليست ويخدم رجل غصب مصحفا لقطعة فلو

زيادة نصيب الجواران شارة اعطاء ما زادوا فيه وان شاربهم فحينئذ يرفعون على رؤسهم
مع صاحبه باحد النبرتين رجل الغضب اوصافه ما حفظه ثم متصاقل ان ميت قال محمد بن ان شاربهم
الامر من زكيا حتى ثبت ثم يترى للنائب اقل زركم وان شاربهم اعطاء ما زادوا فيه يقوم الامر من زكيا
ويعوم وليس فيها البذر فاعطاء فصل ما بينهما رجل الغضب عدا اقية ثمانية حصاه فسرنا وصا بساكو
لعب درهم قال صاحبها ان شاربهم خمسة حصاه في يوم حصاه ودرع اليه السلام وان شاربهم هذا السلام
ولا يسترى ولا عليه رجلا من حشد جاسون في ربح الاخر ربح ومن ما عطفه ما بالغيب ممن ند اوزيته في
سوق في ذلك قال صاحب السوق يغيب لصاحب الزيت او يمس مثل بزيته او يمس لان صاحب السوق
يستهلك ممن ند اوزيته ولم يستهلك صاحب الزيت من ذلك لان ند اوزيته في السوق دابة رجل
مرطبة سدودة والباب مغلقة في افسان وحل الدابة ثم جاء آخر وفتح الباب مدست الدابة قال
رجل الضمان على الذي فتح الباب وكل لك النعم ولو ان رجلا خدعك ملكك الا في وقتك واغلق عليه الباب على
رجل قبته وفتح الباب مدست الملك قال لا ضمان على الذي فتح الباب وحل قبته لان بني ادم لهم غيرة
في الدواب فهو الصاعل والهمية ليس لها غيرة فالحال الملك وذهب النمل لا يؤمن ان يلقى نفسه في الشر وهو
ذلك قال هرمان له دابة لا يفعل واما حوشية ربح يقول لا يمين في الباطن ايم رجل الغضب من آخر كذا
ثم وعد الى المنصور ربح وقال المنصور ربح الحقة الى صاحب ثم علم انها كانت حنطة قال المنصور ربح ان عليك الدفين وكذا اودع
من ارام وحسن الى المنصور ربح قال الفجر في صحبة ثم علم به وكذا اودع دابة ثم مات المنصور ربح حمار وادته وستره من
العاصب دابة بكرها ما عار بانها صاب الما عطف تحت ربح العاصب عن صانها ارض بين رجلين ربح عدا حمارها
فغيره انشراك قال محمد بن السنان الرزاع من ضبان رجل الغضب الذي لم يزرع الذي اربح نصف بذر
او يكون الرزاع بينهما نصفين جاز وان ربحا بلك ولم يمت الرزاع بسد لم يجر والكان قد ثبت ما رزاع
لم يزرع ان يطلع الرزاع فان الاربعة تقسم بينهما نصفين ما صاب الذي لم يزرع من الارض يطلع ما فيه من الرزاع
ويمن الذي ورع له ما وحل ارضه من نقصان القطع وحل اصناف رجلا غنى نصفه عنه فورا فاقا ربح صاحب
است نصيب عاصب قال ان الغرضه عاصب الاربعة يمس عليه عثمان وان اخرجته عن الدية صح رجل نصيب

انما يفتقره فمضيا ولم يخطئه قال التوسيف مع صاحب الثوب بالجار ان شاء الله قيمة وترك الثوب عليه وان شاء
 اخذ الثوب اخذ منه نقصان الثوب جل نصيبه افاق من الناصب ولم يكن ان قبل ذلك قط فزاد على الناصب
 من سيرة ثلثة ايام فاجعل على المولى ولا يرجع به على الناصب لكنه يرجع على الناصب بالنقص الا ان من قيمته
 قال لا ترى ان المولى لو ربحه فزاد كان على الناصب نقصان الا باق رجل خفض جاريته ونصيبها واختلفا
 في القيمة فقال صاحبها كانت قيمتها الفين وقال الناصب قيمتها الف حلف على ذلك فقضوا القاضي على الناصب
 بالف لا ليل للناصب ان يستجدها ولا يطأها ولا يسلمها الا ان يعطيه قيمتها فان اعطى الناصب
 القضاء بالقيمة الناصبة يجوز عمقه وعليه تمام القيمة كما لو اعطى في الشراء الفاصد ولو ادعى رجل على رجل
 انه سب له بده الجارية وانه قبضها منه واقام على ذلك شهو وزاد فقضوا القاضي بها لا ليل ان يطأها ولا يستجدها
 ولو ان رجلا استنوع جاريته فحج المودع ثم اياه بجارية اخرى وقال بده اسك التي استنوعت منها فزاد
 الامر الى القاضي فان اخذ رب الودعية بده الامة بكل واحد منهما على التي اخذها ولو لم ياخذ كان على دعواه
 رجل غضب من رجل جاريته ونصيبها فاقام المنصوب بيته اذ غضبه جاريته له ولم يذكر واصفة الجارية ولا غيرها
 قال في الكافي حتى يحى يا ويرى على صاحبها وقال ابو بكر البلخي مع تأويل السئلة ان الشهود وشهدوا
 اقرار الناصب بذلك لان الاقرار انما ثبت لمبيته كالاقرار مساوية ماما الشهادة على فعل النصب لا قبل مع
 جهالة المنصوب لان لم يتم اثبات الملك للمدعى في المنصوب ولا وجه للقضاء في الجهرى وكذا لا بد من الاشارة
 ما هو لهم بالدعوى في الشهادة وقال شيخ الامام الزاهد شمس الامة سخرى مع الاصح ان بده الدعوى والشهادة
 صحيحان لمكان الضرورة فان الناصب يكون مستأعنا عنها المنصوب ما دونه والشهود على النصب فاما القبول
 على اوصاف المنصوب انما يتأتى منهم مساوية فعل النصب فاعتبرا بعلوم اوصاف المنصوب لمكان الضرورة فثبتت
 بشهادتهم فعل النصب على مبرال منقول ومعتبر بثبوت ذلك سببته كالشهرت بقراره فحس حتى يحى يا ويرى
 صاحبها فان قال الناصب كانت الجارية او بنتها ولا تستر عليها فان القاضي لا ليل بالنقصان بالقيمة لان القضاء
 بالقيمة يفضل حتى المنصوب عن العين الى القيمة فيسلم زمانا وذلك مفوض الى رأى القاضي وبه اذا لم يرضى
 منه بالنقصان بالقيمة له فاما اذا كان بعضه ولا يعلوم فان اختلفا في قيمتها كان القول قول الناصب مع عينية ثمانية

انصار البقية ثم ظهرت في اريه النحان بغير البقية لم يبق له انصار ابدا وانما انصارها على انصار
 من قرية الجارية كانت الجارية للناس سبيل للنصر منه عليها والنحان انصارها بغير انصارها
 انصارها بغير انصارها ان شاستر والجارية ور وما يقين على انصارها من شاستر انصارها بغير
 عليها وقال الكرخي ربح هذا اذا كانت قيمها باحاديث الجارية اكثر مما كان انصارها انما اذا كانت قيمها
 ما قال انصارها سبيل لعل الجارية وفي الكتاب اطلق الجواب وقال شيخ الاسلام شمس الدين محمد بن
 ربح الامم ما كان في الكتاب وبهذه ههنا وعلى قول الشافعي ربح الجارية باقية على ملك ربها بغير انصار
 بغير البقية البقية رجل عليه دين لرجل فلم يرد حتى مات الطالب ان ادعى الى الورثة برئ وان لم يرد كان ذلك
 المبت في الدار الآخرة فصل فيما يضمن بارسال الدابة رجل ارسل كلبا او دابة او طيرا فانك
 مال لسان في غوره فمن المرسل في الدابة ان كان ساقا لها ولا يضمن في الكلب والطيور عند محمد ربح وعن
 ابى يوسف ربح ان يضمن في الكلب وذكرنا ان طين ربح اذا ارسل كلبه على رجل لا يضمن في قول الجعفي ربح ويضمن
 في قول ابى يوسف ربح ولو اتى بعض الهوام على رجل يكون فاسدا وان ارسل كلبه على شاة ان وقت الطير
 ثم سار ما فيها لا يضمن وان خسه بينا او شمالا ان لم يكن لها طري غير ذلك فمن والاخذ وذكر في الاصل لو ارسل
 كلبا ولم يكن ساقا له ما ساقا له لا يضمن وقيل يستثنى ان يكون فاسدا ولو ارسل حمارة فدخل نزع لسان
 وفسده ان ساقا الى الرزق فمن وان لم يبعه بان لم يكن فله الا ان الحمار لم يظلم بينا او شمالا فاما ما
 الرزق النحان لرجل في آخر البقية وان لم يكن فمن وان ربحان فافس الرزق ما تضمن على الرزق رجل
 او وقت دابة في غير ملكه او بغيره فاجتات في راجلها فانك انما او شيئا فمن في ابي يوسف كان ما دبت
 في راجلها الى شئها جابها وكون رجلا في ارسل كلبا ففقد راد دابة مؤدية فدخل لسان داره باؤنه او بغير
 اؤنه ففقد الكلب او انك ان انسان لا يضمن صاحب الدابة وكذا اذا كانت هرقة رجل وجابته بغيره لا يضمن
 صاحب البقرة ولو اضره دابة وانما الى حماره او جابته ما كسبها فاعلم ان اخذت برمي فمن وان اخذت كلبا
 والاقار لا يضمن رجل القبي شيئا من الهوام في طري ليهلين ما صابت انسانا في ذلك المرض من الدابة
 طرعا لم يبرح عن ذلك المكان فاذا برحت ثم صابت لا يضمن طارها وكذا اذا وضع جمر في الطريق فامر

فاقترع بذلك شيخنا فخرنا من وان سبب الريح عن ذلك الموضع فاصابت شيئا من النسيم كمن اوقف دابة في
 الطريق فخرت الدابة من ذلك الموضع ودرج بها دابة في الطريق ثم باعها فقال لشترى خيلتك واما فانها
 كان ذلك تبضا فان جئت الدابة في رباحها فاضان على ابله وان جالت في رباحها عن موضعها لا سيرا
 البان عن ضمانها لم يجل الربا وتشتغل عن موضعها فقبض ذلك ما انت بها كان ضمان ذلك على ابله
 او سقط ميزاب على من سطحه فاصابنا فقلقه قالوا ان اصابه بعطرفة الخار عن عن السطح النسيم صاحب
 الميزاب ان اصابه بعطرفة الذي كان في الحائط لا النسيم والسكان لا يدري بانى الطريقين اصابه في القياس
 النسيم وفي الاستحسان النسيم النصف سكة غير نافذة التقى واحدة من الهان في قارورة ترابا او وقت دابة
 على بابها او وضع حجر البض قد مره عليه في الخردن والدخول وما شبه ذلك فما كان من باب كمن اذا نزل
 ذلك في قناع داره لا النسيم وان نزل ذلك في طريقي تسليين فمن وكوان سكة فيها وولقوم فرمى بعض
 اصحاب السكة بثلم فرمى بها انسان ودابة فمككت قال محمد بن ان لم تكن سكة نافذة لا ضمان فيه وان كانت
 نافذة وجب الضمان قالوا ان اجاب القياس وفي الاستحسان لا النسيم بل يوم البلى كانت سكة نافذة او لم تكن
 وتروى شيئا في طريقي تسليين فمككت منه دابة فامتنع انسانا لا ضمان فيه على الذي وضع رجل ربحاها
 على سارية نجار آخر ورجلا حماره على تلك السارية ففض جهد الحمار في الآخر قال ابو بكر الاسكاف رح ان لم يكن
 ذلك الموضع ملكا ولا حريقا لاحد لا ضمان على صاحب الحمار بعد ان يكون في المكان سنة والتحان ذلك في
 طريقي تسليين او في موضع هو ملك غير مجاور لم يكن له ان يربط الحمار كان ضمانا لا اصاب الحمار ولو كان ذلك
 الموضع ملكا لاول ضمن الثاني للاول ما انت حمار الثاني والتحان الثاني لا النسيم الثاني ما انت حماره ولو
 ارسل دابة في الممرى لباع ثم جاء آخر وارسل دابة ففض دابة الثاني الدابة الاول ان يخصه على الفور ضمن
 والاول والتحان ذلك في مربوط واحد لا النسيم صاحب مربوط النسيم الآخر وان دخل في دار رجل نسي
 مغلا وفي الدار بعير صاحب الدار فرق عليه المفضل اختلعه فيه قال بعضهم لا النسيم صاحب المثلث ومقال لفتية
 رح ان ادخله باذن صاحب الدار لا النسيم وان ادخله لغير اذنه ضمن وعليه الفتوى لان صاحب المثلث لم يربط
 سببا فاذا اذله باذنه لم يكن متديا وان ادخله لغير اذنه كان متديا فضمن كمن التقى على انسان فقلقه كان ضمانا

[illegible]

وذهب الريح الى موضع آخر فاحت شيبا في غير الموضع الذي وضعها فيه قال الشيخ الامام الاجل شمس الامير
 السهري رحمه الله او اوضح البكرة في الطريق في يوم ريح يكون ضائعا وذكر شمس الامام الخليلي رحمه الله في كتابه المشهور بـ
 وضع حرة في الطريق او مرنبا في مكانه لا يضمن واطلق الجواب في ذكرنا انا طفي رحمه الله او قد اراني طريق النجا
 في الريح ونقلها الى دار رجل آخر وادخلها لايضمن وعلى وقال لان جنابته قد زالت وذكرني الجبابرة من
 الاصل سئل هل على محبة ما قال انا طفي رحمه الله ان جنابته قد زالت حد او ضرب حديد على حديد محلي فان شربت
 شرارة من ضرب فوقت على ثوب جل يمر في الطريق وادخل في ضمن الحد او ذكرنا انا طفي رحمه الله حد او جرس
 وكانه الخلد في حاله كبر الحمل به والمناوت الى جانب طريق العانة فاولت الحد او في كبره ومارا على حديد
 رغم اخرج الحديد فوضعه على صلته وضربها بمطرقة فطأ بارتطاب من الحديد الطامة وخرج ذلك من حافة
 وقتل رجلا او قاعين رجل وادخل في ثوبه ان يقتل دابة كان ضامن بالثوب بذلك من المال او الدابة في مال
 الحد او دية القتل واليمين تكون على عاقلة لان المطاوعة في الحد او وضرب فهو كجنابته بيد لا عن تعبد ولو لم يبق
 الحد او لكن احتمل الريح بعض النار من كبره او الحد الطامة وادخل حرة الى طريق المسلمين فقتلت انسانا وادخلت ثوب
 انسان او قتلت دابة كان مديرا او ذهب الريح بهامة رجل فادخلته على مارة ورجل فأكسرت القارورة
 لايضمن صاحب العانة رجل مرن في الطريق وموكل حمل فوقع الحمل على انسان فأكسره ضمن ودعش انسان بكسر
 الحمل الوان في الطريق وعطش من الضمان موالذي وضع الحمل في ذلك الموضع او لم يتحمل من وقوع الحمل
 وذلك الموضع فعل غيره ولو وضع حرة على حافة سقطت على رجل فأكسره لايضمن الموضع او كان له من الموضع عليه
 الحافة لانه لا يكون متديا ولو وضع حرة في طريق المسلمين ورجل آخر وضع حرة في ذلك الطريق فقد حرت احد
 اكسرت الاخرى ذكرني الاصل انه لا ضمان على الذي ندحرت حرة لان جنابته قد زالت فبرى عن الضمان ان
 اكسرت التي ندحرت كان ضمانا على صاحب البكرة العانة لانه كان متديا في الموضع ولم يزل جنابته ولو
 رجل دابة في الطريق ورجل اخر كذلك فقتلت احدهما وبرزت فاصابت الاخرى لايضمن صاحب الهاربة لان
 جنابته قد زالت وتلفت الهاربة بالاخرى كان ضمان الهاربة على صاحب الاخرى لا قلنا في الجرمين وقال
 الشيخ الامام ابو بكر البجلي رحمه الله في سلة الجرمين الضمان بان على جارة الطريق صوم كل واحد منهما قيمة جرمه

صاحبه او آخر حجت نه مانا صاحب الاخرى فأكسرت ثلثون جلد اعترف من الحرم من الكبير بحجة فومها حجة
الاشواغم ما آخر فعل مثل ذلك حجت الاخرة وحديث الاول فأكسرت قال بعضهم لا يعين صاحب
الاجرة بحجة الاخرة في صاحبها وقال بعضهم نعمين كل واحد منهما حجة صاحبها الاصل في هذه المسائل ان في كل
الوضع كان للواقع في الواقع في ذلك المكان لا يعين على كل حال اذ كانت تلك الموضع غير موافقة
المكان اولها ما ان من مكانه وفي كل موضع لم يكن للواقع في الواقع في ذلك المكان اذ عطف بالموضع
عطف بالموضع في مكانه ما لم يكن للواقع في الواقع بعد ما ان الموضع عن مكانه ان من غير ذلك
وضع حجة في الطريق فمت ما الريح وادارتها عن مكانها فاحرست شيئا لا يعين الواقع وكذا الوضعية حجة في الطريق
في السهل ووجه فكرست لا يعين الواقع لان جباية زالت بالاربع والثلثان الزوال عن الموضع الذي
كان فيه لانه لم يكن في موضع حجة في الطريق فمجا آخره وضع حجة اخرى في الطريق فمجا على الاخر
فاكسرت قال اذ يعين في موضعين كل واحد منهما حجة صاحبها وعنه في رديده بعض صاحب الحجة القائمة في موضعها
الحجة التي زالت ان موضعها ان جباية صاحب الاول فذالت في ان موضعها الريح وتحتها عن موضعها عطفها
شيئا لا يعين صاحب الحجة التي احضر الريح لا فذا بخلاف ما نزل حجة بنفسه وكذا الوضعية حجة في الطريق
الساكن رمايت الذي عثر من الواقع وان عثر بالبيت اسان وبلك كان على عائلته بيت وبيت من عثر بالبيت
لان جباية ذالت حجت والحق عن ذلك الموضع فلا يجب صلا من عثر بالبيت على الواقع وترو وضع حجة
في الطريق حجة فلهذا من الريح وغيره حجة ما آخره ووضع حجة حجة اخرى فسال عن الاول شيئا
المكان ففقت على الاخرى فكسرت الاخرى قال محمد بن ابي الاالا اوى انهم قال لا يعين صاحب الاول وذلك
ان ستمتع على وضع في الطريق حجة صاحبها وليس بها شيئا موضعين قبل آخرة في الطريق حجة اخرى
حجة حجتا فمجا صاحب الاخرى فأكسرت قال بعضهم صاحب القائمة التي لم تنت حجة حجة الاخرى التي نزل حجة
مثل بيتها من البيت اليه لان كل واحد منهما كان بيتا بالواقع في الطريق الا ان جباية صاحب القائمة
حجة في وصاية صاحب التي نزل حجة ذالت فانها حجة القائمة بعض صاحبها فانها حجة الاخرى التي نزل حجة
لم يعين صاحبها اذ ان في ما فلهذا نفس الاخرى فأكسرت الاول في السهل الاول في جبل الوقت وابتدأ في سوق الدواب

[illegible]

تبارك الشجرة على القاطع ومنه قيمة الشجرة القائمة لانه لم يمت عليه شجرة قائمة وحولي سرقة كك القبر ان يقوم
 له ارض الشجرة ويقوم فيه شجرة فيض فضل بانيها وان لم يمت الشجرة ومنه قيمة القبر ان كان له ذلك ان لم يمت
 عليه القاطع وحولي سرقة ذلك ان لم يمت الشجرة القائمة السوطي الذي قلنا في القاطع دم فبند ذلك
 في تلك القيمة والى قيمة الشجرة المقطوع ففضل بانيها قيمة نقصان القطع وان كانت قيمة المقطوع قيمة
 في المقطوع سرقة الشجرة على القاطع لانه لم يمت شيئا من اجل له شجرة الجوز اخرجت الشجرة حور اسنار ارجله فافضل
 انسان تلك الجوز ان كان عليه نقصان الشجرة لان تلك الجوزات لم تكن لها قيمة ولم يمت بها حتى لا يضمن الانسان
 ان لم يكن على الشجرة فبالتاليها ففضل قيمة الشجرة فيفضل الى ان الشجرة دون تلك الجوزات عاذا شجرة
 فيض فضل بانيها وكدك رجل كسر خنثا من فضل الشجرة القائمة تقوم الشجرة مع النقص ويقوم به من النقص
 فضل بانيها رجل استاجر فاما ورجع الى الجوز لعل به قد سب الاجير قال بعضهم فضل استاجر قيمة الناس وقال
 بعضهم فخير ان استاجر الاجير ولا يضمن قال مولانا في بعض ان لا يضمن على كل حال لان استاجر ملك الاقامة
 ملك الاقامة والاداء رجل غضب وادب فملك واقام صاحبها بيته انها ملك عند العاصب من ركونه فاما
 ان صاحب بيته انه روم وادواته فمما صاحبها كانت بيته صاحبها اولى ويحق على العاصب القيمة وكذا لو شهد
 شهرا صاحبها ان العاصب قتلها او كان المقتول واداء فاما صاحبها بيته ان العاصب يضمن الدار واقام
 فمما صاحب بيته انه روم على صاحبها كانت بيته صاحبها اولى لان القتل ودمه ملكه لا يتصور جسد الرديجمل كان العاصب
 روم فمما يضمن الدار وقل الدية فكانت بيته صاحبها اولى لانها سبب سببا عاديا للنقصان واداء فاما صاحبها
 بيته انها ماتت عند العاصب فاما العاصب بيته انه روم فمما صاحبها قال الرديجمل روم سبب بيته
 اولى لا قلنا وقال محمد بن يعقوب بيته العاصب لانها ماتت على الاثبات وبرائيات فعل الرديجمل في بيته
 صاحبها اثبات فعل على العاصب لاثبات سبب النقصان بعد نصب النجاة الاولى رجل غضب حفظه والحكم
 ان الذي يضمن يكون العاصب وعلية حفظه لصاحبها ثم في القياس العاصب ان ياكل هذا الدفين وهو قولنا في روم
 في الاستحسان وهو قولنا ليس لان يستغنى بالدين الم يؤذ النقصان بالترحم او بقضاء القاضى او بغير القاضى
 بيا بالنقصان لان اجزاء الخط فخرت بالحكم ولم تستغنى فلا ياكل لان ياكل ويستغنى مالم يتحول المصوب الى العاصب

بالضمان وذلك استيفاء الضمان او بقضاء القاض بالضمان وقيل انه قول محمد بن ابي عبد الله بن حنيفة رحمه الله عليه
ان ياكل الدقيق ويستفتح به لان ملك المنصوب قد تبدل وكذا اذا غضب لما وجب وعين هذا قالوا في الغضب
نفسه واكله حل له ذلك في قول الحنفية روح لا زصار استهلك بالفضة فنهى الحنفية عن شجر الطيب نحو ملك
بالبدل وعنه ما جيس روح او البدل وقولها اوجب الى الاحتياط وذكر في الاصل اذا غضب خطه فزعموا
فهمه او انه فاستبها وغضب غرا فنهى لاكل الناصب ان يستفتح باقبل او الضمان ونفسه القاض بالضمان
وعن ابي يوسف روح في التارة او استبها الناصب لاكل له ان يستفتح باقبل او الضمان وفيما سوى ذلك حل
رجل غضب جارية فزنت عنده ثم روي على الاك فوالت عنه الاك ماتت في نفاسها ومات اولد الفم كان
على الناصب قيمتها في قول الحنفية روح وقال ابو يوسف ليس عليه نقصان اكل كما غضب جارية صحته فماتت
عنده فردا بموتها وماتت عنه الاك من ذلك فالضمان الا نقصان المحمي في قول حنيفة وابي يوسف روح
والمغضب جارية فماتت عنده او مضيت عنها او جلت فردا وادى مهر ارض العين ونقصان المحمي ثم ذهب
بباض عينها او ولدت وسلت فان المولى يرد ما اخذ من ارض البياض ونقصان المحمي انما في اكل غير النكاح من الزنا
فانه ينظر الى ارض النكاح ونقصان عيب الزنا فان كان عيب الزنا اكثر ليرد شيئا وان كان ارض النكاح ارض النكاح اكثر ليرد
بفضل عن نقصان عيب الزنا لان عيب الزنا قائم وعيب المحمي قد زال ولو كان المحمي من زوج الاضمان على الناصب
فيس على كل حال وان ماتت عنده من ذلك ولو كان المولى هو الذي اجلبها ثم ماتت عنده الناصب من ذلك
اكل او من غير الاضمان على الناصب فيها ولو كان رجلين اختصما رجلا في جارية واقام حسبه الدعيين يستبها في ذلك
غضب مني هذه الجارية في وقت كذا واقام له على الآخر يستبها في ذلك غضب مني هذه الجارية ووقت كذا
وقايله الوقت الاول قال بر الثاني في قياس قول حنيفة روح وعلى الناصب قيمتها الاول وفي قياس قول
ابي يوسف روح الجارية الاول ولا يضمن الناصب للثاني شيئا غاصب الناصب او استهلك الناصب او
ملك عنده فادى القيمة الى الاول برى عن الضمان وعن ابي يوسف روح انه لم يبرأ ولو روي عن غضب على الاول
برى عن غضب ولو اقر الناصب الاول انه حسبه القيمة من الثاني لم يصح اقراره على المنصوب وكان المنصوب
ان يضمن الثاني الا ان يعقم الثاني يستبها على ما ادعى وكذا لو كان مكان الثاني غاصب المودع الناصب

نزوج بدرهم لعصب امرأة أو شترى بها شيئا من محمد بن أبي بكر له الوطى والامتناع به ولو كان لعصب
شترى بالعرض شيئا لم يجل له أن يستغنى بالشترى قبل أو انقضاءه وذكروا أن امرأة بالعرض لعصب على
وطيها رجل كسر عصارا رجل أو خرق ثوبه ضمن لعصان ولو كان لكسر عاصبا أن صار خطبا أو ذنبا لا يستغنى به بغير
العصا أو كان الخرق ناقشا كان له أن يعينه القيمة والخرق إذا حلت عنه لم يضمن ما ينقص به أكثر من نصف القيمة
وإذا تم الثوب بغيره كان له أن يجازي أن صار منه نقصان وإن سار وترك الثوب عليه وضمن القيمة رجل لعصب
بعد أن أصرت بغيره بغيره عدلنا ما كان له نقصان ولو كان لعصب من ثوبا من ذلك عند المساء
أو بغيره أنما صبت ثوبا رجل لعصب فخر الخلد بغيره شيئا أخذه صاحبه بغيره شيئا أو لعصب عصبه فخر الخلد كان لعصبا
أن يعينه وإذا غرقت المرأة فضل زوجها هو على وجهه إمان أن لها النزل وإياها من النزل ولم يأن ولم
وكنه مكنت أو لم يسلم نزلها فإن أن لها النزل هو على وجهه إمان أن لها النزل وإياها من النزل ولم يأن ولم
هو مرد منك أو يقول أغرية ليكون الثوب لي ولك أو قال أغرية ولم يرد من الوعد الأول وهو ما إذا قال أغرية
كان النزل للزوج وأن كان قال أغرية لي أجزأه كان النزل للزوج وعليه الأجر المسمى للمرأة وإن لم يذكر الأجر
كان النزل للزوج ولا يشترط عليها أنها مخطوبة من حيث الظاهر وإن أعتكها فعالت المرأة غرقت أجزأه وقال
الزوج لم يذكر الأجر كان النزل قول الزوج مع العين ولو كان قال لها أغرية معك كان النزل لها وكذا
الزوج معسبا للقطر منها وإن أختلفا فعالت الزوج أما إذا كنت لك نزل لي فعالت المرأة لا تلت
أغرية منك كان النزل قول الزوج مع العين ولو كان الزوج قال لها أغرية ليكون النزل لي ولك كان
النزل للزوج وعليه الأجر المسمى لانه مستأجر بأجر المثل كالأجر ويجب أن المثل كالأجر مع العين
ما لم يكن يصبه فإن النزل يكون لعصا الرجل عليه الأجر المثل ولو كان الزوج قال لها أغرية ولم يذكر
شيئا كان النزل للزوج ولا يشترط عليها أنها غرقت تسرعان حيث الظاهر وذكروا أن كان أن لها النزل
أن ثابا من النزل حررت منه النهي كان النزل لها وعليها الزوج مثل قطعه لأنها صارت عاصبة متماكة فيهم
لنكس سطة ولحمنا فإن الدفن يكون للعصا صب في قول أبي حنيفة مع عليه مثل الحفلة وإن لم يأن لها نكس
حررت هو على وجهه إمان أن النزل كان النزل لها وعليها النزل لانه يستمر في النكاح

للجارة فكان النبي ثابما من حيث الظاهر وان لم يكن الروح باق ففطن فاشترى قطنا وجاء به الى منزله
فكرت المرأة كان الغزل للروح ولا يشي لها من الاجر لانه انما حمل القطن الى منزله ليعزل له المرأة قطنا فهو
بغيره ما هو خسر من دفين الروح والطبخت فخر بالحلم جاء به الروح فان الطعام يكون للروح وتكون المرأة
منقطعة وعن ابى يوسف في المشتق رجل اشترى قطنا وامر امراته ان تعزل فخرت كان الغزل للروح و
ان ونفع القطن في بيته ولم يقل شيئا فخرت كان الغزل لها ولا يشي عليها وهو بغيره طعام ونفع في بيته
فأكلمت المرأة وذكر شامس في نوازير رجل غزل قطن غيره ثم حلقها فقال صاحب القطن غزلت يا ذى والغزل
الى وقال الاخر غزلت بغير اذنك فانزل الى ولك على مثل قطنتك ان القول قول صاحب القطن والجان الاصل
عدم الاذن لانه يتسكب بهذا الظاهر لا استحقاق ملك الغير فلا يقبل قوله رجل غصب في بيته او فسخه فجاءها وراسم
واما بنو ابيته عند اخيقيقه لا يقطع من الاكسبه لصدقه وعند صاحبه يحق قطع وكذا الخاس اذا كان الممول منه
يلغ وزنا رجل نقش باسقلو على رجل ان نقشه بالفر فانه ملك اليا ببقية لان صاحب اليا بواخذه لم يعطه
شيئا ولو اخذ انا فسخه فنقشه بالفر فهو كاليا ب لانا ولو غصب نخلا او زراعا فسقاها ونقش عليه حتى انتهى او غصب
جريا فادواه فلا يشي له وكذا لو قصر الثوب المنصوب لا يشي له ولو خرق ثوبا فراه يقوم صححا ويقوم مرفوا فيضمن
فضل ما بينهما ويطبق زنا فيه فمولى من مولا لا يفسقه الذين يحلون للشرب ان فعل باذن الامام لا يضمن وبغير اذن
الامام يضمن الزنى **فصل في براءة العاصب والديون** رجل باع ثوبا وادام
قبل استيفاء الديون ولم يدع وادنا ظاهرا فاحسن سلطان ويؤنه من الثمراء ثم ظهر له وارث كان على الثمراء
الديون الى الوارث ثانيا لانه لا يظهر الوارث فظهر انه لم يكن للسلطان حق الاخذ بوجبات عليه دين ولد دين يبيعه
رجل آخر فاحذ صاحب دين لميت من الديون مثل حقه خلف المشايخ فيه قال الشيخ الامام ابو نصر ج صاحب
لميت يكون عاصبا ويصير اخذ قصاصا بدينه لانه اخذ مال الميت بغير اذنه وقال بعضهم لا يكون عاصبا وهو صحيح لانه اخذ
باذن شمرع الا ان الاخذ يصير مقبولا عليه فيكون قصاصا بدينه كما لو ظهر مال الديون في حوته من جنس دينه ولو كان
على رجلين لرجل فاحذ غير صاحب الدين من الديون فخرج الى صاحب الدين خلف المشايخ رحمه الله فيه قال
بن سنان ج الديون بالجار ان شاء ضمن الآخذ وان شاء ضمن صاحب الدين لان الاول عاصب لثا صاب فان

احراز قنطين الاحد لم يعبر قضا عليه وان احراز قنطين صاحب الدين يعبر قضا صادرا من قنطين كحي روح لا يحيا
 له يعبر قضا صادرا لان صاحب مبرزة الميراث على حسنة معتد والقوى على هذا القول دخل غصبه لا غصبه من صاحب
 المقتضيات بل على المقتضى ومن حيث حسن النفس كان مقتضى ما يجازان من مقتضى الماويل وان شاع
 من الثاني لان كل واحد منهما عا حصة فان ضمن الاول لا يبرأ من مقتضى ما عليه من الدين وان ضمن الثاني
 من الاول ضمن عليه ومن فجاو المديون الى صاحب الدين مقتضى ومنه مخرج المال الى المطالب فيقتضيه ملك
 المال في يد السائل بملك من مال المطلب الدين على حاله لان المطالب في كل المديون في الاستقاء فكلما كان
 كبر المديون وبرز المطلب في المال الى المطالب لم يقل شيئا مما صدره المطالب ثم مخرج الى المديون في
 ملكه في يد بملك من مال المطالب لان السائل اخذ حقه فادرج الى المديون يستقده صار المطالب في كل
 المطالب في الاتقاء وكان الهلاك في يد المطلب بعد ذلك كالهلاك في يد المطالب حل على رجل مال
 لا نقد على سبعة عا وقالوا الامراء افضل من ان يبرح عليه لان في الامراء تخلص المديون عن نار الآخرة
 وجعلت عليه فرض ذكرنا على ربح السيرة من ان لا يكون مخرجها الى دار الآخرة اذا كان من حيث قضا المديون
 رجلات وعلية من نسبة وارتبه يعلم ذلك فان الوارث بقضى ومنه من مال لهيب وتوان هذا الوارث في الضم
 حتى مات لا يواحد الوارث بذلك في الدار الآخرة لان الوارث لم يباشر سب الدين في الابتداء فلم يكن ملالما
 ونسبها لم يكن منه رجلات وله على رجل حتى ولم يخلف وارثا فلو اقتضت في المديون باعليه من لهيب فيكون
 ذلك بنية عند الله تعالى يومئذ الى خصمه يوم القيمة مسلم من فني مالا وسرق منه فانه ياقب يوم القيمة
 احد مالا مضمونا والذي لا يرجي منه العفو ويرجي ذلك من مسلم فكانت قصورته الذي منه وعند الخصم لا
 فزاد طاعة مسلم الكفاية ليس من اهل الثواب ولا وجه ان يورث على مسلم وبال كذا الكفاية في قصورته
 وعن هذا فلو ان قصورته الدابة تكون سب من قصورته الاولى رجل سرق من ابيه مالا ثم مات الاب والابن
 وارثه قالوا لا يواحد السارق في دار الآخرة لان الدين يقتضي الى الابن سقطت عنه الدابة باغم السرقه بالحقية
 المسروق منه فلو انهم لم يهلكه عدل على ان صاحب الدين او المطلب الدين من عدونه فاعطى المديون من
 عليه ومات المطالب جعلوا فيه قال اكثر المتألم من الخصم في الدار الآخرة لا يكون للماول لان الدين يقتضي

الى الوارث والخصومة تكون بسبب الدين وقال بعضهم حتى الخصومة يكون الما ول وحلفوا ان الدين لمن يكون
 قال نقيضه ابو اليسر رح الدين يكون للثابت الا ان وارثه وضعه المال من المديون وابراه برى المديون وقال بعضهم
 الدين يكون للوارث والخصومة لا يفي في الدار الاخرة ويصحيح رجل مات وترك وبنا على رجل او غصبنا في يد غيره
 ولم ينصل ذلك اليه الوارث لمن يكون ثواب ذلك في الدار الاخرة قالوا في القياس يكون للوارث لانه لا ينقل
 ذلك الى الوارث وفي الاستحسان ان توى المال قبل الموت فالثواب يكون للثابت وان توى بعد الموت
 فالثواب يكون للوارث لان في الموضع الاول اذا ملك المال قبل الموت لم ينقل الى الوارث لان الارث لا
 يخرج في الملك في الموضع الثاني لم يكن له كالموت نصار للوارث المديون اذا اوجب الدين لم ينقل الطالب
 ام ينكر من غير عين قال الشيخ الامام نصير بن يحيى رحمه الله تعالى مختلف الطالب او لم يتحلل له كان الاجر للطالب ون
 وارثه اذا مات الطالب قبل ان يقضى ان يطلب فان مرقع المديون الى وارث الطالب برى عن الدين ويقتضيه
 عليه وزر الماطلة لا يخلص عن ذلك رجل له على رجل من قبله ان المديون بمسلمات وقال جلسته في حال او
 قال ومسته منه ثم ظهر انه ليس للطالب ان ياخذ منه لانه وجبه منه لغيره رجل غصب عبدا او ثوبا او دابة
 او دراهم وهي قامة فابراه منها برى الفاضل عن ضمان الغصب ليس للغصب امانة في يده وكذا لو قال لخصومي
 منه حللته من الغصب برى الفاضل عن ضمان وان كان الغصب تهلكا برى عن ضمان نقيضه لانه ابراه عن اليد
 والدين يقبل الابراء فاما اذا كان الغصب قايما كان التحليل ابراه له عن سبب الضمان فبغير العين امانة في يديه
 عندنا وعلى قولنا في زرع لا يبرأ عن ضمان الغصب رجل حاصم رجلا في دارم قال المديون عليه فدا برى عن يده الدار
 او عن خصومته في يده الدار او عن دعوى في يده الدار ذكرنا طفي رحمه الله ان جميع ذلك باطل وله ان يحاكم
 فيقيم لهيته فباخذ ولو قال قد برئت من يده الدار وقال برئت من دعوى في يده الدار صرح ذلك لا
 حتى لا يبرأ ولو اقام لهيته لا ينقل من لو قال لا برى من يده العبد او قال خرجت من يده العبد ليس له ان يدعي
 بعد ذلك لانه اجر عن البراءة فيثبت البراءة اما في الوجه الاول سرح بالابراء عن العين او عن المدعي
 والخصومة وذلك باطل بل قال لا يخرج حلق من كل حق لك على غفل وابراه فان كان جاحبا الحق فاما الجاح
 برى المديون حكما ودبانه وان لم يكن عالما برى في الحكم ولا يبرأ دبانه في قول محمد رحمه الله وقال ابو يوسف رح برى

[illegible]

ابن سیرا اعلی قولی فی تصریح فان نذر ابادة و ابادة الجمل جائز و اما علی قول محمد بن مسلمة من قلان نذر ابادة
للعلوم عن ضمان ما نذر فیقول ابن ابراهیم بن الدین الرجب لاسن العین رجل قال لاخرت فی حل ما اکلت شیئ
او خذت او عطیت حل لا اکل ولا یحل له الاخذ و الاعطای لان ابادة لفظ عام للجمل جائز فان من نذر
مادة بین قوم حل لهم الاکل منها و تلیک الجمل باطل رجل قال اذنت اناس فی تمرخی فی نذر شیئا
فیه نذر فیلع الناس خذوا من ذلک شیئا فیه نذر نذر ابادة رجل قال یحب لفلان ان یاکل من مایة
و فلان لا یسلم نذر لک قال فقیه ابو بکر البلیح لا یشیح له الاکل لان ابادة اطلاق و الاطلاق لا یشیح فی
المسلم کالتوکیل و فی التبعیث ابادة ثبت قبل المسلم رجل قال لاخر او حل کر می و من یحب فانه ان
مقدار ثبت به نسیان و احدلان نذر اذن یحب ما یحتاج الیه فی الحال رجل اراد ان یوکل غیره فی املاک فکان
الوکیل انما اذ و قلت فیها لا آمن ان تناول شیئا من مالک فقال الوکیل نذر فی حل من تناولک من مایة
من و هم الی مائة و هم ندخل مبال ان یشاؤن من ماله من الاکل و الشرب و الدراهم الاید منه اما ان
یقتصد فیاخذ من ماله جملة و خمسین درهما فیس له ذلک و ایدیه باصواب الیه الحرب و الا بالجملة
فصل فیما یكون سببه من الانقضاء و ما لا یكون رجل قال فیه نذر الایة لک قال ابو یوسف
نذر نذر سببه جائز و یلکما اذ یقض و تو قال یوکل لک لایکون سببه الا ان یكون قبل کلام یسئل به
انه اراد به سببه و لو قال و سبب لک فز جافیه سببه بلکها اذ یقض رجل فی میده ثوب و یدیه لرجل فقال
صاحب الثوب عطیتک فقال عطیتک عن محمد بن ابی بکر لکون سببه رجل قال لاخر قد متک بهذا الثوب و قال
بینه الدراهم فقیضها قال محمد بن ابی سببه رجل قال لاخرت فی حل من مال حبشما صبت فخذ
من شئت عن ابی یوسف نذر ان نذر علی الدراهم و الذنا یر خا حة و لو خذ من رضة فاکتة او روضة او حلب
بقرة او غنمة لا یحل له ذلک رجل نذر الی رجل طعاما و قال نذر لک منخة او رقة الیه شاة و قال نذر لک منخة
فانه ان یشرب لبنها و یأکل طعاما لک او عطاءه به و قال نذر لک منخة و لک الیه نذر و یوکل و یشرب
و قال ابو حنیفة من یو علی سببه و هو قول ابی یوسف نذر رجل قال فیه نذر لک شیئ فقیضها قال
ابو حنیفة من یو عاریة و هو قول محمد بن و قال ابو یوسف من یو سببه جائز و قوله ربی باطل و لو قال نذر

الله وملك فان مت قبل فني في وان مت قبلك هي لك ذكر من حقيقة روح في التوارة قال كنه ذكاست
 الموت عارة ويطبل له من الحسن بن ربا ومن الحقيقة - ابي دريس له قول ان قبلك داري فيه فني عارة
 وان قال ان قبلك داري فيه هي لك هي هبة - اناني العري كلاها سرا وهي هبة من محمد بن جل
 قال امره قال - هذا الامم التي في جسد ابي لهدي فلان وهو خير قال محمد بن موحاوي هبة وانها
 يقص للصورة في الحقيقة اذا قال رجل غيره قد جعلت في الله اراك عمرى او قال عمرى او جبرك دوي لك
 جبرك فاذا مت هو دلي قال فيه هبة جائزة وهبة باطل وتفسير العري ان يقول هبة منك على
 ان مت قبل فني في - ان مت قبلك هي لك هبة وهبة جائزة وهبة باطل وتو قال فيه الله اراك
 جيس مد فيها اليه كان باطلا في قول الحقيقة - محمد بن زغال ابو محمد هي هبة جائزة وقول جيس
 باطل ومنه جلا او شاة او قوا او غير ذلك قال كل بشر مني جاني شيع بالسكران وليس مثل الله اراك
 ولبس الهبة وحمل العبر هو عارية يروى في الطهارة والدرهم والدين - لا يستفيع به الا بالاستسباك كونه في
 في ظاهر الرواية كاعارة الدرهم في الرواية يكون هبة ولو وضع سكران قوم وقال حسدوه فمن جنب فقول
 ودنوه من لي جبر رجل او كنه هبة آخر منه فهو حار به اذا دام بمسك كذا او ذيله كذا فاما اذا ابط الله
 فامع به فله - قال الشيخ الامام الرازي المحروفي بخلافه زوده مع الدرهم المنزلة في غير منسك وسكره ووقع
 والدرهم على راس رجل - مقتضى من راسه هبة آخر هو الثاني ورواؤه رجل سبيده ثم سقط منه فاخذ
 هو الاول قال محمد بن هبة هبة جائزة اذا فون بها ما جاهد كذا محمد بن في السبيل على قال يقوم الى
 حارني فيه لعمركم فليأخذ ابن تاد فافند اواحدهم كانت له رجل في ثوبه لا يجزى له حدان يا حبة
 يقول حين ما من اردو ان ياخذ فليأخذ رجل سبيته فله فاخذ انسان ما قال الواحاسم
 فاصحابا يستزاد الله ان يقول عند التسبب من ثا فليأخذ فليأخذ كونه الدابة لمن تمام قال بعض
 في الجواب كذا قال صاحبها نعم معلوم ولكن مستحى لان المراد به وان كان محمول فله فليأخذ
 بعينه سكره او حبة او قال لا حاجة لبيان نقل في ثوبه فاخذ انسان لا يكون له دوي سكر
 حار كذا في رسالة الطير من السبب الدابة قالوا في الطير لا يمس ان يسجدوا الا حار في الاصل او الم نقل في ثوبه فله فليأخذ

ان لم يقبل ذلك فمن خمسة اياكون ذكرا كان لا غير رجل قال انتم انتم جميعا في تمر خفاق هذه من خمسة سببا
سببا فم ذكرا سببا من الناس اخذوا من ذلك شيئا كان لهم رجل رفع عبسا فظناهم ان الملقق قال
من خمسة فهو له وصاحب العين نكح ذلك القول قال الناطق من ان اقام الراجح سببته على ادعى او حافه
صاحب العين فاني ان يكلف فان العين يكون للراجح وكون الراجح لم يسبقه لك من صاحب العين كان فم
بما قال صاحب العين من الالفار وسعدان خمسة اخبر رجل عنه وراهم غيره فقال له صاحب الالفار من امر فم
هو الحياك كان فمنا وان كانت حفظه فقال له صاحب الحفظه كما كانت سببه له رجل قال لا خير في هذا
فمنا جاف قال وسميت وسلم قال ابو نصر رجح بجزر ذلك رجل قال خمسة بانها رسيه اين زمين فمنا وسميت من ازرعها
ان قال الحق قبلت وزرع قال ابو الفاسم رجح كان الارض لخصه ان لم يقبل الحق قبلت لم يكن له رجل قال لا خير
في سبب عدي هذا منك والعبد حاضر بحيث لو عدي ماله فقال خصمته قال ابو بكر رجح جازته الهبة من غير ثوب
ويعسر فابضا في قول محمد رجح وقال ابو يوسف رجح لا يصير قابضا لم يعقروا وكان لعبد غابا فقال له سبب
منك عدي فلانا فادب وقبضه يعقبر جازوان لم يقبل قبلت وبناخذ ولو قال هو لك ان شئت ودفن
ابنه فقال شئت من ابى ابو صفح انه بجزر رجل قال غيره وسميت لك هذا العبد حسن لم يقبل كان القول قوله
او سبب رجل قال لا خير كسرك هذا الثوب او الطينك او قال حبلت لك هذه الدار او قال هذه لك فاقبضها
قال ي لا سببه سكرنا فهو سببه ولو قال سببه سكرنا او سكرنا سببه او قال احدنا سببه الحيا
فهي عارية في جميع ذلك وكذا قال جمانك هذه الدابة يكون عارية الا ان يورى الهبة ويقبل من سببها
ليكون سببه ولو قال في الدابة لا سببه او اجارة كل شهر درهم او قال اجارة سببه فهي اجارة ولو سبب
رجل غائب درهم وارسل بها على يد رسول فقال الموهوب للرسول تصدقت بها ليك لا يجوز ولو قال للرسول
تصدق بها على لا يجوز فان تصدق الرسول عنه ضمن الرسول للموهوب رجلا قال مجيب ما لك فلان يكون سببه
لا يجوز بدون بعض ولو قال مجيب ما يرضى بي او سبب فلان فهو قرار لان في الوجه الاول مخرج باضنة
الملك في نفسه ثم انما هو ان فلان ومثله يكون سببه في المسئلة الثانية لم يصرح بل كلفه لان ما يعرف به
الدية يكون فغيره ولو قال بانها رسيه اين غلام ترسب يكون سببه ولو قال ابن غلام تر اكون سببه لا يكلف

ادانقص و ذكر في الزيادة ان قال غمامة المنسبين اليه انما لكم يكون سبعة رجل قال لا خير خذتم انما قال وانما
في سبيل الله ما يكون فخره ان انما تم تحلل محل الغرض وتحلل سببته والغرض وانما جعل عليه و هو ان
الطريق سبب الضمان في السهم و قد ورد في الآية انهم فقال انفقها ففعل هو غرض وهو كما قال امره في قوله
قد ورد في الآية انما قال كسب في شك ففعل يكون سبعة لان غرض الغرض باطل فانه انتد عليه على نفسه
فمن سببته ففعل للغرض رجل عرس كراود ابن صير فقال حملة لى فلان يكون سبعة لان كحل عبارة عن كحل
وان قال امره باسمه اي لا يكون سبعة وان قال حملة باسمه اي يكون سبعة فاسم الاناس يريدون به
الملك الاله رجل الخ وجملة لقمان فامد في الناس ما ابا سمر ابن جدي فامدوا اسكانت الهدية مما يصلح للصبيان
مثل ثياب صبيان او يكون شيئا يستعمله الصبيان فمن الصبيان ان مثله يكون سبعة للصبي مادة وان كانت الهدية
ارام او دنانير او غير ذلك يربح الى الهدى فان قال الهدى في سببته للصغير كانت للصغير وان قلده الرجز
به فخر ان كان الهدى من مصادف الاب او اقا به فخر الاب وان كان من قرابة الام ومن مصادف ابي الام
او كذا اذا اتخذ وجملة لقمان لا يستة الى بيت زوجها فامد في الناس ما ابا فخر على ما ذكرنا من قرابة الاباء من
قرابة الام وكذا لو كان الهدى من مصادف الزوج او من اقا به او من مصادف المرأة او اقا بها الا ان الهدى
وقال اهدت به انما بهذا فيكون القول له وقال بعضهم في الاحوال كما يكون الهدية للوالد لان الوالد هو الذي
اتخذ الزوجية وقال بعضهم كون له لان الوالد اتخذ الزوجية لاجل الولد والابن فولى الهدى عند الاقا به او اهدت
للول لان الوالد او صاحب الزوجية ان كان جلا خيلما فخر يقول الهدى في الخطة كماله والاقا به على ما قلنا او لاجل
لاح وسميت لك هذه النقرة المحظية وهذا الرق الحسن كانت الهدية في المحظية والحسن من النقرة والرق وقوله
قل وسميت لك هذه النقرة المحظية في الحسن كانت الهدية في الرق والنقرة ولا بد من محظية والحسن لان
زوج به فقال اصاب الهدية الى النقرة والرق لان المحظية والحسن فانه محظية والحسن كذا السبب واني
او هو الاول اصاب الهدية الى المحظية والحسن رجل اهدى اليه حماره شيئا من الاكلات في انار له ان الخنزير
فانما قال العقيقة الويسع مع الحان تربية او نحو ذلك لا حسن لانه لو جعله في آية اخرى به سبب لانه وان كان
شيئا من الثوب لانه لا يسد ان اكل فيه الا ان يكون بينها بساطا قوم جلسوا على اخوته على لابل الخوان ان يبال

يناول شيئا من على خوان اخر ومن لم يسجد لجالس منه على خوانه قال ابن مقارل رحمه الله تعالى في كتابه من ومن
 من منه على خوانه فانه لا بأس به وقال الفقيه ابو العباس محمد بن القياس ما قال ابن مقارل في الاستحسان كل
 من كان في تلك المضايف او اعطاء جاز قال وبذا خذ رجل وبب بعد انسان بغير اذن المولى وسلمه ثم اود
 مره لا انه بعده واقام له بيته وتقرر القاضى ثم اجاز المولى بيته بعده ذكر الخصائص انه لا يجوز اجارته في قول
 بتحقيقه رحمه الله تعالى على الرواية التي تروى عن تحقيقه رحمه الله تعالى ان تصار القاضى المستحق يكون فسخا للمعقود الاضحية
 ظاهر الرواية لا يكون فسخا كذا ذكره شمس الامنة الحلواني رحمه الله تعالى فاذا لم يفسخ بيع بالاستحسان لا يفسخ له بيته
 فيصح اجارته المستحق والغرض في بيع على ظاهر الرواية رجل قال لا خير كنت ببيت الى بيت درهم ثم قال لبيته
 سكت لم يقضها كان القول قوله لان الاقرار بالبيته لا يكون سيرا بالقبض رجل اخر انه بب فخلان هذا البيته
 قال بعضهم يكون اقرارا بالبيته وقبض محبب لان الاقرار بالبيته المطلقة اقرار به بيته صحيحة تامة وهذا يكون الا بالقبض
 والاصح ان الاقرار بالبيته لا يكون سيرا بالقبض رجل قال لا خير كنت ببيته فقصته من الشريد فافند بها
 واكملها كان عليه شهادتها لان اعادة الايمان لا يمكن الا بالقبض لا يكون قصدا قال الفقيه ابو العباس
 انه اذا لم يكن بينهما دلالة لبيته ولا تباوى ومن عبد المدين المبارك رحمه الله تعالى فقوم بضربون الطهين فرفقت
 عليهم وقال بسيرة بني قتي تر وكيف ضربت قوا اليه فضر به على الارض كسره وقال رايم كيف ضربت قوا اليها
 الشيخ خذ غنا وانما قال لهم ذلك اعترافا من قول بحقيقة رحمه الله تعالى فان عند كسر الذي يوجب الضمان وهذا
 على ما مر ان البيته لا يزوج جازة رجل قال لا خير كنت ببيت عبدى هذا انك البعد حاضر فقبضه المولى ببيته جازة
 البيته لان القبض في المجلس بخبرة الواسع لانه يقول بخلاف ما مر من سلبه البيته الارض من الحق لان ثم لم يكن
 بقبض بخبرة الواسع في المجلس رجل امر شركية ان يدفع الى ولده مالا فاستحق الشريك عن الا واما قالوا ان كان
 امره باله فاعلى ولده على وجه البيته لانه لم يكن للولد ان يجام شركية لان حقه في البيته لا يثبت قبل
 القبض وان لم يكن الامر باله فاعلى على وجه البيته لانه لم يكن للولد ان يجام شركية لانه يجامه لانه يحكم او كان
 لنفسه حق الا يثبت على شركية فيصح وعاد رجل وبب انته رجل وسلي اليه وعليها على وتيا ببار البيته
 بركة البعد فذكر ان الشيا به الحل للمسيب للمهر ببيته ونقصه ق عليه لكان العرف والعادة قال مره لا بأس

[illegible]

ان من في قسم والرب في الزين قبل ان يصير وفي الحصة قبل الطحن على حسب الدين ممن عليه الدين
 شمس الامنة لم يصب ربحا منها الا تصح من غير قبول الدين عندنا خلافا لفرقة وكذا ذكره القسمة بواحدة
 وفي اكثر كتاباتها تصح من غير قبول وكذا ذكره شمس الامنة بخلاف ربحها تصح من غير قبول لانها تبطل بالرد
 وعن ابى يوسف انها لا تصح من غير قبول كما قال شمس الامنة في ربحها ولو كان الدين من شمس يكون ربحها
 نصيبه من الدين جازوا وان نصيب الدين مطلقا في الربح ويتوقف في الربح كاد نصيبه نصيبه
فصل في سبعة المشاع رجل ونصيبه ما قسم كالدرا والاراض والميل والوزن من غير ربح
 لا يجوز عند الكل وان سب من شركاء لا يجوز عندنا وقال ابن ابي ليلى ربح يجوز ولو سب من جليلين لا
 يجوز في قول الجعفي ربحا كذا كل ما قسم وقال صاحب ربح جاز وورس من داره من جليلين جاز عند
 الكل وكذا لو اخرج داره من جليلين ولو سب من ربحل ولو نصيبه الاخر من رجل آخر بسلم الدار
 ايها ما جاز وان قسم تسليمه الى احد ما لا يجوز وقال ابو حنيفة ربح لا يجوز في اربعين فيقال اعقسم كما بعد
 والدابة والقراب والحمام يجوز سبعة المشاع من الشراك غير في قولهم ولو سب درهما حيا من رجلين
 فيه قال بعض المشايخ رحمه الله لا يجوز لان نصيبه درهم لا يفر فكان ما يملك نصيبه وتصح انه يجوز وبه قال القسمة
 الامام ابو الحسن على السعدي وشمس الامنة الحواشي ربح لان الدرهم الصحيح لا يسهل عادة فكان مما لا يسهل
 نصيبه حتى لو كان من الدرهم اقل من خمسة فلا يسهل الاكثر ليمضي كانت بمنزلة المشاع تجوز نصيبه فلا يجوز ولو اثنان
 يصح قالا ينبغي ان يكون بمنزلة الدرهم الصحيح رجل واحد ورجل اثنان فقال رجل نصيب منك ربحا منها قالا ان كان
 الدرهم سب من في الوزن الجوزة لا يجوز لان نصيبه ثمانية اشد ما هو مجزول وانما متفاوئين جاز لان
 الود الاول نصيبه ثلث واحد وفي الوجه الثاني تناولت من درهم منها وهو مشاع لا يملك نصيبه واما اذا قسمت
 الربة بكم شمس اذ اياك نصيبه عند الميرب له بل يكون نصيبه عليه فذكر ابن رستم ربح رجل ربحه ورجل اياه
 رجل ربحا احد ما نصيبه كذا في اخر امانة عندك فيها جميعا نصيب درهما وهو في الاخير من قال وانما نصيب
 لانه منه به نصيبه فانه منها يكون نصيبه وذكر في مضاربة الكسبر رجل ربح الى رجل نصيب درهم وقال في مضاربة
 كذا في مضاربة عندك لا يجوز فان بالكل المال عند الفاضل نصيبه خمسة درهم وربعه نصيب الدار ونصيبه

وسلم ثم ان الواجب ان يصدق في ذكره في وقت الاصل لا يجوز فيه ان لم يقبض ولو ما عاها المهر برب
لا يجوز فيه انه لم يملك نفس ان سببه المشاع فيما يقسم لا يقيد الملك ان الفصل بقبض به قال الطحاوي وذكر
عصام بن ابي القيس المالكة بفسه بعض المشاع رحمه الله بل من نفسه في ايم الى رجل وقال ثلثة ايك نصا
من حقاك وثلاثة لك سببه وثلاثة نفسه فتبايا لك قال ابو حنيفة ثلثة نصا جازرة وثلاثة صدقة لم تجز
في ثلثة سببه لم تجز وتضمن نفس ان السببه فاسقة مضمونة رجل الخطر جازر ومنه وقال النصف مالكة سببه
الوزن والنجوة سواء عن العجينة رحمه الله انه قال لم يجز وان كان احدهما ثقل واجود او اردى جازر وكذا
الرجل فقيرة وان قال وثبت لك ثلثها واما في الوزن والنجوة سواء وفيها اليه جازر وان قال احدهما لك سببه
لم تجز كما سرائر ومختلفين ومن الى يصدق في الزواجر ان قال سببه لك نصفان منه الله وله الآخر
نصفها لم تجز وان قال وثبت لكها نصفها ومنه آخر نصفها جازر بل نفسه في بشفه درهم على رجل فقير
قال في الجاه الصغير جازر وان تصدق بها على فقير لا يجوز في قول بحقيقة رحمه الله جازر كما
فقيرين او فقيرين وذكر في سببه الاصل الواجب لرجلين شيئا يحل لثمة لا يجوز في قول بحقيقة رحمه الله وكذا لك
بصدقة نصا في الصدقة على رجلين من العجينة رحمه الله وايمان ووجه الفرق بين السببه والصدقة سر ورف
فحل ان يكون الصدقة على فقيرين بغير السببه والصدقة من الفقيرين بغير الصدقة وقد روي ارا من رجل فوكل
المهر برب رجلين بقبض الله انقبضها جازر ومن رجلين سببه لاهد المهر شيئا يحل لثمة لا تقع اصلا فبا
لم تصح في نصيب الواجب لانه يكون واما انفسه ففي في نصيب صاحب شيئا يحل لثمة فان كان المهر برب شيئا
يحل لثمة جازر في نصيب صاحب لانه مرق في نصيب صاحب شيئا يحل لثمة رجل سببه وار الرجل وسلم فيها
شاع الواجب لا يجوز لان المهر برب يستولى باليسر سببه فلا يصح تسليم امرأة سببه وارها من زوجها وهي كسنة
فيها وسماها فيها ونزوها ساكن بها في الله ارجازت لثمة وليصير الزوج قاصدا لاله لان المرأة وسماها
به الزوج فصح تسليم رجل سببه ارضا مستقلا الواجب اوجواها فيها طعام الواجب سلم لا يجوز
لان المهر برب يستولى باليسر سببه وقد روي المشاع والطعام دون الزوج والله ار وسلم جازر لان المهر برب
غير مشغول بغيره ولا مشغول بغيره وقد روي ارضا فيها ارض او ثقل او ثقل عليها امرأة سببه الزوج بدون الارض

أو الخلل بدون الأرض أو الخلل بدون القمر لا يجوز لهية في هذه المسائل لأن المومر يتصل بغير الهية اتصال خلقة
المكان القطع والعقل فقبض همه جابدون الآخر غير ممكن في حاد الاتصال فيكون بمنزلة انشاع الذي يحمل القسمة
والموجب دار فيها شاع الواجب وسلم الدار بانها ثم ذهب المتاع جازت الهية في الشاع لأن الدار شاع في
بالماع فحقت سببة الماع وذهب المتاع أو لا وسلم الدار مع المتاع ثم ذهب الدار محقت الهية فيها جميعا
وذهب الدار دون المتاع أو لا دون الزرع والخل والخل دون القمر والقمر دون الخلل ولم يعلم
من ذهب المتاع والزرع والخل والقمر وسلم الكل محقت الهية في الكل لأنه لم يوجب عند القبض تسليم
بائع القبض فصار كما لو ذهب الكل سببة واحدة وسلم ما أو آخر تسليم وقبض نفقز العقد نفسه كل عقد
بحكم فساد القبض كما لو ذهب الدار وسلم ثم ذهب الآخر وسلم فانه يفسد العقدان جميعا ولو ذهب زرع
بدون الأرض أو غير بدون الخلل وامره بالحصار ويجزأ ففعل المومر بذهب ذلك جاز لأن المومر بذهب إذا قبض
الهية بدون الواجب مع قبضه في المجلس وذهب وان قبض بدون ذنه ان قبض في المجلس قبل الافتراق جاز
استقاما لأن القبض في الهية بمنزلة يقول نقض في المجلس الم سببه وان قام الواجب وخرج قبل قبض المومر
فقبضه المومر بالمكان بامر الواجب مع والافتلا والكان المومر صابنا عن حضرة المومر لأن
قبضه بامر الواجب مع والافتلا والصدقة في هذا بمنزلة الهية وكذا ذلك القرض ويسبح الفاسد والبرهان
قبض سيد الافتراق في المجلس ان قبض بحكم الاذن مع قبضه والافتلا والخلقة في سببة الفاسد لا يكون
قبضا عند الكل كافي يسبح الفاسد وفي الهية الجائزة الخلقة قبض عند محمد روح والمومر بذهب والكان
غائبا عن حضرة الواجب والمومر بذهب فانه قبض فيها بامر بالمقبض وعند أبي يوسف لا يكون قبضا فيها
ينقل حتى يزيله عن مكانه والخلقة ان ينقل بين الهية والمومر بذهب ولقبول قبضه رجل بذهب ارا فيها
وذهب ماعدا دخل بين الكل والمومر بذهب ثم استخى المتاع فحقت الهية جائزة في الدار لأن الكل كان
في يده فصح تسليمه مو كما سعاد الدار والعصب بمتاع رجل وذهب في الدار ثم ان المومر بذهب الدار محقت
الهية لأن المتاع والدار كانت في يده وكذا إذا ودع المتاع والدار ثم ذهب الدار محقت الهية فان لمالك
المتاع ولم يجر له ثم جاز مستخى بذهب المتاع لأن ان قبض المومر بذهب رجل المومر بذهب فاعضا فاما المتاع

بحر في الخلية لا انتقال إلى الاربوب بل وكذا لو ذهب جراتي باقية من المئاع وعلى بين الكل ثم استحق
 الجاني تحت الهبة فيما كان فيه ولو باع ساعا في دار وعلى سبعة وعين المئاع ثم ذهب الدار تحت الهبة ودار
 ذهب الدار وذهبها مئاع، ولو سلم الدار ما فيها ثم ذهب المئاع جازت الهبة في المئاع ودار الدار لا تملك
 سلم الدار ولا تحبسكم الهبة لم يفسد فاذ ذهب المئاع بعد ذلك كانت الدار مشغولة بمئاع او لم يفسد
 هبة المئاع ولو ذهب المئاع او سلم الدار من المئاع ثم ذهب الدار تحت الهبة فيها جميعا وجعل دار
 دار الرطلين واحد بالثمن والآخر ثلثا لا يخرج في قول حنيفة وابي يوسف وجوز في قول محمد روح وروى
 تصدق بدار على ثلاثة مائة وعلى ابي عبيد الله وسلم خطبانه لاولد في عطها حين تصدق بالدار لا يجوز ولو
 تصدق عليها وعلى غدا الحائط بارات الصدقة وذهب الدارين واحد ما عتير في عياله كانت الهبة
 مائة عند الكل تجوز ولو ذهب من كبيرين وسلم اليها جلة فان الهبة جائزة لان في الكبيرين لم يذهب
 ايسر من لا وقت الصدقة ولا وقت الغنص والادراك جسد ما عتير افكارا ذهب بصير الاب فالبضا هبة
 فكل من اشترى وقت الغنص وجعل ذهب من رجل ودارا وسلمه ما شق نفسه بطلت الهبة في الباقي ولو روى
 دارا في مرفعه ليس له مال سوى الدار غنم ابنت ولم يجر اوارت مائة عتير الهبة في ثمنها وتطلبت
 ثلثين وذهب ودارا باقية من المئاع وسلم ثم استحق المئاع وذكر في الزايدات ان الهبة لا تطلبت
 الدار وذكر ابن رستم ان هذا قول محمد بن ابي يوسف في قول ابي يوسف روح لو استحق مائة منها تطلبت
 الهبة في الدار لان الموضع المائة من الدار لم يقبض ولو ذهب ارضا فيها زرع وزرعها ثم استحق الزرع
 بطلت الهبة في الارض عند الكل والزرع لا يشبه المئاع ولو سبغت فيها طعاما عليها ما ثم استحق الطعام
 بطلت الهبة في قول ابي يوسف روح قال ابن رستم وهذا قول حنيفة روح وقال محمد روح لا تطلبت الهبة
 في السقية لابل يوسف روح ان موضع الطعام من السقية لم يقبض فلم يصح سبغه سبغت وذهب لاهبة
 ارضا فيها زرع لابل وذهب لاهبة ودارا لابل كن فيها لم يجر الهبة وعن حنيفة روى عنه احمد في البحر وروى
 تصدق على بنت الصنوبر بدارا لابل قبا ساكن او فيها مئاع او فيها قوم يسكنون فغير احر جازت الصدقة
 بصير الاب فالبضا لاهبة ولو كان فيها ساكن باجر كانت الصدقة باطللة وجعل ذهب لرجل حادته ودارا

وبشيء من اني بطلها فقال على ان يكون الولد في ذكر في الامل ان لهسبة جائزة ومكون الجارية مع ولدها
 للموسوب لانه لم يستثن الولد كانت الجارية وولدها للموسوب لانه فيكون الولد داخل في لهسبة فكان استثناء
 الولد مشروطا بطلان لهسبة لا بطلان لهسبة وحده الفاسد والتمسح والخلع والصالح عن دم العمد على حيوان بدين
 الولد في هذا يكون بمنزلة لهسبة وليس لهسبة ولا جارة والمرمي بطلان لهسبة او الولد ولو اعتمد في بطلان جاريته
 ثم وبسبب الجارية جازت لهسبة في الامم وكرني عناق الامم لود براني بطلانها ثم وبسبب الامم لم يخرج قبل فيها
 روايتان في رواية لا يجوز لهسبة في الاغواق والندبير جميعا وقبل جازت لهسبة فيها والصحيح هو الفرق بين
 الاغواق والندبير الاغواق يجوز لهسبة وفي الندبير لا يجوز لان الندبير لا يربى الجارية عن ملكه فيكون لهسبة
 مفصلا بغير لهسبة من ملك الواهب الاغواق بربط الملك فلا يصير للموسوب بعد اغواق الولد متصفا بغير
 لهسبة فخرجوا كما ووجب لرجل دار ابنها ابن الواهب فصار استثناء الولد على تامة انسان في قسم استثناء
 الولد لنفسه التصرف وهو ليس لهسبة ولا جارة والمرمي لان استثناء الولد بمنزلة مشروطا فاسد وبهذه التصرفات
 لا تحل لهسبة ط الفاسد وفي قسم يجوز التصرف وبطلان الاستثناء وموانع الكاح والخلع والصالح عن دم العمد
 لان لهسبة ط الفاسد لا يفيد هذه الفقرة وفي قسم يجوز التصرف والاستثناء جميعا وبهذه الوصية لان
 حكم الوصية ما في اللبن يخصر على حصة يجوز افراده بالوصية فجاز استثناءه والداد علم فحصل في خمسة
 مسائل لا يصح فيها الشتر ط ذكر ابن رستم في النوادر رجل قال لا خير اعزني جواك او بولك
 على انه ان ضاع فاما ضامن لك قال لا يفيد الشتر ط ولا يكون ضامنا وعن ابى يوسف ر ح في النوادر رجل وقع
 رجلا في رجل يقطعهما باجر فقال له لا ضمان عليك ان كسرتها فكسر انا قال ان كان مثلهما رجلا يسلم كونهما
 وان كان لا يسلم لا يضمن وبطلان الشتر ط وشرها رجل اشترى دابة فقال له صاحبه لا تاجر بما كان له ان يوجر
 او يود من عنه انسان فقال المزمع للراي خمسة وعلى انه ان ضاع ضاع بغير شتر فقال الراي نعم فالمرمى جاز
 وشرطه باطل ان ضاع ضاع بالمال وعن محمد ر ح رجل رفع الى قصار ثوبا يقصره فقال له لا تقصره من
 متى تفرغ عنه كي تقصره فالك شتر ولا يضمن وعن ابى يوسف ر ح رجل رهن عنه انسان بحسبة ابعت
 دراهم وقيمة امان على ان المزمع يضمن لفضل او اهلك المزمع او شتره المزمع ان لو مات العبد لا يطل بيمينه

كان الزين فاسا وحق محمد بن في السيرة الامام ابو داود في حجة شتر على المودع في حجة
 يعني لا يعنى هذا المستطاع وادعاهما في الحيل بل آجر وادعاهما مستطاع ان يعنى الاجر على المودع
 ان يكون بمثل القول في الاتفاق كان لشهر طبا طلا ولا يقبل قوله وطاره ان آتى في كتاب المودع والدار
 هنا انه قال في السيرة الطاري لا يطل لهية الرواية عن ابى يوسف مع مرقس وميبه اردوا الى الله
 لا يخرج من ثلث ما رد ولم يجر الازدات بجهة فان لهية تحقق في الثلثين وحق في الثلث وكونه شري على
 رد ادعاهما وحقها ووجهها لها شيعي آخر ثم ان يشيع الثاني اذ نصف الدار شفعة بطلت لهية
 في الباقي لان يشيع الثاني اذ شفعة حتى ساقى على لهية فكل شيرع مقارنا لهية ان في فصل المرفيع
 يسيرع مقصور على الحال لم يكن للارزات في الصنع في جوة المورث وانما ثبت ذلك بعد مرنة فاعا بطل
 الملك في الثلثين عند تحققه لا قبله الا ترى ان لهية لو كانت جارية وطعها المورث لم يتم تحقق لهية
 برواثة او بوجع الوارث لهية لا بمرنة العقر بل بمرنة فانه قبل الفضا في صاحب الدين الدين
 وارث الدين مع سواه كانت التركة مستزقة او لم تكن فلو ان الوارث لهية مع رده في قول
 يوسف بن وخط لهية وقال محمد بن لا يصح وقبل لا خلاف بينهما في مع رده عند ما انما اخلاص بينهما
 فاعا ادعاهم الدين من لم يثبت فرد الوارث فغدا ابى يوسف بن يصح وعنه محمد بن لا يصح رجل له على عبد انسان
 دين فوجب صاحب الدين الدين من سواه تحت لهية ولو ان المولى رده بجهة قبل موطنه انما اخلاص
 ابى يوسف بن يصح رده سواه كان على السيد بن خطا لم يكن وقيل يصح رده عند الكل وهو الصحيح مرقس بن
 شيبا ولم يسلم حتى مات بطلت لهية لان لهية المرفيع بجهة حقيقة والكانت وصية حتى يغير فيه الثلث
 واقل ثلثان فلاتم بدون العقب وقيل رجل له رده سواه حتى يغير منه خرج الباقي من ان يكون مبداء
 حتى حتى بعض حتى سابق فكان شيرع مقارنا في بطل والعدا علم ففصل في الرجوع في
 لهية لا ارب ان يرجع في سببته من غير المحارم ان لم يعرض او اذ وارث لهية في بدنها وادعاهما
 لا يمنع الرجوع رده ولد له البيرة كان للارث ان يرجع في الام في الحال وقال ابو يوسف لا يرجع فيها
 حتى يستغنى الولد عنها ثم يرجع في الام وادعاهما ولد وادعاهما لهية في بدنها ثم وبيت الزايدة كان لو كان

ان يربح في سبعة وثلاثين حبة الهبته عن ملك المومر ب ل الى غيره او ملكات لا يربح الواجب وكذا لو ملك
الواجب او المومر ب ل وثلاثون حبة المومر ب ل الهلكة القولي قوله من غير عين ولا يربح في الهبته من الحار ثم ان
كالا بار والامهات وان علوا والاولاد وان سفلوا والاولاد الهبته في ذلك سواء وكذا الاخر
والاخوات والاعمام والعمات والعمهات بسبب البقرابة لا تمنع الرجوع كالا بار والامهات والافوات
من الرضا ع وكذا الاخمية بالنصاف كاهبات النساء والرايب وازواج الهبته والبنات اذا ربح الهبته
المليون من صاحب دينه لطلد دينه وكذا لو كان على الهبته خطا فربح الهبته لولى الجانية بطلت الجانية و
يكون للواجب ان يربح في الهبته استحسانا واذا ربح مولى الهبته في الهبته البعد لا يعود الدين والجانية في قول
محمد ربح وهو رواية عن ابي حنيفة ربح وفي القياس لا يربح رجوع في الهبته وهو رواية الخمس عن ابي حنيفة
عن ابى يوسف اشتماع على محمد منهم انه وفي الاستحسان يربح رجوع ولو ربح الامة من زوجها بطل
البنات فان ربح في الهبته بعد ذلك ربح رجوعه لا يعود النكاح كالا يعود الدين والجانية وعلى قول ابى يوسف
ربح اذا ربح المولى في الهبته يعود الدين والجانية وابى يوسف ربح استغن قول محمد ربح وقال ارايت لو كان
على عبد دين يصغر فربح المولى عبده من الصغير فضل الوصي وقضى ليقط الدين فان ربح الواجب في الهبته
بعد ذلك لو قلنا بانه لا يعود الدين كان بقول الوصي الهبته تصرفا على الصغير وانه لا ملكات لك واما
مسئلة النكاح فقها روايتان عن ابى يوسف ربح في رواية اذا ربح الواجب يعود النكاح ورجل وحب
شيان من ذوى الرحم المحرم واحد هاسم والاخر كافر لا يربح الواجب في الهبته لان الملك من الرجوع
المومر ب ل اذا علم المومر ب القرآن او الكتابة او كانت اجمية فملها الكلام او شيان من الحرف لا يربح الواجب
في الهبته بخلاف الزيادة في العين وعلى قول زفر ربح قسم الحرف وما شبه ذلك لا تمنع الرجوع في
الهبته وعن محمد ربح في المشتق انه لا يطل حتى الواجب في الرجوع كما هو قول زفر ربح وعلى ابى حنيفة ربح في
روايتان ولو ربح عبد الكافر فاسلم عند المومر ب ل لا يكون للواجب ان يربح في الهبته لان الاسلام
زيادة ولو ربح شيئا له محل وموتة بعد ادخل المومر ب ل الى بلد اخرى لا يكون للواجب ان يربح في
الهبته قبل ثم اذا كان قربة الهبته في المكان الذي انتقل اليه اكثر وان استوت قيمتها في المكانين كان

للواهب ان يربح في البيعة ولو ذهب جارية في دار الحرب حرمها المومنون الى دار الاسلام ليس
 للواهب ان يربح في البيعة وجعل ذهب قريبا فقصه المومنون لدار البرج الواهب البيعة لجلالته فلو غلبه
 العتق زيادة بخلافه لعل في الاموال او حمله وقصر عدان يربح في البيعة وان قل لدار البرج كان
 يزيد ذلك في الفتن وجعل ذهب لا خروا هم وسلبها الى المومنون لان الواهب استقرها من المومنون وانما
 جاز ذلك لكون الواهب ان يربح في البيعة ابد الابد لما كانت مستهلكة ووجبا على الواهب رجل ذهب نزالا
 المومنون لدار البطل حتى الواهب في الرجوع لان اسم الفرب قد زال وصار شيئا آخر فحدث ما اودع
 سرقا فغلب المومنون لدار الفاء لا يبطل حتى الواهب في الرجوع لان اسم السورق لا يبطل ولم يحدث فيه
 زيادة قبل حدث فيه نقصان فلا يبطل حتى الواهب في الرجوع كما لو ذهب غنضة قبل المومنون لدار رجل
 بعد ان غنطت يدوه المومنون وجنسه المومنون لا تسب ابله كان الواهب ان يربح في البيعة فانه
 الب ولا يخذل الراس في قول الجنيته والى بوسع رجل ذهب لرجل لو انسل اليه نزالا مستهلكة
 الواهب فجنسه المومنون لان الرجوع في البيعة لا يكون الا بقضاء او قضاء وذكر في المستق عن محمد بن
 رجل ذهب جارية وسلمها الى المومنون ثم ربح فيها غير قضاء لا رضاه واعتقها لم يجر عتقه قال ليس ذلك ان يربح
 فيها الا بقضاء او رضاه ولو قصده على رجل يستخرج من قتال من قصده عليه فاقال له يجر حتى يعقبها فانها
 مستقبلة وكذلك الواهب لدى رحم وكل شئ من الغنيمة العاقبة اذا ربح اليه ومنه ما ابله كان الرجوع فيها غير
 البيعة مستقبلة وكل شئ من الغنيمة العاقبة اذا ربح اليه فاقال له المومنون لدار الفاء بملك من مال الواهب ان
 يفتقه من رقيق ذهب بعد ثم ربح الواهب في البيعة غير قضاء فزوه المومنون عليه رضاه جاز ذلك من الثلث
 ما كان الراد بقضاء يجوز ولا يسيروا في الراس على الواهب كذا على شئ من عتق او قبضه ثم ذهب
 لانسان مسلم ثم ربح في البيعة غير قضاء ثم وجدا بعد عتقا كان لان يروه على مائة جعل الرجوع في ثلث
 غير قضاء بشرط الرجوع لقضاء العاقبة رجل ذهب بعد ان فرض البعد عن المومنون لدار الفاء حتى يصح كان
 الواهب ان يربح فيه رجل وسلمها الى المومنون لدار الفاء التي سميت بالقضاء التي سميت بالقضاء فلو ربح
 كان الواهب ان يربح في البيعة لان سلمها اليه فقتلها او ابله زيادة وكذا الرجل في زيادة ورجل جازي

فثبت فصلا رجلا لا يرجع الواجب في الزيادة في البدن يمنع الرجوع والكانت تقتض الفقيه وكذا
 لو كان بحيث ضمن او كان فحيا محسن لا يرجع الواجب بل واجب لرجل جارية ما راء الواجب ان يرجع فيها
 المومر ب له فثبتها صغيرة فليس توار وادت خبر وقال الواجب لابل فثبتها كك كك بان القول لا
 وكذا في كل زيادة متولدة والماتى البناء والمخاطة ونحوها كان القول قول المومر ب لرجل في يد دار قال رجل
 آخر لقد ثبت بها على وادت لي في قبضها فثبتها وقال المتصدق لابل فثبتها بغير في كمن القول نفسه
 وروى قال الذي في يده الدار كانت في يده فثبتت على فاجرت وقال المتصدق لابل كانت جنة في يده
 وثبتها بغير في كان القول للمتصدق عليه ولو ادعى رجل عبدا في يده غيره وزعم انه كان بسببه لاني ثبت
 يده وكان البعد غالبا عنها فثبتها المومر ب بغير انه وقال المومر ب له فثبت لي وقبضه باذك كان القول
 قول المومر ب له وان قال المومر ب لرجل فثبت لي كان في منزلك لا يخبرنا ما عني لقبينه فثبتها لاني
 ولو قال الذي وبس لك الذي ولم يثبت له البعد مودة وقال المومر ب فثبت في حوزة فالحال الجدة
 يد الذي يد على القبر في حوزة كان القول للوارث رجل وبس لرجل محضا فحفظ المومر ب له عراب لا يرجع
 الواجب في يده وادى وبس احد الزوجين لصاحبه لا يرجع في اليه وان القتل الكاح يشهدا ولو وبس
 جنيته ثم تزوجها وبس لاجنبي ثم تزوجت نفسها منه كان الواجب ان يرجع في اليه لان الكاح يشهد
 اليه لا يمنع الرجوع ولو وبس المرأة شيئا الزوجا وادعت انه سكرها في اليه يسمع وعواها وادوات
 الواجب او المومر ب لرجل في الرجوع ولو وبس احد لغيره شيئا لا يرجع في اليه وان كان احدهما
 الآخر كافرا ولو وبس لاجنبي فثبتها كان له ان يرجع في اليه لاجنبي ولو وبس لغيره وبس
 لاجنبي كان له ان يرجع في اليه لان اليه وقت لمولد الا ان وان وبس لغيره كان له ان يرجع في اليه
 قول الحقيقة رج وقال صاحب الرجوع لا يرجع ولو وبس لغيره من حرمة مولاه البنت فوحر حرمة منه ان
 كان اخوه لايه بعد الاخيه لانه ذكر الكرمي عن محمد بن ان في قياس قول الحقيقة رج له ان يرجع في اليه
 قال الفقيه المومر ب لا يرجع المحرم لان المقصود منه اليه نسبه الرحم في جانيه والمولى جيبا وكذا
 لو كان بسببه عملا لا يرجع مولاه فانه فثبتها للبعد قال محمد بن في قياس قول الحقيقة رج الواجب ان يرجع

[illegible]

ابو ابا وجده علائزج الواسع روى انه يربح في الخبز كانه يجمعها فانه يربح في الخبز ولو ربح
 او بغيره فذلك المربوب له كان للواهب ان يربح فيها وان ذبحها على يدى الواسع فله محمد بن محمد بن
 عن الخليفة روى انه يربح في الخبز كانه يجمعها فانه يربح في الخبز ولو ربح
 ان يربح في حصة احد هاتين شيئا وكذا لو نصيب المبدأ لهما وقصدت نصف على الآخر كان له ان
 يربح في الهبة دون نصيبه او اربح في نصيبها لا يخل الهبة في الباقي وتواخلف ابو
 والمربوب له عند رجوع الواهب فقال الواهب كانت الهبة وقال المربوب له كانت صدقة فلا ربح
 لك كان القول قول الواهب بطل وبطل ما يحل القسمة ثم قسم ما ذهب وسلم الى المربوب له جاز
 وعلان ومن عبد الرجل وسلم ثم اراد حدها ان يربح في حصة والآخر غائب كان له ذلك لان
 على واحد منهما منفرد بهبة نصيبه على منفرده بالبر وكذا لو اقر بهبة نصيبه نصار رجل ومحببه لغيره
 او رجلان ومحببه الرجلين او محبة لهما نصيبه لهما او حبس لم يجر وان قال احد جاز على
 وبطل الحبس من بهبة ناقض ولم يمس نصف ولم يسلم المربوب له نصيبه لا يجوز رجل واحد
 نصف جدين او نصف ثوبين مختلفين سروي ومروى او نصف عشرة ارباب مختلفة زعل ومروى
 ونحو ذلك جاز وكذا الله واب الهبة لان الهبة والفتيا بالهبة والله واب الهبة من اجاب مختلفة
 من حلة لا يحل القسمة فالشروع فيها لا يمنع جواز الهبة اما الله واب الفتيا من نوع واحد من
 حلة لا يحل القسمة فالشروع فيها لا يمنع جواز الهبة روى رجل شيئا ثم قال الواهب بطلت جفت
 في الرجوع لا يقطع حقه رجل وبطلت رجلين روى وروى فقال لا حد كالثنت والثلاثان للآخر لا يجوز
 قول الخليفة وبطلت شروع ويجوز في قول محمد بن وكذا ان قال لا حد كما انها مستأنة والآخر اربمانية
 روى ابيهم ان الواهب جده الضعيف وللصغير عليه ومن تحت الهبة وسقط وبطلت فان اراد الواهب ان يربح
 في الهبة كان له ذلك في ظاهر الرواية وروى هشام بن محمد عن ابي بكر له ذلك رجل وكل رجل
 الهبة ماله فرب الوكيل وسلم جاز ويكره التوكيل بالهبة فزكيا الهبة اذ الهبة الدين من الدين
 بسره ان يربح فيه لان الدين سقط بالهبة فلا يحل العود الواهب ان يشتري الهبة من المربوب

فانما لا ينبغي له ان يشترى لان المهر بده يستحق من الماكسة فيصير شرا باقل من قيمته لا اوله ولا
ارب رله وشيئان شغقت على ولده فله من شرا باقل من قيمته وتمايخ الواهب من الرجوع وهو
العوض اليه **فصل في العوض** المهر بده اذا عوض الواهب الهبة وقال في عوضك شيئا او
شيئا بدها شيئا او قال كافيتك او شيئا بدها عليك بدها عن شيئا يكون عوضا له
لواهب حتى الرجوع ولا عوض ان يرجع على الواهب في العوض وان لم يعثر شيئا من هذه الاغلاط
كان لكل واحد منها الرجوع فيما اعطى وبشرط ان لا يفسد الهبة في العوض بسبب الهبة من العوض
لان تبرع ويجوز التوليع الا جنى كان بامر المهر بده او بغيره ولا يفتي الواهب حتى الرجوع في الهبة
بعده ذلك ولا لا جنى ان يرجع في العوض وليس للاجنبي العوض ان يرجع على المهر بده سواء عوض امر
او بغيره او ان يقول المهر بده عوض فلان على اني فاسن وهو كما قال في غير اعظم عن كفارة يعني او قال
ازدكوة قال او قال بده فلان بدها في زمان الامر لا يرجع على الامر الا ان يقول لا الامر على اني فاسن
بجائز او قال في غير اتق وبنظر فلان فقصاه كان الامر ان يرجع على الامر وان لم يعقل على اني فاسن
وعوض لها في الهبة او على وان المهر بده لا تصدق على الواهب او تحل او عمره وقال في عوض
هبة وسلم جاز وكون عوضا او اوجب الواهب في العوض بما لم يكن له ان يرجع في شي من الهبة
كان الهبة فاشا او لم يكن اجل وبه بده لرجلين فمؤنة احداهما عن فمؤنة كان الواهب ان يرجع في
حصته الاخر ويصح رجوعه في نفسه لغيره ولو مؤنة احداهما عن نفسه وعن صاحبه لا يكون الواهب ان
يرجع في شي من البه لا قلنا ان التوليع يلزم من الاجبي واذا اوجب للصغير ببه عوض الاب او الابن
او الهبة من مال الصغير لا يجوز لانه تبرع فاذا بطل التوليع كان الواهب ان يرجع في الهبة وهو كما استحق
العوض كان الواهب ان يرجع في الهبة اذا كانت فائدة ولم ترد وجبر فان استحق نصف العوض لا يرجع
الواهب في شي من الهبة ويصير كانه عوضه الباقي والعوض وان كان يسير بطل على الواهب الرجوع
ان قال الواهب اريد ان يفتي من العوض او يرجع في الهبة لم يكن له ذلك ومن يشترى بدها بدها ان
يقتل من العوض او يرجع في الهبة ان شارح على قول في رد بدها استحق نصف العوض كان الواهب

ان يربح في نصف الهبة وعند السيد ذلك لانها ليست بعاوضة ولهذا يصح التوفيق بينهما وكثير من
جلس لهبة او من غير جنبها فان سمحت لهبة كان للعرض ان يربح في العرض وان سخط نصف الهبة
كان للعرض ان يربح في النصف العرض لانه انما عوضه لسله لهبة رجل وبسبب رجل لهب ورم عوضه
المعرب له ورجل من ملك الدار لم يكن ذلك عوضا عن ما وكان للراغب ان يربح في بستان وقال
ازرع يكون عوضا وكذا لو كانت الهبة واد عوضه بستانها وقوب نصر في سلم منه عوضه سلم
نحو او خسر برلم لم يكن عوضا ونصر في ان يربح في الهبة وكذا الرجل اذا عوض الواهب شيئا مسلمة ثم
ظهر انها بستانه ربح الواهب في بستانه وكذا كسبه الا ان كان الواهب رجل بستانه عوضه المعرب له
كان لكل واحد منهما ان يربح فيما خرج لانه بستانه بعد باطله ما وذا او محجرا او اذا بطلت الهبة
التوفيق وكذا الصغير او الواهب له رجل عوضه المعرب له لا يصح لانه عوض عن بستانه بطله رجل او
رجل قوبا ليسر له ما جازاه المالك جازيت الهبة من المالك وذا ان يربح فيها لم يوفى او يكون
المعرب له وازدحم محرم من المالك محقق في الهبة يكون لصاحب الهبة الذي باشره فان المربوب له
عوض الذي باشر لهبة او كان بينهما قرابة فذلك لا يمنع صاحب الهبة من الرجوع في الهبة رجل او
رجل قوبا وخمس ودايم سلم الكل الهبة ثم عوضه التوب او الدار لم يكن عوضا عن ما استحقا لان الكل
بستانه واحدة فلا يكون البعض عوضا وتوب رجل مستين محققين يعني في العقد في مجلس وحده
او مجلس عوضه احدتهما عن الاخرى كان عوضا وعن ابي يوسف ربعة امدانه لا يكون عوضا كما لو كان العقد
واحد الا ان ماله لا يكون عوضا عن ماله ولو كانت احدهما صدقة والاخرى بستانه عوضه الصدقة عن الهبة كان
عوضا لرجل وبسبب رجل خطبة فحق المربوب له عوضها وعوضه وقيام تلك الخطبة كان عوضا وكذا لو
وبسبب نياا وصين قوبا منها بستانه او غاطت مصاير عوضه كان عوضا وكذا لو وبسبب سرقة او بستانه ثم
عوضه كان عوضا لانه صار شيئا آخر ولهذا لا يكون للراغب ان يربح في الهبة بعد ما فعل ذلك انما
الهبة بشرط العرض بشرط ما باشره الهبة في الابتداء حتى لا يصح في المثل الذي يحتمل القسمة ولا يثبت
بها المالك قبل القبض وكل واحد حصلا منها ان يمتنع من تسليم ربعة او ما يفرقت بها حكمه ليس ملا يكون

رحمهم ان يرضع بها مكانه وحرمت به الشفقة وكل واحد منهما ان يرضع بالجب ففرض وان استخفى
بواحد هاربع على صاحب ما يده الحان تاما وعتبة الحان الحان والصدقة بشرة العوض فبشره
بشرة العوض وانه استخاف والقياس ان يكون لهية بشرة العوض بما سبب اذ اصابها الاثر
ان كره على البين اذ اذ بشرة العوض كان كراجه والكره على الهية بشرة العوض اذ ابع يكون كرا
والا كرا باء ما يكون اكراما باء اخر رجل وحب رجل جد البشرة ان يعوضه فربما ان تعاقبا وان
تربا بسا لم يتر - علم ففصل في سبب الوالد فولد والهية للشخص رجل له ابن ابنة
او اوان سبب بها شيئا وتفضل احد ما على الآخر في الهية اعموا على انه لا ينفصل بعض الاولاد
بعض في الهية لان الهية على القلب وذلك غير مقتدر قال عليه الصلاة والسلام من سوي بين
في التسمي ثم فقي بها الملك فلا تراخا في تسمية الملك ولو سبب رجل شيئا لا ولاد في الصوة وارا وتفضل
بعض سبب في ذلك على بعض لا وانه هذا في الاصل عن اصحابنا رجوع في التسمية مع انه لا بأس به
اذا كان تفضيل لزيادة فضل في الدين فان كانا سوا بكره رجوع في المعلى رجوع عن ابى يوسف انه لا بأس به اذا
لم يقصد به الا ضرر وان قصد به الا ضرر سوى سببهم فمطلوب الهية مثل ما يعطى لابن وقال محمد بن يعقوب
ما يعطى للامني والغنوي على قول ابى يوسف رجوع رجل وسبب محبة كل المال لا ولد جاز في القضا ويكون
بما يشي رجل قال جلست له اودى فلان كانت سببه وتقال به الشير ولدى الصغير فلان جاز وسمي
من غير قول كرا باء ما من ولده الصغير جاز ولا يحتاج الى القبول رجل وسبب الهية الصغير وارا وشيئا
تسبح الاب قال ابو نصر رجوع جاز ولا يحتاج الى التفرغ لانها مشنونة بمساع التعاقب وهو الاب ولولده
على ابنة الصغير وارا والاب كان فيها لا يجوز في قول الحنفية رجوع ويجوز في قول ابى يوسف رجوع وعليه الغنوي
لا قلنا في الهية وتود سبب منه والابن ولده الصغير لا يجوز وان باء جاز رجل اتخذ ثانيا مولده الصغير ثم ارا
ان يذبح الي ولد اخر لم يكن بذلك لانه لا اتخذ ثانيا مولده الاول صاد لما لا اول حكم وكره فلا يملك
الذبح الي غيره والا فوا من غير اتخاذ الاول ما يذبح في ملكه لان الذبح الى الاول يحل الجارة فاما
من ذلك مع مائة وكذا الرجل اذا اتخذ ثانيا بالية فابى التولية بعد ما ذبح اليه فاما وان يرضع

الى غيره فهو على تمام من وقت الاحتيازة اعادة ملكه الذي الى غيره رجل جهرا سته باله فوجه الابنية
 لها الى زوجها قامت الابنية فادعى الابن كان عادية وزوجها يدعى الملك احتلوا فيه قال بعضهم القول
 قول الزوج فبينة على الاب وبه قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رح وقال بعضهم القول قول
 الابن لانه هو الذي والملك قال سوادنا رح عنه ويسمى ان يكون الجواب على تفصيل النكاح الابن
 الكرام والاشراف لا يقبل قول الاب لان مثله ينافى عن الاعارة وان كان من اوساط الناس لم يكن القول
 قول الاب منه هو الذي وليس بمكذب فيما قال من حيث الظاهر امرأة لها مهر على زوجها ومهر المهر بها
 الصغير الذي من هذا الزوج الصحيح انه لا يصح هذه البينة لان بينة الدين من غير من عليه الدين لا يجوز
 او او سبب وساطت ولد على القبض فتوزر لصغير الملك للولد او قبض ولا يجوز للاب ان يستعين
 ولده الصغير عوض وغير عوض لانها تبرع به ام ولد ومهر ابني الصغير بنية فقبض البينة بكون الاب
 كان الصغير في عياله ولم يكن **فقبض البينة للصغير** اذا مهر ابني الصغير بنية فقبض البينة
 والقول للاب فان مات الاب او فاب غلبة منقطعة كان ذلك كوصي الاب لانه بمنزلة الاب وصي
 من الجدة فان لم يكن له وصي ولا اب فقبض للاب الاب ثم بعده وصو الجدة ولا يجوز قبض غير هؤلاء الابنية
 الا ان يكون الصغير في عياله فان كان الصغير في حجر العم وعياله فمهر للصغير بنية ووصي الاب حاضر الصغير
 قيل لا يجوز قبضه لان الوصي بمنزلة الاب وان قبض الاخ او العم او الام والصبي في عياله حسب ولا يجوز
 وان قبض ذلك الابني الذي الصغير في عياله جاز ولو كانت الصغير في بيت زوجها فمهر ابني لها
 بنية فقبض الزوج جاز وان كان الاب حاضر ولو قبض الاب يجوز ان يمسك ابنته في بيت زوجها ولو
 كان الصغير في عياله الجدة والاخ او الام او العم فمهر بنية فقبض البينة من كان الصغير في عياله ولا
 حاضر خاتمت المشايخ رح فيه قال بعضهم لا يجوز والصحيح هو الجواز كما لو قبض الزوج والصغير حاضر وان كان
 الصغير يملك القبض فقبض البينة جاز قبضه ويبيع القاصر حتى لا يزوج الوصي في البينة ولو قبض الملقط
 الملقط والمقيط في عياله ليس له احد سواه حال قبضه وكذا لو كان الصغير في عياله ابني كان له ان يبيع
 من القبض والمليط ان لم يلقط الى غيره في تسليم الاعمال ولا يكون لابني اخوان يسترونه فيحصل

في سبب المرأة مهر من الزوج بطل قال المرأة قولي وميت لك مهرى ففان
وهي ايجبة وتحسن العربية قالوا لا تصح ثم اهبته فزواجين هذا والطلاق والطلاق او المهر على المرأة
ففي مات طلقت نفسي او قيل لم رجل قد طلقت امرأتى او عتقت بعدى فقال ذلك وقع الطلاق لثبات
والعرف ان الرضا شرع جواز الهبة وليس شرط وقوع الطلاق والطلاق ولهذا هو طلق كذا او عتقت
يقع الطلاق والطلاق ولو اكره على الهبة فميت لا تصح قال الفقيه ابو الليث روح مندى لا يقع النكاح
ايضا اذا كان مهر وغايبا بطل وزوال لبعده ميتة حرو ولا يعلم ان هذا اتفاق عمن في القضاء ولا يثبت
فيما سببه بين المدعى والمرأة تريد ان تهب مهر من الزوج ولا تصح سببها ولا يبرأ زوجها قالوا
الصلح ليس اذن زوجها من المهر على عوض لم توفه ولا يحل بطل الصلح حتى تهب مهر من
زوجها ثم تحل البطل فزوجه بخار الزوجة فيكون والمهر على الزوج كما كان وتبطل الهبة رجل مات زوج
مهرانه امرأة تحت سببها ومهرى الزوج لان الدين لا يسقط بالموت وقبول المدعى ليس شرط
لجواز الهبة ففحمت الهبة من نفقة وميت مهر من زوجها مات قال الفقيه ابو حنيفة روح الحنفية عند
الهبة تقوم على جهتها وتربح من غيرمين لها على القيام فهي بمنزلة تصحيح سببها امرأة ماتت زوجها
مهرى منك على ان كل امرأة تنزوجها بطل امر ابيدى فان لم يقبل الزوج ذلك طلقت الهبة
وان قبل ذلك في المجلس جازت الهبة ثم ان فعل الزوج ذلك فله الهبة ماضية وان لم يفعل لم تكن لك
عند البعض من ائمتنا انه على ان لا يزوج نكاحا عتقت تزوجت او لم تنزوج امرأة قالت زوجها
انخذ الزوجة وقت الجاهل فافقهما فانقص ذلك من مهرى قال الفقيه ابو بكر البجلي روح الامر كما كانت
بطل من امرأة المرفضة من المصير الى ابوها وقال الزوج ان تهب لي مهرى ففان
فان المرأة افضل ثم قدمها الى الشهود فميت بعض مهرها وادعت بصدقة البعض على الفقر او
او غير ذلك لم يثبتها ولم يثبتها الى ابوها قال الفقيه ابو حنيفة روح الهبة باعلاء لانها بمنزلة المكرمة امرأة
ماتت زوجها وميت مهرى ان لم تقبل فقبل الزوج ذلك ثم طلبها منه ذلك قال ابو بكر الاسكاف
وابو القاسم الصفار روح الهبة فاسدة لانها تعلق الهبة بشئ محظوظ وهذا اختلاف الروايات وميت

وحيث شك مهرى على ان لا يظلم فقبل الزوج صحت الية بالقول لان هذا قليل من الية القبول فاذا
قبلت الية فلا يعود المهر بعد ذلك وممن نظير ما قال لا مرة انت طالق ان دخلت الدار لا تظلم
الم تدخل ولو قال انت طالق على دخولك الدار فعالت قبلت وقع الطلاق وقال محمد بن مقاتل
رح في مسئلة المهر ما عليه على حاله اذا طلب لان المرأة لم ترض الية الا بعد الشرط فاذا كانت
الشرط فان الرضا اما الطلاق فالرضا فيه بشرط ما لا يسل على هذا ما ذكر في كتاب الحج اذا كانت
المرأة مهر على الزوج على ان يحجرها وقبل الزوج ذلك ولم يحجرها كان المهر عليه على حاله والقول
على هذا القول قال مولانا رح ويمكن الفرق بين مسئلة الحج وبين مسئلة المهر ووجه ذلك ان في
مسئلة الحج لا بشرط ان يحجرها بعد شرطت نفقة الحج عليه فيكون هذا بشرط الية بشرط العوض فاذا لم
يحصل العوض لا تتم الية اما في مسئلة المهر بشرطت عليه ترك المهر وترك المهر لا يصلح عوضا قالوا
رح ثم ذكر في بعض النسخ اذا شرطت عليه ان يضلها فقبل الزوج ثم فسر بها كما ذكر وعندها انما يعود
المهر اذا فسر بها فغير من اما اذا فسر بها بغير شرط عليها لا يعود والمهر لان ما كان محال لا يكون ظلما امرأة
وسبب مهر ما من زوجها يقطعها في كل حول ثمانية وعشرين وقبل الزوج ذلك فمضى حوان ولم يقطع
قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رح ان كان ذلك شرطا في الية فمهر ما عليه على حاله لان
هذا بشرط الية بشرط العوض فاذا لم يحصل العوض لا يصلح الية وان لم يكن ذلك شرطا في الية بشرط
مهر ما ولا يعود بعد ذلك وكذا لو سبب مهر ما على ان يحسن اليها ولم يحسن كانت الية باطلة ويكون
بشرط الية بشرط العوض يصل قال لامرأة ابراهيم عن مهر كحى اربك كذا وكذا فابراته ثم سلب
الزوج ان ييب منها ما قال كان المهر عليه لا كان امرأة وسبب مهر ما من زوجها على ان يسكبها ولا يظلمها
فقبل الزوج ذلك ثم طلقتها قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رح ان لم يكن ذلك
للمساك وقالا يعود مهر ما على الزوج وان وقت وقتا فطلقتها قبل ذلك الوقت كان المهر عليه
على حاله فقبل لا اذا لم وقت لذلك وقتا كان قصدها ان يسكبها ما عاش قال نعم الا ان العبرة لا
باللفظ فانه ذكر في كتاب الرضا يارجل اوصلا م وندة ثلثت ما ان لم تنزول فقبلت ذلك ثم

تزوجت به انفقار عاتها بزمان فانها تسحق الثالث لحكم الوصية امرأة وميت مهر من زوجهما
 ان لا يطلعا قبل الزوج قل فلف من تحت الهبة طلقها او لم يطلق لان ترك الطلاق لا يكون عوضا
 بعقبة نذره هبة بشرط فاسد والهبة لا يطل بشعر وطافا فاسد وذكر في النزول اذ قال
 زوجهما تركت مهرى عليك على ان يطل امرى سیدی فضل الزوج ذلك حال مهر اعلیه بالم طلاق
 نفسها ووراثات المرأة كالمين زواج حثيم فبک ازمن بازواران لم يطل لا يبرأ من المهر وانهما جعلت المهر
 عوضا من الطلاق فالم يطل لا يبرأ المرأة اذا ارادت ان تزوجهما الذي طلقها فقال بها المطلق لا تزوج
 مني تهنيني ما لك على فميت مهر الذي عليه على ان يتر زوجهما ان ان يتر زوجهما فانها مهر اعلیه على حاله
 زوجهما او لم يتر زوجهما لانهما جعلت المال على نفسها عوضا عن الكفاح والعوض لا يكون على المرأة هبة
 تقول زوجهما انک تریب مني کثیرا فان کشت مني ولا تب فقد وميت منک الحائض الذي لا ینفی
 كان كذا انكثت مهرها فانما طلقها فانها لم يمسسه على غنم اوجه ان كان كلامها عدة منها لا يست
 طحال لا يكون الحائض للزوج لان باوعد لا يملك وان كانت وميت منه وطلعت اليه والزوج
 وعدا ان يکث مهرها يكون الحائض للزوج لانها وميت طحال ولم تعلقها بشعر وانما بشرط عليه
 شرط فاسد والهبة لا يطل بشعر وطافا فاسد والرابع الثالث ان تقول المرأة وميت منک
 الحائض ان کشت مني فقبل الزوج فذلك كانت باطلا لانها طلعت الهبة بالشعر والهبة لا یفعل
 ان يطل بشعر والرابع ان تقول المرأة وميت منک على ان نکث مني قال ابو القاسم
 انفقار من في هذا الوجه يكون الحائض للزوج وعلى ما قال محمد بن مقاتل ونصير من فميت من لا
 يكون للزوج والا فميت من لا يملك لانها لم يمسسها الهبة الشرط والرابع الخامس ان تقول المرأة
 زوجهما على ان يکث مهرها على ان يكون الحائض هبة للزوج وفي هذا الوجه لا يكون الحائض للزوج
 ايضا فاصح باطل رجل رجل ارضا وسلمها الهبة وشتر طان بنحو المهر يوجب له على الزوج من
 الخار من كانت الهبة فاسدة بخلافه اذا كانت الهبة كرا وشتر طان بنحو المهر يوجب له على الزوج
 من ثمرته فان شتر الهبة لا يطل بشعر ولو قد ذكرنا رجل قال لديرته ان لم تعضض مالي عليك

حتى تموت فانت في حل فهو باطل لانه قليل من البهائم لا تخجل القليلين وروى قال رب الدين اذ انت فانت
 في حل فهو جائز لان هذه وصية وروى قالت زوجه المرضي ان مت من مرضك هذا فانت في حل من مهر
 او قالت مهرى عليك صدقة فهو باطل لان هذه مخاضة وتقليم وروى قال الطائفة لذيونة اذ مت
 فانما في من الدين الذي لي عليك جاز ويكون وصية من الطالب للطلب وروى قال ان مت فانما في
 من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاضة كقولك ان دخلت الدار فانت برئي مالي عليك لا يبرأ وروى قالت
 المرضية زوجه ان مت من مرضك مهرى عليك صدقة او قالت فانت في حل من مهرى فانت
 من ذلك المرض كان مهرى على زوجه لان هذه مخاضة فلا يصح **فصل في صدقة رجل ثا**
اراد ان يقصد بالدرهم التي موه على الفقراء قالوا ان كان لم يقصد على الفقراء لا يصير على ثا
افضل لانه نزلت فيه وهو قوله تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة وان كان لا يصير على
الصدقة فلا اتفاق على نفسه افضل لاروى ان رجلا جارا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عند
ربا ربا رسول الله فانا اؤا صنع به قال له عليه السلام انفق على نفسك فقال الرجل حسبي آخر فقال
عليه السلام انفق على عيالك فقال حسبي آخر فقال تصدق به رجل في يده درهم فقال له عليه
السلام تصدق بهذه الدرهم فتصدق بغيرها قال يصير جاز وان لم تصدق حتى يهلك تلك الدرهم
يده فاشيى عليه رجل اخر كسرة الى سكين فلم يجده قال الحسن البصري رح يضيها حتى يحكي آخر فان
اكلها اطعم ثلثها وبعن ابراهيم النخعي رح مثل هذا وقال عامر الشعبي رح هو باجبار ان شار ثلثها وان
لم يقضها وانما اخرج للصدقة لا يكون صدقة الا بالذخ الى الفقير وقال مجاهد رح هو باجبار ان اخرج
ان شار النخعي وان شار لم يرض وعن عطاء مثل هذا ووجهه الفقيه ابو شيبة رح وسئل عن المكدي
الدين ياكلون الناس الخافوا بالكلون سرفا قالوا لم يظهر ان ما يقصد عليه متيقها في المعصية او
هو مخي لا بأس بالتصدق عليه وهو باجور في نيته انه لا يدخله وروى ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم سئل عن كثر السائل فلن يجز قال عليه السلام من رزق قلبك عليه عن محمد بن مقاتل رح
مثل ذلك رجل قال لا خير من مائة تصل الى من اباك فعلى ان تصبه قال محمد بن مقاتل رح ان

يجب ان يشاء جيب عليه ان يقصد قربة وان اذن له ان ياكل من طعامه لايكل له ان يقصد قربة وانما
 ياكل له ان ياكل طعامه لعل يصدق على المرأة مسقة لها دون موصوفات محمد بن مسلمة روح النكاح الزوا
 يروح عليها في النفقة فهي مؤسرة بنابر الزمان من قال الى لي الساكنين صدقة ان قلت كذا وقل
 الناس وكون قال يسير روح قال البريقي روح لا يد على فيه الصامت واما في الفجارة رجل تصدق
 من لم يمت ورواه في الجوز ذلك ويصل الى الميت لا جاز في الاخبار ان اكل اذا قصد قربة من لم يمت
 يست له قاتل تلك الصدقة ابله على طبع من الفروا وفضل الصغير شيئا من الثمنات لمن يكون كذا
 ذلك احلوا فيه قال ابو بكر الاسكاف روح حسنة تكون له دون ابو به بقوله قال وان ليس له ان
 الا ماسي وانما يكون لولده من ذلك اجر تسليم والد رشا وادخل ذلك قال بعضهم حسنة تكون
 له بوجه لاروي من الحسن بن مالك فانه قال من جلد ما يستغفر للمسلمين مرة ان يترك ولده اكل القرون
 والعلم فيكون لوالده اجر ذلك من غير ان يفيض من اجر الولد شيئا واحلوا في تصدق على سائل المحن
 قالوا لا ينبغي ان تصدق على السائل في المسجد الجالس لان ذلك مائة على اذى الناس ومن حلف
 بن ابي بسل قال لو كنت قاضيا لم اقبل شهادة من تصدق على سائل المسجد وعن ابي بكر بن الصمالي
 قال هذا افس واحد يحتاج الى سبعين نلسا لكون لك سبعون كفارة ان لك افس الواهب
 ولكن يقصد قربة بل ان يدخل المسجد اوبى با حرج منه وعن ابي مطيع الطلي روح لا يحل للرجل ان يعطى
 سؤال المسجد فانه من الرعية المروني عن الحسن البصري روح فاما كان سائل لا يتخطى ارفاقه الناس
 لا يبر من يدي المصلى ولبال له لانه لا يسأل الخا قال باس له بالسؤال وان تصدق عليه ربه
 ان السؤال كالمسألة ان على عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد حتى يروى ان عليا بن
 تصدق بقاته وهو في الركوع فحدث الله تعالى بقوله ويرتدون الركوة وهم راكعون وان كان سائل
 يتخطى كتاب الناس ويبر من يدي المصلى ولا يزال فالتصدق على مثله كروه وعن ابن المبارك روح
 قال يحسب ان سائل اذا سأل لوجه الله تعالى لا يعطى له شيئا ان الدنيا ميسيس فاما سأل لوجه الله
 فله نظره الله تعالى فاما يعطى له زجر او لا فاما اخراج الى مال ولده فاما انما في المصكران للوال

للوالد الخراج ان ياكل مال ولده غير القيمة وانما له في المصارفة من احتاج الاسباب الى مال ولده فان كان
 له مال في بلده ولم يكن به مال كان له ان ياكل مال الولد بالقيمة وانما له في المصارفة من احتاج الاسباب الى مال ولده فان كان
 يبيع مال ولده لعل نقته رجل يرويه في الصحراء او في المفار ومهما من المال ما يغني لاسد هامن كان اوكي
 منها بهذا المال كان الابن اولى به لان الاب لو كان اقل هذا المال فان على الابن ان يسبق اياه ويستحق
 يسبق اياه ولو لم يمت من طيش فغيره فاما نفسه وان شرب موم لم يكن بمنزلة الاب في قتل نفسه هذا بمنزلة من
 احد ما قتل نفسه والاخر قتل غيره كان قاتل نفسه اعظم وزرا وانما اذا اراد الاب ان يامر ولده بشيء وجب
 انه لو امره لا يفعل قالوا بسبق للوالد ان يقول للولد على سبيل المشورة خوب ايدك سرگر نلان كاريك
 لانه لو امره بذلك وبما يصير عاقبة عقوبة العقوق فلا بأس للاب ان يصيب على ولده او قتل غيره
 لان الانسان محمول على ذاك طبعا قال عليه الصلوة والسلام انما انا بشر تنكلم ارفع يدي عن ابني
 غضب بالغضب بشبه والدم اعلم كتاب الوقف الوقف جائز عند علماء الجعفة وابي يوسف و
 محمد وزفر والحسن بن زياد ومن ذكر الاصل كان ابو حنيفة راجح لا يحجر الوقف ويضامه في اللفظ اشد
 بعض الناس فقال عند اخيه حنيفة راجح لا يحجر الوقف ويسر كالمغن بل هو جائز عند الكل الا ان عند ابي حنيفة
 ومحمد راجح اذ اصح الوقف يزول عن ملك الواقف لا الى ملك ومحمد ابي يوسف راجح يزول بغير وقول الواقف
 ولا يحجزه بغيره ولو مات لا يورث عنه ومحمد راجح لا يزول ملك الواقف الا بالاسلم الى المتولي او ابيه
 المتوفى عليه ومحمد اخيه حنيفة راجح يحجز الوقف جوار الاعارة تقصر المنفعة الى جهة الوقف ويحق العين
 على ملك الواقف لانه يبرج عنه ويحجزه بغيره وان مات يورث عنه ولا يلزم الا بغير اثنين سدا ما قضاه
 القاضي لمريم لانه مجتهد في علم الواقف ما وقفه الى المتولي ثم يريد ان يبرج عنه فتنزع بطله عدم الامر
 بخصمان الى القاضي فيقضي بمروره وان ملكا رجلا يعلم بمرور الواقف بينهما والصحيح ان يحكم بالحكم لا يرفع
 الخلاف وللقاضي ان يطلبه او يجره الثاني للزوم الوقف عند حنيفة رحمه الله ان يخرج بغيره من الوقف
 فيقول وصيت ببله داري ببله ارضي ببله او يقول جعلت ببله الدار وقفا فصدقوا ببله على المسكين
 وكذا لو وصي بان يوقف بجز من الثلث في قولهم وعندنا الوقف لازم بغيره المتكلمات والناس لم

باخذوا بقول الخبيثة روح في هذا الاكل المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والعجوبة من قول
 اناس اتجاوا را بجات والجات اوها وقت الخليل سلمة الله وسلامه عليه فصل في
 القاضى الوقت احد ان يقول ارضي به صدقة ولم يزد على هذا قالوا جميعا سئى لهذا الوقت
 ان يصدق باسما على الفقراء ولو باعها وقصدت بثمنها جاز الله كما لو باع الى الزكوة وادى الزكوة من
 الثمن ولا يجبر القاضى على الصدقة لان هذا ينسب الى الصدقة عند الكل ولو قال ارضي ديني حدود
 موقوفة ولم يزد على هذا لا يجوز عند عامة مجيزي الوقت وقال ابو يوسف روح يجوز ويكون وقتا على المسكين
 ولو قال وارضى به موقوفة صدقة او صدقة موقوفة لم يزد على ذلك جاز في قول ابى يوسف رحمه
 الله الى الراوى روح يكون وقتا على الفقراء وقال يوسف بن خالد القتيبي روح لا يجوز المقتل و آخر بالكل
 ابدأ بالصحيح قولى صحابنا روح لان محل الصدقة في الاصل الفقراء فلا يحتاج الى ذكر الفقراء ولا انقطاع
 الفقراء فلا يحتاج الى ذكر الابداء ثم ولو قال صدقة موقوفة مؤبدة حارة عند عامة العلماء روح الا ان عند
 محمد روح يحتاج الى تسليم على قول الخبيثة روح يكون هذا بالصدقة قبل الارض ويقبى ملك الوقت
 ماله لو مات يكون ميراثا ثم ولو قال صدقة موقوفة مؤبدة في حرتي لم يزد على جاز عند محمد الا ان
 عند الخبيثة روح ما دام جاز كان هذا بالصدق بالكله فكان عليه الزمان بانزوله ان يرجع عن ذلك
 يرجع حتى مات جاز من الثالث ويكون سبيله سبيل من اوصى بجذره بعد الانسان فان المدة تكون
 للمرحوم والرقبة تكون على ملك المالك حتى لو مات المرحوم وانتهت المدة لم يرد المالك الا ان
 الوقت لا يتوهم انقطاع المرحوم ثم الفقراء فيستأبد به ارضيه ولو قال ارضي به وقت لم يزد على
 ذلك قال الفقهاء ابو جعفر روح كان ابو القاسم الصغار روح يقول هو على الاختلاف الذي ذكرنا فيه
 قوله موقوفة ولو قال ارضي به محرم صدقة جاز يكون هذا بمنزلة قوله موقوفة صدقة لان الحرمة بمنزلة
 قوله موقوفة في لغة اهل المدينة ولو قال حبس ارضي به او ارضي به حبس لا يكون وقتا في قههم ولو قال
 حرت ارضي به او حبس قال الفقهاء ابو جعفر روح هذا على قول ابى يوسف روح كقوله موقوفة ولو قال
 حبس موقوفة حبس وقت فهو باطل ولو قال حبس صدقة قال الفقهاء هذا روح ميسر ان يكون منسب

بمنزلة قوله صدقة موقوفة وتو قال هي موقوفة صدقة في ابد اجاز وان لم يذكر الصدقة ويكون قصدا على
 المساكين وكذا قال صدقة موقوفة على المساكين ولم يقل ابد او كذا قال موقوفة لوجه الله تعالى
 او موقوفة لطلب ثواب الله ولو ادعى بان الوقت ثلث اربعة بسد وفاته صدقة في ابد او يكون وصية
 بالوقف على الفقراء وتو قال ارضيه صدقة موقوفة على فلان صح وبصيرت يرو صدقة موقوفة
 على الفقراء لان محل الصدقة الفقراء لان فلان فلان ما وام جبا وكذا قال صدقة موقوفة
 على فلان ابد او قال على ولدي ابد لان الجواب كذا لانه يصح من غير ذكر الابد في ذكر الابد او على
 وعلى قول يوسف بن خالد لا يصح وان ذكر ابد لان ذكر لفظ ابد مضاف الى الصدقة على فلان فلان
 لا يابى فيه لفظ وكذا قال ارضيه موقوفة على وجه البر او على وجه الخير او على وجه وجه الخير والبر
 يكون وقفا صح على الفقراء لان البر عبارة عن الصدقة وتو قال ارضيه موقوفة على الجهاد او على
 الجهاد او اني ارضي الموتي او اني ارضي الفقراء او غير ذلك من سبيل البر لا يابى فيه فانما يصح
 يكون وقفا على ذلك سبيل قال الفقيه بن عمر بن محمد الصدقة في موضع الحاجة على وجه تبادله
 يعني عن ذكر الصدقة وكذا قال موقوفة على ابا سبيل لانهم لا يقطعون ويكون الفقراء ابا سبيل
 دون اغنيائهم بمنزلة خمس الغنمية تصرف الى فقراء ابا سبيل وكون اغنيائهم وكذا قال على ابي
 او على المفضل صح لانهم يابى دون ويكون فقراءهم وتو قال ارضي موقوفة على فقراء فراخي لا يصح وكذا قال
 على ولدي لانهم يقطعون فلا يابى الوقت وبدون التاب لا يصح الا ان يحل آخره للفقراء وتو قال
 فقراخي فلان او على تلاميذ فلان فالحقوا يحصون وكان ذلك في الصحة لا يصح لانه لا يابى
 لا يحصون صح وبصيرت بمنزلة الوقت على التام مطلقا وعلى الفقراء مطلقا فرق ابو يوسف مع من قوله
 ارضي موقوفة على ولد غيري قوله ارضي موقوفة على ولد فلان الاول يصح والثاني لا يصح لان مطلقا موقوفة موقوفة بنصرف الى الفقراء
 عن فافاذا ذكر لولد صار مقيدا فلا يبقى الرف وتو قال ارضه على مسجد قوم بايعائهم ولم يحل آخره
 لساكنين اختلف المشايخ فيه قال محمد بن سنان يعني ان يكون هذا على الاختلاف بين اصحابنا راجع
 قول محمد بن لا يصح وعلى قول ابو يوسف صح لا يصح لان محمد بن عمر اذا خرب ما حول المسجد استثنى

عنه فهو رآى ملك ابائى فليأتاه ويغسل يديه ويضع يده على المسجد بعد خراب ما حوله مسجد فيكون مؤذنا
قال ابو بكر الاسكات ربح يميني ان لا يصح هذا عند الكل لان الوقت على المسجد يكون وقفا على عمارة المسجد
والمسجد يكون مسجد ابدى وبنائه فلا يكون عمارة له بناء فلابد فلا يصح الوقت وقال ابو بكر بن ابى
البليغ ربح يميني ان لا يصح هذا عند الكل لان البناء وان لم يكن مسجد يصير قبا للمسجد الاتصال
فيصير المسجد ملكا لا ترى ان البناء حال الاتصال يستحق الشفعة من البقعة فيكون بناء المسجد بمنزلة
جزء من المسجد فكان الوقت على عمارة المسجد بمنزلة جعل الارض مسجد او بمنزلة زيادة في المسجد
قال العفيف ابو عيسى ربح هذا القول ربح الى ولو قال ارضه هذه صدقة لاتباع يكون نذرا بالصدقة
ولا يكون وقفا لان قوله صدقة عبارة عن الصدقة واذا اراد الرجل ان يعقب ارضه على المسجد
عمارة المسجد والمباح اليه من الدمن والمحبس وغير ذلك وجب لا يراد عليه الا بطلان القول وقتل
هذا وسين صدقوا بحقوقها ووافقوا مؤذنا حيواتي ومسد وقاني على ان يستنزل ربي
من غلاتها بانه سارة الوقت واجز القوم عليها واذا ارضها فاقبل من ذلك يصرف الى عمارة
المسجد وبنائه وقصيره وما فيه مصلو المسجد على ان يعقب ان يعقب في ذلك على ما يرى وادوا
به المسجد يصرف الى فقرا المسلمين فيجوز ذلك ان جسد هذه القرية مالا ينفق ويبيع بالبيع الاسلام
ان اراد زيادة مهتبا على ذلك حكم الحاكم حتى يعقب القاضى بلزوم الوقت وبطلان الرجوع لان الوقت
والحان مضى فالى ما بعد الموت عند الحقيقة ربح لا يكون لازما للحال لان يسيبه لان غنة الوقت
المنصاف الى ما بعد الموت بمنزلة الوصية الفلانة بعد الموت والوصية لا تترك حال الحياة وانما تترك
بعد الموت كالوصية بخدمة بعد تترك بعد الموت لقبله واذا قضى القاضى بلزوم في الحال وبطلان
الرجوع بعينه لانما عند الكل قال خمس الامة استحب ربح اذا خاف الواقعة ان يبطل وقفة بعينها
فلا تترك من ذلك حريقان مسجد بها ما ذكرنا من حكم القاضى بلزوم وذلك ان الوقت بعد الوقف
يستلزم الى المتولى بخامسة الى قاضى بلزوم الوقت ويطلب منه حتى يعقب بلزوم الوقت فاذا
عند تقبلاه لانه صدر عن اجتهاد في محل الاجتهاد وروى اكتب قضاء القاضى بلزوم الوقت

في جعل على حصة ويشهد الشهود على ذلك وكتب ذلك في آخر صك الوقف والوجه الثاني ان يذكر
 الوقف بعد الوقف وتسلم فان البطالة قاضى وغيره بوجه من الوجوه فهدد الارض باصلها وتجميع ما فيها
 وصية من فلان الوقف يباع فيستصدق ثمنه على الفقراء والمساكين لان القاضى انما يطيّل الوقف
 بعد موت الوقف عند خصومة الوارث او الحرّيم ليصل منفعة الوقف اليهم وبما ذكر الوقف وكتب مقدم
 ذلك فلا يشتمل احد بالبطالة لعدم الفائدة والوصية مما يحل التملك بالشرط فاذا البطالة قاضى من
 القضاء يصير وصية يصير من جميع ما لم يذكر في آخر وقف الاصل قال ثمر الائمة الشرح بكذا
 والذي جرى الرسم في زماننا انهم يكتبون اقرار الوقف ان قاضيا من القضاء قضى لزوم هذا الوقف
 فذلك لا يشترط ولا يحصل به المقصود لان اقراره لا يصير حجة على القاضى الذي يريد البطالة ولو لم يكن القاضى
 قضى لزوم الوقف يكون باقراره وكذا بخضه ولا رخصة في الكذب وبه لا يتم المقصود انما يريد اجتهاد
 هذا القاضى ان القضاء والا مارة من الجهول لا يصح فلا يحصل به المقصود وعن المتأخرين من المتأخرين ان
 قال اذا كتب في آخر الصك وقد قضى بوقف الوقف وزومه قاضى من قضاء المسلمين ولم يسم القاضى
 يجوز ذلك هذا القائل يلفظ بحدس في الكتاب اذا خاف الوقف ان يطله القاضى فانه يكتب في
 صك الوقف وان حاكما من الحكام قضى لزوم هذا الوقف ولم يذكر الكاتب اسم القاضى وسببه يمكن معرفة
 ذلك بالرجوع الى صك الوقف فاذا علم تاريخ الصك بعصر القاضى في ذلك الزمان معلوما فيرفض
 الجاهل قال بقرئ شرح وجميع ما قال ثمر الائمة الشرح ان يكتب في صك الوقف ان قاضيا من
 القضاء قضى لزوم هذا الوقف وبطلان حق الرجوع اليه بقرئ شرح وذكر في الزايدات رجل
 اقام شاهدين يشهدان ان هذا المدعى وارث فلان لميت لا وارث له سواه ثم مات الشاهدان او غابا قبل
 ان يسألها القاضى عن سبب الميراث فان القاضى لا يقضى بهذا الشهادة لان سبب الوارثة مختلف فلا
 يدري القاضى باي سبب يقضى ولو ان هذا المدعى اقام شاهدين انه وارث فلان لميت لا وارث له سواه
 فان قضى بذلك فلان بن فلان بن فلان نصيبه وارثه لا وارث له سواه ويشهدنا على قضاءه ولا
 ندري باي سبب قضى القاضى وارثه فان القاضى سأل المدعى عن سبب الذي قضى به فان سببهم

يقتصر الميراث فوجه الاستدلال نكاح المسلمة لا اراد ان ثبت نصا العاقر من غير طهر في القامح
 بالاسم وانفسه لم يكتف بقوله ان قاضيا من القضاة قصر ما رواه عنه كذا في هذه المسئلة ونحو ذلك
 قاضيا من القضاة قصر ما رواه عنه الوقت لا يكتفى رطل قال حلت ثمة واري هذه الساكن يكون نذرا
 المقصود في النذرة ونحو قال حلت ثمة والدار الساكن كان نذرا المقصود عين الدار الساكن للحال وهو
 اعظم باب الرجل يحل داره مسجد او خان او سقاية او مقبرة قال محمد بن وهب قيس قول الجعفي
 انه يزدل مكة قبل تسليمه وانه احد خمس الائمة ليسبحه من ثم تسليمه في المسجد ان يصلي فيه الجماعة باذنه
 وعن الجعفي في رواية اخرى ان في رواية الحسن بن علي بن فضال في رواية الحسن بن علي بن فضال
 لا قال محمد بن في رواية اخرى عن الجعفي في رواية الحسن بن علي بن فضال في رواية الحسن بن علي بن فضال
 اصل فيه واحد باذن اقامته وفي خلاصة الرواية لم يذكره الراية وانما يكتفى بصلاة الواحد ان
 المسجد عن الله تعالى او عن عاتقه تسليمه والوجه في استيفاء حق الله تعالى وعن العامة يقوم مقام لكل
 وتصحيح رواية الحسن بن علي بن فضال لان قبض كل شيء وتسليمه يكون بحسب ما يثبت به وذلك في المسجد باذنه
 في الجماعة اما الواجب بصل في كل مكان وعلى قول الجعفي في تسليمه طواف في المسجد ولا في
 غيره من الاوقات ناذرا قال حلت هذه المسئلة او اذن الناس بصلاة فيه بجم ذلك ثم على الرواية في
 لا يشترط اذنه بصلاة الجماعة عند الجعفي في رواية محمد بن علي بن فضال في رواية الحسن بن علي بن فضال
 فيه قال بعضهم بصير المسجد الان محمد بن كوني الكتاب ان على قول الجعفي في رواية الحسن بن علي بن فضال
 ونحوه ليس في فعل المسلم ما عليه غير دخل فيه اباني وغيره وقال بعضهم مسئلته لا يكتفى به وتصحيح لان
 بصلاة اما بشرط لاجل قبض العامة وقبضه لا يكتفى فكذلك مسئلته وروى في مسجد او سلم الى المتولي
 بل يصير مسجد قبل اذنه بصلاة لا رواية فيه عن اصحابنا بن علي بن فضال في رواية الحسن بن علي بن فضال
 مسجد او يتم كما يتم سائر الاوقات مسلم الى المتولي وقال بعضهم لا يصير مسجد بالتسليم الى المتولي وهو
 متبعا بمس الائمة ليس من ثم لان قبض كل شيء يكون باليمين به كبعض الخان يكون يزدل وجه
 الامارة فيه باذنه ولا قبل اذنه سقاية في حيوة كان لان يرجع فيها وتسليمها يكون بالاستيفاء منها

منها وكدلك الحرف والبر وتوهم داره وجعلها مصفحة كان لان يرح فيها الا في المصفة التي دفن فيها
فانه لا يرح فيها وقال ابو يوسف لا يرح في مبيها وقال محمد بن ان دفن فيها اثنان فلا يرح فيها
ناخذ في ذلك يقول ابى يوسف يرح وان لم يدفن فيه فله فيه الرجوع كما قال ابو حنيفة يرح وان خرجنا
لابا السبيل واذن للناس بالداخل في فترل وحسد فلا يرح فيه وجعل له ساحة لا ياربها امر فاما
ان يصلي فيها جماعة فاما ان امرهم بالصلاة ابداء امرهم بالصلاة فيها جماعة ولم يذكر الابد الا ان
اراد الابد ثم مات لا يكون ميراثه وان امرهم بالصلاة شهر او سنة ثم مات يكون ميراثه لانه لا بد
من التابيد والتوثيق في التابيد او جعل وادع مسجد او جعل رجلا وحده المؤذون او اماما فان
له الرجل واقام وصلى وحده كان مسلما لان الصلاة باذان واقامة كقائمة الجماعة وهذه الجماعة
او وصلى واحد من اهل المسجد باذان واقامة لا يكون لمن يحكي بعبده من اهل المسجد او الصلاة فيها جماعة
عند البعض فتولى المسجد اذا جعل المنزلة الموقوت على المسجد مسجد او وصل الناس فيه سنين ثم ترك الصلاة
فيه وايجد منزلا مستقلا جاز لان المتولى وان جعله مسجد الا يصير مسجد المسجد اتحد بالصلاة الجائزة
صلاة ايمد بل يكون له حكم المسجد اختلف المتأخر في ذلك فالبعض يكره مسجد احتج لومات لا يورث
وقال بعضهم ما اتحد الصلاة الجائزة فهو مسجد لا يورث عنه وما اتحد الصلاة لا يكون مسجد مطلقا
وانما يوطر له حكم المسجد الا في ارباب الامم وان كان منفصلا عن الصفوف واما في ما سوي ذلك ليس له حكم
المسجد وقال بعضهم له حكم المسجد حال او الصلاة لا غير وهو واجبا سواء يوجب بناء المكان عما يجب المسجد
حيثما طار رجل قال حلت بجر حتى نزه له من سراج المسجد ولم يزد على ذلك قال الفقيه ابو حنيفة يصير
الحجرة وقفا على المسجد اذا سلمها الى المتولى وعليه الفتوى وليس للمتولى ان يصرف القفاة الى غير ذلك
وعن محمد بن عن ابي حنيفة يرح اذا جعل ارضه وقفا على المسجد وسلم جاز ولا يكون لان يرح وهو قال نزه
البحر في المسجد قال الفقيه ابو القاسم يرح لا يصير للمسجد رجل قصد بداره على المسجد او على طريق المسلمين
الحكومة والفتوى على انه يجوز وذكرنا طفي يرح انه لا يجوز ويكون ميراثا عنه رجل اخطى ورام في عبارة
المسجد ومضاج المسجد وفقفة المسجد قيل بانه يرح ويتم بالقبض رجل ارض شيئا لماراة المسجد في ارضه

بصرته ذلك لال قال انما قسم مع البصر فيما كان من ههنا ودون الترابين قبل له لا يبرئ
ذلك لال في المارة قال ذلك من بناء المسجد وعن ابى بكر البلخي مع انه سئل عن الوقف على المسجد يجوز
لهم ان يبني منارة من غلة المسجد قال لا يجوز ذلك من مصلحة المسجد بالبحان انهم غلة المسجد
كان بجال مع البصر ان الاذن فيمنارة فلا ادى لهم ان يفعلوا ذلك وليس للقيم ان يجز من الوقف
على عمارة المسجد بشرط ان يتقيد المسجد من ذلك ولو فعل يكون ضاراً على اوصافه لا على اعمالي البصر بل يجوز
ان يسجد المسجد من ذلك قال الفقيه لو كبر مع يجوز ولا يجوز ان يزا على سجد المسجد لان ذلك اسرأ
سواء كان في رمضان او في غيره ولا يبرن المسجد به الوصية وقال اوصيت بثلث مالي للمسجد قال لو بعت
مع هو باطل حتى يقول يفتي على المسجد وقال محمد مع هو جائز وذكرنا طغى مع اذا وقفت له لا صلاح
للمسجد يجوز ان وقف به بناء منفاطير او لامصالح الغرض او لحفر القبور او لتكاثر السقايات والنجاة
للسبلين ولتاد الاكفان لهم لا يجوز وهو جائز في الغنوي ولو جعل ارضاً لصدقة موقوفة على مرتبة مسجد
ومن بوايه وزيت قنابله والنجاح اليه ذكر النجاسات انه باطل لانه يخرجه لحد فبطل المسجد ولا
يحتاج الى المرتبة فان راو على ذلك وقال فان استعمل في المسجد كانت اقله للسالكين جائز لانه ما يانه ولو
كانت الارض قفا على عمارة المساجد او على مرتبة المقابر جائز لان ذلك لا يفسد ارض من وقف عليه
عمارة المسجد على ان ما فضل من عمارته فهو للفقراء او ما تمتعت الغلة والمسجد غير محتاج الى العمارة قال الفقيه
ابو بكر البلخي مع يحسن الغلة لانه ربما حدث المسجد حدث وبصر الارض بحال الاقل وقال ابو بصير مع يجوز
كما قال وعنه في لو علم انه لو جمع من الغلة تمضد او ما لو احتاج المسجد والارض الى العمارة يمكن العمارة بما فضل
بصر الزيادة الى العمرار على ما سطر الوقف مسجد انهم وقد اجمع من غلة ما يحصل له ههنا قال الفقيه
مع لا يفتن الغلة في ههنا لان الوقف وقف على مرتتها ولم يأمر ان يبنى بها المسجد والغنوي على انه يجوز
بههنا ان تلك الغلة ولو كان الوقف على عمارة المسجد بل للقيم ان يشتري سلاير تقى على السطح لغير السطح
طبيسته او يوطن من غلة المسجد آجر من كمين السطح ويطرح الفلج ويخرج التراب لمصلحة المسجد قال ابو بصير
للقيم ان يفعل ما في تركه من المسجد كسر حائط من باب حجب المسجد في انشاؤه وهو ما يشهد به او ان

صفتی علی بصیرت من غلته المسجد الی عماره النهر و مرسته قال الفقیه ابو جعفر ع النکان بالیستر الی عماره
النهر و مرسته لا یزید علی عماره القاع ثم فیہ جاز و لایل المسجد ان یمنعوا اهل النهر من الانسلاخ بالنهر و مرسته حتی
یصلوهم قیمه العماره فیصرف ذلک الی عماره المسجد و ان شاء اهل المسجد فقتلوا الی اهل النهر باصلاح
النهر فان لم یصلحو اعمی انہم حاملو المسجد و انکسر فتمنوا امرته اہم و لو ان مسجد ابابہ علی مہب الی یصلب
الطریق علی باب المسجد فینسبہ و یتبل داخل المسجد من ذلک و خارجہ و یشق علی الناس الدخول فی
المسجد الجوز ان یخذ ظلم من غلته المسجد قال الفقیه ابو جعفر ع النکان لا یصرف ذلک الی طریق جاز طریق
العامة ہی و اس فی فیہ اهل الحلة مسجد العامة و لا یصرف ذلک الی طریق قالوا لا بأس بہ و مکذروہ عن یحییٰ بن
محمد ع لان الطریق للسلک و المسجد لهم الیہ و ان ارادوا اهل الحلة ان یدخلوا شیان من الطریق فی و دہم
و ذلک لا یصرف الی طریق لایکون لهم ذلک و لایل الحلة یحول باب المسجد من مرفق الی مرفق آخر قوم
بنوا مسجد او صاحبوا الی مکان شیع المسجد فافخه و امن الطریق و اوجارہ فی المسجد النکان یصرف ذلک الی صاحب
الطریق لایجوز و الا فلا بأس بہ و لو فاق المسجد علی الناس و یجبہ ارض لربل یوحی ارضہ بالقیمہ کما
و لو کان یجبہ المسجد ارض و یقتضی علی المسجد فارادوا ان یزیدوا شیان فی المسجد من الارض جاز و ذلک ثامر
القاع و لو ان فیم المسجد ارادوا ان ینبی حوائطی حرم المسجد و فناء قال الفقیه ابو یوسف ع لایجوز لہ ان یحیل
شیان من المسجد سکناً و مستلداً و لو ان سلطاناً اذن لقوم ان یحلبوا ارضاً من ارضہ ببلدہ حرماً شیاً
مرفوقہ علی المسجد او امرهم ان یزیدوا فی مسجد ثم قالوا انکانت البلدہ ففخت عثمہ و ذلک لا یصرف الی
و اناس یفسد امر سلطان فہا و انکانت البلدہ ففخت صلی لا یفسد امر سلطان لان البلدہ قد اودع
عموہ تصیر ملکاً لغائبین و اذ ففخت صلی اتقی علی ملک ملکاً فلا یفسد امر سلطان فہا ببلدہ بخارجت
عموہ بدلیل و فسخ الخراج علیہا و النکان بعض ارضہا عشرتہ کارا فمرسان فاذ عشرتہ لان الامام علیہ
ذلک لمرسان رجل بطین مالدھیر فی المسجد فخر ب المسجد و وقع الاستنار غمہ فان ذلک یكون ذلک النکان
جاء و لو ان النکان مبنی و ان بلی ذلک کان لہ ان یشیع و یشتری ثمنہا فحیر آخر ذلک او شتر بے
شتر یا و قد بای المسجد فخرج الاستنار غمہ کان ذلک ذلک الخاجا و لو ان النکان مبنی و قد یستخرج

يسارع ويعترف لله في حوائجهم السجدة فان استتمت هذه السجدة تحول الى السجدة الاخيرة والغرض من قولهم
 روح وكون من ميتا فمترسب فان الكفن يكون للكفن النجاسات يكون لوارثه النجاسات ميتا وكون
 السجدة اخيرا فميتش السجدة او جارة او فشا صارا فغاير من فعل ذلك غاياب فكلوا فيه قال بعضهم يحجز
 الاول ان يكون باذن القاضي وقال بعضهم لا يحجز الا باذن القاضي وهو صحيح وديباج الكلمة اذا كان متعلقا
 بميتة سلطان يستين في تركه لكونه لولاية في السلطان لا ينفرد ولا يحجز الا اتفاقا على قائل السجدة
 من وقت السجدة وكذا ما على روح السجدة فارقين بشرط ان السجدة صرا بسماء او اقليم واهل المسجد
 تجتمع من مال السجدة فمناجب حاله السجدة في الضرر من المسجد قالوا النجاسات الوقت على مصالح المسجد
 لا يقيم ذلك لانهم من مصالح المسجد والنجاسات الوقت على عمارة المسجد لا يحجز لانهم ليس من عمارة
 السجدة فتولى السجدة او المرؤون ان يجتمع السجدة سنة او اكثر باجر معلوم حازت الاحارة فبعض ذلك النجاسات
 التي من الاجر مثل اجر عملة او زيادة يتباين فيه اناس كانت الاجارة للسجدة ولا يضمن الغنم من الاجر
 من مال الوقت ويحل للمؤذن ان يأخذ ذلك والنجاسات اكثر من اجر منزل عملة بالامتنان الناس فيه
 كانت الاجارة للمنزل وعلية الاجر في الاقل من ذلك من مال الوقت يكون فاسما وان علم المرؤون
 ان يأخذ من مال الوقت لا يحل له ذلك فتولى السجدة او استسرى بالذلة التي اصبحت عنده من الوقت فميتش
 ورفع المنزل الى المؤذن يسكن به ان علم المرؤون ذلك كره لان يسكن في ذلك المنزل لانهم ليسوا
 من مستملات السجدة فبعض هذه المسئلة دليل على ان يتوجه السجدة اذا رفع الى المؤذن او الى الامام او من
 مستملات السجدة لا يحجز ذلك للمؤذن ويكره للامام المؤذن ان يسكن في ذلك المنزل فتولى السجدة
 ان يحل سائر السجدة في بيته ودان يحل من ميتة الى السجدة رجل ادعى في سجد او مضرة فادفعته
 القاضية له على البيعة على بيتي المالكين فان ذلك فضايلهم لان كل واحد منهم خصم عن الامتنان
 لا نوات عن الميت وعن البيعة المؤذن وفي النجاسات لا يقتصر على غير السجدة فميتش الوقت اذا استسرى شيئا
 لم يمت السجدة بدون ان القاضية قالوا لا يبرح ذلك في مال السجدة ودان يفتح على المؤذن من مال السجدة
 في مال الضمير وادخل المؤذن جسد عامن اذ في الوقت جاز وان يبرح في عملة الوقت رجل يستسرى

رجل شترى أرضاً فوفتها ثم جاءه شترى واستحقها وأجاز البيع بطل الوقف في قول أبي حنيفة
 وخلفه الشترى البائع جاز الوقف في قول محمد رجع رجل شترى موضعاً وزاده في طريق السليم جعله لثلاثة
 لهم واشتد على ذلك صح ویشترط لذلك مرور واحد من الناس بأذنه على قول من يشترط القبض
 في الأوقاف وسوى في الكتاب بين الطريق والمقبضة وسائر الأوقاف وقال على قول أبي حنيفة رجع يكون له
 الرجوع فيها إلا في المسجد خاصة وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رجع أنه لا يرجع في المقبرة في الموضع
 الذي دفن فيه ويرجع فيما سوى ذلك لأن المنشئ متبع وكل عن الحاكم المعروف به روى أنه قال وجدته
 في النواوير عن أبي حنيفة رجع أنه أجاز وقف المقبرة والطريق كما أجاز وقف المسجد وكذا المقبرة تحبها
 الرجل السليم ويحظر قون فيها ولا يكون بناءاً لميراثاً لورثة شخص بناءاً للمقبرة في ليلان الميراث قالوا تأمل
 ذلك إذا لم يكن موضع المقبرة لك الباني وموالمقاء وأظهروا أن الإنسان يحب المقبرة على النهر
 أيام وهذه المسئلة دليل على جواز وقف البناء بدون الأصل وذكر في الأصل ابن وقف البناء بدون
 أصل المدار لا يجوز ولا يجوز وقف البناء في أرض يجرارية وأجازة ما كانت ملكاً لوقف البناء جاز
 عند البعض وعند محمد رجع إذا كان البناء في أرض وقف جاز على الجهة التي يكون الأرض وقفا عليها وقف
 نصية ولم يذكر حكمها إذا خلعت عن الباني مال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله أن الوقف جازها
 وقفاً في محبة وجوبه وقال وقفته نصية على مسجد كذا ولم يرد على هذا ولم يجعل الوقف بلفظ نصية
 صح وتصرف غلته إلى الفقراء ولم يكن للورثة حق وأن جعله وقفاً في المحبة أو بسبب المات بلفظ نصية
 صح وتصرف غلته إلى الفقراء وإن لم يذكر لفظ النصية كان الوقف صحيحاً رجلى وقف رضا على محبة
 ولم يشترط الولاية ولا غيره ذكر المال والناطقي رجع أن الولاية تكون للواقف وذكر محمد رجع في خبر
 أنه إذا وقف نصية وأخرجها إلى النعم لا تكون له الولاية بسبب ذلك إلا أن يشترط الولاية لنفسه وكذا لو مات
 الواقف وله وصي فالولاية تكون للنعم دون الوصي من المشايخ من قال الواقف اتق بالولاية وله أن يحد
 من المتولي بالمعنى القاصي لم يبال المعنى القاصي لردم الوقف وهذه المسئلة بناء على أن عند محمد رحمه
 الله تسليم إلى المتولي بشرط صحة الوقف فلا يبعد له ولاية بعد تسليمه إلا أن يشترط الولاية لنفسه أو على غيره

[illegible]

انه لك ربك ومن اهل مكة رجلا آخر من مصلح المسجد المبني فحشد اليكون ابالي اول وقت لشر
 ومشترا لا يكون لشر ان يصرف في مال الوقت لان ذلك مخوف في المتولي والمشترا مأمور بالاحتياط
 لا في رجل قال في مائة شتر وامن غلة وادى منه ولبس موني كل شهر شتر وادى موني فخر وخر وادى
 المسكين ماله الصبر الدار وفاقا كما قال وقت وادى لبس موني على المسكين المتولي اذا اشتري
 من غلة المسجد حافرا او دارا او مستغلا آخر جاز لان هذا من مصلح المسجد فان اراد المتولي ان يبيع
 شترى وابعه فله ان يبيعهم لا يجوز له ان يبيع لان هذا من مصلح المسجد واما ان يبيعهم فله
 ان يبيع واما ان يبيعهم فله ان يبيعهم لان هذا من مصلح المسجد واما ان يبيعهم فله ان يبيعهم
 المسجد مستغلا او دارا او متغلا ان يشتري من غلة الوقت للمسجد واما ان يبيعهم فله ان يبيعهم
 متغلا او دارا او متغلا ان يشتري من غلة الوقت للمسجد واما ان يبيعهم فله ان يبيعهم
 مصلح المسجد كان له ان يشتري المسجد باثنا عشر درهم لم يدرى ذلك وكنه وقت بناء المسجد وعمار المسجد
 ليس للقيم ان يشتري ما ذكره ان هذا ليس من العارة ولا من البناء وان لم يدرى شرط الوقت
 ذلك بغيره القيم ان كان قبله فاشكال في شتر من او تامة المسجد المدين والحسب والخشيش والآخر
 وما ذكره ان القيم ان يفعل ذلك والافاء وقت وشغل ذكره الوقت في كتاب الوقت ان القيمة
 يشتري حاضرة لا يجوز القيم ان يشتري جازة من غلة الوقت وادى شترى وقت الفرض من غلة الوقت
 يكون فاما ان يستغل المسجد يكون وقفا على مصلح المسجد وشرا الجازة ليس من مصلح المسجد
 وادى شترى القيم فبالجدة المسجد ثوبا وورق الى المساكين لا يجوز وكان عليه ضمان ما تقدم من مال الوقت
 لان شترى الثوب وورق القيم تبعية الفرض من مال الوقت كتر شترى نفسه فضمن قيم الوقت اذا
 طلب منه ان كان والحجاية وليس يدرى من غلة الوقت شترى قال الفقيه انما قسم ربح المكان انما
 امره بالاستدانة كان له ان يستدين وان لم يأمر وبالا ستدانة فاستدان كان ذلك في مال
 ولا يربح في غلة الوقت وقال الفقيه انما قسم ربح او يستقبل امره لم يجد بد من الاستدانة
 فيستدين ان يستدين بامر الحاكم ثم يرجع في الغلة لان القاضى ولاية الاستدانة على الوقت وذكر

وذكرنا طغى روح اذا اراد القيم ان يستدين بحبل ذلك في غنم البذر للزراعة في ارض الوقت ان
 فعل ذلك بامر القاضى كان له ذلك عند الكل لان القاضى يملك الاستدانة فاذا امر القيم بذلك صح امره
 اما القيم لا يملك الاستدانة قال رحمه الله وتفسير الاستدانة ان يشتري للوقت شيئا وليس في يده شي
 من غلات الوقت ليرجع بذلك فيما يحدث من غلة الوقت فاما اذا كان في يده شي من غلات الوقت
 فاشترى للوقت شيئا فنصف الثمن من مال نفسه يعني له ان يرجع بذلك في غلة الوقت وان لم
 يكن ذلك بامر القاضى كالوكيل يشتري اذا نفع الثمن من مال نفسه كان له ان يرجع بذلك على المتوكل
 واما ان القيم اراد ان يرجع الوقت به من لا يصح لان في ذلك تعطيل الوقت وكالا يصح ذلك من المبتلى
 لا يصح من اهل المسجد ايضا فان ربح القيم واراد الوقت وسكن المثل من قبا تاو ربح عليه اجر المثل سواء كان
 الدار مودة للاستئصال او لم يكن حسيبا طامرا الوقت وكذلك متولى المسجد اذا باع الدار الموقوفة لم يكن
 يشتري غنم ان القاضى عزل هذا المتولى وجعل غيره متوليا فادعى المتولى الثاني على المشتري واستحق الوقت
 وسره كان على المشتري اجر مثل هذا الدار قال رحمه الله ويشترى بخلاف ظاهر الرواية واما مال ذلك
 بعض المشايخ روح حسيبا طامرا الوقت كما زاد من مال الوقت فصا له المتولى على شئ ان وجد لم يوجبه
 بيته على ما دعى او كان الا كما روى الا يملك المتولى ان يحبس شيئا منه ان كان غنيا وان كان محتاجا
 جاز ذلك اذا لم يكن ماعلى الا كما روى ان المتولى الوقت اذا مرض مرض الموت وقضى امر الوقت الى غيره
 جاز لان المتولى بمنزلة الوصى والوصى ان يوصى الى غيره متولى المسجد اذا خسر من غلات المسجد ومات من
 غير بيان لا يكون فضا لنا ذكرنا طغى روح الامانات تتقلب بمضونة بالموت عن تجليل الا في ثلث احد هما
 هذه والثانية سلطان اذا خرج الى الغزو وغنما وادوع بعض الغنمة عند بعض النابيين ومات
 بيمين عند من ادوع لاضمان عليه والثالثة القاضى اذا خسر مال يستيم وادوع عند غيره ثم مات
 بيمين عند من ادوع لاضمان عليه حسب المتقارفين اذا كان المال عنده ولم يبين حال المال
 الذى عنده فمات وذكر بعض الفقهاء انه لا يضمن واحاله الى شركة الاصل وذلك غلط بل يصحح ان يضمن
 نصيب صاحبه ولو ان باضيا بقض مال يستيم ونسعه في بيته فمات القاضى ولم يستيم وذكرنا ثم ربح

انهم ينسبون لولان القاضى هذا اليتيم وادفع عنه خبره ووزن ذلك ثم مات ولابد من الى من ربه
 لا ينسبون ولا يقرن رسمه لولان القاضى في جوده فباع اليتيم عندي اذ قال القضاة على اليتيم لا ضمان عليه
 وروايات قبل ان يقول شيئا كان فنانا فحشش المسجد اذا طرح في ايام الربيع عن المسجد قالوا ان لم يكن
 وقمة لا بأس بطرحه واذا طرح فمن منهذو كان له ان يصنع به ما شاء وان كان منقوفا لا يجوز طرحه واذا
 طرح فزفد انسان كان فنانا ووضه انسان من خشيش المسجد وجعله قطعيا بالسطح كان فنانا
 او قس للجد فباعه اهل المسجد قالوا بل ان يكون اليه من القاضى والصحيح ان يبيع فيه امر القاضى ولا
 اس بان يترك سران المسجد في المسجد من وقت المزبالي وقت العشاء ولا يجوز ان يترك فيه كل الليل الا
 في موضع جرت العادة فيه كحسب بيت المقدس والمسجد النبوي مسلي المدينة وسلم والحرم خان اراو انسان
 ان يدرس الكتاب ليدرس المسجد ان كان له من وقت العشاء ولا يجوز ان يترك فيه كل الليل الا
 ان يدرسا في المسجد لا يدرسا في غيره عن مسلوهم ودرسيه الى بيوتهم وفيه لسان في المسجد
 قالوا لا بأس بان يدرس في البيت لائهم واما في الصلاة الى ثلث الليل لا بأس بان يدرس في البيت
 لا يخلل حقه بغيرهم وفيما زود على ثلث الليل ليس لهم اخير للصلاة فلا يكون لهم حق الله ليس قوم
 بمر المسجد او فضل من خشيهم بشيء ما ولا يعرف القاضى الى بناءه ولا يصرف الى الدين والمصير وهذا
 او سلم صاحب الخشب الخشب الى القولى يسبني به المسجد فلا يقيم غطوا الخشب فما فضل من خشبهم يكون
 لهم فقبلون به ما شاءه رجل جمع الامن الناس يستغفقه في بناء المسجد وانفق من تلك المدايرهم بنى
 حاشا نفسه ثم ردد بها في نفقة المسجد لا يسره ان يغفل ذلك ما دخل انسان يعرف صاحب المال
 ردهما من عليه وبما له بياضه لا بانفاق القضاة في المسجد وان لم يعرف صاحب المال يرفع الامر الى القاضى
 حتى يامر بانفاق ذلك في المسجد فان لم يصدر على ان يرفع الامر الى القاضى قالوا ان رجلا في الاستحسان
 ان ينفق مثل ذلك من الله في مسجد فيجوز ويخرج من ارباب قبايسيه ومن المدفعا وفي نقصان
 يكون فنانا فيكون ذلك ربا عليه صاحب المال وهو فقير ما ذكر في الاصل ان وكيل القضاة الذين اذا
 صرف الى الموكل في حاجة نفسه ثم فقير بال نفسه من الموكل يكون متبرعا في قضاءه ومن الموكل المذكر قال

سأل الفقير شيئا خاطئا أخذ بعضها بعض ان لم يأمره الفقير بالسؤال والاخذ يكون فنامنا فان ادعى
 ذلك المال بعد ذلك الى الفقير يكون مقصدا فالفقر من المال نفسه ولا يخرج من ذلك عن ارباب الاموال وان كان
 دفعوا اليه بينة الزكوة لا يسقط زكوتهم وان كان الفقير امره ان يسأل له فاجب المال وخاطب بعض الفقير
 ثم رفع الى الفقير لا يقين وهو الرجل الذي يقال له باي مراد اقام وسأل الفقير شيئا وخاطب المال المتعبد
 ثم رفع الى الفقير ان لم يكن الفقير امره بذلك كان فنامنا ولا يسقط عن ارباب الاموال زكوة ما لهم فادفعوا
 بينة الزكوة ويسمى ان يأمره الفقير بالسؤال فيعير فاما مقام الفقير ما زونا بالخاطب فيسقط عن الدفع
 زكوة ما له حرثت مال بعضها الى بعض والاولى منها وقف والباقي ماله والمتمولى لا يبرأ من الوقف قال
 ابو القاسم رحمه الله ان كان الوقف غلة كان لا صاحب الحرث التي هي ملك ان يأخذ بالقيم يسرى ذلك
 الخاطب الاصل من غلة الوقف وان لم يكن للوقف غلة في يد القيم دفعوا الامر الى القاضى لئلا يبرأ القاضى للقيم
 بالاستدانة على الوقف في اصلاح الوقف ويسر للقيم ان يستدين بغير امر القاضى وتفسير الاستدانة
 ان لا يكون للوقف غلة فيحتاج الى القرض والاستدانة اما اذا كان للوقف غلة فالغنى من مال نفسه
 لا صلاح الوقف كان له ان يبرج بذلك في غلة الوقف حاططين وار من جهدهما وقف والاخر
 ملك فانه لم يخالط فناءه صاحب الملك حاد وار الوقف قال ابو القاسم رحمه الله يرفع القيم الامر الى
 القاضى حتى يحكم صاحب الملك بان ينقص الخاطب الذي بناء في حده وار الوقف ثم بينة حيث كان
 في القديم ولو ان القيم قال لبالي عطيك قيمة بأك وأمر الخاطب حيث ثبتت ونبتتني نفسك حاططا
 في حده قال ابو القاسم رحمه الله يسر للقيم ذلك بل يأمر صاحب الدار بتنقص الخاطب ثم بينة في الموضع
 الذي كان في القديم رجل جعل ارضه وقفا على المساكين وقفا صحيحا ولم يذكر له ارضه فصار لها كون
 غلة الارض يسر من الغلة بالعمارة وبالصالح وبخراجها وبمنها ثم يقسم الباقي على المساكين فان كان
 في الارض الموقوفة تخل وخافت القيم لما كان القيم ان يشتري من غلة الوقف نصيبا وبغيره
 فيقطع ولو كانت تقطع من هذه الارض سبعة لا ثبت شيئا فيحتاج الى رفع وجهها واصلاحها حتى يثبت
 كان القيم ان يسر من غلة الارض في ذلك فيصلح القطعة وان اراد القيم ان يبنى في الارض الموقوفة

قرية لا كثر بها وحقها لم يجمع فيها الفلحة كان له ان يعمل ذلك فلو كان توقف خا على الفقرة او واقفا
 الى خادم كسح الخان ويقوم بفتح بابيه وسد فسلم بعض البيوت الى رجل اجرة ليقوم بذلك كان له ذلك
 وان اراد يقيم الوقت ان يمي في الارض الموقوفه ميوتا يستعملها بالاجارة لا يكون له ذلك لان استعمال
 ارض الوقف يكون بالزراعة ولو كانت الارض مقلعة بسيرت المصريف الناس في استيجارها لم يكن
 ويكون ملة ذلك فوق على الزرع والحمل كان للقيم ان يمي فيها ميوتا ويؤجر لها لان الاستعمال
 هو يكون انفع للفقراء وروى عن محمد بن عمار قال اذا بيعت الارض الموقوفه عن
 الاستعمال والقيم لم يجد شيئا ارضا اخرى هي انفع للفقراء واكثر دليلا كان له ان يبيع في الارض ويشترى
 منها ارضا اخرى عزرع يستبدل الارض بالارض بخلاف ما اذا كانت الارض الموقوفه بتعد من مروت
 المصرفان ثم لا يكون للقيم ان يمي فيها ميوتا ويؤجر لها لان ذلك لا يربح الناس في استيجارها اجرة
 بل مضاعفها على صفوة الزراعة وعن هشام بن عمار قال سمعت محمد بن ابراهيم يقول اذا صار الوقف لمجرب
 بها المالكين للقاضي ان يبيعه ويشتري منه غيره وليس ذلك الا للقاضي ومن نهىه الى حبس زرع
 قال اذا لم يشتتر على الوقف في وقف الارض فيها مائة واربعة مائة كان انفع للفقراء فيفضل قال لا
 في دور ولا يوجر باكثر سنة لان المدة اذ طالت تقرب لهناجر فيها تصرف المالك على طول الزمان
 وكل راي بزرع فيه تصرف بحكم المالك فيردى ذلك البطلان توقف تاما في الارض ان كانت بزرع
 كل سنة فلكه ذلك وان كانت تزرع في كل سنتين مرة او في كل ثلث سنين مرة بزرع وزرع
 في كل سنة طاعة بها ينبغي ان يشترط من المدة القدر الذي يكسب لهناجر من زراعة الكل على سبيل
 العادة فاما كان الوقف شرطا ان لا يوجر اكثر من سنة والناس لا يعرفون في استيجارها وكانت اجارها
 اكثر من سنة انفع للفقراء وليس للقيم ان يوجر باكثر من سنة ولكنه يرفع الامر الى القاضي حتى يوجر اجارها
 اكثر من سنة لان القاضي ولاية النظر على الفقراء وعلى الميت ايضا فاما كان الوقف شرطا ان الوقف
 في حاك الوقف ان لا يوجر اكثر من سنة الا اذا كان انفع للفقراء كان للقيم ان يوجر بها بقية اكثر
 من سنة اذا رضى ذلك حيزا ولا يمانح الى القاضي وسببا في مسائل اجارة الوقف بعد هذا وانما

من غلة ارض الوقف شيه القيم فظهر وجه من وجوه البر والوقف يحتاج الى الاستصلاح والمعاودة اليه والوقف
 القيم انه لو صرف الغلة الى المصلحة يفرغ ذلك البر فانه ينفذ ان لم يكن في تاخير اصلاح الارض ضررها اليه
 الغلة الثانية فمر من نجات خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر ويزخر المصلحة الى الغلة الثانية
 والحق ان في تاخير المصلحة فمر من فانه يصرف الغلة الى المصلحة فان فضل شيه يصرفه الى ذلك البر والمرو
 من وجه البر منها وجه فيه نقصان بالغلة على نوع من الفقر او نحو ذلك اولى المسلمين او اعانة الفقاري
 المستحق لان هؤلاء من اهل الصدقة عليهم فصار صرف الغلة اليهم فاما مسخرة المسجد والرباط ونحو ذلك
 ما ليس باهل التملك لا يجوز صرف الغلة اليه لان النقصان عبارة عن التملك فلا يقع الا من هو من اهل
 التملك رجل وقف نصيبه على مولاه وقفا صحيحا فانه لو وقف وجعل القاضى الوقف في يد قيم وجعل
 للقيم عشر الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لا حاجة فيها الى القيم واصحاب هذه لطا
 حة لا يقبضون غلتها لا يجب للقيم عشر غلة هذه الطاحونة لان القيم يأخذ بطريق الاجر فلا يستحق
 الاجر بدون العمل رجل وقف نصيبه وشرا الوقف ان يعطى المقيم غلتها من مثله جاز وللقيم ان يعطوا غلتها
 والفقراد رجل جاز الى المعنى وقال اني اريد ان اتقرب الى الله تعالى ابني رباطا للمسلمين ايهما شئت العبد او
 اراد ان يتقرب الى الله تعالى بداره فقال اميرها والصدق ثمنها او شترى ثمنها بحسبه فانما يشترى
 اجعلها وار المسلمين اى ذلك يكون فضل قالوا يقال له ان منبت رباطا ويحل لها وقفا يستغنى
 بها عنها فالرباط افضل لانه اودم واعم نفعا وان لم يحل للرباط استغناء للمعاودة فلا فضل ان يبيع
 ويتصدق ثمنه على المساكين **فصل في وقف المشايخ** وفيما يدخل في الوقف
 يتعايدون ذكره في شهره وط في الوقف ما يبطل وما لا يبطل **فصل في**
 ارض بين شريكين وقف احداهما نصيبه شرا عاجزا في قول شيخنا رحمه الله وبخه مشايخ نفع رحمهم الله
 ولا يجوز في قول محمد رحمه الله وبخه مشايخا وافقوا به ثم فرغ على قول شيخنا رحمه الله قال لو اتفقا
 اقتسما الارض بعد ذلك وقمت قطعة في نصيب الواقفيتين تملك القطعة للوقف ولا يحتاج اليه
 اعادة الوقف فيها وان وقف المقسوم كان باعوطه اذا كانت الارض مشتركة فان كانت الارض

كأهلها وقت نصفها ينبغي ان يسبق نصف بقية ذلك ثم يقسمان فان لم يسبق ولكن رفع الامر
الى القاضي عام القاضي رجلا بالقسمة معه جاز ولو وقت مشاعا لم يجز في قول محمد رحمه الله ورفع الامر
الى القاضي وقضى بجواز الوقف جاز لان قضا القاضي في الجهد برفع الخلاف فان طلبوا القسمة من القاضي
قال ابو حنيفة ربح القسمة القاضي واما زم بالهباة وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يقسم القاضي هذا اذا
كان بعض الارض ملكا وبعض وقفا فان كان الكل وقفا على ارباب فارادوا بالقسمة الى القاضي بينهم لا يقسم
القاضي ولو ان قرية بعضها وقف على قول من يرى وقف المشاع وبعضها ساطعا في يمين الملكة وبعضها
فارادوا بالقسمة لبعضها يمتنع الملك فاحلوا المسطرة قالوا ان ارادوا القسمة موضع من هذه القرية لا يجز لان
المقصود من القسمة تميز الوقت عن غيره وبهذه القسمة لا يستعين الملك عن الوقف فان ارادوا القسمة كل
قرية على سدة انصيب كل ربي جازت القسمة لان هذه القسمة تميز الميز عن الوقف وبغيره جازت بين
شركيين وقت احد بها نصيبه وارادوا الوقف ان يفرج بوج الوقف على بابة فتعذر الشرك بسبب لان
يغرب الارواح لان ذلك يشترط في محل مشترك فان رفع الامر الى القاضي فان القاضي يترك جاز
مباشرة للوقت عن العطلان بعل وقت نصف الحمام جاز في الكل لانه مما لا يحل القسمة فجاز وقف كسبة
المشاع فيما لا يحل القسمة امرأة وقت دارا في مرفها على ثلث ثلثات لها واخر بالفقر او ليس لها ملك
غير الله ارادت لها غير من قالوا ثلث الدار وقت والثلثان لمن يصنع ما شئ وفيه قول بجواز
رحم الله لان عنده وقف المشاع جاز وعلى قول محمد رحمه الله لا يجز والقصوى على قول محمد رحمه الله
ولو كانت الارض من رجلين فبعضها مائة موقوفة على المساكين او على وجهين وجوه البر التي يجوز الوقف
عليها ورفعا الى يوم القيوم ما بها كان جاز لان عهده رحمه الله المانع من الجواز هو تسير وقت
انقضاء لا وقت النقص وهاهنا لم يوجد تسير وقت النقص لا بها لنفسه فابالارض جملة ولا وقت انقضاء
هاهنا لالارض جملة وقد تصدق كل واحد منها نصف هذه الارض مشاعا موقوفة وجعل كل واحد
منها وقفه موبا على مسك لا يجوز وجود تسير وقت النقص لان كل واحد منها ما شئ فقد اعلى
ونكح تسير وقت النقص ايضا لان كل واحد من مولايس قبض نصفها شائنا فان مال كل واحد

واحد منها الذي جعله متوليا في نصيبه اتفق لنفسه من نصيب ما جاز ولو تصدق احد ما بنصف الارض
صدقة موقوفة على المساكين ثم تصدق الآخر بنصفه صدقة موقوفة على المساكين وجعل ذلك قمارا جاز
لان ان وجد لشروع وقت العقد لم يوجد وقت القرض لان المتول قرض الارض جاز وما سأل الله بماله
وكذلك وجعل التولية الى رجلين معالاتهما من الارض المتول وحده وكذا اذا اختلف جهة الوقف بان وقف
احد ما على ولده وولد ولده ابد انا سألوا فان اقرضوا كانت غلتها على المساكين وجعل الآخر نصف
الارض وقفا على اخرته واول بيتة فاذا اقرضوا كانت غلتها في كل سنة وسماها الى رجل
واحد جاز وكذا لو كان الواقف واحد انجز نصف الارض وقفا على الفقراء مشاعا ونصف الآخر على
الآخر فهو جاز وفيه اكله قول محمد رحمه الله ما على قول البيهقي يجوز الوقف في جميع هذه الوجوه لان غلة
يجوز الوقف غير مقبوض فحيز غير مستعمل رجل قال جلت هذه الارض صدقة موقوفة او هذه الارض الآخر
وبين وجه القصر كان باطلا المكان الجاهل ولو قال جلت نصيب من هذه الدار وقفا ومثلت جميع الدار
فوجدت حصته نصف الدار وثلث الدار كان جميع ذلك وقفا وكذلك في الوصية اذا قال اوصيت فلانا
ثلث مالي ومثلت درهم فوجدت ثلث الدار وثلث الدار كان الكل للموصي ولو كان هذا في بيع كان
المشتري القدر المسمى ودرهمين ثلثين او درهمين ثلثين وقف احد ما نصيبه على جهة البر ثم اراد ان يقسم
القاضي بينهما فجمع الوقف كله في دار واحدة او ارض واحدة جاز في قول ابي ابي وهو قول البيهقي ومحمد
رحمه الله كما لو كان بينهما داران وطلبا القسمة ثم القاضى نصيب احد ما في دار ونصيب الآخر في دار جاز
ذلك مكد لك بهنا الا ان تميز يجوز سواء كان في مصر واحدة او في مصرين وهما في مصر واحدة يعقسم
القاضي في مصرين لا يعقسم وعلى قول حنيفة رحمه الله القاضى يعقسم كل دار على حدة وارض
حقة الا ان يرى القاضى الصلاح في الجمع فجمع الوقف كله في ارض واحدة ودار واحدة فيصير عند جمع
القاضي في الحكم كان له ان يقسمها بينهما وذاك جاز ولو ان رجلين بينهما ارض فوقف احدهما
نصيبه جاز في قول ابي يوسف في غلوان الوقف مع شركاء او خلا في القسمة وراهم معلومة المكان
او وقف هو الذي ياختار الدارهم مع طائفة من الارض لا يجوز لان الواقف يصير باقيا شيئا من الوقف

بالدرهم وذلك فاسد وان كان الوقف هو الذي اطلق الدرهم جاز ولا يصير كانه اخذ الوقف وشتر
 بنفسه بالبروقف من شيبه بركة بالدرهم فخر زم فحقه الوقف وقف وما شترى بالدرهم كانه
 المالك له ولا يكون وقف حتى يقيده بشي فان احتاج الى قيسر الوقف عن المالك برفع الامر الى
 القاضى حتى يثبت بما فيها من اجل وقف جريها فانها من ارض تم انفسها فاصاب الوقف اقل
 من جريب بجزء الطائفة التي وقعت في الوقف وزيد في ذرمان الطائفة الاخرى او بغيره
 انعكس جاز لان مثل غيره فتمت بجزء في المالك فكذلك في الوقف اذا كان فيه صلاح الوقف
 المعاوله رجل له دورا واراضى وقف من تلك الاراضى رضا بغيرها ودار من تلك الدور ثم ادان
 يصرف الوقف الى ارض اخرى ويجعل الارض التي وقفها لنفسه منه من اقله الوقف الى غير الوقف
 ان لم يكن الوقف شرطا لنفسه الاستبدال في اصل الوقف لا يجوز غيره والمساكنه وان كان شرطا
 الاستبدال جاز وهو ما اوضحه الاستبدال لنفسه في اصل الوقف سواء رجل قال وقفته
 الارض شيئا ولم يسم كانه باطلا لان الشئ من اقل القليل والكثير وحين بعد ذلك بما بين شيئا
 قليلا لا يوقف عادة **فصل في مسائل شرطا في الوقف** رجل وقف ارضا او
 دارا شرطا لغيره ان ياتي بمائة درهم قال ابو يوسف روح ان بن الخياط وقف ارضا بجزء الوقف وشرطا
 كافي ليس وان كانت الوقف بجزء لا يجوز الوقف وقال العقبه ابو حنيفة روح شيبه ان يجوز الوقف
 ويطلب الشرطه قال لعل روح لا يصح الوقف كان الوقف سارا او مجهولا وهو قول محمد روح وبه
 يوسف بن خالد التميمي روح الوقف جائز بشرط باطل على كل حال كما يشرط الخياط في العقبه
 يصح العقبه ويطلب شرطا الخياط وكما جعل داره مسجد اعلى انه بالخيار ثلثه ايام يصح الخياط والمجهول
 الخياط رجل وقف داره يوما او شهرا او وقتا معلوما ولم يزد على ذلك جاز الوقف ويكون الوقف با
 ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة من شهر فاذا مضى شهر فاقف باطل كان الوقف باطلا في الحال
 قول لعل روح لان الوقف لا يجوز الا كونه انا اذا كان التابيد شرطا لا يجوز موقفا ولو قال ارضي
 هذه صدقة موقوفة علي فان سنة بعد موقفي فاذا مضت السنة فاقف باطل كان وصية فذلك

موقوفه سنة ثم يصير وصية للمساكين فيصير علمها الى المساكين ولو قال ارضي موقوفه على فلان سنة
 بعد موتي ولم ير على ذلك فان العقد يكون فخلان سنة ثم بعد سنة تصير للورثة ولو قال ارضي جاري فارضى موقوفه
 موقوفه او قال ارضي ملكك هذه الارض فهي صدقة موقوفه لا يجوز لانه قيل في الوقف لا يتحمل التعليق بالخير
 لانه لا يلحق به فلا يصح تعليقه كما لا يصح تعليقه الهبة بخلاف النذر لانه يتحمل التعليق ويكلف به ولو قال ارضي
 بعد وفاتي موقوفه سنة جاز وتصير الارض موقوفه ابد لانه في معنى الوصية بخلاف اذا لم يصفه
 الى ما بعد الموت فقال ارضي صدقة موقوفه سنة لان ذلك ليس بوصية بل هو موقوفه مطلق او افاضته
 فالاصل ان على قول بلال ربح او اشترط في الوقف شرط يمنع التاميد لا يصح الوقف ولو قال
 ارضي صدقة موقوفه على ان لي البطايا كان الوقف باطلا على قول بلال ربح وقال يوسف بن خالد
 ربح الوقف جاز وشهره باطل وعلى قول ابى يوسف ربح وقت الخيار ليس بمعلوم فيمنع ان لا يجوز
 الوقف ولو قال ارضي صدقة موقوفه على ان اصلها لي او على انه لا يرسل ملكي عن اصلها او على ان
 ابيع اصلها والصدق في ثمنها كان الوقف باطلا وكذا لو قال ارضي صدقة موقوفه ان شئت اوجبت
 او موصيت كان الوقف باطلا في قولهم لان به تعليق وتعليق الوقف بشرط باطل في قولهم ولو قال ارضي
 صدقة موقوفه ان شئت ثم قال شئت كان الوقف باطلا لانه تعليق ولو قال شئت وجعلتها
 صدقة موقوفه صح لانها ابتداء وقفت واذا شرط الخيار في الوقف لم يصح الوقف في قول بلال ربح
 فالوجه البطلان لانه لا يصير الوقف جازا بخلاف ما لو شرط الخيار في البيع اكثر من ثلثة ايام ثم
 اطل الخيار قبل الايام الثلثة بطلب بيع جاز لان الوقف لا يجوز الا ابتداء بشرط الخيار ربح ابايد
 فكان شرط الخيار شرطا فاسدا في نفس العقد اما الخيار لا يمنع جواز البيع وانما يفسد بيع اذا شرط
 الخيار اكثر من ثلثة ايام لا يمنع لزوم العقد بعد الايام الثلثة فلم يكن الفساد في صلب العقد ولو ان جازا
 قال ان كانت هذه الارض في ملكي فهي صدقة موقوفه فانه يخرى امكنات في ملكه وقت التكليف اوقفت
 فلا لان التعليق بشرط كان تخيير رجل وقف ارضه ارجل آخر في برساؤه ثم ملك الارض لم يجوز ان اجازها
 عند اخلاها فالشافعي رجل قال ارضي هذه صدقة موقوفه بعد قتالي ابدأ اعلى ان ابيعها واشترى ثمنها

ارض اخرى يكون وقعا على شتر وطا اول قال مال مع وهو قول ابي يوسف مع الوقت لم يشتر
 جاز ان وقال يوسف بن خالد مع الوقت مسح وشتر باطل وقال بعضهم ما ناسد ان للمعسر
 بل ابي يوسف مع لان شتر لا يطل حكم الوقت فان الوقت مما يحتمل الاشتغال من ارض ساي
 ارض اخرى يكون الثاني فانما مقام الاول فان ارض الوقت اذا مضى ما سب وجرى الا ارضها
 حتى صار بحر الا يبيع للزراعة نعم قيمتها بيشترى بغيرها ارض اخرى فيكون الثانية وقعا على وجه الاول
 وكذا كلك ارض الوقت اذا تولى برها لانه وصارت بحيث لا تقبل للزراعة ولا تقبل عليها من غيرها
 يكون صلوات الوقت في الاستبدال بارض اخرى فيصح شتر ولان الاستبدال وان لم يكن لجل
 ضرورة واجبة الى الاستبدال وان كان الوقت قال في اصل الوقت على ان امها بامد في من الزمن
 من غيل او كثير وقال على ان امها وشترى تمها جدد او قال امها ولم يزد على ذلك قال بلال
 هذا شتر ما سب في وقت لان شتر ولان بهما الوقت كانه قال على ان الطلها واما
 الوقت اذا شتر الاستبدال بارض اخرى لان ذلك فعل وتحول واجموا على ان الوقت اذا
 شتر الاستبدال لنفسه في اصل الوقت بغير شتر و الوقت وملك الاستبدال اماه و شتر
 اشار في سيرة لا يملك الاستبدال انما في ارض الصلوة في ذلك وقال الوقت في الوقت
 على ان امها وشترى تمها ارض اخرى ولم يزد على هذا في القياس مطلق الوقت لانه لم يزد كانه
 ارض اخرى مقام الاول وفي الاستحسان يبيع الوقت لان الارض الاولى بقيت للوقت بكون تمها
 فانما مقامها في الحكم وكما وشترى الثانية وقعا لشتر الاول فانه مقام الاول ولا يحتاج الى
 شتر الوقت لشتر وطا في الثانية كالمسجد الموصى له في الانسان اذا قتل خطا واخذت قيمة وشتر
 بما سب آخر ثبت حق الموصى له بغيره في غير مسجد وكذا المدبر اذا قتل خطا او ذهب المولى بغيره
 و من ان يشترى بعد آخر بغيره وينقل حكم الاول الى به كذا كلك امها ثم ليس له الاستبدال الثانية
 بارض تانية لان شتر بغيره وشتر وطا جدد في الاول وكون الثانية واما مال ارضه مدقنا
 سر قرعة على ان ان سبغه ارض اخرى لم يكن لان يستبدلها لانه لا يملك بغيره مدقنا

ولدان لشترى بينهما ارض الخراج لان ارض الوقف لا تتحول من خليفة اما العشر والخراج ولو قال
 ان بل ان يستبد بها بعد ارم يكن لان يستبد بها بارض ولو قال على ان لا يستبد بها بارض من
 ارض البصرة لم يكن لان يستبد بها بارض من غير ارض البصرة لان ارضه هو البلد ان تضافت
 القلة والموتة فلما غير شرط وليس لان يستبد بها بارض من ارض الخرج لان من في يده ارض الخرج
 بمنزلة الاكلا لا يملك الارض وليس فان ارض الخرج يباعها عن زراعتها وادواتها فبها
 الامام ليكون مفتعتها للسليق مقام الخراج والرقبة ملك لصاحبها ومفتعتها للسليق ولو شرط الاستبداد
 ولم يذكر ارضا ولا دارا فباع الارض الاولى لان يستبد بها بخس العقار سب ما شاء من دارا وارض
 وكذا اذا لم يحدد الاستبداد على بلد كان لان يستبد بها بى بلد شاء لاطلاق اللفظ وتوابع ارض
 اوقف ثمن فيه ثمن فاحش لا يجوز بيعه في قول حنيفة وبطلان رحمه الله لان القيمة بمنزلة الوكيل فاما ملكا
 ابيع ثمنين فاحش ولو كان بالوصفة لم يجزير وقت بشرط الاستبداد لا يجزير بيع القيمة اذا باع ثمنين
 فاحش كالوكيل ابيع عنده ولو باع ارض الوقف وقبض الثمن غم مات ولم يبيع حال الثمن يكون
 الثمن وبنا في تركته ولو كان الوقف مرسلا لم يذكر فيه شرط الاستبداد لم يكن لان يبيع ويستبدل بها
 وانما كانت ارض الوقف سبوا لا يتصف بها لان سبيل الوقف ان يكون مؤبدا لا يباع وانما ثبتت
 ولاية الاستبداد بشرط وبدون الشرط لا ثبتت فهو كالبيع المطلق عن شرط الجار لا يملك بشرط
 رده وان كفته في ذلك ثمن ولو انه شرط الاستبداد في اوقف فباعها ومب الثمن صححت الهبة
 فيمن الثمن في قول ابي حنيفة ر ح وقال بيشير ر لا يصح الهبة وان باع ارض وقفه لم يفسد
 قياس قول حنيفة ر لا يصح بيع ثم يبيع العوض بالدرهم او بالدينار بشرطى بما ارادنا او بشرط
 بالعروض ارادنا وقال ابو يوسف وبطلان ر لا يملك بيع الا بالدرهم او بالدينار وهو كالوكيل ابيع
 او لو باع ارض الوقف وفقد شرط ولاية الاستبداد ثم عادت الارض اليه ان عادت الارض بما هو
 فسخ من كل وجه كان لان يبيعها ما يالا لان يبيع الاول مما كان لم يكن وان عادت اليه بما هو
 جديده يملك بها ما يالا صار كانه سطر ان سطر اجدد فقصير قضا كما لو سطر ارضنا والعقد الجدي

ووضح من كل وجه مروت في كل وقت وروايع ارض الوقت وشرى ثمنها ارضا اخرى ثم ردت
 الاولى عليه بحسب تقضار قاض كان له ان يصنع بالارض الاخرى ما شاؤ والارض الاولى تقوم وقطع
 الارض الثانية بدل عن الاولى فاذا انشئ البيع في الاولى من كل وجه امتلكت الوقفية عن البدل الى
 الاصل فاذا لم يمت الثانية بدلا عن الوقت كان ان يصنع الثانية ما شاؤ وروى الاولى عليه
 بحسب تقضار لم ينشئ البيع في الاولى فبقيت الثانية بدلا عن الاولى فلا يطل الوقفية في الثانية ولعبر
 شرى بالاولى لغيره ولا يصير شرى بالارض الثانية وواقفاته كانت وقفا بدلا عن الاولى
 فلا يصير مورا لاولى الرضا بباي رابع ارض الاولى وشرى ثمنها ارضا اخرى ثم استحققت الارض
 الاولى في القياس بقي الثانية وقفا في الاصلان لا يبقى الثانية وقفا لان الثانية كانت وقفا بدلا
 عن الاولى وبالاستحقاق انتقضت تلك المبادلة من كل وجه فلا تبقى الثانية وقفا ولو كان الوقت
 حال في الوقت على ان لا يستبدل ما ثم مات او ادمى وصيه بالاستبدال فان وصيه ملك
 الاستبدال لانه شرط في الوقت ولاية الاستبدال لنفسه وفيه امر يحتاج فيه الى الرأي والمشرع لم يملك
 الا اذا وكل الوقف في حياته بالاستبدال حيث يصح التوكيل لان كل الموكل قائم بركبة التخلل بمكة الله
 وشرطه الوقت في الوقت الاستبدال لكل من اراد الوقت مع ذلك وكل من اراد الوقت
 ولاية الاستبدال اما اذا مال الوقف على ان يخلل اية الاستبدال فمات الوقف لا يكون لغيره
 ولاية الاستبدال بعد موت الواقف الا ان يشترط الولاية بعد وفاته وهذا كله قول الجمهور وبما لا ريب
 ان عند ما وقف اذولى غيره كان له ان يعزله بعد ذلك فحان القيم فبقيت الركيل والوكال لا يطل
 ما لم يمت ما على قول الجمهور لا يطل ولاية المتولى لوفاء الوقف لان عنده وارا والوقف ان يعزل
 المتولى لا يملك لان المتولى وكيل الفقير لا وكيل الوقف ولو ان الوقف شرطا الاستبدال لرجل
 آخر فمضى على ان يستبدل ما مقرر وذلك الرجل لم يجز لانه شرط طرأ به مع رأي غيره ولو قل
 الوقف بالاستبدال جاز لان الواقف هو الذي شرطا ذلك الرجل وما شرطه لغيره شرطا لنفسه
 ولو ان ضمن في الوقف تمام كل قيم فأنس لمدة عبرة فأنس لمدة اخرى بل يجوز لكل واحد منهما ان يعزله

يشهدون الآخر بن قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله ان يجوز تصرف كل واحد منها ولو ان واحدا
 من اثنين القاضيين اراد ان يغزل القمح الذي قامه القاضى الآخر قال ان رأى القاضى المصلحة في
 غزل الآخر كان له ذلك والا فلا تتولى الوقت اذا مات امكن الوقف بها فالرأى في نصب الققيم
 للوقت ومن مات الققيم لم يمت الوقت ان اوصى فوصيه اول من القاضين وان لم يكن اوصى ابيه
 رجل فالرأى فيه الى القاضى والسداد علم **فصل فيما يدخل في الوقف من غير ذكرو**
مالا يدخل رجل قال ارضى صدقة موقوفة لله تعالى ابدأ ولم يزد على ذلك وفيها ثمرة قائمة فان
 الثمرة لا يدخل في الوقت ووقف الارض جائز وهو كالبيع بوباع ارضا فيها زرع او باع شجرة او
 فيها ثمر لا يدخل الزرع والثمر في البيع بدون الذكر كذلك الوقت ويدخل الاشجار والنبات في الوقف
 والارض كما يدخل في البيع ولو اقرب ارض في يده لرجل وفيها ثمرة قائمة كانت الثمرة لا تدر بالارض اذا
 كانت متصلة بالارض ودون الهبة قال بلال رحمه الله لا يدخل الثمرة في الهبة والهبة باطل للمالك شيوع
 قال العقيقه ابو جعفر رحمه الله انما عرف بقول بلال رحمه الله ليس فيها رابة ظاهرة على صاحبها
 زرع وفي زمن الارض يدخل الشجر والثمر والكرم والنبات والزروع في قول اصحابنا يجوز ان يزرع فيها
 رجل قال ارضى صدقة موقوفة على الفقراء ولم يذكر شرب والطريق فانه يدخل فيه لشرب الطريق
 استحسانا لان الارض لا ترفق الا للاستعمال ولما لا يكون الا بالاء والطريق فانه يدخل في ذلك في
 الوقت كما يدخل في الاجارة ولو قال وقف ارضي هذه صدقة يحقها ويبيع بابها ومنها وفيها
 ثمرة قائمة يوم الوقف قال بلال رحمه الله في القياس يكون الثمر للوقت لا يدخل في الوقف وفي الاصحاب
 يميز ان يقصد في الثمرة القائمة على الفقراء والمساكين لا على وجه الوقف بل على وجه النذر وما يحدث
 من الثمر بعد الوقف فانه يصرف الى وجه الذي يحق في الوقف اما الثمر لا يدخل في الوقف لانها ولكن
 قال صدقة موقوفة يحق ما فيها ومنها فقد تكلم بما يجب بقصد به فبان ان يقصد في بالثمر القائمة
 ولو قال ارضى صدقة موقوفة بعد وقال على ان ما نتج الصدقة من غلاتها فهي لمبة الصدقة ثم مات الوقف
 وفيها ثمرة قائمة لا تكون الثمرة القائمة بعد الصدقة لان الارض انما قصير وقصا بعد وفاته فصا كما كانت وقف

الارض وفيها ثمره قائمه فلا يدخل الثمرة المحمودة في الوقت ثم قال لما لم يحسبها ان كان لم يدخل
 الثمرة المحمودة في الوقت في القياس يكون الثمرة لورثة الوقت في الاستحسان يتصدق به
 الفقهاء قال الاستحسان بانماذ فاما بالتصدق على الفقراء قال الفقيه او بمسح روح المكان لفظ الوقت
 في الوقت هذا عند الذي ذكر في الكفاية يعني ان يكون الثمرة القائمة بعد الموت لورثة الوقت
 قياسا واستحسانا لان هذا اللفظ لا يقتصر الارض وقابل الموت وكان لان يعمها بالثمرة القائمة
 الموت تكون الثمرة على ملك الوقت ثم يستدرك الوقت عليها ثمره قائمه فلا تدخل الثمرة القائمة
 الوقت الا ان يكون الوقت قال به اربعين كسب ما فيها ومنها صدقة مؤقوفة بعد وفاته سيح
 ان ما اخرج المذاهب من غلاتها في لبعده المقتضيه لغير الارض بده وقطاع الفقهاء وتصدق بالثمرة
 القائمة على الفقراء استحسانا وذكرنا انما اطلق روح رجل قال جلست ارض بده وقطاع الفقهاء ولم يقل
 بجحود فبايدخل لسان الذي هو فيها ويكون وقطاع الارض ولا يدخل الزرع الثابت وهو للوقت
 ملكه كالكسب والاسس والرابعين والزرع كلها من الحنطة والشجر وغيرهما والخلاف والظاهر
 وما ينفى الاجمعة من الخطب بالقطع في كل سنة ملكها يكون للوقت وما كان يقطع من الشجر يستند
 في ثلث سنين فهو داخل في الوقت وكذا ما يثمر في المستقبل ودوننا لم ينفذها بالثمرة التي تاولى
 الاستحسان دخل في الوقت وفي سبب لاندخل ولو قال بكل قبل او كثير يدخل في سبب وتورد ودور
 الحمار والبايعين يكون للوقت وكذا كل ما كان من الارطاب والباذنجان والقطر يكون للوقت
 وما كان من اصولها فهو داخل في الوقت وليس كمنزلة الوقت ان يقطع الاشجار بالثمرة ولا غيرها
 ثم لما قلنا ان يقطعها ولو وقت وارادها عمالات بطن ربحين قالوا انما كانت كمن داخل في الوقت
 الوقت مبنية فيها على ملك اهلها واولادهم يملكون فيها وقت نصيبه وما فيها من البذر انما
 وسامهم جاز ذلك ولو وقت مبيتا بها كوارث عمل جاز ويصير الفحل مباحا للسل ولو وقت نصيبه وله
 فيها اشجار وقال وقتها بعد ان يقع الاستحسان على كذا وكذا يعني من وجوه الخير قال الشيخ الامام الحليل
 ابو بكر محمد بن الفضل روح ان وقت بده لفظ كان باطلا لان بده اضافة للوقت لا على روحه

هذه فيطيل ولا يبع الوقت والكان وفيها قبل ان يقطع الاشجار واستخرج شرط الوقت فهو جازر
 بيع الاشجار الموقوفة في ارض الوقت او لم يكن موقوفة بعد القلع ولا يجوز قبل القلع لانها قبل القلع متصلة
 بالارض فيكون تبعاً للارض وبيع ارض الوقت لا يجوز وكذلك كان تبعاً له فصل في الاشجار
 رجل غرس شجرة على حرف القرية او في حراقي العامة او على شطرنج للعبانة كانت الشجرة للعارض لان برهانها
 قطعها ثم نسبت من عروقها اشجار كانت للعارض ايضا لانها تولدت عن ملكه اشجار على حافتي النهر في اشجار
 اختصم فيها الشجرة ولم يبرت العارض ومنه النهر يجري امام باب رجل في الشارع قالوا ان كان موضع
 الشجرة ملكا للشجرة فانبت في ملكهم ولم يعرف عارسه يكون لهم وان لم يكن ارض الاشجار ملكا للشجرة بل
 هي للعامة وللشجرة فيها في تسيل الاراء ان علم ان صاحب الدارين شهري الدار كانت هذه الاشجار
 في هذا الموضع فان الاشجار لا تكون لصاحب الدار والى لم يعلم ذلك كانت الاشجار له لان انبت
 في فناء داره يكون له ظاهر ارجل وقت فبينة على جهة معلومة او على قوم معلومين ثم ان الوقت
 غرس فيها شجرة قالوا ان غرس من غلة الوقت او من مال نفسه لكن ذكر انه غرس للوقت يكون للوقت
 وان لم يذكر شيئا وقد غرس من مال نفسه يكون له ولو نشته من بعده ولا يكون وقفاً لو غرس في
 المسجد يكون للمسجد لانه لا يغرس نفسه في المسجد ارض موقوفة على الفقراء استباحها رجل من المتولي وجرى
 فيها السرقة وغرس الاشجار ثم مات لم يتاجر فان الاشجار تكون موقوفة ويؤخر الورثة بقلها ليس للموت
 الرجوع بما زاد لسرقين في هذه الاراضي عندنا رجل وقف شجرة باصلها على مسجد فبينة الشجرة او
 يس بعضها فانه يقطع ايابس من اغصانها ويترك الباقي لان ايابس لا ينتفع به ويستغنى بغيره
 رجل وقف شجرة باصلها والشجرة ما يستغنى باوراقها وبانثمارها قال الفقيه ابو بكر البجلي ربح الوقت
 جازر فان كان يستغنى باوراقها وبانثمارها فانه لا يقطع اصلها الا ان يفسد اغصانها ولو كان لا يستغنى
 باوراقها وبانثمارها فانه يقطع ويصدق بهما رابط على غرس شجرة في ارض موقوفة على الرابطة وانما علم
 في سقيها وقفاً حتى كبرت ولم يذكر وقت الغرس انها للرابطة قال الفقيه ابو سفيان ان كان هذا الرابطة
 على قفاها الارض الموقوفة على الرابطة فالشجرة يكون وقتها والم يكن اليه ولاية الوقت فالشجرة يكون للناسر ولان

بر فيها مسجد فيه شجرة الفلح قال بعضهم يباع لغنوم ان يفتروا بهد القفاح والصحيح انه لا يباع لان
 مدار المسجد يصيرت الى عمارة المسجد شجرة على طرفي الارة جعلت وقفا للارة بياح تداول غمر الارة و
 يستوى فيه القفح والعمارة وكذا الارة الموصىح في القفح وما السقاء وسرير الحارة وثيابا وصفت
 اوقف يستوى القفح والعمارة في غده الاشياء ووكانت الارة على ائتجار رباط الارة قال ابو القاسم
 روح ارجوان يكون السراى في سنة من تناولها الا ان لم يسم ان عارها جعلها للفقير او قال الفقيه
 ابو الهيثم روح ادم لم يكن الرجل من ساكني الرابطة فالا حوطان لا يجز عن ساولها الا ان تكون عمارة القيمة
 لها كانت مقبرة فيها اشجار عظيمة وكانت الائتجار فيها قبل ائتجار الارة مقبرة فالكانت الارة في
 ما كانا مال الائتجار باسماها الاك الصنيع بالائتجار واسماها ما شاء والكانت الارة من مال سائر الناس
 فاختارها اهل القرية مقبرة فالا شجارا عليها لمون على ما كانت قبل جعل الارة مقبرة هذا وكانت
 الائتجار فيها قبل جعل الارة مقبرة وان ثبت الائتجار فيها بعد ائتجار الارة مقبرة فان علم عارها كما
 للعارس وان لم يعلم العارس فالراى فيها يكون القافض ان راى ان بسع الائتجار وبعثت منها
 الى عمارة المقبرة فله ذلك ويكون في حكم ما باؤقت رجل جعل الارة مقبرة وفيها اشجار فارد
 ورثته ان يعطوا الائتجار كان لهم ذلك لان موضع الائتجار كانت مستورة فلا تدخل في الوقت كما
 وجعل واره مقبرة لا يدخل موضع البناء في الوقت **فصل فيوقف المنقول** قال الشيخ الامام
 الاجل مجلس الائمة السرخس في وقف المنقول مقصورا خلافت بن ابي يوسف ومحمد روح ذكره في
 سير الكبير قال والصحيح من الجواب ان يافه عزت طاهر من الناس وقفه كالخارة وثيابا وما يحتاج
 اليه من عتد ووالا والى فضل الميت والمصاحف والكرامع والسلاح والفرس لها ويجوز وقفه
 واعانت الشايع رحمه الله في وقف الكسب حبة الفقيه ابو الهيثم روح وعليه الفتوى وتصبر روح وقف
 كتبه رجل وقف بقرة على رباط على ان يخرج من لبنها وسمها وشيئا من لبنها لا يبيع الا بسيل الكمال
 او كانت موضع قرار فوالك جاز كما يجوز ما استقابة رجل وقف وابنه على رباط فحرب الرباط
 يستثنى الناس عنه فانها رطب في اقرب الرباط اليه رجل وقف قرارا على اهل قرية لا تزار لغيرهم

لا يبيع لانه ليس بقربة مقصودة وليس فيه عرف خلاص رجل ونفع هاني مسجد او على فقه لا مكان له ان
يرجع فيه لان ذلك لا يترك في المسجد وانما رجل وقت بنا له بدون ارض قال لئلا يرحل لا يجوز ذلك
وعن نضر بن رجل وقت الدراهم او الطعام او ما يكال او يوزن قال يجوز قبل له وكيف يكون قال
يدفع الدراهم مضاربة ثم يقصد في بعضهما في الوجه الذي وقف عليه وما يكال ويوزن يبيع فيدفع
ثمنه بضاعة او مضاربة كالدراهم قالوا على هذا انقياس وقال انداكر من الحنفية وقف على شرط ان يقرض
من الفقراء الذين لا يدرهم فبشرعوا لا يقضونهم ثم يؤخذ منهم بعد الادراك قدر القرض ثم يقرض غيرهم من
من الفقراء على هذا ابدأ جاز على هذا الوجه ليس هو الذي يدفع الفقير من مسكها ويخبر بها ثم يرد على الورثة وذكر
في بعض نسخ الرضا بانه يجوز من الثلث وعن الحنفية لا يجوز وعن ابي يوسف ربح في النوازل لا يجوز
وقوف في الجحود والرقين والمتاع والشباب ما خلا الكراع والسلاح الا على وجه البيع كالرقين
والاشتران وآلات الزراعة ربح وقف يستأجرها بغيره من البقر والغنم والرقين فانه يجوز ربح وقف موصفا
في صحة واخره عن يده فاستولى عليه فاصب وحال بين الوقف وبينه قال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل ربح ياخذ من الفاصب ميتها ويشترى بها موصفا آخر فيقفه على شرط الاول قيل له
ليس ربح الوقف لا يجوز فقال اذا كان الفاصب جاحدا وليس للوقف بينة يصير مستهلكا ويشترى
لمهلك اذا صار مستهلكا يجب به الاستبدال كالفرس لمهلك اذا قتل او البعير الموصى بخدمته للخدمة
اذا قتل مولى الوقف او اصرقت دراهم الوقف في حاجة فغصب ثم انفق من ماله مثل تلك الدراهم في
الوقف قال الشيخ الامام هذا ربح جاز وبشرع ان الضمان قال ولو غلط من ماله مثل تلك الدراهم جاز
الوقف كان فضا من المال اذ ارجع من مال وقف على الفقراء او على المسجد الجامع ثم نابت للاسلام نائبة
بان غلبت جماعة من الكوفة فاشترى في ذلك الى مال لدفع شراهم قال ربح ما كان من على المسجد الجامع
يجوز للحاكم ان يصرف ذلك على وجه القرض اذا لم يكن للمسجد حاجة الى ذلك لئلا يربح ذلك وضا
رباط فيها وواب مربوط لاجل المرابطين كثر وعلمت موتها قالوا للقيم ان يبيع الدواب التي
كبر سنها وخرجت من ان يكون صالحا لا يربط بها صالحا لا يربط يسك منها في هذا الرباط مفضرا

لما يحتاج اليها ومارا على ذلك سبط في ادنى الرماط الى نهر الرماط اهل مسجد بعضهم باعوا غلة المسجد
 ودفنوا المسجد اذا استغنى المسجد عن ذلك وامر وبيع ذلك جلا فاولون فخلوا ذلك بامر القاضي جازوا
 فخلوا العير امره قال بعضهم يري ان يحجز ويصحب انه لا يجوز الا ان يكون في موضع لم يكن هناك فاض يحجز
 المسجد اذا اشترى بقلة المسجد دارا او حائطا لاهل المسجد ثم باع ذلك اختلف المشايخ فيه والصحيح انه
 يجوز بيعه لان المشتري بالمسجد لا يكون من اوقاف المسجد لانه ام شراط الوقت فيه مسجد له غلة وحر
 الوقت في وقفه ان يصير يشتري تلك الغلة فانه لا يجوز للقيم ان يشتري او يشتري لكونه متنا
 قية فيها سرطانية بالاخر حرم القرية والقرى اهلها وبقرية هذه القرية قرية اخرى بها حوض يحتاج الى
 الاخر فارادوا ان ينظروا الاخر من القرية التي خربت ويحجزوا في هذا الحوض قالوا ان عرفت اني هناك
 لا يجوز صرف الاخر الامانة لانه عاد الى ملكه وان لم عرفت ابالي قالوا لا طعن في ذلك ان يفتقر في
 بقر ثم ذلك الفقير يبيعها في ذلك الحوض لانه بمنزلة اللقط والاول ان يفتقر القاضي في هذا الحوض
 ولا حاجة فيه الى التفتق على الفقير قبل وقف بناءه من ذلك قال لا يجوز وقبل اكلان لهما
 في ارض وقف جاز ومن زرع اذا وقف الدلاهم والطعام وبالكال او يزرع محورا اذا وقف جاز
 او فسادا ومنعلا وهو المشهور العظيم الذي يقال له انما ربيته حرم ميسر في محله اذا خربت المحلة
 ولم يبق اهلها قالوا لا بد والى ورثة الوقت بل يحول الى محلة اخرى او قرب الى هذه المحلة فزوا من نذر او
 من المسجد اذا خرب ما حوله على قول محمد بن يعقوب بن النعمان لان المسجد لا ينتقل الى مكان آخر وهذه الاشياء
 ما ينتقل فصل في المقابر والراجمات رجل حمل ارضه مقبرة وفيها اشجار عظيمة قال الفقير
 ابو عبد الله وقف الاشجار لا يبيع فليكن الاشجار للوقت ولو ورثته ان مات وكذا النساء في الدار
 جعلها مقبرة ارض لاهل قرية جعلها مقبرة واقبروا فيها ثم ان وسد ابن اهل القرية في فيها بساتين
 اللبن واداة البقرة واجلس بها من يحفظ الناع فغير ساء اهل القرية او رخص ذلك بعضهم قالوا ان كان
 في المقبرة مسكن بحيث لا يحتاج الى ذلك المكان لاس به بوسد ابني له احتاجوا الى ذلك المكان
 السائر في بقرته رجل حفر نفسه قبر في مقبرة بل يكون بغيره ان يقبر فيه ميتة فادان كان في المقبرة

في المقبرة ستة فالتحق ان لا يرشش الذي تفر وان لم يكن في المكان ستة كان لغيره ان يدفن فيه ميتة
 وهو كرجل بسط العسل في الحجد او نزل في الرماط فجار آخر فان كان في المكان ستة لا يرشش الا اول رطل
 اشالي دفن ميتة في هذا القبر قال ابو نصر بن عيسى ذلك قال الفقيه ابو الليث ربح لا يكره لان هذا
 الذي تفر نفسه لا يدرى اباى ارض يموت وفي ارض يدفن مقبرة كانت للشركن اراو والى يجعلها
 مقبرة للمسلمين قال ابو القاسم ربح ان كانت اثارهم قد اندست لا بأس بذلك وان كانت على انهم
 باقية لا بأس بان ينشئ ويقبر فيها المسلمين فان موضع مسجد رسول الله عليه وسلم كانت مقبرة
 للشركن فنبشت واتخذت مسجد امرأة جعلت قطعة ارض لها مقبرة واخرجتها من يدها ودفن فيها ابنا
 وبنته الارض غير صالحه للقبر فبقيت الاا عليها قال الفقيه ابو بصير ربح ان كانت الارض بحال يرغب الناس
 عن دفن الموتى فيها فعساها لم تقبر مقبرة وكان للمرأة ان تبسبها واذا باعت كان للشركن ان يبرئ
 ميت عنها او يامر برف ميت عنها ميتة دفن في ارض انسان لغيره ان الاك كان الاك لا يجاز
 ان شارر في موضع كاك وان شارر امر باخراج ميتة وان شارر سوى الارض وربع فوقها لان الارض
 طهرها ولبطها مملوكة لميتة دفن في مكان ثم اراو اليه اخر اجه عن ذلك المكان ودفنه في موضع آخر
 بعد مدة ضليلة او قليلة قال الفقيه ابو بصير ربح لا يباح اخراجه بعد ما دفن الا بعد الزمان يكون فونا
 في ارض منصوصة ونحو ذلك وذكرنا طغى ربح اذا حفر الرجل قبره في ارض يباح له الحفر في غير ملكه
 بغيره لا ينشئ القبر ولكن يقيم حفرة ليكون مجاميع الحقيق ومراعاة لها مقبرة تدعى ثلثة لم يمت
 فيها اثار المقبرة بل يباح لاهل الحلة الاستفلاء بها قال ابو نصر ربح لا يجازيل له فان كان فيها حشيش
 قال تحشيش منها ويخرج الى الدواب فذلك يسر من ارسال الدواب فيها رجل رجل ارضه مقبرة
 او غاما للعلامة او مسكنا سقط الخراج عنه الخناث خراجية وقيل لا يسقط والحج هو الاول منزل هو
 وقف صحيح على مقبرة معلومة خرب هذا المنزل وصار بحيث لا ينتفع به فجار رجل وعمره وبني فيه بيتان
 لا يغير اذن احد فالاول الاصل يكون للواقف الثاني جبا ولم يرثه فكان ميا وكذا ذلك وقف صحيح
 اقوام سبعين خرب لا ينتفع به وهو مبيع من القرية لا يرغب احد في عمارته ولا يباح اصله بطل الوقف

وبكبرية وان كان اصله بجاهل يتيقن بقى اصله وقفاً كلك علو وقت انهم من العلة
 لا يمكن به عبارة العلم بطل الوقت ويصح في السائر الى الوقت المكان جا والى وقت المكان سنا
 وكذا كذا عاوت وهو وقت صحيح في سوق احرق السوق والى الوقت وصار بحيث لا يستغنى به ولا
 اصله يخرج من ان يكون وقفاً وكذا الرابطة اذا احرق بطل الوقت ويصير ميراثا ولا يرى السجدة
 خلقا واستغنى اهل السجدة فان كان الذي حاربها في السجدة كما يكون لانها لم تنزل عن ملكه وان كان
 ولم يترك واذا قالوا ان السجدة اهل السجدة ان يدعوا الى غير ما يعبده ويستتر وبقية حيدر ويكون حكمكم
 العتقة وقد ذكرنا ان الصحيح من الحواب ان يتبعهم لميراث القاصم لا يصح الا ان يكون في وقت القاصم
 هناك رجل جاء الى عتيقه فقال الى اريد ان امرت مالي الى غير عتيق البعد افضل ام انحاء الرابطة
 قال بعضهم الرابطة افضل قال العتيقه بوجه ان جعل الرابطة مستلما بصرف عتقه الى عمارة الرابطة
 فالرابط افضل وان لم يجعل الرابطة فالاعتاق افضل ولو قصد في هذا المال على الحاجب من ذلك
 من الاعتاق رطل بنى رباطا على ان يكون ذلك في يد ما دام جارا قال القاصم رطل يقر في يده
 ما لم يستوجب الاخراج عن يده ومنى جازمه في الرابطة فساد من شرب او فسق مما ليس فيه رصاص
 قال لا يترك لي يده رباطا لثمة فيها سكان اهدم الرابطة فاني اراد ان يكون الذين كانوا فيها
 قبل الانهدام ان يسكنوا فيها قال ابو القاسم رطل ان اهدم الرابطة كله ولم يبق هناك بيت لم يكونوا
 اولى من غيرهم ولولم يغير ترتيبه بل هو على حاله الا انه زيد فيه ونقص كما فوهم اولى بالسكنى من غيرهم
 فوهم عمر دار من موت على شرط محزون وكان السلطان في سنة العشر منهم لان على قولهم بعد ما راجحون
 ليس ما اخرج وبقرب ذلك رباطا مقام منزلي الرابطة الى السلطان فاطلى السلطان له ذلك العشر
 بل يكون لمنزلي ان يصرف ذلك العشر الى مؤذن يؤذن في هذا الرباط بيتين مدي في طاعة
 بل يجوز له ذلك بل يكون للمؤذن ان يشتد من ذلك العشر الذي اراح السلطان للرابط قال لا
 ابو جعفر محمد الله لو كان المؤذن محتاجا لطيب له ولا ينبغي ان يصرف ذلك العشر الى عمارة الرابطة
 وانما يصرف الى العمارة لا غير ووصف الى الخايعين ثم انهم العقوا في عمارة الرابطة جاز ويكون ذلك

مساراً على أنه مقطرة على نهر عظيم خربت المقطرة ولا يمكن الوصول إلى الرباط إلا بالجارزة النهر وبه
المقطرة لا يمكن الجارزة بل يخرج عمارة المقطرة بقلة الرباط قال الفقيه أبو حنيفة إن كان الوقف وقف
على مصالح الرباط لا بأس به والأفلاان الرباط العامة والمقطرة كذلك فهو كطريق يجب سجد وضوء
على أهل المسجد سجدة ثم فإن الطريق لم يكن بالمسجد كذا انتهى الرباط إذا صرف فضل غلة الرباط في
حاجته نفسه فمنا قال الفقيه أبو حنيفة إن سجد في الرباط لم يكن له أن يعقل ويوقل ثم انفق في الرباط رجعت
وإن أقرض يكون أقرض المال كذا قال رجعت إن يكون وأما إذا كان رباطاً مستحقاً
غلة المارة وبغيره رباطاً آخر قال الفقيه أبو حنيفة رحمه الله لم يصر غلة الرباط الأول إلى الثاني وإن لم يكن
بغيره رباطاً لم يرد الوقف إلى ورثة من بني الرباط بل إلى من يثبت بالرباط قال الفقيه أبو حنيفة
رجع المكان هناك لأنه أراد به المقيمين بصيرتهم ولا يصر إلى عمارة الرباط رباطاً في طريق مسجد مستحق
غلة المارة ويحب رباطاً آخر قال السيد الإمام أبو حنيفة رحمه الله لم يصر غلة الرباط الثاني إلى المسجد إذا خرب
عنه أهل القرية فرغ ذلك إلى القاض فباع الخشب وعرفت الثمن إلى مسجد آخر جاز وقال بعضهم إذا خرب
الرباط والمسجد يستحق الناس عنها بصيرتهم أنا وكذلك حرف العامة إذا خرب أصل شترى شخصاً فحله
في المسجد الحرام ومسجد آخر وفقاً لابل ذلك المسجد وطهرانه ولارة الطريق وأما سبيل أن يفر وأما
روى الحسن عن أبيه رحمه الله وإن بدله أن يربح في ذلك كان له ذلك ويكون ورثته بعد موته وإن
الحسن رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله ليس أن يربح فيه ويورثه كان لأهل المسجد وغيرهم من المسلمين
خاصته في ذلك **فصل في وقف المريض** قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله الوقف
على ثلثة أوجه أما أن يكون في الصحة أو في حالة المرض أو وقت بعد الموت فما كان في الصحة فالعقب
والأفلاان يكون شرط الصحة كالأهبة وما كان بعد الموت فالعقب والأفلاان ليس شرط الصحة لأنه وصية الله
أنه يعبر من الثلث وما كان في حالة المرض فحله حكم الوقف في الصحة والمكان يعبر من الثلث كالأهبة
المريض يعبر من الثلث ويشترط فيها اشتراط في أهبة من القبض والأفلاان كذلك الوقف في المرض
وذكر المحقق رحمه الله أن الوقف المنفذ في المرض كالوصية إلى ما بعد الموت حتى يعبر من الثلث

ان نصرت الرئيس مرض الموت في الحكم من هذه المضافات الى باب الموت حتى لا يفسد من الملك وذكركم
الاول في نسخة رحمه الله الصحيح ان وقت الرئيس مرض الموت بمنزلة المباشرة في التوبة حتى لا يفسد الملك من
قول التوبة روح ولا يتعلق به اللزوم كما عارية الا ان يقول في عيالي وبسبب دعائي في يكون لان ما
كان مؤبدا وبسبب الابد فيه الكبر الوحي وانما في لزوم اوصية بعد الموت من نفس وقفت واداني مرض الموت
انما جاز اذا كان يخرج من الملك الا ان لم يخرج فاجاز به الوثرة كذا كذا ان لم يخرج والبطل فاجاز
على الثالث وان اجاز لنفسه جاز لنفسه وما اجاز لغيره البطل الباقى الا ان يظهر للميت او غيره ملك يستغفر
وقفت في الكل فان كان الوقت الذي لم يخرج من الملك قبل ان يظهر للميت بل اخر لا يبطل
سببه ويغرم قيمة ذكائه بشرى به كذا ارض وقفت على ذلك الوجه من نفس وقفت واداني عليه دين يحيط اليه
فانه يبلغ الدار وتفتن الوقت كذا بشرى واداني وقفتها ثم جاز الشفيع كان ان يشهد الدار الشفيع فيفتن
وقفت ووبشترى رجل واداني امره اسد او قفها ثم وقفتها على العفراء والمساكين جاز وبسبب وقفتها
ما وقفت عليه وعليه قيمتها ليلع في وقتها ثم اسجد قال بالان رحمه الله يصير سجدة في قول ما مانع وقال
الطبيخ في حشر في ذكر محمد ربح في كتاب الشفيع انه لا يصير سجدة امانة وذكره بشرى ارضا ثم اسجد
واخذ اسجد اربنا اربنا اسجد جاز وعليه قيمتها للباقي عند التوبة رحمه الله وفي قول بسبب ووجه رحمه الله
يقضي البشارة واداني في الباطن نفسا وسبب فاشترى اربنا ثم لبس على اربنا اسجد سجدة قبل
خذ الكل وكان في السجدة روايات من صحاحنا رحمه الله في رواية الوقت ليلع اسجد اسجد اسجد
رواية كتاب الشفيع لا يصير سجدة انما التوبة في حشر رحمه الله فاقول ان يقول في الوقت البشارة روايات من
اصحابنا قال فقال ان يقول في الوقت يصير فقال في الروايات جميعا ويغفر هذا الفاعل من
السجدة والوقت على احدى الروايتين ووجه الفرق ان في الوقت حتى العباد فيكون بمنزلة البيع والهيئة
وبسبب والهيئة يبطل في الباقي في الاستسراة اما السجدة فالصحيح ان السجدة لا يفسد فيه واداني
فبطل لا يصح فقامد فقال ولله انما هو اسجد واداني الشفيع فقامها اسجد اكان للشفيع ان اجاز
اشفيع فلكه اذا كان للباقي في الاستسراة واداني الباقي ان يبطل السجدة واداني اسجد اسجد اسجد

فوقفها قبل القبض جازان وقت التمس وان لم يتعد الزمن فالوقت موقوف لان الوقت يشبه الزمن فان
 لا يطل بشئ وطا الفاسدة ولقد اوقف ارضا على رجل على ان يفرسه وراهم باز الوقت بطل
 انشطر قال الفقيه الجبغري اخاف ان يشتري قبل القبض جازا وقتل وقت الزمن موقوف فكذلك
 الوقت راسدا علم **فصل في رجل يقر بارض في يده انها وقت رجل اقر بارض في**
 يده انها صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك جازا قراره وليسير الارض وقتا على الفقرا لان الاوقات
 عادة تكون في يد القوام فالبيع الانسار ممن في يده يطل الوقت ولا يجعل المقر موثوقا لان
 يشهد الشهود ان الارض كانت للمقر حين اقره فيكون المقر موثوقا وقت قبل شهادة الشهود وكان اقر
 فيه للقاضي ان شاء تركه في يده وان شاء خذه من يده وما يدل قبول يده لهيئة لوجار رجل غير
 المقر وادعى انه هو الوقت وادعى ان يأخذه من المقر فيقيم المقر بيته انه هو الوقت فيدفع خصومة
 المدعى وثبت نفسه ولاية لا يرد عليها الحرى ابد او اكره رجل في يده عبد اقره حرج اقره ولا يكون له
 اولا الا ان يقيم بيته ان العبد كان له حين اقر حقيقة فخصم الاول انه ملكه الا ان هذا المقر بالوقت اذا
 اقام بيته على ذلك فثبت بيته وقبل اقامته لهيئة لا يكون له الولاية قياسا في الاسكان بغير
 القاضي في يده وهو الذي يقيم الغلة على الفقرا ولو ان هذا المقر بعد الاقرار اقر ان الوقت نكاح
 لا يقبل ذلك منه ولو قال انا واقضها قبل قوله لانها في يده فيقبل قوله ولو اقر بعد في يده انه حر ثم قال
 انا اعتقته لا ثبت له الولا الا ان يقيم لهيئة على ذلك لان العبد بعد الاقرار بالحرية لا يفتى في
 يده بخلاف الارض ولو قال رجل هذه الارض صدقة موقوفة من ابى وقدمات ابو هجسته فاحكام
 على الاب دين وليس يست مال آخر فانه يباع من يده الارض تحت ارا الدين وما بقي يكون وقفا وان كان
 مع المقر وارث آخر فجد ذلك كان نصيب الجاهل من هذا الارض للجاهل لا يفتى به ما شاء نصيب المقر يكون وقفا
 على ما قرره ولو اقر رجل بارض في يده انها وقت على قوم مسلمين وسماهم ثم انصهر ذلك ان القوم
 على غيرهم اوزلواهم ونقص عنهم لا يفتى الى قوله الاخر وقبل بقوله الاول ولو اقر رجل بارض في
 يده انها وقت وسكت ثم قال انها وقت على فلان وبكى عدد واعلموا في القياس لا يقبل قوله

الآخر لان كلامه الاول صادر في القاية لا في القايه الاولى لان الاستحسان لا يقبل قوله لان
العادة قد تغير بالوقت ثم ليس الموقوف عليه وقتا قريبا من في يده ان القاصم فلانا ولاد هذه الارض و
صدقة موقوفة في القياس لا يقبل قوله في التولية وفي الاستحسان يتكلم القاصم زمانا فان لم يظهر
عنده غير ما اقر به جبره استلزمه على سبيل ما اقر في في يده وانه اقر وان اباهم وقفها على كل واحد
منهم واما غير ما يحكي صاحب زمان القاصم ليقبل اقرارهم وليرتفع عنه حصته كل واحد منهم الى الوجه الذي
اقر لان هذا اقرار لا يثبت فيه يكون ولاية هذا الوقت للقاصم بربعها من شاء ارض في يده رجل شهيد
على اقراره انها موقوفة على فلان ونسبه وشهد آخر ان اقرتها موقوفة على فلان بن فلان لرجل
آخر وعلى نسبه ونسبه في الكتاب ان عرف ابي الاقرارين كان اول ما زاد اول ويطلب الثاني وان
لم عرف الاول من الآخر يقتضي كسبه ذلك يكون القاية بين الغرضين نقصان رجل اقر بوقت صحيح واقرب
آخر من بين ووارثه يعلم انه لم يكن اخر من بعده قالوا اقراره على نصف جابر وليس للورثة ان يثبتوا
وهو نسبه وعوام في نقض باب الرجل يفتي ارضه على نفسه اولاده واقربائه و
جبره رجل قال ارضي هذه صدقة موقوفة على نفسي قال لعلك لا يجوز هذا الوقت وقال الغيبة ابو جعفر
رحمته ان يجوز في قياس قول ابي يوسف واما قال ذلك بنا لمعنى ان الوقت اذا شرطه
الوقت ان يكون له وياكل منه ما دام جباله يجوز ذلك في قول لعلك رحمه الله ويجوز في قول ابي جعفر
ومنا نخرج رحمته والقول ابي يوسف رحمه الله وقالوا يجوز الوقت بشرطه جميعا وذكر الصدقة شهيد
رحمته ان الغيبة على قول ابي يوسف رحمه الله للناس في الوقت وقال الغيبة ابو جعفر رحمه الله
في نه من محمد رحمه الله ظاهرة الاشياء ذكره في كتاب الوقت قال اذا وقف على امتهات اولاده
جاءه وقال الغيبة ابو جعفر رحمه الله على امتهات اولاده وبشرطه الوقت على نفسه لان ما يكون لام
الوقت في حيرة المولى يكون للمولى رجل وقف على الفقراء وشططه نفسه الاكل وقال على ان يثبت
ان اكل منها قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله يجوز ذلك ولو قال وقف على نفسي لا يجوز وعنه ابي جعفر رحمه الله
انه قال يجوز ذلك واذا مات يصير لساكنين ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ان غلها في غشت

قال بالرح لا يجوز هذا الوقف وفي وقف الانصاري روح توفال او من صدقة مرفوعة مسرعة
 ابدت بحري غلبها على ما عشت ولم يزد على ذلك جاز واذا مات يكون الفقراء وذكروا ان هذا روح مردان
 ارضي صدقة مرفوعة بحري غلبها على عشت ثم بعدى على ولدى وولده ولدى وسلم ابدانا سلا
 فاذا انقضى نفقته ان يقصر منه وينجز هذا الشبه طاربعل وقف على امهات اولاده في حال وقفه
 ومن بعدت منهم بعد ذلك في حيوةه والبد وقائه مالم يترجون غير جائز اما على اصل الى يوسف
 روح فلا عنه يجوز ان وقف على نفسه فكذا لاك على امهات اولاده وعلى قول محمد روح انما جاز ان وقف
 على امهات اولاده لانه لا بد من تصحيح هذا الوقف بعد موته لان من جنسيات واذا جاز بعد الموت جاز
 في حيوةه تبعاً وكم من شيخي يجوز تبعاً ولا يجوز اسلاً ورو وقف وقفاً وتشتي نفسه ان ياكل منه ما دام
 حياته مات وعنده من هذا الوقف سابق غلب او يرب فذلك كله مردود الى الوقف ولو كان
 عنه خير لمن يزدك الوقف كان ميراثاً عنه لان اكسبر من الوقف حقيقة **فصل في الوقف**
على الاولاد والاستبراء والحيوان قال الرضوي صدقة مرفوعة على ولده
 كانت الفلانة لولده صلبه يسرى فيه الذكر والاثنى لان اسم الولد ما خرو من الولادة لا يجوز وفيه
 الذكر والاثنى الا ان يقول على الذكر من ولده في فلا بد من فلا ثبات واذا جاز هذا الوقف فما دام
 ير جده واحد من ولده الصلب كانت الفلانة لا غير وان لم يبق جسد من البطن الاول بصيرت الفلانة
 الى الفقراء ولا بصيرت الى ولده ولد بشي والممكن ان وقت الوقف ولد صلبى ولد ولد الابن كانت
 الفلانة لولد الابن لا يشارك في ذلك من وولده من البطن ويكون ولد الابن عنه عدم ولد الصلب
 بمنزلة ولد الصلب ولا بد من فيه ولد لهبت في ظاهر الرواية وبه خد بالروح وذكروا ان هذا
 عن محمد روح انه بدخل فيه اولاد لهبت البه والصحح ظاهر الرواية لان اولاد لهبتات يشبهون
 الى انهم الى ابائهم انهم بجلات الابن وذكروا في اسير اذا قال اهل الحوب آمنوا على اولادنا
 فانهم بدخل في الامان اولادهم لا صلبهم من الركون والاثبات واولادهم من قبل الرجال فاما

اوله ونبات لبسبا ولا هم ذكر في لسير با و اتق ظاهر الرواية ووقال ارفغنده صدقة موقوفة
على ولدي وولد ولدي ولم يرد على هذا يدخل فيه ولده لصلبه واولا ونبته ليشترون في القلعة
ولا يقدم ولد لصلب علي وولد الابن لانه سوي بينهما في الذكر وعل يدخل فيه ولد نبات قال لمال
رح يدخل في كذا ووقال ارفغنده صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي الذكر كور قتال لمال
رح يدخل فيه الذكر من ولد لنبس ونبات ووقال علي الرازي رح اذا وقت علي ولده وولد
ولده يدخل فيه الذكر والاثاث من ولده فاذا انقرضوا فقول من كان من ولد الرقبة وون ولد نبات
الرقبة ووقال علي اولادي واولادهم كان فكاك كلهم يدخل فيه ولد الابن وولد لنبس ونبات قال
لمال رح ان اسم ولد الولد كاستناول اولاد لنبس ونبات اول اولاد النبات فانه ذكر في لسير با
اول الحرج بامتنوا على اولاد اولادنا يدخل فيه اولاد لنبس واولاد النبات فانه ذكر في لسير با
رح لان ولد الولد اسم من ولده ونبته ولده فمن ولد لنبته يكون ولد ولد حقيقة لنبات
اذا قال علي ولدي فان ولد لنبس يدخل في الرقبة في ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول
ولده وصلبه ونبات اول ولد الابن لانه يثبت اليه عرفا ومن محمد رح ان ولد الولد يتناول ولد لنبس
عنه اصحابنا رح وذكر لمال رح في الرقبة اذا قال وقت علي ولدي وولد ولدي الذكر فانه يكون
ولد لنبس ونبات سواء يدخلون في الرقبة بعل قال وقت ارفغنده علي ولدي وقفا و آخر
لمساكين فمات ولده قال ابو القاسم رح يصرف القلعة الى الفقراء ووقال علي ولدي وولد
و آخره للمساكين قال يصرف القلعة الى ولده وولد ولده فاذا ماتوا ولم يكن واحد منهم ووجد المظن
الثالث يصرف القلعة الى الفقراء ولا يصرف الى المظن الثالث وان قال علي ولدي وولد ولدي
وولد ولدي ذكر المظن الثالث فانه يصرف القلعة الى اولاد واولادنا سواء ولد يصرف في
الفقراء باق احد من اولاده وان دخل قال الفقهاء الخمسة رح وكذا ذكر لمال رح في وقت اذا ذكر لولده
ثلاث بطون يكون الوقت عليهم وعلى من سفل منهم الاقرب مالا بعد خيم سواء الا ان يذكر الرقبة في
وقت الاقرب فالاقرب او يقول علي ولدي ثم بعد اسم علي ولد ولدي او يقول لنبات بعد المظن رح

سيد ابا جابر الوهبي انه لما ذكر البطن الثالث فقد خش فمضى الحكم بنفس الانتساب لا غير الانتساب
 موجود في حق من قرب بعد جلات البطن الثاني لان الواسطة له وجهه ولو وقف اجل ضيقه على ولده
 وقال هذه صدقة موقوفة فاذا انقرضت افعى على اولادها ابداننا سلوا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 راج اذا انقرض احد الولدين خلف ولدا يصرف نصف الفلدة الى الولد الباقي ونصف الى الفقراء فاذا
 مات الولد الآخر يصرف جميع الفلدة الى الاولاد والاولاد الوهبي لان مراعاة شرط الوقف لازم والوقف لما
 جعل لا واولاد الاول واولاد بعد ما انقرض البطن الاول فان مات احد بها يصرف نصف الى الفقراء ورجل وقف
 ضيقه على ولده وليس له ولد لصاحبه ولد ولد الابن فان الفلدة تصرف الى ولد الابن فان حدث للولاء
 بعد ذلك ولد لصاحبه قال بغيره ابو خضر يصرف الفلدة الى الولد الحادث ويخبر في كل فلة
 مستحقها يوم الادراك ولا يعتبر ما مضى من احد حدث بعد الوقف او كان موجودا وقت الوقف ولو مات
 هذه الضيقة صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس له ولد الاحتجاج واحد قال الشيخ الامام
 الجليل ابو بكر محمد بن الفضل راج يصرف نصف الفلدة الى هذا المحتاج ونصف الى الفقراء لانه لم يجعل
 المحتاجين من ولده الا نصف ووقف انما على اولاده وآخره للفقراء فان بعض الاولاد فان الفلدة
 تصرف الى الباقي وان ماتوا تصرف الفلدة الى فقراء المسلمين لان بينهما وقف على اولاده وقدمت في اليد
 واحد منهم اولاده فلا تصرف الى الفقراء الباقي اولاده ولو وقف ضيقه على امرأته واولاده ماتت المرأة
 واحد الورثة ولد المرأة لا يكون نصيب المرأة فلهما خاصة بل يكون مردودا الى جميع الورثة اذا لم يكن لهما
 شرط في الوقف انها اذا ماتت كان نصيبها ولدها خاصة ولو وقف ضيقه لضعفها على امرأته وضعفها
 على ولد له بعينه على انه ان ماتت المرأة نصيبها الى اولاده وآخره للفقراء ثم ماتت المرأة كان نصف
 الفلدة للابن الذي عينه ونصيب المرأة يكون سائر الورثة والابن الذي عينه جميعا لان الوقف جعل للمرأة
 بعد موتها واولاده والابن المعين من اولاده يصرف لغيره قال وقف هذه الضيقة على ولدي وولد ولدي
 ابداننا سلوا مات قالوا ما كان من حصته الوارث لا يجوز فيه الوقف وما كان من حصته غير الوارث جائز
 الوقف من الثلث في قول بغيره والى يوسف وزفر والحسن جميعا لان وقف المريض وضيقه فلا

يجوز للوارث ويجوز فيما كان غير الوارث رجل وقف ضيعة على فقراء اولاد ونا على احد منهم الفقير
قال الفقهاء ابو بكر البجلي رحمه الله لا يطع كسبي من الوقت لم يثبت فقره عند القاضى رجل وقف ضيعة كسبي
ابن له واولاده واولاد واولاده ابدا ما تسلسلوا قال ابو القاسم رحمه الله بينهم على ما كان
ولد ابنه على عدد الرسل يسمى فيه الذكر والانثى فقبل له اولاد له ثبت قال رحمه الله لا ينهم اولاد واولاد
قال رحمه الله ومنه ايرافى ما سران في ولد الولد يدخل اولاد البنات كما يدخل اولاد البنين رجل قال رحمه الله
بذره صدقة بعد وفاته على المساكين ويجوز خروج من الثلث ثم مات فاحتاج ولده قال رحمه الله لا يطع
ولده من الثلث مشي الا اذا كان الوقت في صحته ولم يعف الى ما بعد الموت ثم مات في ولد الوقت
فقراء فيكون للفقراء ان يدفع الى كل واحد منهم سها اقل من مائتي درهم ويجوز بذلك من سائر
الفقراء وان لم يعطها شيئا لا يعين المولى لانه لم يتبع حقا واجابهم وكذا قالوا في الذي وقف ضيعة
في صحته على الفقراء ثم مات ودبت ضيعة كان يفضل للقيم ان يصرف اليها مقدار حاجتها اصل وقت
ضيعة على الفقراء الى مائة واخر جهان بده ثم قال رحمه الله عند الموت اعطى من غله لضيفة لفلان الفقير
خمسين درهما ولفلان الفقير مائة ثم مات ولده ابن محتاج وقد قال رحمه الله اقل ما ريت قالوا اجعلهم
لا ذلك اطل وهو الفقراء ولو دفع الى ولده المحتاج كان ذلك فضلا اذا كان الوقت في صحته
او لو وقف ضيعة على ابنه ونسبه فاد واحد حاشية الضيعة ليدفع لضيفة مزارعة قال ابو القاسم رحمه الله
اقره الوقت لا يجوز دفع القيم كل الارض مزارعة ولا يدع واحد من الارباب شيئا مزارعة واما
يكون ذلك للقيم وان اراد الوقت ان يعطى من الارض الوقت ويطلق كل واحد من الذين الوقت
عليهم مزارعتها ويكون له دون سائرهم كانه لم يكن له ذلك الا ان يدفع الى الوقت بذلك اقره
فعل ذلك كان لاهل الوقت البطالة وكذا للرب منهم ودفع الى اهل الوقت ذلك فيما بينهم
بانه كانه لمن اتى بعد ذلك البطالة وليس للوقت ان يسكن احد غير آخر رجل قال رحمه الله صدقة
موقوفه على المحتاجين من ولدى وليس في ولده الاحتياج واحد قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
بن فضال رحمه الله في ولده الاحتياج نصف الثلث للفقراء اقل له فان اعطى القيم نصف الثلث لغير

فقبر واحد قال يجوز على قول أبي بصير لان الفقراء لا يحدون فيكون للجنس رجل وقف منزله
 على ولديه وعلى اولادهم انا سلوا ثم احد الولدين طلب من الآخر المهايأة والى الآخر الا ان يقربوا
 المنزل حاشا فيسكن هذا ما جئ به والآخر ناجية قال الشيخ الامام رحمه ان لم يرض الوقف بها يمكن
 لم يكن لها حق السكن وان كان الوقف او هو لها بالسكنى كان لكل واحد منها ان يسكن نصف المنزل
 فيسرهاة رجل على رجل ارثه وقفا على اقوام معينين فارادوا المهايأة فباخذ كل واحد منهم بعضها
 بغيرها لنفسه قال كانت التولية الى غيرهم فخرج المتولى اليهم مزارعة جاز وان كانت التولية اليهم
 الى غيرهم فاحدوا منهم بعضها لغيرها لنفسه لا يجوز لان حق الوقف مقدم على حقهم وحق الوقف
 في ان يسبوا قبله الوقف للمعارة والمؤنة فلا يجوز الا ان يدعوا الى غيرهم مزارعة ان كانت التولية
 اليهم امرأة وقفت منزلا في مرضها على بناتها ثم من بعد من على اولاد من وعلى اولاد اولاد من ابدا
 ما تناسلوا فاذا انقرضوا فعلى مصالح المسجد ثم ماتت من مرضها ذكرا خلفت بنتين واحدا والاولاد
 لا ترضى بهذا الوقف ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ الامام رحمه الله جاز الوقف بقدر
 الثلث ويطلق فيما زاد على الثلث وما زاد على الثلث يصير كاللورثة على سهامهم وقد ثلثت
 يجوز وقفا فما خرج من غلة المنزل تقسم بين الورثة جميعا على فرض ان الله تعالى ما عاشت الابنة
 فارادوا تناصرت الغلة كلها الى اولادها واولادها واولادها لا شيء للاخت من ذلك قال لان الوقف
 في المرض وصية اذا لم تجز الاخت بطلت الوصية للورثة ويجوز لاولادهم واولادهم غيرهم
 الوقف انما رضى لاولادها واولادها وبعد موت الورثة فكانت قال الوصية لاولادها واولادها لا غيرهم
 بعد حسنين وذلك جائز والوصية بالغلة لا تبطل وان بطلت فالمنزل وقف على حاله فاذا جاز
 نوبة اولاد الورثة صرفت الغلة اليهم ولو كانت هذه المرأة قالت على ولدي وولدي وولدي
 يكون نصيب الولد مصروفا الى الورثة اذا لم تجز ذلك والوصية بنصيب ولد الولد جائز رجل وقف
 ارضا على اولاده وجعل آخره للفقراء مات بعضهم قال لئلا يصرف الوقف الى الباقي فان ماتوا
 يصرف الى الفقراء لا الى ولد الولد ولو وقف على اولاده وسماهم فقال على فلان فلان فلان

آخره لفقرا مات واحد منهم فانه يصرف نصيبه الى اوسدال الفقرا بخلات لمسه الا والى الاول
 لمسه الاول وقت على اولاده وبعد موت احمهم بقى اولاده وسهنا وقت على كل واحد منهم قبل
 آخره لفقرا مات واحد منهم كان نصيبه للفقرا به بل قال ارضي صدقة موقوفه على نفسي وسيت
 فلان مع نصفه وهو حصه فلان وبطل حصه نفسه لانه لو اقر بالوقف على نفسه كذا كذا وسيت
 فلان مع كذا فاذبح بينهما ميت لكل واحد حكم نفسه ولو قال على نفسي ثم على فلان او قال على فلان
 ثم على نفسي لا يسلح بشئ منه لانه جعل لكل نفسه في زمان واكمل فلان في زمان وشبهه ذلك لكل بعد
 منه الوقت في في زمان كان ولو قال على عبيدي وعلى فلان مع في نصفه وبطل في في
 لان الوقت على عبده او على غيره كما وقت على نفسه ولو قال على نفسي وولدي ونسلي فاقولت كذا
 باطل لان حصه النسل لم يورثه ابدي كم هم ووقت لطلول اطل باطل جعل ارضه صدقة موقوفه
 ولده ومن بعدهم على الساكنين جازمه الوقت اعلقوا في الولد الذي يستحق منه الوقت قال المال
 لا يستحق هو الولد المخرج وعنده وجود الفلانة سوار كان المخرج وقت الوقت او حدث بعد وبه
 احد من المخرج طريح وقال يوسف بن خالد سمعت ابا الحسن هو المخرج وقت الوقت ومن حدث
 بعد الوقت لا يدخل في الوقت وكذا ولد الولد لا يدخل في الوقت ان كان له ولد وقت الوقت
 حدث قبل وجود الفلانة لانه خص ولده بالذکر فلا يدخل فيه ولد الولد مع وجود الولد فان لم يكن له ولد
 وقت وجود الفلانة كانت الفلانة لاولاده وبنته ولو قال على ولدي وولدي وولدي دخل الفريقان جميعا
 ويغير ولده وولد ولده يوم وجود الفلانة فيسحق واحد منهم كل الفلانة وقت وجود الفلانة الذي يغير الزرع
 فيه جاء قال بعضهم يوم يصير الزرع مغفرا ولو قال وقت على اولادي ولد واحد وقت وجود
 الفلانة كان نصف الفلانة ونصف للفقرا او يدخل فيه الذكر والا تسمى من اولاده ويدخل فيه ولد الفلانة
 انه لا ملأ ان ولد الابن منقره ولده ولو قال وقت ارضي على ولدي ونسلي ولد وولد وولد وولد وولد
 في الوقت لان النسل يتبع القريب البعيد القريب بحقيقته والبعيد بحكم الوقت ثم نفقت الروايات
 على ان اولاد البعيس يدخلون في لحظة النسل وفي اولاد البعيات روايات كان ذكرنا في سهم الولد

ولو قال وقفت على ولدي وسلي وله ولد وولد وولد ثم حدث له ولد سلب الوقت وظلما
 في الاستحقاق اما ولده وولد ولده لان لفظ الولد تناسل ولم يكن لوقفا على ولدي المخلوقين وولي
 يدخل الولد الحادث بلفظ تناسل لان الولد الحادث من نسبه ولو قال على ولدي المخلوقين نسبه لا
 يدخل فيه الولد الحادث لانه ثبت الاستحقاق للاولاد والمخلوقين والمعدوم لا يكون مخارفا كما قالوا
 فلما يدخل فيه الولد الحادث ويدخل فيه الاولاد والمخلوقون والاولاد وهم ابراماتاسلو لان الاولاد
 المخلوقين ثبت لهم الاستحقاق بلفظ الولد وثبت الاستحقاق لمن بعدهم من البطون بلفظ تناسل
 لانهم من نسبه وكذا لو قال على ولدي المخلوقين وعلى اولادهم حدث له ولد من سلبه لا يكون لهذا
 الولد الحادث شي ولو قال ارضي صدقة موقوفة على من يحدث لي من الولد ليس له ولد يصح هذا
 الوقف فاذا ذكر الفلانة يفسم على الفقراء فان حدث له ولد له الفلانة بغير الفلانة التي حجب
 بعد ذلك اليه الولد الباقي هذا الولد فان لم يكن له ولد صرفت الفلانة الى الفقراء لان قوله صدقة
 موقوفة وقفت على الفقراء وذكر الولد الحادث للاستثناء كما قال ارضي صدقة موقوفة على الفقراء
 الا اذا حدث لي ولد فلانة بالباقي ولو قال ارضي صدقة موقوفة على بني ولد ابان او اكثر كانت الفلانة
 لهم فان لم يكن لابان واحد وقت جرد الفلانة كان نصف الفلانة ونصف للفقراء ولو كان له بنون
 قال لئال سح كانت الفلانة لهم ابوية لان اسم البنين تناسل للبنين والبنات وعن ابي حنيفة ر
 في رواية يكون الفلانة للبنين خاصة وتجميع هو الاول وهو كما لو قال ارضي موقوفة على اخوتي وداخلة
 واخوات شتر كما جيبا ولو قال موقوفة على بني فلان وله بنون وبنات اوى البر يوسف عن ابي حنيفة ر
 انه على الذكور من ولده وبنات وروى يوسف بن خالد التيمي عن ابي حنيفة ر انهم يدخلون جميعا فانما
 كان بنون فلان فما لا يحسون يكون لك على الذكور والبنات جميعا في روايات كلها ولو قال ارضي
 صدقة موقوفة على بني وبنات ليس من ابن كانت الفلانة للفقراء لا شتر للبنات لان اسم البنين
 لا يتناول البنات عند الفقهاء وكذا الوقف على بنة وله بنون لانبات له كانت الفلانة للفقراء ولو قال
 ارضي صدقة موقوفة على ولدي الذين سكنوا البصرة فالفلانة ساكني البصرة دون غيرهم لانه فخصهم

بوصف ويخبر ساكن البصرة يوم وجود الغلة وقال ادفع صدقة موقوفة على ولد من العوراء والعميان
 كان الوقت لهم عامته ومن غيرهم لانه على الاستحقاق بوصف ويخبر العوراء والعميان من ولد يوم
 الوقت لا يوم الغلة وكذا وقال ادفع صدقة موقوفة على اصغر ولد من عيسى من ولد من كان الوقت
 بعضا عامته ويخبر في الاستحقاق من كل سنة بعد الوقت لا بعد وجود الغلة لان الغلة والنحوان على
 لكن يردول ودالا لا يوجد مكان ذكره بمرته سهم العلم بجلالت اعترافه وسكنى البصرة لان الفقراء وسكنى
 البصرة بجلال العوراء يردول فليكون بغير سهم العلم ودون جعل ارضه صدقة موقوفة على ولده ولد ولد
 فجات امرته الحرة ولد لعل من ستة اشهر من وقت وجود الغلة فان هذا الولد يشارك الولد الاول
 في الغلة لعل انه كان موجودا وقت وجود الغلة ولو جارات بستة اشهر فصاعدا لا يشارك لان الولد
 الاول كان مستحقا كل الغلة طاهره والحدث مشترك ان كان موجودا وقت وجود الغلة او على بسبب
 ذلك فلا يترجم الولد بالمشك كذا ولم يكن للواقف ولدا اصلا وقت وجود الغلة فجات امرته ولدت
 اشهر فصاعدا كانت الغلة للفقراء ولا يشترط هذا الولد ولو كان الوقت ولد بعد وجود الغلة ثم جارات
 ام ولده ولد من عيسى الغلة لا تعلق من ستة اشهر فان هذا الولد يشارك الولد الاول في هذه الغلة ولو
 جارات ستة اشهر فصاعدا لا يشارك ولو كانت لامة جارات ولد لعل من ستة اشهر من وقت
 وجود الغلة فادعاه الولد يثبت نسب ولا يشارك الاول في هذه الغلة لانه لا يصدق على الولد الاول
 الذي كان مستحقا الغلة في شهر ان الولد الحادث ويصدق على نفسه في انفسه ثبت نسب الولد
 وان مات الوقت ساعة جارات الغلة فجات امرته ولد ما بينهما وبين سنتين من الساعة التي ماتت
 فيها الغلة فان هذا الولد يشارك الولد الاول في الغلة لان الميراث فيهما الفروع اذا جارات ولد ما
 بينهما وبين سنتين من وقت الموت يثبت نسب وكذا لو كان سكان الميراث حلاق بائن ولم يقر بغير
 الصدقة حتى جارات ولد ما بينهما وبين سنتين كان الجواب كذا لو كان الطلاق رجعي فاجاب عنه
 الولد الحادث بعد الطلاق الرجعي ما سوا الجواب شكوكه غير متعلقة لان الطلاق الرجعي لا يحرم الولد
 وان مات الوقت بعد وجود الغلة من الوقت ما كنهه الوصول اليها من مات فجات امرته ولد

ولد ما بينهما وبين سنتين من وقت وجود الفلّة لاحق لهذا الولد في هذه الفلّة فمهرهم علوق هذا الولد كجبر
 الفلّة الا ان يكون الولادة لاقبل من ستة اشهر من وقت وجود الفلّة فيشارك الولد الاول ولو كان موت
 الوتف قبل مجي الفلّة بيوم او يومين ثم جارت امرأته بولد ما بينهما وبين سنتين من وقت الموت كان
 لهذا الولد حصّة من هذه الفلّة لان الموت لو كان وقت مجي الفلّة كان لهذا الولد حصّة فاذا كان قبله كان له
 لانه اول على وجود الولد غير مجي الفلّة **فصل في الوقف على القرابات رجل قال ارسني**
 صدقة موقوفة على قاربي او على قرأتي او على ذوي سرايتي قال مال سرح الوقف ولا يفضل الذكر
 على الانثى ولا يدخل فيه والد الوقف ولا جده ولا ولده في الجرد عن الجنيّة سرح وفي زبدا يستيدخل فيه
 الجدة والجدة وولد الولد الا عند الجنيّة سرح يكون استحقاق الوقف لذوي الرحم المحرم من الوقف لا يستبر
 ايفه الا قرب نالا قرب وعلى قول صاحبه سرح لا يستبر الرحم المحرم من الوقف ويدخل فيه جده والجدة
 من قبل الاباء والامهات فقروا بانها في الاسلام رجل قال ارضي صدقة موقوفة على اقرب قرأتي وذهبت لآ
 او ابنة ابنة الابنة قال عتيقة ابو بكر البجلي سرح ابنة ابنة الابنة اولي وان سقطت لانها من صلبه فتكون
 اقرب من التي من صلب ابنة ولو قال ارضي صدقة موقوفة على فقرا قرأتي او قال على فقراء وولدي
 سرح الوقف واستحق الفلّة من كان فقرا وقت وجود الفلّة في قول مال سرح وعليه القوي ولو قال
 على من افتقر من ولدي قال محمد سرح يكون الفلّة لمن كان غنيا ثم افتقر وقال غيره يدخل كل من كان فقرا
 وقت وجود الفلّة سواء كان غنيا ثم افتقر او لم يكن غنيا املا او قال على من احتاج من قرأتي فهو على من
 كان محتاجا وقت وجود الفلّة سواء كان غنيا ثم احتاج او كان محتاجا من الاصل اما الفقير من كسبه
 غير فقير في الوقف والزكوة جميعا وكذا من كان له سكن وخدام وكذا من كان له ثياب كفاف لا يفضل
 فيها فاما كان له من ذلك من متاع البيت الا غني عنه فكله كالمساكين لا يفضل من متاع البيت والاشياء
 وذلك لا يفضل بباي ما سوى درهم فهو غني لا يحل له الزكوة ولا هذه الوقف وكذا ان كان له مسكنا او نارا
 واحدا غنيا سوى ما سوى درهم فهو غني في حكم الوقف ولا يكون غنيا في وجوب الزكوة في قول اصحابنا سرح وقال ابو
 بن خالد يسمى سرح اذا كان يفضل عشرين درهما او مائة او خمسين فهو غني لا يحل له هذه الزكوة والوقف

اقف وان كان فضل من الثياب وفضل من المتاع ثبت وفضل سكن وفضل كل صنف بانفرادها لا يساوي
 ما في درهم واحد لم يثبت ما في درهم كان فنيا والحق ان لا فرق لساوي ما في درهم ولا يخرج من غلظتها
 ما يكفيه طال ابو يوسف مع هرقي وبه خسران لعل لا ينجي كشي من الوقت لاس من الزكوة وقال محمد بن
 سلمة بن محمد بن مقاتل الزاهد مع هرقي وقال ابو بصير ان كان لا يخرج من غلظتها ما يكفيه ففضل
 في الارض فهو فقير وان كان نقصان الغلة نكته بقاءه ومقصود في القيام عليها فهو غني وما قال ابو بصير
 مع احمد واما قال محمد بن سلمة مع اوس وان كان وما لا يكون وما على الناس ان
 على الاخذ بعقل من الوقت والزكوة جميعا لانه بمنزلة ابن ايسل وان كان ما غناؤه او كان وما ينبغي
 اناس لا يقدر على خضه الا انه يقدر على الاستغناء كان الاستغناء خير من قبول الصدقة
 فانه لم يستغن عن واخذ الزكوة لاس به ويحل له الثاني في كل حصة كالمعروف ومو لم يكن له
 الى وقد روى الاستغناء في الاستغناء في واخذ الصدقة لاس كذلك انما روى في الوقت للفقير اكثر
 وللاس به ويكره خسران الزكوة رجل وقت وقفا على خضته وماله من كان منهم فقير او خضته او لموله
 فزس قال ابو القاسم ان كان في ثمن الثوب رطل طاهية اعدا الصدقة قال فهو فقير وان كان زكاة
 يربها فله كذا ان لم يكن له ذلك انما يسكنه ثمن ثوبه والدوية فساوي ما في درهم وليس عليه دين لا
 سهران هذا غني ليس بفقير ومن كان له دين على غلظ لا يقدر على اخذه فهو فقير وان كان على غلظ
 مفر فهو غني ولو كان المدينون الى مثل انما كانت دينته فهو غني وان لم يكن دينته فهو فقير لان
 اذا استخلف يحلف ظاهر او لو قال ارضي صدقة موقوفة على فقرا او فري وكان في قرابته درهم
 الغلة فقير تستغنى قبل ان يخذ صدقة من غلة الوقت كان له حصة لان الاكابر ثبت له وقت في الغلة
 فانه فوات بعد غي الغلة قبل ان يخذ صدقة بغير حصة ميراثا ولو ولدت امرأة من قرابته بعد غي الغلة
 لا تمل من ستة اشهر لا يستحق ميراثا ولو ولدت لاس هذه الغلة لان استحق الغلة هو فقير من قرابته وانما
 فقير لان يعطى ميراثا واحل لا يحتاج الى شيء فاحل في هذه الغلة بمنزلة من كان غنيا من قرابته وقت
 غي الغلة ثم فقر بعد ذلك فانه لا يستحق شيئا من هذه الغلة ولا يستحق يتقبل من الغلة بخلاف ما لو

ما وقف على ولده او قرابته فجارى المرأة بولده لاق من ستة اشهر من يوم حي الفلدة يكون لهذا الولد
 حصته من هذا الوقف لان ثمة الاستحقاق لثلاث اشهر فلو قال ارضي صدقة موقوفة على من كان فقير انجيل
 فلان او من آل فلان وليس نسل فلان او في آل فلان الا فقير واحد كان حبس الفلدة لان كل من
 كساية من الواحد وعن الجماعة بخلاف ما لو قال ارضي صدقة موقوفة على فقير آل فلان او على فقير انجيل
 فلان وليس لهم الا فقير واحد كان له نصف الفلدة لان ثمة نص على الجميع فلا يستحق الواحد كل الفلدة ولو
 قال ارضي صدقة موقوفة على المساكين من مسراتي او على الفقراء من قرابتي كان الجواب بانهم الجواب
 في قوله على فقير قرابتي لان الحاجة غير مكنته والفقير يعني عن وجهه ولو قال ارضي صدقة موقوفة
 لفقير قرابتي او في فقير قرابتي فهو كما لو قال فقير قرابتي لان حرر العصابة بتمام بعضها مقام النص ولو
 قال على ايتام قرابتي فلكذلك لان ايتام بني عمر الحاجة لا يستقيم صغير او صغيرة مات ابوه وحيدة الام او
 لا يريل اليتم اذا كان الاب ميتا واذا اوركب صغير او صغيرة يزول عنه ايتام وادراك العلام يكون
 في العلام وادراك الجارية بالحيض او بالجل فان لم يكن شي من ذلك فهو ان يتم خمسة عشر سنة في العلام
 او الجارية في قول ابي يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة روح في العلام حتى يتكلم او يبلغ تسع عشر سنة
 وفي الجارية حتى تحيض او تبلغ سبع عشر سنة وقال فرج بن عاصم وادراك بها ثمانى عشر سنة
 فان اعلم العلام بعد حي الفلدة فلا حصته من هذه الفلدة لانه كان يتما يوم حي الفلدة فلا يزول استحقاقه بزوال
 ايتامه كما لا يزول بزوال الفلدة فان وقع بينه وبين غيره من اهل التحقيق خصوصية في هذه الفلدة فقال غيره
 من التحقيق انما اتممت قبل حي الفلدة فلا حصته لك وقال هو انما اتممت بعد حي الفلدة كان القول قوله
 ايمن وكذلك جوف الجارية لان الاستحقاق لثلاث اشهر وصدقة اليتم كانت ثابتة له فكان القول
 انكاره زوال الاستحقاق قوله كما لا بد من انواع الابرار وصاحب الدين شكر كان القول قول المنكر
 وان مات واحد من القرابة بعد حي الفلدة وترك اولاد او ابناء لا يكون له الا ولا حصته في هذه الفلدة
 لان صدقة اليتم انما ثبتت لهم بعد حي الفلدة لرجل قال ارضي صدقة موقوفة على فقير عمر بن الخطاب رضي
 الله عنه اخر وقف ارضي على مثل ذلك في اولاد عمر بن الخطاب ثم فقير فامى فليس ادركت

لهم وان ادركت احدى الثلثين او لا فاصاب احد من مالك الفدية ما تفي درهم فصاعدا ثم ادركت
 الفدية الثانية وعقد الفدية الاولى تلاحق له من الفدية الثانية لان صفته بغيره بطلت قبل عملي الفدية
 الثانية فان ادركت الثلثان معا لماتوا لم يدرى كانت قصته كل واحد منهما ما تفي درهم لان
 الثلثين كان قبل زوال الفقة فلهذا لا ادعى من زكوة ما تفي درهم الى بغير خمسة وذلك جائز
 رجل وقت وقفا على اهل الحاجة من قريباته مات الوقت بل يكون للقيم ان يعطى ابن ابن
 الوقت اذا كان فقيرا فالقيم الشارح ان يعطى ابن الابن اذا كان فقيرا لان من قرابة الوقت قال
 بغيره بطلت من هذا قول محمد بن نضر في الزايدات ما تفي قول ابى حنيفة وابى يوسف رحمه الله
 ابن ابن الوقت لان ولد ولد عند ما ليس من القرابة بطل وقت ضيعته لا على فقراء القرابة وبني
 بعض القرابات مرسر لكن غنى البسار بل يكون بغيره القرابة منهم ان يخافهم ما هم اعتبارا فان كان الغنى
 يسل بهم بل يحلف القيم على العلم مال الوقت اسهم ان ادعى لهم الا ما صاروا به اعتبارا ومنه ليس
 على الدعي عليهم ولا يقبل قول القيم ولا يمين عليه وعن بغيره ابو بكر البجلي رحمه الله اجاب بطل ما تفي
 رجل او من ان خرج ثلث ما يعطى بن ثلث فلان وثلاثة ارباعه لا قرابة وللفقراء غنى قال لا يدرى
 خط الزاطين من الثلثة الا ارباعا ما يجب للزاطين قال الوقت اسهم من يعطى القرابة ان كان
 يجمعون بواحدة عد درهم ويجمع عد وكل واحد منهم جزءا ويجمع للباكين جزءا وللزاطين جزءا
 القرابة عشرة نفس بثلث ارباع الثلث على اثني عشر جزءا عشرة من ذلك للقرابة وجزء
 ذلك للفقراء وجزء للزاطين وان كانت القرابة لا يجمع عد ويجمع بثلث ارباع الثلث ثلث
 للقرابة وثلث للباكين وثلث للزاطين او ان لا ب وام وقت كل واحد منهما وقفا على فقراء
 قرابته بخلاف فقير واحد من القرابة بطل ان كانا وقفا شتر كما يعطى للفقير قوت واحد لان
 واحد وان وقت كل واحد منهما ارا على حدة يعطى هذا الفقير من كل دار قرابة على حدة والمراد من فقر
 في حبس نذر المسائل الكفاية فان كان الوقت ارضا يعطى كفاية سنة بلا اسراف والفقير لان غلبه
 الارض يحصل في كل سنة وان كان الوقت عاونا يعطى كفاية شهر لان غلبه الحانوت يحصل

في كل شهر دار موقوفه سقط من ثمار الدار شيئا ان اكره اعاده الساقط الى موقوفه ياد واليسع
 لم يصرف ثمنه الى المربة ولا يجوز ان يصرف شيئا من ثمن الموقوف الى الفقراء لانه بدل الموقوف ولا حق للفقراء فيه
 انما يتصرف في غايته فيسلك النسخ الى وقت الحاجة الى المربة دار موقوفه قال بعضهم لا يكون للموقوف عليه ان يبيع
 الدار وهو قول الفقهاء الى صغر رده العدم وسندل في ذلك بجواز جارة ثمار الدار الموقوفه للموقوف عليه
 لو كان له حق السكنى لما جازت الاجارة للموقوف عليه لانه يمكن استأجر سكنى دار له حق السكنى وذلك
 باحل فلا جازت الاجارة من ذلك على انه في سكنى الدار بمنزلة الاجابة رجل وقف وقفا على اقراره
 في بلدة كذا و آخره للفقهاء ثم اذ اقراره الانتقال من تلك القرية الى غيرها من نزل هذا الوقت قال
 الفقهاء ابو بكر البجلي ان كان اقراره في تلك البلدة يجهلون ولا يحاط بهم فان غطيهم وحققهم من الوقت
 به و رجعهم ابتداء دار وادان كانوا لا يجهلون ولا يحاط بهم فكل من انتقل عن تلك القرية انقطعت غطيته
 من الوقت ويعطى من كان مقيما في تلك القرية وان لم يبق منهم مقيما يصرف الى الفقراء قال الفقهاء ابو
 حنيفة فان رجعا الى القرية واقاموا بها رجت اليهم الغلة من مستقبل رجل وقف ضيعة في صحته وامر القم
 ان يعطى اقرباءه كفايتهم وهو قوم لا يجهلون ولم يذكر اولاد الاقرباء يدخل فيه اولادهم واولاد اولادهم
 لانهم من اقربائه وان كان الوقت ذكر اولاد الاستمرار فقال نعم من بعدهم لا واولادهم لا يدخل اولادهم
 حال حيوة الابا لانه لما مال من بعدهم لا واولادهم من ان لم يردهم الاقرباء واولادهم نعم قدر الكفاية قدرها
 يحتاج لنفسه ولكن يكون من المدة واولاده وخادم وسد لان كفايتهم من كفايته رجل اوصى بوصايا ووقف
 ضيعة على الفقراء وقال هو موسع على الوصي ان يعطى حيث شاء وراي ان شارفانه يحل للوصي ان يعطى من
 الوقت والدية وامرانه وقرباياته وضيعة الكافرة او هو وقف على فقراء رجل وقف في صحته ارضا
 على الفقراء ما يحتاج بعض ورضاه الوقت قالوا يجوز صرف الوقت اليه وهو اول من سائر الفقراء
 الشراطين احدهما ان يصرف البعض اليهم والبعض الى الابناء او الكل الى ورثة الوقت في نفسه والآخر
 انه يوصى الكل اليهم على الدوام لظن الناس انها وقف عليهم فربما يتخذونه ملكا وقف في يد صاحبها
 فاقوت ووجد في ذلك الوقت ان الفاضل من غلة يصرف الى فقراء اهل السكة التي فيها الوقت

وغيرهم من فقراء المسلمين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن يعقوب رحمه الله بصيرت العاقل من عمارة الفقراء
ومرته الى فقراء السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف ويجعل لكل واحد منهم سها ولسائر الفقراء سها
ولكن من مات منهم سقط سهمه فليسهم ذلك السهم بين الباقين منهم على ما وقعنا فاذا انقضت فقراء السكة الذين
كانوا موجودين يوم الوقف كان فقراء السكة ومن سواهم من فقراء المسلمين في ذلك سهار لان فقراء
السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف استحقوا بانهم فقار لكل واحد منهم سهم وغيرهم من الفقراء
استحقوا بانهم وكان لكل سهم حصة مقررمة على سجد على ان يفضل من عمارة المسجدين
للفقراء ما بقيت النلة والمجيرة الى الحاج الى العمارة لاول بل بصيرت شي من تلك النلة الى الفقراء كل
في ذلك الصبح ما قال يعقوبه اوله من انه يفرق ان يجمع من النلة ما هو حاج الى النلة والمسجد الى العمارة
بعد ذلك يمكن العمارة منها ويبنى شي بصيرت تلك الزيادة الى الفقراء او بل الوقف في مسجده وقفا على
فقراء خارجيهم في اي فقرا افضل فذكرنا على رحمه الله ان العشر الى ولد الوقف افضل ثم الى فقراء
الوقف ثم الى سوا الوقف ثم الى غيرهم الى الفقراء من كان سهمه الى الوقف من غير الوقف كان
في سوا الوقف وكان الوقف يفرق الانزال على اقربائه ويؤايله ويغنيهم بعض على فقراء من غير سها
فات الوقف واوصى الى آخر ولم يبين كيف كان سبيل الوقف فاقول بان اوصى بصيرت الى من
كان بصيرت اليه الاول لان الظاهر ان الاول كان بصيرت الى بصيرت ما ان شكل على الثاني ان الاول
الى من كان بصيرت الزيادة على اقربائه ويؤايله فهو بصيرت الى الفقراء او بل الوقف من غير الوقف
ان يعطى كفاية كل شهر وليس له عيال فيسارده عيال فانه يعطى له ولعائلته كفايتهم من كفاية العيال
كفايته رجل وقف على فقراء غير انه في القياس هو قول العقيقة مع يكون الوقف لفقراء غير انه في الظاهر
وفي الاستحسان وهو قول الى يوسف وعده مع يكون الوقف لكل فقير بحسب الحاجة اليه ليس له عيال
ولا لاك ما كان الساكن غير الساكن كان الوقف للساكن دون الساكن ويوزع فيها المكاتب والرجال
مبدا واهبات الاولاد والدميرين ويدخل في الصبيان والنسوان ولو كان للوقف جيران وقف الوقف
ما نقل بعضهم الى غاية اخرى وما عدا ذلك ونقل قوم آخر بعد ذلك النلة قبل الجحاد الى عواردها

المعبر فيه من كان جاره وقت قيمة الفلّة ولو وقعت الخصومة في الوقت فشهد شاهدان انها صدقة تزكو
على فقرا جيرانه وشاهدان من فقرا جيرانه جازت شهادتهما وشهد شاهدان في ضيقه انها صدقة تزكو
على فقرا قرابته وهما من فقرا قرابته لا يقبل شهادتهما قال القاضي في الفرق ان القرابة لا تزول
وبزول الجوار فليكن شهادتهما الجارية لنفسه لا لحالته قال رضي فعل هذا انما هو اهل الدراسة بوقت
الدراسة جازة ولو وقع على فقرا جيرانه وهو من البصرة ثم خرج الى ملكية ومات بملكه فان اخذت بملكه دورا
للاقامة قال بلال رحمه الله ينبغي ان يكون الوقف بجيرانه بملكه وان لم يتجدد دار الجوار البصرة قائم
فيتم بملكه بكون الوقف للابن ولولا وقف على مواليد له مواليد عقيم واولاد المواليد واولاد المواليد
كان الوقف لمواليه واولاد مواليد ولا يكون لموالي المواليد شيئا فان مات مواليد واولاد مواليد لم
موالي المواليد كانت الفلّة لموالي المواليد استحقاقا ولو كان للوقف مواليد عقيم وموالي الابن عقيم منه
كانت الفلّة لمواليه لا لشيء لموالي الابن وان لم يكن لموالي له مواليد الابن قال ابو يوسف رحمه الله
الفلّة لموالي الابن وبه سند بلال رحمه الله اذا لم يكن للوقف احد من مواليد ولا ابن واولاد مواليد
لموالي الابن استحقاقا ولو كان له مواليد كان الفلّة لهما وان لم يكن الا لموالي جده كان نصف
اذلّة لمولاه ونصف للفقراء ولو كان لمواليات كانت الفلّة لهن بالسوية ولو كان له مواليد
ليس من رجل كان للمواليات كل الفلّة فان محمد رحمه الله ذكر في تفسيره طلب الامان لمواليه ولو كانت
ليس من رجل وخلق جميعا في الامان ولو ان رجلا وقف ضيقه على مواليد واولادهم وسلم دخل
الكل في الوقف دخلوا على السواد سوادا كقول اولادهم ليس واولاد البنات ولو قال ارفع صدقة تزكو
بعد وفاتي على مواليد فانه يعطى من الوقف لامهات اولاده وصدقه لافاضات الوقف الى عبيد
الموت ودم احرامه بدمه ولو اقر بالوقف رجل لمولود له مولاة وصدقة المقر له وبسر المقر
نسب مبرور ولا ولا مبرور كان له الوقف ولو كان لموالي الفلّة وايضا لموالي المولات
استحقاقا على ابيه ووالديه كان الوقف لموالي الفلّة وان لم يكن له المواليد المولات كان الوقف لهن
رجل وقف وقفا صحيحا على ساكني دار الجوار يعطى كل واحد منهم شيئا معلوما كل يوم كذا فسكن فيها

انسان لكن لا يثبت فيها ريشة تنحل بالحرارة بل لا يحرم عن الوقت المكان بادي في مبيت من مبيت
 المدرسة لانه بعد من ساكني المدرسة اذا كان في المدرسة ما مقام به السكنى ودرستين في اصيل بالحرارة ودرستين
 انها بقية في العلم ان ريشة تنحل في منها في محل آخر حتى لا يسد من طلبة العلم لا وظيفة من الوقت وان
 حتى يسد من جلة الطلبة فله الوظيفة ان اذا وقت على ساكني المدرسة كذا من طلبة العلم اما اذا وقت في
 ساكني المدرسة كذا لم يقل من طلبة العلم فله ذلك الجواب لا يكون ساكني المدرسة من غير طلبة العلم
 من الوظيفة لانه هو منهم فاما المكان فتعلم ان يختلف الى الفقهاء لتعلم ان كان في المصروفه شغل ككتابة
 من من العفة نفسه مما يتحل به لا بأس له ان يشتغل من الوظيفة لا يشتغل بتعلم فان هذا من جلة الطلبة
 واما في المصروفه شغل غير ذلك فاما عند الوظيفة واما كان خارج المصروفه خرج الى سيرة فله ان يام
 مصاعدا لانه عند الوظيفة لانه صار اسافرا وان خرج الى بعض القرى دون سيرة فله ان يام فان اقام
 هناك عشرين يوما فصاعدا فله ان يشتغل من الوظيفة واما كان في ذلك المكان خرج من جلالته به كانه
 للقرى لا يشتغل من الوظيفة ايضا واما كان في جلالته به كانه خرج من طلبة القوت يكون ذلك فهو ليس
 ان يشتغل من جلة وقت حتى العلية واما كسب ربح وجعل لهم شيئا من الوظيفة ومنهم من يغيب عن البلد
 سنة او نحو ذلك قال الفقهاء انما هو على ربح من عاب عنهم ولم يبع سكره ولم يتجسس مسكنا آخر فهو من جلة
 على ولا يتصل بوظيفته ولا وقفه حال ربحه وذلك لانه على جواز الوقت على ان يبيع ما يبيع كالجواز المصنف لم
 يجوز صرف الزكاة اليهم وهكذا قال الشيخ امام القاضى ابو زيد الدبوسي مع فصل في اجارة
 وتمام من ارادتها قال الفقهاء انما هو على ربح من عاب عنهم ولم يبع سكره ولم يتجسس مسكنا آخر فهو من جلة
 ربحا او جارة او غيرها فان كان في الوقت ربح الفقهاء فصل وان في الدور او جارة اكثر من سنة
 المدة اذا كانت يردى الى البقال الوقت فان من رآه يتصرف فيه تصرف المالك على طول زمان يربحه
 المالك او جارة الدور اكثر من سنة وافي الارض المالكات الدور في كل سنة لا يوجب اجارة اكثر
 من سنة وان كانت ترمع في كل سنتين مرة او في كل ثلث سنين مرة كان لان اجارة يوجب اجارة
 اجارة من الزراعة انما اذا لم يكن الوقت غير طاعة اجارة اكثر من سنة فاما كان شرط ذلك وانما

لا يخرجون في استجار السنة وكانت اجارها اكثر من سنة او للوقت وانفع الفقير او غلبت القسمة
بجانب شرطه وواجب اكثر من سنة الا ان يرفع الامر للقاضي حتى يواجر بالقاضي اكثر من سنة لان
هذا انفع للوقت والقاضي ولا يرفع الفقير او وانما لم يثبت فالحال الوقت ذكر في صك الوقت ان
لا يواجر اكثر من سنة الا اذا كان ذلك انفع للفقير او كان للقيم ان يواجر باكثر من سنة او ارباب
ذلك خبره ولا يحتاج الى المرافعة الى القاضي الوقت ان يواجر باكثر من سنة او ارباب القيم آخر دار الوقت
سنتين قال الشيخ الامام ابو القاسم الطوسي رحمه الله لا يجوز اجارة الوقت اكثر من سنة الا ان يواجر
بجانب الى تحصيل الاجرة بحال من الاحوال وقال الفقيه ابو بكر محمد بن بعض رحمه الله لا يفتقر فقير
في اجارة الا حارة اذا آجر مدة طويلة لكن احكامه بظرفية فالحال ضرر الوقت اطلبها وكذلك قال الامام اوس
على السعدي رحمه الله عن الفقيه ان لم يثبت من انه كان يحجر اجارة الوقت ثلاث سنين غير فصل بين الدار
والارض او لم يكن الوقت شرط ان يواجر اكثر من سنة وعن الامام في حضور الجاري رحمه الله كان
يحجر اجارة فصل ثلاث سنين فان آجر اكثر من ثلاث سنين اختلفوا فيه قال اكثر من ثلاث سنين لا يجوز
وقال غيرهم يرفع الامر الى القاضي حتى يطلبه ويخبره الفقيه ان لم يثبت من فان احتاج القيم ان يواجر الوقت
اجارة طويلة فادوا له فيه ان يعقد عقودا مستمرة وفي كل عقد على سنة ويكتب في الصك استاجر فلان من فلان
ارض كذا او داري كذا فتمت سن سنة فثبت عقد اكل عقد سنة لكنه امن غير ان يكون بعضها شرط في بعض فكل
العقد الاول لازما لانه باجر والثاني غير لازم لانه مضى قال رحمه الله وكان فيما قالوا انظر فانهم قالوا الاول
لازم والثاني غير لازم لانه مضى وذكرتم في الامم في شرح ان الاجارة المضافة تكون لازمة
احدى الزوايتين وهذا الصحيح وذكره ايضا القيم في احوال الى تحصيل الاجرة يعقد عقودا مستمرة وفي
آخر ما قالوا مجموعا على ان الاجرة لا تملك في الاجارة المضافة باستمرار التحصيل فكان فيما قالوا انظر
في الاجرة وهي تستمر او تنزل الوقت اذا آجر وقفا او غيره لا يستمر بدون آجر المثل قال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن بعض رحمه الله على اصل اصحابنا ينبغي ان يكون استاجر عامنا الا ان الخصام
منه ذكر في كتابه انه لا يصير خاصا بل يرفع اجرة المثل فقيل له انما قال نعم ووجه ما قال ذلك ان المثل

والدوم بطلانها في المسمى ان تمام اجر المثل في ما لا يمكن ان يطل محجب اجر المثل كما في
المسألة الثانية قال فيهم بان لهناجر ليسر فامسا عند من يرى فيجب انقاذ فان لم يفتقن شيئا
من المنزل وسلم كان على المستاجر ان يغيره فغيره فغيره على ما ذكرناه وانه يجب اجر المثل على كل
مال من انقاذ المسمى ان يحسن على المستاجر في رفع في انقاذ المثل على محجب او على المستاجر ان
يملكه اجر المثل فانما اجر المثل في ما لا يمكن ان يطل محجب اجر المثل على المستاجر ان يملكه
انما ينسب اجره معلوم من اجر شايها فاما على المستاجر ان يملكه كثره فغالب الناس فزاد اجره ان
فاد ليس للمولى ان يفتقن الا جارة لثقتان اجر المثل لان اجر المثل انما يقدر وقت العقد ووقت العقد
ان المسمى اجر المثل فلا يقدر التغير بعد ذلك وقت على ارباب واحد هم متولى فاجر ومن اجل نعمت
به المتولى لا يطل لان الجارة وقت لا وقت فلا يطل بربط العائد كما لا يطل بربط المتولى
في الجارة بمتولى الوقت اذا قبل ارضى الوقت نفسه من نفسه او بحدوثه ان ارضى لا بمتولى حرجه
استدلاله انما يقبلها من ارضى نفسه فيتم العقد بانفسه وجعل المستاجر انما هو فوفقه ونسبها حان فاعلم
جار آخر وزاد في ثمة الارض واذا وان يخرج الباني من الحافرة فيظهر المكان آجره المتولى مشايعة فاعلم
جاره رأس الشهر كان المتولى ان يفتقن الا جارة لان الجارة اذا كانت مشايعة فيجوز ان يفتقن
رأس كل شهر فاذا فسخ الجارة المكان برفع البناء بغير الارض كان لصاحب البناء ان يرفع بناءه
والكان برفع البناء بغير الوقت ليس لان برفع البناء بغيره ذلك ان فسخ المستاجر ان يفتقن قيمة البناء
ويترك البناء على المتولى كان المتولى ان يرفع اليه القيمة بغيره الى قيمة البناء بغيره الى قيمة منزله واما
كان ان يطل بطلان المتولى في ذلك فبغير البناء وفضايع الارض والكان برفع البناء بغير الارض فاعلم ان
ان يرفع اليه القيمة ويقاوم البناء لا يجر المتولى بل يرفع صاحب البناء الى ان يخلص الى ان يخلص
متولى الوقت انما هو فميت من بطلان سنيين معلوم فتمت المواجه ثم لهناجر قبل ان يفتقن المدة فاعلم
رثة لهناجر الارض بغيره فاعلم انما هو فميت من بطلان سنيين معلوم فتمت المواجه ثم لهناجر قبل ان يفتقن المدة فاعلم
لهناجر عليهم لفتقن ان الارض ان يفتقن الارض بغيره فميت من بطلان سنيين معلوم فتمت المواجه ثم لهناجر قبل ان يفتقن المدة فاعلم

ان الى مصالح الوقت لاحق للموقوف عليهم الارض في ذلك لان النقصان بدل عن نقصان الارض من
الموقوف عليهم في منفعة الارض لاني عين الارض بمنزلة الوقت او اقرب مائة وفوض التولية الى غيره
باجاز لانه بمنزلة الرسمي وللوصي ان يوصي الى غيره او بمنزلة الاستسار وجعل في عارة المسجد برسم ودفن
واجر مثله برسم كما عمله في عارة المسجد ونقد الاجر من مال الوقت قالوا يكون ضمانا لجميع ما قلناه
لما زاد في الاجر التمتع بالناس فيه يصير استسار نفسه ومن المسجد فاذا نقد الاجر من مال المسجد كان
ضامنا للموتى اذا امر الموتى ان يحرم المسجد يسمى لاجر استسار ما لكل سنة قال الشيخ الامام الاجليل ابو بكر
محمد بن الفضل راجع البيع الاجارة لانه يملك الاستسار بخدمة المسجد ثم ينظر مكان ذلك اجر عمله او زيادة
في ضمان فيه الناس كانت الاجارة للمسجد فاذا نقد الاجر من مال المسجد حل الموتى في هذه المكان الاجر
زيادة ما يتعين فيه الناس كانت الاجارة للميت لانه لا يملك الاستسار بالمسجد بنفسه جاشن اذا زاد
الاجر من مال المسجد كان ضامنا وان علم الموتى بذلك الاجل له ان يخدم من مال المسجد حل جعل ضمه
او منسره وقطاعا على كل مؤذن يؤذن او يوم في مسجد فعليه قال الشيخ الامام محمد بن ابي بكر اذا زاد ربحه المدة لا يجوز
في الوقت لان هذه فترة وقت غير المدين وذلك الموتى والامام قد يكون غنيا وقد يكون فقيرا
فلا يجوز ان كان الموتى فقيرا يجوز العزبة والصدقة للفقير لكن الوقت على هذا الوجه لا يجوز ايضا
ان كان فقيرا ويجعله في ذلك ان يكتب في ملك الوقت وقت هذا المثل على كل مؤذن فقير
يكون في هذا المسجد والمحلة فاذا خرب المسجد والمحلة بعد ذلك نصرت الغلة الى فقراء المسلمين اما اذا
قال وقتت على كل مؤذن فقير فهو مجهول فلا يجوز كما قال وصيت ثلث مالي لرحمة من عرف
اناس لا يجوز فقير سكن دارا موقوفة على فقراء باجرة وترك الموتى ما عليه من الاجر بجهته من الوقت
على فقراء باجر كما لو ترك الامام خراج الارض على من دحق في بيت المال بجهته بمنزلة الوقت اذا
اجر دار الوقت كان له ان يجتاز بالغلة على يد من استسار اذا كان المدين مليا وان خسر كغنى
بالاجر فهو اولى بالاجاز انما هو الاجر الدار الموقوفة ثم غرل قبل قضاء المدة لا يبطل الاجارة كالاجرة
برمت الموتى او الوكيل في الاجارة وكذا ازمات بعض الموقوف عليهم قبل تمام المدة لا يبطل الاجارة

ثم ما قرب من الغلة الى ان مات هذا الموقوف عليه لم يمت الى كل واحد منهم حصته بجهة لم يمت لغيره
وارتد ما قرب من الغلة بعد موت هذا فهو يكون لمن بقي وكذا اوقات بعضهم بعد موت الاول ابداً مبركة
به نفس بل وقف ما اراد على قوم ما عاينهم وجعل آخره فقفاً نعم ان المتولي اجر الدار من الموقوف عليهم
جازت الاجارة ان حق الموقوف عليهم في الغلة ان في رتبة الدار بل في في ارض الوقف بناءاً ونصب
باباً ان نوبت غير البناء في نوبت الوقف يصير وقفاً وان لم يولد يصير وقفاً حائطاً بين واديين حسب ما
انهم الحائط مني صاحب الدار في حد دار الوقف كان للقيم ان يابروا بانقص نارا ولا يقيم ان يطيح
قيمة السار يكون البناء للوقف لا يجوز له ان يكون للقيم ان يحرقه على اخذ قيمه وكذا ان يحطاه قيمة البناء
سواء لا يجوز له ان يجره كالتسبيح بالحق البناء من دار الوقف حات من الوقف بل على حاله
وجعل وال اثبات على ثابته وتطلعت الحوائث راقى القيم ان لم يوقف قايلاً ان كان الوقف غلة يكر
لما رة الحائث بتلك الغلة كان لصاحب الحائث من ان يقيم الغلة امانة المائل وروء الى موضع
الوقف ان اراد المتاعل عن ملكا وان لم يكن للوقف غلة يملن عمارة المائل بتلك الغلة كون المالكين
ان يرفعا الاموال القاضية بالقيم بالاستدانة حات من املة وقف وعمارة رجل ثمال صاحب الغلة
ان يستاجر اصل الحات بجر المثل قالوا ان كانت العمارة لوقف يستاجر الاصل بالكثر مما يستاجر
صاحب البناء يملك صاحب البناء ورفع البناء ويوزع الاصل من غيره وان كان لا يستاجر فملك
في يد صاحب البناء وبك الراجح وان رجل فيها موضع مقدار بيت واحد وقف وليس في الموقوفات
من غلة الوقف ما اراد صاحب الدار ان يستاجر ذلك الموضع مدة طويلة قالوا ان كان لهذا الموضع
سلكاً الى الطريق الاظم لا يجوز للقيم ان يبرج الوقف مدة طويلة ان فيه ابطال الوقف وال لم يكن
لذلك الموضع سلكاً الى الطريق الاظم جازت احادة الوقف لصاحب الدار مدة طويلة بل باع تجار
من ارض الوقف ثم اجر الارض من سترى الاتجار قالوا ان بلع الاتجار لم يبر وقفاً وان الارض
ثم اجر الارض مدة حات الاحادة وان باع من وجد الارض ثم اجر الارض لم يبر اجارة الاصل
موضع الاتجار منقول بملك الراجح وهذا لا يخفى بالوقف المتولي انما اجر الوقف من الارض ما

والحيوان بعينه قيل انه يجوز بالاعطاء من بيع الوكيل وكذا الوكيل بالاجارة اذا اجر كسبل او موزون
 عرض من او عمران قبل بانه لا يجوز بلا خلاف قال بعضه ابو حنيفة رحمه الله في زمانا يكون الاجارة على
 خلافه ايهم لان المتعارف الاجارة بالدرهم والدينار الموقوف بما فيه الاجرة الوقت قال ابو حنيفة رحمه الله
 في كل موضع يكون كل الاجرة لبايع لم يكن الوقت خاسرا ال العارة ولم يكن مفسدا في الوقت كان
 ان راجع اليه ورواها ابو حنيفة وان كان الوقت رضا ان كان الوقت شرط البداية بالخروج والعشر ومثل
 الموقوف عليه ما فضل من العارة والمزينة لم يكن الموقوف عليه ان يراجع لانه لو جازت اجارته كان حبس
 الاجرة كحكم العقد فبعض شرط الوقت ولو لم يكن الوقت شرط البداية لما ذكرنا فاجر الموقوف عليه
 الارض او رعاها نفسه بسبب ان يجوز ويكون الخزان والمؤنة عليه وكذا لو كان الموقوف عليهم في امر
 الوقت اثنين فتابا او ثلثة فتابا او خمسة كل واحد رضا لغيره ما مضى لا يجوز وعن ابى يوسف
 ان كانت الارض عشرة جازت مهاباتهم وان كانت خراجية لا يجوز لان العادة في الاراضي
 الخراجية الموقوفة انهم يشترطون البداية بالخروج ولو جاز فيه التبايع لم يكن الخزان في العلة ويكون
 ذمة الموقوف عليه فكان بغير شرط الوقت وعن بعضه الى حنيفة رحمه الله ان قال احوال بعض الناس
 زمانا ان كتب في ملك اجارة الوقت ان الوقت وكل فلانا باجارة هذه الصيغة من فلان في
 كل سنة ومنها اخر يقول لو كان فيقول ويكمله وارا بكذا كبقار الوقت في يدي ساخر باكثر من سنة ما
 بعضه ابو حنيفة رحمه الله الا انما يطل هذه الوكالة لا يطل الاجارة الا بطلان صيانة الموقوف عن البطلان
 اجاعت نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة رحمه الله في الرجل افاو كل ويكمله على ان ياتي اخرجه عن الوكالة
 فهو كيكله قال نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة رحمه الله لا يجوز وانما اختلاف خلاف نصير
 سلمة بن يحيى سلمة بن يحيى من هذا الكلام انه متى اخرجه عن هذه الوكالة فهو ويكمله بعد الوكالة وهذا مخالف
 لا شرع كان حكم الوكالة في الشرع ان يكون لازمة ويرى عليها الغرض ويصير جنة الله فهم من هذا الكلام ان
 اخرجه عن هذه الوكالة فهو ويكمله ولا زالت قبله ولو صرح بملك كان جائزا قال بعضه ابو حنيفة رحمه الله
 يملك انما يجوز الوكالة في غير الوقت ما في الوقت وان صرح بملك انما يطل صيانة الموقوف عن البطلان

ثم في غير الوقت اذا جارت الوكالة بشرط ان اراد ان يخرج من الوكالة فينبغي ان يقول رحبت عن شئ
شما اخرجك من الوكالة فان قيل فيجوز جوعه عن الوكالات بلغة ثم يقول اخرجك من الوكالة ان
مؤقوتة في قرية رزها اهل القرية بالثلاث او بال نصف وفيها حاكم من جهة قاضي ابله فاستاجر رجل
من الحاكم هذه الارض سنين بدارهم متكررة فلما دورك الزرع جاد المتولى وطلب خمسة اوقف من الحاكم
قال بعضهم للمتولى ان خمسة اوقف من الخارج على عت اهل القرية فان قامى البلدة المكان جبل المتولى
متويا قبل تقليد الحاكم او كان متويا من قبله الوقت لا يدخل قوله الحاكم في تقليده وان كان ثابتا
بله جعل المتولى متويا بعد ما علم الحاكم المتكررة فبعد اخرج الحاكم فمن قوله ان من ثبات الاخرى فلا يصح
اجارة الحاكم ويحل وجوهها كبرها في رزها المستاجر البصير كان المتولى نوصها من ارضه على اهل المتكثرة
في تلك القرية فكان للمتولى ان خمسة اوقف من الحاكم رجل غصب ارضا مؤقوتة على بغيره او على غيره
لمكان القيم ان يسترد من الغاصب فالحاكم الغاصب او على الارض من غصبه ان لم يكن الزيادة
بغيره ان كبر الارض او غير النهر او على فيه للسبعين وانما حظ ذلك بالترتيب نصا ونفسا فلهذا كان
القيم يسترد الارض من الغاصب بغير شرط وان كان الزيادة ما لم يتقوا كالمساواة والشرط لو لم يوافق
المتولى لا على الاحتجاج ودور الارض ان لم يفر ذلك الوقت وان اقتر الوقت بان يخرجت الارض على
الاحتجاج والارض لا يفسد الا اذا لم يكن الغاصب ان يرفع البناء ويقطع الاشجار الا ان القيم يعطين خمسة اشهر متوالت
قيمة البناء من وجوه المكان للوقت فله في يد المتولى كغيره ذلك انما انما وان لم يكن للوقت فله في ارجاء
على النقص من ذلك ان اخار الغاصب قطع الشجر من القيم موضع لا يخرج له رضى فله ذلك لا يخرج على
قيمة ثم يعين القيم باقى في الارض من الشجر الحيات له قيمة وقت سبوتى عليه غاصب حال بيته من
المتولى وجعل المتولى عن الاسترداد او الغاصب ان يرفع قيمتها كان للمتولى ان يبيع القيمة او يفسد
ان يتصرف بغيره في الارض من الغاصب الا انما اخرى فله لوقفا على شرط الاول لان الغاصب او يفسد
بغيره له لهلاك فيجوز اخذ القيمة رجل غصب ارضا مؤقوتة فتمدها له ثم غصب من الغاصب على
مدار او دونه قيمة الارض وصارت تساوى الفى درهم فان المتولى يبيع الغاصب المتالى المكان بل على نزل

من يرى حبل العطار فيمنه بالخصب لان النعنع الثاني النعنع للوقت والجان الاول الماسن الثاني من الاول
 لان النعنع الاول يكون النعنع للوقت واذا اتع النعنع احد يمازى الآخر عن النعنع كالمالك اذا اخار النعنع
 النعنع الاول او الثاني يمازى الآخر المتولى اذ من الوقت يدين لا يصح وكذلك اهل النعنع اذ من
 فان سكن المزمين الدار قال بعضهم عليه اجر المثل سواء كانت الدار مربعة لاس نخل او لم يكن نخل
 للوقت وكذلك متولى السجدة اذ يباع منزلا مرفوعا على السجدة لكنه يشتري ثم غزل هذا المتولى ووجه
 غيره فادعى الثاني المنزل على المشتري وبطل القاضى بين المتولى وسلم الدار الى المتولى الثاني فبطل
 المشتري اجر المثل اذ من وقت في يد الكار فيه قطن نسرق القطن فوجد الاكار في منزل رجل فوجد
 صاحب المنزل وعاصمه الى القاضى فقال صاحب المنزل صحت لك ان عطيتك ثمة من من القطن قال
 الجان صاحب المنزل عطاه فوفا من هناك السجدة لا يحل له ان يأخذ لان ذلك اشترطه وان علم انه سرق
 ذلك المقدار واكثر حازه ان ياتى فان علم انه سرق اقل من ثمة من لا يجوز له ان يخذل الا مقدار ما علم
 بقضا انه سرق الا ان ياول من مال الوقت فضا الى المتولى على شئ ولا كاري في لا يجوز له ان يخطى من مال
 الوقت والجان فقير حازه ذلك وادعى الثاني علم فصل في دعوى الوقت والشهادة
 عليه جل غصب ثيثة موقوفة فحاصمه المنصوب ثمة فاقام السنة ثلث سنة ويزر عليه نصية اجماعا
 اماخذ الى يوسف فانه يصير وقفا على الاجاز الى المتولى فكان له ولاية الاستدراج وعند ال نصية
 وعنده ان لم يصير وقفا بل تسليم الى المتولى كان هو اولى بها صاحب ال وقت اذ اراد ان يبيع
 في ابر الوقت فبعض السنة او المتولى الجان سلطان ولله ذلك نصا او كان معلوما ذلك لانه
 جاز لانه من ثمة القاضى في ذلك وان لم يكن شئ من ذلك لا يكون نصا وقت على نفعه متولى عليه
 ظالم لا يمكن الاستدراج عنه فادعى احد المرفوع عليهم على وجه بينهم انه يبيع الوقت من النعنع
 سله اليه فاعلم المدعى عليه فادعى المدعى عليه قال الفقيه ابو جعفر له ذلك فان كل من النعنع او كانت
 عليه السنة يقضى عليه ثمة ما لم يشتري تلك الفينة ثمة اخرى فتكون على سبيل الوقت الاول
 القاضى فيمن يبيع وتسليم عند الكل لان يبيع وتسليم يهلك بطل بيعه او فاضا ثم ادعى انه كان فاضلا

ليس عال في هذا التحليل الذي عليه ليس لذلك ان التحليل منه حجة الدخول في حرمه
فمع إمكان التناقض وان اتام بسببه على اذعي اختلفوا فيه قال بعضهم لا يقبل بسببه انه تناقض
قال بعضهم يقبل بسببه لان التناقض بين الدخول على قول الى حشر الخ الدخول لا يشترط
حسبه على الوقف لان الوقف من الله تعالى امره بقبول بالعلم ولا يشترط جازم الدخول كما يشهد
على اطلاق وعرض الاشارة الى ان المكان هناك موقوف عليه مخصوص ولم يرد لا يقبل من الله شيئا
بصرف وجه الفقه قال بعض الاصلان الشهادتين قبالت حتى يعجزوا عما يقبلون في من المعجز ان قال نعم ومن
ان يكون الجواز على مقبل المكان الوقف على قوله ما يحاجم لا يقبل بسببه عليه ان الله عز وجل
جاءه الكلي والكان الوقف على بعضه او على المحجور على قول الى يوقف وعنده لا يقبل بسببه بدون
الدخول ومن قول الى منقبه لا يقبل بعل جاز الى بلد من البلدان فاقبلا فوجدني وجران الله
كان فاقبلا فوجدني وجران الله في ايدي الامانة ووجدني في ايدي الامانة قال الحنفية
هذا القابض على ما كان في وجران من حمله فان تناقض في ذلك قوم قال فزني حرمه وقبض
قال ابن ماله عيسى وقال فزني هو شيا وقبض فلا ان ذلك على ليس بسببه قال الحنفية
المكان للوقف وانه ما قرء ان صاحبهم وقف ذلك على منزه الجواز والا فلا موقوفه فان اجاز
واذا وراثة ذلك كان للقائمه في الاستحسان ان القسم ذلك بسببه شاهد الوقف لا شاهد
على نفسه او على احد من اولاده او اولاد اولاده وان فصلوا واما ان غلب لا يقبل شهادته لا يقبل
شهادة غيره فوقف على نفسه وعلى اهل البيت شهادته في حقه ذلك في حق الاثنى عشر
اذا شهد احد جائه الوقف على زيد صدقة موقوفة وشهد الاخر انه وقف على عمر صدقة موقوفة فان حمله
يقبل شهادتهما فيعرفت ان الله تعالى يعرف ان حقه تقا على ان اربعة الارض وقف ولما اختلفا فيمن
يشهد في رتبة يقبل شهادتهما على ما اتفقا عليه في الاصل الا ان الوقف يكون للفقير او للزهد شاهد
انه وقفها على فقير او زهد فان حمله جازت شهادتهما لان الجواز ليس بالزهد وكذا لو شهد
شهادتهما على فقير او زهد فان حمله جازت شهادتهما وكذا لو شهدا على الفقير او الزهد

الدرسة جازت شهبا ونهيم ولو شهد شاهدان انه وقف ارضه ولم يجد لنا ولا كذا فثبت ارضه لا يقبل
شهبا وتماثل للواقف ارض اخرى سوى التي يعرف شاهدان وكذا لو قال لا فزت لارض اخرى لم يقبل
شهبا وتماثل لارض اخرى وما لا يعلم ان ولو قال شهد اعلى وقف ارضه وهو فيها ولم يذكرنا احد وما
جازت شهبا وتماثل لهما شهد اعلى وقف ارض لغيرهما وهو فيها الا انها لم يعرفنا احد من المحرمين فقام بكل
في شهبا وتماثل ولو شهد الا ان الوقف وقف ارضه وذكر حبس ودار ارض وكذا لا فزت لماك الارض
في اي مكان هي جازت شهبا وتماثل ويكلف المدعي اقامة بيئته ان الارض التي يدعيها به الارض ولو
شهد بهما تملك ارضه موقوفه بعد وفاته وشهد الاخر انه وقفها وقفا صحيحا بانما كانت الشهادة
باطلة لانها اختلفا في تصرف احد ما شهد بهما بخلاف والاخر بالافاضة والتعليق بالمرتبة فلم يتحققا على شرط
ولو شهد احد بهما انه وقفها في صحته وشهد الاخر انه وقفها في مرضه جازت شهبا وتماثل لهما شهد اوقفا بانما
الا ان حكم الوقف في المرض ان ينقضي فيما لا يخرج من الثلث وهذا يمنع الشهادة كما لو شهد احد
على انه وقف ثلث الارض والاخر على انه وقف ارضه لا يقبل شهبا وتماثل على الاقل في
قول من يجزى وقف المشاع ولو شهد احد بهما انه وقفها على المساكين وشهد الاخر انه وقفها
الفقر جازت شهبا وتماثل لهما انهما انقضا على وقف يصرف الى اشد العالي رجل مات وترك ابنين وفي
بداية ما صنعت به علم انها وقف عليه من ابيه والابن الاخر يقول هي وقف علينا قال يعقبة ابو حنيفة
رج العتوان قول الذي يدعي الوقف عليها لانها انقضا وقاناها كانت في بدايتها وقال غيره القول
قول ذي اليد والاول اصح رجل ادعى ان ابي بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب وقف وليس للمدعي
بيئته وادعى خليف المدعي عليه قالوا ان ابا حنيفة يأخذ القيمة ان كل عن العيين كان له ان
يخلفه وان ابا حنيفة يأخذ الكرم ان كل عن العيين ليس له ان يخلفه لان النكول بمنزلة الكرم
ولو اقر المدعي بعد اقرانه وقف لا يصح اقرانه منقته في بداهة وصنعة اخرى في بداهة فادعى
رجل على المحضر ان ابا ثمين وقف عليه وقفها على اولاده واولاد اولاده قال يعقبة
ابو حنيفة رحمه الله ان شهد الشهود وان ابا ثمين وقفها على ابا ثمين وقفها جميعا وقفها واحدة

برقت الضميمة بمبدا وان شهد وادعى ان وقتين متفرقين لا يقضي الا بوقت الضميمة التي في يد الحاضر
وقت في صحة ضميته واثبت بخارجل وادعى ان الضميمة ماعرفه بعض الورثة او استخلف فكل قال ان الضميمة
ابو حنيفة لا يصدق الدارث على البطل الوقت ولفظ فيها الوارث للمعركة قيمة بخصته من الضميمة من تركه
البيت في قول من يرى القفا بضميمة ان نصب ارض في يد ورثة اقر واجمعا ان اباهم وقفها وبمى كل
واحد منهم وجا بغير ابي صاحبه قالوا القفا فيقبل شهاده ويطرف حصته كل واحد منهم من العلم ابي
الوجه الذي اقر ولاية هذا الوقت تكون للقاضي في من يشاء فان كان في الورثة صغير او غائب
لا يقضي القفا في حصصهم حتى يدرك الصغير ويجوز الغائب وادعوا قوته على اخراج حصة ابا غائب فيقبل
الحاضر غلبا ليس سبب في مات الحاضر وترك وصيا ثم حضر الغائب طالب الميراث فيسببه من الغلة قال
ابو حنيفة رحمه الله ان كان الحاضر الذي قبض الغلة هو البعير بهذا الوقت كان للغائب ان يرجع شيئا
تركة لميت بخصته من الغلة وان لم يكن الحاضر قيا لهذا الوقت الا ان اخبره اجزاه جميعا فله ان كان
اجزاه الحاضر كانت الغلة كلها للحاضر في الحكم ولا يطلب له بل يقبض من الباقي من حصته الغائب
رحم الله ابا داود في يد رجل اتها باصلها وبناتها وقال المدعي عليه لابل هو وقف على مصالحهم
فما قام المدعي بسببه على دعواه وقضى القفا في كتب السجل ثم اقر المدعي ان اصل الدار كان وقفا
وقالوا يطل دعواه ويطلب قضاء القفا في سجل اذا شهد بشهود على وقف التسامع قال عاتية مشايخ
في نزع المكان الوقت مشهور امتقاوا النجوا وقامت عمر بن العاص ثم دنا مشيئة لك تجازت الشها
عليها بالتسامع وقال الضميمة ابو بكر البجلي لا يجوز وان كان الوقت مشهورا فاما الشهادة على شيء
الوقت في جهات ذكر خمس الا انه لا يثبت من انه لا يجوز الشهادة على شيء في المطر والجهات بالتسامع وكذا
قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ فخير الدين رحمه الله وان ادعى وقفا او شهد وادعى وقف لم يثبت
الوقت كذا خصاص في باب قبض الحاضر من ديوان القفا في المردول على ان دعوى الوقت في
على الوقت نص من غير بان الوقت ارجس الى يد ضميته بخارجل اذ ادعى انه وقف واخضر مكانه
فخطوط العدل والعتاة الا ضميته وطلب من القفا في بقضاء به ان كان يصحك قالوا ليس للعتاة

ان يقضي بذلك لصك لان القاضى انما يقضى بالحق والحق هو المصلحة او الاضرار المصالح لا يصلاح حرج لان
الخطا يشبه الخطا وكذا لو كان على باب الدار لوس سفر وب يطين بالوقف لا يجوز للقاضى ان يقضى للوقف
بالمصلحة الشهود والمصدق على علم **فصل فيما يتعلق بصك الوقف** رجع وقف نصيبه
وشهد على ذلك جماعة وكتب مكانا خطا في كتابة الحرة وولدت حرة من كمالان وحدهن بنات
كان قال لعقبة ابو بكر روح النكان الحرة ان اللذان غلط في ذكرهما في ذلك الجانب لكن من باجمله
حدا ومن نصيبه الوقف ارض غيره او كرم غيره او دار غيره الوقف فالوقف جائز ولا به خل ما لم يغير
في الوقف وان كان الحرة الذي سماه في الصك لا يجوز في ذلك الموضع ولا بالبعد منه فالوقف باطل الا ان
يكون الوقف نصيبه مشهورا مستنبطه عن التحديد فيجوز الوقف برجل وقف نصيبه وكتب مكانا وشهد به
على ما في الصك ثم قال الوقف الى وقف على ان يبنى فيه جائز الا ان الكاتب لم يكتب ذلك
بهم علم بالذي كتب في الصك قال لعقبة ابو بكر روح النكان الوقف رجلا نصيبا حسن العربية فقرأ عليه الصك
فاخرج جميع ما فيه فالوقف صحيح لا يكتب ولا يقبل قوله وان كان الوقف اعيانا نصيبا العربيه ولم يشهد بشهود
على تفسيره فالقول قول الوقف ان لم يعلم ما في الصك واشهدت الشهود وعلى ما في الصك من غير ان اعلم
ما في الصك وان قال الشهود وغيره عليه الكتاب بقا ربيته واقر به واشهدنا عليه لا يقبل قوله وهذا
يختص بالوقف بل ليس وسائر النعمات يكون كذلك اجل اراد ان يقف جميع نصيبه له في سنة
من القرى على قوم وامر بكتابة الصك في مرضه فمضى الكاتب ان يكتب بعض اقره من الاراضى والكرام
ثم قرئ للصك على الوقف وكان للكتب ان فلان بن فلان وقف جميع نصيبه له في هذه القرية ومعه
وكذا اقرها على فلان وفلان وبينهم حدود وما لم يقرأ عليه القراء الذي نسي الكاتب فالوقف صحيح
ذلك قال ابو نصر روح النكان الوقف في محله واجبة الوقف اذا روي جميع ماله في هذه القرية المذكورة وغير
المذكورة فذلك على الجميع الذي اراده وكذا لو مات الوقف وقدر اقره الوقف على نفسه قبل الموت فالامر
على ما حكم قبل ذلك لو كان في هذه القرية يروح الحمام مع الحمامات ولم يكتب على يد من دخل ذلك في
الوقف ويجوز وقف ذلك قال ابو نصر روح النكان الوقف في محله واجبة الوقف اذا روي جميع ماله في هذه القرية

جزاها جعل في هذه الدار وقفا على المسجد على أيك مني تحت أيها تبسبها فكتبوا الصاك بغيره المستطرد
 ما وادع فلما قال بعبقير أبو جعفر ان قرأ عليها الصاك بفارسية هي تسع فاقرت بالوقت جاز
 الوقت ان لم يقرأ عليها لا يصبر فقامت في الوقت اذ آجر الوقت او تصرف فصر فأخذه فكتب في
 الصاك آخر وهو من لهدا الوقت ولم يذكره من قول من أي جهة قالوا يكون فاسد او كذا او غيره
 اذ لم يذكره من أي جهة لان الجهة اذا لم تذكر لا يعرف ان من قول من جهة القاضي او من جهة الصاك
 وكذا او من جهة يعرف ان من جهة الاب او القاضي او الام او الجدة او الحكماء ثم يخاف ان يكتب من غير
 رسول او من من جهة الحكم ولم يسم القاضي الذي دلاه قالوا يجوز ذلك لان جهة التولية صادرة منكم
 ويعرف ذلك القاضي بالخط في انما يخرج يعرف القاضي في ذلك الوقت فيجوز رجل سباج من منكم
 الوقت على ارباب معلومين او ما وقت لذلك كتابا يكتب به سباج فلان بن فلان من فلان بن فلان
 الله لي على الاوقات المسبوبة الى فلان المعروف بكذا او لم يكتب اسم الوقت ولم يعرف قالوا يجوز ذلك
 لانه يكتب من فلان بن فلان المتولي في كذا وهو وقت على ارباب معلومين - لم يذكر الوقت جاز هذا
 اولى مسائل الوصية وكذا في كتاب الوقت من قبل قال في كتاب منقول عازت وقت على الصفة
 وكنت سبها لك من غلة او قال لم او در كوة مالي فاذا ذلك من مالي بعد موت قالوا ان صدقة
 ورثة في ذلك من غلة الوقت يطل من مجيب ماله وفي در كوة من الثلث لان في الوقت ورثت
 ذلك بعبقير فخذ جميع ذلك من تركته من غير قراره فلا يكون الا حذفا قالوا في قراره اما في تركته
 ورثت ذلك لا يرضه من تركته فيكون الا حذفا قالوا في قراره وان كذبت الورثة فالحل من المالك
 لو لم يثبت ان يحاق الورثة على مسلم بالله لا يطلون ان ما قرب الميراث حق لانهم لو اقرروا بانه لم يثبت
 فادركوا حاقوا على العلم بان حلقوا بنى قرار لم يثبت ونقص من الثلث وان كلوا فالزكاة تكون من
 الثلث والوقت من جميع المال كالورثة الميراث انما اهرجل او من ان يوقف من ماله كذا وكذا
 في ما يدين يظهر عليه كانت الوصية باطله وقت ذلك فاقول لم يثبت لانه بهذا الكلام لم يظهر
 بين وجوب عليه الى ان يكون ماله للورثة اذا لم يكن عليه دين او وصية وموت قال ان رأي الوصي

الرضى ذاك مكانه قال يعطى الرضى ذاك القدر من مالى من شام وولفس على ذاك يصح برخصه
 من ثلث ماله رجل اوصى بان يخرج ثلث ماله يعطى من الثلث فلان ثلثه ارباعه لا قربا للفقير
 ثم قال لا تسر كرامة الرباطين وفى الرباطين فخر ارباطين فيها وقدمت له سلة قبل هذا امره قال
 امره يعطى من مالى ولم يرد على ذاك يخرج الثلث من ماله لان ثلث ماله نصيبه قال عليه السلام
 ان الله تعالى يقدر على عليم ثلث امور اكرم في آخر اعماركم زيادة على اعماركم رجل اوصى لابن فلان من اهل
 الحرب ثم سلم ابن فلان قبل موت الرضى قالوا ان كان الرضى سعى الابن لا يجوز لان الوصية وقت للرجل
 وان لم يكن ساء ولكنه قال لان فلان جازت الوصية لان ندره وصيته لابن فلان عند موت الرضى
 رجل عين اشجاره فى ضيعة فقال لامرته فى محبة اذ است المائتين ندره الاشجار وامر فى منها فى كعبه
 ومن الخمر للفقير ومن الدين سلع مسجد لينة ثم مات وترك امرته ندره ودره كبارا كاشترى الوتر
 الكفن من الميراث ونهر وفادوا تلع الاشجار يخط من ثمن الاشجار بمقدار الكفن وتعرف المرأة الباقي
 من الخمر ومن سدر لان الزوج امر برفق ثمن الاشجار الى ثلثة اشياء فبعض ثمن على ثمن الاشجار
 اثلثة وصي بغير عن القيام بالمرتب فاقام الحاكم بما آخر لا يغرل الاول لان للفاوضون نصيب اثلثة
 الى الاول فان اقام الفاضل بما اخر فقام الاول ستر الاول لان الثاني لا يقوم مقام الاول
 بعد عن الاول وللفاضل ان يغرل الرضى واخرج عن القيام بالمرتب كمالا يضيع مال الميت والله اعلم
 كتاب الاضحية والكاتب شغل على فصول فصل في ضيقة الاضحية ووقتها ووجوبها
 ومن نخب عليه اما صحتها فى حديث فى ظاهرها رواية على الرجل والمرأة المرسى المقسم فى نفسها
 وروى المسافر وعن ابى يوسف رحمه الله انه سئله وهو يقول انما فى روح وفى احد قوله ليطو
 مروى ابن زيار عن الجيفة وابن ستم عن محمد بن عيسى عن ابيها عن ابيها عن ابيها
 والغنى فيها من له ما تدوم او عن ليا دى ما فى درهم سوى سكة وخادمه وبنات الرضى ليا دى
 البتة فالغنى فى الاضحية ما هو الغنى فى صدقة الفطر وقد ذكرنا والمرأة تكون موصية بما لها على الزوج من
 الصدقات اذا كان الزوج ليا دى قول ابى يوسف ومحمد وفى قول الجيفة لا تكون موصية

ذلك ما وجدناه كان المهرجانات في تلك المدة لا تكون موقوفة على ذلك في قولهم جميعا وانفسه على انما في الوقت
 وقت الاول كان في المصير بعد فروع الامام من صلاة الجمعة فان محي قبل صلاة الامام او قبل ان
 يقعد الامام قد قرئ في وقتها وان محي بعد ما قد قرئ في وقتها قبل السلام في ظاهر الرواية لا يجوز ان
 يستمر يجوز ان يكون سببا في رواية عن ابي بصير عن ابي الحسن بن زياد عن شيبان بن ابي عمير
 عن ابي بصير عن الامام عن النخيلة وعنه اذا محي قبل النخيلة جاز ولو محي بعد ما سلم الامام ثم ظهر انه كان حيا
 او حيا ان ذكر الامام قبل ان يتفرق الناس جازت الاضحية وليعيد بهم للصلاة لان هذه فتحة بعد
 صلاة معتبرة فان عند الثاني مع اذا كان الامام محيا او جازت صلاة القوم في جازت في الضحية
 وعن ابي بصير انه لا يجوز الضحية وعليه اعادتها وان ذكر بعد ما تفرق الناس عن ابي جاز
 الاضحية ولا يصح الصلاة وروى سديد بن عمر عن ابي حنيفة ورواه انه يجوز الاضحية وليعيد بهم الصلاة
 عند او بعد عنه وفي عيد الفطر يصح الصلاة الا في اليوم الاول وقد مر وتقال في عصر يوم
 مع ان علم الامام قبل الزوال وقبل الربيع يصح الصلاة ثم يتفرق بعد الصلاة وان علم ان
 بعد الزوال جازت الاضحية ولا يشترط عليهم وقال بعضهم يصح الضحية في الاحوال كلها ولو محي بعد ما سلم
 الامام تسليمة واحدة جازت الاضحية عند الكل ولو خرج الامام ليطلب الله الى الجماعة وامر رجلا
 يصلي بالنصف في المصير ومحى بعد ما صلى احد الفريقين يجوز استخاف في القياس من صلاة
 الفريقين جميعا في وقتهم يوم التفرق فصل بهم ومحى ثم علموا في المكان سس كان يوم عرفه كان
 عليهم عادة في صلاة والاضحية جميعا ولو وقع هناك ان هذا اليوم عاشر ذي الحجة او ثامن ذي الحجة
 او حرط ان يقع في العيد بعد الزوال وان كانت بلدة لا يصلح فيها صلاة العيد اما عدم السلطان او ان
 اهل القصة فانهم يتفرقون في اليوم الاول بعد الزوال ويجوز في اليوم الثاني والثالث قبل الزوال في
 بعدة زمان بعضهم في سائر الايام يجوز الضحية في هذا المكان في اي وقت كان وقوعه الياس عن الصلاة
 وهذا هو الحكم في اهل الامصار ما اهل السواد والقرى والرايات وقد ما يجوز لهم الضحية بعد طلوع
 البر الثاني من اليوم العاشر من ذي الحجة وما اهل السواد لا يتفرقون الا بعد صلاة او قربا منه اليهم

وقال الشافعي رحمه الله من اليوم العاشر من ذي الحجة بعد طلوع الشمس مقدار ما وصل الامام صلوة
العبد بعد ان عليها جازت لهم الاضحية وعنده لا يجوز الاضحية لابل السواد قبل طلوع شمس من اليوم
العاشر وعنده لا يجوز بعد طلوع الفجر الثاني من هذا اليوم فان كانت الاضحية في مصر وصاحبها في السواد
فوق كل اجلها يضي في مصر فتسبح الوكيل قبل صلوة العبد عند ما لا يجوز ولو كانت الاضحية في السواد
وصاحبها في مصر فامر الملة بالتفحيط فبئس الامل قبل صلوة العبد يجوز عندنا ويقتبر مكان المذبح لا مكان
الامام وفي صدقة الفطر ليس بمكان المولى لاسكان العبد في قول محمد والي يوسف الاول رحمه الله
رح فقال يقتبر مكان العبد ولو كان مولى في مصر وقت الاضحية واهل في مصر آخر فكتب الى اهل مصر وامرهم بتفحيط
في ظاهر الرواية ليس بمكان الاضحية ولو اخرج اضحية من مصر فبئس قبل صلوة العبد قالوا ان اخرج من
المصر مقدار ارباع المسافر فبئس الصلوة في ذلك المكان يجوز المذبح قبل صلوة العبد والافلا ولو سمح
يوم عرفة بعد الزوال ثم ظهر انه كان يوم النحر فذكر الرخصة في ربعة السراخ يجوز وكذا اخرج قبل صلوة
العبد من يوم النحر ثم ظهر ان ذلك اليوم كان هو اليوم الثاني من ايام النحر جاز ان ياكله في بيان اول
وقت للتفحيط ثم بعد وقت الاداء من بعد صلوة العبد من اليوم العاشر من ذي الحجة لابل الامساك
الى غروب شمس من اليوم الثاني عشر فيكون ثلثة ايام ولا يجوز التفحيط في الليلة العاشرة من ذي الحجة
لانها تفحيط قبل الوقت وتجز في الليالي الحادي عشر والثاني عشر وكبره التفحيط والمذبح في الليالي
وفصل ايام التفحيط اليوم الاول وادونها اليوم الآخر وقال الشافعي رحمه الله ايام التفحيط اربعة ايام عشر
من ذي الحجة ثلثة ايام بعد الى وقت العصر من اليوم الرابع وليس على الرجل ان يفتي عن اوله والبار
وامرأة الاباؤهم ومن يشيخوا ان يجوز لغيرهم استحسانا وفي الولد الصغير عن الجنيبة رمة السراخ وان
في ظاهر الرواية يجب ولا يجب بخلافه صدقة الفطر وروى الحسن عن الجنيبة رحمه الله ان لا يجب ان لا يفتحن
ولده الصغير ولده الذي لا بد له والفتوى على ظاهر الرواية فان كان الصغير مال قال لا يفتحن
رح يجب على الاب الوصي في قول الجنيبة رمة السراخ يضي من مال الصغير تاسا على صدقة الفطر ولا يفتحن
لمحمد بل ياكله الصغير فان فصل شيئا لا يمكن اذ حاره يشترط ان لا يستفيع لينة وعلى الرواية التي لا يجب

ابن العنبر ليس للاب ابو من الغيل فكذلك فان قيل الاب العنبر في قول الحقيقة والى يوسف
وعليه العنبري والعنبر في قول محمد بن فرح فان قيل العنبري في قول محمد بن فرح وحلف المشايخ في قول
الحقيقة ويوسف بن فرح قال بعضهم العنبر الاب وقال بعضهم النكان العنبري لكل العنبر والاب العنبري والعنبري
في هذا الخبر العنبري العنبري الذي كان العنبري في هذا الخبر العنبري الذي كان العنبري في هذا الخبر العنبري الذي كان
المسافر ان العنبري بن نفسه وعلى الرواية التي يجب على الاب ان العنبري عن ولده العنبري في هذا المسافر ان
يشي عن ولده فان بات ولده في ايام النحر سقطت الحقيقة ويثبت آخر ايام النحر في الفقر والفقير والفقير والفقير
والمرت كسرة استري شاة لا خجعة في اول ايام النحر علم الفصح حتى افتقر قبل مضى ايام النحر والفقير حتى يتقص
العنبري سقطت عنه الحقيقة وان افتقر قبل مضى ايام النحر كان عليه ان يتصدق بيمينها او بيمينها ولا يسقط عنه
الحقيقة وكذا اذا استري شاة لا خجعة عن نفسه وعن ولده فلم يفتقر حتى مضى ايام النحر كان عليه ان يتصدق
بنكاشاة او بيمينها وقال الحسن محمد بن ابي ربه بن زبدي ورواه فيهما ايام النحر وتصدق بيمينها عارضا كانت
فيها جاكز يتصدق بالفضل وان اكل منها شيئا لم يترك قيمته وان لم يفعل شيئا من ذلك حتى عار ايام
نحر من السنة العاقلة وفيها من العام الاول لا يجوز ان اذنت الدم عرف قربة او اذنت العنبري وان شاة
شاة يريه الا خجعة لا غير خجعة وكذا اذا كانت شاة فذات فاضل قلبه لا غير خجعة في قولهم ولا شاة شاة لما
نحر ثم باعها استري اخرى في ايام النحر فذات على وجه ثلثة الاول اذا استري شاة عن يمينه الا خجعة
والثاني لا شاة لا غير خجعة الا خجعة ثم نوى الا خجعة والثالث ان يشترى بيمينه الا خجعة ثم وجب له ان يفتقر
بها فيقول صدق ان انصح بها عارضا فنفى قوله الاول في خلاصة الرواية لا غير خجعة لم يوجبها المسافر
الى يوسف عن الحقيقة ان العنبري خجعة في رواية كذا ورواهها المسافر وبهذه الرواية ابو يوسف في قول المشايخ
وعن محمد بن في التثنية اذا استري شاة لا يفتقر حتى يبيعها او يخرجها من خجعة فذات شاة لا غير خجعة كذا في قولهم فان
قبل ايام النحر اذ سقطت عنه الحقيقة بالمسافة والاما اذا استري شاة بيمينه الا خجعة ثم نوى الا خجعة
بذات شاة لم يتركها في خلاصة الرواية ويروي الحسن عن الحقيقة ان العنبري خجعة لم يوجبها المسافر
خجعة فاما اذا استري شاة او بها خجعة لم يتركها في خلاصة الرواية والثالث لا غير خجعة في قولهم ولو ولدت في ايام

يكون ولد باللاضحة ولو باعها كجزء من ثمنها في قول الجنيفة ومحمد رحمه الله الا انه يكره وقال ابو يوسف لا يجوز
بيها وهي كالمعتق عنه وان اشترى شاة اخرى بعد ما باع الاولى ان اشترى الثانية بيمين ثمن الاولى
جائز ولا يشتر عليه وان اشترى الاخرى باطل بما باع الاولى بيمينه من ثمن الاولى
ولو باع الاولى بيمين من خواتم الاولى عند اشترى قصاصات تساوي ثلثين على قول الجنيفة ومحمد
بيع الاولى جائز وكان عليه ان يصدق بيمينه زيادة حدث عند اشترى وعلى قول يسفيوس بيع الاولى
باطل بيمينه الاولى من ثمن اشترى رجل اشترى افيحة واوجها على نفسه لمساها ثم مات قبل ان ينفي ما كان
ميراثا في قول الجنيفة ومحمد وعلى قول ابى يوسف لا يجوز بيعه ولا يبيعه ولا يكون ميراثا ويكون كالمعتق
الا ان ميراث ما جها قبل دخول ايام النحر فيكون ميراثا رجل اشترى شاة للاضحة واوجها لمساها ثم اشترى
اخرى جائز لبيع الاولى في قول الجنيفة ومحمد فان كانت الثانية شر من الاولى وفي بيع الثانية ما تنقيد
بفضل ابن القيم لان لا وجب الاولى لمساها فقد جعل مقدار المالة الاولى مد فالان لا يكون له ان يستفصل
نفسه شيئا فانه لا يزره لمصدق الفضل قال بعض مشايخنا من هذا اذا كان الرجل فقيرا فان كان فقيرا فليس عليه
ان يصدق بفضل القيمة لان الاضحة وجبة على النفي من غير ايجاب ولهذا لو ملكت ثوبا لاشاة لا يقطع
الاضحة فلا يفيده ايجابه فاذا كان ماضيا به محلا للاضحة لا يزره شيئا آخر اما الفقير فليس عليه الاضحة
بدون الايجاب وايجابه او بيمينه بالاولى ولهذا لو ملكت الاولى لم يقطع عنه الواجب فلا يجوز ان يستفصل
شيئا من الاولى لنفسه فليزره التصديق بالزيادة قال شيخ الامام الاجل شمس الامنة الشيخ ابو الحسن ان الجواز
فيها سواء يزره التصديق بفضل فقير كان او غنيا لان الاضحة والكانت اوجه في الذمة وانما تنفي الحبل
بيمينه فليعتبر به الحبل في قدر المالة لان القين مفيد في ذلك اذا اشترى النفي افيحة فصلت فاشترى
اخرى ثم وجد الاولى في ايام النحر كان له ان ينفي بايها شار ولو كان يمسسه فاشترى شاة واوجها لمساها
فصلت ثم اشترى اخرى فاوجها ثم وجد الاولى قالوا عليه ان ينفي بها الفقير او نفي ان اشترى شاة
للاضحة لا يزره به نهية شيئا واشترى شاة للاضحة فمات او باعها لا يزره اخرى وكذا فصلت لو
ان رجلا اشترى شاة للاضحة فصلت ثم اشترى اخرى ثم وجد الاولى قبل ان يبيع الثانية كان له

والجنان شارب النجى الاول وان شارب النجى الثانية وروى في الثانية ثم وجد الاول على عليه ان النجى الاول
قال بعضهم النجى الاول غير عليه ان النجى الاول وان كان نسيا لا يجب عليه ان يسبح الامام او يغفر له
وسبح الامام يحصل الزيادة في سبب الجواب كذلك في النجى لا يجب عليه ان يذبح الاول بعد ما ذبح
الثانية وان كان فقيرا وجب عليه ان يسبح ان النجى شاة عافيا او اشترى شاة للامانة
فصلت ثم اشترى اخرى فسخا ثم وجد الاول غير النجى هذا الفقير قال اگر شيس كم شد انيك ديكر
لا يرمه وروى قال اگر شيس كم شد انيك ديكرى بدل دى بلز من ان يذبح الثانية لانها صادرة عن
الاول او اشك الامام في يوم الاضحية فالتحجب ان لا يذبح المذبح الى اليوم الثالث لاحتمال ان يقع الذبح
في غير وقت فان احكام التحجب ان يقبض في تحجب ذلك ولا ياكل ولو اشترى الضحية في اليوم الثالث وادخل
بهاها بس عليه بشركه ووقع الهلك في الوجوب بابل واما درهم اشترى بعشرين ورهاها في يوم الاضحية
شاة فهلك الاضحية يوم الاربعاء في يوم الخميس وهو يوم الاضحية فالوايس عليه الاضحية لان الضحية انما يجب
في يوم الاضحية وهو يوم الاضحية او اشهد عند الامام شهود على المالك ذى الحج وصل صلاة بعد
وضحي ثم ظهر ان ذلك اليوم كان يوم عرفة فادوات الصلاة والاضحية لان الاضحية من ذوات النجى
غير كان فيجوز الصلاة وادوات الصلاة جازت الاضحية فضرورة وان لم يشهد الشهود وعنده على المالك ذى الحج
لم يجز الصلاة ومن لم يجز الصلاة لم يجز الاضحية **فصل فيما يجوز في الضحايا وما لا يجوز الاضحية**
يجوز من اربع من الجوان الشاة والمغزاة البقر والابل وذكرها وانما وكذا الجائز من ان ذوات
من البقر والابل وان عدت الابلية وتوشح فربما عن الاضحية جاز ولا يجوز البقر الوحشي والذي تولد من الابل
والوحشي اكلت الام الابلية حار وشبهه لا ياكل فلا يجوز ان تافس سواء كان من نقصان من حيث لسان
من حيث الذوات فلا يجوز من الابل البقر والمغزاة التي والتمني من الابل التي عليه سنين واطمن في السنة
السادس فقال لاسد يس وبارك عام والتمني من البقر التي عليه سنتان واطمن في الثالثة والتمني من
الغنم والمغزاة في السنة واطمن في الثانية ويجوز من الابل والبقر والمغزاة شاة ولا يجوز الجذعان الا
الجذوع البطم من الفساق وروى عن الفقهاء الذي ان عليه اكثر من ثمانية اشهر وشيس من الشهر

السابع فيجوز اذا كان عظيمًا سمينا بحيث لو رآه انسان بحسبه نيا والتمس من الانسان فضل من الجذع والا
من الابل والبقر افضل من الذكر من المخر افضل وكذا الذكر من الفسان اذا كان مخرج وادى خصيا وحلفت
المشقة روح ان البقرة افضل والاشاة الواحدة قال بعضهم اذا كانت قيمة الشاة اكثر من قيمة البقرة فالبقرة
افضل لان الشاة كلها تكون فرضا والبقرة يسيم يكون فرضا والباقي يكون نظلا وما كان كلها فرضا كان افضل
قال شيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل روح البقرة تكون افضل لانها اكثر لحما من الشاة وما قالوا بان البقرة
يكون بعضها نظلا ليس كذلك بل اذا ذبحت عن واحد كان كلها فرضا وحسبه به بالقراءة في الصلوة وقصير
على ما يجوز به الصلوة جازت ولزوا عليها يكون الكل فرضا وقال الشيخ الامام ابو الفضل الكبير روح اذا كانت قيمة
الاشاة والبقرة سواء كانت الشاة افضل لان لحمها طيب وقال بعضهم البقرة افضل لانها اكثر لحما والاشاة افضل
من سبع البقرة اذا استرنا في القيمة والحكم لان لحم الشاة طيب فالحكم سبع البقرة اكثر حائض البقرة افضل
فالحاصل انها اذا استرنا في القيمة والحكم فاطلبها كما فضل وان اختلفا في القيمة والحكم فالفاضل منها اولى
والفعل الذي يصادى عشر من فضل من فضله عشرة وان استرنا في القيمة والفعل اكثر حائضا فافضل
والاشاة من البقرة افضل من الذكر اذا استرنا لان لحم الاشاة طيب والبقرة افضل من ستة شياه او اثني عشر
وسبع شياه افضل من بقرة الشاة في الاضحية لا يجوز الاغن واحد والابل والبقر يجوز عن سبعة اذا اراد
الكل للقرية اجتمع به القرية او احدث وان اراد بعض لشركاء اللحم لا يجوز منهم ولا يسقط الاضحية عنهم سبعة
شتر والبقرة للاضحية فزوى احدهم الاضحية عن نفسه لهذه السنة وفوى اصحابه الاضحية عن السنة الماضية قالوا
يجوز الاضحية عن هذا الواحد ونية اصحابه السنة الماضية باطله وصاروا متشككين ورحبت الصدقة عليهم
بالحما وعلى الواحد ايضا لانه نصيبه شائع ولو اشتري بقره للاضحية وفوى سبع منها العارسة ثم اوستة سباع
عن اثنين الماضية لا يجوز عن الماضية ويجوز عن العام ولو ولدت شاة الاضحية ولد اكان عليه ان يذبح
ولدها ايضا فان ترك الولد في العام القابل وضحاها عن السنة القابلة لا يجوز فالحائضت قيمة الولد في السنة
الابل وربعين مقصد في ربعين بعد ما حلفت ابام الفجر من السنة الاولى وكبر الولد في العام القابل فصارت
قيمة عشرين وضحي بها عن القابل جاز لانه لا تصدق القيمة الولد فقداوى ما وجب عليه من الضحي شاتين كانت

الزيادة على الواحدة قطرة واحدة عامة العلماء وقال بعضهم الزيادة على الواحدة تكون كما والتعبير النجبة لعلها
 رجل شترى النجبة شاتين ثلاثين درهم كان ذلك قبل من شاة واحدة ثلاثين وان شترى شاتين
 بسترين وشاة واحدة بسترين كانت الشاة الواحدة أولى ولو وجد بسترين شاتين على ما يجوز في النجبة
 في السن وغيره كانت النجبة بشاتين الفضل ويكون كلام النجبة لا روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان ينجي كل سنة شاتين وعام الحرة سبعة فحى بدنه سبعة اشترى وبقوة تجسس درهم وسبعة اشترى
 شترى وسبع شياه بمائة درهم كذا في الاثنية والصحاح ان قال في الفضل لانه اكثر ثمننا واظهر ثمننا للفقراء
 وتكون علاموسر او امرأة موسرة فحى بدنه عن نفسه خاصة كان الكل النجبة وحية عند عامة العلماء وعامة الفقهاء
 او قد ذكرنا ولو نجح على بدنه عن نفسه عن سنته من اولاده ليس هذا في ظاهر الرواية وقال الحسن بن زياد
 في كتاب النجبة ان كان اولاده صغارا جازعه عنهم لم ياتي في قول النجبة والى يوسف بن واكناؤا كبارا ان
 كل درهم جازع الكل في قول النجبة والى يوسف بن وان فعل بغير امرهم او بغير اذنهم لا يجوز لانه لا يعلم
 في قهرهم بمبياه ان نسب من لم يامر صارا كما قصار الكل كما روى في قول الحسن بن زياد جازع او نجح بدنه عن نفسه
 عن خمسة من اولاده صغارا وعن ام ولد واما بغير امرهم لا يجوز لانه لا يعلم وقال القاسم بن كجر عن
 وروى شترى سبعة في بدنه وواحد منهم شترى كان الكل كما وان روى بعض المشركه كذا في التطوير وبعضهم
 لعام الماضي الذي صار دينا عليه وبعضهم النجبة الواحدة من عامه ذلك جازع الكل ويكون عن التماس من النجبة
 اوجب عن عامه ذلك يكون فظروا عن نوى القضاء عن العام الماضي ولا يجوز من قضائه بل يتصدق بغيره شاة و
 فاضروا ولو نوى بعض النجبة وبعضهم يرون في النجبة بعضهم يرون في النجبة بعضهم يرون في النجبة بعضهم يرون في النجبة
 ولد ولد في عامه ذلك جازع الكل في ظاهر الرواية وعن محمد بن في الرواية كذلك وعن ابي يوسف بن
 الا الى انه قال الفضل ان يكون الكل من جنس واحد فان اختلفوا وكل واحد من جنس الى الله تعالى جازع
 النجبة من انه قال انه ذلك فان اختلفوا جازع وقال في جازع لا يجوز ويكون الكل كما في النجبة خرج من بطنها ولد
 قال عامية العلماء روح ليعمل بالولد الفضل بالام فان لم يذبح حتى مضت ايام النحر يتصدق به جازع ان يباع النجبة
 واكثر يتصدق بغيره فان بقي منه حتى كبر وبيعها للامام القابل النجبة لا يجوز وعليه اخرى عامية الذي فحى مقتضا

برقصه قد بدو حاش نقصان قمیته بالذبح والفتوی علی اندا وقال بعضهم الحان غیاضی باشارة ولاضی بولد
 والحان مبرهنی بها وباولاد وادخل شتری بدنه وادجها انجیة لبسانه ثم شترک مہاستہ جلد او واحد حسب
 واحد حتی صار وسبعہ فی القیاس لا یجز الا شترک ولو فعل ذلک ونحوہا لیکون حکما وموقول زفری وحی
 الاستحسان یجز وموقول علانہ وادجہ جاز عندنا لیکب المقصد فی شترک من الثمن وادام یجز علی قول زفری
 کان علیہ ان شتری احدى الباقی وقت النحر ویصدق بالثمن اذ مضت ایام النحر وکذا روی عن ابی یوسف
 ان هذا اذا کان غیاقا کان غیر فائدہ لک الجواب وقال بعضهم لا یجز الا شترک عندنا بدتہ بین انیس فیجاء بها
 فان کان لاحد مہاسب او سبعمان والباقی للآخر جاز وان کان بینہما نصفان اختلفوا فیہ قال بعضهم لا یجز لان
 الكل واحد مہاسب سبعمان ونصف سبعمان ونصف لیسع لا یجز فی الاضحية فان صار ذلک الصدر کما صار
 الباقی حکما وقال بعضهم جاز ذلک وبہ اخذ الفقہ ابو یوسف لان نصف سبعمان والحان لا یجز انجیة مقصودة
 یجز تبعا لثلاثہ سبعمان فیحل تبعا والحان لا یجز مقصودا وعندنا الا ان سبعمان فخر البقرة وقسموا انجیة وزنا جاز
 لان سبعمان اللحم واللحم وزنا مثلاً یحل جاز وکذا لک المقسمۃ فان قسموا اللحم جزا لا یجز اعتبارا بالیسع ولو قسموا المقسمۃ
 یجز جازا فافا وحلل کل واحد منهم لاصحابه بفضل لا یجز بخلات ما اذا بلغ در مہاجر رم وخرج احد الدیر من حصا
 ما لا بدخل تحت الوزن فحل صاحبہ الآخر فانی یجز ذلک والفرق ان تحلیل المقسمۃ سبعمان وقی مسئلۃ اللحم مہاسب
 المقسمۃ فیما تحلیل المقسمۃ وهو اللحم فلم یجز وقی مسئلۃ الدیر رم الدیر رم الدیر لم تحلیل المقسمۃ فجازت العیۃ و
 لو قسموا اللحم یجز ولم شترک فی الاضحية جزا فافا فی نصیب کل واحد منهم شیء مما لا یزین کالرجل والرسن
 ونحو ذلک لابس بہ اذا حلل بعضهم بعضا وقال ابو یوسف کما ذکرہ ذلک وقال ابو علی الذباق رج اذا فاق
 کل منهم کراعا وقطعة لحم واخذ منہم کل من اللحم ان اصابہ سبعمان اللحم او اقل لم یجز وان
 اصابہ اکثر منی یکون الربایۃ بازاد الرجل والرأس جازا وانما لو سبعمان رجل فخرج من نفسه وعن ابوتہ من حیالہ
 نفس شیاہ ولم یعین کل واحد عن صاحبہ عن ابی یوسف انہ یجز عن کل استحسانا سبعمان نحو وانما عن
 سبعمان واحد الشکر کما وارت بہت بدیع عن مودتہ قال محمد سبعمان لیکون لیسع بارم من اللحم ویصدق فی نصیب
 لمبت ولایاکلہ الوارث قال رضی عنہ اذا کان الوارث نخی من مال سبعمان بامر سبعمان شترک فی النجیۃ البقرة

فمنه ان يخرج الى الجانبات الاخرى وكذا يجوز له ان ياتي في ثوبها حول ذلك الخردقة ياتي التي جزمها ولا يجوز
الجلد في التي تاكل القدر غير ما كانت الجلدة الملائكة اربعين يوما حتى يلبس ثوبه والبقير بميك غير
يراد انهم عشرة ايام والرجاء ثلثة ايام وقصدهم ان لا يجوز الا في الثوبين من ثوبها في الاضحية ولا التي ليس فيها
او يتصل من ثوبها وان ذهب بعض من ثوبها على الخلفات التي ذكرنا في الاذن واليمين والالبسة اذا كان الدرس
التي من ثلثة اقل من نصف الجوز وفي ظاهر الرواية عن مجيبه مع وعندنا في يوسف محمد مع اذا كان
الذهب اقل من نصف جاز وهو رواية عن مجيبه مع والكان الذي كنت عاين الى يوسف في رواية
والصح ان الثالث وما دونه قبل وما دونه عليه كثير وعليه الفتوى **فصل في الاستفحاح بالانحية** لا يكره
ان يستفحح بالانحية او يستري ما التزم من الخلق وانما جزم به اجماعا وعلوه من تصديق ثوبه في قول
صحابنا مع وفي قول الحسن البصري مع يكره ان يستري ما غرلا او محلا ولا يجوز الا ان تصاحبه ولو قصد في ذلك
باس ان تجلس جلده الا في حرة او ساعدا او منكبا يجلس عليه او يسبح عليه الا في حرة بشر من منع لم يمت
والثوب نفسه ليس به كسائر اعضاءه كذا في ذلك قال بعضهم في باب الحلة بانثوب لا يجوز وليس له ان يسبح
بالحلة فتبين انهم على نفسه او عباده ولا يسبح كالم انحية عليه تصديق في يداه او يطمع ولو ولدت الا في حرة
بالام والولد انه ياكل من الولد على تصديق به فان اكل منه تصديق لعمة ما اكل ولو سحر ان تصديق لولد
جاء ولو حلت البعن من الاضحية قبل النحر او في صوفها تصديق بها ولا يستفحح بها وعن محمد مع اذا اندر
شاة لا ياكل من الساور فان اكل كان عليه قيمة ولا ياكل حلة الا في حرة ولا ياكل باجرة الذبايح والاسنان وكذا
بحلة الا في حرة اما جاز وان تستري به شيئا من الحبوب لا يجوز ولو تستري ثوب الا في حرة جاز وكذا ان تستري
كما لحظ حار ولو تستري ثوب الا في حرة جاز لا يجوز ولو تستري بحلة الا في حرة بحال كل لا يجوز الا في رواية وعن محمد مع
انه حرر الاكل الا الاصل في انه لا يجوز مع غير الاكل غير الاكل ولا يجوز مع الاكل ولا يجوز مع
غير الاكل لا ياكل لا ياكل مع الاكل ولا ياكل حلة الا في حرة في الكوراة او حلة جاز ان يستعمل
انه لا ياكل سره جاز ولو جاز لا يجوز عليه ان يتصدق بالآخر واما الكوراة ان يستعمل في سره او اعارضا
ولو جاز تلك الكوراة على يلبس الاحرام فاما غير ذلك كانت الكوراة جديدة لا يكره تصديق بالاجر والكانت

خلفا شجر قائم من نصف الجوز ونصف نخو ما اذا جره به القطن تصدق به اني واحدا ان الكوارة اذا
كانت جديدة لا يحتاج الى الانتفاع بها الى الجدل فيكون الكوارة ويكون كل الجوز بازار الكوارة فخطيب
اذا كانت الكوارة خلفا يحتاج في الانتفاع الى الجدل لاساكن فيه كان نصف الجوز ونصف الجدل
واذا اخذ شيئا من الصوف في الطرف من طرف الاضحية للامانة في ايام النحر لا يجوز له ان يطرح ذلك الصوف
ولان السبيل تصدق بذلك الصوف والشعر على الفقراء عشرة نفقات عشرة وامن رجل عشرة شاة حمله فقال
اليك بعت هذه العشرة لك كل شاة بعشرة دراهم فقالوا اشترينا فباعت العشرة عشرة مائة درهم فافضل
واحد منهم شاة ونحى عن نفسه جاز فان ظهر منها شاة عوراء فامر كل واحد من شواكر ان يكون العوراء له لا يجوز
تفخيهم لان تسع شيئا من عشرة نفقات يجوز **فصل في مسائل متفرقة** رجل اشترى اشيئا وامر حله
بذبحها وقال تركت التسعة عند انحن الذاب قيمة الشاة للامر اشترى الامر بغيرها شاة اخرى وضيحي تصدق
عليها ولا ياكل منها اذا كان ايام النحر باقية فان مضت ايام النحر تصدق قيمتها على الفقراء رجل دعى فضايا ضحي عنه
فرضى القصاب عن نفسه فهي عن الامر ورجل اشترى ثوبا في ايام النحر واداه النحر واحد منها كان لم يبيعها
رجل واحد منها يوم الضحي فغير امر فاجابته الاضحية عن صاحبها كان فاما لان صاحبها لم ياذن له به
هذه الشاة شاة نذرت فاما صاحبها ونوى الاضحية فاصابها اسم وقيل جازت الاضحية لانها انقضت باوحيته
والا فضل للرجل اذا اراد الضحية ان يضيحي بغيره فان لم يقدره فغوض الى غيره فادوى ان سول الله صلى الله عليه
وسلم فوج نفسه كذا جاز عن ابي حنيفة رجل قال ان فعلت كذا فعل ان الضحي لا يكون مينا وقبل النكاح فقرا
يكون مينا رجل ارجع على نفسه عشرة افحيات قالوا لا بلز الاضحية لان الاضحية لا يذبحها الاضحية
لا يجوز لانه لا اشترى الاضحية فقد قضيت الاضحية ورجل فخر وزوج وقال لهم ان ينام ضاي ينام عليه سلام قال شيخ
الاسلام محمد بن الفضل رحمه الله ان اراد الرجل بذبح اسم النبي عليه السلام تحيلة وتخطئة جاز ولا بأس وان اراد ان يشرك
مع الله تعالى لا ياكل الربحية ولو قال الحمد لله وسبح الله الله عند الذبح ان نوى بذلك التسمية جاز وان لم يذكر يكون
شكرا ولا يكون تسمية رجل على شاة ونحى بها ثم فخر بها جاز ولو كانت الشاة منها عوراء وولدت فضي بها ثم
بعتها لا يجوز رجل اكل غيره بشرا او ضحية فوكل الركيل غيره ثم دغم ما اشترى الاخر يكون موقوفا على اجازة

[illegible]

وانما فاشترى الوكيل بائني درهم فقيمة الدنانير مثل الدرهم وان كان على العكس لزم الامر استحسانا في قول الخليفة و
الى ابو يوسف وكن الحسن بن زياد وزفر ومحمد بن محمد المذاهب لزم الامر ان يشتري مثل بائني الدنانير وكن الحسن بن زياد
شترى بدينار فقيمة مثل الدرهم لا يلزمه وان وكله بان يشتري لبقرة سنة وادى للاخيعة فاشترى بدينار او محرا
لزم الامر وان وكله بان يشتري لبقرة اثني فاشترى ذكر الا يلزم الامر وكذا الشاة وان قال بقرة ولم يقل
اثني فاشترى ذكر الزم الامر وان وكله بان يشتري كبش اقرن اعين للاخيعة فاشترى ليس باعين ولا اقرن
لا يلزم الامر وان وكله ان يشتري لاثني من الضأن للاخيعة فاشترى جذعا من الضأن لا يلزم الامر وكذا لو
امر ان يشتري لاضأن للاخيعة ولم يقل اثني فاشترى جذعا من الضأن لا يلزم الامر وان وكله بان يشتري
بقرة سنة للاخيعة فاشترى لاثني لا يلزم الامر والحائض سنة واثني من البقرة عند الفقهاء واحد وهو ما تم
عليه سنتان واطن في الشاة وان وكله بان يشتري من البقرة ولم يسم له الثمن فاشترى لسنة فهو
وجهين الحائض التي يشتري باقل من سنة لا يلزم الامر والحائض سنة واثني ثمن واحد لزم الامر ولو وكله
بان يشتري لاشاة للاخيعة فاشترى من غير اخري في الاخيعة جاز لان الشاة حشم تباول الضأن والغز وهو
وكذا ان يشتري من غير فاشترى شاة من الضأن لا يلزم الامر ولو وكل انسانا بان يشتري لاشاة للاخيعة فاشترى
الوكيل شاة بهتاج انسانا درهم فمقدور لا يلزم الاجر الامر كتاب الصيد والذيل والصيد هو
الحيوان المرحش المستع من الآدمي ما كان لا نكاحا وغير ما كوله اما ما كوله فهو الانعام كلها الا ببل والبقر والغنم والخر
ملال وكذا كاسوي الانعام من غير سباع كالنظبي والارنب حمارا وحش وبقرا وحش والطيور الدنيئة
ليس له خلب كالدجاج والحمائم والاوز والغراب الاسود الذي ياكل الحب يقال له غراب الزرع وعن ابو يوسف
رح انه قال سألت ابا حنيفة رح عن بعض فقال لا بأس به فقلت انه ياكل النجاسات فقال انه يخلط النجاسة
بشيء آخر ثم ياكل فكان الاصل عنده ان يخلط النجاسة بشيء آخر كالدجاج لا بأس به وقال ابو يوسف رح كره
بعضه كالكراهة الدجاجة المخلات ولا ياكل الخفاش لله فو ناب ولا بأس بالخطاط والقمري والسردي والخرقة
والصاغر والفاخنة والجراد وكل ما ليس له خلب يخلط بخلبه ولا بأس به والرنبر قبل ان ينضم فيه الروح
لان بالروح له ايمى مائة والكلب اذا نزل على شاة فولدت ولد اراسه رأس الكلب وما سوى الرثاس

من انحصار يشبه انشاء او الغرض في تقييد بعض الصفات و هو فانما هو الصفات التي لا يمكن ان تكون في غير تلك الصفات
 فقلت ولم يتناول العلم بيري رأسه و يوكل مسوى الرأس و انما هو العلم بانها جميعا في غير ان
 و يوكل يشي منه فاذ كلب ان شي ايرى رأسه و يوكل مسوى الرأس فان في بصوتين جميعا في غير ان
 انه انكرش يوكل مسوى الرأس و ان خرج منه الامعاء لا يوكل في شئ و لا بأس به انما هو العلم بانها
 نحو الجرب و الامراض و لا يوكل في غير مسوى السك و طير الماء و الخنا و قال انما هو العلم بانها
 الجرب و انما هو العلم بانها و اذا كانت في غير السك فوجد في بطنها سكة اخرى لا بأس بها و انما هو العلم بانها
 بعضه في جيب السكة فوكل اذا كانت في جيبه و لا يوكل اذا و رقتا طائر و يوكل في جيب السكة فبعضها في جيب
 باكلها فان وجد الباقي منها فوكل فيها و الاصل ان السك حتى مات بسبب عاوت حل اليه و ان مات
 تحت الفس لا بسبب عاوت لا يحل اكله عندنا لانه عاوت و الجرب و يوكل و وجد باكلها و انما هو العلم بانها
 و ان مات في غير السك لا بأس باكلها لانها مات بسبب عاوت و هو في غير المكان و كذا اذا وقع السك في غير السك
 و خرج منها و هو في غير السك من شئ انما هو العلم بانها لا بأس باكلها و انما هو العلم بانها لا بأس باكلها
 باكلها و وجد سكة في غير السك في الارض و قد ماتت قال محمد بن الحسن انما هو العلم بانها لا بأس باكلها
 باكلها لانها ماتت بافة و انما هو العلم بانها لا بأس باكلها لانها ماتت بافة و انما هو العلم بانها لا بأس باكلها
 لان سكة في غير السك في الارض لا بأس باكلها لانها ماتت بافة و انما هو العلم بانها لا بأس باكلها
 اكل لان لا بأس باكلها لانها ماتت بافة و انما هو العلم بانها لا بأس باكلها لانها ماتت بافة و انما هو العلم بانها لا بأس باكلها
 في غير السك في الكتاب قال عامة المشايخ لا بأس باكلها لانها ماتت بافة و انما هو العلم بانها لا بأس باكلها
 و حسن عن أبي بصير لا بأس باكلها لانها ماتت بافة و انما هو العلم بانها لا بأس باكلها لانها ماتت بافة و انما هو العلم بانها لا بأس باكلها
 انما هو العلم بانها لا بأس باكلها لانها ماتت بافة و انما هو العلم بانها لا بأس باكلها لانها ماتت بافة و انما هو العلم بانها لا بأس باكلها
 سكة في غير السك في الارض و قد ماتت بافة و انما هو العلم بانها لا بأس باكلها لانها ماتت بافة و انما هو العلم بانها لا بأس باكلها
 و انما هو العلم بانها لا بأس باكلها لانها ماتت بافة و انما هو العلم بانها لا بأس باكلها لانها ماتت بافة و انما هو العلم بانها لا بأس باكلها
 يوكل في غير السك في الارض و قد ماتت بافة و انما هو العلم بانها لا بأس باكلها لانها ماتت بافة و انما هو العلم بانها لا بأس باكلها

المشترقة بالانتماء لان هذا العقدان حصل بعد قبض ولو ان اشتراكهما في التي تليمت الاخرى فيها جميعا يكون
 للمشتري لانه انما صار له في ملكه شئ فليكون للمشتري ولو دعت عنه سكة في الاصلها والغصب الا انهما
 ثم ثابتا واثبت في الشبهة اكلت الامارات تحت الفذ غير سبب لانه طاف ولا يملك السمار والبعل ويكره لم يخل
 في قول الجعفي رحمه الله تعالى فالصاحب من وخلق المشايخ في تفسير الكراية في قول الجعفي رحمه الله تعالى
 به التحريم وبسبب كونه من كل ذي ناب من السباع وهو الاسد والذئب والنمر والفهد والثعلب والضب والكلب
 والسنور والامني والوحشي والحياب والفتك والسمور والذئب والقر واليربوع والضب وابن عرس وابن
 داوي والفيل والخنزير وجميع العلوم ما يكون سكنه في الارض كالفارة والوزغ وسام ابرس والبقعة والجرذ والضب
 وكل ما لا دم له كالزنبور والبرغوث والذباب والبعوض والفيل والقراد وكل ذي خلب من الطير كالصقر والبا
 وفهد والثعلب والباشق والشاهين والبنات والحجارة وما ياكل الجيف من الطيور كالغراب والبقع وغير
 انما في اخره ما بعد ذلك من قول الجعفي رحمه الله تعالى ابو يوسف رحمه الله تعالى انما خلفه فان
 ثم لا يملك ولا يملك الجلالة ولا يشرب منها ولا يجازي التي تليمت الاكل الجيف والنجاسات ولا تحتفظ فغيره فيكون
 متساويا ما يخلط فبما في الجفنة والجيف ويتناول غير ما على وجه لا يظهر اثر ذلك في لحمه لا باس ما يملكه وروى ان
 جديا غذي بلين الخنزير لا باس ما يملكه لان لحمه لا يتغير وما غذي به يصير سباعا كما لا يمتنع انما تعالى به انما هو الا باس ما يملك
 الدجاج لانه يخلط ولا يتغير لحمه وروى ان الدجاج يحبس ثمانية ايام ثم يذبح فذلك على سبيل التستره لان
 شرطه وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ياكل الدجاج وانما يحبس ما يتناول الجيف وغيره الجيف على وجه
 لا يظهر اثر ذلك في لحمه على وجه التستره والشاة اول ما يذبح في ذبحه من سائر ما ياكلها ثم لا يمتنع انما
 يكون البرمي وارسال الجوارح المعلقة كالكلب والفهد والباري والباشق والضب والضب واليربوع والقر
 والسمور وما شابه ذلك فان اراد الرمي شيئا ان يكون السهم على وجه الذي في قوله الله تعالى انما هو الا باس ما يملك
 ومن شبهه ان يرمى الى صيد رجل في سباعه الى صيد فاصابه واخذته بحيث لا يستطيع البرح ثم رماه آخر فقتله
 لا يخل اكله لان السهم الاول لا اشد فهدا من ان يكون صيدا فلا يخل لانه كونه الاختيار وان رمي سباعا
 صيد فاصابه السهم ما شئت ثم رماه آخر فقتله ذكر ان لا يملك ولا يملك الشاة في الاول فقتله ثم رماه آخر فقتله

مراد ما يجها به غير ما ذكرنا كانت تسمى الى المنزل على انما سدا اصاب السهم اليه وتوضيحا
 لانه يخرج من الزكوة الاختيارية والكانت تسمى الى المنزل فاصاب سهم المدح على وان اصاب سهم المدح
 فخلعوا فيه السهم انه لا يخلع كلها مروي ذلك عن محمد لانها اذا كانت تسمى الى المنزل بقدر
 الزكوة الاختيارية والطلب اذا علم في سهم المدح الى الصحرا فراه رجل ومن ان اصاب المدح على والاول
 الا ان يترشح فلا يؤخذ الا بعينه. وورثي عبيد انما كان السهم بسبب آخر ثم اصاب سهم فقصد على الكاهل
 بين رماه كان عبيدا والبرقة وقت الرمي وكذلك جلا نريها سما الى عبيد فاصاب سهم احدها واودعه
 ثم اصاب سهم الاخر وقتله على لان الرمي كان الى عبيد والمتردى في البئر. اراه ما دام على الكاهل وهو
 فوجد سواه ولورثي سما الى عبيد فاصاب سهم فخلع او فترقه فقتله على الكاهل اذا دام وخلصت البرقة
 الحظ لان غنقه ويستعمل الدم وقد حصل ولورثي عبيد فاصاب سهم فاحترق رماه سها آخر فاصاب العبيد
 او مات لم يكل لانه سهم الاول خرج من ان يكون عبيدا ولورثي عبيد السيف فابان من عضوا ومات
 اكل عبيده كله الا بان منه فورا في الجارية يعطون بعض الاية من الشاة او يقتلون بعض نعم فقتلها
 قبل ان يكون فيها سهم من السهم عليه يسلم عن ذلك ان لم يكن بان ذلك العفو منه اكل ذلك
 فهو منه الفهم وان كان قتل ذلك العفو منه بجلده فما كان بحيث لا يجوز قتله على غيره والبيان هو
 وان كان بحيث يترحم ذلك لم يكن ذلك بائنا ويؤكل كاهل وان عجله فبعضين يؤكل كل كاهل لانه لا يجوز قتله
 عبيد جابذ ذلك بغير المدح وان قطع الشاة منه ما في البحر فابانه فاذ لو كل الشاة من ما في البحر
 لا يؤكل الثلث الذي لم يجر فوان قطع الثلث ما في البحر فاذ لو كل الشاة من ما في البحر
 يبيع لان الاوداج تكون من ثياب الى الدراع اما ان بان الثلث ما في البحر لم يتم الزكوة لان لم يقطع
 الاوداج بخلاف اذا بان الثلث ما في الرأس لانه قطع الاوداج فبهم فعل الزكوة فقطع الاوداج
 فيؤكل محمد وكذا اذا فبعضين يتم فعل الزكوة فقطع الاوداج فيؤكل كاهل وان بان طائفة من
 فان كان اقل من نصف لم يؤكل ابان منه لان الرأس ليس ببيع فهو كاهل ابان جزا من الرأس
 نصفه او اكثر الكل المنزل لانه يقطع الاوداج فيؤكلون فله ذكوه سهم يخرج من ذكوه سهم فله ذكوه

مجرى لايحل اكله لاجتماع الحرم والحلال في الحرم كما لو شهد بخبري يده سلم فنجس ويسكن في يده سلم لايحل اكله
ولو رمى صيدا فاصابه سهم فخره فوقع على الارض فمات يحل اكله استحسانا لان هذا اما لا يستطاع الاستئصال
عنه وان اصابه سهم فوقع في الماء وعلى جبل ثم وقع منه على الارض فمات لا يוכל لعل ان وقوعه في الماء
مقتله يستوي في ذلك طير الماء وغير طير الماء لان طير الماء انما يعيش في الماء غير مخرج وكذا لو وقع
الصيد على شجرة بعد ما اصابه السهم ثم وقع منها على الارض او وقع على السطح ثم وقع منها على الارض لا يוכל
وان مات على ذلك شجر ولم يقع منه جمل على الارض فهو حلال وكذا لو مات قبل وقوعه في الماء وان رماه فيه
انهار فوقع على جبل فمات او على سطح فمات حل اكله لان الموضع الذي وقع فيه ينزله الارض وهذا اذا كان
ما وقع فيه عالًا ثقيلًا وان كان عالًا ثقيلًا عادة مثل حدة القصبه المنصوبة وجة الآجر او للهيئة القائنة او الرخ
وتحرمه لا يוכל لان ذلك سبب لموته وذكر في الاصل لو وقع على آجرة موصولة على الارض فمات يוכל
بغيره فان وقع على الارض اذ انبرك لانه لا يصيبه من الاجرة الا ما يصيبه من الوقوع على الارض فان ذلك
اما لا يستطاع الاستئصال عنه فيكون محذورًا ذكر في المنتهى لو وقع على شجرة فانفس بطنه ومات فانه لا يוכל
ذلك سبب لموته وعن بعض المشايخ روح اذا رمى صيدا بخرقة ووقع في الماء ومات فالو انما يخرج الحان يربح
جنونه حين وقع في الماء لايحل لاحتمال انه مات بالماء وان كان لا يربح حياته حل اكله لان موته في هذا الوجه لا يضاف
الى الماء بل اكله اذ لم يدرك ذكوته فان ادرك فذبحه حل لقوله تعالى الاما ذكيتكم وروى ان رجلا جارا الى صيد
بن جبريل فقال كانت بعض الحكي ففصر بها انسان فوقع في الماء فمات على كفايته وهي حية فقال صيد ذكوتكم
وكلوه يا ايها اهل على ان النعامة من الاكولات تجل في الى خنزير او اسد او ذئب او ماشية فكله يقصد به
الاصل طيبا وروى فاصابه صيد انا كوني اللحم وقتله حل اكله عندنا وقال في فروع لايحل ولو رمى الى جراد او ابي
سكة وتركة تسميته فاصابه طائر او صيد آخر وقتله حل اكله وعن ابي يوسف ورويان موسى ابن سفيان
انه لايحل لان ما اصابه لايحل بدون التسمية فيجوز ان يرمي الى آدمي او بقرة او شاة او ابل او غنم ابل او
فاصابه صيد انا كولا لاروايته لهذا في الاصل ولا يصح في قولان في قول يجل في قول لايحل واليه
اشار في الاصل ولو رمى الى صيد معين في فاصابه غيره حل عندنا وقال مالك لايحل ولو رمى الى صيد

و من نطق به خبره و انسان و می فاذا هو صید ماکول اکل نه اذا هو صطاد بالری فان صطاد بار سال الکرم
 صید جاز و نه اذا صطاد و شخص شبهه لفظا احد بان یكون الصطاد و صطاد و انشائی و ان یكون جاز باب و ملک
 و انما لست انه لابد من الارسال بصیرة الا و انما عن الاوی فی البیع و الا ان یتمیه الا ان فی الری یتمیه
 عند الری فی الارسال و ملک و البیاضی ما یتمیه و لک یتمیه و تمیه وقت الارسال و لا یتمیه قطعیین
 فی الارسال عند ناسخی و ارسالی لک یا علی صید فاخذ ذلک صید و غیره او فاخذ عدد و امن الصید و
 یحل اکل تکلیف تمیه ما دام فی وجه الارسال و علی قول ابن ابی سلیم عید السمران لیس فی الشیخ و لکن اذ
 یمن یمن یمنیه حتی و ترک ذلک صید و فاخذ غیره و قلد لایحل عنده و ترک تمیه عند الری او عند الارسال
 اکل عاده لایحل اکل و ان ترک تمیه علی اکل و لو ارسالی اکل و ترک تمیه عاده اکل صید اکل
 و ترک تمیه او لم یترک و قل صید لایحل لان وقت تمیه عند الارسال فلا یتمیه تمیه لک الارسال
 و یتمیه طائی سوس الارسال لصاحبه و السادس ان یكون الصید ماکولا متوخشا متعشا و السابع ان یترک
 من صید او لا یفید من طلبه و لا یتمیه لعل آخر حتی یجده و لانه اذا غاب عن صید و با یكون موت الصید
 بسبب آخر فلا یحل لقول ابن عباس ماکول ما یتمیه و مع ما یتمیه الامصار ما یتمیه و الاغار ما یتمیه و ملک
 رسول الله سلی السدیة و سلم انه قال یتمیه ابن حاتم و ان وقت ایتیک فی الا و فلا تاكل فاک لک
 ان الا و فلا تمیه سبک یتمیه طائی ان یكون السهم جاز فاما الخان سر اضا ان خرق بکل و ان یخرق لای بکل
 و العراض السهم فیصل یبق و لای یخرج فلا بکل صید الا ان یكون رأسه حید و انما صاب الصید یجده
 جرح بکل و یترک و یسل فیه و اکل الی صید و یجده و فاخذ صید و جرح و قل و اکل منه و یجده صید و یجده
 فاخذ صید و قل و اکل منه بکل لان اکل یقبل التعلیم علی وجه یسک صید لصاحبه و لای بکل و انما
 یقبل التعلیم علی وجه یسک صید لای بکل بل یقبل التعلیم لای بکل بان یجده فاذا عاده فیکتفی ذلک و یقبل اکل و یجده
 یسک لصاحبه فان فاخذ صید و قل و جرح و اکل منه شیا یجرح فیه صید و یجرح اکل من ان یكون
 صیدا و یجده لای بکل فاذا عاده و یسک من اجابته و یسک صیدا یجرح فیه صید و یجرح به ایضا ما کان عند صید
 من صید و یسک ذلک فی قول النبی صید و فی قول ابی یوسف و یسک صید و یسک صید و یسک صید و یسک صید

منها فخرج انما يخرجتم ملكا لصبي في قول المجتعية اذ كان العهد قريباً فاما اذا تقطعت الى العهد بان في عليه شهر
ورخ ذلك وصاحبه قد ذاك لصبي ولا تحرم ملكا لصبي في قولهم لان في المدة الطويلة تحقق النسيان فلا يعلم
انه لم يكن مسلماً في الزمان الاخر وفي المدة القصيرة لا تحقق النسيان فيظهر انه لم يكن معلماً حين اصطفا ذلك لصبي
فخرجتم ملكا لصبي وقال الشيخ الامام الاجل شمس الدين الحسيني ان الخلاف في نفسيين واحد لان الخرفة
لا تنسى ولا يجل صيد بعد ذلك حتى يعلم انه صادر معلماً بان لصيد فلما ولا ياكل منها فجل الرابع في قول المجتعية
ومحمد رحمه الله واخوتهم في قولهم لم يوتى له لانه قتال هو موقوف الى رأي صاحبه النحان في اكثر زايه انه صا
مسلماً فهو مسلم وقيل يرجع في ذلك الى اهل مسلم من نصيادين فاذا قاتلوا صا مسلماً فهو مسلم وكذلك على هذا
الخلاف تعليمه في الهبة اهل قوله كما تفصيل ذلك بان يجيبه اذا ادعاه ويرسله على صيد فيصيد ولا ياكل منه
ثلاث مرات واخوتهم في قولهم لم يوتى له لانه قتال هو موقوف الى رأي صاحبه وروى الحسن عن المجتعية
رجع مثل قولها الا ان على رواية الحسن محمد بن عبد الله بن علي بن قولها لا ياكل الا ثلاث انا وكل
الرابع رجلا ارسل كلبه المعلم الى صيد فاخذ لصبي وقتله وسبك حتى جاز صاحبه واخذ لصبي من الكلب ثم
رغب الكلب عليه في شيش منه قطعة فزى بها صاحبها الى الكلب فاكلها لا يحرم اكل هذا صيد لانه لا مسكه حتى
وصل الى يد صاحبه فقد تم مسكه فلا يحرم بعد ذلك كما في حديثنا آخر من حذاه صاحبه واكل ولا يخرج من
ان يكون مسلماً وتوالت شيش الكلب من الصيد في اتباعه لصيد واكله ثم اتبع لصيد واخذه او اخذه غيره وقتله
لا ياكل اكل لانه لا اكل القطعة التي شيشها خرج من ان يكون مسلماً والنحان التي تلك القطعة واتبع لصيد
اخذ صاحبه ثم عاد واخذ تلك القطعة لم يضره لان ملكا لصيد على صاحبه حين لم ياكل منه مع حاجته وتوالت
من دم الصيد في الاصطفا ولا يحرم لصبي ويحل عندنا قال ابن ابي ليلى محمد بن عبد الله بن علي بن جاحه او
منقاره او نظره حرم في قولهم وتوالت الكلب يعلم الى صيد وسعى فاصاب لصيد وكسرتة ولم يجره ثم
عليه وقتله لا ياكل لانه لا بد من الجرح في اي موضع كان من الاودار وعن ابي يوسف والشافعي ومحمد بن
الاشعث والجرح وبالنسبة اذا قتل صيد حل اكله وان لم يجره وان شارب الكلب يعلم في اخذ لصيد
غير مسلم وقتله لا ياكل اكله لا اجتماع الحرم والحلال وكذا لو ارسل كلبه الى صيد فاعاد كلب مجوس او كلب غير

اسلم من رخصه على العلم فانه العلم وقوله لا يحل الكد وروى عليه نحو مني فانه والكاتب اسلم على الكد
لان الشاركة نفع من يكتب من الكتب الجوسى وروى اسلم كبد على صيد مني فانه في ارساله ذلك
صير واكثره وحده بعد واحد على الكلى وكذا روى صيد فاصاب السهم ونقذ واصاب آخر ونقذ واصاب آخر على
الكلى فنهنا وقال لا يسع الجبل الاول ولا يحل الثاني لان عنه لا تعين شرطان للرعى والارسال في الكتاب
في الذي يحد وروى غيره واما انكسرت الكتاب اسلم او جازحه اخرى غير الكتاب واحد صيد او قتل لا يحل فلهذا
ما صيد على ما بعد الاصل ان لم يزد وفي الطلب لم يزد من جرحه لا يحل وان انزجر وزاد في الطلب على
دين ذلك يكون مبرر الارسال وروى اسلم كبد على صيد ولم يسهم عنه من جرحه وسمى فانه جرح واحد
قتل لا يحل لان الارسال من تارك التيمية عمد افضل لحرم فلا ينتج الا بقتل ولو ان المرسل ادرك صيد الكتاب
او انما نهي او الرسية حيا ولم يدبحه حتى مات ذكر في الكتاب انه لا يحل وقال شيخ الامام ابو عبد الله الحنفى
اخرى روح من اهل التيمية او جده اما ان وصل اليه بعد موته او بموت قبل وصوله اليه او جعل اليه وموت من
ساعته ولم يجد رمايه كجه فانه مات قبل وصوله اليه حل الكد انه لم يقدر على الذكوة الاحتمالية وان مات
بعد وصوله اليه بافضل ولم يجد رمايه كجه قال في الكتاب لا يحل وقال الحسن بن زياد ونحوه بن مقاتل رسا
حل الكد فانه اما قال في الكتاب قياس ما قاله اسحاق وانه ما رواه انوارى الكتاب لصيد من المرسل ثم
وجده للمرسل وصدقته ويسر فيه انزفيره حل الكد وكذا رواه انوارى الى صيد فوجده بعد ذلك بئنا فقيه سهم
يسر فيه جرح آخر حل الكد اذ لم يترك للطلب لانه لا يستطاع الاتباع عن النوارى عن السمر فخصر ما اذا
كان الاستطاعة في القباض والشارح فيكون عفوا فانما كان ترك للطلب وشتم على اخر حتى اذا كان قريبا
من الليل نظره فوجد صيد ميتا وكتب البازى عنه ووجه جرحه لا يردى انه جرحه الكتاب وغيره لا يحل الكد
عنه ما قاله الشافعى اسلم اسلم كبد العلم على صيد وسمى فخره نحو مني او مرته او جرح فانه جرح ثم قتل صيد
على الكد ولو كان للمرسل من لا يحل ذبحته والزاج من يحل لا يحل لان المعتبر هو الارسال او هو كما لو ذبح
نحو مني ثم اسلم بكتفه فلهذا لا يحل اسلم اسلم كبد على صيد فخره الكتاب او لا فقهه انهم فخره فانيا فقتله
حل الكد لان هذا مما لا يمكن الاحتراز عنه في صيد الكتاب وروى صيد فاصاب به خرقة فخره في الارفات قال

بعضهم مكان ربي حمزة بن ميمون في الاربعة الاجل اكله لا احتمال ان يات بالارواح والكان لا يربى حمزة بن ميمون في
الارواح اكله لا يات بغير الارواح ان في صيد الفوق عند حمزة بن ميمون لا يقدر على ذلك فمات الاجل اكله لان
البحر من فادير على ذلك بقدم اسلامه فلا يجل فمكة الاضطرار وان ارسل كلبا على صيد فقهره فوقع عندنا ثم
اورى صيدا فاصابه فوقع عندنا ثم والنام بحال لو كان يستغنى بقدره على ذلك فمات لا وكل في قول
البحر في لان عنده النام لم يتركه يستغنى عليه سائل مرت في كتاب الصلوة من هذا الكتاب منها ان
المسئلة واورى كلبا على صيد فاقطاع ثم عرض لصيد آخر فقصد حل اكله وان فاته ذلك الصيد فخرج
فعرض له صيد آخر في ربوعه فقصد الاجل اكله لان الارسل بطل بالمرحوم ويرون الارسل الاجل اكله
ارسل كلبا على صيد فخرج وبقى فيه من الحيرة ما بقي في الذبوح بعد الذبح فاخذ المالك لم يترك حل اكله
وكذا اورى صيدا فاصابه وخرج وبقى فيه من الحيرة ما بقي في الذبوح بعد الذبح فاخذ المالك لم يترك حل اكله
اكله واورى آخر في هذه الحالة فاصاب سهم الثاني لا يحرم انه في حكم الذبوح فزن الحنفية ومحمد بن ابي
السلمين وبين الشاة او امرضت او بقروث بطنها وبقى فيها من الحيرة ما بقي في الذبوح بعد الذبح فان
قول الجاهل في هذا في هذا لا يمتنع منه الحيرة فلا يكون المرصية والى بقدر الذب بطنها لحمل الذكوة حتى لو لم يمت
لاجل وعلى قول الحنفية في كون الحيرة الذكوة حتى لو لم يمت حل كلها والى مسئلة الصيد لا يمتنع منه الحيرة حتى لو
اخذ المالك الصيد فيه من الحيرة ما بقي في الذبوح بعد الذبح ولم يترك حل اكله وقيل على قول الحنفية في
مرضت والى بقدر الذب بطنها وبقى فيها من الحيرة ما بقي في الذبوح بعد الذبح فاذا لم يمت حل اكله وهو لو لم يمت
والصح انها لو لم يمت لان في مسئلة الصيد بعد ما موزكوه كما فلا يمتنع منه الحيرة وفي المرصية وهو لو لم يمت
فصل الذكوة فاعترضت هذه الحيرة عند الحنفية كتاب في الذكوة الاصل في اعتبار الذكوة قوله تعالى
الا ما كنتم تحلل الذكوة في المقدور وبكروا بالمال كان ورضيا اكله لا يفوز عليه صلوة وسلام الذكوة ما بين
والبحرين الذكوة اكله فري الا ورجع الاربعة ومن الحنفية والمرى والعراق ان ينها اكله فمات والمرى
ما بين الحنفية بسبل الدم والارطوباء بخمسة وذلك يحصل بما قلنا فان قطع ثلثة منها حل في قول الحنفية في
ثلاث كان وفي قول الجاهل في نصف الاخر لا يجل حتى يقطع اكله فمات والمرى جسد الدود من عند محمد بن مسعود

الاكثر من كل واحد من الاربعة وقد ذكر الكرمي في ان هذا قول المجتهد في عندنا في رد عليه بعسر قطع الحلقوم
 والمري ورون العرقين الآخرين ولم يسهل معرفة ثم كسنة في الابل النحر فهو قطع المروق في سفل العنق عند
 وستهة في الشاة والبقر الذبيح فان في الابل او نحر الشاة والبقر جاذب في قوله عليه بسلوة وسهام ما ظهر العلم
 واخرى الا ورون نكل وان ضرب بشف من قبل بغيره فان قطع المروق لم يسهل وعلق قبل الموت على كرون
 سببا وان مات قبل ان يقطع المروق لا يوكل وكرو سببا الحكة بسبب الذبيح قبل ان سرود ولا يحرم لان نكل
 على بعد عام الذبيح وتوابع شاة او الملاء وبقر النحر كبعد الذبيح وخرج منها دم مسفوح فوكل ولو لم يتحرك
 ولم يخرج منها دم مسفوح فلو كمل لان محل الذكوة هو الحي ولم يوجد علامة الحيوة عند الذبيح وان لم يتحرك
 وخرج منها دم مسفوح ما تحرك ولم يخرج منها دم اكل لان التحرك وخرج الدم المسفوح علامة الحيوة
 وان لم يسلم حيوة عند الذبيح لا يوكل وان علم حيوة عند الذبيح ولم يتحرك ولم يخرج منها الدم اعلا اكل فلو
 شاة مرفقة ولم يتحرك منها الا ناعا قال محمد بن سدر في ان تحت ناعا لا يوكل وان ضمت ناعا اكلت وان تحت
 فيها لا يوكل وان ضمت بعضها اكلت وان دنت رجلها لا يوكل وان قبضت رجلها اكلت وان نام مشرا
 فتركها وان نام مشرا اكلت وهذا كله او لم يسلم حيوة وقت الذبيح وان علم حيوة وقت الذبيح اكلت
 على كل حال شاة او بقرة خرج منها جنين حي ولم يكن من الوقت باعده على وجه حتى مات يوكل لان موته
 يكون نزع الام وانه في قول ابي يوسف ومحمد لان عند ما الجنين يتذكر في الذكوة الا ان شاة او بقرة انشرفت
 على الولادة فلو اكره فيهما لان فيه تفسيع الولد وانه اقول المجتهد في ان عند الجنين لا يتذكر في الذكوة الا ان
 بقرة او شاة قشرت عليها الولادة فاول على يده في موضع الولادة وفيه الولد على الكثرة فلو لم يولد الا
 اختيارية وان جرحه في غير موضع الذبيح على ان يمتنع على ذبحه لان جرح عن الذكوة الاختيارية فكل الذبيحة
 الاضطرارية وهو الجرح في امي موضع كان وان كان يمتنع على ذبحه لا يمتنع في الذكوة الاختيارية وكل
 شئ يمتنع شاة واخرى الولد حيا فلو جرح الولد ثم ذبح الشاة فلو كان الشاة كالبشر من ذلك لا يمتنع في الموت
 يكون بالاول وذلك ليس بذكوة وان كان تقيش من ذلك حلت لان الذكوة هو ان الشاة مرفقة او بقرة الذبيحة
 بطنها رطب فيها من الحيوة ابقى في الذبيح بعد الذبيح على قول ابي يوسف فخرج لا يمتنع في الذكوة

لا تكل وحلفه المشايخ على قول الخبيفة روح ذكر العطاوى والنفقة المبريت من ان ملك البحيرة مستقر في قول الخبيفة
من مودو كما يحل وذكر نفس الامنة المستحسن اذا علم انها كانت حية حين ذبحت فكل اكلها كانت البحيرة فيها بتوهم
بقاؤها او لم يتوهم وقال ابو يوسف مع النخاع بتوهم انها ميتة لو ما واكثر من يوم نخل بالذكرة وروى عن ابي حنيفة
بتوهم بقاها البحيرة فيها اكثر من نصف يوم نخل والا فلا لان ما دون ذلك فمضطرب المذبح وروى عن محمد بن ابي
بقر انه ذبح بطن شاة واخرج ما فيها ثم ذبحت لاجل لانه لا يتوهم ان يعيش ما بقى فيها من البحيرة والغنمى على ما ذكرنا
لا خبيفة روح او لا المرأة مسلمة او الكتابية في الذبح كالرمل وكذا الصبي الذي يعقل التسمية وينسب لانه من اهل التسمية
ينسب تسميته كما لو كان اسلامه والتمكان لا يعقل لاجل لانه لا يتحقق منه التسمية على الخصوص وتوكل ذبيحة الاخر من سبلما
كان او كتابيا لانه اخذ من الناسى وكذا ذبيحة اليهودى والنصرانى حالان والتمكان الكتابى حر بابا الا ان يسبح
انه يسمى عليه يسبح فاذا سمع منه ذلك لاجل لانه اهل بدعيه امره ان يسبح اصحابه انشأ في روح انها لا تكل لاجل
ذبيحة المردة وان اتد الى دين اهل الكتاب وذبيحة الجحشى حرام وان فهو والجحشى او ينصرف لوكيل يسبده وذبيحة
لانه يقر على ان يقتل اليه وتوهم اليهودى والنصرانى لا يكل صيده ولا يوكل وذبيحة والعلام اذا كان احدا بويه نصرانيا
والاخر يوحسبها وهو يقتل الذبح لوكيل يسبده وذبيحة عندنا وقال الشافعى روح لا يوكل لاجل الحرام والمحلل فلما
يحلل كما لو اشترك مسلم والجحشى في الذبح فانه لا يوكل ويكره ذبيحة الصباى الا انه يحل في قول الخبيفة روح وقال
ابو يوسف ومحمد بن ابي حنيفة في قول الخبيفة روح انه لا خلاف بينهم في الحقيقة وانما يختلفون في صفات صفات منهم لغير
بنوة عيسى عليه السلام ويقررون الزور فهم منصف من نصارى وانما اجاب ابو حنيفة بحل ذبيحة الصباى او اكلها
من ذم الصفه وحنف منهم نكره وان نسبوا وكتب ابيداه وبنو شمس نعم كعبه الا وثان لا يوكل صيدهم و
يحلل ذبيحتهم وانما اجاب ابو يوسف ومحمد بن ابي حنيفة بصحة الذبح في حق هؤلاء رجل ابر وان يذبح عدو من الغنم
لا يجر به تسميته واحذر على واحد لا يبعد وان اضخم الرجل شاة يذبح ويحرم القى تلك السكين واحدة غير ما ذبح بها
علت بخلافه الرى اذا اخذ سهاوى ثم القى فذلك السهم واحدة سهاوى آخر فانه لم يشترط وجود تسميته على قبل الا
وانتالي غير الاول وانها الشاة طهرت على الذبح ودون السكين وذلك لاختلاف باختلاف السكين وانما
يختلف باختلاف المذبح ولهذا ترك تلك الشاة واحدة اخرى وذبحها بتلك تسميته لاجل ولو اخرج شاة

وحي ثم كلم انسا او شرب بار او فخر كينا و ماشية كاك من عمل كاكتر ثم فوج بلك تسمية جاز لو حو لم تسمه
البرج و اصل السببر لفصل بين تسمية و النسخ و دو اطلال كحديث او اطلال العمل ثم فوج لايو كل فوج النفس
بين تسمية و البرج و هذه التسمية على الجلس العمل الكثير و لا يتسبدل بالعمل يسير و هو نال مكان التسمية ككلمة
قال سبحان الله و نال الله كبر بريرة تسمية جاز و ان زاد و تسمية و ان تسمية لا يعمل لان شرب طار كرسيم
قال على النسخ و ذلك انما تحقق بالقصد و هو غلط فقال الحمد مبريد التسمية على العتاس نسخ و اصل العمل
يخطئ ان غلط على النسخ فقال الحمد مبريد التسمية في اصله و تسمية عن جميعه و ان لا امر يسميه
الجمعة و ذكر انه من خالي مطلقا و ههنا الشرح لا ذكر كرسيم الله تعالى على النسخ و وقال بسم الله و لم يحضر التسمية
او اريد تسمية على النسخ اكل اما و تسمى تسمية على النسخ فقال الحمد مبريد التسمية و اما ان لم يكن في شدة فلكه كرسيم الله و هو
الصحيح و ان لم يرد تسمية على النسخ و اما اذا راجع شيئا اخر لا يعمل لانه في غير ما امر به و يكره ان يسمى بسم الله تعالى
سواء منقول الهم ففضل من نال ان تسمية فلكه و قال بسم الله و اسم محمد فقال الله القاسم ليعفاري و اصل قولها
بسم الله و صلى الله على محمد و جعل الحمد و قال بسم الله و اسم نعلان قال بسم الله بن يوسف كوق بينه بسم الله
قال محمد بن سنان في التسمية لانه لو سارت بينه لصبر الرجل كما قال في ما سوى ذلك من مسائل التسمية
فدعرت في الانساب و الله اعلم كتاب الوديعه الكتاب من عمل على اصول منها اكرن ابداعا و لا يكون بل
جار فوجب الى رجل و وضع بين يديه و قال في الوديعه فذكر صاحب الترتيب ثم غاب الاخر بعد و ذكر الترتيب
ثم فصل في الترتيب كان ضامنا لان في القبول من الوديعه و ما كلفه و وضع صاحب الترتيب فورد من بعده و لم يقل
شيئا و لم يسلط بها كان ضامنا لانه ايدى و عرفا و قال الجالس في القبول و وضع بين يديه و لم يسلط
الترتيب لانه في صريح بار و فلا يصبر و عابد و ان القبول ارجل جابر الى خان بديرة و قال صاحب الخان ان
اربطها فقال صاحب الخان اربطها في كرسيم و ذهب ثم جاز صاحب الدابة و لم يحج الدابة فقال صاحب الخان
مبايعة اخرج الدابة فبسطها و لم يكن صاحب الدابة صاحب الخان ضامنا لان قول صاحب
الدابة ان اربط الدابة فبسطها عرفا و كلام صاحب الخان هناك قبول الوديعه و كرسيم بل و نيل الحام
و قال صاحب الحام ابن ابي القاسم في ذلك الموضع فهو و الا و هو و اما ان صاحب الحام صاحب الخان

الغلة فوضع صاحب الثوب ثوبه برأى العين منه ولم يقل بالانسان شيئا ودخل الحمام فان لم يكن الحمام ثيابي فليس
صاحب الحمام لان وضع الثياب برأى العين منه استحضار المكان للحمام ثيابي فالحكم ان الثياب حاضر العين صاحب
الحمام شيئا لان هذا استحضار العين الثيابي اذا لم يقل لصاحب الحمام اين اوضع الثياب وان كان الثياب
عابثا فوضع الثياب برأى العين من صاحب الحمام كان استحضار صاحب الحمام في بعض صاحب الحمام
بالتفصيل رجل ودخل الحمام فوضع ثيابه بخضر من صاحب الحمام فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه ووجد صاحب
الحمام فاما قالوا ان كان فاما قاعدا لا يكون فاما ملان لا يستقيم حكما فلم يكن تارك الحفظ وان كان فاما مضطحا
واضا جبهة على الارض كان فاما ملان تارك الحفظ رجل ودخل الحمام ووضع ثيابه عند صاحب الحمام فخرج رجل
من الحمام وليس ثيابه ولم يدركها ثيابه او ثياب غيره ثم خرج صاحب الثوب قال ليست ثيابي
وقال الحامي خرج رجل من الحمام وليس الثياب فظنت انها ثيابه كان فاما ملان ترك الحفظ قوم مكره
مكان فقام واحد منهم وترك كتابه ثم قام الباقر من ماله تلك الكتاب فمضوا جميعا لان الاول لما ترك الكتاب
عندهم فقد استحضروهم فاذا قاموا وتركوا الكتاب فقد تركوا الحفظ للمسلم فمضوا جميعا وان قام القوم واحد بعد
كان الضمان على اخرهم لان الآخر تعين للحفظ فتعين للضمان سوقي قام من الحانوت للعسكرة وفي الحانوت
وداع فضاغت الودقة لم يضمن صاحب الحانوت لان حافظ بحيرة فلم يكن مضيا ولا يكون هذا منه اذ
للودقة بل هو حافظ بنفسه في حانوته ثم زجر رجل رفع الي رجل عشرة دراهم قال خمسة منها اتيه لك خمسة
عندك فاستهلك الغايض منها خمسة وملك خمسة الباقية فضمن القايض سبعة ونصف لان خمسة الموزنة
بضمزة على القايض لانها سبعة فاسد والخمسة التي استهلكها فمضوا من الهبة ونصفها من الامانة فيضمن
الخمسة الاخرى التي ضاعت فمضوا من الهبة فيضمن نصفها فلها المضمين سبعة ونصف ففضل فيما يضمن
الموورع اذا قال الموورع وضعت الودقة في مكان حصين حيث قال فيضم كان فاما ملان جمل الامانة
فيضمن كادوات جهلا وهو مكره بل عند غم تقوم خطا ولا يعرفها فانه يكون ضاينا وقال فليكن الودقة رجم
ان قال وضعت الودقة في وادي حيث المكان لا يكون فاما ملان ولو قال لا وادي وضعت في وادي او في
موضع آخر كان فاما ملان مكره وادي عن ابي يوسف ولو قال وضعت الودقة في مكان بين يدي ثم

[illegible]

المودعية في الزمرة فقال صاحب المودعة بان جملة المودعة تضاربت المودعة في الزمرة وقامت المودعة
 كانت المودعة قائمة بعد ما مات قال ابن شجاع مع على قياس قول اصحابنا يحجب ان يكون القول قول
 الطالب يحجب الضمان في الالمسبة على قياس قول ابى يوسف فيحجب ان يكون القول قول المودعة
 مع المدين لان الوارث قائم مقام المورث اذا اشترى كيس المودعة في صندوق المودع وحصلت المودعة بدله
 بميراث المدين المودع ويكون الخط المستبر ما ينسبها بقدر ما كان فان ملكت ميسرها بعد ذلك ملك من اياها جسيما
 ونسبها ابا في ينسبها على ما كان وان فعل ذلك احد من مودعي بحال المودع لا يضمن المودع حر الكنانة
 او بعد ان يستره وكبير المدين الذي حلفا يستره في الصغير والكبير المودعة اذا كانت ورثتهم او ما يستره
 ما يحال او يوزن فانفق المودع طائفة اى بقضائهم فانفق ولا يضمن الباقي فان جاز المودع
 قبل بانفق فخطا بالباقي كان ضمانا للكل لان باجابه بالانصارا خطا ما له بالمودعة ولو اخذ المودع
 بعض المودعة سيقضي في ما جده ثم يداله ان لا ينفق فزوجه الى مودعه ثم ساعدت المودعة لا يضمن المودع
 اذا قال لمست بالمودعة اليك مع رسولي ومضى بعض من في عياله فمهر فمهره ودها عليك فمهره فمهره
 قوله مع المدين وان قال لمست بها اليك مع ابني كان ضمانا الا ان بقى صاحب المودعة انها وصلت اليه
 ولو قال المودع لمست بها اليك مع ابني او ستره وعيها اليه ثم ردها على فضاغت عدهم لا يصدق
 ويصير ضمانا الا ان يقيم لهينة على ذلك فمهره من الضمان او اطلب صاحب المودعة ودفعته في قوله
 لم يودعني يكون ضمانا فان محمد الا في وجه المودع بان قال له انسان ما حال ودفعته فلا تخدك فمهره
 محمد في وجه المودع من غير الخطا بالارواح قال ما حال ودفعته فمهره فمهره فمهره فمهره فمهره
 في خلافه من ابى يوسف فزوجه على قول ابن ابي ليون يكون ضمانا على قول ابى يوسف لا يكون ضمانا
 وذكر الناطقي اذا جده المودع المودعة بغيره صاحبها يكون ذلك ضمانا للمودعة حتى لو نقلها المودع من
 الموضع الذي كان فيه ما لا يجوز للمدين وان لم ينقلها عن ذلك المكان بعد الجحود فملك لا يضمن صاحب
 المودعة اذا اطلب المودع بالوجه فاقام صاحب المودعة لهينة او ستره وعده كذا ثم اقام المودع لهينة
 انها ضاغت عده لا يقبل سبينة ويكون ضمانا وكذا لو اقام المودع لهينة انها كانت ضاغت قبل

الحج وكونه كفى المشقة في اذاج حجر الموضع الرومية ثم ادعى رد الرومية بعد ذلك واثام هيته قبلت مستنبطه
واثام هيته انزل اقبل الحج ووقال انما خلقت النسب ان خلقت في روت من نعمها الى رانا صاوي
قول هذا قبلت هيته في قياس قول الحقيقة والى يوسف وروايت الموضع برود الرومية فقال لم تدرو
شيئا ثم قال بل اودعني ولكنها ملكت وكرني الكتاب ان يكون ضامنا وان قال الموضع اوله الطيب
قال بعد ايام لم عطاها ولكنها ضاعت لا يقبل قوله ويكون ضامنا وقال عيسى بن امان روح لا يقبل صحيح
لو كرفي الكتاب لو قال قبل موت الموضع روتها على الوضو كان القول قوله مع العيين ولا يقبل ولو قال
اليعين فيرويه مشروعي الفاضلات وقال الطالب كذبت بل غصبها مني كان القول قول المشروع
فيما كان عليه ووقال المشروع اخذتها منك ودية وقال صاحب المال بل غصبته مني كان ضامنا ولو قال
رب المال افرغتها فضا وقال المشروع بل وضعتها عندي ودية او قال اخذتها منك ودية وقد ضاعت
قبل قوله ولا ضمان عليه بل ادعى رجم وادعى المشروع لقب وراهم دين فاعطاه لقب وراهم ثم
اعطاه لراهم فقال الطالب اخذت الرومية والدين عليك قال المشروع عطيت القرض وقضيت
الرومية كان القول قول المشروع ولا يشتر عليه لان هو الدافع بجعل اقام هيته على الموضع ان صاحب الرومية
وكنى يقبض الرومية منه ووقت لذلك فقام ان الموضع اقام هيته ان صاحب الرومية اخذ من اوكا
قبلت هيته وكذا لو اقام هيته ان شهود الركيل عيبت قبلت منه وجعل استقرض من رجل عشرين دراهم
فانه المقرض منه درهم وقال منه عشرين فرضا وابقى عندك ودية فقل ثم اعاد العشرين التي اخذها
في الاية ثم دفع اليه رب المال اربعين درهما فقال اعطاكها تلك الدراهم كلها فانه لا يقبل الا اربعين ولا يقبل
يقبض الا اربعة فلان العشرين قرض والقرض مقرون على المستقرض فاذا خلط العشرين الذي هو ملك الرومية
مصارفهم لكان دية ولا ضمان عليه في الاربعين لانه خلط الاربعين باذن كلها وكذا استقرض من رجل عشرين
درهما فاعطاه عشرة خلط فانه العشرين ليرد على صاحبها فملك في الطريق كان على المستقرض خمسة دراهم
المشروع فذوق لك القدر قرض الباقى ودية وكذا لو ملك الباقي يقبض خمسة دراهم ولو دفع الى رجل عشرين دراهم
وقال فله من هذا عشرة كذا سبعة ابا قيس سلم الى تلان فملك الدراهم في الطريق يقبض القاشه لانها كانت

رتبة فاسدة ولو كان مكان الهيئة ومدينة من حيث النفس لان ومدينة المشاع جائرة ولا يضمن له في الرتبة
 والهيئة جميعا لانها امانة في يده اذ اوقف الموضع الوديعه الى من ليس له عباد او وضعها فيما لا يجر فيه مالا او كانت
 الوديعه دابة فتركها او عمل عليها او كانت الوديعه جدي فاستخدمه او قربا غلبه وشبها بقصر من فافترسه ثم
 اعادها الى يده ورد بها الى الجالة الاولى برئى عن الضمان عندنا وان اخرجها عن يده عند الضرورة بان
 اخرجت في دارة فحلت عليها الحق او كانت الوديعه مودعة في سفينة فطغى غرق او خرج الصومع من تحتها
 او ما شئت فقل ففقدت فمها الى غيره لا يكون ضمانا للموضع ان يسافر بها الى الوديعه عندنا اذ لم يكن لها محل وموت
 وقال الشافعي لم يمس له ذلك فان نهاية ان يسافر بالوديعه فافترسها فذلك كان ضمانا عند الكل وان اخرجها
 على ان اللاب الرعى ان يسافر بها الى يثيم ولا يصير ان ضمانا او كبل ليس له اذ اسافر بها وكل يسميه ان فيه
 الركة في مكان بان قال لبي بالكوته فاخرجها من الكوته ليصير ضمانا وان اطلق الوديعه فاسافر به انسان شبها
 دحل وموتته يكون ضمانا وان لم يكن لها محل وموتته لا يصير ضمانا عندنا اذ لم يكن له يد من السفر والكلان يد
 من السفر لا يكون ضمانا عند الخليفة روح طلال اخرج روح ام قصر وقال محمد بن بكر ضمانا طلال اخرج روح ام قصر
 وقال ابو يوسف روح ان طلال اخرج روح يكون ضمانا وان قصر لا يكون ضمانا اذ كان الطريق امنًا فالتحان فخرجها
 وله يد من السفر يكون ضمانا عند الكل وكذا الالباب المودع وان لم يكن له يد من السفر ان سافر بها الى الفين من ضمان
 بنفسه يكون ضمانا للموضع ان يدفع الوديعه الى من كان في عياله اذ لم يكن الدفوع اليه متها بان كان الدفوع
 اليه زوجة او ولد او والد اذ لم يكن متها فحلت منه على الوديعه به ان يدفع الى غيره ان خاص وهو الذي
 يستأجره مشاهرة او ما شئت فقل مودعة وتفسير من في عياله في هذا الحكم ان يكون ساكنًا كان في نفقة او
 لم يكن فان الابن التحان ساكنًا والديه ولم يكن في نفقتها فخرجها من المنزل وتركها المنزل على الابن فضاقت
 الوديعه التي كانت في المنزل لا يضمنان ومن خرجها عليه نفقة لا يكون في عياله اذ لم يكن ساكنًا وكذا زوجة
 المرأة الوديعه الى زوجها التحان عليها وكذا المودع اذ اخرج الوديعه الى من لم يول الموضع لا يضمن ولو خرج المودع
 الوديعه الى عيال المودع فذكر القدر وكذا الحقيقة والبيت وشمس الائمة السريسة ان يكون ضمانا وذكر
 الامام ابو بكر محمد بن يعقوب روح في شئ من الجحاح الكبير لا يضمن ان المودع في عيال لا كاس يكون

لا لاك من وجه وانشان لم يكن واجبا فلا يجب في تلك الجوانب ان تصيب اذ لم يصوب من في مجال
 الاك فان لا يبرهان في التمهان كان واجبا والوجه على من كان في مجال الاك من وجه فلا يبرهان
 واذا وقع الموضع في الوجه الى اجنبى ملكك عند انشائي ضمن الاول دون الثاني في قول الحقيقة
 وقال صاحب الموضع لا لاك ان تضمن ابياتنا فان تضمن الثاني على الاول وان ضمن الاول
 لا يبرهن على الثاني وهو مودع انما يصيب سائر سبلها انما هي انسان ليس لها ان يملك غيره
 يقتضي ولا يبرهن منها المبرهن لا يملك الرهن غير اذن الراهن فان فعل فملك عند انشائي كان للرهن
 ان تضمن ابياتنا رتبة الرهن فان ضمن الاول لا يبرهن على احد وان تضمن الثاني يبرهن على الاول ومنها
 الموضع لا يملك الا بدفع عند الاصل ومنها الركن ليس يملك ان يملك غيره ان لم يقبل في الركن على
 غيره رايك فان وكل غيره فباع انشائي ان باع بغير الاول واجبا لا بدع ولا خلاف وان قال
 الركن على غيره رايك وكل غيره باع وليس للركن الثاني ان يملك غيره وان قال في الركن الاول
 على غيره رايك ومنها اذا استجار وابنه يملكها بنفسه لا يبرهن غيره ولا للركن ولا للملكي وكذا استجار
 بغيره لا يبرهن غيره ومنها اذا استجار وابنه لا يملك غيره ويستقيم الترتيب ليس لغيره ومنها اجلي احد
 اربعين رتبة رايك وان لم يقبل في البيع الرهن على غيره رايك يبرهن الى غيره فزاد فان كان البذر
 قبل الاخذ كان له ان يبرهن الى غيره فزاد على كل حال ومنها انصارب لا يبرهن الى غيره فزاد على كل حال
 اعمل فيه رايك كان له ان يبرهن ولا ان يملكه فنان لا يملك المخلوصة ولا ان يبيع ويستقيم
 لا يملك الا بصاع فان البضع وملكه غلب المال ان تضمن ابياتنا وان سلم ومعدل الموضع كان الكل
 رايك المال ويستقيم لا يملك الا بصاع والابن الوصي والفاخر يملكون الابن بعد مودع رجلا وصاب
 لم يكن له ان يبرهن والودعة سر كان البعدا دونها ونحو رايك ومن لم يكن دخل او مودع احد شيئا
 المصا ودية نعمات الموضع في غيره بان كان الضمان عليها فان قال السر كساحي فاصحت في سر
 في حيرة لم يكن مصداق رايك ومنع عد جل وودعه ووصفها الموضع في حافرة وذهب الجحيم وركب باب
 الحارث معنوا واجلس صبيبا صغيرا حافرة وذهب الوديعة من الحافرة قال الشيخ الامام ابو بكر

ابو بكر محمد بن الفضل رح الحنك الصبي محن لبيضا الاشجار و كحفظ الميعن المودع والحنك لمن لا يضيظ من
 وقال القاضي الامام علي السعدي رح لم يعين على كل حال لانه ترك الوديعه في حقه فلم يصب رجل من رفع الى اخر ما
 وقال سقي به ارضي ولا تسق ارض غيري فسق الرجل ارض الامرغم سقي ارض غيره فلا زرع من السقي سقي
 المرحال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يعين الرجل لان الساقى اجير ويصن ويصنع كان فاعلم غير متاجر
 مستعار بل هو ووديعه غيره فلا سقي به ارض غيره صار خافا فاذن ترك الاستعمال على ووديعه كما كانت
 ومن حكم الوديعه والزم انه يخرج عن الضمان اذا اعاد الى الوفاق فخلات الاجارة والاعارة فان فيها
 عن الضمان بترك الاستعمال بوضع غائب عن بيته فقال له رجل اجنبي ان لي في بيتك شيئا فادفعه الي
 لمصالح حتى اذ فرغ سلم اليه المصلح فلما عاد الرجل الى بيته لم يجد الوديعه في مومنتها قال شيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يعين المودع لان يدفع المصلح اليه لم يصير جاعلا بيته في يد الاجنبي رجل جهر بيته
 بما يجهر مثله انهم قال كنت اعزتها لانه قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يصدق في الاعارة الا
 مشهور عند التحسينها اعارة وقال القاضي الامام علي السعدي رح لا يصدق في ذلك لانه هو الذراع فما
 يعزها عليك كمن يقول قوله قال فرغ وعندي الحنك الابن كرام اناس واشترافهم لا يصدق قوله في الاعارة
 والحنك من ارساط اناس كان يقول قوله رجل جاز الى رجل رسا من رجل اخر ان ادفع الي هذا خسرانكم
 فقال لا دفعها اليك حتى اتاه فبما رمي بها جنة ثم قال لا رسول فيه لك يعقنه فامرني به فيها ايك ثم الى
 يدفع حال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لان لا يدفع الا ان يكون المال في يده عليه لا مرفا به المرفع
 الدين ولا يصدق في النهي بعد الاخر بالامر به ارجع الى محبة قصدني في الدين وفساده في الوديعه قبل
 عيسى عليه في حافرة وفي الحافرة وادعى فتركت ثم وجد المولى بعدني في يد حبة وقد امكنه القبض فعمل ابو
 بعد فالحنك لصاحب الوديعه بيته على ان اعطاهم سرق الوديعه واكلها فاصحاب الوديعه بالخيار ان
 اجاز له يسع واخذ المثل وان شاء انقص يسع ثم يبيع في بيته لانه ظهر ان المولى باع عبدا له وادان لم يكن
 ربيته فان حاجته برلاه على العلم فان حلفت لا يثبت الدين وان كل فهو على وجهين ان اخر اشترى
 بذاك كان نذرا ما لو ثبت الدين لم يثبت سدا وان اشترى ليس لصاحب الوديعه ان يحقق يسع لكن

يا هذا فمن من المولى لان الدين يهتدى في حق المولى وكون المهر في رجل اوج عند انسان فتمت في يوم فانق
الموع منها ثمانية درهم ودر على صاحب الروية ثمانى درهم ثم خلفه لم يجلس ابو روية شيئا قالوا الاكر
عاشا في عيشته فان ما انفق مساره وينا عليه بالانفاق فلا يكون عابسا للروية بل يستأجر من رجل ثم استأجر
ميسا فسرق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن يعقوب بن النعمان العيني ممن لا يضبطله ففقد نفسه وعضد عليه وترك المهر
فخرج حافظا كان له سبعة اشان قال الشيخ الامام كذا ذكر ابن ساعدة عن محمد بن ابي النوار ورجل استأجر من رجل
روية فخرت له صولة قد تمها الى غير وجهها فضاقت قال النعمان فمهر في اصل الدار رية تركت في النعمان
واما غير وجهه فمن وان لم يضر حتى العاصم ترك نفسه لا يبين لانه لو اعار غيره لا يبين وكل من له ان يغير كان
الموع ومن لم يكن له ان يغير لم يكن له ان يورس وذكر الحسن الاندلسي ان ابن سعيده اهلك الاديان
مطلقا ورجل كان ثمانا رجل عاب فحارت امراته الى القاضي وضررت والدته ووجهها ودمت عليه ان
تفارق رية في يدايه وطلبت النفقة من ذلك المال قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن النعمان في حق والد النعمان
او بالبيع النفقة الزوجات من طعام وكسوة والاصح بيان ذلك في رية كان المرأة التي تطلبه وللقاضي ان امر
ببيع ذلك البها ليس للاب ان يبيع ذلك البها فامر القاضي فان وقع فغير امره كان ضامنا وان لم يركب له
الملك في رية كان القول قوله ولا يبين لها عليه لاسا تبيد ان تثبت لا لو اها حرة واثباته ليكيده عن زوجها
يستخلف من كان خصما وان لم يكن الروية مما يبيع النفقة الزوجات فلا تصرف ميسها ولو كان لغائب في
رجل والزوج لم يمالا والكلية قاله بن مبركة الروية ثمانية او نحو ارجلا لا وقالوا لا تنفع الى رجل منها حتى يخرج منها
مدح فيسببه هم البه كان ثمانا في قول الحنفية من لانه لا يبين نصيب الا بالقسمة الموع فلا يملك القسمة رجلا كان
او دثارا بلا ثواب ولا لا يخرج الا بما يبيع نفقته الى احد هما كان ضامنا ثمان اربو الموع ان يخرج نفسه عن النعمان
قالوا لجله لاني اذكر ان يقول القاضي الذي يباع له مبيع ما وقع الى الاول اخر خصمك حتى اودعه اليك ولا يملك
ماله في الاول متزوج مات فقال ورثته قدر والروية في حوزة وحب النعمان في تركته ولا يبيع ماله في حوزة
لا مات لجله فان قامت الورثة لهينة على امرها لم يات قال في حوزة روية روية قبلت بسم لان
لهينة كاتبات ياما ورجل الموع روية روية قدر وورث بعض الروية ومات كان القول قول صاحب

الرومية في مقدار ما اخذ من ماله لان الرومية صلت وبنان حيث الغامر فليكن القول قول صاحب الرومية
 في مقدار ما اخذ منه بصل تناول مال فسان فغير امره في جوده ثم رد الال الى ورشته بعد موته قال شيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى عن البر بن يعقوب بن حبيب في مظنة اياه فلا يرعى ولا يخرج عنها الا بالضرورة
 والاستنفار للبيت والدعا له رجل عنده وروية لسان ولد امرأتان لكل حصه منها ابن من غير غش
 عليها تركسان منه فقامت عياله قوم ودفعوا الى رجل وراهم بعد في الخراج عنهم فاحذروا وشهدوا في منديلهم وروية
 في كفة فدخل المسجد فميت منه الدراهم ولا يدري كيف فميت واصحاب الال لا يسد قوته قالوا لا يكون متنا
 وهو كما لو قال روية الرومية ولا ادري كيف فميت وروية القول قول من العيين لاشان عليه مودع قال
 وضمت الرومية بين يدي ثم كتبت نفسيها فضاغت كان ضامنا ولو قال وضمت بين يدي في دار
 قالوا ان كان مالا لا يحفظ في عرصة الدار وعرصة الدار لا تقدر زالة كالجواهر والله سبحانه وتعالى
 وضمت في واري او في كبري وضمت فوضعتهم الا فيمن اذا كان للكرم والدرباب لان ذلك لا يقضيها واما
 اذا وضع الرومية في مكان حصين فميت من نعمها اختلف فيه المشايخ راجح والراجح انه لو قال وضمت في دار
 الا فيمن وان قال لا ادري وضمت في دار او في مكان آخر كان ضامنا امرأة او عت حبيبة من بنات
 سنة فاشتملت المرأة بشي فميت فوضعت في المار لاشان عليها ولو كانت البينة غشها عند غاصب
 وسئل الجاهل كان ضامنا والدرهم **فصل فيما يعيد لصبيها** الرومية اذا كانت شبانا
 الصوف والمودع غائب ضيف عليها الفسا وان رف الى الى القاضى عليه جازي بنسب ان يرفع فان
 لم يرفع حتى فسد لاشان عليه ولو كانت الرومية حنطة فاسدها الفأرة وقد اطلع على ثقب سرور فان
 اجتر صاحب الحنطة ان يهنا ثقب الفأرة الا فيمن وان لم يجز بعد اطلع على ذلك لم يبد كان ضامنا
 ولو كانت الرومية دابة فاصحابها شي فامر المودع رجلا ليعاها فاجابها فطلبت من ذلك فاصحاب الدابة
 بالجار فيمن ابعاشها فان ضمن المودع لا يرجح المودع على الذي عاها بامره وان ضمن الذي عاها
 ان كان المودع علم وقت الامر بالمعالي ان الدابة ليس الذي في يده وعلم ان صاحبها لا يامر المودع لا يرجح وان
 لم يعلم انها غيره او ظن انها له كان له ان يرجح على المودع لانها كانت في يد المودع والبدل المالك

حيث الظاهر رجل اودع عند غامى ثيابا ووضعا الغامى في عانوته وكان السلطان باخذ الناس بالسياسة
 كل شهر عليها فليقتله عليهم فاحذ السلطان في ثياب اودعته من جهة الوضعة رهنها عند غيره فسرقت ثياب السلطان
 الغامى لا يقدر على من السلطان من وقها الايمن لانه ايمن واليمين الممنون لانه مروج القاصب في البحر صاحب القاصب
 ان غار من السلطان وان شاء من الممنون وكذا الرجل الذي يلقى له القاصب يلكا واذا اخذ منها
 وهو مولى كان فينا من كذا او حسد بالجبانية وراهم وهو مولى كان ضامنا وكذا القاصب اذا كان غاميا كان
 ضامنا ويصير مردودا وشهادته رجل في يد يد مال انسان فقال له السلطان المجاز ان لم تنفع الى هذا المال
 شبر او فزيتك فخر بالاجرة ان يرفع المال اليه فان دفع كان ضامنا وان قال له ان لم تنفع الى المال
 يدك او فزيتك فخر بالاجرة ان يرفع المال اليه فان دفع كان ضامنا لان دفع المال الغير الى الخايرة يجوز الا ان نجفت
 ألف غصن والغصن المتوالي نجاة من التلف بسيما في اجناس هذا في كتاب الاكرام المروءة اذا قال
 دفعت الودعة الى ابني واكرام الابن ثم مات الابن فورث الابن قال ابنه كان ضمان الودعة في تركه الابن افا
 غاب المروءة فطلب امرأة القاصب ففقت من الودعة فخر الودعة ثم اقربها وقال قد ضاعت كان ضامنا و
 كذا لك ثم الاتيام اذ اخرج اوبار الاتيام او المجران وقاله المروءة انفق ما عندك على مولاك الاطفال من المهر
 وقال بهم في يدى شي ثم اقربهم وقال قد ضاعت بعد طلب كان ضامنا وودعه المروءة الودعة ثم
 اقام لهينة على ما قبل المجر وان قال ليس لك شي من الودعة قبلت بهينة وبغير عن الضمان
 ووقال لهينة المجر وادفع لهينة ثم اقام لهينة انه وقها الى صاحبها قبل المجر وجرى له وقال كنت
 في لهينة فخرت فماتت الودعة انسانا لا يصيد في الالبسة وكذا لو قال رفع البحر في بيتي فماتت
 الودعة انسانا لا يصيد في الالبسة رجل مروج الى رجل لهب ودمهم وقال له وقها الى فلان بالرى ثم مات
 المروءة فمات المروءة قال ارجل آخر بعد قها الى فلان بالرى فاحذ في العراية فلا ضمان على المروءة
 وهو لهيب ولو كان الدافع جاعل المروءة لانه وكيل الا ان يكون الاخر في عياله فلا ضمان عليه او اسرقت
 الودعة من دار المروءة وباب الدار مفتوح والمروءة غاب عن الدار قال محمد بن سنان كان ضامنا
 لو ان صاحب الدار دخل كرمه اربسان وهو متلذذ بالدار قال ان لم يكن في الدار هسد ولا في رخت

يسمع الحسن الخفاف ان يكون فاضلا لان هذا الصنيع وقال ابو نصر محمد بن عبد الله المكنى ابا الحسن الملقب بـ
الشيخ لم ينجي اذا كان في الدار عاقله رجل فرغ الوديعه فلم يبقه الموضع قال ابو القاسم سمع ان اكلته وفتح
يسمى فمن وان لم يقدر على وقته بالمكان نجاة من وعارته او فرقه لا يقين الموضع او اربط لهلسه على باب
بنة انه في خان بجبل ولم يقطعه فخرج فسرقت الوديعه قالوا ان عندنا اغصلا واحدا لا كان فاضلا ولا غلاما
يتامن واره من رجل فخرج الوديعه الى الذي سها بـ البيت قال فقته ابو بكر البجلي رح الختان لكل واحد
ومطابق على حدة فمن كما مرفوع الى اجني يسكن خارج الدار وان لم يكن كذلك كل واحد منها على عبي
صاحبه ليسر سبب ان لا يكون فاضلا لانه يكون بمنزلة من في عيال امرأة عند الوديعه لانسان مخضرها فوافقه
الوديعه الى جاريها فملك الوديعه عند الجار قال شيخ الامام ابو بكر البجلي رح ان لم يكن مخضرها عند الوديعه
احد من يكون في عيالها لا يقين كما مرفوع الحزين في دار الموضع كان له ان يرفع الوديعه الى الاجني المكنى
الوديعه الى صاحبها على انه الكبير الذي ليسر عباله فملكته يكون فاضلا وان لم يكن الابن كبير الله انه لا يكون
عيال الاب فملكته الوديعه لا يقين الاب لان الابن الصغير وان لم يكن في عيال الاب الصغير لان يكون ابي
والده فلا يقين بالرفع اليه كما لم يثبت الوديعه الى صاحبها على عبده الذي آجر من غيره فانه لا يقين بالكان
ابن في عيال سها بـ يسكن منه فصل فيها ك الوديعه بعد اطلب من صاحبها
صاحب الوديعه او اطلب الوديعه وقد حاجت الفتنة فقال الموضع لا اصل اليها اساعة فاخير على تلك
انصا بة فقال الموضع اغير على الوديعه ايه قال شيخ الامام ابو بكر البجلي رح ان كانت الوديعه تبعد من الموضع
لا يقدر على وقته لذلك لا يقين الوقت فلا ضمان عليه ويكون القول قول رجل له على رجل دين فاحل
رب الدين رجلا الى مديونه ليقض فيه فقال الدين دفعت الى الرسول ومدة الرسول وقال دفعت
الال الى المرسل وصاحب الدين ينكر وصول الال اليه قال ابو القاسم سمع القول قول الرسول في
رجل اومع عند انسان ودية وقال له في سهم من اخرك بملاته كذا وكذا فامض اليه الوديعه فجار رجل
ملك العلامة فلم يعيده الموضع حتى املكته الوديعه قال ابو القاسم رح لا ضمان على الموضع رجل اومع ودية
قال للموضع لا تقض وديتي في حانك فانه حرمه فرفض في الحانك فسرقت الوديعه في الليل قال فقته

ورجسهم ان لم يكن منزله من الخافوت وليس له مكان آخر احرز من الحارات فلا ضمان عليه ولا مكان
 غير ذلك يكون فاما ما قيل من ان اصل بضائمه قال المستفيض منها في هذا الصدد ان اشار الى الصلح
 في الحقيقة فصاحت كان ضمانه ان قال فيها في الجواني من غير اشارة فوضها في الحقيقة لا فيمن امرأة
 او دعت كتاب بمتها عدل بحجة زوجها وامره ان يسلم الكتاب لزوجها بعد وفاتها فبرأت وادارت
 سهر واد كتاب لربته قال القاضي ابو بكر بن علي بن ابي نوح ان كان في الكتاب اقرارها للزوج بالمال او بغيره
 الزوج فليكون ان لا يدفع الكتاب اليها وان كانت المرأة تسره ولك نفسا بالكتاب الفرض على المرأة ان
 رد الكتاب من ذهاب من الزوج وفيه اعانة لها على الظلم قال القاضي ان لو دعت زوجها وكانت حرة فادعت
 المرأة ان تاحد من الموضع ليصرف به رجلا فلما تاه لا بد من اليها لا فلما وثق ان رجلا وضع كتابا في يده من سطر
 امره ان يسلم اليها ان في غير ان من اليه وراى قبل ثلثة اشهر فلم يدفع المدين اليه وراى انه قد ستر
 فجار الطالب يريد ان يسره ويملك قالوا ان علم المتوسط ان الفرج اوفى من الطالب قبل مضي المدة او
 بعد فانه يدفع اليها ان لا يطلب وان الطالب تلت او دعت رجلا مالا وقادرا لا تخرج المال الى احد من
 حتى يخرج ماله الى احد من فدفعت نصيبه احد من قال القاضي في القياس يكون ضمانا قال
 ابو حنيفة زوج والى الاستحسان لا فيمن هو قول ابي يوسف امرأة قالت لاكار مالا فطرح اوراقه
 في منزله فوضع الاكار في منزله فنجى الاكار بجاية وهرب فوقع له سلطان ما كان في منزله فالتحقه الزور
 ابلي بن ابي نوح ان كان نسره ورجاس من موضع يسير فلا ضمان على الاكار لا حفظ الكدس تحسنة يكون على الاكار
 حاد وهو في موضع الكدس فرياس يسير وخفت مؤنته لا فيمن رجل خاصم وادعى عليه ودرهم فاكمل
 عليه ثم ان الدعي عليه اخرج انصار ومها في يد انسان حتى ياتي الدعي به يسيرة فلم يات به يسيرة فاستمر
 الدعي عليه الدائم وبالي الايمن ان يرد عليه ثم اغبر على ذلك الساجدة واغبر على الالفة قال القاضي ابو بكر بن
 ربح ان صح الدعي والدعي عليه الالفة عنده لا فيمن الايمن لا يسير ان يجرى الى احد هاد النكاح
 صاحب المال اذ قد مضى وضع ضمن الموضع لانه صار فاصبا بالتمنع عنه بعد جوار بقر من الحفلة الى بيت
 وما حلفت عليه فليس له ان يقر الى امرته وقال ابو بكر لا يثبت الى زوجك ودية وما ليس به فلا جوار

المرأة زوجه جارية كالمها على القبول وا^رسل الى مولى السيد ان لو^يت من يجل هذا او قراني لا قبل
 فاجاب مولى السيد وقال انه يكون عندك اياما ثم اخله فلان خرج الى جدي فلك ثم طلب المولى وادرك
 ياخذ فقال ارفع لا ارفع الا الى السيد الذي علمه الى بيتي ثم سرق البقرة فادركه الخان صاحب بيت صدق
 السيد فجا^ل السيد المولى في بيت البك ورويته ليعين يا^يعن عن المولى وان لم يصعد قط وقال لا ادري اسو^ل
 السيد ام هو غيب في يد السيد او رويته ل^اسان آخر وتوقف في الروي^لم فلك لا يعين مني عن المولى ا^جل
 او مع عدة ا^لسان ل^يفت وروى ثم ان صاحب الروي^لة اقرض الروي^لة من الذي في يده قال ابو حفصه ر^ح
 لا يخرج الا^لف من الروي^لة حتى يصير في يد الس^موع حتى لو^لكت قبل ان فصل بده اليها لا يعين فلك^ل في
 كل ما كان له امانة وكذا قال الم^روع لصاحبها اين^ل الى ان شترى با^لروية شيئا وبيع لانه لم^لكن م^روع
 جيل وروى الروي^لة في حبيبه و^حضر مجلس فس^ل ضاعحت الد^راهم بعد ما سكر س^مرقا و^متقوا و^مخرو^له قال بعضهم لا يعين
 حفظ الروي^لة في موضع يحفظ مال نفسه وهو حبيبه وقال بعضهم اذا لم يزل ع^لقه ا^لما اذا زال ع^لقه حيث لا يمكن حفظ
 ما^له يصير ضامنا لانه ع^لق الحفظ بنفسه فليس مضميا او مودعا غيره و^حل محلي ثياب الروي^لة على وانه ق^رل عن و^ا
 في الطريق فوضع الثياب تحت جنبه ونام عليه فسرق الثياب قال ابو القاسم ر^ح ان اراد^له الر^قى لم^لكن ضامنا
 وان نام عليها لاجل الحفظ لا يعين ولو كان مكان الثياب كيس فيه واهم لا يعين لانه لا ي^لصع لكيس تحت جنبه
 الا الحفظ م^روع قال له رب الروي^لة اذا جازا^ل حتى فر و^عليه الروي^لة فلما طلب اخ^ره منه قال له الم^روع عدا^ل
 بعد ساعة لا دفعها اليك فلما عاد اليه قال انه كان ملك^ل لا يصدق لانه تناقض يكون ضامنا وقال شيخنا
 ابو بكر محمد بن يعقوب ر^ح اذا طلب الم^روع ورويته فقال اطلبها عدا^ل فاعيد^ل طلب^ل انه فقال نه ضاعحت
 روي عن صاحبنا ر^ح انه يسأل الم^روع متى ضاعحت ان قال ضاعحت بعد ا^لقراي لا يعين فانا قال^لت
 ضاعحت وقت ا^لقراي لا يقبل قوله لانه تناقض ويكون ضامنا لان قوله اطلبها عدا^ل ا^لما^لة للشيء الضام
 ولو ان صاحب^ل ورويته طلب^ل الروي^لة فقال الس^موع لا يمكن ان احضر الساعة فتر^لك ر^ح ثم ملك^ل لا يعين
 لانه لا طلب^ل الروي^لة فقد غ^لد عن الحفظ ثم لا ترك ر^ح كان فلك^ل بعد ا^لرباع و^لو قال ا^لل^ل اليوم
 ورويته فقال ان^لف ولم ي^لك له اليوم حتى مضى اليوم و^لك ع^لده لا يعين لانه لا يجب على الم^روع حمل الروي^لة

صاحبها رجل وقع الى دلال فربما يسبح فقال الدلال وقع منى القوس صاع ولا ادرى كيف ضلعت قال
سبح الامام ابو بكر محمد بن الفضل مع الغنم وتوكلت ولا ادرى في اى حافوت وضعت يكون فاضا رجل
من اسان جارية ماتت لمستهوى قال الفاضل مع من راوها حية لمستهوى لا ضمان عليه وان لم يروا حية
لمستهوى ضمان وثمة قد ماتت اورا عليه في حيرته او هرب لا يقبل فخرهم لانهم يدعون الضمان عن أنفسهم
وروى ابن رستم عن محمد بن رجل وقع الى رجل الفاضل شري له ويبيع كل شهر باجر عشرة دراهم مات الرجل
ولا يدرى ما فعل وركب بقا ليرد المال فبنا في الملب ولا يقبل قول الورثة ان اباهم قد روى المال صاحبها
وكذلك حل من ارضه فزاد والبذر منها او من احد ثمارها المزارع وفي الارض فروع قد حصد ولم يرب
مستهوى قال محمد بن قبة الزرع يوم مات او من الطعام الذي كان في يده يوم مات بن في مال الملب ولا يقبل
الورثة ان الامم قد روى عليه الابسية وذكر في الخراج الكبير في ابا بقر صاحب الوردية بعض ثمارها لم يرب
وروى مسلم بالصواب كتاب العارية قال ما رواه محمد بن الحسين ان عمار بن رجل ستمائة من رجل ستمائة
اشترى من رجل ليس له ذلك لان غنمه الاعارة باءة والمباح له الا بالاك الاعارة وعنده الاعارة فملك
فقال لغيره ملكك منعته هذه الدار شهرا ولم يقبل شهرا فغيره من كان اعارة والاك ملكك فملك فملك
فغيره احرى ان هذه الدار لغيره من غير شهرا ولم يقبل شهرا لا يكون اعارة رجل ستمائة من رجل ستمائة
الا بالاك وذكر في نسخة اخرى ان الاعارة لا يثبت بالسكوت رجل ستمائة من رجل واية للحمل قال
الشيخ الامام علي بن محمد النعماني في ان لغيره لعل لان الناس لا يتفادون في الحمل رجل ستمائة من رجل
واية للركوب في القوس لم يركب الا بالاك كان له ان يغيره لركوب لغيره وليس يكون ذلك ايضا
فيسبغ للركوب والاكس فان ركب هو بعد ذلك وليس بعد ذلك قال الشيخ الامام علي بن محمد النعماني
رجل اقام ملكه يكون فاضا وذكر في نسخة اخرى في نسخة الامام المعترف بنحو امره من الغنم في ملك
من ياتى في الناس في الاقتلاع ان ستمائة مطلقا كان له ان يغيره رجل ستمائة من رجل واية لعل
البل فاحاه صاحب الدابة بهم فتم ستمائة اخر فقال الابل فاجابه نعم فان لم يكن لسائق منها فان
ستمائة صاحبها لما تمسك رجل ستمائة من آخر فزاد في الابل فاجابه نعم فتم ستمائة ولم يغير صاحبها

التز فاضل التز من سبيته وسهمل فطبت قال ابراهيم بن يوسف مع لا يكون ضامنا ستمار من آخر ثورا
 عند الى الليل فاجابه بنهم ثم جاز ولم يجده يستعير صاحب التز من امراته وسهمل فطبت قالو يكون ضامنا
 لان اعادة الدواب لا يكون الى السار وانما لمن ما كان من شاع است رجل استقر من من آخر ثورا
 ستمارة يستعمل لربا يستعير ثوره فهلك التز في الاستعمال لا يكون ضامنا لان هذا اعادة وليس ستمارة
 لغيره ان بل استقر ارض الجوران ان ياخذ منه حيوانا يستهلكه ويستفيع به ثم يرد عليه مثله فذاك فاسد وهو
 مضنون بالقيمة رجل ارسل رجلا يستعيره وابت من فلان الى الحيرة فجار الرسول الى صاحب الدابة
 وقال ان فلانا يقول لك اعزني وابتك الى المدينة قد فيها اليه فجار بها الرسول ودفعها الى المرسل
 ثم بدا المرسل ان يركبها الى المدينة وهو لا يعلم بما قال الرسول لصاحب الدابة فركبها الى المدينة فهلك
 لا يضمن لان المعتبر ان صاحب الدابة وهو اعادة الى المدينة ولا يقال بان الميعر وان اذن بالركوب الى المدينة
 الا ان يستعير لم يعلم بذلك فلا يثبت الاذن كالتواذن لبعده في التجارة ولم يسمع البعد لانا نقول ان لم يعلم المرسل
 فصدق رسول الله وسامع الرسول كسامع المرسل وان يركبها الى الحيرة فطبت يكون ضامنا لان الميعر لم يابن
 للركوب الى الحيرة واذ انهم يستعير لا يرجع هو على الرسول لانه ضمن بفعل بشره نفسه **فصل فيما يخص**
المستعير رجل ستمار من آخر وابت يحمل عليها مائة من من الحنطة ثم ان يستعير ثوب الدابة مع وكيله ليحمل
مائة من من الحنطة له ثقل الوكيل طعنا نفسه من طعام الموكل فذكر في الشريعة انه لا يكون ضامنا رجل ستمار
دابة ليس له مكان معلوم فذهب الى مكان آخر ابتك المسألة كان ضامنا ولو امسك الدابة في سبيته
لم يذهب فهلك الدابة كان ضامنا لانه اعدا بالذهب لا للامسك في البيت ولو ستمار من آخر ثورا
يكره ارضه له وعين الارض فركب ارضه اخرى فهلك التز في الاستعمال كان ضامنا لان الارض
تتفاوت في الكراب ففتح اثنين مبي ستمار من مبي آخر فاسا ونحو ذلك فاعطاه وكان القاس غير الذاب
فهلك في الصبي يستعير قالوا ان كان الدافع مافو ولا يجب الضمان على المستعير ولا يجب على الدافع ان كان
الدافع ثورا فصاحب القاس بالخيار يضمن ان يشار رجل ستمار من آخر وابت على ان يذهب بها حيث يشار
ولم يسم مكانا ولا وقتا ولا ياكل عليها ولا ياكل بها فذهب بها فذهب الى الحيرة او امسكها بالكوته شتم

ممل عليها بعين الدابة النعنع في شحون ذلك طلاق الامارة وان استعار دابة لولا الى الليل
 جسم يحم عليها النعنع او الماك في اليوم وان امسكها بعد اليوم فملكته وكر في الكتاب ان يكون قاضا
 حلفت في الشاخر وعنده قال بعضهم النعنع او اتفق بها في اليوم التالي وان امسكها ولم يستغفر بها النعنع
 قال بعضهم من ضمن على كل حال واطلاق الكتاب دليل عليه وبه اخذ شيخ الامام خمس الاف في السهر
 ربع لان الاذن بالنعنع موقت بعد الوقت يكون مكملا الى الغير فبغيره لا يستغفر اذا اشترى حاجته بالدابة
 استعاره فردا مع عبده او مع بعض من كان في عياله فملكته لا يكون قاضا وكذا لو رد الى عبده
 صاحبها بعد يوم على الدابة وقال شيخ الامام الزاهد المعروف بنحو امره اوده روح على قياس من يجب ان يتم اذا
 رد الى صاحب الدابة انقضت ان صاحبها بعد يوم على الدابة ولا يحق نقل روحه وتكبيره ان يسترد الدابة
 ويرجع فيها من شاد اكات الامارة مطلقة او موقته لانها غير لازمة وحل استعاره من آخر انما يفتي
 فيها او يفرس فيها ثلثا فاعادها صاحب الارض بذلك ثم بذلك ان ياخذ الارض كان له ذلك استعاره
 الامارة مطلقة او موقته الى عشرين سنين او ما يشبه ذلك لانها غير لازمة ثم اذا كان الامارة مطلقة
 مخرج الغير النعنع لم يشر شيئا ويكون مستغفر عنه وبناءه على قول ابن ابي ليلى والشافعي في النعنع
 الغير فبغيره انما والعرض فيها فائدة يوم الاستعداد ولو كانت الامارة موقته بان قال صاحب الارض
 اعطاك هذا الارض عشرين سنة ففرس فيها او عجز فيها ثم رجع عن الامارة قبل مضي الوقت كان فدا مستغفر
 فيه البناء والاعراس فائدة يوم الاستعداد وعنده الامان يشاء مستغفر ان يرفع البناء والاعراس ولا يفتنه
 بغيره فيكون له ذلك ان كان على الشاخر او في البناء بغير الارض فالحال بغير ذلك كان له ان يفرس
 ان يملك البناء والاعراس بغيره وعلى قول من يرفع المستغفر ان يرفع البناء والاعراس ولا يفتنه صاحب الارض
 كما لو كانت الامارة مطلقة رجل قال بغيره ان في ارضي هذه فملكته على ان اتركها في يدك ابدا وقال
 وقت كذا فان لم اتركها فانا انا من لك استغفر في بناك ويكون البناء فاذا اخرج من الارض النعنع
 البناء والفرس ويكون محبس ذلك لصاحب الارض ولو ان رجلا اعاد ارضه لغيره صاير صاير وقت ذلك
 ردنا ولم يوقت فلما انقضى الحسا وادان يخرج مستغفر في القياس يكون له ذلك في الاستحسان

لا يكون له ذلك حتى يحسد الزرع لان المستعير لم يكن مبطلا في الزراعة فيترك الارض في يده الى الحصاد
بالاجر وليسير الاعارة اجارة وتوان رجلا عارضا ليسير فيها او ليسكن يائده على اني ان اخرك
قابضا يكون لي هذه اجارة فاسدة لانه شرط البنا لنفسه عند الاخراج فكان عليك المنفعة تلكا فهو
فيكون اجارة بمنزلة ما قال غيره ومثلك منك هذه الدار بالغت يكون ميا وانما ضمت الاجارة لهالة
المدة واذ انما يستعير والمغير تطل الاعارة كاتطل الاجارة بموت احد المتعاقدين رجل استعار من رجل
عارية موقته فلم يرد على صاحبها بعد مضي الوقت حتى انكسرت نعيم قمتها لان رد العارية يكون على المستعير وموته
او دكرن عليه صاحبها وفي الغصب يكون على الغاصب وفي الاجارة يكون على الاجر رجل عاردا به وكمر
سكانا معلوما فجا وزبها ثم ردا الى المكان المأذون فملك في يده كان ضامنا وفي الوديعة او الحبس وفي
حتى ضمن ثم غلب فملك في يده بعد ذلك كبر عن الضمان رجل عارضا وشرط ان يكون المستعير ضامنا
لا يملك في يده لم يصح هذا الضمان ولا يكون ضامنا عندنا رجل قال غيره اعزني واثبت ففقت فقال
رب الدابة لابل غصبتها فان لم يكن ربها كان القول قول المقر ولا ضمان عليه وان كان قد ركبها لا يقبل قوله
ويكون ضامنا مخرج بسبب الضمان وهو استعمال دابة الغير وان قال رب الدابة اجرتها وقال لابل اجر
كان القول قول الرابح من مئنه ولا ضمان عليه لانها نصا وتعالى ان الركوب كان باذن المالك رجل
استعار حمارا في الرستاق الى البلد فلما الى البلد لم يتفق الرجوع الى الرستاق فوضع الحمار في يد رجل
فذهب به الى صاحب فملك الحمار في الطريق قالوا لكان شرط في الاعارة ان يركب المستعير فبما كان ضامنا
بالدفع الى غيره وان استعار مطلقا لا يكون ضامنا لان في الاعارة المطلقة المستعير ان يعير غيره صدق
الاعارة فيما تفادى الناس في الانتفاع كالركوب والبس والافتاد كسكنى الدار والحمل والكانت
الاعارة كيركب المستعير نفسه فرفع الى غيره كان ضامنا لان في هذا الوجه ليس له ان يعير غيره فلا يكون له ان
يرفع الى غيره وهذا قول من يقول ان المستعير لا يملك الا بداء ولو قال المير لانه رفع الى غيرك كان ضامنا
كل حال اذا رفع الى غيره رجل استعار دابة ليشيع جازة الى موضع كذا فلما انتهى الى المقبرة وقبها
انسان ودخل ليصلي فسرقت الدابة قال الميرح لا يكون ضامنا رجل استعار ستر المأذون فسرقت من

لا زين لا يكون قياسا له لم يترك الحفظ فان لم يثبت في الحفظ كان ضامنا رجل يستعار دابة
 لمضارة ومفردا في يده بخار انسان لفظا المقفود وهو سبب الدابة لا يضمن المستعير لانه لم يترك الحفظ او
 ان السارق مطلق ومن يده وهو سبب الدابة ولم يعلم المستعير كان ضامنا لانه اذا نام على وجه يمكن من المقفود
 يده وهو لا يعلم به يكون مضيقا قبل نه اذا نام مضطجعا فان نام جالسا لا يضمن على كل حال لانه لو نام جالسا
 ولم يكن المقفود في يده ولكن الدابة تكون من يده لا يضمن فيها اولى رجل يستعار رجلا الى الساقفة فاعلم
 الرجل الذي يكون ثم وجعل على الباب خشبا كيلا يخرج البحار فيخرج البحار لا يضمن لان ذلك حفظ وليس
 بتفويض ولو استعار رجلا واستعمله ثم تركه في المسح للرجل ففعل ان علم ان صاحبه يرضى يكون الثور في
 المسح وحده لا يضمن وان لم يعلم بذلك فمن جعل يستعار من آخر ثورا فاعاد ثورا يساوي ليس من
 المستعير من هذا الثور ومن ثور له يساوي ثورته وقرنها فخطب استعار قالوا ان فعل مثل ما فعله الناس
 لا يضمن والا يكون ضامنا لانه اذا فعل لا يفعل اناس لا يكون الجور انصارا لجان لسكنان في سبب واحد كل
 واحد منهما يسكن في زاوية منه فاستعار احد هاتين صاحبه شيئا ثم طلب العارية فقال المستعير قد كنت
 في الطاق الذي يكون في زاويةك قالوا كان البيت في ايدهما لا يكون المستعير اذا ولا يصح ان يكون ضامنا
 رجل دخل الحمام فسقط قطعة الحمام من يده وانكسرت في الحمام وانكسرت الفخار من يده عند الشرب قال
 البقية ابو بكر البلخي لا يكون ضامنا قبل نه اذا لم يكن من سبب امسكه فالحكم من سبب امسكه لا يكون ضامنا
 رجل لبث اجيرا او تلميذا يستعار حمارا فسقط السائر من الحمار في الطريق قال ابو القاسم رحمه الله
 ان سقطت من خلف الابرير كان الجير ضامنا وان لم ينفذ الدابة لا يكون ضامنا رجل يستعار من رجل دابة
 فخرت له لمرقة قد فيها الى غيره لمسكها فضاقت قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل مع ان كان سبب
 سرقا في العارية لم يثبت كان ضامنا لانه لا يملك الا مائة في نه الواجب عليك الابداع وان لم يكن كذا
 لا يضمن لانه يملك الا مائة في نه الواجب عليك الابداع وذلك كخرج في سبب من استعير او ادعى عليه
 في جباله كان ضامنا والحد لم فصل في المستعير اذا لم يرضع بعد لطلب رجل استعار
 من رجل ثوبا ثم طلب الميراث بر وقال المستعير نعم هو اذ اتيك ثم فرط في الدرع حتى مضى منه ثوب

لم يستعير قالوا المكان عاجز عن الرد وقت الطلب لانهم طلبوه وانما لم يستعير فادخلوا الى الرد فانهم
 لم يستعروا ولا كرامة في الامساك فممن لم يستعير وكذا اذا لم يظلم السخوط ولا الرضالان الرضا لا تميم بالشك ان
 صرح بالرضا لا يضمن المستعير ولو استعار كتابا ففصاع ثم جاد صاحب الكتاب طالبه بالرد فلم يجبر بالضياع عدله
 الرد ثم اجبره بالضياع قال بعضهم ان لم يكن آيسا من جوده ولا ضمان عليه وانما كان آيسا من جوده يكون ضمانا
 وفي الكتاب قال يكون ضمانا ولا يقبل وغوي الفصيل منه لانه من اقضى امرأة ستمائة سراويل للسمر
 فلبست دمي قمشي فزلفت رجلها فخرق لسراويل الضمان عليها لانها غير مضمونة رجل باع من آخر خصر عارفا
 ابلع عازه ليحبل العنصر فلما حل واراد سوق الحمار قال له البائع خذ عذاره وسقه كذلك ولا تخل عنه فانه
 لا يسيتمك الا بكذا فقال يشتري نعم فاخذ عذاره ثم ملا عنه بعد ساعة وترك العذار فاسرع في شئ
 فسقط وانكسر الحمار كان ضمانا لانه شرط شرط طاميفدا فاذا خالفه ما زاد غاصبا وكذا لو اعاد حلا شيئا
 قال له لا تدفع الي غيرك دفع وملكته الثاني قال الفقهاء بالوجوب من ضمن المستعير لانه من غير اذنه وقال بعضهم
 ان كان شيئا لا يختلف الناس في الانتساب لا يضمن وليس له الضمير ان يغير شيئا من مال ولده الصغير المأذون
 فان فعل فملك كان ضمانا والبعض المأذون اذا اعاد ما وصحت الاعادة رجل استعار من رجل ثورا فقال له
 الميعر اعطيك عدا فلما كان الغدا اخذ له الثور من بيته وعند غيبته واستعمله ومات في بده كان ضمانا لانه
 اخذ غير اذنه وقد مر من قبل انه اذا استعار من آخر ثورا عدا فاجابه صاحب الثور بنعم ثم جاد له سيد عدا ولم يجبر
 صاحب الثور فاخذ الثور من بيته واستعمله فملك قال ابراهيم بن يوسف راجع لا يضمن لانه ثمة اخذ الثور من
 بيته عدا وكان صاحب الثور اجابه نعم عدا وهذا قال صاحب الثور عطا لك عدا ووعده الا عطا له وما
 رجل من عند رجل خاتما وقال لثمن تختم فملك الخاتم عنه لا يملك بالدين ويكرن الدين على حال لانه
 صار عارية ولو ان تختم ثم اخرج الخاتم من ايسره ثم ملك يملك بالدين لانه عاود بها قالوا انما اذا امره ان يتختم
 في خفصره وان امره ان يتختم في السبابة فملك له تختم يملك بالدين لان امره بالحفظ لا بالانفاق به فلا يخرج
 من ان يكون رهنه ولو امره ان يتختم به في الخفصر ويحبل الفص من جانب الفص من الخارج على ظهر
 الابصع كان اعارة وهو ولو امره بان يتختم به في الخفصر ولم يامر به ان يحبل الفص في يافته اسوارا ويكرن

[illegible]

لانه قصر في ملك الغيرة فبذره وان علم انه لا يكره اصلاحه فان اصله جاز لانه ما وون ولا تلو لم يصلح لا يكره
 اعلان الاصلاح الحسن فوجب عليه رجل قال لغيره اخبرني بامتك فربخين او قال الى فربخين عن محمد
 رح انه قال لغيره سخان واسبوا جانيا سخا. قال وكذلك كل غايه تكون في المصالح فربخين
 الجارة وفي القياس هو على الذهاب خاصة وليس له ان يرجع عليها وعن ابى يوسف رح اذا استأجر
 دابة الى موضع كذا كان له ان يذهب عليها ويحج ويغيرها غيره وان لم يسم لها ومنه ليس له ان يرجع
 بها من المصالح رجل ستمار من اجل انه لم يسم اجاله فامتنعه فلا صلا يصبي لانه اخذ الا منها قال الميرارو
 خادمي قال ابو يوسف رح ليس له ذلك انه اخرج من خادمتها الى ان يطمع الصبي وكذلك ستمار من اجل
 يفر عليه فاعاره اياه اربعة اشهر ثم يقبض بعد شهرين في بلاد المسلمين فاداه واخذه كاله ذلك وان يقبض
 في بلاد الشرك في موضع لا يقدر على الدار كان المستجير ان لا يدفعه اليه لان هذا امر بين وعلى المستجير
 مثل الغرس من الموضع الذي طلب صاحبه الى اولى الموضع الذي يجبر فيه كرا او غير ذلك قال لغيره
 قد ظلمك على هذه الدابة قال ابو يوسف رح فهو عارة وكذلك لو قال ظلمك عليها في سبيل الدابة
 رجل ستمار رجلا او فسطاطا ونحو في الموضع فربخها عن ابى يوسف رح هو عارة لانه لا يكون ضمانا
 ولو ستمار ثوبا او عاتاة او سيفا فربخه كان ضمانا رجل قال لغيره هذه الدار لك منحة ودفعها اليه عن
 محمد عن جعفر بن محمد ان هذه عارة وانما المنة سكنها وكذلك منحة الارض زراعتها وكل شئ يحتاج اليه
 منقطة كمنحة العبد وزراعة الارض ونسب الثوب وركوب الدابة ولو ستمار ثوبا ليس بمنة فخرج عليه من
 شئ او غير فخرج عليه فخرج لا يكون ضمانا وانه علم بالصواب ومنه ليس بمنة فخرج عليه من
 بتمين كتاب القطة في حفظها افضل من تركها عند عامة العمارين وقال بعضهم كل
 وتركها افضل وقالت القطة لا يحل فيها منقعة قول علما نارج صوفيا في زماننا سره ان كانت القطة ورا
 او زمانا او عرا او قشاة او حمارا او دبلا او فرسا او دبلا وقال الشافعي رح في البغل والحمير والفرس
 والابل والشرك افضل وهذا اذا كان في النحر او النجاش في القرية فترك الدابة افضل واذا رجع القطة فيها
 فيقول القطة لقطه او وجد فيها او غير شئ لمن يحميه يطلب له على واختلف الروايات

للحقيقة فكلت النواة اذ وجدوا شعرة وتكون لها قبة فاما بكونها واحدة لان النواة مجاميرى عادة فقصير
 لشدة الجراح ولا تتركها كالبجور حتى يروى جود الجور تحت الانتجاع ويتركها صاحبها ما كان نوى النواة بغير
 ايام بصيفة شمارا قط تحت الانتجاع والاشجار والاشجار في كائنه للضر لا يسعد ان يتناول شيئا منها الا ان يعلم ان صاحبها
 ابلح وذلك لنفسه او لولد لان في الضر لا يكون صاحبها ذلك عادة ولكن في الحاله فان كان النمار عاتق
 ولا يقصد كالجور والزر لا يسعد ان يأخذ ما لم يعلم بالاذن وان كان النمار مما لا يتبع اختلافه قال بعضهم لا يسعد
 ياخذ ما لم يعلم ان صاحبها ابلح وذلك قال بعضهم لان من يذول ما لم يعلم النسي صرحا او ولاء او سادة وعلما
 الا نحا وهو النحان وذلك في الرسا من التي يقال لها براسة فان كان ذلك من النمار التي تتبع لا يصح ان يأخذها
 يعلم الاذن وان كان من النمار التي تتبع فغفوا على ان يسعد ان يأخذ ما لم يعلم النسي يتألف النمار اساق تحت
 الانتجاع وان كانت على الانتجاع فالاشل ان لا يأخذ في موضع ما لم يكون الا ان يكون ذلك في موضع
 كثير النمار يعلم انهم لا يتحون في ذلك فيسعد ان يأكل ولا يسعد ان يكل واذا وجد في الطرائق اوراق شجر يتبع
 به نحو ورق التوت ونحوه مما يربى به وورق النمار كان كثير القيمة ليس له ان يأخذها وان امكن ان يخاصها
 وان كان ورقا لا يتبع به كان له ان يأخذها من اذوا فقطع السابل بعد ما حصه الرزق ويحذر قال شيخنا
 ابو بكر محمد بن الفضل ان يكون ذلك له خاصة انه لم يقطعها المزارع لا يقطعها صاحب الارض وانما يقطعها
 من غير ان يرضى به فلو بقي فيها شيء من المطايع فانتهاها الناس قال الغيبة ابو بكر البجلي ربح او تركها صاحبها
 يأخذ من نماره فلا بأس به كما لو ربح في المزرع وترك في الارض سنابل يقطعها الناس ربحا ليسبب غيبة
 غيره واصحابها قال الساطعي ربح النحان لملك قال غيبة يسبب غيبتها لمن اخذها لم يكن لصاحبها ان يأخذها
 انه ابلح النكاح وان لم يكن قال كان له ان يسعد الا انه لم يربح النكاح وكذا الرجل اذا ارسل عبده
 فهو مبرور الدابة التي يسببها وان اختلفت الاخذ والصاحب فقال لاخذ لصاحبها قد قلت غيبة يسبب
 لمن اخذها وانكر صاحبها ذلك القول كان القول لصاحبها مع العيس لا يذكر اباؤه النكاح وكذا يسبب غيبة
 بالناس واصحابها ولم يقل صاحبها غيبة يسبب لمن اخذها كان صاحبها ان يأخذها وان قال صاحبها

[illegible]

جبل قبل فسط القنديل واكثر فخرج ذوق انسان او شقة فسال يا بنى نمن فى قولهم وكذا لو كان باخر
 جاد انما ذاب فسال بعد ما شرب كان فاسا سكران هو ذوق البخل فنام فى الطريق فخرج ثوبه فى الطريق فجا
 رجل واخذ ثوبه فحفظه لانهم عليه ون ذاك الثوب بنزله لقطعة وان اخذ الثوب من تحت راسه وانى تم
 من بدو او كيسا من وسطه او درهما من كدهر بخلاف فبما هو فاقده فحفظه كان فاسا سكران لو كان
 لاسه لان الناس يخافون منه او اجتمع فى الطائفة من دفاق الطحن قال بعضهم يكون ذاك لصاحب الطائفة
 ونايل بعضهم بسبل ذاك ونهائس ويكون ذاك لمن سبى به اليه بالرخ واما اجتمع للدهائس فى انهم
 من الدهن فحفظ من الاوقية فخر على ديسن النجان الدهن يسيل من خارج الاوقية فذلك يكون للدهان لان
 ذاك ليس يسيل واما النجان الدهن يسيل من داخل الاوقية او من الدفلى واما جرح او لا يسيل فان زاد الدهن
 كل شئ شربا فما يقطر للطلب للدهان وان لم يزد لا يطلب يقصد به ولا يستغنى به الا ان يكون غاما
 لان ذاك بنزله لقطعة فيكون عليه حكم لقطعة قوم اصحابه لم يبرأ من روحانى طرقي البادية ان مرق فى ظنهم ان
 صاحبها باحد الناس لاس اخذوا كل رجل فخرج لغيره واخذوا منها ما جاز ذاك وكون رسول الله
 بسبل الله بسلم فعل كذا ذاك جبل شرب سكر فخرج فى حجر رجل فاقده ورجل آخر منه جاز ان يخذوا
 من صاحب الحجر فخرج البحر ليعقب فيه سكر واما النجان فخرج ليعقب فيه سكر فاقده فبره لا يكون الاخذ ولا يشار
 لكان من مرق فى حجره وخرج الى رجل وراهم وامره ان يشرب من حرس او نحوه ففشي بسبل ان يتقبلها او
 ربح الامور الى غيره فبشره لم يكن الامور ان يربح الى غيره ولان الحشيش بالفسق وفى سكر ان يحسب ان
 يربح الى غيره فبشره وبعد ما شربا فى كان الامور ان يتبعه رجل موعظا على موعظا فاجتمع لدهاء الطرقي
 رجل وربح ذاك الامور النجان صاحب القلعة وضد ذاك كان الامور ليس بغيره ان يربح من الغضب
 شجرة قتلن بها صيد فان الصيد يكون لصاحب الشجرة وان لم يكن صاحب الشجرة ففشي بغيره لانه
 ربح ذاك الامور يكون له رجلان كل واحد منهما شجرة فاقده سكرها من شجرة صاحبها فخرج من شجرة
 فاما النجان صاحب القلعة الاولى اخذوا منها ما فصح فبشره من غير ان يحتاج الى ان يجمع فيه كان ذاك لانه
 الشجرة الاولى ولدان باخذ من شجرة الاخذ ان لم يكن الاخذ حائط بغيره فاما النجان الاخذ منها بغيره كان لانه

منه ان باخذ قيمه الاخوه والسخان الاخوه منه لم يتخذ موصفاً لم يتجسس فيه النبل كان في ملكه موضع تخفي فيه النبل
لا يصنع احد فان اخذ الاخذ النبل من الخبز الذي في احد صاخر لاسن التلوه فقول وان اخذه من المثلوك يكون فاصبا
فبر على الاخوه منه عين بله ان لم يكن خلط بله والسخان خلط كان عليه قيمه رجل دخل ارض اقوام بجمع من
والشوك قال الفقيه ابو جعفر بن عيسى بن يحيى فيه الاباوة دون اشخ ولقنه ارجوان لالباس كذا الرجل اذا
دخل ارض جل آجر للاحتشاش والقطا لم يابل ان تركها صاحبها لان تركه يكون للاباوة قيل له فالتجانت
الارض للباس في بخر كثير هناك فليقطه الناس قال التجانت السابل بحيث لو سناجر على جميع ذلك
اجير اسقى للصبى بعد اجرة الاجير شي ظاهراً لا يجوز تركه والسخان لا يفضل منه لا يفضل شي قليل لا يفضل
الباس بتركه ولا لباس غيره ان يلقطه رجل قاطع وارسين معلومة فسكتها او اجتمع فيها سرقين كثيرة
وقد فيها المصاطع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يكون سرقين لمن ميا سكاكه فان لم يفضل
ذلك واحد منها في لمن سبق برقمها وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله من سبق يدها وان
يمني سكاكه قال لو ان رجلاً ضرب حائطاً وجعل موضعاً لم يتجسس فيه الدواب سرقته لمن سبق يدها بها الخليل
من نصيب شيكته فان صاحب شيكته يكون اولى لان هناك ما عرض على فعل صاحب شيكته فعل معتبر لانه
عبرة بفعل الصيد انما عرض على فعله معتبر وهو خال صاحب الدواب اسبق في هذا الموضع وكان
ان يكون صاحب الدواب اولى بسرقين الدواب لان الناس ما قاروا بملكها فيكون لمن سبق يده
اليها بالرفق رجل له دار بواجر بانجار انسان بابل وانما في داره واجتمع من ذلك بخر كثير لان ترك
صاحب الدار على وجوه الاباوة ولم يكن من رايه ان يخر فكل من خذه فهو اولى به لانه مباح والسخان
من راي صاحب الدار ان يخر سرقين والبخر فصاحب الدار اولى لانه اعد الدار للآخر او قد ذكرنا
رواية هشام روح في سرقين الدابة اذا اجتمع في السخان ساحة مضيا بطرح اصحاب كنهها التراب فغير
والرما وحضرت من ذلك شي كثير قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله السخان اصحاب كنهها حوا
على وجه الرمي والاباوة وكان صاحب ساحة مضيا لك يكون ذلك والسخان لم يمني اساحة
لذلك لمن سبق يدها بالرفق وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله من رفع وما قال من تهيبته

الحكام ليس بشيخ حاتم بدي دخل دار جل فرخ فيها فخار آخر واخذوا الحان صاحب الدار
وسد الكوة فمهر لصاحب الدار لانه اخره فملكه وان لم يقبل صاحب الدار ذلك فهو من خسران
لم يملكه صاحب الدار ولو كان له حاتم فخار حاتم آخر وفرخ فالفرخ يكون لصاحب الاشئ لا يتبع ملكه ويكره
الحكام الحان ليس باناس سوى ان بعض الحان رأى بركة حاما كثيرا فامر باخذها بركة واحدة الى الحان
وزعم الكل ونسحق عليها وعلى كل حاتم ولجها ودرها جل اخذ بركة الحام في فرقة فمضى وان لم يملكها
ويعلقها ولا يتركها فبعض الناس وان اخذها حاتم الى الفرقة لا ينبغي له ان ياخذها ان اخذها
يطالب صاحبها وانه لا يملكه الا بركة واحدة وان لم ياخذها وفرخ حدة فان كانت الام غريبة لا يملكها
لان ملكها ليس وان كانت الام لصاحب البرج والغريب فكر فان الفرخ يكون له وكذا التبريد وان لم يملك
الان في برج خربا قالوا لا ينبغي عليه ان يشاءه لان اصل عدم الغريب بجل وجدعها لقطعة فرخها ولم
صاحبها وهو فقير فامرها وفعى الثمن على نفسه ثم اصابها قالوا لا يجب عليه ان يعيد على الفقر
بمثل ما فعلت على نفسه المرأة وضعت ملائها فخارت امرأة اخرى وضعت ملائها ثم جارت الاولى وراحت
الملاء الثانية ودميت لا ينبغي للشايدة ان تستغف بلاوة الاولى لانه ارتفاع بالاك ليس فان ارادت ان
تيا تاجر ايسر ان تصدق هي بهذه الملاء على ابنتها الحان فقيرة على نية ان يكون الثواب لصاحبها
ثم اب الملاء منها فبعضها الا ارتفاع بها لاها بمرقة لقطعة حان سبيلها التصديق والحان عينة
لا يملك لها الا ارتفاعها وكذا الجواب في كلب اذا سرق ونزك له عمن جعل لقطعة فضاقت منه فوجد
في يده غيره فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل بحال الوويرة فان في الوويرة يكون للمروء ان ياب
من الثاني ون في لقطعة الثاني كالأول في ولا يراخذ لقطعة وليس الثاني كالأول في انجاب ابنته
او ويرة رجل اخر يشاء او ميراثه والقاضي بان يتفق عليها ثم ملك الدار كان لان جرح على صاحبها
اتفق عليها لان الانسان بامر القاضي كالفاق بامر الملك بجل غريب في دار بجل وليس له وارث مورو
وتختلف ابساوى نفسه وراهم وصاحب الدار فقير لم يكن لان مقتضى هذا المال على نفسه لا يملك
القطعة بجل غاب وجعل داره في يد رجل سعي وورع اليه لا يحفظ ثم فقد الدار فملا ان يحفظ المال ويكره

لم يس له ان يبر الدار الا بان الحكم لان حال القاض غير معلوم فحمل از مات فينفر الى الكيل ولا يكون الرجل
 ومصار رجل التفت لقطه فملكته عنده فان كان الملقط حين اخذها قال انها اخذتها لارادها على اهلها وشهد
 شاهدان على حقا لا يكون قاضا وان لم يكن له على ذلك بسببته وصده قبل صاحبه في ذلك فملكه وان
 كذبوا فلهما قال ابو حنيفة ومحمد ربهما الله عز وجل وقال ابو يوسف لا يكون قاضا ولا يبره العين
 ما اخذها الا بغير قها اذا وافقها على كونه لقطه وان اختلفا في كونها لقطه قال صاحب المال اخذتها غصبا ولا
 الملقط كانت لقطه وقد اخذتها لك لان الملقط قاضا في قولهم جميعا الملقط اذا اخرج لقطه لرجل وانما حمل
 آخر بسببه انها لا يقضي بها صاحب بسببه فان اخرجها لرجل ودفعها اليه فاستلمها ثم اقام آخر بسببه انها لا
 دفع الاول بقضائه او بغير قضا كان لصاحب بسببه ان يعين القاض لانه قبض باله بغير اذن عن اختيار فيكون
 بغيره غاصب انما صحت اذا ضمنه صاحب بسببه لا يرجع هو على المقر كغاصب الغاصب اذا ضمن لا يرجع على الغاصب
 وان اخار صاحب بسببه يعين الدافع فان كان الدافع بغير قضا كان له ان يعينه وان كان الدافع بقضائه لم يذكر
 في الكتاب قالوا ينبغي ان يكون له على الاخذات على قول ابي يوسف ليس له ذلك على قول محمد
 له ذلك **كتاب اللقيط** رجل وجد لقيطا انسان يعلم انه لو لم يلقطه لاهلك يجب له ان يلقطه وان كان
 يعلم انه لو لم يلقطه لاهلك لا يحل له بغير رض عليه ان يلقطه واذا التفت بكون المنة في يده ويكون اللقيط حرا
 لومات قبل ان يعقل يصلى عليه ويستحب نقضه من بيت المال فيجوز للملقط اذا كان لا يريد الانفاق
 مالى نفسه ان يرفع الامر الى الامام فيعطى الامام نقضه من بيت المال واذا اذن اللقيط جناية يكون جانيه في بيت
 مال مسكين فان مات اللقيط وترك مالا يعترف باله الى بيت المال وان اتفق للملقط عليه من مال نفسه بكون مملوكا
 لا يرجع بذلك على اللقيط وان امره القاضي ان ينفق عليه من ماله على ان يكون ذلك وينتفع اللقيط بما نفق
 يكون وينتفع اللقيط كما لو امر ببيع رجلا ان ينفق عليه من ماله كان لالمراة ان يرجع على الامر بما نفق وان امر
 القاضي ان ينفق على اللقيط ولم يعقل على ان يرجع بذلك على اللقيط اشار في الكتاب الى انه لا يرجع عليه بما نفق
 بعد البلوغ وقال الخاوي رحمه الله ان يرجع عليه اذا نفق بامر القاضي وان لم يشترط له الرجوع كالسارق اذا
 امر رجلا بان ينفق عليه ولم يشترط له الرجوع كان له ان يرجع وان امره القاضي بالانفاق وشترط ان يكون

انفسه في ان فيه اثبات المحرمة ولا يبرح وهو على السلم باعتبار الاسلام لانه لو جعل نكاحها مبطل
 لكان سلام يكون في يده ولو جعل رقيقا لا يمكن تحصيل المحرمة ولو ادعت امرأة العقيق انه ابنها قال لا يمكن
 الا شهادة القابلة او اذية امرأة لها زوج ما دعت المرأة انه ابنها من الزوج وانكر الزوج الولادة فان الولادة
 لا تثبت الا بشهادة القابلة وان لم يكن لها زوج فعالت الصغير هو الياس لا تثبت النسب الا بشهادة رجلين
 وان ادعى رجل للعقيقة انه له يقبل قوله من غير شبهة لان في قول الرجل مرفوع القار من العقيق وسر
 ذلك في وجوده في المرأة فلا يقبل قولها الا بمبينة ولو ادعت امرأة رجلا وامرأتين على ولادة بنت
 نسب منها لانهما لو ادعتا امرأة واحدة بان شاهدة القابلة انها ولدتها ثبت نسب منها وان ادعت
 امرأتان فادعت كل امرأة انها ولدتها وهو ابنها فبها جميعا في قول محبيقة روح وفي رواية
 سليمان رحمه الله لا يكون ابن واحدة منها الا ان تقوم كل واحدة منهما بجلين او رجلا وامرأتين على الولادة
 فثبت نسب منها في قول محبيقة رحمه الله وفي قول ابى يوسف ومحمد رحمه الله لا تثبت نسب
 من واحدة وان ادعت امرأتين بجلين والآخرى امرأتين بجلين ابنا الذي شهد لها رجلا ولو ادعت امرأة
 عقيقة انه ولدها كل واحدة منهما فبها جميعا على رجل على حدة بمبينة انها ولدتها منه قال ابو حنيفة
 بصير ولد لها من الرجلين جميعا وقال لا يصير ولد لها ولا ولد الرجلين ولو ادعى رجلان معا كل واحد منهما
 يقول هو ولد من جارية مشتركة بينهما ثبت نسبتهما ويصير ولدها بينهما بوزان ولو كانت الجارية
 بين ثلثة نفر جارية بولد فادعوه جميعا ذكره محبيقة ابو الليث رحمه الله انه ثبت نسبهم جميعا وكذا اذا
 كانوا اربعة او خمسة وقال ابو يوسف رحمه الله انه اذا كانت من رجلين ثبت وفي اكثر من ذلك لا تثبت
 ولو ان عقيقا ادعى رجلا انه ابنه من زوجته وهي انه تصدق مولد الجارية ثبت نسب من للعقيق
 ادعاه في قولهم واختلفوا ان نكاح الولد لم يكون رقيقا لمولى الا انه قال ابو يوسف رحمه الله بصير رقيقا لمولى
 الا انه وقال محمد رحمه الله هو حر ولو ان جده رجلا عقيقا ولا يعرفه الا بقوله وقال مرواه كذا ثبت بل هو
 عبيد فان كان العبد محررا كان القول قول المولى وان كان مازونا في التجارة كان القول قول العبد ان
 الخافون بامانة في الكسار او وجدوا عقيقا فبها في مكان غيره للعقيق فان القسامة عادية تكون

اهل ذلك المكان لميت الال كما هو اذا وجه قيل في مكان اجل لفظ لفظ غم قلة هو وغيره ضا كانت
 دينة على ما قلنا الفاعل لميت الال وان قلنا فان شار الامام قل الفاعل وان شار صاحب على الدية في
 قول الجنيفة ومخرج وليس لان يعرف وقال ابو يوسف مخرج يجب الدية في مال الفاعل والجرى انما هو
 دار الحرب مخرج الينا ثم قلنا اجل عما كان على الفاعل القصاص في قول الجنيفة ومخرج وعن أبي حنيفة
 فيه روايتان يعطى قتلته انسان بعد البلوغ وجب الحد على قاتله ولو قتل انسان في امر لا يجب الحد على
 القاتل منه فالعقوبة بعد القتل القصاص كغيره من الاثر اذا ادرك العقوبة فاقترانه بعد فلان واذا كان
 صح اقراره فبغير عقوبة المقر وهذا اذا اقر بذلك قبل ان يتأكد حبه للعقوبة ايا بعد قضاء القاصي بما يوجب الحد
 فغير القاصي عليه الحد كمال او بالقصاص في العرف الصريح اقراره بالرق بعد ذلك او اقراره بالرق قبل ذلك
 فاحكامه بعد ذلك انما هي ايجابات واحكامه ودون القصاص احكام العبد ولو كان للقيط امرأة فاقرب بالرق لرطل
 فصدتها ذلك الرطل كانت امرته الا انها اذا كانت تحت زوج لا يقبل قولها في ابطال النكاح بخلاف
 ما لو اقرت انها ابنة اب الزوج وصدتها اب الزوج فانه ثبت نسب ويحل النكاح لان الاختية تنافي النكاح
 ابتداء او بقاء والرق لا ينافي فان اعتقها المقر له وبس تحت زوج لم يكن لها خيار المثل ولو كان الزوج مطلقها او
 فاقرب بالرق يعبر طلاقها ثم يسلم لا يملك الزوج عليها بعد ذلك الا طلاقه واحدة ولو كان طلاقها ثنتين ثم
 اقرت بالرق كان له ان يراجعها وكذلك في حكم الصدقة اذا اقرت بالرق بعد انقضت حقيقتان كان له ان يراجعها
 في الجنيمة الثالثة واذا ادرك العقوبة فمخرج امرته ثم اقرانه بعد فلان ولا امرته عليه صدق فصدتها الامام
 ولا يصدق على البطلان وكذا امره سدان وبنوا وبنات انسانا او كفل كفالة او وجب بية او صدق بية وسلم
 او كان عيبا او دبره او عتقه ثم اقرانه بعد فلان لا يصدق على البطلان شي من ذلك وامر اعلم بالصواب
 كتاب الخط والاباحة وما يكره اكله وما لا يكره وما يتحلق بالضيافة رجل شرب
 بالدرهم المنصوبة طعاما ان لم يضيف الشرا الى غضب ولكنه نقض الثمن منها حل له ان ياكل ويوكل غيره وان
 اضاف الشرا الى الدرهم المنصوبة ونقض الثمن منها يكره له ان ياكل ويوكل غيره وعن شاذل
 عن قول الجنيفة مخرج فبم شري الغضب مخرج غيره او شري الغضب نقض الثمن من الغضب قال لا تصيد

بشر الان يشترى بغير نفع انصب وهو يشترى بالدرهم التي كانت رتبة عند ربحها قال في غير ان
 انصاف الشر الى الروية ونقد الثمن منها بقصد ربح في قول بعضهم ومحمد ربح وان لم ينصف الشر
 الى الروية ووقع الثمن من الروية وانصاف الشر الى الروية ونقد غير ما لا يقصد ربح في قولهم قالوا
 عباس القاسمي ان يقبل الصلة من والى البلدة التي هو عليها قلده هذا الروي او غيره رجل دخل على سلطان
 فقدم اليه شي من الاكلات فادون اكل منها لابس به شتر او باليمن او لم يشتر لان هذا الرجل الحكيم
 يعلم انه غصب بينه فانه لا يحل له ان يأكل من ذلك اما الذي شتره باليمن او لم يكن الشر منصفاً
 انصب نقضاً لما الذي شتره باليمن وانصاف النقد اليه فاعلم يقع على الثمن الى المشاء الذي غلب
 ايجبت في البيع واما اذا انصاف الشر الى انصب لان الرجل اذا لم يعلم ان الذي قدم اليه من انصب
 بينه فلانه لم يعلم بالحرمة والاصل في الاشياء الا باذن من علم انه منسوب بينه لا يحل ان يأكل منه
 علم بالحرمة ومشائخنا قالوا ينبغي ان لا يأكل من طعام الروي يكون تغييراً على انصاف قال القاسمي
 ربح اذا اهدى الرجل الى انسان وانصاف المكان فالبال المهدى من الحرام ينبغي ان لا يقبل الهدية واما
 من طعامه لم يجز له حلال ورثه او استقرض من غيره وان كان فالبال المهدى من الحلال لا بأس ان يقبل
 الهدية ويأكل بالمعسرين عند حرام لان اموال الناس لا تخلو عن قليل حرام فيبشر انصاف وادوات
 عامل من عمال السلطان وادواته معطى الحنطة للفقراء قالوا ان كان ما اخذه من الناس مختلطاً بما
 بأس به وان كان غير مختلط لا يجوز للفقراء ان يأخذوا من ذلك الى غير ذلك ان كان ذلك الغير مسلوباً وادواته
 لم يعلم الاخذانه من امواله او من مال غيره فهو حلال حتى تبين انه حرام وقال الفقيه ابو المصنف ان كان مختلطاً
 على قول الى يرسف ومحمد ربح هو على ملك مساجد لا يجوز اخذه الا بمرور على مساجد وعلى قول بعضهم
 يملك المال لم يخلط ويكره للاخذان باخذوا كان في بقية مال الميت وفارهم قد رابو ربح من انصاف
 سلم واداه نصر الى داره ونيفاً وسيرها صدقة ولا يخلط غير ما بينهما من التجارة قال بعضهم رجل
 ابن يربب انصافه النصر لان هذا نوع من البرزخ ليس بحرام بل هو مندوب وقال بعضهم اذا
 ادعاه الجور من انصافه الى طعامه بكرهه وسلم ان يأكل وان قال شترت اللحم من السوق لان الجور

يسمع الحقيقة والموقرون ونهضوا في لا يوجد له وأما ما كل من هو بوجه مسلم ويؤمن وأما الخان الداعي إلى
الطعام فهو دينا فلأبأس للمسلم أن يأكل طعامه لأن اليهودي لا يأكل إلا من ذبيحة اليهودي واليهودى لم يزل
وكسبه كان من بيع الباقى قالوا ان تورع الورثة عن اخذ ذلك المال كان أولى فان عرفوا اربابها
بروده على اربابها لانه لا يخلو عن تورع خبث وان لم يعرفوا اربابها فقد قواها لان هذا مال حصل من خبث
وكان سبيله التصدق اذا خرج عن الرودى صاحبها وكذا الحكم فيما اخذ رشوة او ظلم ان تورع الورثة عن ذلك
كان أولى وأما الذي اخذه المني لم يقل هو فانكره قالوا حكم ذلك يكون خف لان صاحب المال اعطاه
عن اختياره غير عقد وأما الذي اخذ حكمه قالوا لأبأس للمسلم أن يأخذ الا حرة على تسليم القرآن في هذا الزمان
وحكى عن ابي الليث الحافظي قال كنت افي ثلثة شباه فرجعت عنها كنت افي ان لا يجل للمسلم
اخذ الا حرة على تسليم القرآن وكنت افي ان لا يسبق للعالم ان يدخل على سلطان وكنت افي لا يسبق
لصاحب العلم ان يخرج الى القرى فيذكرهم ليعلموا شيا فرجعت عن ذلك كله واذا اذنت ابي الصبي
الى مسلم الصبي او الى مؤدبه شيئا في الاعيان وان لم يسأل ولم يلح عليه لأبأس بل هو خبث لانه يريد ان
ذلك قالوا اني زاننا ان يطلب اجر مثله والرجل اذا كان مطرا باقتيا ان يعطى لغيره شرط قالوا سبحان
ذلك الخان ياخذ على شرطه والمال على صاحبه الخان يعرفه وان لم يعرفه تصدق به وعن ابي بكر الاشعث
رح انه قال اذا اكل عمن نصب عن الحقيقة رح اني اكل حلالا لا استهلك ما يقع فيه من الكمار قبل الاشلاء
قالوا وينبغي ان لا يؤخذ به الا كالتجاسر الغاصب وظلم الى اكل اموال الناس وفيه ترك قوله تعالى
ان الذين ياكلون اموال البائس ظلما انما ياكلون في بطونهم نارا وسيصلهم لسير او هذا الخلف ظالم
الحقيقة رح فان عندك استهلك يكون على مال الاكسب لو صالح من المنفعة على اعضاء قيمة بئس الا
جاء عنه قال فيسرح الكرمه الى الحلال اقرب به قال خلف بن الرب ربه الله وعن سيف رح الكرمه
الى اكرام اقرب وكذا روى الحسن عن الحقيقة رح الله السرحل غضب كما قطع او حطه فطعننا قال ابو بكر
البلخي رح يجل له اكله وعليه ضمان في قول الحقيقة رح وهذا ظاهر قول الحقيقة رح الله لان على قول
وغير رح اذا غصب فطعن او كما قطع منقطع عن المالك وليسير لهما الغاصب وقال ابو يوسف رح الله

الحرام قبل ان يرفع صاحبها من اكله واخذ نصيبه قال ابو بكر البجلي روح الفضل له ان لا يقبل من
 رسله فان كان سلطانا لم يرفع من يده يجر اخذ جائزة قبل له ان يقبل من رسله فان كان سلطانا لم يرفع من يده
 ياخذ اخضا بجل له ذلك قال النخاس سلطان غلط الدار لم يقبلها بعض فانه لا بأس به وان رفع من
 انصب من غير غلط لم يجر اخذ قال النقيب ابو العيث روح عبد الجواب يتقيم على قول الحقيقة روح له ان عنه
 نصب الله لهم من قوم غلط يقبلها بعض ملكها انما نصب الله على قول يستبصر وحمد روح انه لا ملكها
 انما نصب يكون على ملك صاحبها يرسل على الرازي عن بيت المال على للاختيار في نصيب قال له
 يكون عالما او غانيا وليس الفقير في نصيب الا يقبله من نفسه تسليم انفس النقد او القرآن رجل تختم
 ارض المحور من ارض من منصرفها قال ابو اسلم روح نصيب الاكرة الطيب لهم اذا اخذوا الارض من ارض
 او سلبوا منها فاما النخاس المحور وما واخذ النخاس برف اربابها لا يطيب للاكرة روح ان لم يعرف اربابها
 لهم لان تدبيره والارض التي لا يعرف ملكها يكون الى سلطان ويكون بمنزلة ارض الموالي ويتبع السلطان
 ان يقبله في نصف النخاس على ملكه فان لم يقبله في ذلك يكون انما وانما نصيب الاكرة الطيب لهم
 لمن ياكل من ذلك برضاهم والنخاس لا يتخلو ذلك عن فروع شبهة الا انهم قالوا ليس في انما زمان
 فلي المسلم ان يتق الحرام المباحين امرأة زوجها في ارض المحور او مال ياخذ من سلطان وهي تقول لا
 مكنت ارض المحور قال النقيب ابو بكر البجلي روح السران مكنت من طهاره ولم يكن عين ذلك الطعام غصب
 في سنة من تناول ذلك الطعام والشراب يكون الاثم على الزوج وارض المحور ارض لا يقدر صاحبها على
 زراعتها واداءها فانه فيها الامام ليكون منفعتهما للمسلمين مقام الخراج ويكون الارض ملكا لصاحبها
 في مقبرة قالوا النخاس ثابتة في الارض قبل ان يحلها مقبرة فاما الارض يكون احق بها البعض بها مشار
 النخاس الارض مائة انا ملك لها فجلها اهل تلك الحلة او القرية مقبرة فان الشجرة وموضعها من الارض
 ما كان عليها في القديم وان قُتبت الشجرة بعد ما جعلت مقبرة فان النخاس مملوكا كانت له ربي ان يقبل
 بغيرها والنخاس كانت الشجرة تمت بنفسها فكلما يكون للعاصر ان راي عليها وانفاها على المقبرة فكل رجل وجد
 جرة ثم اخرى حتى لم يمت عشرة اوصار لها قيمة قال النقيب ابو بكر البجلي روح ان وجدها في موضع واحد

في لقطه وان وجد في مواضع متفرقة حل ذلك كمن جمع خروا من اماكن متفرقة فصار لها قيمة فانها تطيب
 له وقد مرته لسلته في اللقطه قال الفقهاء ابو الليث بن سعد وعنه في ان وجد الجوارث في موضع واحد او في موضعين
 فهي كاللقطه لا ياكل الانسان غنيها بخلاف الزرة التي يفسر بها جابر بن عبد الله في الاذواجها تحت الشجر
 الجوز ملتقطها كالسبايل اذا بقيت في ارض ومن يخرج من سلة من شجرة متفرقة في ارض حل وخصها بما جرت
 الطريق فتناثر من ثمرها في الطريق قال قدوس في ان من العلماء اهل البيت لا يشك في زهدهم وعلمهم فلا يخافهم
 ويكره اكل العطين لان ذاك يفسره فليسير قالوا لنفسه امرأة فاكل الثمن وشبهه ذاك لاجل الثمن قال ابو طيغ
 البطي لابس به ما لم ياكل فوق الثمن ويكره الاكل فوق الثمن وكذا الرجل اذا اكل مفدا راحته لصوته بدنه لابس
 به اذا لم ياكل فوق الثمن ويكره ان الاكل للمرء في غيره وكذلك كحومها وكذا النساء في كل حرام لغوا عليه
 ان الله لم يجعل شفاعكم فيما حرم عليكم وان ادخل امرأة في الصلوة لئلا تدعى قال الفقهاء ابو حنيفة و
 انه كره ذلك ومن ابى يوسف في ان كان لا يكره من دخل الاكل في شرب ليل بالوكيل بعد الصلوة او في بقول
 في اخذ الفقهاء ابو الليث بن سعد ويجوز اخذ الصلوة لئلا تدعى المرأة في غير ما وكذا اخذ الصلوة لاجل النزول اذا جئنا
 ويجوز للرجل النظر الى زوجه الرجل لثقتهم ذكره شيخنا الامام في ربه وعن ابى مقاتل بن عيسى الطبطبي لطلبان احدهما
 ينظر الى الرجل الحسن ويكظم البطي فانه ان يكره ان يلقى بطي عظيم كان ذاك خلع له من غير ان يعبده الحسن فليكن
 عليه رواه اهل الرجل الكثير من حاجته لثقتها قال الحسن بن احمد الاميد لابس به قال ربه ان الحسن بن مالك هذا اكل الثمن
 من الطعام ويكثر ثم يتقيا ويقتله ذاك حل يستحل بطي اوردت بينه فلم يعاج حتى مضى ذاك ما بينه
 قالوا لا ثم عليه ولو ان جاع لم ياكل وهو فادى لاكل كان آثما وفرض عليه ان ياكل مقدار قوته ولو ان رجلا
 به وادى فقال له الطبيب عليك الدم فاخرجه فلم يفعل حتى مات لا يكون آثما انه لم يتيقن ان شفاؤه به فحل برجله
 جازا فلو كره لان اكل العظم الانسان واكثر برلانه محرم الاستفاد ولو وضع العجين على الجرح ان عرفت
 الشفا فلو اصابه لابس به لانه دواء والذي رصف فلا يبرق فادى ما اراد ان يكتب يد رصفه شيئا من القرآن
 قال ابو بكر الاسكاف مع يجوز قبل ان يكتب ليل قال لو كان فيه شفا لابس به قبل ان يكتب به جلده ميتة قال
 فيه شفا فجاز ومن ابى نصر بن سلام ربه معنى قوله عليه السلام ان الله لم يجعل شفاعكم فيما حرم عليكم اما قال

[illegible]

لولم يمتلئ قبل الصلوة في رواية وفي رواية يكره وصححه هو الاول لان الامساك مستحب لموجب بل
 متلئنا بغيره قال بعضهم يكره والصحيح اذ لا يكره لا ركون رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل متلئنا وكره
 وضع يده على الخبز كذا قال ابو القاسم الصفار وحده على الخبز لان في وضع الخبز على الخبز استحباب
 بالخبز قال ابو عبد الله احمد بن حنبل في المسند ان ابا عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 وانا موضع بحيث لا يبلغ كرامة الخبز وكذا قال ابو عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 بالخبز وقال ابو عبد الله احمد بن حنبل في المسند ان ابا عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 وروى عن ابي عبد الله احمد بن حنبل في المسند ان ابا عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 بغيره من العلف وعن ابي يوسف وحنيفة بن ابي اسيد عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 وهو قول محمد بن ابي عبد الله احمد بن حنبل في المسند ان ابا عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 ثم ليسير مع يد الطعام على كفه واذ غسل قبل الطعام لا يمسح به بالماء بل يترك حتى يجف ليكون اثر
 غسل فاما عند الاكل واذ اكل الرجل على يده فاول غيره من طعام المائدة ان علم ان صاحب المائدة لا ياكل
 وذلك ان علم انه يرضى به فلا بأس واذ اشبه عليه لا بأس ولا يصح سألنا وان ناول فضة شيئا من الطعام
 الى من كان فيضا منه على الخبز ان ياكله قال بعضهم لا ياكل له ان يفعل فذلك لا ياكل لمن اخذ ان ياكل فذلك
 يفضله على المائدة ثم ياكل من المائدة واكثرهم جزاء وذلك لانه ما يؤمن بذلك عادة ولا يجوز لمن كان على المائدة
 ان يمسك اسنانه داخل بينك لطلب ان او يحاجه اخرى وكذا لك لا بد من ان ولد صاحب المائدة وعبد وكله و
 سائر رجل يدعى قوما الى طعام وقرعهم على اخره ليس على هذا الخزان ان يتناول من طعام خزان اخر لان صاحب
 الطعام انما يباح لابل كل خزان ان ياكل من طعامه وانما لا ياكل من طعام غيره وقال ابو عبد الله احمد بن حنبل في المسند
 واذ اعطى من كان في ضيافته فذلك جائز واذ اعطى من خدمه فذلك جائز وكذا لك ان ناول ضيف من المائدة شيئا
 من الخبز او ياكل من الطعام جائز وان ناول الطعام القاسد او الخبز المحرق فذلك جائز عندكم لانه ما يؤمن بذلك عادة
 ولا بأس برفع الزبد بل هو حرام بالمقبل صاحب الدار فهو رجل اكل خبز من الدار حتى كثر الخبز ولا يشبهها
 فله ان يطعم الدار حاجة واشياء والبعض من الاول من الاضمار في الشهر والعرق الا اذا وضع في الارض لياكلها

[illegible]

وكذا الى كل ذنب محرم برشاح او مبركة كزوجة الاب والجد وان غلازو زوجة الابن واولاد واولاد واولاد
سفلوا وادبته المرأة الدخول بها فان لم يكن دخل بها فهي كالاجنبية والحائض حرام لها منة بالزنا فاعطوا
فيها قال بعضهم لا يثبت فيها اباة ليس والنظر وقال ثلثون الالة لثبوتها من شرب اباة ليس والنظر بنو الحرة
المزوجة والملايكة النظر اليها من ذوات الطي ارم لا باس بان يسها بالاعمال بالاشهرة الالة اجنبية فانه لا باس بالنظر
وبهها وبكبره ليس ولا ينظر الى البطن ذوات لم محرم منه ولا الى ظهرها ولا يمين سترها ولا عبايح ليس من ينظر الى من
المرافق فغير شهوة فانما كان بجال ونظر الى ذلك شيئا او كان كبر رايه انه يشتهي فانه يفيض بصره ولا يسجد به
كل موضع جاء ليس والنظر جاز ان يسافر بها ويجل اذا كان على نفسه فان خاف عليها او على نفسه لا يفعل فافا
سافر بها واصلح الى عملها وانزلها لا باس بذلك في اخذ ليطها وظهرها بنو لاليف وان خاف ان يشتهي
فليس يثبتها لكن ويجوز النظر من امه الغير يجوز من ذوات المحرم وما جاز النظر اليها جاز نسها من غير شهوة فان
عانت على نفسه فحسب ولا رة ان ينظر من الرجل الاجنبي من قرينه الى ندره سوى ما بين سترها الى ان يحاوز
الركبة والحرمة لا تسافر ثلثة ايام بغير محرم وتسافر مع المحرم بعد كان واحد منها كان او كافرا او بصري او ملحون لا
يحرمان ولا لامة والدبرة والحكامة وام الولد ومقتة بعض ان تسافر بغير محرم في رواية الاصل وفي رواية ثالثة
الشيخ لها التسافرة بغير محرم ولبعد في النظر الى مولاة الحرمة التي لا ذرية بينية وبينها بغير لال الرجل الاجنبية
محرم ينظر الى وجهها وكفها ولا ينظر الاجنبي الحر من الحرمة الاجنبية سواء كان العبد خفيا او غلا او ابلغ مبلغ الرجل
رايا محبوب الذي يحب ماؤه فبعض مشايخنا من رخصوا اخلاطه بالتسافر ولا رة انه لا يرضى ويمنع وتكسب ان
على مولاة بغير ذنبا جماعا وفي حد قولي المشافى رجو السيد باح للعبد من سيرة باح المحرم من ذوات المحرم
واجتمعوا على ان العبد لا يسافر بسيرة والزوج ان ينظر الى سائر ذواته وان امراته وكذلك المرأة من الزوج وكلهم
من سيرة ولا لامة من مولاهما واذا اراد الرجل ان يتزوج امرأة فله ان ينظر الى وجهها فانما كان بجال يشتهي اذا
نظر الى وجهها او كان كبر رايه انه يشتهي فلا باس بان ينظر الى وجهها مكشوفة او كذا لو ادعى الى شهادة عليها او كان
حالا كافرا وان ينظر الى وجهها عند الاخر كذا ان ينظر اليها رانما كان يشتهي ولا باس للرجل ان ينظر الى لاله
وان تمر بجله وكذا لو كان الرجل شيخا يامن على نفسه وعليها فلا باس بان يصانها وانما كان لا يامن بالرجل ويحل

للرجل ان ينظر من الرجل سوى ما تحت السر في ان يحيا وذاكرته ونظر المرأة الى المرأة كمنظر الرجل الى الرجل
 وذاكرته عند ما عورة والسر لم يمتد سوى الحسن من احييته مع انه لا بأس للاجني ان ينظر الى اقدم شجرة الى
 غير شجرة كما ينظر الى قدم ان لا ينظر من الشجرة لا يجل وعن احييته مع اذا حلف الرجل بطلاق امراته ان لا ينظر
 الى حرام ينظر الى وجه حرة احييته او ينظر الى كفها لا تطلق امراته ولا بأس بالنظر الى الصغيرة التي لم تنجب من
 يسها ويكره ان يقبل الرجل ثم الرجل او بدو او شبا منه في قول احييته ومحمد ولا بأس بالمصافحة وقال
 ابو يوسف لا بأس بتقبيل والمعانقة في الزنا واحد فان كانت المعانقة من فوق فليس ارجح او كانت
 على وجه السرور دون الشهوة جازع الكمل اجل ظاهرا من امراته قال ابو حنيفة مع لا بأس بها ولا يقبلها ولا
 الى فرجها عن شهوة حتى يكفر وقال ابو يوسف لا يباح للمسلم القبلة والنظر الى فرج حتى يكفر ويحل للنظر
 الى شعره ولصدره ونظيره واذا ملك اثنين لا يجل بينهما بقية النكاح لو كانا حرمين فوطئهما ثم اراد ان
 يطأ احدهما لا ينبغي له ان يطأ احدهما حتى يخرج الاخرى عن ملكه فاذا فعل ذلك كان له ان يطأه خروبا
 قال ابو يوسف كما لا يطأ احدهما قبل ان يخرج الاخرى عن ملكه لا ينظر الى فرج احد لهما ولا الى ظهرها ولا يطأها
 ولا يقبلها ما لم ينظر فرج الاخرى او يملكها او يملك نفسها وكذا قال في رجل تزوج غيب امراته ودخل بها ففرق
 القاضى بينهما فانه لا يقرب امراته ولا يقبل ولا ينظر الى فرجها عن شهوة حتى ينقض عدة التي فرق القاضى بينهما
 وجماع الحائض حرام ثم قال ابو حنيفة مع انه يستتم بها فوق البئر وليس له التمتع وقال محمد بن عبد الله بن
 الدم لم يباح له ما سوى ذلك من العار افلادت فيما قال ابو حنيفة مع انه يستتم بها فوق البئر ان لم
 روح يراو به الاستمتاع بالسرور وافرهما وقال الحسن بن محمد بن عبد الله بن الزوار وليتسى حاجته فيما دون الفرج في
 اذا زنا او احرمت جماع الحائض بالحرم الدوامي وكذا في الصوم وفي الاستسرا بحرم الوطئ والحد في الحائض
 المكونة بملك ما يوثق ومن ثم روج في المسينة لا يحرم حال الاستسرا ويكره للرجل ان يجامع امراته ومساكنه
 ليست من علم ذلك ويكره لجارية الرجل وبعد المرأة النظر اليها حال المباينة ولا بأس للرجل ان ليس فرج المرأة
 وكذا في المرأة لا بأس ان تحبس فرج زوجها الذي يخرج قال ابو يوسف مع سالت باحييته مع عن نذر ان قال
 لا بأس به وارجوا ان يعطها ارجها المرأة واصابتها وتفتي برفع عورة لا يجل للرجل ان ينظر اليها ولكن ليس امراته

انه اذ بها فان لم يجد والامراة نذوا بها ولا امراة تعلم ذلك اذا علمت وخيف عليها البلاء والورع والهلاك فادت
 منها كل شي الا السرة فلك لتفرد ثم يدوا بها الرجل وليس بعبرة ما سئل الاعن ذلك الموضع ولا فرق في
 نذابن ذلك ذوات الحارم وغيرهن لان النظر الى العورة لا يحل بسبب الحرمة وللقابلة ان تنظر الى فرج امراة
 عند اخذ الولد للحان الضرورة وكذا الحجام ان ينظر الى فرج البليغ عند الختان وادوار الرجل ان يشترى
 جارية يحل له ان ينظر الى شعرها وصدرها وثديها وخضبا وساقها وقدمها والحنان شتي ولا يحل له ان يس
 اذ كان شتي او اكبر رايه ان شتي ويجازيه المرأة ان تنظر رجل زوج سبيتهها ونسبها ان تختن العبي ان ابلغ
 تسعين فان ختونه وهو صغر من ذلك حسن والحنان فوق ذلك قليلا فالاولى بالأس وبوجده من لم يقدر
 وقت الختان قال شمس الامم الحلو اني ربحه الصد وقت الختان من حين يحل العبي ذلك الى ان يبلغ وللرجل
 ان يختن ولده الصغير ويحبه ويدويه ويضطره وجره اخيه ويقبض له اليه ويشترى ببيع ويواجه داره ويؤخر
 عنه ولا يترجعه ووجهه ووصي الاب ووصي الجد غير ذل الاب لا يجوز ذلك لوصي العم والخال وكذا الام و
 الختان في جره الا انه يقبض له اليه ويواجه وابنه وابنه وعبد في الاستحسان ان لم يكن ارباب ولا من يولد
 غيره وكذا الام وللقطة او احمم للقط او ختة او بطرحه كان فضايا اذ املكه لا يس له فصل في
الختان اذ اختن الغلام ولم يقطع كل جلدة فالوا ان يقطع اكثر من نصفه يكون خانا والختان نصفه او
 وونه لا يكون خانا واذا لم يكن بد جلدة العبي ليقط الا تشد بد وحشفة ظاهرة لوراها انسان يراه كانه خن
 فالوا ينظر اليه الشقات اهل البصر من الحجا من فان فالوا هو على خلاف ما يمكن الاختتان فانه لم يشد عليه
 ولا يضر من بل يترك ويكون ذلك عذرا او لواجبات تقطع بالاعذار فاسته اولى وكذا الجرحى او اسلم
 وهو شيخ ضعيف اجبر اهل البصر انه لا يطين الختان يترك واذا جتمع اهل مصر على ترك الختان فانهم الامام يحكم
 فيقاتلهم في ترك سائر السنن واذا غشلت الاكف من الخبابة قال ابو بكر البجلي ربح يجب عليه الصلوات الخمس
 الجلدة لا يجب لغيره فخذ والاستنشاق على الخنبة لو توفى ولم يوصل الا رخت الجلدة جاز ولا بأس للمرأة
 ان تخلص رأسها ان فعلت ذلك بعد اوجع وبكره انخصاني نبي ادم ولا بأس بدخول الخصى على النساء لم
 يبلغ حد الحكم وفردوا ذلك بحسنة عشر سنة ولا بأس بختن السور اذا كان فيه ضرر ولا بأس بختن البهايم

او فقام لان قية مستغنى عن سيرة وكذا ان اباس كل العيسى لدا امسابة ولباس ثقب انون لظنل لانهم كانوا يعبدون
 ذلك في الجالية ولم ينكر عليهم ذلك من اهل مصر على السليم واذ افرغوا في لطن الحمال ولم يبق
 سبيلا لاستخراج الولد الا بقطع الزود اربا اربا ولم يفعل ذلك بخات الاك الام فاراد النكان الولد ميتا في
 لطن لاس به وان كان جالما لم يجر ان يقطع الولد اربا اربا لان قتل النفس تحرم عبادة نفس اخرى من غير نص
 وذلك باطل واذ اخرجت البكر فبادون العروج ووصل الامر فربما فجلت فدا ان كان لها دنها فالو ايزال
 عن دنها ميتة اربحوت وراهم لان خروج الولد بدون ذلك لا يكون واذ سقطت الولد با علاج فاراد
 لم يستبرئ من خلقه وانهم قال انه ولد واذ اقول به فان الحرم اذا كسرتني عبيد يكون فاسا لان اصل نصيب
 كان موراخذ بالبحر ارم غلا اقل من ان يلجها انهم مينا اذا سقطت فبسر عذرا لانها لا تأثم انهم قتل وان سقطت
 بعد ما سببان خلقه بحيث العرة المرسدة اذا ظهر بها الجبل وانقطع لبنها لبس لاب نصيبها يستاجر
 العسر ونجات الاك الولد فالو ايباح ان قتل في ستر اهل لدم ما دام الحمل قطعة او علقه او مضغه لم يجل
 عسر وقد واما الملك الدية مائة وعشرين درهما واما احوالها فساد والحمل يستتر اهل الدم لانه ليس باو
 يباح لعبادة الله واذ اعزل الرجل عن امراته فبسر امره في الكتاب اذ يباح ما رواه في زماننا يباح
 الزمان ولباس يقتل الجرا وانه ميسر يجل قتله اكل فلدن العسر اولى وعن محمد بن سلمة رح الا
 يقتل النمل لانها من اهل الاذى ويكره ايضا في الار واما اوبكر الاسكات رح ان اذا كفتها واولا
 تقتلها وقال نصيبه اربحوت رح ولباس قتله اكل فلدن العسر اولى وعن محمد بن سلمة رح الا
 العلة ما دى الله تعالى اليه بلانته واحد في حيا قتل العلة التي اذ كفتها خاصة ولباس شقيق الميانه اذا كان فيها
 عصاة وفي الكيسانيات في الجراحات المخرقة والعروج عظيمة والحجاسة الواقعة في الشاة والنحو باس لطن
 ان قبل نجور وقد عبرت ونجور وحيوت قتل رح وان قبل لا نجو اصلا لانه اى بل شترك وبساح قطع اليد لانه
 ارجل لسلوة او جرح فاراد ان يستخرجه ونجات منه الموت قال ابو يوسف رح النكان فعل احد في حيا فلباس بان
 بان يجل لانه يكون مسالحة ولا يكون فربما اهلكه واذي الفصادى اذ اراد ان يقطع العبا زادة او شيئا
 اخر قال ابو نصر رح النكان الناب على من قطع مثل ذلك اهلك فانه لا يقبل لانه فربما يفسد اهلك

والنجان الغالب هو النجاة فهو في سنة من ذاك رجل وامرأة مطلق الاصبغ الزائدة من ولده قال بعضهم لا يصبر
لانه صاحبه ولها ولاية المعالجة ولو فعل ذاك غير الاب والام فلذلك كان صاحبنا لعدم الولاية وقال بعضهم لا يصبر
للاب والام ان يقطع وان قطع واوجب سنائي بيده كان صاحبنا واختار من الاول الا ان نجات الشعب
او وهبنا في البدر رجل وقت تقليم اخافه او قطع راسه يوم الجمعة قالوا النجان يكره جوار ذاك في غير يوم الجمعة
واخره الى يوم الجمعة فاخافنا كان بكره بالان من كان فخره فلو يلا يكون رزقه فبقيا فان لم يحيا وبزاحه
واخره بسر كايضا رزقه حتى لا روت عاشت فصر المدفع الى عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه قال من قلم اخافه يوم الجمعة اعاده الله تعالى الى الجمعة الاخرى عز بارة ثلثة ايام واذا علم ذلك
او بخرشعة ينبغي ان يدق ذاك فخره وشمس الجرح وزخان روى به ملا باس وان القاه في الكيف او
يفتسل كبره ذاك لان ذاك يورث والام ينبغي ان ياخذ الرجل من شاربه حتى يوارى الطرف العلماء من
العلما وبصير مثل الحاجب ان يضرب الولد في بطن امرأة حة مل عدات فيشرب بطنها من الجانب
واذا ابتلع الرجل درة انسان ومات وليس له مال غير ذاك كان عليه قيمته ولا يشرب بطنه لان حرمة الام
دون حرمة النفس رجل له كلب عفو بعض كلاما عليه ظلال القرية ان يقتلوا انما يكتب له حية معاجبه ضا
ما غرض قايوا ان لم يتقده سرا عليه قبل بعض لا يقض وانما لو اتقده سرا الى صاحب الكلب قالوا يكون صاحبنا
منزله الحائط المائل قالوا لو شارب ويمنى ان لا يكون صاحبنا فان الدابة اذا دخلت ارض النير وافسد الرزق
لا يقض صاحبها اذا لم تدخل بارسال صاحبها في الزرع ولا يقضات فعل الدابة الى صاحبها الا بالامال
فينبغي ان لا يقض اذا لم يكن صاحبها مرسلا قرية فيها كلاب كثيرة فيضربها اهل القرية يوم لصاحب الكلاب يقتل
الكلاب فان ابلوا فقولوا الامر الى القاضي حتى يامرهم بذلك لانه منصوب لدفع الضرر ولا ينبغي للرجل ان يتخذ
داره كلبا الا كلبا يحرس باله او يصيد فان سكره في داره فبغير حاجته لم يكن للبحر ان من المنع وان ارسله الى
كان لهم حق المنع فان امتنع عن ذاك فقولوا الامر الى القاضي وكذا اذا سكر وجابه او جحشا او عجولا في
ارستاق فهو على نداء البقرة اذا كانت نموذج لا تضرب لا يقطع اذنها ولا يترك وكنتها تنجب باسكن في باج
مثل القملة بكل حال وكبره احراقها وحرق يعقربا فبا زمان طرح القملة حية لا باس والاب ان يقتلها ولا

لاس انفاذ الفيلق في الشمس لموت الدردان لان فيه مستغلة الادمي فهو فيز قد انفاذ السك في شهر رما
 بتصل بقية الحارم ابن كبر نسل امرأة ابيه عن شهوة هي ابنة خمس سنين او ست سنين قال ابو بكر بن
 روح وخرم على ابيه لانها غير شهاد وان شهادها الابن لا يقبل فقبل له وكانت المرأة كبيرة خرجت من
 اسيرة وسميت نساءها قال خرم على ابيه والمرأة اذا دخلت فذكر من في فرجها والبصير من اهل الجاه
 قال محمد بن سلمة رحمه الله اذكر ان الامم شهاد في خرم على ابيه رجل قدم من سمرقند فادان افضل اخيه
 وهي شحنة فادانها بخلاف على نفسه لا يجوز رجل شهاد امرأة عن شهوة قال ابو نصر روح لا ثبت حرمته
 اراد به شمس سسل وادعاه العراب بابليكره من الثياب الحلي والزينة وما
 يكره وما يقبل فيه قول واحد في الحلي والحرمته وما لا يقبل ليس الحريم ليست
 على الذكور في الحرب وغيره ولا يكره في حي الابن يكره اباس لصبيان الذكور ويكرن الاثم على الذكور
 حرم ليس الحريم لا يكره ابسيرة عن ابسيرة احمد بن محمد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الحريم
 لباس اهل الجنة فمن لبسه في الدنيا فلا يلبس منه في الآخرة وقال ابو يوسف محمد روح لايأس ليس الحريم
 في الحرب فان كان الثوب اده غير حرير كانه قطن ونحو ذلك لم يكره يكره لبسه في غير الحرب عظيم وجا
 لبسه في الحرب وانما كان سدا حرمه حرير كانه قطن ونحو ذلك لم يكره يكره لبسه في غير الحرب عظيم وجا
 قال ابو حنيفة روح لايأس ما يبرئ من الحرب والدياباج والنوم عليها وكذا نساءه والمرأى في البيت وسستر
 من الدياباج والحريز اذ لم يكن معها ما يلبس وقال ابو يوسف ومحمد روح يكره عبيد ذكركم بشر عن ابسيرة
 عن الحنيفة روح انه لايأس ما يلبس في القرب من الحرب اذ كان اربعة اعلل اودونها لم يجز فيه خلافا وذكر
 شمس الله سكر روح في لباسه لايأس ما يلبس في القرب من الحرب اذ كان اربعة اعلل اودونها لم يجز فيه خلافا وذكر
 سباع او غير بالذكية والتمتة فيه سواء قال وباقة ذكرته وكذا الصورت والشعر والعظم ونظمت في البيت
 والخفاب الجار والبرمة حسن ولا تجنبه يصح ولا رجل ولا لباس للنساء ولا لاس ليس الحريم لا رجل اذا
 كان تحت غير حرير يكره لا رجل ان ليس القرب لم يصبرغ بالمصفر والمغفران والورس يكره بشر بالان
 في آنية الذهب والفضة وكذا الجواهر والمخاض والمداخن وكذا الاكحال بسيل الذهب والفضة وكذا لباس

والكرسى اذا كانت مفضضة او مذمومة وكذا السرج اذا كان مفضضا او مذموبا وكذا الركاب اللجام وال
الوحيفة رزمة السد لابس بالشراب الآينة لمفضضة والمذمومة اذا وقع فاه على العود وفي الكرسى بالشراب
على العود والخشب وان الذئب المفضضة ولا يابس بان يحبل الذئب المفضضة في سقف الدار والمجدة وان
المسجد بالذئب المفضضة من باله فان للعبة بمخرقة بمار الذئب والمفضضة سترقر بالوان الدباج والحكم
ولا يابس بان يحبل المفضضة مذموبا او مفضضا او مضيبا وعن ابي يوسف في الكرسى ان كره جميع ذلك وخلفوا في
قول محمد بن ولاباس تحلية المفضضة وسلاح ومائل سيف المفضضة في لهم وبكره ذلك بالذئب المفضضة
ومن اذا كان يخلص منه الذئب المفضضة اما التورية الذي لا يخلص منه الذئب والمفضضة لابس به غدة الكحل
ولا يابس بمسامة ذئب المفضضة وبكره الباسية ولا يابس بان يشرب من كفت في خضرة خاتم ذئب المفضضة
وتسار فيما سوى الكحل من الاكل والشرب والادمان من الذئب والمفضضة والعود وبمخرقة الرجال ولا
باس لمن ليس الدباج والحجر من الذئب المفضضة واللولو وبكره الاكل على خوان من ذئب المفضضة ولا
رخصة للرجل فيما تحت من الذئب المفضضة او مذموبا خلا الخاتم من المفضضة وحلته سيف السلاح
رخصة يارت يد وبكره ان يفضيا في طست من الذئب المفضضة وقال ابو يوسف لا ينبغي للرجل
ان يلبس ثوبا فيه كتابه من ذئب المفضضة ولا يابس بمسار الذئب في نص خاتم رجل في قول الجعفي رجم ولا يابس
بان يسير حيطان البيت باللبرد وبمخرقة اللبرد والبرد واذا تحرك ثنية الرجل ولم تسقط الا انه نجاف سهو
فشد ما يشرب المفضضة لابس به وليس من الكحل وان سقطت ثنية الرجل قال ابو حنيفة رجم وبكره ان
يسد ما يشد ما ولكن ياخذ ثنية ذئب ما كانها وقال ابو يوسف لابس بان يشد ثنية في
موضعها وليس من الكحل الميت وذكر في الجامع الصغير اذا تحرك من الرجل شد ما يشرب قال محمد بن
لاباس به وهو قول الجعفي رجم الا ان قال ان شد ما بالفضضة لا بالذئب واختلوا في قول ابي يوسف
رجح وكان ابو حنيفة لا يرى باسا بشد ما بالفضضة وكذا اذا سقطت لابس بان تجتة سنان من فضضة
وبكره ان تجتة من ذئب ولا يتجتم الرجل الا بالفضضة اما يتجتم بالذئب للحدوث المعروف وبكره ان يتجتم بالحدوث
خاتم اهل النار وكذا الضعيف لقوله عليه السلام يتجتم بالورق ولا تترده على مثقال فظا من اللفظ بغير كراهة

الختم بالحجر الذي يقال له شمس مخرج الالباس به لا يلبس به سبب لاجد به ولا صغر بل هو جرح ومن سئل
 انه صلى الله عليه وسلم كان يختم بالعقيق ثم الختم بالفضة ساج لمن يحتاج الى الختم كالقاضي والسياسي
 ونحوها وانما عدم الحاجة قاله كره بفضل واداء الختم بالفضة ينبغي ان يكون النفس الى لطيف الكفت لا الى طهر
 ثم يجلب في اليد اليسرى في زناها بكل يوم متباصرا من ثماثيل الطيور والآدمي بالاصباح قال محمد بن عبد الله
 بعض من سئل واصباغ غير مسود في زناها في رباطه انسان فانه يفسد قيمة العمود وان كسره لا يفسد
 شيئا لانه لم يمتك الحطب والخشب ولا اس المرأة ان تجلب في فرونها وذايها شيئا من الورود وكبره ان
 تسفل شعرها بشعر غيره ولا بأس لتاجر على منعه من الغلام لانه يزيد في الثمن فان كان العبد للخدمة ولا يربط
 الخماره لا يجب ان يقبل ذلك ورأسه من العقيقة ردمه اسر قال علفت رأسي بكنة فخطاني الحمام بنى
 ثمنه منها الى حليته سنة رافعا لتقبل العقيقة وناولته بجانب اليسر فقال لا يمين وولدت ان اد
 بعد الحلق فقال ادفن منكر فحيت وودعته ولا بأس بخل النساء في الحمام اذا دخلن غير زكوة عمر
 عصفار في الحمام لان الحمام ربا بفعل ذلك عن شهوة والتخايل ذلك ضرورة ولا بأس ان يكون اكثر
 ركبها والغلام ينبغي ان يتركه اذا كان الغلام لطيف ذلك فان كان لا يطيق بكبره الرجل اذا كان في بيت احد الزواني
 الا بكبره ان يشغل الى الفسار ويغفر خافا فانه يفسد الناس بل يستحب الغوار لما روى ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عمر على يد حفصة اهل فاسرع اهل فاسر قبل لا تعرف من قضاء الله في حال عليه الغيرة وسلامه واد
 من قضاء الله في قضاءه ولا بأس بالانكاح يوم عاتر ابل هو سحبه لغوا عليه مسخرة ولتسلم من العمل
 يوم عاشوراء بانده الروح لم ترمه عينا ابدا واذ اتمت المرأة في رجال ليس له منهم امرأة لم يغسلها واذا كان
 محارم ولكن شتم بالصبي فان كان من ذويها حر ماها يومها بغير خرقه وان لم يكن لها حر يومها بغير خرقه
 على كفو الرجل اذ اتمت في فساد ليس من رجل يومهم على ما بينا الا ان من يومه كانت حرة فوعدته خرقته
 لغوا على قضاء الكانت مكره فوعدته بغير خرقه فوعدته في ذلك سر او كان من رجل الا انه كافر عليه
 يغسله وكذا اذا كان مع الرجال امرأة كاذرة علموا انفسهم تغسلها وان كان من عبي لم يغسلها فوعدته
 فليس يغسل الرجل فصل فيما يقبل فيه قول الا حد وما لا يقبل مساخر خيرة لصدقه

ولم يجد بالاراني اثارا خيرا بل انما نجس قال في الكتاب الحجة على ليس له ان يترضا بذكر الكمال
والنجان فاستقام له ان يترضا بذكر الكمال ان الطهارة في الاراد اصل فيستسك بالاصل فلا يطل حكمه كالا
يثبت الحجة برواية الفاسق بخلاف ما اذا جره فاسق في المعاملات فان ثم يجوز الاخذ بقول الفاسق في الحقائق
المفردة والحقان الحجة بخباسته الارستور فيدبر له الفاسق في ظاهر الرواية ورواية الحسن عن الجعفي في
ان المستور فيه كالعبد والماخوذ ظاهر الرواية لان العبد المشرط وما كان مشرطا لا يكتفي بوجوه من حيث
لمن قال لعبد ه ان لم تدخل الدار اليوم فانت غافل عن اليوم فقال لعبد لم ادخل وقال المولى دخلت كان
القول قول المولى والنجان الظاهر شارب البعد فالحقان الحجة بخباسته الاربعه اثبتة فالعبد غير له الحق
كما في رواية الاخبار والنجان الحجة بخباسته الاربعه امرأة حرة او امرأة غلامه فبشره الرجل كما في رواية الاخبار
والاثبتة اثبتة فبشره فانه اراقى الاراد ثم نعم كان ذلك احوط والنجان الكبير رايه ان الحجة بخباسته الاربعه
فانه يومئذ ولا يقيم والنجان الحجة بخباسته الاربعه رجلان اهل الذمة لا يقبل قوله فان مرقع في قلبه انه صادق
في هذا الوجه قال في الكتاب الحجة الى ان يرى الاراد ثم نعم ولو ترضا به وصلى جازت صلواته وفي خبر الفاسق
او مرقع في قلبه انه صادق فانه يقيم ولا يترضا به لان الفاسق من اهل الشهادة على مسلم اما الحجة بخبر
من اهل الشهادة على مسلم ولو كان الحجة بخباسته الاربعه وصلى جازت صلواته لا يقبلون قال فهو كذلك
من المحاسبين قال المولى في العطف ان العبد كالبائع اذا كان زفيا وسقط اعتبار البلوغ كما يسقط
اعتبار الذمورة والحرية ويكون هو كالبائع كافي المعاملات والاصح ان مراده لعطف على الذي فان جرح
والعصية في هذا الخبر الذي لانه ليس لها ولاية الارام ولان رجلا دخل على قوم من المسلمين بالكلية طلبا ليدبر
شرا فافدعوه اليه فقال له رجل ثقتهم عرقهم هو هذا لهم ذبيحة الجوسي وهذا شراب خالص غر فقال الذين
الى ذلك ليس الامر كما قال بل هو حلال فانه يخطر في حالهم فالحق ان واحد ولا لا يثبت هو الى قول ذلك الواحد
الذي اخبره بالحرمة وانما هو استهين فانه ياخذ بقول ذلك الواحد ولا يسهل ان يتناول من ذلك سواه كان
الحجة بخبره حرا او مملوكا ذكرنا وانما لان قول الواحد للثقة مقبول في البيانات ولو كان في القوم رجلا
فكان فانه ياخذ بقولهما والنجان في القوم ثقة واحد فانه يميل في ذلك كبر رايه فان لم يكن فسرر واستمر

المحال ان حذره فلا بأس بان يأكل في ذلك بشرط يتوقض منه وان كان الذي أخبره بأنه حلال مملوك كالمسلم
 والذي يبرحم انه حرام او واحد فلا بأس بالاكل لان في الخبر الذي في الحديث والملك سواء فبشرط قول النبي
 الذي يبرحم انه حرام مملوك كالمسلم بشرط الذي يبرحم انه حلال او واحد فانما لا ينبغي لان يأكل بشرط قول النبي
 رجل تزوج امرأة فآخروا مسلمة او امرأة انهما ارتضا من امرأة واحدة قال في الكفاية يجب ان لا يتزوج
 فيطلقها ويوطئها نصف المهر ان لم يكن دخل بها ولا ثبت الحرم من خبر الواحد منه تاما لم يشبهه رجلان اجاز
 وامر ان على قولنا في ردة المهر ثبت حرمه الرضاع بشهادة اربعة من النساء وانما يتزوج حاشا
 وكان حرمه الوطئ فيطلقها كليا حتى يملكه ويوطئها نصف المهر قبل الدخول والكل بعدد النكاح بكم
 اكثر من مهر المثل يجب لها ان لا تأخذ منه شيئا قبل الدخول وبعد الدخول يجب لها ان تبرأ الزوج
 بما زاد على مهر المثل اذا كان المهر اكثر من مهر المثل لان الزاوة انما تجب بحكم النكاح وذلك محتمل وان لم
 يتزوج وسد ذلك لان النكاح لم يطل به الا بشهادة او كذا لك الرجل اشترى جارية فآخروا مسلمة
 انها حرة الابوين او انها آخرة من الرضاع فان شتره من وطئها فهو فضل وان لم يتزوج وسد ذلك لان
 ملك العيين لم يطل به الا بشهادة مسلم اشترى كذا ونفسه فآخروا مسلمة انه ذبيحة الجرمى فانه لا يجب
 للبشرى ان يأكل ولا يطعم غيره لان الخبر أخبره بجزء العين من امره قال ثبت بخبر الواحد وانما يطلق الملك
 لا ثبت بخبر الواحد وليس من ضرورية ثبوت الحرم ليعطى الملك فيثبت الحرم من بعد الملك بخلاف
 ما تقدم لان بعد النكاح لا يتصور من ثبوت الحرم المريدة فاذا لم يطل النكاح بخبر الواحد لا ثبت الحرم
 واذا ثبتت الحرم من غير ملك العين منها لا يمكن الرد على باله ولا ان يحبس العين عن البائع اذا لم يطل
 ليسع ولو انه لم يشره ثم دكر الذي كان الظن في يده أن له ما تسادله فآخروا مسلمة انه ذبيحة الجرمى
 لا يملك ان يأكل لانه أخبره بما هو من المبيع فثبتت الحرم ورواه اهل الحديث بالكلية ثم يابسه بعد الاذن او
 ملكه بسبب آخر ميراث او غيره مسلمة انه حرام العين لا يملك لا تسادله ولو ان رجلا ملك طائفا ما جارية بميراث
 او بيع او مته او سبب من الاسباب ثم أخبره مسلمة ان هذا العتقان بن تفلان بن تفلان فعلى ان يعصب منه
 ابياع او الراسب او ثبت قال يجب ان يتزوج فلا يأكل ولا يشرب ولا يتوضأ ولا يوطئ الجارية لان خبر الواحد

العدل مثبت الربية فيستتبه وان لم يتزده كان في سته من ذلك لان خبره بجزءه ليس وانما خبره ان من
 يملك كان غاصبا وهو كذب في هذا الخبر بشر علان السيد دليل الملك فلهذا قال ان تزه كان ففعل وان
 لم يتزده كان في سته من ذلك وكذا لو ان رجلا في يده عظام فاذا في غيره باسما دل وان خبره ثقة ان هذا
 العظام وان شرب ففعل في يده من فلان والذي في يد يكره ويرغم انه ان تزه كان ففعل وان لم يتزده كان
 في سته من ذلك كذا اذا لم يكن الذي في يده ثقة لان السيد دليل الملك فلهذا خبره باخر منه حقا لنفسه
 منه ونزل الواحد حمل محبة في حقوق العباد في حكم التزده لاني حكم بطلان الملك وكذا لو كان ماله موهبي سفر
 ولم يجد بالغير ذلك فانه يتوضا به ولا يتيم به اذا لم يكن الذي في يده ثقة فالحكم عد لا ثقة وزعم انه لم يفتنه
 احد خلف المشايخ فيه قال في حقهم ابو بصير من ههنا لا يتزده بخلاف ما لو كان فاسقا وغيره من المشايخ قال
 هذا الاول سر التزده وهو صحيح لان ذاك السيد والحكم عد لا فهو يرفع نفسه فلا يعارض قوله قول الخبر
 في حكم التزده ولو ان رجلا ادوان لبشرى كحان فقال له رجل عدل تشر فانه ذبيحة تجوسي او قال له نفسي
 انه ذبيحة سلم ونفصا ب عدل قال في حقهم ابو بصير من ان السامع تجري فان لم يقع تجريد على شئ يسقط الخبر
 فيبقى الاباحة الاصلية وعلى قول المشايخ زعم السيد لا يشترى وبأخذ بقول من اخبره انه ذبيحة تجوسي لان البيع
 صار حرا على البائع بقول الخبر انه ذبيحة تجوسي والبائع يرفع نفسه فيكون ههنا فلا يأخذ بقول البائع
 وقال شمس الاثر في خبره كان شيئا الامام ع يقول اذا في بصري فقال لا يفسد لبشرى منه شيئا و
 اخبره ان امره ان يتركه فان طلب الصابون ونحو ذلك لا يأس للبقال ان يسبح منه وان طلبت الربية
 والحجز وما يملك الصبيان عادة ينبغي ان لا يسبح منه لانه كاذب فيما يقول خلاصه ان قال الصغير اني قد
 اذن لي ابني ان اهرسه لك او ففعل في يديك ينبغي للسامع ان يقبل ذلك لان الاب هو اذن للصغير
 بفعل ما يصح اذنه بخلاف ما لو قال هو لاني ففعل في يديك على يد يدي ههنا او ففعل فانه يجوز للسامع ان يقبل ذلك
 وكذا الصغير اذا تاه بعد اذنه بفتنة من المولى ولو ان رجلا عرف جارية لرجل ويرغم انها يدعي والامانة فتدعي
 وزعم راي الجارية في يد رجل اخر يقول هذا الذي في يده كانت الجارية في يد فلان فلان كان يدعي
 انها له والجارية تصدق في ذلك الا ان الجارية كانت له وانما امرت فلا يابذلها لغيره ففعل الجارية

في قوله نه وادعي سلمة لاس الساس ان يشترها منه لانه اخبر بخبر محمل معجزة واسكان في الكبرياء الساس
 ان الذي في يده الجارية كاذب بما يقول لا يعني للساس ان يشترها منه ولا يقبل بيته ولا تقبضه لان
 ذي البدها كانت في يد فلان من فلان يعني انها ارادته بملك فلان فاذا كان في الكبرياء انه كاذب بما
 يقول اساني لا يقبل قوله ولا يشترى منه الجارية وروى لم يقل ذو البدها لك ولكنه قال في علي فلان
 عصبها مني فاختارها منه لا يعني للساس ان يشترى منه ولا يقبل بيته ولا تقبضه لان الذي في يده تقبضه او
 لم يكن تقبضه بحد ذاته لا روى لم يدع نقضه انما اقرب بالنجية لان نقضه امر مستلزم فلا يقبل قوله في ذلك
 النجية ما اخبر مستكر فقبل قوله اذا كانت تقبضه فان قال الذي في يده بكان فلان غلظي وعصبها مني ثم رجع
 غلظه فاقرب الى روى فيها ان فلان تقبضه لاس ان يقبل قوله ويشترى منه الجارية لانه اخبر بخبر مستقيم وهو
 الر جرح عن الغلظ وما اقرب على نفسه سب القصاص وهو الاخذ وكذا قال عصبه مني فلان فاختارها الى القصاص
 مقصي القاصي لاس بيته انها وبكره عن العيس فانه يجوز للساس ان يقبل قوله اذا كان تقبضه لانه اخبر بخبر
 مستقيم وهو انبات الملك بالنجية وانما شرط ان يكون تقبضه لان كساره انها كانت في يد فلان او روى لفلان الملك
 ظاهر او اسكان الخبر كاذب في الكبرياء الساس فانه لا يشترى ما في جميع يد الجرحه ولا يقبل قوله وان قال نقضه
 في ثبوتها مني فاختارها منه وروى فيها الى وقال قصور القاصي بها في فاختارها من منكر ما روى او لغيره انه اسكان تقبضه
 كان لان يقبل قوله وان قال قصور في بها نجدة لقتلها فاختارها منه لا يعني له ان يقبل قوله واسكان تقبضه لانه
 لا جرحه لقتلها كان اخذه في حارة المسارعة فلا يقبل قوله كما لو قال اشترت منه الجارية من فلان ونقضته
 انمن ثم جرحه بسب فاختارها منه فانه لا يعني له ان يقبل قوله لان القول قول المجاهد في الشروع ولو ان
 قال اشترت منه الجارية من فلان ونقضته النقص ونقضتها بامره وهو ما روى نقضه للساس وقال جرحه
 آخر ان فلان كاذب بحدته بسب فادعي انه لم يسب منه شيئا واقطاعا لثاني ما روى نقضه لغيره فانه لا يسببه
 للساس ان يقبل قوله وان يشترها منه لان الاول واخبر ان فلان جرحه لشهره لا يكون للساس ان يشترى
 منه نكلا او اخبر غيره بالجرحه واسكان الخبر الثاني غير نقضه الا ان في الكبرياء الساس ان الثاني مجازي
 ملكه واسكان في الكبرياء انه كاذب بما روى ان يشترها منه اذا لم يكن الخبر الثاني نقضه واسكانا جميعا

ثقة و فی کبرای السامع ان الثانی صادق لا یمنی لان شیئر بهمانه ولا یقبل قوله و هو منزهة ما لو کان له
ثقة و رجل رأی عبثانی یدرجل و قد علم انه غیره فقال له و ایلد انما ملکته من فلان و کلب سبب من الاسباب قال
فلان و کلب کللی مسیوة فانه یجل لان شیئری منه و القیاس ان لا یجل لانه متهم فی جرثومة الی نفسه و اما حل له
ان شیئری منه احسانا لکان الضرورة فاما لو شرطنا لاجل لانه قد اقرضه و قبول قوله اقامة الشاهدین لصنیق
الامر علی الناس و نه الضرورة و ضرورة فاما اذا جره عدل علی خلاف ذلك و ان رجلا فی یدیه جارية فخر
لرق لذي البید فمشهد مسلم عند رجل آخر ان الجارية اتی فی ید فلان امه فلان آخر عقبها منه الذی سینه
بیدیه و الذی فی یدیه یحجج ذلك بقول یحیی و الذی فی یدیه غیرها مومن قال فی الکتاب سبب الی ان لا شیئر
منه و ان شیئر اها و وطئها کان فی سوته من ذلک لان الخیر فیما اجر یغصب کدبش عما یحکمان للسامع ان شیئر
والا و طئ ان لا شیئر و لو اخره سلم ثقة انها حرة الاصل او اخره انها كانت امه لذي البید عقبها هذا و
الاول سواد و ان شیئر بهما کان فی سوته من ذلک لان ملک الانسان لا یرزول بقول الواحد و ان لم شیئر
کان اولى و لو كانت الجارية لرجل فاخته با رجل آخر و ارا و سببها قال الکتاب لا یمنی لمن عرفها الاول ان شیئر
من الذی فی یدیه ضعیف یسلم انه خرجت من ملک الاول و تنقلت الی ذی البید یصحح او یعلم ان الاول و کله
بیسببها فان سأل ذال البید فقال له و ایلد شیئر بهمانه او یمنی بهالی او تصدق بها علی قال و کلینی بیسببها فان کان
ذو البید ثقة فلا یأس بان یقبل قوله و لا شیئر و یطأ و الخان غیره لان فی کبرایه انه صادق فکذک لان
قوله الخیر مقبول فی المعاملات اذا لم یعارضه قول آخر و ان لم یکن عدلا و کان فی کبرایه انه کاذب لا یمنی
لان یقبل قوله و لا ان شیئر منه و کذا لو لم یعلم ان ذلک شیئی غیر الذی فی یدیه الا ان اکثر فی یدیه اخره
غیره و ان ذلک غیره و کله یسبب او باعه منه و سبب لان اقرضی البید بالملک لغيره بمنزلة لم یعلم الخان
الخیر ثقة و الخان غیر ثقة لکن فی کبرایه انه صادق فکذک لان الخان فی کبرایه انه کاذب لا یقبل قوله
فلا شیئر منه و الخان الذی فی یدیه لم یخبره ان ذلک شیئی غیره فلا یأس شیئر منه و ان یقبل سببه لان
لم یکن ثقة لان البید دلیل الملک ینوی فیہ انفاستی و العدل الا ان یکن الذی فی یدیه یمنی بکمان مثله لا یحکم
منش ذلک العین کما رأی و رة متقومة فی ید غیره و ارای کتابانی بدجل لم یکن فی آباءه من سواهل ذلک

الا فضل ان تبشروا بالشيء وان شئتم اذ او قبل بيته هو لا يعلم انه غير وقال جوت ان يكون سبي
 ستم ذلك لان البعد ولبلى الملك شتر فان كان شترى سمك على ولبلى شترى وانما علقها بالمراب
 لان في وهم كل واحد ان مثل لا يملك هذا المعين وان كان الذي انما به بعد او امره لا ينبغي له ان يشترى
 يساه عن ذلك لان الرق يقع من الملك فان ساه فاجبر بان سلاه فذا من له فيه وهو امره فقه لا بأس
 بان يشترى منه وان كان غير فقه فان كان اكبر رايه انه صادق فيما يقول يقبل قوله وان كان في اكبر رايه انه كاذب
 ولا يقبل قوله وان لم يكن راي في ذلك لا يشترى منه ولا يقبل قوله لان الاتي من غير فاته ظاهر وهو الرق فلا
 يقبل قوله لم يبرج جانب العهد في كذا العهد الذي لم يبيع وهو ملك او حران فخر وان ساه دون كذا في
 سبه او ان علما نيت على به سبه وقت فانه كان اكبر رايه انه صادق سمع ان يقبله لان عهد العهد باس
 به فاما كذا العهد من ساه والرجل سمع العهد ايا الى العلم على يد بعضي وان كان في اكبر رايه انه كاذب لا ينبغي
 ان يقبل قوله رجل قدم ليهذا باميان وعظام وجراوى وقال اما مضارب فلان انما مضاربك او وكذا
 ان يشترى منه وكذا العهد اذا قدم بلدا فادعى ان مولاه اذن له في التجارة كان للناس ان يقبلوا قوله وبما
 هو ولو ان رجلا تزوج امرأة لم يبر لم يبر فادعها عليه انسان واخره ماها امراته وسدان يقبل قوله واما اذا
 كان فقه فقه كان في اكبر رايه انه صادق وكذا رجل دخل على فبره يلا وهو شاب سيفه او ما رجول فخر
 وصاحب المنزل لا يدري انه ليس او ما رب من الصومس فانه يحكم رايه فان كان في اكبر رايه انه ليس دخل عليه يلا
 لا ويقبل ان منه وصاحب المنزل نجاة انه لو زجره او صلا به باوره بالفرب كان لصاحب المنزل ان
 يقبل وان كان اكبر رايه انه بارب من الصومس فانه لا يجلي ولا يقبله فخر العمل في تده السائل اكبر الرايه
 عنه الحاجه وانما يتوصل الى اكبر الرايه بالداخل عليه بان يحكم رايه ومنه او كان عرفه قبل ذلك بالجلوس
 اهل فخر يستدل بذلك على انه بارب من الصومس وان عرفه بالجلوس مع الصومس واهل الشتر يستدل
 على انه سارق رجل قال فبره ان علما امر في سبعين جارية التي في منزله وما فيها الى شتر بها كان للساح
 شتر بها منه وان يقبل الجارية من منزله مولاه اذا وقع الشتر فمن الى بابها كان الاتي فقه او فخر فقه
 مرق في قلبه انه صادق فان مرق في قلبه انه كاذب ان مرق في قلبه فاك قبل الشتر ولا ينبغي له ان يشترى

حتى يسأل مولانا ان مرق فخر قلبه ذلك بعد الشكر لا يتصرف للجارية لان الكبر الراي في حقه بمنزلة اليقين ان
 يقنعها ووطئها ثم وقع في الكبر رايه ان البطلان كاذب فيما قال ليزول ووطئها حتى يتصرف خبرها وان كان ليس
 خبره بشيء الا شهد عند شهود من ان مولانا الجارية امره بمسحها ثم حضر المولى ومحمد الامر لمسيح كان الشكر في سوت من
 اسماها وكان له ان يتصرف فيها حتى يجامع المولى الى القاضى لان شهادته انشاد بين حجة قاتمة ولو شهد عند
 القاضى يقضى القاضى بانوكاذه وصحة لمسيح وكذا اذا شهد عند الشكر وبوان القاضى قضى لمولانا لمسيح الشكر
 بشهادة الشاهدين اللذين شهدا عنده ان لمسيحها لان شهادتهما لم تكن ملزمة وتغفار القاضى لمرم رجل تزوج
 امرأة ولم يدخل بها حتى غاب عنها فاجبره بخبرها فداردت فالتحجر غيرة وهو حرم او مملوك او غيره ووجبه
 فدفعت وسوء ان يصدر في الخبر وتزوج اربع نسوة سواء لان هذا خبر بامر ديني وهو حل كالحاج اربع سواء وهذا خبر
 غير ملزم اياه شيئا فلا يتصرف فيه العدالة وان لم يكن الخبر ثقة وفي الكبر رايه انه صادق فذلك وان كان في الكبر رايه
 انه كاذب لم يتزوج اكثر من ثلث لان خبر القاضى لا يعارض الكبر الراي ولو ان خبر المرأة ان زوجها قد تزوج
 ذكر في الاسحسان من الاصل ان لها ان تتزوج آخره سوى بين الرجل والمرأة وذكر في السيرة الكبر رايها ان
 تتزوج بزوج آخر حتى يشهد عند باجلان او رجل وامرأته لان رودة الزوج اعطيت من رودة المرأة وذكر في السيرة
 السيرة خمسة من الصحيح ان لها ان تتزوج آخر لان لم يفت من هذا الخبر وفي الفرق بين الزوجين وفي هذا النسبة
 بين رودة الزوج والمرأة قال لا ترى ان الفرق قد ثبت بشهادة رجل وامرأتين وان كان لا يثبت به العقل
 وكذا لو كانت المرأة صغيرة فاجبره انسان انها ارتفعت من امر او اختصص هذا الخبر ولو اجبره انسان انه تزوجها
 وهي متزوجة يوم تزوجها او كانت اخته من الرضاع والخبر ثقة لا ينبغي له ان يتزوج اربعاً سواء لم يشهد بذلك
 شاهد اعدل لانه اجبر عند كان محكوماً بالجملة فلا يطل ذلك خبر الواحد وهذا خبر مستنكر وهو مبني على الكمال
 بصفة النفسا وبجملات الاول فان ثم اجبر بامر عارض غير مستنكر فان شهد عنده شاهدان في ذلك سعيان
 اربعاً سواء وكذا لو ان امرأة غاب عنها زوجها فاجبرها مسلم ثقة ان زوجها حلقها ثلاثاً او مات عنها او كان غير
 ثقة فانما يكتب من زوجها بالطلاق وهي لا تدري ان الكتاب يكتب في زوجها ام لا لان الكبر رايها انه حق لا باس بان
 وتتزوج ولو انما بالرجل واجبرها بان اصل تكاها كان قاسداً وان زوجها كان اخاها من الرضاع او كان من تدا

المسلم بها ان تخرج بقوله والتمس ان تقعد لانه اخبرنا بغير شكركم انك امرأة قالت لرجل علفني ورجل علفني
عدي ووقع في غلبه انها سادقة فباس للرجل ان تبرز وجهها ليقولها وكذا المطلقة قلنا اذا قالت لزوجها انقصت
عدي ومرت بزوج آخر ودخل في التزوج ثم طلقني ونقصت عدي وكان ذلك في سنة بعدد ريفها الحاح
اثناني ونقصتار العديتين فانه لاس لزوجها الاول ان تبرز وجهها اذا كانت ثقة عند ارمق في غلبه انها
سادقة لانه اخبرت بامر محقق وما اخبرت بامر متشكك قال الشيخ الامام الاجل خمس اذنه لخصم في سنة ايمان
انها موثقة لزوجها الاول حلت لك لا يحل له ان تبرز وجهها لم يتفسر لان العلماء اختلفوا في انها حل تحلل
للزوج بغير النكاح الثاني قال بعضهم تحلل ولا يكون له ان يعتمد على قولها حلت لك ففسر جارية صغيرة
لا تخرج نفسها في يد رجل يدعي الرجل انها فلما كبرت ليقها رجل في بلد آخر فقالت انما امة الاصل لاسوان
تبرز وجهها لانه علم انها كانت مملوكة ثم هي ابدا لان البديين لا يبرهن نفسه ولعل الملك فلا يقبل قولها ولو كانت
كنت امة فاعلمت في ان كانت ثقة عند ارمق في غلبه انها سادقة فباس ان تبرز وجهها لانه اخبرت بامر
محقق لم يعلم بوجهات ذلك كذا المرأة الحرة اذا تزوجت بغير علم فالت لرجل آخر ان نكاحي كان سادقا
او كان لزوجها على غير الاسلام لا يسع لهذا ان يقبل قولها ولا ان تبرز وجهها لانه اخبرت بامر متشكك ولو كانت
طلقى بعد النكاح او اذعن عن الاسلام وسوان يعتمد على خبرها وتبرز وجهها لانه اخبرت بامر محقق فاذا اخبرت
بسلطان النكاح الاول لا يقبل قولها وان اخبرت بالحرمة بامر عارض بعد النكاح من رضاع ظاهر وغير ذلك
فان كانت ثقة عند ارمق فانه ثقة ووقع في غلبه انها سادقة فباس ان تبرز وجهها والاسم سلم بالصبر
فصل في التيسر والتيسر والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والتمس
وما يرجح الى الامور الدينية رجل اراد ان يتزوج وقال لفتية ارجو فخرجت الى ان يقول
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ليكون سوانا للفران ولو قال اعوذ بالله العظيم او قال اعوذ بالله العظيم
بجوز وبنسب ان يكون التوفد مرسلا بالقرأة بجلل سمح بجلل العنوان ووطن في القرأة فانه لا يشترط للقاري ان يكون
رسلم الصواب فاما الاسلام ان علم انه لو سئل عن الحسن وبلد الصواب فغيب القاري او بدخل عليه حشيت فانه
ينسب للسلام ان ينسب عن الحسن وبلد الصواب لان نجات ان يقع بينهما عداوة فينسب وسوان لا يفر

والمحارس في حراسة انما قال لا اله الا الله وما شئنا ذلك والقاعى بقول عند فتح القفل المستتر
صلى الله على محمد فالوايكون انما تجليات العالم انما قال في مجلس منسلا على النبي عليه صلوة وسلام نازلة
على ذلك وكذا انما في انما قال كبروا ثياب عليه لان القاعى والمحارس باخذ بك غير من اجل جارية
الحريشترى منه ثوبا فندفع المبلغ قال سبحان الله انما قال اللهم صل على محمد ان اراد بك اعلام المستر
وجوده فوجه وسنجد كره رجل وعلى يد غار وتلقه سناه فكان وعادة على الرقة فهو فضل وكذا لو كان لا يمكن ان
يدعو الا بوجه ساه فانه عار فضل من ترك الدعا ويكره ان يقرأ القرآن في الحمام لانه مرفق النجاسات وكذا
في كتاب الازان لا بأس به ولا يقرأ في بيت الخلاء وان قرأ القرآن عند القبور ان نوى بذلك ان يرسمهم
صوت القرآن فانه يقرأ فان لم يقصد ذلك فانه لا يقرأ في موضع قراءة القرآن حيث كانت قوم يقرأون القرآن
من الجاهل او يقرأ رجل واحد فدخل عليه واحد من الامة والاشراف فقام القارى لاحله فانه ان دخل
عليه عالم الامة او سناوه الذي عليه العلم جاز له ان يقوم لاجله وما سوى ذلك لا يجوز رجل شرب الخمر فقال
الحمد لله العيني ان يقول في هذا الموضع الحمد لله ونواكل شيئا غصبه من انسان فقال الحمد لله قال شيخ
الامام سمعيل الرازي لا بأس به بجل مسح وجهه او افرغ من الدعا قال بعضهم ذلك ليس بشي ولا بأس به وروى
الاثر فيه رجل سمع اسما من اسماء الله تعالى يحب عليه ان يقرأ ويقول سبحان الله وما شئنا ذلك ونسبح اسم الله
عسى الله عليه وسلم فانه يصلي عليه فان سمع مراد في مجلس واحد اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجب عليه ان يصلي
الامرأة وقال بعضهم يصلي في كل مرة بجل يقرأ القرآن فسمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم ذكرنا على روى
انه لا يجب عليه صلوة وسليم لان قراءة القرآن على النظم والتأليف فضل من صلوة عليه صلى الله عليه وسلم
فانما افرغ من القراءة ان صلى على النبي صلى الله عليه وسلم كان حسنا وان لم يصلي فلا شيء عليه ونسبح اسم الله
الان وان تلافى له ان يسكب عن القراءة ويسبح الازان او اسلم رجل على القارى لا ينبغي ان يسلم على القارى
كما يشهد ذلك عن القراءة فان سلم عليه قال بعضهم لا يجب وسلام على القارى وقال بعضهم يجب بوجها
يعقبه الى البيت روى عنه ويكره ان يصلي على غير النبي وصلى بقول اللهم صل على فلان ويخرج في صلوة
بين النبي وغيره فيقول اللهم صل على محمد وعلى آله وصحبه جاز لان فيه تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم رجل سلم

علي من كان في الخلافة من قبله من قبله في سنة وصاله بان سلم عليه قال ابو بصير عن محمد بن
 سلام عليه السلام قال ابو بصير عن محمد بن ابي بكر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من سلم
 عليه من بعد الغروب من الجاهل ولا يسلم على احد وقت الخطبة ولا شئت ان اعطس ما اذا سلم وقت الخطبة
 على انسان رد سلامه اليه اني ابيد ان انسان فقال سلام عليكم ورحمة الله وبركاته ورسوله
 على انساني في الحكمة واذا اني الرجل ياتي انسان يحب ان يساقون قبل سلامهم ثم اذا دخل سلم اولاهم
 وسلم وان كان في البيت سلم اولاهم ثم سلم رجل كان جاسا في قوم سلم عليه رجل فقال سلام عليك يا هذا
 فرد عليه سلام بعض القوم سقطت سلم عليه قيل اني هذا فقال سلام عليك يا هذا ثم سلم عليه
 يسقطه و سلام من زيد وان لم يسلم وقال سلام عليك انما زال رجل فرد عليه يسقطه سلام من النساء
 اليه رجل سلم على رجل فرد عليه سلام علم يسلم قال ابو بكر الاشجائي في اخبات ان لا يسقط عنه من الراد
 فصيل في مكان المردود عليه اسم ما اذا صنعت قال يسلم ان يرد في تركب يشق ان يسلم اليه او ينسب اليه
 و لو لم يسم على سلم قال محمد بن ابي بكر يسلم عليك يسلم عليك يسلم عليك يسلم عليك يسلم عليك يسلم عليك
 عليه وسلم انه قال في سلم عليكم فردوا عليهم واما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 بان جرد عليه ولكن لا يرد على قوله وعليك بعض النسخ لم ير اسما اسلام على اهل الذمة ولا يسلم على اهل
 ذمة لم يكن السلام حجة اليه فان كان سلاما عليه فمكره ليسلم ان يصلح الذي اذا قال ليسلم للذمة
 اخطا ان يسلم فذلك قالوا ان نوي بقلبه ان يسلم فبانه يسلم او يودى الجزية عن ذل و مضار فانه لا يسلم
 بل ان جردا على الال اسلام او يفتقه ليسلم ان القاض من الرجال اذا امتنعوا يسلمون للناس ان يسلم
 ولا وكذا الرجل من المرأة اذا امتنعوا يسلم الرجل او لا وان سلك المرأة الا حبيبة على رجل الحيات محمزة
 و سلام عليها بصيرت نسوة وان كانت شابة رد عليها في نفسها والرجل ان يسلم على امرأة حبيبة فاحرام
 فيه يكون على يسلم من غير طهر فها كنت من اجار افعى يسلم اليه عليه وسلم او من كتب بغيره فنام و
 انما يسلم فانه ان قصير الزمير مكره وان فعل ذلك لا على الخطية لا يكره وكره فيفسر لمصنف ان لم
 يعلم و من مروى ذلك عن ابي بصير عن محمد بن ابي بكر عن محمد بن ابي بكر عن محمد بن ابي بكر عن محمد بن ابي بكر

واما في نسخة اخرى لم يروى في زماننا هذا ان كان في كتاب الفهرست على الجفان والجدان
 بعضهم قالوا برعي ان يخرج ذلك وبعضهم كرموا ذلك فحاشا لمن يفسد تحت اية ام الناس على مسكت
 في بيته ولا يقرأ قالوا ان نوى به الخير والبركة لا ياتم بل برعي به القرب لم يمسك ثم قد بيته فحاشا
 يا ثم ووسك شيئا من هذه الممارات الملاهي مكره وباطل وان كان لا يتعلم لان مساك نزه الاشياء يكون
 للعبادة عادة كذا في كتبهم السيد الرحمن الرحيم جل في شئ قال ابو بكر الاسكاف في مكره سواد كانت الكذبة
 في خاسر او باطنه بخلاف ليس اذا كتب عليه اسم الله فانه لا بأس به لان الكيس مضمون وند الكاغذ ولا يكره
 لمن لا يكون على النظارة ان ياتيه فلهنا عليها اسم الله تعالى ولو كتب على خاتمة احمد او اسم ابية او ما بدله
 اسما الله تعالى كقولهم حسنا الله ونعم الوكيل او برعي الله ونعم القدير الله فانه لا بأس به بل يذكر الله تعالى
 يسبح في مجلس الفاسق قالوا ان نوى ان يستعد يستغفر فاسق واما شغل يسبح فهو نفل وجس كمن
 الله تعالى في السوق وهو يبري ان الناس يستغلون بامر الله تعالى واما يسبح الله تعالى في نية الموضع فهذا فضل
 من ان يسبح الله وحده في غير السوق وان يسبح على وجه الاعتبار به جرحي ذلك ان يسبح على ان الفاسق يعل
 انفسه كان انما ومنه المصلى ان يدعوى صلوة بالدار المحفوظ ولا يكتلف لملا يجري على السان ما يشبه كلام
 الناس اما في غير الصلوة يدعوى ما يحضر ولا يستظهر الدار لان حفظ الدار يذهب بالرقعة رجل عظم خارج الصلوة
 يعني ان يحمد الله تعالى يقول الحمد لله رب العالمين او يقول الحمد لله رب العالمين او يقول الحمد لله رب العالمين
 الله ثم يقول العاطس غفر الله لي ولكم او يقول الحمد لله رب العالمين او يقول الحمد لله رب العالمين او يقول الحمد لله رب العالمين
 غير الصلوة فقال رجل في الصلوة الحمد لله رب العالمين او يقول الحمد لله رب العالمين او يقول الحمد لله رب العالمين
 صلوة لانه خطاب جواب الحمد لله رب العالمين فقال رجل الحمد لله رب العالمين فقال الحمد لله رب العالمين او يقول الحمد لله رب العالمين
 صلوة ومنه من كان يحضر العاطس ان شئت العاطس اذا ذكر عطاره في مجلس الى ثلث مرة فان انفسه كثر
 من ثلث مرارته العاطس الحمد لله رب العالمين في كل مرة ومن كان يحضر ان شئت في كل مرة يحسن وان لم يشئت
 بعد ثلث تحسن الله رب العالمين او يقول الحمد لله رب العالمين او يقول الحمد لله رب العالمين او يقول الحمد لله رب العالمين
 به وان شاء لم يقص وهو قال رجل رأت الله تعالى في المنام قال الشيخ الامام رئيس اهل السنة او منعه ان ياتيه

روح هذا الرجل من عين عابد الرحمن وقد استند قلبك فيها شئ من أخباره سرقة قال مثل شئ من سرقة
 الله قال في مقام باطل لا يكون لان ما يرى المنام لا يكون غير المرئي بل هو جلال الله تعالى متزه عن كل
 الكلام في هذه المسئلة من وادوات المرأة عالمة ففتت رويت في المنام انها قالت ولدت في شهر ربيع
 اول في شبيل بر العالم ولسطان وخلقوا في تقبل يد غير ما قال بعضهم ان ارادوا به السلام كانت لاسلامه فلما
 ارادوا ان لا يقبل ويكره الحائض اما اذا اجتمع سلطان الملك نفسه فيعظم وتنتج دون البهارة لا يكون
 كمن اراد ان لا يقبل بسجودهم مسطرة الله عليه وشجره واثرة يوسف عليه السلام وتو قال السلام بحجة الملك
 وانه فتلك قالوا ان امره بترك لعبادة فانه فضل لان لا يسجد كمن الكثرة على ان يترك كان يقصر افضل وان
 امره بالسجود لتعظيم وتحمية للعبادة لان يسجد جل وعاه الامير فسأله من شياها فان حكم بالادب الحق
 يصيبه كره بالانه لا يستجني لان يحكم بالانجاء الحق وتهدا انه كان لا يجتنب على نفسه لفضل ولا خلاف فهو
 ولا يجتنب على باله فالتفات ذلك فانه لا بأس به وادوات الرجل غير الاخبار المحذرة في المسئلة قال بعضهم
 الاخبار والاستخبار وقال بعضهم لا يكره الاستخبار ويكره الاخبار والصحح انه لا بأس بالاخبار انهم يكون عالما
 بالصلاح امرأة ارادت ان تفسح ثوبها لغيرها فذكر في الجامع الصغير ان ذلك حرام لان
 ولا بأس بوضع الجاهل في السرور والبطون له رفق من ربه لان العنق من نصيب الاله والادنى والجهل ان يظهر
 اثره في ذلك عرفت ذلك بالانه وادوات البن كان له ان يفسح ثوبه الجاهل حتى اذا نظر انظر الى الزوجة
 بعصره ولا على الجاهل لانه لها ففقدوا فيه ذلك الى الحث لا يفسح لادنى لان امرأة جازت الى النبي صلى الله
 عليه وسلم وقالت نحن من اهل الحث وانما نختار عليه العين فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يحل ثوب
 الجاهل ويكره كونه الرخا في ايام اليسر وذهبوا بها الى ابواب لان جبهة الاله اسم الله تعالى واما من
 النبي صلى الله عليه وسلم جازا وتسل كمن عليه في الحج الملك يكره ستمارا او سبطا او فقره
 وتوقف الحرف في حيط على مفسر الحرف في لا يمتنع الكلام متعلق بالزول الكراهة لان الحرف المفردة حرة وكذا
 لو كان عليها الملك لا يغير وكان اللفظ حدها او كان الامام وجعلها على ان بعض الامراء راي شهابا يرون
 الى الله تارة كرسى الهدف يوبس فيها هم على ذلك ثم مرهم وقد فعلوا الحرف فمنهم من ابتداء ما

ما يسئلكم في الالبسة والجل الحلة وانما يسئلكم لاجل الحرف خرقة فيها دهم وهي ابن سامة عن محمد بن
 النضر وانه لباس لرجل سهاك تلك الخرقة وان لم يكن على وضوء ولا لباس سبيح الزمار من النصارى ولا
 بقصة من الجوسى لان في ذلك اذ لا يهيم سكاف امره انسان ان يتخذ ثوبا مشهورا على رقى الخرسى الوضوء
 وزاد في الابرة قبل لا يسئني لان الفعل ذلك وكذا الانجاء اذا امر ان يخط ثوبا على الفساق ويكره للمعصية
 المعصية من الرجال انرا علم انه يشتر لللبس فقير بغير نفسه من كافر بعصره ان يثبت ثوبه فمكره ذلك لان
 النبي صلى الله عليه وسلم لعن العاصم ودان سلا آجر نفسه ليعمل في الكهنة ويعمر بالاباس به لانه لا معصية في عين
 العمل فان آجر نفسه من نصراني فيضرب الناقوس كل يوم بحجته وراحم وفي على آخر ليعطيه كل يوم ورحما قالوا
 لا يسئني لان بواجر نفسه منهم ويطلب الرزق من عمل آخر واد استبرج فصل لميت قالوا لاجله وكذا لو استبرج
 محل لميت ولو استبرج كحفر القبر او دفن لميت كان له لاجر قالوا انما لا يجب لاجر محل لميت او لم يوجد فيه احد
 محل الجبازة بغير اجر فان وجد جازت الاجابة لان المحل لا يجب عليه خاصة وان استبرج لغير الطبل فالتحان
 للابو لا يجوز لانه اعانة على المعصية والتحان للفرز والفضالة جاز لانه طاعة وما اخذ المصطب المعنى ان خسر من
 غير شرط طباح له وان اخذ على شرط حارده على صاحب ان قدر وان لم يقدر على الرد على صاحب قصد قبح رجل
 التعزير في المسجد الحرام ويكتب في التعزير التوبة والاخيلا والقران ياخذ ما لا يقول الى ارفع التعزير به
 او يهتبه لاجل له ذلك لال لان اخذ المال على الهدية حرام وان اخذ الاجرة على تسليم القرآن قالوا لا بأس
 في زنا ناسا رجل اراد ان يسلم النجوم قالوا التحان يسلم مقدار يعرف به سراقت لصلة والقبلة لابس وما سكر
 ذلك حرام كافر من اهل الذمة او اهل الحرب طلب من مسلم ان يعطيه القرآن وافقه قالوا لا بأس بان يعلم القرآن
 وافقه في الدين لانه عسى ان يهتدى الى الاسلام يسلم الا ان الكافر لا يسلم لمصنف رجل اراد ان يعطيه القرآن
 يسئني ان يكون على حسن احواله ليس ضائع فبابه ونعم يستقبل القبلة لان تعظيم القرآن وافقه وجب بان يسلم
 الكلام والمنافرة فيه قالوا واد اقدر الحاجة كرهه وعلى ان حماد بن عيسى في الكلام فانه الا
 عن ذلك فقال له حماد قدر انك ذهبت تتكلم فابالك منها في فقال يا بني كذا تسلم وكلوا احد منا كان الطبر
 راسه فاذ ان يرضاه وانهم اليوم يتكلمون وكل واحد منكم يريد ان يزل صاحب ومن اراد ان يزل صاحب

بغير فقد كفر قبل ان يكفر ساجدا واما القنبر والجليلة في المناظرة فالوالد الخان من كان بناظره يكله متعلما شريفا
 او يكله على الانسان بلاقت لا بل لا القنبر والجليلة. اللبليس والخنكان من يكله يربى نفسه ويريد ان يظفر
 بجل لا القنبر والجليلة بل يجل كل جلد ليسفقت من نفسه. بل يسلم بعض القرآن ثم وجد فرأى انه يعلم
 نام القرآن لان تعلم تمام القرآن سهل من مسودة الخطوع وتسلم بغيره. اولى من يسلم تمام القرآن بجلان قنبرا
 على كل علم السيرة او يخرجها اصرا يتعلم يسلم اناس والاخر يتعلم يسلم. فالاول سهل لان ضعفه تسلم الخلق
 اكثر الخان من سهل وحار في الاثران مذكرة العلم ساعد غير من اجار ليله رجل خرج في طلب العلم لغير اذن من
 فلان يسر به ولم يكن ساعدا فاقبل هذا اذا كان ملجبا فالتحان امر وبيع الوجه فلاب ان يبينه من يخرج مع ولوا
 ان يخرج مع وابره كاره لذلك فالوالد الخان الاب يستنبط من خدمته لابس بان يخرج وان لم يكن مستغنيا لا يسير
 الخرج مع لاري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ما من رجل سخر الى والديه سخر الى الا كانت له باحاجة
 مقبولة قبل ما يرسول الله ان فقر في اليوم مائة مرة قال وان نظر اليه في اليوم مائة مرة فان كان ابوه رجلا صالحا
 الى العفة ولا يقدر ان يخلف لها نفقة كاملة ولكنه ذلك الا ان الغالبية من الخوف فلا يخرج لغير اذن
 والخنكان الغالبية سيرة فلان يخرج وذكر في بعض الروايات ان الرجل لا يخرج الى الجهاد الا باذن والديه
 فان اذن له احداهما ولم ياذن له الاخر لا ينبغي ان يخرج وبها في سيرة من ان يينا واذا دخل عليها مشقة وان
 حق الولدين فرض عين والجهاد فرض كفاية وان لم يكن له ابوان ولا سبلون وجدان فاقول له ابك تمام الام
 ولم ياذن له الاخر ان يلبس بان يخرج لان اب الاب قائم مقام الاب ام الام قائم مقام الام ولواذن له الا
 كان له ان يخرج ولا بلغت الى غير هذا اذا كان سفر سخر جاهد فالتحان سفر سخر تجارة اوج لابس بان يخرج
 لغير اذن والديه اذا استغنى الابوان عن خدمته لانه يستغنى عن السفرين البعالي عن الولدين اذ لم يكن الطريق في سفر
 فالتحان سخر فاشل البحر لا يخرج الا باذن والديه والخنكان يستقبح عن خدمته رجل ليس له مال ولا عمل ولا حجاج
 اناس في حفظ الطريق الى البدر فانه قد رعى ان يعمل بها العمل ولا يبيع عباده كان له ان يصنع والخنكان لا يكل
 هذا العمل مع القيام لرعاة البعالي فاقبام بامر البعالي اولى وكذا اخرج لتسلم بعض عباله برامى عن البعالي
 طلبه العلم اذا خضعوا الى بسن فمن كان اسمن بغيره سبقة فان اقلعوا في بسن الخنكان لا حصر من بسنة

بينه وان لم يكن يفرح بسببهم ويحبل كانهم انما كان في اخر مئة والعشرين في اول مئة بعرفت الاول فيحبل كانهم انما كان
صاحب العلم اذا خرج الى القرى ليدركهم فيجود الاشياء على عن الى البيت مع انه قال كنت اقول انه لا يخرج الى القرى
ثم رجعت عن ذلك رجل اصابته لاح امانات وادعى بان تصدق به عن ارباب الاموال قالوا ان عرفنا ارباب
الاموال وعلينهم امورهم وان لم يعرفوا بسببهم ان تصدق عنهم فان قالت العدة هو كاذب فيما يقول يريد ليد
اضرار الورثة فانه تصدق بمقدار الثلث المال ولو قال في مرفقة المال لقطعة وكذبته الورثة قال محمد بن جعفر
شعر وقال ابو يوسف تصدق بمقدار الثلث ويجوز لسبب في اربعة اشياء في ثلثي العبر وفي الحافر
بيني النفس ونفصل بيني الرمي والشيء بالادام يعني به العدو ويجوز اذا كان البدل من جانب واحد بان قال ان
سبقتك فلي كذا وان سبقتني فلا يشي لك وان كان البدل من الجانبين فهو حرام لانه فاما الاخر او دخل
حلالا بينهما فقال كل واحد منهما ان سبقتني فلان كذا وان سبقتك فلي كذا وان سبقتك فلي كذا وان سبقتك فلي كذا
له فهو جائز وحلال والمراد من الجواز المحل والطيبه ان الاستحقاق فانه لا يصير سبقتها وما يعلقه الامر به فهو جائز
بان يفرق الاثنين اي كما سبق فله كذا وانما يجوز سباق في هذه الاشياء الاربعة لورود الآثار فيها ولا يفرق
غيرها وقال الشيخ الامام خمس الامة المحل في روح الفهم في الفهمين اذا كان في مسألة المكان البدل على احد حاجا
والمكان البدل من الجانبين لا يجوز وانما يجوز السابق في الدواب اذا كان فرسه قد سبق وقد لا سبق قالوا
والجواز الذي لم يلبس البصيان يوم العيد لكل رومي عن ابن عمر رضي الله عنهما ان كان يشتري الجوز فصيانته يوم العيد
يلبسون بها وكان يأكل منه منها اذا لم يكن على وجه المقامرة فان كان على وجه المقامرة فهو حرام مفسدة القتل
بها يظهر الجمل وليس للابن شيئا سباجه النظر فباحث لاستزال الدم فالو ارباح لها فذلك اذا لم تطف
او عاقبة او مفسدة لم يجز له ان يفسد لانه ليس له حكم الا ادم وقد روي انك المدة باربعة اشهر امره جلت وضعت على ظهره
فان اردت ان تعلق على الظهر لاجل الدم فانها فقال اهل الطلب ان قالوا انفسر بالجمل لا تفعل وكذا انفسد وانما
وقبل لا يفسد لهما ان تفعل ما لم يحرك الولد فاذا تحرك لا بأس بان تعلق وانما جازمه ما لم تقرب الولد فاذا خرجت
لا تفعل واما انفسد فلا تنزع عن انفسد اولى في حاله المحل كيلا يلحق الولد اذ قد يفسد من الحوادث وهو لا يفهم ثم
جازله ان يروي عن الحديث وكذا الباطن اذ سمع الحديث لم يفهم جازله ان يروي عن الحديث ولو روى على صبي

ملك لم ينعم ثم كبره بجزل ان يشهد وكذا ابلح اذ اقرى ملك لم ينعم فانه لا يجوز له ان يشهد بانه رجل قد
 لم ينعم في عين المرأة وزوجها تلك اللعنة قالوا هم من محكم برزخ وبقيل اذا كان يقيد بها اثره ويقيد الفخر في عين
 لانه كما قاله اسحاق اذا تاب فهو على وجهه التحان يقيد نفسه خاتما لا يفعل فان تاب عن ذلك قال خاني كشي
 هو الله تعالى انما كان يقول يقبل قوته ولا يقبل والحق ان اسحاق يستعمل السحر للتحريم والامتحان ولا يقيد ذلك
 لا يقبل لانه ليس له سحر سحر السحر ولا يدري كيف يفعل ولا يقرب قالوا لا يستتاب بل هو يقبل اذا ثبت انه
 يستعمل السحر وذكر في بعض المواضع والاستتابة احوط وقال يعقوب البرقي رحمه الله ان اسحاق قال ان
 يقبل قوته ولا يقبل وان اخذ من تاب لم يقبل قوته ولا يقبل وكذا الذي روي في المحدثات الداعية والفتوى على انها
 يقول كافر وعابده عارضا كونه قال بعضهم لا يجوز ان يتلقى سحابة وعاروه وقال بعضهم يجوز ان يتلقى سحابة
 وعاروه فان لم يمس لونه السحر وعاميت قال ابن الغزالي الى يوم يعبدون فقال الله تعالى انك من المفسدين
 يعمل اعماله الرديفة في قلبه انه ليس بمؤمن قالوا ان وقع في قلبه انه ليس بمؤمن لان بعض اعماله الرديفة اعمال
 المؤمنين فهذا مؤمن مسلم وقال عليه السلام المؤمن من امن جاره بوائقه وقال عليه السلام مسلم مسلم من
 من بربه ولسانه فهو يريد به ان لا يس من جملته مؤمن بالمؤمنين والتحان يقع في قلبه انه ليس بمؤمن لانه لا
 الله تعالى فان استقر قلبه على ذلك فهو كافر وان لم يزل ذلك وجد من نفسه الكفر فهو مؤمن لان الله تعالى
 لا يمكن الفخر زعمه وهو ان صدق ايمانه يكون عقدا كمن لم يمسسه ولم يفرح عليها لا يكون اثما وان غرم عليها كان
 اثما بل هي الموت ان تمنى الموت لم يمت عيشه او شرا صاب من ظلم او عدا وكفره ان تمنى التقير فماتت
 الموت مخافة الموت في الجاهل لا يكرهه رجل قال لا يجب الفروع قالوا ان اراد به ان لا اجبه لا كان رسول الله
 عليه سحره فهو كافر وان قال ذلك لم يرض اصابعه من الفروع لا يكرهه ولا قال انما اكل نفسي الفقهاء وليس بها مال
 العلماء فانما يفرز وليكفره رجل ات وكسبه كان من بيع الباقوق خان فروع الوارث ولم يأخذ ذلك المال كان
 ويرد على اربابها ان عزت اربابها وان لم يعرف يتصدق وكذا الجواب فيما افانته رشوة او ظلم او كان لو اراد
 يعلم موشة كان شمس من حيث لا يحل الا انه لا يعلم ذلك المال الذي اخذ موشة ظلم كان المال سيرا لانه
 الحكم يفتى - ما شاء ان تصدق به كان اولى ولا يلزمه ان يتصدق عن جهل الموت رجل ركب

من رجل منكر او موافق لمركب فلما كان عليه ان ينهي غير متيسر هو انهم رجل علم ان فلانا يتامل من المنكر بل
لان كتيب الى ابيه بذلك قالوا ان كان يعلم انه لمركب الى ابيه عنده الاب عن ذلك وبعد عليه بل له ان كتيب
او ان كان يعلم ان اباه لو اراد منه لا يقدر عليه فانه لا يكتب كيلا يقع العداوة بينهما وكذلك فيما بين الزوجين بين
السلطان والربعة والخشم انما يجب الامر بالمعروف او اعلم انهم يسمعون رجل اغتاب اهل بزة فقال اهل بزة القوية
كذلك لم يكن ذلك غيبة لانه لا يريد بمسيح اهل القوية وكان المراد هو بعض وهو يحول الرجل اذا كان له يوم ويوم
ويصرف بالناس باليد واللسان فذكره بما فيه لا يكون غيبة ان اجبر سلطان بذلك لبرجده فلما اغم عليه رجل يذكر
ساوي اجتهادهم على وجه الاستقام لم يكن ذلك غيبة انما غيبة ان يذكر على وجه الغيب بريد به سب امرأة
مسيب لغيره من زوجه او غيره فلما لا اذا خافت باك الرضيع غيبة لانه لا بأس رجل وجد في بيته امرأة فوطئها و
قال غلبت انها امرأتى روى زفر عن أبيه في غيبة روح انه قال ان كان نهارا يحرق السلطان ليل لا يحرقه وبه اخذ الفقهاء للبركة
روح وعن ابي حنيفة روح في رواية اخرى عليه الحمد لكان او نهارا قال زفر ونسبني ان يكون الجواب مفصلة
لم يكن امرأة تزفت ابدا لا يحرق وان زفت قبل ذلك لا يصدق رجل له على رجل دين فمات الطالب لم يؤد الدين
الدين الى دارته قال محمد بن مسلمة روح ارجوان يكون الدين يوم تقبى للطالب رجل له على رجل دين فمات الطالب ان الخرم
فمات فقال حبلته في حل او قال وميت منه الدين فاذا هو حي قال نصير روح نصير في حل وليس له ان حبلته
منه رجل عليه دين ونسي حتى مات قال شد روح النحان الدين من بيع او فرض لا يؤخذ يوم تقبى والنحان فخصبا
فهو ما هو رجل مات وله دين على الناس لم يبع وارتا قال ابو القاسم روح يصدق المدين على صاحب الدين
دينه رجل مات وعليه دين ولم يعلم المورث دينه فاكل ميراثه قال شد روح لا يؤخذ المورث ميراثه وان
علم المورث دين المورث كان عليه ان يقضى دينه من تركه المورث وان قسى الابن بسب ما علم فانه لا يؤخذ دينه
واراخرة وكذا لو كانت ووفية ففسبها حتى مات لا يؤخذ بها في دار الآخرة رجل له على رجل دين وسما في
الطريق فخرج المصوم عليها وقصده واخذ ماله فاحطى المدين صاحب المال دينه في تلك الحالة قال فيهم
لان بودى دينه ليس للطالب ان لا يأخذ وقال نصير روح عندى للطالب ان لا يأخذ في تلك الحالة
لمن كفى نفيس رجل سلم الكفيل للكفول في الفحارة او في موضع لا يقدر الكفول له على استيفاء رده لا يصح تسليم

رجل له ارض خفف بها ثمانية فحق الارض من النهر حتى صار النهر في ارض الرجل فاراد الرجل ان ينيب ذلك
 دمي وارفعه كان له ذلك وان اراد ان ينيب على نهر عاصه لم يكن له ذلك بل مرفى الطريق الحديث مالى انفسه
 بوليت روح ان علم ان صاحب الارض احدث الطريق في ملكه باع المرد في الطريق اذ لم يسم لم يخرجه المرد
 حتى يسم اليه غيبه تعالى فيسخر روحه اليه ليس لرجل ان يمر في ارض غيره اذ كان له طريق آخر وان لم يكن له طريق
 آخر فلا ان يمر فيها بالمعينة فاذا نسيه طيس له ان يمر فيها وتعالى معهم الحماكت الارض فمردود او مكر وبه ليس له ان
 يمر فيها لان المردود اذ كان يغير بالارض لا يمر فيه صاحب الارض وعن بعض المشايخ روحه السد قال ربي في النهر
 من تخفيف روح ان الرجل اذا مر في ارض انسان ولها حائط او حائل لا يخل فيها المردود والسرور فيها وان لم يكن
 لها حائط او حائل لا بأس بالمرور فيها وعن ابي القاسم روح رجل فني عليه الطريق فاراد ان يمشي في الارض
 المردود قال يمشي فيها ولا يخطأ المردود ولا يغيبه رجل رشش الماء في مسوق قال ابو بكر روح لا رخصة فيه وان كنت
 انبار وتعالى ابو نصر المدبوس روح الناس بذلك تسكين العباد الزيادة على ذلك لا يخل رجل برفع العين او التراب
 من طريق المسلمين قال ابو نصر روح ان رفع في ايام الوحل فتسقى الطريق رجوت ان يكون تحت بطنه لا يخطأ الا في
 عن طريق المسلمين وان اضر نومه بالارة لا يسيده ذلك وان كان لا يغير فلا بأس برجل وعلى جميعه قال ابو حنيفة
 الحماكت البهية للوطى يقال له اذ بها واحرقها وان لم تكن البهية لوطى كان لصاحبها ان يذهبها الى الوطى البهية
 ثم يذهبها الى الوطى وحرقت ان لم تكن ما كونه فالحماكت مما يוכל يترج و لا يحرق البهية اذ كانت مرسومة قال محمد
 روح الناس بان يذهبها من غير ان يغير بها ولا يورثها صاحب البهية اذا لم ينفق على البهية يومه لا اتفاق عليها ولا يحرقها
 ابى يوسف روح انه يقال لصاحبها ان ترفع عليها او تبسبها رجل تشبه على السد قال في المسجدة الجامع قال ابو نصر
 البها في روح من اخرجه من المسجدة ارجوان بغير السد في اخر اجه من المسجدة وقال بعض العلماء روح من نفسه في المسجدة
 المسجدة يوم الجمعة ثم نفسه في بعد ذلك يرين نفسا لم يكن كفارة ذلك نفس الواحد عن خلف روح انه قال كنت
 فانيها اقل شهادة من نفسي على السد في المسجدة ارجوان رجل شفي ارضي غضب مسجدة او حمالا او حارة قال ابو نصر
 روح الناس المسجدة في نه المسجدة ولا يستاجر منه انحام وان كانت رجل فخر في في خار قوم روى ان رستم
 انه يوم مسجدة به ولا يمكن لفتنان ووجههم حائط المسجدة كذا كذا ثم سبوتيه ولا يفسد بفتنان وتوهمهم انما طالوا

رجل ملك له او غفر فيها سب الفين الفين و لا يبرأ بالقبول ولا يبرأ بالحق حبيب حبيب او غفرت امرأة بذلك
 الحبيب قال ابو يوسف ح لا بأس به ولا تسلي فيه والحق الحبيب قد غسل موضع الحبيب بالباس ان الصبي
 ذكر ابن ستم ح رجل غفر في غير ملكه بدفن فيه ميتا قد دفن غيره فانه لا ينشئ الجهر ولكن الفين قيمة غفره حتى يغفر فيها
 غفيرة اخرى فبدفن فيها وعن ابى يوسف ح اذا دفن ميت في ارض غيره فغير اذن المالك ان شاء المالك امر
 باخراج الميت وان شاء ميسرى الارض فغيره فغيره رجل ام فوما وهم له كاد يكون ذكر الحسن البصري رحمه الله
 عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رضوا عنهم انهم قالوا من ام فوما وهم له كاد يكون لا يجوز صلوة ترثونه
 وقال ابو يوسف ح هذا اذا لم يكن الامام تحتها المأتمه نفسها وفيه والحق المالك بالباس وادكره بقوم اهل قرية جبر
 بدور من الناس وذرعه الاجل الامام قالوا انزل الحاصل من ذلك يكون لارباب البعد او المملوك البعد
 الامام رجل وقعت له نفق ورسم في دار انسان وخاف انه لو علم صاحب الدار ميعه ولا يبرأ عليه بل يدخل داره
 فغير اذنه قال ابن مقاتل ح ينبغي ان يسلم بذلك اهل الصلاح والحق ان اهل الصلاح فان لم يكن فمه اهل الصلاح
 ان امكنه ان يدخل وبأخذ ماله من غير ان يسلم به احد فعل هذا اذا خاف على صاحب الدار فان لم يخف لا يحل له
 ان يدخل فغير اذنه بل يسلم صاحب الدار حتى ياذن له بالدخول ويخرج الى اهل الدار رجل اتخذ في ميعه خراسان
 يكن في القديم ويتبعه ضرر ذلك الى دار جاره قال الشيخ الامام ابو القاسم ح ان يمنعه عن ذلك وعن غيره
 ح الحان الضرر بينا ظاهر الحان ودورانه يوسن حاطا الجار فانه يمنع من ذلك جل اراد ان يحل داره صطبل
 ولم يكن في القديم وجاره يتضرر بذلك قال ابو القاسم ح الحان وجبه الدواب حاطا الجار ليس له ان يمنعه
 والحان حواظا الى حاطا الجار له ان يمنعه رجل اراد ان يتخذ داره حظيرة الفهم في سكة غير نافذة وبناويع
 بحير ان يتن ستم ح ولا يمانون على الرعاة قال ابو القاسم ح ليس للغير ان يمنعه عن ذلك وعن ابى يوسف
 ح رجل اتخذ داره ساهما وبدخانه يتضرر الجار له ان يمنعه عن ذلك الا ان يكون دكان الحان مثل دكان الجار
 سكة غير نافذة ربطا احدهم على باب داره وادبه واتخذ لها اربا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ح كل حاشه
 من اهل السكة ان يأخذ من قبضه لان هذه السكة كد برسيم والحانات السكة نافذة له ان يسك الدابة على الداب
 بشرط سلامته ونسبني في جنابات الاملا و في الجنابات من حال ابو حنيفة ح لا بأس للرجل ان يستفتح بجناح

بشر في الطريق وبه كان يأخذ في الطريق فان خاضع له ان يدركه في رستم مع دار شتر كنه من قوم
 بعضهم ان يربط الدابة وادق ثمنها وان يبيع الخبث فيها ومن يطلب بذلك البعير ولو خسر ما خسر بان
 يسرى فان نقص الخمر ونقص النقصان الخمر قال ابو حنيفة مع اذا خسر الرجل في سكة غير فائدة بغير الاوسنة
 بها فطلب به انسان ممن يربطه بان يلطم البسر ولا يخذل بالعقت البسر رجل هم وادق واطعن عن الهامة
 وذلك بغير الخمر ان قال ابو نصر البوسري مع ان قدر على بناءه فليمنه بغيره فليمنه وفي الجمل من صاحب
 الدابة اذا فرغ بناءه فالتدريج والشمس على جاره او لفتب جداره او وقع ابو باليس وان اخضر به الجار لا يشتر
 في ملكه رجل اتخذ طينا في رقبته فخر فائدة قال يعقوب ابو بكر الاسكاف مع ان ترك صفدا للملك لئلا
 وذلك يكون في الاماين وبرفره سرع باليس منه قال محمد بن عبد الله مع يجوز فيها بل الطين وانما الدار في
 والد كان وغير ذلك فليخرس في سكة غير فائدة فاداه واحد من شمس كما قطع ذلك لم يخرس لغيره من الاماين
 في هذه سكة قال ابو القاسم مع ليس له يقطع لانه شتمت وكذا في بعض جناح على طرقي الجادة وجعل عمر
 اشجارا على شط النهر بجدار اب واره وارين واره والا شجار طرقي الجادة قال ابو القاسم مع الحماة اشجارا
 لا يخرس بالهر والهرجوت ان يكون غار بها في سكة وطيب قولها وولفد من بسم رجل اتخذ بيتا او
 غرس فيها اشجارا ليحبب دار جاره قال ابو القاسم مع ليس في انضير ويحب ان يتباعه من طاعة جاره
 لا يفسد به جاره شمس وجد في لغيره بل اذ اشاء ففعله ذكر في نوادر ابن رستم مع انه لو كل ويجوز بيع
 الحان في خشا البقر لا يكل اهل قرية واسوا باعهم فمبدل موزوت قال الحسن بن زياد مع لا ينسب عليهم
 في اودها وذكر ابن رستم مع انه لا بأس به ما لم يستفح من يستفح من ذلك بغير الفارة ففعلت في حنطة
 قال ابن مغازل مع لا يוכל وقال الخفاف مع لا يفظ فيه قولي اصحابنا مع وعده لا يفسد الا ان يكون
 فاحت بغير غنم طيب رجل يخر في كتب الاماين والاشجار فاداه الاساس اذا كان ينجر كبرسانه وهو يخر في فناء
 كتاب البخاريات البخاريات على فريص حسم جادو القصاص وهو احمد والاخر لا يوجب ابو يوب
 بقصاص فهو على فريص حسم على نفسه والاخر فمادون بنفسه ففناء دون بنفسه بغير المسار في البذر
 فلا يقطع البعير لا يسر ولا يسر البعير ولا يسر البعير بالاسنار ولا يذبح الرأية بيد الرجل ولا يذبح الرجل بيد المرأة

ولا ينقطع به الحريد البعد ولا به البعيد المحر ولا به البعيد البعد ويقطع به المرأة سبيد المرأة لان في المرأة
لا تختلف البدل وهو نصف ودية الرجل وفي البعد تختلف البدل فان الزوج في به البعد نصف قيمته ونصفه مختلفة
رابحيات بما دون نفسها شجاع وغير شجاع اما الشجاع جسد عشر شجرة الحياضة وهي التي تحترق لشيء
يخرج منها شيء وهي خادشة والدائمة وهي التي يخرج منها ما يشبه الدمع والدائمة وهي التي يخرج منها الدم
والباضة وهي التي تنفخ اللحم والملاحة وهي التي تنرق ولا تقطع والسمحاق وهي التي تقطع اللحم وترقى بين اللحم وبين
المنظم جلد رقيقة والموضحة هي التي تفرغ اللحم والهاشمة هي التي تهشم العظم وتقطعه وهي التي تقطع العظم و
تخرج والامة وهي التي تبلغ ام الراس والجلدة التي تكون فوق الدماغ والدائمة وهي التي تخرج في الجلدة التي
تكون فوق الدماغ والباحقة وهي التي تصل الى الجوف ففي الموضحة في العدة نقصان في قولهم ولا نقصان فيها
الموضحة في قولهم وتختلف الروايات بما قبل الموضحة ذكر في الاصل انه يجب التقصير وهو الحسن عن المحنفة
روح انه لا يجب عن عمر بن عبد العزيز انه قال ما دون الموضحة خدوش فيها حكومة العدل والواجب التقصير فيها
بعضها وجبية كاملة وبعضها واجب لدية وبعضها واجب حكومة العدل واختلفوا في تقصير حكومة العدل
قال بعضهم نظرا الى ان في عليه انه لو كان ملكا كما تنقص من قيمته به الخيانة تنقص عشر قيمة ففي الحريد
وعلى هذا الاعتبار في نصف وثلاث ونحو ذلك وقال بعضهم نظرا الى ما يحتاج اليه في هذا من نفقة واحدة فطقت
حكومة العدل وقال بعضهم نظرا الى ادنى جراتها ارض مقدار وهي الموضحة فان كانت به الجدة نصف الموضحة
يجب فيها نصف ارض الموضحة قالوا والفقوى على الاداء والنجابة بما دون نفسها على نوعين منها ما لا يجب
ومنها ما لا يجب المال فانها منها ما لا يوجبها صامع عند الاداء في نفقة رجل قطع لسان انسان وذكر في
الاصل انه لا نقصان فيه وقال ابو يوسف لا نقصان في بعض اللسان حتى يقطع الكلى وان قطع بعض اللسان
الكلية يجب فيها لدية وان شاع بعض الكلام دون البصر فبسم دية اللسان على الحروف التي تتلى باللسان
الدية بقدر ما فات والخاتمة النجاة بما دون نفسها خطأ بعضها وجبية كاملة وبعضها لا وجبية كاملة
نصا صافي الدائمة والدائمة والباضة والملاحة والسمحاق الخاتمة خطأ فيها حكومة العدل وفي الموضحة
عشر الدية اذا كانت خطأ وفي الموضحة عشرة الدية نصف ودمم وكذلك في الهاشمة وفي الامة ثلث الدية وفي النجاة

والأشبعين والخبين والاشمين واللسان والعوج والوجه وقطع فرج المرأة اذا مشى الرجل واضرب على ظهره لقطع
 ماؤه ففي جميع ذلك بية كالماء اذا كانت خطا وان قطع نصف الذكر فلا تقصم فيه ولا تقصم في الشجر اي شئ
 كان وقبائح القصاص لا تقبض المساواة بين القصاص في الصخر والكبر في قطع الطويل بالقصير وبالكبير بالقصير
 واذا شج رجل رجلا موثقه عند استئصاله من الموضع الذي وقع الفعل الاول والثاني الشجرة الاولى
 مقدم الراس او كونه او وسطه فيقتل منه في ذلك الموضع الذي وقع فيه ولو كسرت انسان من الاصل عند او
 نزعه من الاصل بحب القصاص وكذا اذا قتله قال بعض العلماء يوفى سنة المبرء الى ان ينتهي الى اللحم فيقطع
 ما سواه وان كسر بعض لسانه لم يسود الباقي بحب القصاص فيقطع قدر ما كسر بالبرء وان كسر بعض لسانه واستوفى
 لا يحب القصاص فان قال الخبي عليه ما شئت من القصاص في الكسر وانك ما سواه لا يكون لذلك في ظاهر الروايات
 اذا كسر لسان القاص فيه ولو ضرب بين انسان فخرج فمطر حولا فان سقطت لا ينظر حولا الا ان يكون مصيبا فمطر
 حولا لان من ابلغ في الغيب الا ما داروسن يعني فمطر حولا ان لم يمت كان عليه ارشها وقال الحسن
 روح بحب حكومة عدل وبه اخذ فقهاء المذهب روح ولو حلق راس شاب فميت ايض لا شئ عليه في قول المجتهد
 وقال صاحبها روح فيه حكومة عدل وبه اخذ فقهاء المذهب روح وفي حلق اشرار حكومة عدل وان شج موثقه
 فمات وثبت عليه شجر حتى لا يرى موضع الشجرة قال ابو حنيفة روح لا شئ عليه وقال محمد عليه اجرة طبيب
 فان كان الرجل اصلي فضرر على راسه مائة او مائة كان عليه ارش الشجرة وكون ارش الموثقه وكذا الروح ما
 كان عليه ارش الشجرة وكون ارش الهائمه واذا قطع يد رجل عدا حتى حجب القصاص ففقط يد القاطع باكله او ظمها
 حتى يظلم حتى تقصم لا تستقل الى الارض وتقطع يد القاطع بقصاص رجل آخر او في ستره كان على من عليه
 بقصاص الارض لصاحب القصاص الاول ولو قطع يمين رجلين عدا بخارجهما فمقتل كان للآخر بية اليد ولو
 جارا عجميا فما فطعت يمينه لما كان عليه نصف الدية لها ولو قتل رجلين عدا فقتل باحدهما لا شئ عليه للآخر
 ولو قطع يمين رجلين فقتل العاصي لهما بالقطع وبخمس الاف درهم فقتل خمسة الاف درهم ثم عفا احداهما كان
 لذی لم يلف القاتل وخمسائة درهم تمام بية يده واذا قطع اليد انشأ كان عليه حكومة عدل وكذا في قطع الرجل
 امر جارا حكومة عدل ولو قطع اليد من نصف اساعده كان عليه في القصاص الاصابع بية اليد وفي نصف اساعده حكومة

عدل ولو قطع انفار البدين والراجلين سوى الحسن عن أبي حنيفة ربح انه لا تقاس فيه وفيه حكومت مدل لركب
 عظام من ساعد او ساق او رفة او غيره فيه حكومت عدل وفي قطع الذكر عدا من الاصل تقاسم وان قطع من
 فلا تقاسم فيه نهاني ذكر النخل نهاني ذكر النخس ونهيس حكومت عدل وفي ذكر المولود ان تحرك بحسب التقاسم
 عدا والدية النكاح خطأ وان لم تحرك كان فيه حكومت عدل ولا تقاسم في قطع اللسان بربح الدية في لسان
 اليسى اذا استهل وان لم يستهل كان فيه حكومت عدل وان تقاضى اليسى عدا النكاح له بصرفه كان فيه التقاسم
 في النكاح خطأ وفيه الدية ولا تقاسم في عين الاحر ولا في مرفقة الاضلع الذي ذهب شعره الا ان يكون له
 كذلك وفي بحة مبه في قياس قول أبي حنيفة ربح بحسب ما تقضى مبه وان حلق الراس والوجه من رجل او النبا
 يرجل سنة فان لم يثبت بحسب الدية في الراس والوجه والشارب يسر من الوجه وفيه حكومت عدل فان اجل
 الراس والوجه مات الحلي عليه قبل التحمل وقبل النبات لا يشتر عليه في قول أبي حنيفة ربح وقال صاحباه ربح
 فيه حكومت عدل وفي لسان الاخرس حكومت عدل واذا قطع نصف اليسى من اصل النظم عدا كان عليه تقاسم في
 قول أبي يوسف كان بحد اليك او لا بحد وفي الخطا الدية وان تقاضى اليسى قبل ان يغير كان فيه حكومت عدل
 واذا وقع امرأة وهي بكر سقطت وذهبت عذرتها كان عليه مهر مثلها ولو ضرب من انسان فخر كفاجل
 فخر او عمر بحسب به لسن خمسمائة وان اصغر فقلت المتأخر فيه ولا يحبس شي وان اسرو بحسب به لسن
 اذا ماتت شفوة لقتل وان لم تقتل الا انه من الاسنان التي تتر حتى مات جماله فذلك فان لم يكن جم
 منها فيه روايتان ولا يحبس شي وفي سن الملك اذا مهن بحسب حكومت العدل في قول أبي حنيفة
 ربح وقال صاحباه ربح في الاصغر بحسب حكومت العدل في النكاح او ملكه وان قطع سن بالغ فثبت له شيء عليه
 ولو زرع سن رجل فانزعه المزرع سنة من التارح تقاسم ما تم فثبت من الاول كان على الفارح الاول
 خمسمائة لانه لا ثبت من الاول يسر ان التقاسم لم يكن ورويت سنة سموجا كان فيه حكومت العدل ولو
 ثبت نصف لسن كان عليه نصف ارشها ولو قطع سن رجل او قطع اذنه فثبت المقلوع خمسة او اذنه
 المقلع والقطع بحسب ارش لسن وثمان الاذن على ما تله الجاني النكاح خطأ لانه لا يعود كما كان حتى يرماد
 الضمان وروى يدرجل فان شرب صاحب اليد به فقطع سن العاص لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة وروى

وقال ابن ابي ليلى عليه وسن العاض ولو غرض ذراع رجل وجذب من فيه فسقط لعفن سنان العاض
وذهب كحم ذراع الخنجر عليه قال محمد رحمه الله لا يضمن الانسان لضممن العاض ارشش ذراع الخنجر عليه ولو ثبت
بشوب انسان فذهب صاحب الثوب ثوبه فخر في الثوب كان على الثوب ثوب نصف ضمان الثوب ولو جذب للثوب
يضمن جميع نقصان ولو شاع رجلان في جبل واخذ كل واحد منهما احد حرا فذهب ثوبان فجا رجل ووضع السكين
على الوسط وقطع الجبل فسقط كل واحد من جانب فخا لا يجب على القاطع لانقصاص ولا ادية لانه قصد الصلح
رون الهلاك رجل شح رجلا موفقة مستوحية من الجبل الى الهقاء او من الاذن عدا فالحال ان راسها سواد كان
ان يقيض من اى جانب شارب لكن يفتد رنجته والحنان راس احد هاعظم تخير المشجور ان شار شح يفتد
شجة من اى جانب او والحنان راس الشاح اعظم وان شار شح الارش ولو قطع ارجل من لفصل فسقط
باقى من كفت يحجب النقصان والحنان لم يقطع من غير لفصل فلا نقصان فيه غنة الى خيفة روح رجل ضرب سن
رجل فاسود وبجاء اخر وزرعها كان على الاموال ارشش تام خمسمائة وعلى اثنائي حكومة عدل ولو ضرب سن من
فاسود سن الجاني مسود او صفوا او حمر او غفر اركان الخنجر عليه بالخيار ان شار ضمنه الارشش وان شارب
اشترى نقصان ناقصا رجل كسر رجل سن رجل ورجل سن الكاسر مثل سن الكسور وذكر ابن رستم ان من كسر
الكاسر ولا يثبت فيه ضرر والكبريل يكون على قدر ما كسر وكذلك لو قطع اذن انسان واذن القاطع اطول او
يد انسان ويد القاطع اطول ولو قطع رجل رجل عيب مقطوع اليد فهو على وجهين ان قطع رجله من جانب اليد لم يقطع
كان على الجاني ما ينقص من قيمة مقطوع اليد لانه اطلاقه فيجب عليه ضمان ما ينقص ولا يجب الارش المقدد للرجل
وان قطع الرجل لاسن جانب اليد لم يقطع مكانه عليه قيمة اليد لم يقطع يده ولو كان اليد مقطوعة اليد
انسان يده الاخرى كان على قاطع اليد اذانية نقصان قيمة مقطوع اليد كذا البيان اذا قطع يده قبل ان
الى شح يسقط نصف الثمن عن شح ولو كان اليد مقطوع اليد قبل ابعث فقطع الاخر يده الاخر قبل ان
يسقط عن شح قدر ما ينقص من قيمة مقطوعة اليد ان اتقص الثلث يسقط ثلث الثمن وكذا لو كان مكان

وحرقي مستيقظا بغيره من الكذاب وقد انار على المرأة قسي عتيب ثم يقرب من العيين التي بربر القصاص
ويجمل على وجهه ويند الاخرى خرقه فاذا سالت ما طرقت تم القصاص وكيف غره ومن يحسرح اذا انفا بغير
وبل فبلا ان القيقس بنبلة وعن الحسن ربح اذا انفا من العيني من رجل ولو ستر من انفا في ذم ستره وستره
مصحح يقتبس لمن ستره العيني وستره الحلي ومن الحسن ربح اذا انفا من رجل وكانت عينه حوله الا ان ذاك
لا يستر بغيره ولا يفتق منه شيئا ففقاها انسان عد القيقس منه والخوان الحول شديد البصر بغيره ففقات
كان فيها مكره عدل ولو كان من انفا في شديد الحول بغيره ففقاها عينا ليس بها رجل كان الخبي عابا بها
شارا نفس ودمى النفسان وان شارب منه نصف الدية في الا رجل فقا من صبر ساعة ولله العبد ايام
نقال انفا في ربح لم يجر بغيره التي فقاها او قال لا اعلم بغيره او لم يصبر كان الحول قول انفا في وعينه حوله
عدل وستره شارب ان اها كانت صحيح لم يجر علة وكان اجرات بها كان يله نصف دية نفس رجل غريب
من انسان فمكر الشارب باب البصر والعين فانه قال مصمم ان اجبر رجلان من اهل اسلام انه قد ذهب بغيره
برضة بغيره قال محمد بن مقاتل ربح قيام المضر وبقتل النفس مستورة العين ان يوت عينه علم ان بغيره
فانم وان لم يبر علم انه ذهب بغيره وذكرنا طي ربح ان فمان العين على مراتب ثلثة احدها ان يكون
نصف سمل الذات وهو الاول في اخر نصف الدية وفي المالك نصف القيمة والثانية ان يكون في
احد الجارح رجل الدات كالبهايم التي يحمل عليها ويرك سخر الفرس والابل والبقر والحمار والفضل والثالثة ان
يكون الوجب في احدي اثنين انفق من قيمته كانشاة واكله ولسنور والبطير وغير ذلك قال ابو حنيفة
ربح في غير المردون والابل والحمار والفضل ربع القيمة وكذا في من بقرة الجزار وجزور الجزار ربع القيمة وكذا في
عين بغيره الجرح في احدي سيني انشاء والحمل والبطير والكلب والسمور ما ينقص من قيمته وقال ابو يوسف
ربح عليه النفسان في جرح البهايم **باب القتل في اباب فصول** فصل فمن يقتل قصدا
فمن لا يقتل فصل في الآلة التي توجب القصاص **فصل في استوفى المالك**
بقتل المملوك بالحر والحر بالمملوك عندنا والكر بالاشي والاشي بالكره والكر بالاشي والمسلم بالمسلم والمسلم بالاشي
بأساسه يقتل بالاشي بالغير ويقتل الولد بالارل والوالدة بالجد وان علا واجدة وان علت من قبل

فمات في نفسا من يد ولاوية لكن بحسب ويلغز وقوا وجره واجبار الحجب الدية على عاقلة وان دفع الرب في
شرب فشراب مات الحجب الدية انه شرب في اختياره ان الدافع فخذ على الحجب فيه الا الشرب وما استنتجا
اخوان لاب ام قتل احد ما اياها عمدا والاخر اسهاري عن ان يوسع في حال لا تقصص على جنة
منها وعلى كل واحد منها دية قتله في ثلث سنين اذ لم يكن القتلين وارث سواء رجل قال ضربت
فلانا باسيف فقتلته قال ابو يوسف هو خطا حتى يغزل عمدا رجل قال ضربت فلانا باسيف عمدا ولا ادري
انه مات منها ولكنه مات فقال على القتل بل مات بغيرك فانه لا يقتل به وان قال القاتل مات منها وحسن
نشته او ضرب رجل اخر ضربت بالعصا فقال المولى بل مات بغيرك كان القول قول الضارب عليه نصف الدية
رجل جرح رجلا جرحه عمدا او جرح اخر جرحه عمدا ثم صلب الجرح احد هاتين الجرح وبالجرح من يديه
مال ثم مات منها جميعا كان للمولى ان يقتل الذي لم يصلح رجل ضرب من انسان فحزب فاجله انما ينفى
سنة بخاري السنة وقد سقط سنة فقال المضر وبسقط من ضربك وقال الضارب من ضرب رجل اخر
وقول قول المضر وبان جازله سنة كان القول قول الضارب رجل قتل رجلا عمدا وهو في الشرب بعد فاق
او قتل به فقال اذا كان مسلم انه لا يعيش منه رجل ضرب رجلا الجرح بسيف فلما جرحه
قال ابو حنيفة روح دية المقتول بالعصا تكون على عاقلة ولاوية للمقتول بسيف لان حقه كان في القصاص
قد مات فانه رجل راي رجلا زني بامراته او بامرأة رجل اخر وهو محض فصلح به فلم يهرب لم يمنع عن الزنا
لهذا الرجل قتل فان قتله تقصاص عليه وكذلك رجل راي رجلا يسرق فاقطع يده فلم يهرب او راي رجلا
ينقب حائطه او حائط غيره وهو معروف بالسرقة فصلح به ولم يهرب هل لقتله ولا تقصاص عليه وكذلك الرجل
يقطع الحائط على قتل ولا تقصاص عليه رجلا ان اجتماعي قتل رجل عمدا ولم يحجب القصاص على احد حاله حجب
او اشارك الاب في قتل ولد له لا يحجب القصاص على الشريك وكذلك العجوز اذا قتل مع الجنون والبله مع الصغير
او الجرحه والبس مع الاجنبي اذا اشارك الزوج في قتل زوجته وله ولد منها او انما على روح الامة مسلم قتل منة او منة
لا تقصاص عليه وكذلك مسلم اذا قتل مسلما او سدا خلا دار الحرب بايمان لا يحجب القصاص عنه او قتل المسلم
مسلماني دار الحرب لا يحجب القصاص عنه اكل ولاوية في قول الحنفية روح وقال صاحب روح عليه الدية

قال واذا شبه الشجر على رجل بالزنا والافسان تركي الشجر ونجسه الطافى ليرحمه بعدا وبعدا ثم قتل رجل عمدا
 عليه رجل قتل عمدا فنفى بعض ورثته عن القاتل ثم تركه باقي الورثة ان يعلموا ان محو بعض لسيطة القصاص ليرحمه القود
 وان لم يعلموا بهذا الحكم لا فهو عليهم وان علموا بانهم رجل حبس انفسا او طين عليه ابواب من مات جرحا قال محمد
 ربح ينافي الرجل ويحبب الدية على ما قلته رجل قال لا خير فيك في انفسك او بالف فقله كان عليه القصاص وان
 قال اقلني فقله كان عليه الدية ولو قال اقلني الى فقله كان على القاتل دية لانه وان قال اقلني فقله
 يده كان عليه القصاص رجل شج رجلا موصرا بالصاعدا يجب القصاص بالموصح فان مات منها لا يجب القصاص
 ولو شتم رجلا بالحد لا يجب القصاص في الهاتمة فان مات منها يجب القصاص القليل ولو جرح رجلا بالحد
 فمات لا يجب القصاص ولو شج رجلا موصرا بالحد لا يجب القصاص فان مات منها القليل دية والله اعلم بالصواب
فصل فيمن يستوفى في القصاص لا يثبت استيفاء القصاص لانه ينسحب في بعضه وان
 يستوفى فيما دون بعضه ولا ان يقتل عنها وليس للموتى ان يستوفى القصاص في بعضه ولا ان يستوفى القصاص
 فيما دون بعضه ولا ان يصالح فيما دون بعضه وخلفت الروايات في الصلح عن بعضه وذكر في الجامع الصغير
 في ذلك وذكر في الصلح عن بعضه ان ليس له ذلك اما القاضي وذكر في بعض الروايات عن محمد بن ابي القاسم
 لا يستوفى القصاص للصغير لان بعضه ولا فيما دون بعضه ولا يصالح وذكر في الصلح اذا قتل رجلا لا حول له الا ان
 ان يقتله ولا ان يصالح ليس لان يغتوا ويستوفى القصاص من يستوفى ميراثه على ان النفس القليلة على يد رجل فذكر
 والرواية وكذا الدية وليس لبعض الورثة استيفاء القصاص اذا كانوا كبارا حتى يجتمعوا وليس لهم ولا احد منهم ان
 باستيفاء القصاص ولو كانت الورثة صغارا وكبارا كان الكبار ولاية استيفاء القصاص قبل صغاريهم
 فولي الجميعه ربح في قول معاوية بن النخعي ربح ليس لهم ذلك حتى يملك استيفاء القصاص قتل عمدا لا يجب القصاص ولو كان
 الاستيفاء الى المولى ولو كان القيد بين الرجلين او ثلثة قولانية الاستيفاء لهم بمبدا لا يغير بها احد هم فان غاب
 اثم يفتلج من الباقيين الا اى القيمة كما يفتلج في البحر الى الدية ولو صلح احد الورثة مولى لعبه على مال جاز
 الصلح ويحبب القاتل بالشرط في الصلح في مال ولو قتل رجلا ان رجلا نفيا الى من سبه ما كان له ان يقتل الا
 بركه اذ قتل رجل جليسا فقتل احد مولى المقتولين فقتل الاخران فقتل ولا للاقابل

[illegible]

على القائل فية العبد وان رد الوصية كان فية العبد لورثة الموصي واذا قبل الرجل عبد او مبرره او ام ولد فة
يبرز ولا يجب القصاص ولا الدية **فصل في نقتل الذي يوجب الدية** نقل فة عدا
وشبه العمد فاعلم ان ضرب بالسلح كالسيف والسكين والخنجر والرمح والحداد وغير ذلك مما يوجب القصاص ولا يجب
الكفارة على القائل واخطأ من ان يرضى فاصاب انسانا او قصده ان يرمى حربيا او مرنه فاصاب سحاما
ففيه الكفارة على القائل والدية على عاقلة واما شبه العمد فهو ان يمتد قذبة بغير سلح كالسوط والجر والكررة
والعصا فية الدية المثلثة على عاقلة وعليه الكفارة من قبل او جل حرافه في يد رجلين يتجاوزان فاقطع
او اجل وسقطا واما قال ابو يوسف سح ان سقطا سلبقن على قضا فاقدمها بدنية لاحد مما على الآخر
لان كل واحد منهما مات بفعل نفسه وان سقط كل واحد منهما على وجهه يجب الدية لكل واحد منهما لانه مات بسبب
صاحبه وان سقطا احدهما مستلقيا والآخر على وجهه فدية الذي سقط على وجهه على عاقلة ليستق ولا يشترط
لانه مات بفعل نفسه وان قطع اجنبى من اجل فوق على قضا واما الايضمان شيئا والضم القاطع وتبها فدية لكل
وتو قضا على وجهها قال محمد بن الحسن ذلك لا يكون من قطع اجل وان قضا على قضا وكر ابن رستم ح انه لا
على قاطع اجل ولو سقطم النار ضمان فدية لكل واحد منهما على عاقلة الآخر وكذا لو كانا شابين فاعطى
ووجاه راكب خلف سائر فسد فوط الجاني لا ضمان على السائر ولو عطب السائر فضا على من جاز خلفه وكذا
في السيفين وكون رابحين مستقبلتا وسقطتا فوطت احدهما وكل واحد منهما سالت فضا ان التي عطبت في الآخر
وكون فارسين احدهما يسر الآخر وقبضه رجلين احدهما يشي والآخر وقبضه فاعطى السائر ولا يشي
الكفارة رجل ضربنا في الطريق كخسب واصبح انعام قال في الجرح وان تم اكرض الجرح في الطريق يجب الكفارة
على الماشي ولا يبرث الماشي من انعام اذا وقع ذلك في نفسه لان انعام ليس بفاعل وذكرنا انما على ان انعام يبرث
من الماشي ولا يبرث الماشي من انعام اذا كانا وارثين بيلان سد الشجرة فوطت عليها واما فاعلى عاقلة لكل واحد منهما
نصف دية الآخر واثباته بالكان على عاقلة الآخر نصف الدية رجل دفع سكين الى صبي وضرب الصبي نفسه او غيره
بغير اذن الدافع لا يلحق الدافع شيئا وفي جبايات الحسن ح ان قتل الصبي غيره كان على عاقلة الصبي دية القتل
ثم يبرح عاقلة الصبي على عاقلة الدافع بالدية رجل ضرب لده صغير في ادب فمات قال ابو حنيفة رج الصبي دية عليه

كفارة وقال ابو يوسف الكفارة عليه ولو ضرب بالمرءة باذن والده ولا تخان على المذنب عليه الكفارة وقال
الكفارة عليه وكذلك قال ابو يوسف مخرج رجل ضرب امرأته في يارب فماتت قال ابو حنيفة مخرج عليه الزينة والكفارة
رجل ادعى ميسا على عاتكة او شجرة فخلع به الرجل وقال لا تقطع فرقة الصبي ومات لا يضمن الرجل القاتل ولو سلك
فرقة الصبي ومات لا يضمن القاتل ويترك ما كان عليه من ميسا فقتل رجل عاتكة كان على عاتكة يمين الدبة ثم برئت عاتكة
الصبي على عاتكة الامر لم يصب له بعد الا امر ولم يسلم وذكر في المشقة رجل اعطى ميسا عضدا وشيئا من سلاح وقال
لي غطيت الصبي بركاب عدية الصبي على عاتكة الدافع وتودع سلاح الى صبي ولم يقل مسكه لي غطيت الصبي بركاب
اختلف المشايخ زعموا انه في رواية ميسا يقتل انسان فقتل وجب الدية على عاتكة القاتل ولو لا يرضع عاتكة الصبي
عاتكة الامر ولو امر قيسى بانها تقتل نفس فعقل الامور لا يضمن الصبي الامر ولو امر بانيها بانه بركاب كان القاتل
القاتل ولا يستر على الامر ولو ان بانها امر ميسا بجرق مال انسان او يقتل وابنه فقتل في مال الصبي ثم يرضع
على الامر ولو ان عبدا ياتوا امر ميسا بجرق في قرب انسان او رجل ميثا في حاجه فغطى الصبي قال ابو حنيفة
يضمن الامر وتوأمه يقتل رجل فعقل لا يضمن الامر وفي الزوائد ولو ان عبدا محجورا بانها امر عبدا اسلم يقتل رجل او كمال
الامر انما والامور ميسر فعقل لا يبرح على الامر الا اذا عظم الامر عند ذلك ولو ان صغيرا امر عبدا بمجرع محجور اذ لك
فعقل الصغير فمن الصبي ثم لا يبرح الصبي على عبده الامر منها وان عظم الامر ولو ان رجلا قال لصبي محجور اوسع من شجرة
فانقص لي ثمارها فقتل الصبي وسقط ذلك كان على عاتكة الامر دية الصبي وكذلك امره رجل شجر او كعبه بركاب
الصبي بعد نزه الشجرة لم يقتل في فعل الصبي ذلك فغطى خلفه المشايخ مخرج ويحتمل انه يضمن سواء قال
او لا يقتل في فعل الصبي بعد نزه الشجرة لم يقتل في فعل الصبي ذلك فغطى خلفه المشايخ مخرج ويحتمل انه يضمن سواء قال
والده وابن جندباه حتى مات كابت وبنه عليها ولا يرثه والده رجل كثر وكده الصغير في تعليم القرآن ومات كالا
او حنيفة مخرج يمين الزاوية ولا يرثه قال ابو يوسف مخرج برثه والده ولا يضمن وان ضرب به ليلم باذن والده لا يضمن
وان ضرب امرأته في الصبح وماتت فمن اجابها اذا استسقط القاتل انه قتله خطأ داعي والي يقتل المذنب كانت الدية
القاتل يورثه المقتول ولو وقع القاتل بالعدو داعي والي يقتل المقتول المخطئ لا يضمن المقتول ولو وقع المقتول في
وجوب الدية في الوجهين ميسا رجل زنى بامرأته فكسر عظامها بالزنا كان عليه اربعين الرجل في مال له فبنيته يشبه العتق

في النصفان ثلثة عمد وخطا وشبهه عمد في العمد المحض اذا جرت الربة في النفس وفيما دون النفس يكون في مال الجاني
 الا ان دية النفس او غيرها منها نجح في ثلث سنين وفي الخطا في النفس وفيما دون النفس يكون على العاقل الا ان يكون
 الموجب ودون ارش الموصحة فيجب في مال الجاني وكذا موجب النصفان باقرار القاتل وفي شبه العمد في النفس بحسب الربة
 على عاقل الجاني وفي ما دون النفس يكون في مال الجاني وان بلغ الوجب دية كانه رجل زل في امرأة فاقضها كان
 عليه الدية في ما دون رواية الاصل وفي الجراح الصغير يكون على العاقل ودون ال عذرة جنسية بحر او نحوه كان عليه
 مهر شلها وورع بكر جنسية سقطت فوفيت عذرتها كان المهر في ما لا يشبه العمد وعليه التعزير انما كانت
 المرأة كبيرة او صغيرة ولو وقع امرته قبل الدخول بها فميت عذرتها لم يملكها قبل الدخول بها كان عليه نصف المهر
 لقول الجعفي رحمه الله واحد من الرابينين عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عليه ميع المهر ولو وقع امرته جنسية فميت عذرتها لم يملكها قبل الدخول بها كان عليه نصف المهر ولو وقع امرته
 مع ان عليه مهران مهر الدخول بحكم النكاح ومهر باراذ العذرة بالذوق وتوان كوفت بكر اخرى فزالت عذرتها
 قال محمد رحمه الله على الدافعة مهر مثل الاخرى ولو وطئ جارية انسان شبهته وانكحها على قول بصير ومحمد رحمه الله
 مهر شلها فميت بكر والى النصفان البكارة ايها كان اكثر نجية فكذلك وبمثل الاصل في الاكثر وتوان حبسا جنسية فميت
 عذرتها كان عليه المهر باراذ البكارة ولو كانت المرأة بانه مستكره فميت كلك والحكم مطاوعة لا يجب المهر لان
 المهر واجب على الصبي ان لم يكن له ولد كذا عليه كذا صبي ابشفي فميت غرم كان لولي الصبي ان يزوج
 الاثر فلا يفيد النصفين الصغير وتوان امه بانه دعت صبي اخر في بها وادسب عذرتها كان على الصبي مهر لان امر الامه
 لم يصح في حق مولى الامه **فصل في الثلاث الجنتين** اذا سقطت المرأة الولد لم يلج او شربت وادسب
 ١. سقط الولد وطبت المرأة على عاقلها وان شربت وادسب لم تسقط الولد سقط الولد لا شفي عليها شرط
 وجوب المرأة في شرب الدوا فميت سقط الولد وفي حق غير الماشترط لم تسقط الولد فميت المرأة لا شفي عليها شرط
 فميتة وهم نصف عشر الدية او بعد از غرض قيمته خمسمائة درهم وكر كان الولد وانما في جنين الملوكة نصف عشر
 النجاش ذكر وعشر ثمنها النجاش انما في القدر سوار وعن بصير رحمه الله في جنين الانثى كافي في مثلها
 انشاء رجل ضرب بطن امرأة فالتقت جنينين جنسهما ميت والاخرى في فمات الحي بعد الانفصال من ذلك الضرب

كان على الهنداب في البيت منها المرأة والى الحى الذى مات وبكامله وان ماتت الام من مرسى من سببها
 كان على الهنداب به الام ولا تشرط الحسين اهل عصبية حراما بالصبي عن جده فان انما عصبية من نبي يحيى بالصبي
 او يسلم ارمات ولو عصبية مباحا وعزى الى لها لكان هلك كان عليه وبه المكان حراما من سبب سبيل سقطت
 سبط او حرف في دار مال بعضهم كشر على الوالد بن لانه يمكن حفظ نفسه او المكان لا يقبل او كان من سبب سببها فالواجب
 على الوالد بن او على من كان يصحب في محرم الكفارة لكر الحفظ وقال بعضهم ليس على الوالد بن سبب الا الاستسكان
 من عصبية الا ان سقطت من يده فبعضه كان عليه الكفارة صبا ان اجتمعوا في موضع يلعبون ويرمون فاصابهم سبب
 عين امرأة فذمت والى من قسعت سين او نحو ذلك قال العصبية ابو بكر بن ارسن من المرأة كرون في مال
 نسي ولا يثنى سبب على الاب وان لم تكن له مال مطرة الى ميرة قال العصبية ابو الهيثم شرح انما وجب الدية في
 ال عصبية لانه كان لا يرى العصبية عاقلة وانما وجب الدية اذا قتلت ربه بسببها او شهيدا لا باقر او عصبية ولا بقر او دابة
 وبها لان اغراره على نفسه باطل امرأة وذهبت صبيها حين به ابيه والولد لا يقبل شدة غير ما علم تحت الاب للولد ظن
 مات من الحرم قال عصبية من سبب كرون الاب انما وجب الدية والاستيعار والكفارة والكان عصبية لا يقبل ثم في غير ما
 والام نسلم انه لكان الا نتم عليها وعليها الكفارة لانها بالى التي ضيعت الولد رطل الميت علاما ضيعت في ما وجب
 بغير ان اهل العصبية فرأى العلم علاما يلعبون فاضى اليهم وارفعوا فرق سبب فوقع ومات قال عصبية التوربة
 مع عصبية الذى ارسله في حادثة وكذا لو عصبية مباحا تقتل عصبية او مباحا يسبب او سقطت من حائط فاضى الى صاحب وقال
 ان البسي من مرسى او على الاضيق انما صبا بل امر فانا نجح من صبا نجح او شره احد به تقطعت الحشفة ومات
 عصبية قال عصبية من كرون على عاقلة الحان نصف الدية لانه مات بغير عصبية لانه مات ولا آخر غير ما دون وان
 عاش عصبية فعلى عاقلة الحان كل الدية لانه خالف لغيره المحتفلة رجل حمل صبا على وانه وقال لا يسكب على
 ولم يكن منه نسب سقطت عمر الدية ومات كان على عاقلة الذى حمل دية سواد كان عصبية من يرك مثله او لا
 وان شير عصبية الدية فاطا انما فقتله والعصبية تمسك بلبها مدية تهيب كرون على عاقلة عصبية ولا يشترط على عاقلة
 الذى حمل عليها لان الصبي احدت لسبب فغير امر الرجل والكان عصبية من لا يسبب الدابة لصنوه ولا يسببها عليها
 ثم لم يقتل امره ان البسي اذا كان لا تمسك عليها كانت الدية بمنزلة لم تقتله فان سقطت عصبية عن الدابة والدابة

سيرة ذات البصير كان دية البصير على عاتقه من علمه على كل حال سواء سقط البصير بسبب ما سارت الدابة او قبل
ذلك وسواء كان البصير يستيك على الدابة او لا يستيك ولو كان الرجل راكباً لمخل صبيحاً نفساً على الدابة وصل ^{البصير}
لا يصرف الدابة ولا يستيك عليها فوطئت الدابة انساناً لم تملكه كانت الدية على عاتقه الرجل خاصة لان البصير اذا كان
لا يستيك يكون بمنزلة المتاع فكان سير الدابة مضاعفاً الى الرجل تحجب الدية على عاتقه الرجل وعليه كفارة لانه بمنزلة
المتاع وان كان البصير البصير الدابة يستيك عليها فدية تقتيل تكون على عاتقه جميعاً لان سير الدابة بغير
ايها ولا يبرح عاتقه البصير على عاتقه الرجل لان هذا بمنزلة جارية البصير سبب وان سقط البصير وفات فدية البصير
على عاتقه الرجل سواء سقط بعد ما سير الدابة او قبله وهو يستيك على الدابة او لا يستيك ولو ان عبد اعطى صبيحاً
حر اعلى دابة فوقع البصير منها وفات فدية البصير تكون في عرق البصير يدفع المولى بها او يفتدى لانه سبب لذلك
وعد بعض الجانية سبباً مباشراً وان كان سبباً على البصير على الدابة فصار عليها فادعيات الدابة انساناً وفات
عاتقه البصير نصف الدية وفي عرق البصير نصفها ولو ان حر اكبر ارسل عبد صغيراً على دابة ومثله يصرف الدابة ويستيك
عليها ثم امره ان يسير عليها فادعيات انساناً وفات بترك يكون في عرق البصير لانه لا سير الدابة فقتل على الاول في
حكم الامانة بمنزلة مولى بسبب الدية او الفداء ثم يبرح مولى بسبب على الامر لانه يستعمل عبد الغير فبصير غاصباً فادعيات
عرق مبرح بترك على الناصب **فصل في المعاقلة** ذكره شمس الامنة المحلوا في رجم الله وقال انه الفصل
خلف فيه المتأخرون قال بعضهم لا عاتقه للجم وهو قول الفقهاء ابو بكر البجلي وابن حنبل والشافعي والحنفي لان الجم لم يحفظوا
فلا يتأصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتجل الجانية على الغير عرفه بحالات القياس في حق العرب وانهم
لم يصبوا النساء ولم يتأصرون فيما بينهم وقال بعضهم لهم عاتقه عنه النساء والمقاتلة مع بعض الاجل لبعض نحو الاساقفة
والصغارين غير وذهب الخنثاين وكذا بازيحان واذا قتل واحد خطاً وجبت الدية فاعل محلة العقاب ورسالة عاتقه
وكذلك طلب العلم وسواها شمس الامنة المحلوا في ذكر كثير من المشايخ في حال مولا نادم وكان شيخ الامام الاجل الاستاذ
عليه السلام يبرح ابناً يقول الفقهاء ان حصر عرق لان العبرة بالناس فاجتمع الاساقفة وطلبة العلم ونحوهم لا يكون للناس
يلزمهم العمل عن غيرهم وذكرنا ان طي رجم الله ان يقتل يكون على عاتقه في ثلاث سين ولا يكون على كل واحد من
اكثر من ثلثة درهم اربعة درهم فان كان المقاتل عن اهل ديوان امير من الامر او للمقاتل من اعمام فدية يقتل

جذبه و دبة شبه الممدار بل خمس وعشرون بنت خاص وخمس وعشرون بنت برون وخمس وعشرون بنت
عشرون بنت عمة وشبه الممدار بل بالنقل في قول النجفية رتبة الممدار في قول السني و محمد بن محمد بن الفضل في قول
بلتها في المالكية بل لا يار والاباء في العاقلة ولا يكون الزوج عاقلة المرأة بحكم المرجية وجانية النفس والمجنون
والمعنونة عدا وخطا اذا لم يثبت خمسائة درهم تكون على العاقلة وما كان اقل من خمسائة يكون في مال الجاني حاله
بحرم النفس عن الميراث يقتل مبرورته وكذلك المجنون وما زاد على خمسائة درهم ثلث الدية فيمكن على العاقلة
في سنة واحدة فان زاد على الثلث فزيادة الى الثلثين تكون في السنة الثانية وما زاد على الثلثين في
تمام الدية تكون في السنة الثالثة ولا يقتل الكافر عن مسلم ولا مسلم عن كافر امرأة قتلت رجلا خطأ حتى وجبت الدية
على عاقلة بل يجب عليها شي من ثلث الدية فقلت في المشايخ قال بعضهم لا يلزمها ولا يكون الجاني
ضيبا او مجنونا فان حبس الدية يكون على عاقلة في قول سواد الصريح ان القاتل يشارك العاقلة كان القاتل
امراة او ضيبا او مجنونا حتى قتل رجلا حتى وجبت الدية على العاقلة وذكر في المال ان الختم في ذلك هو الجاني
اذا كان الجاني بلع بسبب الرجال وكذلك في غير بعض الختم في اثبات قتل هو الجاني لان الحق على الجاني ان يحجب
على العاقلة بطريق القتل وان لم يكن الضم القاتل بلع بسبب الرجال كان الختم في ذلك كله كذا في الاول يقتل
وذكر فيه الضم رجل اقرضه الضم فقتل فلانا خطأ فاقام ولي القاتل بسنة ان المدعي عليه قتله عند القتل بسنة
بعض الدية على العاقلة واقرار المدعي عليه يقتل لا يمت قبول هذه بسنة لان بسنة ثبت ما يستتاب باقرار
المدعي عليه ونظائرهم كثيرة قال سواد الصريح وما يدينه مسئلة ما قاله شيخ الامام المعروف بخوارزمي رحمه الله ان
على القاتل يقتل عند حفرة الجاني لانه هو القاتل والعاقلة تجوز عنه وحفرة القاتل لا يشترط وجوب المال على
الاصل اذا قامت بسنة فانه جعل القاتل منها خصا ولم يذكر حفرة العاقلة فلا يكون خصا حاله الا انما اراد به
ومن قال ان المشيتر حفرة العاقلة فذلك قول مخالف للمذهب فلا يقتل ولست مهيئ على ان الدية نجح اولاه
القاتل ثم يقتض على العاقلة بطريق القتل لان الدية ووجبت بسنة المدعي الا ان كان اقرض القاتل انما اراد على العاقلة المبرور
انما يقتل مملوكه عدا كان عليه الكفارة وكذا لو كان الولد مملوكا لان انسان تقتله الولد العدا لا يقتل صاحب على الولد وعليه الكفارة
رجلان شتر كان قتل رجل واحد احداهما بصا والاخر مجدي عمدا لا قصاص على وجهيها ووجب الدية عليها الصنفان

صاحب الحدیث فی الدلائل علی صاحب العباد وکذا فی کتابه فی سبل واحد با صبیحی و مشهوره لا تقصیر علیها عند
ویر ویر فی الدلائل علی صاحب العباد وکذا فی کتابه فی سبل واحد با صبیحی و مشهوره لا تقصیر علیها عند
باب الشهادة علی الجناية رجل ادعى علی رجل انه قتل اباه
وجار بشا یر فی نفسه احد هان المدعی علیه قد خطا وشهد الآخر علی اقراره انما یقبل بالقبول نهاده وجاهل حسنه
شبهه بالقبول والاخر علی الاقرار بافضل فلا یقبل لانه شبهه حسنه بالقبول والاخر علی اقراره انما یقبل بالقبول نهاده وجاهل حسنه
ورقعت الشاهدان فی مکان یقبل اورانه وکذا فی خطای الا ان فیه حسنه هانیه فیه یحرم وشهد الآخر ان قد
بالعصا وکذا فی نفسه احد هان المدعی علیه قد خطا وشهد الآخر ان فیه حسنه هانیه فیه یحرم وشهد الآخر ان قد
ولا لا یقبل باذنه وان قاله علیا قل ولا یرک ما فیه قل فی القیاس یقبل نهاده وجاهل حسنه
و یقبض علیه بالدية فی الدلائل علی قتل وقصلا فاما یكون بالقبول واما لم یکره الا که یقبل بالقبول نهاده وجاهل حسنه
رجل وایمر ان یقبل الخطا و یقبل لا یوجب القصاص یقبل نهاده وجاهل حسنه و کتاب القصاص
الی القصاص لان موجب هذه الجناية الال یقبل نهاده وجاهل حسنه و کتاب القصاص
بحسب ما انان جار المی بشا یر فی نفسه احد هان المدعی علیه قد خطا وشهد الآخر علی اقراره انما یقبل بالقبول نهاده وجاهل حسنه
اشهد ولانه صار شها فحسب لاجل التهمة وان شهد بجلان یقبل الخطا وکذا فی سبل الامام المروفي بخلافه ویر
ان لا یحسب فی الحكم واهلهم ان یحسب رجل ادعى علی رجل انه قتل اباه خطا وادعی ان ربه سینه حافرة فی المصروف
احد الکفیل من المدعی علیه یقیم له سینه فان القاضی بایره باعطاه الکفیل الی ثلثة ايام وتوفال المدعی شها ویر
عائنه وعلیه حسنه الکفیل الی ثلثة ايام بشها وکان القاضی یحسبه فی احد الکفیل وکان المدعی البدر وادعی حسنه الکفیل
و یحسبه انما لا قتل فان له سینه ولا بعد الا ان الی قبل انما له سینه ولا بعد الا ان الی قبل انما له سینه ولا بعد الا ان الی قبل
بیر انهم انما له سینه وشهد و یقبل ویر القصاص یقبل نهاده وجاهل حسنه و کتاب القصاص
علا یجب علیه القصاص و یجب الدية علی عاتقه ویرت العیض منه وکذا الک الجحون فیتل رجلی فی محله فوم کاشه
القصاص علی اهل الخلد والدية علی ورائهم ولولی یقبل ان یخیر فلیخت یحسب رجلا من الملتزم الصلار وان شها
للسان ویشبان وایمر ان یقبل ویر الامام لان الحق له فان لم یکن عدوهم یحسب رجلا کروت الی انهم
فی تم فمسون یبنا یجفون باسره قتلناه ولا علنا فاما وان استنوا عن العیض حسنه یجفون وان یقبل

بين قبرين أو كسكن كانت القسامة والدية على أقرب القريتين لم يسكن إلى قبيلته إذا كان يبلغ موت
 القريتين إلى الموضع الذي وجد فيه القليل وأن لم يبلغ فلا شيء على واحد من القريتين وأن وجد القليل
 مكان فلك كان القسامة على الملاك والدية على عوائلهم وأن وجد القليل في موضع مبلح نحو افلات إلا
 في ابنى السهلين كانت الدية في بيت المال وأن وجد القليل في دار امرأة كانت القسامة عليها تخلف حتى
 في قول الجعفيّة ومحمد بن عمر الدية على عائلتها وأن وجد القليل في سوق ميلين أو في مسجدهم ذكر في موضع أن
 الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه وذكر في موضع آخر أن الدية وفسامة وإنما خلت الجواب لاختلاف
 الموضع موضع ما ذكر أن الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه إذا لم يكن السوق ملكا لهم بل كان للسلطان فإن كان
 السوق ملكا لهم كان وجود القليل في السوق أو في مسجدهم كوجود القليل في مسجد الحلة ونعم القسامة على أهل الحلة
 والدية على عوائلهم وأن وجد القليل في مسجد الجاهل كانت الدية في بيت المال ولا قسامة فيه وأن وجد القليل
 حلة فيها أصحاب الحلة وفيها من يشتري كانت القسامة والدية على أصحاب الحلة ما دام في الحلة واحد من أصحاب
 الحلة كانت القسامة عليه والدية على عائلته لا على المكان ولا يشتري في قول الجعفيّة ومحمد بن عمر وقال أبو بكر
 بن بشرى وصاحب الحلة سواء وأن لم يكن فيها أحد من أصحاب الحلة وفيها سكان وشتر من كانت القسامة
 على المشتري وكون السكان وهو قول أبي بكر بن بشرى والأصل ثم يرجع وقال يعلّم ولو وجد القليل في بطن كانت الدية
 على بيت المال في قول الجعفيّة رج وقال أبو يوسف رج على أهل البطن وأن وجد القليل في دار رجل فدمه شتر إذا
 وهو ليس من أهل الحلة فاصحاب الحلة براهن فأك وبكون القسامة على صاحب الدار والدية على عائلته ونحو
 الدارين رجلين وجد بها أكثر نصيبا من الآخر كانت الدية على عوائلها نصيب وأن وجد الرجل قبلا في دار فقتل
 القسامة فيكون الدية على عائلته في قول الجعفيّة رج وقال أبو يوسف ومحمد بن عمر لا شيء عليهم ولو وجد المالك
 قبلا في داره شتر لا يحبس شيء في قلوبهم مجبا ولو وجد واحد من أهل الحلة قبلا في الحلة كان فيه الدية و
 القليل عند ناكل ميتة إثر اقرب وأخرج بالكتاب الدم يخرج من بعض حارقه الخان يخرج من موضع يخرج
 منه الدم عادة من غير ضرب كالانف والدبر والذكر فلا قسامة فيه ولا يكون موقضا ولا الخان لا يخرج عادة لا
 ضرب وخروج في الباطن كالعين والأذن فهو قتل والخان الدم يخرج من الفم الخان معلقون الجوف يكون

واتحان بنزل من الراس لا يكون قبلا قيل وقد في حكمة فادعى ولي القتل العقل على اهل الحلة
 لا بطل بعينه والدية من اهل الحلة عن اخصيصة في رواية يكون ذلك ابرار من اهل الحلة ثم وادعاهم
 فقتل ثمانية من غير اهل الحلة بل في ذلك الرجل فقد ثبت القتل عليه في بعض الموضع وان اقام ولي القتل
 ذلك ثمانية من اهل الحلة لا بطل شهادتهم على قول سيور ومالك بن الحنفية ان ابرار قتلناه خطا على قول
 مخرج الجحش اوان ابرار قتلناه وان ادعى ولي القتل العقل على اهل من غير اهل الحلة كان ذلك
 ابرار من اهل الحلة في السبع وعوا وبنه ذلك العقل على اهل الحلة وادعاهم ولي القتل ثمانية من اهل الحلة
 لا بطل شهادتهم في قول اخصيصة في قول صاحب ثم اقام على اهل الحلة في قول الحلة والدية
 وغير ذلك اذا وجد بدل القتل او اكثر من نصف او نصف من الراس وان وجد نصفه مستقرا بالعدل او وجب
 القتل من نصف من الراس او وجد الية او الرجل او الراس فلا شيء فيه وان وجد نصفه فلا شيء فيه فان كان ثمة
 ووجد القتل فهو قتل كان فيه نصيب والدية وان وجد نصيبه لوالديه مستقرا فلا شيء فيها وان وجد الكفاية لغير
 اوامم او ولد قتيلا في حلة وحسب القصاص والعقوبة على عواقلهم في ثلث سنين ولو وجد بعد قتيلا في دار مولاه فلا شيء
 فيه الا ان يكون عليه دين فمات كان العقوبة على مولاه لعمالة حارة كالعقوبة المولى ولو وجد الكفاية لوالديه في دار مولاه
 كانت قيمته على المولى مائة في ثلث سنين لعقوبة من كفايته وبكلمة بخرية والبقية يكون مبرا اعز مائة ولو وجد
 الرجل قتيلا في دار بعد الاذن كانت القصاص والدية على عاتق المولى كان نصيبه وبنه او لم يكن ولو وجد قتيلا
 في دار ثمة او مراه في داره وجاه فيه نصيبه والدية على عاتق المولى ولو وجد القتل في داره
 بحر في داره فلا شيء فيه واتحان النهر من القوم مائة وثلاثين قتلهم والعقوبة بين الصغير والعظيم اعز في الشقة كل من
 يستحق به الشقة فهو صغير والا يستحق به الشقة فهو عظيم والحجرون عظيم ولو كان القتل عتبا في جانب من النهر
 كانت القصاص والدية على اقرب الاراضي والعقوبة في النهر الذي حبس فيه القتل اذا كان الجبل مائة
 الاديان في النهر الى ذلك الموضع والا فلا وان وجد القتل في ثلاث غلبيش شي وقال اكر في سحر اذا
 لم يكن ذلك الموضع قربا من النهر فاما كان قربا بحيث يبلغ مائة اهل النهر الى ذلك الموضع فهو عظيم
 اهل باب الوكاثة في الدم الوكاثة في اثبات الدم من جانب الدعوى والدية

عليه مقبولة في قول الجنيته رحمه الله تعالى البرد يفسح آخره لا يقبل وتقول محمد بن
 مصطفي بن وايمر اعل انه لا يقبل فيه الشهادة على الشهادة ولا كتاب القاضي الى القاضي ولا شهادة رجل
 وامرأته وان وكل يستبغفار لنفسه في نفسه ويصادون لنفسه لم يكن للوكيل ان يستبغفار الا بغير من الموكل عنه
 وعلى قول الشافعي رحمه الله ان يستبغفار للوكيل باثبات الكرم اذا قرئ في مجلس القضاة الطالب البند على صح
 اقراره وكذلك وكيل المطلوب اذا اقر بوجوب القود على موكله في القصاص ببيع اقراره ولا يصح اقراره ولو
 احد ورثة المقتول والقاتل وارثه سقط القصاص عن القاتل ويصير حصته اباقيين الا ما لو كان باثبات قتل الخطأ
 والحمد من الجرح الذي لا تقصاص على القاتل فيها بغير ذكر كذا بالمال رجل قتل عمدا فاعام الخ يقتول بسببه انه
 وارثه لا وارث له غيره فاعام القاتل بسببه ان له اباقيان القاضي لا يقتل بسببه الا في ميان في ذلك وان
 اعام القاتل بسببه ان له اباوانه صالحه على الدية وقبضها منه واعام بسببه ان الابن تدهن على غرة قبلت بسببه
 القاتل لانه ثبت بسببه انه لا يقتل للدمعي في استبغفار القود فان جاز الابن بعد ذلك واكثر القود او اصاب كيف انما
 ان يسببه بسببه على الابن ولا يقتل على الابن بسببه التي اعام بالقاتل على الاغ لان الاغ لا يكون خصما عن
 الابن ولو كان للمقتول اخوان واعام القاتل بسببه على جسد ما ان الاغ القاتل صالحه على خمسة امانات جاز
 فان حضر القاتل واكثر الصلح لا يكلف القاتل اعادة له بسببه بخلاف الاول لان في الاول الاغ لا يكون وارثا
 مع الابن بل يكون اجنبيا اما الاخوان كل واحد منها يستحق القصاص على القاتل فبذلك بسببه قامت على الخصم
 فلا يكلف اعادة له بسببه واذا لم يكلف القاتل اعادة له بسببه منها يكون للحاضر نصف الدية ولا شيء للماضي واذا
 ادعى بعض ورثة الرجل دم اميه على رجل واعام له بسببه فان القاضي يحبس القاتل لانه صادرها ولا يحل باثباته
 نقصان فان حضر القاتل بعد ذلك لا يكون للقائب الذي حضر ان يستبغفار القصاص بالميراث بسببه في قول
 ابي حنيفة رحمه الله لان عنده نقصان يجب للوارث استدراكه فلم يكن كل واحد من الورثة خصما عن غيره في اثبات حق
 البسر فلم يكن من ضرورة ثبوت القصاص الذي اعام له بسببه بغيره بخلاف ما اذا كان القاتل خطأ لان الدية
 تجب للمقتول او لا يقتضي منها ورواه غيره وصاياه وكل واحد من الورثة يكون خصما فيما يدعي للميت فلا يمتنع
 في القاتل الى اعادة له بسببه بخلاف القود والصلح لان ذلك ما ثبت باثباته ونقصان لا ثبت رجل

انسانا وهي تسير لا ينفك الراكب الا اذا اذنت بجزا كبر او انكحلت تسير فوقف تحت اذنته لا ينفك الراكب
وان اوقفها الراكب فيرث او بدل قبالت او رثت فاقول من ذلك ينفك الراكب وان اوقفها في غير ذلك
فانفسد شيئا فمن يسير فيه اليد والرجل وان اوقفها في ملكه فلا ضمان عليه بحال وكذا لو كان في ملك غيره
ولو فاقطع اذنته في الطريق فاقطع اول لفظه واخره شبهه او رجل اقدم ينفك القايده لا مطبوعه والحنان مرسى
كان ضمان ذلك عليه ما افسدت سخره الرجل والذئب يكون على انسان غائمه والحنان مهابا لث يسوق الا
وسط القطار فما اصاب ما لم يخطف هذا الانسان وباين يديه من شجر فهو عليهم اثم لانه قائم وسائق والحنان
الرجل جانا لفظه قطار وحياتيه خروجهما يتقدم وسوسوق فهو غير ان الانسان لان سائق قد يتقدم وقد يتاخر وقد
يكون في وسط القطار فهو سائق على كل حال والراكب وسائق والقائد والرديف فيما لو حلت الدابة سوار
ولو ان رجلا يفر ويطار فربط انسان في قطار وبعير او القايده لم يسلم بذلك فوطئ هذا البعير انسانا فاعاقبه كانه
الديه على عاقلة القايده ثم يربح عاقلة القايده على عاقلة الرباط والحنان القايده لم يسلم بربط البعير لا يربح عاقلة
القايده على عاقلة الرباط ولو كان الابل وقوف فربط الرجل ببعير فقاد صاحب القطار وهو لا يسلم كان الضمان
على عاقلة القايده ثم يربح عاقلة القايده على عاقلة الرباط ولو ان رجلا ضرب دابة ذاك او تخشعها بدون امر الرا
فصيرت بيدها او رجلاها ونفخت او كبرت او صعدت انسانا على فوره كان الضمان على الناحس ومن الراكب
وان يصر بها بامر الراكب او تخشعها فوطأت انسانا على الفور كانت الدية على عاقلة الناحس والراكب بمسئله لان الناحس
يفترق الانسان والراكب مع السائق اذا اجتمعوا ضمانا او وطأت الدية يكون عليها ولا ينفك الناحس منها الا بالغير
الراكب من يفر الرجل والذئب غير ذلك دابة لها سائق وما لم يصر بها رجل فغير ان حصد بها نفخت انسانا كان
النفخ على الناحس غائمه لان السائق والقائد لا يضمنان النفخ والحنان الناحس بامر احد ما لا يجب الضمان على احد
وورنحس رجل دابة راكب بغير امره فوثبت ولقيتها الراكب فمن الناحس وكذا لو تخشعها تحت با اصابته في
فوره لا يضمن الناحس ولم ينفخت الناحس فقتله كان هذا الرجل بقدر دابة فقتل شيئا مما يحل على الابل على انسان
سقط سمح الدابة او بجاسها على انسان فقتله او سقطه ذلك في الطريق فقتل به انسان رثت ينفك القايده والحنان
مسئله ان كان الضمان عليهما لان هذا ما يمكن الاخر اخرجته بان يشهد الكل على البعير على وجهه لا يسقط ولو ان راكبا

ولا فرق في هذا بين الاسم وغيره وان المكنة التي غلبت على اسمها مع اللفظين الساتين بجل ونفع شيئا في كل من الساتين
او جلا او حيدا لم يرتبه وادبته من سوق احد قطعت لفظين واضع الجرح والخشب واسد اعلم **فصل فيما يحدث**
في الطرقي فيما يك به انسان او دابة رجل وضع في الطرقي جرحا وجذعا او بنى فيه بناء او اخرج
من حائط جذعا او منخرة مشاهقة او شرع كنيفا او جبا حيا او مبرزا او طلة فقطب به انسان كان ضامنا فان عثر جرحا
احدث في الطرقي رجل نوح على آخر فاما كان الضمان على الذي حدث في الطرقي كان من الذي عثر بسيد على غيره
ولا يضمن الذي عثر به لانه مد نوع في بئر الحاد والمد نوع كالا ولا يضمن رجل شيئا من ذلك عن مريضه فقطب
بذلك رجل كان الضمان على الذي نجاه ويخرج الاول من الضمان وقال ابو حنيفة رجع اذا كان الطرقي غير نافذ
فانكح جرحه من اصحاب الطرقي ان يضع فيه الخشب ويربط فيه الدابة ويؤلف فيه وان عطل بذلك انسان لا يضمن
وان نجي فيه بناء او مخرج فيه يبر فقطب به انسان كان ضامنا وكل صاحب الدار من الاستفاد بغير دارة من القمار
الطين والحطب ويربط الدابة وبناء الدكان والتبوار بشرط السلامة وذكر الشيخ الامام الزاهد المعروف بنحو انه زاهد
رجح اذا حدث في سكة غير نافذة بغير ان حدثت الا يكون من جملة السكنى فلقب به انسان جيب الضمان لم يقطع من
ذلك حصته نفسه وبعض حصته الاشر كما فان حدثت ما يكون من جملة السكنى كوضع المتاع ويربط الدابة لا يكون ضامنا
لان الفعل ذلك ولو كانت الدارين رجلين ففعل احدهما فيها ما كان من جملة السكنى كوضع المتاع ويربط الدابة
جاء بها وسكن واما اذا خرج بغير ابا الى الطرقي فسقط على رجل نفسه غير ان اصابه الطرقي الذي كان في الحائط
لا ضمان فيه لانه وضع ذلك الطرف في ملكه ولم يكن فيه يد او ان اصابه الطرف الخارج من الحائط فضمن صاحب المبراة
لانه متعدي في ذلك الطرف حيث شغل به يد الطرقي وان لم يعلم ايها اصابه في القياس لا يشي عليه وقوع الشك
في الضمان وفي الاستحسان يضمن رجل كس الطرقي فقطب بموضع كس انسان او دابة لا يضمن شيئا لانه لم يحدث
في الطرقي شيئا وانما كس الطرقي كيلا يضر المارة بالقباء او يترش الطرقي فقطب انسان بذلك كان ضامنا
بما اذا ارش كل الطرقي فان رش نفسه فمر انسان في الموضع الذي رش ولم يعلم بذلك فقطب كان ضامنا
وان علم بذلك فمر فيه مع مسلم لا يكون ضامنا بكذا قال مشايخنا رحمه الله وفي الكتاب اختلاف الجواب وادبته
الضمان على الذي رش وان مرت دابة فقطبت يضمن على كل حال ولو ان رجلا امر جرحا بغيره بترش فصار

وكما في قضية الانسان ضمن الامر والبعين الرشش وحارس السورق اذا رشش بعينيه على كل حال
في طريق العادة وانما في سكة غير مائة اذا انشأ فيها من اهل السكة خشيا وعلينا وترابا ورشش لا يكون
فانما رجل مر في الطريق وهو يحمل علما فوقع الحمل على انسان فالتفت له كان فاسنا ولو عثر فاسان يحمل الوتر
في الطريق فمن البغاة هو الذي وضع الحمل في الطريق ولم يرفع في الطريق جبر فاحرق برشني كان فاسنا
كان متعبا بوضع النار في الطريق وان حركه الربح منه سبب الى موضع آخر ثم احرق برشني لا يكون فاسنا
لانه لا يتحمل عن ذلك المكان منسج حكم الفعل الاول قارائه اذا لم يكن اليوم رجلا فاسنا كان رجلا كان فاسنا
لانه لم يمتنع في الطريق ان الربح يترسب الى موضع آخر فيضات التلف اليه فيكون فاسنا كاللبنه الممر
اذا جالت في رباطها فاسدت خشيا ولو ان رجلا مر في ملكه وهو يحمل نار فوقعت شرارة منها
قرب انسان فاحرق وذكر في البياض انه يكون فاسنا لانه لم يتحمل بين الحمل وسفوفه وسطه فكان التلف
اليه وتطارت الربح لبشر زاره وبقته على فوسب ان لا يضمن لان الاحراق حصل بالربح سببا وذكر الزمخشري
ان اذ امر بالنار في موضع لدق المرو فترسب الربح فوقعت على قرب انسان فاحرق لا يكون فاسنا
لان لم يكن لدق المرو في ذلك الموضع كان فاسنا وترسب الربح بها من جعل القطنها على نار ففاسان فترسب
والبعين صاحب الهامة ولو ان حمارا ضرب الحمار على حديد فمضى فاسترعت شرارة من ضرب على قرب رجل
بمر في الطريق فاحرق فمن الحمار او كان النيران على ثوبه رجل وضع جرة في الطريق ورجل اخر وضع جرة
ذلك الطريق البغاة فخرجت احداهما على الاخرى فانكست الاخرى لا يضمن صاحب الجرة التي تدرجت لانها
لا زالت عن ذلك الموضع منسج حكم فعل الاول وانكست التي تدرجت يضمن صاحب الاخرى لان فعله
لم ينزل وانكسر رجل اوقف رابته في الطريق وادخل كذا كذا ففقدت احداهما وامابت الاخرى لا يضمن صاحب
التي ففقدت ولو عطبت التي ففقدت بالآخر يضمن صاحب الواقعة بقار خبائه رجل وضع في الطريق خشبة
ثم باع الخشب من رجل وجبر اليه منها فترسب في مكانها حتى عطبت بها انسان او دابة كان فاسنا
على ابلان الذي وضعه على الشجرة لان ابلان كان متعبا في الوضع وخرج الخشب من ملكه لا يكون
عدم الملك في الخشب وذلك لا يمنع وجوب النضام فان من التي خشبه فبهره في الطريق فخطيب

كان ضامنا وكذا كرجل اذا شمع جباها من واره الى الطريق ثم باع الدار فاصاب الجناح رجلا
فصله يمين بائع الدار رجل مستاجر انسانا بشمع رجلا جباها في فناء واره او حانوته فصل فهلك بالجناح شي
ان كان مستاجر اخبر الاجير ان من شراع الجناح يغير الاجير سوار سقط الجناح قبل الفراغ عن العمل او بعده
ثم لا يجبر بربح ما ضمن على مستاجر وان اخبره مستاجر او الاثر انه ليس له حق الاشرع في الضم او لم يخبره
بذلك الا ان الاجير علم بذلك ان سقط الجناح قبل فراغ الاجير من البناء يضمن الاجير لا عطب به ولا يربح
مستاجر قياسا وانما فان سقط الجناح بعد فراغ الاجير من البناء يضمن الاجير لا عطب به ثم هو لا يربح
مستاجر قياسا وفي الاستحسان يربح وهو كما لو امر رجلا بنج شاة فقتل ثم ظهر ان الشاة كانت لبشره يضمن
الذابح ونجى كسدة الجناح رجل وضع قنطرة على ابر خاص لا قوام مخصوصين فقتل عليها انسان فاختصت
او قتل به نemat ان قتل المرء عليها لا يضمن وانصت القنطرة وان لم يعلم الاربع يضمن كما لو وضع خنبا في طريق
مسلمين او حديد انمرت به وابتد لا يسوق اصعبت به كان ضامنا ما لو امكن كانت الخشبة صلبة بحيث لا
يوطأ على شلها لا يضمن ونسبها لان الوطأ على مثل هذه الخشبة بمنزلة قتل الرق او السقط بالبحر الموضوع في
الطريق عمدا وذلك لا يوجب الضمان وان كانت الخشبة كبيرة يوطأ على مثلها يضمن وضمانها اذا كان
خاصا لا قوام مخصوصين فان كان النهر عامه مسلمين ففي ظاهر الرواية يكون ضامنا وعن بعضي يوجب انه لا يكون
ضامنا رجل حفر بئرا في المفازة في موضع ليس بمر ولا طريق لانسان فغيره ان الامم فرق فيها انسان لا يضمن
الحافر وكذا لو قعد انسان في المفازة او نصب نية فمر بها رجل لا يضمن الفاعل ولو كان ذلك في الطريق ضمن
وان حفر بئرا في الطريق ثم كبسها ان كبسها بالتراب او باخفى او بما هو من اجزاء الارض ثم جازاها وفزعها ثم
وقع فيها انسان ومات ضمن الثاني ولو كان الاول فحسب البئر بالطعام وما ليس من اجزاء الارض يضمن الاول
لان في الوجه الاول بعد كبس ما هو من اجزاء الارض لا يبقى بئرا وفي الوجه الثاني يبقى بئرا وكذا لو حفر بئرا
الطريق وغطى اسفلها ثم جازاها ورفع النظار ثم وقع فيها انسان ضمن الاول ولو حفر الرجل نهرا في ملكه فخطب
انسان او دابة لا يضمن وكذا لو جعل عليه جسر او قنطرة في ارضه لم يضمن نهرا في غير ملكه فموت بئر في ملكه
وكذا لو جعل جسر او قنطرة في غير ملكه وعن بعضي يوجب انه لا يضمن وان حصدته في غير ملكه اذا كان بحيث لا يتقرب

غيرة لانه محتسب يتفقد الناس باحدة منى ظاهر الرواية يكون فاما الا اذا فعل ذلك باذن الامام كما هو
 سائر في الرخصة الذي يحتاج الناس اليه يكون فاما لا عطف به او لم يفعل باذن الامام وان مشى حجب
 انسان متعمدا فانه حجب لا ينعين وانفع الحجب لانه لا يمتنع ان كان القاتل متعمدا اليه ولو حفر نهر في غير ملكه
 من ذلك النهر ما وقع في ارضه او فريته كان فاما لانه يستل النار في غير ملكه فبعض كما هو مشي واسا على الدابة
 في الطريق ولو كان ذلك النهر في ملكه لا ينعين لانه يباح له مطلقا ولو سقط ارضه فخرج الارض منها الى غير ارضه
 شاما او زراعا او كرايا لا يكون فاما لانه متصرف في ملكه فيباح له مطلقا وكذا لو اخرج حشيشا في ارضه او
 حصاة او اجتمع فخرجت النار الى ارض غيره وادخلت شيئا لا يكون فاما لانه متصرف في ملكه قبل تمام
 اذ كانت الرياح ساكنة حين او قد انما اذا كان البرم رجا بسلام ان الرياح تنسب النار الى ارض
 جار كان فاما استخفافا من سبب النار في ميزاب او تحت الميزاب شاع غيره ففقد كان فاما لو اذ
 ملك النار في حارة او تنوره لا ينعين ما احترق به وكذا لو حفر نهر او سبيرا في حارة فترت من ذلك ارض جار
 لا ينعين ولا يلزم في الحكم ان يحول ذلك عن موصفه ويما سببه وبين الصدق على ان كيف من كلف
 النجان يتحضر غيره وان صب الماء ملكه غير المندرج فيكون تلف الكل فاما الى الخاف ما اذا حفر في
 ملك نفسه فسقط لا يكون فاما الى غيره فكان تلف المسقط عليه فاما الى سائر اقطار كل شئ من جبل
 رجل فقتله فبعض وبه يقتل رجل حفر سيرا في الطريق مجار انسان والقي فيها نفسه متعمدا لا ينعين الخاف وان لم يزل
 فيها نفسه فسقط فبعض من الوقوع ومات فيها جوارحا او غملا لا ينعين الخاف في قول الجبينة روح وقال ابو يوسف روح
 ان مات فيها جوارحا فذلك وان ات غملا انما انهم في قلبه من الوقوع فمات من ذلك فمن الخاف وقال
 روح ينعين الخاف في الوجوه كلها لان الموت حصل بسبب الوقوع في البرير رجل حفر سيرا في الطريق فجاء آخر وحفرها
 عاتق في نفسها ثم وقع فيها انسان ومات في القياس فبعض الاول وجب عنه محمد لان الاول كالاربع
 لمن سقط في حفرة الذي حفره صاحبه في يهلك وفي الاستحسان يجب النعمان عليهما لان كل واحد منهما متعمد
 الحفر ولو حفر رجل سيرا في الطريق ثم جاء آخر وسع راسها فسقط فيها انسان ومات كان النعمان عليهما
 ما اذا بطل السهل ان الثاني وسع راسها بحيث يعلم ان الوقوع انما وقع منه في موضع بعينه من حفرة الاول

وبقية من خزانة في تلك الاودية التي فيها ما يحيط به العلم انه انما وضع قدمه في الموضع الذي حفره الله في
 كان الضمان على ان في رجل خضر في الطريق وعند البير حج وضعت انسان في الطريق فيخار انسان ثم يملأ الحج
 وسقط في البير واما فيها كان الضمان على وانس الحج لانه بمنزلة الدافع ولكن لم يضع الحج انسان وجار به سبل
 عند البير كان الضمان على حافر البير رجل خضر في الطريق فيخار رجل فسقط فيها فعلق هذا الرجل برجل آخر وعلق
 الثاني باخره وقعا فيها جميعا واما ان لم يسلم كيف ما فاعلم يقع بعضهم على بعض فدية الاول تكون على الحار
 لا بد ليس لموت سبب سوا الرقيع في البير ودية الثاني يكون يخرج من مبد ذلك الى ملك غيره فافسدت
 في القياس لا يكون ضمانا لان مبد الارض في ملك مباح لمطلقا ومن المشايخ من قال اذا نصب ملكه لم يسلم
 انه يتعدى الى ارض غيره يكون ضمانا لان الارض مباحة لم يسلم عند نصبه سبل الى ملك جاره يكون ضمانا
 كما نصب الارض في الميزاب وتحت الميزاب سلع غيره وذكر الفقهاء ان نصب سبل في ارض سقى ارضه فسد
 ارض جاره قال نه لم يمسكه على وجوده ان اجري الماء في ارضه اجرا لا يستحق في ارضه واما يستحق في ارض جاره
 كان ضمانا لكان الارض يستحق في ارضه ثم يتعدى الى ارض جاره بعد ذلك ان تقدم اليه جاره بالسكروا
 فلم يفعل كان ضمانا استحسانا ويكون نه بمنزلة الاشهاد على الجار بالمال وان لم تقدم اليه جاره بالسكروا
 حكمه حتى يتعدى الماء ارض جاره لا يضمن والجنان ارضه في صدق جاره في سبيله يسلم انه اذا سقى ارضه
 الى ارض جاره كان ضمانا ولو لم يوضع له سبيل حتى يصير الماء يفيض من السقي قبل ان يوضع له سبيل وفيه
 الاول لا يضمن من السقي والسكان في ارضه فقب وجرة ان علم بذلك ولم يسلم حتى فسدت ارض جاره كان ضمانا
 والسكان لا يسلم لا يكون ضمانا وذكرنا ان السقي سقى ارضه فخرج الماء الى ارض غيره لا يضمن ولو نصب
 الماء في ارضه مباحا وخرج من ارضه الى ارض غيره كان ضمانا رجل سقى ارضه من نهر العامة وكان على نهر العامة
 انهار ضمانا فسدته فماتها فسد الارض في الاصل الضمان وسد نهر ملك ارض قوم قال شيخ الاسلام الاصل ظهر ان
 سح يكون ضمانا لانه اجري الماء فيها رجل خضر في الطريق في ملكه ثم سقط فيها شخص وفيها انسان اجروا به قتل الساقط
 ذلك الانسان او الدابة كان اساقط ضمانا دية من كان فيها والسكان البير في الطريق كان ضمانا على حافر
 البير فيما اصاب الساقط والمسقوط عليه لان الحافر اذا كان يتعدى في الحفر كان بمنزلة الدافع لمن سقط في البير

على الاول لان الاول هو الذي اودع حبس جرم الى نفسه ودية انثاء كمن على الثاني لانه انما كان
بينهم وقع على بمن في البير وليس كم كيف كان حالهم في القياس وهو قول محمد بن زيد الاول كون على عاقل
الحاخر ودية الثاني على ما تله الاول ودية الثالث على ما تله الثاني وقد كثر في الكتاب ان فيها قوله انه قبل ذلك
قول الخبيزة وبغيره من كلامه ودية الاول كون الثاني انما انشأها على الحاخز ولها سبعة اثنائي وثلاثين ودية الثاني
نصفها من رضى على الاول ودية الثالث كلها على الثاني ووجه ذكره في الكتاب بعبارة من غير ان الطريق مستطاف
فيها فان مات فقال الحاخز ان الله نفسه بها كذبت الودعة في ذلك لان القول قول الخاخر في قول البير
الآخر وهو قول محمد بن زيد لان الظاهر ان البير في موضع قد مر وان كان الظاهر ان الانسان لا يوقع نفسه في
الملك لا يجب ان يمان بانك رجل سهاجر اذ قد مر ما يفرقون لبير فرقت عليهم من غيرهم مات بعد علم ان
على كل وجه من اثباته الباقين برع ودية ثبوت وبسقط رجاها لان البير وقع فيعلمهم وكانوا مبشرين ببيت
ببشارة البير فخرج البير عليهم لانا وسقط رجاها وبجيت لثمة ارباع ودية علم فصل فيما بحث في
المسجد اهل المسجد اعترفوا بغير في المسجد لا اهل المظفر او في موضعها لانا ووجه حوا فيه البير او في موضعها
او اهل المظفر او في موضعها لانا ووجه حوا فيه البير او في موضعها لانا ووجه حوا فيه البير او في موضعها
الملك وكذا لو اهل ذلك غيرهم ما راجع وان فعل فبغيرهم كان غنا من لا غلبت لك في قول الخبيزة ودية البير
وقال من جاءه مع الباقين استحيا اذا كان المسجد للامانة الا في حق البير ولا يكون من باب الكفن لاقامة البير
ولما ان كل سلاسله وب الى عارة المسجد والى ما كان من باب الكفن لاقامة البير لانهما يفتن اهل المسجد
وغير البير لانها كان من باب الكفن لاقامة البير ولا يفتن مع ان اهل المسجد يفتن البير في هذه البقرة
هذا لان في الباب والاطلاق ولعل المكون في الامام عليهم الى غيرهم وقوله الرجل في المسجد الحديث
ام او قيام فبغيره البير فخره انسان غلبت لكان غنا من لا غلبت لك في قول الخبيزة ودية البير
قول صاحب رجا لا يكون غنا من لا كان جاسا في البقرة وقيل على قول الخبيزة ودية البير لانا ووجه حوا فيه البير
شتر لا يمل في كره في المسجد كره البقرة وقوله الفران في الحديث لانا ووجه حوا فيه البير لانا ووجه حوا فيه البير
لا يكون غنا من لا يمل في كره في المسجد كره البقرة وقوله الفران في الحديث لانا ووجه حوا فيه البير لانا ووجه حوا فيه البير

لا يكون في المسطرة مكان جلوسه سباحا مفيد بشرط سلامتة كالمشي في الطريق. نحو ذلك ذكره ابن رطله
بشر في حقوق العامة او في حقهم ولما مضى في شيء ان فعل ذلك باذن الامام لا يبرئ من ذنبه ولا يبرئ من ذنبه
المسوق فاما كان في المسوق موضع الايقاع الدابة ليسع فاقف الدابة في ذلك الموضع ان عينه اذ كان الموضع ما
سلطان فما مضى به لا يكون ضامنا وان لم يكن ذلك باذن سلطان كان ضامنا لان سلطان اذ اذن ذلك
يخرج ذلك الموضع من ان يكون طريقا يقتضيه الايقاع الدواب فغير اذن سلطان لا يخرج من ان يكون طريقا
والله اعلم **فصل في الجناية** ارجح الطرق على حال حائط واره الى الطريق او الى ملك انسان فسقط احد
اشياءه او اطلاق سقطه بل الاشياء فلا ضمان عليه وان سقط عليه الاشياء ضمن ان لم يفرغ ذلك الموضع عن الحائط
مع القدرة عليه فيصير جانيا ان تلف به انسان كان المدية على عاقبته وان تلف مال انسان كان ضمانه على صاحب الحائط
في مال ولا يشترط القدرة على التعويض من وقت الاشياء والى وقت السقوط من غير ان يفرغ فيما بين ذلك الموضع
الاشياء وان كان مال الى الطريق ان يقول واحد من الناس ان حائطك هذا مال الى الطريق او تحرف الموضع
فانه منه وان كان مال الى غير ملك لا يفرغ له ذلك صاحب الدار وسقط وجوب الضمان على صاحب الحائط
المطابقة بالصلح والتعويض ولا يشترط الاشياء وعنى لو طرب بالتعويض ولم يقبل مع القدرة عليه كان ضامنا
ولو قبل له ان حائطك مال بشئ كان ان شهد به كان ذلك مشروطا ولا يكون عليه اولا واثباته او وضع المطالبة
بالتعويض عنه اشياء وعنى غيره او لم يكن هناك احد وانما ذكر الاشياء وعنى لو اكر صاحب الحائط الطالب يمكنه
اثباته باليمين وان شهد بالطالب جلدان او رجل وامرأتان مثبتا طلبه ومثبتا ان كتاب القضا الى القضا
وذكر ان صاحب الحائط باع الحائط بعد ان شهد عليه بخرم الضمان لانه لا يبقى فانه راعى الهدم ليسمع بحال
ما اذا اشترع كنهيا او فضاها او مبزبا او وضع حشبه في الطريق فباع الدار او باع الحشبه فباعت تلك الدار
او مال انسان كان ضامنا لانه ثبت بخرم الحائط فكيف ووضع الحجر في الطريق جناية فلا يطالب بالسبع ولو كان صاحب
الحائط الاصل فاعلا بانها سلتا فاشهد عليه ثم حين جبرنا بطبقا او اذنه او اذنه او اذنه او حتى يدار الحائط وحشبه
القاضي بالجماعة ثم يارب سلتا فارت عليه الدار فسقط الحائط فباعت ذلك فالت انسان كان يداره لم يبق له ولا
الاصل مع عبء الردة واخرن فلا تؤد عليه ذلك وكذا الدار فان المحرم وكذا الدار مع الدار فاشهد عليه ثم

[illegible]

لان تزوج جرب الدية على الماتلة والمقر على الغير اذا كان كذباً في اقراره لا يضمن شيئاً في الاستحسان عليه دية تقبيل
 ان اقراره بالشهاد عليه لانه اقر على نفسه بالتدري فاذا فسد الايجاب على الماتلة لم يضمن التحمل يجب عليه كمن خزن وجهاً
 لمن دار في يديه فوقع التحمل على انسان فقتله فقات عاقلة لم يمت الدار له وانه انما اخرج الجناح بامر صاحب الدار
 ووزر اليه بغير ان الدار قد فاته يضمن الدية في مال كذالك هبنا واذا كان الرجل على حائطه والحائط مائل وغير مائل
 فسقط الحائط على الرجل من غير قتله واصاب انما يقتله كان ضامناً لا ملك بالحائط لكان انشده عليه في الحائط
 ولا ضمان عليه فيما سواه فالحائط هو سقط من الحائط على انسان من غير ان يسقط به الحائط وقتل انساناً كان
 دية المقبول بغيره فانقلب على انسان فقتله فانه يكون ضامناً وان مات الساقط بمن كان في الطريق فالحائط
 ذالك يشي في الطريق فلا ضمان عليه لانه غير متعمد في المشي في الطريق ولا يمكنه ان يسقط بغيره عليه وان كان ذالك
 الرجل واقفاً في الطريق فانما كان او قاعداً او نائماً كان دية الساقط عليه لانه متعمد في الوقوف في الطريق فالتقيد
 والنوم فيكون ضامناً لا ملك به وان كان ذالك في ملكه لا ضمان عليه لانه لا يكون متعمداً في الوقوف ولا يقيد بالنعيم
 في ملكه وعلى الاعلى ضمان الاسفل ان مات الاسفل في الاحوال كلها لان الاعلى مباشر فقل الاسفل وفي المباشر
 الملك غير الملك سوار كمن نام في ملكه فانقلب على انسان فقتله كان ضامناً لانه مباشر فقله او انشده على الحائط
 الامل بعد ان اوكافران او ببيان غم الحق سبحانه وسلم الكافران وبلغ بعضيان ثم سقط الحائط الامل
 فما صاب انساناً فقتله يضمن صاحب الحائط وكذا لو سقط الحائط قبل عتق مبيدين وهدام الكافرين وبلغ
 بعضين ثم شهد اجازت شهاده لهما من اهل الاداء فيقطر حائطه فقتل فاشهد عليه سقط الحائط وانقلب انساناً
 دية تقبيل في سبب الال لان صاحب الدار كان متمكناً من الهدم والاصلاح فادام بفعل فمن يكون ضمان جناية
 في سبب الال لان ميراثه يكون سبب الال فجناية تكون في سبب الال وكذا البكا فادام سلم ولم يوال احد فميراثه
 حائطه مائل الى دار قوم فاشهد عليه القوم او شهد هم ثم سقط الحائط وانقلب شهاب القوم او من غيرهم كان ضامناً
 وكذا العسكر او ادمي او قبيح فاشهد اهل السفلى على اهل العلو وكذا ملك الحائط علاه لرجل وحشد اخر يرمي الجناح
 الحائط اذا كان مائلاً الى الطريق في جليته شهد به ان الاشهاد على الحائط الامل الى ملك انسان يكون من الملك لان
 غيره في الطريق يرمى من كل وجهه وان شأني ان في الحائط الامل الى ملك انسان فادامه صاحب الملك يضمن

[illegible]

يرزق حتى عشرة آدوى او دابة وعلب كان فسا من اجل انه في حائط مائل له وسقط ذلك الحائط على حائط طبل
آخر فهدسه ثم عشر رجل منقبض الحائط الاول وبطل منقبض الحائط الثاني فوطيا نقصان الحائط الثاني على صاحب الحائط
الاول وله الخراج انما رخصته قيمة الحائط ووزن منقبض عليه وان شاع رخصه منقبض ولا شيء له فيكون منقبض لصاحبه
فمن عشر منقبض الحائط الثاني فهدسه من لوان منقبض الحائط الثاني ملك صاحبه ولا يملك صاحب الاول رفته ولو
كان الاول اخرج جناح فممن الاول من عشر باثاني وعطب والحان لا يملك رفته ولو كان الحائط الثاني
ملك صاحب الحائط الاول فممن ايضا صاحب الحائط من عشر باثاني لانه يملك رفته عن الطريق كتاب المحرر و
الحمد لله وحده والحمد لله وحده والحمد لله وحده والحمد لله وحده والحمد لله وحده والحمد لله وحده والحمد لله وحده
ان فحل حر الا يجب المحرر وان مكنت فيه شبهة لا يجب له شبهة ثالثة منها ما يمنع المحرر وان قال علت انها على حرام او ثالثة
شبهها لا يمنع المحرر وان قال طلست انها تحل لي والثالثة يمنع المحرر ان قال طلست انها تحل لي يجب المحرر ان قال
علت انها على حرام اما الاول فحل زنا بجارته ابنة او بن ابنة وان سفل لاحد عليه وان قال علت انها لا تحل لي
رخصها اذا امان امرأته بشي من الكليات ثم حاسها في مسقة لا يجب المحرر ان قال علت انها على حرام وكذا او حمل
امرأته بغيره بافاخارت نفسها ثم حاسها في العدة لا يجب المحرر ان قال علت انها على حرام وكذا او ردت المرات
بشرط شجاع اسها او شبهها او بطاوعها ابن الزرع ثم حاسها وان قال علت انها على حرام لا حسد عليه وكذا او تزوج
امرأته على حرة او تزوج بغيره او فسا في عدة او تزوج في الخامسة في النكاح الارائه او تزوج باخت امرأته او
بانها او تزوج امرأة له او زوج فحاسها وقال علت انها على حرام او تزوج امرأة بغير شهرة او تزوج بها مسنة او تزوج
امرأته بغيره من ماله او حسد تزوج امرأة بغيره من ماله ووطئها لا يجب المحرر عند الحقيقة روح في نزهة الوجه كلها
ان قال علت انها على حرام وكذا او تزوج بغيره من ماله او حسد تزوج امرأة بغيره من ماله ووطئها لا يجب المحرر عند الحقيقة روح في نزهة الوجه كلها
لا حسد عليه في قول الحقيقة روح وان قال علت انها على حرام عند الحقيقة روح لم يملك حرام عند الكل فوطئها
لا يجب المحرر عند صاحبه روح ان علم بالحرية يحجب المحرر ان لم يعلم لا يجب ولا سباج امرأة بغيره في بها فوطئ بها
لا حسد في قول الحقيقة روح وان سباج بالحرية فوطئ بها لا حسد ولا سباج امرأة بغيره في بها فوطئ بها
روح وان لم يبع الكل ووطئ امرأته ثلثا ثم ووطئها في مسقة النكاح طلقتها ثلثا جلد لا حسد عليه جارية امرأته

بقية هذا ما رآها رجل النجاة لا سجد عليه عند الكحل والنجاة النجاة فقال أبو بصير
 عليه السلام لا سجد له السجدة أو الفداء وقال فما جاء من أن أبا الفداء لا سجد عليه وإن أبا الفداء لا سجد عليه
 وإذا قل الرجل منبته من شجرة أو نظر إلى فرجها بشهوة ثم تزوج منها أو شبهها فدخل بها لا حد عليه وإن نكح
 أنها على حرام في قول المجتعية زوج ولا يبطل أحسابه بهذا القول حتى لو كحل على نكاحه ولو نكح امرأة أو ملكة أو
 حائض أو نفساء أو صائفة صوم أو غرض أو محرمة أو ألى منها أو تعاهر منها أو حرمت عليه امرأة أو طلى العهر من شبهة
 في العدة لا سجد عليه وكذا لو طلى منه وهي حرام عليه برضاع أو صهرته أو كانت أخته أو جارية أو مملوكة أو
 مكاتبه أو متعة لمنه وقال قلت أنها على حرام لا سجد عليه عند المجتعية زوج وكذا لو طلى جارية مكاتبه أو جارية
 الأخرى أو عليه دين أو ولد دين عليه علم بالحرمة أو لم يعلم ولا يجد من قبل الأم إذا طلى جارية ولد له حال قيام
 الأب لا حد عليه وإن علم أنها حرام أو وجد من الغائبين أو طلى جارية من الغيبة قبل القسمة لا حد عليه وإن علم أنها
 وأبنته أو أخته أو أخته مبينا فحاشا لها حد عليها قلت بالحرمة أو لم يعلم وعليها العدة ولا مهر لها وإلّا كان صحيحا
 زنا بصيئة أو بغيره أو نكح عليه كحل أو كحلها ولو كحل المرأة على الزنا لا حد عليها عند الكحل والرجل إذا كحل
 الزنا قال أبو بصير زوج آخر أو هو قول صاحب زوج لا حد عليه وكان يقول لا ولا مهر قول فرج عليه كحل والرجل
 لم يمسها أو نكحها في دارنا بسلة أو ذمته بالابو صيغة زوج لا كحل الرجل ولا كحل المرأة وقال أبو بصير من كحل
 وقال محمد بن الحبحان ولو كانت المرأة حرة يمسها فزنا بها سلم قال أبو بصير من كحل الرجل ولا كحل المرأة
 وقال أبو بصير من كحلها أو طلى الرجل أم ولد له فقال قلت أنها على حرام لا سجد عليه ولو طلى امرأة
 منه عن المجتعية في المهر وإن قال قلت أنها على لا كحل وإن قال قلت أنها على حرام كحل وإن طلى الكائن
 امرأة أبيه حد وإن قال قلت أنها على لا كحل وإن تزوج الرجل بأمرأة أبيه بدت الأب فوكت منه قال أبو بصير
 من طلى رعدا من أن أو طلى ابن من مرات في مجالس مختلفة حد أيضا ولا يثبت نسب الولد قال القاضي أبو بصير
 من قال لا يمسك أو غيره وبه أخذ رجل زنا بأمره ميتة فخلقوا فيه قال أبو بصير من كحل وقال أبو بصير
 من زنا لا كحل قال القاضي أبو بصير من زنا بصيئة لا كحل الجماع ما نكحها لا سجد عليه في قولهم
 من كحل في الفداء النكاحات لا كحل كان عليه المهر أو طلى فوكت الدية بالافداء والنكاحات لا كحل

كان عليه سبع الدية ولاهر عليه في قول الخبيثة وبالي يوسف وقال محمد بن علي الدية والمهر الفم ولا يحرم عليه
 امرأته بها هذا القول في قول الخبيثة ومحمد بن علي وبالي يوسف ثم قال أبو يوسف في قوله رجل زني بجارية مملوكة وقتلها بالكلية وذكر
 في الأصل ان عليه قيمتها ولم يذكر فيه خلافا وذكر أبو يوسف في المال عن الخبيثة في ان عليه القيمة والمهر الفم
 وقال أبو يوسف عليه القيمة ولا حد عليه وهو صحيح رجل زني بجارية وقتلها بالكلية كان عليه الدية واحدة وهو
 جامع حنيفة في بربها وظلما في بربها قال أبو حنيفة في بربها الفم ولا حد عليه وقال صاحبها مخرج عليها
 الحد ونهض في قولهم رجل زنت البكر غير امراء ولم يكن زنا قبل ذلك فوطئها كان عليه المهر ولا حد عليه وذكر في
 الرضاع اخوان حسد هارون امرأة وتزوج الآخر بنت تلك المرأة ثم زني في ليلة واحدة فوطئ كل واحد منها
 لامرأة ابنة غلام قال لا حد على حسد هارون وكل امرأة التي زوجهها ولا يحل لزوجها ان يطأها الا لم تحض ثلث
 جنس وتطأ كل واحد منهما مثل مهر التي جامعها فان اراد كل واحد منهما ان يسك التي جامعها تزوجه ابدا يطأها
 زوجها وعليه التي تزوجهما من مهر الزوجين غلطا ومهر بائنه الذي لم يجامعها نصف مهر بائنه باطلاق قبل
 الدخول رجل وجد على فراشه في ليلة نكته امرأة ولا امرأة فزني بها التي وجدها في فراشه وقال طلست انها
 امرأتى قالوا لا يقبل قوله وعليه الحد لانه ادعى الاشتباه فيما لا يشبه ظاهر الاعمال اذا وجد امرأة في بيته
 فجامعها وقال طلست انها امرأتى كان عليه الحد ولو ان الاعمال ادعى امرأته فاجابته غير انجامها قال محمد بن علي
 الحد ولو اجابته بغيره فقاتل انما قلناه نعمي امرأته فجامعها لا حد ولو كان لعبر الا يصدق على ذلك الاعمال اذا وجد
 على فراشه او في حجره امرأته فجامعها وقال طلست انها امرأتى قال أبو يوسف بحد ولا يجوز وقال في خروج واحد عليه
 اعتنى بجارية مشتركة بيته فزني بها فوطئها حسدا ما جاز الحان المتفق موسر او احار ساكت تعينه ثم زني
 بها المتفق لا حد عليه وان زني بها الذي لم يمتقها كان عليه الحد والحان ساكت احار ستمسا او بجارية بحكم
 الاعمال ثم زني بها الذي لم يمتقها لا حد عليه وان زني بها المتفق كان عليه الحد ونهض الحد في قول الخبيثة في وقال
 صاحبها مخرج بحد الوطئ بسد الاعمال في الاحوال كلها اربعة شهد واعلى رجل بالزنا فاحرق الرجل بسد ثوبا ووطئ
 بالزنا ثم انكر ولم يفرق بين مرات لا حد عليه رجل قال زنت بيته هذه المرأة فأكثرت المرأة الزنا لا حد عليه في قول
 الخبيثة في وقال صاحبها مخرج بحد وكذا لو اقرت المرأة بالزنا وقالت زنت بيته هذا الرجل فأكثرت الرجل لا حد عليه

واحد منهما في قول الجنيبة روح وقالوا لعل المرأة ولو اقر الرجل فقال جنيبة بنده وقالت المرأة لا بل تزوجتني
 مائة لاجل هذا عليه المهر وكذا لو اقرت بالاربعة مرات في مجلس مختلفة وقال الرجل لا بل تزوجتها لانه عليه المهر
 عليه المهر اربعة شهدين وعلى رجل بالزنا مائة واربعمائة ما ذكرناه فانه لا حد عليه ولا على الشهود حد القذف والاشهاد
 شهدين وعلى رجل بالزنا انه زنى بامرأة ولم يبين المرأة حد الرجل اذا اقر المحبوب بالزنا او شهيد عليه الشهود ولا حد
 في جاس مختلفة انه زنى بامرأة ولم يبين المرأة حد الرجل اذا اقر المحبوب بالزنا او شهيد عليه الشهود ولا حد
 وان اقر انفى بالزنا او شهيد عليه الشهود وكذا تلك النيسن ولو اقر الاخرس بالزنا اربع مرات في مكان متباعدة
 اشاره لاجل الاتي اذا اقر الزنا فهو بمنزلة البعيرة في حكم الاقرار ولو شهيد عليه فهو لا يقبل عدا اقر بالزنا اربع مرات
 حد وقال زفر بن ذكوان المولى لاجل الذي يكن وعين واقر بالزنا في حال ان كانت بمنزلة الصبي وكذا ذلك اذا شهيد
 عليه الشهود فهو كما يحس ولو اقر الرجل اربع مرات في جاس مختلفة انه زنى فبانه يشهد استماني في قول الجنيبة روح
 وهو قول صاحب روح رجل باع جارية فوطئها قبل تسليم الى شترى او كان ليس فاسد فوطئها بشترى
 قبل القبض او بعده لا حد عليه ولو باع جارية على ان ياتيها بخمار فوطئها بشترى او كان الخمار للشترى فوطئها ابلان فانه
 لا حد عليه باخرت او لم يسلم رجل انى بانه الغير فم شترى او بخره ثم تزوجها فانها يحكم ان في قول الجنيبة روح
 وعن ابى بوبس في رواية لا يحكم ان في رواية يحكم ان واخره اذا زنت بعير ثم شترى فانها يحكم ان يحسب
 اربعة شهدين وعلى رجل انه زنى بمذمومة وشهد اثنان منهم انه زنى بابا البعيرة وشهد اثنان في منهم انه زنى بابا البعيرة
 لا حد على الرجل ولا على المرأة في قولهم ولا يحكم انهم عندنا سحنا والقياس ان يحكم انهم عندنا القذف وهو قول
 زفر بن ذكوان وشهد اربعة على رجل انه زنى بمذمومة لا حد على المرأة وشهد اثنان منهم انه شترى فانها لا حد
 على الرجل ولا على المرأة في قول الجنيبة روح وقال صاحب روح يحكم ان الرجل ولا تحرم المرأة وشهد اربعة على رجل
 انه زنى بمذمومة عند طلوع الشمس بالبحيرة وشهد اثنان منهم انه زنى بابا عند طلوع الشمس بامرأة فانه لا حد على الرجل
 ولا على المرأة ولا على الشهود وشهد اربعة على الرجل انه زنى بمذمومة لا حد على المرأة وشهد اثنان منهم انه زنى بابا البعيرة
 من الدار وشهد اثنان منهم انه زنى بابا البعيرة الاخر من الدار لا يقبل شهادتهم ولو شهيد اربعة على رجل بالزنا
 وشهد اثنان منهم انه زنى بابا يوم الجمعة وشهد اثنان منهم انه زنى بابا يوم السبت او شهد اثنان منهم انه زنى بابا

بل شهيد الدار وشهد اخر ان انه زني بها في سفل نهر الدار وشهد اربعة على رجل بالزنا شهيد اثنان منهم اربعة
 بها في دار ملان وشهد اخر ان انه زني في دار نهر الرجل الاخر فانه لا حسد على المشهود وعليه في نهر المسائل
 ولا على المشهود وعندنا لو شهد اربعة شهيد اثنان انه زني بهذه المرأة في نهر الزاوية من هذا البيت وشهد اخر ان
 انه زني بها في زاوية اخرى من ذلك البيت يحرم المشهود عليه والمرأة في قول المجانبين استحسانا وفي القياس لا يحرم
 وهو قول زفر بن فرج ولو شهد اربعة على رجل انه زني بفلانة وفلانة غائبة ذكر في الجمل يصح ان يحكم الرجل اربعة شهيد
 على رجل انه زني بأمرأة رقالة لانهم فهم ما قالوا بفلانة فانه لا يحكم الرجل ولا المشهود اربعة شهيد وعلى رجل بالزنا و
 اربعة عيان او محذوران في قذف لا يحكم المشهود عليه وبحكم المشهود وحده القذف والكتاب لا يحكم المشهود الا بغير الشهادة
 على الزنا لا يقبل اذا كان المشهود اقل من اربعة فالحاكم اقل من اربعة حد المشهود وحده القذف اذا طلب المشهود
 عليه ولو جاز اربعة مستقرين وشهدوا على الزنا واحد بعد واحد لا يقبل شهادتهم وبحكمون حد القذف وان كثر
 وعن محمد بن ابي بكر اذا كانوا اربعة في موضع المشهود فقام واحد بعد واحد وشهدوا بشهادة جارية والكتاب لا يجزى من
 المسجد فمثل واحد بعد واحد شهد وخرج ثم دخل اخر وشهد اذا دخل واحد بعد واحد وشهدوا بقبول شهادتهم
 ولا يقبل الشهادة على الزنا بعد تقادم العهد وبوصفة فحرم ذلك الى رأى القاضي ولم يقدر شيئا وصاحبه
 مع قدر في الزنا بشهر فادون الشهر لا يكون متقادما والشهر ما فوزه متقادما مع قبول الشهادة وعليه الاحتكام
 والكتاب المشهود عليه في موضع لم يكن هناك فاض فخل الى بلد فيه اتفاق جازت الشهادة وان لقاصت وكذا
 لو جاز المشهود من مصر اخر فهو عذر بخلاف شهادتهم فان شهدوا بالزنا متقادما خلفوا فيه قال بعضهم حد المشهود وحده القذف
 وقال بعضهم لا يحكم ولو شهد اربعة على رجل بالزنا شهيد واحد القاضي انهم راوه بهذه المرأة وقالوا بانها ذكورة
 فزجها قد غاب كما نيب البيل في الحكمة جازت شهادتهم وان قالوا نعمنا انظر لان هذا نظر لا قامة المحبسة وشيخنا
 القاضي يبال المشهود على الزنا عن جارية الزنا وكيفيته ووقته ومكانه ويبل في ذلك اتقى المبانة كذا اذا فرأى
 الزنا فاما وصف الزنا يقول له فلانك تزوجتها او طينها بشبهة في عقله فالحاكم يحكم بحكم العقل بسالة عن الاحسان فاما
 انفسه يقبل قوله ويقوم عليه التحذير ان كان محسنا بربه وان لم يكن يحلله ولو شهد المشهود على رجل فقالوا انشهد انه
 وطئ نهر المرأة وشهدوا انه جاسم او باصها ولم يقولوا ان بها لا يقبل شهادتهم ولو شهد اربعة بالزنا وشهدوا

قال استاك نه الجارية ثم ادعى عند القاضي بسببه او بسبب قبيل قوله ولا يحكم ولو شهد جماعة على رجل بالزنا ثم
 انقضوا عليه نكاحا شهد الثقات والرجل اقر على نفسه بالزنا لا يحكم اذا لم يقرب له مرات في محاسن نكاحه من
 مان اقر في محاسن نكاحه بقراره وبقاوم لا يثبت صحة الاقرار الزنا ولو شهد اربعة على رجل بالزنا وهم نساء
 او قتل فيها منهم رجل بحد مشهور وبغيره وانما زنا عينا او عسيرة وعمره ودين في عقد حد مشهور والامور
 من امر المرأة في حجب الحد ان قال فطنت انها تخطى الى اذا استاجر جارية للخدمة فزنى بها كان عليه الحد وان قال
 انها تخطى الى كذا المستودع او زنى بجارية المودبة ولم يمسحارة بامر الحد وان قال فطنت انها تخطى الى وكذا الرجل
 او زنى بامرأة الاوب او بحد وجارية اللع وان قال فطنت انها تخطى الى وان زنى بجارية احد الوطى
 او جارية امرأه او جارية جده فوطى وجوه ان اتفق الوطى والموطوء على انها طلاق بالجمعة فانما يحكم ان وان قال فطنت
 فطنت انها تخطى الى او قال الموطوءة بك لا يحكم الحد وكون احد بانها تخطى الى فطنت انها على حرام حد الحاضر
 وادعى الحد على الزاني الحان محضنا رحم وان لم يكن بحد لانه حدة سبلة غير جارية ولا يمكنه وعلى الموطوءة
 ملك اما المودة انما هي التي تخلف بينا اذا ادعى بسببه ميتا اذا لم يبرح رجل طلاق امرأته ثم وليها في
 الخدمة ان قال فطنت انها تخطى الى النكاح وان قال فطنت انها تخطى الى حرام حد كذا لو اعترف ام وكذا ثم وطى الى الخدمة
 ان قال فطنت انها تخطى الى لا يحكم وان قال فطنت انها على حرام حد ولو شهد اثنان بجارية مولاة قال فطنت انها تخطى
 الى لا يحكم وان قال فطنت انها على حرام حد ولو شهد من الجدة والرجل عند طاعة الاما ابل برغم من وجب بغيره
 وشهدوا الا حصان ستة اسلام الزوجين ولو شهدا من حرمها وقلها والد قول بالمكرهه بالشيخ في القبل اقول
 او لم يزل وقد اشافى رحمه الاسلام الزوجين بشيعة وحصان كل واحد من الزوجين شريفة بغيره
 محصنا في قول المجتعية ومخرج وظاهر قول البيهقي ولو ان قال بالظاهر اقول زوج بامرأة مغيرة وادخل
 بها او تزوج بامرأة نكاحا حاسدا ودخل بها او تزوج مسلم وميتة ودخل بها بغيره بغيره وان دخل بمكرهه
 بغيره ثم ثبت او دخل بمكرهه الا انه ثم طفت لا يبرحها محصنا لم يحاسبها بغيره بل هو في الحرية في
 واما الميته اذا ارسلت بالبرية زوجها او محصنا لم يبرحها بغيره بغيره في قول المجتعية ومخرج والدعي
 اذا دخل بامرأة الميته ثم اسلام او لم الزوج لا يثبت الا حصان الم كما معها المية اسلام فثبت الا حصان لغيرها

ورجلهم عند الكل وبشهادة رجل وامرأتين عندنا وقال فرج لا ثبت ولو شهد رجلان انه تزوج امرأة حرة
 بانه عاقلة مسلمة وبما شهدا او قالوا بانها ثبت الاحصان في قولهم ولو شهد انه دخل بها ثبت الاحصان في قول الخليفة
 فرج ولا ثبت في قول محمد بن عمر بن الدرداء رواية فيها عن ابي يوسف فرج واذا داروا لثابت بعد ما ثبت عند ان يرجع امرائهم
 يثبتونهم بالرجع ثم انما فيهم انما ثبت الزنا بالبينة وان ثبت بالاقراء يثبت الاقضاء فيمنع من اناس درماعة التمس
 على انهم الزوج من حيثنا وقال انما في رجة السيد ابراهيم بارجاز ولا يرعى فيه الترتيب وعن محمد بن حماد السيد لو كان الشهود مقطوعا
 الايدي او مرضى لا يستطيعون الرمي يثبت الامام ثم اناس ولا يابس بكل من يرى ان يثبت معتق الا اذا كان دارهم حرهم منهم
 لانه لا يجب له ان يثبت معتق واذا غاب فهو الزنا قبل الرجوع لا يرجع ما لم يحضر الشهود في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف فرج
 لا يظن حقه الشهود ولو شفع الشهود عن الرجوع المضمين وغاب واخرس او اعلى او جريح او زنا وتدت محضنا فحد حد الفخذ
 لا يرجع المشهود عليه وعن ابي يوسف فرج اذا شهدوا وغابوا رجة الامام اذا شهدوا رجة على رجل بالزنا ورجلان على الاحصان
 فرج ثم يرجع شهود الاحصان لا يثبت الاقضاء على شهود الاحصان ولا يثبت عليهم وجوب الحد على شهود الزنا والدية يثبت
 ما لهم وقال فرج لاحد على احد ويكون الدية على الفرقين نفيسين ولو شهد اربعة بالزنا والاحصان جميعا وعد نفيس
 فرج ثم يرجع المكون عن التزكية قال ابو حنيفة فرج يجب الدية في امراهم وقال صاحباه فرج لا يجب الاقضاء على المكون ولو
 لم يرجع المكون عن التزكية ولكن ظهر ان الشهود كانوا عبيدا او كفارا قال ابو حنيفة فرج يجب الدية على المكون يثبت
 امراهم وقال صاحباه فرج يكون الدية في بيت المال ولو شهدوا على رجل بالزنا وهو غير محض فخره الامام فخره بسباط
 اومات ثم يرجع الشهود واظهر وعبيد الاشياء على حدة في قول الخليفة فرج وقال صاحباه رجة رجة ان رجلا كان عليهم
 فنان ما تنقص بسباط وان ظهر وعبيد افنان نفيسان يكون في بيت المال وكذا الدية اومات لانه خطأ القاضي
 ولو شهد اربعة بالزنا والاحصان ثم رجحان فرج قبل تقضاء رجة الرابع في قولهم حد القذف ومحمد بن ابان
 وقال فرج لا يحكم ابان وان رجحان بعد تقضاء رجة الرابع في قولهم ويحكم ابان عند الخليفة بوجوب
 فرج في قول الآخر وقال لا يفسر قول محمد بن عمر فرج لا يحكم ولا حد على ابانين في قولهم وان رجحان بعد تقضاء رجة والا
 حد الرابع عندنا وقال فرج لا يحكم ولا حد على ابانين في قولهم وعلى الرجل بعد تقضاء رجة الدية في ياله في سنة
 في قولهم ولو رجحان جميعا بعد تقضاء والا فخره رجة رجة جميعا عندنا والدية امراهم ومن تعصى الله عليه بالرجع اذا قتل

فاني قد ساس عليه ويرجم الرجل فاما ولا يسك ولا يربط ولا يخنقه وفي المرة ان سار الامام فخرها وان سار
 ويحرق الرجل في الحرة ويترن في سراويل جسد وكما كانت قد انشرب في طاهر الرواية ومن محمد بن جابر في حادثة
 ولكن ينزع عن الحرة والغزو والمرة لا ينزع ثيابها في سائر الحرة ولكن ينزع عنها الحرة والغزو وتضرب المرأة
 ويحبها اذ ينزع ثيابه الحرة عليها انما اذا كانت حاملة لا ترمي حتى تقصص عليها وفي حادثة اذا ضربت منى سوطا
 فزبح وسد من الشهوة وفروا عجبها من القذف ويدرو عن لم يشهد عليه بالفي من الحرة وقوله اناس فلم يسيح
 بجمع بعضهم بحد الشهوة والقذف وتفرق القذف على الاغصان في الحرة داخل الوجه والكرس ومالي ابو يوسف
 العبد والمطين القذف والقذف لا يفرق على الاغصان ولا يسلخ في الترنيز اربعين سوطا في قول المجنفين واما
 بالقيم الحرة على ملكه ولا ملكه عندنا ولا يقيم الحرة على الفاس حتى يفتقن الفاس فاما على سرق في سائر اقسام
 الرجم في الاحوال كلها الرجم على الحامل فان ادعت انها حبل لا يقبل قولها الا ان الشك فيها سائر فالحل في
 جلي حبسها الى ان يبين فراغ رجمها ثم رجمها لا يبين كذبها ولا يقرب الحرة سوطا مرة واحدة حكم القذف
 على رجل بالزنا والرجم بشهادة اربعة واثون فاس بالرمم فذكر في الكتاب انهم يسلمون ان برجمه وان لم يبا
 اقرار الشهادة وروى ابن سادة عن محمد بن ابراهيم بن ابي عمير انهم لم يبا من اقرار الشهادة اربعة اشرافه على آخرى الشك
 عندهم وقال شيخ الامام ابو منصور الرازي رحمه الله الحواشي على تفصيل النكاح القاضى فيها عدل للسنة
 ان برجمه وان لم يبا من الشهادة وان لم يكن عدل فيها او كان عدل فخر فخره بغير عدل لا يسلمون بانه زنا
 الشهادة ولولا ان يضر بملوكه وملكه ضرب الترنيز ولا يقيم حرة ولا غزو ولا غزو في المسج ولكن القاضى يخرج من
 المسج اذا راد اقامته اربعين برية رجل اخر من القاضى بالزنا اربع مرات واما الشك في عدل فقال واسد انزوت بشي
 براد عنه واسد اعلم **فصل في القذف** حدة القذف بقارق حدة الزنا فان حدة القذف لا يسلط
 بالتميز ادم حدة الزنا والشرع يسقط ولا يقيم حدة القذف الا يطلب القذف ولا يقبل بسببته عليه
 ولا يجرى ولا يسقط ثبوت الحرة والقذف لا يراى برية بونه وكذا اذا عني قبل الرابع الى الله وكذا لو صلى على القذف
 على حال يكون باطلا براد الى عليه وله ان يطلب الحرة بعد ذلك عندنا ولو قذفت حياتها مات القذف بطل
 الحرة ولا يورث عندنا ولو مات القذف لم يمسد ما انهم عليه بعض المسج ويقضى سوطا يسقط الباني ولو قذفت بيا

ميتا بحسب مقتضى طلب الدارث ويجوز التوكيل في اثبات القذف باليمين في قول المجتهد ومحمد بن
 روح لا يجوز ولا يجوز التوكيل بتحيضا حد القذف ولو صدق المقذوف القاذف في القذف وإتمام ان ذنوبه
 صدق مقالته جاز وسقط الحد من القاذف ونسبت القذف بشهادة رجلين ولا ثبت بشهادة من سار مع الرجل
 بالشهادة على الشهادة لا يثبت القذف في القاذف ولو ادعى المقذوف ان له سبقة عاصرة على القذف في مصر وجب له
 في قول المجتهد روح القيام القاض عن مجلس يري بانه يلزم ولا يثبت منه كفيلا بنفسه في قول المجتهد ومحمد بن روح ولو ادعى
 المقذوف شاهدا واحدا على القذف وقال شاهد آخر في المصر قال ابو حنيفة بحسب القضاة ولو اقام الاربعة
 شاهدين مستورين لا يبرهنهما القضاة بالعدالة فانه يحسب وقال ابو يوسف روح لا يحسب بقول الواحد العدل ولو قال في
 القذف بشهود خارج المصر اقام شاهدا واحدا ان سبقة خارج المصر وطلب من القضاة حبس القاذف فانه
 ولا يجب حد القذف الا ان يكون المقذوف حرا ثبت حريمه باقرار القاذف او باليمين اذا اقر القاذف حريمه وكذا
 في اقرار القاذف حريمه نفسه وقال الناجد وعلى جدي كان القول قوله وبشروط ان يكون المقذوف حرا مسلما
 بان لا غير حر واني الزنا يكون القاذف عاتلا حرا بانا وان يكون القذف صريحا ولا يكون كناية **فصل في الا**
مضاخر التي توجب الحد وما لا توجب ما توجب التخيير وما لا توجب رجل قال رجل
 يا زانية لا يكون قاذفا في قول المجتهد روح ابو يوسف روح وقال محمد بن روح يكون قاذفا ولو قال لامرأته يا زانية يجب الحد في
 قولهم ولو قال الرجل يا ابن الزاني والزانية يكون قاذفا فلا يبرء وامر النكاحين كان طلب الحد بها والنكاحين فطلب
 الحد يكون له ولو قال لرجل يا ابن الزنا يكون قاذفا ولو قال يا ابن النجبة يبرء ولا حد ولو قال لامرأته يا حبيبة فلان
 لا حد ولا يبرء ولو قال لرجل جديك زاني لا حد عليه ولو قال يا ابن القدران هو قذف يحد ولو قال لاهل قرية ليس فيكم
 زان الا حد او قال كلكم زاني الا حد او قال لرجلين حد كان ان قبيل له الا حد حرا يمينه فقال لا حد عليه
 ولو قال لرجل يا زانية فقال لا غير صدقت حد المبتدئ وروى المصدق هو كما قلت فهو قاذف ابغى ولو ان جماعة قالوا
 رأينا فلانا زاني فبطلت فيما دون الفرع لا حد على احد على المقذوف ولا على الجماعة ولو ان الجماعة قالوا رأينا فلانا
 يزني فبطلت في نطقهم الكلام ثم قالوا فيما دون الفرع كان عليهم حد القذف رجل قال لامرأته يا زانية فقالت نرسب
 بك حد المرأة دون الرجل ولو قال لامرأته يا زانية فقالت لاهل قريتي حد الجماعة ولو قال لامرأته انت زانية فقال

[illegible]

المجوسية يازاني كان عليه الحمد ولو وطئ المرأة في النجاس فاسد او وطئ جارية مشتركة بينه وبين غيره او شترية
جارية فوطئها ثم اتحت فقتله انسان وماله يارأى لا يحد ولو وطئ المجوسي امرأته ثم سلم فقتله نهان حد ثمان
في قول الجعفي ربح ولو وطئ جارية ابية فقتله نهان فقال له يازاني عن شيخنا ربح انه لا يحد فاؤخذ ولا روية
فيه عن الجعفي ربح وجل تزوج انه على حرة فوطئها او وطئ اختين بملك العين فقتله نهان حد فاؤخذ وجل قال
غيره قل بقتل يارأى فان قال الرسول للمرسل اليه ان نلنا يقول لك يارأى لا حد على احد على الرسول لا
على المرسل ورواه الرسول لم يجر عن المرسل ولكن قال للمرسل اليه يارأى حد الرسول وجل قال غيره ليست نبت نبت
نلنا لبقيلة لا حد عليه وجل قال سلم ليست لايك ورواه كاهن ان لا يحد رجل قال لبيد ليست لايك ورواه سلمان
وفد عقالا حد على المولى وان عثم لم يحد فذلك جل قذف ربه لها ابن واحد فقال الابن صدقت ليس لانا
ان يطلب الحمد فبذلك رجل قال لامرأة زفت بي او عمارا وغل او فوحد القاذف فو قال فذلك لرجل
لا حد عليه وجل قال غيره يا ابن الحجام او يا ابن الحماك لا حد عليه ورواه الرجل يا ابن لا حد عليه لانه يطيف
ولو قال يارأى او يا نصراني او يا مجوسي لا يحد وكذا لو قال يا عابد الوثن او يا ابن اليهود او يا ابن النصارى
او يا ابن المجوسي لا حد عليه امرأة قد مت من بعض البلاد ووسها اولاد وصغار اولد واحد لا يعرف لهم اب فقال لها
انسان يازانية لا حد عليه وجل لان امرأته لم تلم قتلها نهان لا يحد وكذا لو تدها بعد موت الولد ولو لان
امرأته لم تلم قتلها نهان يحد فاؤخذها الامام الذي ليس فوقه امام اذ اذرق او شرب الخمر او قذف انسانا لا حد عليه
ولو اذلق مال انسان او قتلها ناعدا لا حد عليه لان الحق فيه لصاحب المال ولو قبله لو قتل ذلك بنفسه كان
له ذلك امرأة تحت زوج جارت لم تدر فقال زوجها ليس طوبى ثم قال ابني حد ورواه قال السمرقاني
ثم قال هو ابني لا يحد والولد ولد ورواه قال ليس يارأى لا حد عليه ولا لعان جلان شهيد على رجل بانه قد
نلنا واختلفا في الوقت او في المكان جازت شهادهما في قول الجعفي ربح ووجه القاذف ورواه صاحباه ربح
لا يقبل شهادهما ولا يحجب الحمد ولو شهدا احداهما قد مت يوم الخميس وشهدا اخرانه قد قتل يوم الخميس لا يحد
الحمد على القاذف في قولهم ولو شهدا احداهما قد قتل بالبرية وشهدا الاخرانه قد قتل بالفارسية او ببلد اخرى لا يقبل
شهادهما وجل قال غيره اما انما كنت سببا في بريرة انك شئ لا حد عليه عندنا وقال مالك في عماية الحمد ترى القذف

از انرا و لم یرو وقال انما في رعد وسمان قال وريت القذف بالزنا بعد و الا فلا رجل قال ليس في القذف بالزنا
 البعد بل في نيت مدعيه فانه قد ثبت لم يصرح ولا بجحد المحرمه في قذف غيره محرم بل قال في غير و اشهد انك زاني فقال الرجل ان
 زنا اشهد اني قد سمع على الشان الا ان يقول و ان اشهد عليه مثل ما شهدت به في حقك فان قالوا فقال الرجل ان الزنا
 او بواحد الزنا كان فانه ما روي الحيات كحسنة قد روي قال يست لايك و اما حرة و بواحد و قد ثابت امر غير
 المحرم و رجل قال لا خير يا ابن الرقيب او يا ابن الحامزة و هو من ملوك اليمن حتى بل لانه كان اذا حدثت قومه يايم
 يجيرونه فقباهم و دعي برافه كان عيسى كل يوم عطينين ثم فيرجهما يا عيسى كراهنان مجر و فيما انسان غير و او
 ابن ماريه اماره عليه ان العرب يكرهون نداء على و بد الشار و رجل قال في غير و يا ابن الزنا من و قد ثابت او كان
 مدعيه فانه لو قذف عيسى او قذف جماعة فليس له الا حسد و اما مدعيه فانه قد ثبت جماعة كل واحد او قذف كل واحد
 بكلام على مدعيه سواء حضر و اجتمع او غفر و قال انما في رعد و سمان و قد ثبت كل واحد منهم على حدة كان كل واحد منهم مدعيه
 او لو قذف جماعة ثم قذف آخر عدل الشان و رجل قد ثبت فيما يلو له و و له و له ان ياخذ القاذف بحرقه و و له ان
 و و له ثبت فيه سواء في ظاهر الرواية و لا يجب فيه كذا في و و له و لا يجب فيه لادم و و له و لا يجب فيه لادم و و له و لا يجب فيه
 لكل من برئ و و له ان ياخذ القاذف بحرقه و و له و لا يجب فيه لادم و و له و لا يجب فيه لادم و و له و لا يجب فيه لادم
 ان يطالبه بالحد و ان كان الاين ميا فسد و قال في ربيع بس لا بد من طلب من و و له و لا يجب فيه لادم و و له و لا يجب فيه لادم
 يطالبه بالحد و و له و لا يجب فيه لادم و و له و لا يجب فيه لادم و و له و لا يجب فيه لادم و و له و لا يجب فيه لادم
 ح اسما و بس لابن ان يطالبه باه و و له و لا يجب فيه لادم و و له و لا يجب فيه لادم و و له و لا يجب فيه لادم
 الشان فان ضرب منبذ و سبعين سوطا ثم قذف آخر بغير سوطا آخره **فصل فيما يوجب الجرح**
 و اما لو جرح رجل قال فليصلح يا فانس يا ما جرح بنسبت يا خير يا ما جرح يا بنسبت يا خير يا بنسبت يا خير
 يا بنسبت يا خير يا بنسبت يا خير يا بنسبت يا خير يا بنسبت يا خير يا بنسبت يا خير يا بنسبت يا خير يا بنسبت يا خير
 سدا و و له ان ياخذ القاذف بحرقه و و له و لا يجب فيه لادم و و له و لا يجب فيه لادم و و له و لا يجب فيه لادم
 و و له ان ياخذ القاذف بحرقه و و له و لا يجب فيه لادم و و له و لا يجب فيه لادم و و له و لا يجب فيه لادم
 و و له ان ياخذ القاذف بحرقه و و له و لا يجب فيه لادم و و له و لا يجب فيه لادم و و له و لا يجب فيه لادم

بأنه كذا بالبرهان الصحيح في هذه كلها لا يجب التبرير ولو قال فهاست باناسق او قال لعلنا لا يجب تبينه
وعن الجعفية روح في بعض الروايات وقال يا قبل عليه الحمد لانه لم يزل اهل عمان يذوقون في رجله شتم الله
وهو يحرم له مرقه وخطه لا يجب والكلان دون ذلك لم يوجب والكلان شتما لا يوجب ويحسب وذكر القاضي الاستيحي
روح اذا قال لامرأة ياروسى بحد القذف عن ابراهيم النخعي روى عنه اذا قال لامرأة ياروسى يكون عاونا والتبرير
عن السيد كسار حقه بجزية الباراء والقود وشهادة على الشهادة ويكرى فيه العين رجل ادعى قبل انسان شتمته فاشته
ادعى انه ضربه وقال اني شتمته فاصرة في المضر وطلب منه كفيلا فبغض فانه يؤخذ منه كفيلا فبغض الى ثلثة ايام فان اقام
على ذلك شاهدهين او رجلا وامرأتين او شاهدين على الشهادة يطين يؤخذ منه كفيلا فبغض حتى يسأل عن الشهادة ولا يجب اذا
عدل الشهود بغير ابراطا او مائة ثلثة واكثره تسعة وثلثون في قول الجعفية ومخرج وعنه اني يرسفح في ظاهر
الرواية فمس بسبعون وفي زاد رشام تسعة وسبعون وان را الحاكم ان لا يضرب ويحبس بالاعقوبة فعل والكلان
المدعى عليه فامرودة وكان ذلك اول ما فعل بخطط اخنا ما ولا يبرز وان عاود الى ذلك فمكر منه روح عن الجعفية روح
يضرب ويحبس الى ان يجهده روح عن سفيان بن عيينة عن ابن التبرير على قدر عظيم الحزمه وصغر ما على ابرى الحاكم وعلى قراخا
الضرب ومن ابى يرسفح الرجل اذا كان يبيع النحر ويشترى ويترك اهلوه بحد ويزوب ثم يخرج ومن يهجم
والسرة وضرب الناس حبس بجلد في السجن الى ان ينجلي الفدية وسباب التبرير من شتمه الكلان من حبس ما يجب به حد القذف
بلغ اقصى التبرير بخوان بقول لدرية اولام ولا يبرز اياينه والكلان من حبس ما لا يجب به حد القذف بخوان بقول الجعفية
يا فاسق يا سارق لا يجب اقصى التبرير ويكون ذلك مغفرا الى رعا القاصم ويغفر في التبرير باجا عليه نيايه وبشر فغله المشهور
ولا يبر في التبرير وضرب التبرير شتم من ضرب الزاني وضرب الزاني شتم من ضرب الشارب وضرب الشارب شتم من ضرب القاذ
وبعض يضرب على الاعذار الاكره من الفروج والوجد في قول الجعفية ومخرج وفي قول سفيان بن عيينة في الفروج والوجد
ويصده ويضرب على الرأس والكتفين والذراعين والخصبين اسامين يعقدين عن ابى بكر الاسكافى ججل له بيت اسام
الارب ثلث لا يهني لان غير به ولكن لان يرفع الامر الى القاصم يوديه اتفاقا ومنها قول بخالف قول مجابنا روح وعنه ما لم
فيقيم الحد على ملكه ولان تبرره وكذا الزوج يضرب المرأة رجل قبل نسبه حرة او امرأة او عاتقها او مسها بشهوة فغيره وكذا
رجامها بنما دون الفروج فانه فمركه وكذا اذا طوطى في قول الجعفية روح وفي قول صاحب روح اذا طوطى حد الزنا والكلان

به افتخار و فی قولی بحقیقه روح و فی قول صاحب سجده و امکان صیبا غلاشی علیه و قولانی غیره باطل است که آنرا از این روایت
 بعینه پیغمبر از این روایت معتدیه فی عرفان و تصحیح از این روایت که کاتب قطعا غلط است معتدیه پیشین کلامه و فی قول
 عاریا خضر بر این روایت که آنرا از این روایت از این روایت که کاتب و تصحیح و من فی این روایت
 فی زمان لم یترک غسل علیه و علیه غسل الا که امکان منزه و در منزل کان علیه غسل و الا که امکان علیه غسل
 فی رمضان و الذی یستعمل سحر فیه علی وجه امکان قبولی اما اطلاق و غسل ما بر شرم آب و نیز این که کاتب غلط است
 علی کل شیء قبلت قربته و لا یقبل و امکان ستمیل سحر و کعبه و لایسیر کعبه یقبل مان نیز اسامی یقبل اذا اخذ و شرب
 منه و لا یقبل قربته و ساحتی ستمیل سحر تجزیه و الامتحان و لا یقتضه مانه لایکن کار و علی ان کان سینا و غیره باین روایت
 بقا و از آنکه عاقلان الرویه نال ابو عبد الله السیر البلیغ یقبلان و لا یقبل قربتها و اکثر الزمان حد الشرب حد السکران من سکران
 او بنده مثل الزمینی و النعمی فمن شرب من الخمر قطره یجوز ثبوت سوطا الخان حر او الخان عبد البغیر اربعین سوطا و غیر
 این روایتی من یأثم اذا غلا و شرب و نفذ از این روایت بحقیقه روح و فی قول صاحب سجده از آنکه او شرب غیر خمر او ان
 یقید فی الزمر و انما یجیب الحد بنسب الزمر و ان شرب طایبا و کرم سخطا و لا یغنی الا ان شرب علی سکران و لا یجوز شربها و یجوز شرب
 مثل الغدرة اذا اصاب الزمر کس من قدر الدرم لا یجوز فی سکره و ان غلط الخمر شرب من الا ان شرب مثل الاربعة
 و الدین و غیر ذلك و شرب الخمر غایبه و شرب بها طرقة حده و الخمر غایبه و لا یجوز شربها و لا یجوز شربها
 و یما سوی الخمر من الانسنة المنخضة من الخمر و شربها زبیب لا یجوز السکر و اقله فی سکره سکران قال ابو حنیفه
 سکران من لا یمر من الارض عن السماء و لا الرجل من المرأة و قال صاحباه اذا غلط کلامه و صار طالب کلامه الهی
 غیر سکران و یقوی علی قولها اذا شرب و غدا و غدا فی رجل یسرب الخمر یا لهم الکاف عن الخمر ای ثم یا لهم کیف
 شرب الخمر ان کان کما یثم یا لهم سکران لا یقبل الا شرب الخمر و ان شرب الخمر لا یقبل الا شرب الخمر و ان شرب الخمر لا یقبل
 یجوز سکران حتی یجوز شرب طرقة اما ان شرب الخمر و یجوز و الا ان شرب الخمر فی قولی بحقیقه روح و غایت الشرب از این روایت
 باسینة الا ان تبغاد و تبغاد مقدمه شرب من بوم شرب فی ظاهر الرویه و ان غلا شرب طرقة و الا ان شرب طرقة و الا ان شرب طرقة
 و ان شرب سکران و علی عن سکران سید خدی و هیبت عنه الرکحة غلا شرب طرقة و الا ان شرب فی قولی بحقیقه روح و غایت شرب طرقة
 الرکحة اصلا و ان شرب شارب علی شرب الخمر و شارب علی الا ان شرب الخمر و لا یجوز و الا ان شرب الخمر و لا یجوز و الا ان شرب الخمر

الجنيبة ومخرج ولا يجد في قول ابى يوسف حتى يفر من بين ولا يجب الجحد على ثلاثة من سكراني في قولهم اذا سكر
 اخلفوا في وجوب الجحد عليه الصحيح انه لا يجد ولا يصح طلاقه ولا اطلاقه ولا يسهو ولا يخطا ولا اقراره ولا انكاره ولا زنا
 وسكران فاسكر الخمر من الاشارة المتخذة من الخمر ونسب والربيب بجر ويصح عنه غيره انقرضات الازدانة لا يصح
 والني من بار نسيب اذا غلا وشهد ولم يقذفه بازيد فشر به انسان وسكر لا يجد في قول الجنيبة روح وعلمه حكم الجنيبة
 وعلى قول صاحب روح حكمه حكم الخمر وانما المتخذة من الجبوب والفواكه كالخطبة والشيء والذرة والاباس والخمر ما دام
 حلوا كحل شر به واذا غلا وشهد وفدت بازيد فالحكمان مطبوخا وفي طنجرة على شر به وفي قول الجنيبة وابي يوسف
 روح بمنزلة نفق الربيب الخمر اذا طبخ او في طنجرة وحلف المشرك في قول محمد روح عند البعض بكل شر به الا ان يصرح
 الصحيح من قول محمد روح انه يكره شر به اذا كان مطبوخا او في طنجرة وان لم يطبخ فلا وشهد وفدت بازيد عن الجنيبة
 وابي يوسف فيه روايتان والصحيح انه بكل شر به الا يصرح بسكر وسكرهم بالاجماع وخلف المشرك روح
 في وجوب الجحد عند سكر من ندره الاشارة على عن الجنيبة الصحيح روح انه مال لا يجد كالاجحد من زوال غلبة البهيم ومن
 الزوال واما انقرضات السكران من ندره الاشارة الصحيح انه لا ينفذ كالانفوذ من الذي زال عقله بالبهيم وعن الجنيبة
 روح في رواية فمن زال عقله بالبهيم ان علم عين اكل انه ينجى بغير طلاقه وعناقه وان لم يسلم لا يقع والصحيح انه لا يقع على
 كل حال واما ما على ندر من سائل الاشارة فهو في كتاب الاشارة واذا انقضى المسك في الخمر فصار مباحا عن يمين
 في الامالي الخائف الغلبة للخمر فلا بأس بالخائف الغلبة للمسك فلا غير فيه واما مال ذك لا ان الغلبة اذا كانت
 للخمر فمضى صار حلالا او مباحا تحت الاخل او المرى بقوة نفسه وطبيعته فيصير المسك تباهاما اذا كانت الغلبة للمسك فيصير حكمه
 حكم اذا لم يكن المسك نجى الخمر الخامس المسرة وحدثها قطع اليد اليمنى في المرة الاولى وفي الثانية الرجل اليسرى
 ثم لا يقطع بعد ذلك عندنا نحو جسد بنوب وفي ابي قدر من المال يقطع ومن آخر في منكره في نفسه واما
 قطع الطريق فمنه على ثلاثة اوجه ان خسد المال وقيل مال الجنيبة روح يقطع يده ورجله من خلاف ثم يقطع يده ورجله
 تحت يده اليسرى حتى يموت وقال ابو يوسف محمد روح يقطع يده ولا يقطع به شيء آخر وان اخذ المال ولم يقطع يده
 يده ورجله من خلاف دفعة واحدة ويحلى سبيله وان قتل ولم يمسك المال يقطع قصاصا ولا يفضل به غير ذلك وان
 خرج على القافلة في الطريق واخاف الناس ولم يأخذ المال ولم يقطع يده فيزويح سبيله واما علم البصير

والحكاية التي هي مبرهنة على ان ترد فان ثبت معلول ان بر د في قول الجنيته روح خاصة وعند صاحب السراج لم يرد
ان بر د وعند المالك في الرواية الكفاة وليس له ولاية الروح فبقا المبرهنة المذكورة الرجل بوعيد قيدا وجس على قتل
سلم فبطل لا يصح الاكراه وعلى القائل بقصاص في قولهم فان اكراه فبطل اتومات عند فبطل قال ابو حنيفة روح ومجر روح
يصح الاكراه ويجيب القصاص على الاكراه وروى الامور وقال ابو يوسف روح يصح الاكراه ولا يجب القصاص على احد وكان على
الامر دية مقتول في الماله في ثلث سنين وقال في خروج الاكراه باطل ويجب القصاص على القاتل وهو الامور وقال
الملك من انما في ردة المقتولان جيبا سلطان اذا قاتل لرجل اقطع يد فلان والا لا قتلك وسوان لقطع ولا قطع
كان الامر بقصاص في قول الجنيته ومجر روح ولا رواية فيها عن يوسف روح وروى سلطان لرجل اني نفسي في يده
انار والا لا قتلك في غير الحكايات انما في خروج منها في لا يخرج وسوان يلقى نفسه فيها وان القى فيها ومات كان على الامر
بقصاص في قول الجنيته ومجر روح وعن ابى يوسف روح في رواية قال يجب القصاص في رواية لا يجب ويجيب الجنيته في
ماله والحكايات انما في خروج منها لكن في القاتل نفس قليل راحة كان له ان يلقى نفسه فيها فبطل بان هذا قول يوسف
روح وان القى نفسه فهلك كان على الامر بقصاص في قول الجنيته ومجر روح وفي قول ابى يوسف روح يجب الدية في مال الامر
ولا قصاص ولا ينسل منه الميت ان لم يكن له في القاتل نفس قليل راحة ولا يخرج منها لا يسوة ان يلقى نفسه فان القى نفسه
فيها فهلك بهدروا في قولهم وروى سلطان لرجل تغلبت نفسي من شاة حتى اجعل والا لا قتلك فان لم يكن له
انقاذ في راحة لا يسوة الا انقاذ فان القى فهلك بهدروا والحكايات في راحة وسوان يلقى نفسه في قاتل قول
الجنيته روح فان القى نفسه فهلك نذبه على ما في الامر وفي قول صاحب السراج لا يسوة ان يلقى نفسه فان فعل فهلك كان على
الامر القصاص وهي اخرج سلة القتل المبطل عند الجنيته روح ذلك لا يوجب القصاص في رجب الدية وعند صاحب السراج
وفعل الامور كفضل الامر وروى القاه الامر عند الجنيته روح لا يجب القصاص في رجب الدية وعند صاحب السراج القصاص عن يوسف
روح في رواية على الامر دية في مال الحاكم نجاة منه الملك وبرهوا لجة ماله في نفسه فهلك كانت الدية على عاقلة الامر
في قولهم لانه كفا للخطا وروى سلطان لرجل اني نفسي في يده الامور والا لا قتلك الحكايات يعلم انه لا يخرج لا يسوة ان
فان فعل بهدروا والحكايات في راحة وسوان ذلك عند الجنيته روح وعند صاحب السراج لا يسوة ان فعل فهلك كان الدية
عاقلة الامر في قول الجنيته روح كالا انقاذ الامر في راحة وسوان في مال الامر في مال ولا قصاص في مال محمد وعلمه

بدره نفسان در آن ای بر سر فتح می رواند مثل قول محمد ص و اما اگر علی شتر از بنی من باشد با او بیع و عهده نقل او
مقتضی است و بعد از بیع شتر می آن ای که با او بیع و عهده با او بیع و عهده علی بیعت او و عهده
و بیع کرد و بعد از بیع و عهده با او بیع و عهده با او بیع و عهده علی بیعت او و عهده
در عهده بیعت او و عهده با او بیع و عهده با او بیع و عهده علی بیعت او و عهده
مرد و آل او که او را بیع و عهده با او بیع و عهده با او بیع و عهده علی بیعت او و عهده
بیعت و در آن ای که بیعت و عهده با او بیع و عهده با او بیع و عهده علی بیعت او و عهده
و بیعت و عهده با او بیع و عهده با او بیع و عهده علی بیعت او و عهده
کرد و بیعت و عهده با او بیع و عهده با او بیع و عهده علی بیعت او و عهده
نقصه بیعت و عهده با او بیع و عهده با او بیع و عهده علی بیعت او و عهده
ما قبله و عهده با او بیع و عهده با او بیع و عهده علی بیعت او و عهده
بیعت و عهده با او بیع و عهده با او بیع و عهده علی بیعت او و عهده
بیعت و عهده با او بیع و عهده با او بیع و عهده علی بیعت او و عهده
اسرار و بیعت و عهده با او بیع و عهده با او بیع و عهده علی بیعت او و عهده
کان اجازه لشکر و در آن ای که بیعت و عهده با او بیع و عهده علی بیعت او و عهده
قبل بیعت و عهده با او بیع و عهده با او بیع و عهده علی بیعت او و عهده
بیعت و عهده با او بیع و عهده با او بیع و عهده علی بیعت او و عهده
و در آن ای که بیعت و عهده با او بیع و عهده با او بیع و عهده علی بیعت او و عهده
اگر علی بیع و عهده با او بیع و عهده با او بیع و عهده علی بیعت او و عهده
بعد از بیعت و عهده با او بیع و عهده با او بیع و عهده علی بیعت او و عهده
در بیعت و عهده با او بیع و عهده با او بیع و عهده علی بیعت او و عهده
با علی بیعت و عهده با او بیع و عهده با او بیع و عهده علی بیعت او و عهده

برئانه فثبتها لفظ درهم فسد البيع في قولك ما مانع وجاز في قولك فخرج ولو اكره على بيعه بلف درهم فباعها بغير اذن
فثبت لفظ درهم واكره على ان يقر بلف درهم فاقرب بانه وبنار فثبتها لفظ درهم فسد البيع والا فزار في قولهم ولو اكره
على بيعه بلف درهم جاز بيعه اكل لانه بخلاف الاكره لفظا وقصدا ولو اكره الرجل على ان يقر بلف درهم بلف درهم فزار
بخصامة لا يصح استحسانا ولا بغير المال ولو اقر بالفي درهم او بلف وخصامة لزمه الزيادة على ما كان كرا ودا بغيره قدر
ما كان كرا بانه ولو اكره على ان يقر بلف درهم بلف درهم فزار بلف درهم فزار بلف درهم فزار بلف درهم فزار بلف درهم
به فلا فزار باطل في قولهم وان اكره في الجاهل الذي كان الاكره لاجله كان الاقرار باطلا في قول المجتبه واني بلف
رجح وقال محمد بن يعقوب في حصة الثائب ولو اكره السلطان جلالة ان يقطع يد رجل يقطع غم قطع رجله او يجره الاخرى فيكره
فما من ذلك كله قال ابو حنيفة ومحمد بن يعقوب لاسر الامور بمسما وقال ابو يوسف ح لا تقصص على احد وجب الدية
عليها في مالها ولو اكره الرجل بسبب نصف داره فوجب كلها لا يجوز الهبة استحسانا وكذا لو اكره على بيع نصف داره فقتل
فباع اكل عندنا لا يجوز استحسانا ولو اكره على ان يسير الفريج من الدين ففعل لا يصح ولو اكره على ان يخرج الكفيل ففعل
او با مال من الكفالة لا يصح ذلك لانها مما يتعلق بالرضا فانه لو قال الكفيل اخرجك عن الكفالة فقال الكفيل لا
اخرج لم يضر خارج عن الكفالة ولو اكره ان يشيع على ان يسبكت عن طلب الشفعة فسكت لا يبطل شفعته ولو اكره بغير محله
فما من فاقر كان باطلا وكذا لو اكره بغير نصبي نصبي اتم انما لو دية فاقر لا يصح اقراره ولو اكره ان يقر بلف درهم
باسيرة او بقبول رجل عدا او بقطع يد رجل عدا او باسيرة او بقطع يد او بقبول بغيره او بقبول الخان المقتوم بغيره
بالصلح معروفا بانه لا يقض من القضاة والكان منها باسيرة او بقطع او بقبول القضاة من القضاة ولا يقض سخيا
واذا اكره الرجل على ان يبيع ما له عند فلان واكره المورع على الاختصاص الا ببيع ويكون المانع عند الاختصاص اكره
القاضي ليدفعها الى الامر الكره فثبتها وضاعت في يد القاضي ان قال القاضي فثبتها حتى ادفعها الى الامر الكره كما
امرني به فهو رجل في الضمان والله قال فثبتها حتى ادفعها الى الامر الكره كما امرني به فهو رجل في الضمان
في ذلك وكذا القول في الهبة اذا اكره الواهب الهبة واكره الموهوب له على قبض ثلثة ايام من الموهوب له كان القول
قول الموهوب له وان اكرهت المرأة ان تقبل من زوجها بطلبه بلف فقبلت لم يفسد بطلبه حتى يقره بطلبه الا ان كان بطلبه
او الموهوب له اذا خلعت من زوجها بطلبه بلف فقبلت من زوجها بطلبه بلف فقبلت من زوجها بطلبه بلف فقبلت من زوجها بطلبه بلف

واما انما لم ينفك اطلاق مبدء القول يكون رجبيا فلان المرأة اجازت اطلاق مبدء لكسب لال الذي كرسه عليه
 مع اجازتها في قول الخليفة مع ويلزها المال ويصير اطلاق بانها في قول محمد مع الاحادة اطلاق رجب
 على بانى ورسف مع ربه روايتان في رواية كانا في محمد مع وفي رواية كانا في ابو حنيفة مع وهذا بناء على ان الرجل اذا
 طلق امراته رجبيا نجح عليه انما يصير بانها عند الخليفة ويصير مع وعلى قول محمد مع لا يصير ولو جعله لانا يصير لانا في قول
 الخليفة مع وفي قولها يصير ولو قال لامرأته سب طلاق على انها ودم على كتاب النجاشية انما قبلت يقع اطلاق
 بها النجاشية في قول الخليفة مع ولو شرط النجاشية للزوج لم يكن له النجاشية في قولهم واما انكره الرجل امرأته فيسب بلفظ
 انفسه مع من الصدوق او غيره كان انكره انما يصير صلحا ولا يراى بانى في قول شيخنا محمد مع لان عندنا نحن في الاكرام في
 سلطان على ان مكان بقدر انما لم على نحن في باهرو - وعند الخليفة مع نحن في الاكرام من غير سلطان في انفسنا في قول
 بل كان او نهارا في المصر نحن في البعل ولا نحن في النهار وانكره الزوج امرأته مع واما اطلاق او بالزوج عليها
 او انفسه يكون انكره وانكره الرجل على ان يفر بالمال تعالى عليهم اذا انكره مع واما في النجاشية من انفسنا في قول
 انكره او لم ينكره مع في ذلك حدنا لانا هو معوض الى ان الحكم انفسنا بسوء واحد او بحبس يوم او بقدر يوم لا
 كون انكره بانى الا في اربع رجل انكره على ان يجامع امرأته في رمضان نهارا او ليلا او ينسب فضل الكفارة عليه
 نقصا وكونه الرجل نهارا في رمضان فيكره انكره مع سلطان على سحر في ذلك اليوم رجاى من زيادة في الخليفة
 رجاى لم يقطع في الكفارة واما انكره مباشرة انكره عليه بل يربح منك على انكره - فهو على من
 في قسم لا يربح انفسهم الاول اذا انكره بطلان امرأته القول بان اطلاق يقع اطلاق و يربح نصف المهر
 و انكره الحان المهر سمي و اما نسبه ان لم يكن المهر سمي و كذا انكره في رمضان نهارا ما فرغ من نكاحه لال نهارا
 انفسه بحيث لا يقدر عليه اوقات مفلسا كان للمكره ان يربح بذلك انكره و كذا انكره على المات على المهر كمن
 و من كان له ان يربح على انكره و كذا انكره بقطع بد نفسه بغير فضل او بجانبات بلفظ منفسه كان للمكره
 ان يربح انكره بالية فيما لم يفسد بقتصاص و بالقتصاص فيما يجيب بقتصاص و كذا انكره على فضل بغير فضل
 و ليس ان يفسد لانه منفسه فلا يظلم غيره و ان فعل كان له ان يربح بقتبة البعد على انكره و كذا انكره على انفسه
 و ما نحن كان له ان يربح على انكره بقتبة البعد و لا يربح بذلك على البعد و لا سبانية عليه و لا له البعد يكون

كما شهد شاهدان على رجل باع ثياب عبده ثم رجلا لم يقضيا بالعتق كان الولاء للمولى دون الفاسدين ولو كان
 بين رجلين فأكراه أحدهما على اعتاق نصيبه ففعل وهو عبده واخا ان يشركه ساكت فقبض الكره كان الكره ان يرجع
 العبد ولو اكره الرجل ان يبيع عبده ففعلان فوجب له غلب الموهوب لا بحيث لا يقدر عليه كان الموهوب ان يرجع غلب
 الكره بقبض العبد وكذلك كانت الصورة وكذلك الرجل اذا اكره على بيع عبده وتسليمه الى المشتري ففعل وغلب المشتري
 بحيث لا يقدر عليه كان الكره ان يرجع على الكره بقبض عبده واذا اكره الرجل ان يبيع عبده ففعل صح التبدير ويرجع
 التبدير على الكره في الحال واذا مات المولى تيق المبرور ويرجع ورثة المولى ثلثي قيمته بدرا على الامر الفهم والاملا ويرجع الكره
 بغير ما عزم على الكره منها اذا اكره الرجل ان يعفو عن دم العتق ففعل صح عتق ولا يرجع على الكره وكذلك اذا اكره الرجل ان تزوج
 امرأة فزوجه ودخل بها بغير المهر على الزوج ولا يرجع على الكره ولو تزوج امرأة ودخل بها ثم اكره على طلاقها فطلق
 كان المهر على الزوج ولا يرجع على الكره فان كان النكاح باكر من مهر مثلها لا يترتب الزاوة وكذلك المرأة اذا اكرهت على النكاح
 ففعلت صح النكاح ولا يرجع على الكره وكذلك الرجل اذا اكره على بيع عبده بمثل قيمته ففعل لا يرجع وكذلك اذا اكره على الهبة بغير
 بعد فوجب ونفس العوض لا يرجع على الكره ولو اكره على قبول الهبة بغير ففعل لا يرجع ولو اكره الرجل على قتل مؤمنه بغير
 قتل ففعل لا يحرم القاتل عن الميراث وله ان يقتل الكره قصاصا لمؤثرته في قول الجنيته روح ومجروح ولو كان الكره
 ميبسا او مضمنا فحقها في الاكراه حكم العاقل البالغ ولو كان الكره علما او معتوبا لم يسلط كان القاتل هو الكره لا المباشرة
 لاقتل فيكون الردية على باعلة الكره في ثلث سنين ولو اكره الرجل على ان يشتري عبدا فزوجه ثم اكره على شراء
 عبدا حلف بقبضه ان ملكه وتذكره على ان يشتريه بشفرة الالف وقيمة نصف درهم فاشترى بقبضه بقبضه بقبضه
 ويجب على المشتري نصف درهم لانه مضمون عليه بقبضه ولا يرجع على الكره لانه دخل في ملكه مثل ما وجب عليه من البدل
 فلا يرجع كما لو قال ان تزوجت امرأة فهو طالق فأكراه على ان يتزوج امرأة بمهر مثلها جاز النكاح فطلق ولها نصف
 المهر ولا يرجع بذلك على الكره ولو اكره الرجل على ان يقبل كل ملك الملك فيما يستقبل فهو حر فقال ذلك ثم ملك عبدا
 عمن ولا يرجع على الكره بشي وان ورث عبدا في يده بصورة عمن ويرجع على الكره بقبضه بقبضه بقبضه ولو اكره الرجل
 على ان يقبل لبيد ان شئت فانت حر وان دخلت الدار فانت حر ثم شار لبيد او دخل الدار عمن ويرجع على الكره
 بقبضه العبد ولو اكره على ان يعل عمن عبده يفعل نفسه وذلك الفعل امر لا بد منه كسلوة الغرض ونحوها ولو كان فعلا

بجفاف بترك الهلاك على نفسه كالهلال والشرب ففعل كان له من برج على الكره وان كره على ان يلقى عن عبء
ويزيد واما شبهة تلك فبالبرج على الكره ويكون ذلك فبشره الا كراهه بوجه المحبس ولو كره الرجل على ان يوجب
على نفسه منزلة او صدقة او حجة او شيئا من اقرب ففعل ذلك لزمه المنذور ولا يبرج الكره بشي ولو كره على ان يظلم
امرته ففعل كان مظلما ولو كره ان يظلمه على الا يظلمه ففعل مع الا يظلمه ولو كره على الطلاق وطلق ففعل الطلاق ما كان كره
على التكليف بغير ذلك من الظلم ففعل ما كان من قبلة البطل ففعل الوسط لا يبرج على الكره بشي وان كان من قبلة
من قبلة الوسط ففعل الكره والاصل ففعل فيما يحل للكره ان لفعل مالا يحل ومساكن هذا الفصل
على اربعة فقسام حسب ما ان يكون الا قد اتم على الفصل اول من تركه وبالنسبة اليه كراهه اهل الحرج او بعض اهل
المرى هو من شاول على اهل بيته او محرم خسر بر او شرب خمر وقال لا تفعلن هذا والا فلا تفعلك او قطعت يدك او اود
او اضربك مائة سوطا فتشع عن ذلك لم يفعل منى قتل مع علمه انه قد استخ عن ذلك قتل يكون انما وان كان اتم
انه يفعل بسببه ان يفعل قال جرت ان لا يكون انما كره الرجل ان يكون جرحا وعنه ففعل مائة او خسر بر او بطل
وعنه ففعل على بدين او جرح او قسم انما في يكون الاستماع عن ذلك ففعل جرحا او بالانقسام عليه لا يكون انما وان
اولى له وصورة ذلك اذا كره قتل او تلف عضو على ان يكون ففعل انما في حق من علمه انه بسببه جرحا او كره الكفر او كان
عليه مطلقا بالايمان ولا باثم فهو فرض في ذلك وان لم يفعل يكون ففعل ولو كان الكراهه على ان يفسد او جرحا او بالانقسام
كراهه الكفر وان كان عليه مطلقا بالايمان واما القسم الثالث فيكون باجرا بترك فعله بالاقدام عليه ففعل انما وصورة ذلك
ان قال لا تملأ قلنسك او تعقل بغيره او تتر في بيت المرأة لا يسره ان يفعل فان فعل بصيرة انما وان لم يفعل منى قتل كراهه
باجرا واما القسم الرابع ان يكون الا قد اتم على الفعل ولا يتعلق عن الفعل على بسببه او كراهه على ان يملأ الال غير وقل
او يشرب من هذا الى واما كل من هذه البنية والا فلا قتل اياك او اهلك بسببه ان يشرب او يشرب او يجر او يجر او يجر او يجر
ولا لا تفعل هذه الرجل بسببه جرحا او كره الكفر وان خاف لقتل على غيره واما بسببه ذلك او خاف لقتل على نفسه او تلف
عضو منه في جميع احواله انما يتحقق الكراهه اذا كان مسلم يقينا او يكون في غالب احواله ففعل انما جرحا عليه او جرحا
وان كان في غايته ان ذلك نحو نصف وذهب يد او سر بغيره لا يكون كراهه او يجر او يجر او يجر او يجر او يجر او يجر
ولا لا قتل لباك ببا او بغيره ويكره كراهه او الحسن بن ابى الاكسح انما قال الحرجي مسلم لو قمت الى هذه الجارية

لازم بها وقت ايك نصف نفس من المسلمين فخلصهم من امر لا يحل لهذا المسلم ان يدفع الجارية وعن ابن نجيم راجح انه قال
 قال اهل الحرج بنى من الانبياء عليهم السلام وخذوه ان قلت ليست بنى تركناك وان قلت انابني تركناك لاي سب سب
 ان يقول انابني الله ورسوله وان قالوا انهم بنى قلت ليس بنى تركناك وان قلت هو بنى قلنا بنك له ان
 ليس بنى حتى يدفعه عن النبي لان في حق النبي ليست بنى كذب وقول النبي حجة على الخلق فلا بد ان الكذب في الانبياء
 اما قول غير النبي ليس بنى حجة على الخلق فذلك لا بد انهم لا يكرهوا انكره الرجل بوجع حسن او ضرب لا يحل
 منه نصف خصم على ان يكفر بالبدن فلفظ لا كف يعبر كذا في حديثين منه امرته وان قال لان قلبي مطمئن بالامان لا يصدر مني
 انكره الرجل على الكفر فقال كفرت بالبدن وقال نوبت به ان يخرج عن كفر سابق في الامور او كذا بنين منه امرته في قضاء ولو قال كفرت
 بالبدن ولم يرد به ان يخرج عن الامور وانما قصد تحقق الكفر تبين منه امرته قضاء ودبانه وبصير كذا لانه يصدر على الخلاص من الاكره
 باجر الكفر من غير تحقيق ولو قال كفرت بالبدن وقلبي مطمئن بالامان لا تبين امرته ولو اكره على سب محمد بن النبي عليه السلام
 فب محمد او خطبه له محمد آخر ونواه بانه امرته قضاء فان لم يرد محمد آخر بنين منه امرته قضاء ودبانه وان لم يخطبه
 غير النبي فب محمد او قلبي مطمئن بالامان لا تبين منه امرته لانه كرهه والاكره في هذه المسائل بوجع القيد والجبر لا يكون الاكره
 وفي سب الاكره بوجع القيد والجبر لا يكون الاكره لانه كرهه في كل تلك الحالتين الفسخ كالاجارة والمنة وغير ذلك وكذا لو
 كان على رجل مال او كفالة او حتى شفقة فاكروه بغيره او قيد او جبر كانت البراءة باطلة ويكون مكرها وكذا لو اكره جبر او قيد
 حتى يقر على نفسه بالمال او قصاص او بغيره او تخراج او طلاق او عاق كان الاقرار باطلا ولو اكره على ان يجبر يوم او قيد
 يوم او ضرب سوطا يجس ذلك يكون جائزا وانه الاكره لا يمنع جارية من ان يقرها من المهرات من المضرب الذي يكون
 اكره في مثل هذا المضرب الذي يجبر منه الالم شديد لا اصل الالم واما القيد والجبر الذي يكون الاكره به اكره بان
 منه الاغنام البين فاجبر المويبر والقيد المويبر يكون اكره ولو لم يكن مويبرا ولكن بطيخة كثر ضرره وادعاهم شديد فهو
 بمنزلة المويبر واذا اكره سلطان رجلا بوجع قيد او جبر عليه ان يقبل فلانا لا يكون مكرها فان قتل فلانا ذلك كان عليه
 الامور لقصاص في قوله وان اكره بوجع قتل او تلفت خصمه يكون اكره فان قتل الامور ذلك الرجل يقبل الامر قضا
 في قول الحقيقة وخرجه ولا يقبل الامور ولو قال سلطان لرجل اقطع يد فلان والا فقتلك وسعد ان يقطع يد فلان واذا
 قطع كان نقصا على الامر في قول الحقيقة وخرجه **فصل في الاكره على احد المسلمين** رجل اكره رجلا بوجع

قتل او قتل غيره او قتل نفسه على ان يخلط امرته التي لم يدخل بها او يفتن عنه لغيره او احد من اهل بيته او احد من
 من غيبه به ومن ضعف به المصلحة بها كان قتل برئت الامر على الامر بذلك لان الامر كان مختصا عن اكثر من غيره
 ما قسمه او قتل غيره على الامر بزيادة او كتمان الزوج وعلى ما لا يجب على الامر شيئا اما ان يخلط غايته ثم يخلط به
 بنفسه لم يكن واما ان يفتن عنه فلا يخلط من الاغواق بالسرهم ثم يخلط به شيئا فيكون مختارا في الاغواق ولو اكره على
 بغيره تعالى او قتل به المسلم او غير قتل او قتل مختصا لمسلم في ان يقاس قتل الامروروني الاستحسان لا يفضل وجوب
 الدين في ما في نية من ان المسلم لا يورد في رخص في امر او كماله الكفر او كان تلبس عسكيا او كان وان علم بالاختصاص
 احفظوا به قال فيصير قتل الامر قضايا وقال فيصير لا يقتل لان امر او كماله الكفر رخصة وليس مباح ولهذا لم يصرح في قتل
 كان شهيدا او اكره على اكل ميتة او نحو من غير ذلك مسلم يقتل المسلم يقتل الامر قضايا لان اكل الميتة مباح عند غيره
 وليس رخصة ولهذا لم يصرح في قتل المسلم بالكلية يكون انما امره عند غيره ولو اكره على ان يقتل مسلما او يجرى بسراويله
 احد ما لان قتل المسلم والزنا لا يباح عند غيره وانه في حد قضايا ولا يجد استحسانا غيره وان قتل المسلم يقتل الامر
 لان كل واحد منهما حرام فلا يخرج من ان يكون كرا او لو كان الاكره في غيرهما لم يوجب حراما او يوجب حراما
 اكره ان قتل المسلم يقتل القاتل قضايا ولا يقتل الامر لمسلم الاكره بل يجرى ولو اكرهت المرأة على الزنا بقية او سر
 او حد عليها لانها وان لم تكن مكرهت فلا قتل من شبهة ولو اكره الرجل على ان يقتل فلان المسلم او يفتن بالغير
 كان لان لا بد من القتل ولا يملك سر او كان ذلك لال قتل من الدين او اكثر لان القاتل بالغير مرفوض
 وليس مباح ولهذا لم يصرح بالاختصاص وادان جنة القاتل بالغير منه صاحبه ولم اخذ حتى مات فان قتل فلان المسلم ولم
 يفتن بالغير يقتل القاتل لان القاتل بالغير مرفوض وقيل المسلم ليس مرفوض وان قتل بالغير من الامر ولو اكره
 رخصه على الاطلاق او يفتن على قتل لا يفتن لانه مرفوض على القتل ولم يفتن بالغير يكون شبهة الاطلاق في
 ان يفتن عن الجاني لك الكساح على المرأة كان اولى والامر علم فحصل في القتل على الاطلاق على ثلاثة اوجه
 اكله في نفس طيب وسرهما ان يقول الرجل لغيره اني اريد ان ابيع منك بكذا في القاتل بالغير لا امره ان ياكل
 ذلك بسا في الحقيقة حال طلاق لم وانهد على معاقبة ذلك ثم ياعد في مجلس آخر يالف درهم فضاة فاعلى ما كان
 من امره كان لا يباح وهو الهائل ذكر المخرج في كتاب الاقرار من الامل ان هذا قول ابي حنيفة روي في قوله

[illegible]

[illegible]

وروسته بجل باطله و توحله الوسی بنی النبی فی الحلی اذا حمله الوسی فیقول المورثه وان جمله باذن المورثه لا یخبر و یستقیم
 فی الغیر تحت لب مثل المصریة و نحو ذال الوسی شرح لا بأس به و هو کما فی ابداء فی الکفن و بعضهم انکر و اذکاک و لا و اوصی لیا
 قبره للمترین فی باطله و لا و اوصی بالیة و الطعام لا تم بعد وفاته و یطعم الذین یخبرون للمترین قال النقیب الوسی بن عمر
 یخبر ذلک من الثلث و یحل للذین یطول مقامهم من ذلک و الذی یحیی من مکان لم یسد یستوی فی الاغنیاء و الفقراء
 و لا یجز للذین لا یطول مسافته و لا مقامه فان فصل من الطعام شیء کثیر یضرب الوسی و الخان قبله لا یضرب و عن یسیر الم
 ابی بکر البلی شرح رجل ارسل من تجده الطعام لمرته لئلا یسئل ابی ام مال الوسیة باطله و عن ابی القاسم شرح فی عل
 الطعام الی اهل العیبة و الاکل عندهم مال حل الطعام فی الابداء و غیر مکر و لا یسئل اهل العیبة بنجر لم یرب و نحو ذال ما حل
 الطعام فی الیوم الثالث لا یستحب لانه فی الیوم الثالث یتجمع الفکاحات فاعطاهن فی ذلک الیوم یكون اعانة علی العیبة
 اذا و اوصی الرجل ان یطین قبره و یضرب علی قبره قد کان باطله رجل قال شهید و ان فی قد اوصیت لفلان باصل
 و اوصیت ان لفلان فی مال لیس و درهم قال محمد شرح الالف الاولی و صیته و الاخری اقرار و لو قال اوصیت بان لفلان
 مال فهو اقرار و لو قال قد اوصیت لفلان فی مال کان فی صیته رجل قال فی محبة او مرضه ان احدث فی حدیث فلفلان کذا
 ابی یسیر شرح انه قال سمعت ابی حنیفة یقول ان یزید و صیته و احدث عند الموت و ان لم یقل حدث الموت کذا و لو قال
 لفلان لیس و درهم من ثمنی فهو و صیته و ان لم ینکر فیها الموت و لو قال لفلان لیس و درهم من مال او من لیسفان او من لیس
 فهو باطل قال ذلک فی محبة او مرضه الا ان ینکر ذلک عند ذکر الوسیة رجل قال فی مرضه اوصیت لفلان بکذا و لفلان بکذا
 رجعت بری و اری صیته لفلان قال محمد شرح ابی حنیفة علی وجوب الوسیة و لو قال فی مرضه الذی مات فیها ان یضرب فیها
 امره و ما کان فی یا ایشی فهو علیها صیته قال اری ذلک جائز و یجوز لهما فی ذلک و یجوز لهما ان کان فی ذلک و یجوز
 مع مرضی قال اعطوا فلانا و صیته کذا و لو قال اعطوا بعد موتی او قال اعطوا لانی فهو جائز لان الثلث محل الوسیة و ان قال
 الربیع و الحسن و یسیر آخر ما خلا الثلث لایكون و صیته الا ان ینکر ذکر الوسیة او الموت عن ابی یوسف شرح مرضی قال
 فیما و اوصی نصفه علی فلان بدار و وصیت لفلان بکذا فلانا رجعت لفلان کذا من مال قال اما یسیر فانه و الیة بالیة
 بنسب منها فهو علی صیته و الیة فان قبض الموصی له و یستدق علیه جائز من الثلث و اما نواله حیات فهو و صیته و یستدق
 فیها قبض و الا فافضل فیمین کجوز و صیته و فیمین لا یجوز و صیته لا یجوز و صیته یسیر انما یمن

من ايقافنا وكذا ان كان من ايقافنا ولا يجوز وصية العبد والمبرور وام الولد والمكاتب عن حرارنا وغيره فانه ممنوع
 ايمن كذا في قول الجنيبة روح انه ينسب في المكاتبه ولا يجوز منسب العبيد وصية الحر العاقل بملكه ان اقره
 جائزه وصية الذي ياتقرب اليه يهلكون واهل الذمة نحو القس وصعدت في قولهم جائزه وان اوصى الكنية
 بياتقرب باهل الذمة وروى الاسلام نحو الوصية بشماره وصية والكسبة وسراج فيها جازي في قول الجنيبة روح
 ولا يجوز في قول صاحب روح والذي اذني بنية في جودته نعم مات كرون ميراثه ولا يجوز وصية العبيد نحو الحر
 بن فبر شيد غياسا ونحو استخانا وصية ابن اسيل الذي غاب عن ابيه جاز ولا يجوز الوصية للوارث عندنا الا ان
 يجبر بالورثة ولو اوصى لوارثه ولا يوصى مع في حصة الاجنبي ويوقف في حصة الازد على اجازة الورثة ان اجاز جاز
 وان لم يجز بطل ولا تجز جازهم في حصة الموحي حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك ولو اوصى لاجنه وهو غير وارث ثم اوصى
 الوصي واخره ذلك صار وارثا بطلت وصيته عندنا وكذا لو اوصى لاجنبيه ثم تزوجها ثم مات لا يصح الوصية الا باجارة
 الورثة ولو اوصى لابنه وصية او كافرا ثم سلم او قتل ثم مات الموحي لا يصح وصيته ولو اوصى لقائه ان اجاز الورثة
 جاز ولا ملاني قول الجنيبة ومخرج وقال ابو يوسف ولا يجوز وان اجازت الورثة ولو كان الغافل مبيها او غير
 حازت الوصية وان لم تجز الورثة ولو اوصى لقائه بغيره وارث سوى القائل جازت الوصية في قول الجنيبة روح
 مخرج ولا يجوز في قول الجنيبة روح ولو اوصى المكاتب قاتلا او لغيره قاتلا او لام ولد قاتلا لا يجوز الا باجارة الورثة ولا
 يجوز وصية مسلم لغيره ولا وصية مسلم لغيره ولو اوصى لافسان ثلثت له ثم مات الموحي لا قبل موت الموحي يطلبه
 ولو اوصى لافسان واثان وحسد ما ميت وقت الوصية ذكر في الاصل ان جميع الوصية يكون للميت منها ما يستحق
 روح انه قال ان لم يسلم الموحي لموتة كان للميت نصف الوصية ويطلب الوصية في النصف وان علم موتة كان جميع الوصية
 ولو اوصى بطلين ثلثت له ثم مات احداهما قبل موت الموحي ففي نصف الوصية للميت منها ما يستحق والنصف الوريث للميت
 ولو اوصى مسلم لغيره ثلثت له ثم مات احداهما قبل موت الموحي ففي نصف الوصية للميت منها ما يستحق والنصف الوريث للميت
 من الوصية وان لم يكن الا حصيلة مستانها لا يجوز في قولهم وفي بعض الروايات لا يجوز الوصية لغيره مستانها كان او لم
 اجازت الورثة او لم تجز ولو اوصى رجل ثلثت له لاجنه بموت واثرت ثم ولد للموحي ابن ثم مات الموحي تحت الوصية ولو اوصى
 لامرأة ثلثت له ثم ابانها بثلثت ابو ابيها فقتلت بعد ثلثت مات الوصي تحت الوصية لغيره ولو اوصى لابن وارثه جاز وكذا

لراوى الكتاب ففسد اولام ولد ففسد جازا بكل احتسابا ولما روى لبيد القن اولامه ففقدت ثم ماتت جازت الوصية في قولهم
 احتسابا لان غدا يجيء روح في الوصية للقن لقن ثلثة جازا ويحب عليه ثلثة فمئة وله ثلث ماله من سائر الزكاة فيصاحبا
 وبشر وان لفصل وعنده صاحبه روح لقن ففسد كذا وبصيرت الوصية اولالا للقن فان فصل من الثلث منبني كان لفصل
 للبيد وبخبر الوصية لولد فانه وان علا وكذا لولد فانه وان سفلى وكتاب مولا وبغيرهم فمئة وبغيرهم فمئة وبغيرهم
 فمئة الثلث المتفرقين ولان جازت الوصية لهم بالمسوية اطلاقا لانهم لا يرقون مع الابن والجدان له بنت جازت الوصية
 للاح لاب الا للاح لام ويطلب الوصية للاح لاب وام لانه يرث من بنت وان لم يكن للاح ابن ولا بنت كانت الوصية للاح
 للاح لاب لانه يرث ويطلب الوصية للاح لاب وام ولللاح للاح لانه يرث لانه اذا ماتت المرأة وترك زوجا وصوت
 بنصف ماله الاجنبى كان للاجنبى نصف ماله والزوج ثلث المال لو سددت لبيت المال لان الاجنبى يأخذ ثلث المال او لا
 بلا شارة متبقى ثلثا المال يأخذ الزوج نصف الباقي وسر الثلث يبقى ثلثا المال خصة الاجنبى بنوام وصيته وبغيره من
 سددت فيكون لبيت المال ولو وصيت لقاتلها بنصف ماله ثم مات وترك زوجا يأخذ الزوج نصف ماله لان الميراث
 مقدم على الوصية للقاتل ثم يأخذ القاتل نصف المال والابن لبيت المال ولو وصت المرأة بنصف ماله لزوجها ولم تكن
 لوصية اخرى كان جميع ماله للزوج بنصف بحكم الميراث ونصف بحكم الوصية وكذا لو وصت لزوجها واحد عبيد بها فمئة
 فان الزوج خصة البسدين جميعا اخر بحكم الميراث والاخر بحكم الوصية واذا مات الرجل وترك امرأة ليس له وارث
 غير اواوصى للاجنبى بجميع ماله ولا لمرأته بجميع ماله خصة الاجنبى ثلثا المال بلا شارة ولا لمرأة بغير باقى ولو سددت
 الميراث يبقى نصف المال يكون بينها وبين الاجنبى نصفين ولو ان امرأة ماتت وصوت لزوجها بنصف ماله لم يرثها
 وارث سواء وصوت لزوجها للاجنبى وصوت بكل واحد منها بنصف المال خصة الاجنبى او ثلثا المال لبيت المال
 يبقى ثلثا المال للزوج نصف فذلك لان الوصية بقدر الثلث للاجنبى مقدم على الميراث يبقى ثلثا المال يكون لبيت المال
 الزوج والاجنبى اطلاقا ثلثا ذلك يكون للاجنبى ثلثا للزوج مسلم او مسمى بان يجعل ارضه مقبرة للبيد او عانا الارام
 سفينة للعامة او اوصى بان يصيرت الى الكنان مولى لبيد او يخرق قبره فمئة فلو وصيت باطله في قول الجنيح روح خذ
 قول الجنيح جازة ولو اوصى بثلث ماله للبيد وعين البيد او لم يبين في باطله في قول البيد روح مسمى جازة خصة
 قول الجنيح روح ولو اوصى بان يخرق ثلثه على البيد جاز في قولهم ولو اوصى بثلث ماله لبيت المقدس قال جاز ذلك فيقول

[illegible]

الى سكر واحد وجرزالي سكرين رجل قال فلما فصام عهدي يوما فخرج فصام العبد بعد موته يوما اثنين بعد ان تم
 الوصية رجل اوصى بحبس والده ليعتق ذكالك الامن الثلث فان اجازته الوصية في حيرة المورث لا يثبت
 وكان لهم الرجوع وان اجاز والده موته صححت الاجازة رجل قال اوصيت لفلان ثلث غنمي او قال ثلثة من غنمي فقال
 بشر من ثباتي او قال ليقبض غنمي من غنمي من ثباتي من ذلك كانت الوصية باطله ولو كان له
 غنم وثياب وحظته يوم الوصية ثم مات فلان بطلت الوصية ولو قال اوصيت بثلث مالي غنم مستغفرا
 مالا ومات كان للموصي ثلث ما تركه ولو اوصى بماني بطن جارية لفلان ان كان في بطنها ولد يوم الوصية بان ولدت لا
 من ثلثة اشهر جاز الوصية وان ولدت لثلاثة اشهر فصاعد كانت الوصية باطله ولو قال اوصيت بهذا الكفر في
 ثلثي لفلان فصار قبل موت الموصي بطلت الوصية ولو قال اوصيت بهذا الرطب الذي في ثلثي فصار قبل
 موت الموصي في القياس بطل الوصية ولا يطل استخانا ولو قال اوصيت يعني هذا لفلان فصار زيبا قبل موت الموصي
 لا يطل الوصية قياسا واستحانا ولو قال اوصيت بزبي هذا لفلان وهو قبل فصار حظه او شبيهه قبل موت الموصي
 بطلت الوصية وفي الوكالة اذا تغير في هذا كذا بطلت الوكالة وفي البيع بشرط الخيار اذا تغير في ايام الخيار لا يطل
 الخيار ولو اوصى بهذا لفلان فصار قبل موت الموصي لا يطل الوصية ولو قال اوصيت بثلث مالي لفلان او لفلان كان
 الوصية باطله في قول الخبيفة روح وقال ابو يوسف صححت الوصية ويكون بينهما الضيق وقال محمد جازت الوصية
 ويكون البيان الى الوراث فلا يكون لبيان الى وصي لم يمت ولو اوصى لرجلين ثلث ما ثم قال الموصي رعت عن وصية
 احدهما ولم يمت ثلثا يكون بينهما الضيق ولا يكون البيان الى الوصية ودوي ابن ساعدة عن محمد روح انه يحجز الوصية وعن محمد
 روح لو قال لجاريين احدهما بكذا ثم مات قبل البيان ثلثي نصف من كل وجه منهما ولا يكون لبيان الى الوراث
 ولو قال احدهما م ولدي مات قبل البيان كان لبيان الى المورث جرح اوصى عند موته ان يوصي عن فائدة القتل عمه
 باطله في قياس قول الخبيفة روح رجل اوصى بان يارسية من فلان كان باطلا وكذا لو اوصى بان يسقي غنم الارش في
 المرسم او سبيل الله تعالى كان باطلا في قياس قول الخبيفة روح رجل قال اوصيت بهذا الهنم لروث فلان كان
 باطلا ولو قال لبيعها وروث فلان كان جازا ولو اوصى بان يفتي علي فرس فلان كان شهيرة ورسم قال محمد
 جازت الوصية ويكون الوصية تصاحب الفرس فان هلك الفرس او باع لفلان الوصية ولو اوصى بسكنى داره لرجل

قال سوي الدار جازت الوصية وله سكنها ما دام جاز ان لم يخرج الدار من ثلث ما له ولا يجوز للوارث ان يسحب
الدار في قول المحققين مع وقال ابو يوسف جازت للوارث ان يسحب الثلثين وله ان يقاسم الورثة الباقى وهو الثلث
للوصية ولو ادعى تقطع لرجل وجب له الاخر او ادعى ثلثا منه لرجل وجب له الاخر او ادعى خمسة لرجل وجب له الاخر او ادعى ثلثا منه لرجل
وجب له الباقى جازت الوصية له ما على الموصى له ان يدور ما يسلي الشافعي ومن اتبعه يجزى في مسئلة الشافعي
ان يسلي ما يجزى يكون على صاحب الثلث والمطلوع ولو ادعى تقطع في الوصية وله الاخر او ادعى ثلثا منه لرجل وجب له الباقى
على صاحب الثلثين في ثلثين ولو ادعى من غير سهم له ما يكسبه الاخر كان التخليص على صاحب الدار ولو ادعى
برتبة الورثة فلان في ثلثها الاخر كان اخرج الرجل على صاحب الرشد ولو ادعى بثلثه اخرج لرجل وثلثه الاخر جازت
الوصية لها فان كان في ثلثه فمطلوع الثلث الحقة اكثر قيمة من بعض اقبال لصاحب الحقة فمن قيمة بعضه ولو كان في
كسب والثلثان النفس اكثر قيمة من بعض صاحب النفس فمن قيمة الحقة له وهي كالمدة جازت الوصية له ان كان له الجواز
في سلب ما له ولو كان لدار في ثلثها كرم او اشجار فادعى بارض الكرم لرجل ما لم يجر من الاغراس او الاشجار الاخر تقطع
الاشجار وحرث الارض فطلب من صاحب الارض تسوية الارض كما كانت عليه تسوية الارض كما كانت وذلك ان التسوية جاز
ارضاء وعرس فيها الاشجار فمطلوع الاغراس فمطلوع الاشجار كان عليه تسوية الارض ولو ادعى بثلثه لرجل وجب له الاخر
فمطلوع البعد على صاحب الحقة فان مرض البعد مرضا غير فساد عن التحدية فمطلوع او غير ما كانت فمطلوع على صاحب الرقة
رجل قال مختص بوزن القوم كان عند النظر واكمل الجوزي ان اوصى بثلثا من الثمن او قال مختص بوزن القوم كان عند النظر
ثلث ما قال الجوزي ان اوصى بثلثا من الثمن او قال مختص بوزن القوم كان عند النظر واكمل الجوزي ان اوصى بثلثا من الثمن او قال مختص بوزن القوم كان عند النظر
ياحزلي فان ذلك يكون على الثلث رجل اوصى بثلثا من الثمن او قال مختص بوزن القوم كان عند النظر واكمل الجوزي ان اوصى بثلثا من الثمن او قال مختص بوزن القوم كان عند النظر
والسراويلات والاكسية والطباستر وون القلائص والخنفاف والجوارب فان ذلك يسير من الثياب على اوصى بثلث
رقة دوى ابن زياد والحق في ثلثها مع انه يجوز له ما لا يقدر على بيعه ايدى ولو قال اوصى بثلثا من الثمن او قال مختص بوزن القوم كان عند النظر
سراويل اوصى بثلث لرجل وعلى البعد دين فمطلوع الموصى قال خرم في ثلثها الاخر الوصية لم يكن ذلك يكون وما في
الوصية بثلث لرجل وعلى البعد دين فمطلوع الموصى قال خرم في ثلثها الاخر الوصية لم يكن ذلك يكون وما في
من الثمن يكون الموصى بثلثا من الثمن او قال مختص بوزن القوم كان عند النظر واكمل الجوزي ان اوصى بثلثا من الثمن او قال مختص بوزن القوم كان عند النظر

وغيره من شجر رجل اوصى بارض فيه زرع بدون الزرع جاز وبشرك الزرع فيها جاز مثلها حتى يصبه الزرع والله اعلم
فصل في مسائل مختلفة رجل اعطى لاحد اولاده شيئا في صحته قال نفقه ابو بكر الطائي روح ان يقول ان
 الزاوية خد منه هذا الولد وبره لا بأس وان استوفى ذلك لا ينجو من النكاح وان اعطى بالاعطى غيره الا ان يكون له ولد خارجا عليه
 قدر قوته الخليفة اذا جعل رجلا ولي عهد قال النفقة ابو بكر الطائي روح لا يصير الثاني خليفة ولا يجب على الناس ان يعملوا بما امر
 الخليفة قال لان الخليفة لو اراد ان يعقم غيره مقام نفسه في جوده وبغيره لا يكون لذلك فائدة لك بعد موته وبغيره
 يشترط ربه الله قال يجوز ان ينقل الخلافة الى غيره في جوده وبعد موته وهو كما اوصى له ان يوصى اخيه بعد موته ولو اقام غيره
 مقام نفسه في جوده واعتزل هو لا يصح رجل حلف ان لا يؤكل بوجبة فوجب في مرضه الذي مات فيه ان يشترط ان ياكل
 هذه الحادة حتى يخرج عليه لا يكون حاشا ولو وجب شيئا لوارثه في مرضه او بوصى له بشيئا وانتم بقبضه قال الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل روح كلاما باطلا فان اجاز نفقة الوارثه فاعقل من انما اوجزنا ما لم يثبت ينفق الاجازة الى الوصية فانها لا توارث
 الى الهبة وهو قال الوارثه انما توارثت الاجازة في الهبة والوصية جميعا لبعض اوصى بوصايا ثم يرى من مرضه لو
 وعاش سنين ثم مرض فوصاياه باقية ان لم يقل ان موت من شجرة هذا او قال ان لم ير من مرضي هذا انفسا وصيت بكذا
 قال الباقية سنة اگر مر از بن جاری مگر که آید او قال اگر از بن جاری میرم بخشنند از ابروی بطلت وصيته ورواها
 بوجبة ثم جن قال محمد روح ان طلق الجنون حتى لم يستطع ان يهرط طلبت وصيته وان افاق قبل ذلك فابصاؤه ووصيته باقية
 وقت محمد روح الجنون المطلق سنة اشهر وعن بعضيهم انه قدر المطلق بشهر وهو قول محمد روح اولاهم قدرة سنة
 رجل اوصى بوجبة ثم خذله الوصاوس وصار ممتدا فكذلك انما مات بعد ذلك قال محمد روح وصيته باطلة من غير
 بقدر على الحكم بضعفه الا انه عاقل فاشا راسه بوجبة قال محمد بن عثمان روح جازت وصية بانشاره واصحابنا روح لم يجز
 وقال الناطقي روح ذكر في الكسبايات رجل اصابه الطاعون وهو يساكنه ويخرج عن الكلام بمرض فاشا راسه كسب طلال كسب
 وقادوم الهبة فان حكمه حكم الاخرس وقال الناطقي روح اراد يقول طلال فلما اوصى بمصنعة سنة بعد كسب ذكره الله طلال
 بعض المرض الذي به سهل فصرفه من الهبة ونحوها تصرفات المرض المم بتعادل قال ونسب اصحابنا روح نطاول السهل
 فاذا تصرف بعد سنة فهو صحيح يجوز تصرفه من الهبة ونحوها تصرفات المرض المم بتعادل قال ونسب اصحابنا روح نطاول السهل
 فاذا تصرفه من الهبة فان حكمه حكم الاخرس وقال الناطقي روح اراد يقول طلال فلما اوصى بمصنعة سنة بعد كسب ذكره الله طلال

[illegible]

من غیر انجنس درو قال فلان محبس مانی ندر اسیب مهور طعام فوجد و افند اکثر من کرد و وجد فیه کرم حنظل و کرم
شجر کان ذلک للموصی بعد ان خرج ذلک من ثلث مال رجل و حب رجل کسایفه و ارجع فقال حبس مانی ندر اکیسر کس
و مهور فهد و درهم و در فیه البه نادانی کس اکثر من ذلک او کان فیه و انبر کان اکیسر مایفه للموصی له مخرج مال اخر چون
مالی عشرین الفانم قال فاعطوا فلان فلان و فلان کذا فسخی ملغ ذلک احد عشر الفانم قال و اباقی الفقرا ثمن مات فلان و ثلث
ماله تسعة آلاف قال الفقیر ابو بکر البلی ری رحمه الله غنیه و صیته کل واحد منهم علی تسعة اجزاء من عشرین جزء و یطبل من صیته
کل واحد منهم احد عشر جزءا و قوله و اباقی الفقرا کانه یسوی لهم تسعة آلاف لولاه لانه ذکر فی الابد ارجله مال فعیبر ابی
افلحنا بخلات مالو قال اعطوا من ثلثی فلان کذا الی ان قال و اباقی الفقرا و اهلک بجا لها فان مهتاه شی الفقرا
و یطلی اصحابا بوصایا کل واحد منهم تسعة اجزاء من احد عشر جزء من صیته و یطبل منهم رجل اوصی بان یباع واره و یشتیر
بیتها عشرة اقشار حنظل و نصف من جز و ثلث اوصی بوصیته اخری صیته واره فلم یبلغ ثمنها الا ششیر بندها بقدر من الحنظل و انخر
در مال سوی ذلک قال ابو القاسم ح ان قس ثلث مال ذلک و غیر با من الوصایا کل من ثلث و صار کانه اوصی
بشیرة اقشار حنظل و نصف من خبر و قال اجلوا من ذلک من مالی کذا فخلجه من غیره و لم یضرهم لان یکون فی ذلک الال
بان یکون سائر امور الخیشیه و بعثت عائله من مال باطیل و یخص ذلک الال بوصایاه و کل اوصی بوصایا فلیع و ثلثه ان باهم
اوصی بوصایاه و لا یعلون ما اوصی به فقلوا خبرنا ما اوصی به ذکر فی المتقی انه لا یصح اجازتهم و انما یصح اجازتهم اذا اجازوا و ابدلهم
ارجل اوصی للمساکین بنزل کر ثلث سنین فمات و لم یحل کر ثلث سنین شیئا قال فعیبر رج یطبل و صیته و قال محمد بن سلیمان
رج لا یطبل و توقف ذلک الکرم ان خرج الکرم من ثلث مال تصدق بنزل الکرم ثلث سنین قال الفقیر ابو البیاض رج یطبل
محمد بن سلیمان رج یطبل و اباقی قول المجانب ارج فاهم ما لو ائین اوصی بخبره عیبه سنه فلان فلان غائب فلان العبد یخبر سنه
برجوه و لو اوصی فلان بخبره عیبه نده سنه فقدم فلان بصدقه بطلت و صیته و کذا الفله و نزل الکرم رج اوصی بصدقه
رجم لانسان قال الفقیر ابو بکر رج یدخل فی ندر الوصیه القوائم و الاوراق و الثمار و الاطبل فانه یورث الکرم معاملة یکون کل شی
الا شبا برینیهما کما فی خبر و لو اوصی بصدقه واره لانسان قال ابو القاسم ح لیراجع الدار و یرفع البیه غلتها فان اوارها الموصی و اخلته
ان یکونها بنصف قال ابو بکر ان الاسکان یخرج خبره ذلک قال بن ابی سید و ابو القاسم ح لیس ذلک قال ابو بکر بن ابی
رج لانا و اطلعه ان اسکی اریا بنظر من لم یست فلا یکون ان یصرف الی الدین شیئی فی الفله یکون و قال ابو بکر ان الاسکان رج

[illegible]

[illegible]

انكسر قال ابن سفلان في كوز ذلك قال تعقبة بن العيثج مناه واما اوصى بان تصدق عن الالف درهم فخط لك سفلان
 ذلك عن السؤال قبل ان كانت الخطبة موجودة فاعطى ثمنه الخطبة وراهم قال ارجوان كوز وانا اوصى بالارهم ثم خط
 خطبة لم يجر قال تعقبة بن العيثج وقريل بن النضر بن جهمس وعن خلف بن رجل اوصى بان تصدق بهذا الثوب قال ان شاء الله
 بعد ثوبه وانا شاور ابا عبد الله وانا شاور ابا عبد الله وانا شاور ابا عبد الله وانا شاور ابا عبد الله وانا شاور ابا عبد الله
 كما هو ذكره في اللطيفة وبعثهم ختمه وبقول خلف بن رجل اوصى بان تصدق بهذا الثوب بازان تصدق في ثوبه
 واما اوصى بان يباع هذا العبد ويصدق ثمنه على المساكين جاز لهم ان تصدقوا به من بعد رجل قال لويصه بسم را حاه
 من فاعطاه من الكرابس قال ابو القاسم اوصى بان تصدق على الخطبة رجل اوصى بان تصدق عن ثوبه درهم فصدقوا بغير
 زانير روى ابن سفلان عن محمد بن ابي كوز واما اوصى بان تصدق بهذا الثوب قال له ان يبيعه ويصدق ثمنه بغيره ان
 الثوب للورثة ويصدق ثمنه واما قال شمس بن عثمة الثوب ويصدق بها ما شئت اوصى عشرة اذواب ان يبيعه ويصدق
 ثمنها واما عن محمد بن ابي اوصى العبد ثوبه درهم نصفها تصدق اوصى مكانها من الالف جاز وانا ملكست الالف
 قبل ان تصدق اوصى ثمنه للورثة مثلها واما اوصى العبد درهم نصفها تصدق عن ثوبه الالف جاز وانا ملكست الالف
 واما اوصى بان تصدق بغيره من مال على فقراء المحتاجين لم يجر بان تصدق على غيرهم من الفقراء قال الامام فخير من كوز ذلك
 لما روى عن ابي بصير بن رجل اوصى بان تصدق على فقراء المحتاجين لم يجر بان تصدق على غيرهم من الفقراء قال الامام فخير من كوز ذلك
 وعن ابي بصير بن رجل اوصى بان تصدق على مساكين مكة او على مساكين الرق تصدق على غير هذا المصنف الخصال الفقراء
 جابضين واما قال اوصى بان تصدق على من يصدق على غيرهم واما قال اوصى بان تصدق على من يصدق على غيرهم واما قال اوصى بان تصدق على من يصدق على غيرهم
 ذلك فمن الامور واما عن ابي بصير بن رجل اوصى بان تصدق على مساكين مكة او على مساكين الرق تصدق على غير هذا المصنف الخصال الفقراء
 جاز واما عن ابي بصير بن رجل اوصى بان تصدق على من يصدق على غيرهم واما قال اوصى بان تصدق على من يصدق على غيرهم واما قال اوصى بان تصدق على من يصدق على غيرهم
 كذا ان يعل على غيره وعن ابي بصير بن رجل اوصى بان تصدق على من يصدق على غيرهم واما قال اوصى بان تصدق على من يصدق على غيرهم واما قال اوصى بان تصدق على من يصدق على غيرهم
 على فقراء تصدق على اليتامى واما قال على شيوخ تصدق على ايتام فمن اوصى في عيسى ذلك واما قال تصدق بهذا
 عشرة الدراهم على عشرة مساكين تصدق على مسكين واحد فانه جاز واما قال تصدق بها على مسكين واحد فانه جاز
 عشرة مساكين جاز وعن ابي بصير بن رجل اوصى بان تصدق على من يصدق على غيرهم واما قال اوصى بان تصدق على من يصدق على غيرهم واما قال اوصى بان تصدق على من يصدق على غيرهم

[illegible]

قال في حصة في سببها لا يجوز وقوع الوصي المال الى ائمة الكبر والضعف الذي يقتضي جاز وان لم يقتض لا يجوز تأكل سلعها
 انما اوصى ان يعطى الفقراء كذا وكذا من المال قال ابو القاسم رحمه الله ان علم انه مال غيره لا يحل سببه وان علم انه ماله لم يحل
 وان لم يعلم لم يجرى فيه من غير وقال القسمة بالوصية من الخصال لا يجوز في قول بعضهم وعندهم وكذا
 كتاب صاحب ولا وجه الا انه على ما جاز في قول المجتهد من كتاب الخصال لا يجوز ان يكون في حصة مال الميت ولا
 ايرضى خصامه وعن محمد بن رجل اصاب من اموال اوصى بان يصدق بعينه ما عيب الشئ قال ان عرفت ما عيب
 المتصدق به وعلمه وان لم يعرف تصدق به فان كذب الوثقة مودع في غيره الا ان يصدق من ذلك بمقدار الثلث
 قال ابو القاسم لا يخطئ وكذا الوثقة ذكر في الاثر من الاصل ان على قول محمد بن لا يصدق ولا يصدق وقال ابو يوسف
 يصدق من الثلث عن محمد بن ان النجعة والمنهبة اذا اخذت الاجرة على الشطر او على اربابها لا يصدق بها
 رجل اوصى بثلث ماله لفقراء وقرابة قال نصير رحمه الله ان الوصية بين الفقراء والقرابة لا يصدق بها
 القرابة يحصرن فالثلث بين الفقراء والقرابة كل واحد من القرابة سهم والفقراء سهم واحد والقرابة يحصرن
 فالثلث بينهم نعمان والثلث من خمسة واهل القول رجل اوصى له وصي قرابة من الكفا قال محمد بن عثمان رحمه الله
 رجل اوصى بان يعطى مائة درهم للفقراء ومائة للاقرام وان يطعم الفقراء لما ترك من ماله فوات وعلمه صلوات
 وثلث ماله ليعطى جميع وصاياه قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله بثلث ماله للفقراء وعلى مائة للاقرام
 قيمة ما يبلغ من قيمة طعام كل مسكوة من ماله في الثلث فاما ما لا يقرام على مائة من ذلك اصاب الفقراء وطعام ارباب
 طعام ويحل فقهاء في حصة الفقراء امرأة قالت في وصيتها خويشان مراة وكذا ربابة سيدة ازال من ماله ليعطى الوصية
 الى خرب لها ليرت منها فقيد بر في ذلك لمن غلبه في الكلام ويعطى من المأثرة ما شاء في الثلث مائة من الكفا
 اذ لم يسبق الفقراء في وقت التقدير الى اهل البيت رجل جعل حصة الوفاة فقال ان لم يزل على حصة اهل البيت فاشد ورجل
 اهل المال الى الوثقة ولا يوقف شيء وان سعى الميراث وقام على الف درهم من ماله ليعطى محمد بن عيسى ليعطى الفقراء
 وعلمه ومن شغل محبس ماله واكثر ما في رجل على مائة دينار وعشرين قامة سببه قال ابو نصر رحمه الله ان سببها ان يستخلف
 او الوثقة الخصال في سببها على الوصي وان لم يكن له وصي جعل القاضي رجلا وصيا فاختار في مال سبب فضل على الدين
 فان لم يستخلف الوثقة رجل مات وترك مائة دينار وعلمه من ماله الوثقة ان يفيض ودينه يسبق ليعطى الفقراء على ما قال ابو نصر رحمه الله

الفقهاء على ذلك وبما يقتضيه القصد والدين من غير أن يوصى بالدين من غير أن يوصى بالدين من غير أن يوصى بالدين
من مال الميت ويستحب أن يخرج الدين من المال الميت ولا يفتى في قول الورثة مرضي القرآن فطلاق على كذا وطلاق على كذا نعم قال
وان جارا حدرا وعلى ما ذهب إليه في نفسه ما عطله ما دعي ثم قال ان لم يقبل فاعطه ما دعي برأى فطلاق لرجل معلوم قال
ابن نصر سرح وميتة باعطائه هذا فاسق ولا يقبل الا بميتة صحيح قال ما دعي فطلاق بن فطلاق في المال الذي في يده فهو صدقة وان
قال ابو القاسم سرح ان لم يكن سبي من فطلاق وشي من فطلاق لا يلزم منه هذا القول فليس وان سبق منه دعوى في شي
سما عطله قال في ادعي ما يثبت له وقال في ميتة الميت في ذكر في الكتاب مرضي قال فطلاق على من وصده فانه يصدر في
الملك ولو قال فهو صدق فلا رد عليه بغير من اصحابنا سرح ويستحب ان يكون الجواب كما قال ابو القاسم سرح بطلان تركه
صدرا او كبارا ليس الجواب ان ياكلوا من التركة قال يعبر سرح سالت بشي من الوليد عن هذا قال نعم قال فليس فالت بغير فالت
على الميت ومن نصه ورسم وتركه لا يفسد الوارث ان باكل وبطلان الجارية او كان في غيره فاما بالدين قال نعم فالت على من قال
لارث احد اثنين من ذلك جعل مات وعليه دين واوصى بوصايا او غاب الوصي قبل بعض الورثة لبعض تركته وبقية
دينه والقصد وصايا قال ابو نصر سرح يستحب فاسد الا ان يستحب بانه القاضى رجل قال ابراهيم جميع غراني ولم يهتم لم يتوا
شهم بقلية قال ابو القاسم سرح روى ابن مغاض ان اصحابنا سرح انهم لا يبرون رجل له دين على رجل فقال عليه لونه او
فانت برئ من ذلك الدين قال ابو القاسم سرح يجوز ويكون وميتة من الطالب المطلوب وهو قال ان ميت لا يبر الا
فرد ومخاطرة فلا يصح كما لو قال ان دخلت الدار فانت برئ من اتي عليك رجل مات وترك دارا وعليه دين فخطبت كنهان
بقيته او كبر سرح الوارث لا يعبر خصما للامار لانه لا يبر وقال علي ابن احمد سرح الوارث بغير خصما ويقوم مقام الميت في القصد
وبما اخذ رجل مات وعليه دين مشغوق ووليت على رجل مال فطلبت ورشته ذلك من المدينين وهو لم يدين الميت ففصل
الورثة عما عليه وعاني يده على مال قال بعض مشايخنا سرح غير الوارث نعم الميت لان الدين مشغوق يمنع شريك المال
لوارث فلا يصح حمل الوارث على اداء الميت الا ان الوارث فعلى من يدي صاحب الدين وعلى من يتقيد به قال نعم فلو
سرح على ذي اليد بخبر الوارث ولا يصح ان الوارث يكون خصما لمن يدي على الميت وان لم يملك شيئا رجل مات وترك اولا
فصل الفاضل رجلا وصيا لاولاده فميتا فادعى رجل على الميت دينا لورثته فادعت المرأة بهرا قال ابو القاسم سرح يستحب
ان يبروي شيئا من الدين والورثة ما لم يمت فذلك بميتة واما المهر فان ادعت امرأة معة من مهر مثلها فادعى بها او

ولان القاضي حين قال لا اقبل ان يخرج ثم قال اقبل ايصح قوله وتوكل في غيبة الموصل لا اقبل وصيته لميت
رسولا او كتابا الى الموصل فبلغ الموصل ثم قال اقبل ايصح قوله ولو قبل في حرة الوصي ثم قال لو برت لا اقبل لفرقة الوصي
سكت في حرة الوصي فقلت لمحي كان لا يخرج ان شاء قبل وان شاء لم يقبل ولو قبل الوصية في وجه الموصل فقلت لمحي
قال الوصي انسودا اني قد اخرجته عن الوصية ذكر الحسن عن ابي حنيفة راجع ايصح اخرج وبقوله لو ان الموكل اخرج الموكل
عن الوكالة في هذا غيبة ايصح اخرج في قول ابي حنيفة ومحمد راجع وقال ابو يوسف ايصح اخرج ولو ان الوصي رد الوصية
حال غيبة الموصل فهو باطل عندنا وهو نظير ما روي ثبت انه رجل فقال الموصل له في غيبة الموصل حال حرة لا اقبل وصيته
ثم قبل بموت الموصل صح قوله عندنا وكذا لو رد الوصية لموت الموصل فقال لا اقبل ثم قال فقلت صح قوله ولو ان
الوصي الى رجل لم يصح الموصل ثم اخرج من حيث اريد موصل الموصل جازية ولو رد الوصية الى رجل او صح
بطل وقال له اعمل برأي فلان فعمل على برأي فلان والى في ان يقول لا اقبل الا برأي فلان
واقطع المسألة فيه قال بعضهم في الوصية الوصي هو الذي يطلب وقال بعضهم في الوصية جميعا كلاهما وصيانا او يسه
اليها وقال بعضهم في قولنا اعمل برأي فلان الوصي هو الذي يطلب في قوله لا اقبل الا برأي فلان وصيانا واقطع الغيبة
الوصية في قولنا اقبل فقال وغدا شبه بقول ابي ابراهيم فانهم قالوا اذا وكل الرجل غيره ليس له اقبل له بشروطه
غير شرطه وجاز ولو قال له اقبل الا بشروطه وقال له اقبل الا بشروطه فليس له اقبل الا بشروطه لان ما يجوز كنهها وكذا لو قال
الى رجل وقال له اعمل بمثل فلان كان له ان يعمل بمثل فلان لان اقبل فلان لا يجوز له ان يعمل بمثل فلان فان اقبل
على هذا القول لا اقبل الوصي الى رجل وجعل غيره مستورا عليه ذكرنا في هذا ما ذكرنا في هذا ما ذكرنا في هذا ما
تجوز واحد الوصيتين قال شيخ الامام ابو جعفر بن الفضل راجع يكون الوصي اولى باسكان المال ولا يكون المشرق حيا وان
كوز مشر فان لا يجوز تصرف الوصي الا بطلبه الى الوصي الى رجل فقلت حسدا وصلا وسكت الاخر فاستدعى الوصي ثم قال الا
يقول لذي سكت مشر كذا لبيت فاستدعى كان فبما لدية للوصية وكذا لو كان الساكن خادما للذی قبل الا انه لم يكن
فامر القائل ان يشترى لبيت كذا فاشترى كذا فقال نعم كان قبول الوصية بطل فقال او ميت الى فلان ان لم يكن
قال محمد راجع لا يصح صبا وظل الكسح يصبر وصبا عن ابي حنيفة راجع في رد الوصية الى فلان قال لا كسح وصبا
رد الوصية الى فلان محمد راجع قال غيره انصوب في بيعه وصبا في قول ابي حنيفة راجع لان قضاء الدين من اعمل الوصية

والوصايا لا تقبل التحفيس وان كانت من الميت وقال محمد بن ابي بصير وميما هذا القدر ما لم يقل الاقصى ويزني في الفقه وقيل
 رجل اوصى الى رجل فقال الرجل اني اقبل وميتك في تغبذ وميتك بثلث المال ولا اقبل في قضاة ولو كانت فاجاب
 الموصى الى ذلك فان لم يفرض الموصى قضاة ويؤخذ الى غيره كان الموصى مكلفا ببيع الميراث مريض قال صاحب
 له في سفره وميتي في ان تستمر لي كذا وتدخل مناعي الى ورتني فاذا سلمت اليهم فانت خارج عن الوصية او
 قيل اذا سلمت فانت خارج عن الوصية ثم مات الموصى وعليه ديون وميت اوصى بوصايا قال ابو حنيفة رجع هو وصيه
 في كل شيء رجل اوصى الى رجل وجعله في ثماره ان يخرج منها خرج قال هو جاز وانه يخرج منها ما يشاء رجل اوصى
 الى رجل وقال ان حدثت الموت فخلان آخر ميتا او قال هو وصى ما لم يبلغ ابني فاذا بلغ فهو الموصى فان
 اوصى هو الاول او ترك الابن او لم يترك ولا يجعل القاضي معه وميما آخر في قول ابو حنيفة رجع وقال ابو يوسف رجع
 هو كما امر واستشاره جاز وكذا قال الحسن رجع اذا اوصى الرجل الى فلان ما دام ابني فلان صغيرا فاذا اورك فهو اوصيه
 دون فلان جازت ولو قال اوصيت الى فلان في بيعت تركي فان لم يقبل فلان آخر وميتي جاز وكذا قال ان
 قدم فلان الغائب فهو وصى قال ابو يوسف رجع هو كما قال وقال ابو حنيفة رجع الموصى هو الاول قدم الغائب
 بقدم ولا يكون الثاني وميما لم يجعل القاضي وصيا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن يعقوب رجع اذا اوصى الى رجل وشظ
 ان يكون وميما لم يقدم فلان الغائب فاذا قدم كان الموصى هو الغائب فلو كان الاصل يخرج من الوصية بقدم
 الغائب وذكر الكرخي رجع في مختصره وان هذا قول الشيخ ابو حنيفة رجع ما على قول ابو حنيفة رجع ما يشتركان في الوصية وبقوله
 على ما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن يعقوب رجع ولو قال اذا قدم فلان فهو وصي فلم يقدم فلان زمانا ينبغي للقاضي
 ان يجعل مكانه وصيا بعد موت الموصى فاذا قدم فلان يصير فلان وصيا ويخرج الذي جعله القاضي وصيا من الوصية
 ومن محمد بن رجع اوصى الى ابنه يصير فلان القاضي يجعل غيره وصيا فاذا بلغ الابن لم يكن له ان يخرج الموصى الا بالرضا
 ولو قال ابني فلان اذا اورك ميتي جاز ويصير فلان القاضي يجعل غيره وصيا ما دام الابن صغيرا فاذا اورك الابن يصير وصيا
 ومطلبت ميتة الذي جعله القاضي وصيا رجل مات وترك اولادهم اورد الى فقال القاضي جعلت فلانا في
 تركته لوارثه كان فلان فلان ان يحفظ الموصى ليس له ان يبيع لهم شيئا ولا يشتر لهم شيئا ولو مات القاضي
 او غفل لا يخلو وكان هذا الرجل ووقال القاضي جعلت فلانا وكذا لورثة فلان يبيع لهم ما راي في بيعتهم لهم ما راي

و روی الحسن علی بحقیقه روح افلا و می الی فاسق نیستی القاضی ان یخرج من الوسی و یجزل غیره و میا و اذ کان هذا فکانت
من لا یمنی ان یكون و میا و ان القاضی انقض الوسیة نفسی ان الوسی و بن لبث بیا کما یسیع الا و میا و قبل ان یخرج
القاضی کان جمیع صیغ جاز و ان لم یخرج جاز القاضی و میا علی حاد و لو اوصی سلم الی روی و می
القاضی من الوسیة و یجزل مکانه سلطان یا سم الله فی الوسی علی التفسیر قبل ان یخرج القاضی جازت قیمه فیل قسم الله
بسم الاب و اذ کان نفسه اقال محمد روح یخرج روحه علی التفسیر و یخلفه من العین و یوقع علی روی عدل و علی روی الی عبد غیره و میا
ان العبد شیء من اکثر که او تصدق جاز روحه و صدقه و لو اوصی الی عبد نفسه فاما كانت لورثة کلمه نعمنا ما جازت الوسیة من
قول بحقیقه روح و لا یخوز فی قول صاحبیه روح و لو كانت لورثة کبار و صغار فان القاضی یخرج من الوسیة و اذ کان کل
کبار كانت الوسیة باطله و لو اوصی سلم الی حربی ثم سلم الحربی کان و میا علی حاد و کذا و اوصی الی مرتد فاسلم و لو اوصی
الی عاقل فخرج الوسی الیه جوازا مطبقا قال ابو حنیفه روح منی القاضی ان یجزل مکانه و میا لبت فان لم یفعل القاضی حتى اذ ان الوسی
کان و میا علی حاد و لو اوصی الی عبی و مستوره و یخون مطبق لم یخرج اذ ان بعد ذلک و لم یفعل و لو بع الیه یفسر سلم ثم سلم ثم
روی ابن رسم عن محمد روح انه یخرج روحه و اظهر من الوسی حیاته و قال بعضهم القاضی یجزل صدق و لا یزله و عن یسیر و اذ کان
عنه فی سیر فاما کان ما ذکره صدق فان القاضی یجزل مکانه غیره و علی روی الی رجل و استاجر به و هم لا فاض و فیسته فلو اذ
لا یكون جازة لان الوسی انما یصیر و میا بعد موت الوسی و لا جازة تبطل بونه استاجر و اذ لم یر جازة یرکون علیه فیل و یمن
رجل قال غیره لک ابرهانه و هم علی ان کون و میا جازة فی حال التصریح و لا جازة باطله و لا شیء له و قال ابن سیرین روح شرط
باطل و المانة کون و میة و یكون هو و میا و به انقضه فی الوسیة و یویشد و فی التزاول محل قال لا یخرج استاجر مکانه ان
و میا لک انده لبت جازة انما هی و میة لبت اصل فان عمل و انقضه الوسیا استحق الوسیة و انما و میس للو می ان یوارج
من یتیم لان تصرف الوسی علی یتیم انما یخرج لبت و انقضه و لا یفسد فی انما لان بالیسته یتیم علی الوسی منفذ و یو
الو می حکم الاجارة عن یتیم خبر بن العین و کذا و ابر الوسی شیء من مناه فی عمل من کمال یتیم لا یخوز و لو ان الوسی استاجر
یتیم یعمل للو می جاز فی قول ابو حنیفه روح لان یجب للو می علی یتیم منفذ و یجب بعض علیه من و میا لک و فی الزمان الوسی
و بن الاب و اذ ابر نفسه من و لده و غیره و استاجر بعضه نفسه و ذکر الله روح انه یخرج و به انقضه شیخ الامام ابو بکر محمد بن الفضل
روح و ذکر القاضی الامام ابو علی یسند روح و ابر الاب و الوسی من یتیم جاز بالانفاق و یخرج ما ذکر الله روح

وصى الجبر وصى القاضى يكون خبرته وصى القاضى اذا كان عالما واما وصى الامام وصى الامام اذا كانت الامم تركت اجابا صغيرا او
او قسما الى رجل او مات الرجل وترك خاضعا او وصى الجبر بغير الوصى فما سوى القطار من تركه فلا يكسب بيع القطار
لان لا يملك الا الحفظ وبيع ما سوى القطار من الحفظ ولا يجوز لهذا الوصى ان يشتري شيئا للصغير الا لطلبه او لطلبه لان كسبه من قبله
الحفظ للصغير وادوات الرجل وتركه ولا وصار واما الوصى الى جسد كان الاب فبشره الوصى في حفظه تركه ومنصرف فيما
نصرف كان فالحال على ميتة من كثير فان الاب موجب الصغار ولا يكسب بيع تركه بقضاء الدين وكذا الرجل اذا اذن للصغير
المريض الذي يقبل مبيع او اشترى منصرف الابن منصرفا وركبة الدين ثم مات الابن وترك اباه فان الاب يملك التصرف في
تركه بقضاء الدين وصى الميت واداب تركه بقضاء الدين الدين غير محظوظ بغيره عند الحقيقة واداب تركه عند ما جسد الدين كان
لم يكن في تركه دين يكون اذنه منصرف ببيع القاضى كل تركه نقد مبيع في قول الحقيقة من فرق ابو جعفر من بين الوصى والميت
وصى الميت ان يبيع تركه بقضاء الدين وتخصيص الوصية والميت وهو جلد اوله وصار ان يبيع تركه ولده وبسبب ان يبيع
التركه بقضاء الدين على الاول وصار ولده قال منس النعمة المحل الى من هذا فامده تحتفظ من الخصائص واما جرح فانما جرح
منع الام لاب قال في كتابه فانما الرجل وتركه يساهم بالان الوصى الى من الابيان لم يكن له وصى فالاب او ثم الى ان قال
وصى الجبر ثم وصى القاضى قال منس النعمة المحل الى ربه بعد بقول الخصائص فبغير ورث الام واداب سرت بمزيد بغيره في الجرح
قول من يجوز ان يترك اذنه في المال للاب وترك منس النعمة المحل الى ربه بعد في شرح ادب القاضى اذا نصب القاضى
ليقسم الذي لا بد له ان وصى القاضى تركه وصى الاب او جلد القاضى يساهم في الاول كل ما كان جلد وصا في نوع وساهم
كان وصا في ذلك النوع خاصة بجلات وصى الاب فانه لا يقبل تخصيص اذا وصى الى رجل في نوع كان وصا في الانواع
كلها وصى الميت اذا كان مدلا كافيا لا يسمي للقاضى ان يفرده وان لم يكن مدلا يفرده ونصيب آخر ولو كان مدلا غير كاف
يتركه ولكن ينضم اليه كافا ولو غدر ينزل وكذا لو غدر المدل الكافي ينزل كذا ذكر الشيخ الامام المعروف بجاهه زاد ورجع وعنده
بمنس المشايخ ربه المدل ينزل الكافي ينزل القاضى لانه مختار لم يكن مستداعا على وصى القاضى وكذا القدر بغيره
لقاضى ان يخرج وصى الميت من الوصية ولا يدخل موه غيره الا اذا ظهرت منه خيانة او كان فاسقا مسرورا فاما بشره
ونصيب غيره ولو كان ثلثه فبغيره اذ دخل موه غيره كذا ذكر في الاصل والعلوى في شجرة ولم يذكر انه لو غدر على منزل
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربه اذا جرح الوصى عن موهبه الوصايا للقاضى ان يفرده وللاوصى ان يبيع مال الميت

وخرج باليسيم فيخرج مصاربه وروان الفعل كل مكان فيه خبر يسيم وكذا الالف واذا وقع اليه خبر طلب اليه من الومى فقال
 ما معى كان القول نسو لانه امين وان قال نفقت لك عليك بصدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا يقبل قولها
 بكذبة انفساه وان اختلفا في المدة فقال الومى ما ابوك منذ عشر سنين قال يسيم ما ابى منذ خمس سنين وكذا
 الكتاب ان القول قول الابن وحلفت المشايخ فيه قال منس الا انه ليس منس المذكور في الكتاب قول مجرور
 قول يسيم يورح القول قول الومى في هذه الاربعة مسائل مسهله بانه واثانية اذ ادى الومى ان لم يتركه رقبته فانفقت
 عليه من وقت كذا ثم اتوا وكذب الابن قال مجرور الحسن بن زياد رح القول قول الابن وقال ابو يوسف رح القول قول
 الومى وجعلوا ان مسهله لو كانوا ايجابا كان القول قول الومى وسهله انما اذ ادى الومى ان غلاما ليس له في
 رجل فاعطيت حلة اربعين درهما والابن ينكره الباقي كان القول قول الومى في قول يسيم يورح وفي قول مسهله
 رح القول قول الابن الا ان الومى يمينه على ما ادى واجمعا على ان الومى لو قال استاجرت رجلا ليدفعه فانه يكون
 وسهله الرابعة اذ قال الومى ادبت خراج او ملك عشر سنين منذ ابوك كل سنة عت بهم وقال يسيم ما ابى
 منذ خمس سنين كان القول قول الابن في قول مسهله رح لان الومى يدعى ابا رجلا سائفا وهو ينكره على قول يسيم يورح
 القول قول الومى لان يسيم يدعى عليه وهو يسلم المال وهو ينكره فيكون القول قوله في هذا السؤال فان قال الومى منس
 لا يجزى ان من هذا نفقة في تلك كل شهر كذا فادبت ابوك كل شهر سنين وكذب الابن لا يقبل قول الومى منس
 فاسما الومى اذ ابلغ شيئا من الزكوة لبيته فان كان يتغير يسيم بالجمان الا بطل فافضل لا يجوز ولا يملك الومى اذ قال
 يسيم فان افرض كان فاسما وانما في ملكه افترض وحلفت المشايخ رح في الالف لا خلاف ان الزكوة سنين عند بيته
 وبعث الومى اذ جاز الومى لا يغيره فادبت الومى ان يسيم فرضا نفقة لا يجوز ويكون لك في نابل وعن مجرور يسيم
 ان يسيم فرض الومى في قول اخيه رح قال مجرور وانا جواز فعل لك فهو راد على القضاء لا بأس وروى
 والابن ليس يسيم من نفقة في القياس لا يجوز ويجوز سخاا وعن يسيم يورح ان من هذا القياس هو نفق الومى في نفقة
 يسيم ويجوز وروى الالف لك جاز لان الومى لا يملك ان يسيم نفقة قبل نفقة والده بملك الومى في نفقة
 وروى في الالف بن نفقة مال يسيم جاز ولا يجوز فلك الومى وكذا لك الومى وذكر في الجاهل يسيم من الالف لا يجوز
 من نفقة وبقية الومى اكثر من الدين وملك الومى من نفقة الومى كان على الالف من الومى لا قيمة الومى وكذا من الومى

ان الالب الوصي يشبهان اليه الرهن وسكرمين النواله والوصي وعن بعضه روى المدرس للاراكه والاراكه ان مقتضيا وبنها مال الصغير
 فلا يكون له ان يرثها وعن بعضه روى المدرس للاباير من مال ولده يدعي نفسه والمظاهر ان الالب ان يرث من تحتها
 وكذا لابي الوصي في القياس ليس لها ذلك عند مالك الرهن يعني كل واحد منها قيمة الرهن وفي احتال مال يستقيم
 ان في اني من الاول عاجز وان كان مثله لا يجوز ولو في ان يودي صدقة فخر يستقيم مال يستقيم وان ينفق غدا او كان في
 من يفسد في قول الحقيقة ويستتبع روح وفي القياس هو قول محمد وزفر من لا عاكت كات فان فعل كان فاسدا والوصي لا
 ابرار غير الميت ولا ان يحيا عنه شيئا ولا ابو الاولين الذين اجابوا ذلكا جازا بغيره وهو لا يصلح والاباير في قول الحقيقة ومحمد
 روح يكون فاسدا وعبد يستتبع روح لا يصلح ذلك فلا يكون فاسدا ولو صلح الوصي جسد اخ من يات تحتها ميت يستتبع
 وذلك او كان انهم متفرقة كات او كان القاضى علم بذلك الحق لا يجوز صلح الوصي وان لم يكن على الحق سببه جاز صلح الوصي لا يفسد
 بعض الحق بقدر الامكان وان كان الصلح عن دين على الميت او على يستقيم فان كان للدي سببه على حقه او كان القاضى نفسه
 له حقه جاز صلح الوصي لانه سببا لبعض الحق وان لم يكن للدي سببه ولا قضى القاضى بذلك لا يجوز صلح الوصي لانه انما مال
 وهو نظير ما صلح سلطان الجمارا ومثله في مال يستقيم فاضد الوصي وهو يباخذ بعض مال يستقيم قال بعضه روى المدرس لابي الوصي
 ان يخطى فان اخطى كان فاسدا وقال الحقيقة ابو الميثاق ان مات الوصي لم يقبل على نفسه والقات بعضه روى المدرس لابي الوصي
 باخذ كل مال يستقيم من مال يستقيم لا يفسد وان مات على نفسه سببا او الجسد او علم انه يباخذ بعض مال الوصي ويقتله
 من المال لا يكتفيه لانه ان يرفع مال يستقيم فان وقع كان فاسدا ومنه اذا كان الوصي هو الذي يدفع المال اليه فلو كان سلطان
 متسلط عليه وهاخذ المال لا يفسد الوصي ولا يفسد على ما حازه الحقيقة ابو الميثاق وسمى مرعا يستقيم على جاز وهو يجات على
 نفسه ان لم يستقر غير المال من يفسد مال يستقيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا بعضه روى المدرس لابي الوصي قال ابو بكر ان كان
 روح ليس هذا مال صاحبنا وهاهنا قول ابن سكر وهو سحران وعن الحقيقة ابو الميثاق عن بعضه روى المدرس لابي الوصي
 لمصانفة في الموال البتامي واختار ابن سكر من انما القول يستتبع روح وبديقتي رواية اشار في كتاب التبرك فاما سببه فها
 لمساكين فيكون في البحر فارتد ان اعياها جاز روح مال يستقيم فانه اخذ فقتل روح في الفروع على باب القاضى من مال يستقيم
 انهم من انما فاعلى على وجه الاجارة لا يفسد قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روى المدرس لابي الوصي مقدرا اجر القتل والفسد
 على على وجه الرشوة كان فاسدا فلو بذل المال لدفع الظلم عن نفسه والاكبر رشوة في حقه وبذل المال لا يخرج حتى له

علی از سر نو آوسی از بلع ششیا من بال استیم علی استیم فابر الیستم الحق خلعت فی الشیخ فاعل لغیرهم مکان استیم
 مصححی غیر مصدق و قال لشکر ربی ما اذناک لومی روح و ان قال است بری عالی علیک لایبر و کذا کذا لومل استیم
 لایبر لشکر من الفتن فبر علی من الغفیل و قال لقیه ابولشکر یسین نه افول ای میانیع بل یصح الا برانی بودیم من لومل
 بس البذلح و من لومل استیم سرار قال ابرامک عالی ملک او قال شکر ما اذناک و می و طامع و کلیل علی است
 و اوسی الی امرانه و تر کس و شکرنا فتر سلطان عابری دار و غفل لمان لم قیطیه ششیا استیم علی الدار و لهما جطر
 ششیا من البقار تا لویجز معانصها و می الفتن من بال استیم علی استیم فی تعلیم القرآن و ادب النحان الصبی یصلح لک کذا
 و یگوید می با جود و النحان حبسی لایصلح لک لک لومل ان تکلف مقدار انقرا فی مسکونه و منی لومل ان یوسع علی
 فی الفقه لاطی و جہ الاسرف لاطی و جہ القیسین و ذلک تعاوت بقوله الی الصبی کثره و احکامات عاز فیض فی الی و عاز و غیر
 علیه و سدر الیمن و می یخرج فی علی استیم به شکر ابی بال استیم و کبرک یغنی علی نفس من بال استیم کان لک کذا کذا
 استخا و عن لغیر روح لومل ان بکلی من بال استیم و کبرک ابرام و ابی فی حلال استیم قال لقیه ابولشکر نه اذناک
 لومل میخا جاد و قال لغیر روح لومل ان بکلی و کبرک ابته و هو القیاس و فی الاستحسان یجوز لان بکلی المعروف اذ کان
 بقدر ایتیم من الی و می شکر لغیر ششیا من کبرک لیت ان لم یکن لیت و ارث و غیره و کبرک جاد و کبرک شکر الی استیم
 النحان لغیر استیم جاد و کذا و ابی مال من استیم النحان لغیر استیم جاد و نه افول العقیقه روح اعلی قول محمد روح اذناک و لای
 استیم و شکر الی استیم لغیر جاد علی کل حال و من یستوی روح غیره و ابیان کان بقولی او لکما قال محمد روح غم روح الی
 قول العقیقه روح و من شکر لایه شکر روح و یخبر به قال اذ استیم لومل الی استیم لغیر لایساوی عشره و یخبر به شکر کان
 لغیر استیم و قال لغیرهم ان روح الی لغیر من استیم لایساوی عشره و یخبر به کان لغیر استیم و قال لغیرهم ان روح الی لغیر من
 لایساوی عشره و ثانیة یکن لغیر استیم و ان شکر لغیر من الی استیم لایساوی ثانیة یخبر به کان لغیر استیم و نه و ثلث برار
 احده هاتمه و ثانیة الی شکر لغیر الی لده و یخبر به ابی مال من لده و یخبر به النحان شکر لایساوی و یخبر به ان لم یکن
 لایساوی جاد و ثانیة الی کل لایساوی اذ استیم لغیر من الی لومل و ابی مال لغیر لومل لایساوی هم میا برار
 جاد و سرار و ابی جاد لومل من ششیا من کبرک لیت لایساوی لایساوی و یخبر به ابی جاد و یخبر به لایساوی و یخبر به لایساوی
 و سرار اذ اذ لومل من علی لیت و یخبر به کان لایساوی لایساوی لایساوی لایساوی لایساوی لایساوی لایساوی لایساوی لایساوی

في اثنين الاول الالب الوصي بملك كل وجه منها تزيج ابنة الصغير ولا يمكن تزيج عبده ولا تزيج امه صغير من هذا
 الار وانه عن صغير ووصي الماذون ملك تزيج امه عن الخفية وولا ملك تزيج امه من عبده بم جميعا ويجوز للوصي
 ان يكتاب عبده يتيم تتحانا كذا الالب اذا كتاب عبده صغيرا تزيجها ولو كان الوصي والالب كاتب يتيم ثم لم يوص
 المال من الكتاب يجوز لان الوكيل ان يكتبه لا يملك قبض على الكتابة بغير الاصله وكذا الالب الوصي ولو باع الاب الوصي
 عبدا يتيم ثم وصي النش من ابنته صحت الهبة في قول الخفية ومحمد ربح وضمن مثله وقد مرته لهبته وان افترقا في احواله
 صح اقرارها كانت الكتابة ثابتة لهبته او كان اتفقا يعلم بها وان عرفت الكتابة باقرارها بان قال الوصي والالب كاتب وادعى
 الى البذل لا يصدق اقرارها بالقبض ولو ان الكتاب او المال الى الوصي بعد اذ وكل العبيد لا يصح ولا يفتق اذ ادعى وكذا الالب
 يجوز للوصي ان يعين عبدا صغيرا على مال وكذا الالب ولا يجوز للوصي ان يكتاب اذا كتاب الوثمة كبا رغباء وحضره لان الالب لا
 ذاك كذا الوصي وكذا كذا اذا كان مضيقهم من ادم يرض الكبار بذلك لان الكبار حق الفسخ فلو كان الكل كبارا لكانت بعض الوثمة
 كان الباقين من الفسخ وقيل على قول الخفية يجوز كتابة الوصي في المجلس كما لو باع الوصي عقارا مشتركا بين الصغار وادعى
 يصح بيع في الكل عند الخفية والآصح هو الفرق بين الكتابة وبين بيع ويجوز للوصي ان يقاسم الوصي له فيما سوى العقار و
 نصيب الصغار والحقان بعض الوثمة كبا رغباء وتقسيم الوصي الوثمة وفي الذكر الوثمة انسان الوصي له غائب يجوز قسمة الوثمة
 على الوصي له الغائب يكون الوصي ان يشارك الوثمة ولو كان الوثمة كلهم صغارا تقاسم الوصي الوصي له في ما عداه ثلث واد
 ان يشارك الوثمة جاز في لو كانت ما يد الوصي للوثمة بالمرج الوثمة على الوصي له بشي ولا يجوز للوصي ان يخرق فدية حال يتيم او
 لهبته فان فعل ورجع ضمن بس المال ويتصدق بالمرج في قول الخفية ومحمد ربح وعبد ابني يوسف يعلم له الرجوع ولا يصح
 بشي والوصي ان يهبه مال يتيم مضاربة وليس له ان يواجر نفسه من يتيم وليس للوصي ان يهب مال يتيم فهو قس وغيره
 عوض وكذا الالب لو وصي انسان للصغير هبة ففوض الالب عن مال الصغير لا يجوز ونسب الوصي للوصي من الرجوع في الهبة
 وكذا الوعوض الوصي من مال يتيم الالب والوصي اذا اذن للصغير وبعده في التجارة مع الاذن وسكنوا معا عند بيع وشراء
 يكون اذنا وان مات الالب الوصي قبل بلوغ الصغير الاذن وان بلغ الصغير والوصي حتى لا يبطل الاذن ولو وكل الالب
 بالوصي بيع مال صغير او شرا للصغير فمات الالب او بلغ الصغير نزل الوكيل اتقا اذ اذن للصغير او للمنته او بسله ما
 التجار وبيع كذا ويجوز على طبع المنته ولو راعى اتقا عبدا للمنته يبيع ويشترى فكذلك يكون كذا اذا اذن القاضي اذ اذن

ان بان و نصير و حسب في التجارة و قال الاب و اوصى نوابا و ما يكون باطلا فان حجر الاب و اوصى بعد ان و ان القاضي لم يسمع
ما و كذا و كانت هذه القاضى في غير حسب الاب و يرفع الامر الى القاضي في آخر حجة عليه فحجرات لانية هذه القاضى مثل لانية الاول و منى تابع
عقار و يقضى به و بن لبيت في يد من المال يعني بقصد الدين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ر ج جابر بن ابيس لانه قائم مقام
الوصى و رجل اوصى بثلث ثلثه و خلفه فهو فاسد لقهرات فباع الوصى من اقطاعه من الوصية قالوا و لو ان ابن ابيس
من كل شئ في ثلث ما يمكن به ثلث منه و من اجر بعض الكثرة بقصد الدين لبيت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ر ج و يجوز
لما فيه من النقص في النقص الا و كذا و لو ان اوصى الى رجل فباع الوصى في غير بعض الوصية و ببيع بعض الكثرة فقصي ر ج و لو ان
وصيا و قالوا لبيت فاسد الا ان يكون اجر الثمن و ادرت كبير لبيت شبا من الكثرة و من عقاره و من يدى و من اوصى
فاد اوصى ابن ابيس و بيع الوارث قالوا ان كان في جاد الوصى بشئ غير ذلك يستطعن ان يسببه فينفذه و وصاياه و يقضى للدين و
سببه و من بقصد الوصية من ثلث نفسه قالوا ان كان هذا الوصى و ادرت لبيت ر ج في تركه لبيت الا ان كان ثلث الوصية للامور
و ر ج لان لها مطالبان جهة ابناء و ان كانت الوصية صدقة لبيت ر ج و قيل ان ر ج في تركه على كل حال بله لبيت
و هو كما لو قيل بثلثه اذ اوصى الثمن من ثلث نفسه كان ان ر ج و كذا الوصى اذا شتر كسوة للصغير او شتر ما يقضى به
من ال نفسه فانه يكون منطوقا و كذا الوصى و بن لبيت من ثلث نفسه في امر الوارث و ان شهد على ذلك يكون منطوقا و كذا الوصى
لو انه اوصى و بن لبيت او قصي لبيت من ثلث نفسه او شتر الوارث الكسوة لبيت من ثلث نفسه لكون منطوقا
ان له الرجوع في ال لبيت لكونه اوصى اذ اوصى اخرج يسمي عشرة من ثلث نفسه لكون منطوقا و كذا الوصى لبيت
ال نفسه قبل قوله في ذلك و تقسم الوصى الكثرة بين الوصية و كلهم مصاد لا يجوز و ان كان بعض كبارهم و من غير جابر غير الوصى
يجوز و لو كانت الوصية كبارهم بعضهم ثلث الوصى ر ج الحاضر و من نصيب الثمانية جابر و لو ارث ان يقضى و بن لبيت
لان كذا في غير الوصية و كان ان ر ج في ال لبيت الوصى اذا شتر كسوة لبيت او شتر الوارث ثم علم لبيت كذا الوصى
و قد كان الوارث الوصى ان ر ج بقصد لبيت و ان جتبا شتر لبيت كذا الوصى لبيت و من ثلثه و كذا الوصى
ان الاجنبى لبيت ر ج بقصد لبيت و من بعض الرواية ر ج الاجنبى لبيت و لبيت ان الاجنبى لبيت ر ج لبيت
الوصى لبيت ان لبيت انما يعرفون مقام لبيت فكان لما الرجوع بقصد لبيت غريب في ر ج جابر في ال لبيت
واحد و ترك و ر ج قال ابو القاسم ر ج في الامر الى الحاكم فكيف بامر الحاكم كذا و سلطانان لم يجد الحاكم كذا و سلطانان

ولو كان على الميت من لا يبيع هذا الرجل له نقصا ودينه وكذا ان ذكر جارية لابيها وعن محمد ربح اذا مات الرجل ميتة
موتة لم يكن هناك فاقه نحو ان يموت في بعض القوم اوقات في الطريق فباع رقيقا و متاعه جارية يبيع ويجوز للمشتري ان يشتريه
بابيخ فان جارية وارثه بعد ذلك ان جارية يبيع اخذ ثمنه وان كان المانع فانما فان خارج منه وان شاعرت ان يبيع فان باعه
لو كان له ان ينفذ قيمته ولو ان جارية من اهل مكة تصرف في مال ميت من يبيع ويشترى به ولم يكن له وارث ولا ولي
الا ان هذا الرجل مسلم انه لو مرق الامر الى القاضي فان القاضي يبيع ويصاها فخره هذا الرجل المال ولم يربح الامر الى القاضي
وافسده حتى ان ابى نصر الدين يبيع ان كان يجوز تصرف هذا الرجل وعن ابى نصر ربح قال سالت بشير بن الوليد رحمه الله
عن رجل مات بعض الاطراف فجاء وارثه وقال شيئا لي وعليه دين وترك صنوف اموال ولم يوص احد وهو لا يقدر على
اقامة يتيمة لان المشهور وكانوا من اهل القرية ولا يعرفهم القاضي بالبلد انه لم يكون للقاضي ان يقول له ان كنت مصاها فبيع
المال حتى تقضي الدين قال ان فعل القاضي ذلك فهو حسن وعن ابى نصر ربح رجل مات وزعم غراؤه ووثرته ان فلان مات
ولم يوص الى احد والحاكم لا يبيع شيئا من ذلك يقول لهم الحاكم انكم مصا ودين فقد جعلت هذا مصا قال فلي ذاك جرت
ان يكون في سنة ونصير الرجل مصا فخلوا صا ودين امراه اوصت بثلث ما لها واوصت الى رجل فانفذ الوصي بعض وصيتها
وبقي بعض في ابدى الورثة هل يكون للمومن ان يترك ذلك في ابدى الورثة قالوا ان علم الوصي من ذبابة الورثة انهم يخرجون
الثلث جاز له ان يترك في ايديهم وان علم حالات ذلك لا يبيع ان يترك في ايديهم النجاشي يقدر على استخراج المال منهم رجل
شتر لولد الصغير شيئا وادى الثمن من مال نفسه لم يربح به عليه ذكر في النوادر انه ان لم يشهد عند اداء الثمن انه ادى اليه لم يربح
به فانه لا يربح وقرئ بين الولد وبين الوصي الوصي وادى الثمن من مال نفسه لا يحتاج الى الاثبات والاب لا يحتاج لان
من مال الوالدين انهم يقصدون الصلة والتبصر فيحتاج الى الاثبات وكذا الاب يقضي مهر امراه ابنة ان لم يشهد لا يربح
وكذا الام اذا كانت وصية لولد الصغير فهي بمنزلة الاب ان لم يشهد عند اداء الثمن لا يربح رجل اوصى الى رجلين قال ابو حنيفة
ومحمد ربح لا يتفرج وجه الوكيل بالتبصر ولا ينفذ تصرف احد حال الاب ان صا به الا في شيئا فان جسد ما يتفرج وجهها منها
تجيز لميت وتكفيته ونقصا ودين لميت اذا كانت اكره من جنس الدين ونقصا وصية لميت في بعض ان اذا كانت وصية
بالمعين واعاقا لثمة ورواها وادى الوكيل ونقصا وجهها ما يقضي ودية للميت ولا يقضي الدين لان ذلك من باب
الامانة وتفرج وجهه الوكيل في باب المصونة في حق الميت على الناس ومنهم من يفرق بين الوكيل وبين الوكيل فيقسمه ما كان

او يوزن با جاذبه است هم مثل مسلم و يتفرق اليه مسيح و يخشى عليه التوى و اختلف و ابدخر كما لو كان و نحو ما و نحو ما
 استبان بقصد في غيبه بكذا و كذا من ماله و لم يبين الغرض لا يتفرق و بهد الوصيين عند الخليفة و محمد روح و عند يوسف
 روح يتفرق و ان عين الفقير يتفرق و بذلك احد ما عند الكل و على هذا الخلاف اذا وصى شيئا لباكين لم يبين باكين من
 و يتفرق و بهد ما لا يتفرق و عند ابى يوسف روح يتفرق و ان عين المساكين يتفرق و بذلك احد ما عند الكل و لو قيل رجل
 بان يهاذله العين و لم يبين الموعوب و عند ما لا يتفرق و بهد ما لا يكف ان عين الموعوب لا يتفرق و بهد ما عند الكل و بهد
 ثلث مسائل جله ائمه و الثانية رجلان او جماعة و ادعى كل واحد منهما ان ائمه من انتم مستر كذا فيها فانه ثبت
 انها فان كان له الولد مال و رث من ارض من ارض و ماله و ماله و بهد ما لا يتفرق و ما تصرف في ذلك المال احد الا بئنه
 عند الخليفة و محمد روح و عند ابى يوسف روح و لو شهد اثنان ليقطعا و عاود رجلان كل واحد منهما ادعى ان ائمه فانه
 على ما كان و بهد هذا ليقطع سبعة عند الخليفة و محمد روح لا يتفرق و احد ما بالتصرف و عند ابى يوسف روح يتفرق و بهد
 ادعى اليها جله في كلام واحد فان وصى الى احد ما و اقام وصى الى الآخر قال شمس الا انه العلواني روح خلف المسألة و قال
 بعضهم منها يتفرق و كل واحد منهما بالتصرف و سوى هذا الفاعل بين هذا و بين الوكيل اذا وصى الى رجل جله مسيح شيئا لم يبين
 و كل آخر مسيح و لا يبين شي فان كل واحد من الوكيلين يتفرق و مسيح و لو وكلها لمسا لا يتفرق و احد ما بالبيع و قال بعضهم
 يتفرق و احد الوصيين بالتصرف في قول الخليفة و محمد روح على كل حال و بهد شمس الا انه شمس روح و رجل جله و بهد
 شيئا لغيره نحو التصرف في الدين جعل آخر و ميا في نوح آخر بان قال جملك ميا في قصار ما على من الدين قال آخر
 جملك ميا في القيام بامر الى او جعل احد ما و ميا له الولد في نصيبه جعل الآخر و ميا في نصيبه و لا آخر له و كان
 او يست الى فلان بتقاضى ديني و لم اوص الى غير ذلك او نصيب تجس مالي فلان آخر فكل واحد من الوصيين يكون
 في الانواع كلها عند الخليفة و يوسف روح كانه وصى اليها و عند محمد روح يكون كل واحد منهما و ميا فاما ابو
 البه و لو كان رجلا او حيا الى رجلين فمات احد الوصيين على قول الخليفة و محمد روح لا يتصرف الحق في ما لا يفرغ الامر
 و القاضي ان ركا القاضي ان يجعل و ميا و بهد و يطلق التصرف فعل و ان ركا ان يقيم اليه جله آخر المكان لم يبين
 و على قول يوسف روح يتفرق الحق منها بالتصرف كافي حال الجدة و عن الخليفة روح في رواية محمد بن ابي الجهم
 القاضي ان يجعل الحق و ميا و بهد و لو جعل لا يتفرق تصرف الحق باطلاق القاضي و بهد ثلث مسائل احد ما

والثانية اذا وصى الى رجلين فمات الرجل ففعل حسبهما الوصية ولم يقبل الاخر ومات احد ما قبل موته الموصي قبل
الآخر عند الحقيقة ومخرج لا يتغير والقبول بالتصرف وعند ابي يوسف مخرج يتغير والثانية اذا وصى الى رجلين ففعل
احدهما كان القاضي باختيار ان شاء اجاز التصرف للثاني وان شاء فمات اليه وصيا آخر فاستبدل القاضي ثم العدل لا
لا يتصرف وحده عند الحقيقة ومخرج لا يتغير لان تصرف رجل مات له ودين على الناس عليه للناس نون
وترك امواله ورثته فاقام رجل شاهدين ان لميت اوصى اليه والى فلان الغائب فان القاضي يقبل بسببه هذا الرجل
لانه اقام بسببه على حقه وحده متقبل بحج الغائب فيقتضيه الحاضر خصما عن الغائب فصارا وصيين ولا يكون لهذا الحاضر
ان يتصرف في قول الحقيقة ومخرج ما لم يحضر الغائب الا في الاشياء التي يتغير فيها احد الوصيين فان حضر الغائب
فلا كان صدق الحاضر وادعى انه اوصى اليهما لا يكلف عادة لهيته وكما وصيين فبها وعند يوسف مخرج لا يكون الغائب
الذي حضر وصيا ما لم يبد لهيته وان حضر الغائب محج ان يكون وصيا كان القاضي باختيار ان شاء اجاز العمل الا وصيا
وحده وان شاء فمات الى الاول جلا آخر رجل اوصى الى رجلين لميس لاحدهما ان يشتر من صاحبه شيئا من مال يتيم
وكذا لو كان وصيين لليتيم لا يشتر احداهما من صاحبه شيئا من مال يتيم الا ان الوصي اموار بالتصرف على وجه
النظر فلو تصرف احداهما على وجه النظر تغير به الآخر ولا يقسمان مال يتيم ملائمتا لبيان لكل حسب منها ووصى فمات الوصيان
اليهما لا يجوز قسمتهما كما لا يجوز بيع حسبه الوصيين المال من الوصي الاخر رجلا مات وادعى الى رجلين فجار رجل وادعى
وبنا على ابي حنيفة الوصيان في بيعه بغير حجة ثم شهد بالدين عند القاضي لا يقبل شهادتهما ويضمنان ما دفعا الى المديع
لمرأته لميت ولو شهد له او لا فامر بما للقاضي بقضاه الدين فقضا دينه لا يبرهما ضمان وكذا لو شهد الوارثان على ميت يد
جارت شهما وهما قبل الرق ولا يقبل بعد الرق وصى لميت اذ قضى دين لميت بشهر وجاز ولا ضمان عليه لاحد وان
دين لبعض بغير امر القاضي كان فاما فمات لميت فان قضى بامر القاضي دين لبعض لا يضمن والمخرج الاخر شارك الاول
فيما قبض رجل اوصى الى رجلين فمات احد الوصيين وادعى الى صاحبه جاز ويكون لصاحبه ان يتصرف لان احد جاز
ما دون صاحبه في حيوتهما جاز فكذا لا بد للموت وروى انه لا يجوز ولا يصح هو الاول رجل اوصى الى رجلين فمات وصي
بده وادان الانسان فقبض حسبه الوصيين لو ادان من منزله لميت بغير امر صاحبه وقبض بعض الورثة بغير امر الوصيين
امر بقرينة الورثة فملك المال في يده فلا ضمان عليه ولو لم يكن على لميت دين ولد عند انسان ودية فقبض حسبه الوصيين

تركت لميت وصفا في يده لا يضمن شيئا ولو قبض احد الورثة بغير حصته محاب من الميراث الا ان يكون في مخرج
 الهلاك على المال فلا يضمن شيئا ولو كان على الميت من تحيط ولو عند انسان وبقية قدره لم يستورع الوالد
 وارث لميت ففصل في بدو كان صاحب الدين بالخيار ان شاء ضمن لمستورع وان شاء ضمن الوارث ونسب في ال
 عند المال من ميراث لميت ولو كان على الميت في بدو فاعصب فان احد الوصيين لا يملك الاخذ من المستورع وانما عصب
 ان في انصب النكاح في الوارثة ما من ثمة فاقاضي بأخذ المال من العاصب بدو الى الوارث وفي الوارثة
 ميراث الوالد عند المستورع وصيان لميت مستاجر ذلك احد ما عاين محل الجائزة الى الميرة والآخر حاضر ساكن او
 مستاجر ذلك بعض الورثة بخبرة الوصيين مما ساكنان جاز ذلك لمكون ذلك من محسب المال وهو ميراث مستاجر
 الكس ولو كان لميت اوصى بالتصدق بالحنطة على الفقراء قبل رفع الجائزة ففصل ذلك احد الوصيين قال الفقيه
 ابو بكر لو كانت الحنطة في التركة جاز دفعه لميراثي للآخر الا امتناع عنه وان لم تكن الحنطة في التركة فاشترى احد
 الوصيين حنطة وتصدق بها كانت صدقة على المولى قال الفقيه ابو بكر مع حسن في هذا القول بالحنطة ومجرب وذكر
 انما على ربح اذا كان في التركة كسرة وعطام قدره ذلك احد الوصيين الى السهم جاز وان لم يكن ذلك في التركة
 فاشترى احد الوصيين احد الوصيين والآخر حاضر لا يشترى احد بالآخر الا بالآخر ولو ان بدا اوصى الى رجلين وسند
 كان بارع بعد ان وجد اشترى ابعد عا فزده على الوصيين كان احدهما ان يردها ضمن لميراث احد الوصيين لميراث
 المستورع واحد الوصيين ان يوردها ما صار في يده من تركه لميت ولو ان لميت اوصى بشيء لرجل وبالا عاقب
 الوصيين لا يضمن بشيء او بعد ما اشترى كان لاحدهما ان يضمن وتعلات وبترك ورثة فبلغ الورثة ان الامام ابو جعفر
 برضا اذ يملكون اوصى ببقا لو قدر جازا اوصى بذكر في الشئ ان لا يجوزوا انما يجوز اذا اجازوا بعد السلام او بغيره
 المستحق اذا دفع الوصى الى السهم البدر فاشترى السهم على العدة فخر فمن منه جميع تركه والدة ولم يضمن
 تركه والدة عنده من قبل ولا كبير الا وقد استوفاهم اوصى في بدو ميراث شيئا وقال مومن تركه والدي واهل بيته
 قبلت ميراثه وكذا الوارث ان قد استوفى جميع ما ترك والدة من الدين على الناس ثم اوصى بالدية وبنا على كل
 ربح وعواو برجل وكل رجلان يرضى في عرافة ورهم منسبا فغصب الوكيل من ربح انفا وتصدق بها على الوكيل
 ثم اوصى الوكيل لعنه المولى مكانها ذكر في المستحق ان يجوز ذلك جعل الشئ لنفسه من الولاية ميراثه وملكه

ولده الصغیر وخصب حتی وجب علیه النکاح انما انحصر انما لو اقر من ماله شيئا واشهد وقال تعقبته المالك من
 نفسي لاني الصغیر جاز وبعير تاليفاء وعن محمد راجح لا يصير تاليفاء بهذا القدر الا ان يشترط لانه شيئا بما لا يصير عليه وجمهور
 على ان الوصي لا يصير تاليفاء من نفسه لا قرانه ولا شهادته وجمهور على ان الاب لو وجب لانه يصير شيئا فقال تعقب
 به الابني فانه يصير تاليفاء لانه وصي نفسه ارضي يستقيم من ارادة قال شيخنا الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجح ان شرط البذر
 يستقيم لا يجوز لان الوصي يصير مواجرا لنفسه من يستقيم فلا يجوز في قياس قول اخي خيفة راجح الا ان يكون خبرا لغيره وان كان
 البذر من الوصي كانت من ارادة وعنه اخي خيفة من المزارعة فاسفة وحيث تمسك باليستم قال ابو القاسم راجح ان
 من الوصاية ويحكم غيره وصيا فانه النعمان اليه ثم يقبض منه الوصي وعن ابي نصر البدر بن ابي اذ ابا ج وعنه
 ميراثا لغيره وقبض الفرض ومنه الى حادثة نفسه ثم ان الوصي ينفق على يستقيم ويطعمه مع سائر عياله على قدر الدين الا ان
 يستقيم عليه قال انه كبره لا يحل له لانه تمسك باليستم فلا يسقط عنه الدين بهذا الاطعام وعن محمد راجح اذا خسر الو
 ال يستقيم ونفقة في حادثة نفسه ثم وضع مثل ذلك المال لغيره لا يستقيم فرفع المال اليه بل الوصي
 رجلين فقال لها ضاقت الى حيث شتتوا وامن شيئا ثم مات احد الوصيين قال ابن مقاتل راجح بطلت الوصية وبعده
 اثنتان الى ورثة تملكيت ولو قال لها جعلت ثلثي لساكنين فقال لها ذلك ثم مات احد الوصيين قال الجليلي
 وصبا آخر وان شاذ قال للباقي منها قسمتها وهدك وحي قول يستقيم الآخر للباقي منها ان تصدق وحده جدا بين
 وارضى صغيرين لها عليه جواز ثبات عليه سقوطا وكل من صغير وصي فطلب احد الوصيين مرة الجدار واني الآخر قال شيخ
 ابو بكر محمد بن الفضل راجح ان وصي ثلثي ايتا حتى يفرق ثلثه فان علم ان في تركه ضررا عليها اجبر الاني ان يني مع صاحب
 قال لو ليس هذا كما بار احد المالكين لان ثم الاني رضي بخرول يضر عليه فلا يجبر المالكين ان اراد الوصي او قال يضر على صغير
 على ان يوم مع صاحب رجل الوصي الى رجلين ان يشترط بالثلث مال عبد المالك او بها واحد الوصيين عبدا قيمته اكثر
 مما سمي لميت الوصي فاراد الوصي الاخر ان يشترط هذا البدر جاسي الوصي قال ابو القاسم راجح ان كان الوصي يوفى الايام
 كل واحد منها جازا شره ان الوصي من صاحبه وان لم يعقل ذلك فباع صاحب البدر عبده من اعني وسيله البدر ثم ياتي
 جبا لميت هذا صاحب وصي باع قيمته لغيره من مفلس لم انه لا يقدر على ادا الفرض قال ابو القاسم راجح ان كان
 بيع رغبة فاعا في يومه لغيره ثلثة ايام فان اوفى الفرض والا ففرض سبع قال راجح ونسبني ان لا يجوز بيع الوصي

[illegible]

فبحال الى اقرب الموفات هي حاله المعرفه في الحاشية المعقوفة بالكه لا يشي في اخرها لميت قبله لانه انما لميت الى اخره لا يورث
نوع فبابه النظام من اجل الدين في الاجاب انما في حال قيام اللعب هو يدعي نفسه سلاسة المستوفى والفرع ما يكرهون ذلك
وقد اجمعا على ان المعقوف كان ملكا للميت فلا يصح النظام شيئا له وبعد ملك المعقوف حابة الفرع الى الاجاب انما في حال
يصح النظام شيئا له هم قوم ادعوا دينا على الميت ولا يستند لهم الا ان الوصي يسلم بالدين قال فيسبرج وبيد الوصي الكسرة
من البرج ثم يحجز الفرع الثمن فيصير ذلك قصبا ما وانما كانت الكسرة قما ينيادورع المال عند الخرج ثم يحجز لوالد فيصير
قصبا ما وصي شهد عنه عدل ان له الزرع على هذا الميت ومنه كل عن ابي سليمان بن ابي رجاء في حال
يسلم الوصي ان يطيح المال وان مات الوصي انما على نفسه وسهوان لا يعطيه قيل له فان كان مال المدعي جارية ميسورة
يعلم الوصي انها للمدعي وان لميت كان قصبا ما قال ان الوصي يدعيها الى المعقوف لانه لو منع يصير قصبا ما سنا بوجه
عليه من الميت والميت الوصي بوسا يا غير الوصي ان يخرج عن عدة اعله فالوا ينفذ وصيا لميت او يقضي بوجه ان لميت
من بال نفسه فيصير ذلك قصبا ما عليه لكن يشي ان يورث المعقوف من يقضي فيقول القاضي من بالي لا يرجع في مال الميت
حتى يصير ذلك قصبا ما وصي باع وارثهم ادعي بوجه ذلك ان الدار كانت بيته وبين الميت فالوا الحاشية الدار في الميت
شبه موت به ميت فيها من الاجارة والاعارة والموت لا يقل قول الوصي الا ببيته ونيب القاضي وصيا للميت حتى
يعلم المدعي لميت عليه شيئا لو كان اليد ليدل على الملك ان يكون متصرفه وذلك ليس بشيء حتى يظهر للميت قصبا ما
شهدوا انها كانت في ميت عدة الموت وصي ادعي على الميت ما اختلفوا في ان القاضي هل يخرج المال من يد ما لم يعطهم
يخرج الا ان يدعي عينا انه لا يخرج القاضي من يده وقال بعضهم اذا لم يكن له بيته على الدين فان القاضي يخرج عن الوصاية
وقال الفقيه ابو الليث بن يقول له القضاة ان يبرر عن الدين الذي يدعي او يعقم لميت عليه حتى تستوفى الدين ولا يخرج
عن الوصاية فان لم يعقم لميت اخرجه عن الوصاية وتكون محجوزة بسلامة روح الوصي اذا ادعي دينا على الميت لم يبرر منه
فان القاضي يخرج عن الوصاية وانما ان ربيته فان القاضي يرضي للميت وصيا حتى يعقم المدعي لميت عليه ثم القاضي
بالخير ان شاء ترك الثاني وصيا وصار الاول خارجا عن الوصاية وان شاء رجع الاول الى الوصية بعد ما يقضي دينه
وذكر ان خصاص روح ان القاضي يحل للميت ميسا في مقدار الدين الذي يدعي خاصة ولا يخرج الوصي عن الوصاية وبه
التمسح وعليه لقوى القاضي اذا اتهم الوصي قال ابو حنيفة روح انه يحل القاضي منه غير ذلك يخرج وقال ابو يوسف روح

النكاح محرر فكان القول قول المرأة الى مهرها ما يدفع فذلك ايها وقال الفقيه ابو الليث ر ح النكاح في ملك قبل تسليم
 المرأة نفسها فكذلك النكاح بعد ما سلمت نفسها الى الزوج يمنع عنها مقدار ما جرت العادة بتجيله قبل تسليم نفسها لان النكاح
 انها تسلم نفسها الا بعد استيفاء المهر لعل قال ر ح ونجد نوح نظر لان المهر كان واجبا بالنكاح فالاعقبي استوفى حاشيته منه
 بحكم النكاح لان النكاح لا يصح جلا بطلان ما كان ثابتا لكن ينبغي للقاضي ان يحلف المرأة بانها قد قبضت منه شيئا فان
 حلفت يدفع اليها جميع المهر نذرا كما قال المحابر ر ح ان الرجل اذا ادعى زنا على امرأته وثبتت له بينة فان انقضت
 يحلف بانها ما ستوفيت منه شيئا ولا ابرأته يحلف على نفي الوجود نظر الميث او الوارث صغير وكل من عجز عن النظر بنفسه
 رجل او مولى بان يجرد مجرده والدير سنة بعد موته ثم يمين قال ابو نصر ر ح النكاح الوصية للمالك الام فالوصية باطله لا
 لو جازت يستويان في النكاح فكون وصية للام بالزوجة على نفسها ميراثها فتقبل ولو اوصى بذلك لو اذن له يستويان
 في الميراث جاز ويكفي سبيل الميراث ودون الوصية وقال الفقيه ابو الليث ر ح وان تفاضلا في الميراث جاز ايضا ويجوز
 على تقدير ميراثها لان الميراث عند الإطلاق يحل فذلك الوصية بحسب ما امكن الا ان يقول في وصية تجدها على السوا تخلف
 بطل الا ان يخير الوارث فخيرهما ثم يمين والقضوي على هذا ذكر في الكتاب اذا اوصى بان يجرد مجرده جميع وصيته ثم
 هو حر قال جابر رجل اوصى الى ابنه والى ابنتي فابو مولى ابني بجزءه فامر الابن الوصى رجل بالرجوع عن الميث ودفع الباقي للمال
 وخرج الماسر الى الخمر ثم بدله فخرج من بعض الطريق فانه يغرم ما اخفى على نفسه من ذلك المال ثم صالح الماسر الابن والكو
 على بعض ما دفعه اليه فابرا ر ح نفسه ذلك المال قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ر ح اصيل باطل في قول محمد ر ح
 وعليه اذ اخطأه واما في قياس قول الحقيقة رضوان لم يكن له وارث سوى الابن جازر يصل بعد ان يكون الباقي للمال
 بالرجوع بدعي لم يثبت النكاح مع الابن وارث آخر جازر يصل في حصته الابن ولا يجوز في حصته سائر الورثة وقال شيخ الامام
 اسندي ر ح جواب الحقيقة ر ح مشكل واما ابا زلانه المال في الحقيقة مال الوارث له والى ملك الميث الانتقال
 الى الوارث واما الباقي على حكم ملك الميث لاجابة لم يثبت فقبل ان يصرف الى جابة لم يثبت يكون المال الى الوارث فاذ لم
 يحصل غرض لم يثبت على المال على ملك الوارث ثم هذا الوارث الوارث او الوصى الثلث تستفيد وصايا الميث فذلك المال
 في يد الوصى بهلك من جميع المال فاذا صالح الوارث على بعض ذلك المال كان صالحا عن مال نفسه امد علم كتاب
 الميراث من شفقة من مشير نظر الميراث كان شره كما وجار اخذ به في ثبوت في حق الميراث وذاك بالطلب

[illegible]

يخرج في حق نفسه وان صاحبه وتوابع الرجل دارا ومجده المادون شفعها فان كان على السبب وبين فلا شفعة وان
لم يكن فلا شفعة. وتوابع العبد المادون دارا والمولى شفعها فان لم يكن على السبب وبين فلا شفعة للمولى وان
عليه بين فلا شفعة. وتوابع المولى دارا ومكاتبه شفعها لان له شفعة وان باع المكاتب مولاه شفعها كان
رسته شفعة الغنم ولوماته شفعه لايكون لوزنه شفعة وان باع البائع وشفعه وشفعه حتى كان له شفعة **فصل**
في طلب الشفعة طلب الشفعة ثلاثة طلب الموائمة وطلب الاخذة وطلب الحكم اما طلب الموائمة فوتمه فو علم
الشفعة يسير ان اخبره يسير ببلان او رجل امر ان او رجل عدل فمكثت سنية ولم يطلب شفعة بطلت شفعة
وان اخبره يسير رجل واحد غير عدل او امرأة او عبد او عبي لم يطلب شفعة لايطلب الشفعة في قول الجعفي رحمه الله
قول صاحبه من بطل لان شرطه طلب غير العلم يسير وعنه ما لا علم يحصل بخبر الواحد عدلا كان او لم يكن حر كان او
عبد اصيبا كان او بافنا وعنه الجعفي رحمه الله بشرط العلم احد عشر على انها دية وهو العدة او العدة وقد مرنا في البكر اذ
واجترت بالسراح وسكنت وروى هشام عن محمد بن ابي شير طاب الله في مجلس اهل ناه طلب في مجلس مع واقام
عن مجلس قبل طلب طلب شفعة وبه اخذ الكوفي رحمه الله قال ومن اخبر في خيار الحقة والامر باليد وقبول يسير وذلك
الى ان لوخذ الاغراض وفي ظاهر الرواية بشرط طلب غير العلم واحلوا في لفظ هذا الطلب قال بعضهم يقول طلب شفعة
وانما طلبها او اطلبها وقال بعضهم طلب لفظ الماضى او مستقبل ولا يجزئ بينهما وقال بعضهم يقول طلب شفعة ختة
ولا يقول طلب شفعة واخذتها فان قال لك طلب شفعة لانك كذب محض وقال بعضهم لا يقول طلب شفعة واخذتها
لان ذلك عقد قال في قوله طلب شفعة واخذتها يدكر الحال عننا كقولنا ثبت في الشريعة ولا يطلب به
لفظ طلب الماضى او مستقبل يصح طلبه وهو اختيار الجعفي وبقية ابي ابيث وشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله
وذكر عن شيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله لو ان قرويا قال شفعة شفعة كان طالبا وكذا لو قال شفعة مرست
بواستم وبانهم وقال بعضهم لو قال شفعة شفعة لطلبها ختة بالطلب شفعة لان قوله لي اني اطلبها اليه محذور
بعض المشايخ رحمه الله انما قال شفعة لشتر حين يقيد ان شفعة ختة شك الدار شفعة بطل شفعة كما لو قال لشتر
حين يقيد كيف صححت وكيف هيبت وذكرنا طعن رحمه الله ان شفعة يسير فقال احمد له قد عرفت شفعها
قال سبحانه لا تبطل شفعة وكذا لو قال لشتر حين يقيد اسلام عليك رحمه الله بركة طلب شفعة او قال

صحبت و کفایت مهیبت و قال امیر اکبر و محسن صاحب شفته غم طلب شفته غم طلب و موسی بن شبانم از کوه ارج طلب
 تبطل شفته و قال الفاضل و بعد مدخل قیاس و قد سبحان الله و کفایت صحبت و کفایت مهیبت و قال الفاضل و بعد
 بقیت و قال امیر اکبر غم طلب شفته لا تبطل شفته و عن شیخ الامام ابی بکر محمد بن ابی جعفر مدخل شفته
 و از اهل فقه شفته و گفت مع ابنه فسلم ایضاً علی ابنه قبل ان یطلب شفته تبطل شفته و ان سلم بطل
 شفته و تبطل شفته قال ان شیخ محتاج الی الکلام مع شفته مکان محتاج الی السلام علیه لان الکلام مع کل احد
 مکروه و قال شیخ الشری شفاعت خرام فاولو تبطل شفته لان هذا لفظ طلب الشفعة لا طلب الشفعة و قالان
 مدنا من ایها احمد واحد و ازین تعبیر لم یعلم المیراث لم یعلم بان له فیها نصیباً فیهت احمد اخوی بحسب الی و قد علم
 بطلب شفته فاعلم ان له فیها نصیباً فطلب شفته فی الایة مهیبت فاولو تبطل شفته لان شرط ان لا یطلب شفته طلب المیراث
 عند العلم بهسب فاولو طلب و احمد یسر بعد فاعلم ان له شفته شیخ علی ان شفته الدار فلان فکلت و لم یطلب
 فاولو علم ان شفته غیر فلان کان له شفته و قال بعضهم اذا توهم شیخ ان شفته فلان فکلت ثم علم ان شفته غیر
 فطلب الی و قد قبل ایضاً و از جهت دار کردن افعال من شفته او قال کم شفته او فاعلم ان شفته فکلت فکلت
 شفته مع طلبه و قد اقبل ایضاً مهیبت و از کذا بالغ و دریم فکلت ثم علم انها مهیبت نجساً و دریم کان له شفته و از جهت
 محبت و از اجل و الجار بریم ان قد الدار مهیبت و و یخاف ان و او ای رقبته تبطل شفته لان الایة الدار لا یكون شفته
 و ان و ای شفته لا ینک و دعوی الدار انها له فاولو ایضاً حتی لا یطلب شفته فاولو ایقول هذه الدار و او و اما و ای رقبته
 فان وصلت الیها و اما فاولو ایضاً شفته نهان و نهان و ایضاً کلام و احد علم تحقیق سکوت عن طلب شفته غیر و او رکت و
 بها جارا بل و زرع و شفته ان فکلت طلبت شفته و از حدت نفسی او فکلت اخبرت نفسی و طلبت شفته مع الاول
 و بطل انانی فان فکلت طلبت تحقیق الی شفته و انجار مع کلام او ایضاً شفته مع الدار فکلت فاولو ایضاً شفته
 ما لم یعلم شفته ان کما که از اسرار مرث فکلت ثم علم ان الایة و جامن فلان فکلت مع روم و از اجل شفته و از
 و قال الفاضل شفته نفسی سلم شفته شفته او رکت ثم علم ان شفته غیر و قال محمد مع تبطل شفته و قال ابو جعفر
 مع لا تبطل و علیه الغروی رجل مسلم فطلب شفته فی الرقبه لیسب الغروی فاجر یسب فطلبه ارباب روی و مناهم عن محمد
 انه لا تبطل شفته و لو جعلت تبطل شفته و لو کان فی الاربع قبل النظر فاجر یسب فطلبه ارباب و لا تبطل شفته

وذكرنا طيفي من اذا علم باسبوع وهو في التطوع فجلها اربعا است لا تبطل شفعته ولا يحسم منه ان اذ اجلها اربعا لا تبطل
 ولو جملها است تبطل من ففتح الابواب بعد الحجوة لا تبطل شفعته وان حصل اكثر من اربع طبقت شفعته وكذا لو فتح
 اكثر من اربع طبقات لا تبطل شفعته ولو فتح فطعن بعد طلب المواثبة قبل طلب الاشهاد تبطل شفعته وبعد ما طلب
 طلب المواثبة فور علمه يسبح يحتاج الى طلب الاشهاد واما ما في الثاني في طلب الاشهاد ولا ان الشهادته شرط بل يمكن اثباتها
 بطلب بدعي مجرد وانضم فان كان يشفع حاضر في مجلس يسبح فطلب شفعته بحضرة البائع او المشتري كفاه ذلك عن طلب
 الثاني وان لم يكن كذلك فذهب الى البائع او الى الدار لطلب الاشهاد منها سلمة على وجوده ان كان البائع او المشتري
 ويشفع والدار في مصر واحد والدار في بلاد البائع غالي اليهم ويشفعين وطلب شفعته مع طلبه ولا يعتبر فيه الا قرب ولا البعد
 لان المصير متباعد الاطراف كمكان واحد لان يتجار على الاقرب لم يطلب شفعته فحينئذ تبطل شفعته وان كان البائع
 او المشتري والدار في مصر واحد يشفع في بلدة اخرى غالي اليهم ويشفع الى البائع والدار في بلاد البائع او المشتري
 او الى الدار وطلب الشفعه مع طلبه وان كان يشفع في موضع الدار والبائع ويشترى في اسود او كان يشفع في حصد
 المتبايعين في مصر واحد والمتبايعين في الدار في غير مصر فقصده الشفع الا بعد طلب شفعته وترك الاقرب اليه بطلب شفعته
 وان كان البائع سلم الدار الى المشتري فان طلب شفعته من المشتري واشهد مع طلبه كذا لو لم يكن الدار في بلاد المشتري
 وطلب شفعته من المشتري مع طلبه وان طلب من البائع واشهد ان كان الدار في بلاد البائع مع طلبه والا فلا ويعبر كان لم يطلب
 وصورة طلب الاشهاد وان يقول يشفع للمشتري حينئذ يطلب شفعته في داره شريتها من فلان التي احدها ورواها
 كذا وان الثاني كذا وان الثالث كذا وان الرابع كذا وانما يشفعها باجور بدرا حصد ورواها كذا وان الثاني كذا وان الثالث كذا
 والرابع كذا فسلمها الى ولا بد ان يسبح ان يشفع بها كذا او باجور او في الحقوقي يسبح الحصد وتفسير الدار معلومة او
 ان يشفع باسبوع في جرمه الليل فلم يقدر على ان يخرج للاشهاد فان اشهد حينئذ يسبح مع طلبه لانه اخر الاشهاد
 رواه وهو اذا انشهر باسبوع يوم السبت فلم يطلب شفعته طلب شفعته لانه غير معذور في التأخير وكذا لو كان يشفع في عسكر اهل الجوار
 او اهل البن فحات على نفسه ان يخل في عسكر اهل العدل فلم يطلب شفعته طلب شفعته لانه غير معذور وكذا كانت الشفعه بالجوار
 حات يشفع ان لو طلب شفعته بالجوار عند قاص لا يرمى الشفعه بالجوار لطلب شفعته فلم يطلب كان على شفعته ولو علم ان يشفع
 باسبوع وهو في طريق كذا فطلب طلب المواثبة ولم يقدر على طلب الاشهاد فان لم يكن البائع او المشتري في الرقعة فانه يركب

الهبة ليس بيع لانها لم تصادف محلها الشفعة او ادعى رتبة الدار المشفوعة انها لا تشفع بتطل شفعة وان طلبت
 ثم ادعى رتبة الدار المشفوعة انها لا تبيع وعدها لان طلبت شفعة او لا فزاد بعد الملك فلا يسمع وعدها ولو تصرف
 في الارض المشفوعة قبل ان ياخذها الشفعة بان وبها من انسان وسلم او تصدق بها او اجرها او جعلها سجدا وسلم فيها او
 جعلها مقبرة ودفن فيها او وقفها وقفت مستحلا لا تبطل شفعة الشفعة وله ان يفتن تصرف المشتري وان باعها المشتري من
 غيره كان الشفعة بالخيار ان شاء اخذها بالبيع الاول وان شاء اخذها بالبيع الثاني ولو عرس المشتري فيها كرا او شجر او بئير
 فيها بار او عرس طلبة كان الشفعة ان يقطع ويأخذ الارض بشفعة وان عرس المشتري فيها زرع عرس في القياس ان يقطع و
 يأخذ الارض بشفعة كافي الشجر وفي الاستحسان يتوقف الى ان يستحصل الزرع ثم ياخذ الشفعة ولو اشتري الرجل دارا
 وزخر فيها بالنفوس يشترى كغيره كان الشفعة بالخيار ان شاء اخذ وعطاه ما زاد وان شاء ترك وان حطه البائع شيئا من الثمن
 كان الشفعة ان ياخذ ما ورده من حطوط ولو زاد واشترى البائع في الثمن كان الشفعة ان جسد ما دون الزيادة ولو تعاقب البائع
 والمشتري لا تبطل شفعة وكذلك لو فسخ البيع بينهما بخيار شرط او روية او الرد بالعيب لا يفسد بقضائه القامى ولو
 كانت شفعة باجور فباع الشفعة واره التي يستحق بها الشفعة تطلبت شفعة ولو اجر الرجل دارا مدة معلومة ثم باعها
 قبل مضي المدة ولم يستاجر شفعها قال ابو نصر سرح يجوز بيع من البائع والمشتري ولا يقدر البائع على تسليم الدار الا
 برضا المستاجر واجازته فان طلبت باجر شفعة كان طلبه اجازة للبيع فبطلت الاجازة وله شفعة وهو نجلا ما اذا
 باع الدار ومن الشفعة الدرك للمشتري او ضمن الثمن للبائع فانه لا يكون له شفعة كان ثمه فقل جواز بيع بصفائه نصا
 ايشفع بغير البائع فلا يكون له شفعة الا بهنا بيع المستاجر جائز قبل اجازة المستاجر فلا تبطل شفعة باجازه واذا
 ايشفع طلب المداينة والاشهاد وادعى المشتري ان يسلم اليه الدار فانه يرفع الامر الى القاضي ويطلب منه التملك ولا عليها
 الا بقضاءه او رضاه حتى لو بيعت دار اخرى لحجب الدار المشفوعة ثم قضى القاضي للشفعة بالشفعة ثم دفعها اليه لا يكون
 لهذا الشفعة ان ياخذ الدار انبا في بشفعة لان الشفعة لم يكن جاز الدار الثانية قبل قضاء القاضي وكذا لو جعل الشفعة وادعى
 اني استحق بها شفعة نسجدا او وقفها وقفا مستحلا او جعلها مقبرة ثم قضى له بشفعة فانه لا يكون شفعيا للدرا الثانية
 لان قيام الملك في ما يستحق به شفعة شرط وقت القضاء والمشهد او توقف المستحق عن الزايل عن ملكه ولو ان الشفعة بعد
 طلب المداينة والاشهاد لم يرفع الامر الى القاضي ان لم يملك من الرافع مبرضا او حبرا او شفع مانع ولم يجبر من لم يملك

بأنه لا يتصل بشفقة وان لم يكن يرفع مع العكس من المرفوعة ذكر في الكتاب على شفقة ابدوا على الحال الزمان فادام اول
بجنيته روح وحلفت الروايات عن محمد بن عبد الله في رواية اذ منى شهر ولم يرفع مع العكس بطلب شفقة وفي رواية اذ منى
شهر فلهذا ايام وفي رواية اذ منى ثلثة ايام ولم يرفع بطلب شفقة واخلت الروايات فخرج من بغير روح بغير شفقة
على انه مقدر لشهر وادعى الامر الى القاضي فان القاضي لا يسمع دعواه الا بشفقة الحفص فالحجرات الدار في يد البائع
سليم المدعى حضره البائع وحضره ان يشفع بطلب القضاء بالملك اليد بمسألة الملك المشتري والبعد للبايع في شفعة
حضرتها والحجرات الدار في يد المشتري كفاه حضره المشتري فاذا حضر الحفص وجاروا وان المدعى يقول ان هذا المشتري
واراد كذا وانا شفقتهم يقول القاضي ان الدار التي تريد شفقتها بيني وبينها واحد وهذا لان القاضي لا يمكن ان يفتد
الا بعلوم والدار اذ لم تكن بحضرتهما لا بغير حاضرت الا ببيان المحذور وما ذاب من المحذور ويقول القاضي باي سبب طلب
الشفقة لان سبب الشفعة محتمل بعضها مقدم على بعض فلا بد من بيان سبب فصل في ترتيب الشفعة
قال في الكتاب انما يطلب وهو الشريك في نفس الحفص الحق من الشريك اراد بالشريك هو الشريك في حقوق الدار
الحق من الجار والجارا حق من غيره وصورة هذه الترتيب منزل بين جليسين في دار مشتركة بين احد من الرجلين من
رجل آخر سواهما هذه الدار في ملكة غير نافذة وعلى ظهرها المنزل في دار الرجل آخر ذلك الدار في ملكة اخرى فباع احد
الشريكين المنزل في الدار انفسه من المنزل كان الشريك في المنزل اولى بشفقة من غيره لانه شريك في نفس البعثة
فان سلم هو بشفقة كان الشريك في الدار اولى بشفقة من غيره لانه شريك في الشفعة من غيره لانه شريك في نفس البعثة
الدار فان سلم هو فاعلى سكة الحق بشفقة لانهم شركاء في الشفعة فان سلم الى سكة كانت شفقة للجار الملاصق و
هو الذي على ظهر المنزل ولا شفقة في الوقت لا يقيم ولا طو قوت عليه ولا شفقة في بيع الكردار وهي التي تكون في الارض
على ظهر المولى لان الكردار نقل ولا شفقة في الشقوقات ولا شفقة في الاراضي التي جازها الامام لبيت المال وكذلك الاراضي
المسألة بوجهية وهي التي يزرعها الكرد ولا يجوز بيعها ولا شفقة بما كسب المزراع منها التراب ويجوز بيع الكردا وان كان
ولا شفقة فيها لما قلنا رجل اومى بعبلة داره لرجل وجزئها لآخر فبيعت دار بجنبة الدار كانت شفقة للمولى لا الرقبة
رجل اخذ ارضاً فزرع فيها فاما ارضه بقلها اشتري المزراع الارض من نصيب الارض من الزرع ثم ما
يشفع بشفقة في الارض وفي نصف الزرع الا ان لا ياخذ بشفقة حتى يدرك الزرع لان نصف الارض مشترك في نصيب

المربع واربعتها ثلث بيوت بيت في اول الدار ثم البيت الثاني بحجب البيت ثم البيت الثالث بحجب الثاني في كل بيت لجر
 واحد بل واحد منهم بيته النحان طريق البيوت في الدار كانت مشقة للباقيين بحكم الشكة في الطريق والى ان الواب
 البيوت في سكة واحدة نافذة لاني الدار فان بيع البيت الاوسط فاشقة لصاحب الاعلى والاسفل هما سواء لانها
 جاران متلازمان جدارا على العين والاخر على البسار وان بيع البيت الاعلى كانت مشقة لصاحب الاوسط والاخر لا حاجة
 وان بيع البيت الاسفل كانت مشقة لصاحب الاوسط لانه جارا في سكة غير نافذة فيها سكة اخرى غير نافذة بيعت
 في سكة اسفل واره كانت مشقة لابل السكة اسفل لان لهم شكة في الطريق الخاص في سكة اسفل ولو بيعت في
 سكة العليا واره كانت مشقة للمحاسبين جميعا لاستراهم في الشكة في الطريق وكذلك نهز خاص شق منهم
 آخر فيبيع ارض على النهر الصغرى كانت مشقة للمحاسب النهر الصغرى وتجميع ارض على النهر الاول كانت مشقة للمحاسب
 النهرين جميعا واربعت ولها اباان في سكتين فالحات هذه الدار في القديم وارين باب احديها في سكة غير نافذة وباب
 الاخرى في سكة الاخرى مثلها فاشترى لجر ورف المحاطين الدارين حتى صارنا دارا وحده فلال كل سكة ان
 ياخذ الجانب الذي كان به في تلك السكة والحات هذه الدار البيوت في الاصل واحدة ولها اباان كانت مشقة لابل السكة
 في جميع الدار بالسوية اما فيعبر في هذه القديم وون الحادث وكذلك سكة غير نافذة مرفع حائطها الى الطريق الاعظم حتى
 حارت نافذة بيع فيها واره كانت مشقة لابل السكة بالسوية لان هذه سكة حوان حملت نافذة لم تكن نافذة في القديم ولم
 ان يسدوا الطريق وكذلك عين مرفع الحائط لو تاملوا اجلسنا بطريقه للعامة لان لهم ان يسدوا ويحجبوا كما كانت
 سكة في قضاها وارح طريق هذه الدار في سكة نافذة بيع هذه الدار فالحان طريق الدار طريق العامة وليس لابل السكة ان
 ينعوم فلا مشقة لابل السكة انما مشقة تكون لجر الدار والحان طريق هذه الدار فاشقة لابل السكة ان ينعوم العامة عن الدار
 في سكتهم كانت مشقة لابل السكة وكذلك سكة الحات في الحطة ان نافذة لاشقة لهم فان جسدوا انفاذ فاعلم
 مشقة سكة غير نافذة قضاها بمحيط حوان من اطراف مسجد الى الطريق الاعظم في سكة نافذة والحات حوان لم يحجبها بيوت
 اناس كانت مشقة لابل السكة فلهذا اذا كان لم يجر خطه فان لم يكن خطه وانما اخذ ابل السكة وحببت لهم مشقة وكذلك
 حكم السكك التي في قضاها الوادي بنجارا في سكة نافذة لانهم يخرجون الى الوادي والوادي ينزله طريق علو لجر اسفل
 لآخر حوان في السكة العليا في اسفل بايع صاحب اسفل سفله كان لصاحب لوان ياخذ اسفل مشقة لابل السكة

متصل بالدار كما جازي من روادى السبعة فانهم الملوكل ان ياخذوا كان العلي شهر راجحين راجل كان راجيا
الدار ان ياخذ السهل السبعة في قول محمد روح لان حق تعالى على الملوكل ياخذ ذلك قال البريد في روع اذا اهدم الملوكل
لصاحب قبل السبعة الدار حق من الحار في قول الجحيفة روح اذا لم يكن الحار شتر في الزنق والسكر بالتحفة
كتمون له على حائط الشتر حتى وضع الخشبة لا فيكون جارا ولا يكون جارا ولا يكون شتر كما سكة مستطيلة غير نافذة
ينصب منها رائحة مستطيلة غير نافذة سميت بار من الدار كانت السبعة وابل الزائفة لشترهم في طريقها من راجل
دار من سكة العليا كانت السبعة لابل سكة والرائية جميعا لا سترهم في المرو في سكة العليا وكذلك سترهم في
ساقية لغرم بلع رجل من اهل ساقية ارباب سكة من الساقية كانت السبعة لابل ساقية وان يسهل على الزاوية
كانت السبعة لابل النهر والساقية جميعا فراح في وسط ساقية حارية شتر النهر سكة ساقية من الجانبين سكة
فجاء شغبان لهذا الفرح احد على عين الساقية والآخر على قنال ساقية كانت السبعة لهما جميعا لان الدار في سكة
وكانت من اجزاء الفرح فكل واحد منهما يكون جارا للفرح رجل له دار فيها من امير خارج منها مقصورة سميت ارباب
مسورة ولدار جارا على جانب واحد منها كان لهذا الجار شتر وان لم يكن جارا تلك المقصورة ولا تلك الساقية لان
ليس من هذا الدار فكان جارا للدار جارا للبيوع ولوان شتر سكة شترهم ان شتر راجل كانت المقصورة لم يكن جارا للدار
في المقصورة او لم يكن جارا لتلك المقصورة لان المقصورة بعد سكة من اجزاء الدار وكذلك سكة الجار والدار
يتا من دار والدار كلها الرجل واحد كان لجار الدار شتر في البيت وان لم يكن جارا للدار كانت البيت فلان شتر
سكة شترهم شتر البيت في البيت لم يكن لجار الدار شتر في البيت ولوان راجل سكة غير نافذة ثم
شتر دار اخرى في تلك السكة كان لابل سكة ان ياخذ الدار الاولى الشتر لان شترهم لم يكن شغبان وقت الشتر الاول
ثم جازي شغبان اهل سكة في الدار لان شترى وقت شتر الدار الثانية هو من اهل سكة وكذلك ارباب شترهم شتر
بعل نصيب ارباب الدار ان ياخذوا الثلث الاول او لم ياخذوا شتر كما كان الثلث ثم لا شتره في الشلثين الاخرين ان شتر
شتر في الدار وقت شتر الثلث الثاني وقالت يمكن هو مقعدا على الجار ولو كانت لاربعة نفر فاشترى رجل
اثنائه وسد البعد واحد والشتر الرابع فانهم حضره ان ياخذ نصيب الاول هو في نصيب الاخرين شغبان شتر
ووقت شتر ارباب شتر واحد البعد وسد ثم حضر الرابع كان شغبان شتر في نصيبين جميعا لان

انه بصحة كان المشتري شرا وكذا وقت شرا لم يصيب من جهار جل له من منزل في مسكنه غير نافذة فباع هذه فصار
 بطلب الشئ المشتري في منزل واحد منها اذ لم يشتره حتى شتر في الطريق لم يكن له ان يأخذ بعض لما فيه من غش
 من غير ضرورة وان طلب المشتري بالجوار وجواره في غيره المنزل لا غير كان له ذلك لا جوار هذا الواحدة وسيرته
 مسهلته الى اوسع من ان فصل على حد رجل له خان فيه سجد اخذه صاحب الخان من اذن الناس بالباين وصداقه الجاهل
 فيه فتملكوا من صار سجد انهم لم يبيع صاحب الخان كل حجرة في الخان من رجل مني صار وبيع غم بيع منها حجرة قال فخرج
 المشتري بجمعهم لا شترتهم في طريق الخان قد كان الطريق ملكا وادعيت له المشتري بالخوار فطلب المشتري من المشتري
 وبيع احد ما لم يشرى الى ما لم يشرى المشتري بالخوار فقال له الحاكم لا تشتري لك ثم غرل الحاكم عن يقضار وولى اخر
 يشتري بالخوار فجار المشتري الآخر ففنى هذا المشتري الثاني المشتري لم يكن الاول ان يشاركه في المشتري لان القاضي الاول
 ارجل المشتري بجلان شتر با واد احد ما يشتري فاشترى المشتري فصار له لا جباري لان شتر الاجنبى لا يتم الا بقبول المشتري
 ليس له المشتري فشرى بقرم وارض النهر فغيرهم فباع رجل ارضه المار منقطع في النهر فلم يشتري في قول محمد بن
 قيس قول جعفر بن روح لا تشتري لهم حق الشرب اذا كان المار منقطعا كما في العلو منهم رجل يبيع واردا منه نصيبها
 ليس له الدار ان يطلب المشتري لولده لانه يبيع ويشتري على المشتري اذا بطل اذ اتمت ان يشتري بثلث باب بعضها انهم
 بعض فاذا طلب المشتري بغيره المشتري لا بد من بيان السبب في العلم القاضي انه باي سبب يقضي فان بين الدعي سبب
 بداري بلارق ليس ثم وعدا ويطلب الدعي عليه بالسحب فان قال الدعي عليه لا قبل المشتري جوا بانما ثم يقول الدعي
 قد انكر ما دعيت فان قال الدعي حلفه الى حلفه القاضي ثم قال في الكتاب يخلط باده هذا الدعي فبطلت المشتري
 هذه الدار التي اوها الدعي فان حلف ففقط الحصة بينهما الا ان يقم الدعي له بيته على ما ادعى وانحل الدعي
 عليه فله المشتري وان قال الدعي عليه في الجواب اني قد اشتريته هذه الدار التي بين الدعي حدودها الا ان الدار التي في
 يد الدعي يطلب بها المشتري ليست المشتري انما هي بيته على ان كانت الدار التي في يده فان قام المشتري على الكا
 يشتري بها المشتري وان لم يكن له بيته على الكا لكن قال ان يشتري يعلم انما حلقت الدعي عليه ما تعلم ان الدار
 التي في يد الدعي بحسب الدار التي يشتريها فان حلف لا سبيل له عليه الا ان يقم الدعي له بيته على الكا ان يحل لزمته
 وان قال المشتري اني قد اشتريته هذه الدار التي يريد ان يأخذها يا المشتري فمستسهة وقد علم هذا الدعي شرا ولم يطلب

اشعنه بقول القاضى المدعى متى اشترى مائة الدار فان قال المدعى انى اشعنه بين ملت كان يحيا كركناه ذلك
فان قال المشتري ما ملكت بين ملت كان القول قول اشيع وان قال اشيع ملت منذ سنة وملت وان قال اشيع
لم يطلب كان القول قول المشتري وهو كالبكر اذا رجت قبلها النجس فزوت فاختصا الى القضا فقال الزوج بين ملتي
انما اشعنه وملت وملت بين ملت كان القول قولها وان ملت ملت بوم كذا وودت لا يقبل قولها وروى قال
اشيع لم اعلم بشيء الا الساعة كان القول قوله ولى المشتري يسبته ان علم قبل ذلك لم يطلب وان قال المشتري
ان لم يطلب اشعنه حتى يقضى وقال اشيع ملت كان القول قول المشتري ويكلف باسبته ان لم يطلب اشعنه حتى يقضى
و لا يقبل اشيع متى ملت فقال لمجرد انى بوى قبل هذا الساعة لا يقبل قوله الا يسبته وروى ان جلا ادمى اشعنه باحوار
رجل يابى اشعنه بالحوار فذكر المدعى عليه وقال اشعنه له كان القول قوله ويكلف باسبته انما اشعنه على قول
اشعنه بالحوار ولا يكلف باسبته انما اشعنه فى نهر الدار لانه لو حلف على انه اوجب بكلف باسبته انما اشعنه على وجهه فزوت
حق المدعى ولوان دارين متلاقتين لم يلزم فتنصق صاحب يدى الدارين بالحيطة الذى على جواره على رجل بالحوار
من الذين وقعوا فتنصق عليه ثم يلزم بداره من التصدق عليه وكرنا طنى روح انه لا يلقى الجار شفعيا فان طلب الجار
بين المشتري باسبته اقل صاحب الدار ذلك فزاد و زاد اشعنه على وجهه انما كان له ذلك لانه ادمى عليه يسبته
انما زود وملت فان حلف اشعنه له وان كل كان اشعنه لانه اذا زود جارا لادنى رجل اشترى من رجل اشترى او
دارين كغيره ثم اشترى تسعة اشجارا بمن قبل كان للجار اشعنه فى بيع الاول دون الثاني لانه ليس له الاول
شترى كجائى نفس العقبة فكون هو ادمى من الجار فى بيع الثاني فان زاد اشيع ان يكلفه باسبته انما حلف
اشعنه قال اشيع الامام ابو بكر محمد بن يعقوب روح لا يكلفه على انه اوجب لانه واقرب لا يرد شترى لكن لو ادا ان حلف
يكلف باسبته ان ليس له الاول كان له قوله كان ذلك لانه ادمى عليه معنى واقرب لا يرد شترى ان يكلفه على انه اوجب
قال و ما ذكر فى الاصل ان اشيع اذا زاد احتمالات ان لم يرد به بطل اشعنه كان له ذلك اى اذا ادمى ان ليس له
قوله ورجلان تبادلوا بطلب اشيع اشعنه بخبره ابلج و اشترى فقال كان ليس بينهما مائة وصدقه اشترى
فى ذلك قال اشيع الامام ابو بكر محمد بن يعقوب روح فهما لا يصدقان على اشيع ان يكون ليس بينهما مائة مثل ذلك
ليس بذلك ان نقلت فكون ليس بين مائة ولا يكون للشفيع فيه اشعنه الا ترى انه بجرى نذر الاحكامات عن البائع

والمشتري فقال البائع بئس ما لك وقال المشتري لا بل كان يسير في رغبة الكنان يسير فخر البائع مثل ذلك يسير
مثل ذلك الثمن بقلته كان القول قول البائع وان لم يكن كذلك كان القول قول المشتري وكذلك اذا وقع الاختلاف
بينهما وبين الشفيع وقال القاضي الامام علي السندي ربح وان باع بطلا ببيع مثله لا يثبت بان على الشفيع ان يرد القول
ان الثمن اذا كان بحيث لا يباع به مثله لا يجوز رجل يشتري دارا لا بئس ما لك البعير فاداه الشفيع ان يارده فشفيع واختلفا في شفيع
في الثمن كان القول قول الاب لا يكره في التليك ما ادعى من الثمن ولا يمين على الاب لان فائدة الاستحسان لا تدار وتؤاقر
الاب بما ادعى الشفيع لا يصره على صير رجل له دار غصبه منه فاصيب الناصب يحجر ملك الغصوب منه فبقيت دار
بذو الدار والغصوب منه يشفيع الدار لم يثبت في المشتري يحجر شفيعه ويجوز ان الدار الغصوبه له قال ابن متايل ربح بطلب المشتري
شفيع الدار لم يثبت ثم نجح المشتري والناصب في العاقبي ويقول بذو الرجل يشتري ذو الدار قد طلبت منه شفيعه
ولي شفيعها بذو الدار التي غصبني بذو الناصب فان اقام ببيته ان الدار الغصوبه له فبقي العاقبي له بالدار الغصوبه وبها
البعير وان لم يكن له بيته حلف الناصب ومشتري فان نكل الناصب عن البعير حلف المشتري فبقي العاقبي له بالدار
الغصوبه على الناصب لا يقضي له شفيعه لان كل واحد من الناصب يكون محج على الناصب من المشتري وان حلف الناصب
نكل المشتري فبقي العاقبي لا يقضي له شفيعه ولا يقضي له بالدار الغصوبه لان كل واحد من الناصب يكون محج عليه دون الآخر واذا توجه القضاء بشفيع
فان العاقبي لا يقضي له شفيعه حتى يحضر شفيع الثمن فان قال شفيع العاقبي في شفيعه حرمها على حالها ولا سلم حتى انكس بالثمن قال
قال محمد بن عبد الجبار القاضي الى ذلك بان قال شفيع ان لم اجد بالثمن الى ثلثه ايام فانا بري من شفيعه فلم يحج بالثمن في
ذلك الوقت وكره ابن رستم من محمد بن الدار بطل شفيعه لان تسليم شفيعه سقاط محضره فبطلت شفيعه وقال الفقيه
من لا يطل شفيعه وهو محسوم لان شفيعه مني نعمت بطلب المواتية والا فهدا وتاكت لا يطل لم يسلم بانه وكذا لو قال
مشتري للشفيع ائت الدارهم فخذ شفيعك فان امكنه حضار الدارهم في ثلثه ايام ولم يحضر بطلت شفيعه عند محمد بن
ابن شفيع حضر الدار من الثمن وراهم حلفوا فيه ويحجهم لا يطل الوكيل بشراء الدار اذا كان شفيعا فالواحد بطلب شفيعه من
الوكيل ليس هو من يشتري نفسه وهو شفيع فانه لا يحتاج الى طلب ما لو قيل لبيان الوكيل يقوم مقام الموكل في هذا
لا يحتاج الى طلب لا بعد الاول عيب الوكيل بشراء او يشتري فجار شفيع بطلب شفيعه من الوكيل قال بعضهم ان الوكيل
يسلم الدار الى الموكل لا يصح بطلبه ومكذوب من محمد بن ابن الوكيل لا يسبق حضارته الى الموكل ان كان الوكيل لم يسلم

[illegible]

باجاره رجل مشتری ارضا بمانه در هم و قبضهها مخفی شفع و طلب شفعه و سلمها اليه مشتری بمانه در هم نم آن مشتری نقد
 الثمن للبايع فوجب البیان منها خمسة بعد اخذ المائة فاعلم الشفع بالهیه ليس له ان يستر و شيئا من مشتری من الثمن حرم
 ان البايع و سبب من مشتری خمسة من الثمن قبل قبض الثمن و سلمه تجالها كان الشفع ان يستر من مشتری ما و سبب
 من البايع لان سببه شي من الثمن قبل قبض الثمن حرم و الخط يلحق ما قبل قبضه فكان الشفع ان يستر من مشتری قدر ما
 عند البايع اما بعد قبض الثمن سببه ليس يحطيل به تملك متداكاته و سبب له ما لا آخر الوكيل يسبغ اذا باع الدرا
 له ثم ان الوكيل حرم عن مشتری ما بعد عن الثمن مع و يضمن من شرطه و لا يضمن و سبب مشتری من المائة و يأخذ شفع الدرا
 بخمس الثمن لان حرم الوكيل لا يلحق ما قبل العقد رجل مشتری نصفها بائنا من دارا و خرافا بائنا منها ثم ان مشتری فاسم
 البايع و مخفی شفعه فانت لعمته بقصدار القاضى فان الشفع يأخذ من مشتری ما صار له بعد لعمته

و ليس له ان يطل لعمته رواية واحدة و الثقات لعمته بغير قصد اهل لان يطل لعمته فخره و بيان و ايجح انه لا يحطل له
 ان يأخذ باستغف ما صار لعمته و لو ان جليل مشتری دارا و ما شفعها من اهلها شفع ثالث الفقه قاسم مشتری ثم مخفی
 الشفع الثالث كان لان يطل لعمته كانت لعمته بقصدار او بغير قصد رجل مشتری دارا و ما شفعها من اهلها شفعها
 تطلب الحاضر شفعه فعفى له انفاضى ثم جار الشفع الثالث فان الثاني يطل الشفعه من شفع الحاضر الذي قصده القاضى
 لا من مشتری لان الشفع الاول قام مقام مشتری هذا اذا طلب الشفع الحاضر يسبغ الدرا لعمته فان طلب الشفع على
 قطن انه لا يستحق الا نصف بطلت شفعه و كذا لو كانا حاضر من طلب كل واحد منهما شفعه في نصفه بطلت شفعتهما
 كل واحد منهما لما لم يطلب شفعته في نصف الذي لم يطلب اذا بطلت شفعته في نصفه بطل في الكل بل باع و ا
 وى في اجاره رجل و استباح شفعها جار يسبغ في حق البايع و مشتری و يتوقف في حق مستاجر فان جار استباح
 يسبغ نقد يسبغ لروايل و يجب التوقف و يكون المستاجر ان يأخذ الدرا بشفعه و هو بطلت ما و باع و ارا على ان يكفل
 فلان الثمن او بالذكر فلان شفع الدرا يكفل شفع طلب شفعه لان الكفاية اذا شرطت في يسبغ كان تمام يسبغ با
 فيصير الكفيل بمنزلة البايع اما هو يسبغ كان با جاز ابن البايع و مشتری فلا يصير مستاجر بالاجاره بمنزلة البايع فلا
 يطل شفعه و لو ان مستاجر لم يجز يسبغ و كذا طلب شفعه كان طلب شفعه فحق الاجاره رجل مشتری دارا مخفی شفعه و
 اراوان يأخذ الدرا فقال مشتری احدث فيها و لا يبارد و قال شفعه لابل مشتری بها بمسبة كما هي كان القول قول مشتری

وان قام لهيئة كانت هيئة الشفعي اولي وكذا في شترى ارضا فخر شفعي فاراد ان يخذ الدار وفيها اشجار او مقلما على
هذا يوجد وانما يكون القول قول المشتري اذا لم يكن مكذا باعنا او اشترى مكذا باعنا من قال احد شترت فيها اشجار او قل
قول المشتري وان قال شترت بمذوق شرين بواو احدت فيها اشجار قبل قول اذ امكن وقال لا يخذ الدار في اشجار وان قال
المشتري شترت البسار بمقتضى درهم ثم شترت الارض بعد ذلك وقال شترت الارض برون البسار او درهم شترت
البسار بمقتضى فلا شفعة لك في البسار لان نقل صار مقصودا وقال شفعي لابل شترتها معاني صنفه ومساكن في البسار
يكون القول قول المشتري وفي الاستحسان يكون القول قول الشفعي لان المشتري انكر الشفعة في البسار ليتفرق لهيئة البسار
بقام سبب الشفعة بخلاف نقل قول المشتري ولو قال المشتري وربي البسار او درهم شترت الارض كان القول قول
المشتري وبما خالف شفعي الارض برون البسار وكذا لو قال شترت نصف ثم نصف قال الجار او درهم شفعي شترت اكل البسار
واحد كان القول قول الشفعي استحسانا وان قام لهيئة كانت لهيئة بنية المشتري في قول بي بوسمك ولا يملك الجار
الهيئة وعلى قول محمد بن الحسين بنية الشفعي فان اوى المشتري اية شترى اكل ما بقى واحد اوى الشفعي اية شترت او
كان القول قول المشتري وان قال المشتري وربي هذا البيت من الدار بطريق الى باب الدار ثم باعني بالبق من الدار بافت
درهم وقال شفعي بل شترت اكل الدار بافت درهم كان القول قول المشتري في البيت فباخذ الشفعي اكل الدار بغير البيت
وحال بق ان شارب بافت فان وجد الباع سبب البيت كان القول قوله صح مبيد وان قل للبائع المشتري فيما قال كان البيت
للموعد ولا يخذ فان على الجاهل الشفعة في الدار لان شترت المشتري قبل شتر الدار لا تغني عن شفعي لعلها ان
يقم لهيئة على الهيئة قبل شتر الدار فيعتبر شترى شتر كيان الدار فيقتسم على الجار رجل شترى دارا فادى شفعي ان شتر
درهم طاعة من الدار وكذا في شترى كان القول قول المشتري ولهيئة بنية الشفعي وان لم يوقت شتره وما يجب الشفعة بشفعي
البيت بينهما ينفس كاسترهما في الحجة ويعني بعتية الدار لاني اقام لهيئة على شتر اكل الدار ولا شفعة لاحد مما اقر
لم شفعي بسبب شتر احمدا ولو خفي في الدارين المقتضى فين اقام سهمها لهيئة انه شترى ثم الدار ايت شتره اقام
الهيئة ان شترى ثم الدار الاخرى منذ شتر من يعني للنائي شتر الدار الاخرى منذ شتر من كما شتره فهو بغير البسار
في الدار الاخرى لان جواره سبق على بيع الدار الثانية ولو لم يوقت شتره بغيره في كل واحد منهما جاره ولا شفعة في
سهماه على كل سمين كان. ولو وقت احد ما ولم يوقت الاخر يعني صاحب الوقت بالشفعة على الآخر فصل فيهما

الشيفع ان ياخذ بعض ولا ياخذ رجل شترى ارضا باجر ما من الجار يشترى ارضا او غيرها من ارضه او كان
 نخل نخل نخل سائله او ساوره الجار يشترى ارضا باجر ما من الجار يشترى ارضا او غيرها من ارضه او كان
 من نخله او ملك شترى فمطل شفعه ولو شترى نخله لم يقطع ثم شترى الارض لم يملك قال لا شفعه للشيفع في النخل لا في غيره
 وكذا لو شترى النخل لغيره والجار يشترى ارضا باجر ما من الجار يشترى ارضا او غيرها من ارضه او كان
 مروت واشجار ومطل ثم انباع الاشجار والنبات فمطل شترى بعض الاشجار ومردم بعض النبا ثم فسر شفعه كان له الارض ولو
 قطع من الاشجار وما لم يرد من النبا وليس له ان ياخذ ما قطع ويطلع عن شفعه حصه ما قطع من الشجر وما رد من النبا لا
 صار مقصودا فاخذ موطا من النخل بجل شترى نخله ما قبله ورجل ارض في ارض النخل بجل في ارض النخل بجل
 جنبه فلما شفعه جميعا في اصل النهر من علاه الى سفله وكذا القاءه والبيرة ومن لانها من القنارات تستحق الشفعه وكذا القاءه
 سفوحا في ارض فلهما ارض اخرى فخران القاءه من يفتها الى مصبها شترى في شفعه رجل له نصيبه نهر فخران في شفعه
 لمن يجرى النهر في ارضه لمن الذي يجرى النهر في ارضه جاز وما صاحب نصيب في النهر شترى في ارضه كان معه على الجبل
 رجل له ارض كثيرة المرون الخراج لا يشترى ما احدها باجر ما من انسان مع دار قيمتها ثمانمائة بانيه وخمسة وللدار شفعه
 ان ياخذ الدار بالشفعه ولا ياخذ الارض ما لو كانت الارض بجال شترى بها احد من اصحاب السلطان قسم الثمن وموئله ثمانمائة
 على الدار وعلى قيمة الارض هي بقدر الذي يشترى بها احد من اصحاب السلطان فياخذ شفعه الدار بذلك ان يجرى النهر
 والحقان الارض بجال لا يشترى بها احد من اصحاب السلطان ولكنه يشفع بها بنقل الى قيمة الارض في آخر الوقت الذي
 ذهبته غيبة الناس عنها ثم يقسم الثمن على ذلك لانه اذا لم يكن لها قيمة في الحال ليس قيمتها في آخر الوقت الذي كانت
 وذهبته غيبة الناس عنها بجل شترى دارين في موضعين فكل من خسرهما بالاشام والاخرى بالعرفان في صفقة واحدة
 ما كان يشفع شفعها للدارين جميعا فانه ياخذ الدارين وليس له ان ياخذ حصه الدارين وان شترى الدارين في صفقة واحدة
 فارد يشفع ان ياخذ احدى الدارين كان له ذلك ان كان هو شفع الدارين جميعا بجل شترى من منزل من اجل حوله
 في سكة غير نافذة بصفقه واحدة فارد يشفع ان ياخذ منزلا واحدا فلو ان طلب الشفعه بحكم الشترى في الطريق لا ياخذ
 بعض لانه فرق للصفقة من غير ضرورة وان اراد الشفعه بحكم الجوار وجاره في هذا المنزل الذي يريد اخذه لا غير كان له
 ذلك انما حصل ان اذا شترى فقارا في موضعين وبستانين او دارين بموضع صفقة فان كانت صفقة صفقة فان كان

[illegible]

[illegible]

بمقدور قبل الفتح على البائع في المبيعة سواء كان في المبيعة لا جنس ملك له جرمع وفي بعضه قد يكون ملك مسكان
يبيع جزءا منها من الدار ثم يترفع ان لا يملك الذي يرى سببه الشارع فما يحل له يبيع في حكم بجزء الدار ثم يبيع
بقية الدار منه فيكون المرحوم مقدرا على الجار ومنها ان يبيع الدار بشرط العوض الا ان هذا على الرواية التي لا يثبت
استغنى في المبيعة بشرط العوض انما الروايات الظاهرة ثبتت بشعنة في المبيعة بشرط العوض فان اراد ان لا يأخذ العوض
في ظاهر الرواية فيستفي ان يأخذ المرحوم به الدار الا جزء منها و يأخذ الواسع كل العوض الا وانما فلا يثبت شعنة يستغنى
فان في المبيعة بشرط العوض قالوا لا يثبت الملك للمرحوم الا ان يقضى الكل اما اذا لم يقض الكل لا يثبت الملك الا
يستقطع من الواسع يكون للواسع ان يبيع من غير تعارض ولا تضارب وذلك عن مجرد عدم العوض فيكون هذا ما ليس
بشرط الجار للبائع ثم لا يثبت شعنة في البيع من البائع هذا اذا كان المرحوم يبيع ما يحل له يبيع في حكم بجزء الدار
يبيع في الجار وتاذا وبيع منها جزءا ملوفا ما شاء جازعه الكل ولا يكون للجار ان يأخذ بشعنة ومنها ان يبيع بشرط
البناء ولا في صفة ثم يشتري العوض من غالي فلا يثبت شعنة في البناء لانه نقل ولا يثبت شعنة في حصة المرحوم
من غالي فالحال ان يبيع الدار وبيع البناء ما لم يمتد في العوض من غالي وكذلك في الكروم والاراضي
وفي غيره يفصل اذا اراد يبيع ان يخلط البائع او يشتري بالمدان قبل هذا فاعلم ان شعنة ان اراد يخلط البائع
لا ذلك لان كونه لا يكون محتملا على المشتري وان اراد يخلط المشتري فكله لا يبيعه عليه شيئا او يبيع بالمدان
ومن اجل ذلك ان يشتري سهامه ما يمتد غالي في صفة ثم يشتري الباقي من غالي يبيع في غالي او لاكثر
المنع و برونه لا يملك بعد الباقي ان يشتري بغير شرط كما يكون مقدرا على الجار ومنها ان يشتري الدار من غالي ثم
يأخذ البائع بذلك المنع جلا آخر فلا يثبت شعنة ان باع الدار بالمنع لكثرة وان يبيع بالمدان الثاني لان الثاني
حل عن المنع لان الدار و ذكر الحذف مشروح حله لم يرد على الجار من مجرد المدعى ان يدعى ان الدار لابن من غير له في يد غيره
المرحل ثم ان المدعى يصالح الذي في يديه الدار على ان يبيع اليه ما يملكه ويباروا بقولها من قال ان يبيع على ان يبيع المدعى
في يديه الدار يجوز ولا شعنة فيها ان لا يأخذ الدار و بطريق المعاوضة فيقع الملك للابن دون الاب لان في المبيعة
فان اراد ابطال الشعنة على وجه يكون كما في المار بالاب ملكه لان يشتري الدار من صاحبها لابن من غير له لا بالمنع
الذي تعاقبه في المشتري المالك ثم ان المولى يدعى الدار لانه يبيع المدعى المشتري فيكون حاد واما الان فما لا

في الجاهل عن نوع شبهة لان الملك ما غلبت الابن سبب فاذا دعي الاب ملكا مطلقا كان مدعيها غير ذلك الملك لا
 الملك المطلق اقوى من الملك السبب على ما عرفت ان نقصان الملك المطلق نقصان الملك السبب لا يدخل
 الزيادة فيه وادى انتم الشاهد على الملك السبب فاذا شهدوا بالملك المطلق كانت شبهة انتم الازالة وجعلت
 المتشكك في ان الشاهد اذا تحمل الشهادة على الملك السبب ثم ان الباع يذهب السبب من المشتري فجااز المشتري بالشهادة
 وامرهم ان يشهدوا بالملك المطلق قال بعضهم يجوز لهم ان يشهدوا بالملك المطلق وقال بعضهم لا يجوز وكذا اذا حملوا شبهة
 على الدين سبب بل يباح لهم ان يشهدوا على الدين مطلقا على هذا الخلاف ايضا وانما خصنا مع بقول الجواز من جهة حمل
 ان غير الباع يجوز معلوم من الدار المشتري ثم يبيع الباقي منه الا ان هذا يكون على الاختلاف ايضا فانهم اختلفوا ان الانسان
 اذا فرغ من بيع ملكه المطلق بالاقرار قال بعضهم لا يثبت الا اقرار من سبب الملك لا يثبت الا اقرار من سبب
 المادون ولو كان الاقرار من سبب الملك كان الاقرار عليك غير عرض والبعد المادون لا يملك لك من يحمل ان
 يملك المشتري ارجا له يشترى لو يكن في وقت لا يكون المولى خصا للشيء الا ان هذا على قول محمد رحمه الله تعالى
 اني لو سئلت عن كون المولى خصا للشيء لقلت لا يشهد فانه ذكر في المادون اذا اشترى الرجل ارباعا من آخر وعاب
 المشتري الاول ثم جاء بالشيء وادان واخذ بالبيع الاول على قول محمد في ان يملك لك على قول سيبويه في ملك
 ذلك على هذا الخلاف البعد المادون لا يكون اذا باع المولى بغير ان التمرار فابحس التمرار لا يضره ثم لم يضر
 في قول محمد في ان يملك سيبويه في التمرار ان يخاصم المشتري ومن اجمعه بالشفقة ان باع المشتري من الباع
 بغير ان يملك سيبويه في التمرار ان يخاصم المشتري ومن اجمعه بالشفقة ان يخاصم المشتري من الباع
 الثاني في الاول فلان صاحب الثوب يملك الجزر بالشفقة واما بقية الداران صاحب الثوب يملك الجزر في الدار
 مدفوعا على صاحب الجار ومنه ان يساجر صاحب الدار الذي يريد شراء الدار من الدار على ان يصفية فاذا سقاه في ذلك
 المجلس او في غيره يملك الدار فلا يكون للشيء حق الشفعة وهو اولى من الجار على الاجرة منها من الدار ومنه ان يساجر
 على الاجرة بغير ان يملك فانه قال لو كانت الاجرة عبدا فاعاد قبل الشفعة لا يجوز ولو كان اتقن العبد الذي هو الجار الدار
 بطل البعد وانما خصنا مع على الاجرة بغير ان يملك ومن اجمعه ان الدار اذا دان ببيع الدار بغير الات ثم يبيعها بغير
 انعام يعقبن سنة الات وخمسائة يعقبن ابان في عشرة دنانير او اقل او اكثر لو ادان بشفقة ان يخاصم المشتري انما

فان في غيب في الشبهة وقد سمعت الدار على المشتري لا يربح المشتري البشري انما واما بارج بما حصله لانه اذا سمعت
الدار بغيره لم يكن عليه من الدار مطلق المصروف كما لو اربح الدار بالدار اسم التي المشتري على البائع ثم تساوا ان لم
يكن له عليه من دار بطل مصروف ومن جاز بطل الشبهة ان يقول المشتري في شئ من الدار من فلان كذا وكذا
سكنا فاشترى ويقول زدي في الثمن كذا وكذا ويقول ما وصفا لي ما واخرى ويقول لي اوكي كذا فان حيت ان
يكتبا بالثمن الذي اشتريته وليكتبا فعال الشئ فوصفا فانه بطل الشبهة وكذا لو كنت المشتري الشئ رجلا يقول الشئ
تقال الرجل المصروف الشئ ان فلان فاشترى هذه الدار بكذا ثم يقول لك ان حيت ان اوكي كذا فاشترى منها بكذا
فعال الشئ نعم والشهادة فانه بطل الشبهة ولو كنت المشتري الى الشئ رجلا فعال الشئ فقلت تشتري من فلان شئ
وبائع هذه الدار قبل شراءه الرجل فقال الشئ نعم سطلت الشبهة لان الشئ اقرار ان شراءه المشتري لم يصح فلم يشتري
الشبهة وكذا لو قال لك الرجل الشئ هذه الدار لك لم يكن فلان البائع فعال الشئ نعم سطلت الشبهة لان فلان اوكي
الملك فغضبه فقد قرأه لا شئ له وقد قال المشتري الشئ الى ان تشتري هذه الدار امانة ونيار فان حيت ان جعلك ثمنها
عشرة ونيار فعال فلم يطل شئ فانه لا يملك الشئ في ثمنه بصورته اذ اقال احطاك من ثمنها عشرة ونيار واما
شكك ببيع ونيار امانة من ثمنه الزيادة لا يملك ثمنه فاشترى ما واصل الشئ الشئ فصلح المشتري من ذلك
على حيت يمين من الدار بغير ثمنه بيمين الثمن ذكرنا انه لا يجوز ان حصص من الثمن لم يمت بمعلوم فان اراد ان يملك حيت
الشئ وبقى الباقي من الدار المشتري يشتري الرجل اجبي اذ حيت الشئ بامر ثم ان الشئ سلم الشئ فباقي من الدار
يحصل الثمن لكل واحد منها سلم حيت الشئ وغيب الدار المشتري اذ امانات الشئ بعد اتمنى الفاعل بالشئ فلان
بعض الدار وبقول ان نفي الثمن كانت الدار لوزن الشئ لان مقدار الثمن بالشئ بغير ثمنه بيمين وروايات الشئ بغير
المشتري الدار كانت بغير ثمنه وروايات الثمن بالشئ بيمين المشتري من الشئ ان بر الدار على المشتري الزيادة
في الثمن والزيادة من حيت الثمن او من غير حيت بيمين الدار المشتري بالثمن الاول ومبطل الزيادة لان رد الدار على المشتري
يكون بغير ثمنه اذ كانا لم يكون الثمن الاول ولا يصح فيها الزيادة وكذا لو طلب المشتري من الشئ بعد اتمنى الفاعل بالشئ ان
رد الدار على البائع فزاد في الثمن فضل كانت امانة ولا فائدة كما تكون من البائع والمشتري تخفق من البائع والشئ لان
بعد اتمنى الفاعل قام مقام المشتري والمشتري كذا وكذا للشئ فصح امانة الشئ مع البائع ويكون من المحسوس ان

ان يسبق في العن ذكر محمد في الاصل الجدل في استحقاق الشفعة ولم يذكر الا الاستدلال على قول أبي يوسف في كونه
 قول محمد في كونه وهذا في بطلان الجدل وجواب الكوفة ومنع الاستدلال على قول أبي يوسف في كونه وقال بعض مشايخنا
 في كونه الاستدلال استقامت الشفعة بعد الوجوب لانه احتيال لا بطلان حتى وجب قبل الوجوب المكان الجار فاستقامت
 منه لباس و قال شيخ الامام خمس الائمة في حرمه لباس لا احتيال لا بطلان حتى شفعة على كل حال لا ما قبل وجوب الشفعة
 الا شك كما لو ترك اكتساب المال من وجوب الكوفة و وجوب الشفعة لا يكره للاحتيال فيه لانه من حيث حال لا من حيث
 عن نفسه لا لا ضرر اربا في خفايا ما ذكرنا و يدل على هذا الكتاب **باب** في استحقاق الشفعة في الاول في اباة النقال من يباح
 و الثاني في الامان و الثالث في ما يصير الكافر به سلا و الرابع في ما يصير المسلم كافر و خمسة احكام اهل الردة
 و اربعة المحرمي و اساس في الخرج و الخرجية اما الاول فالبس بالنقال في أشهر الحرام و هي ز و بقعدة و ز و الحجة و المحرم
 و حب ترك البعدية بالنقال في أشهر الحرام ففضل فالحكمان فوالم تلغيم الدعوة يدعون الى الاسلام و لا فان ابرأ فالحكم
 و الحكماء فوالم تلغيم الدعوة لباس يلبس قبل تجريد الدعوة و تجريد يصل ولا يخرج الرجل الى الجهاد و الا باذن و اليه
 جميعا فان جسد ما و لم ياذن الاخر لا ينبغي لان يخرج و له ان يمينا من الخرج الى الجهاد و الحكمان في خبر و حجة
 الشفعة و ان لم يكن له ابرأ و جسد ان وجد ان فاذن له الجحد من قبل الاب الجدة من قبل الام و لم ياذن الاخر
 الحكمان لان يخرج لان الاب تمام مقام الابن عدم الاب ام الام فائدة مقام الام عند عدم الام فاعينها في غير ذلك
 جسد الابوين سلا و الاخر كافر فاذن له اسلام بالجهاد و منه الحكماء و الحكمان في كفاية الشفعة على الولد لا يخرج الابا و
 و الحكماء كفاية منه لانه يقابل اهل بيته لباس ان يخرج بغير اذنه و ان اراد ان يخرج للتجارة و الحج فله ابرأ
 لان له ان يخرج الا ان يكون سفيها فوفا كوكب الجحد و خوف العدة و فانه لا يخرج الابا و نهيا و ان لم يكن سفيها فوفا كوكب
 ان يخرج ان يستغنى عن خدمته و ان اخا جالي خدمته لا يخرج الابا و نهيا و المرأة اذا استتبت منها عن الجهاد و الحكمان
 لا يتحمل الم الفرق و تفسر بالاطلاق كان له ان يمتنع عن الجهاد و لا تخم عليها و لا يمتنع اذن المرأة في خروج الزوج الى
 الجهاد و غيره و كذلك يجب عليه فقهاء الكائنات و الاخوات و العلمات و الخالات و الكور و الصغير و الرضى من الكبا
 الذين لا حرز لهم لان نجات عليهم نصية و اما الكور الذين لا رتبة بهم فلا لباس ان يخرج و ان يدعهم و ان خاف عليهم
 نصية و ان اراد ان يخرج الى الجهاد و عليه دين لا ينبغي لان يخرج قبل قضاء الدين فان لم يكن عنه ما يفي

به الدين فانه لا يخرج الا باذن العزم والاختيار المالك كعمل فالحكمات الكفالة بالمرء المبرور فانه لا يخرج الا باذن صاحب
 ولا ينفصل بميتا والحكمات الكفالة بغيره من كفوته المبرور بغيره من كفوته لا ينفصل على المبرور والحكمات
 الرجل مدين وارباها فبان دوى على رجل ان يرفع الودائع الى اربابها كان لان يخرج الى الجهاد وان اراد ان يخرج
 في غلب العلم بغيره من والده لم يذكره في الكتاب ثم انشاخون ان كان يخرج اذ لم يكن بغيره فاد استنسان
 خدمته ودفع على صاحب بغيره من مولاه والمرة بغيره من جهالم يبلغ اقطار فاد مرق بغيره وبلغهم الخبر ان العدو عار
 مدته من مدائن الاسلام كان للرجل ان يخرج بغيره من الابوين عند الخوت على السنين وعلى تدرارهم وعلى احوالهم ولا
 باس للندم الذي لم يبلغ الحكم ان يعلق عند النضر اذ اطاق النضال ان كره البواء واذا وقع بغيره من قبل اهل الروم
 على كل من يقدر على النضال ان يخرج الا غر واد الملك الراد والرافعة واليجوز لختلف اما بعد من امرأة سببت بالشرقة
 كان على اهل المغرب ان يستغفروا ما لم يعلموا واد الحرب اذ وقع النضال بين اهل اليمن واهل العدل يجب على اهل السلم
 ان يقاتلوا انصار المسلمين الى امر العدو وان تمت فقتله من فخر بغيره فغيره من اجل الدنيا والملك كان على الرجل ان
 يلزم بيته ولا يخرج الى سبها وكذا الواقع النضال بين مختلفين للجنة ومصلحة استبني واحد ان ينادي اهل الخلق قوم
 من الصلابة بربود الروم ومهم قوم من الغياذ ويخرجون الى الغزو وهم غير مبشرين ان المسلمين لا يخرجون بغيرهم
 يخرجون منهم وان لم يكن يخرجون الا منهم يخرجون منهم فاعلم انفسهم في الصلابة اجزائهم ولا باس باخراج النضال
 في المسكر فقيام المرقى دون الخدعة فان ارادوا اخرج انفسهم لخدمته لا يحال فلا باس باخراج الامار واد اذ دخل اهل الام
 واد الحرب بغيره من انفسه السارة الا اذا قامت المرأة كانت ملكا وكانت ذوات راي في الحرب فيقتل ولا يعلق
 اهلهم ان يوشع العالي ان يكون اهل الكفاية من جفروه من نضال في فلكه يكون كسالم فيفضل كذا انشع النضال
 اذ كان كذا ولا يعلق الممنوع ولا الراس في مصروته النضال الناس كذا لا على وتفكر في البد والرجل في تحقيق ايش
 خاصة وما من منقذ فان نال جسد من مولاه فلا باس بقتله واذا قامت المرأة فاعذ بالسلمون لا باس بقتلها وان لم يكن
 سببها وكذا لا على ولا يعلق بوشع العالي اذ جفروا واد نضال على النضال ومن قتل جسد من مولاه فليس عليه شيء
 ولهم ان يعلقوا الذي يحسن ويحقق والاخر من الامم واقطع السيرة واقطع جسد الرجل العتيق لا يبيع الله
 بنماط الناس والمرفق واما السيرة والممنوع واد ما يقاتل ان يخرج فنان فلا باس بقتلها وبعدها على اهل المسلمين كذا

لا ينبغي لهم ان يقتلوا ما دان كان قتل غير حرام وعن ابن حنفية ربح ان قتل المحارب الصوامع حسن لا يسيئ شجر البجور لا
 لا ينزيم شجرها قتال مسلم من قتل جوبوسر الاعلى ولحقه موقوف ع اليد والرجل ما يس الشئ ولا يترك في دار الحرب لئلا
 ينزل من بنو لاد وتسلم ان يقتل كل ذي رحم حرم منه من المسلمين في دار الحرب الا الايام والاجداد والجدات فانه لا
 يقتلهم ما لم يقتلوا فاذ قصدوا قتله كان لاد يقتلهم والاما حلا ولاخرة والافرات والاعمام والافرات والافرات
 والامات احلامهم فلا بأس للمسلم ان يذبح بالقتل ما ينبغي ان يكون الوثبة اسيلين بجنباً والرايات سودا ولا بأس ما دخل
 المعصية دار الحرب لغزاة القران اذ كان لمسكر عظيم فان لم يكن ينبغي ان لا يذبح قال ابو حنيفة ربح اقل شهيرة
 ما اقل الجيش اربعة مائة وقال الحسن بن زياد ربح اقل شهيرة اربعة مائة واقل الجيش اربعة الاف والحرسة بالليل عند
 الحاجة اليها افضل من جسد اليل مكره قتل مؤس الكفار الى دار الاسلام وقل النخاع في الحاق المؤمن والكتب
 لهم لباس به ولا يتجرب في مصوت في الحرب لانه نوع من القتل والنخاع في ريق مصوت تجرئ على القتال لا بأس
 بركه حصاء الفرس لان في هبيل به سب العدة وبكره ان ليس لم شئان سلاح فيه صورة انسان وطير فاما
 الشجر ونحو ذلك لا بأس به ولا يجوز زرع سلاح الى دار الحرب لموض او غيره عوض في قولهم ولا يفاوى الحر في مسلم ولا
 مال في قول ابن حنيفة ربح وقال ابو يوسف محمد بن عبد الله لفاوى مسلم اذ كان خير المسلمين ولا يفاوى بالمال في
 قولهم ولا بأس بالبطول يضرب في الحرب لاجتماع الناس لانه ليس له ولا بأس بجبل الاجراس على النخل مع النخاف
 التي يقال بانها رسيته بركستان فيدان باب العدة وبكره الجرس في اعناق الابل وعلى تحمل عليها الاثقال اما الذين
 يقال بانها رسيته وارمه فذلك لا يسيئ جرسا فلا بأس به جرب في ربح في دار الاسلام قتال اعداء رسول الملك لا يصح
 ويكون فيسما لجماعة المسلمين في قول ابن حنيفة ربح وقال ابو يوسف محمد بن عبد الله ربح من خذله وان اخرج الحر في كتابا شتبه
 كتاب الملك يصدرق ولا بأس للرجل الواحد من المسلمين ان يحمل على عت من المشركين النخاع يطع سلطنة او ينجي
 بهم والنخاع لا يطع حاكمه لان فيه ملك لغش من غير فائدة مسلم مرقع في ايدي الكفرة وقرب لم يقتل فقتل
 له مدغشك فمدغشك للقتل النخاع نجات انه لو لم يدغشك قتل ما خبث من القتل الاول لا بأس به والنخاع لم يعلم انه لو لم
 يدغشك لا يقتل كره لان يدغشك ولو اخرج المشركون سيفته في البحر فيها المسلمين ان ضرب في سيفته حتى احرق فان
 سنة وان النخاع نفسه في البحر فغرق كان في سنة في قول ابن حنيفة ربح ربح ربح وقال محمد بن عبد الله ان مشرك احرق النخاع

یعلم انه لا یجوز من البحر وایس واما کان یحسن لیسانه ویصلح ان یجوز من البحر کان الواجب علیه ان یلقی نفسه فی
البحر فی قولهم واذنا مسلم المشرکین فی دار الحرب اذ منتهی امر الاله بالأس وکذا لو باع منهم غیره الا ان یخیر الله ویرد
بدرهم لاس و لا بأس بسلام العرق للکفر و لا بأس بان یبشیر غیرهم بطلب المال و اذ فی غیر ملکات بل ملکته بالز من مار
ار قار له و جاز شرا و هم من و ان غیرهم بالکفر و لا یحکم و کبره لسلام الواعد الشرا من غیر من الکافرن و کذا لو
فر المائنه من المائنه فی قول محمد بن و لا بأس بان یفر الواعد من المائنه من ثلثه و المائنه من ثلثه و لا یسب علی السبیل ان یفر
اذا کانوا انشی عشره العا فکان العدا و اکثر نقول علیه صلیه و سلام غیره الحیث یشره الاله لم یقلب انشاء عشره انشاء
اذا کان کت کلمه و حده فاما حاصله اذا غلب علی غلبه ان یقلب لیس بان یفر و لا بأس بالواعد ان یفر اذا لم یکن یسب
من یسب لیس لیس و ذکر فی سیه رخص الفراء من الرخص اذا کانوا لا یطیقون و عن یحییة ربح لدا انما ذالی لیس
الی سب غیره سبیل لم یکن فزاد من الرخص سب من العدا و اقل فی موضع فاما صلیه و سلام غیره لیس لیس
و منی لان یعلم موضع اصحابه و ان کما و القتل ان المکره بالقتل لا یباع له قتل مسلم و لا یخص فی فصل سیه
معامله المسلم من اهل الحرب فی دارهم فم من اهلین مع ما لا و دفعوا الیه
رجل یدخل دار الحرب و یشتري اسارى اهلین منهم فان هم المامور بربا الفجار فی دار الحرب فکل من اقله حر
یسری ییرم یشتري المامور و لا یجوز فیه الحکر لو کان جسدانی فذلک الموضع و اما یشتري البقره فیه سبیل
فلو اراد المامور ان یشتري اسرا فقال له انه یشتري فی شتره المامور بالمال المدفوع الیه یضمن المامور
معال و یرجح به علی الایسره و ما مقررنا ایه و یرجح علیه کن یضمون غیره بامره فانه یرجح ما امر به و ان غیره و هو
بجلائه لو کل یسره او اذا شتره اکثر ما امر به فانه یکرن شتره بالغیر و لو ان هم المامور بربا لیس لیس لیس لیس
امد مال له الا شتره فی کذا اما شتره بالمال المدفوع الیه فیه شتره و کان شتره بالاصحاب الاموال حر
دخل و انما امان ممد اندا و ان غیره من اهل الحرب یباع ابن نفسه لا یجوز باحقاق الروایات و یجوز بیه و له غیره
و لو ان ملک اهل الحرب یهدی الی الخلیفه فو کفر فی البحر و انه یطیب لهدی الیه الا ان یکرن من محارم لهدی او ام و له
فانهم یغفرون و روی هشام بن ان الحکر فی اقامه یسب الی العالم فی حره و کان لسان ترجح الی دار الحرب و روی
الحسن من یحییة و ابن سحافه عن محمد بن ان الحکر فی اذ باع اباه و انه فی دار الحرب لا یجوز فیان خسر حره لیس

الى دار الاسلام ملكه ان لم يكن شيئا امان فالحاصل ان الحر في اذبايع اياه او ابنته في الحرب من المؤمنين مستمان كمين
 باطلا وميور واية الحسن عن ابي بصير في قوله واه هشام عن محمد بن سواد برى البالي جواز ذلهم اولا برى سنة
 قول عامة المشايخ منهم شيخ الانام ابو بكر محمد بن الفضل روى وقال ابو الحسن الكرخي وهو المدعي ان البالي الحر في برية
 جواز ذلهم اولا برى جواز ذلهم واية ابن سبيط عن ابى يوسف ان الحر في اذبايع ولده في دار الحرب من حر في آخر
 من سلم مستمان جواز ذلهم عن ابي بصير في قوله واه هشام عن محمد بن سواد برى البالي جواز ذلهم اولا برى سنة
 في الرديج على الرديج عنهم وعن ابى نصر الدوسي روى ان باع الحر من سلم مستمان لا يجوز وان باع في دار الحرب من
 حر في آخر وسلك اليه ملكه المشتري ووجه من المشايخ قال لا يباح لشري ان يشتري وان اشتراه جاز وبكون فيضا
 لشري وقال بعضهم ان اشتراه مسلم في دار الاسلام لا يملكه وان اشتراه في دار الحرب اخرج الى دار الاسلام ملكه
 ما قلنا انه لا يجوز بيع الحر في ولده في دار الحرب وتوقف الروايات على انه لا يجوز بيعه في دار الاسلام ونسب الى محمد بن ابي
 دار الحرب على قول عامة فان اخرجته لشري الى دار الاسلام خلفت المشايخ فيه قال بعضهم يملكه لان بيعه وان بطل
 اخرجته يملكه بالقبض عليهم وقال بعضهم يكون حر لان البالي لا يملك المصير فيه لا سيما ولا يملكه فلا يملكه فليس
 وقال بعضهم ان البالي يري جواز ذلهم لا يملكه لشري بالاجاز الى دار الاسلام اخرجته يملكه او لم يملكه وان كان
 البالي لا يري جواز ذلهم ان اخرجته لشري كرا يملكه وان اخرجته لغيره يملكه ومحمد بن ابي ان اخرجته كرا يملكه وان جاز
 وميور طالع لا يملكه سواد كان البالي يري جواز ذلهم اولا برى وان تزوج مسلم مستمان حرية في دار الحرب
 وقع المهر الى ايها وفي قلبه انه يبيعها اذا اخرجها الى دار الاسلام وكر في بيعه كبر ان خرجت طائفة فهي حرة وان خرجت
 كرسية كما يخرج الاسير فهي مرفقة وان اختلفا فقالت المرأة خرجت طائفة وانا حرة وقال الرجل اخرجتها كرسية وبيع
 رقية لي فخير ايها ان جاء بهما موطنة كما يجاء بالاسير كان القول قول الرجل والخات بخلاف ذلك كان القول قول المرأة
 فتكون حرة بركة يدعي اليها الاسلام يصومون ويقرءون القرآن ويمسكون ولا اوثان ربيع ذلك فان عاينهم
 مسلمون وسبرهم فاشترى منهم مسلم من ذلك ما ياتوا ان لم يكونوا من غير العبودية والرق ملكهم يجوز شرا
 بهننا وبنساع عنهم ولا يجوز شرا الكبار الذكور لانهم لما فروا بالاسلام ثم عبدوا الاوثان كانوا من غير اشتقاق
 نسائهم ومناسرهم ولا يجوز شرا كبارهم كمالا لا يجوز من اهل الرودة والكانوا من غير العبودية ملكهم كانوا رقا ملكهم فحز

سبيهم سبهم فاقم ما وكلهم اسالى جازيهم سلم و دخل دار الحرب بان هتسرى مارية مسلمة او كناية على رجلها
في قولهم وفي بعض الروايات كره وطبا عند اخيصة رمة وان ترجع في السلم امرأة كناية على رجلها **فصل فيما**
يجوز لاميير المسلمين في دار الحرب اذا اهدى اليه والى امير المسلمين شيئا ما راو
الامير ان يبرهن من الغنيمة النخاع النوف مثل يسمعه او زيادة على يسمعه ليقبل جاز العوض من الغنيمة وكون الهدية يبيعها
وان لم يثبت امير المسلمين له الا اليه وما جاز امير المسلمين و لرسول الامير جائزة فاخر جاز الرسول كانت التجارة للرسول
حاشا لان الهدية ملكه خبيبا لا عن ربه و لو ان امير المسلمين ساجر امير المسلمين من اجل النخل مستدرا لا يتباين الناس
فيه فعل الاجبر فنفقت المدة كانت الزيادة على اجل النخل باطلا لان امير المسلمين يثبت لغيره النخل كالتقاضي و لو ساجر
يبيعهم جبر بالاتباع فيه الناس فعل الاجبر فنفقت المدة كانت الزيادة اطله و لو ان التقاضي او امير المسلمين قال جاز
وانا اعلم لا ينبغي لي ان افعل كان يجب الاجر في مال كالتقاضي او جاز في قضاء كان قضاءه على الغنم و لو ان امير المسلمين
كان ذلك عليه و لو ان امير المسلمين ساجر فوما مشاهرة لسوق الغنم والرواك حيث لا يدور ولم يبين المكان جاز و لو ان
يزيدهم غنما ورا كما جدد وراكم و غنمهم قد را جاز و لو جدد و لو قال امير المسلمين او دعي ان قلت ذلك انما
ملكنا في درهم فقلنا لا شيء له و لو ساجر لان يقطع رؤوس الفتي من الكفرة بمشقة و درهم فقلنا كان الاجر عشرة دراهم
لان كفا فطاعة فطاعة لا يبيع الاستيجار عليه و قطع رؤوس الفتي ليس بطاعة فطاعة الاستيجار عليه و لو ان امير المسلمين ساجر
سلا او ذميا يفتل سبيهم كما فراني ايدهم لاجب الاجر لما قلنا سلطان سبيها فسان اراد واحد ما الهياية و ابل الاخر فاجب
الاجر على الهياية في الركوب لقتال في قولهم وفي الركوب سبي القتال لا يحس على الهياية في قول اخيصة رمة و لو سجن
و سجد سبهم فارس **فصل في الامان** اذا غزى المسلمون دار الحرب حبسوا انهم يدعون الى الاسلام
او يقاتلونهم من غير دعوة قال ابو حنيفة رمة الدعوة ففضل فان ترك الامير الدعوة و فاتهم و فاتهم و فاتهم سبهم سبهم
و سبهم و اخرجهم من جوارحهم جاز و ان يظنهم و سجد و ايدهم بقدر على اخراجها كان لان يفتل و ايدهم و يخرجهم من الجوارح و ايدهم
سبهم تحت الاذن فان وقع في قلوبهم ان الكفرة يحسدون الاسلحة يخرجون اسلحتهم و ان يطلبوا الامان منهم فاجابوا بالامان
يخرجهم الى الاسلام او الى قبول الحربة فان ابوارهم الى ناسهم ثم بقا لهم فان ناسهم غير الامان ان ناسهم حر سلم رجل و ايدهم
مع امانه و كذا كذا الامان المرضي و شيخ الكبر العاني لانه من اهل القتال بال اسلحة و ايدهم بال اسلحة و ايدهم بال اسلحة

قاتل من المسلمين ولا يجوز ان يسلم الفاجر في دار الحرب ولا ان الكافر يسلم في دار الحرب ولا
ان العبد الذي يكون من المملوك يفر منه وقال محمد بن جعفر انه لا يصح ان يصلي في قول الخليفة ربح حتى يبلغ وقال محمد بن
اذ كان من ماله ما كان ولا يجوز ان اهل الذمة اذا استعان المسلمون بهم ولا ان المجنون او السبي العبد وجارية للمسلم
او دخلها ودار الحرب ثم دخل بسببها بان لا يحل ان يفتديها منهم وبكره ان يعطى بالانه يكون نقضا للعهد ولو كان المولى
يسرى في ايديهم كان له ان يسه قتلها واخذ ماله وان يقتلهم ولو ان صفاء من مشركين قاتلو المسلمين من المشركين
اعطال ونساء او نسائهم من المسلمين او من مسلم منهم في دار الحرب جاز للمسلمين ان يرموا الى المشركين بنفوسهم
يقصدوا بذلك المشركين وكون هؤلاء فان اصاب سهمه مولا لا وقتل لا تحب الكفارة ولا الدية وكذا لو شرب المشركون
بالصبيان المسلمين بالربى اليهم ويقصد الكافر وكون مسلم وكذا لو وقف المشركون على سور مصر حاصروا المسلمين
ما ذكرنا جاز للربى اليهم واذا ظهر المسلمون على بلدة من بلاد اهل الحرب كان الامام بالخيار ان شاء قتل الرجال ان لم يسلموا
وسبا النساء والذرية وان شاء ستر الكل وان شاء تركهم احرارا وضرب الجزية عليهم وهو في ارضهم بالخيار ان شاء
الاراضي في ايديهم عند ما ينسحب الخراج على ارضهم والجزية على رؤسهم وليس للامام ان يقسم النساء في دار الحرب وقال ابو
رحمة الداربي ان لا يقسم فان قسمها في دار الحرب نفذت قيمته في قولهم ولا يملك النساء قبل الاحرار عند ما عتق
اشافي رحمه الله يملك وقبضة النساء في دار الحرب باع على هذا وكذا لو مات احد من الغنائم قبل احرار النساء بدار الاسلام
عند ما لا يورث نصيبه ويكون بين عامة الغنائم وعند يورث نصيبه واذا احتجهم المذوق قبل الاحرار عند ما يشاركون في
ملك النساء وعند لا يشاركون كما يشاركون بدار الاحرار ووقع الامام بلدة من بلاد الحرب قسم فيها النساء قبل الاحرار
بدار الاسلام جازت قيمته لانه لما فتحت تلك البقرة من دار الاسلام فان قسم الاراضي والذرية ونسرق الرجال والنساء
والذرية وقسم الكل من الغنائم جاز في قولهم ولو تركهم احرارا واجر الذرية وبقا منهم كل سنة بجر مسلم جاز في قولهم ولو
وضع الخراج على ارضهم جاز ايضا وقبضة التي تقسم من الغنائم يجب فيها الخمس فانسبها الخمس من المسلمين واما ما سبها
انسان او ثلثة على وجهه فله واولا غير ان الامام يكون قيا عند الخليفة ربح ولا يجب فيها الخمس عند لا يجب
فيما تركه من الكفرة الا بشرطين احدهما ان يكون جماعة والثاني ان يكون دخول دار الحرب باذن الامام وعند سبها
ما سبها انسان او ثلثة اذ كبر يكون غنيمته يجب فيها الخمس لكون الامام او لم ياذن قوم من الكفار دخلوا دار الاسلام

فليقيم المسلمون فاعلموا انهم واولادهم واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 وكذا واولادهم واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 الاسلام فليقيم المسلمون فاعلموا انهم واولادهم واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 اذا اسد الابل من اسكر ووقع القتال بين المسلمين واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 كان لهم في الغنيمة واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 فان كانوا اسد الابل من اسكر ووقع القتال بين المسلمين واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 حاقا كذا واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 حاقا كذا واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 عند الحاجة فليقيم المسلمون فاعلموا انهم واولادهم واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 سيرة واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 نسبت الفاسم فليقيم المسلمون فاعلموا انهم واولادهم واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 به او بغيره واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 ليس ان يستغنى به في دار الحرب واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 من الغنيمة من سلاح واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 في جاهد النكاح فليقيم المسلمون فاعلموا انهم واولادهم واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 موجب فيما انفسهم فان لم يكن قيمته هي التي هي فليقيم المسلمون فاعلموا انهم واولادهم واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 في دار الحرب فليقيم المسلمون فاعلموا انهم واولادهم واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 غنيمة غير عمل وان لم يكن لاخذ قيمته واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 دار الحرب من الغنيمة فليقيم المسلمون فاعلموا انهم واولادهم واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 ولا يجوز للجار ان يأخذ من المال ما حلف وان انفق ذلك فانهم عليهم ولا يجوز الانتفاع به بل هي من عند الحاجة
 يجوز لعساكر الدين كذا واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم

باره ان ماكل شيئا من الغنمة فادفع الغنم اغنيته او بقرا ما لاكل عند الحاجة وروجله الى الغنمة لان الجملد سر
 باكل ولان العلف فادخره بستره لتفصيل الامام او خرجوا في طلب العلف فاما الصابوا يكون غنيمة في الحرب ولا يخبر به
 اسيرته وكذا لو اقلدوا فافصله يكون غنيمة ولا يخفى ما اتفاهل عندنا وسحب التفصيل لام واسبس كره فان نقل الامام
 واسبس كره يحمل لشيئا من الغنمة التي وقعت في ايدي الغنائم لا يجوز وانما يجوز لتسهيل ما كان قبل الاصابة واما
 نقل الامام وقال من اصاب شيئا فوله فاصاب حسه منهم شيئا في دار الحرب كان له خاصة لا يحب فيه الحرب ولا يشرك
 غيره في ذلك وان مات في دار الحرب فاما صابا يكون ميراثه واما ما في رية في له فاصاب جمل منهم جارية
 واستبرأ بحبيته في دار الحرب لا يحمل له وعليها في قول الحنفية وهو وقال محمد لا يحمل له وعليها واما ما في رية في له فاصاب
 فله سلبه نقل السلم كافر كان له سلبه وسلب ربة المقتول وسرجه وما عليها من الآلات وبناب المقتول وسلبه واما
 من مال في حبيته او على وسطه وادبه وما عدا ذلك فليس سلب كذلك ما كان من غلامه على ربة اخرى فليس سلب يجوز
 التسهيل لكل مال من الذنب والعفة وغير ذلك ان قال المقتول من اصاب شيئا فله الربع او نصفه كان كمال
 ولا خمس فيما هي له وان بقي شيئا لم يسم فغنيمة الخمس فاربعة اقسامه سائر انما يشترك فيها المقتول واما ما في رية
 اصاب شيئا فله الربع او نصفه بعد الخمس فيما هي له **فصل في قيمة القنائم** يعني للامام ان يرفع من القنائم
 خمس او يسم هذا الخمس على ثلثة اقسام للباقي والمساكين واما اسهيل وان صرف الخمس الى واحد من الامانة
 الثلثة جاز عندنا وكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم خمس الخمس فقط ذلك عندنا بعد وفاته وعند الشافعي ربح
 لم يقطع ويكون ذلك للامام وهم قومي القرقي ساقط عندنا وعند الشافعي ربح لم يقطع وعندنا لو صرف هذا السهم الى
 قومي القرقي لعله الفقر فاذنهم ليعينهم الاربعة اقسام من الجند ولا ينبغي ان يسم قبل الاحراز بدار الاسلام فادخرهم
 فسمية عند الكل فان كانت الغنمة من الثقلات فلم يجز للامام حملها فبقها فغنيمة من الجند حازها يعني في جميع مجملها ثم بها
 في دار الاسلام فان سخطهم المدوني دار الحرب نقل فسمية القنائم والاحراز وشاركم في الاحراز شاركم في الغنمة ولا يشارككم في
 الاحراز ولا يقطع مشاركة المدد الانبثا حسا احراز القنائم بدار الاسلام واما في فسمية القنائم في دار الحرب واما الثالث
 ان يبيع الامام الغنمة في دار الحرب فان المدد لا يشارك الجيش في الثمن او خسرته يسلمون غنيمة فلم يجوزوا حتى ان عليهم المدد
 واخذ القنائم من اسهيل ثم باعوا عسكر اخر خسرته واما من المدد كانت الغنمة للآخرين دون الاولين ولو كان ذلك لكانت الاثر

[illegible]

على اموالنا واخره وابدارهم ملكوا بخدا فان ظهر مسلمون بعد ذلك فوجد المالك القديم قبل القسمة خسنه فبشرى
 وان وجد لب القسمة في يد من مرق في سهمه كان من ذوات القسمة القسمة ان شاء وان كان مثليا باخذ
 بعد القسمة فان شتره سلم منهم في وارثه واخر جدي دار الاسلام خسنه المالك النش ان شاء وان وهبه الله من سلم
 اخذ المالك القديم بالقيمة ان شاء وتوافق حلو سلم الى دار الحرب ثم ظهر مسلمون عليهم فان المالك القديم خسنه قبل
 القسمة وبعد بالبشرى في قول الحقيقة رحمه الله وفي قول صاحب خسنه بعد القسمة بالقيمة وتوافق المالك او لم يوافق
 والمدير عليهم ثم ظهرنا عليهم او شتره وجعل منهم خسنه المالك القديم بالبشرى على كل حال وفي الحرب او شتره وجعل
 بامر وربع الشترى عليه باليمن فبشرى ما فوذه ووجو شترى سلم العبد الماسور منهم ثم خرجوا خسنه المالك القديم بالقيمة
 ان شاء وان كان ملكا لغيره وان شترى سلم منهم واخر جدي دار الاسلام وباعه من اخر كان المالك ان باخذ من المالك
 باليمن الثاني ليس ان يفيض مبيع وباعه من شترى الاول باليمن الاول ولوان المالك علم باخراج ملكه من
 دار الحرب فلم يطلب شهر الامتصاص وعنه محمد رحمه الله ميتة وان مات المولى الماسور منه بعد اخرج الشترى
 كان للورثة ان ياخذوه الى قول محمد رحمه الله وعنه يبيح بيع الورثة ان باخذوه ولو شترى الجارية الماسورة
 من العدو وجعل فاخرها الا دار الاسلام ثم سهر بالعدو وخره وابدارهم ثم شتره باجل اخر منهم واخر جدي دار الاسلام
 كان لشترى الاول حق بالاخذ من المالك القديم حتى لو لم ياخذ بالشترى الاول من شترى الثاني لا يكون للمالك
 القديم ان ياخذ وان خسنه بالشترى الاول باليمن الثاني كان للمالك القديم ان ياخذ باليمن شترى الاول باليمن
 كالمعصوب له اذا ورتبته من غير ولا يكون للورث الاول ان يربح في لهبة فان ربح المعصوب الاول ان يربح
 في لهبة فان شتره سلم على اموالنا فظهر مسلمون عليهم قبل الاخر ابدارهم وشتره ووالا اموالنا فانها تكون ملكا لهم ثم شتره
 ولو شتره الحربى بعد اسلامه واخره دار الحرب فاعقده او براءه او كاتب او كاتب براءة فاستولى اثم فظهر مسلمون عليهم
 عقروا جميعا باب يكون اسلاما من الكافرو مالا يكون التوفى او اللهى لا يفر وجهه الله تعالى
 اذا قال لا اله الا الله يصير مسلما حتى لو ربح عن ذلك قبل ولو قال انما صمى فان قال ان يربى الى سلم الى على النحر لم يكن
 مسلما ويهودى ولنصرانى اذا قال لا اله الا الله يصير مسلما ما لم يقل محمد رسول الله لان اليهود والنصرانى يقرن بوجهه
 الله تعالى الا انهم يكرهون رساله النبي صلى الله عليه وسلم فام يقر برساله لا يصير مسلما قالوا اليهود والنصارى اليوم من ظهر الى المسلمين اذا قال

واحد منهم شهد ان قال الله وهدى الله رسوله محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم اليه الاسلام
وان كان يهوديا يقول ان ابراهيم من اليهودية مع ذلك يقول دخلت في دين الاسلام ان من اليهود من يقول ان
الذي صلى الله عليه وسلم يقول ان كان سولا الى العرب الا الى ابي بكر بن عبد الله بن مسعود وروى عنه
بشر بن عازب وروى عنه في دين الاسلام وروى عنه اليهودي ابو بصير في الاسلام وقال سلمة بن ابي بكر
يقولون ان سلم بن كبريت من اهل اليمن استلموا علي بن ابي طالب قال ان سلم بن كبريت من اهل اليمن
واليهودية ودخلت في دين الاسلام يكون سماه في يوم ربح بعد ذلك بغير ان قال دت اني استسلمت علي بن ابي طالب
لم يكن مسلما فان لم يسألني صلى الله عليه وسلم لم يكن مسلما وان قال ان يسألني ان يسألني بجماعة فليس لي
دعوى الحسن بن زياد روى انه قال الرجل الذي سلم فقال سلمت كان اسلامه عابدا بجماعة كنفية فكان اسلامه اذ
قال اليهودي ابو بصير في الاسلام محمد رسول الله وهدى الله رسوله محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم اليه الاسلام
باسلامه حتى لو مات لا يصلي عليه لا فقال ان يكون تبصر من اليهودية واخلا في اليهودية وان قال مع ذلك دخلت في
دين الاسلام تحسبه بحكم اسلامه وكن من المشركين اذا قال اليهودي دخلت في دين الاسلام بحكم اسلامه وان لم يقبل
تسرت من اليهودية ان قوله دخلت في الاسلام افرادته بخرم ما دلت في الاسلام اما يجوز ان اذا قال سلمت او قال
ان سلم بحكم اسلامه انهم لا يدعون ان انفسهم وصفت الاسلام بل اليهودية شتمه فيما بينهم كما فرم بقوله الاسلام اذ اذ سلم
مع المسلمين بجماعة يحكم اسلامه ان يشركين ولا يصليون بجماعة على سبيليهما بجماعة اسلامه حتى لو اكرهوا
مرضا حتى لو صلى وصاروا بحكم اسلامه وروى عن محمد بن عبد الله بن مسعود ان قال سلمت الى ابي بكر بن مسعود
قال انما طعن رجل من اهل الكوفة في قولها ما خاضا او حذمتوها الى الكعبة بغير مسأله وان لم يكن متوجها ولا في وقتها
سلاما ووصل الى مكة بغير مسأله وروى عنه في سلم ووصل خلفه قال شيخ الامام ابو بكر بن عبد الله بن مسعود
ان الذي لم يسلم ولا يحكم ما سلمه وروى عنه قوم على كراهة سلمت مناصلة وروى عنه في جماعة على مسلمة بن مسعود
قال انما طعن رجل من اهل مكة في قولها ما خاضا او حذمتوها الى الكعبة بغير مسأله وان لم يكن متوجها ولا في وقتها
سلاما ووصل الى مكة بغير مسأله وروى عنه في سلم ووصل خلفه قال شيخ الامام ابو بكر بن عبد الله بن مسعود
ان الذي لم يسلم ولا يحكم ما سلمه وروى عنه قوم على كراهة سلمت مناصلة وروى عنه في جماعة على مسلمة بن مسعود
قال انما طعن رجل من اهل مكة في قولها ما خاضا او حذمتوها الى الكعبة بغير مسأله وان لم يكن متوجها ولا في وقتها

المشايخ اذا اذن الكافر في وقت صلوة يصير مسلما وكذا وصل صلوة في وقت الصلوة بالجماعة فالاذن في غير
الوقت لا يصير مسلما وان صام او حج او اذى الفركوة في حكم الاسلام في ظاهر الرواية وروى داود بن رشيد عن محمد بن ابي
ابيت علي الرضا الذي يقوله مسلمون بان رافعة نهى للاحرام وبني وشهد المناسك مع الحسين يكون مسلما وان لم يشهد
المناسك او شهد المناسك لم يلزم لم يكن مسلما وان شهد واحد وقال ابنه يصلي في مسجد الاظم في جماعة وشهد اخر
وقال رافعة يصلي في مسجد كز نقل شيئا وما يجبر على الاسلام واد قال النعماني شهد محمد رسول الله يكون مسلما ولو قال
شهد ان لا اله الا الله وكذا قال النعماني او قال انما على دين محمد صلى الله عليه وسلم او قال انما على الحقيقة واما على الاسلام
يحكم بالاسلام ومومات يصلي عليه لان هذه الالفاظ دليل على الاسلام ظاهر اذ بناء الاحكام على الظاهر كما هو لقن كما في اخر
الاسلام لم يكن مسلما وكذا اذا قرأ القرآن وكذا اذا قرأ القرآن في وقت من التسمية في سهم رجل في دار الحرب او في منتهى
يصلي عليه لانه يصير مسلما حكما بجملة لاه وان سبى الصبي او التسمية فمات في دار الحرب فهو على دين ابوه وان ادخل
دار الاسلام فامكان بعد الفداء او حسن ما فهو على دينها وان مات الابوان بعد ذلك فهو على ما كان عليه وان لم يكن مسلم
واحد منهما حين ادخل دار الاسلام يصير مسلما بعد الدار والموت ولو اسلام احد الابوين في دار الحرب يصير مسلما
بما لا سلامه وكذا لو اسلام احد الابوين في دار الاسلام ثم سبى بعد ذلك من دار الحرب صار في دار الاسلام كان مسلما
اسلام يهي العاقل يحس عند ما خفي لا يرت من غارة الكفار ويصلي عليه اذ مات ويصير منه امره بالبرية وارتد او
ابتد اذا استخانا في قول الحقيقة روح الالهية يجبر على الاسلام على حسن الوجوه ولا ينقل حرجي مسلم في دار الحرب لم يسلم
بالمشايخ كالصلوة والصوم ونحوها ثم دخل دار الاسلام او مات لم يكن عليه قضاء الصوم والصلوة قياسا ونحوها
ولا يعاقب عليه اذ مات ولو سلم في دار الاسلام ولم يعلم بالشرك لم يرضه نقض اعتقاده وكذا في صلوة الاصل
باب يكون كافر من مسلم وما لا يكون اذا قال الله وسلم تكفرون الا انتم كنتم تخافون القتل
نفسه وسد ان يجري كلمة الكفر على سانه اذا كان عليه مطلقا لا يبادر وتوقيل للمسلم بحد الملك الا ان قتلته لا بأس من سب
للمسلم سجود التوبة والتعظيم لا يجوز والعبادة لان سجود التوبة لا يكون كفرا عنه ذلك ما مر من الملك سجود وادوم عليه السلام
واحد لا يراه احد العبادة غيره كذا في آخره يورث سجدة واليه سب عليه السلام وما على غيره ما نساكسنة خدا يا جان
بخافى سنا واخلفه الله قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجع لم يكن ذلك كفرا وروى محمد بن ابي سفيان في دار الاسلام

حادۃ الغضب لا یصبر کافر رجل قال یوہودى وافرانی اور بنی اسرائیل من الاسلام ان قلت کذا کان یمنیا فان بالشرط
 الی بصیر کافر اختلوا فیه وکذا وحلف علی امران بن قال یوہودى وافرانی اور بنی من امسنا وکذا من الاسلام ان
 قلت قلت واکسن نکرکان فعل فالتحان نسیلا الی علم نکرکان فعل اولم یفعل البصیر کافر قال اکثر انشراح انه بصیر کافر
 وقال ثمنس اللہ بنسہ حیرج الامع انه نکرکان الرجل یعرف یمنیا ولا یکفر به لایکون کافر الا فی المافی حوالاتی استقبل
 والتحان جالما او کان عنده ان کفر ففی المافی یکفر فی الحال و فی استقبل اذا بانشر شرط بصیر کافر الا انما بانشر شرط و
 غیره ان یکفر فقد رضی بالکفر والرضایا لکفر کفر رجل کفر لم یسأ طائفا وقلبه علی الایمان کون کافر ولا یکون عن بامدین من
 رجل قال استقبل امرأه وکنت ان اکثر بصیر کافر رجل قال غیره بانفا ربسته کبرک برابین کاد که قومی کنی عاوان
 اراد به تفتیح ذلک الفعل لا یکفر رجل قال لکون جن اذن کذبت بصیر کافر رجل قال فی حاج الی کثرة المال
 الاحرام والحلال عند سماع الیکلم کفره سکران منرب امرأه فقامت تو مسلمان بنسبی که مرا جین بے زنی فقال لا ثم
 حلقها ثلثا فاولی ثلث لانه ان لم یکن سکران یا ثلث مائة والتحان سکران فده سکران لا تصح استحبابا
 ثلث علی کل حال امرأه قالت لزوجها ان لم تطلق فحبت بصیر مرته وند اذا ارادت الحال فقد بانشر الکفر و
 عن ابی نصر بن ابی سلام امرأه قالت لزوجها طلقی والا کفرت قال یحید والتحان نصرانی سلم فمات ابوہ
 ذلک فقال یسینی لم یسلم الی هذا الوقت حتی ارث منه فانه بصیر مرته الایه ففی الکفر و ذلک کفر رجل قال بصیر جمل
 لکسیرة فقال لا یصلها الیوم خکفوا فیه ذکرنا طلقی عن محمد ریح انه قال قول الرجل لا یصلی تحیل وجوبه اربعة اجزاء
 لا یصلی فقد صلینها والثانی لا یصلی فلو کک فقد امرنی من یوہودى سکران واثالث لا یصلی فمضا وجایه ففی
 هذه الوجوه الثالث لا یکفر الرابع لا یصلی ویسحب علی الصلوة ولم یمرب یسینی حج و یابصیر کافر قال انما طلق
 ریح فعلی نه اذا طلق وقال لا یصلی لایکفر لان نه اللفظ محفل رجل مات غلامه فخرج وقال یارب ائخذ منی کذا
 ولا تأخذ منی لکسیرة وانا فی جمع المال اجتهد وکان کک ان ختمه قال شیخ الامام ابو بکر محمد بن یحیی فضل لا یوہودى
 ارجو ان لا یصبر کافر لانه لم یصف مدرته بافظم لان افظم ان یأخذ لم یصل والدینا والآخرة کلها مدرته امرأه
 ولد یا فقامت یکی وادوا بایمن شیخه قال شیخ الامام الزم ریح انها لکفر فان مدرته ما عطر ولدین ما
 مرضی اندر مرضه وشدته علیه فقال ان شئت فوفی مسلمان ان شئت فوفی کافر قال جسد من العلم لا یصبر

وكونه لا رجل اذا اقبل بمصبات فقال لعله شئال بخسدت كذا وكذا فاما اذا اقبل اليهم وما ذابوا لم يفسدوا شيئا
 من افعالها حابيه فافعل فان لم يكن قبله لو كان هذا المرفي قال ذلك من غير قصد فاجاب قال انما يحرم من
 حره واعد ونحو ذلك فافعل فان لم يكن قبله لو كان هذا المرفي قال ذلك من غير قصد فافعل فان لم يكن قبله
 بر من فراغ كنه ما دار كافي من وكدكن بر من حور من قال ابو نصر الله بوسى بغير كافر باسنة لان امرئ لا يفسد
 الجور من فعل ذلك فقد كفى قبل المرأة توحيد في معاتل فان لم يتبين ان ارادت ان لا تعرف النوجد الله
 بفو لا يصيبان في المكتب لا يضرهما وان ارادت انها لا تعرف حسانه امرئ لم تكن مؤمنة فلا يصح كذاها واذا
 الرجل يني من الاجباء ان يكون خيا فافعل ان اراد ولم يثبت خيا لا يكون خارجا عن الحكم لا يكون كفا وان اراد
 الاستخفاف والعداوة كان كفا واما في الجارسية اگر ظان بياض بر بودی موی مشک وروی نوار و ب لو كان رسول
 لم يؤمن به كان كفا لكان قال واما في المسكنة وكذا اذا فعل واما في ادم به او قال واما في امرئ لا يفسد
 فعل او قال لو كان القبله في هذه الفاجرة لم اصل كان كذا في جميع هذه الكلمات او اعاب الرجل النبي عليه السلام
 في شئ كان كذا قال بعض العلماء لو قال شتر النبي صلى الله عليه وسلم شتر افقد كفا وعن ابى حفص الكبير رجع من
 عاب النبي عليه السلام شتر من شتر افقد كفا وذكر في الاصل ان شتم النبي صلى الله عليه وسلم كفا ولو قال جن النبي عليه السلام
 وكفى نوار ولسهولة انه كفا ورجوزان عيا فاعلى النبي عليه صلوة وسلام وعن ابن مسعود رجع من انكر مؤمنة
 ان شتر عليه السلام وذي الكفل عليه السلام قال كل من يحجم الامنة على ابنه بنى لا يضره ان محبذ مؤمنة ومن علم ان
 المؤمنتين ليستا من الغوان وذكر في النوازل انه لا يكون كفا ومن قبح المسرة ان لا يكون حرم النحر قال ابو بكر
 رجع لا يكون كفا لان النحر كانت حلالا في الاصل وكذا الزنا والحاح والمخارم ولو قبح ان امرئ لم يفر من عموم
 رمضان لما شئ عليه لا يكون كفا وكذا قال شيخ الامام ابو بكر البجلي وشيخ ابو بكر محمد بن الفضل رجع انه لا يكون كفا اذا
 دوى ان لا يمكنه ادا وجفوت ولو قبح ان الاكل فوق الشبع لا يكون حراما كان كفا لان اباحة لا يفسد بالحكم ولو قال
 هذه العطايات جعلها امرؤا باعينا ان نحو ان طاعتها شقة علينا لا يكون كفا فقال ان لم يفر من امرئ علينا
 هذه العطايات كان خبر الا يكون كفا واول ذلك ما قبلنا ولو قبح ان لم يحرم الزنى او الظلم او القتل لفسد حق او
 لا يفسد قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رجع هو كفا لان اطلاق هذه الافعال خرج عن الحكم وفسد الابلان

اختصا فی شئی فقال حسدا صاحب البین الزائنه و هر که خد را باین نام است و کان اسم شوم محمد قال شیخ الامام
 ابو القاسم روح لم یکن کفرا لان اولام الناس لم تنصرف الی النبی صلی الله علیه وسلم فلم یکن کفرا ما لم یزوره و کفرا
 بینهما خصومه فقال حسدا لصاحبه منبران بنیه و بائمان بر و وجهه آجنگ کن قال اگر اسم لا یكون کفرا و تو
 قال شوه و باحد آجنگ کن قال مضیم یكون کفرا و الیه مال شیخ الامام ابو بکر محمد بن الفضل روح و قال شیخ الامام ابو
 بن حامد روح لا یكون کفرا و الا حوطه یجذب الی الکفر و لو ان جلا طالبه جلا الحق و قال بقاریه اگر دی حد ایست
 جهان است از وی بستانم قال شیخ ابو القاسم روح یعبر من ذلله او علی انه یقلب السدق و قال یضیم لا یكون کفرا
 لان المرء من ذل الکلام فی العرف التهویل و ان یخفی و لو قال اکثر فلان منیا برست از وی بستانم لا یكون کفرا
 لان النبی صلی الله علیه وسلم یطالب با و اعوان الحق و یستخون منه رجل قال غیره اعطی حقی و الا اخذتک بم یقیمه
 فقال الخاطب نوم اگر ایابی در ان انبوی قال شیخ الامام ابو بکر الجلی لم یکن نه اکثر اگر فلان تخافا فقال حسدا صاحب
 یحکم منی و نیک و قال الآخر بقاریه خد اثر انکی مر اشاید و قال حاکمی ترا شاید قال ابو القاسم روح بصیرت
 لان السدق یحکم من عباده جمیع القوی و الضیف و الشریف الدن فی حکم و حسد رجل عرض نایب من رضع و قال
 سلمها الی السدق فقال غیره سلمها الی من یستع السدق او اسدق قال شیخ الامام ابو بکر محمد بن الفضل روح
 لا یصیر کافرا رجل سینه و بن غیره خصومه فقال رجل حکم خدای چنین است فقال آخر من حکم خدای چه دانم قال
 ابو القاسم روح یوکفر لانه استخاف بامر السدق و رجلا بینهما خصومه فقال حسدا لآخر یا ابی سلم روعم فقال
 الآخر من علم چه دانم قال ابو بکر القاضی کیف یحب لانه استخف بالعلم رجلا بینهما خصومه فجاء حسدا بملحوظ
 البقیاء و القوی فقال انضم بس کما افتراد و قال لایعلم هذا و ما من عرض الناس کان علیه التزیر رجل قال قصه
 نریه یسر من السدق قال لا یكون کفرا لانه یسر و یهدان بده لینه من السدق رجل قال عالم کبیر الخمار فی ملک ان
 را و بر علم الدین کان کافرا رجل قال اگر مادر و رخ میگوید خدای در رخ میگوید لا یفر لان المرء یهدان السدق لا ینکبه
 رجل قال فی غضب لانه ان رو بس که تر فراد و آن فبا که تر گشت و ان حسدای که ترا فرید قال یضیم یكون کفرا و سئل
 ابو نصر الدبوسی رحمه الله عن هذا قال فی ذلک یا ما و لم یحب قال فاعنه الظاهر انه یكون کفرا و رجل قال لانه کافرا فکفره فقال
 انما کافرا فطلق فی قال شیخ الامام ابو بکر محمد بن الفضل روح بده رده و تجبر علی الاسلام و یجذب الی الکفر و القوی الی الرد

وتوفى قال لا امرأة باخرة فقال بل من يتبعه ميتا فترجلت من امرأة لم يستره وقال الرجل علفه فسد ايرا
 ويخامهم برمر الكواكبر ومن قالوا يكون كقول الله فخذ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم النبي هو ما كان يعلم النبي
 كان في الاجاء فكيف سجد الميت بل قال اما علم المرسوات قال شيخ الاسلام محمد بن الفضل هذا الغافل ومن صدقوا
 كما فرأى لثان قال هذا الغافل انما جبر فبقا الرحمن اي بذلك قال هو ومن صدقوا يكون كما فرأى الله لقوله عليه السلام
 لها من الله فخذ قال فخذ كما نزل على محمد لا يعلم النبي الا الله لا يمكن الا انفس يقول الله في الاخبار من الرحمن فلما
 تبينت الحق ان ذلك انما يعلم النبي المتوا في العذاب الحسن نصراني في سما فقال عرض على الاسلام في سماعه
 فقال انما سجد في طمان العالم في يرض عليك الاسلام فسلم عنه اختلفوا فيه قال فقهاء في بعض من لا يعبر كما
 لان العالم يستدعي الى ما لا يستدعي فغير العالم بل قال غيره اي ارحم من قال لعنه كبر وقال شيخ الاسلام ابو بكر
 محمد بن الفضل روح ان ادوا برأيهم من لا يكفر لان هذا اللفظ في كبر وادب لك لو قال اي حسداي من يكون كقول الله
 قالت فربها من سره اي واني فقال لهم قال شيخ الاسلام ابو بكر محمد بن الفضل روح يكون الرجل لان الله نبي الله
 لم النبي كان كما فرأى عن شهادته بن حكيم روح ان امرأة نبشت الى زوجها السحر في رمضان على جدي الخادم فطاعت الخادم
 في الرجوع الى المرأة فاهت المرأة فقال شدا ولم يكن مينا في فقال الكلام بين شدا وبين امرأة فقال شدا
 بن حكيم لا امرأة قيل النبي فبات فم تكتب شدا والى محمد بن الحسن وكان هو من اصحاب فرس في خباب محمد بن عبد
 السخاخ فانها كوفت رجل استعمل الجماع في حاله الحيض قال ابو بكر بن علي روح سخاخ الجماع في الحيض كقول الله في الاستبراء
 مدح وضلال ليس كبر وعمر ابراهيم بن رستم ان استعمل الجماع في الحيض متا ولا ان النبي ليس للتحريم اولم يهرت
 النبي لا يكفر لانه ان عرف ان النبي للتحريم ومن ذلك استعمل الجماع في مكان كافر او من خمس الاثم ليس روح ان استعمل
 الجماع في الحيض كبر من غير فضيل رجل قال عبد الحميد بن الحنفية عبد القهار عبد الرحمن بن ابي القاسم الكوفي في الخبر الاسلام
 قالوا ان قصص ذلك يكفر وان حرم من سانه من غير قصد او كان جاهلا لا يكفر وعلى من سمع ذلك ان يعلم الصبر في
 حصول عشرة ايام ان اسلام ليس بالناقل ولصبيته عند محبس وكذا اسلام لغيره الذي ليعقل الاسلام في غير
 الحق من الباطل سلام عند او كذا اسلام لغيره اسلام عند الحان حريا والحقان فبما لا يكون سلاما او شها
 الكفر ان الكفر لقب او حسن فكفره يكون كقول الله ان الكفر بالفضل او اتمام محض او بغيره لم يطمع بالايان

يكون كفر استسنا واما كفر بغيره فكان نعت الخير من شدة الارض من السماء فكفر وكفر في الاحكام وانما
لا يوجب الارض من السماء والخير من بغيره يكون كفر اعدا علانا وكفر اخر من كفر عند الخيفة ومحمد ربح نحر امرته ولا تخل
ذبيحة ولا تيسلي ان بات الله لا يقل البروة والاروة المعقود والخبر لم تذكر في الكتب المعروفة قال مشايخنا من سوية
حكم الرودة بمنزلة النبي واما الجاهل اذا علم كفر ولم يدركه كفر فحكموا فيه قال بعضهم لا يكون كفر لو سجد بالجهل وقال بعضهم
كافر او لا يذنب بالجهل واما الهزل ومنهني اذا علم بالكفر استخفا فافترجا وسهتوا فليكون كفر اعدا لكل والحق ان
خلاف ذلك واما الخاطي اذا جرم على سانه فليكن كفر خطا بان كان اراوان يكلم باليسر كفر فخرى على سانه فليكن كفر خطا
لم يكن ذلك كفر اعدا لكل بخلاف الهزل ان الهزل يقول قصد الله لا يريد حكمه والخطي ومن جرم على سانه من
غير قصد كمن كان عليه قوم اتخذوا الجوزات لاجل النير وزودهم الحاج قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
ذلك فهو موجب فلا يكون كفر ارجل فخرج بوجوه انسان في وقت الخلعة والتماني في الجوزات وما شئت ذلك
قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله وقال شيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله اذ اوضح الابل والبقرة
الجوزات لقدوم الحاج او الغزاة قال جماعة من العلماء يكون كفر واما ما تقول كره ذلك شدة الكرامة ولا يكون
كفر ارجل بشرى يوم النير وبتين لم يشتره في غير ذلك اليوم ان اراد به تقطيع ذلك اليوم كما يعطى الكفرة
يكون كفر وان فعل ذلك لاجل الشرب لا يتعظم يوم النير وزلا يكون كفر وان اهدى يوم النير وزلا انسان شربا
لم يرب به تعظيم اليوم واما فعل ذلك على عادة الناس لا يكون كفر او يسبني في هذا اليوم الا يفعله قبل ذلك اليوم ولا
لا يشترع من يشبه بالكفرة وعن الامام ابي جعفر الكبير رحمه الله اذ عبد الرجل خمسين سنة ثم جاء يوم النير فاشرب
الى بئس المشركين من يشبه برب تعظيم النير وفقد كفر باعد ومطعمه واذا اتخذ مجوسي دعوة لعل رأسه ولده وخزانه
فاجاب سلم وحضر دعوة لا يكون كفر والا ولى ان لا يفعل ولا يؤفهم على مثل ذلك سلم وضع على رأسه فلقنوا المحوسس
قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يكفر بذلك قال ينفذ الجواب اما فعل ذلك ضرورة مما لا يقصد اليه
كافرا فان فعل ذلك غل ان يشرب كافرا ويقتد به الاستخفاف في الدين فانه يصير كافرا وعن عبد الله بن ابي جعفر
رح انه قال ان فعل ذلك يبدى بغيره فليكون كفر ومن الفاظ الكفر بالفارسية رجل قال لغيره
ويدار تو بر من خياست كبر چون ويدار ملك الموت خلقوا فيه قال الشريف كبر من كبر او قال بعضهم لا يكون كفر او قال

[illegible]

وجه اتصال جل خرم الى ستر فصل المصنف فسرجه فوعلی هذا الخلاف ایضا رجل قال خوش کا دی است لی نماز
قابو ایکن کفر ارجل قال غیره مر الجنب باری وه قال یجن هر کس ایری وید من عظم وناحق ایری ویم قال لعنیم کون
لنفر او قال لعنیم لایکن کفر ارجل قال غیره بخانه فلان رو و امر سرف کون فقال فلان در حق من چه بخاک کرده
که فور الامر سرف کیم قابو ایکن کفر ارجل علی رجل عشرة ورام فقال صاحب الدین لایکن این ده کا دی برین جهان
بره که بدان جهان آن جهان بانی فقال له المدیون وکبریه نام مرتب بقیاست از ویم قال شیخ الامام ابو بکر محمد بن الفضل
رج کفر المدیون لان هذا اخشاف من ذل الیمه و قال غیره من المثلخ لایکن رجل قال لامرأه خانه جنان یک کون چون
والسما و الطلاق قابو ایکن کفر او قال شیخ الامام ابو احنی رح النخان الرجل علی لایکن و النخان عالم کفر رجل قال
غیره جهود از تو و قال المنصر فی من باز تو لایکن کفر لانه بر او بهد شتم و قبیح الافعال رجل قال غیره ای سخاوت
ای نرسا و قال ای جهود لایکن کفر اعند اکثر العلماء وان قال الخاطب قوی او سکت الخاطب لایکن الخاطب و ان
قال الخاطب یجنین ام کفر الخاطب رجل قال غیره و اخذ ای آفریده است فوان پیش خویش رانده قال الرشید
ایکن کفر ارجل قال لامرأه با کافرة فالتت اگر چنین نمی مرا انداز کفر المرأة و تو قالت اگر چنین ام مرا انداز لایکن کفر
و تو قالت اگر چنین نمی قابو بنا نمی فعلی قول من یجمل ردة المرأة و ردة و هو قول عامة العلماء کفر المرأة و قال بعض مشایخ
لی ردة المرأة لا تجبر ردة و لا تبین من زوجها و لی ردة العافی و عند عامة العلماء ردة المرأة ردة تبین من زوجها الا ان
یجره علی الاسلام و یجبره علی الکفر و الوالی الزوج امرأه قالت لولدهای من یجبه او ای کافر یجبه او جهود
قال اکثر العلماء لایکن هذا کفر او قال بعضهم لایکن کفر او قال الرجل هذه الغضا لولده مختلفو فیه الیف و الاصح
انه لایکن کفر ان لم یروها کفر نفسه رجل قال لداسته ای کافر خداوند قابو لایکن کفر لان الدواب طار و اول
الای و لان مثل هذا یجری علی سائر الجبال و لایردون به کفر نفهم رجل قال خد استانی بر آسان کوه من است
ایکن کفر لان امرأه بری عن المكان رجل قال فولا کذا فیمنع رجل فقال خد ای من مزین و زو من عزیمت کفر
ایگوید خد ای برین دروغ تو برکت کند قال بعضهم هذا قریب من الکفر رجل قال غیره نماز کون فقال ای سر و نماز کرد
سخت کار گزشت بر این قابو لایکن کفر ارجل قال غیره حرام مخور فقال کی حلال خور یا ربای ایمان آدم و حوا
وی سجده کیم لایکن کفر هر چهل ستر یا مخور فقال شادی مرا نرا که بشاوی ما شاد شست و کم و کاست آنرا که بشاوی

لما ذهب يكون كذا وانه الكذا **باب الردة واحكام الملبأ المرتد لابرث من سلم ودين كما في قوله**
 في الله وامن مرتدا آخر وبرت مسلم من المرتد ما كتبته في حادثة الاسلام عندنا وعندنا في ربح موضع ذلك في
 بيت المال المسلمين ما كتبته في حادثة الردة عندنا في حادثة ربح موضع ذلك في بيت المال وقال صاحبنا
 ذلك يستر آثار الردة ويكون عودا الى الاسلام واذا ارتد بعد عرض عليه الاسلام في الحال فان سلم والا
 قبل الا ان يطلب الساجيل فيرسل ثلثة ايام ليظهر في امره ولا يؤجل اكثر من ذلك فيعرض عليه الاسلام كل يوم من ايام
 انا جيل فان سلم بسقط عنه القتل وان ابى ان يسلم يعقل وان قسرت قسرا في بدوته فهو على اربعة اوجه منها ما
 في قوله من قول الله ولا يستبدلوا احوالهم ولا ياتوا بدينهم ولا ياتوا بدينهم ولا ياتوا بدينهم ولا ياتوا بدينهم
 ونسبهم بغيره ام ولد له وبغيره من نسبه ولا يجر على عبده الا ما دون ذلك منها ما يجر على الكحل ولا يجر على
 ان تبرج امرأة مسلمة ولا تنزع ولا ذنبه لا حرة ولا مملوكة ولا تحرم ولا يجره ويصد بالكلب المأبى والرحم ومنها ما هو
 موقوف عند الكحل وهو المفاضة فاذا فاقه من مسلمان وقت في قلوبهم ان سلم فقدت لها وفته وان مات او قتل
 على ردة او ائتمن سارا الحرب قضى القاضي لمجاورة لبطا لفتها وفته ونسبها لغيرها من الاصل عند ابى يوسف ومحمد رحمهما
 وعندنا في حقيقته ربح تبطل اصلا ومنها ما جعلوا فيه في توفقه كالبيع والشراء والجاراة والاعاق والنسب والكتابة والارث
 ونسب الدفن عندنا في حقيقته ربح ان يرد القسرات موقوفة فان سلم فقدت وان مات او قتل او قضى لمجاورة بدار الحرب
 تبطل عند صاحبنا في حال الا ان عند ابى يوسف ربح عندنا كما تنفذ من صحيحهم ونسبهم بغيره من بيت المال
 وعند محمد رحمهما عندنا كما تنفذ من الرضخ وقسرت المالكات الردة فانه في قلوبهم فاذا ائتمن المرتد عسفه ثم ائتمن
 هو انه مسلم وبسلم وارتد سواء لا يجره عسفه حسد سبها لان الابن انما يرد بعد الموت قبله فاعاق الابن باقر
 على ملكه فلا عسفه وموجبات الوفاة الرجل وزك عبدا بتركه مستغفره بالدين فمن الوارث بعد من تركه
 ثم سقط وجن الغرماء فانه يتنزه اعاق الوارث لان قسرة سبب الملك للوارث ثم وانما يردت الملك لجن الغرماء
 فاذا سقط جن الغرماء سقط اعاقه فانما في المرتد سبب الملك للوارث انما يرد موت المرتد سلم ارتد بوجه فاس
 الابن ولا يئتمن مسلم ثم مات الاب لم يئتمن مسلم كان ميراث الاب لمنته لا يئتمن ابنه لان الابن انما يرد من اب
 المرتد عن موت المرتد فاذا مات الابن قبل موت الاب لم يرثه الابن وخلفت الروايات فمن يرث المرتد عن حقيقته

راجع ثلاث روايات روى الحسن عن الجعفي رحمه الله انه يروى عن كان وارثا له وقت الرودة ويخفى كذلك اي
 ان يورث المزدحمي لو سلم بعض خزانته بعد رونه او ولد له ولد من غلو في حادث بعد الرودة لابرته وعن الجعفي راجع
 روايت يروى منه من كان وارثا له وقت الرودة وان لم يبق اليه من بل يخلفه وارثه من ذرية روى محمد عن الجعفي راجع انه يورث
 من المزدحمي كان وارثا له عند قتله او عند موته سواء كان من ماله او من ماله الرودة او حدث بعد ذلك قال في تفسير الامنية
 راجع ان تصرف الوارث في مال المزدحمي قبل ان يتسلم انما ينافي ماله ولم يقض لمجاوئ راجع المزدحمي وارثا لاسلام مسلمان
 جميع ذلك كما كان قبل الرودة لان الحاق قبل ان يصلي به بقضاء يكون بمنزلة الغيبة وكان هو المزدحمي وارثا
 الاسلام سواء رجل او امرأة او جده والاسلام في كل مرة وجدوا الكتاب على قول الجعفي راجع على امرته من غير
 اصابته الزوج الثاني لان غيبة الرودة لا يكون طلاقا وابعاء الزوج عن الاسلام يكون طلاقا وعلى قول ابي يوسف
 راجع رونه وابعاءه لا يكون طلاقا وعند محمد رحمه الله كلاهما طلاق ورودة المرأة وابعاءها لا يكون طلاقا ويقع الفرق
 عامة العلماء يرونها وعند بعض لا يقع راجع اصحابنا على ان الرودة تبطل عصمة الكتاب ويقع الفرق بينهما فخر الرودة
 وعند انصافى رحمه الله لا يقع الفرق الا بقضاء الغاضى ورودة الرجل تبطل عصمة نفسه حتى لو قتله قاتل فغير امره انما يصح
 عهد او خطا او بغير امر السلطان او قتل عضو من اعضائه لا يثنى عليه ولا تقبل المرأة المردة عند ما كتبها تجلس
 الى ان يتوب وعند انصافى رحمه الله تقبل وتصر فانها نافذة لانها لا تقبل والمرأة المردة ترث من زوجها المردة
 فلو لم يجزا بالرجل لم يرث من امرته المردة فان مات قبل نقضاء العدة استخانا ولا يرث تبارا ومقول زفر
 راجع وكروى المردة ان تيرزوج باجها وابعاء سواء اذا ماتت بدرا الحرب كانها ماتت فان خرجت الى دار الاسلام
 سلمه بعد ذلك لا يفسد كتابها وانها اذا ارادت العدة ونقضت مداد الحرب قضى الغاضى لمجاوئها بطلت عدتها
 ثبائن الدارين ونقض كتابها ماتت فان رجعت اليها بعد ذلك سلمه قبل نقضاء عدة العدة او انقضت
 ابو يوسف راجع لا تودع معتدة وقال محمد راجع تودع معتدة كما كانت واذا حصى المدة حابة خطا كان ارش المجانية
 في ماله لا على العاقلة وفي بعض الروايات يجب ذلك في كسب الاسلام فان لم يلف ذلك بوعد الباقي من كسبه
 وان لم يكن له الا كسب الرودة كان عليه الدية في ذلك الحال وعن يعقوب بن ابي حنيفة الهندي راجع انه قال قال محمد
 ذلك من مال كسبه في البرية وان لم يلف بكل من كسب الاسلام سلم قطع يد سلم ثم ارثه لم يفسد عدته ثم مات

من ذلک لقطع حال ابرو حقیقت و ابرو بر منصف علیه حبس و نه لقص و قال محمد و زفر من طبعه و نه ابرو غیر قابل
 و نه قطع مسلم بر مسلم ثم اراد انقطاع و قتل علی روزه ثم مات لمقطوعه و نه من ذلک لقطع الحان عدل انما یستبرأ علی
 احد و الحان حطاف علی عاتقه السلیط الیه فی ثلث سنین من یوم قضی الغاصبی علیهم و یوم فی حال روزه بنیة قطع
 ارثها حسانة یجب ذلک فی الدون عاتقه الرجل اذا حج حجة الاسلام ثم اراد والیا و ابد ثم مسلم کان طبعه
 اعاده حجة الاسلام و لا یتبرک المرنه علی روزه باعطاء الحجریة و لا امان موقت و لا امان مؤبد و لا یجوز استمرار
 المرنه بدرا الحرب مره انهم خشنه و المسلمون سببر و یجوز استمران المرنه بعد ان یخفت بدرا الحرب و ان یلحق
 المرنه بدرا الحرب قضی الغاصبی لجاؤه عنده بالجزیره و قال داود بن علی سرح لا یتیم الدین و رثته الا ان یقفی
 الغاصبی لجاؤه و قال الشافعی رحمه الله یتیم الدین و رثته قضی الغاصبی لجاؤه و لم یقفی و یقفی علی ان لا یتیم الدین
 و رثته قبل یجوز المرنه و ان یلحق بدرا الحرب قضی الغاصبی لجاؤه و علیه للناس و یرون مؤجله حلت کانه مات فموت
 اهلها و لا و نه و مدر و نه من الثلث و حلت و یرون فان سرح المرنه انما یسما لا یسما ان یسما لا یسما ان یسما لا یسما
 ابد با المرنه یسما و یسما و الا من الوثه الحان فانما و انما فی اذ کان و رثته عبد ابن مال فان سرح المرنه یسما
 ما و یسما لا یسما لا یسما لجاؤه و ان یسما قبل ان یجوز حبس بدل الکتابه کان لادن یسما الکتابه یسما لادن
 و الیا و ما سرح و علیه قضاء و صلاته و صیبات ترکما فی حال الاسلام ثم مسلم بعد ذلک قال یسما و لا یسما
 سرح یسما ما ترک فی الاسلام ان ترک صلاه و صیبات و صیبات یسما لادن و ما و من الصیبات
 و صیبات فی الاسلام ثم اراد یسما عاتقه لکن لا یسما علیه قضاء و ابد الاسلام مسلم اصاب لادن و شیا یسما
 نقصان و الا حرم اراد و اصاب لکن هو مرنه فی و الاسلام ثم لحن بدرا الحرب عاتقه یسما لادن ما ثم جاء مسلما
 بعد اخر ذلک یسما و اصاب لکن بدرا الحرب مره انهم مسلم فذلک کله موضوع عنه لادن اصاب لکن
 فهو کان حریانی و دار الحرب الحریانی لا یسما بعد الاسلام باکان اصاب حاله کونه محارباً یسما و ما اصاب مسلم
 حرم و ما سرح نخواری لکن سرح قطع الطريق ثم اراد و اصاب لکن بعد الروه ثم لحن بدرا الحرب ثم جاء مسلماً
 فذلک لکن یسما یسما عاتقه لادن یسما لادن فی سرحه و ان اصاب لادن فی قطع الطريق کان علیه نقصان
 لادن کان من حقوق الباء و کان المرنه اخر و انه لکن ما اصاب فی قطع الطريق من یسما عاتقه الیه علی عاتقه

ان اصاب قبل الردة وفي ماله ان اصاب بعد الردة وان وجب على مسلم حد شرب الخمر او حد سكر ثم ارتد ثم مسلم
 قبل الحق بدار الحرب فانه لا يرد اخذ بذلك لان الكفر يمنع وجوب هذا الحد سبب اوجبه لا يجب على الذمي واما ما
 فاد اعترض من الكفر بعد الوجوب يمنع البقاء وكذلك اصاب ذلك وهو مرتد مجنون في يد الامام فانه لا يرد ثم
 حد الخمر او سكر وهو ما خذ ما سوى ذلك من حدود الصدوق فانه يقتصر حرمته بسبب ذلك ويمكن الامام من اعادة هذا
 الحد اذا كان في يده فان لم يكن في يد الامام حين اصاب ذلك ثم مسلم قبل الحق بدار الحرب فذلك موقوف
 عنه اليه رجل تزوج امرأة فاب عنها قبل الدخول فاجره بخبرها فدارت عن الاسلام بالخبر حرا ومملوكا ومجذوما
 في قدوت وموثقة عنه وسماه ان يصيده ويتزوج اربابا سواها وكذا اذا كان غير ثقة واكثر رايه انه صادق
 النحان اكثر رايه انه كاذب لا تزوج اكثر من ثلاث فان اخبر المرأة ان زوجها قد ارتد فليها ان تزوج بزوج آخر
 بعد نقضها العدة في رواية الاستحسان وفي رواية اليسيس لها ان تزوج وقال نخس الائمة ليس فيهم
 يا صحيح رواية استحسان وروان امرأة غابت زوجها وانجر مسلم ثقة ان طلقها زوجها ثلثا اومات عنها او لم يكن ثقة
 ماها الكتاب من زوجها بالطلاق ولا تدري انه كتاب ام لا لان اكثر رايها انه حق لا باس بان تفسد فترجع واسلم
فصل فيما يطالبه الاثمد واذا استباح لمسلم واراو عتار او متقولا ثم ارتد ولما قد امة وكن بدار الحرب
 القاضى لما قد تبطل اجارته كانه مات وكذا اذا اخرج ثم ارتد ولو وصى لرجل ثلث امة ثم ارتد ولم يكن بدار الحرب ولم يكن
 مبطلا منه كبنته وكذا لو وصى الى رجل وجعله ثانيا في ما ثم ارتد ولم يكن بدار الحرب ولم يكن تبطل لهما واه النحان وكل
 رجلا ثم ارتد الموكل فحق بدار الحرب فيغزل ويكيله في قومهم وان عاد اليه اسلم على يهود وكبلا وكذا في الموكلة انه لا
 يهود وكبلا وذكر في سبب الكسيرة يهود وكبلا وان وكل رجلا من الامور ثم ارتد الموكل لم يكن بدار الحرب وقبضه
 بلقاء ثم عاد اليه اسلم قال ابو يوسف لا يهود وكبلا وقال محمد بن عيسى لا يهود وكبلا كما كان قوم ارتد واعل الاسلام
 في مدينة من مدائن الاسلام في ارض الحرب حاربوا المسلمين منهم فساوهم ودار بهم من دونهم وليس المدينة
 مسلم وكانوا يقاتلون المسلمين فيها حتى ظهر المسلمون عليهم فانه يقلل رجلاهم ومن مسلم منهم فهو حر ودار بهم فساوهم
 ومن اسراهم كانوا في المسلمين وبنيهم ومن ارتد اهل مدينة من المسلمين وغلوا عليهم غير ان فيها ثمانين مسلم
 اثنين فارتدوا منهم ثمانين منهم ثمانين مسلمين عليها فمكلم احرا ودار بهم فساوهم كذلك في قول المعنفية راج

هذا اذا كانا قولا منه وادخل فيهما الحكم الشرعي ثم غلب عليها المسلمون من ساعد فان النساء والرجال
 في نواحرهم في قولهم ونحوه لم يرد على من قال في تفسيره: والدار والحرب على قول الخليفة روح نفع في تفسيره انما
 انه ما كان يكون متعلقا بدار الحرب ليس سيما وبين دار الحرب موضع في دار الاسلام وانما في ان الحرب
 فيها اهل الحرب احكامهم والثالث ان لا يبقى فيها مسلم او ذمي آمن بالامان الاول حتى لو كان من نذر الدمنة بين
 ارضه اهلها وبين دار الحرب بلدة فيها مسلمون او كان في البلدة التي ارضه اهلها مسلم او ذمي آمن بالامان الاول
 لم يفسره البلدة دار الحرب وقال صاحبها اذا جرى اهل الحرب في البلدة من بلاد اهل الاسلام احكامهم
 فيفسر دار الحرب كيف كان والاسهل ان قال علماء ائمتهم: لا سلطان لغير سلطان اهلها بلية منهم فيفسر
 في البلية ببلية شترانهم وعيائهم وانما في ان غلبت حكمة في رعية فوفا من غير غلبة فان باقية الحس
 ولم يبعد حكمه لغيره عن غيرهم لا فيفسر سلطانا واذا صار سلطانا بالبلية فحاز الحان لغيره غلبة لا يمتثل لانه لو
 التزم لغير سلطانا بالغير وغلبته فلا يبعد وان لم يكن فيفسر غلبة بمنزل والفاضل اذا قضى بقضايه وعوفا من
 ومرش ولم يسل بملك الا بعد حين روى ابن زياد عن الخليفة روح نفع انه قال: غلبت قضايه روى الحسن
 ابى الملك عن ابى يوسف قال اذا حاربا اتان فيفسر من ولا غزى ولم يزل قال الخليفة ابو الليث روح الحان
 الذي ولاه بقضاء لم يسل انه فاسق او مرش فاذا ظهر انه فاسق او مرش فهو منزول لانه ولاه وقلة وسيله
 شرط العدالة ظاهر فاذا كان على خلاف ذلك لم يكن فاضلا والحان الذي ولاه لم يسل انه فاسق او مرش لم يفسر
 من ولاه فاسق وهو منزلة لا يفسر فواذا حاربا لا يمتثل لم يزل وكذا انما في اذا اتى وعلم انه فاسق مسلم
 في دار الحرب خرج الى دار الاسلام وهو امرته فقالت له المرأة: انك اوتدت في دار الحرب فان لم تزد
 ذلك كان القول قوله وان قال غلبت الكفر كراه وقال المرأة: لم تكن كراها كان القول قول المرأة فان صدقت
 المرأة فيما قال فاقابني لا يصدقه وهو بمنزلة ما قال الرجل لامرته: انت طالق وقال عنيبت عن رمان وصدقت
 المرأة فانما في لا يصدقه في ذلك ما خذ بالاحكام في امر الفروج امرته اوتدت ولخصت بدار الحرب لم يسل
 فانها تفسر فيما رجع وامرته ارضه والعبادة منه ولحقها به اهلها فغلبت امرته في دار الحرب ولدت ولدت لغيره
 مسلمون على ولدها فانما يحبر على الاسلام ولا تغفل ولا يكون فيساوان مات هذا الولد وهذا الولد وله ثم لم يفسر

علی وولد ودرمانه یکهون فیما وایچبر علی الاسلام حربی دخل دارنا غیر المین فاحسنه ورجل سلم فانه یکهون
 ورفقا لمانه مسلمین فی قول المجتبیٰ روح یباع ویرفع ثمنه فی بیت المالین و قال صاحباه یکهون رقیقا لالا
 خاصه وعلیه الخمس وکولهم اندا حربی بعد ما دخل دارنا غیر المان قبل ان یخسده احد فهو حرا سبیل علیه لاس
 فی قولهم عبد حربی حربی دخل النیبامان باذن المله فم سلم عند فانه یباع وبعث ثمنه الی مولاه حربی اخذ
 دارنا فقال انما رسول ملک اهل الحرب النکان له علامات الرعد من الکتاب نحو یکهون انما حی وریس
 الرساله ویرجع وان لم یکن مکه کتاب یکهون فیما یجاءه مسلمین فی قول المجتبیٰ روح و فی قول صاحبیه منو
 لاخذ خاصه وان اخذ حربی فی دارنا فقال انما ساسن لایصدق ویکون فیما یجاءه مسلمین و فی قول المجتبیٰ
 روح فی قول صاحبیه منو لاخذ خاصه فان اقام بیته من مسلمین کان آمنه وان اقام شهو وامن اهل الدینه
 فی القیاس لا تقبل شهاده ویم و تقبل استخا انما مکه کتب لانی واد الحرب ثم ظهر مسلمون علیه وعلی ذلک المال
 یکهون فیما وکولهم اندا حربی بعد ما دخل دارنا غیر المان قبل ان یخسده احد فهو حرا سبیل علیه لاس
 علیه وعلی ذلک المال یکهون المال مرد وعلی النورته واکتفب بد الروده فی دار الاسلام قبل محرقه دار الحرب
 فان قتل المرتد اومات او طعن بداد الحرب کان ذلک المال فیما عند المجتبیٰ روح و فی قول صاحبیه یکهون المال
 للنورته و لایکهون فیما حربی دخل دارنا بامان و لانی واد الحرب باعده حمله منه واولاد وعتاق وکبار و اموال
 وولیه عند حربی و سلم و ذمی فاسلم الحربی فی دارنا ثم ظهر مسلمون علی ملک الدار فحی علی ثلثه اوج بان
 خرج النیب و سلم فی دار الاسلام ثم ظهر مسلمون علی ودرهم تجب ذلک یکهون فیما مسلمین و ان سلم اندا الحرب
 فی دار الحرب ثم خرج النیب و خلف منه الاشیاء فی دار الحرب فاولاده لهنار احرار مسلمون ما کان من المله
 وولیه عند سلم او ذمی فیه و اولاده الکبار یکهون فیما وکولهم اندا حربی فی دار الحرب لم یخرج النیب وظهر
 مسلمون علی الدار فماله منقول الذمی فی یده یکهون له وداره وعتاقه یکهون فیما عند ما و عند انشائی رجعه
 واره وعتاقه لایکهون فیما وکولهم اندا حربی و اولاده الکبار و امرأته و ما فی بطنها من غافل بین
 مسلمین یکهون فیما وکولهم اندا قول المجتبیٰ روح و قال صاحبیه شیخی من المله لایکهون فیما سوی اولاده الکبار و امرأته
 و من لایغافل من عسید فهو له و اولاده لهنار احرار مسلمون لاسبیل علیهم کفار فاما سمر و علی اموال المسلمین

ودر بیان انجزه نوزده من المقابلة وبقدر تعادل غنیه و فقیر و وسط الحال تعادل غنیه و فقیه من مال و اکثر غنیه
 بنفسه و مال و علمانه و احواله و مختلفه و معرفه العقیبر و اکثر و الوسط قال بعضهم فقیر من الحرف و وسط الحال الذی
 فی البیاض و یصل بنفسه و الغنی الذی فی البیاض و اموال یصل باحواله و دون نفسه و قال اکثر فی رجوع العقیبر الذی
 بکمال ثمنی و درهم او اقل و الوسط الذی بکمال فوق المائین الی عشرة آلاف و اکثر الذی بکمال فوق عشرة
 آلاف و قال عیسی بن ابان روح الفقیر هو الذی بکمال من کسبه و لا یغنی له یخذه من اثنی عشرة و درهما فانما یصل
 علیه الا انها لا تنزید علی نفقته فهو وسط الحال یخذه من اربعة و عشرين و درهما فاذا زاد غلته علی نفقته فهو
 یخذه من ثمانية و اربعون و درهما و قال بعضهم الفقیر الذی لا اقل من ثمنی و درهم فان زاد علی ثمنی و درهم الی اربعة
 و درهم فهو وسط فاذا زاد علی اربعة فهو اکثر و عن نصر بن ابی سلام روح قال یسیر فی عرف الناس النکاح انما
 یعد و نه غنیا فهو غنی و النکاح اقل و نه فقیر فهو فقیر و عن ابی یوسف روح انه قال یسیر فی آخر فالسیر و السیر
 غنی و البیاض و وسط و یصلح و یجاء و شواء و ذلک فقیر و عن علی و عبد الله بن عمر بن الخطاب
 انها مالا اربعة آلاف و درهم و ما و نه نفقة یعنی لا یكون غنیا قال روح الله عنه الاعطاء فی هذا علی قول اکثر
 روح و قریب انجزه فی بیت مال الخراج و بیوت المال اربعة بیت الی الثمان و اکثر و ذکر کاز یصرف ذلک
 ما قال الله تعالی فی کتابه و اعلم انما غنم من شیئی فان صدقته الایة و بیت مال الصدقة بصرف ذلک الی قال الله
 تعالی فی کتابه انما الصدقات للفقراء الایة و بیت مال الخراج و انجزه و یسیر بصرف ذلک الی المقاطعة فانه
 مال حصل بقدرتهم یصرف بهم و بیت الاموال لثانیة نحو التمرکات التي لا وارث لها یصرف ذلک الی عبارة
 اقتضاها و الرباطات التي لا وقف لها و خلف العلماء فی یفقیس و الائمة یستعملین و لفقهاء بل لهم حق فی
 مال الخراج قال بعضهم لاحق بهم فیه و قال شیخ الامام محمد بن الفضل روح و اصحاب بهم خط فی بیت المال السیر
 لانهم یملکون فی امر الدین فکانوا کما کافرا و قال شیخ الامام روح فی یومنا یجوز للفقراء و الائمة و یستعملین
 من اوقافهم من بیت المال و یختلفون فی سهم ذوی القربی و هم امر باو ابی مسلم کان ثابت بهم فی زمن
 ساهم ثم سقط لبد و ماله عنه ما قال بعضهم سقط ذلک فی حق اغنیاء و ذوی القربی و یفی فی حق فقراءهم قال اکثر
 و عامة العامة سقط فی فقرائهم و الاغنیاء و قال الشافعی رجوع السهم ذوی القربی باق لهم بمسبأ الذکر مثل

فقطه ثبوتی آتالی اذاد و سب لرجل خراج ارضه قال الفاطمی روم و اندر لا پسند ان یقبل فانه من جماعه مسلمین
فان یجزر له ان یخمس به و شانهما سب جز و اولک لم یصرف الخراج و الخزیه ان یجبل خراج ارضه له و هر شکر الله
بقوله سلطین لانه و عن ابی یوسف یصح اذ انکرک سلطان لرجل خراج ارضه جازنکر و کون ذلک مستلزم
من سلطان السلطان من فی الخراج فان و سب الاولی الخراج و هو الجابی لرجل خراج ارضه له
ان یقبل ان یكون الی الخراج متقبلاً فجزیه است و بسند ان یقبل و توضع الخزیه من کل کافر سوبه
منکر العرب و اما یسأرون قال ابو حنیفه مع توضع منهم الخزیه و قال ما جاءه توضع فادانما قال ابو حنیفه
مع ذلک انه وقع فی رایه انهم من اهل الکتاب فی رایها انهم یسألون اهل الکتاب مال بعض مشائخنا هم قوم
بعض الدین من التوریه و بعض من الانجیل و قال بعضهم هم قوم یسند و بعض الدین من التوریه و بعض من الزناد
و یقتبیه بل توضع منهم الخزیه فادانما یخسر الخراج فیهما هم من دون لا توضع منهم الخزیه و یقبلون و الکما نوشته
توضع منهم الخزیه و اما الزناد و توضع الخزیه منهم باء علی قبول التوریه من الزناد و فادانما جاء الزناد من اهل
ارضه ما فزاد نذوق قاص عن ذلک یقبل توبه و ان یسند ثم آب لا یقبل توبه و یقبل انهم باعیه یظهرون
الاسلام و یعتقدون فی الباطن خلاصه ذلک فیقولون و لا یقبل توبتهم و لا توضع منهم الخزیه و لا توضع الخزیه من
یهبسان و یسأرون و شیخ الفانی و الزمن و تصحیر و صدقه بنی قلعاب توضع من نسائهم کما توضع من جماعه لان
ذلک و حسب باساعهم و توضع الخزیه من الراهبین و یقتبسون فی غلامه الروایه و عن محمد مع انها لا توضع
و عن ابی یوسف مع انها توضع من الاعلی اذ کان یقاتل باطله و لا توضع الخزیه من عبده ذمی و لا جبره و لا من
و اذ اخلت الفلألم من اهل الذمی فی اول سنة قبل ان توضع الخزیه و هو سب و وضع علیه الخزیه و توضع منه الخزیه
ذلک سنة و ان اخلت بعد اوست الخزیه علی الرجال لا توضع علیه شیء من الخزیه حتی یقضى انده سنة و ان اخلت
و لا یال فان اخلت قبل ان توضع الخزیه فی انده سنة و ان اخلت سب اوست الخزیه علی الرجال لا توضع علیه الخزیه
منی قضی انده سنة و روى الحسن عن ابی حنیفه مع انه لا یوضع علیه الخزیه حتی یقضى انده سنة سماع من قبل ابو یوسف
او یسند و الخزیه اذ اصابه و یا قبل ان توضع الخزیه علی الرجال ان صار ذمیاً لا توضع علیه لانه سنة و ان صار ذمیاً
یسند اوست الخزیه علی الرجال لا توضع علیه الخزیه حتی یقضى انده سنة و یسأرون اذ اقل لا توضع علیه الخزیه الم

هذه السنة افاق بعد الرضع او قبله ولحقه الذي لا يحجز شيئا اذا صار غنيا او وسط الحال اذا صار غنيا كما ذكره
 من خيرة الغنياء وسواء صار غنيا بعد الرضع او قبله وتوخذ الخيرية في كل سنة مرة واحدة تقضاها وتامها وان
 لو لم تستمر على الذي لم تؤخذ منه حتى يسلم الطالب بالخيرية عند ما وعده انما في ربه السيد الطالب فان لم
 يسلم الذي يستمر على الكفر قال ابو حنيفة ربح الطالب بخيرية اثنين لما فيه وبخيرية سنة التي فيها انفق حتى
 قضى هذه السنة وقال صاحبها الطالب بخيرية اثنين لما فيه وبخيرية سنة التي هو فيها انفق وتوخذ الخيرية من
 بني ثعلبة مضاعفة كما يخرج وتوخذ من بني بجران الحلة وون الداريم وتوحدت بين الخجراتي وتنبه
 ولده فذكر من جارية يسها وادعيها جميعا منافات الابوان وكبر الولد كم تؤخذ منه الخيرية فذكر في سيرته ان مات
 قبله او لا تؤخذ منه خيرية اهل بجران وان مات الخجراتي او لا تؤخذ منه خيرية بني ثعلبة فان مات ما عايناه من نصف
 من نهر او نصف من ذلك واذا مات من عليه الخيرية او سلم وبقى عليه الخيرية لم يؤخذ ذلك الباقي وعنده انما في
 ربح يؤخذ لان هذا الخيرية تسقط بالاسلام والموت وعنده لا تسقط وكذا اذا اعمى او صار مفلجا او مريضا او شيخا
 كبير لا يستطيع ان يعمل او صار فقيرا لا يقدر على شئ وبقى عليه من خيرية ربه شيئا سقط الباقي وكيف تؤخذ الخيرية
 ممن عليه قال بعضهم ياخذ الطالب لا غنة وبه ربه من يقول او الخيرية يا عدو الله وقال بعضهم يؤخذ بقفاه
 ولو لم يمت الذي الخيرية على يد نائبه لا تقبل منه ما لم يات بنفسه بل يقوم بين يديه الطالب والطالب فاعده لم يسر
 ان يضرب في شرب لبنا فوس في مصر السبلن لان الجمع فيه هم وانما لهم ان يسلم في ربه ولا يخرج الصليب او
 غير ذلك من ثنائهم وقال ابو يوسف ربح لا يمتون من اخراج الصليب في يوم عيدهم ويمتون من ذلك في
 غيره من الايام لانه انما اعطى لهم الذمة بشروط ان لا يظهر وارسلهم ولا يؤخذ عبيد اهل الذمة بالكنسجات لان
 عبيدهم لم يمتروا بذلك كسجياتهم فلو سوس من اللبد وزاد من الصوف بسجل ذلك بخط غليظ
 في وسطه ما كبس الحامة والزمار من البرسيم فذلك ذمته وفيه جماعا لامل الاسلام فلا يؤذن لهم في ذلك
 ويومرون بما كانوا يستحقوا لهم ويمتون من تشبه المسلمين في لباسهم وركوبهم وفي الركوب في اسواق المسلمين
 فان اخرجوا من بني ان يكون سربهم على سنة الكاف في قروب مثل الرمانه وليسكنوا طيلة السنة والاربعه لا
 طيلس المسلمين واربعهم بل يكونون على خلاف ذلك ولو رفقوا اهلهم بقراءة الرور والانبيل النان فبالحرام

ذاك في الجبر على البيع ولا يترك الله ان يتخذ بيته في مصر من ماله في امواله والامام ان يتقل اهل الذمة
 عن ارضهم لا يجوز له ذلك بغير عذر ويجوز له العذر في زمانا ان يخاف الامام على اهل الذمة من اهل الحرب لم يخرجهم
 وصنف مشركتهم وخاف الامام منهم على المسلمين بان يخرجهم واهل الحرب لجوراته المسلمين في سأل سماعا من
 البيعة لا ينبغي السلم ان يذله على ذلك لانه على العصية مسلم له ام ذمته او ابغى على المسلمين ان يقوده اهل
 البيعة وله ان يقوده من البيعة الى منزله وبما كان على السلم حل النحر الى اهل ذمته ولكن يحل النحر ولا يحل النحر
 الى الهرة وله ان يحل الهرة الى الجيفة مسلم له امر او ذمته ليس ان يبيعها من شرب النحر لان شرب النحر حلال
 عند ما وله ان يبيعها من اتخاها النحر في المنزل وليس له ان يبيعها على الغسل من الجفابة لان ذلك ليس بوجوبها
 واذا اراد ان السلم يخرج من ارضه فليس له ذلك بكونه فاما ان يكون اماما يرى ذلك فلا يفسخ ولا
 ان سلاخه من ريق ففسخ مسلم زه وارق النحر على سبيل الحسبة لا يفسخ على ما لم يفسخ في حق السلم
 وبعض الرق لانه مال ممنوع الا ان يكون اماما يرى ذلك بما حاكم يكون فاما **فصل في خراج الارض**
 الاولى لا يخرج في الارض على وطيفة عمره وان كان ارضهم تطين ذلك قال محمد رحمه الله لا بأس بان يرد وروى
 الحسن من الجيفة روح انه لا يرد ويقتضون عجزا عن ذلك الجموع لانه يجوز لفقهاء عند الجح واخلقوا في الزيادة اذا
 اهل الخراج عن ابي يوسف ان الامام يهب الارض فيسرها او يوجرها ويضع ذلك في بيت المال وان لم يوجرها
 ولكنهم يروونها جزا الامام وباخذ من الاجر من الخراج ويحفظ الباقي واذا عاد الابل وعليهم الباقي ولا يوجرها
 ففي السنة التي يوجها وروى الحسن عن الجيفة روح انها مرسلة اهل الخراج ان يشار الامام عمرها من بيت المال
 وتكون الغلة للمسلمين وان شاء وروى الى قوم متعاطة على شيئا وما ياتخذ يكون للمسلمين قال محمد رحمه الله في الزيادة
 اذا عجز قوم من اهل الخراج من عماره ارضهم لم يكن للام ان يهبها او يوجرها او يبيعها ولكن يوجرها ويأخذ الخراج
 من الغلة وان لم يجد من يستاجرها بالامام من يقوى على اخراجها فالواضع الارض على قول الشيخ محمد رحمه الله
 اعلى قول الجيفة روح لا يبيع لانه حرم وهو كما لا يبيع ماله بالدين وفيه عذر عند الجيفة روح ولكن ايمر بالبيع
 ويغذها لانه يبيع بالدين وفيه عذر منهم من قال يبيع لاجل الخراج عند الكل لان الخراج من متسلم
 برقة الارض فيكون كما بعد المديون لتسلم الدين بذلك كما هو متعارف على شري ارض خراج ان يبق من السنة

مقدار باقیه دیشتری علی در آنها و بدرک الررض فانه خرج علی شستر و الا علی الباع برعل غنصب ارض خرامه
در عها کان الخراج علی رب الارض و ذکر فی سبیل کسیر ان یغنی الارض لفضل الغنصب من غیر ذراعه و سبیل
رب الارض و الخراج علی رب الارض و ان لم تنصفها الزراعه فانه خرج علی رب الارض و لعل عشره آخرها من غیر
کان الشتر علی صاحب الارض فی قول یحییة و خرج علی الاجراء کثر فی قول صاحب بكون عشر فی الخراج و کذا
کانت خراج و خراجها متعاضده علی ان الخلاف فاکان خراجها و غلبه بكون الخراج علی رب الارض و ان
اما رافقه کانت عشره و اخر اجیهه علی معاضده فانه شتر الخراج علی سبیل و کان خراجها و غلبه بكون
الخراج علی رب الارض و اذا تم غنص الارض غنصب ان لم یکن لغيره رب سبیل و لم تنصفها الزراعه فانه شتر
علی رب الارض عشره کانت و اخر اجیهه خراج معاضده او غلبه و حبس ذلک بكون علی الغنصب کانت
و سبیل و ذکر شام فی المد و ان حبس ذلک بكون علی رب الارض فان نشتها الزراعه کان حبس ذلک
رب الارض علی الغنسان او کثر کما فی الاجاره عند یحییة و خرج و ما علی الخلفاء المدکور فی الاجاره و کلمات
صاحب الارض بعد الغنص لست و ان شتر الخراج ارضه لا یوضع خراج الارض من ترکه فی قول یحییة و
الی یوسف و یخرج الخراج من علی الخراج کما خرجت غله و لا یوزر و لا یحمل لمن علیه خراج الارض ان کل
الغله فی نوبه الخراج و لا یحمل لا خذ الخراج ان یحلی سبیلهم و من الغلات حتی یستوفی الخراج فان غنیم
الخراج و لم یوزر و سبیل یحییة و المد یخرج الخراج نهائیه و لا یوزر الخراج نهائیه و لا یوزر الخراج نهائیه و لا یوزر الخراج نهائیه
عنه کما قال فی الخرجه و منهم من قال لا یسقط الخراج بالاجماع بخلاف الخرجه و هذا اذا عجز عن الزراعه فان لم یخرج
یوزر الخراج عند النکل **فصل فی استیلاء اهل الشرک علی اهل الحرب** و استیلاء
اهل الهند علی اهل الحرب من اهل الکتاب سبیل یا منارا بنیر انهم قال انما طغی رحمہ الله سبیلان من اهل الکتاب
من زعموا یجلن اذا سبوا فانهم لا یخرجون الی الهند که بسبی و کما اهل الاسلام میان اهل الحرب و هم کعبه
و اهل الحرب مدخل انما هم فی دار الاسلام فاسلموا فانما هم و ما و اسلموا فاسلموا فانهم و ان لم یخرجوا الی
دار الاسلام لان البینه بالادب لم تنقطع الحربی اذا دخل دار الاسلام و میان سبیل ابنه لا یصبر انه سبیل
بالدار لان بینه الاب باقیه فصار کالابن سبیل مع الاله جل دخل دار الحرب بامان و سبیل میان ما خرج

[illegible]

باکان شتر و لا یكون هنا باکان و انما قال قبح الزحف استغناء فلا يتصور الزحف لانه لا يستغنى ولا
 يهترق رجل عليه لطف و هم على رجل فقال سكب هذه الالف و يفسح بجعلك و اشهد لي بالقبض قال في
 قضاء و كما قال اشهد لي بالقبض فقال صاحب الدين اعطني حتى اشهد لك فقال سكب هذه الالف انما
 خص و اشهد لي بالقبض و لو قال حسد هذه الالف و يفسح حتى أتاك بجعلك و اشهد لي بالقبض فاحس
 فهو من و لا يكون قضاء و عن أبي يوسف رجل على رجل مائة درهم فاعطاه المديون ثوبا و قال حسد
 هذه الالف بعض حقه فقبض و لك قال فرح و ملك لعقمة و قال أبو يوسف روح يذهب باشاء المترين
 و برح على الراس بغض و نية رجل رهن عند انسان فربا من غير ان يكون عليه دين فقال اترجى لك
 فانه منك شيئا ففعل التوب عند المترين و ذكر أبو يوسف روح في الامالي انه عطية المترين باشاء في قول
 روح و كذلك قولنا رجل قال لرجل افرغني وخذ الرهن و لم يسم القرض فاحذ الرهن و لم يقرضه شيئا
 ففعل الرهن من يده قال أبو يوسف روح فغبن قيمة الرهن رجل استقر من رجل مائة درهم و رجا فقال
 المقرض انها كفضك و لكن ثبت الى رجلا حتى ثبت اليك بالفضك فدرج اليه رهنه ففعل في يده و عن أبي
 يوسف روح انه قال على المترين اقل من قيمة الرهن و من حشبن و درجا رجل اعتمر ما في بطن جارية ثم رجا
 عن أبي يوسف روح ان الرهن جائز فان ولدت ففقتها الولادة لانه سب من الدين شيئا ففقتان او
 رجل رهن عند رجل فوبين على عشرة و اريم و قال احد ما رجا لك بشرك او قال خدا بهما
 رجا بدينك قال أبو يوسف روح هو باطل و ان فضا عما يجيبا لم يكن عليه شي و ربه على حاله و لو كان عليه
 و نذر في رجا و نذر و قال هذا عند قضاء ما لك فضا عايد و قبل ان يذبحه ما يذبحه
 على حاله و لا يشبه هذا الرهن و و انهم عند انسان عند اكر حطة فوات العبد ثم ظهر ان الكرم لم يكن سبي
 اليه من كان على المترين الكرم ان الكرم عليه في الظاهر و وجود الدين من حيث الظاهر يعني الرهن
 فيروح على المترين بالكره لقيمة الرهن الرهن المظنون مضمون في قول محمد روح و كذلك عند أبي يوسف
 في ظاهر الرواية عنه و في رواية لا يكون مضمونا عايدة الا خلاص و ان تصاد فانه لا دين ثم ملك الرهن
 لا يكون مضمونا بشترى اذا رهن باليمن شيئا فملك الرهن ثم استحق له سبي و ظهر انه لم يكن لا يكون

مضموناً وکذا ملک دوستها که نشاء مذبوره و درین بختان شبانام ظهر آنها که است بسته و درین محضر خرم
مبارکها که آن سماعی عالم و بطرح من الدین بالقبض و عند محمد رعد العبد لکر که بالدین و نشاء الرحمن اذا
الکست سبب جلد لمکون رهنما بحسنة و لو استحق الرحمن عند المترن من ضمن استحق المترن من قبل الرحمن
بخلات ما ذ ضمن الراس فانه لا یبطل الرحمن لمسبب الرحمن اذا لم یبطل الدین فان ما لمسبب من الالباق
لمور رهنما وان تفسی القاضی بعد الالباق فجل لمسبب بالدین ثم عاودن الالباق لمور رهنما و جعل القاضی
بعد بالدین بعد الالباق باطل و یستعظم من الدین بقدر نقصان الالباق الخان ذلک اول مرة و لو رز
شین فاستحق احدی عند المترن او ظهر حرامها لک الاخر بحسنة من الدین اذا رهن المدیون بالدین مناعا
و تبرع اجنئی فر من به مناعا آخر فان ملک من المدیون بملک یسبح الدین وان ملک من الالباق
بملک نصف مال و لو کان علی الرجل دین و به کفیل فاخته الطالب من الایصال رهنما و من کفیل رهنما
و بکل واحد من الرشتین و فاء بالدین ذلک احدیها قال ابو یوسف روح ان علم انی فی شهر من الاول صین
رهن بملک الثانی بنصف الدین و ان لم یسلم ملک بالجمع و قال روح ایها ملک ملک یسبح الدین و
قال یقین ابو یوسف روح ان ملک الثانی بملک بنصف الدین و لم یشرط العلم رجل علیه دین و کفیل ان
یاذن المدیون فاعطی المدیون لصاحب الدین رهنما ذلک المال ثم قضی الکفیل و بن الطالب ثم ملک
الرحمن عند الطالب فان الکفیل یرجع علی الایصال و لا یرجع علی الطالب و یرجع المطلوب علی صاحب
الدین بدنیة و کذا لو باع شینا و اخذ بالین کفیل باذن مشتری ثم اودی الکفیل ثم ملک لم یسبح قبل تقض
فان الکفیل یرجع علی مشتری لعلی البایع ثم مشتری یرجع علی البایع و الله اعلم **فصل فیما یجوز**
رهنه و ما لا یجوز و ما یجوز به الرهن و ما لا یجوز الرهن بای دین کان جائز و اما الرهن بالاعیان
قال شمس الانة لمسبح روح علی وجوه ثلثة اما الاول لا یجوز الرهن بالاعیان التي هی امانة کاو و حق و لو کان
و مال المضاربة و بصاغة او ارهن المودع بعین الودیة رهنما و لم یستمر بالادیة یمکن باطلا حتی لو ملک الرحمن
عنه لم یترن بملک بغير شین و کذا لو رهن مستاجر بالین الذی استجاره و اخر مستاجر من الاجر بالین الذی
اجر و قبل تسلیم کان باطلا و لا یجوز الرهن بالامانات لا یجوز بالاعیان التي هی مضمونة بغير النحر ما ذ باع

بناو على يسبب رهناءه شترى قبل تسليم كان باطلا كذا ذكر الله وروى الكرخي روى المدان بكلمة
فيل المفع بهلك زير شترى وان ملك له شترى بملك بالقيمة كعدان منسب لان يسبب فيمنع من على البائع قبل
التسليم حتى لو ملك في ميره يفسخ يسبب ولا يجب على البائع شترى وذكر الفقهاء بالوليت اذا شترى الرهن
واخذ من بايع رهنها بسبب فملك عنه وان كان عليه الاقل من قيمة الرهن ومن فسخه سيف لا الرهن بل
التي تكون منعه منه بالقيمة نحو منسب حازر عند الكل وكذا الرهن بالمهر بدل المخلع جائز جدا كان او دونها واذ
ارهن الرجل دابة بين له على الرهن وقبضها تم استاجر بالمهر من تحت الاجارة وبطل الرهن حتى لا يكون
ان يجوز في الرهن ولو ارهن الرجل دابة وقبضها تم استاجر بها من الرهن لا القيمة الاجارة ويكون للرهن ان يكون
الرهن وبأخذ الدابة وان استاجر بالمهر من من ارضى باذن الرهن يخرج من الرهن ويكون الاجارة للرهن
الاجارة لغيره ان يكون الاجر للرهن يتصدق به والرهن ان يسبب في الرهن وان استاجر بالمهر من
الرهن يخرج من الرهن والاجارة للرهن وان استاجر بالمهر من الرهن كانت الاجارة باطله والرهن ان يسبب
في الرهن وان استاجر بالمهر من الرهن يخرج من الرهن ثم اجار الرهن الاجارة كان الاجارة للرهن والرهن ان
يسبب في الرهن فان اجار للرهن ودون الرهن كانت الاجارة باطله ويكون الاجر للرهن وان يتصدق به
الرهن ان يسبب في الرهن وان اجار جميعا كانت الاجارة للرهن ويخرج من الرهن رجل يزوج امرأة لهن
رهن عند المهر عينا تادى انما ملك الرهن عند ما يملك بسببها وان طلقها قبل الدخول بها كان عليها رد
الصدوق على الزوج كما هو مستوف صدقها قبل الدخول بها اذا طلقها بسببها ملك الرهن فان
طلقها قبل الدخول بها ثم ملك الرهن عند ما يشترى عليها لان الطلاق اول قبل الدخول سقطت الزوج
المهر لغيره من الرهن رهنها باقى وبه نصف الصدوق فاذا ملك الرهن بعد ذلك بهلك بالباقي على الزوج
ولا يجب على المرأة شترى ولو تزوج امرأة ولم يسلم بها مهر من عند المهر قبل شترى فاعاد مهر قبل
الرهن بملك به شترى ولا يسبب شترى بالمهر قبل فان طلقها قبل الدخول بها بسبب ذلك كان عليها رد ما اذا
على منة مثلها كما هو مستوف مهر مثلها ثم طلقها قبل الدخول بها وان طلقها اول قبل الدخول والرهن قائم
بها فنفذ في قياس يسبب لان الرهن بالتمتع وهو قول يستبرح الاخر وفي الاستحسان هو قول

وبسبب الاول لانه ان تجلس الرمن بالمتعة فالحاصل ان الرمن بهر المثل يصير رهنًا بالمتعة في الاستحسان
 قول محمد وبسبب الاول وفي القياس فهو قول يستشير الاخر لا يصير رهنًا بالمتعة اذا اخذت بعد اقباضه
 وبنسبها سوى صدقها ثم وسبب صدقها من الزوج او ابرأته كان عليها والرمن الى زوجها فان ملك الرمن
 عنده ملكه بغير شي ولو خلعت المرأة من زوجها بعد ما وجبت مهرها او ابرأته كان عليها والرمن فان
 لم يزوج حتى ملكه بملك بغير شي ولو اقبض المهر من رهنه كان عليه والرمن فان لم يمسح الرمن حتى ملك الرمن
 عنده ملكه بالدين ويجب على المهر من رد ما قبض ولو اقترض الرجل كراه من طعام واخذ من يستقرض رهنًا بطعام
 ثم ان يستقرض شئ من الطعام الذي في رهنه بالدرهم ووقع اليه الدرهم وبرئ من الطعام ثم ملك الرمن
 عنده المهر من فانه يملك بالطعام الذي كان رهنًا لثلاث قيمه الرمن مثل قيمة الطعام ويجب على المهر من رد ما قبض
 من الدرهم وكذا الرجل اذا سلم الى رجل في طعام فاخذ المسلم فيه رهنًا بسوى الطعام ثم تصالح على رأس
 المال ولم يقبض رهنًا من رأس المال من المسلم اليه حتى ملك الرمن عنده فانه يملك بالطعام المسلم ويطلب الصلح و
 كذا لو وجب له رأس المال لعبد الصلح ولم يمنع الرمن حتى ملك فانه يملك بالطعام رجل له على رجل نصف درهم و
 رهن عنده صاحب المال نقض رجل دينه او رهنه فقبض الطالب سقط الدين وكان المطلوب ان ياخذ رهنه
 فان لم ياخذ حتى ملك الرمن كان على المهر من ان يرد على المظروع ما اخذ منه ويعود ما اخذ من المظروع الى ملك المظروع
 الا الى ملك المظروع عليه وكذا رجل اشتتر من رجل عبدًا بالنصف ودرهم وقبض لعبد فبشرع انسان بقبضه المهر من
 ثم استحق العبد او وجب له بقبض بعضاء او بغير قضاء كان على البائع رد المهر من على المشتري لا على المشتري
 رجل له دين على رجل به درهم عنده ثم انها تافضا عقد الرمن ولم ياخذ المهر من رهنه وملك الرمن عنده فانه يملك
 بالدين ويبقى الرمن بالقبض المهر من المهر من او ابرأ الرمن من رهنه او وسببته ولم يمنع الرمن لعبد الا برأه
 فملك الرمن عنده يملك لانه استحسانا رجل له على رجل نصف درهم ودرهم عنده فاحال الرمن المهر من المال
 رجل فقبل الحوائه او ابرأه منه ولم يرد الرمن ولم يمنع حتى ملك الرمن عنده فانه يملك بالدين ويطلب الحوائه ولا
 يطلب الرمن موت الرامن ولا يموت المهر من ولا يموتها ويحس الرمن رهنًا عند الوثبة رهنًا من اذا اخذ المسلم فيه
 رهنًا وملك يصير رهنًا للمسلم فيه وكذا اذا اخذ المسلم اليه من رهنًا من رأس المال رهنًا بجزءه فان ملك

[illegible]

وان شئ من شئ مغزى الرن مجسما فاجابى ويكون الباقى مجسما ليس الرن فان تلك الباقى وفى قسمة
ليس الرن فانه تلك مجسمة من الرن لا غير محل من دار فيها متاع الرن شئى كمنزلة وتعليل يستفاد به
جوابها متاع الرن بدون المتاع وسلم الكل الى المترن لا يجوز ذلك لان فخر الدار والجوارى وسيد
وتورن فاني الدار من المتاع بدون الدار وما في الجوارى من الجوارى دون الجوارى وسلم الكل الجوارى والجوارى
جواز الرن في السنة الاولى ان يورع فاني الدار والجوارى او لا سلم اليه دارين فخرج سلم الرن دون الدار
رهنك هذه الدار وفيها ربح او خسر او غر على الشجار جاز ويدخل الكل في الرن ولا يدخل الزرع والخرف في الرن
الذكر وفي الرن يدخل خبر الذكر لان الرن لا يورع دون ذلك فدخل الكل فخرج وتورن دارا ومنها وعلى سنة
وجن بس ذلك وهو خارج من الدار من الرن وتورن شيئا وعلى سنة ومن الرن وتعال ختم جاز ولا يغير
النجاسة في الروايات الناصرة من ابى يورع او كان الرن ما يغفل لا يغير فابقا لم يغفل وقت ابى يورع
في رواية افاد من دارا ومنها فقال سلت اليك بنم الرن الم يخرج من الدار ثم يغفل سلت اليك وتورن
على ظهر غنم لا يغير فابقا في حجر ويقبض وتورن دابة عليها على بنم الرن غنم على غنم دابة ومنها
ومن سر على دابة او جازا في راسها وقع الدابة ذلك لم يكن راسا حتى ينزع لسرح من راس الدابة وسلم
وتورن جبا مينا من دارا وعلافة مينة من دارا وسلم جازا جلا من عليها نصف درهم لرجل فستة ذلك
شتر كما يشبهها خفيفين ثم غاب احد الرنين وخسر الآخر وتعال الحان شترها لمرن عليك اكل من الرن وانه
مضى من البعد فالى ابو خيفة مع لمرن ان يورع من ذلك حتى ياخذ جميع الرن لم يكن متعلقا في دارا وكل الرن
وكان ان يقبض على صبي فان يقبض ولم يمنع من شتر يك حصص من البعد فلك البعد في برة فانه يا جميع
الرين لان يكون اكثر من قيمة البعد فخرج على صاحبته نصف الشغل اية ويكون نصف البعد في هذا الموضع فستة
الرن في برة وهذا قول محمد بن علفه قال جلا راسا متاعا من عليها ماوى المترن الرن عليها خمسة امانا
على صبا على هذا وجه فانه يستحق الاخر باصدا منه فان كل ثوب الرن عليها على صبا على السنة وعلى الآخر
الكلول وان مات المترن الرن عليها لان الرن لم يثبت في ثوب الخالفة فتعذر رقبها بالرن في ثوب الآخر
لا تملك ولو كان الرن واحد والمترن اثنين فقال سبها اتممت فاصاحى تدا عين شترها درهم و

واما لمهينته والمزمن الآخر فبحسب ما يقول لم ار من والراهن بحسب الرهن فمن يستخرج فيه رويان سني
 ورواية روالهين على الراهن وفي رواية كل العين يكون رهنها للدي بحسبته من الدين ولا يسطل الرهن بحسب
 وهو قول الجنيبة ر و قال محمد رحمه الله في بحسبته الذي رهنها واحمله في يدي الذي اقام لمهينته او في يد عدل فاذا
 قضى الراهن مال الذي اقام لمهينته اخذ الرهن وان ملك الراهن يذهب من الدين نصيب الذي اقام لمهينته بعين
 دين ويذهب من الكفيل كفل باذن المدين فحق الكفيل ذين الطالب ثم ملك الراهن عند الطالب ذكر في النول
 ان الكفيل يرجع على الاصيل باكمل لان الرهن اذا ملك به وفاء بالدين نصيب الطالب قابضاً ونية بقبض الرهن
 فاذا اخذ المال من الكفيل يصير قابضاً به الاستيفاء الا ان الكفيل انما وقع المال الى الطالب باذن الاصيل
 وهو مستحق في ذلك فلا يكون له ان يجامع الطالب ولكنه يجامع الاصيل ويرجع عليه لانه وقع المال بامره و
 كما لو باع شيئاً واخذ الثمن كفيلاً بالمرشترى فاذا مضى الكفيل الثمن ثم ملك البيع عند البائع فان الكفيل لا يجامع
 البائع ولا يرجع عليه وانما يجامع المرشترى ثم مرشترى يرجع على البائع باذن الكفيل اليه رجلاً عليه دين لرجل
 وبكفيل فاذا اخذ الطالب من الكفيل رهنها من الاصيل رهنها بعد الاخر وبكل واحد من الرهنين فاعلم بان
 فملك الرهنين عند المزمن قال زفر ج اهما ملك بملك بكل الدين وقال ابو يوسف ر ج ان ملك كل الرهن
 فان كان الراهن الثاني في علم الراهن الاول فان الثاني في ملك نصف الدين وان لم يسلم بملك بملك ببيع الدين
 وذكر في كتاب الرهن ان الثاني في ملك نصف الدين ولم يذكر يسلم والجمل في بيع ما ذكر في كتاب الرهن لان كل
 وجه منهما يطالب ببيع الدين فيحصل الرهن الثاني في زيادة في الرهن فيقسم الدين على الرهن الاول والثاني
 على قدر قيمتهما فاذا استوت قيمتهما فاما ملك بملك نصف الدين ونفسه من استمر قبله ارجل اراء ان يدخل
 خانا لم يدع صاحب الخان حتى دفع اليه ثوباً فملك عنده روى عن عصام بن يوسف انه قال ان رهنه باجرة البيت
 فالرهن جاعليه وان جسد منه الرهن تجوز له فتمت فان صاحب الخان يكون خاسراً وقال الفقهاء ابو الهيثم
 ر ج عندي لا يضمن صاحب الخان اذا لم يكن له ان يكره في الدين **فصل في الاستفاد بالرهين المزمن**
 او تركب الدابة المزمنة باذن الراهن فطعت في ركوبه لا يضمن ولا يسقط شي من الدين وان ركبها فغير باذن الراهن
 فطعت في ركوبه يضمن قيمتها وان طعت بعد انزل عنها سليمة ملك برهنها في السليتين ملك بالدين فان ركبها

الراهن باذن المهرين او بغيره فمطلبت لا يسقط الدين ولو كان الراهن قد غلب المهرين فملك في ستمائة
يسقط الدين لان ستمائة المهرين باذن الراهن كان ستمائة الراهن ولو ملك في ستمائة الراهن لا يسقط
من الدين وان ستمائة المهرين من الراهن بعد باسبة الراهن فملك باسبة الدين ولو كان الراهن قد غلب المهرين
بثلاثة فمطلبت لا يسقط الدين ولو كان الراهن قد غلب المهرين فملك باسبة الدين ولو كان الراهن قد غلب المهرين
في اللبس كان القول قول المهرين فبسيطة الراهن ولو قال الراهن لم يسه المهرين فخرق على فملك
وعال المهرين بستمائة فخرق كان القول قول الراهن ولو قال المهرين الراهن من الراهن واخره او ادعوا وكان
ان ستمائة والا حارة عالة ولو كان الراهن مصحفا فاذن لا الراهن باقرائة منه فملك قل ان يفرغ من القرض
يضمن المهرين والدين على حاله وان ملك بعد فخرق من القرض فملك الدين وكذا لو كان الراهن غائبا فملك
المهرين في حصة باذن الراهن فملك يكون المهرين لا يسقط ديني من الدين وان تروى من حصته فملك المهرين
بملك الدين ولو كان المهرين عاذا الراهن من الراهن فبات الراهن بملكه ودين فان المهرين يكون احق بالراهن
من الغرامة لان المهرين بسبيل من ستمائة او في حصة فملك بعد وفاته فان اذن المهرين للراهن ان يزوج
الارض المحرقة فزوج او سكن الدار المحرقة باذن المهرين لا يسقط الراهن ولو ان يسترد الراهن فهو وراثته
في ما دام في يد الراهن فيكون في ضمان المهرين وكذا الراهن موصوفا وبسببها يكون داخل في الراهن باطلا
في الزرع والخمر ولا يسقط ديني من الدين بملكها وانما عيب اذا سأل صاحب نفسه ان يغير المهرين
او يرسل في حاجته فاذن له في ذلك بغيره من ضمان عاذا المهرين فملك او لم يعيد وان عيب غلاما فابرا او
من ذكر فاطفي من ان يهرى من ضمان ولا يصير مرسا او يوقته في يده وليس للمهرين ان يباذرا الراهن ولا
المهرين ان يباذرا المهرين في قول محمد رحمه الله فان حمل فملك بصير مرسا وهو قول الشافعي ومحمد بن
نوباذا ويضمنه من دما بغيره وراهم طلب المهرين فامتنع منه ستة وراهم طلب مرة اخرى فغير اذن المهرين
فامتنع اربعة وراهم فملك المهرين وقبضه عند الملاك عشرة فامتنع من المهرين على الراهن بدوهم وجب من
ونه وبنسبة من دمه ستة وراهم ووجه ذلك ان الدين اذا كان عشرة وراهم وقبض المهرين بدوهم
عشر من دما كان نصف المهرين فغير ما بالدين ونصف المانة فامتنع المهرين باذن الراهن ستة

لا يسقط شيء من الدين لان ليس المهرن باذن الراسن فكيف الراسن فلا يكون مضمونا على المهرن و ما يقتض
بالمهرن باذن الراسن وهو اربعة و ارم مضمونة على المهرن كما وجب على المهرن وهو اربعة و ارم فكيف الراسن فصار
بقدر ما من الدين فاذا ملك الثوب و قيمته بسبب نقصان من ثمنه يكون نقصها مضمونة و نصفها امانة ففقد المهرن
بغير المهرن شتر فباينه و بقى و ارم و حصد عليه اربع على الراسن و ارم واحد رجل من جارية فارتفعت بها
المهرن لا يسقط شيء من دينه لان لم يكن الاوى غير متقدم و لو كانت ثاة فشر المهرن فيها كان ذلك
محمورا عليه من الدين لان لم يكن انشاء متقوم الراسن اذا عتق المهرن او بوجه او بوجه او كانت جارية فاشترى
فقد جسد المهرن موصرا كان الراسن و موصرا قال انشأ في رجة المهرن موصرا لا يسقط اعانة عنه فذا
يسبب البعد في الاقل من قيمته و من الدين و هو حرج و ارم يسبب في المهرن ثم يسبب في رجة المهرن على مولاه لم يكن الا المهرن و
ام المهرن فانها لا رجحان على المولى و المهرن بالخيار في التدبير ان شاء ربح على الراسن و ان شاء ربح على
البعد و السبابة في التدبير فخالفت السبابة في الثمن من وجوه ثلث احدها ان المهرن يسبب في جميع الدين لان
يؤدى الدين من كسبه كسب المولى و لهذا لا يرجع على المولى ما يسبب و يسبب الخان مولاه موصرا رجل
من رجل عبدا و لم يقبضه و لم ينفذ الثمن فاعتق البعد و هو موصر فذا اعانة و لا يسبب البعد للبايع في الثمن في قول
الحنفية و محمد و ابى يوسف الاول و قال ابو يوسف ح آخر يسبب في جميع قيمته او كان قيمته اقل من الثمن ثم يرجع
بذلك على المشتري رجل ربح عبدا و غاب ثم ان المهرن وجد البعد حرا فاما الخان البعد فارق عند الراسن لا يرجع
المهرن بدنيه عليه رجل اشترى من رجل عبدا و نفذ الثمن و قبض البعد و غاب البايع فبطلت له بيعته
ثم ظهر ان البعد كان حرا فان المشتري يرجع بالثمن على البعد ثم يسبب يرجع بالثمن على البايع او يخرجه عن
رجح في المهرن و لا يرجع كالا يرجع في الراسن و محمد ح توقف في هذا رجل ربح جارية ذات زوج فغير الزوج
الزوج صح الراسن و ليس للمهرن ان يمنع الزوج من غشيانها فان مات من غشيانها مابا ركا فله مات
بأنه سماوية فيسقط دين المهرن استحسانا و في القياس ان لا يسقط لان الزوج انما عليها تسليط المهرن
فله كان الراسن و عليها و هو من جارية ليس لها زوج ثم زوجها الراسن باذن المهرن فذا الاول سواء و لو
زوجها بغير باذن المهرن حاز المهرن و لا المهرن ان يمنع من غشيانها فله مات من غشيانها فله المهرن لم يكن مشغولا بغير المهرن

عن المرتين مجتمعتين اجزاها فكان لان ينح الزرع من غشائها فان شيبها الزرع يصير المهر خارج الجارية
لان المهر يدخل جرد من اجزاها فيقتلن حتى المرتين عشر ذواته وقيل الغشيان لا يكون المهر مثالا لان المهر
نقل الدخول فان كانت الجارية من غشائها في هذا الوجه كان المرتين بالجارية ان شاء الله تعالى وان لم يكن
حصل بسيط ونشأ من الزرع كما هو قتلها الزرع ثم يربح الزرع على المولى فان لم يسلم الزرع بالمرن
ثم هذا المولى ان صار من وراثة من جهته وان علم بذلك لا يربح على المولى لان لم يصير من وراثة من جهته بل
ربح من شاة المباح للمرتين ان يشرب لهما كان للمرتين ان يشرب وياكل ولا يكون ضامنا فان كانت
يعد ذلك من المرتين بنسب الدين على قيمة شاة وعلى قيمة الامن فالضام يشاة بسيطه ذلك القدر من
واما سباب اللبن يربح المرتين بذلك على الراهن لان شرب المرتين باذن الراهن كشرب الراهن لا يسقط
حصته من الدين كما لو تلفت الراهن عضو من اعضائها كان للمرتين ان يربح على الراهن بحصة ذلك من
الدين وعلى من اعطى النماء والزيادة رجل من خاتما فليس المرتين في خسر واليمين في ذلك الخاتم
كان ضامنا لانه يستمال فيما سوى الخسر من الاصلح لا يضمن لان ذلك حفظ وهو امر بالحفظ وان
بطلنا فاضد المرتين على عاقبة لا يضمن لانه حفظ وان لم يلبس الناس ضمن وتور من شيفين او ثلثا قتل
بالمرتين اثلث لا يضمن لانه حفظ وفي سيفين يضمن اذا كان المرتين ممن يتلفه بسيفين لانه يستمال وان لم
الخاتم في خسر فيسقط فوق خاتمه لا يضمن الا اذا كان اللابس ممن تحمل الجاتين فيضمن لان ذلك يستمال
وتزمن والاول حفظ وياتر له من الرمن كاللبن والولد والصوف والخمر والارنس يكون ضامنا الاصل
عندنا والممرت ان يسكب اكل الى ان يسقط في دية ولا يسقط بهلاك الزيادة ينشئ من الدين اذا كان قبل
الحاك بالاصل حال قيام الرمن والممرت ان يسكب الخراف ضاده باذن القاضي ويسكب ثم ضاده وان لم
ينزل من القاضي كان ضامنا **فصل فيمن يربح مال الغنم** رجل استعار من آخر غنما لم يربح بدينه
ما عاره تحت الاعارة ولا يستعير ان يربح بدينه بقليل او كثير اذا اخلقه المبرم لم يسلم بدينه وان لم يبر
مستدرا وجب الايجز المستعير ان يخالفه وان خالفه المستعير فربحه باطل مما عاى او اكثر او نصف آخر لا يجوز
ضامنا وكذا استعاره ليس من عند فلان لبيته فربحه عند غيره او استعاره لغيره بالكلية فربحه بالغير صحيح

ان ياخذ من المهرين فان ملك في يد المستبر ان ملك في يده قبل ان يبرئ او ملك لغيره وانما لا يبرئ
ماله وان ملك الرهن فقال لا املك ملك عند المهرين قال المستبر ملك قبل ان ارشده او بعد ارشده و
كان القول قول الراهن مع مبيته وان رهنه لم يبر على الوجه الذي اتفق له المعبر كان على المستبر قدر ما
سقط من دين الراهن برهنه وكذا لو دفعه عيب سقط بعض الدين فيمن الراهن للمبر قدر ذلك ووان الراهن عجز
عن فكك الرهن فقتضى المعبر دين الراهن كان للمبر ان يبرج على الراهن بقدر ما سقط من الدين منه
الهلاك ولا يبرج اكثر من ذلك حتى لو كانت قيمة الرهن الفاء ورهنه بالفيض باذن المبر وانما لا املك بالفيض
لا يبرج على الراهن اكثر من نصيب المستبر ان يبرج عن قبض الدين من المبر على وجهه على ذلك حتى يبر
وبسم الله الرحمن ووان المستبر وكل رجلا يقبض الرهن من المهرين والرد الى المبر الحان الوكيل في مجال المستبر
ولا يضمن ان ملك المال في يد الوكيل فان لم يكن الوكيل في مجال الوكيل فهلك المال في يد الوكيل ضمن المولى
هذا والودعية سواء وليس يستبر ان يستغنى بالرهن ولا ان يستلمه قبل الرد ولا بعد الفكاك فان فعل ضمن ولو استلمه
قبل الرهن ثم رهنه بغير الرهن الفكاك وليس ان رجلا يستعار شيئا يستغنى به فحالف ثم عاد الى الوفاء
فانه لا يبرأ من الفكاك رجلا غصب من آخر عبدا فرهنه به عند رجل فهلك المال عند المهرين كان لا املك النجاء
انشاء ضمن الناصب انشاء ضمن المهرين فان ضمن الناصب ثم الرهن لان الناصب اداء الفكاك عليه من وقت
النصيب فيعتبر انشاء مال نفسه وان ضمن المالك المهرين كان للمهرين ان يبرج على الراهن بما يملكه من رهن الرهن
لان سبب ضمان المهرين هو قبض وعقد الرهن كان قبله فلا يفسد الرهن بملك متاخر عن قبضه ولو كان الناصب
رفع العبد لمقصود الى رجل ودية ثم رهنه بعد ذلك من المدفوع اليه فهلك الرهن ثم جاء راحل العبد به ضمن
الناصر المدفوع اليه فرب المهرين على الراهن جاز الرهن في الوجهين اما اذا ضمن الناصب فلا يملكه بالانصب
السابق على الرهن فيفسد الرهن واما اذا ضمن المهرين فلا يملك سبب ضمان في حقه هو قبض بحكم المودعية
عقد الرهن كان يبره ففسد الرهن على كل حال ووان رجلا عهده دية لانه ان فرهنه المودع عند رجل
فركبته وجاء المالك ضمن الراهن او المهرين لا يفسد الرهن لان الاول ضمن بالبرج الى المهرين وعقد الرهن
كان قبل الدفع فلا يكون ما كان وقت الرهن فلا يجوز رجوعه من عند رجل غير المدفوع فاعقد عقد الرهن ولم يدفع

الى المتمرين نعم ان الراهن يستمر العبد من مولاه وذوقه الى المتمرين فانه لا يكون هناك من المتمرين لان الراهن
 له الرهن فلا يكون الكفاية وقت الرهن وكذا ان كل من قبل فليس له ان يبايعه فانه لا يملكه فانه لا يملكه
 بوجهه بل يملكه بوجهه وان يملكه بوجهه الى المتمرين فلا يجوز له ان يملكه في الواقع فانه لا يملكه في الواقع
 المتمرين فلا يجوز له ان يملكه بوجهه بل يملكه بوجهه الى المتمرين فلا يجوز له ان يملكه في الواقع فانه لا يملكه في الواقع
 رواله يملكه بوجهه الى المتمرين فلا يجوز له ان يملكه بوجهه بل يملكه بوجهه الى المتمرين فلا يجوز له ان يملكه في الواقع فانه لا يملكه في الواقع
 فيها مفسدة لصاحبها فانها مفسدة في يد المتمرين ولا يملكه بوجهه بل يملكه بوجهه الى المتمرين فلا يجوز له ان يملكه في الواقع فانه لا يملكه في الواقع
 وفي الاجارة يكون الرهن على الاثر المتمرين ان يملكه بوجهه بل يملكه بوجهه الى المتمرين فلا يجوز له ان يملكه في الواقع فانه لا يملكه في الواقع
 انما ان يملكه بوجهه الى المتمرين فلا يجوز له ان يملكه بوجهه بل يملكه بوجهه الى المتمرين فلا يجوز له ان يملكه في الواقع فانه لا يملكه في الواقع
 ان يملكه بوجهه الى المتمرين فلا يجوز له ان يملكه بوجهه بل يملكه بوجهه الى المتمرين فلا يجوز له ان يملكه في الواقع فانه لا يملكه في الواقع
 الراهن ان يملكه بوجهه الى المتمرين فلا يجوز له ان يملكه بوجهه بل يملكه بوجهه الى المتمرين فلا يجوز له ان يملكه في الواقع فانه لا يملكه في الواقع
 يخرج من ان يكون هناك المتمرين ان يملكه بوجهه بل يملكه بوجهه الى المتمرين فلا يجوز له ان يملكه في الواقع فانه لا يملكه في الواقع
 على المتمرين فانه يتولى المتمرين ولا يملكه بوجهه بل يملكه بوجهه الى المتمرين فلا يجوز له ان يملكه في الواقع فانه لا يملكه في الواقع
فصل في العبد في باب المتمرين رجل من عند انسان وشيطة الرهن والمتمرين
 عقد الرهن ان يكون الرهن في يد العبد وقبض العبد يكون من قبض المتمرين ولا يكون للرهن
 فيه من العبد الا برضا المتمرين ولان رجلا بل من انسان وشيطة فانه لا يكون له في يد العبد
 يقبض الرهن جاز ويكون يد العبد في قبضه البائع حتى ولو لم يملكه في يد العبد في قبضه المتمرين ولا يكون للرهن
 شيطة الراهن والمتمرين في عقد الرهن ان يكون له على المتمرين ولا يكون له على المتمرين ولا يكون له على المتمرين
 دين المتمرين وليس للراهن ان يملكه بوجهه بل يملكه بوجهه الى المتمرين فلا يجوز له ان يملكه في الواقع فانه لا يملكه في الواقع
 العبد على ما كان عليه المتمرين ولا يكون له على المتمرين ولا يكون له على المتمرين ولا يكون له على المتمرين
 الراهن والمتمرين الرهن في يد العبد وسلطان رجلا آخر على يد جاز ولا ان يملكه بوجهه بل يملكه بوجهه الى المتمرين فلا يجوز له ان يملكه في الواقع فانه لا يملكه في الواقع
 وسلطان الراهن المتمرين على المتمرين ولا يكون له على المتمرين ولا يكون له على المتمرين ولا يكون له على المتمرين

على بيع صح التوكيل والراهن ان يفسخ منه الوكالة ويمتنع عن بيع وثبات الراهن بطل الوكالة وليس
للمرته ان يطالب بالعدل لبيع في هذا الوجه وعن أبي يوسف ان الوكالة لا تبطل كما كانت موطا في العدل
وسو الجح ولا يكون للمرته ولا للعدل ان يتصرف في الرهن سوى الامساك اذا لم يكن مسلطا على بيع فلا
ولا يواجر ولا يستخدم ولا يمدل ان يسلّم الرهن الى من كان في عياله من امرته وخادمه وولده واهله الذين
يتصرفون في مال وتوابع العدل الرهن يخرج من ان يكون رهنًا ويصدر عن رهنها مكان الاول مقبوضا كان
التمن اذ لم يكن كذلك قبل العبد الرهن وغرم الفاضل قيمته او قل بعد آخر ورفع به فان لم يجد ان يكون منها
مكان الاول وتوابع العبد الرهن وسلم التمن الى المرته ثم استحق العبد اورب بيقضباء قاض فان لم يستحق
يرجع بالتمن ثم يمدل بالخيار ان شاء يرجع على المرته بالتمن ويؤدد من المرته على حاله وان شاء يرجع على
الراهن ودان العدل باع الرهن ولم يسلّم التمن الى المرته فاستحق العبد اورب بيقضباء فان العدل لا يرجع
على المرته نه اذا كان تسلط على بيع شرط في عقد الرهن فان كان تسلط على بيع بعد عقد الرهن قالوا
العدل منها يكون وكذا للراهن بالقبض من العهد يرجع به على الراهن ورفع التمن الى المرته او لم يرفع وتوان
العدل اخر في الوجه الاول انه باع وقبض التمن وسلم الى المرته واكثر المرته ذلك كان القول قول العدل
وبطل دين المرته القاضي يحجز العدل على بيع الرهن بقضاء الدين فان ابى سيده التفتي في قول حنيفة
وابى يوسف محمد بنهم المدبر من شيئا وضعه على يدي عدل على بيع ثم غاب الراهن فالعدل يحجز
البيع قبل هذا اذا كان مشروطا في عقد الرهن وقيل بانه يحجز على كل حال وهو الصحيح الاب اذا رهن مال
ولده يصير دين نفسه صح الرهن وكذا الوصي ذكره في الاصل وذكره في تفسيره ابو الليث ان هذا استحسان الفقهاء
ان لا يجوز في الاب الوصي جميعا وعن أبي يوسف ان حقه بالقبض ولو قضى الوصي دين نفسه من مال التميم
لا يجوز ولو قل الاب ذلك جاز وهو كما يبيع للاب ان يبيع مال ولده من نفسه قبل القيمة ولو قل الوصي في ذلك
لا يجوز الا ان يكون خيرا لبيته وفي بعض الروايات لا يجوز للاب الفضاة دين نفسه على التميم ولا يحجز
الخبر الرهن اذا ابت من المرته وقضى القاضي مسبقا الدين ثم عاد من الاباق ليؤددها على ما كان والقبض
اذا ابت وقضى القاضي على الناصب بالقيمة ثم عاد من الاباق فانه يؤد على ملك الناصب العدل اذا كان مسلطا

على البيع كان له ان يبيع بالبدل فحينئذ فان نزل الرهن عن البيع فبطلت الرهن فلو كان
ما حدث من الرهن من ردا او غير ذلك لم ينع له ان يطلب الرهن منه فقال الرهن للعدل في الرهن وادى
منه فقال الرهن لا يريد البيع وانما يريد جع كان له ذلك بل ومن شيئا بين من جعل سلطة العدل في
بيعها او اهل الاجل فلم يقبض العدل الرهن حتى يجل الدين فالرهن اجل ولو كان البيع باقية ودور من شيئا
بين من جعل سلطة العدل على البيع مطلقا ولم يجل الدين للعدل ان يبيعه قبل ذلك ودور من شيئا
ووضع على يدى العدل فمات العدل لا يجل الرهن فيؤتى على يدى عدل آخر من نواحي شيئا فان اختلفا
في ذلك فمات القاضي على يدى عدل وليس للعدل الثاني ان يبيع الرهن وان كان الاول ساهما على البيع
لان الرهن لم يتركه لبيع فان مات الرهن كان للقاضي ان يبيعه بعد موت الرهن وله ان يوفى البيع
الى هذا المدة الثاني او عدل آخر وتوان العدل باع الرهن في حبيته ونفسا وقوا على بيعه الا ان الرهن يقول
باجه بآية والدين وقيمة الرهن مائة ايفه ومدة العدل في ذلك قال الرهن بل ابيع بحسين واما كان القول
قول الرهن مع حبيته وبيته مبيعة الرهن ودور من الا وقيمة الرهن مائة والدين مائة وكل الرهن يبيد
ما قام الرهن ببيته اذ باع حسين ما قام الرهن ببيته على ثبوت الرهن في يد الرهن قال محمد بن احمد بن الحسين
بيته الرهن وقال ابو يوسف مع بعض بيته الرهن **فصل في اختلاف الرهن والمهر**
رجل من عند رجل عارية تساوى انما بالبدل فموجب على جلاسل على جها او اهل الاجل فاما اهل الاجل
جاء الرهن بجارية وطلب من العدل فيها فقال الرهن ليس به جارية ان تصادف الرهن الرهن ان جارية
كانت قبها لعت درهم فالدین لعت درهم فالحجرات الجارية التي جارية الرهن تساوى لعت درهم لان الرهن
انكر ان تكون هذه الجارية هي المرهونة كان القول قول الرهن في حق الرهن فبطل ذلك ان اكر العدل فان
به ذلك الجارية او قال ادرى كان القول قوله مع اليمين على العلم فان علف لا يحجر على البيع وان لم يحجر
على جارية الجارية لو كبل او اشترع فانه لا يحجر ان يبيعه العدل فسلمن بعض الرهن فحجر كالمكيل بالخصم لطلب
الخصم او اشترع عن الجواب فانه يحجر وانما يبيع العدل كانت الهدية على العدل ويرجع العدل على الواهب وان
حلف العدل لا يحجر العدل على البيع باع القاضي الرهن بالبيع فان اشترع الرهن لا يحجر الرهن ولكن يبيعه

انقاضى كالموت العدل واذا ابلح القاضى كانت البينة على الراى وتوجاه المزمع لجارية قيمتها خمسة فقال
 الراى ليست هذه الجارية جاريةى وقال المزمع هذه ملك الجارية وتقصس سرها فاقول قول الراى ويحلف
 حلفه بخل الجارية بالدين فى رده ثم يربح على العدل ان اقر العدل بما قال المزمع فقال له بها المزمع فاذا
 ابلح وزن الغن الى المزمع فالحان فيه نقصان لا يربح المزمع بيقينه وبه على الراى الا اذا قام المزمع لمسته على
 ما قال فيمربح بيقينه وبه على الراى هذا اذا تصادفان قبل المزمع كانت انفا وان حلف فقال المزمع ان
 الجارية قيمتها خمسة فقال الراى كانت قيمتها نصف هذه فغير ملك الجارية كان القول قول المزمع فان صدق
 العدل يحبر على ما يسمع فالحان الغن النقص من الدين يربح بيقينه وبه على الراى وان استنعى العدل عن جواب
 يحبر الراى على ما يسمع انقاضى ويكون المدة على الراى وبقية الدين كذا كذا يكون على الراى وتو
 رى عن عبد الله بن شيبانم اخلفا فقال الراى ملك المزمع فى يد المزمع وقال المزمع انت قبضته سيئة
 بعد الرى وملك فى يدك فاقول قول الراى مع ميسنه وسيتة انما ميسنه وتو قال المزمع ملك المزمع
 عنه الراى قبل ان قبضه كان القول قول المزمع وسيتة سيئة الراى وتو قال المزمع من شتى ندين الثومين
 وقبضتها وقال الراى رشت احد ما كان القول قول الراى وسيتة سيئة المزمع وتو رى عبد الله بن
 فقال الراى كانت قيمته يوم العقد الفاء وذهب بالاعور خمسة نصف الدين وقال المزمع كانت قيمته
 يوم الرى ثمانية وذهب بالاعور اربع الدين كان القول قول الراى مع ميسنه لان الظاهر انه لا يربح
 بالالف الا ما يداوى انفا واكثر وسيتة انما ميسنه رطل عليه فخر من عند الطالب لا ثم اخلفا فقال الراى
 كان الرى بخمسة وقال المزمع باع فاقول قول الراى لانه يكثر زيادة تعلق الدين بالرى ولو كان
 الراى يربح الرى باع والمزمع بخمسة والرى فأم يساوى انفا خالف وتو اذا فان ملك الراى قبل
 الخلف كان القول قول المزمع لانه يكثر زيادة **فصل في جناية الرى والجناية عليه**
ونفقة الرى وموته بعد الرى اذا قل عمدا ليس الراى ان يسبب نقصان الا ان يكون المزمع
 مائة تأوا اجتماعا كان للراى ان يستوفى نقصان فى قول المجتبه وفى قول محمد بن وهب رواية عن ابى يوسف
 ربح لا يجب بنقصان وان ائتمها وان حلف الراى والمزمع حسم ما يربح نقصان الاخر باى يجب قيمته فى قول

الجميعية مع وكبوز القيمة منها مكان البعد وان دفع الامر الى انفاضي ما بطل انفاضي انفسهم من ان الرمن
ومن الرمن فلا فاصول والبعد الرمن او اقل رجلا او اقل الرمن والمرتن يتبع من مطبل الدين الرمن
او يتقص من الرمن من حيث هو لا يرب شي من الدين عند ما وان يتقص منفسان منه رادو مع الب
كان قلبا فاكسر وتقصت قيمة من حيث هو بفسان من الدين عند الكل الرمن اذا استهلك انسان كان
استهلاك قيمة يوم الاستهلاك ويكون منها عند وكونت قيمة يوم الرمن انفا ويوم الاستهلاك غمما
سقطت من الدين غمما وبقي غمما منها بناء القيمة ولو استهلك الدين لم يزل غرم فيه ويكون رعايته
يحل الدين فان كانت قيمة يوم الرمن مثل الدين انفا وحر حبت الى غمما غرم بالاستهلاك غمما
الدين غمما انفا المرحومة اذا ولدت ولدا عند الرمن فاستهلك الرمن او ولد ما كان عليه قيمة استهلاك
يكون منها انفا وان لم يكن له ذلك يملك فبفسانها من الدين وما وجب على الرمن باستهلاك الولد
يكون منها عند يفك الرمن بقسط من الدين وان كان الرمن من الذي استهلك الولد او الزاوية بعض اليك
يعني الرمن ويكون منها انفا من عند الرمن فان ملك انفا من الرمن يملك به لان منها انفا
الولد وملك الولد عند الرمن يملك به لان ذلك انفا وورث من جودا من غير عني اوم فجي منفس على بعض كان
به رادو بغير كان ملك باذنها وبه وورث من جودا من كل واحد منها يباو الى انفا الفين يقتل به ما الاخر
احد ما الاخر بما دون الفين على الارش او كثره من غير النجاة ويسقط دين الخمي عليه بده وكونا فجميعا منها
تقتل احد ما الاخر فلا دفع ولا مند او يرضى انفا في منها بمائة وخمسين وورث من جودا وبه نجاة الدابة
البعد به وحقاية العبد على الدابة متبرقة حسبية البعد على جودا آخر وحقاية البعد الرمن على الرمن في نفسه خاية
فوجب المال وعلى البعد في قولهم جميعا وحقاية الرمن على الرمن بما دون الفين اوفى بالمد في قول الجميعية
قلب قيمة الخمي عليه اكثر من عند ما متبرقة فان اجمع الرمن والمرتن على الدفع ونفاه بالحقاية الى الرمن
مطل الدين وسقط الرمن طعام الرمن واجر الرمن يكون على الرمن واجر الاوى لم يكن يكون على
الرمن وبه لاجل برة الدابة وجرادة الرمن والد او على الرمن اذا كان الدين وقيمة الرمن سواء وان كان الدين
اقل من القيمة فالما لوجه على الرمن بعبد الامانة واجر طر ولد الرمن وسقط اتيان وتلفيع والجرادة انفا

بمعاضة وتعمل الابن يكون على المترين هذا اذا كان كل الرمن مضمونا بالدين فالحكمت قيمة ادر من اكثر من الدين
فاجعل و مداوة الجراحات والفرج والامراض فقسيم على قدر الامانة والفضل ولا تترن ان يسبح الرمن اذا حث عليه
الافساد باذن القاضي ويكون الثمن رسنا في يده وان باع بغير اذن القاضي كان غسانا واذا اجنى العبد الرمن فافدا
يكون على المترين النكان كانه مضمونا بالدين والنكان بفضه مضمونا وبفضه امانة فافدا يكون على الرامن والمترين
المضمون يكون على المترين بفضه امانة يكون على الرامن ولا يجب على الرامن اذا فعل المترين بغير اذن الرامن
يكون مظلوما وكذا لا يجب على المترين يكون مظلوما ولو اتفق المترين على الرمن بامر القاضي او بامر الرامن برجع
الرامن ومن انجنيته ربح اذا كان الرامن غائبا فانفق المترين بامر القاضي او بامر الرامن والنكان حاضر لا يرجع ومن
ابور يصف يربح في اوجهين جميعا **فصل في خصار الرمن عند قضاء الدين** رجل من
جارية نسوى القالب فاجاء المترين يطلب دينه فانه يوم خصار الرمن فاذا حضر الرمن لا بور يصف يربح ويقال
للايمن سلم الدين ولا كان في يسبح ولم يشرى بسلام الثمن او لا فان كان الرمن في يد عدل امر ببيع كان للعدل
ان يبيعه بالنقد ونسيئة في ظاهر الرواية فان باع نسيئة ثم جاء المترين يطلب دينه لا يكون للرامن ان يشتنع عن
قضاء الدين قبل خصار الثمن رجل سجاويرة ووضعا على يد عدل فخاب العدل وادوع الرمن بخذ وجبة او
عند من غوى في عياله والمودع يقول او دعى العدل ولا ادرى لمن هو او عاب العدل مع الرمن ولا بدري
ان هو فطلب المترين دينه فان الرامن يوم بقضاء الدين قبل خصار الرمن فان ادعى الرامن ان الرمن
المك حلف المترين على عاه فان حلف بحجر الرامن على قضاء الدين وان كل لم يحجر والنكان المودع تجدد الوعد
وادعى انما لم يحجر الرامن على قضاء الدين حتى ثبت الوديته ولو كان الرمن عبدا فقتله رجل خطأ ووجب
القيمة في ثلث سنين وطلب المترين دينه منها لا يحجر الرامن على قضاء الدين فان حلف ثلث القيمة لا يحجر الرامن
قضاء الدين حتى يسلم كل القيمة فان كان القيمة من حبس الدين فكلما حل شي من قضاء المترين بدنية وان كانت
القيمة من الابل والنعم وقضى القاضي بذلك كان رسنا بالدين ولو ان رجلا رمن عند انسان شيئا فلفى المترين
اكره من في مصر آخر وطالبه بقضاء الدين فان كان الرمن شيئا فحل ومونة بحجر الرامن على قضاء الدين
لا بور المترين الا خصار وان قال الرامن ان الرمن قد ملك حلف المترين لا بد الا لك الرمن فان حلف بحجر الرامن

على قضاء الدين ان يملك الارض شيئا لم يملكه في الميراث في مصر فطالب بقضاء الدين بطلب
القبض بخير الارض على قضاء الدين في الاستحسان بخير الميراث لاقتدار على جعله في ميراثهم
يرد على من يشترى كذا ارباع من فحل ثم فطالب الميراث بقضاء ذلك القدر فقال الارض عليك حتى بخير الميراث
فان كانا في غير مسرج ويخير على خيار ولكن اذا ادعى الارض الملاك حلف وان كانا في مصر جاني القياس
بميراث من على خيار الميراث في الاستحسان بخير لان تحسين الميراث كان واحدا وان شاء القياس
عانه وهو بكانه فضاء الميراث ولم يعقل في الكتاب في هذا الموضع من الميراث ومن المالك ليرد
وكانه لا يخير على خيار في غير مصر ما دون ارباعه بشري شيئا ولم يتبعه ولم يتبعه الثمن فليق بالارث
غير مصر ما حاله الثمن فاني بشري ان يدفع اليه الثمن قبل ان يخرس ليس فان يشترى لا يخرس
من الثمن قبل خيار ليس سواء كذا لم يملك في الميراث او لم يكن يشترى من ميراث الميراث والفرق ان
مع الثمن مرفوض من كل وجه فاذا اخذ ثمن حقه ما لا يقبل احد ما تاخر الاخر اما الميراث ليس ليرد من كل
وجه تاخر احد ما لا يوجب تاخر الاخر الا ان في ليس يورث من يشترى ليقض حتى بخير فذلك الميراث
وكذا يدفع الثمن باخره ليس نظرهما كتاب الشريعة في شركة فروع شركة المالك وشركة العقود
اما شركة المالك فهي على نوعين قسمها ان يعبر الكل واما منها مستر كما بينها خيارها ان
حلق مال قسمها مال الاخر من غير اجبارها على الا يمكن التميز بينهما اصلا ولا يمكن الا يخرج كل واحد منهما
بشتر وانما في ان يعبر المالان مستر كما بينها خيارها ان لهما الا بالاشتراد او بالهبة او بالصدقة او بالهبة
ففي النوع الاول ارباع احد ما يقسم من اجبي فيوزن الشريك بخير وفي النوع الثاني اذ اربع احد ما
من اجبي فيوزن الشريك بخير وان باع احد ما يقسم من صاحبه يجوز في الوجهين جميعا ولا يجوز لاحد ما يشترى
في نصيب شريكه الا باذن الشريك المقتدر على نوعين شركة في المال وشركة في العمل لا شركة في المال فان
ومفادته وشروط جوازها ان يكون رأس المالان من الدارام والدانير وان يكون رأس المال
حاضر في مجلس او غائبا بخير فله الشراء لا يصلح ان يكون رأس المال دينا ولو كان لاحد ما ودارام وحده
ودانير ولاحد ما ودارام فغيره ولا تأخر سوداوات الشركة فداو الميراث انما يثبت في الشركة في الميراث والكل

والموزون الحيوان في غلب البرد والبلع ان يكون رأس المال شركة ويجوز في رواية الا اذا كان فيه
 بله يكون مبيعات الناس بالتبعية فيكون التبعية في الداريم والدناير ويطعون منها بركة العروض في الروايات
 كلها والافلاس المتفقة فهي بركة العروض في المشهور عن الخليفة وابي يوسف في الجوز شركة بها ويجوز
 في قول محمد رحمه الله ومحمد بن الرواسين عن ابي يوسف والعروض لا تصح ان يكون رأس المال شركة
 اي شركة كانت فان شركة كالمكمل او موزون من جنس واحد على نصف واحد او معدود وغلط المالكين في قول
 وماربها فيه فهو لها وعليها وضعية ويكون له شركة ملك لشركة عقد وقد كثر في الامنة لشركة من ان
 قول يبيد رحمه الله ما على قول محمد رحمه الله في شركة عقد وقررة الاختلاف فكلها اذا اشترى كل واحد ما يار
 يبيع على قول يبيد رحمه الله لا يستحق الزيادة وعلى قول محمد رحمه الله يستحق ولو اشترى كل واحد ما يار
 بمن واحد قسم الثمن بينهما على قيمة متاع كل واحد منها يوم يبيع لان الثمن مقابل بها فيقسم عليها على قيمة متاع
 كل واحد منها يوم يبيع فيكون لكل واحد منها حصة وعرضه وان كان لهما حصة وللآخر شريك واحد مما يمن والآخر
 ريت وخالها كانت الشركة فاسد عند جميع نبي شركة العقد بخلاف خالها المحطة بالمحطة وشريكها بغيره فان
 على قول محمد رحمه الله يبقى بينهما شركة عقد **فصل في شركة العنان** وصورة هذه الشركة ان
 يشترى اثنان في نوع خاص من التجارات نحو البر والطعام او يشترى كل واحد في عموم التجارة وموجب هذه الشركة
 بثوت الوكالة لكل واحد منهما من صاحبه فيما يبيع ويشترى والقوت ليس له ولا نصيب له في الشركة والمضاربة
 وان وتلك لكانت قايان قال اشترى اليوم فهو يبيع في القوت فيما يشترى اليوم يكون شريكاً في كل
 بعد اليوم يكون للشري خاصة وكذا الوقت المضاربة والقوت لان المضاربة والشركة توكل بالوكالة مما
 يترقت وتوكل احداهما صاحبه في المضاربة بالنقد والبيع بالسياسة تختلف فيه المتأخرين بعضهم خبز وادراك
 هذه الشركة من الرجل النساء والبالغ والصبي الماذون والآخر والبعد الماذون في التجارة وليس لهم والكافر لانها
 فتعد الوكالة ولا تخفى الكفالة بخلاف المضاربة ولا يشترط المساواة في رأس المال في هذه الشركة عندنا
 ولا اتفاق الجنس في رأس المال ولا في المالكين ويجوز ان يكون رأس المال لهما وراهم ومال الآخر ذماً
 او كان الكل دراهم او ذماً في كل واحد منهما بالقبول الخاطف في بيع وشري يكون مشتركا بينهما

عنه ما قبله من شجرة المساواة في الربح عند علمنا ان الشجرة لا تستمر ذلك فان شجرة المساواة في الربح او شجرة
 او عدمها فضل الربح ان شجرة العمل عليها كان الربح سببها على ما شجرة علمنا جميعا او على حد ما وكون
 وان شجرة العمل على شجرة حد فضل الربح بازاوية وان شجرة العمل على انهما يربحا لا يجوز ولا يكون
 شركة الانسان كل واحد منهما كالفيلان صاجدا اذ لم يذكر الكفاية بخلاف المعافاة وكونها في المال في شركة
 انسان وشجرة الربح او موصوفة بخصيص قال في الكتاب بشركة فاسفة فالاولم يرد عليه انه امر من
 العقد وانما اودبه فاسفة او موصوفة لان شركة لا تبطل بالشرع والفسافة وكذا ان شجرة الوضعية
 على المضارب كان فاسدة او لو شجرة كاشركة مطلقة كمان لكل واحد منهما بيع ال شجرة كالمقعد وحيث
 وان با ما عسبا كان لكل واحد منهما ان ياعذر منها بمن بايع ووباع عسبا لا يكون الاخران يبيعون شيئا
 من الثمن ولا يجتمع في بايع صاجدة والمقصود في ذلك الى الذي ولي العقد فان يبيع الذي بايع او وكل
 بذلك بازاوية على شركة ولو وكل عسبا جازلا في بيع او شراء واخرجه الاخر عن الوكالة ما جازلا
 عن الوكالة وان وكل البائع رجلا بقا في ثمن بايع فليس الاخران يخرج من الوكالة وذكر في بعض النسخ
 انسان انما اخره ويا من شركة وجعل له على وجوه ثلثة ان وجب الدين بعقد عسبا لا يصح باخر
 الاخر في حصته ولا في حصة صاجدة في قول المجتهد رحمه الله في قول صاحب ربح صحيح ما خيره في حصته فانه
 والوجه الثاني اذا وجب الدين بعقد احد ما فخر احد ما ماله لك ليصح ما خيره اصلا في قول المجتهد رحمه الله
 باي صح ما خيره في حصته الذي اخر ولا يصير فاما الوجه الثالث اذا وجب الدين بعقد احد ما فخر الله
 ولي العقد صح ما خيره في الكل عند المجتهد رحمه الله ومحمد رحمه الله ومحمد بن عيسى رحمه الله في نصيب الذي اخره
 وذكر في الكتاب بشركة احد على الدين اذا اخر عند المجتهد رحمه الله ليصح ما خيره اصلا الا باذن الشركاء عند
 صاحب ربح صح ما خيره في حصته وفي شركة المعافاة اذا اخر عسبا بايع ما خيره في الكل في بيع الوجه
 وفي كل موصوفات التاجر لا يكون فاما لو بيع احد شركاء ان يقر من شيئا من المال بشركة وذكر
 احد ما فخر من شركة بدين عليها لا يجوز ويكون فاما لا لزم ولو اقر من عسبا بدين وياه وقيل لا يجوز
 لان مساجرة السبلة ان يقر من ثمن في المباينة ان يقر من الثمن وكل واحد من شريكه فان ان يبيع

وورد و غیر فی الخ غیره مغایرت و ان بولکل غیره بسیع و الشرا و لایک الامارة و مستفیض لایک شیان
و لک لانه غیره المورد و و قال خلدشیر کین بصاحبه اخرج الی میا بود و لایجاد و فی و زنجیا کمال فی حسن
الشرب و و قال احد شرب الی النان فی استغفر صفت نصف دریم من فنان للتجارة لمره خامنه و و صاحب
لان قوله لا یكون تحت الاغلیه و ان و کل حصه منها صاحب الاستدانة لایصح الامر و لایک الاستدانة
علی صاحبه و یرجع المفترض علیہ لعلی صاحبہ لان التوکیل الاستدانة توکیل الاستغراض و التوکیل
بالاستغراض اجل لانه توکیل البکد می الا ان بقول التوکیل للمفترض ان فلانا استغرض منك نصف دریم خیر
یکون المال علی التوکیل و شربک النان اذا سا فر بال شربک مع ذلک فی یخرج فی قول الخفیفة
و محمد روح و کذا مستفیض و مضارب المورد و عن الخفیفة روح فی روایة لشربک النان و مضارب
ان میا فر و هو قول مستفیض روح و عن مستفیض روح فی روایة فرق بین سفر القریب البعید فقال اذا کان لایس
بما عن منکره کان غیره لیس و عنه فی روایة انه یجز المسافرة بالاجل له و لا مسوئله و لایجز بالاجل و مسوئله و لو کان
منها شربک فی مال غلطه لیس لواحد منها ان یسا فر بال لیس ازون لشربک فان سا فر به فلک انک
قد راله حل مسوئله فمن ان لم یکن له حل و مسوئله لایتم و علی قول من یجز المسافرة لشربک النان و اذن له
بالمسافرة فضا و قال له اعمل فیہ برکات سفر کان له ان یفنی علی نفسه من کراهه و نفقته و طعامه و ادا من ملج
رأس المال فی روایة الحسن عن الخفیفة روح قال محمد روح و هذا استحسان فان ربع بحسب نفقته من الربح
ان لم یر ربع کانت نفقته من رأس المال رجل قال غیره ما شترت اليوم من انواع التجارة فهو یسخر و
بیشک فقال الآخر نعم فهو جائز و کذا و قال کل حصه منها صاحب ذلک جائز الا ان ندو شربک فی
شرب و و یس لاحد ما ان یس حصه صاحب ما شترت الی الا باذن صاحبه و و قال حصه صاحب ما شتر
من الرقب فهو یس و ینیک فکذا لیس له ان یس حصه صاحب ما شتر الی الا باذن صاحبه و و قال
بالآخر ان شترت بعد فهو یس و ینیک کان فاسد الا ان الاول شربک و الثاني توکیل و التوکیل بکسر
لایصح الا ان یس فی نوعا فیقول عبد الله اسامیا او با شرب ذلک شربک ان شربک غسان شربک با شربک ثم قال
احد ما لصاحبه لا اعمل بک البتة کثر و غاب فعل الحاضر بالاستدانة فما یجتمع کان للامل و هو من ان یقیمه فی شربک

فان قوله ان ملكا من شرکة منصرف قوله فاستحقاق شرکة واحد شرکة کما ان شرکة من شرکة
 شرکة فاما لیس فخره في المضاربة بعد ما اراد المال عروضا لیس فخره شرکة کی الغان اذا اتهم من دونه
 وکذا ان لا یخرج زمان ملک الرمن في مده وقیمه مثل الدین ویر حصنه من الدین والشرکة بالخیار ان شاء
 یجعله علی المطلوب ثم یرجع المطلوب بنصف قیمت الرمن علی الرمن ان شاء فمن شرکة من حصنه الدین فیکمل
 وانه من شرکة الغان ان ینسب القدر ونسبته ویشترى اذا کان فی بدال فاض من شرکة وان کان
 عند وکیل او موزون فاشترى بکماله خمس شیئا جاز وان کم کم فی بدورهم ولا یزید من شرکة الا ان
 او الذابیر لکن بشرط ان یخامنه دون شرکة وکن تحقیقه مع فی رواية اذا کان فی بدو ذابیر فاشترى
 بالمدام جاز قال فخرج لا یخرج واحد شرکة کی الغان اذا اودعی شیئا من شرکته علی رجل ملت المدعی علیه
 لکن الشرکة الاخران یحلف المدعی علیه بانها وکذا لک المضاربة المستبضع اذا حلف لیکون لرب المال ان
 یحلف بانها وکذا شرکة الغان ان یکتب بعدا من تجارتهما ولا ان یزود منه من شرکتهما ولا یحق فی
 مال من ان یزید یا یجاریه فی مده لکن شرکة انما لرجل لا یخرج زافره فی نصیب شرکة وان کان صاحبها مال
 فیه را یک شرکة ویشترى احد ما لیشی من تجارتهما جاز و یباع احد ما مال الاخر یجاء به تحت الاقالة و یباع
 ما شیئا فیه علیه نصیب فضاء جاز علیها وکذا و جمل من الثمن لاجل نصیب و آخر وان جمل من غیر نصیب جاز فی حصته قال
 وکذا و یسب بعض الثمن و یؤخر نصیبه مع باع جاز علیه علی صاحبها و یؤخر مال کل واحد منهما صاحبها علی فیه
 بر ایک مال کل واحد منهما ان یمل فیا یقع فی التجارات من الرمن والارتمان والذرف مضاربة و سهره و
 مال و انشاک مع النیر ولا یخرج علی شرکة لکن انما ما و علیها انیر عرض الا ان یضی علیه و یشترک صاحبها
 و جلا شرکة غان فاشترى الشرکة الثالث لکن یضعت لشرکة و نصفه من شرکة لکن الا و یسب
 شرکة الشرکة الذی لم یشارك فیه فهو منیه و من شرکة یضعت و لا یسب من الشرکة الثالث و شرکة
 احد شرکة الغان الا ان یزید یا یجاریه فیه لکن مال بالانکان منزهة بصرف و و آخر احد شرکة من ان شرکة
 من غلان انما تجارتهما لکن خامنه وکذا و اذن کل واحد منهما صاحبها لا یستدانه علیه فیه خامنه فی کون
 ان باعده منه و یسب ان یرجع علی شرکة لان التزکیل بالشرکة ارض باطل یستری فیه الاذن و عدم الاذن

رجلان لهما دين مشترك على رجل فآخذ أحدهما حصته من الدين مكان شركه ان يشركه فيما قبض من دينه او ارسا
 ما ان يأخذ من الدين شيئا ولا يشركه صاحبه فيما آخذ فالحل في ذلك ان يهب الدين منه مقدار حصته من
 الدين ويسلم اليه ثم يبيع من الغريم عن حصته من الدين فلا يكون شركه في المشاركة فيما آخذ بطريق الهبة
 مشتركة في النسيان اذا اقرن بينهما رجل الى شهر مع اقراره بالاجل في بيعه بدينار بمبا وكذا لو اقر احد ما يبيع
 ابراه عن نسيده ولا يجوز لاحد شركه في الكاس ان يقصر في اشتراكه بغير اذن الشرك بغير ما يقصر بغير اشتراك
 رجلان بينهما بيع رجل احد ما عليه شيئا من البقرة الى البقرة فقط البقرة في الطريق فخره فالواحد كان يربى جيرة
 يضمن حصته مشتركة والآخر لا يربى لا يضمن لانه مأمور بالحفظ والنحر في منه المحالة حفظ وان تحره اجنبى كان
 على كل حال في الصحيح من الجواب وكذا الداعي وبقراره اذ فيج الشاة او البقرة النحان لا يربى جيرة لا يضمن شيئا
 لانه مأمور بالحفظ والنحان يربى جيرة فمن وان ترح الاجنبى كان ضمانا رجلان بينهما دار غير مقسومة فابعد
 ما كان للآخر ان يسكن مقدار حصته في كل الدار وكذا في الدار اذا كان مشتركا واحدا ما غاب كان للآخر
 ان يتخذ المخدم بخصته وفي الدار مشتركة لا يربى كبا حصد ما لان الناس يتفاوتون في الكروب فلم يكن
 راضيا بركوب الشريك في المخدم والدار لا يتفاوت الناس في السكنى واخذته فكان النائب اصبيا بغير
 الشريك والكروم والارض اذا كان بين رجلين وحدهما غائب كان الارض بين ثلثي ويستمر يرفع الا
 الى القاضي فان لم يرفع الحاضر ورفعت الارض بخصته غائب وفي الكرم يقوم الحاضر فاذا ورك التمر يسهما
 ويأخذ حصته من الثمن فوقف حصته النائب فاذا قدم النائب بر النائب ان شاء ضمن القيمة وان شاء حصد
 الثمن وان ادعى خراج الارض فلو امكن منقطع عانى حتى يشرك لانه قضى ادين غيره بغير امره لانه اضطررنا
 ممكن من ان يرفع الامر الى القاضي بامر القاضي بذلك ولو كان بين الحاضر والنائب دار مقسومة
 كل واحد منهما منزول عن نصيب الآخر ليس للحاضر ان يسكن في نصيب النائب لكن القاضي يخط في ذلك ان
 غاب الخراب كان للقاضي ان يواجر ويملك الاجر للنائب وفي غير مقسومة للحاضر ان يسكن قدر حصته وعن
 محمد بن عبد الله للحاضر ان يسكن كل الدار واخيف عليها الخراب لم يملكه وان كان على الراى اذا اداه الثمن
 بغير اذن الراى فلو لم يقطع وكذا لو ادعى الراى ان يحب على الثمن فان ادعى حصد ما كان على صاحبه

بامر صاحب الامر انما يبرج عليه ومن يشتري من ابي جعفر من اذ كان الرازي غائبا فافق الرازي بامر الله
برج عليه وانما كان حاضر الايرج وقال ابو يوسف برج في الوجهين من الفسوى على ان الرازي لو كان
حاضر او ابي ان يفتي فامر انما يبرج بالقبول فافق برج على الرازي من كل شئ كنهه يعني ان يكون
على هذا القياس رعل امر جلاله ان يشتري بعد ابي جعفر فقال الامر نعم فاشترى ذلك البعد واشهد ان
صفه فاشترى فاشترى في بيته قال الامر نعم فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته
بقية رجل آخر فقال اشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته
البعد والامر الثاني نصف البعد ولا يشتري المشتري هذا الاول او كل من اتى في بيته من الاول فاشترى في بيته
اشترى في ذلك فاشترى من الاول فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته
للاول ورواية ثالثة ايضا وقال يشتري في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته
في فقال ليس لثالث ولا يشتري في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته
الامر بينهما فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته
يكره في الكتاب قد روي ابن سماعة عن محمد بن ابي قال الذي اشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته
الاول كان له الرب وان لم يعلم فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته
للاول نصف البعد وكل واحد منهما الرب في الاستحسان يكون البعد بينهم فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته
فيه برجله قبل القبض كانت اشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته
الامر في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته
بمنه وادرك كل شئ يعني فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته
ولا يملك شئ لنفسه لم يخرج من الكاكة وهو يملك اخراج نفسه عن الكاكة عند حضور الموكل لا عند غيبته وكذا
اشترى رجلان على ان يشتري كل واحد منهما اليوم فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته
الاخضر من صاحبه كان كل واحد منهما يكون وكذا عن صاحبه فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته
اشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته فاشترى في بيته

شركة وقال المشتري هو الذي غامبه اشتريته بالي نفسي قبل ان يشركه كان القول قول المشتري لانه جزئي لنفسه
فما اشتريه فيكون القول قوله مع العيين باليد ما هو من كتمان جملان اشتريه كاشركه غان في تجارة على ان يشترى
وسيعا بالنقد وله شبهة فاشترى احد ما شينا من غير تلك التجارة لكان له خاصة لان كل واحد منهما العبير كمالا
بحكم الشركة والوكالة لقبول تخصيص ما في ذلك النوع من التجارة فيبيع كل واحد منهما وشراؤه بالثمن
انسيبة نقد على صاحبه الا اذا اشتري احد ما انسيبة بالكيل والموزون او النفود فالحان في يد من ذلك الشريك
من مال الشركة جاز شراؤه على الشركة وان لم يكن كان شتر يا نفسه لانه لو نقد على شركة يكون مستدينا
المال وليس شريك الغان ولا المضارب لاية الاستدانة بطلت عقد الشركة والحان بالانسيبة في يد من
فالمشتري بالذباير نسبة في القياس يكون شتر يا نفسه في الاستحسان يكون شتر يا على الشركة ولو اقرح
شركي الغان بدین في تجارتهم المقرم مع ذلك الحان هو الذي وليه وان اقرانها وليا له فاما نفسه وان
افران صاحبه وليه لا يبرمه بشي تجلات شركة لمفا وفتة فان منه كل واحد منهما يكون مطالبا لباية كل واحد
في شركة لمفا وفتة شركة للمفا وفتة ان يكون في جميع التجارات لا يخص حصة ما تجاره وكون
صاحبه سوا الزم حصة ما من حقوق تجار ان فيه لزم الآخر وما يجب لكل واحد منهما يجب للآخر ويكون كل واحد
منها فيما يجب عليه بغيره او كبل له وفيما يجب عليه بغيره لا يفضل عنه ويتساويان في رأس المال فان تفاوت ما في
من ذلك تكون غنا ما لا تكون مفا وفتة ويشترط تساوي في الربح الي فضل حصة ما الآخر ولا يخفى ان
مال تجوز به شركة فالحان في يد احد ما مال مما يجوز به شركة ولم يدخل في شركة تجاشرت لمفا وفتة وكذا لو
صار في يد حصة ما لمفا وفتة والحان في يد حصة ما سوى الدرهم والدينار والفلس فكل ذلك لا يفسد
لمفا وفتة وكذا كل مال لا يصح به شركة واذا خرج الرجل الى رجل انفا على ان يشترى بها وبالف من حصة
والآخر غائب فاحضره قبل ان يشترى شيئا بال شركة جاز شركة فان اراد شركة لمفا وفتة لا يبرم
بذلك حكم للمفا وفتة ان لم يذكر نقطة المفا وفتة وهو التسوية بينهما في رأس المال والربح وان شركة تسببا
كل قبل كثر واذا خفف حصة ما بال مال نص فيه شركة لا يكون لشركة مفا وفتة وان خفف احد ما على
او دين على انسان كانت الشركة بينهما مفا وفتة لان العرض لا يصح في رأس المال شركة وكذا لك الدين

روح لا ينفرد في محض واحد مما ان ينسب اليه جلا شره فان وان ينسب الى الله ولو زوج احد المتفاوئين لم يبد
من تجارتهما من تجارتهما جاز في القياس لا يجوز استحسانا وهو قول علمائنا وعلى هذا الكتاب ان روح عبد الله
له من كسبه وعلى هذا الخلفاء الابواب موصى اذ انزجوا به لستيم انه لستيم لا يجوز استحسانا عندنا ولا حد المتفاوئين
ان يزوجين وليس له ان ليسر استحسانا ولا ان يلقين على مال ولا ان يزوج لستيم امراة ولا يقرض فان اقرض كان ضمانا
نصفه ولا حد تما ان يبيع بفساده ولا ان يورث ولو بفساد بفساده ثم تفرق بفساده ضمان ثم يشتري بالفساد
شيئا ان علم المشتري بفسادها كان ما يشتري للامر خاصة وان لم يعلم بفسادها كان الثمن مدفوعا الى المشتري خاصة
شراؤه على الامر وعلى شره وان لم يكن الثمن مدفوعا اليه كان شراؤه للامر خاصة ولو امر احد المتفاوئين
ببيعين شيئين عبد الله وحسب البعد والتمن ما شتر به وقد افرق بفساده ضمان عن شره فقال الامر
اشترى به لستيم بفساده وقال الآخر اشترى به قبل التفرق فهو بينهما كان القول قول الامر مع شتر
وهيئة بيته الاخر ان انا بهيئة لا تقبل فيه شهادة الكيلين كانها يشهدان على قبل ففسادها فان قال
اشترى بكيان لا ندري متى اشترى به فهو للامر وان قال الامر اشترى به قبل التفرقة وقال الآخر اشترى به
والتفرقة كان القول قول الذي لم يامر به وهيئة بيته الامر ولو كان في شره الفان فهو كذلك على
ادعى على رجل انه شاركه وحجبه المدعى عليه في المال في يد الجاحد فادعى المدعى بيته فشهد له بفساده
وان هذا المال الذي في يديه من شرههما او قالوا هو بينهما نصفان او لم يقولوا ذلك لكنهم شهدوا انه مفادته
فانه يقضي للمدعى نصفه اما اذا شهدوا انه مفادته وان المال بينهما او شهدوا ان المال من شرههما فظاهر
لان المتفاوتة تقضي لها في المال واما اذا شهدوا انه مفادته ولم يبرهوا على ذلك قال الشيخ الامام
نفس الامم اشترى روح هذا والاول سواء يقضي بالمال بينهما لانهم قالوا هو مفادته وقضية لها مفادته لها
في مال شره او اذا قضى بان يديه بينهما فلوان المدعى عليه قام بهيئة على ان المال له بمرث من موزع
هبة او هبة من غير قضى النكاح فهو المدعى الاول شهدوا انه مفادته وان المال الذي في يديه من شرههما
او شهدوا انه مفادته وان المال الذي في يديه بينهما نصفان لا يقبل سببه المدعى عليه على الميراث لهيئة
ولصدة وقد كانا شهدوا المدعى شهدوا انه مفادته ولم يبرهوا على ذلك شره الامم اشترى روح خلافا

فيه وقال على قول يستخرج لا يقبل سببته لثبوت عليه وعلى قول يخرج في هذا الوجه يقبل سببته لثبوت عليه
 بالهبة وتصدقه وغير ذلك فيما شهد به ان المال الذي في يده من شريكها او من سببها لا يقبل سببته
 المدعى عليه وتوان المدعى عليه ادعى جواز ردعائه وحشيته بكونه حصة واقام لهبته على الهبة وتيقن قلبه
 مبينه لان في غير تصرفه الاول برهان المدعى الاول حين ادعى انه شريك في الهبة وحصة فادعى المدعى
 عليه رد المفاوضة وتضمن عليه بقراره ثم ان مقتضى عليه ادعى ما كان في يد مباديه ميراث له او حصة من ميراث
 واقام لهبته على ذلك فثبت مبينه وتضمن له بالعين وتوان جلا ادعى حصة في يد رجل انه شريك في
 ايدى في هذا المدعى واقام لهبته وتضمن له بنصف البعده فادعى تواليه لرد ذلك ميراث له من ايدى رجل
 وان يدعى التلقا من مقتضى له ولو كان المال في يد رجلين منها سفران بالمفاوضة فادعى احد ما يشاء من
 ذلك المال انه ميراث عن ايدى واقام لهبته فثبت مبينه واذا مات احد المتفانين من المال في يد اياهما
 منها فادعى ورثة الميت المفاوضة ووجه المدعى واقام الورثة لهبته ان اياهم كان شريكه في المفاوضة لا يقبل
 لهم سببها في يد المدعى الا ان يقتضوا لهبته من شريكهم او يقتضوا لهبته ان المال كان في يد الميت
 حصة تقبل سببته الوارث ولو كان المال في يد الوارث ثم لم يجد وادعى شريكه فادعى لهبته على شريكه
 واقام ورثة لهبته ان اياهم مات وترك هذا ميراثا من غير شريكه سببها لا يقبل سببته الوارث وتضمن
 بنصف المال المدعى في قول يستخرج وفي قول يخرج مدعى عليه التلقا وكلاهما لا يقبل بالمفاوضة فثبت
 ادعى حصة جان صاحب شريكه بالتلقا وادعى المدعى عليه التلقا وكلاهما لا يقبل بالمفاوضة فثبت
 من التفار وغير ما يكون سببها نصفين كما بالمفاوضة الا ان كان من ثياب الكسوة او متاع الميت او ذوق
 اعيال او جارية يطالبان فلك لمن كان في يد خاصة استحالة اذا كان لك البعده الفرقه ولو لم يقترنا
 ولكن مات احداهما خلفا في مقدار شريكه فمدا وادعى فادعى في مقدار شريكه سببها ولا يلزم المفاوضة
 بالمرم على شريكه من مهر او جارية ولا ينشأ له فبارث من ميراثه وادعى بجزءه بسلطان ولا لهبته ولا يقبل
 ولا تعد لهفا وحصة فلك الا ان يكون ورثته او ذواته ورثة فثبت وكل دولة كذا عند احد ما في حصة
 جميعا فان مات استخرج قبل ان يسير فيهما فان فلك كيمان الاستهلاك لان فمان الاستهلاك

[illegible]

سمانی طعام حاز ذاك على شركه لانه من مبيع التجار وبيع احدتها وبيع من ماله فربما
 ليقطعه فوالله نفسه حاز لان هذا العقد يقيد فان قبل هذا العقد لا يخس وبعثي من المشتري ملكا ثوبا
 لا يسه هذا العقد وكونه حاز به من المشتري ليطا او طنا ما يجباله فوالله حاز به بكون نفس الثمن له
 ونفست لشركه بما عو باع من اجنبي وان اشترى احد ما من صاحب شيئا من ذاك التجار وكون باطلا
 لان هذا البيع لا يفيد ما لم يكن قبل البيع وتوان احدتها وبيع من شيئا ثم اقرتها فوالله
 منها ان يقضي كل الثمن من المشتري وان علم المشتري باقرتها لم يكن للمشتري ان يبرق مبيع الثمن الا
 الذي ولي البيع وتوجد المشتري رعيها لم يكن لان يخاتم الا الذي ولي البيع ان علم باقرتها وكون
 المشتري روه على شركه الباع المبيع قبل الفتره وقضي له الثمن او يفتن المبيع فوالله روه ثم اقرتها
 كان لان باخذ الثمن اياها شاء ولو اشترى المبيع بعد الفتره والمشتري كان لفد الثمن كان لان باخذ
 الثمن اياها شاء ففوات الره المبيع الفتره لان تمهنا يجب الثمن على الباع وقت الره فوالله الره
 الفتره لا يكون للمشتري ان يطالب الاخر به **فصل في شركة التوجيه** وهو رهنها ان يشترى
 الرجلان من غير مال على ان يسيبا ويشتريا بوجهها على ان يشتريا مكان مبيها او فضا فوالله على ان
 اشتريا من المبرق مبيها فمضين او مشرطه احد ما ثلثين والآخر الثلث فهو كما يشترط والربع يكون
 قدر المال ان فوالله ان يشتريا فوالله ما ثلثان والآخر ثلث على ان الربع سيبها فمضقان
 يجوز وانما يكون الربع سيبها على قدر المال فوالله احد ما ثلثين من ربع ملكه لا يجوز وعما فيجب لهما
 وعيها فبشره شركي الثمان وروشترا كواجبها مشركه مضافه كان حازا وثبت لهما وسية
 سيبها فيجب لكل واحد منها وعليه في ما يجب في شركه لهما فمضقان بالمال وتوان رجلا سلم فوالله خطا
 يخطه بنفسه والنجاة في شركه في الخطه مضافه فمضقان الثوب ان يطالب على اياها شاء لان
 اذا كانت في النجاة مضافه فالبقيت المضافه مبيها كما ان تخضر حبه وتوانها فمضقان او مات
 ان يقبض الثوب لا يترخه الاخر بالمل لان يوجب الانها وكان لشركه فوالله فمضقان يثبت الكفالة
 فوالله كان لشركه على النجاة ان يخطه بنفسه لا يطالب الاخر بها الكفالة لان لشركه على النجاة فوالله

نفسه لا يضيء الكفاية رجلان شتر كما مضى ولعل بينهما مال على ان شتر يا بوجرهما وعلما بديهما
 جازت الشركة كالتنان الا ان في لها وضعة لا يجوز ان يشترط تفاوت في الربح وفي التنازل يجوز
 قبل الاعمال يصح بينهما اشتراط تفاوت في الربح **فصل في شركة الاعمال** صورتها
 ان يشترط فيها طان او تضار ان او جباط وتضار على ان يتقبل الاعمال جاز عندنا ولا يشترط لهذه
 الشركة بيان المدة وحكم هذه الشركة ان يصير كل واحد منها وكيلًا عن صاحبه يتقبل العمل والتوكيل يتقبل العمل
 جاز كان التوكيل كغير مباشرة ذاك العمل ولا يحسن هذه النوع من الشركة فذلك يكون غنا وقد يكون معا
 عند اجتماع شرائطها وضعة فيكون كل واحد منها مطالبا بحكم الكفاية وحسب صاحبه ومنى كان غنا فاما
 مطالبت من بالشرسبب من صاحبه بقضية الوكالة فان ملكقت هذه الشركة كانت غنا وان شرط لها وضعة
 كانت مضاعفة فاذا عمل سدا دون الآخر وشركة خزان او مضاعفة كان الاجر بينهما على ما شرط
 لاحدهما فضلا فيما يحصل من الاجرة جاز اذا كانا شرطتا تضاملا في ضمان يتقبلان به وعن المجتبه روح ما حبس
 بد احد ما كان لضمان عليهما باخذها شاء وعن مسيئور روح اذا مرض احد الشريكين او سافر او بطل فعل الآخر
 كان الاجر بينهما وكل واحد منهما ان يخذ الاجر والى ايها دون الاجر وان لم يتفادضا برهوا الاستحسان لان
 يتقبل احد ما العمل قبل الآخر تضار حتى لها وضعة في باب ضمان العمل ولو ادعى حل على احد ما انه ومن
 ثوبا اليه لا حظ واقرب الاخر روح اقراره بدق الثوب باخذ الاجر لانها كالمضاعفة وضعت باخذ احد ما يصح في حق الآخر ومن
 محذور روح انه لا يصدق المقر في حق الشريك واخذوا بيقاس ولو اقر احد ما بد من من ضمانه ونحوه لا يلزم
 الآخر فساد اداة تقصيرين من لآخر ميت اشتركا على ان لعل اداة هذا في بيت هذا على ان يكون بينهما نصيب
 كان جائزا وكذا كل حرفة لان كل شريك على العمل والعمل وجب عليهما في هذه الشركة جائزة وان لم يكونا شخصا
 منفعا لان هذا التوكيل يجوز خاصا كان او عاما **فصل في شركة القاسمة** رجلان شتر كما مضى
 خطاب والاحتشاش على ان ما صاها يكون بينهما كان قاسما او ما اخذوا يكون بينهما وان اخذوا منفردا
 وباعاه قسم الثمن بينهما على قدر ملكها وان لم يبرك لما كل واحد منها بصدق كل واحد منها الى النصف ومنه
 الزاوة على النصف عليه بينه لان هذه الشركة تقصد الوكالة ولو وكل انسانا بان يحطيط بالبيع التوكيل فيكون

فخطب من المولى وكذا انما ساجد جلا بغيره لا احتجاب بغيره كانه كان له الجارة فاستدركه من المؤمنين
انما انما على ذكره انما شجر كافي فيصير وجوه المداون في غار الجبال نحو الجوز والعنق و يستغوا لواء ونقل
الحسن والكلى والمريرج والاعلى المرفق المباح كانت الشكره مابعد فان فخلا وعطلاء و باعنا من المؤمنين
على قدر ما يابون في الكلى والمزودون بغير الكلى والاذن في غير الكلى والمزودون بغير الكلى على قدر قيمة اياه
على واحد منها فان على سبها و اعاد الاخر في جميعها احد كان العين اجر المثل لا يجاوز نصفه فله من سبها
وعنه محمد رحمه الله انما على انه استحق اجر المثل من ان لم يحجب العين القيمة وان شتره كافي
الاصطبا و ولما كلف فارسلها فاصاب الكتاب يكون بينهما كانه انما شتره وان ارسلها كلبا لا احد ما جاز
الكتاب كونه صاحب لان ارسال غير الاك لا يقتصر ارسال الاك وان كان لكل واحد منها كلف فارسل كل
واحد منها كلف فاعاد احد سبها و اصاب احد ما فله نصيب خاصة وان اصاب احد سبها فله نصيب
خاصة ثم ادركه الاخر فالصيد لمن ان شتره كلبا لا اخرجه من ان يكون صدرا وان اتفاد بمعا كان بينهما خفيض وجوه
الا شتره الى سبب وتوان جلين لاحد ما قبل ولاخر بغير شتره كافي ان يواحد ذلك فمازق المثل في الاجر
يكون بينهما كانت الشكره فاستدركه من المؤمنين
المن على قيمة العين من ثوبه لا يجوز له معلومة باجر معلوم ولم يواجر قبله والبعد وحلا على البعد والبعد للذين اعانوا فله
الشكره اليها كان الاجر بينهما خفيض لان سبب وجوب الاجر بينهما قبل الحمل وقد استويا في ذلك من ثوبه لا يجوز
وحلا على اعانتهما كان الاجر بينهما خفيض ولا يكون مضمونا على سبب راجع اليه كذا كانت الجارات الاولى فان
اجر سبها باجر بغيره واعان الاخر على المحرمه ونقل كان لغيره اعان الاجر مثله لا يجاوز نصفه الاجر في قولهم
مع وعلى قول محمد رحمه الله انما على كافي لمسه الاولى و هو شتره بطلان لان سبها ما دابة و
لاخر كانت وجران شتره كافي ان يواجر الدابة على ان الاجر بينهما نصفان كانت فاستدركه فله نصيب الشكره
بالمرؤس ولو وكله على ان يواجر دابة يكون له نصف الاجر لا يجوز وكذا كاش شتره ولو موقوف دابة الى رجل يواجرها
على ان يواجر دابة من شتره فله نصيبها كانت الشكره فاستدركه فله نصيبه لمسه كانه قال اجر و انفق ليكنه لا يجوز
بيننا ولو جرح بك كانت فاستدركه فله نصيب الشكره ان اجر الدابة كان جميع الاجر لصاحب الدابة لانه اجر

الدابة باسم صاحبها ولا يخرج مثل غله لانه لم يرض بجله الا بالاجر ويؤخره وانه الى رجل يسير عليها البر ويطعامه
 ان الربيع بينهما كانت فاسدة فبخرت الشكره بالعرض لان راسه الى احد معارض ورأسه الى الآخر منقصة فاما
 فسدت الشكره كان الربيع لصاحب البر ويطعام لانه بدل ملكه ولصاحب الدابة اجر مثلها لانه لم يرض بمنفعة الدابة
 بغير عرض وميت ومنقصة في هذا كالدابة لما ملكنا **كتاب الماؤون** المولى اذا اذن لعبد في التجارة
 نوع بصير ماؤنا في الانواع كلها وكذا اذا مال اذن لك بالتجارة في مكان كذا وفي وقت كذا بصير ماؤنا
 الا ما كن والازمان كلها بخلاف التوكيل فان في لك بقبل تخصيص والقوقيت وبخلاف اذن القاضي فانه يفرقه
 التوكيل واذا راي المولى عبد يسير عينا من الاعيان فسكت لم يكن ذلكا فاما وكذا المرتهن اذا راي المرتهن يسير
 المرتهن فسكت لا يبطل الرهن وروى الطحاوي عن ابي حنيفة ان المرتهن اذا سكت كان راضيا بالبيع فبطل
 الرهن المولى اذا مال عبده اجر نفسك من فلان للخدمة لا يكون ذلكا في التجارة ولو قال لبصير ماؤنا
 فلان فلان لم يكن ذلكا فاما لان يسير ثوب واحد من جل بعينه واجازة نفسه من فلان لا يكرر ولو قال اجر
 نفسك لم يقبل من فلان او قال يسير ثوبي هذا ولم يقبل فلان بصير ماؤنا في التجارة ولو امر عبد ان يسير
 له ثوبا او محلا بصير ماؤنا استحنا وكذا لو قال يسير ثوبا فاطلعه قميصا او ما شئت ذلكا فموضع البه حمار السيف
 الماء لبياله وبعض غيره انه ليسر اجر لا يكون ماؤنا ولو امره ببيع الماء كان اذا وكذا لو امره ببيع متاع غير بصير
 ماؤنا ولو امره ببيع متاعه فسكت حتى يباع متاعا كثيرا من ذلكا كان اذا ونفذ منه
 المولى ببيع العبد ذلك المتاع ولو ان جلا فحق الى عبد رجل متاعا له لبيعه فباعه بغير اذن المولى فراه المولى
 ولم ينهه كان اذا مال في التجارة ويخرج ذلكا ببيع على صاحب المتاع فكلما في العهد فقال بعضهم العهد ترجع على
 الامر وعنه لبعض ترجع الى العبد ولو راي المولى عبد يشتري شيئا بدارم المولى او بدينار لم ينهه بصير ماؤنا
 فان نفذ الرهن من مال المولى كان للمولى ان يسير ماؤنا واستر ولا يبطل في ذلكا ببيع ولو كان مال المولى كيلا
 من رومانا واستر والمولى يبطل ببيع الختان شتر بكيل او بوزون بعينه وان لم يكن بعينه وسهر والمولى
 لا يبطل ببيع ثعلب اذن العبد بالشرط جائز كعتيق لطلاق والعاق وتعليق الحجر باطل كعتيق الرحبة وكذا
 اذا عاقب الحجر الى وقت في مستقبل باطل كاضافة الرحبة واضافة الاذن جائز والمكاتب اذا اذن

[illegible]

[illegible]

الجارية ايام ما ذن لى التجارة او آه بيع وشترى فسكت كان ذلك اطاره مسيح يعلى نهاره مسيح
 ابيد ما ذن واداع عبد اهل انما الجارية ثلثة ايام ثم اذن البائع له يذن في التجارة وكم يكن ذلك مسحا
 ليس الا ان يلحق له يذن في ذلك اذا اطلب غراما للعبد الا ذن من القاضى ثلثة ايام مسيح نيل جاز
 فيه ولا يصير للمولى محاراضى لا يلزمه قضاء الدين من مال ذن الجارات المولى اذا باع عبد الحافى لعه العلم
 بالجارية يصير حمارا للفداء وهو بخلاف المفسر اذا باع عينا من اعيان مال بثل القيمة لغير ذن المزارع
 ينفذ بيعه للمولى اذا عمن عبد المولى ان ينفذ حقه والمزارع بالجارية ان ينفذ حقه العبد مرسا كان
 او مرسا وان شاعوا يستسروا العبد بحسب دينهم وهو تجليات الراس ان اذا عمن العبد المرسا نانه يضمن
 الختان مرسا او الختان مرسا يضمن العبد للمرسا المولى اذا عمن مرسا المازون عليه ضمان نصف ثلث
 المولى يفرع المثل من قيمته ومن الفداء علم بذلك او لم يعلم وان عمن عمن الحافى الختان عالما بالجارية
 يصير حمارا للفداء وان لم يكن عالما كان عليه الاقل من قيمته لعبد مرسا انش الجارية عبد شترى رجل ثلثة
 ايام البائع لا سلم اليك مسيح لانك تجوز وقال العبد انما ذن ولا كان القول قبل العبد ان قام البائع
 يبيته على ان الباع يقرانه تجوز قبل ان يقدم الى القاضى بعد شترى لم يقبل مسبه ذن الجارات ما ذكره
 الزايدات رجل شترى بعد ان جاء رجل من اهل العبد استعملت الشترى فسلك او اقرانه للمسح نانه
 بالمسح ولا يرجع الشترى باليمن على البائع وروان الشترى انما يبيته على اقرار البائع ان العبد
 يقبل مسبه يرجع المثل على البائع وفرق بعضهم هذا وبين مسله فذكر في الجاه رجل مسبه انسانا
 مسبه ثم اراد ان يرجع في مسبه فقال العبد انما رجوعه وليس ان ترجع في مسبه وقال الباع
 ان ما ذن ان قام العبد مسبه على اقراره مسبه تجوز قبل مسبه بعد باع من رجل شيئا فقال ذن
 مسه لم لاى وانما تجوز وقال الشترى ان مسه ذن كان القول قول الشترى ولا يقبل قول الباع
 الا ذن ان ذن اخر له لا بد من الباع اقراره كان عليه من او لم يكن ان اقر عينه في ذن له ولا وان لم يكن عليه
 ومن رجوع اقراره والختان عليه ومن الباع العبد المازون اذا اقر اجنبى من مسبه فرفض او استهلك فويل
 عاربه عالت فيها او صار به تهتمكم ما ذن ان ذلك كان في حال الحجر ان مسه للمولى ان ذلك كان

في وقت الحج لا يفر من شئ في الحال الا في وقت نكاح المهر لانه كان لك في هذا الزمان
 القول قول المقرده من سبلات يبيع المادون اذا قرأ في وقت نكاح بالث ورم في حال الحج فان كان
 مسند ما في الاستثناء وصدة المقرده او كذب وكذا كالب المهر المادون الكبير منكم المتناجين اذا استأجر اقل المراهقة
 تزوجتني وانا نحو سبته او مسند الغير كونهما نحو سبته او مسند الغير معروضة قال الزموج لاي تزوجت
 سبله فانه كان القول قول الزموج وقرأت المرأة تزوجتني وانا صغيرة وقال الزموج لاي تزوجت
 انت باله كان القول قول المرأة لانها بهذه الاضافة تنكر النكاح اصلا بخلاف مسند الاول اما يبيع
 والمهر المادون اذا قرأ بنسب او بالاستلامك واصله الى حاله الحج يراعي في الحال مسند المقرده في ذلك
 ام كذب ما في البعد وان قرع عرض او وليه استهلكها في حاله الحج فكذلك الجواب عند يستشور وصدت بان
 مسند المقرده في الاضافة وفي كونه سبدا لا يراعي في الحال ولا بعد البلوغ وان كذب في الاضافة يراعي في ذلك
 البعد الحج او اشترى شيئا بغير امر مولاه فبشرجه موقوف وكذلك كالب المبيع شيئا من مال المولى او ماله
 لم او اقرنه من اوانه في واقعه او اشترى من شئ من ذلك موقوف وكذلك كالب المبيع الذي يعقل يبيع وشيئا
 اذا فعل شيئا من ذلك يوقف على اجازة وليه وفي البعد على اجازة مولاه ان اجازة المولى نقد وان لم يجز
 اذن له المولى في التجارة فاجازة البعد بالباشرة قبل الاذن بحت اجازة استحسانا وان لم ياذن له المولى في التجارة
 لكن عتقه فاجازة البعد الممنوع لا يصح اجازة لغيره في اذبايع مال الغير ثم يشتره من المال فاجازة ذلك
 لا يجوز ولو ان الممنوع يبيع مال الغير وكله الا كالب يبيع فاجازة وكيله يبيع ذلك جاز استحسانا والبعد الحج او اشترى
 شيئا بغير اذن المولى حتى توقف على اجازة المولى ثم ان المولى يبيع البعد من رجل فاجازة شترى البعد
 ان شتره لم يجز وكذا لو اجاز يبيع البعد وكذا لو لم يبيع المولى البعد ولكنه عتقه فاجازة الممنوع لا يصح الا اجازة لا
 نقد فنفذت نقدا على وجه يكون الملك للمولى والعتق على البعد سبدا الحج او اشترى امرأه فامتن نقدا ذلك
 النكاح من غير اجازة وكذا لا تارة الحجزة اذا فرجته بغيرها فمعتقت نقدا نكاحها ويكون المهر لها البعد الحج او اشترى
 اشترى شيئا حتى توقف على اجازة المولى فما دام المهر في يده كان البيل الى اولى به وان ملك في يده او
 سئل ملك النكاح البيل الى ابي البعد المادون او ماله البعد المادون او ماله البعد المادون او ماله البعد المادون

كان عليه قديم يسبح الله بالعبادة والحق والعدل في الحال وله الله العرش والكرام
البيان من الجور او يسبح الله بالعبادة والحق والعدل في الحال وله الله العرش والكرام
من غير تسلط بجلالاته لا يكون النابذ من كبره او يسبح الله بالعبادة والحق والعدل في الحال وله الله العرش والكرام
علا من وجر البعد الاذون الذين لم يوت المولى ويخون المولى حبوا ما عطفوا وان لم يكن مطلقا لا يخرج ولا يخرج
فمنه مطلق اوله بعبادة الله ثم من وجر البعد فبعبادة الله ثم من وجر البعد فبعبادة الله ثم من وجر البعد فبعبادة الله
الاذون يخرج شئ من غير فضل منها اذا جرح عليه في السوء او انى واذا اسر في شئ من وادامات مولا
او من مطلقا كان البعد سينم فاذا من وجره فمات المولى او يسبح الله بالعبادة والحق والعدل في الحال وله الله العرش والكرام
بالسكانت انه البعد البعد الاذون او كان عليه ويرى لغوم فبعبادة مولا وطلبه عليهم ليس امر الفاسية
لا يخرج زبده وبقية الغرام ان يروا وجهه ولو كان من الغرام عينا فرغ من كان حاضر منهم الى الغامية
وطلبه منه بعبادة فبعبادة مولا وطلبه عليهم ليس امر الفاسية
البعد والى جانب من حضوره او دين على الناس فان الغامى لا يحل عليه بل هو حتى يحضره او يحل عليه
على من الغامى الى بكره الحلى محمد الله قال الكنان مال يحضر ثلاثة ايام او اقل او يحل عليه فبعبادة مولا وطلبه عليهم ليس امر الفاسية
الا يسبحه وان باع المولى عبدا الاذون الذين لم يوت المولى ويخون المولى حبوا ما عطفوا وان لم يكن مطلقا لا يخرج ولا يخرج
او لم يسلم بعبادة البعد الاذون او اذا فرج لا يقبل منها فبعبادة البعد لو كان من عبادة مولا وطلبه عليهم ليس امر الفاسية
فولى الغامى من وادامع المولى عبدا الاذون الذين لم يوت المولى ويخون المولى حبوا ما عطفوا وان لم يكن مطلقا لا يخرج ولا يخرج
الا يحضره البيان ولسنرى ولو كان من البعد من جلال فبعبادة مولا قبل حلوله الا جرح بعبادة لان الدين المولى
او يحضر المولى عن مية فاذا حل دين البعد ليس صاحب الدين ان يغفلسه يسبح ولكن له ان يغفلسه المولى
قيمة البعد بسبب الاذون او يغفلسه المولى الاذون او يغفلسه المولى الاذون او يغفلسه المولى الاذون او يغفلسه المولى الاذون
رح يغفلسه المولى الاذون ان يزوح منه الى قولى الغامى ومحمد رحمه ولا يخرج منه من عبادة مولا وطلبه عليهم ليس امر الفاسية
الاذون ان يواجر عنه وادفعه ويستاجر الارض ويدفع الارض من مزارعة وباعتها مزارعة كان البعد منه ان
فمنه ويسل له ان يملك بال او يغفلسه لا يقرض ولا يقرض على ال ولا يشارك مفاضة فبعبادة مولا وطلبه عليهم ليس امر الفاسية

ولا اشته نوبان ياخذ المال منسابة ويدفع المال منسابة ويشترى كسرة الدنان ويكوي باليسير بغير ايسر
 بالدية والشرب وله ان يوصل منه من شمس وغيره واجله سنة واكثر او اقل وبس ل ان يحبس بعض الدين ودان
 يتبرع باليسير ويملك التصديق بما دون الدرهم ولا يملك بالدرهم وبملك اتنا ونبهانه والاداء والتجسس في
 لا يملك ايده التجارة بملك لا يملك سره فاني الاكولات ولا يملك الاداء في غير الاكولات وبملك الاداء
 بالاكولات بقدر ما يتجدد الدعوة من الاكولات وانما يملك اتنا ونبهانه ليسفروا الكيف فذلك كالفيد مقبدا
 لما يكون في يد من مال التجارة وحكي عن ابى سلمة رحمه الله قال اذا كان مال التجارة عشرة الاف فاما تخزن
 بفسرة درهم وعشرة كانت ليسفروا ولو كان مال التجارة عشرة دراهم فاما تخزن بدنان كان كسرة في العرت والمرت
 في العرت واما التصديق بالنفس والرفقة في تصدق بما دون الدرهم فاما اني عرفنا ليسفروا الزوجة والامانة اذا
 تصدق بغير ربح الى العرت النحان بمقدار المهارات يكون ما دونه بذلك قال مولانا رحم وفي عرفنا المرأة والامانة
 لا يكون ما دونه بالتصدق بغيره وانما يكون ما دونه بالاكولة المولى اذا باع ماله من جهة المادون المديون صح
 ببيع له ان يحبس الميسر لاستيفاء الثمن فلو سلم الميسر اليه قبل استيفاء الثمن بطل بنيه كذا قال في كتاب
 العتق وان اقر المولى على عبده المدين وليس على العبد دين فظاهر صح اقراره بصدقه العبد في ذلك ام كذب
 وكان للمقر استيفاء ذلك من العبد والحقان ذلك كثر من قيمة فان عتق العبد قبل الاستيفاء لا يضمن الا
 الاقل من قيمته ومن الدين العبد المادون اقراره والعباؤه بامه فصر فانه بعد الردة موقوفه عند الحقيقة ربح
 وعند صاحبه نافذة فان اسلم تبين انه صح بنيه وان قل تبين انه بطل بنيه واكمل اقراره والعباؤه بامه
 ينفذ تصرفاته وكذا الكتاب المفقون جنونا مطلقا رجل ادعى على صبي ما دون شيئا فافكره فافكره في نجافته فذكر في
 كتاب الاقرار انه يختلف وعليه القدر من العبد المادون اذا ختم فيما كان من التجارة ليقبل الشهادة عليه ولا يجسر
 اولى ولو شهد الشهادة على عبده لم يقبل الاثلاث ولية ان تشهد وامانة ذلك بالاقرار ليقبل عليه ويقبض
 بالمشرب اذا خسر المولى وفي ضمان ثلاث اودية ولمضاربة لا يقتضي حتى يثبت في قول الحقيقة ومحمد ربح وان
 شهد بغيره على اقرار العبد بذلك ليقبل النحان مولاه حائره ولو شهد واعلى عبدا دون الزنا او الفسق عبد الزوج
 خمر او قذف فهو كجبه ومولاه غائب ليقبل في قول الحقيقة ومحمد رحمه الله قال لا يبرئ من ان شهد على

اقترار العبد يقتل شهيداً ونهم في مقتضاه من حد القذف ولا تقبل فيما سوا ذلك فان شهد وعلى العبد الاذون بغير قبة
 عشرة وراهم ما كان مولاه حاضر القتل شهيداً ونهم في القتل وتشهد بالبسرة اقل من عشرة تقبل شهيداً ونهم كان
 مولاه حاضر او غاباً وتقبل الشهادة على العبي الاذون وبهتة الاذون بغير عشرة قد هم والخوان الاذون غاباً
 ولا تقبل الشهادة على اقرارها المسرفة فضلاً وتشهد وعلى العبد اربعة عشر وعشرة وراهم وموحداً يقضي حتى يخبر مولا
 يقضي بالقطع ورد العير اكانت فائمة - ويقضي بالبعثان لان الحجة لا يملك المحسومة في المال ولا تقبل الشهادة عند
 سببة المولى وتشهد وعلى اقراره لا تقبل املاً وان كان مولاه حاضر الا على الاقضي بالقطع بغيره لم يستهه فكذا المال
 جهادة على الاقرار المسرفة مع حجة واثبات لا يسع رجل وكل عبداً واما ان يستري لشبهاً ما بهن كس
 ولم بعد النهن ما يستحسا وروكلا استري بالهن موبلا فاستري فما استري يكون العبد للملازمة لا يستحق الكفالة
 وكفالة الاذون ابعده ورواه رجل ان يسبح بالزينة حازلان الزكوى ليسح لا تبين الكفالة ولو كمل الاذون
 حلاً سبب او ستره بعد الزينة حازلان الاذون قد يخلع ان ان يكون غير بالتجارة العبد الاذون المذون
 خاصة مولاه في يد العبد فقال العبد الاذون هو مالى وقال مولاه مولى كان القول قولى العبد ولا يقبل في المولى
 حتى يقضي بين العبد ما كان العبد الاذون في منزل مولاه ما كان المال الذي يقتضاه من تجارة العبد فهو العبد
 وان لم يكن من نخارته يكون للمولى والخوان المال في يدهم وبه المولى كان المال بينهما والخوان هما اقبض
 والمال في ايديهم كان بينهم انما ما كان العبد اركبته اذ لا س ثمة فحفا فيه يكون للعبد والعبد الاذون
 بواجبته لغيره اذ لا دود - له ان نواجر فنهها غير العبد اذ لا دود عند انسان شبيهاً لا يملك للمولى اخذ العبد
 كان العبد يذو ما ونحو ان يكون الموضع وقع العبدية الى مولاه ان لم يكن على العبد بين حاز المولى اذ لا دود
 الاذون المذون بارلان فيه تحصيل العبد اذ لا حرم العبد لغيره ان مولاه كان للمولى ان يخله فان باع العبد اذ لا حرم
 الاذون للمولى كان يستري ان يخله حسب الابن لا يملك لغيره قول الحقيقة مع وتقبل المروءة كما هو كتاب
 الحجج قال في حساب الحجج ثمة مهابه العامة والخاصة الدين الثالث السعة والتبذير قال ابو حنيفة رحمه الله
 في الحجج الغامض على الحجر ما على ابل ان لا ينفى من شبيد في ضرره الى العامة وهم ثلاثة اطلب الماحل الذي يسبق في كتاب
 اضره وبذلك ومنه انه منعاه ووداه والخاصة الاجن الذي يسلم انما س المحل ويقضي من بهد والثالث

[illegible]

حاربه و ذكر الامام خمس المرات خمس مرات في كل يوم واحد فان كان التبريم واحدا فان كان اثنين وستر بينهما فباع التبريم
 احد عاشرنا من القيمة عاشرنا من ارباح من اجنبي مثل القيمة لا يبرك من الثمن فساوا بين هذا المسمى
 ان فيه اثار بعض التبرعات على بعض ولكن الثمن يكون بين التبرعات الخمس ووجه القاضى على رجل يقوم لهم
 فاعطى ففنى الحجر وبن بئهم شاركه ابا قرون فباقتن شمس رسته ويدفع ازا على حصته الى غيره من التبرعات
 رجل عليه دين يثبت باقرار او ميسرة فاست عليه عند القاضى فاقب المملوك قبل الحكم واستمع عن المحضور
 قال ابو يوسف بنجب القاضى عنه ويكلا ويحكم عليه بالمال اذا سال الختم فلان سال الختم ان يجر عليه
 بحقيقة وعمره احد ويحكم ولا يجر حتى يغير القاضى ثم يحكم عليه ثم يجر عند عمره احد لانه انما يجر بعد الحكم فلا يجر
 الدين فان كان يبرق في امانه طعام مينة القاضى عن الاسراف وقبلة المهرت والكنات وكذلك
 في اثبات العقيدة فيها واما بوسط ولا يصح عليه في ما كرهه وتستره ويطلبه فصل في
سبب السفينة والتبذير والتفلة يستقيم اذا بلغ بالشره شيئا او ماله في يد وبيده او يبرقه فان
 يبرق اليه ان كان بلغ غير شريد لا يبرق اليه مال حتى يبلغ خمس وعشرين سنة فاذا بلغ خمس وعشرين سنة
 احد بحقيقة روح يدفع اليه اليه تصرف فيه ما شاء وقال ابو يوسف محمد بن محمد احد لا يبرق اليه ماله بل يمتنع عنه وان
 بلغ سبعين سنة او تسعين المبرق من الشره وان بلغ يستقيم سفيها عند بحقيقة روح نبقة تصرفاته لانه لا يبرق
 يجر على الحجر العاقل ان لا يجره ما حبه روح بعد ما جرح عليه القاضى لا نبقة تصرفاته لان القاضى يمتنع من تصرفاته
 ما كان خبر الحجر بان روح فباع والتمن قائم في يده او جرحي فباشرته لان الاب والوصى يمتنع من تصرفاته
 اتمى ما كان خبره ان ملكه ذلك القاضى وان بلغ يستقيم سفيها غير شريد فقبل ان يجر القاضى عليه لا يكون يجر
 في قول ابو يوسف حتى نبقة تصرفاته وعند محمد روح يكون يجر من غير حجر واما ابو يوسف روح جعل الحجر بسبب
 لا يجر سبب الدين من ذلك لا يكون لا نقضاء القاضى ومحمد روح جعل الحجر بسبب السفينة لا يجر بسبب الضيق والجزون
 وذلك يكون غير قضاء فيكون يجر الا ان يكون له ذكر او يبرق اليه من غير مصلح فانما يجر ماله واقره بينه وبين
 تصدق وغير ذلك ثم نفسه وصار بحال استحق الحجر فامنع من تصرفاته من القضاة يكون ما ذكره وما ذكره
 فسد يكون باطلا عند عمره احد حتى اذا مرض الى القاضى فان القاضى يمتنع من القضاة وما جعل القاضى سبب

نفسا ولان عبيد محمد بن عبد الله بن ابي طالب من فخره الجوزون ونسبها ونسبها الجوزون يكون محجورا ليس محجورا على قول من
 كره لا يسلط وبالنفسا ولا يفسر محجورا ما لم يحجر عليه القاضي حتى لو من ذلك الى القاضي يحجر عليه بمعنى ما قبل المحجور وهو
 بنسب المحجور بسبب الدين قال محمد بن عبد الله بن محمد بن ابي طالب في اربعة حكايات ان تصرف اوصى في مال الصبي جائز
 وفي مال المحجور باطل واثنان ان عتق المحجور وتدبيره وطلاته ونكاحه جائز ومن الصبي باطل واثنان المحجور اذا
 اوصى بوصية جازت وصيته من ثلث ماله ومن الصبي لا يجوز والاربع ان جازية المحجور اذا جاءت بولده فادعاه
 ثبت نسبه ومن الصبي لا يثبت نعم تصرفات المحجور بسبب نفسه على نوعين مالا يبيع من الهائل كما يبيع ويشترى وغيره
 ذلك لا يبيع من المحجور ولا يبيع من الهائل نحو النكاح والطلاق والتفريق يبيع من المحجور وليس العبد في قيمة
 في ظاهر الرواية وعن محمد بن عبد الله بن ابي طالب يبيع تدبيره فاذا مات سفيها بقيت العبد وبسعي في قيمة بدله
 فان كانت قيمة بدله اربعة عشر مائة في عشرة وكون زوج امرأة نكاحه وان زاد على مهر مثله لا يلزم الزيادة
 ولو طلق امرأته يقع طلاقه ولو حثت في عييه وحسب الكفارة ويحجزه الكفارة بالصيام ولا يحجزه بالا طعام لان
 انكفبر بالطعام لا يمتنع الا تسليم الطعام الى فقير ومو عاجز عن ذلك لانه لا بد له في ماله ولا يحجزه الكفارة بالا عتق
 لانه اذا عتق كان على العبد ان يسعي في قيمة فليس عتقا ما تبديل وكذا ان طهر من امرأته صح طهاره وكيف
 بالصوم فان اعتمر عن طهاره عمن لم يبد يسعي في قيمة ولا يحجزه عن الطهار وكذا في كفارة بعتق وعليه كفارة
 ماله فيلزمه ان يخرج من الرزقة عن ماله ويلزمه حجة الاسلام ان يستطاع لكن لا يدفع اليه ماله لانه يسر
 ويدفع الى رجل ثقة ممن يرجح فيفق عليه في الطريق وبالمزنة في الحج مالا تهتم فيه نحو كفارة الاذى والاحصار
 لا يمنع منه وما وجب عليه بجنابة احدتها في احرامه مثل الحج وقيل يصيد فانه يمنع عنه ماله ولو اراد العمرة
 يمنع عنها وكذا اذا اراد القرآن وله ان يسوق بدنه ولو احرم بحجة تطوعا وبهره تطوعا فان القاضي ينفق
 مقداره ما يكفيه ولو اوصى بوصية النكاح موافقة لوصايا اهل الخير والمصلح نحو الوصية بالحج ولو لمساكن او
 يشي من ارباب البر الذي يتقرب الى الله في محجور استحبابا ويغفر من ثلث ماله والنكاح فخالصة لوصايا
 اهل الخير والمصلح لا ينفق بغيره ما وجبت العلاء في وصية الصبي روى عن عمر بن الخطاب انه اجاز وصية العلاء وتصدق
 ربح اجاز وصية صبي لم يحسب فلما كان في صحته وصية العلاء خلاصت فوصية المحجور تكون لمسبب من الخلاء ولو

ان هذا الحجر طلب من القاضي ان يرفع اليد على بيع قرضه من ذي الرحم الحرام فان القاضي يقدر به
 والمرأة المخرجة من الرجل فان تزوجت المخرجة نفسها من رجل كغيره يجوز لها ان تقهرت عن مهر ثلثها
 وان شاءت فارقا من يستتر به وقرعته بعد المخرجة لئلا يجوز النكاح بازواجها وتوان المخرجة بعد
 رحمت نفسها خلعت من زوجها على ما يقع بطلاق ولا يلزمها المال لانها لو ملك الترام المال بدلا من
 مال ثم قال في الكتاب يجوز بطلاق رجلا لا بطلاق له الا بطلاقه اطلاقا لا بطلاقه رجلا او بطلاقه
 خلعت من زوجها على ما يكون حيا بطلاقه الا ان كان تحت زوج فاحلقت على ما كان اطلاقا
 يكون بانها من اهل الترام بالمال فان خلعت ذلك اذن للمولى بحبس المال وان كان بغير اذن
 المولى كان عليه المال بعد التمس وطلاق بديل يكون بانها لو كانت لامه مفقودة فاحلقت نفسها
 على ما يكون بطلاق رجلا لا بطلاق له الا بطلاقه لاني في الحال ولا بعد التمس وتوان سفيها مخرجا يستتر
 بالاصح صدق المرافعة يستتر انه فان لم يعط المرأة ومهرها لال في بعض حوائجها لا يؤخذ به لاني في الحال
 ولا بعد البلوغ ولبعد المخرجة اذا استتر من يستهلك لا يؤخذ به في الحال ويؤخذ به بعد التمس لان التمس المخرجة
 ليس من اهل الترام فلا يلزم الترام الا بعد من اهل الترام الا ان لا يلزم الترام في حق المولى فصحب
 حق غيره والمخرجة المان من ماله ليس في حق المولى وتوان اوصاف اوصاف المخرجة بانها تستهلك لا بعد في حق
 صار مسئلا بعد ذلك لاني مما اقرت بان قال اقرت به كان حيا او اخذ به في الحال وان قال اقرت به كان
 لا يؤخذ كالمخرجة اذا اقرت باستهلاك مال انسان فانه لا يؤخذ به فان اذن له ماله في التجارة بعد ذلك
 بسأل مما اقرت بان قال اقرت به كان حيا او اخذ به في الحال وان قال كان باطلا لا يؤخذ به وتوان
 رجلا او من مخرجه او من ماله من ماله فعلى ما قال صاحب المال كذا في حق من في حال فساد ما نفقها لو قال او في
 في حال فساد ما نفقها قال صاحب المال لاني اقرت من كان في حال فساد ما نفقها قال صاحب
 المال ولغير المخرجة ان قال صاحب المال لاني اقرت من كان في حال فساد ما نفقها في حال فساد ما نفقها
 المخرجة او من ماله في حال فساد ما نفقها في حال فساد ما نفقها قال صاحب المال لاني اقرت من كان في حال فساد ما نفقها
 في حال فساد ما نفقها في حال فساد ما نفقها في حال فساد ما نفقها في حال فساد ما نفقها في حال فساد ما نفقها

القاضي او المخرج فقال وصية ان يدفع اليه مال يستدفع اليه فضاء المال في يد من ضمن الوصي لان دفع الوصي
المال اليه من على انه يفتع فقيضه ولو ان ضياءا مصلحا غير مفيد لم يترك دفع الوصي اليه ماله اذ ان له با
فضاء المال في يده لا يضمن الوصي ولو ان ضياءا مخرجا على نفسه حتى يخرج من دفع ذلك الى فاض آخر فاطلقه و
رفع عن المخرج فاجاز ما مضى جاز اطلاق الثاني لان قضاء الاول كان في نفس مختلف فيه وبه اختلاف بين
نفس القضاء ولان حجر الاول لم يكن قضاء لهم لم يقضي له ولحققت عليه نيقة ما قضاء الثاني فهو غير له ما دفع
وسر محجور عليه فاذا اطلقه الثاني صح اطلاقه وليس للقاضي الثالث بعد ذلك ان نيقة قضاء الاول لا يحجور
الخصم من دفع ان القاضي اذا حجر على نفسه حتى يخرج من دفع ذلك الى فاض آخر فاطلقه الثاني واجاز ما مضى
المحجور صح اطلاق الثاني وما مضى المحجور في ماله من ربح او شراء قبل اطلاق الثاني ولعله كان جاز لان حجر
الاول مجتهد فيه فثبتت على قضاء فاض آخر كافتى القاضي به وجهه ودفني قد لا يتم قضاءه ما لم يقبل اليه
فاض آخر فان دفع شي من تبرعات المحجور الى القاضي الذي حجر عليه قبل اطلاق القاضي الثاني ففضها وبطلانها
ثم دفع الى فاض آخر فان الثاني نيقة حجر الاول في قضاءه لان الثاني لم يستند حجر الاول واجاز ما مضى المحجور من دفع
الى فاض ثالث فان الثالث نيقة حجر الاول في دفع ما قضى الثاني في الاطلاق لان القاضي الاول حين دفع اليه
حجره فاضاه كان ذلك قضاء منه وجوز لم يقضي له ولحققت عليه نيقة هذا القضاء ولا نيقة البطلان الثاني حجر الاول
وعن ابى بكر بن البطي رح ان سئل عن محجور عليه وقفت نيقة له قال وقف باطل الا ان يأتوا له فاض وقال ابو القاسم
رح لا يجوز وقفه وان اذن له القاضي فضا فضا صحة الحجر على المحجور بل كالموعد سب ابى يوسف ومحمد بنهما اياه واعلم
بالصواب واليد المخرج والباب هذا آخر فتاوى شيخ الامام الاجل امام الائمة في العالمين محي السنة قاصح البدعة
ابو المحاسن الحسن بن القاضي الامام الاجل بدر الدين منصور بن شيخ الامام الاجل شمس الدين ابو القاسم
بن عبد العزيز الازجندى المعروف بقاضي الامام خر الدين خان محمد بن عبد الرحمة والرضوان بن سكرتهم اعلی الجليل
تمت كتاب فاضحان تباير رح نعم ماه ربيع الثاني ودر مطبع العلوم بتهامه